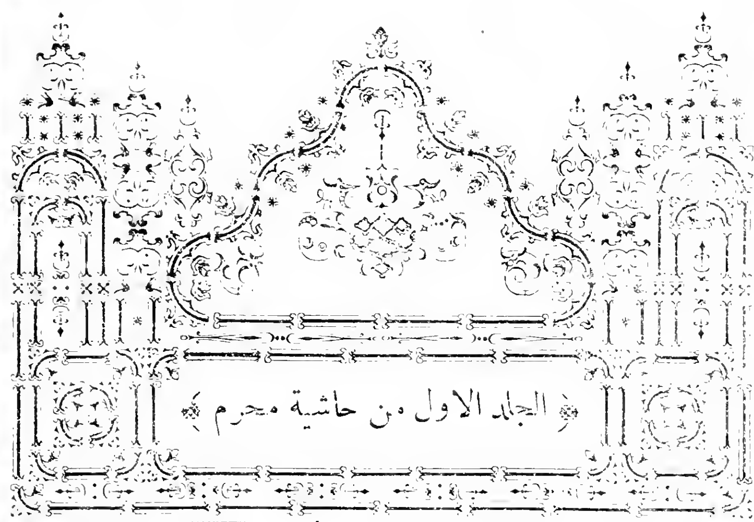
الجزؤ الاول من حاشية المولى ﴿ محرم ﴾ على الشرح الشريف * والكشف اللطيف * المسمى بالفوائد الضيائية * وهى فى علم النحو كافية ووافية * للعالم العامل الكامل * والزاهد المكمل الفاضل * المولى عبد الرحمن بن محمد الجامى * على متن الكافية المختصرة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة المدقق * المشتهر فى المشارق والمغارب * كاشتهار الشمس بين القمر والكواكب * الشيخ ابن الحاجب * تغمدهم الله تعالى بغفرانه * وبوأهم فى اعلا غرف جنانه



﴿ طبع فى المطبعة النفيسة العثمانية * لا زال شرفها الى يوم القيامة ﴾

١٣٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم

صدّر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم * وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم * (قال) (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم * وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى من انعام اوغيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام اوغيره يعنى سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمده مكافاة لها وصل مثل حمدت زيدا على انعامه اولم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه * واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعنى يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط فى الوصف بالعلم باللسان والثانى فقط فى الوصف بالجنان فى مقابلة الاحسان كذا فى المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ لا عهد لا فى الذهن ولا فى الخارج وسيأتى له زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن * وهو ضد العدو من الولى بمعنى القريب وكل من ولى امر احد فهو وليه اى قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولى امر احد فهو وليه يعنى حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائزان * اما على الاول فالمعنى جنس الحمد او كل حمد لمحب كل حمد على ان يكون الاضافة فى وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه * واما على الثانى فالمعنى

ان جنس الحمد او كل الحمد لمن ولى امر كل حمد من خالق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد به وهو اللسان وخالق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر * اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه * واما معنى فايحتمل كلا المعنيين السابقين اتفاقا فيحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة (٣) كتبت بالواو كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدأ (على نبيه) خبره والضمير البارز راجع الى الولى تقديره على نبي ولى الحمد * والنبي اما من النبوة وهي ما ارتفع من الارض سمى به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح او من النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبيء على وزن جريء وعلى الاول نبو مثل غبو سمى به لان النبي مخبر عن الله وحينئذ فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى ﴿ يا ايها النبي بلغ ما انزل ﴾ الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس * واضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلاة على النبي المعهود في القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى حينئذ والصلاة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما في نفسه * وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام احرى اعني اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلاة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله) عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلاة متابعة النبي عليه الصلاة والسلام كأنهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى ﴿ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ﴾ يقال آل الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه وانصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعني يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء بالصلاة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى ﴿ تنزل الملائكة والروح ﴾ واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه فيتكرر الدعاء لهم آله واقرباؤه او الآل اصله اهل قلبت الهاء همزة

(٣ قوله كتبت بالواو) فيه نظر لان كتب لفظ الصلاة والزكاة بالواو ليس على اصل قيل على رسم المصحف العثماني رضي عنه ربه الغني وفي غيره يكتبان بالالف قال العصام في حاشيته على القاضي والصلاة بالالف فلو او ليس بحسن ورسوم المصحف لا تقوم حجة ان اصلها صلوة بفتح اللام ويحتمل السكون اذ كتابتها يستحق قلب الواو الفا كما علم في محله (المصحح)

لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ماقبلها كما فى آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبى حيث قال * فابداله من همزة هاء اصلها * وقد قال بعض الناس من واو ابدلا * ومضاف الى الضمير الراجع الى النبى (واصحابه) بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صحاب وصحبان كجياع وشبان * ثم قيل الصحابى من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه او خدم خدمته واختلف فى تفسيره وهم عند وفاته عليه الصلاة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام « اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم » كذا فى حاشية المطول (المتأدبين) صفة الآل والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير للابهام الناشى منه * تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه المتأدبين حذف الوصف الاول اختصارا او ذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير * الادب من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الآل والاصحاب كانوا متأدبين بآداب نفسه عليه الصلاة والسلام وآداب نفسه التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كما قال الله تعالى « انك لعلى خلق عظيم » وهو خلق القرآن الكريم واما ادب الدرس فلان النبى عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام فى اثناء وعظه « الاهل بلغت » قالوا بلى قال « فليبلغ الشاهد الغائب » والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبى عليه السلام اياهم (بآدابه) جمع ادب يعنى اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبى عليه السلام لهم وفى ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو قسم من الادب (وبعد) الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبنى على الضم لما تقرر فى موضعه * تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلاة على نبيه وآله والعامل فيها اما المقدرة لان ماقبل بعد مظنة اما يدل عليه الفاء فى قوله فهذه او لانها مقدرة فى نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لامنع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل فى اما لنيابتها عنه ورائحة الفعل كافية فى عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التى كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية او اشارة الى مافى الذهن بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفى محشى عصام اى هذه

الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما يستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة فى مرأى المخاطب اما لكمال اتقان هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشار به الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد) خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهى ما استفيد من علم او جاه او مال يقال فاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وافية) من وفى الشيء اذا تم يفى مثل رمى يرمى وفيا على وزن فعل فمعنى وافية كثيرة تامة لانقصان فيها واللام فى (لحل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدها ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثانى ان يكو الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثانى يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد * الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اى لايضاح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكلة من اشكل اذا اشتبه * الكافية اسم كتاب لابن الحاجب (للعلامة) صفة الكافية فى تقدير الكائنة له من حيث التأليف او حال منها وهى مضاف اليه للمشكلات وهى مفعول به للمصدر ليكون مبينا للمفعول بالواسطة يعنى يجوز الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تقول لحل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ حيث يجوز أن يقال واتبع ابراهيم حنيفا ومن اراد تحقيق المراد فليطالع العصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة كتاء نسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدح (فى المشارق) متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة فى اشتهاره وانما ثنى فى قوله

علم ان التضمين ... نعم معناه الحقيقى ... آخر ضمنا ... عليه ما ذكر من متعلقات ... المذكور اصلا والمحذوف ... يجعل المحذوف اصلا ... فهو القصد والاشتمال ... تدبر ولا تكن ... محرم

تعالى ﴿رب المشرقين ورب المغربين﴾ باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء لانهما اثنان فى كل سنة وكذلك المغرب والافراد فى بعض المواضع باعتبار الجنس يعنى جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من ظهر فيه سنه اى علامته او من خمسين او من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اى وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه (تغمده) من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله فى غمده فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمده بها كذا فى الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا للتشبيه المذكور فى النفس وتخييلية وهى اثبات ما يلزم المشبه به من الغمد للمشبه (الله بغفرانه) متعلق بقوله تغمده اى ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشيء النفيس بالاثواب الفاخرة (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة (بحبوحة) بالباء الموحدة من تحت بعده حاء مهملة وبعده باء ايضا وبعده واو وحاء كذلك على وزن فعلولة الشيء الوسط لا افراط ولا تفريط منصوب على الظرفية (جنانه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهى فى الاصل الحديقة التى هى ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار والنخيل يعنى اسكنه الله وسط جنانه (نظمتها) النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك اى جمعت الفوائد الوافية (فى سلك) متعلق بالنظم والسلك الخيط (التقرير) يعنى *قرار داده* والمراد به ههنا اما هذا المعنى او المعنى العرفى وهو التلفظ بالالفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام وعلى التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد التى هى المعانى يعنى الفاظها فى التقرير والتلفظ الذى هو كالخرز فى السلك ووجه الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتئام وقيل التقرير جعل الشيء فى قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب (وسمط) عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك مادام فيه الخرز (التحرير) وهو التقويم والاضافة فيه من قبيل لجين الماء اى جمعتها فى التقرير الذى هو كالسلك الذى فيه الخرز والتحرير الذى هو كالسمط الذى فيه اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من الادنى الى الاعلى (للولد) متعلق بنظمتها الولد المولود (العزيز) فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل نوصفه به

في قوة وصفه بالذكاء والفضل فكأنه قال للصبي الموصوف بالذكاء والفضل (ضياء الدين) هذا لقبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاولى (يوسف) اسمه عطف بيان (حفظه) اي يوسف (الله عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التلهف والتأسف) كلاهما بمعنى واحد هو الغصة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا في الصحاح يعني حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا في الدنيا والآخرة (وسميتها) اي سميت الفوائد التي نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيدا وتتعدى الى الثاني بالباء نحو سميت ابني بزيد وههنا من القسم الثاني (بالفوائد الضيائية) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية واتما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم في اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب فللتفأل تنسب اليها وقيل المقصود الاصلي في التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلي ههنا الجزؤ الاول لان المصنف كأنه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة كما في قولك عبد مناف يقال فيه عبدي لا منافي وفي ابن الزبير زبيري وفي امرئ القيس قيسي قوله (لانه) علة للجملة التي هي قوله نظمتها اي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره به وانما اورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو ألذ وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف فهي متقدمة فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز أن يكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف في جانب الاسم اي لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة لما عرفت فاعلم ان العلل اربع عندهم العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب

والعلة المادية وهى ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهى ههنا جرم هذا الكتاب على اىّ وجه كان والعلة الغائية وهى تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى لينفعه (الله) لان الماضى اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد بالماضى للتفأل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف (وسائر) معطوف على مفعول نفع وهوالضمير البارز المتصل به من سأر يسأر من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر * فالسؤر بقية ما أكل اوشرب ومعناه الباقى ويجيء ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون للمدعوّ له انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء فى حقه اوّلا بالضمير العائدله وثانيا بالعطف يعنى يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتدأ فى كل شئ يقال له فى ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب التحصيل) احترازا عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان هذا اللفظ يعنى لفظ اصحاب التحصيل لايطلق فى عرفهم الا على من يطلب العلم واشتغل به (وماتوفيقى) مصدر مضاف الى مايقوم مقام الفاعل * والتوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات فالمعنى وما كونى موفقا يعنى فما تكون اسبابى موافقة للمسبباتى بشئ من الاشياء (الا) معونة (الله) تعالى اياى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشئ فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كونى اوما اكون مستعدّا على الاقدام بشئ من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى وما تكون افعالى موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى ومايكون تدبيرى موافقا لتقدير الحق الاالى آخره كما قيل * العبد يدبر والله يقدر * وقيل هوالامر المقرّب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ زاده (وهو حسبى) والواو للحال والجملة حال اى حسبى وكافىّ فى جميع مهماتى ومراداتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله اما معطوف على حسبى عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل كذا فى المطول اوعلى حسبى عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى ﴿نعم العبد﴾ اى نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال

(الانقطاع)

الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظ ان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما فى الثانى فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف لم يكتب فى اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلاة على نبيه وخلف السلف فيهما لانهم كتبوهما فأجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتى تفصيله (بحمد الله) متعلق بقوله لم يصدر (بان جعله) متعلق به ايضا اى جعل المصنف الحمد لله (جزأ) مفعوله الثانى (منها) الجار والمجرور صفة جزأ والضمير المجرور راجع الى الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزأ من الرسالة كتبا لان الجزئية لا تكون الا بالكتاب لا قولا ولا قلبا لانه ليس من شأن المصنف ان لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبى فعدم التصدير بالحمد الفعلى او القولى او القلبى حين الشروع فى شىء من الاشياء ليس من شأن العاقل فضلا عن المصنف الفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتى له زيادة تفصيل اللام فى قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه لما صدر رسالة بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد أن يوقعه فى اعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلاة على النبى عليه السلام والباء فى قوله (بتخييل) متعلق بقوله هضما وهو القاء الشىء فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المصنف هذا المعنى اى نقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة خبر أن وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد (حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتحتين الطريق اى على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم التصدير بالحمد (عدم الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا)

لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا (حتى يكون كتابه) هذا (بتركه) اى بترك الحمد كتبا وفعلا (اقطع) ويدخل تحت قوله عليه السلام ٭ كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع ٭ وفى رواية ٭ فهو اجزم ٭ (لجواز اتيانه) اى المصنف (بحمد الله) قولا وفعلا (من غير أن يجعله جزأ من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وباله ولكن لم يجعله جزأ من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى واليق (وبدأ) الواو للاستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل اولا فى النحو أن يشتغل بتعريف الاعراب والبناء ومايبتنى عليهما الا ان المصنف بدأ فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله وبدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يعنى كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم يعنى ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية وهذه صفتها كما ان الذات مقدم على الصفة كذلك ههنا فتلك يعرف الموصوف ثم يعرف الصفة (لانه) اى المصنف (يبحث فى هذا الكتاب) اى الكتاب المسمى بالكافية (عن احوالهما) اى الكلمة والكلام يعنى الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك (فنى لم يعرف) مبنى للمفعول اى الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وانما كان فمعرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت تمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذوات (كيف يبحث عن احوالهما) يعنى على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال الذات مادامت الذات لم يعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم يتوقف عند المصنف على التركيب الذى هو الكلام لان المصنف اخذ فى تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فلا نسب تقديم الكلام على الكلمة لان المقدمة منها هى الكلام (لكونها افرادها) اى افراد الكلمة (جزأ من افراد الكلام) فمن جملة افراد الكلام مثلا قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيد او قائم ولا شك ان زيدا او قائما جزؤ من زيد قائم فتكون افرادها جزأ من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزأ من مفهومه) اى الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصف بالقيام جزؤ من قولك شخص معين وذات معين بالقيام والجزؤ مقدم على الكل طبعا فقدم الاول على الثانى وضعا ليناسب الوضع الطبع تأمل فقال (الكلمة) قيل

وجوه اربعة للتقديم
تحقق المفهوم على تحقق المفهوم
تحقق معرفة المفهوم على
المفهوم وتوقف تحقق الفرد
الفرد وتوقف تحقق معرفة
على معرفة الفرد ول
اس هو توقف معرفة تقسيم
معرفة تقسيمها تدبر
العصام

هي والكلام مشتقان) الاشتقاق ردّ الكلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى
والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق في المشتق منه فاشتقاق ضرب
من الضرب والاشتقاق ثلاثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما
هذا الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة
حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى ﴿ وتمت كلمة ربك ﴾ كذا في الرضى (من الكلم
الكائن (بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب يقال
كلم يكلم كلما بزيادة التاء في الاول والالف في الثاني وتحريك العين فيهما (وهو
الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم الاثر الذي حصل
في المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث ﴿ زملوهم بكلومهم
ودمائهم ﴾ واللام في قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معنيهما)
اي الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه
(في النفوس) يعني نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانا طيبين وغما وانقباضا
ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعني كتأثيره في نفوس المجروحين غما وانقباضا
وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر
وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كجهلاء جمع جاهل قال علي ابن ابي
طالب رضي الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء
في كلامه المعجز القديم بقوله ﴿ والشعراء يتبعهم الغاوون ﴾ واذا كان الشاعر متبوع
الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على علي رضي الله تعالى
عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ
من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيرهما) اي الكلمة والكلام
(في النفوس) اي نفوس السامعين (بجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع
جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤديا الى الموت ولا يتعلق به بقرينة
الالتيام لان ما كان سببا له وتعلق به الموت لا يلتئم (السنان لها التيام) جمع سن
بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمي سنا لقصره
كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف
بلام الجنس (ولا يلتام ما) ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله (جرح)
بحذف العائد المفعول اي جرحه مثال قوله تعالى ﴿ أهذا الذي بعث
اي بعثه ﴿ الله ﴾ (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى
مجازي بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعني العضو المخصوص والمراد
ههنا المصراع الثاني حيث قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام
ما كلمه * وما قيد قوله من الكلم بتسكين الكلام تولد منه ان يقال اما اذا كان تحريكه

فما ذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لاجمع) بدليل تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لاالجمع وقال الرضى وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل فى عرف العرب الا على مافوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) تنظير يعنى كما ان تمرا جنس لاجمع وتمرة بالتاء واحده كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحده قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر وتقديره على ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لاجمعا بدليل (قوله تعالى اليه) اى الى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنا فآنا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولوكان جمعا لماجاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ماسيأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوضمير الجماعة واجب وبوقوعه تميزا لاحد عشر فان تميزه مفرد منصوب لماسيأتى تفصيله (وقيل) هو (جمع) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول مافوق العشرة بلاقرينة ومادونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة ومادونها بلا قرينة ومافوقها مع القرينة (حيث لايقع) على شئ من الاشياء (الا على الثلاثة) ومافوقها كالجمع حيث لايقع الا عليه ومافوقه (فصاعدا) الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى * ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله (والكلم الطيب مأول ببعض الكلم) يعنى مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لاالمضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة له والتصغير والتميز ممنوع لانه امر هين لايدل على اصل متقن (واللام فيه) اى فى الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فمايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فمايدل على استغراق الافراد بحث لايشذفرد منها نحو ﴿ان الانسان لفى خسر﴾ واما الثالث فمايدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فمايدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لاعهد فى الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعنى مايدل على الماهية لاغير لان الحد انما يذكر

الكلم ... لو كان جمعا ... يلزم كونه ... بالطيبات لوجوب المطابقة ... بين الصفة ... فردا ... كونه الكلم ... لاجمعا كسر ... على كليم

لبيان ماهية الشيء (والتاء للوحدة) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله (ولا منافاة بينهما) اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو أن الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما * وحصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا لغويا كما (يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا كما يقال الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافاة لما اتصف احدهما بالآخر (ويمكن) اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جدة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة الحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا يمكن اصلا (لفظ) (اللفظ) فى الاصل مصدر فعله كضرب (فى اللغة الرمى) لانه (يقال) فى اللغة (اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسره الشارح بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمى من الفم فقط مع ان الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا ولدفعه فسره بقوله اى رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاستدلال عليه بما يقال (نقل فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما فى المطلوب يعنى حين كونه باقيا على المصدرية الى ما يتلفظ به الانسان يقال لما يتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله ابتداء (جعله) اى جعل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق) وفى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا دون الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام

الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حينئذ يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظة الانسان فالمناسبة لادنى ملابسة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال لما يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او الخبرية اى حقيقة كان (اوحكما) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل(مهملا كان) منصوب على انه خبر مقدم لكان اى كان مايتلفظ به الانسان مهملا (اوموضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان اومستعملا وانما عدل عنه لان المهمل مالم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكأن المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن استعماله وبعد هذا ماذكره الشارح رحمه الله هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا) كان مايتلفظ به الانسان (اومركبا و) مثال (اللفظ الحقيقى) حال كونه موضوعا مفردا فى الاسم (كزيدو) الفعل كـ(ضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمى كالمنوى) وهو ماكان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا كـ(فى (نحو) زيدضرب) وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا اومتكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله (اذليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير أن يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعنى قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا (ولم يوضع له) اى للمنوى (لفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوى * قوله وانما عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله(وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعنى استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا (من نحوهو) للمنوى فى زيد ضرب وانت للمنوى فى اضرب (واجروا احكام اللفظ عليه) اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه

ومؤكدا ومعطوفا عليه الى غير ذلك (فكان) ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لاحقيقة والمحذوف) من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا اوغيره جوازا او وجوبا سماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقى لان اللفظ كذلك لايمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى لان المحذوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال فى نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا وفى نحو وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك احد الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسى قائم بذاته تعالى وكلام لفظى دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلا فى اللفظ لانه مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ فى قلوبنا بالفاظه المخيلة مقروء بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع بآذاننا غير حال فيها اى فى المصاحف والقلوب والالسنة والآذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا فمن اراد تحقيق الحقائق فليطالع الشرح الذى على العقائد وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليتأمل (داخلة فيه) اى فى اللفظ (اذهى) اى الكلمات اللفظية المكتوبة فى المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة فى مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة فى قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة فى اللفظ كالفاظه (والجن) وهى كالملائكة كقول من صاح على حرب ابن امية فمات من صيحته * وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلة فى اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية فى الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم فى الدخول فى اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهى) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقدة وهى الحبل الذى يعقد فى الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد

جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما فى الماء اوغيره (والاشارات) جمع اشارة وهى اما بالعين او باليد او غيرها للانتباه وضده وغيرها (غير داخلة فى اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لايكون داخلا فى اللفظ (فلا حاجة الى قيد يخرجها) اى الدوال الاربع لان ما لم يكن داخلا فى شئ لايحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله (وانما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر فى التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ (ولم يقل لفظة) بالتاء الدالة على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ماسيجئ بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة (غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لايحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) فى قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة وليكون مفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلاثة فى الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا * اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق وما فى حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة فى التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها ﴿وضع﴾ مبنى للمفعول نائبه ما استتر فيه فالجملة فى محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع تخصيص شئ بشئ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ فى الالفاظ وبالثانى المعنى يعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ (بحيث) اى فى مكان (متى اطلق) مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ الثانى كما فى الالفاظ بغير قرينة (او احس) مبنى للمفعول المراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمس حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس الشئ الاول (الشئ الثانى) بغير قرينة كما فى المحسوسات فى الدوال الاربع * قوله اطلق او احس تنازعا فى قوله الشئ الاول واعمل الثانى عند البصرية والاول عند الكوفية وسيأتى تحقيقه * اعلم ان الواضع اللفظى ثلاثة انواع وضع جنسى

﴿كالحيوان﴾

كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص اولشخص معين (قيل) يعنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلايكون جامعا (حيث لايفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لايفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لايفهم الابتداء من لفظة من وحدها بل اذاضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشيء (اطلاقا صحيحا) لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شيء ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم منه الشيء الثانى (واطلاق الحرف بلاضم ضميمة غيرصحيح ولايبعد أن يقال) فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها)اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لايخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولايبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه‌الله ولايبعد بأن يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع اواحساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غيرضميمة (لمعنى) مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى مايصح به القصد (ما يقصد) مبنى للمفعول (بشيء) متعلق بيقصد (فهو) اى المعنى لغة (اما مفعل) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم مكان) او اسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان اوزمان قصد فيه شيء ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (اومصدرميمى بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدرميمى الا انه نقل منه

وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنيّ اسم مفعول كمرميّ) يعنى ان مرميا اسم مفعول من غير نقل كذلك معنيّ اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كمرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو الياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ماقبل الياء لتسلم فصار معنيّ بالتشديد كمرميّ ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لدفعه فصار معنًى على وزن مرعًى وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله (ولما كان) جواب دخل مقدّر تقديره أن ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولما كان (المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لاغير ولان اللفظ الذى لايكون له معنى لايطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا له كقوله تعالى ﴿لهم فيها دار الخلد﴾ وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثل ديز وبيز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لايقتضى ذلك بل ملاحظة حل الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه (وبقيت حروف الهجا) بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل قون

وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا فى الثلاثى والرباعى وبعضه اسما فى الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادى اوغيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة فى الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من (فكيف) اى فعلى اىّ حال واىّ وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لشئ مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه وما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (اوغيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق فى السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت نوقش فى هذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدّم لكون منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم اوقام زيد (والجملة) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام فى الاضافة فانها مفردة اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا اومركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وقوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لايدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظها مركبة لماسبق (وقداجيب) المجيب هوصاحب الوافية من اراد فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو أنه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو أنه قدر وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس ههنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى افراده) اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا اوغيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب اومادل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهومادل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغيرذلك عاملا كان

او غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ (ولايخفى عليك) ايها المخاطب المتصف الذى كان حاله التمييز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد اومركب نحو الذى قلت فيماقلت زيد اوزيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (اومركبة) مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كا عاما) يعنى حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعنى قيده بالحال المفيدة للعموم اشارة الى ماليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعنى الا ان الموضوع له يعنى المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اى فى مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة) بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم ﴿مفرد﴾ اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته على ماسيأتى حقيقته (ومعناه) اى معنى المفرد (حينئذ) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى مفرد (لايدل جزؤ لفظه على جزئه) اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاى والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاى لايدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اى فى هذا التوصيف او فى الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب) يعنى يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه

(وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اوّلا ثم ينظر أن دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آنفا تأمل ولا تغفل واذا كان فى هذا التوصيف حصول الابهام المذكور (فينبغى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يجيء متعديا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى فى دفع الابهام (تجوّز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوّز زيد اذا تكلم بالمجاز والتجوّز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا) اى فى قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى ﴿ يا ايها النبى حرّض المؤمنين على القتال ﴾ قال ﴿ من قتل قتيلا فله سلبه ﴾ الاستشهاد فى قوله قتيلا سمى به مجازا لقربه بالقتل باعتبار مايؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا مثل قوله تعالى ﴿ انى ارانى اعصر خمرا ﴾ (او مرفوع) لفظا (على انه صفة اللفظ) على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما) اى لفظ (لا يدل جزؤه) اى جزؤ ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولا بد حينئذ) اى حين ان يكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى ايراد) متعلق بالبيان قوله فى ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين) والآخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره فى ايراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الآخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افرد وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى الايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار

والمجرور نائبه (بصيغة المضيّ) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع * قوله المضيّ مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم الصفة الاولى لانه لوقدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ماهو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ماهو خلافه لتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لوقدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس * وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لامعمول له سوى ما استكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفرد * اورده باما الاستينافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فأزال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك لانه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما * والجار والمجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما عليه (من المستكن فى وضع) فحينئذ يكون مبينا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على ماسيأتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان) الواو للحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبر أن (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانيهما متحدان بحيث لاتفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة

فى الزمان (كاف لصحة الحالية) اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا يتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا ينافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون صفة له لما سبق ان الحال فى حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشيء حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) فى تأويل المصدر مبتدأ مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (اوغير كلامية) تفسير للاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما يعدّ كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخر سواء كان الجزؤ الاول منه حرفا (مثل الرجل) او الجزؤ الثانى منه حرفا (و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اى امثال الرجل وقائمة وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزؤ اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل والى الامثال باعتبار المذكور (يعدّ) فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى يعدّ ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعدّ لان العدّ قد يتعدى الى مفعولين يقال عدّ الاغنام مائة (ويعرب) تلك الامثال عطف على يعدّ فتذكير الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة له وَاِنْ يَدْعُوا مايقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا فى المحشى واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (ويبقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال كونه (علما) المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته معنوية مثل عبدالله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة (مع انه) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كانا فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صارا كلمة واحدة وبقيا على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لا يدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد

(ولا)

(ولايخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضمها من كان بعيدالادراك سريع الفهم (العارف بالغرض من) تدوين (علم النحو) يعنى ان المقصود الاصلى من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرها فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان (لوكان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعنى لوكان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب المفصل) وهو متن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورده (حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحته انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يعنى جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى جوابه على ماسيأتى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المفصل بقوله اللفظة (فانه لايقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوضع الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة اوغير جملة إسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرىء القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافى اسما (وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة وبصرى (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هى اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولولم يخرجه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) فى قوله ولايخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة اوحكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الاانه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو أن صاحب المفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعنى ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لاسيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لاالعقلى فافهم (لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق اواحس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لايوجد بدونه بلاعكس يعنى ان الاعم لايستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يغنى ذكر الاخص عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة اوّلا (لاحاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع فى هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكنها) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لاتستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لايستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لابالعقل وقال المحشى اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديز لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف مالوكان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولوكان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولابد لكل لفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون الدلالة) عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعنى تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة لفظ اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعنى صدر اللافظ اى فى صدره *قوله اح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهملة اوضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لايستلزم الاخص بل لابد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت

انها لا تستلزم (كما في المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف * ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال ﴿ وهي ﴾ (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها اويكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى ﴿ اسم وفعل وحرف ﴾ (اى منقسمة) انقسام الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني ان الحكم قبل الربط اويكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الاجزاء * وفي الرضي فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ماقلت ان لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد مايدخل تحت كلي كدخول الانسان في الحيوان والفعل في الكلمة ويصح كون الكلي خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه * وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل في الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام في ﴿ لانها ﴾ متعلق بمفهوم الكلام وان اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهي) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية ﴿ اما ﴾ (من صفتها) ﴿ ان تدل ﴾ فيكون ان تدل في تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة * وفي الرضي اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها اولانها ذات دلالة ويجوز أن يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى * والشارح الفاضل اختار الثاني لان الفعل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالمصدر في ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه ﴿ على معنى ﴾ (كائن) ﴿ في نفسها ﴾ الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن (اى في نفس الكلمة) اى في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا (والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على المعنى

المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليهـا) يعنى من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لايحتاج في الفهم عنها الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لاتحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى ﴿ او ﴾ (من صفتهـا ان) ﴿ لا ﴾ (تدل) عطف على ان تدل * ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان في المعطوف عليه (على معنى) كائن (في نفسها بل) من صفتها ان (تدل) لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفى يكون اثباتا (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى وعدم (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى في الانفهام عن الكلمة (وسيجيء تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة في الدلالة اوغير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (في بيان حد الاسم القسم) ﴿ الثانى ﴾ اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثانى بقرينة كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى (مالايدل على معنى) كائن (في نفسها) ﴿ الحرف ﴾ الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه في الدليل وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في الاجمال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر ولان الشروع في البيان من الاقرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره لبيانه ولانه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان في الوجود شرف كذا في الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كلمتان ولكن (يحتاجان في الدلالة) اى دلالة كل واحد منهما (على معنييهما) اعنى ان معنى من (الابتداء و) ان معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معينة في الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة (كالبصرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى الكائنتين (في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم

الذى لايدل على معنى فى نفسها اى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل
تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله
وانما سمى (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد
فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى جانب) يعنى شبه القسم
الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا
القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام
فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة لجانب
(للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا
(فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه
وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره
يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لايقع
مسندا ولا مسندا اليه) لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم معناه
الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كاستعرف) فى حد الاسم
ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف
اداة بينهما لايكون مسندا ولا مسندا اليه (و) القسم (الاول) من قسمى
الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها)
اى فى نفس مادل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار
كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر
الاول مأول بحذف المضاف اما من جانب الاول اومن جانب الثانى لما سبق
اوبتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى
ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل ﴿اعدلوا هواقرب للتقوى﴾ (المدلول عليه بنفسها
فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة
الثلاثة) جمع زمن كمثل وامثلة * الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد
يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران
الاقتران الوضعى فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما
خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب
الآن اوغدا اوامس مما اقترن بالعارض (اعنى) بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال
والاستقبال) الحال ما انت فيه فى زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال
ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اى
عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا) اى كما يفهم ذلك المعنى
(مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) اى لذلك المعنى لا قبله ولا بعده

بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس ﴿ او ﴾ (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) ﴿ لا ﴾ (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) ﴿ الثانى ﴾ (وهو) اى القسم الثانى (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى نفس مادل يعنى الكلمة او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) ﴿ الاسم ﴾ (وهو مأخوذ من السموّ) بكسر السين اوضمها عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو سموّا على وزن قنوّا حذفت الواو اعتباطا و نقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فجيء بالهمزه ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السموّ (العلو) لغة لان العرب تقول كل ماعلاك فهو سماك وانما سمى هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لايتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف (وقيل) هو مأخوذ (من الوسم) من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة انما سمى هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فجيء بهمزة ليمكن الابتداء بها ﴿و﴾ (القسم) ﴿الاول﴾ (وهو ما) اى كلمة (دل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل اوفى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) ﴿ الفعل ﴾ (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل اوالقسم الاول (الفعل) اللغوى وهو المصدر والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى * اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام * حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمه فى الاقسام الثلاثة * وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية * وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل

﴿ كانحصار ﴾

كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه ﴿ وقد علم ﴾ الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قد تبين وقد علم فحينئذ يكون من تنازع الفعلين وسيجىء لهذا زيادة تحقيق اواعتراضية بين الكلمة والكلام للعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين او ليرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام*ولفظ قد اما للتقريب اوللتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية ﴿ بذلك ﴾ اصله اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التى للتنبيه ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختيار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن فى الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم كما فى قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (فى الاقسام الثلاثة)التى هى الاسم والفعل والحرف ﴿ حد ﴾ مفعول مالم يسم فاعله ﴿ كل واحد ﴾ كائن ﴿ منها ﴾ لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكلية (به) اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها الثلاثة(ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اى علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة اولا (بل تحتاج) فى الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى) يعنى الى اعانة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن فى نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) فى الفهم (باحد الازمنة الثلثة) وضعا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر أن كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع (مشترك بين هذه الاقسام الثلثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تميز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهـا لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين واراد تميز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة للتميز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (فالحرف) كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقلال فى الدلالة) على معنى فى نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف لايدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) يعنى ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنه الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك للفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منهـا حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (مانع عن دخول غيرهـا) اى غير الافراد (فيه) اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها مميز له عما عداه (وليس المراد) اى مراد المصنف (بالحد ههنا) فى قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها (الا المعرف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غيرها فيـه يعنى عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف هو مايبين ماهية الشئ يعنى الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتأليف جانب الذكى ولا الغبى ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد بل راعى الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى حدودها) اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (فى ضمن

﴿ دليل ﴾

دليل الحصر) رعاية لجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك) رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك مانبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام المذكورة (فيها) اى فى المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث الاسم الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا فى الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام ماهو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبائع) وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح فبينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه مايكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى ﴿ انما يتذكر اولوا الالباب ﴾ يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لايفهم لقصور مافى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لايفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم * لمافرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض مايتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال ﴿ الكلام ﴾ اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة مايتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال (قليلا) فحينئذ يكون زيد اوضرب اوان من الاسم والفعل والحرف كلاما (كان اوكثيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار ﴿ ماتضمن ﴾ آثر تضمن على تركب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لوقال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر
والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسا ﴿كلمتين﴾
(حقيقة) مثل زيد قائم اوقام زيد (او حكما) اوالاولى حكما والثانية حقيقة مثل
جسق مهمل وديز مقلوب زيد اوالعكس مثل زيد قام ابوه اوزيد ابوه قائم
فالاقسام ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون كلاهما حكما
ولم يوجد له مثال تأمل ولاتكن من الغافلين * وفى الهندى الاولى تركب دون
تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى تعريفها وايضا تركب اخصر لصحة الاكتفاء
عن الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ماتركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه
اقول ان ماقاله المصنف هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة
وايضا التركب وان كان اخصر كما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد
الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب
او واجبا مثل اضرب وغير لك (اى تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين
حقيقة او حكما (فى ضمنه) فالضمير المجرور راجع الى الموصول * اذا كان الكلام
فى الاصطلاح ماتضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ
زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم
التميز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعر للتمييز والتفريق بينهما
(فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لايمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص
صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى
مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون
هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين)
يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد وحده هو المتضمن
بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن يعنى
احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل
ولاتكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى
اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء ﴿بالاسناد﴾ (اى تضمنا
حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير
الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسببية وان
اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة
الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك
زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه
اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى * وفى الرضى المراد

﴿ بالاسناد ﴾

بالاسناد الاسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد وزيد قائم وفى الاصل ليشمل الاسناد
الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت واشتريت والطلبى هل انت قائم وليتك اولعلك
قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفى المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب
الى هنا كلامه (والاسناد) فى اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو
ما اسند اليه من حائط اوغيره اومن السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة
الخلق وفى الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت الاولى او الثانية
مثل قائم زيد وزيد قائم حقيقة او حكما (الى) الكلمة (الاخرى بحيث)
متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين
يعنى يفيد تلك النسبة (المخاطب فائدة تامة) وان كان بمعنى استفاد يتعدى
الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك
الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ
(المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها
لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلمتين) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء
متعلق بقوله (خرجت) الالفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما
المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها لمعنى شرط وفيها
لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت
بصيغة التثنية فى قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير
الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيد و) توصيفية مثل (رجل
فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاحية مثل بعلبك او صوتية مثل
سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف
(سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر (مثل
ضرب زيد او) مؤنث مثل (ضربت هند او) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم
زيد (اوانشائية) امرا (مثل اضرب و) نهيا مثل (لا تضرب فان كل
واحد منهما) اى من الامر والنهى اومن قوله اضرب ولا تضرب (تضمن
كلمتين احداهما ملفوظة) يعنى الاولى كلمة حقيقة (والاخرى) والثانية
(معنوية) كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين احداهما كلمة حقيقة
والاخرى كلمة حكما (اسناد) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث
(يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن
كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق
المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم
لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الاتى

فان الاخبار الخ (اعم من ان تكونا) اى الكلمتان (كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف) قدم أن الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة اما ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس و الاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد (ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتى فى حكم الفعل المضارع فتكون فى حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز أن يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كفرس وافراس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا لغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد اولسببه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام الذى جزؤه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كان الجزؤ الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة) حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اى لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعنى ان القول الذى يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحى عند المصنف وهو ماتضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر فى ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) الباء فى قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد و هذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعنى بخلاف ما يصح

ان يطلق عليه الكلام عند صاحب المفصل (حيث قال) فى تعريفه (الكلام هو المركب) حقيقة اوحكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا اووجوبا (من كلمتين) حقيقة اوحكما (اسندت احداهما) اى احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد فى تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اى هذاالتعريف (صريح فى ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعنى الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لايطلق على المجموع كلام كما اطلق فى كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل (ان صاحب المفصل) قدذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى تراد فهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد فى المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد يعنى الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه (فانه) اى المصنف (قد اكتفى فى تعريف الكلام) الجار والمجرور فى قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى فان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسره بقوله (ولم يقيده) اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لافرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اى قيد الاسناد (به) اى بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما سيجىء لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لاالتى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة وماقام مقامها يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبرما ولاالمشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب

حسبت وفى هذه المواضع تكون فى محل النصب لان ما قامت هى مقامه منصوب (او اوصافا) فهى فى هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد فى هذه المواضع مقصودا لغيره يعنى يكون الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التى وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيهامقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لايقع فى هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلا يقتضى الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (فى بعض الحواشى) هى جمع حاشية وهى ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اى مراد المصنف بالاسناد المأخوذ فى تعريف الكلام (هوالاسناد) حال كونه (المقصود لذاته) فقط على ان يكون اللام فيه للعهد (وحينئذ)اى حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اى كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفى الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا كالجملة التى هى خبرالمبتدأ وسائر ماذكره من الجملة والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى ﴿ولا يتأتى﴾ (اى لايحصل) من الحصول لا من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ﴿ ذلك ﴾ (اى الكلام) لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن اوالاسناد بعيد عن المرام كذا فى حاشية العصام لانه قيل فيه اى ماتضمن اوالتضمن اوالاسناد الاصلى اى لايحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل فى بمعنى من اى لايحصل الكلام الا من هذين القسمين ﴿الا فى﴾ (ضمن) ﴿ اسمين ﴾ بحذف المضاف (احدهما مسند والآخر مسند اليه) اذلا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لايتأتى من اسمى الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والآخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيده

﴿ اعتمادا ﴾

اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقدم وهو ظاهر لايخفى على من له ادنى تأمل (اوفى) (ضمن) عطف على قوله فى اسمين اوههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج اوفرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه) (وفعل) (مسند) لانه لايتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لايتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (فى بعض النسخ اوفى فعل واسم) مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله (فان التركيب) تعليل لمفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كما فى تقسيم الكلمة فان التركيب (الثنائى) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية (العقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين فى الثلاثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله (ومن البين) خبر مقدم وجوبا لما سيأتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى (ان الكلام) المصطلح (لايحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ فى تعريفه (لابدله) اى للاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لايحصل الا بين منتسبين وهما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر نسبى لايحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لايتحققان) ولا يحصلان فى شئ من الاشياء (الا فى اسمين) احدهما مسند والآخر مسند اليه (او فى اسم) مسند اليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما

لا يوجد ان الا فى اسمين او فى فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء * ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجد ان الا فى اسمين او فى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولدهنا سؤال وهو أن يقال فحال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستينافية بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف (ففى الحرف والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه فالفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان يكون مسندا ومسنداليه لانهما لا يكونان الا فى اللفظ الدال على معنى فى نفسه (وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما فى الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا او مسندا اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت (وفى الاسم والحرف احدهما) اى المسند او المسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبى نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه (وان كان الاسم مسندا اليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبى لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان زيدا وأزيد (فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر الكلام فى القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد فى الكلام الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير

ادعوزيدا) فليس الحرف والاسم المنادى فى شئ من الكلام بل الكلام ليس الا الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من تركيب الحرف والاسم) كما ذهب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب الفعل) المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق * ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كلا للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد أن يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر فقال (الاسم) معرّفا بلام العهد الخارجى لان المنكر اذا اعيد معرفة يكون الثانى عين الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفى الرضى لم يقتصر على ماتقدم من قوله وقدعلم لانه اراد أن يصرّح بحدكل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدّا مصرّحا ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه ﴿مادل﴾ انما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى كلمة دلت) ﴿على معنى﴾ كائن ﴿فى نفسه﴾ (اى فى نفس مادل) يعنى ان الضمير البارز راجع الى ما لاالى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعنى الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو أن الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير فى دل وفى نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهى مؤنثة فيجب تانيث الضمير فى الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع فى الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير فى الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعنى مضروبه اى مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التى فى التعريفات يجوز أن تكون موصوفة اوموصولة واشار فى التفسير الى الاول وهنا الى الثانى (قال المصنف فى الايضاح شرح المفصل) فيه ردّ على الرضى حيث قال بعد نقل كلام المصنف بأسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه قوله فى الايضاح قيد به احترازا عن غيره (الضمير فى مادل على معنى فى نفسه) يعنى الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير موافقا لمرجعه فى التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اى مادل على معنى) كائن (باعتباره) اى المعنى قوله (فى نفسه) متعلق باعتباره اى فى نفس المعنى

(وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (فى نفسه لاباعتبار امر خارج عنه) اى لايدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع مايحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ فى نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور وخبرالمبتدأ الثانى وهومع خبره خبرالمبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد اوكونها قريبة من الجامع اوكون جيرانها صلحاء اوكونها قريبة من الحمام اوغير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ماوجد فى ذاتها وماقام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف فى الايضاح او لكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى اولكون الاسم مادل على معنى كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى اوغير مادل اى الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهوالسير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى فى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ماذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كما ان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا *تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولايسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كماهو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاول (فى الخارج) المراد به ماهوالمحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهد شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار اومجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لاتقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها

(فان)

فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه و به *فان قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح من حيث وجوده لا من حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اى كما ان الموجود الخارجي قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف اى هو اى ماهو في الذهن (هو) اى ذلك المعقول في الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادرك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر بعد خبر لقوله هو (في ذاته) لا في ذات غيره (يصلح) اى ذلك المعقول المذكور قصدا الملحوظ في ذاته (لان يحكم عليه و) لان يحكم (به) كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى اذا لاحظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن في النيل (و) في الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك يعنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (لملاحظة غيره) يعنى لملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قد سبق غير مرة فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهنى المدرك تبعا الذي يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشيء منهما) اى من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لاتدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى الى قسمين كالموجود الخارجي اراد أن يوضحه بايراد مثال له فقال بالفاء التى تفيد التفصيل (فالابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه ممثلا (اذا لاحظه) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار

المضاف (العقل) وهوالاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة اوغير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم باستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا و بالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات (ف) حينئذ (لا حاجة فى الدلالة) اى فى دلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (ليدل) اللام متعلق بالمنفى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاعجام فى ليدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما

كانت دلالته على الحدث والنسبة لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ماسيأتى له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظه) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعل ومضاف الى المفعول وهو قوله (حاليهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها اليه مستقلا فى الدلالة بالمفهومية (و) حينئذ (لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه) لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله لا يصلح (ان يتعقل) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فعل يمكن اى لا يمكن ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشىء من الاشياء (الا بذكر متعلقه) بخصوصه) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بشىء من الاشياء الا (بـ) ضم (كلمة دالة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظ من) فهى (موضوعة) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء كما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابط (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) اى حال كونه مقصودا

من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لافى غيره (ف) حينئذ (يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه (ويصلح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا لان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ (لاتصلح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذلابد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون معناه) مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن) علة لقوله اذلابد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضميران يرجعان الى كل فى قوله اذلابد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه (الابذكر متعلقاتها) فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتعقل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) ورابطة (لملاحظة احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى مالاحظه العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حاليهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف كلمة تدل على معنى) حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشى فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لا فرق بينهما فى المآل وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته (و) ان المراد (بكينونة المعنى فى نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها من

غير حاجة الى ضم كلة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك
الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لاتحتاج الى معاونة كلة اخرى (لاستقلاله)
اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذاعرفت هذا الفرق بحسب الظاهر
والتوجيه لافى المآل والواقع لان مآلهما واحد (فمرجع) مبتدأ (كينونة المعنى
فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونة المعنى فى نفس الكلمة الدالة عليه) على
التفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ
(وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه
محكوما عليه وبه *ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما
الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لافرق بينهما فى المال وهو الاستقلال
بالمفهومية كماسبق بل الفرق بينهما ليس الافى التوجيه اورد ههنا بيان ماهو الاولى
والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (فنى هذا الكتاب الضمير المجرور فى
نفسه) الضمير مبتدأ المجرور صفته فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفةله فى هذا
الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا
الكتاب (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة)
اوالموصوفة (التى هى عبارة عن الكلمة) كمافى التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير
ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول اوالموصوف
رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال
رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مماسبق قوله (ليكون)
تعليل للحكم بالظهور اوللرجوع اوللاحتمال لان سبب صحة المعنى على تقدير
وقوع المحتمل (على طبق ماسبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا
لما سبق (فى وجه الحصر) فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها
اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس الكلمة) بيان لمافى
قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تنبيها)
تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون
فى نفس مادل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحقيقه (ولكن) استدراك
من الاحتمالين اى الا ان (عبارة المفصل) التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم
مادل على معنىً فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة فى المعنى الاخير)
وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر فى المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير
(ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل لظهور
العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والباء فى قوله (بما يدل)
متعلق بقوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشارة الى

ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكأن وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشى (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة (جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى) اى فى شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهو أن المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لايحتاج فى الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا لغوا للحصر لان الظهور منحصر بما سبق (انه لا يختل حد الاسم جمعا) يعنى لاينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجئ (ولا) يختل (حد الحرف منعا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لايختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) منتهيا (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة فى حد ذاتها) اى فى حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى تعريف الاسم فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهى ما اضيفت هى اليه مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها

اى باستعمال كل واحدمن تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل واحدمنها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحدمنها كالعلم والمال وغيرها وهذا فى لفظ ذى فانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هواليه متعلقا له (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من وضعها) اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحدمنها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حد انفسها) اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة (فى غيرها فاذاهى) اى هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و (لا) تكون داخلة (فى) حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعاً لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى) كائن (فى نفسه) حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمنى اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه ولو أراد بالمعنى مايشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل * اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان اوالناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث اوالزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعا (مع احد الازمنة) الثلثة فى الفهم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترن مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلثة) صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا فى الافراد يعنى ان كان مفرده مذكرا يورد مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءتنى النسوة الثلاث وكما فى قوله ﴿ سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام ﴾ (فى الفهم) متعلق بقوله مقترن اى فى انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن اللفظ الدال عليه) اى على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءنى زيد العالم الفاضل (للمعنى فبالصفة الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف يدل على معنى فى غيره لا فى نفسه (عن حد الاسم وب) الصفة (الثانية) خرج عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فتم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اوّلا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اوّلا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحدها لا الوضع الثانى لانه حينئذ يدل على معنى فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان (فدخل فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة) عن شىء الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه (سواء كان النقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدر ارود اروادا الا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز أن يكون تصغير رود اى رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد * وفى الرضى يجيء على ثلثة اقسام اوّلها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا اوحالا نحو سر رويدا اى مرودا والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (قد يستعمل) اى قليلا (مصدرا) بمعنى اروادا مضافا مثل رويد زيد كضرب

الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها (غير صريح) يعنى يكون على وزن المصدر ولكن لايكون فى الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيهات) لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدرا مجازا تسمية باسم مايوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى (فانه وان لم يستعمل مصدرا) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقى) يقوقى قوقية وقيقاة اى صاح يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تلقى بيضتها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقاة على وزن فعللة وفعلالا وكأنه فى الاصل قيقية قلبت الياء المتحركة الفا (اوعن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا) يعنى اما بعضها منقول عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمى المصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا (نحو صه ومه) بمعنى اسكت واكفف (او) اما بعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير اوللتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر ممايؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر اوتقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى الاصل جر ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل (فليس لشئ منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد واما الثانى وهو هيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو أن صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لايقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما

فانها فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انهـا انسلخت عنها لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانهـا ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى الا انها انسـلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لايقترن بالزمان وكذا افعـال التعجب (لاقتران معنـاها) اى معنى الافعال المنسـلخة عن الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اى عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا اورباعيا اوغـيرها (ايضا) كماخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع (على تقدير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبر انه (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلاثة اقوال الاشـتراك بين الزمانين مالم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الاسـتقبال ومجازا فى الحال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الحال ومجازا فى الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذادل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنها) يعنى فيدل على معنى فى نفسـه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذلا يقدح) مبنى للمفعول اى لا يمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (فى الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواه) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هوالحال والاستقبال معاوغيره واحد منهما غير معين اى لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن باحد ذينك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذ لايقدح الى آخره وهو أنه لايقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ماسواه وهل يقدح فى ارادة الزمان المعين ارادة ماسواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح فى ارادة المعين ارادة ماسواه) سواء كان معنى اوزمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لايراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لايراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهوغير جائز (واين) ظرف مكان الا انه خبرمقدم لماسيجئ (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى اواقترانا بزمان لاينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعانى ببعض وهو لايجوز واذادل لفظ على معنى اواقتران بزمان يجوزله ان يدل على غيره اويقترن به تأمل وانصف ولا تأل جهدك (ولما فرغ) المصنف

من بيان حد الاسم (اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشيء اذا عرف اولا ثم ذكر بعض مايختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال) ﴿ومن خواصه﴾ اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض اوخبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منبها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منبها لان جمع الكثرة مايطلق على ما فوق العشرة الى مالا نهاية له (و) منبها ايضا (بمن التبعيضية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدخولها وافادت ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ماذكره) اى ماذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشيء ما يختص به) اى بالشيء (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراده (او) هى (غير شاملة) لجميع افراد ما هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم وترسم بانها كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوهما وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيرهم (فمن خواص الاسم) ﴿دخول﴾ اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو ﴿اللام﴾ (اى لام التعريف) لكون اللام شائعا فى هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبر امصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام فى امسفر) ليطابق الجواب

السؤال وقيل لم يصدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم فى غير هذا الحديث (لكنه) اى الا ان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته ولانه) اى لان دخول اللام (اخصر) وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل فى التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثير شائع (وفى اختياره) اى المصنف (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه) لان فى حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى فى هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما فى قوله ما ذهب اليه (اداة التعريف) يعنى آلة التعريف وحرفه (هى اللام وحدها) يعنى حال كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها شيء من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص وضعا وهو جزؤ من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تتحرك وان كان الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك بالفتح لا لتبست باللام الابتدائية وبالكسر لا لتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به * وقال المحشى ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سيبويه (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعنى كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الآخر حرف الاستفهام كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف لانه لما رآى فى جميع الاستعمالات ان الهمزة لاتنفك عن اللام فى الكتاب درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها فى بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر أن الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها) لانه لما رآى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعانى كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هى تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينها وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا فى مثل أرجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها او جزؤه وههنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذاهب الثلاثة (بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا فى الاسم سواءكان جامدا او مشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال (والحرف لايدل على معنى مستقل) بل يدل على معنى فى غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضمنا لامطابقة) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعنى حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لايدخل على الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر (كالموصولات) كالذى والتى وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكأنه مما يدخل فى الاول فقال (و) منها (دخول) (الجر) يريد أن قوله الجر معطوف على المدخول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا او) فى المجرور به (تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر اى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا) نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (لافضاء) اى لايصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر

اصطلاحا ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى مايليه (فينبغى ان يدخل الاسم) يعنى ان يكون من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشيء مالم يناسب للشيء ولم يكن من خواصه لم يقدر أن يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا لما سيأتى ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل مضاف اليه بها لكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا او التخصيص فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزؤ الشيء يكون فرعه لانه محتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغى ان لا يخالف) الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لا تكون الا (بان يختص) الفرع (بما يخالف مايختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم (او يزيد) عطف على يخالف الاول اى فينبغى ان لا يزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم والفعل) بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل ويجوز أن يعطف على يختص الاول اى فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل * اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على مافهم من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا ﴿ و ﴾ (منها) اى من خواص الاسم (دخول) ﴿ التنوين ﴾ (باقسامه) الخمسة (الا تنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام فينصب المستثنى (وسيجيء فى آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة * الاول تنوين التمكن يعنى ما يدل على امكنية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل

﴿ زيد ﴾

زيد ورجل وضارب* والثانى تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعنى يكون مادخل عليه غير معين نحوصه بالتنوين فمعناه اسكت سكوتا ما وقتا ما واما اذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الآن * والثالث تنوين العوض وهو مالحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعنى يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين * والرابع تنوين المقابلة وهو مايقابل نون جمع المذكر السالم يعنى مايدخل الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات* والخامس تنوين الترنم وهومايلحق اواخرالابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لايختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه) متعلق بقوله سيجيء (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله اى علة (اختصاص ماعدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهوالموصول وهو عبارة عن التنوين* وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه وسيأتى تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به) اى بالاسم * ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال ﴿ و ﴾ (منها) اى ومن تلك الخواص ﴿ الاسناد اليه ﴾ الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر اوالجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ اوخبرا (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا اوعلى التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) اما معناه الحقيقى وهو (الذكر فى الاول) يعنى ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (اللحوق فى الاخر) وهو أن يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعنى الذكر فى الاول واللحوق فى الآخر (منتفيان) يعنى لايوجدان (فى الاسناد) فلايكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا فى الاول ولا فى الآخر (وكذا)خبر مبتدأ محذوف اى وكذا الحال يعنى كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (فى الاضافة) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه بالرفع اوعلى الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر فى الاول ولااللحوق فى الآخر (والمراد به) اى بالاسناد اليه(كون الشيء مسندا اليه) يعنى همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذاماشية (وانما اختص هذا المعنى) اى كونه مسندا اليه (بالاسم

لان الفعل) عرض لايقوم بذاته ولايتقرر فى آن واحد ويكون متجددا دائما
ولهذا (وضع لان يكون مسندا ابدا) منصوب على الظرفية اى فى الازمان
كلها (فقط) الفاء جزاء شرط محذوف ٭ وقط مبنى على السكون اسم من اسماء
الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن
ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لايخلو اما ان يكون مسندا ايضا
فحينئذ يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لايكون
مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير
جائز ولان المسند اليه لابد وان يكون دالا على الذات تحقيقا او تأويلا والفعل
لكونه عرضا لايقوم بنفسه لايدل عليها لاتحقيقا ولا تأويلا فلا يكون مسندا
اليه اصلا بل يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه وانما قدم الاسناد
اليه لكونه عمدة فى الكلام ﴿ و ﴾ (منها) اى من خواصه المعنوية ﴿ الاضافة ﴾
سبق اعرابها (اى كون الشيء مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق
بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشيء مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر
(لفظا) اى حل كون الحرف ملفوظا (ووجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون
الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اى
من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل
تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد
ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه
ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما فى جانب المضاف
فقط نحو ضارب زيد واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما
فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى بالاسم متعلق
بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة لايدل على معنى فى نفسه لايقبل
شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لايدل على معنى
فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا) مع انها محتملة لان
يفسر بكون الشيء مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعنى الجملة الفعلية
اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه
الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها
اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة
(مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل
او الجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى يوم
ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى ﴿ يوم ينفخ فى الصور ﴾ ويوم يقوم زيد ويوم قدم

﴿ زيد ﴾

زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى
ضعف مابنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون
الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احد الامرين من الفعل
اوالجملة كائن (بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين) اى بتأويل اضافةالمفعول
(فالاضافة) حينئذ (بتقدير جرف الجر مطلقا) سواءكانت الاضافة مفسرة
بكون الشيء مضافا اومضافا اليه عند من اوّل يوم ينفع الصادقين بيوم نفع
الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدناه) اى قولنا كون الشيء مضافا
بقولنا (بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد) وانامارّ بزيد
(فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا)
اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لابتقديره فتكون
الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل
ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع
فى تقسيمة فقال ﴿ وهو ﴾ (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان
الخبر متعدد بالعطف والى انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى
او عجمى ﴿ معرب ومبنى ﴾ قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب
اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) اى الاسم (لايخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع
غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) اى المركب
مع غيره لايخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو
ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان
ثلاثة اقسام قسم لايكون مركبا سواء كان مشابهاله اوغير مشابه وقسم يكون
مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول
مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى
لم يشبه مبنى الاصل هوالمعرب) وحده كما قلنا فى القسم الثانى (وماعداه) اى القسم
الذى هوغير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هوالقسم الاول سواء كان مشابهاله
نحو هذا وهؤلاء اوغير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى
الاصل) كما هوالقسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب
كما قلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر أنه اذا دار بين النفى والاثبات يكون عقليا * ولما فرغ
من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه اصل
لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لايظهر الافيه فقال
﴿ فالمعرب ﴾ الفاء للتفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

للعهد الخارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون
اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والمكرم ليس
الا الرجل الجائي *قوله فالمعرب مبتدأ ﴿ المركب ﴾ خبره اشار اليه الشارح بقوله
(اي الاسم الذي ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب
صفة تقتضي موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم
المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبني للمفعول
معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) اي يوجد
في التركيب الذي هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه)
اي في التعريف ماكان مركبا مع غيره سواء كان مشابها لمبني الاصل اولا مثل
(زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (في قولك زيد قائم وقام هؤلاء) لان كل واحد
منهما مركب بتركيب تحقق مع عامله الذي في الاول هو العامل المعنوي وفي
الثاني العامل اللفظي (بخلاف ماليس بمركب اصلا) اي قطعا فانه ليس بمركب
لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما في قوله ماليس
(المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء
وسواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف با تا ثا) او بالعطف نحو الف وبا
وتا وثا موقوفا اولا او غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف
نحو (زيد عمر وبكر) موقوفا اولا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو
مركب مع غيره لكن لا) يتركب (تركيبا تحقق معه عامله) سواء كان ما اضيف اليه
معربا (كغلام في غلام زيد) او مبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اي جميع
المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التي لم يتحقق معها عاملها (من
قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم
معربا وفي تلك الاسماء لم يوجد لان في القسم الاول انتفى عن اصل وفي الثاني انتفى تحقق
العامل معه ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء
لانتفاء موجب الاعراب وهو المعاني المقتضية له ﴿الذي لم يشبه﴾ صفة المركب
لان الموصول مع الصلة معربة مساوية لتعريف ذي اللام (اي لم يناسب) تفسير
باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة في منع الاعراب)
وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما سيأتي
الا ان مناسبته له لم تؤثر في منع الاعرب وانما تؤثر في منع الجر والتنوين لكون
هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر أن تؤثر في منعه ﴿ مبني الاصل ﴾ بالنصب لانه مفعول
المشابهة و مضاف الى غير معموله كمضارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية
(اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية) يعني اضافة المبني الى الاصل

﴿ وان ﴾

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفا والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضـاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحروف) سواء كانت عاملة اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مشابها لمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كما يجىء فى بابه) اى فى باب المبنى اوفى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها (واعلم ان صاحب الكشاف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر اومركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب عليهـا وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عن الجر والتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب مااختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليـه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لايكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه ومالم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع (فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لايحصل) بشىء من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد

التركيب) اى بعد ماتركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (فى المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال له ذلك اصطلاحا وعند المصنف لايقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد اولم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (مجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لاللتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا لصلاحية استحقاق الاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لاقبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ماعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبدالقاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشابها لمبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لايكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب فى تعريفه) اى فى تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صورنالك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك) اى لكون وجود الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيدا ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من تمة المقول * ولما ورد ههنا سؤال وهو أن المصنف فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف اخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف مايعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى

بعلم النحو (احوال اواخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال في النوعين التي وقعت (في التركيب) العربي (من) الموصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع) من تتبع من باب تفعل (لغة العرب) بان كان عربيا و تعلم اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعه او من قبيلته (ولم يعرف) عطف على لم يتتبع (احكامها بالسمع منهم) اى من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم واختلط بهم و تعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم و بلغائهم فصار من جملتهم (فان العارف باحكامها) اى احكام اواخر الكلم في التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى بتتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستغن) اى برئ (عن) تعلم علم (النحو) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالسمع (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص العارف (معتدا بها) لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (في معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب (فالمقصود من معرفة المعرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره في كلامهم) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف العوامل (فيطابق كلامهم) اى كلام العرب لانه انما يستعمل في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب (متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفته) اى معرفة المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب اى لو كان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعني حاصلة بمعرفة هذا الوصف (وتعريفه به) عطف على تفسير وهو من عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته الضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعني قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به (بانه) اى المعرب (مما يختلف آخره)

باختلاف العوامل (ليعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم الشيء على نفسه) المراد بالشيء ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اوّلا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبغى ان يعرف) المعرب ويبين ذاته (اوّلا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا اى وينبغى ايضا ان يجعل (ما عرفوه به من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المصنف) ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرّفه اوّلا ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية (وحكمه) (اى من جملة احكام المعرب) يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب واشارة ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخره) (اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التميز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اى لاختلاف ذات الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التميز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه وهو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر أن الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكر السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجىء وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف

اوصفة) عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة اوحكما) اعرابهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركة) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فى قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى فى مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لا يكون الا فى العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف مايعمل البعض الآخر) منها يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى اختلاف العوامل (بكونه) اى بكون الاختلاف واقعا (فى العمل) مع انه مذكور فى كلام المصنف مطلقا غير مقيد (لئلا ينتقض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور) جمع صورة اى فى هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل فى زيد فى المثال الاخير اسم يعنى ضارب (والفعلية) وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية) وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى فى هذه الصور وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل (لفظا او تقديرا) تفصيل لاختلاف الآخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف العوامل اى سواء كانت ملفوظة اومقدرة (نصب على التميز) من نسبة الاختلاف الى الآخر والتميز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اى يختلف لفظ آخره او تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثله قوله تعالى ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ اى اشتعل شيب الرأس واما بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف (اى يختلف اختلاف لفظ او) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى

ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التميز اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (او تقديرا) وهو بالحركة المقدرة (كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى) بالرفع والتنوين (وفتيا) بالنصب والتنوين (وبفتى) بالجر والتنوين (قلبت الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى منقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس (والاختلاف اللفظى و) الاختلاف (التقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه) اى الى التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا اوصفة وفسرناه بما لاح الينا فارجع اليه (لئلا ينتقض) بغير المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة فى حالة النصب والجر (و) بالمثنى والجمع المذكر السالم فى (قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما (مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لمافوق الوحد (فيه) اى فى المذكور من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة) نصب على التميز لان الآخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف (حكما فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجار علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا (وكذلك الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ماكان اعرابه بالحروف بالالف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (فان آخر المعرب فى هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعنى اذا كان حكم المعرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قررناك (لا يتحقق الاختلاف لا فى

آخر المعرب) الجار متعلق بقوله لايتحقق ولازائدة للتأكيد (ولا فى العوامل
ايضا) يعنى لايوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف
ايضا فى آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن
بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على
الظرفية يعنى اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى او المعنوى فى اول الامر
من غير أن يتركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءنى زيد
وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت اوبالعامل
المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) اى على ذلك المعرب ابتداء
(الاعراب) كماصورنالك (بل) يتحقق ويوجد (هناك) اى فى تركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل
دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل
صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) فى جوابه (هذا) اى
حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف)
اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعنى غير هذا الحكم (فلو لم يدخل
احد الحكمين) المتغايرين (فى الآخر فلا فساد فيه) اى فى عدم الدخول لان
الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلافساد
فى عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور
ههنا ليس الا حكما واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث الاعراب
بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اى من جملة
الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم)
وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لا يكون من خواصه
الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لايوجد شئ منها الا دخل
فيها حتى يرد أنه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الا حكما من جملة
احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله (اى من جملة احكامه) بايراد من التبعيضية
ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال ﴿الاعراب﴾ اورده عقيب
المعرب لمناسبة الحالية والمحلية ﴿ما﴾ (اى حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة
ما موصوفة بايراده نكرة ﴿اختلف آخره﴾ الجملة صفة (اى آخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا اوصفة) قدسبق اعرابهما وتفصيلهما ﴿به﴾ (اى بتلك الحركة
اوالحرف) نبه اولا على كون ماموصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك
الحركة اوالحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم

الموصوفة لانها الانسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة الحركة اوالحرف لايراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لايرد مبنى للفاعل من ورد يرد ورودا اى لايرد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يقدح حين ارادة معنى غيره ولانه لايجوز أن يراد بلفظ معنيان فى حالة واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لايراد غيرهما (ولو أبقيت على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى (خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه للسبب والباء السببية مايكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة اوالحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب القريب) خبر أن اى ماله نوع تأثير فى المسبب لاتأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يرادبه القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى) ودارى وثوبى وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولامبنى وهذا اضعف المذاهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث انه معرب) اذ لوكان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك الساكن لانه اذاضم او فتح يلزم الثقل او تغيير الياء وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما اختلف آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حل كونه (جمعا) اى جامعا لافراده (ومنعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تميز بعض المعانى عن

بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف او مستفهم فلم تميز المعانى بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه) اى الحد (قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التميز (وكأنه اراد هذا المعنى) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه (من تمام الحد لا انه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد) اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لاقصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف آخره يعنى) المعنى (اختلف آخره) (ليدل) (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فرجح هذا لقرب المرجع (اوما به الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له (على المعانى) جمع معنى المراد بها ههنا مافسره الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المعتورة) بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه (عليه) (اى على المعرب) متعلق بالمعتورة بناء (على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء) التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعانى الواردة او المستولية عليه وبين معناه

اللغوى بقوله) يقال (اعتوروا الشئ) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه اى اخذه) اى اخذ ذلك الشئ (جماعة واحد) منها اى فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحد) يعنى بعد اخذ فرد واحد وفرغ منه وفى الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية *دست بدست كرفتن چيزى * (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب) اى تعاقبت (على المعرب) اى على محل واحد وهو الاسم المعرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) فى محل واحد هذه احوال مترادفة او متداخلة على ما سيجئ (لتضادها) اى لكون المعانى متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (ينبغى ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعانى (كذلك) اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى (فوقع بسببها) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا (اختلاف فى آخر المعرب) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب (فوضع اصل الاعراب) على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعانى) اى لكونه دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا (بحيث يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى) اللام للتوقيت اى ووضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعانى الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان اوفرعا (فى آخر الاسم المعرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوساطها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما فى طرفيه *اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا فى الآخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب

بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفته) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما في النكرات اوموضحة له كما في المعارف والمخصص او الموضح لايكون الا بعد ما خصصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال عليها) اى على الصفة (ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعربه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات الدالة على المعاني به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة اوحرفا (يوضح المعاني) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضي علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر العين اوكسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهي للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعني اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال الشارح (على) تقدير (ان تكون الهمزة) في اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب في اللغة (ازالة الفساد سمي) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعاني الثلاثة (به) اى بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اى مايسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض آخر) ﴿وانواعه﴾ (اى انواع اعراب الاسم) لامطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب وافترقا في الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا (ثلثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لايقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعاني المقتضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قد المدلول والالزم الاشتراك اذا كان الدال اقل او الترادف اذا كان اكثر

فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة ﴿ رفع ﴾ سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه ﴿ ونصب ﴾ سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به لانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام ﴿ وجر ﴾ سمي به لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات الاعرابية) التي هي الضمة في جاءني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك (ولا تطلق) لا حقيقة ولا مجازا (على الحركات البنائية اصلا) اى قطعا سواء كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة) مع التاء في كلها (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير ونزال (غالبا و) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء التي تكون بلا تاء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غيرها سواء كانت في الاواخر او لا * وفي الهندي وانما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوع من المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه ﴿ فالرفع ﴾ الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اى علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات (او حرفا) كما في الاعراب بالحروف ﴿ علم الفاعلية ﴾ اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود (اى علامة كون الشيء) اى الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله الفاعلية مصدرية (حقيقة) تميز او منصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا (او حكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اى وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات (الملحقات بالفاعل) لان الرفع حقيقة في الفاعل لكونه اصلا في المرفوعات وماعداه منها ملحق به (ايضا) اى كما يشمل الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرهما) كخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس ﴿والنصب﴾ الذي هو من انواع اعراب الاسم (حركة كانت) اى علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفا) كالاعراب

﴿ بالحروف ﴾

بالحروف (علم المفعولية) (اى علامة كون الشيء) اى الاسم وانما قال كون الشيء ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكما ليشمل) المنصوبات (الملحقات) السبعة (به) فى كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية (والجر) الذى هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت) اى علامة الجر (او حرفا) (علم الاضافة) (اى علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل اعجبنى اشتهار أنك عالم اى علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لا لعدم وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحرف الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا كانت الاضافة بنفسها) اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) اما مبنى للفاعل فاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف او مبنى للمفعول وقوله (الى الحاق ياء المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (اليها) اى الى الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو ألحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) احتياجه فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ماتولد منه الواو وهو اثقل الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ماهو الاصل فى العمل وملحقاته ايضا قليلة وهى خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هو الرفع (للقليل) الذى هو الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهى جزؤ الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة) فى الفعل المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرعا المتعدى وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير) الذى هو المفاعيل ولمناسبة النصب المفعول فى الضعف (ولما لم يبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات ثلاث والمعانى ايضا ثلاثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة فى كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف اليه (غير الجر جعل علامة له) اى للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة

اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجراليه ضرورى ﴿ العامل ﴾ احتاج
الى بيانه لاحتياج المعرب لاعتبار العامل فى مفهومه ولذكره فى حكم المعرب الا
انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب
والمراد به ههنا عامل الاسم لامطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق
مااوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل
او سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظى اوقياسيا (اومعنويا) ﴿ مابه ﴾ الباء للسببية
متعلق بقوله ﴿ يتقوم ﴾ (اى يحصل بسببه) لا بغيره تفسير باللازم لان التقوم يلزمه
الحصول ﴿ المعنى المقتضى ﴾ اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد أن اللام
للعهد الذهنى وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانى)
الثلاثة (المعتورة) اى المستولية والواردة (على المعرب المقتضيه) صفة المعانى
﴿ للاعراب ﴾ ليكون علامة دالة عليها لماسبق انها معان خفية تستدعى علائم
ظاهرة يستدل بها عليها (ففى) قولك (جاءنى زيد) الفاء للتفسير والايضاح
والجار ظرف مع متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى فاللفظ جاء الذى
هو فى قولك جاءنى زيد عامل فى زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) لا بغيره (معنى
الفاعلية فى زيد) وهو المجئ القائم بزيد فيكون زيد به جائيا (فجعل الرفع)
الذى كان علم الفاعلية (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها
لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفى) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى
لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا (عامل) فى زيدا (اذبه حصل معنى
المفعولية فى زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذى كان علم المفعولية
(علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته
(و) فى قولك (مررت بزيد الباء) الذى فى قولك مررت بزيد (عامل) فى زيد
(اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (فى زيد فجعل
الجر) الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة
دالة عليها لانها خفية *ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد
ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات
الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة يتركب من الحركات بالفتحة وتارة
بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان
هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها
والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولامقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء
﴿ فالمفرد المنصرف ﴾ (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن
مثنى) اى تثنية (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه

اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنيـة و بعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كزيد ورجل) او مشتقـا مثل ضارب ومضروب ﴿ و ﴾ (كذا) اى كالمفرد المنصرف ﴿ الجمع المكسر المنصرف ﴾ (اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك الجمع (سالما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سـالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السـالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولا غير منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعـا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص اذترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) او مع زيادة ونقصان (وكطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها اخف (والاعراب فيهما) اى فى هذين الوجهين (بالحركة) كما سيأتى (والثانى) انه (اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون الاعراب فيهمـا (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع (فالاعراب فيهما) فيه اشارة الى ان قوله المفر المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك ﴿ بالضمة ﴾ الجار والمجرور خبر المبتدأ ﴿ رفعا ﴾ (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا ﴿ والفتحة نصبا ﴾ من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا واجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى حال كونه منصوبا ﴿ والكسرة جرا ﴾ اما معطوف على قوله بالضمة رفعـا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبـا لكونه قريبـا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعـا ونصبا وجرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيـه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعـا ونصب

نصبا وجرجرا والجملة حال بتقدير قد او الضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءنى زيد) بالضمة حالة الرفع (ورأيت زيدا) بالفتحة حالة النصب (ومررت بزيد) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل (و) القسم (الثانى) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة ومررت برجال وطلبة) والثانى من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو مافيه الضمة والكسرة فقط وهو شئ واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزؤ من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة اومذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات اوغير صفة مثل زينبات وسجلات (احترز به) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم) حاله او سيعلم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع اوحال كونه مرفوعا اورفع رفعا (والكسرة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتر وتيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان اوجمعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجيئ ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى جمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتنى مسلمات)

وزينبات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسر جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها مافيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شيء واحد الا انه يكون مفردا اوجمعا مكسرا وهو ﴿غير المنصرف﴾ مبتدأ ﴿بالضمة﴾ خبره (رفعا) ﴿والفتحة﴾ (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غير المنصرف متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كماسنذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) رفعا (ورأيت احمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ماهو الاصلى فى الاعراب وهو أن يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما اوناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول مااستوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ماسيذكر فقال ﴿اخوك وابوك وحموك﴾ (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطيء ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) الحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث ﴿وهنوك﴾ (والهن) فى اللغة (الشيء المنكر) صفة الشيء اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) مبنى للمفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة اما فى الذات (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) اما فى (الصفات الذميمة) اى المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) امافى (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لامطلقا بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان التثنية والتصغير يردّان الشيء الى اصله انه واوى او يائى فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا ﴿وفوك﴾ (وهو اجوف) لكن لامطلقا بل (واوى لامه هاء اذ أصله فوه) بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يردّ الشيء الى اصله حذفت

الهاء نسيا كما حذف الواو فى البواقى وقلبت الواو ميما وجوبا فى حال الافراد وسيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك ﴿وذومال﴾ وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه (وهو لفيف مقرون) وهو ماكان عينه ولامه حرفى علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعنى فى عينه واو وفى لامه واو اخرى مثل شوو (اذأصله ذوو) حذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل حذفت اللام يعنى الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخواته فبقى ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذومال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى حالة الرفع لاجل الواو وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسر فى حالة الجر لاجل الياء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته (دون الكاف) يعنى كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها بالحروف (لانه) اى ذو (لايضاف) الى شيء (الا الى اسماء الاجناس) كالمال والعلم والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشيء ولم يتيسر لهم ذلك حيث لايقال جاءنى رجل مال وضعوا ذو واضافوه اليه فقالوا جاءنى رجل ذو مال ولاجل هذه العلة كان ذو لايضاف الا اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف اوالهاء او الاسم الظاهر ﴿بالواو﴾ خبر (رفعا) اى حالة الرفع ﴿والالف﴾ (نصبا) اى حالة النصب ﴿والياء﴾ (جرا) اى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذ مصغراتها معربة بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم تكن صحيحة فى نفسها كدلو وظبى (نحو جاءنى اخيك) بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التى للتصغير فى الياء الثانية التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون

(اعرابها)

اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذ المثنى) منها (والمجموع) صحيحا اومكسرا (منهما معرب باعراب التثنية) يعنى بالالف رفعا والياء المفتوح ماقبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو جاءنى اخواك ورأيت اخويك ومررت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءنى ابون والياء المكسور ماقبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءنى اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيدان لازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالهما مصغرة اوتثنية اوجمعا اقل والاقل لاحكم له ولان تثنيتها اوجمعها مصححا اومكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر فلاحاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة او مكبرة (لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم تكن مضافة اصلا) يعنى لاالى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها لاتقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة (الى غير ياء المتكلم) (لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها) عندالاضافة الى الياء (كحال سائر الاسماء المضافة اليها) اى الى الياء يعنى اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانها حينئذ تكون من باب غلامى وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكتف فى هذا الشرط) اى فى الاضافة الى غيرياء المتكلم (بالمثال) كما اكتفى فى القيدين الاولين به اعنى فى حال كونها مكبرة وموحدة (لئلا يتوهم اشتراط اضافتها) اى اشتراط اضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اى الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعنى اذا اكتفى فى هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا اوظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم)

اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل بالحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لئلا يكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الآحاد) جمع احد كفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا وتاما والحال انه جعل جميع اعرب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الآحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع فى ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثنى (ثلاثة) الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران فى الحروف اعتبارا للمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء يوجد فيه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (فى مقابلة كل اعراب اسما) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة * وقال المحشى لايخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ماذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها المثنى) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (فى كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة) اى مستلزمة (للتعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين (ولوجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الآحد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب فى اواخرها) وذلك الحرف فى الاربعة الاول لام الكلمة التى حذفت

حل الافراد وكذا فى ذو فى الاصح واما فى فم فعين الفعل لان اللام حذفت منه نسيا الا ان عند الرضى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان الاعراب لايكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف (سماعا) لاقياسا دون حل غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب فى الطريان والتغير فيتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشيء اى المحذوفة الاواخر (كيد ودم) فان اصلهما دمو بالواو ويدى بالياء حذفت اللام نسيا فبقى دم ويد (لانه لم يسمع) مبنى للمفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابهما بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المثنى) (وما يلحق) من لحق (به) (و) (هو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها او ياء كرحى قلبت كذلك والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء كتبت ياء كالرحى للفرق بين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والتاء فى كلتا بدل من الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الآخر (مضافا) (اى حال كون كلا اوكلتا مضاف) اى كل واحد منهما مضاف (الى مضمر) لا الى مظهر سواء كان المضمر غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاهما وكلاكما وكلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى او فى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيدا للمثنى نحو جئنا كلانا جئتما كلاكما وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأكيد نحو كلاكما جئتما وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه تكرار الواحد يعنى اثنان (فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ماكان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف

مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروعى فيه) اى فلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا اوكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظية (لان آخره الف) لا تقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف اولا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديريا فى الاحوال الثلاث (مثل جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لما سبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لما سبق ايضا (واعرب بالحروف التى هى الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيدا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيدين (كليهما ومررت بـ) الزيدين (كليهما فلذلك) اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المضمر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمر) احترازا عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كما ان اثنان ملحق بالمثنى (اثنتان) بالهمزة فى اوله (وثنتان) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت) للوصل (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنة وثنت ثم تثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون اوالياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان

وبنتان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح ماقبلها) صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند جائل وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسور ما قبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر الا انها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا (كما سيجئ) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التى اعرابها بالحروف ما رفعه واو نصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه فجمع اولا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لايكون افعل فعلاء ولافعلان فعلى ولايستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحا (الجمع بالواو والنون اوبالياء والنون) سواء كان مفرده مؤنثا اومذكرا سالما اومغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيرا اوله (وارضين) جمع ارض (ممالم يكن واحده مذكرا لكن) اى الا انه (يجمع بالواو والنون) اوبالياء والنون* وقال الهندى وماهو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف اوالمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وثبين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (ماالحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو) اى ما الحق به اثنان احدهما (اولو) بضم الهمزة وكتبت الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر (جمع ذولا) يكون جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه (سماعا) لان جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون (و) (ثانيهما) (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذاقال الشارح (اى نظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفى بعض النسخ وهى بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المغيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون* وفى الرضى انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو

ونون اوياء ونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذلم يأت اول فى المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى معرض التغير لانه يتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل فى الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لوكان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح اطلاقه على ثلاث مراتب العشرة (لانه) اى التسعة (ثلاثة مقادير الثلاثة) واقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير أن يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين وثلاثين فى عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقى) اى العقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلاثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) اى كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان (ولا تعين فى الجموع) اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما اومكسرا مذكرا اومؤنثا واقل مايدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالتثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته) اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (و) انما جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهى اولو وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا الواحد) اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا

فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع مايحتاج هو اليه * قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (في آخرهما حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغي ان يكون اعرابهما فرعا لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) في الخفة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلثة) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء هذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة في الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز أن تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (ثلثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (وثلثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانقسم الحروف على المحال (فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلثة) يعني لو جعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى الالتباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءني الزيدون مثلا لايعلم ان الجائي اثنان او جماعة وذا غير جائز (ولو خص المثنى بها) يعني لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لايأخذ الا ماهو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقي المجموع بلااعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعني لو اعطيت هذه الحروف للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ماهو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (لبقي المثنى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع

فى قسمته (فوزعت) الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (عليهما) اى على المثنى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع فى المثنى) يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المثنى لعمومه و(لانه) اى الالف (الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى المجموع) لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للمجموع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما والحرف الباقى الياء (وجعلو اعرابهما) اى المثنى والجمع (بالياء حال الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ماقبل الياء (فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع) بالقياس الى التثنية ولماسبق ان التثنية اكثر فى الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبها كاعراب جرهما (لا على الرفع) يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا (لمناسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لوقوع) اى فى وقوع (كل منهما) اى من النصب والجر اى مافيه احدهما (فضلة فى الكلام) ولانه اشبه فى المحل ولمشاكلة كل واحد منهما فى الكتابة نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل فيه لماسبق (والحرف) الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب مااختلف آخره به واراد بلفظ ماالحركة اوالحرف اوصريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من (بيان مواضعهما) مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لما مر أن الاعراب بالحركة ثلثة انواع ماستوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ماوجد فيه الحروف الثلثة وماترك فيه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (فى بيان

مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين) مثنى صفة لهما (اشير الى تقسيمه) اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظى والتقديرى (فيما سبق) فى بيان حكم المعرب حيث قل وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا (ولما كان التقديرى) اشار به الى وجه تقسيم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للف الا ان الاعراب التقديرى لكونه (اقل) والاقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (اولا) اى قبل ان يبين الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (بين ان اللفظى ماعداه فقال) ﴿التقدير﴾ معرفا بلام العهد الخارجى (اى تقدير الاعراب) فاللام تغنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول ﴿فيما﴾ (اى فى الاسم المعرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ماموصولة على كونها موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه (الذى) ﴿تعذر﴾ (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لا بد لها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة (اى امتنع ظهوره فى لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اى فى الاسم المعرب الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) اى تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم المعرب واقع (اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (فى آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو او ياء مثل عصا ورحى او مايشبهه مثل جمزى و (سواء كانت) الالف (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى المعرف (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) ﴿كعصا﴾ ورحى وفتى (بالتنوين) فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء (فى الصورتين) اى فى صورة كون الالف محذوفة فيها كعصا او مذكورة كالعصا (غير قابلة للحركة مطلقا) فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية لان الالف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا

فيكون اعرابه تقديريا لان الاصل اذا تعذر يعمل بالفرع ﴿و﴾ الثانى باب غلامى مفردا كان او جمعا بعد أن كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى اليـاء ولذا قال الشارح (كما فى الاسم المعرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به كما سيجىء (المضاف الى ياء المتكلم نحو) ﴿غلامى﴾ ودارى ودلوى وظبيى اخره عن باب عصـا لانه ليس فى كونه معربا خلاف احد واما باب غلامى ففيه خلاف ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضـافته الى المبنى وخالفهم المصنف لانه عدّه من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه وغلامك ومن اين لهم ان الاضـافة الى المبنى مطلقـا سبب البناء الى هنا كلامه (فانه) اى الشـان (لما اشتغل ما) اى حرف كان (قبـل ياء المتكلم) كالميم مثلا (بالكسرة) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء بان يكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضـاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العـامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اى على ماقبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها (حركة اخرى) والحال انه لابد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول العامل (موافقة) بالرفع صفة لحركة او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اى الكسرة فى حال كون العامل جارا (او مخالفة) عطف على موافقة فى حال كونه رافعا او ناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثـانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولايمكن ان تجعل هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى الياء وهى متقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعـامل والالزم ان يكون العـامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصـام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط (فما ذهب اليه بعض) تنكيره للتحقير كأنه لايعتدّ بقوله ولذا لم يصرّح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء (فى حالة الجر لفظى) خبر أن (غير مرضى) خبر المبتدأ عند المصنف لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل اليـاء وبعده يجب ان تكون اعرابيـة وبينهما منافاة لان البنائية لاتكون اعرابيـة وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلايجوز أن تكون اثرا له لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال ﴿مطلقا﴾ (اى فى الاحوال الثلاث) لا فى الحالين فقط الرفع والنصب (يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين) اى فى باب عصا وباب غلامى (من الاسم المعرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع

﴿ الاحوال ﴾

الاحوال) يعنى فى حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر او حال من الضمير المستكن (ببعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى فى حال الرفع والنصب تقديريا لافى حال الجر * قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثانى الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك فى حال كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لاخلاف لاحد فى كون الاعراب تقديريا فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الف لاتقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة ﴿ او استثقل ﴾ مبنى للفاعل (عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقدير الاعراب ايضا (فى الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث فى كون الاسم معربا اواكتفاء بماذكره فى قسيمه (الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستثقال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمه ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة للاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (فى اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فى حال الرفع فى جاءنى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر فى نحو مررت بقاضى لكون ماقبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو او بالياء المكسور ماقبلهما يعنى ما استثقل فيه الرفع والجر وهو (كما فى الاسم) المعرب (الذى فى آخره ياء) حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسورا ما) اى الحرف الذى (قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا ﴿ كقاض ﴾ (او) جمعا مكسرا مثل جوار ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم معرفا باللام (كالقاضى) والجوارى والدواعى ﴿ رفعا وجرا ﴾ (اى فى حالتى الرفع) نحو جاءنى قاض والقاضى (والجر) نحو مررت بقاض وبالقاضى (لا) اى لايكون الاعرب فيه تقديرا (فى حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى ﴿اجيبوا داعى الله﴾ (لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما

مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد اليـاء من الكسرتين كسرتهـا وكسرة ماقبلها
لان الشيء اذا كسر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات
(دون الفتحة) يعنى ان الفتحة لكونهـا خفيفة وجزء الالف لايكون ثقيلة على
اليـاء ولا على اللسـان فيكون الاعراب فى حال النصب فى ذلك الاسم لفظيـا
لاتقديريا ﴿ و ﴾ الثانى كل جمع مذكر سـالم اسما كان اوصفة مضافا الى اليـاء
فرفعه وحده مقدر لانصبه وجره ﴿ نحو مسامى ﴾ (عطف على قوله كقاض)
باعادة الجار لكن لابعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا
بالحروف فى الاحوال الثلاث اوفى حال الرفع فقط كما فى التثنية اذا اضيف الى ما
اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ماسيأتى * وقال المحشى
يعنى ان غرض المصنف بتكثير الامثـلة فى هذا التقسيم بيـان انه قديكون
فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لا استيفاء الاقسـام للمستثقل فلا يرد
انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاسـتثقال
قديكون فى الاعراب بالحركة) رفعـا وجرا لانصبـا لما مر (وقد يكون
فى الاعراب بالحروف) مطلقـا كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله
ساكن يكون اعرابهـا بالحروف تقديرا فى الاحوال الثلاث اورفعا فقط وذلك
فى الجمع المذكر السـالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمى) او فى التثنية
وقد سـبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر
(مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف
الاعراب لا تكون الاسـاكنة وتقدير الاعراب للتعذر انمـا يكون اذا لم يقبل
محل الاعراب الحركة لكونه الفـا سواء كانت من نفس الكلمة اولا اوما قبـل
ياء المتكلم فتنافيا ﴿ رفعا ﴾ نصب على الظرفية واليه اشـار الشـارح بقوله (يعنى
تقدير الاعراب) للاستثقال (فى نحو مسلمى) فى الجمع المذكر السـالم اذا اضيف
الى ياء المتكلم (انمـا هو) اى لايكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون) حال
(النصب والجر) لما سـيأتى ان الاعراب فيهمـا لفظى سـواء اضيف الى الياء
اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه فى حال
الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط
النون) اى نون الجمع اذ أصله مسلمون لان الجمع المذكـر السـالم بالواو
والنون فى الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التى هى علامة الرفع (والياء) التى
هى حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (سـاكن) مستعد
للادغام (فانقلبت الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم
الياء فى اليـاء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول سـاكن فادغم لان

﴿ الادغام ﴾

الادغام اخف من فكه (وكسرما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة
التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسامى بكسر الميم فحصل التخفيف
من جهات ثلاث قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ما قبلها لان الياء
اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق علامة
الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لا حقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التى هى
علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه
مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رأيت مسامى ومررت بمسامى
لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لايخرج الياء) المدغمة (عن حقيقتها)
اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فن الياء المدغمة ايضا)
اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء اوكان الياء المدغم فيها ياء (ياء) لان
المدغم فيه حرفان فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار
للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر
كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل قيل
وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولاقى ساكنا ولذا قال الشارح (فى
مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم) الا ان المصنف لم
يذكره اكتفاء بذكر نحو مسامى ولذا ذكر مسامى على وجه التمثيل بان قال
ونحو مسامى ولم يقل ومسامى مع انه اخصر (فانه) اى الشان (لما سقط حروف
الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام
فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب)
يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار)
الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير
الاعراب للاستثقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو والياء تتحملان الحركة
ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا
للتعذر لان الالف مادام الفا لايقبل الحركة قلت لان الالف فيه كانت واوا
لان اصله حال اعرابه رأيت ابوالقوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
﴿ واللفظى ﴾ (اى الاعراب المتلفظ به) الجار والمجرور فى به نائب الفاعل
والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول
كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا
اى الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى فى لفظ الاعراب بحذف
الياء ﴿ فيما عداه ﴾ (يعنى فيما) اى الاسم المعرب الذى (عدا ماذكر)

اى هو غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريد أن ضمير ماعداه راجع الى قسمى التقديرى المتعذر والمستثقل باعتبار ماذكر والقياس فيما عداهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (مما تعذر فيه الاعراب او استثقل) فيه (ولماذكر) المصنف (فى تفصيل المعرب) بل فى تفصيل الاعراب (المنصرف) مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة (وكان غير المنصرف اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سببين اوالى سبب واحد قائم مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ماعداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين اولا اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ماعداه لفظى ولذا قال واللفظى فيما عداه (عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث والمنصرف فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه لاشعار عنوان غير المنصرف وهو مافيه علتان اوواحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ماعداه بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا (فقال) (غير المنصرف) مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر مبتدأ (اى اسم معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة لوضوح امره لانه قدمر غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له لاغير لان المبنى لكونه مبنيا لايوصف باحدها (فيه) اى فى الاسم المعرب (علتان) مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفى يعمل فى الظاهر بعده وفاقا نحو زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشئ وأفى الدار زيد وما فى الدار عمرو وسيأتى (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لامطلقا بل (باجتماعهما) اى بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التى سيذكرها لان فى تأثير كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب (أثرا) هو منع الجر والتنوين عنه (سيجئ ذكره) اى ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان لاكسر ولاتنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل)

﴿ تسع ﴾ التنكير ههنا فى مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم اوردها به للتفخيم ﴿ او ﴾ (علة) ﴿ واحدة ﴾ كائنة ﴿ منها ﴾ (اى من تلك) العلل (التسع) ﴿ تقوم ﴾ (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكمالها لان الشئ اذا قوى وكمل يليق ان يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء ﴿ مقامهما ﴾ منصوب على الظرفية (اى) فى (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تاثيرهما) اى تاثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر أن يؤثر فى الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المصنف الى الاولين بقوله مافيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تامل وانصف ﴿ وهى ﴾ مبتدأ (اى العلل التسع) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع مافى هذين البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحدة منها) لان كل واحدة منها علة لا علل (حتى يقال)فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل (لا يصح الحكم) بقوله عدل ووصف الخ (على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور)التسعة حاصله هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيماسبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء لا من تقسيم الكلى الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع) ﴿ عدل ﴾ لقد بلغ بتنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا لبناء المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة ﴿ ووصف وتانيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب* ﴾ (والعدول) الواو للاستيناف يعنى هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن) الشعرى

يعنى لو جيء بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلابد أن يكون الثانى كذلك فلزم ان يجيء ثم بدل الواو حتى لايكون الثانى انقص من الاول (لاشيء آخر) فلفظ لا ههنا عاطفة وشيء آخر اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لالشيء آخر * وقال المحشى العصام كلمة ثم للتراخى فى الزمان وقد تستعار للتراخى فى الرتبة وههنا كذلك لان مابعد الاولى اعلى رتبة مما قبله ومابعد الثانية ادنى رتبة لانه لايخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج فى الاولى من الادنى الى الاعلى وفى الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون فى العدول فائدتان الا ان الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن ﴿ والنون زائدة من قبلها الف * ووزن الفعل وهذا القول تقريب * ﴾ (فقوله زائدة منصوب على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسره الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها (اذ المعنى وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تمنع اى تجعله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل الظرف اعنى) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف (مبتدأ) لتخصصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك فى الدار رجل (خبره الظرف المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجيء ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولايخفى انه لايفهم من هذا التوجيه) على الاول او الثانى (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لايفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبنى للمفعول من التعبير (عنهما) اى عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة * فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لالفى التأنيث فى حمراء وصحراء الفا التأنيث مع ان الف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت توصيفهم فى جميع المواد

الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم تكن زائدة لقالوا فى مادة الالف والنون الزائدة كما يقال الف التأنيث بالافراد واذا لم يرد علم انهما زائدة لا اصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لما سيجيء من انه يشترط فى عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين (والظرف) اعنى من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولو جعل الظرف اللغو متعلقا بالزيادة (واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اى على النون (فى هذا الوصف) اى فى وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها فى وصف الزيادة (لفهم) جواب لو مبنى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعنى صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت) خبره اى مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه) اى هذا القول (يدل على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (فى هذا الوصف) اى فى وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اى قول من نظم العلل التسع فى هذين البيتين (وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل) التسع فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبر ان فى قوله بان (قول تقريبى) خبر لقوله او القول اى حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لا تحقيقى) اى لا حكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان

كل واحد (اذ العلة) الموجبة عدم الصرف (فى الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنـان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لاتؤثر وحدهـا فضم اليها اخرى لنقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحـدة كافية فى منع الصرف الا انه لمـا كانت هذه اقل لم يذكرها الشـارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذا العلة فى الحقيقة اثنان (اوالقول) اى الحكم (بانها) اى العلل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبر ان (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لهـا الى الصواب) اى جعلها قريبـة الى ماهو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان فى عددهـا خلافا) بين النحاة (فقـال بعضهم انهـا) اى الامور المقتضيه عـدم انصراف الاسم (تسـع) منهم المصنف عدّهـا فى البيتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنتان) غالبـا لان العلة الملزمة عدم الصرف غالبـا اثنتان (وقال بعضهم) وهو صـاحب اللبـاب (انها احـدى عشرة) من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشـبه النفى التأنيث كارطى علما ومراعاة الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لهـا الى ماهو الصواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوساطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط ومايكون كذلك يكون اقوى وبالقبول احرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلل المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه (على ترتيب ذكـرها فى البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثـالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مسـاجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضـا الا انه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثـال للتأنيث) اللفظى (و) مثل (زينب) (مثـال للمعرفة) وفيه اشـارة الى التأنيث المعنوى (وفى ايراد) خبر مقدم والمصدر مضـاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفى ايراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتدأ مؤخر

(الى قسمى التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى) بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوى) او خبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم) (مثال للعجمة) (و) مثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران) (مثال للالف والنون) المزيدتين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (احمد) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى التخفيف بحذف الجر والتنوين فقال (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعنى ان لا كسر ولا تنوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد (عليه) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما آخر لكن لا من هذه الحيثية (ان) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوف لزوما كما فى قوله تعالى ﴿وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين﴾ سيجىء تفصيله (لا) لنفى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ماينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر أن وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع للتنوين ولم يقل أن لا جر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحمد عمل الجر لا محالة (ولا تنوين) عطف على كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ما سيجىء (وذلك) اى عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان كل علة) من العلل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان) منها (او علة) واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم

(فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك الاسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعني يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله له لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التى كان هو فى معناها ان كانت متعدية فمتعد وان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر أن تؤثر فى البناء لضعفها فاثرت فى العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا يتضمن ايضا معناه فلا تكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت فى منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين ثقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين (من حيث ان له) اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا له (احداهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغى ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغى ان يكون فرعا والفرع لابد له من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم الا المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها الفعل (فقد منع منه) اى من الاسم المشابه له (الاعراب المختص) اظهاراً لفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان فى الفعل والاسم على السواء على ما سيأتى واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا (و) منع منه (التنوين الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكنية الاسم فى الاسمية وتقرره حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة

اعراب غير المنصرف فمنع منـه التنوين مطلقـا والمراد ههنـا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذى على التفسير الاول (وانما قلنـا) فى بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان لكل علة) من العلل التسع سـواء كانت ناقصة لاتؤثر وحدها اوتامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يعنى تابع لمـا وقع صفـة له لان الوصف عرض والاصل فى العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتهـا وهو ظاهر (والتأنيث) لفظيا كان اومعنويا (فرع التذكير) فى كونه مجردا عن زيادة التاء فى الاعم الاغلب ولذا علل اصـالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) فى المذكر (قائم) مجردا عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة قائمـة مع زيادة التـاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر فى التخليق ايضا وهو ظاهر ايضا (والتعريف) بانواعه (فرع التنكير) لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام اوبالاضافة اوغير ذلك ولعروضه يقبل الزوال ومايكون عارضا فرع لما لايكون كذلك ولذا قال الشارح (لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف (والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذالاصل فى كل كلام) عربيا اوعجميا (ان لايخالطه لسان آخر) اى ان كان الكلام عربيـا فالاصل فيه ان لايخالطه لسان عجمى وان كان عجميـا ان لايخالطه لسـان عربى فتكون العربية اذا كان فى كلام العجم فرعاله (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين (والتركيب فرع الافراد) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك (والالف والنون) سواء كانا فى الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدتان) لانهمـا من حروف الزوائد وحروفها اليوم تنسـاه (فرع مازيد) بالافراد لكونهما سببا واحدا اى الالف والنون وفى بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفى بعضها زيدتا بتلك الصيغة والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير المجرور البـارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشئ الذى زيد الالف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البنـاء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل فى نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم

والاصل فيه ايضا ان لايوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لايكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) اى الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له ومادخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعا له والعكس كذلك ﴿ ويجوز ﴾ (اى لايمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على مايجيء فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لايمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (اوغير ضرورى) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا ﴿ صرفه ﴾ (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال (لاجعله منصرفا حقيقة) تميز (فان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (او) علة (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لايلزم (والتنوين عليه لايلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لايزيلان شيئا ممادل عليه فكيف يزيلان العلتين او العلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه (وقيل المراد بالصرف) فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح مادخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحينئذ فيكون معنى ويجوز صرفه و يجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع ﴿ للضرورة ﴾ (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة * قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اورعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى اولضرورة رعاية قافية

الشعر (فانه) اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما) نصب على الظرفية ولفظ ما صفة له اى ففى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف فى البحور و (يخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (ازحاف) وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن (يخرجه عن السلامة فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسته) كما فى التناسب (اما الاول) اى اما مثال غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله) اى قوله فاطمة رضى الله عنها فى تربة النبى عليه الصلاة والسلام حين قبر وتركته وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفيها فشمتها فبكت وقالت رضى الله تعالى عنها

* ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا *

مدى الزمان امتداده وغواليا جمع غالية كنوا صرفى ناصرة بالفارسية * خوشبوى * المعنى ماالذى او اى شئ على من شم تربة احمد ان لا يشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شئ عليه كذا فى الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به (مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صب اذا نزل من باب قل وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل (لو انها) اى لو ان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) المنورة بنور الشمس وضيائها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا) والفه للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لو لم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل ثلاث مرات فلابد أن يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه ازحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (اعد) امر من اعاد

يعيد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود سقط عينه وبقى اعد اى كرر
(ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعوله اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم
الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعد اى
كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استينافية يعنى جوابا لسؤال
مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف
اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى ﴿وان المساجد لله﴾
اى لان المساجد وقوله تعالى ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما﴾ اى لان
كنتم فى قوم (ذكره) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفصل على ماسيجئ
(المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته يتضوع) اى
تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا
وتضيع مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام
الاعظم اذا كررت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التى هى
اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز
من المسك (فانه) اى الشان (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر
والتنوين و (فتح نون نعمان) فى موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن)
ولا ينكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى فى الوزن (زحف)
اى تغيير فى الحركة (يخرجه) اى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج
عن الوزن (سلامة الطبع) فانه لو كسر ونون يدغم التنوين فى لام لنا لانه يلزم
حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة
فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة واما لو فتح النون
ونون وادغم لحصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف
للقياس ايضا اما لو فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون
النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة
لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس
بضرورى) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل به لم يكن ضروريا (فكيف
يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل فى عموم قوله للضرورة فيفسر
(قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض
الاظهار ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس
فى الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض
او على العكس فاظهر احترازا عنه (ضرورى عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز
عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكمه بادخال الكسر والتنوين

عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله) اى في قول من مدح النبي عليه السلام (سلام) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشين (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف بالاضافة الى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى مقتداهم الجار والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (اله العالمين محمد) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة في دار الجنان مبالغا في التبشير خبر مقدم (نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود في النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا في التعليق لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز أن يكون التكثير في الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعنى شفيق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف به قطع اى ذو العطف والرأفة يعنى ذو الشفقة مبالغة والمحبة لمن اتبعه كما قال جل ذكره في نظمه الكريم ﴿واخفض جناحك لمن اتبعك﴾ وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ماستكن فيه راجع الى الموصول (باحمد) مفعوله الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الباء الجارة وقد يحذف اتساعا قال في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) اى الحال والشان (لو قال) الشاعر (باحمد) بفتح الدال في موضع الجر على انه غير منصرف (لايخل بالوزن) اى لايكون في الوزن خلل بجعل احمد في هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يخل بالقافية فى حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة التمام وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر في آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به (في سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كما في البيت السابق ففى هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحمد في حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتناسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار

وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضروة واليه اشار الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لا يمتنع ولايجب جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا ساب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لايمتنع ولايجب بل يجوز أن يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه) اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امرمهم) اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان في النثر كما في قوله تعالى ﴿ انه هو يبدئ ويعيد ﴾ بضم الياء في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ اوفي الشعر كما في قوله * قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا * فاتى باطبخوا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا * وفي الحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هنأني الشيء ومرأني مع ان اللغة امرأني منه في التنزيل هو يبدئ ويعيد واللغة المشهورة يبدأ وروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار فان الركب قدجاروا فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه (وان لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل (الى حد الضرورة) ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لايحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التناسب ابعد مايظن لان غير المنصرف اصل كاى فانصرافه بادنى شيء مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله ﴿ مثل سلاسلا واغلالا ﴾ (حيث صرف) فيه (سلاسلا) وادخل التنوين عليه (لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد واساور (فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف) وهو سلاسلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف غير المنصرف لتناسبه) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول المصنف سلاسلا فقط * وفي الحاشية اراد بقوله واغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزائد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر أن التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب اى في تركيب قوله سلاسلا واغلالا * ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد أن يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال ﴿ ومايقوم مقامهما ﴾ (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان

﴿ لفظة ﴾

لفظة موصولة فتكون اشارة الى ماسبق فى تعريف غير المنصرف بقوله اوواحدة لان الموصول فى حكم لام التعريف (التى تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان) حقيقة اوحكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون اولا اجمالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك العلتين لقوتهما وكانهما حتى اثرت تأثير العلتين لما سبق ان الشئ اذا قوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقام علتين) ضعيفتين (لتكررها) اى لتكرر كل واحدة منهما (احديهما) اى احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه ❋اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لانظير له فى الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى كذا فى الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قدتكرر فيه) اى فى هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تميز اوعلى المصدرية اى تكررا حقيقيا (كاكالب) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى اعنى اكالب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرص يقال فلان كليب اى حريص ويسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات (واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الراعية واكثر مايقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لاتوجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب لبنها وتركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعدها عظامها وهذا المعنى لايوجد فى غيرها من الاموال واراغيف جمع ارغفة جمع رغيف ولم يمثل له من الجمادات لقلته او اكتفاء بماسبق (اوحكما) عطف على حقيقة يعنى لايتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ماتكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كأنه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصابيح) جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومحلب ومجزم وهو موازن لاناعيم

في الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التي تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اي ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لامطلقا) اي الا انه لايكون التأنيث قائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل) لايقوم الا (في بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدها التاء وهي الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهي لاتقوم مقام السببين ولاتكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هي عليه وثانيهما الالف وهي لاتقدر بل يجب ان تكون ملفوظة (و) (هو) اي ذلك البعض (الفا التأنيث) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة واحدة لاغير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهمزة مقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لادخل لها في التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لاغير ولذا وصفها بصيغة الافراد * ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التي وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لاواحدة منهما فسره دفعا لذلك التوهم بقوله (اي كل واحدة منهما) يعني ان الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لا ان مجموعهما سبب واحد كما توهم (كحبلى) مثال للالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة (لانهما) اي لان الفي التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اي لزمت كل واحدة منهما (للكلمة) التي لحقت هي بها (وضعا) اي لزوما وضعيا لاعرضيا كتاء التأنيث (لاتفارقانها) اي لاتنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعني ابدا مستمرا فيكون منصوبا على الظرفية (فلا يقال في حبلى) اي فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل) بحذفها يعني لايقال فيما مؤنثه حبلى وفي مذكره حبل لانه ليس له مذكر لانه وصف لمن في بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حمراء) في مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لاحمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لاتنفك كل واحدة منهما عنها في وقت (فجعل لزومهما للكلمة) اي لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث) فيهما (مكررا) ذاتا ووصفا يعني صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل

﴿ بنفس ﴾

بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومهما للكلمة (بخلاف التاء) التى هى للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) التى دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر وحده الا بشرط العلمية (فلو عرض اللزوم لعارض له) بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثلا ان يكون علما (لم يقو قوة اللزوم الوضعى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعى لكونه فى الاصل عارضا فلم يقدر أن يقوم مقام السببين * ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد أن يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى الاصطلاح ماعرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى كون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) تخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرج) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجئ له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التى يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة * وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار مايعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها والباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت

المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (و) لايخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة يكون قرينة العدول بل المتبادر أنه غير معدول وانه اسم برأسه (والتغيير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا تحقق العدل فوجب ان يقع التغير فى الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف منه) اى من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذه الحسنة الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومتة وكذا محذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لايقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحى وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيهما (و) لايخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغته الاصلية يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم المعدول (فى صيغة اخرى) اى فى صيغة غير الصيغة الاولى (اى مغايرة للاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو أن تكون المادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها) اى فى كون الصيغة الثانية المعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدول عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدل (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى غيرت قياسا كماء وآل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغييرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت شاذا لاقياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول لا فى بصرة وبدوى

فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا نسلم انها) اى المغيرت الشاذة (مخرجة عن صيغتها الاصلية) فانها لوكانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر أن مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبر أن وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظاهر (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد أن يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء الممتد وان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء) يعنى فى اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اى جمع القوس والناب (اولا) اى قبل ان يجمعا على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ماهو القياس فيهما وهو (اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما اى من غير أن يعتبر ايضا اخراج (اقوس وانيب عنهما) اى عما هو القياس فيهما اذلوكان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لاقاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ماخالفهما يكون شاذا* ولما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدلين (وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشئ) اى شئ كان (بما) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تميزه) اى الشئ المعرف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ماعداه) لا عن كله كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تميزه عن بعض ماعداه الفعل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض والمقصود اذاكان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف (ههنا) اى فى هذا البحث (تميز العدل عن سائر العلل) التى شاركته فى العلية (لا عن كل ماعداه) سواء كان ماعداه علة اولا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل (هذا التميز) اى تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه مالا يكون

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ماليس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف) اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلثة تكلف تغاير صيغة المصدر بصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العلل التسع * ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد أن يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منها (واعلم انا نعلم قطعا) اى جزما وعلما قطعيا (انهم) اى النحاة (لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) فى كلام العرب واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى فى هذه الامثلة اوعطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين اوتكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك و(احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولم يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصلح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدها من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا تركيبا ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اى لان النحاة (تنبهوا) من التنبه (للعدل فيما عدا عمر) اى فى مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة فى اعتبار العدل والتنبه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ماعدا عمر (غير منصرف للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فمسكوت عنه

(ولكن) استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل فى هذه الامثلة الا انه (لابد فى اعتبار العدل) مطلقا سواء كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى فى اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه (وثانيهما) او ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لايكفى للعدل (اذ لا يتحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان وجود الاصل لايكفى فى اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (ففى بعض تلك الامثلة) اعنى ماعدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين الشارح ذلك الدليل فى عقيب كل مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل سوى منع صرفه (يدل على وجود الاصل المعدول عنه) على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقى لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع الصرف) والاسم لايكون غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك انقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا اومقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلاشك كان العدل محققا ايضا بلاشك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق اوالمقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلا دليل عليه الامنع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الاوجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

التحقيق والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف ﴿ تحقيقا ﴾ (معناه) اى معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا (عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتانيث المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم لعدم ضمير فيه كذا قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا ﴿ كثلاث ﴾ اى خروجا كائنا كخروج اوخروجا مثل خروج ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث ﴿ ومثلث ﴾ وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلاثة ثلاثة مكررا (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثلث (ان فى معناهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناهما لانه اذا قيل جاءنى القوم ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة مرة وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه) اى الشان والحال (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اى كالمعنى (مكررا) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كمافى) قولك (جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع مادل على هيئة حالا عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا (فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلثة ثلثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلثة ثلثة مع ان معناهما واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امرذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى احاد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث

﴿ ومثلث ﴾

ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا اويجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ﴿ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم﴾ اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى ﴿اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع﴾ واحاد وموحد قياسا عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل فى العدد (وفيما) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة فى المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر فى انها منصرفة اوغير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قدوجد فيها ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (مجيئها) اى ان تكون (غير منصرفة) لما قلنا (والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتهما) اى اشباههما من السباق والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) التحقيقى (والوصف) اللازم (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية فى ثلاث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا (لاعتبارها فيما وضعا له) اى لكون الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث اومثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر) الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جيء له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل (لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تميز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر

اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني (ثم نقل) من معناه اللغوى (الى معنى غير) يعني الى المعنى المجازى وهو النفي بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل أزيد في الدار فيقال آخر اى ليس فيها اوتقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا في الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او الاضافة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او كلمة من) يعني او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدها اختيارا في اللفظ (وحيث لم يستعمل) اخر (بواحد منها) اى من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اى من المستعمل باحدها اختصارا في اللفظ (فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما) اى عن الاخر الذى (فيه اللام اى عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدول عنه في اللفظ والمعنى وشرط تغايرها في الهيئة موجود ههنا لان ماجرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ان يكون المعدول معرفة كما في امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعني الامس لكونه بمعناه حيث بني لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله (وقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذى هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اى عن اخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى اوجمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا في الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب) مبني للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين او البناء او اضافة بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده

(نحو حينئذ) اصله حين اذ كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكرونون وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لما سيجئ (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف فى الاول نحو (ياتيم تيم عدى) فان اصله ياتيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل ياتيم تيم عدى لما ذكر وسيجئ ومثله يازيد زيد اليعملات (وليس فى آخر المعدول شئ من ذلك) اى من التنوين او البناء او الاضافة الى الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احد الآخرين) اما عما فيه اللام اوعما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعاء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة جمعاء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعل (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتدأ مؤخر (وبتع وبصع وقياس فعلاء) الذى مذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان تجمع) تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين لتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر وبالالف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل الصفة واحدا اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان تجمع على فعالى) فى التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرض تجمع على اجادل واصابع واحارض (او فعلاوات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الف التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وجبراء وورقاء يجمع (على صحارى) والاصل فيه صحارئ على وزن مجاريع لان ماقبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كمقروءة وخطية واقيس فصار صحارىّ بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى

فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جمادى (اوصحراوات) كما ذكرنا (فاصلها) اى اصل جمع (اماجمع) كحمر أن كانت وصفا (اوجماعى اوجمعاوات) ان كانت اسما فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين منع صرف جمع (فيها العدل التحقيقى) لكون الاصل محققا (و) السبب (الآخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التأكيد اسما) لان فعلاء افعل لايكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم اوغير زائلة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى اجمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق بما قبله تقديره (احد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما فى جمعاء واخواته فالف التأنيث القائمان مقام السببين وانما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لايخلو اما ان يكون الوصف باقيا اولا الاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا ومايكون النقل فيه محققا فهو الثانى والثانى اى مايكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته اومنقولا الى الاسمية كما فى باب التأكيد (وعلى ماذكرناه) متعلق بقوله لايرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لايرد الجموع الشاذة) اى لاينتقض ما قلنا بها (كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كانياب واقواس) لان سبب الاعتبار ليس الا وجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و) الحال انه (لو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ فى هذه الجمعية) اى فى ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ماهو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدود قاعدة قياسية (ليلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ماخالفها من الاسماء المعدولة شاذا فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير

شاذة ولاشيء من الاسماء المعدولة شاذا (فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء اى فمن اىّ مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (تبين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ مالم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اوّلا على خلاف القياس (اوتقديرا) عطف على تحقيقا (اى) العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض (يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اى تقدير الاصل (وفرضه) عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لا لنفى الجنس وغير مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجيء اى لاغير منع الصرف من دليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الا منع الصرف فقط (كعمر) (وكذلك زفر فانهما) اى عمر وزفر (لما وجدا غير منصرفين) فى استعمال العرب بعلة الواحدة وهى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه او سبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اى فى كل واحد من عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمية) وحدها وهى وحدها لا تمنع الصرف (اعتبر فيهما العدل) ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولا يكونا مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تأنيث ولا عجمة ولا تركيب ولاجمع ولاغيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يمكن اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اى لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيقى (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كأن الواضع قصد التسمية اوّلا بعامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمر وزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكأنه سماه اوّلا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله * يأبى الظلامة فى النوافل الزفر * الا انه لما كان نادرا جعل كأن لم يكن فحينئذ كان عمر ادخل فى الباب لانه لم يوجد فى الاجناس

نقط ﴿ و ﴾ مثل ﴿ باب قطام ﴾ عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب كحذام (المعدولة عن قاطمة) كما ان حذام معدولة عن حازمة (واراد) المصنف (ببابها) اى بذكر الباب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على وزن (فعال) والاقفال وقطام بالجر حل كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملابسا (من غير ذوات الراء) يعنى ليس فى آخره راء كحضار وطمار الكائنة ﴿ فى ﴾ (لغة) ﴿ بنى تميم ﴾ (فانهم) اى بنى تميم ويجوز أن يرجع الى النحاة اى فان النحاة (اعتبروا العدل) اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى باب قطام يعنى فى فعال التى تكون علما للاعيان المؤنثة (حملا) مفعول له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين هذا الباب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار) فى حواشى الهندى اسم كوكب * وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة اوالهجان اوالحمر من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفى بعض النسخ ودبار * فى القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما) اى حضار وطمار (مبنيان) على الكسر ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل فى البناء لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون لانه حينئذ يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وليس فيهما) شئ يوجب البناء اوغيره (الا سببان) من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف (العامية) بدل من قوله سببان (والتأنيث) عطف على العامية (والسببان لايوجبان البناء) اى لا يوجبان بناء ماوجد فيه احدها اوكلاهما لانهما ليسا من الاسباب المقتضية للبناء ولموجب للبناء فى هذا الباب المشابهة لفعال التى كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك فى العدل والوزن (فاعتبر فيهماالعدل) ولم يكتف بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل سحاب وحيام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة مع المشابهة فى الوزن لانها وحدها لم تؤثر فى منع الاعراب الذى هو الاصل فى الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء (اعتبر) العدل (فيما) اى فى فعال الذى (عداهما) اى مثل حضار وطمار (مما) بيان لما فى قوله فيما اى من باب فعال الذى (جعلوه) اى بنوا تميم (معربا غير منصرف ايضا) اى كما اعتبروا العدل فى باب حضار (حملا) مفعول له لقوله اعتبر اى ليكون محمولا (على نظائره) اى على اشباهه اللواتى هى ذوات الراء (مع عدم الاحتياج اليه) اى الى اعتبار العدل فيه

(لتحقق)

لتحقق سببين) اى لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود شرط تحتم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسيجئ (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (انما هو) اى ليس الا (للحمل على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لاغير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) اى فى بحث العدل التقديرى (ليس فى محله) لان محله سيأتى فى باب اسماء الافعال (لان الكلام) اى البحث (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و (قدر فيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (وانما قال) اى المصنف (فى بنى تميم) احترازا عن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه) اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم) اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيهما) اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حمل (ما عداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف

﴿ الوصف ﴾ المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران

كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف * وقال عصام الدين لم يعرف المصنف فى هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اوعرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية (مثال احمر) او جعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ما سيأتى (فانه) اى مثال احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة) فى احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله (او كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال (مثال اربع فى) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لا من لفظها وتصغير نسوة نسية (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسما (لمرتبة معينة) هى ما بين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التى هى من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كما فى المثال المذكور) الذى اورده الشارح (فانه) اى اربع (لما اجرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفا لها وبين به ماهو المراد منها كما ان الصفة تبين ماهو المراد من الموصوف (التى هى من قبيل المعدودات) وصفه بها دفعا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ان معناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) لكون اربع دالة على معنى فى متبوعه وهو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربع بعد الوضع اسما (فى الاستعمال) اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى تكون معدولة

(لا) وصف (اصلى) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الا اسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا * ولما بين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا (فالمعتبر فى سببية منع الصرف) اى فى ان يكون سببا له (هو الوصف الاصلى) لاغير (لاصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى) يعنى لايكون الوصف العرضى سببا (لعرضيته) اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام (فلذلك) اى لاجل ان المعتبر فى السببية الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته (قال المصنف) اى بين ماهو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اى شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فى سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا) (فى الاصل) والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو وصف (الذى هو الوضع) اى الوصفية (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله او وضع (لان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال) لما عرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر (او زالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لايعارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اى الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اى تخرج الغلبة الوصف الاصلى (عن سببية منع الصرف) اى عن ان يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعل فلا تضره (اى غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فى اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال فى احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعضه افراده) الباء داخلة على المقصور عليه يعنى كان اللفظ فى الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فى بعض الافراد الدالة هى عليه فى الاصل وغلب فيه (بحيث لايحتاج) ذلك اللفظ (فى الدلالة عليه) اى على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية او غيرها واما الدلالة على المعنى

الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى ابنه عبد الله بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ماسيأتى (كما ان اسود كان موضوعا) عاما (لكل مافيه سواد) اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح اوجماد لانه يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعد الوضع العام للمتصف به (كثر استعماله فى الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام ﴿اقتلوا الاسودين الحية والابتر﴾ (بحيث) متعلق بكثر (لايحتاج) اى الحية السوداء (فى انفهم منه) اى انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر او لاتحتاج انت فى فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف اوغيره اذا عينت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لابد لكل منها اذا قصد به من غير قرينة من موصوف مثل ليل اسود اورجل اسود اومن الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه به لما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور لتصح الاشارة بالمفرد دفعا لمايرد أن الاشارة لاتصح لكون المشار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية) فى كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لايضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته او زالت (صرف) (لعدم اصالة الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعدد (فى) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لايؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم (وامتنع) (من الصرف) يعنى صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظرا الى الامر الثانى (اسود) وهو فى اصل الوضع وصف لكل ذى سواد لما عرفت (وارقم) وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى ذى رقم ونقوش لايكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اى لانهما (صارا اسمين) (للحية) (الاول) بدل من ضمير صارا بدل البعض يعنى صار الاول وهو اسود اسما (للحية السوداء) وهى الحية العظيمة السوداء بالفارسية * مارسياه بزرك * او * مار سياه تر * (و) صار (الثانى) اسما (للحية التى فيها سواد وبياض) وهى الحية التى تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سواد وبياض او تكون مختلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قوله * واياك اياك العجائز انها * اشد سموما

(من)

من سموم الاراقم ﴿ وادهم ﴾ وهو فى اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد (حيث صار اسما) ﴿ للقيد ﴾ (من الحديد لمافيه) اى فى الحديد (من الدهمة) بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود وسوداء وفى قوله تعالى ﴿مدهامتان﴾ اى سوداوان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها)اى الاان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة (ولم يهجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب مناب الفاعل والجملة خبر أن فى قوله فان وقوله وان خرجت حل من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حل كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (فى معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها فى معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت فى نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير بان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء) حين كونها مستعملة فى معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما) هذه الاسماء (عند استعمالها فى معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال فى منع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تأثيرا (لوزن الفعل والوصف فى الاصل) الذى هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا ﴿ وضعف ﴾ عطف على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف ﴿ منع افعى ﴾ من الصرف حيث صار (اسما) ﴿ للحية ﴾ الخبيثة الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطل والمراد ههنا المعنى الاول (وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة فى الخبث يقال فعوة السم شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا فى اصل الوضع ﴿ و ﴾

(كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) ﴿ اجدل ﴾ من الصرف حيث صار اسما ﴿ للصقر ﴾ بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف اصل فى الاسم فانصرف ﴿ و ﴾ ضعف منع ﴿ اخيل ﴾ من الصرف حيث صار اسما ﴿ للطائر ﴾ (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال) فمعنى اخيل ذى خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان * ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لايؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما يثبت بالوهم لا يعتبر فكأنها لم توضع فى الاصل اوصافا مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى افعى ذو خبث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو أنه لم يقصد بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى وهو أنه لم يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا * وفى الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد به معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا من غير أن تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصل فى الاسم) المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى سبب يكون اصلا ﴿ التأنيث ﴾ المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيد به لتقابل

﴿ المعنوى ﴾

المعنوى ولاتقابل بالتاء لكونها مشتركة فيهما (الحاصل) قيد به ايضا ليكون متعلقا بقوله(بالتاء) (لابالالف) يعنى لايكون التأنيث اللفظى حصلا بالالف (فانه) اى فان التأنيث اللفظى الحاصل بالالف ممدودة اومقصورة (لاشرط له) فى منع الاسم عن الصرف لماسبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تانيثا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثانى والثانى مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحمزة اومؤنثا حقيقيا كعزة اولاهذا ولاذا كعزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (ليصير التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها فى الترخيم وفى ضرورة الشعر بخلاف ماذا لم يكن علما فان التاء قدتزول لانها جئ بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتانيث لاغير فتلزم الكلمة بلاشرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة فى آخر الاسم مفتوحا ماقبلها تكون عندالوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط مثل طاحة اوجزأ من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها(وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيا معها وصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا (و) (التأنيث) (المعنوى) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظى الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك مفهومة من قوله التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوى مايكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب اوغير حقيقى كحلب ومصر (كذلك) (اى كالتأنيث اللفظى) الحاصل (بالتاء فى اشتراط العلمية) اى فى كون العلمية شرطا فى سببية منع الصرف (فيه) اى فى منع الصرف (الا ان بينهما) اى بين الشرطين (فرقا) يعنى بين ان تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظى و بين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوى (فانها) اى العلمية (فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا التأنيث اذاجعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر (و) ان العلمية (فى) التأنيث (المعنوى شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوى اذاجعل علمالم يجب منع صرفه

بل يحتاج فى وجوبه الى شئ آخر (ولابد فى وجوبه) اى فى وجوب منع صرفه (من شرط آخر) يعنى غير العلمية معها والفرق ان التأنيث اللفظى بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهى التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوى فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكتف فيه العلمية نضم اليها شئ آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظى بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لاينفك عنها وهو فى آن واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظى بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج فى السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه فاكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوى لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لايعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج فى السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر فى منع الصرف تأمل ولا تأل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اى الى الشرط (بقوله) ((وشرط تحتم تأثيره)) (اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف) متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعنى انضمام احدها الى العلمية لانها لاتؤثر وحدها بدون العلمية وفى قوله احد الامور اشارة الى ان اوههنا مانعة الجمع والخلو يعنى يقال انها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج اوفرد ((زيادة)) خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل ((على الثلاثة)) (اى زيادة حروف الكلمة) التى تكون غير منصرفة بالتأنيث المعنوى والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة (مثل زينب) ((او تحرك)) يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) ((الاوسط)) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة تقتضى موصوفا فلابد من تقديره (من حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع السادّ مسد التاء (مثل سقر) ((او العجمة)) يعنى ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين ههنا لذلك العجمة لان المقام يقتضى هذا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (فى وجوب تأثير التانيث المعنوى احد الامور الثلاثة) يعنى اشترط وجود احدها وجوبا بعد أن تكون العلمية

((شرطا))

شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (لتخرج الكلمة) التى تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله لتخرج (التى من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين) اللذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه (فتزاحم) الخفة (تأثيره) الذى هو أن لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا او اثقل لان ماخالف الاصل شأنه كذلك (وكذا) اى كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم ثقيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان العجم (فهند يجوز صرفه) (نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة) وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوى (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل فى استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر فى قوله * لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب * لان الاول منصرف والثانى غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) وسميت به مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امرأة او غير حقيقى كسقر (علما) اى حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى لطبقة ومرتبة من مراتب النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدتين) اشار بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع ومالم يسمع فمبنى على مشيئة المتكلم وههنا يجب ان يأول بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث (ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقى عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف (صرفها) اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى

بعلاقة المحاليـة والظاهر أن قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع (اما زينب) مبتـدأ بحذف المضـاف اى اما عدم صرف زينب (فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلثة) اى الزيادة على ثلثـة احرف (واما) عدم صرف (سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك) الحرف (الاوسـط واما) عدم صرف (ماه وجور فللعلميـة والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهـذا القسم مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع (فان سمى به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قدسبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلثـة احرف فقط فلا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل لسبب تقدير علامته فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علمـا للمذكر لان الضعيف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سـواء لان الجميع على المذكر فلا تكون التاء مقدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسى *پاى* (اذا سمى به) اى بقدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته (منصرف) (لان التأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للالة (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غير أن يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فقد فات التانيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لا تمنع) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معناه لا فى لفظه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب فى رأسه سم بالفارسية *كژدم* و(اذا سمى به رجل)

(بعلاقة)

بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام (ممتنع) (صرفها لانه وان زال التأنيث المعنوى بعلميته للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تأنيث لفظا ولا معنى الاان فيه تأنيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولوكان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهى ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر مابعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس فى فلس وفى رباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الزائد فعيعيل كدنينير فى دينار (فيقال) فى تصغير قدم (قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) فى تصغيره (عقيرب) بكسر الراء لان مابعد ياء التصغير لايكون الامكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة تثبت فى كل ثلاثى الا ماشذ من نحو عريس وعريب فى عرس وعرب ولا تثبت فى الرباعى الاماشذ من نحو قديدمة فى قدام ووريئة فى وراء انتهى وانما قال الشارح فى الموضعين باعتبار معناه الجنسى احترازا عن معناه العلمى لان باعتباره لايكون علما لآخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسى لاالعلمى (فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعنى جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمى) لما سبق (المعرفة) المعدودة من اسباب منع الصرف (اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لا يكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا ليكون النشر موافقا للف وهى مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اى شرط تأثيرها فى منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علما لاغير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية

(مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة في ضمنه) اى في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلمة توجد في انواعها وكالحيوان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد في ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون الياء) في قوله عامية (للنسبة) كياء تميمى وقيسى (وانما جعلت) المعرفة في كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعامية) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطابقة (والمبهمات) يعنى واسماء الاشارات والموصولات (لا توجدالا في ضمن المبنيات) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان مايكون خصا لنوع لايكون شرطا للسبب الذى وجد في النوع الآخر فانتفيا (والتعريف باللام اوالاضافة) اذا كانت معنوية (يجعل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا اوفي حكم المنصرف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لايصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما في المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيجىء) تفصيله في آخر البحث (فلايتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام اوبالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان مايكون سببا لزوال منع الصرف لايكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كما في اخواته (وانما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب منع الصرف (و) جعل (العامية شرطها) اى شرطا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العامية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العامية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل البعض) وهو جارالله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العامية له) اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العامية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هى فرع للتنكير ولايخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العامية لانها نوع من المعرفة

فتناسب التنكير ايضا فى الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وايكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط ﴿ العجمة ﴾ المعدودة من اسباب منع الصرف (وهى كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا (مما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها) اى لتأثير العجمة وكونها سببا (فى منع الصرف) اى لمنعه (شرطان) لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظى او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوى لم تؤثر فى منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها لما كانت اخفى من التأنيث المعنوى لانه يظهر فى بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة حيث لم تظهر فى شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية ﴿ شرطها ﴾ (الاول) ﴿ ان تكون ﴾ اى العجمة ﴿ عامية ﴾ (اى) ان يكون اللفظ العجمى (منسوبة) اى منسوبا (الى العلم) ليتحقق عجميتها ﴿ فى ﴾ (اللغة) ﴿ العجمية ﴾ قدر اللغة لان العجمية صفة والباء فى (بان تكون) العجمية متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (فى ضمن العلم) الذى (فى العجم) لا فى ضمن النكرة سواء كانت فى العجم او فى العرب (حقيقة) بان وضعه العجم اولا علما من غير أن يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما وجعل علما لخليل الرحمن اى وضعه العرب (او) بان تكون العجمة متحققة موجودة فى ضمن العلم فى العجم (حكما) لا حقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم العجمى الذى هو نكرة فى العجم (العرب) من لغة العجم الى العلمية (من غير تصرف فيه قبل النقل) اى يجعل ذلك الاسم الاعجمى علما من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم فى كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها فى العجم ويجعله علما (كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعنى كان يطلق فى العجم على كل ما كان جيدا (ثم سمى به احد رواة) جمع راو كنحاة جمع ناح (القراء) يعنى جعل لقبا قبل التصرف لرواى نافع الذى هو امام القراء واسمه عيسى (لجودة قراءته) اى لكون قراءة ذلك الراوى جيدة (قبل ان يتصرف فيه العرب فكأنه كان) لفظ قالون (علما فى العجم) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم فى العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان* وفى الرضى واللازم ان لا يستعمل فى كلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى به نافع روايه عيسى

لجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما فى استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيهـا العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم) اى فى الفـاظهم التى وضعوها من الاضـافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة فلا تصلح) تلك العجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو أن يكون علما فى العجم حقيقة او حكما * وفى الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسـائر تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر أن الطارى يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسـبة وياء التصغير ويخفف ما يسـتثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضهـا نحو جرجان وآذربيجان فى كركان وآذر بايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لو سمى بمثل لجام) رجل يعنى لو جعل نحو لجام علما لرجل (لا يمتنع صرفه) يعنى لا يكون غير منصرف (لعدم علميته فى العجمية) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله فى لغة العجم لكام بالكاف الفارسـية ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب ﴿و﴾ (شرطها الثانى احدالامرين) فيه اشارة ان احدها كاف فيه ﴿تحرك﴾ (الحرف) ﴿الاوسط﴾ من حروفها الثلاثة ﴿اوزيادة﴾ اى ان تكون حروفها زائدة ﴿على الثلاثة﴾ (اى على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقـام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تاثير له فى العجمة فنحو لمك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثى ليس منه وانما اشترط احدالامرين (لئلا تعارض الخفة احدالسببين) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا ﴿فنوح منصرف﴾ (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم ممتنع او مجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثـانى) اى بيـان لفائدته وهى انصراف نحو نوح (فانصراف) نحو (نوح انما هو لانتفاء الشرط الثـانى) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكـذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التـأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف

﴿لانه﴾

لانه) اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر معنوى) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما مر أن الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف فلا يؤثر فيه ماهو الا ضعف (واما التأنيث المعنوى فان له علامة مقدرة) وهى التاء (تظهر فى بعض التصرفات) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك (فله) اى للتأنيث المعنوى (نوع قوة) يعنى ان التأنيث المعنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز أن يعتبر مع سكون) الحرف (الاوسط) فى الثلاثى (وان لا يعتبر معه) ولذا قال المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع نائبه (فى ماه وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اى فى بيان شرط التأنيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هنالك حيث جعل ماه وجور اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم لم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى كما يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى (قلنا) فى جوابه (اعتبارها) اى العجمة (فيما سبق) اى فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى (انما هو لتقوية سببين آخرين) هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر اومن باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين آخرين الذى هو التأنيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان تكون العجمة مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما) اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبرت العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأنيث المعنوى فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى (سببيتها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشتر) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر) وفى الرضى ويجوز أن يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما

لم يثبت فالمثال الصحيح نحو لمك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى قاموس وفى الحاشية قاعة بايران بين بردعه وكنجه وايا ماكان فليس اعتبار العجمة فيه قطعا لاحتمال اعتبار التأنيث انتهى والمصنف لم يحكم بعجميته حصرا ولم ينف تانيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا تناقش فى المثال لانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان التأنيث فيه ايضا ﴿ وابراهيم ﴾ وكذا ابراهم وابراهام ﴿ ممتنع ﴾ (صرفهما) يعنى ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما) مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو أن يكون الاسم علما فى العجم حقيقة اوحكما (فان فى شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العلميه فى العجم وتحرك الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالشرط الثانى) اى وانما بين المصنف فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فاجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا (التنبيه على ماهو الحق) والصواب (عنده من انصراف) الثلاثى الساكن الاوسط (نحو نوح) وعدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر (ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ماهو الصواب (قدم انصرافه) اى انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى) للمقام (تقديم ماهو متفرع على وجوده) على ماهو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كمالايخفى) وجهه وهو أن الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك مايتفرع على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بتفريع الشرط الثانى دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا ردعلى المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام كلها ممتنعة من الصرف) يعنى كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة (الا ستة) فانها منصرفة (محمد وصالح وشعيب وهود لكونها) اى لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الا سبب واحد اى العلمية وهى وحدها لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لخفتهما) يعنى وان وجد فيهما سببان العلميه والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذى يوجب تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعنى انصراف

﴿ هود ﴾

هود لحقته لالكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعني ذكر هودا قرينا مع نوح لان الشيء يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لاشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ماقيل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ماقيل (مايقال من ان العرب) بيان لما يقال (من ولد اسمعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن اللذين هما وضعا لسان العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه الاصل في الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسمعيل اوقبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسمعيل اوقبل اولاده (فليس بعربي) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسمعيل وغيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين) لماذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرها (صيغة) على وزن ديمة خبرا لمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبرا لمبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التي هي من جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهي) اى الصيغة التي كانت نهاية الجموع المكسرة (الصيغة التي كان اولها) اى الحرف الاول والثاني منها (مفتوح وثالثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف حرفان) اولهما مكسور امامدغم اولهما في الآخر مثل دواب وشواب واما غيرمدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور (واوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسيأتي هذا بيان للصيغة واما قوله (وهي التي) بيان لانتهاء الجموع تكسيرا (لاتجمع) مبني للمفعول نائبه مااستكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع تغير بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا) اى لكون هذه الصيغة صيغة لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها المغير للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) قوله (لانها) اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التميز كاساور واناعيم (فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة اخرى

فقدتم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب والانتهاء كأنه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما اوصفة وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون اوياء ونون اوالف وتاء (فانه لا يغير الصيغة) اى صيغة مفرده لانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا تتغير صيغة المفرد عن الهيئة التى كان المفرد عليها (فيجوز أن يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون اوبالياء والنون (وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط فى الاول لا الثانى (وانما اشترطت) مبنى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين (لتكون صيغته مصونة) محفوظة (عن قبول التغيير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير لا السلامة (فتؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما (بغير هاء) الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما فى قولك كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن اوصفة لقوله صيغته اى صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء اوحال منها اى ملابسة بغير هاء (منقلبة) بالجر صفة هاء (عن تاء التأنيث حالة الوقف) يقال لها التاء المربوطة اوالمدة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها (اوالمراد) عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف اوالمراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار الاولية (بها) فيه لطافة تعرف بالتأمل (تاء التأنيث باعتبار مايؤول اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد ورودا (نحو فواره جمع فارهة) لافاره لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون اوبالياء والنون والفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة بالفارسية * خوش رو * وفى الصحاح الفاره الحاذق بالمشى وقد فره من باب ظرف * قال الازهرى قوله تعالى ﴿ فارهين ﴾ اى حاذقين والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير * وقال الجوهرى ويقال للبرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وصحب وبزل انتهى

(مختصرا)

مختصرا (وانما اشترط كونها بغيرهاء لانها) اى لان الجمعية (لوكانت مع هاء كانت على زنة المفردات) وفى الرضى انما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته فلاتقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقلة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل فى قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلاتقوى ان تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيرله فى الآحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائنى من شرطه بان يقول ولاياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغيرهاء فاجاب عنه بقوله ولاحاجة (الى اخراج نحو مدائنى) منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابى المدنى والثانى علم لعالمى بين الميراث (فانه) اى مدائنى او مدائن (مفرد محض) لماقلنا ان الثانى علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (فى الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم اومنسوب وياء النسبة لاتلحق الجمع وفى المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولافى المآل) لان المراد منه العلمية اوالنسبة لا الجمعية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدنى والى مدائن كسرى مدائنى كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين اوفرزان بكسر الفاء فيهما) وهو العالم الذى هو ذوفنون من العلم (فعلم مما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما مايكون بغيرهاء) اى الصيغة التى لاتكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما مايكون بهاء) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان النفى يستلزم الايجاب الاول مايستفاد من النفى صريحا والثانى مايستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفى يدل على وجود المنفى لانه لولم يكن موجودا لما نفى (فاما) اى الجمع الذى (يكون بغير هاء فممتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غيرمنصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد اوكائن كمساجد اومبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثال فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخبر مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذى وقع (بعد الفه حرفان) (ومصابيح) (مثال لما)

اى للجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن) ﴿ واما ﴾ ما يكون بهاء فمنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو أن يكون بغير هاء لان وجود السبب لاتأثيرله بدون وجود الشرط مثل ﴿ فرازنة ﴾ (وامثالها) جعله من باب حذف المعطوف مثل ﴿ سرابيل تقيكم الحر ﴾ اى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (مما) اى من الجموع آتى (هى على صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيرها ﴿ فمنصرف ﴾ (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون الجمعية (بلا هاء) ﴿ وحضاجر علما ﴾ وفى بعض النسخ قوله علما بالرفع فحينئذ يكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض ﴿ للضبع ﴾ متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الخ (جواب عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير أن يكون الواو للاستيناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضبع) لا علم شخص للضبع (يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق على (الكثير) لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية فيه) اى فى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى ان يكون) حضاجر علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن مالك واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه بتقدير اعنى فقبيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلا نطول الكلام بذكر المقال ﴿ غير منصرف ﴾ خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون غير منصرف (للجمعية الحالية) لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسود اسما للحية ﴿ لانه ﴾ اى لان حضاجر ﴿ منقول عن الجمع ﴾

﴿ فيكون ﴾

فيكون علما منقولا (فانه كان في الاصل) اى فى اصل استعماله (جمع حضنجر)
على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح مابعده (بمعنى عظيم البطن) انسانا
كان اوغيره يقال بالفارسية * شكم بزرك * فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن
(سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا
الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (فى عظم) مصدر بوزن عنب (بطنها)
اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كأن كل فرد منها) اى من جنس
الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجر واحدا من افراد الضبع
اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم
عظيما فى العظم والاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر فى منع الصرف) اى منع
صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية)
لاالجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب
الذى هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغيرهاء فعلى هذا
الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون فى الحال كمساجد ومصابيح وان يكون
فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال نشا
من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان
المعتبر فى منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية) يعنى يجوز أن يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك
الجمعية فيمتنع من الصرف بسببهما (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث)
المعنوى مع شرط تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هى انثى الضبعان)
فيكون حينئذ علما للمؤنث المعنوى كزينب والضبعان بكسر الضاد على وزن
الغلمان المذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة
منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه
تكلف (قلنا علميته غير مؤثرة) لانها علم جنس فالمعتبر فى منع الصرف مايكون
علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (لكان) حضاجر
(بعد التنكير منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لما سيأتى وليس كذلك
لانها تمتنع من الصرف علما كانت اولا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث)
فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم جنس للضبع مذكرا كان اومؤنثا)
كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان اومؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز
أن يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير
منصرف فى استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصها بالانثى فهم من كلام
اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى

المصنف (في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا فى منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغيرهاء (ان يكون فى الاصل) سواء بقى على جمعيته ولم ينقل اولا (كما قال فى الوصف) الوصف شرطه فى سببيته لمنع الصرف ان يكون فى الاصل فلا تضره غلبة الاسمية (لئلا يتوهم ان الجمعية (كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقيت او نقلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا فى حكم العدم فلا يؤثر فى شيء كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان فى الاصل وصفا فهو معتبر بقى على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان تكون وصفا فى الاصل (وليس الامر كذلك) يعنى ولا عرض فى الجمع مطلقا سواء كان سببا قائما مقام السببين اولا (اذلا يتصور العروض فى الجمعية) لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا لانه وضع الجمع مفردا ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون فى الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون عارضة فلزم الاكتفاء فى التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية على ماسبق * وفى الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمى به لا ينصرف عند المصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون فى الاصل كما فى الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل) على وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية * شلوار *(جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى من جعل الجمعية اعم لان تكون فى الحال اوفى الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال (ان يقال قد تفصيت) بالخطاب من تفصى مثل تفعل اى تخلصت يقال تفصى عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف (بجعل الجمع) الذى هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله تفصيت (اعم من ان يكون فى الحال اوفى الاصل) يعنى تخلصت عن ذلك السؤال

بجعلت الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شيء كاساور واناعيم او منقولا الى الاسمية اشارة الى ان النقل لا يضره (فما تقول فى سراويل) يعنى فما جوابك فى سراويل (فانه اسم جنس) كاسد وتمر حيث (يطلق على الواحد والكثير و) الحال انه (لا جمعية فيه) لانه لوكان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة (فى الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا (فى الاصل) لانه ليس بجمع فى اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغى ان يكون سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فى صرفه) نائبه (ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سيأتى وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل فى الاسم المعرب (فهو) اى سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (فى موارد الاستعمال) اى فى المواضع التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعمال سراويل غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فيرد به الاشكال) المذكور فى سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل (فى التفصى) والتخلص (عنه) اى عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا المجيب هو سيبويه ولذا قدمه * وفى الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو على على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو أكاب والنجر انتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم قد وضعه العجم وليس بعربى الا انه عرب بابدال الباء واوا لانه كان فى العجم سراويل وقد قرئ به فى قوله تعالى ﴿سرابيلهم من قطران﴾ (ليس بجمع لا فى الحال) لانه يطلق على الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما كحضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا ولا اصلا (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عند سيبويه (فى منع الصرف) اى فى كونه ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على ما يوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على

الموصول المقدر اى على مايوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن (من الجموع) بيان لما (العربية كاناعيم ومصابيح) وقناديل (فانه) اى سراويل (فى حكمها) اى فى حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان فى حكم مايوازنه فكما ان حكم مايوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه بالشئ يأخذ حكم ماشابهه (فهو) اى سراويل (وان لم يكن من قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من قبيله حكما) يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على ماقلنا صار كأنه جمع لان المشبه بالشئ يكون فى حكمه (فالجمعية) التى قامت مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقية) كاساور واناعيم (او حكمية) كسراويل وقوله (فبناء هذا الجواب) دفع لما ورد فى بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التى هى السبب الواحد الى الحقيقى والحكمى كما ان الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى الحال والاصل (لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) كما ظن (وهو) اى السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى تزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا فى اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا ﴿ وقيل ﴾ قائله المبرد (هو اسم) ﴿ عربى ﴾ يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو سرابيل بالباء الموحدة كما فى قوله تعالى ﴿ سرابيلهم ﴾ فبالواو يكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيقا) نصب على التميز او على المصدرية اى جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتمر ونخل (يطلق على الواحد والكثير) لانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه شئ من علامات الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اى الا انه ﴿ جمع سروالة ﴾ اى قطعة خرقة ﴿ تقديرا ﴾ نصب على التميز (وفرضا) عطف تفسير له (فانه لما وجد غير منصرف) فى استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن قاعدتهم) اى ومن قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التى هى السبب وهذا الوزن شرط فى تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى من الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعنى لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل (جمع سراوالة)

وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قدر (فكأنه سمى كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سروالة ثم جمعت سروالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد ﴿ واذا صرف ﴾ عطف على قوله اذا لم يصرف ومبني للمفعول (اى سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اى لعدم كون (جمعيته) التي هي السبب في كون مثل هذا الوزن غير منصرف محققه في سراويل (تحقيقا) نصب على التمييز (و) الحال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الصرف) اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم مقامهما ومالم يحتج الى شيء يكون اصلا فينبغي ان يكون الاصل في الاسم المعرب الصرف ﴿ فلا اشكال ﴾ لفظ لا لنفي الجنس والاشكال مبني على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) اى بسراويل (على قاعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو الجمعية غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج) مبني للمفعول (الى التفصى عنه) اى عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب سيبويه اوالمبرد وقال المحشي عصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله ﴿ فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم ﴾ واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى ﴿ ونحو جوار ﴾ مبتدأ (اى كل جمع) يشير الى ان الحكم الآتي ليس مخصوصا بل يعمه ولمثله (منقوص) جمع (على) وزن (فواعل) لانه لا يجيء منه فعاليل (يائيا كان) ذلك الجمع المنقوص (او واويا كالجوارى والدواعى) فيه نشر على ترتيب اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا فهو داع كرام وغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم قلبت يا لتطرفها وانكسار ماقبلها فيقال الدواعى فالاول ناقص يائي والثاني واوى ﴿ رفعا وجرا ﴾ (اى في حالتي الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف ﴿ كقاض ﴾ خبر (اى

حكمه) اى حكم مثل جوار يائيا كان او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله (فى حذف الياء عنه) اى عن مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لامطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جاءنى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبه به (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان او يائيا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بلا تنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساور اذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لا ههنا لنفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله (فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لا علة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) التى هى سبب قائم مقام السببين ملابس (مع صيغة منتهى الجموع) بغير هاء يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلا خلاف (بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها مما يتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) واوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على مايتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة

لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار فى قولك جاءنى جوار جوارى بالضم) يعنى بضم الياء (والتنوين بناء) نصب على انه مفعول له اومفعول مطلق اى بنى بناء (على ان الاصل فى الاسم) المعرب مطلقا (الصرف) اى ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبنى) مبنى للمفعول (الاعلال) نائبه (على ما هو الاصل) اى على القاعدة المقررة فى علم الصرف وهى ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهى مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين لاسيما فى الجمع الممتد (ثم) اى بعد ما علمت ان اصل جوار فى قولك جاءنى جوار جوارى بالضم والتنوين (اسقطت) شروع فى بيان بناء الاعلال وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة) نائبة (للثقل) اى لماقلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ماقبلها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (و) اسقطت (الياء) ايضا (لدفع التقاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام) فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل فى قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو أن تقوم مقام السببين (فلم يبق) نحو جوار بعد الاعلال (على صيغة منتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط والسبب وحده لايؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اى كما كان قبل الاعلال منصرف (منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اى كما ان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والخليل (الى انه) اى نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغى ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضا فينبغى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذى لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمنزلة المقدر) فى ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا للاعراب (لايجرى) من جرى يجرى اى لايتصور (الاعراب) ولايقع ههنا (على الراء) التى كانت آخرا بعد الحذف بل لايجرى الاعلى الياء المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولوقع على ما هو الآخر كيد ودم (والتنوين فيه) اى فى نحو جوار رفعا وجرا (تنوين العوض) لا الصرف (فانه لما اسقط تنوين الصرف) لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة اوعن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هو حصل فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا

ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر * وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غير الصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اذيلزم اجتماع الساكنين لورجعت وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال فصيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوّض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما فى العلة وهى الاستثقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابوزيد وعيسى ابن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كمافى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) فى حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ وارد (على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لوقوعه ههنا فى الآخر استوى بمنع الصرف فى الوقوع فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الآخر فقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال نافلها والمثبت لشرفه مقدم على النافى (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد مايوجب الاعلال كما فى حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (فى حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم

الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها) اى عن الضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين اوتقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى ﴿يوم يدع الداع﴾ والكبير المتعال ﴿ثم عوض عن الياء اوعن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت فى المفرد فسقوطها فى الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لا اعلال) فى مثل جوار (الا فى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه لامقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان فيها الاعلال فى الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين اواكثر) من كلمتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتاكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه اواجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لايكون الا فى المعربات فلا يرد (نحوالنجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهوعدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط التركيب فى سببية منع الصرف (العلمية) اى ان يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان فى موضع العلم فيأمن من حذف احداهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التى وضعت عليها ينبغى ان تكون مصونة لاتقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك القوة (فى منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان لايكون) التركيب (باضافة) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة اوغير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف او الى حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثماننا يكون منصرفا اوفى حكمه على ماسيجىء (فكيف تؤثر) الاضافة

(فى المضاف اليه) اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف (مايضاده) اى ليس لها ان تؤثر فى الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان مايكون سببا لزوال شئ لايكون سببا لحصوله (اعنى منع الصرف) تفسير لقوله ما فى مايضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة (باسناد) يعنى لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل او فى الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف ومبنيا حكميا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا فى المعرب وانما بنى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذرحبا تأبط تفعل لقب ثابت بن جابر النهمى سمى به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقد اجيب قد تأبط شرا فاقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اى ضفيرتاها وشاب يشيب اى ابيض شعره سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فر يفر وذر الملح والحب فرقه وبابه رد وذر حبا اسم رجل كان يذر الحب اى ينشره (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية فى حال العلمية على ما) اى حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرهما ولم تتغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اى بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هى) مبتدأ (لدلالتها) خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كما فى تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التى هى اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال فى غيره (فلو تطرق) اى عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغيير) فاعل تطرق ويقال تطرق له اذا صار طريقا له يعنى اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اى الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكماتها التى كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات) بعد العلمية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان يجرى فى تلك الجملة (منع الصرف الذى هو هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر ولا يؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع

(آخر)

آخر منه ووصف اختص باحدهما لايتعدى الى الآخر ولايسرى اليه
(فان قلت كان) واجبا (على المصنف) فى بيان قيود التركيب ان لايقتصر
على ماذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لايكون الجزء الثانى من المركب
صوتا ولامتضمنا لحرف العطف) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان
لايكون باضافة ولاباسناد ولاصوتى ولاتعدادى حتى تكون القيود الخمسة
اربعة منها تكون نفيا وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولابد منها
(ليخرج) التركيب الذى كان الجزء الثانى منه صوتا (مثل سيبويه) سيأتى تفصيل قول
سيبويه (ونفطويه) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره ضـء مهملة
وهو معروف ۞ وويه صوت سيأتى تفصيله فى باب الاصوات ركب هذان الاسمان
وجعلا علما لشخص (و) الجزء الثانى منه تضمن حرف العطف مثل (خمسة
عشر وستة عشر) وغيرهما من الاعداد التى تضمن منها الجزء الثانى حرف
العطف وسيأتى وجه تركيبهما وتضمن الثانى حرف العطف فى باب المركبات
(عاملين) حال امامن الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم
لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبار انهما قسمان (قلنا) فى جوابه
(كأنه) اى كأن المصنف (اكتفى فى ذلك) اى فى عدم اخذه القيدين
الاخيرين حيث لم يذكرهما (بماذكره فيما بعد) اى بعد المعربات فى بحث المبنيات
(انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعنى ان المصنف ذكر
صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها
حرف العطف مبنية فلاتكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهم اختصارا (واما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اى حال كونها مبنية
(اصلا) اى قطعا لا صريحا ولاضمنا ولااشارة ولادلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها
ليعلم انها تكون مبنية (فلذلك) اى لعدم ذكر بنائها اصلا (احتاج) المصنف
ههنا (الى اخراجها) فاخرجها بقوله وان لايكون التركيب باسناد (مثل بعلبك)
(فانه علم بلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولااسناد
(من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ۞ اتدعون
بعلا وتذرون احسن الخالقين ۞ ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة
لامره يدل عليه قوله تعالى ۞ هذا بعلى شيخا ۞ اى زوجى (وبك)بفتح الباء
وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه رد وبك عنقه اى دقه وسميت مكة
شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كاصحاب
الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التى جعل بعلبك علما لها حيث
ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك (وجعلا) اى البعل والبك (اسما

واحدا) للبلدة التى كانا فيها (من غير ان يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة اضافية) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى (اواسنادية) لانه ليس احدهما مبتدأ والآخر خبرا (اوغيرهما) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثانى منه صوتا ولامتضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجى وهو ليس بمانع لمنع الصرف ﴿ الالف النون ﴾ (المعدودان من اسباب منع الصرف) وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما ذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لالمطلقهما بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع اولما كان الذكر ههنا مخالفا لماذكره فى مقام عدّ الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا اومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا معتبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهى الحروف التى يجمعها قوله هويت السمان فى قول الشاعر * هويت السمان فشيبتنى * وقد كنت قدما هويت السمان * اولانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لاتكونان اصليتين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعتين) عند البصريين (ايضا) اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما)اى لمشابهة الالف والنون (لالفى التأنيث) الممددة والمقصورة (فى منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعنى كما ان تاء التأنيث المتحركة لاتدخل على الاسم الذى فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع الفى التأنيث كذلك لاتدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين فى آخر الكلمة فتنفقد المشابهة حتى لودخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف) اى فى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) يعنى ان سببيتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على مازيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفى التأنيث) وفرعيتهما لما شابهتاله وهذا هو مذهب البصريين (والراجح من القولين (هو القول الثانى)الذى هو مذهب البصريين قيل لانه لوكان كونهما مزيدتين وفرعين على مازيدتا عليه سببا واحدا لكان هاشمى وبصرى عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان فى حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين وليس

﴿ كذلك ﴾

كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (انهما) ﴿ان كانا﴾ اى ان كان الالف والنون ﴿فى اسم﴾ (يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعنى لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لاما يقابل الفعل والحرف كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم به والمفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لايخلو (اما ان لايدل على ذات مالوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (او يدل) على ذات ما لوحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات مالوحظ معها صفة هى الحمرة والضاربية والمضروبية (فالاول) اى مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها (يسمى اسما) لان الاسم مايدل على المسمى فقط (والثانى) اى مايدل على ذات مالوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرّف بانه مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لايحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما فى الاسم مخالف لشرط كونهما فى الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما ﴿فشرطه﴾ مبتدأ (اى شرط الالف والنون فى منعهما) من الاسم (الصرف) وسببيتهما لمنعه منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له فى الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير فى الاول وافرده فى الثانى رعاية للاول والثانى (او شرط ذلك الاسم) اى الاسم الذى فيه الالف والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون وفى الثانى يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

والنون فكان الاول اولى ﴿العلمية﴾ خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية فى محل الرفع خبر لقوله الالف والنون (تحقيقا) مفعول له اشرط اى فقد شرطت العلمية فى سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم (اوليمتنع التاء) عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فيتحقق)اى فيتأكد (شبههما لالفى التأنيث)على القول الثانى لانهما شبيهتان لالفى التأنيث فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علما تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم امامكسور الفاء ﴿كعمران﴾ واما مفتوحة كشبعان واما مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده فى الكل واما مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان ﴿او﴾ الالف والنون (ان كانا) ﴿فى صفة﴾ وفى العصام جعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على التنافى بين الشرطين انتهى ﴿فانتفاء فعلانة﴾ (اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الوصف فى امتناعه منه (انتفاء فعلانة يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التأنيث) المتحركة (عليه) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف (لتبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالهما) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول تاء التأنيث شرطا (انصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة * واعلم ان الالف والنون فى الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يجيء مؤنثها فعلى لا تكون الا مفتوحة الفاء مثل عطشان والتى يجيء مؤنثها فعلانة تكون مضمومة الفاء غالبا نحو عريان وسعدان وتجيء مفتوحة الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجيء مثلث الفاء على ما سبق ﴿وقيل﴾ (شرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف او شرط تلك الصفة فى امتناعهما منه ﴿وجود فعلى﴾ والاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لذاته بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلانة ومايكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لايكون مؤنثه فعلانة)لانه لا يكون لشيء واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والآخر بالتاء فوجود

﴿ فعلى ﴾

فعلى يستلزم انتفاء فعلانة (فتبقى مشابهتهما لالف التأنيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ومن ثمه) وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى الشرط) اى شرط تأثير الالف والنون فى الصفة (اختلف) مبنى للمفعول (فى رحمن) الظرف بالرفع لانه نائبه (فى انه منصرف) بدل من قوله فى رحمن بدل الكل (اوغير منصرف فانه) اى الشان (ليس له) اى لرحمن (مؤنث) ولامذكر ولم يذكره لكونه فى صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفى الذى فى ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة (ولارحمانة) بالتاء (لانه) اى لان رحمن (صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره لا) زائدة (على مذكر) بدل من قوله غيره اى لايطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شيء من الانس والجن وغيرهما فيكون فى المعنى المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لايوجد فى غيره ولذا لايطلق على غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجيء رحمانة (وعلى مذهب من شرط وجود فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجيء فعلى لما عرفت (دون سكران) (فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين) يعنى لانتفاء فعلانة على المذهب الاول (فان مؤنثه) يجيء (سكرى) لوجود فعلى على المذهب الثانى فان مؤنثه يجيء سكرى (لاسكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون) (ندمان) (فانه لاخلاف) لاحد (فى صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف مافيه الالف والنون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثه ندمانة) بالتاء (لا ندمى) بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على المذهبين اوكون مؤنثه ندمانة لاندمى (اذا كان ندمان بمعنى النديم) وهو المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش (واما) ندمان (اذا كان بمعنى النادم) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على ما فعل او مالم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمى لاندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف

(وهو كون الاسم على وزن يعد) مبنى للمفعول من عديعد (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم امامنقولا نحو شمر و يزيد واما موضوعا اسما نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لايكفى فى) تأثير (سببية منع الصرف) لانه لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لايكفى (بل) (شرطه) اى شرط وزن الفعل (فيهما) اى فى سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الخلو لاالجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال (اما) (ان يختص) ذلك الوزن (فى اللغة العربية) (بالفعل) (بمعنى انه لايوجد فى الاسم العربى الامنقولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما (كشمر) بتشديد العين (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) اوالمجهول مأخوذ (من التشمير) فانه مختص بالفعل وهو المرور حادا اومختالا وبالفارسية *دامن درميان زدن وكذر كردن* والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور حادا لان فى الفرس الحدة فى المشى (فانه) اى شمر (نقل من هذه الصيغة) اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير (وجعل علما لفرس) قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة* اسراف كردن* ثم جعل علما (لماء) وقيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالثاء المثلثة والراء المهملة *لغزيدن* ثم جعل علما (لموضع) مأسدة اى ذات كبوة لكثرة العثار فيه (وخضم) بالخاء والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل باضراس اوملء الفهم بالمأكول ثم جعل علما (لرجل) اكول وقيل اسم عمر بن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه فى الاصل (افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علما لما سميت هى به (واما نحو بقم) مبتدأ حال كونه (اسما لصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة اسم لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العندم) بالتركى بقام (وشلم) حال كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل مدينة القدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان (من الاسماء) خبر له وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (العجمية المنقولة) منها (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى كونها غير منصرفة (الاختصاص) بالفعل اى

لايمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة النكرة غير مؤثرة فى منع الصرف ﴿ و ﴾ (مثل) ﴿ ضرب ﴾ اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر * وانما اورد مثالين اشارة الى ان مايختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيدا (اذا جعل علما لشخص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل لبناء الفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نعمل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده فى الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اى الى ان يكون غير منصر لعدم وجود الشرط فيه (الا بعض النحاة) لان هذا الوزن غالب فى الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ماذهب اليه هذا البعض ﴿ او يكون ﴾ عطف على يختص يعنى اوان يكون هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اى الا انه (يكون) ﴿ فى اوله ﴾ (اى فى اول وزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا فى الظاهر (او) يكون (فى اول ماكان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز أن يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع ﴿ زيادة ﴾ بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله فى اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة حرف) اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او حرف زائد) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون ﴿ كزيادته ﴾ (اى مثل زيادة حرف) من حروف اتين فى اول الفعل (او حرف زائد) منها (فى اول الفعل) ﴿ غير قابل ﴾ (اى حال كون وزن الفعل اوما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى ﴿بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادته (غير قابل) كما

يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا (للتاء) يعنى لايكون مؤنثه بالتاء بل بالالف
(لانه) اى الشان (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه
(لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصه (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة
لكونها ثقيله مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ماسيأتى
تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم
فلا يمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف
(غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم
القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذى امتنع) وزن الفعل (من
الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياس بالاعتبار الذى هو الوصف
الذى امتنع لاجله اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار
كونه اسما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار
المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمى به
رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة
الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون)
لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود
فان مجيء التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسما (للحية الانثى) لانه يقال
اسود اذا كان ما سمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار
الوصف الاصلى) لانه حينئذ لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف المدودة مثل
سوداء لا اسودة (الذى يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير
منصرف بوصف الاصلى والوزن (بل) مجيء التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار
غلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد
من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس
بحسب الوضع بل باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا اللحوق لايضره
لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف المدودة
فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمه) اى ومن اجل
اشتراط عدم قبول التاء) اومن اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع
احمر) (عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود
الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة
بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه يجيء بالالف المدودة
مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة
المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء

(المتحركة)

المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجيء يعملة) لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة (للناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع فى بيان ان العلمية اذا ازليت ينصرف فقال ﴿ ومافيه علمية مؤثرة ﴾ المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحمد وشرط لاغير كعمران وعثمان وشرط وسبب معا فى المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اى كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اى بان يكون سببا فقط كما فى العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (اومع شرطية) اى بان يكون شرط (لسبب آخر) كما فى الاقسام الاربعة التى هى الالف والنون فى اسم والتركيب والعجمة والتأنيث لفظيا كان اومعنويا (واحترز) المصنف (بذلك) اى بقوله مؤثرة (عما) اى عن العلمية التى (تجامع الفى التأنيث) ممدودة اومقصورة (او) عن العلمية التى تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اى من الفى التأنيث وصيغة منتهى الجموع (كاف فى منع الصرف) عن الاسم لما مر انهما سببا قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلاتكون مؤثرة ولذا قال الشارح (لاتأثير فيه) اى فى كل واحد (للعلمية) ﴿ اذانكر ﴾ مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل ذلك الاسم فى حكم النكرة (بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التى سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمى شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوى وهو مافوق الواحد لان الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد فى قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل فى الخبر (ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بتأويل لايصير نكرة حقيقة اذهى فى الحقيقة ماوضع لشيء لابعينه لاما اريد به غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (اويجعل) عطف على يأول اى اذانكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة * ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين

وموسى في الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة * ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه ﴿ صرف ﴾ جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة ﴿ لما ﴾ دليل للصرف اذا نكر اى لدليل ﴿ تبين ﴾ فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى مافى لما (اى) لدليل (ظهر ظهورا) (حين بين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى فى تفصيل كل واحد منها ﴿ من انها ﴾ بيان مافى قوله لما (اى العلمية) اى من ان العلمية التى هى شرط او سبب ﴿ لاتجامع ﴾ اى لاتجامع حال كونها ﴿ مؤثرة الا ﴾ الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ماسيأتى اى من ان العلمية لاتجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا ﴿ ما ﴾ اى تجامع السبب الذى ﴿ هى ﴾ (اى العلمية) ﴿ شرط فيه ﴾ اى فى تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببيته (وذلك) اى كون العلمية شرطا واقع (فى) الاسباب الاربعة التى هى (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا او معنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظيا بان تكون تاء ملفوظة او معنويا بان يكون التأنيث فى معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان تكون علمية فى العجمية (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما (والالف والنون المزيدتين) كما قال الالف والنون ان كانا فى اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط) فى تأثير سببيته (بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر ﴿ الا العدل ووزن الفعل ﴾ (استثناء مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد مثل قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ماضربت احدا غير زيد الا عمرا فكان المضروب زيدا وعمرا (اى لاتجامع) العلمية سببا (غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط (فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) معهما حيث كانت سببا محضا (كما) تجامع العدل (فى عمر وزفر و) وزن الفعل فى (احمد وشمر وضرب) (وليست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة فى تأثيرها وسببيتهما (كما) لم تجامع العدل (فى ثلاث) ومثلث واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل (فى احمر) واسود وارقم لانها لوكانت

شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولو لم يكن سببا محضا لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض ﴿ وهما ﴾ (اى العدل ووزن الفعل) ﴿ متضادان ﴾ جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسيأتى واذا نكرت زالت ولم تزل لانها ليست بشرط فيهما حينئذ فلا يصح قوله كل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعال نحو امس وفعال مثل قطام و (ليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة لشئ وقوله (من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (فى منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك ﴿ فلا يكون ﴾ (اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شئ معها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ عام مجموع هذين الشيئين فمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ماأورده الهندى من انه غير صحيح (من الامر) بيان لشئ (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى (بين مجموع هذين الشيئين) العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده ﴿ الا احدهما ﴾ يعنى الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمر (لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا ﴿ فاذا نكر ﴾ اى اذا جعل نكرة الاسم (الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا اولا كعمر واحمد وابراهيم وعمران او ثلاثة كماه وجور فى اسمى بلدتين او اربعة اوغيرها نحو آذربيجان ﴿ بقى ﴾ ذلك الاسم غير المنصرف ﴿ بلا سبب ﴾ فيه (اى لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (شرط فيه) اى فى سببيته وتأثيره

(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى العجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى) بالتنكير (احد السببين الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الآخر) لكن لاذاته بل وصفه وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث هو) اى السبب (وصف سببى) لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعنى تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ماجعلت هى شرطا له (فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف ﴿ او ﴾ بقى ذلك الاسم ﴿ على سبب واحد ﴾ (فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما (ووزن الفعل) مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع سبب واحد وهو العدل فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما فانصرفا لان الاسم لايكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقى بلاسبب او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى بكسر الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية * بيابان * كما فى قول الشاعر * اشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت فى اصلابها اود *(من اوزان الفعل) خبر ان فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه) اى فى قول اصمت (فانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يجئ بضمتين) لانه انه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ بهمزة الوصل فى امر ذلك الباب مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه)اى عن اصمت بضمتين لانه لما جئ اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عن اصمت بضمتين

اوعدم مجيء اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين (ايضا) اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (اوتقديرا لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) ومايكون وزن الفعل لايكون معدولا ومايكون معدولا لايكون وزن الفعل * وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفازة المخوفة لا لمطلقها وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير متحقق للعلة المذكورة (قدعرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله لكن لابد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود الاصل محقق لايكفى فى اعتبار العدل التحقيقى) وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيقى مع ان اصله موجود محقق ففى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لامحقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة) المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا اوتقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى فى قوله اصمت بكسرتين علما للمفازة (لايقتضيه) اى لايقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلاسبب اومع سبب واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء (على قوله سيبويه بقوله) ﴿ وخالف سيبويه ﴾ مركب من * سيب * فارسى وهو التفاح و * ويه * وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما لقب به لانتشار رائحته كما تنتشر رائحة التفاح ﴿ الاخفش ﴾ مشتق من

الخفش بفتحتين صغر العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذى يبصر الشئ بالليل ولا يبصره فى غيم ولا يبصر فى يوم صباح كذا فى الصحاح وسبب تلقبه به معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعنى من يكون مكنى بابى الحسن لان الاخافش ثلاثة * الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيبويه *والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه * والصغير ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن * التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل عاما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) رد لما اورده الهندى حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملايم لرتبته (قول التلميذ) اى ماقاله وهو انصراف نحو احمر بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) اى مع ان ماقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدة) بيان ما فى لما وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (جعله) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف عملا بما هو الاصل فى الفاعل وهو الاولى (وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به من الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لاسيما فى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اى فى كونه منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجئ (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اى وصف (كان معنى الوصفية فيه) اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر اوزالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعنى قبل ان ينقل من الوصفية ويجعل علما لشخص (ظاهرا غير خفى) يعنى يوضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفى (ويخرج عنه) اى عن احمر اوعما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس بخفى (افعل التأكيد) اى افعل الذى استعمل

فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوى (نحو اجمع) واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية واذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التنكير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهم باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها مايكون مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من كل شئ لاما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان اولا لما سيجئ ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمى الذى لاوصفية فيه كافعل وابدع ولا يكون لما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صار افعل التفضيل) حين تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغى ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه) بسبب كونه مستعملا (بمن التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمى الذى لاوصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن والوصف او الوزن والعلم ﴿ اعتبارا للوصفية الاصلية ﴾ متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاخفش) فى انصراف نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارناله فى الوجود وههنا كذلك ﴿ بعد التنكير ﴾ ظرف الاعتبار (فانه لما زالت العلمية) المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية

للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعامية (فاعتبرها) اى فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحو احمر (والالف والنون المزيدتين) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فمنصرف على ما سيأتى (فان قلت كما ان) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اى كما انه (لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد التنكير هذا هو المشبه به (لا باعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كما انه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العامية (ايضا) اى كما لا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ما هو خلاف الاصل) فى الاسم المعرب (اعنى) بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها) اى على اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية فى نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود وارقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلا القسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية التى هى سبب (لم تزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك (بل بقى فيهما) بعد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان اسود اسم للحية السوداء) وهى نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسا فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (وارقم اسم لحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان لحية (شمة) اى رائحة (من الوصفية

فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التنكير) وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين للحية غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر (قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بحمرة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الا ان يجعل علما لذات متصفة بحمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ما سبق فمكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كما امكن فى اسود وارقم فى قياس صحيح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير (لان الوصفية) فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لا تجتمعان فى كلمة واحدة لما سيجئ (و) ان (العلمية) قد زالت (بالتنكير) وهو ظاهر (والزائل لا يعتبر من غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف واجيب عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير (الا سبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (او الالف والنون) فى سكران والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر تمايل الى جانب الاصل وهو الصرف وفى جانب الفرع وهو عدم الصرف فيؤخذ به الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قد سبق وجه الاظهرية * وقال المحشى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (وما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التنكير) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ولا يلزمه جواب سؤال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل لمانع يجوز أن يعتبر عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف فيجوز أن يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب المصنف عنه) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) ﴿ولا يلزمه﴾ من الالزام او اللزوم المناسب لقول الشارح لزمه الثانى (اى ولا يلزم سيبويه من اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التنكير فى مثل احمر علما) ﴿باب حاتم﴾ بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز أن يعتبر الممنوع * واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان فى الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان فى الاصل صفة (ثم جعل علما مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيبويه متعلق بقوله ولا يلزمه (فيه) اى فى باب حاتم (ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم) سيبويه (بمنع صرفه) اى باب صرف باب حاتم (للعلمية والوصفية الاصلية) يعنى يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى ﴿لما يلزم﴾ تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لا من الالزام على ما لا يخفى اى لعلة ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف ﴿من اعتبار المتضادين﴾ بيان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اى لشخص متعين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد (والوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه حمرة ذى روح او جماد او انسان او غيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد ﴿فى حكم واحد﴾ متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف لفظ واحد) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ما ورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو

وزن الفعل (كما) اعتبرت (فى اسود وارقم) اسمين للحية فانه لامانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة اولا مثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل لايكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة (والعلمية فى منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت (لايلزم اجتماع المتضادين) فى باب حاتم لان الوصف فى الاصل والعلم فى الحال لايجتمعان اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارها (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الموجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد) اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجودا لايلزم اجتماع الضدين (لكنه شبيه به) اى الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارها معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغى للعاقل ان يتحرز عن كلام غير مستحسن كما يتحرز عن كلام مستحيل * ولما بين ان الاسم المعرب الذى فيه سببان من الاسباب اوواحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لايمنع منه فى بعض الاحوال وان كان التنوين يمنع فى جميع الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى جميع باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين اوواحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا (باللام) متعلق بقوله ينجر قدم عليه لئلا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اشار بالتفسير فى الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى (اوالاضافة) (اى اضافة الاسم) الغير المنصرف (الى غيره) (ينجر) (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) متعلق بينجر (اى بصورة الكسر) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف مضاف اوتجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلاتاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر أن يقول المصنف بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمركم (اوتقديرا) مثل بالحبلى وحبلى النساء (وانما لم يكتف) المصنف فى بيان هذه القاعده (بقوله ينجر) لان معناه على مامر يصير مجرورا (لان الانجرار قديكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح اوالكسر مع ان المقصود هو الثانى ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود (ولا) اى

ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه اواضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة (وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره اوحالة دخول اللام عليه (منصرف اوغير منصرف فمنهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة اوزالتاعنه او بقيت احداهما وزالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان اوسبب مكرر (انما كان لمشابهته الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ماهو من خواص الاسم) اى بسبب دخول مايختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام اوالاضافة) على ماسبق ان دخول اللام اوالاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشيء فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هوالصرف فدخله الكسر) اى الجر لزوال المانع من دخولها وهوالمشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتنكيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلايجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين اوالعلة المكررة فيه (بالاصالة هوالتنوين) لان التنوين لايدخل الفعل اصلا حقيقة اوحكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ ومثل قولك قل الحق وتضربين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بتبعية التنوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان يعنى واى مكان (ضعفت فيه (مشابهته) اى مشابهة غير المنصرف (للفعل) بدخول ماهو من خواص الاسم (لم تؤثر) اى المشابهة (الافى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع فسقط (دون تابعه الذى هوالكسر) لان الشيء اذ ضعف ينحصر تأثيره فيماهو

المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الى حاله) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوطه) اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فمسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جوز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز جمعهما مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا وغير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحديهما (او زالت احديهما) اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف ما دخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة باى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سيأتى (فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر) كما فى الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق (زالتا) اى العلتان (معا) باللام او الاضافة لان العلمية زالت باللام او الاضافة وزال ايضا بزوالها السبب الذى جعلت هى شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كما فى ابراهيم) وطلحة وزينب وبعلبك وعمران (وان لم تكن) العلمية (شرطا) له بل اثرت فيه بلا شرط (كما فى احمد) وشمر وزفر وعمر (زالت احديهما) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (وان لم يكن هناك) اى فى الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية اما مع سببين كما فى احمر وثلاث وجمع (بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا

القول انسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو مافيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما * واعلم ان غير المنصرف فى هذه الحالة منصرف اوغير منصرف مما لافائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله يجر بالكسر * ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان محل الاعراب وهى ثلثة فقال (المرفوعات) قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة فى الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهى الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهى الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لا نوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفى المجرورات على حقيقته وفى المنصوبات مستعار عن الكثرة وهى اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو ما اشتمل الخ او خبرها محذوف تقديره المرفوعات ماذكره اى من انواع محال الاعراب او انها موقوفة لا محل لها منه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره هى (لا المرفوعة) وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعى موصوفا (وهو) اى الاسم (مذكر لا يعقل) لان العقل لا يكون الا فى ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطردا) تميز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتنبيها على ان التميز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان كان فى تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهى على وزن عدة لا على وزن دية (المذكر الذى لا يعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافنات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد اورجل ويضع الثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لا يكاد يوجد الا عند العرب الخلص (للذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان اوانثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سجلات) جمع سجل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود فى الابل يدل عليه قوله (اى ضخمات) جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لماقبله وكالجبال

(الراسخات)

الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك (هو) (اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ فان الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعنى ما على عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهى والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهى لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان (لا للافراد) كزيد ورجل (ما اشتمل) (اى اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى (والواو) وهى ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة فى التثنية لا غير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها ونائبا عن الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اى يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو جاءنى هذا فى محل الضمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى قوله او محلا رد على الهندى حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءنى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير (ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل) اى فى مكان من الرفع او النصب او الجر (لو كان ثمه) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءنى هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا (لفظا) مثل جاءنى زيد (او تقديرا) مثل جاءنى فتى فاذا كان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب لفظ بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما اى بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) اى المصنف (يحث مثلا) منصوب اما على المصدرية تقديره يمثل مثلا والجملة حال من فاعل يحث او على الحالية بمعنى ممثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرها (اذا كان) ظرف ليبحث (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لا يكون الا مبنيا واعراب المبنى انما يكون فى محله (كما سيجئ) فى بحث وجوب التقديم والتأخير * ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه

فقال ﴿ فمنه ﴾ الفاء للتفصيل ومن للتبعيض (اى من المرفوع) يرجحه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور فى المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (او مما اشتمل على علم الفاعلية) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع ﴿ الفاعل ﴾ مبتدأ وقوله فمنه خبر مقدم او خبر وقوله فمنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ماسيأتى (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ ولانه اشد فى باب التركيب حيث لايجوز حذفه الا بسد شئ مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) اى غالبا لانه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجئ تفصيله (على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم) وسيأتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لما سبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ اذا قدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولوكان مأولا مثل زيد ابوك فى تأويل مربيك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لايحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لايحكم عليه الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لايقبل التأويل ﴿ وهو ﴾ (اى الفاعل) ﴿ ما ﴾ (اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التميز (او حكما) عطف على قوله حقيقة واللام فى (ليدخل) متعلق بالتعميم اى وانما عممنا الاسم المفهوم من قوله ما بمقتضى المقام الى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم (مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا ﴿ اسند اليه الفعل ﴾ ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية)

﴿ واللام ﴾

واللام فى (ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ مؤخر (فى جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء فى قوله (بقرينة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كونه غير التوابع بقرينة (ذكر التوابع بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى مايشبهه) لان المصدر العامل فى حكم الفعل (فى العمل) او وجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لايدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (واسم التفضيل) وسيأتى تفصيله (والظرف) مثل زيد فى كمه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند اوحال من الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضى المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة او مقدرة وسياتى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد فى زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فازال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام فى قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببى مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير هى له (نحو كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لاتكون مبتدأ الا بوجه التخصيص وسيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته فى محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل * ثلاثة تجلو عن القلب الحزن * الماء والخضراء والوجه الحسن * (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قد يجب تقديمه)
عليه (اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) ليتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر
الظرف تخصص النكرة وسيأتى تحقيقه (نحو فى الدار رجل قلت المراد)
بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لا فرده (وليس
نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال
المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم
فرده لما سبق (على جهة قيامه به) (اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
او شبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر
محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرزه
والضمير المجرور فى قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز
ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتملا على
طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم)
اى ذلك علامتها (او على ما فى حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام
ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة
المعلوم اوما فى حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد
لانه لايجيء مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال
لما فى حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان فى
حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون
المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به
(عن مفعول مالم يسم فاعله) اى عن فعل اوشبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى
نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد فى ضرب زيد على صيغة
المجهول) لا على صيغة المعلوم (فالاحتياج الى هذا القيد) اى القيد المذكور
(انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا فى الفاعل
كالمصنف مثلا واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد
تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفى الشرط والجزاء
مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول مالم يسم فاعله (داخلا
فيه) اى فى الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه
من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا وتابعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث
جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان
لا يقيد به) وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل
اولا وليس خلافا معنويا فعند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل)

اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثال او منصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد) اتى به ليصرح مابه المقصود من المثال و يبين (في) ﴿ قام زيد ﴾ الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصريح فيه ﴿ و ﴾ (مثال ابوه في) ﴿ زيد قائم ابوه ﴾ وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لا يعمل بدون الاعتماد وسيأتى تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد قائم ابواه اوآباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا ولان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ﴿ والاصل ﴾ (في الفاعل) لما فرغ من تعريف الفاعل شرع في هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما يبنى عليه الشيء وفي العرف قاعدة كلية تنضمن ما تحتهب من اجزئيات والمراد ههنا ماذكره الشارح بقوله اى ما ينبغي الخ قيل ووقف والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره (اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه وجب اولى اولا ﴿ ان يلى الفعل ﴾ (المسند اليه) اشير الى ان اللام في الفعل للعهد الخارجي مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب يقال وليه اى قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذهو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية (ويدل على ذلك) اى على كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى للشدة (اسكان اللام في ضربت) اى في الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعى لانه لما استثقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب اسكان احدها لدفعه ولزوم اسكان احد حروف ماهو بمنزلته كالمثال المذكور ﴿ فلذلك ﴾ الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل اولى واللام تعليل ومتعلق بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد

(الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التميز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تميزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجىء تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسىء الى ربه لان الرب هو الملتجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للبدل تقديره بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم جزاء) منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ماليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء ويروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مستلتى قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجيب عنه) اى عن

سندهما (بان هذا) اى قول الشاعر (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر اذلوقيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل ﴿اعدلوا هو اقرب﴾ وقدمر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لايكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله ﴿ واذا انتفى الاعراب ﴾ شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعدان كان جائز التأخير عنه (الدال) اللام فى الاعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير ﴿ لفظا ﴾ منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره ﴿ فيهما ﴾ (اى فى الفاعل المتقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تمييز من قوله فنه الفاعل (وفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا لان فى التمييز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا ﴿ والقرينة ﴾ معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما لابالوضع) لان القرينة مايكون علامة على الشيء من غير وضع (اذلم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار حينئذ فى قوله (على ماوضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازاء شيء) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبران (عليه) الضمير راجع الى الشيء نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلايرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلايسمى قرينة ولوسلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس لوقل والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذ القرينة شاملة له) تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لالعدم الورود كما هو المتبادر (وهى) اى القرينة (امالفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى اومعنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل

من غير مدخل اللفظ فيها مثل استخلاف المرتضى المصطفى عليه السلام و (نحو
اكل الكمثرى يحيى) لان احدهما لم يصلح للفاعل (اوكان) معطوف على
الشرط (الفاعل) (مضمر امتصلا) (بالفعل) او شبهه (بارزا) بدل من الخبر
بدل البعض (كضربت زيدا اومستكنا كزيد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا اومضمر منفصلا مثل ماضربت الا اياك او متصلا
كضربتك والباء فى قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم
الفاعل على المفعول بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على
صاحب الوافية حيث قال وماذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام فى قوله
(لئلا) متعلق بالشرط (ينتقض) اى ماذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا
ضربت) يعنى بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان اومضمرا منفصلا
مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا
لم يلتفت اليه المصنف (اووقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على
احد الشرطين الاول لاصالته والثانى لقربه (بعد الا) ظرف لوقع والباء
فى قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا (بينهما) اى بين
الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير) يعنى فى صورة تقديم الفاعل
وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجيء قريبا (نحو ماضرب زيد الا عمرا)
(او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ماقبلها فيما بعدها (نحو انما
ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتفى اوكان اووقع او بعد معناها
واياما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه
واما الثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور)
الاربع والجار فى قوله (اما فى صورة) متعلق بمحذوف واما للتفصيل تقديره
اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى
الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت
اومعنوية (فللتحرز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم
يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا اوالثانى لجواز تأخيره ايضا
فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (فى صورة
كون الفاعل ضميرامتصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى
فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة
اخرى بين اجزاء كلمة (واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار
الفاعل والمفعول (فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمرا) يعنى

فى صورة تقدم الفاعل و تأخر المفعول و توسط الا بينهما (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) لان الاصل فى الانحصار انحصار ماقبلها فيما بعدها و قوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا و ملابسا مع (جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) يعنى ان الانحصار فى الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبية عمرو لزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد) يعنى فى صورة تقديم المفعول و تأخير الفاعل و توسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو فى زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه (فلو انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل فى الصورة الاولى و تقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الاولى والمفعول على الفاعل فى الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب فى كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لو قدم المفعول على الفاعل) فى الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الا فيقال) فى مثاله (ماضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير الظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) يعنى انحصار صفة الفاعل فى المفعول (اذ الحصر) اى المحصورية (انما هو فيما يلى الا) سواء قدم او اخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ماكان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو هى الضرب المسند الى زيد لامطلق فلابد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة لان تمامها لايكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اى انحصار ضاربية زيد فى عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ماضرب الا عمرا زيد هكذا نحو (ماضرب احدا احدا الا عمرا زيد) وهذا المعنى غير ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان

لاعلى وجه البدل ولاعلى غيره (فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حل (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدها فى الآخر وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لاضارب الا زيد ولامضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذاك وهو عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الا فيما يليها وما يليها لايكون الاجزأ اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمرا ماضرب زيد الا عمرا (فلو اخر الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الا حل كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التميز او على الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حل * ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل المذكور ﴿واذا اتصل به﴾ (اى بالفاعل) ﴿ضمير المفعول﴾ يعنى ضمير يرجع الى المفعول (نحو ضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع ﴿اووقع﴾ عطف على الشرط وهو قوله واذا اتصل (اى الفاعل) ﴿بعد﴾ ظرف وقع ومضاف الى ﴿الا﴾ (المتوسطة بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ماضرب عمرا الا زيد) بتقديم المفعول وتاخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد اى قيد المتوسطة بينهما (مثل ماعرفت) اى الذى عرفته (آنفا) من انف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناها ﴿او﴾ (وقع الفاعل بعد) ﴿معناها﴾ (اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا ﴿او اتصل مفعوله﴾ اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملابسة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) ﴿وهو﴾ اى الفاعل ﴿غير﴾ (ضمير) ﴿متصل به﴾ اى بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا مثل ماضربه الا انا او ظاهرا (مثل ضربك زيد) او ضربه او ضربنى زيد وقوله ﴿وجب تأخيره﴾ (اى تاخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف

اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعني للصور الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن في قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (في جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (في صورة اتصال ضمير المفعول به) يعني في الصورة الاولى وقوله (فلئلا) خبر لمبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم (واما) وجوب تأخيره عنه (في صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (معناها) يعني في الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور في القسم الاول وكذا الحال في معناها (واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل) به يعني في الصورة الاخيرة (فلمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به يعني يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزأ لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتني * ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد أن يبين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا وواجبا منبها بقد التقليلية مع ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال ﴿ وقد ﴾ للتقليل ﴿ يحذف ﴾ مبني للمفعول ﴿ الفعل ﴾ نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد الخارجي واللام في قوله ﴿لقيام﴾ للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ اى وقت طلوعها ﴿ قرينة ﴾ (دالة) صفة كاشفة لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شيء من الاشياء الاوقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا ﴿ جوازا ﴾ منصوب

على المصدرية والمنصوب عليها ماكان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفا جائزا) وقوله ﴿فى﴾ ظرف جوازا يعنى متعلقا به ﴿مثال﴾ (قولك) ذكره على وجه التمثيل ﴿زيد﴾ بدل من القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما كان جوابا لسؤال محقق) هذا تفسير لمثال قولك واللام فى قوله ﴿لمن﴾ متعلق بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة و ﴿قال﴾ مع فاعله جملة فعليـة صلة ﴿من﴾ استفهامية مبتدأ و ﴿قام﴾ مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مقول قال (سائلا) يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية (عمن يقود به القيـام) اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازا لا وجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثال قوله تعالى ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ ومثل قوله تعالى ﴿ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين﴾ (ان تقول) بتاء الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكى والبـاء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله ان تقول (قام اى قام زيد ويجوز أن تقول قام زيد بذكره) قوله (وانمـا قدر الفعل دون الخبر) اى هذا القول رد على الرضى حيث قال الظـاهر أن زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القـائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سـؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيـد التقوى بتكـرر الاسـناد فلا يطـابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفـاعل بل بذكر فاعله وبحذف فعله (يوجب حذف احد جزئيـه) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف على معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها (والتقليل فى الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو فى قوله ﴿و﴾ (كذا) المصنف جيئت لعطف مثـال على مثال لان الحذف هناك بقرينـة كونه جوابا لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر وليست من البيت يدل عليه قوله (بحذف الفعل جوازا) اى حذفا جائزا (فيما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذف جائزا فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار فى قوله (فى نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار فى قوله (فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف

على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية *برمرده ستايش كردن*(يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليبك) على وزن ليرم وقوله على فى قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حل اوصفة اى حل كونه كائنا على البناء او الكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى والباء فى قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعلق بقوله المحذوف (وهو) اى السؤال المقدر قوله (من يبكيه) اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى يبكى ضارع عليه (واما) قول الشاعر حل كونه كائنا (على رواية ليبك يزيد) الكائن اوكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام فى قوله (لخصومة) (متعلق بضارع) وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ وذو الحال وحرف النفى وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله (لانه) تعليل لكونه البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (كان ظهيرا) فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثانى سخيا (ومختبط) عطف على قوله ضارع (مما تطيح الطوائح) (والمختبط) بالخاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوائح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) بحذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال

يقول وقيل طاح يطيح وهو واوى حال كون الطوائح جمع مطيحة واقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقح جمع ملحقة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق بقوله مختبط) وتعلقه بيبكيه المقدر مماتاباه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهوالبكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) فى قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كما يبكيه ضارع (من يسأل من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله (المهكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنايع وغيرها من كونه سببا لتحيصل المال معطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شيء سألوه من غير تخصيص شيء دون شيء والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين ﴿ و ﴾ قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه) ﴿ وجوبا ﴾ (اى حذفا واجبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماسيأتى والجار فى قوله ﴿ فى مثل ﴾ متعلق بحذف مثل (قوله تعالى) ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ معناه بالفارسية * اكريكى ازكافران پناه‌طلب داردازتوپس پناه‌ده‌تووي‌راتاكه شنودى كلام الله را * (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرافع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون علمه اعز والذ اذالمنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشيء مرتين مبهما ومفسرا توكيدله ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لمالم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انمانشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى مامن شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهوزيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد اوغير مفسد فالاول مثل قوله * ولافضل فيها للشجاعة والندى * وصبر الفتى لو لالقاء شعوب * والثانى قوله * واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم ما فى غدعمى * وان لم يكن الزائدمعينافانه

يكون تطويلا كقول الشاعر * وقدت الاديم لراهشية * والفى قولهـا كذبا ومينا * وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن (بخـلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من معناه اللغوى اوالاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان (يجوز الجمع بينه) اى المفسر بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاءنى رجل اى زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهرة لم يعلم متى اطلق اىّ فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقيل اى زيد اوفى الجمـلة مثل قطع رزقه اى مات لان قطـع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات اوانتقل (فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى فى الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى (وجوبا) اى حذفا واجبـا (وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحـد (استجارك الاول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بعـد صفة (باستجارك الثـانى) صفة المفسر بالكسر (وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء مؤداه (مغن عنه) لافادته ماافاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله (ولايجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيهـا الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيـانية ومن البيانية لو كان ماقبلها نكرة تكون صفة له وهنها كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ حتى لايلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولايجوز (ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتـداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون مادخله حادثا ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لابدله من الفعل)ليدخل عليه * ولما بين حذف الفعل وحده جوازا اوجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما يحذفان معابقرينة ايضا فقال ﴿ وقد يحذفان ﴾ (اى الفعل والفاعل) لاالفعل وحده كما سبق او الفاعل اوحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله ﴿ معا ﴾

حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فأكدها به يعني يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف * وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد في الحذف لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا سد شيء مسده والجار في قوله ﴿ في مثل ﴾ متعلق بقوله يحذفان في مثل ﴿ نعم ﴾ حال كونه (جوابا) ﴿ لمن قال اقام زيد ﴾ (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهي قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم في مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار في قوله (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شيء او الشيء الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (في مقامه) اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويغني عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثاني حشوا كما سبق والفاء في قوله(فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام مايؤدى الخ يعني حتى يلزم (في الكلام) يعني في الجواب لو ذكر مع نعم(استدراك)بسبب ذكر المحذوف يعني لو ذكر المحذوف كما يقال في جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شيء من كونه حشوا او تطويلا كما لزم في الآية(وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام) لتأكيد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام في قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عندهم (في كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لانا في صدد حذف الفعل والفاعل معا لا في حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف

﴿ الفعل ﴾

الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع فى بحث المرفوعات وان كان يجرى فى المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع فى المرفوعات اكثر منه فى المنصوبات وكذا فى المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع فى المرفوعات قال ﴿ واذا تنازع الفعلان ﴾ شرط اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما فى قوله تعالى ﴿اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا﴾ الآية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد لا يحتمل ان يكون جزاء له ولا قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص ايذانا لعموم التنازع فى كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغى ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجرى فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذ لا يضمر فى المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذ التنازع يجرى فى غير الفعلين ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمرا و) الصفة المشبهة نحو (بكر كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشى وهاشمى اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجرى فيهما ايضا (لاصالته فى العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسا له عليه والاكتفاء والقياس كثير فى عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل الافعال (مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل ﴿ ظاهرا ﴾ (اى اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اى اذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر يعنى اذا كان تنازعهما فيه (واقع) ﴿ بعدهما ﴾ لان بعد ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجرى الا فيما وقع (اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (والمتوسط بينهما) كذلك معمول (للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لا حاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت (اذ هو يستحقه قبل) وجود (الثانى) اى اذ الاول

يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثانى فلايكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لايمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لايمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلا يكون فيه) اى فى المتقدم او المتوسط للفعل الثانى (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين (فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر (مع وقوعه فى ذلك الموضع) الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون واللام فى (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لالهما جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل والآخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل (فحينئذ) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لايتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثانى (لان الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان اومنصوبا (يكون متصلا بالفعل الثانى) لاغير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثانى لايجوز أن يكون معمولا للفعل الاول كما لايخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولايتصل بعامل آخر لما سبق ولان المتصل بعامل لايتمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ماضرب و) ما (اكرم الا انا ففيه) الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لايمكن قطعه) اى قطع التنازع يعنى اجراؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (بما هو طريق القطع عندهم) اى عندالنحاة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاه (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبى ولورود الاستعمال عليه على ماسيجئ وقوله (وفى) الفعل (الثانى) معطوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ماسيجئ ايضا قوله (لانه) تعليل لقوله لايمكن قطعه اه (لايمكن اضماره) اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا (مع الا لانه حرف لايصح اضماره) لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا) بدونه) اى بدون الا (لفساد المعنى لانه) اى الاضمار بدون الا (يفيد نفى الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند

(البصرية)

البصرية او الفعل الثانى عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود المتكلم وغرضه (اثباته) اى اثبات الفعل الاول او الثانى (له) اى للضمير المنفصل الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الا منافله (ومراد المصنف بالتنازع ههنا) اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول اوالثانى (فلهذا) اى لكون مراد المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا * الفاء فى (فعلى) جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لايجوز الا عنده (مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء) كما سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشريك الرافعين على ما سيجئ (واما على مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (ممتنع لما عرفت) آنفا وانما قلنا فى الموضعين ان كان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ماضرب وما اكرم الا اياك جاز أن يجرى فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لايجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق او ما يأتى او جزائية ان كانت الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والا قوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب﴾ الآية كما سبق * الجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقه خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية او النسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل ما لم يسم فاعله * الجار فى قوله (بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد)

وشريف وظريف ابوه ﴿ و ﴾ (قد يكون تنازعهما) اى الفعلين ﴿ فى المفعولية ﴾ فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون بلا واسطة او حكما كما هو مفعول بالواسطة وقدم تعلق الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها ﴿ مثل ضربت واكرمت زيدا ﴾ وزيد معط ومكرم بكرا ﴿ و ﴾ قد يكون تنازعهما ﴿ فى الفاعلية والمفعولية ﴾ (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والآخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والآخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان القسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابسا (بعينه) اى بعين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعلا له والآخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولا شك فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعيدها (وهذا

اى اختلاف اقتضاء الفعلين (هو القسم الثالث) لاغير (المقابل) للقسمين (الاولين) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لاغير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين) (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور قوله (يعنى) الخ تفسير لما آل المعنى (قديكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين) يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يختل المعنى وههنا كذلك تقديره وقديكون الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ حيث يجوز أن يقال واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حالية مختلفين وذى الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز أن يكون عامله معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ما سيجئ (وذلك) اى تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك (لايتصور) اى لايتعلق اولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الا وقت كون (الاسم الظاهر المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورده حتى لايتكرر بعض الاقسام ولاحالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل (على وجوه كثيرة) لانه لايخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) او بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذه اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا

مثل (اكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا) اوعلى العكس يعني
ان يقتضي الفعل الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت
واكرمني زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا
القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (وغير ذلك) المذكور (مما يكون الاسم
الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) ﴿ فيختار ﴾ الفاء جزائية اوتفصيلية
بين الفريقين (النحاة) جمع ناحي اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها ثم ضم اولها يعني النون ليعتدل طرفاه يعني طرف فائه ولامه
في القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قتاة او تقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص
بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله ﴿ البصريون ﴾ لانه اسم
منسوب يقتضي موصوفا ﴿ اعمال ﴾ منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح
لان الاختيار لازم والمعنى فيرجح النحاة البصريون اعمال (الفعل) ﴿ الثاني ﴾
(لقربه) فهو على اخذه اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود
الاستعمال على ذلك في القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على
ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم فالاولى ان يستند به دون الابعد وايضا لو اعمل
الفعل الاول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبي من غير
ضرورة ولعطفه على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا
في الرضي حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل
محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال) الفعل(الاول) لانه فعل اصيل في العمل ولا
مانع منه وان كان ابعد ﴿ و ﴾ (يختار النحاة) ﴿ الكوفيون الاول ﴾ (اى اعمال
الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد
حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثاني) سبق تفسيره
(لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثاني كما
هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني
اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه ﴿ فان اعملت ﴾ بتاء الخطاب الفاء جزائية
او تفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل) ﴿ الثاني ﴾ حال كون هذا
الاعمال كائنا (كما) اى مثل ما وهي زائدة (هو) اى اعمال الفعل الثاني
(مذهب البصريين وبدأبه) اى ببيان مذهبهم (لانه المذهب المختار الاكثر)
اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب في مذهب
البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للف ﴿ اضمرت ﴾
بتاء الخطاب ايضا ﴿ الفاعل ﴾ بالنصب لانه مفعول به ﴿ في ﴾ (الفعل) ﴿ الاول ﴾
(اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر

﴿ في ﴾

فى العمدة) فى باب التنازع لامطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة ملابسا (بشرط التفسير) اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى فى الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر فى الفعل الاول يلزم تكراره وهو فى العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامه شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ فى الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام فى قوله الظاهر للعهد الخارجى فى قوله ظاهرا (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقه الاسم المضمر فى الفعل الاول الاسم الظاهر الواقع بعدهم (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) منصوب على التميز من النسبة الاضافية واللام فى قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة فى هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه فى هذه الامور) لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لايجوز أن يرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اى حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغا منه (لانه) اى الحال والشان (لايجوز حذف الفاعل) مطلقا سواء كان الحذف فى باب التنازع اولا فى وقت من الاوقات (الا اذا سد) اى الا وقت سد (شئ مسده) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائى) اى خالف الكسائى خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائى لاغير (فانه) اى الكسائى (لايضمر الفاعل) فى الفعل الاول يعنى لايجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) اى الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضمر فيه ولزوم التكرار بالذكر لو أظهر والاضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فائدته بين البصريين والكسائى لابين البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية (فى نحو ضربنى واكرمنى الزيدان) باضمار الفاعل فى الاول (عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان) بحذفه (عند الكسائى) او جمعا مثل ضربونى واكرمنى الزيدون عندهم وضربنى واكرمنى الزيدون عنده او مفردا ومؤنثا مثل ضربتنى واكرمتنى هند عندهم وضربنى واكرمتنى هند عنده (وجز) الواو للابتداء اورد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف

الفراء (اى اعمال الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حل كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله و ناصب لمفعوله (خلافا للفراء) اى خالف الفراء للجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوّز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (يلزم) الجار فى قوله (على تقدير اعمال الثانى) مع متعلقه المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر) اومن قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار اوالحذف انمايكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ماحقه التأخير قديكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور اوحذف الفاعل) معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع لماعرفت (كماهو مذهب الكسائى بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب (عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا اومفعولا ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديرا لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزمه رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضله فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (اواضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان) وضربنى واكرمونى الزيدون (ولا يلزم حينئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او الحذف او الاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة شىء مقامه كماهو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما

(اواضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما)هو (فى صورة تأخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هوالمشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى الخ يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمنى زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول فى) (الفعل) (الاول) يعنى اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (فى الفضلة) ولوكان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لو اضمر) وذا غير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ او هو جزاء مقدم عليه عند من جوّز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا)عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله (اى وان لم يستغن عنه) مبنى للمفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل باب علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضاف الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بتاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبتنى) بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسبت) بتاء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعهما لان وضعهما لان يعرف الشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا لانه (لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) وهو غير جائز لما مر غير مرة * ولما بين ماهو

مختار البصريين من اعمال الفعل الثانى وادرج فيه خلاف الكسائى فى اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد أن يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال ﴿ وان اعملت ﴾ (الفعل) ﴿ الاول ﴾ فى الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيين) ﴿ اضمرت الفاعل فى ﴾ (الفعل) ﴿ الثانى ﴾ على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق واحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لو اقتضاه) يعنى لو اقتضى الفعل الثانى الفاعل (نحو ضربنى واكرمنى زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثانى ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جعلت) بتاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربنى) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربنى اوغيره (واضمرت فى اكرمنى) يعنى فى الفعل الثانى (ضميرا راجعا الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى فى هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر فى الفعل الثانى راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور و بيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لايمنع ﴿و﴾ (اضمرت) ﴿ المفعول ﴾ يريد أن قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل فى قوله اضمرت الفاعل (فى الفعل الثانى) متعلق بقوله اضمر [illegible] لو اقتضاه) اى لو اقتضى الفعل الثانى المفعول ﴿على﴾ (المذهب) ﴿ المختار ﴾ متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول من الفعل الثانى (وان جاز حذفه) لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور) اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف مفعول الفعل الثانى لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط اومخالف له فلايكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير) اى مفعول الفعل الثانى (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا

﴿ لتعلق ﴾

لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على مايضمر فى الفعل الثانى فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة وذلك جائز مثاله كائن (كما تقول ضربنى واكرمته زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اى اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره فى وقت من الاوقات الاوقت ان يمنع مانع (من الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل الثانى (كما هو القول المختار ومن الحذف) اى حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك اى اذا كان مانع من الاضمار او الحذف (فتظهر) (المفعول) اى مفعول الفعل الثانى لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لاسبيل الا الى الاظهار) لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسير فى الكلام والايسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلاسبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفى بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانى (نحو حسبنى) فعل ومفعول (وحسبتهما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله (منطلقين الزيدان) فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازع فيه (حيث احتمل) فيه (حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر) مبنى للمفعول (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المثنى (فى حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (واظهر) مبنى للمفعول (المفعول الثانى) يعنى اورد مظهرا (وهو) اى المفعول الثانى قوله (منطلقين) واللام فى قوله (لمانع) تعليل للاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان (لو اضمر) المفعول الثانى (مفردا) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال فى حسبتهما اياه (خالف) المفعول الثانى (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثانى (ولو اضمر) المفعول الثانى (مثنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذهما فى الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر فى بيان ما اختاره البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق الى غيره (ولا يخفى انه) اى الحال والشان (لا يتصور التنازع فى هذه الصورة) اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والآخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ماسبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى

ليس بموجود فى هذه الصورة يعرف بالتأمل فى وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب يعنى الاوقت ملاحظتك (المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا) اى واذا لم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده (فالظاهر انه لاتنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض فلا اعتبار لهما فى التنازع (لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة (و) الفعل (الثانى مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجيء لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه فى ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلا تنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد أن يبين احكامه معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لماقوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرىء القيس) الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (ولو ان ماسعى لادنى معيشة * كفانى ولم اطلب قليل من المال) وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اى الكوفيون (قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحد فى قوله (قليل من المال فاقتضى) الفعل (الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا (وامرىء القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعمل الثانى ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شيء غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن

على الآخر (فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره) لان الفصيح لا يختار الا ماهو الافصح والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله (اذ لا قائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوى الاعمالين) يعنى اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف مايقتضيه الفعل الاول مثل ضربنى واكرمت زيدا فكيف يجوز لاحد أن يقول به ولذا قال الشارح اذ لا قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس * كفانى ولم اطلب قليل من المال * ليس منه) هذه جملة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المصنف ان ما استدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) اى معنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير أن يجعل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل لفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تامل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافى) صفة للطلب (لكل واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (او جزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء يعنى يكون معطوفا على الشرط او الجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وصفا لغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولهما يعنى لم يكن لى مال أتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج (والمنفى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام

كانا قبل دخولها منفيين و بعده صارا مثبتين يعني قد زرتني فا كرمتك وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المنفى و نفى المثبت سواء كان المنفى شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمنى لا كرمتك ولكن شتمتنى فلم اكرمك او بالعكس نحو لو شتمتنى لم اكرمك ولكن ماشتمتنى فقد اكرمتك (فعلى هذا) اى على تقدير أن قول امرىء القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار فى قوله فعلى متعلق بقوله انيكون بتقدير فينبغى انيكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضى والاظهر أن مفعول لم اطلب محذوف كما فى قوله تعالى ﴿يقبض ويبسط﴾ اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان سعيى لقليل من المال لمنغص ما وجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسى او لعقبى يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه (اعنى قوله ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد استدرك بجعله لمجرد المجد* واللام فى قوله (لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤثل) من اثل اذا ثبت والاثل فى الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحدة اثلة والجمع اثلال والتأثل اتخاذ اصل كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثل المؤصل فمعنى مجد مؤثل كرم مؤصل وبخت ثابت نكره لارادة التعظيم اى مجد عظيم (وقد يدرك) استئناف بيانى لا حال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقصد تمنيه لان الدعاء المطلق افصح واولى * واللام فى (المجد المؤثل) للعهد الخارجى منه لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالى) مرفوع تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفؤ (وحينئذ) اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اى معنى البيت (يعنى) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح اللباب يقول لو أن سعيى للاكل والشرب يكفينى ماعندى من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيى لاجل مجد ذى اصل والحال ان هذا المجد المؤثل اى المؤصل الثابت قد ادركه امثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه * ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فيه بحث التنازع اراد أن يبين احوال الفاعل الحكمى فقال ﴿مفعول﴾ مبتدأ ﴿مالم يسم﴾

مبنى للمفعول ﴿ فاعله ﴾ نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذكر فاعله) يريد ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق فى تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لم يذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لم يفصله عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل تدبر (ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه الى مارجع ضمير قوله فمنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قل) فى اول بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام فى (لشدة) تعليل لقوله وانما لم يفصله ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض النحاة) كصاحب المفصل والشيخ عبدالقاهر واكثر البصرية (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ ﴿ كل مفعول ﴾ خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط بالافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط بالاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة ﴿ حذف فاعله ﴾ الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى يعنى مااسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلايشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لاالمفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (لملابسة كونه) اى الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة لفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا فى الهوادى وفى حاشية المطول المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) اى بالمفعول وقوله ﴿ واقيم ﴾ معطوف على قوله حذف ﴿ هو ﴾ تأكيد للضمير المستتر وانما اكده لئلايتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول) ﴿ مقامه ﴾ (اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من

الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كما بين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (فى اسناد الفعل او شبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل ﴿ وشرطه ﴾ (اى شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار فى قوله (فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقامه) اى مقام الفاعل قوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيده المصنف لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا ﴿ ان ﴾ مصدرية ناصبة ﴿ تغير ﴾ مبنى للمفعول من التغير ﴿ صيغة الفعل ﴾ مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل ﴿ الى فعل ﴾ (اى الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل علم لجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ماسبق تحقيقه * وفى الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى * الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى * تقيكم الحر * حيث حذف البرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى العصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون معنى فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضى المجهول ﴿ او يفعل ﴾ وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل ويفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل) وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو اولى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيهما) نائبه عند البصرية فنائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بهما المزيد فيهما تأمل ولا تكن من الغافلين * ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد أن يبين أن من المفاعيل مالا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال ﴿ ولا يقع ﴾ ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية ﴿ المفعول الثانى ﴾ الكائن ﴿ من ﴾ (مفعولى) ﴿ باب علمت ﴾ لم يرد به

افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب اولا فذكر علمت اتفاقي اولكونه اكثروقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا و اسناد الخبر الى المبتدأ لايكون الا تاما وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان (ولو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى قوله (ولايكون اسناده الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) اى فى حالة واحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع (كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبني ضرب) بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى او بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لاتمنع كون زيد فاعلا لانه ان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا يكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الحاذق بالرفع (لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفى قوله بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر فى حالة واحدة لايضر مثل عجبنى ضرب زيد عمرا فعجبنى مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء واسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولايخفى وجهه على من له ذوق سليم ﴿ ولا ﴾ يقع (المفعول) ﴿ الثالث من ﴾(مفاعيل) ﴿ باب اعلمت ﴾ موقع الفاعل ايضا وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لايعلم ان موسى مفعوله الثانى او الاول بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة * وقال الرضى وقيام ثانى مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى حكم المفعول الثالث منها (حكم) اى كحكم (المفعول الثانى من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة فى اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثانى من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فيأخذ حكمه (فى كونه مسندا) الى المفعول

الاول اسنا [illegible] اما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت ﴿ والمفعول له ﴾ حال كونه (بلالام)اما معطوف على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولايقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلالام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا [illegible] (فيه) اى فى المفعول (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلواسند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا امافوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل وامافوات الاشعار فلان النصب كان [illegible] فبفوات السبب ينتفى المسبب اذاكان له سبب واحد وههنا كذلك و [illegible] (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان)مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز [illegible] قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى ﴿يسبح له﴾ بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام [illegible] يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلايفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لايفوت اذاكان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلا غرض لايفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد [illegible] قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا ﴿ والمفعول معه ﴾ معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين ﴿ كذلك ﴾ (اى كل واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله(كذلك)خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى ان المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (كالمفعول الثانى و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما)اى المفعول له والمفعول معه (لايقعان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان ذكرها المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبية وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لايقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم

مقـامه فات النصب والاشعـار (واما) عدم وقوع (المفعول معه) موقعه ايضا
(فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله
(مع) متعلق بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو اوّلا موضوعة
للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل (وهى) اى الواو (دليل الانفصال)
اى انفصـال مابعدهـا عمـاقبلها لما عرفت انهـا وضعت للفصل بين المعطوفين
وتفيد تغـايرهما (والفـاعل كالجزء) مماقبله لفظـا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا
ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى
الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلايجوز أن يقوم المفعول معه مقـام الفاعل
معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته
مقام الفـاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية
والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له * ولما فرغ من تعريف
المفعول القـائم مقـام الفـاعل وبيان شرطه ومايجوز وقوعه موقعه اجمالا وما
لايجوز تفصيلا شرع الى بيـان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت
المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منهـا موقعه فقـال ﴿ واذا وجد المفعول به ﴾
يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود
مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيـان لقوله غيره (التى يجوز وقوعهـا موقع
الفـاعل) وهى خمسـة على مافهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة اوغيرهـا وسيأتى تفصيله والجار
والمجرور ﴿ تعين ﴾ (اى المفعول به) ﴿ له ﴾ (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين
التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولايجوز لغيره
ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ومن وافقهم من بعض المتأخرين
فقد ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسـانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد
المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان [illegible]قعه استدلالا
بالقراءة الشاذة ﴿ لولا نزل ﴾ بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور و[illegible] وقعه القرآن
بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور
موقعه وبقوله * ولو ولدت فقيرة جرو كلب * ليست بذلك الجرو الكلاب *
(لشـدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفـاعل فى توقف) مصدر مضاف الى
الفـاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهمـا) اى على الفـاعل والمفعول به يعنى ان
الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسنـاده
اليه كذلك يحتـاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتيـاج (فان الضرب
مثلا) قد سبق اعراب مثلا * والكاف فى (كما) زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب)

لان الضرب عرض لايقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لايمكن تعقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لايمكن تعقله بلا مضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذالم يكن له مضروب لايمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ماكان كفؤا وعديلاله (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيد وغيرها ولايمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم ومافيه * ولمابين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منهااذا اجتمعت فى الكلام اورد مثالا لماهو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالبناء للمفعول (زيد) (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف (يوم الجمعة) (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه (امام الامير) بفتح الهمزة (ظرف) من الظروف المكانية (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واماماكان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لاباعتبار الذات اذلوكان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر) المطلق (لايقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لايكون لمجرد التأكيداذ النائب عنه ينبغى ان يكون مثله ويفيد مالم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة اوالضرب الفلانى ولذا قال المصنف ضربا شديدا (اذلا فائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه (لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لامطلق الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لامطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لايصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اوردها المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر ويغنى عن بيانها تامل (فى داره) (جار ومجرور

(شبيه)

شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة فى الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعيل فى قيامها مقام الفاعل ﴿ فتعين زيد ﴾ على ان يكون زيد فاعلا ﴿ فان لم يكن ﴾ تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لايجيء للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا فى داره ﴿ فالجميع ﴾ مبتدأ والفاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماسوى المفعول به)﴿ سواء ﴾ خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا* وفى الرضى تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزأ مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ماكان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده الى هنا كلامه (فى جواز وقوعها موقع الفاعل) ﴿ و ﴾ (المفعول) ﴿ الاول ﴾ الكائن ﴿ من باب اعطيت ﴾ اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول ﴿ اولى ﴾ (بان يقام مقام الفاعل)﴿ من ﴾ (المفعول)﴿ الثانى ﴾ وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الآخر بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاط اى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لاغير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لاالتباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل معان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لايلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم فى قوله (واما عند

عدمه)ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لايجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمرا) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ✻ ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال ﴿ ومنها المبتدأ ﴾ مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لماسبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه ﴿ والخبر ﴾ معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزأ ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ماكان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لابد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لابد له من مبتدأ وقوله (على ماهو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وماهو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ (ولشركتهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ماسيأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر ﴿ فالمبتدأ ﴾ الفاء للتفصيل ﴿ هو ﴾ ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام ﴿ الاسم ﴾ (لفظا او تقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو ✻ تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ✻ وقوله تعالى ✻ سواء عليهم اانذرتهم ✻ عند من قال اانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك وانذارك ﴿ المجرد ﴾ صفة الاسم ﴿ عن العوامل اللفظية ﴾ (اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا) اى قطعا فحينئذ يكون قوله اصلا منصوبا على

المصدرية يردبه ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكانه منزلة الوجود * وفى الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل (واحترز به) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل لفظى) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكأن) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا فى كون الاسم مبتدأ فلم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظى فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد بالعامل اللفظى ما) اى عامل (يكون مؤثرا فى المعنى) وفى قولك بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لا فى المعنى فكأنه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى فلا يرد عليه مثل هذا (لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم) (مسندا اليه) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا اذهو حال معتمد على صاحبه (واحترز به) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسندبه لامسند اليه (وثانى قسمى المبتدأ) اى ثانى قسمى مايطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثانى (لايكونان الا مسندين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع * وفى الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى حد واحد * الى هنا كلامه وعلى هذا تكون او مانعة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمه فى تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا فى حاشية المطول كاسم الفاعل (مثل ضارب او) اسم المفعول مثل (مضروب او) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى الصفة المشتقة (كقريشى) فى تصغير قرش على وزن فرس اذا لحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة فى بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمى بها ولد النضر بن كنانة لعتو قوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا فى الهوادى (الواقعة) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثانى (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف النفى) (كما ولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب

حذف المعطوف اوذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا فى الاستفهام (كهل وماومنو) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بها) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفى) يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلا نفى ولا استفهام كائن (مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعنى جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه قول الشاعر) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيبويه يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لايختار ماهو القبيح (نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية * بهتر مانزد ادميان از شما * (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما خفف ايش فى اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو منكم باجنبى) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف مالوكان) نحن (فاعلا له لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه وانما فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن فى قوله لو اقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ماكان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (اوما يجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجارى مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم (نحو قوله تعالى أراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجنبى وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفى قوله اوما يجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقائم انتما (واحترز به) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقائمان الزيدان

اوقائمون الزيدون (لان اقائمان رافع لضمير راجع الى الزيدان) واقائمون كذلك (ولوكان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن فى الصفة والآخر الاسم الظاهر وهو غير جائز ﴿ مثل ﴾ مبتدأ ﴿ زيد قائم ﴾ (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتدأ) لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا ﴿ وماقائم ﴾ بالتنوين ﴿ الزيدان ﴾ اوماقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى) ﴿ واقائم ﴾ بالتنوين ايضا ﴿ الزيدان ﴾ واقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اورد المصنف الامثلة على ترتيب اللف ﴿ فان طابقت ﴾ (اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذلوكان كذلك للزم ان يجوز فى الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لايجوز مطلقا * وقال عصام الدين ولايخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولاداعى الى ماتى به المصنف * هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ماذكره المصنف لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما) ﴿ مفردا ﴾ لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال فى باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لوكان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعنى ان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ماقائم زيد واقائم عمرو واحترز به) اى بقوله مفردا (عما) اى عن صفة (اذا طابقت) الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقائمان الزيدان) وما قائمان الزيدان (اومجموعا نحو اقائمون الزيدون) وماقائمون الزيدون (فانها) اى الصفة المذكورة (حينئذ) اى حين طابقت مثنى اومجموعا (خبر ليس) اى ليس تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف فى كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه ماضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعنى الفاعل ليس الا واحدا كذا فى المفصل النحوى ﴿ جاز الامران ﴾ جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ) بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل اوخبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ (ومابعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد قوله (يسد) مبنى للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون مابعدها مبتدأ) معطوف على ماقبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا (والصفة خبرا مقدما عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف

المذكور (فههنا) اى فى الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فههنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب التسمة العقلية فههنا اربع صور (احداها) مطابقة الصفة اسما مثنى اومجموعا لغيرها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعنى وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة مثنى اومجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان) اوالزيدون (مبتدأ وقائمان) اوقائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لايجوز أن تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلالها سادّا مسدّ الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتها) ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى اومجموعا يعنى ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزيدان) اوالزيدون (ويتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى اومجموعا (ان يكون) الاسم المذكور يعنى (الزيدان) اوالزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (قائمامقام الخبر) لانه لايجوز أن يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقته للمبتدأ (وثالثتها) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند (و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كما عرفت) آنفا وانما قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة مثنى اومجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لايمكن ان تكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلالهاسادّا مسدّ الخبر لماسبق ولاان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لايجوز أن يثنى الخبر اويجمع عند كون المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فههنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة * ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ماهو المختار بالبيان اراد أن يذكر الخبر فقال ﴿ والخبر هو ﴾ هو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام ﴿ المجرد ﴾ (اى هوالاسم المجرد عن العوامل اللفظية) قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله (لان) متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هوالاسم الخ لان (الكلام) اى كلامنا وبحثنا (فى مرفوعات الاسم) فلايكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان اوفعلا بل انمايكون تعريفا للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لايكون الافى الاسم اذا كان الامر كذلك

(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعنى على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (فى) تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو (يضرب زيد) فانه فى تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنها مسندا به مغايرا لها ﴿ المسند به ﴾ صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما فى كتبت بالقلم اوللسببية (اى ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك * وقد حيل بين العير والنزوان * وان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتى * وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة * وقد حيل بين العير والنزوان * وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى * الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقى ما قاله الشارح تأمل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند فى تعريف الخبر ﴿ المغاير ﴾ صفة بعد صفة له ايضا ﴿ للصفة ﴾ متعلق بالمغاير ﴿ المذكورة ﴾ صفة الصفة اى (فى تعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله اوالصفة الواقعة الخ اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترز به) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفى والف الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احتراز عنه (و) جاز (لك) اوجائز لك (ان تقول المراد) بقوله (المسند به) المذكور فى التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد بقرينة حالية اومقالية (اوتجعل) معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول (الباء) فى المسند به (بمعنى الى) لان

معنى الباء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهى عند الرأس ولهذه المناسبة استعير الباء ههنالمعنى الانتهاء (والضمير المجرورراجعا الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكوروقد مرّ مرارا فعلى هذا التوجيه الاخيرأن القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح* قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا لابالمجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لايحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا تصريحا له * ولما بين المبتدأ والخبر وانما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد أن يبين العامل فيهما مبينا بقوله (واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لاغير عند المذهب المنصور (اى تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (عن العوامل اللفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند) فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم (الى شئ) كما فى القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقائم الزيدان جرّد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد أن القائم مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفيظيا لانه لايسند اليه القيام المحض (اويسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كما فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (فمعنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والايلزم الترجيح بلا مرجح

وذا لايجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غيرالبصريين متعلق بالخبر وهو
قوله عامل فى الموضعين قدم عليه لماسبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل
فى المبتدأ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه فى الاغلب
ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم
فى الجملة الاسمية ومقدما غالبا (عامل فى الخبر) فعامل المبتدأ هوالابتداء اعنى
التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظى هكذا قالوا ولكن
هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ فى الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شانه
العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فلماقلنا واما فى القسم الثانى فلان
المبتدأ وان كان عاملا فى الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لاعمل له فيه
بل عامله الابتداء ليس الالانه مؤول مثلا ان قولك أقائم الزيدان مؤول بقولنا الشخص
الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول
فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير بالتنكير يشعر أن
ماقالوا ضعيف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتدأ والخبر
عامل فى الآخر) يعنى قالوا ان المبتدأ عامل فى الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه
امرا نسبيا عامل فى المبتدأ وهذا ليس الادورا مصرحا وهو باطل باتفاق
العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا
للذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولاتكن من الغافلين (وعلى هذا) اى على
ما قاله الآخرون * الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان اى
المبتدأ والخبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص
لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بماقاله الآخرون لاغير واما على ما قاله
البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عنده واما عند
البصريين فعاملهما معنوى ليس الا * ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع
فى بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال ﴿ واصل المبتدأ ﴾
قد سبق ان معنى الاصل فى اللغة ماينبى عليه شئ واما معناه الاصطلاحى ههنا
فما قاله الشارح بقوله (اى ماينبغى ان يكون المبتدأ) مقدما (عليه اذا لم يمنع مانع) من
ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان المبتدأ
نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدأ نكرة على ما سيجئ له زيادة تحقيق
﴿التقديم﴾ (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية
فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك
وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (لان المبتدأ ذات) يعنى
دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم اوزيد المنطلق اوتأويلا مثل المنطلق

زيد فانه فى تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا او تأويلا لمامر آنفا (والذات مقدمة على احوالهـا) طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا قوله ﴿ومن ثمه﴾ متعلق بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل فى المبتدأ التقديم لاغير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثمه بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشـارة الى المعنى مجازا (اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا لا تقديرا لانه فى التقدير مقدم ﴿جاز﴾ (قولهم) اى قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه اوالنحاة ﴿فى داره زيد﴾ بتقديم الخبر على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور فى داره (عائدا) وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة لزيد (لفظـا لتقدمه رتبة) نصب على التميز (لاصـالة التقديم) اى تقديم المبتدأ ﴿وامتنع﴾ عطف على جاز (قولهم) ﴿صاحبها فى الدار﴾ مقيدا (بعود الضمير) المجرور فى قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شئ مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية صاحبها فى الدار لانه يجوز هذا التركيب وفى قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها فى الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدأ التقديم (وهو) اى الدار فالتذكير باعتبار لفظه (فى حيز الخبر) وانما قال فى حيز الخبر لان الخبر فى الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجئ (الذى اصله التأخير) لما عرفت سـابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق (وهو) اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لماسيأتى انه اذا كان فى جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار الممنوع كما فى قوله على التمرة مثلها زبدا ﴿وقد يكون المبتدأ نكرة﴾ اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايذانا الى ان الاصل فى المبتدأ التعريف لان الشئ اذا لم يكن معلوما لايصح ان يحكم عليه وانما جاء فى الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفـاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل فى المبتدأ التعريف قال الشارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اى فى المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو فى مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم تأتنى كذا

فى الضوء (لان للمعرفة معنى معينا) وضعا (و) الحال ان (المطلوب المهم الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (فى الكلام) اى فى كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعنية) لان الحكم يقتضى محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) اى الا ان المبتدأ (لا يقع) اى لا يكون (نكرة) لما عرفت ان المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اى سواء كانت مخصصة او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته ولا يصح قبلها (بل) يقع المبتدأ نكرة ﴿ اذا تخصصت ﴾ (تلك النكرة) اذا هنا ظرف محض فى معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى ﴿والليل اذا يسر﴾ وقولك آتيك اذا احمر البسر اى آتيك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة ﴿ بوجه ما ﴾ اعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك او جملة كقوله ❊ ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ❊ وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شئ منكرا ومعرفا نحو قوله تعالى ﴿ ان تبدوا الصدقات فنعما هى ﴾ وما ههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها (تقرب من المعرفة) فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رائحة التعريف وهى اى وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة احدها ان تخصص بالصفة لان الصفة فى النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا رجل فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم ﴿ مثل ﴾ (قوله تعالى) ﴿ ولعبد ﴾ اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد فى اللغة ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله ﴿ مؤمن ﴾ خرج من الانقياد له وقلت الشركاء فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله ﴿ خير من مشرك ﴾ خبره (فان العبد) لما قلنا (متناول للمؤمن والكافر) اى من آمن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مرفوعا لفظا (وخير خبره) هذا من باب

عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والثانى من وجوه التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائن فى الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم ﴿ و ﴾ (مثل قولك) ﴿ ارجل ﴾ مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن ﴿ فى الدار ﴾ خبره ﴿ ام امرأة ﴾ عطف على رجل (فان المتكلم) الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امرأة (يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة (فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احد المسؤلين عنهما الا انه لا يقدر على التعيين لعدم جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعيينه) اى تعيين المخاطب ذلك المسؤل عنه فيؤذن المتكلم بما اراده (فكأنه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سببى مثل قولك هند جائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (فى الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل واحد منهما) اى اى من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما (تخصص بهذه الصفة) اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهى علمه بكون احدهما فى الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفى الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد ففى المثال المذكور أرجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل ءامرأة فى الدار بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفى الدار خبره ولا لقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما قدم من التلفظ رجلا كان او امرأة تأمل وانصف ومما تخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة فى جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوته فى الدار تعينا من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة فى حيز النفى والاستفهام مثل هل احد خير منك ﴿ و ﴾ (مثل قولك) ﴿ ما احد خير منك ﴾ (فان النكرة) يعنى قوله احد (فيه) اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفى) الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اى سياق

﴿ النفى ﴾

النفى بحيث لو لم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن من هذا القبيل (فافادت) تلك النكرة (عموم الافراد وشمولها) يعنى شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت العموم (فتعينت وتخصصت) عطف تفسير وانما قال اولا فتعينت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفى كما يستغرق الازمان كلها يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك المنفى امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح (فانه لاتعدد فى جميع الافراد بل هو) اى جميع الافراد (امر واحد) لان العام من حيث انه عام لاتعدد فيه كالانسان مثلا فالمعنى مافرد من الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اى كان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ (وقعت فى الاثبات) يعنى وقعت فى كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تعالى ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ ونحو ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ على تقدير ان يتعلق قوله يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه يعين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حل احرامه والمقصود منه ان الجانى بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمراد مقدار تمرة ومن غيرها على نحو قوله عليه السلام ﴿تصدقوا ولو بظلف محرق﴾ وقوله عليه السلام ﴿اولم ولو بشاة﴾ ووقوع النكرة فى الاثبات كثير فى المبتدأ قليل فى الفاعل نحو ﴿علمت نفس ماقدمت﴾ واما فى حيز النفى فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا قاله المحشى والرابع المبتدأ الذى كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ويبدل من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدم وجعل مبدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم ﴿شر اهر ذاناب﴾ واهره اقعده من الحرب لانه كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ (لتخصصه) اى ذلك الاسم (بما تخصص به الفاعل لشبهه به) اى لشبه ذلك الاسم بالفاعل (اذ يستعمل) هذا القول (فى موضع ما اهر ذاناب الاشر) يعنى يستعمل فى موضع يكون شر فيه فاعلا مقصورا عليه الفعل لان هذا كلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا فى انا عرفت او لانه كان فى الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما) اى المعنى الذى (يخصص به الفاعل قبل ذكره) اى قبل ان يذكر الفاعل (هو) اى ذلك المعنى (صحة كونه) اى الفاعل (محكوما عليه بما اسند اليه) اى بالفعل المسند الى الفاعل (فانك اذا قلت قام) مثلا يعنى اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء كان لازما او متعديا (علم) مبنى للمفعول اى حصل العلم القطعى للسامع قبل

ذ كر مايسند اليه (منه) اى من قولك قام (انما يذ كر بعده) اى بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقيام) يعنى امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهرّ للكلب) من اهرّ يهرّ اذا اغراه وحرضه والهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد يقال هرّ يهرّ هرّا بالكسر والمعنى ان الذى اهرّ للكلب (بالنباح المعتاد) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (قد يكون) ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مجئ حبيب مثلا) اى صديق صاحبه لانه حينئذ يهرّ للنشاط لانه يراه غير اجنبي (وقد يكون) ذلك النباح ايضا (شرّا كما اذا كان) وقت (مجئ عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا لاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجئ صديقه وما يكون شرّا عند مجئ عدوه (و) اما المهرله (بنباح غير معتاد) صفة نباح لايكون الا بانضمام شئ اليه ومقارنته له (يتشأم به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشأم به يكون من القسم الاول لان الكلب لايخلو عن نباح سواء كان معتادا او غير معتاد (يكون شرا لا خيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرّا (يصح القصر) اى قصر الاهرار على الشرّ (بالنسبة الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف (فمعناه) حينئذ (شرّ لاخير اهرّ ذاناب) فتكون صفة الاهرار مقصورة على الشرّ (وعلى الثانى لايصح القصر) لانه حينئذ لايحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شرّ عظيم لا حقير اهرّ ذاناب) وقد يجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى ﴿وان يكذبوك فقد كذب رسل﴾ اى رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم اى علم النحو والثانى بعلم المعانى فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما يخصص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد يتشأم به فالمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اى قولهم شرّ اهر ذاناب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باىّ وجه كان (ادركه العجز فى حادثة) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لا يضرّه ولا يعجزه شئ فتصحيح هذا القول لان يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيلى فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظروفا فيه ويكون ايضا محلاله افاد تقديمه التخصيص ﴿ و ﴾ (مثل قولك) ﴿ فى الدار ﴾ الجار والمجرور خبر متقدم عند البصريين و﴿ رجل ﴾ مبتدأ نكرة لافاعل الظرف لاشتراطهم فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر الاعتماد على احدا لاشياء الستة على ماسيجئ (لتخصصه بتقديم الخبر) عليه يعنى به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجى ولا وجه لقول من قال ولايخفى ان الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطاقه لا يفيد التخصيص اذلا يصح ان يقال قائم رجل لمافى الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل فى الدار علم) اى حصل للسامع العلم القطعى (ان ما) الذى (يذكر بعده) اى بعد قوله فى الدار (موصوف بصحة استقراره فى الدار) يعنى يعلم ان الذى سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكينونة فيها فكأنه قيل رجل موصوف بصحة استقراره فى الدار كائن فيها (فهو) اى هذا القول (فى قوة التخصيص بالصفة) وان كان من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر ﴿ و ﴾ السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعنى بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) ﴿ سلام ﴾ مبتدأ نكرة مخصصة ﴿ عليك ﴾ الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصصه) اى لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعنى بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذ اصله سلمت سلاما) لان السلام عرض لايقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعنى حذفت الجملة الفعلية جوازا لقرينة حالية اوغيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعنى غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعنى لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لابقاء له زمانا قليلا فكيف يدوم فهى تدل على الحدوث والتجدد (فكأنه قل) اى المتكلم (سلامى) بالاضافة اليه (اى سلام من قبلى) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام فى الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غيرالله تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا فى قوة التخصيص بالاضافة وان كان فى الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم

بان النكرة يجب ان تتخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلاله واما اشارة الى ماذكره فى تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان تتخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فيما بينهم) اى بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (صحة الاخبار عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله (مبنى على الفائدة) الجار والمجرور خبره يعنى ان كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا تكلف شئ قيل لا تنافى بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ماذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدىء لاتفى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة قاما تتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة مافى الحكم على النكرة والحاصل ان ماذكره النحاة مبنى على المبتدىء الذى لاتفى قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وماذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذى تفى قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لاعلى ماذكروه) عطف على الخبر باعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما فى قوله على ماذكروه (التى يحتاج) مبنى للمفعول (فى توجيها تها الى هذه التكلفات الركيكة) اى الضعيفة من رك يرك بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك فعلى هذا قوله (الواهية) صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيف (فعلى هذا) اى على ما قال بعض المحققين (يجوز أن يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن انفعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا او خفيا على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض لحصل الفائدة (ولايجوز أن يقال رجل قائم لعدمه) اى لعدم حصول الفائدة فى جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبراله لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ماقاله بعض المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ على تقدير أن الظرف متعلق بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لايعد ولايحصى وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لايخفى وجهه على الفطن * ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعرف

بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) فى تعريفه (مختصا بالخبر المفرد) بحيث لايكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اى لكون الخبر المعرف فيما سبق (قسما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لايكون جملة والاسناد فيه غير تام (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت او فعلية (داخلة فيه) اى فى الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد أن يشير) اى ان يبين (الى ان خبر المبتدأ قد يقع) يعنى قد يكون (جملة) اعلم ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين فى الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التى لها محل من الاعراب وحصروها فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه فى قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والجميع لها محل من الاعراب (ايضا) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة «والخبر قد يكو جملة» فعلية ومشيرا بكلمة قد للتقليل وبصحة التجدد الا ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه طرفا فى الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث فى الاسم ولكون الاسم اصلا فى الافادة والاعراب «مثل زيد» مبتدأ اوّل «ابوه» مبتدأ ثان «قائم» خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاوّل «و» جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا (مثل) «زيد» مبتدأ اوّل «قام» فعل ماض «ابوه» فاعله والفعل مع فاعله فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او نهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤوّلا مثل زيدا ضربه اى مقول فى حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لاتضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤوّلة بالفعل فتكون فى حكم الجملة الفعلية على ماسيجيء فى قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مؤوّل بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلاوجه لقول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه ماكان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لاالمصنف ولا الشارح لانها لاتخرج عنهما لان الجملة هى الجزاء والشرط قيد والجزاء لايخرج عن الاسمية والفعلية يعنى اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لما عرفت (والجملة مستقلة بنفسها) لافادتها الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لاتقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء فى قوله «فلابد» جزاء لشرط محذوف ولفظة لا هى التى لنفى الجنس وبد مبنى على الفتح فى محل النصب اسمه (فى الجملة الواقعة

خبرا عن المبتدأ) ﴿ من عائد ﴾ الجار والمجرور فى محل الرفع خبره تقديره لابد حاصل من عائد اى لامحالة ولافراق (يربطها به) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطها به (اما ضمير) عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به او مضافا اليه (كما فى المثالين المذكورين) فى المتن (او غيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعلى المدح والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف اليه الكائن (فى نعم الرجل زيد) على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ وماقبله اعنى فعل المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير أن يكون المخصص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (ووضع المظهر موضع المضمر) لزيادة التمكن فى ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تغنى عن ضميره ويكون قائما مقامه فيما يؤدى مؤداه (نحو الحاقة) مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيبويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقة) خبر اومبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقة ماهى اى اىّ شئ هى ووضع المظهر موضع المضمر جائز فى مقام التعظيم مطلقا (وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ) يعنى ان يكون عينه مثل الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيرا له استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لايحتاج الى الرابطة الزائدة (نحو قل هو الله احد) ﴿ وقد يحذف ﴾ مبنى للمفعول (العائد اذا كان ضميرا) غير فاعله لانه اذا كان فاعلا لايحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لايقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لنكتة تفوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لاينساق الذهن الا الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حالية او مقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية *دوازده شتر بار * وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمدّ المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (درهما) تميز عمامّ بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو مايخرج من اللبن مبتدأ (منوان) تثنية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكرّ منه) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو

(جائز)

جائز فى الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل اوشبهه اوحال من المبتدأ الثانى
لان المبتدأ فى حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البرّ الكرّ حال كونه من البرّ كائن بستين
ردهما (ومنوان منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل
التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقرينة ان بايع البرّ والسمن
لايسعر غيرهما) يعنى حذف العائد فى هذين المثالين بقرينة حالية التسعير * نرخ
بيان كردن * يعنى ان بايع البرّ يبين قيمته لاقيمة غيره وبايع السمن ايضا يبين قيمته
وقال الرضى حذفه قياس عند الكل فى موضع وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن
التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثانى فيها جزأ من المبتدأ
الاول الى هنا كلامه ﴿ وماوقع ظرفا ﴾ (اى الخبر الذى) جعل ماموصولة اشارة
الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او) ظرف (مكان)
نحو زيد عندك (او جارا ومجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل
او معناه احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور
لكونه بمعناه ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا * قال المحشى الظرف عندهم اسم
لظروف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون
فيطلقونه على مايعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم
الى هنا كلامه ﴿ فالاكثر ﴾ مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع
ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته جملة فعلية اوظرفية يتضمن معنى
الشرط فيدخل فى جوابه الفاء على ماسيأتى (من النحاة وهم البصريون)
كائنون او واقفون على ﴿ انه ﴾ قدر الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان
وان قياس كثير (اى الخبر الواقع ظرفا) اى ظرف زمان اوظرف مكان اوجارا
ومجرورا ﴿ مقدر ﴾ (اى مؤول) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذ المقدر
مؤول لامحالة وليصح تعديته بالباء ﴿ بجملة ﴾ كائنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل
محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة) ومن ثمه
ان الظرف يفيد بتجرده من غير ذكر الفعل فى الصلة لان الصلة تجب ان تكون جملة
واذا افاد فيها يفيد ايضا فى غيرها * واعلم ان الخبر وهو المتعلق المحذوف مع الظرف
لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ فى الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر
حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا اومجازا ولذا
انتقل الضمير الى الظرف (بخلاف ماذا قدّر) بخلاف الظرف الذى قدّر (فيه
اسم الفاعل) اواسم المفعول اوغيرهما من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه) اى الظرف (حينئذ) اى حين قدر فيه اسم الفاعل
اوغيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل لما كان شبيها بالخالى عن الضمير مثل

هو رجل وانت رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لايكون مع فاعله جملة فيكون لامحالة مفردا (وجه الاكثر) يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لابدله من متعلق) بفتح اللام لكونه فى الاصل جارا ومجرورا (عامل فيه) اى ليعمل فيه (والاصل فى العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذا وجب التقدير) اى تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) اى فتقدير ماهو الاصل فى العمل (اولى) واليق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى الظرف الذى وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لاغير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل اونحوه (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة فى الربط واجيب بان اتفاق الركنين اماتحقيقا اوتأويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تأويلا ولان الخبر الجملة اقوى لتأكيده وقدم فى قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر اى لفظا لما سبق (وجاز تأخيره) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الا ان التقديم على الخبر لفظا (قديجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) اى الى ذلك الامر العارض (بقوله) (واذا كان المبتدأ) هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر (مشتملا على ما) موصولة اوموصوفة والشارح ذهب الى الثانى (له صدر الكلام) فاعل الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهوالاعتماد على احدالاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية اوالاسمية صفة ماوصلته (اى على معنى وجب له) اى لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام (كالاستفهام) والتمنى والترجى لاغير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر أن الكلام من اى نوع (فانه حينئذ يجب تقديمه) اى تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشان مثل هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لفات الابهام المقصود وكذا ما التعجب

نحوما احسن زيدا فانه لايجوز التصرف فيهـا بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ الذى دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصهـا بابتـداء الكلام اوكان الخبر مخصوصـا بالمدح والذم فى نحو قوله نعم الرجل زيد فقدّر فى مركزه الاصلى اى هو زيد اوكان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب تقديره فيقدر فى مركزه الاصلى كقولك فى جواب من قال من عندك زيد اى زيد عندى كذا قاله السيد عبدالله ﴿مثل من ابوك﴾ وكم اخوتك (فان من) فى محل الرفع لانه (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم فى اوّل الامر ان الكلام اىّ نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبـار الى الانشـاء والمغير قبل المغير (فان معناه) اى معنى من ابوك (أهذا ابوك ام ذلك) اوأزيد ابوك ام عمرو اوغيرهما فاختصر منه فاقيم لفظة من مقام أهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اى كون من مبتدأ وابوك خبره (مذهب سيبويه) لانه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة متضمنة استفهاما اونكرة هى افعل التفضيل مقـدم خبره والجملة صفة لمـاقبله نحو مررت برجل افضل منه ابوه والمثال المتفقق عليه فى هذا المقام نحو من قام وماجاء بك وايهم قام ومن قام قمت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتـدأ لكونه معرفة) بالاضافة وكون من نكرة ولايجوز الاخبـار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتنـاع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتـدأ لتضمنه معنى الاستفهـام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ ❊ وفى الرضى وانما كان الشرط وغيره ممـا يغير معنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوّز أن يجىء بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ماقبله بالتغير اومغير لمـا سيجىء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ❊ الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة التشوش ﴿اوكانا﴾ عطف على كان (اى المبتدأ والخبر) ﴿معرفتين﴾ احتراز عن كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لايجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة (متساويين فى التعريف) نحو انا ابو النجم وشعرى شعرى ونحو انت انت وهو هو وانا انا فى مقام المدح (اوغير متساويين ولاقرينة على كون احدهما) المقدم اوالمؤخر (مبتدأ والآخر) منهما (خبرا) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينـة دالة على المراد لم يجب التقـديم مثل ابو حنيفة ابو يوسـف اذا المرد تشبيه الثـانى بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابى حنيفه ومثل قول ابى تمام (بيت)

❊ لعاب الافاعى القاتلات لعابه ❊ وارى الجنى اشتارته ايد عواسل ❊

والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثانى بالاول فيكون التقدير لعابه كلعاب الافاعى القاتلات ومثله ايضا قوله * بنونا بنوا ابنائنا * اى بنوا ابنائنا كبنونا * وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد * فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطلق) او المنطلق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين فى التعريف لان العلم اعرف لما سيجئ ولم يمثل للمتساويين فى التعريف لندوره ﴿ او ﴾ (كانا) اى المبتدأ والخبر ﴿ متساويين ﴾ فى التخصيص سواء كانا متساويين (فى اصل التخصيص لا فى قدره) يعنى متفاوتين فى قدره يعنى تكون جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته فى الآخر فان ذلك غير مراد (حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص من المبتدأ وكقوله ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا) اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول مثاله ﴿ مثل ﴾ قولك ﴿ افضل منك افضل منى ﴾ وهما متساويان فى التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والا فيكون الثانى اخص وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين (دفعا للاشتباه) وعملا بالاصل لان الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل ﴿ اوكان الخبر فعلاله ﴾ (اى للمبتدأ) اى يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيدا لفاعله لو تأخر المبتدأ مثل انا قمت وانا سعيت فى حاجتك قوله فعلا (احتراز عما) اى عن الخبر الذى (لا يكون فعلاله) بل يكون لسبب (كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل ويجوز تأخيره ايضا ولذا قال الشارح معللا (لجواز أن يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتاكيد ايضا وهو ظاهر ﴿ مثل زيد قام وجب تقديمه ﴾ جواب لقوله واذا كان المبتدأ الخ اولقوله اوكان الخبر فعلاله على ماسبق (اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا او معناها نحو ﴿ وما محمد الا رسول ﴾ وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (فى الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلما ذكرنا) من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى الصورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو

المبتدأ (واما) وجوب التقديم (فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل) لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر المبتدا عن الخبر و (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة اومبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية مؤكده خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل فى قوله فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل يعنى فلئلا يلتبس المبتدأ ايضا بالبدل (عن الفاعل اذا كان) الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (اومجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعنى لو اخر المبتدأ فى هذين المثالين وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل) بدل كل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اى بالبدل من الفاعل (او بالفاعل على هذا التقدير) اى قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اى كما التبس المبتدأ بالفاعل فى نحو قام زيد بناء (على قول من يجوّز كون الالف) يعنى الف التثنية (والواو) اى واو الجمع (حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه) لاضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء فى ضربت هند) فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو فى اكلونى البراغيث وفى قوله تعالى ﴿ واسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ وفى الحديث ﴿ يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار﴾ على قول * ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم المبتدأ بعد أن كان فيه الاصل التقديم شرع فى بيان الاحوال التى توجب تقديم الخبر بعد أن كان الاصل فيه التأخير فقال ﴿واذا تضمن﴾ اى اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التى كانت فى المبتدأ للتفنن فيها لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم ﴿ الخبر المفرد ﴾ (اى الذى ليس بجملة) لان المفرد يطلق على مايقابل المثنى والمجموع وعلى مايقابل المضاف وشبهه وعلى مايقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة اوغير جملة) ﴿ما﴾ موصولة اوموصوفة مفعول تضمن لانه متعد ﴿ له صدر الكلام ﴾ فاعل لظرف اومبتدأ خبره الظرف (اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام) وغيره ممايقتضى صدر الكلام ﴿مثل اين زيد﴾ فمعناه أفى الدار زيد امفى السوق (فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة

الظرفية لامحل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم متضمن للاستفهام خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا لانه لابدله من متعلق عامل فيه (فان قدر بفعل) لكونه اصلا فى العمل والفعل لابدله من فاعل (كان) الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل (الخبرجملة حقيقة ومفردا صورة) فتكون تلك الجملة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل كان) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لماسبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل (ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على تقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة (واحترز به) اى بقيد الافراد او بقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد اين ابوه) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان مايقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو عليها يجب ان لايتقدم عليه احد ركنى هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ماهو كالجملة فاخذ حكمها فى عدم الاحتياج الى التقديم (اذ لايبطل بتاخيره) اى بتأخيره ذلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته) وجملة ما يغيره لما ذكرنا ﴿ اوكان ﴾ (الخبر) الباء فى قوله (بتقديمه) اى الخبر متعلق ﴿ مصححاله ﴾ احترز به عن ان يكون الخبر بتأويل خبره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انمايصح كونه مبتدأ بتاخيره حتى لوقدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلاله (اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ) لامن حيث انه اسم (فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ) اى لكون تقديم الخبر الظرف مصححاله وذلك الظرف اما مذكور (نحو فى الدار رجل) او محذوف كقولك رجل فى جواب من قال من عندك رجل اى عندى رجل واحترز بقيد المصحح عن مثل رجل عالم فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى ﴿واجل مسمى عنده﴾ (فان) قوله (فى الدار خبر) مقدم (تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت) فيما سبق فى وجوه تخصيص المبتدأ النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل فى الخبر و (اخر لبقى المبتدأ نكرة غير مخصصة) بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل و يكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر

﴿ محذوف ﴾

محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور ﴿ او ﴾ (كان) ﴿ لمتعلقه ﴾ (بكسر اللا) فان فتح اللام يراد به مجموع ماوقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر فى الحقيقة استقر اومستقر لان الفعل او شبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثانى اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر (اى كان لمتعلق الخبر) اى لجزئه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى للخبر (تبعية يمتنع معها) اى مع تلك التبعية (تقديمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير فى عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو يتعلق بالخبر الذى هو متوكل الا ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل ﴿ضمير ﴾ (كائن) ﴿فى ﴾ (جانب) ﴿ المبتدأ ﴾ بان كان الضمير مضافا اليه له (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذلو اخر) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلها زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه ﴿ مثل على التمرة مثلها زبدا ﴾ كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة (فقوله مثلها اى مثل التمرة) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة فى قوله على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اى فى قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه (راجع لمتعلق الخبر) بكسر اللام اى لجزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق (التمرة) بدون الجار (لان الخبر هو) مجموع (قوله على التمرة) يعنى الجار والمجرور كلاهما فى محل الرفع على الخبرية (والتمرة متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل ﴿ او ﴾ (كان الخبر) ﴿ خبرا عن ان ﴾ (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا يصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور فى المتن اوغير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذى يجئ بعد ان المفتوحة مبتدأ لان الخبر لابدله من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المؤولة) صفة بعد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ اذلو أخر الخبر على ماهو الاصل لا لتبست المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن

انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق لخبر ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان مابعد الخبر أن المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهى لاتقع مبتدأ بخلاف المفتوحة فانها مع مافى حيزها فى تقدير المفرد كما سبق (اذ فى تأخيره) اى فى تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اى خوف الالتباس (ان المفتوحه با) ن.ا (لمكسورة فى التلفظ) يعنى لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لامكان الذهول) اى لامكان ان يكون غافلا (عن الفتحة) بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لخفائها) اى الفتحة (اوفى الكتابة) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله فى التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر المجرور يجوز اعادة الجار فيه ولايؤخر يعنى لو أخر الخبر اعنى قوله عندى عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم عندى احتمل انها المكسورة وعندى ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام جملة اسمية مؤكدة وحدها او انها المفتوحة وهى مع ما بعدها مبتدأ وعندى خبرها فالتقدير قيامك كائن عندى والكلام جملة اسمية بلا تأكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندى انك قائم) اوغيره مثل حق انك قائم (وجب تقديمه) (اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور) الاربع (لما ذكرنا) علة كل واحدة منها فى حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد الخبر) لانه حكم والحكم على شىء يجوز تعدده (من غير تعدد المخبر عنه) قيد به تصحيحا للتقابل فى قد فان تعدد الخبر متى تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعنى فزائدا على الاثنين الى ان ينتهى (وذلك التعدد اما) ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعنى ان يكون لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما فى محل واحد (جميعا) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لابحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اى التعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل (بالعطف) بان الثانى معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعاقل) وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شىء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر فى شىء بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثانى ان يستعمل (بغير العطف) (مثل زيد عالم عاقل) وفى الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان تكون متضادة او لا فالاول كقوله تعالى ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾ ففى كل

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه (و) الثانى (اما بحسب اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ماتعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانها بمعنى واحد والثانى تأكيد للاول والمراد بالتعدد أن يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثانى تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحو هذا حلو حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله (فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز) بضم الميم وتشديد الزاى المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذاك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريدا به الكيفية المتوسطة بينهما (وفى هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر بعض النحاة) وهو ابو على (الى صورة التعدد وجوز العطف) بالواو لانها لمجمع المطلق *وفى الرضى واعلم انه يجوز أن يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ماهو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوهما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والآخر جاهل *الى هنا كلامه (ولا يبعد ان يقال مراد المصنف) يعنى توجيه عبارته الباء فى قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد المصنف فى قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون بغير عطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا فى) تعدد (الخبر) على ماسبق (ولا فى تعدد (المبتدأ) مثل زيد وعمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم اوزيد قائم وعمرو وبكر (ولا فى) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف يبين فى هذا الكتاب مافيه خفاء ويوضحه وماهو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضا) اى كما ان المتعدد بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما كذلك (المتعدد بالعطف) سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ او غيرهما (ليس بخبر)

ومبتدأ (بل) انما (هو من توابعه) اى من توابع الخبر اوالمبتدأ اوغيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ماسيجئ (ولهذا) اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف (او رد) المصنف (فى المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عاطف ولو جعل التعدد) المفهوم من وقديتعدد الخبر (اعم) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة او بعطف (فالاقتصار) اى اقتصار المصنف فى التمثيل (عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما لا الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتأمل اى لكون المتعدد بالعطف لاخفاء فيه الى آخره ﴿ وقديتضمن المبتدأ معنى الشرط ﴾ اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر ايذانا لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط ❊ اعلم ان الفاء تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو امازيد فمنطلق ولا تحذف الا للضروره نحو❊ واما القتال لاقتال لديكم ❊ فى مكان فلا قتال اولا ضمار القول كقوله تعالى ﴿واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى الشرط (سببية الاول للثانى) اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأته لايستحقه قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك درهم (او للحكم به) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى ﴿ ومابكم من نعمة فمن الله ﴾ مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول سبب والثانى مسبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فحينئذ لاحتياج الى قوله اوللحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) اى نعمة استقرت (بكم) حال كونكم منكرين او جاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب للحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لاتحصى مستقرة لامحالة (فيشبه المبتدأ الشرط) لتضمنه معناه (فى سببيته) اى سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك

المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزاء قصدا لان السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم قصدها لبقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه فى الجزاء ولذا قال المصنف ﴿ فيصح دخول الفاء فى الخبر ﴾ (ويصح عدم دخوله) اى الفاء (فيه) اى الخبر قوله (نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليل لقوله فيصح دخول الفاء فى الخبر واما تعليل قوله و يصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول الفاء فى الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ فى السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية (واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ) يعنى اذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اى فى الخبر ايذانا لما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء (فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ ﴿ وذلك ﴾ (اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اى الذى يكون سببا للخبر او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان ﴿ اما الاسم ﴾ اى احدهما الاسم ﴿ الموصول بفعل ﴾ اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا فى المعنى او مضارعا و يدخل فى قوله الموصول اللام الموصولة نحو ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية لان صلتها لا تكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ماسيجئ ﴿ او ظرف ﴾ عطف على قوله بفعل (اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مؤولة بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان موصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لا يقع ظرف فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اى فى موضع الصلة للموصول الذى وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء فى خبره اذ صحة الدخول فيه كون الصلة فعلا او مؤولا به ليتأكد مشابهته الشرط (بالاتفاق) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مؤولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له فمؤول عندهم بالفعل كما كان مؤولا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤولا بالفعل باتفاق الفريقين اذا كان صلة له (وانما اشترط) مبنى للمفعول (ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (ليتأكد مشابهته) اى مشابهة المبتدأ

(الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها له ولما كان موصولا صلته فعل او ظرف مؤوّل بالفعل تأكد مشابهته له (لان الشرط لايكون الا فعلا) وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ان الذين فتنوا المؤمنين﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿قل ان الموت الذى تفرّون﴾ منه الآية اذ لا يريد كل موت اذ رب موت فرّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا قاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرّون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم (وفى حكم الاسم الموصول المذكور) اى الموصول الذى ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور ﴿او﴾ الثانى ﴿النكرة﴾ العامة ﴿الموصوفة بهما﴾ (اى باحدهما) اى النكرة التى وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلاوجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل او الظرف (وفى حكمها) اى حكم النكرة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه ﴿مثل الذى يأتينى﴾ (هذا مثال للاسم الموصول بفعل) اى الموصول الذى جعلت صلته فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ﴿ان الذى فتنوا المؤمنين﴾ الآية ﴿او﴾ (الذى) ﴿فى الدار﴾ (هذا مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة ﴿فله درهم﴾ الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول او للثانى على سبيل البدل او الاول وخبر الثانى محذوف او خبر للثانى وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرّون منه فانه ملاقيكم) الآية فان الملاقاة لازمة للفرار وكذا فى قوله تعالى ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او مايجرى مجراه فقولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو ضيفك ﴿و﴾ (مثل) ﴿كل رجل يأتينى﴾ (هذا)

اى مثل كل رجل يأتينى (مثال للاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم ﴿او﴾ (كل رجل) امامك او﴿ فى الدار ﴾ (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) اوما يجرى مجراه ﴿فله درهم﴾ الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر اوفاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية اوظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط *وقال المحشى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا اوالكل المحيط لافراد الموصوف معنى *الى هنا كلامه لان كلا يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتينى) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل اوكل غلام رجل امامك (اوفى الدار) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قد سبق تفسيره وقد يجئ صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لاتدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوّز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ كذا فى الرضى *ولما فرغ من بيان ما يقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع فى بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون فى منعه اختلاف فقال ﴿ وليت ﴾ مبتدأ ﴿ ولعل ﴾ عطف عليه قوله (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لا لكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اى ليت ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط ﴿ مانعان ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديرها مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخوله عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل هو (المبتدأ والخبر) وناصب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب اللف يعنى لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء فى ترتبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يزيلان تلك المشابهة) اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمعناها (لانهما) اى ليت ولعل

(يخرجان الكلام من الخبرية) وينقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لامحالة اذا كان له سبب واحد (والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لاتكون الاخبرية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤول بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى ﴿ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم﴾ اى فانت مأمور حالا اوما لا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (انما هو) كائن (بالاتفاق) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لايتناول غيرهما (من النحاة) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتينى اوليت الذى فى الدار فله درهم (اولعل الذى يأتينى او) لعل الذى (فى الدار فله درهم) بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدها وفى التسهيل المنع من حيث التبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال كون المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (باب كان) يعنى الافعال الناقصة باسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مانعان بالاتفاق) من النحاة (فما وجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق) الباء داخلة على المقصور (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لامن بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لوقال فى مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق ويمنعه النواسخ الا النونيات من الحروف المشبهة لكان افيد وابعد من الشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع (والحق) ماض مبنى للفاعل (بعضهم) فاعله اى الحق بعض النحاة فى المنع من دخول الفاء على الخبر بليت ولعل (قيل هو) اى البعض الملحق (سيبويه) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر أن هذا الملحق هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع انه هو سيبويه خلافا

للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المصنف من الحق ﴿ ان ﴾ (المكسورة) قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سيأتى ﴿ بهما ﴾ اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون مادخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لايتأتى الا فى المشكوك ومحتاج ايضا الى ماترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لايدخل عليه ان للتنافى بين التحقيق والتعليق فكذلك مافى معنى الشرط (والاصح انها) اى ان المكسورة (لاتمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية) وتنقله (الى الانشائية) بل يبقى الكلام على ماكان عليه قبل وتؤكده وماذكروه من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ماهو الاصح من انها لاتمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة له ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فان يقبل) وفى حمل الفاء على الزيادة اوالتعليل وحذف الخبر بعد لايخفى وتركها فى بعض الآيات نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم ﴾ لايوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفى بعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اىّ شئ مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر فى قوله أهذا زيد ام ذاك (وجه) مرفوع لانه اما خبر اومبتدأ على اختلاف القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالالحاق) الباء داخلة على المقصور فالمعنى اىّ شئ يوجب ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد ألحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى ألحق ان بهما هو سيبويه فاعتدّ) اصله اعتدد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر (بقوله) لكونه امام النحوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتمادا عليه (ولم يعتدّ) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراجلا فى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير المعتدّ

كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيبويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما (لا يساعدها) اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما (القرآن) المعجز (وكلام الفصحاء فمايدل) الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل صفتها او صلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخوله الفاء على الخبر ماسبق) خبر لقوله فمايدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كما سبق (ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى مايدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله وان فى (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة ولفظ ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شىء لان من فيه للبيان لا بدله من المبين و (غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى ﴿أهذا الذى بعث الله رسولا﴾ اى أهذا الذى بعثه الله رسولا وقوله (من شىء) بيان له لماسبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شىء يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان لله خمسه) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لما سيأتى خمسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ماغنمتموه لمصارفه المذكورة (وما يدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر (قول الشاعر فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لماقالوا له من الفارقة والعداوة وتعقيبه والواو للقسم (ما) نافية (فارقتكم) فعل وفاعل ومفعول (قاليا) منصوب على الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى ﴿انى لعملكم من القالين﴾ اى من المبغضين و (لكم) متعلق به (ولكن مايقضى فسوف يكون) ولكن حرف من تلك الحروف ايضا وما موصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول صلته او صفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى او شيئا يقدر عند الله فيقع لامحالة ﴿وقد يحذف المبتدأ﴾ لانسيا لانه ركن فى الكلام فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف ﴿لقيام قرينة﴾ (لفظية) كقولك انا راكب البعير وطايحان اى والبعير طايحان حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه (او عقلية) كالمثال المذكور فى المتن ﴿جوازا﴾ اى حذفا جائزا لا وجوبا (وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع النعت بالرفع) اى كان الخبر

(فى)

فى الاصل نعتا لشئ ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف
(نحو الحمدلله اهل الحمد) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير
ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اى هو اهل الحمد) ولم يذكره
لقلته لالعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان
الركنية لاتنافى وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقديجب حذفه والفعل
كذلك ركن وقديجب حذفه قيل لايجب حذفه اصلا لانه ركن قوىّ اصيل
فى الكلام ونحو الحمدلله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير
حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما وجب حذفه) عند وجود
الشرط المذكور وهو القطع (ليعلم) مبنى للمفعول (انه) اى الخبر (كان فى
الاصل صفة) لشئ مرفوع قصدبه (فقطع) عن النعت فجعل مرفوعا (لقصد
المدح) اى لقصد مدح الموصوف (اوالذم) اى لقصد ذمه (اوغير ذلك)
اى غير المدح والذم كالترحم (فلوظهر المبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف
جوازا اولم يحذف (لم يتبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان
الصفة غالبا اما للتخصيص اوالتوضيح وان جاءت للمدح والذم الا ان المبتدأ
اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح اوغيره بناء على
كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب
حذفه اذا قطع النعت بالرفع (عند من قال فى نعم الرجل زيد أن تقديره) اى
تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال
المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه
اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى
هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره
قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى
مايذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدأ فى شئ وقيل
يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وماقبله خبره (كقول المستهل) فى القاموس
استهل الصبى اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته اوخفض استعير
للمبصر الهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قيل الاستهلال * ماه نوديدن
وبانك زدن * كلاهما مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجار والمجرور
لان الكاف ان كان حرف جر لابدله من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء
قدر فعلا اواسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر
مثالا للمقام (مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل) بحذف المضاف اليه
وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء

من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية (الهلال الرافع صوته) لفرط سروره بالرؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر الهلال اوالى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاول هو الاولى ﴿ الهلال والله ﴾ (اى هذا الهلال والله) الا ان المبتدأ حذف جوازا (بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا اوهو لانه قدعلم انهم يفهمون مايعنى فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال * وفى الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر فى ليلتين الى ثلاث اواربع اوسبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفى غير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل (و)هذا القول اى قول المستهل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر) حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال وأراداعلامه المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول هذا الخ شئ محسوس ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ماعينه بالاشارة (بالهلالية) لاتعيين شئ بالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لايكون الاعند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها الهلال فيميزلهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ماعينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرين (ويروه كما يراه) ويكون اسوة فى الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل فى حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان يكون هذا الرائى مخصوصا برؤية ماينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف) اذ الغالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فلايكون مما نحن فيه اومرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غيره جريا على عاتهم ولئلا ينكر عليه ﴿ و ﴾ (قديحذف) ﴿ الخبر جوازا ﴾ ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اى حذفا جائزا لقيام قرينة) لانه لايحذف نسيا لكونه

ركنا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه لواقيم شئ بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لاجائزا كما سيجئ ﴿ مثل ﴾ (الخبر المحذوف جوازا) كائن او واقع (فى قولك) ﴿ خرجت فاذا السبع ﴾ يعنى اذا وقع بعد اذا المفاجأة اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشئ بغتة فتغنى عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لايجوز حذفه فكذا مابعدما قام مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب) حيث قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول على المذهب الغير الصحيح فليس ممانحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان خروجى السبع وما ذهب اليه لايطرد فى جميع مواضعها اذ لامعنى لقولك مكان خروجى السبع بالباب فى تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجاة لان ظرف الزمان لايكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجى وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التى المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازنى هى زائدة وهذا ليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقيل هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا (غير سادّ مسدّه) اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغنى عنه لان المقدم لفظا لايقوم مقام المؤخر متعلقا به ولان الظرف لايفيد معنى الوقوف وغيره ولايغنى عنه تأمل (اى ففى وقت خروجى السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف فى وقت خروجى قدم لكون الخروج سببا لمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب ﴿ و ﴾ ﴿ قديحذف الخبر ﴾ ايضا (لقيام قرينة) ﴿ وجوبا ﴾ (اى حذفا واجبا) ﴿ فيما التزم ﴾ مبنى للمفعول يقال الزمته الشئ وهو التزمه قبلَ مُلازَمتَهُ (اى فى التركيب الذى التزم منه) ان من هذا التركيب وهو من قبيل اكرمته وتقديرمنه اقيس من تقديرفيه فضمير الموصول محذوف وجعل ماموصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة اومصدرية تأمل ﴿ فى موضعه ﴾ (اى فى موضع الخبر) المحذوف وجوبا ﴿ غيره ﴾ نائب لقوله التزم (اى غير الخبر)

فالمجروران راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادّ مسدّ ذلك الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم فى موضعه غيره كائن (فى اربعة ابواب على ماذكره المصنف) بالامثلة يعنى اكتفى فى كل بالمثال كما اكتفى فى وقوع النكرة المخصصة متبدأ (اوّلها) اى اوّل تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذى) وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لو لازيد لكان كذا) (اى لولا زيد موجود) ههنا لوقع ما وقع وكان فى قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولايجوز أن يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ ولابد منه فى الاغلب كما فى قوله لولا علىّ لهلك عمر رضى الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوعة (لامتناع الشئ) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ الواقع بعدها كما ان وجود علىّ رضى الله تعالى عنه فى المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (فتدل) كلمة لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم فى موضع الخبر) غيره وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظة لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشئ لوجود غيره فانها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولاقاعد ولاغير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ السادّ مسدّ الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهى لولا (والتزام قائم مقامه) اى الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هذا) اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر عاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرها (واما اذا كان الخبر) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا اولم يحذف اصلا (كما فى قوله) اى قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او قدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول فى قوله ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون﴾ وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى فى حقهم ﴿انما يخشى الله من عباده العلماء﴾ الذين هم ورثوا الانبياء وقال ﴿خير البشر علماء امتى كانبياء بنى اسرائيل﴾ فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان يزرى حال من الضمير فى الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كائن حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا تخرم القاعدة

(لكنت اليوم اشعر من لبيد) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتغالى به على ذلك الشاعر ولكن الازراء يمنعنى منه (هذا) اى ماذكر من كون مابعد لولا مبتدأ محذوفا خبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلا (وقال الكسائى الاسم الذى (بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اى محذوف وجوبا كما فى قوله لو لاذات سوار لطمتنى وذلك انها فى الاصل لو وهى من لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لو لم تشتمنى لاكرمتك وزيف بان حذف الفعل لايكون واجبا من غير مفسر لا فى الحال ولا فى المآل (اى لولا وجد زيد) فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فبقى لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولا هى الرافعة للاسم الذى) وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لايتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لابد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لايكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول لعامل معنوى وقد سبق ان العامل فى المسند اليه العامل المعنوى لاغير (وثانيها) اى ثانى الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا صورة) مثل ضربى (او بتأويله) اى اوكان مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا اولقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (اوالمفعول) وحده بان يضاف اليه (اوكليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى اوبالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة اوجملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (اوكان) المبتدأ فى الاصل (اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة اومؤولا منسوبا الى احدهما اواليهما (وذلك مثل ذهابى راجلا) مثال لماكان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذاكان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الايهام مثال لماكان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط (ومثل ضربى زيدا قائما) حال من المفعول اومن الفاعل (او قائمين) حال منهما لماكان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال لماكان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل

ضرب عمرو زيدا قائما اوقائمين ومثل ضربى زيدا قائما اوقائمين وان ذهب راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) اوقائمين هذه امثلة مايكون فى تأويل المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا خلط (واخطب مايكون الامير قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره) اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما و (ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من زيد واما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كنا قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (فحذف) المتعلق وهو (حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هومقامه (فبقى) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقى عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال) اذا هذه ظرفيه خالية عن معنى الشرط الا انه سمى مدخولها شرطا لرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله تعالى ﴿واذا قيل لهم لاتفسدوا﴾ وفى قوله تعالى ﴿واذا ماغضبوا هم يغفرون﴾ ومثله كثير يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقيم الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو متعلق (لان فى الحال معنى الظرفية) اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام القائم مقام الشيء يكون قائما مقام ذلك الشيء بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر) لا بالاصل بل بالواسطة لماقانا (قال الرضى) الشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ما قيل فيه وفيه) اى فى هذا التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت) حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامة شيء مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة وما يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ماهو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة امالكونها ثلاثة لان ماتكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لوعد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واماثالا يتوهم عدم كون التكلفات كثيرة فان قيل لم لاتكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الانكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلوكان خبر كان لجاز تعريفه فى شىء واسمع مع طول الاستقراء فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط فى الحال على ماسيأتى (والذى يظهرلى) هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا المثال (نحو ضربى زيدا يلابسه) من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بتاء الخطاب (الحال من المفعول وضربى زيد يلابسنى) من حيث كونه صادرا منى حال كونى (قائما اذا كان) الحال حالا (من الفاعل) وضربى زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما (اولى) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهرلى ولم يدخل الفاء لانه جائز لاواجب لما سبق يعنى التوجيه الذى يظهرلى بما ذكر اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذوالحال) فى المثالين الضمير الغائب فى الاول والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى ﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء﴾ اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف (ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذوالحال مع قيام القرينة) الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لايجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة فى الكلام ومحتاج اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذلا بدفيها من عائد (اى) الذى (ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذى هو(يلابس) مع فاعله بقرينة الملزوم الذى هو ضربى لان الضرب يلزمه الملابسة (الذى هو خبر المبتدأ) يعنى الفعل الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ (وهو العامل فى الحال) لماسبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولايخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا اووجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثيرا ما

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب (كما تقول راشدا مهديا) بحذف العامل فى ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثل باع يبيع بع (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفة لراشدا يجيء تحقيقه فى بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلى هذا) اى على كون التقدير هكذا اوكون المحذوفات فى هذا التقدير قياسية (يكونون) اى البصريون (مستريحين) اى متخاصين (من تلك التكلفات البعيدة) التى ذكرت فى تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اى المثال المذكور (ضربى زيدا قائما حاصل) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح (بجعل قائما) اى الحال (من متعلقات المبتدأ) لامن متعلقات الخبر والباء فى قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اى الكوفيين (حذف الخبر) وجوبا (من غير سدّ شيء مسدّه) يعنى من غير اقامة شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لايقدر أن يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المبتدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) نائبه يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد المبتدأ بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيد ينافيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بلاقرينة خصوص يعم جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلامرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومه لانه لواستعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم ينقض الوضوء ولكونه مستغرقا جاز استثناء بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالمعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد فى حال القيام حاصل وهو مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدّت الحال محله) اى الخبر الذى نابت الحال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل اوالمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المعمول (اى ضربى زيدا ضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما اوضربى زيدا ضربى زيدا قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤوّل بان مع الفعل فيكون المصدر جزأ منه والجزء بدون الكل لايحذف كالموصول

مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه واشار فى البعض الى ضعف ماقاله (الى ان هذا المبتدأ لاخبرله) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء (لكونه) اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لايحتاج الفعل الى الخبر لايحتاج مافى معناه اليه (اذ المعنى) اى معنى ضربى زيدا قائما (ما اضرب زيدا الا) حال كونه او حال كونى (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولوكان بمنزلة اضربه قائما لجاز أن يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز أن يكون بمعنى الفعل (وثالثها) اى ثالث الابواب الاربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناها (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر (شئ) يصح ان يكون مصحوبا للخبر (بالواو التى بمعنى مع) ﴿و﴾ (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) ﴿ كل رجل وضيعته ﴾ بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لاتفنى (اى كل رجل مقرون مع ضيعته) اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو (وهذا الخبر واجب حذفه) لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر ولذا علله الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقيم المعطوف) الذى هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلى (فى موضعه) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الاانه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ) فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى (يكون) ذلك المبتدأ (مُقْسَمابه) اى مايقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ لفظ (القسم) ﴿و﴾ (ذلك) اى مثاله (مثل) ﴿ لعمرك ﴾ وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله ﴿ لافعلن كذا ﴾ اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل ﴿تالله لاكيدن اصنامكم﴾ (اى لعمرك وبقاؤك) وذاتك مبتدأ (قسمى) خبره (اى ماقسم به) ليصح الحمل لانه لايصلح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمى (ولاشك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف) لان المقسم به لايكون بدون القسم ولان تعينه للقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لافعلن كذا (قائم مقام الخبر) لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام مايقوم مقامه (فيجب حذفه والعمر) بالفتح (والعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء (ولا يستعمل مع اللام) فى القسم وفى غيره كلاهما فى الاستعمال سواء (الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف) اى لائق للتخفيف (لكثرة استعماله) وما كثرة استعماله يستحق التخفيف ولاشك ان الفتحة اخف * ولما فرغ من بيان ماهو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع فى بيان ماهو ملحق به وعامله لفظى فقال ﴿ خبران واخواتها ﴾ وانما ألحق بالفاعل لكونه جزأ ثانيا فى الجملة (اى من) جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبر ان ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس الا انه من المرفوعات ولم يرد أن خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنها خبر ان كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح (خبر ان واخواتها اى اشباهها) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى ﴿ كلما دخلت امة لعنت اختها ﴾ (من الحروف الخمسة الباقية وهى) اى تلك الحروف مبتدا (ان وكأن وليت ولعل ولكن) المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف) اى بكل واحد من هذه الحروف الستة (لا بالابتداء) كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لان الحروف لضعفها فى العمل لاتقدر أن تعمل فى اسمين (على المذهب الاصح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولاسيما ان مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدى وقال فى المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحروف لانه أَشْبَهَ الفعل فى لزومه الاسماء والماضِىَ منه فى بنائه على الفتح والمتعدِىَ منه فَأُلْحِقَ مَنْصُوْبُهُ ومرفوعُهُ بالمفعولِ والفاعل ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانها لماشابهت) هذه الحروف (الفعل) فى لزومها الاسماء (المتعدى) فى احتياجها الى الاسمين (لما سيجىء) فى بحث الحروف (عملت رفعا ونصبا) يعنى نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل فى الفعل تقدم الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل يعنى لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا ﴿ هو ﴾ ضمير الفصل لان الخبر اذاكان معرفا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم

ولايكون له حظ من الاعراب وقيل مبتدأ ثان (اى خبر ان واخواتها) ﴿المسند﴾
خبر للاول اوللثانى وهو مع خبره خبر للاول (الى شئ اخر) ولم يقل الى اسم
ان ليدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه اوقام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله
ثم هو مع الفاعل مسند الى ان اسم ان ﴿بعد دخول﴾ (احد) ﴿هذه الحروف﴾
زاد لفظ الاحد لانه بظاهره يفيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك
لانه لامرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوعا الا مادخل عليه
احدها (عليهما) اى على المسند وشئ آخر (فقوله المسند) جنس (شامل
لخبر المبتدأ) المراد بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لا الثانى لان خبره مسند
اليه فليس بشامل له (وخبر كان) واخواتها (وخبر لا التى) تكون (لنفى الجنس
وغيرها) كخبر ماولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل
فى قوله المسند (و) الجار فى (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه
الحروف خرج جميعها) اى جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اى عن التعريف
سوى خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها)
يعنى دخول هذه الحروف (عليهما لايراث) اى لاعطاء (اثرها) وهو العمل
(فيهما) اى فى المسند وشئ آخر (لفظا اومعنى) على سبيل منع الخلو لا الجمع اما
لفظا فالعمل واما معنى فبانسحاب معانيها الى معانيهما من التأكيد والتشبيه
وغيرهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لاينتقض
التعريف وفيه رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان حسن
فى قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل
الخبر مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر ان (بمثل يقوم)
اى بفعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (فى قولنا ان
زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا) اى فى هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده
الى ابوه ليس) اى لفظ يقوم (مما يدخل عليه) اى من قسم الخبر الذى يدخل
عليه (ان بهذا المعنى) اى لايراث اثرها فيهما لفظا اومعنى (بل انما دخل) ان
(على جملة) فعلية هى جملة (يقوم ابوه) اى لاينسحب اثرها الا الى لفظ زيد
وجملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم
انه هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان والحال
انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) مبنى
للمفعول (الى الجواب عنه) اى عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند)
المذكور فى التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم فى المثال المذكور
ليس بمسند الى اسم ان بل مسندا الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به

(ويلزم) عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولايحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لايحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلاوجه لقول من قال على التقدير الاول ولاخفاء في هجنته فاللائق ان يقول على انه يلزم (منه) اى من هذا الجواب (استدراك) اى زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلايحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا * قال المحشى ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فما الفائدة فى تأخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى ان يجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله ان يجاب باعادة الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم اى فلايحتاج ايضا ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور فى التعريف (الاسم المسند) بتقدير الموصوف والمسند فى المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اى حتى يحتاج (الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اى خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعنى جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيدا يقوم) او الى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه (فانه) اى يقوم (مؤول بقائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقى والاسم الحكمى وقال المحشى ويمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ اى كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) قائم فى (ان زيدا قائم) نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول احد هذه الخ (فانه) اى لفظ قائم هو (المسند بعد دخول احد هذه الحروف) فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانتسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل فى قائم بعد الدخول (وامره) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبر ان واخواتها (كحكم خبر المبتدأ) لانه فى الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (فى اقسامه) اى اقسام خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا

قائم (وجملة) يعنى يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية اوفعلية مثل ان زيدا قام ابوه اوابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل ان زيدا هوالقائم كما تقول زيد هوالقائم (وفى احكامه) اى احكام خبر المبتدأ (من كونه واحدا و متعددا) يعنى كما ان خبر المبتـدأ يكون واحدا و متعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا اومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا عالم فاضل اوفاضل اومعنى فقط مثل ان هذا حلو حامض (ومثبتا ومحذوفا) على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب اذا تحقق الامران الموجبان للحذف مثل ان ضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعته وغيرهما من المواضع التى يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمرك لافعلن كذا وهوظاهر وفى كونه مشتقا وجامدا (وفى شرائطه من انه اذاكان) الخبر (جملة فلابد من عائد) يربطها به المراد بالعائد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام الذى يجوز دخولهـا عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ (ولا يحذف) العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لايجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعنى الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكر بستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كامره) يعنى ان المراد من هذا التشبيه (بعد أن يصح كونه) اى خبر المبتـدأ (خبرا) لبـاب ان يعنى ان خبر هذا الباب مشارك لخبر المبتـدأ فى هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لبـاب ان (لوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبرا له (وانتفاء موانعه) عطف على لوجود يعنى بانتفاء موانع كونه خبرا له يعنى لايوجد مانع لان يكون خبرا له اذا كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر ان بامر خبر المبتدأ (ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لبـاب ان) قوله يصح مع فاعله فى محل الرفع خبر لان فى قوله ان كل ماوهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع ايضا فاعل لايلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اى الحال والشان (يجوز أن يقال اين زيد ومن ابوك) يعنى يجوز أن يقع الظرف المستقر خبرا للمبتدأ مقدما عليه وجوبا لماسبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا (ولا يجوز أن يقـال ان اين زيد وان من اباك) يعنى لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطلت الصدارة (الا فى تقديمه) (عليه) اى تقديم الخبر على المبتدأ يعنى امره

كامر خبر المبتدأ فى جميع الاوصاف الا فى هذه الصفة حيث يفترقان فيها جوازا وامتناعا حيث جار تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهارا لانحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما تقول جاءنى القوم الا زيدا يعنى ان زيدا لم يجئ (فانه لا يجوز تقديمه) اى تقديم خبر ان (على الاسم) اى على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا) غالبا لان المبتدأ اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام اوكانا معرفتين اومتساويين اوكان الخبر فعلا له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا (وذلك) اى وجوب تقديم الاسم على الخبر فى باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع اوالفرق بين خبريهما فى التقديم جوازا وامتناعا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع يعنى توابع داخلة (على الفعل فى العمل) اى فى عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالا وسيأتى تفصيله (فاريد أن يكون عملها فرعيا) لعمل الفعل (ايضا) يعنى كما ان ذواتها فروع لتأكيد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو ههنا مؤخر (و) العمل (الاصلى له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل فى الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون عملا بالاصل (فلما اعملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها) يعنى فى اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اى ثانى المعمولين وهو الخبر (على) المعمول (الاول) وهو الاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما كانا فى الاصل مبتدأ وخبرا وقد جاز التقديم والتأخير فيهما لما سيجئ (كما يتصرف فى معمولى الفعل) المتعدى بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما (لنقصانها) فى العمل (عن درجة الفعل) لانه الاصل فى العمل وهى مشابهته به لتعمل عمله فتكون فرعا له فيه (الا اذا كان) (الخبر) (ظرفا) اى ظرف زمان اومكان او جارا ومجرورا (اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه) فى جميع الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اى الاوقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من المنفى يكون مثبتا مثل قولك ماجاءنى القوم الازيدا اى الا جاءنى زيد (فان حكمه) اى حكم خبر ان (اذا) بالتنوين لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اى حكم خبر المبتدأ (فى جواز

(التقديم)

التقديم اذا كان الاسم معرفة) يعنى كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو فى الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم) وان فى الدار زيدا (وفى وجوبه) اى وجوب التقديم (اذا كان الاسم نكرة) ليتخصص على ماسبق يعنى يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما (ان من البيان لسحرا) يعنى ان بعض البيان بمثابة السحر فى ميلان القلوب اوفى العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اى كلاما نافعا يمنع عن الجهل والسفه وهو مانظمه الشعراء من المواعظ والامثال التى ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وماشبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه مافيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح المصابيح (وذلك) اى جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظروف مالا يتوسع) مبنى للمفعول (فى غيرها) اى غير الظروف اى لتجويز النحاة فى الظروف مالايجوز فى غيرها لان كل شئ من المحدثات لابد وان يكون فى زمان اومكان فصار كل شئ منها كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لايدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لايدخل غيرهم واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور ويحتاج الى الفعل اومعناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظروف اختلاطا بالمسميات فان كل شخص لايخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبر لا) (الكائنة) قدر متعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفى ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبر لا وهو نادر لان الحال اماليبان هيئة الفاعل اوالمفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا وشائعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجئ فلا وجه لقول من قال والمشهور فى امثاله تقدير النكرة (لنفى الجنس) (اى لنفى صفته) اى صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) وارد وملفوظ (لنفى القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (من الرجل لا) وارد (لنفى الرجل نفسه) لان النفى والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون

الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف لنفى الجنس لامحذو بها حذو ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل من حيث ايها نقيضها لان لا للنفى وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها * وفى الرضى وجه مشابهة لا التبرئة لان لا للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما ان للمبالغة فى الاثبات لانها للتأكيد فيه فحينئذ يكون الحمل حمل النقيض على النقيض انتهى * قيل ان لا للتأكيد كما ان كذلك فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتها لان المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابه للمشابه بالشيء مشابه لذلك الشيء (هو) اى خبر لا هذه (المسند) (الى شيء آخر) سواء كان المسند اليه اسمها او لا (هذا) اى المسند جنس (شامل لخبر المبتدأ وخبر ان) واخواتها (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اى غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شيء آخر (بعد دخولها) (اى بعد دخول لا) هذه (فخرج به) اى بقيد البعدية (سائر الاخبار) كلها لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اى دخول لا هذه ههنا (ما عرفت فى خبر ان) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شيء آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق على خبر لا لان لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هى يضرب ابوه فاورثت اثرها لها (نحو لا غلام رجل) منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا او مشبها به وواقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبرها (وانما عدل) المصنف فى التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اى ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اى قول النحاة (لا رجل) وهو مبنى على الفتح لما سيجيء ومنصوب محلا على انه اسمها (فى الدار) الجار والجارور فى محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر) فيه لكون خبرها يحذف كثيرا (وجعل فى الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا للممثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح (بخلاف ما ذكره المصنف) من المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا

بلا فصل و (لا يجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف فى الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به اولا على ماسيجئ بناء (على ماهو الظاهر) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل ولكنه غير ظاهر يعنى رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فلاحتمال الظاهر فى المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفى لوضوح المثال وحسنه (فيها) (اى فى الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكما مثل ضمير الشان او القصة فى قولك هو زيد قائم وهى هند قائمة (خبر بعد خبر) خبر مبتدء محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لا ظرف ظريف) بان يكون فى متعلقا به وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولا حال) من الضمير المستكن فى الخبر ويكون حينئذ ظرفا مستقرا فالمعنى حينئذ لا غلام رجل ظريف حال كونه فى الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها فى الدار لان الحال قيد لعامله (لان الظرافة) المفهومة من قوله ظريف (لا تتقيد بالظرف) على التقدير الاول (ونحوه) على التقدير الثانى اى الظرف لان الحال فى معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت فى احد وجدت مطلقا من غير تقييدها بشئ من المكان وغيره لا بها جبلية كالكرم والجود وضدها (وانما اتى) المصنف (به) اى بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كاف فى المثال فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فوجب عنه الشارح بقوله وانما اتى به (لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل) لانه كثيرا ما يكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم فيكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفى الخبرين معا عن الاسم لا نفى كل واحد منهما كعكس قولك هذا حلو حامض كما سبق (وليكون شاملا لنوعى خبرها الظرف) بدل البعض من قوله لنوعى (وغيره) اى غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا كان ظرف جوازا ووجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) اى لا التى لنفى الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف (حذفا) (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شئ مقامه (اذا كان الخبر عاما) اى بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة (كالموجود والحاصل) وانما حذف (لدلالة النفى عليه) فتكون لفظة لا قرينة

لفظية عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم تكن قرينة خصوص ينصرف النفي الى العام وهو اذالم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف (نحو لااله الاالله) ولا سيف الا ذوالفقار ولافتى الا على (اى لااله موجود الاالله) وفى المقاليد قوله ذوالفقار بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يجيء بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلابد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لاسيف فى الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا ذوالفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لااله فى الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضى الله تعالى عنه وقيل اهداه اليه النجاشى وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء (وبنوتميم لا يثبتونه) من الاثبات لامن الثبوت لانه لازم (اى لايظهرون الخبر فى اللفظ) اى لايلفظونه الاان يكون ظرفا لتوسعهم فيه مالا يتوسع فى غيره (لان الحذف واجب عندهم) اى عند بنى تميم (اوالمراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لايظهرونه اوالمراد به (انهم) اى ان بنى تميم (لايثبتونه) (اصلا) اى اثباتا قطعيا يعنى (لالفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبر لا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) اى قول العرب (لااهل ولامال اى انتفى الاهل و) انتفى (المال) ايضا فتكون حينئذ لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بنى تميم ولم يلتفت الشارح الى تزيينه لانه يجوز أن تكون لا نائبة مناب انتفى كنيابة يامناب ادعو فى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلايحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير أن لايكون لها خبر اصلا (يحملون مايرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل اوالمفعول (فى مثل لارجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعنى لايحملونه على الخبر لانه يثبت فى لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر) هذا وجه الشبه يعنى كما ان ليس موضوعة للنفى وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ماولا كل واحدة منهما موضوعة للنفى وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ماللنفى ونفى الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون الا للنفى والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على النكرة ولا تكون لنفى الحال ولاتدخل على المعرفة ولاتدخل الباء على خبرها ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (يعملان) اى يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من المشابهة فائدة لهما ﴿ هو المسند اليه ﴾ (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لانه مسند اليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثانى مسند لامسند اليه (و) شامل ايضا (لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لالنفى الجنس واسم كان ﴿ بعد دخولهما ﴾ اى بعد دخول احدهما (خرج به) اى بهذا القول (غير اسم ما ولا) المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت مايمنعك عن القبول ومعنى الدخول مر فى باب ان من ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا او معنى (لايرد) عليك مثل (ابوه فى مثل ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولايصدق ان يقال له اسم ما ﴿ مثل ما زيد قائما ﴾ قد يكون اسم ما وخبرها معرفتين او نكرتين او الاول معرفة والثانى نكرة دون العكس لانه لايجوز أن يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف ﴿ ولا رجل افضل منك ﴾ ولايكون اسمها وخبرها الا نكرتين لاغير (وانما اتى) فى تمثيل لا (بالنكرة بعد لا) ولم يأت بالمعرفة لمشاكلة ما فى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) لفظة (لا لاتعمل الا فى النكرات) جمع نكرة وفى بعض النسخ بالافراد ولان لا وان كانت ههنا مشبهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو نفى الجنس وذلك لايكون الا فى النكرة وكذلك ههنا لاتعمل الا فى النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف ما فانها تعمل فى المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها لاتكون فى الاصل لنفى الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلا وتوهم الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لا شاذ لاختصاص الشذوذ بلا لان عمل ما لما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عمل ما عاما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ما ولا لمشابهتهما بليس (لغة الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة والجيم بعده وفى آخره زاى معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى (واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لاتوجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لايستتبع غيره فضلا عن ان يستتبعه فى العمل (ويقولون) اى بنو تميم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد دخولهما) اى دخول احدهما (مرفوعان بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر

مرفوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون مازيد قائم ولارجل افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا عندهم (وعلى لغة اهل الحجاز ورد) اى نزل (القرآن) الفصيح المعجز (نحو ماهذا بشرا) وماهن امهاتهم واذا عمل مافى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ماعاملة واما لا فقياس على ما عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس * ولما فرغ من بيان عملهما وسببه ايضا اراد أن يبين الفرق بين عمليهما فقال (وهو) (اى عمل ليس) المفهوم من المثال اومن قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى ماولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط (فى لا) متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ (شاذ) (اى قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى لى شئ اى شئ قليل لايعبأ به (انتقصان مشابهة لابليس لان ليس لنفى الحال و) لفظة (لاليس كذلك) لانها ليست لنفى الحال (فانه للنفى مطلقا) بل لنفى الاستقبال ونقصان المشابهة به توجب نقصان العمل (بخلاف مافانه) اى لفظ ما (ايضا) اى كليس (لنفى الحال) كما ان ليس لنفى الحال فى مثل مازيد قائما كذلك مانفى الحال واذا كان عمل لاشاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى للمفعول (عمل لاعلى مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا على عمل لاالتى لنفى الجنس (كقوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لافى النكرة (من صدّ عن نيرانها) من اسم شرط صدّ فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدود اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلبت الواوياء لسكونها وانكسار ماقبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه مؤنث والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لابراح) الفاء جزاء الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولامشبهة بليس والبراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدائدها وآلامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن قيس المعروف بالشجاعة لازوال لى عنها ولاعجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اباؤه هكذا فابنه كذلك * عاقبت كرك زاده كرك شود * وبجهٔ مار مارشود (اى لابراح لى) يريد ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز (ولايجوز أن يكون)

جواب عن سؤال مقدر تقديره انلا هذه لم لايجوز أن تكون لنفى الجنس والخبر
محذوف وبراح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه فى حيز النفى ولايجوز البناء
لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولايجوز أن تكون لا
هذه (لنفى الجنس لانه اذا كان) لاهذه (لنفى الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق
الجواب السؤال لان مثل هذا لايصدر جوابا عن سؤال محقق اومقدر والسؤال
لايكون الا بالتكرار مثل أرجل فى الدار ام امرأة فيجاب لارجل فى الدار
ولا امرأة (لايجوز فيما بعده الرفع مالم يتكرر) لماذكرنا (ولاتكرار فى البيت) وهو
ظاهر فوجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها
محذوف كما فسره الشارح (اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه فى هذه التعريفات)
المذكورة سواء كان عاملهما معنويا او لفظيا (ما يكون مسندا او مسندا اليه
بالاصالة لا بالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد مايكون
بالاصالة (بقرينة ذكر التوابع) يعنى ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما
بعد) مبنى على الضم اى فى الموضع الذى يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات (فلا ينتقض) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع
ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل
لما سبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لالنفى الجنس واسم
ما ولا المشبهتين بليس (شرع فى) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا
(وقدمها) فى البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعد
تمام الكلام (لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات
حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف
ايضاح كثير مما سمع فى المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيدا للفعل العامل
فى الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له وبعضها مصاحبا للفاعل
بل الفاعل فى صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات
(ولخفة النصب) وثقل الكسر لان الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف
فيقتضى تقديم مافيه الخفة على مافيه الثقل (فقال) ﴿المنصوبات هو ماشتمل على
علم المفعولية﴾ (قدتبين شرحه) اى شرح هذا الكلام (بماذكر فى المرفوعات)
من ان المنصوبات جمع المنصوت لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل
تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات
الا ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع
الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لاللافراد والمراد بالاشتمال
ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا (والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التميز كالمفاعيل الخمسة (او حكما)
كالملحقات السبعة (وهى) اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة او بالحرف
والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثانى اما بالالف او الياء فصارت اربعة (الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت
(مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و)
رأيت (اباك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء
المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المثنى
والجمع المذكر السالم بالياء المكسورة او المفتوح ما قبلها * ولما فرغ من تعريف
ماهية المنصوب مطلقا شرع فى تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم
المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا
المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لان ما فعله
الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال (فمنه)
الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه
او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل فى المبتدأ التقديم (اى من المنصوب)
يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع (او مما اشتمل
على علم المفعولية) يرجحه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على
الوجهين فى قوله فمنه (المطلق) (سمى به) يعنى وصف المفعول بالمطلق
(لصحة اطلاق صيغة) على وزن ديمة لا على وزن عدة (المفعول عليه) اى
ما فعله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما فى صحة اطلاقه على
كل واحد منهما (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالباء او فى او اللام او مع)
لان الضرب مفعول الضارب واما زيد فى قولك ضربت زيدا فليس بمفعول
الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التى هى
المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا والمفعول له والمفعول معه (فانه) اى
الشان (لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحد منها لغة
لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما تعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع
الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل او مفعوله (الا بعد تقييدها) اى الا بعد
تقييد كل واحد منها (بواحد منها) اى من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق
المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به او فيه او له او معه)
على سبيل منع الخلو والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما)
اى معنى (فعله فاعل فعل) صفة او صلة (والمراد بفعل الفاعل اياه) المصدر
ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به)

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل (بحيث) اى بمكان (يصح اسناده) اى اسناد الفعل ونسبته (اليه) اى الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر فى الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير أن يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير له فيه قطعا (لا) ان المراد بفاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) اى فى الفعل (موجدا اياه) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر اذ ان المؤثر فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه) اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم مافعله فاعل فعل (مثل مات) زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لا على وزن دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ماقامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثال مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (وانما زيد لفظ الاسم) يعنى زاد المصنف فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مافعله ولم يقل مافعله بدون لفظ الاسم (لان مافعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف (و) قول المصنف مافعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اى فى هذا القول (المصادر كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (مذكور) بالجر لانه (صفة للفعل وهو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة) نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى او على انه صفة لقوله مذكورا حقيقيا (كما اذا كان) الفعل (مذكورا بعينه) اى بلفظه (نحو ضربته ضربا) ومات موتا وجسم جسامة (او حكما) عطف على حقيقة (كما اذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذوفا سواء كان جوازا (نحو فضرب الرقاب) اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضما الى التأكيد للاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن وتصوير له باشنع صورة كذا قاله البيضاوى اووجوبا سماعا اوقياسا على ماسيجىء امثلتها (او اسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالحاصل ان الفعل

المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور أن يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم يكون (فيـه معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معنـاه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سـواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) او لازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكورا (المصادر التى لم يذكر فعلها لا) اى لا يكون مذكورا (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهمـا عموم وخصوص مطلق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبنى الضرب واستحسنت الضرب ﴿ بمعناه ﴾ (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكور كائن (بمعنى الاسم وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل في المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطـابق له في المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحدث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزأ من معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتمال الكل) اى كاشتمال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (في قولك ضربته تأديبا) وقعدت عن الحرب جبنا (فانه) اى المفعول له او مثل تأديبا (وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور) فان التأديب قام بالمتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت (لكنه ليس) المفعول او مثل تأديبا (مما يشتمل عليه معنى الفعل) لان التـأديب او الجبن ليس جزأ لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقعدت حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعنـاه (مثل كراهتى) اى المصدر المضـاف الى فاعل الفعل المذكور (في قولك كرهت) من باب علم (كراهتى فان للكراهة) في هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبـارين (كونهـا بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (قامت بفـاعل الفعل المذكور) واسندت اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسـند اليه) اى الفاعل القائم هى به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

﴿ والفاعل ﴾

والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولا شك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وثانيهما) اى ثانى الاعتبارين (كونها بحيث)اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهة (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة) اى باعتبار أن تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت) الكراهة (بعده) اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار أن يكون ماوقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار أن تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما فى قولك كرهت كراهتى) يعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عنى (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لا مفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل) المتعدى (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملابسة به فى قولك علمت زيدا وابصرته (فخرج) قوله كراهت كراهتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد مفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به ومايبين ماهو المراد ليس الا القرينة (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لافراده (ومانعا) عن دخول غيره فيه * ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال ﴿ ويكون ﴾ (اى المفعول المطلق) ﴿ للتأكيد ﴾ اى لتأكيد المصدر الذى هومضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكأنه قيل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على مايفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون

عين المؤكد كما قررناه ﴿و﴾ يكون ﴿ النوع ﴾ (ان دل) المفعول المطاق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه ﴿ والعدد ﴾ (ان دل) المفعول المطاق على مايفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل ﴿ مثل جلست جلوسا ﴾ فان جلوسا دل على مايفهم من جاست وهو الجلوس فيكون المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيدا للمضمن وهوالجلوس المفهوم من جاست مثال (للتأكيد) كما قلنا ﴿و﴾ جاست ﴿ جلسة ﴾ كائنة (بكسر الجيم) مثال (للنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرها ﴿ و ﴾ جلست ﴿ جلسة ﴾ كائنة (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جاست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف ﴿فالاول﴾ (اى الذى) يعنى المفعول المطاق الذى يكون (للتأكيد) ﴿لا يثنى ولا يجمع﴾ مبنيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (المعراة) اسم مفعول من باب التفعيل اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى هى شيء واحد لا شيئان ولا اشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذاثنى اوجمع يكون فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل فلايكون للتأكيد (والتثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية يستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حل ووقت (الا اذا قصدبه) اى الا وقت قصد (النوع اوالعدد) بالمفعول المطاق للتأكيد لانه اذا قصد النوع الواحد اوالعددالواحدبه افرد واذا قصد به الاثنينية ثنى واذا قصد به الجمعية جمع لان المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية ﴿ بخلاف اخويه ﴾ (اللذين هما) يكون احدهما (للنوع و) الاخر (العدد) فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جاست جاستين) مثنى (او) جاست (جلسات) جمعا (بكسر الجيم) للنوع فى المثنى والمجموع (او فتحها) للعدد فيهما*ولما كان الاصل فى المفعول المطاق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا ومايوافق فى المعنى فقط قايلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قدالمفيدة للتقايل فقال ﴿ وقد يكون ﴾ (المفعول المطلق) ﴿ بغير لفظه ﴾ (اى) يكون المفعول المطاق (مغايرا للفظ فعله) العامل فيه

﴿ لكن ﴾

لكن على قلة لان الاصل فيه ان تكون موافقا له فى لفظه ايضا وهذا الدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظى وهو لايكون بغير لفظه (اما) ان يكون مغايرا للفظ فعله (بحسب المادة) اى الحروف الاصلية التى ركب منها (مثل قعدت جلوسا) وجلست قعودا فان المادة مغايرة فى الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر وبابهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واوردها مثالا برأسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل فى مقام الآخر واوردها مثالا ومع هذا فالمناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين (واما) ان يكون مغايرته له (بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا) لان الاول من باب الافعال والثانى من باب دخل مع انهما موافقان فى الحروف الاصلية (وسيبويه) يشترط الموافقة فى المادة لايجوز المغايرة فيها و (يقدر له عاملا من بابه) فيما خالف الباب والمادة (اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت) ماانبته الله (نبتا) عطف ههنا بالفاء وثمه بالواو لان الجلوس والقعود متحدان فى المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب مايستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج * ولما كان الاصل فى العامل فى المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام وحذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال (وقد يحذف الفعل) (الناصب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لايجوز الحذف (جوازا) اى حذفا جائزا يعنى كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كقولك لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اى قدمت) بالخطاب (قدوما خير مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمى كالقدوم بالفارسية * خوش آمدى * (فخير اسم تفضيل) مخفف اخير على ماسيأتى فى بابه (ومصدريته) اى كونه مصدرا مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كانت قائمة به (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متمما له يعنى من التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم

الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف ﴿ووجوبا﴾ عطف على جوازا يعنى وقد يحذف الناصب له ايضا لقيام قرينة وجوبا (اى حذفا واجبا) ﴿سماعا﴾ (اى سماعيا) فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر اى حذفا واجبا سماعا (موقوفا على السماع) من العرب لانه (لاقاعدة له) اى لحذف الفعل الناصب له وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعى ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء فمثال الاول ﴿نحو سقيا﴾ (اى سقاك الله سقيا) اى احسنك الله احسانا ﴿ورعيا﴾ (اى رعاك الله رعيا) اى حماك الله حماية ﴿و﴾ مثال الثانى ﴿خيبة﴾ (اى خاب) فلان (خيبة) ماخوذ (من خاب الرجل خيبة) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم ينل) اى لم يصل من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول (ما طلبه) بالفارسية * زيان كرده شود * ﴿وجدعا﴾ (اى جدع) مبنى المفعول (جدعا والجدع) بالجيم والدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة واليد) اوقطع الاثنين منها او الثلاثة اوكلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح واذا قطعت كلها تكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال * وفى الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة ﴿و﴾ مثال الثالث ﴿حمدا﴾ (اى حمدت) من باب علم (حمدا) بالفارسية * ستايش كردم * ﴿وشكرا﴾ (اى شكرت) من باب دخل (شكرا) بالفارسية * ستايش كردم * بمقابلة نعمة ﴿وعجبا﴾ (اى عجبت) من باب ضرب (عجبا) على وزن غلبا (فانه) اى الشان (لم يوجد فى كلامهم) اى فى كلام العرب (استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر) مع مصادرها ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد فى كلام من يعتمد عليه نثر ونظم ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرها (وهذا) اى عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به اذا حكم به (عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (ليس من كلام الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و)

اجاب (بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما) اى فى المفعول المطلق الذى (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما مالم يستعمل بها فلم تكن له هذه المرتبة فخفف بحذفه جوازا وجاز ذكره ايضا نحو حمدا اوحمدت حمدا (نحو حمدا له وشكرا له وعجباله) وسقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له ﴿ و ﴾ (قديحذف) فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا) ﴿ قياسا ﴾ (اى حذفا قياسيا) فيه اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذفا واجبا قياسا والقياس ما (يعلم) مبنى للمفعول اى يوضع (له ضابط كلى) منطبق على جميع جزئياته كقولك فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان (يحذف الفعل) الناصب له (معه) اى مع وجود الضابط الكلى (لزوما) اى وجوبا كما اورد المصنف فى الصور المذكورة ههنا ﴿ فى مواضع ﴾ نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لاينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة ﴿ منها ﴾ خبر مقدم اومبتدأ بتأويل البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (موضع) ﴿ ماوقع ﴾ قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها اوبقوله ماوقع (اى مفعول مطلق) اشار الى ان ماموصوفة وهو المناسب فى القواعد والقياسات (وقع) ﴿ مثبتا ﴾ اسم مفعول من اثبت (اريد اثباته) فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه السلام ﴿ من قتل قتيلا ﴾ (لانفيه فانه) اى الشان (لواريد نفيه نحو مازيد سيرا لايجب حذفه) اى حذف فعله الناصب له لان النفى يقتضى منفيا والمذكور هو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفى يكون عاملا فيه وينصبه فلايحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الشارح لايجب حذفه لانه يجوز أن يكون من باب حذف الفعل جوازا اى مازيد يسير سيرا ﴿ بعد نفى ﴾ متعلق بقوله وقع (داخل) اشار بهذا القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله او معنى نفى وهذا المعنى هو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولاتنظر الى القيل والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ماكان زيد الاسيرا ومابعدتك الاسير البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى (لايكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ اومعمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله عن الرضى ﴿ او ﴾ وقع

شيئا (بعد) ﴿ معنى نفى داخل على اسم لايكون ﴾ (المفعول المطلق) ﴿ خبرا عنه ﴾ (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان (لو دخل) حرف النفى (على فعل نحو ماسرت) بالخطاب او التكلم (الاسيرا) او معنى النفى عليه (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرا لا يكون) ذلك المثال (منه) اى من حذف الفعل الناصب له فى شئ لاجوازا ولاوجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذى دخل عليه النفى اومعناه (بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لوكان) المفعول المطلق (خبرا عنه) لصحة الحمل عليه (نحو ماسيرى الاسير شديد) وانما سيرى سير كثير وههنا يجوز أن يكون سيرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشتق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية) لامنصوبا على انه مفعول مطلق بناء على ان فعل العامل فيه محذوف وجوبا اوجوازا ﴿ اووقع ﴾ عطف على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق) ﴿ مكررا ﴾ (اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لايصلح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المصنف عن هذه القيود بماسبق فلايرد ماهو المتبادر من ظاهره (فلايرد عليه) اى على قوله اووقع مكررا (نحو) قوله تعالى (دكت) بالمبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (دكادكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لايصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيدا للاول على ماهو الظاهر بل ظرف الفعل الا انه حذف الظرف المضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما جمع) المصنف (بين الضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ماوقع مكررا كما فصل فى الصور الآتية (لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لايكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) وجمع الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما ﴿ نحو ماانت الاسيرا ﴾ فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظ ماداخل على اسم وهو انت لايكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لايقال انت سير الامجازا اومبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى) ماانت (الاتسير سيرا) ﴿ وماانت الاسير البريد ﴾ (اى) ماانت الا (تسير سير البريد) وهو معرب * دم بريده * وهو اسم بمعنى

*استرپيام*لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى*پيك* (هذان) اى نحو ما انت الاسيرا وما انت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى) داخل على اسم لايكون خبرا عنه (وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين لقاعدة واحدة (تنبيها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى هو المفعول المطلق (الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة) كما فى المثال الاول والثانى (او) ينقسم (الى ماهو فعل للمبتدأ او الى مايشبه به فعله) لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبها به وليس فعل المبتدأ ولا قائما به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لايصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لايجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها (وانما انت سيرا) هذا (اى تسير سيرا مثال لما وقع مثبتا بعدمعنى نفى) اى انما انت تسير سيرا او انما انت تسير سير البريد (وزيد سيرا سيرا) (اى زيد يسير سيرا) يراد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل هذا الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس تأكيدا كما فى قوله تعالى ﴿اذا دكت الارض دكا دكا﴾ لانه بيان لكثرة الزلزلة لاتحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لاتحققه هذا (مثال لما وقع مكررا) فى موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه (ومنها) (اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع (ماوقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبيانا وتفسيرا (لاثر) اى لفائدة (مضمون جملة) وماهو المقصود منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لايكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاما مشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد (باثره) اى باثر المضمون (الغرض المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون * وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر

بيان انواعه المختلفة المحتملة) وانما وجب الحذف حينئذ لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم مايتضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام مايتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها اى فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة استثقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل ﴿ نحو ﴾ (قوله تعالى) حتى اذا اثخنتموهم ﴿ فشدّوا الوثاق ﴾ بالفتح والكسر مايشدّ به من حبل وغيره ﴿ فاما منا بعد ﴾ (اى بعد شدّ الوثاق) ﴿ واما فداء ﴾ بكسر الفاء وفتحها اى بعد شدّ الوثاق (فقوله فشدّوا الوثاق جملة) فعلية طلبية (مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق) يعنى الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون مصدر منّ يمنّ منامثل مدّ يمدّ مدّا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شيء بمقابلته بالفارسية* كس رارها كردن بجز چيز * (واما الفداء) مصدر فدى يفدى مثل رمى يرمى من الباب الثانى على وزن صرافا الاطلاق باخذ شيء فى مقابلته بالفارسية * كس رارها كردن بچيزى * واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل فى شد الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (فنصل الله تعالى) وبين (هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء التعقيبية (بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا) اى اما تطاقون ماشددتم الوثاق عليه اطلاقا بلاشيء فتنالون به ثواب الاعتاق (بعد الشدّ) اى شدّ الوثاق(واماتفدون فداء) واما تطلقونهم اطلاقا باخذ شيء منهم فتنتفعون به فى حوائجكم هذا فى الانشائية واما فى الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد يشترى طعاما فاما اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك ﴿ ومنها ﴾ (اى من تلك المواضع) او من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ﴿ ما وقع ﴾ (اى موضع مفعول مطلق وقع فيه) ﴿ للتشبيه ﴾ (اى لان يشبه) مبنى للمفعول (به) اى بالمفعول المطلق (امر آخر) يعنى ان المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر (واحترز) المصنف (به) اى بقوله للتشبيه (عن نحو لزيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك فى الدار رجل (صوت حسن) فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثانى مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد واجاز الرضى جعله تأكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) اى لان قوله صوت حسن (لم يقع) ههنا(للتشبيه) ﴿ علاجا ﴾ والعلاج مصدر عالج (اى حال كونه) اى كونه علاجا دالا لته على الهيئة

دالا على فعل من افعال الجوارح وهى جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة هى العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف (به) اى بقوله علاجا (عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء) وعلم علم الفقهاء فان الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه لزهد الصلحاء الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه (بعد جملة) ظرف وقع (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بعد جملة (عن نحو صوت زيد صوت حمار) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا مثل صان يصون صونا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخبرا (مشتملة) (تلك الجملة) صفة (على اسم) متعلق بمشتملة (كائن) (بمعناه) (اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به) اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاج بعد جملة وهى له صوت الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائى من المبتدأ فكأنه قيل فاذا له صوت حمار (و) مشتملة تلك الجملة ايضا (على صاحبه) (اى على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذى اشتملته تلك الجملة قوله (اى الذى قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحترز به) اى بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاج بعد جملة وهى به صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه (نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) (اى يصوت صوت حمار) والجملة المحذوفة حال مشتق (من صات الشئ صوتا) من باب دخل مثل صان يصون صونا (بمعنى صوّت) يصوّت (تصويتا) من باب التفعل وانما قال بمعنى صوّت تصويتا لان فى كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

مصـــدرا واما التصويت فمصدريته اتفـاقى (فصوت حمـار مصدر) كذا قاله
الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد فى هذا المثال شبهله
فكان هو مشبهابه (علاجا) لان الصوت من الحمار يصدر من احدى الجوارح
وهى الفم واللســان فيه (بعد جملة هى) اى تلك الجملة (قوله له صوت) لان
قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك فى الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة
اسمية (وهى) اى هذه الجملة (مشتملة) يعنى اشتملت (عـلى اسم) كائن (بمعنى
المفعــول المطلق وهو) اى ذلك الاسم المشتمل عليــه (صوت) لان صوت
فى معنى الاسم الذى هو مفعــول مطلق (ومشتملة) تلك الجملة ايضـا (على
صاحب ذلك الاسم وهو) اى الصاحب (الضمير المجرور فى له) لرجوعه الى
زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه
دلالة تامة ومغنية عنه ﴿ و ﴾ (نحو مررت به فاذاله) ﴿ صراخ صراخ الثكلى ﴾
فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفى آخره خاء معجمة مصدر على وزن
سؤال من باب علم وحينئذ لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر
فحينئذ يحتاج الى نقله اليه (اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها)
لان الثكل الفقد يقال ثكلته امه بالكسر اى فقدته وفى الحديث ❊ ثكلتك امك ❊ وامرأة
ثكلة وثكلى وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذى
روح سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق
دقك بالمنحار حب الفلفل وكالثانى ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثانى
﴿ ومنها ﴾ (اى من تلك المواضع) اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها قياسا ﴿ ماوقع ﴾ (اى موضع مفعول مطلق وقع) ﴿ مضمون جملة ﴾
اى مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ﴿ لا محتمل لها ﴾ فلا لنفى الجنس ومحتمل
اسم مفعول من احتمل مبنى على الفتح اسم لا ولها (اى لهذه الجملة) صفة محتمل و
﴿ غيره ﴾ (اى غير المفعول المطلق) خبر لا والجملة صفة جملة اى لا محتمل ثابتـا
لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصــوب لانه مفعول الاحتمال وخبر
لا الظرف اى لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف
لنيـابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيهــا ماهو فاعل وهو ياء المتكلم
﴿ نحوله ﴾ خبر مقـــدم ﴿ علىّ ﴾ حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع
الى الالف ﴿ الف درهم ﴾ مبتدأ وهــذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير
المحتمل غيره ﴿ اعترافا ﴾ (اى اعترفت) ماعــلىّ من الالف (اعترافا) وهو
بالفارسيه ❊ اقرار كردن چيز ❊ وههنا ❊ اقرار كردم بهزار درم ❊ (فاعترافا مصدر)
من باب الافتعــال (وقع مضمون جملة وهى قوله) اى قول المصنف (له علىّ

الف درهم لان مضمونه) اى مضمون قوله له علىّ الف درهم (الاعتراف)
بالف درهم لاغير لان المرأ مؤاخذ باقراره وقد اقرّ بالف (ولامحتمل لها غيره)
فاصله له علىّ الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله
وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا
واولئك هم المؤمنون حقا ﴿ ويسمى ﴾ بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع
(المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا ﴿ تأكيدا لنفسه ﴾ وذاته
(اى نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد دون
اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف اكد
مفهوم له علىّ الف درهم وهو الاعتراف ايضا * وفى الرضى فاعترافا يؤكد
الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكد
نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف (لا) يؤكد
(امرا يغايره) اى يغاير نفسه وذاته (ولوكان) يؤكد نفسه (بالاعتبار) اى
باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف المؤكد
مضموناً حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل ﴿ ومنها ﴾
اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ﴿ ما ﴾ (اى
موضع مفعول مطلق) ﴿ وقع مضمون جملة ﴾ كائن ﴿ لها ﴾ (اى لهذه الجملة)
﴿ محتمل غيره ﴾ بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اى غير المفعول المطلق) ﴿ نحو
زيد قائم حقا ﴾ (اى حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان تفسير له مأخوذ
(من حق يحق) مثل فرّ يفرّ من باب ضرب (اذ ثبت ووجب) لان الحق
فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب (فحقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون
جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها)
اى لهذه الجملة (محتمل غيره لانها) خبر (تحتمل الصدق) وهو ما يطابق الواقع
مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء
تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا
مطابق له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع يطابقه
﴿ ويسمى ﴾(هذا النوع من المفعول المطلق) ﴿ تأكيدا لغيره ﴾ (لانه)اى لان المفعول
المطلق (من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر)وهو قوله حقا (يؤكد نفسه)
والجملة خبر ان (من حيث هو محتمل الجملة) وهى زيد قائم فصار المؤكد منصوصا
ومصرحا والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع
تأكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالفاء التفسيرية
(فالمؤكد) حال كونه (اسم مفعول) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث

اعتبـار وصف الاحتمال فيـه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يغاير) خبر لقوله فالمؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه بلفظ المصدر) فالحاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغـاير المحتمل وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره فاطلاق الغير باعتبـار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص والتأكيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيدا باعتبار المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا تأل جهدك (ويحتمل ان يكون المراد) من قوله ويسمى تأكيدا لغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لا صلة له كما فى التوجيه الاول (ليندفع) الغير ويتقرر ماهو المقصود ولهذا سمى تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن التقابل فاشـار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل (ليتكرر) المفعول المطلق (ويتقرر حتى يحسن التقـابل) اى مقـابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيـه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين ﴿ ومنها ﴾ اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيهـا قياسا ﴿ ما ﴾ اى موضع مفعول مطلق ﴿ وقع مثنى ﴾ (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى باليـاء السـاكنة المفتوح ماقبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو دواليك اى تداول الامر دوالين اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا ذيك اى اسرع اسراعا بعد اسراع وحجاجيك اى كف كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافه) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها ما وقع (مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول) اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك المصنف قيد الاضافة اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة

﴿ قوية ﴾

قوية فيما بينهم (لئلا يرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق فى هذه الآية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذكور لفظا (اى) ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متتابعا (وفى جعل المثال) وهو لبيك وسعديك (من تمة) اى من تتميم (التعريف لافادة هذا القيد) اى قيد الاضافة يعنى فى اكتفاء المصنف فى هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذا تكلف آخر اذ الشائع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه بعض القيود فى المثال ليس من دأب المعرفين ﴿مثل لبيك﴾ (اصله الب) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين اى اقيم) معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامتثال امرك) اى ما امرتنى به ليلا ونهارا (ولا ابرح) اى لا ازول (عن مكانى) اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم فى موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لا نهاية لها (متتالية) اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينهما هذا معنى البابين (فحذف الفعل) مع فاعله وجوبا فى كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب (واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما فى قوله تعالى ﴿فضرب الرقاب﴾ (ورد) المصدر (الى الثلاثى بحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا مافوق الواحد لان الزوائد فى البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياك (واضيف المصدر اليه) اى الى المفعول (فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (لبيك) كل ذلك للعلة السابقة آنفا (ويجوز أن يكون) لبيك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب) يعنى بمعنى اقام به فى القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك (فلا يكون) لبيك حينئذ (محذوف الزوائد) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين واحد ﴿و﴾ (على هذا القياس) ﴿سعديك﴾ الا انه لا يكون غير محذوف الزوئد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب (اى اسعدك) اسعادين يعنى اسعدك (اسعادا بعد اسعاد

بمعنى اعينك) اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك (الا ان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل لبيك فى جميع الاحوال الا فى حالين فى ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يجيء سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفى انه لا يكون محذوف اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولا يحتاج الى شيء يتعدى به (بخلاف الب فانه) لازم (يتعدى باللام) والله علم ﴿ المفعول به ﴾ ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما فى ضربت زيدا او تعلق به كما فى خلق الله العالم والضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ﴿ هو ﴾ اى المفعول به ﴿ ماوقع ﴾ (اى اسم وقع) ﴿ عليه فعل الفاعل ﴾ اى ماتعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا ولم يذكره اى لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما (اكتفاء) مفعول له (بما سبق) اى بذكره (فى المفعول المطلق) اختصارا او لظهور أن المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه) فى قوله ماوقع عليه فعل الفاعل (تعلقه به) اى تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف) بين الفعل والمفعول (فانهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون فى) قولك (ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون فى) قولك (مررت بزيد أن المرور واقع عليه) اى على زيد لكونه بواسطة حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملتبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به) اى بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه) اى الشان (لا يقال) عند ارباب اللغة (فى واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه) كما قالوا فى المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اى فى المفعول فيه فان الضرب مثلا فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا تحل الافعال فيه كما تحل الاشياء فى محالها (او) واقع (له) فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب (او) واقع (معه) فى المفعول معه فان الاستواء فى قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان

﴿ المفعول ﴾

المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا او معنى مثل جلس قعودا اوقعد جلوسا واما المفعول به فمغاير له لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوهما (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (ما) اى فعل (اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الى ماهو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ماهو فاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اى آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكأنه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل (فخرج به) اى بقوله فعل الفاعل وماهو المراد منه (مثل زيد في) قولك (ضرب زيد) يعني خرج به مفعول مالم يسم فاعله الذى كان في الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده) اى اسناد ضرب في ضرب زيد (الى فاعله) لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به في الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج عن كونه مفعولا به وصار في حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الآخر كما في اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ درهم مفعولا به (ولا يشكل) تعريف المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى في باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الشأن (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعني تعلق بقوله درهما في هذا المثال (فعل الفاعل الحكمى) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مالم يسم فاعله) في باب اعطيت وفي باب اعلمت (في حكم الفاعل) لما عرفت انه في الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بنى له الفعل كان في حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تعميم لفظ الفاعل في قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكمى بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) في التعريف لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم اليهما لان مالم يذكر لم يقبل التعميم (فلا يرد أنه لو قال) المصنف في تعريف المفعول به (ما وقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه رد على الهندى حيث قال لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم تكن الفائدة اوفر وفي ذكر الفاعل فائدة التعميم ﴿نحو ضربت زيدا﴾ (فان زيدا) في هذا المثال (قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر) بينهما (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) او المخاطب

فهو مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل ﴿و﴾ لكن ﴿قد يتقدم﴾ (المفعول به) على خلاف الاصل لنكتة وعلة ﴿على الفعل﴾ (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ماهو الاصل فى العمل فجوازه على ماهو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل فى العمل) لما سبق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ماهو الاصل او حال كون الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى و (اما) ان يتقدم عليه تقدما (جوازا) اى جائزا تخصيصا يعنى ليكون مخصوصا ومنحصرا فيه (مثل الله اعبد) واياك نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب أتمنى واما وجوبا) اى تقدما واجبا (فيما) اى فى المفعول به الذى (تضمن معنى الاستفهام او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من ضربت) بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه أزيدا ضربت ام عمرا فى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك) جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وهذا) اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اى المفعول به (فى حيز) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاى المعجمة اى تحت (ان) المصدرية (نحو من البرّ) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع مخاطب فى تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل فى تأويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه فى العمل معناه بالفارسية * از نيك است تو منع كنى زبانت را * والاصل فى الفعل العامل فى المعمول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وجزأ من الكلام ﴿و﴾ (قد) ﴿يحذف الفعل﴾ على خلاف الاصل على قلة اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى (فى المفعول به) لكون البحث فيه ﴿لقيام﴾ اى وقت وجود ﴿قرينة﴾ علامة (مقالية او حالية) دالة على تعيين المحذوف ﴿جوازا نحو﴾ قولك ﴿زيدا﴾ بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا ﴿لمن﴾ اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة ﴿قال﴾ صلة ﴿من﴾ اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ماسبق آنفا

﴿ اضرب ﴾

(اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال المجيب (اضرب زيدا فحذف الفعل)
وهو اضرب مع فاعله جوازا (للقرينة المقالية) الدالة عليه (التى هى السؤال)
بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهى اسم للمدينة التى فيها البيت
الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا اى للذى يريد الذهاب او الذى قد
ذهب (اليها اى تريد) اى أتريد بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام
بالتوجه الى (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (للقرينة الحالية) التى هى تهيؤه
اوذهابه اليها ﴿ و ﴾ قد يحذف الفعل العامل فى المفعول به ﴿ وجوبا ﴾ اى حذفا
واجبا ﴿ فى اربعة ﴾ ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة ﴿ مواضع ﴾ وهو الظاهر
من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة
دون ماعداها (ليس للحصر) لانه ليس فى كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيده
لاتفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين
فى موضعه (لوجوب الحذف) يعنى حذف الفعل (فى باب الاغراء) مثل
اخاك اخاك اى الزم (والمنصوب على المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى
او امدح اهل الحمد (او الذم) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم (او الترحم)
مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها)
اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة
لان القليل لقلته لا يقتضى البحث عنه الموضع ﴿ الاول ﴾ (من تلك المواضع
الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها ﴿ سماعى ﴾
يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لا يكون له ضابط كلى يعرف به علة
وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا (اى مقصور على السماع)
من العرب (لا يتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة)
اى معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لامثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لا يتجاوز
(عليها) اى على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لا يقاس على
المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف
فى المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ما سمع ﴿ نحو امرأ ﴾ بفتح
الراء لان عينه وعين ابنم كلاهما تابعان للامهما فى الحركات الثلاث ﴿ ونفسه ﴾
(اى اترك) امر من ترك يترك (امرأ ونفسه) ان كان الواو للعطف يكون
لازم معناه بالفارسية * كزند ازين مرد * وان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا
* كوتاه كن تو دست آزردن اين مرد واره از صحبت كردن اين مرد زد شنام دادن
* وفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء اوقصر اليد واللسان عنه فعلى
الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى * وقيل المعنى اما الهجر عنه

او ترك الانتقام منه او ترك اصلاح امره ﴿ وانتهوا خيرا لكم ﴾ (اى انتهوا عن التثليث) اى عن القول بالتثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه (واقصدوا خيرا لكم) اى ماينفعكم فى الدنيا والآخرة ومن اتبعكم (وهو) اى ماهو خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله اله واحد عن صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم ﴿ واهلا وسهلا ﴾ (اى اتيت اهلا) والاهل اما مصدر من اهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه الشارح بقوله (اى) اتيت (مكانا ماهولا اى معمورا لاخرابا) يعنى لم يكن المكان الذى اتيته خرابا او اسم بمعنى القريب ذى الرحم واشار اليه بقوله (او) اتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب) يعنى لم يكن الذى اتيته اجنبيا لك فمعناه حينئذ بالفارسية * آمدى تو خويشانرا ونه آمدى بيكانكانرا * والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فمعناه حينئذ * آمدى توجاى زيبا * (ووطئت) الوطئ مثال واوى ومهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لا من البساط والسهل نقيض الجبل معناه * رهى توجاى نرم ونهى پاى بروى * (لا حزنا) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة ماغلظ من الارض * جاى درشت پاى نه نهى جاى نرم پاى نهى * وعلة وجوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال ﴿ و ﴾ (الموضع) ﴿ الثانى ﴾ (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل العامل فى المفعول به فيها ﴿ المنادى وهو المطلوب ﴾ اى الشخص الذى طلب ﴿ اقباله ﴾ (اى توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرا لك (او) توجهه (بقلبه كما اذا ناديت مقبلا) بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لا بقلبه واذا ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) اى اقبالا حقيقيا (مثل يازيد) فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط (او حكما) عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كما فى قوله تعالى ﴿ ياسماء اقلعى ﴾ (ويا جبال) كما فى قوله تعالى ﴿ ياجبال اوبى ﴾ (ويا ارض) كما فى قوله تعالى ﴿ يا ارض ابلعى ماءك ﴾ مما يستحيل منه الاقبال من غير ذى روح وجماد (فانها) اى فان الاسماء التى استحال نداؤها (نزلت) مبنى للمفعول (اولا) اى قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها منادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذى له عقل وبصيرة يعنى ان مايستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والانقياد فاستعير حرف النداء الذى كان حقه ان يدخل على من صلح للنداء للمشبه الذى استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) اى على ذلك المشبه (حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل منادى حكما (فهى) اى هذه الاسماء (فى حكم من يطلب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه وقلبه او قلبه فقط ومنه نداؤه تعالى

لتنزهه عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعنى المندوب بخلاف المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى وقصد نداؤه (لانه) اى المندوب (المتفجع عليه) سيأتى معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء) والجملة خبر بعد خبر اوصفة اقوله المتفجع عليه على منوال * ولقد امرّ على اللئيم يسبنى *(لمجرد) اظهار (التفجع لالتنزيله) اى لتنزيل المندوب (منزلة المنادى وقصد) بالجر عطف على تنزيله (ندائه) فلم يكن منادى لاحقيقة وهو ظاهر ولاحكما لعدم التنزيل (فيخرج) المندوب (بهذا القيد) اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة اوحكما (عن تعريف المنادى) لانه لايطلب اقباله لا حقيقة ولا حكما (ولهذا) اى لخروجه عن تعريفه (افرد المصنف احكامه) اى احكام المندوب (بالذكر فيما بعد وفيه) اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال ياسماء ويارض وياجبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى (تحكم) اوفى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخل امثال ياسماء ويارض وياجبال (فان المندوب ايضا) اى كالمنادى الحكمى اوكما ان مثل ياسماء منادى (كما قال بعضهم) وهو الجزولى (منادى مطلوب اقباله) لكن لا مطلقا بل (حكما على وجه التفجع) اى على طريق التفجع والتوجع (فاذا قلت يامحمداه) حال كونه مندوبا (فكأنك تناديه وتقول له تعال) بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزمه الناقص ووقفه بسقوط لام الفعل (فانى مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا هذا (فالاولى) والانسب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانيا (كما فعله صاحب المفصل) وهو العلامة الزمخشرى لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال فى المفصل فى بحث الاعراب المنصوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت ياعبد الله الى ان قال اومندوبا كقولك يا زيداه (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى كصاحب المفصل والجزولى (انه داخل فى المنادى) حكما واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدّوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم فاستبعد المصنف جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ماعداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على حدة ﴿ بحرف ﴾ متعلق بالمطلوب ﴿ نائب ﴾ صفة حرف ﴿ مناب ادعو ﴾ نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة)

بيان الحرف (وهى) اى تلك الحروف (يا وايا وهيا واى والهمزة) الحكم فيها بعد الربط كقولك السكنجبين خل وعسل وماء وقدم غير مرة (واحترز المصنف (به) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو (عن نحو ليقبل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد أقبل قوله (لفظا او تقديرا) (تفصيل للطلب) يعنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا لفظيا) والطلب اللفظى لايكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهى احد حروف النداء (لفظية) اى ملفوظة (نحو يازيداو) طلبا (تقديريا) والطلب التقديرى لايكون الا (بان تكون آلته) اى آلة الطلب (تقديرية) اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية (نحو يوسف) اى يا يوسف (أعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجئ لهذا زيادة تحقيق (او) تفصيل (للنيابة) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لايكون الا (بان يكون) الحرف (النائب) مناب ادعو (ملفوظا او) نيابة (تقديرية) وذلك لا يكون الا (بان يكون) الحرف (النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظا او منادى مقدرا (و) مثال (المنادى الملفوظ مثل يازيد و) مثال المنادى (المقدر مثل ألا يااسجدوا اى ألا ياقوم اسجدوا) وسيأتى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقربها والثانى كالاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل (وانتصاب المنادى) لفظا او تقديرا او محلا (عند سيبويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (وناصبه) اى وناصب المنادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لايقدر أن يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يازيد (ياادعو زيدا) وانما قال باليكون مخاطبا من اول الامر ولئلا يكون مخبرا وأدعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى المفصل لانك اذا قلت ياعبد الله فكأنك قلت ياأريد اواعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه انتهى (فحذف الفعل) الناصب له (حذفا لازما) واجبا (لكثرة استعماله) اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب له وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلايكون

(التخفيف)

التخفيف مطردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو أدعواوار يد اوأعنى (وافادته فائدته) عطف تفسير اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ماقام مقامه وردّ بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فلعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا (وقال ابو علىّ) الفارسى (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه المصنف (ان يا واخواته اسماء الافعال) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وها زيدا وعليك زيدا ومنع بان اسماء الافعال لاتكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه ماقال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابى علىّ (لايكون) المنادى (من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به) فيه (بعامل واجب الحذف) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى علىّ (وعلى المذاهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى علىّ (كلها مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة) من المسند والمسند اليه على المذاهب كلها (فعند سيبويه كلا جزءا الجملة) اصله جزآن سقط نون التثنيه بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير للجزآن (مقدران) خبر لقوله جزءا الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها (وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئيها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا (وعند ابى علىّ احد جزئيها اسم الفعل) وهو حرف النداء (و) الجزء (الآخر ضمير مستتر فيه) اى فى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزءا الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعنى المسند ملفوظ والآخر يعنى المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيها

ايضا والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عندالمصنف ولذا جعل المنادى مماانتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشرى ايضا كما نقلنالك سابقا تأمل والله اعلم ﴿ ويبنى ﴾ بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه (اى) يجب ان يبنى (المنادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل لا الجواز فى السعة والضرورة لان الضرورة لاتدعو الى النصب وهو جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف (قدم) المصنف (بيان البناء والخفض والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لالقلة الثلاثة لتساوى مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح (بالنسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه والنكرة (ولطلب الاقتصار فى بيان النصب بقوله وينصب ماسواها) كما مر فى الاعراب التقديرى واللفظى ﴿ على مايرفع ﴾ مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى ﴿ به ﴾ والضمير المجرور راجع الى الموصول (اى) يبنى المنادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد ويارجل اوتقديرا مثل ياحبلى ويافتى (او) يبنى على (الالف) فى المثنى مثل يازيدان ويارجلان (او) يبنى على (الواو) فى الجمع المذكر السالم مثل يازيدون ويامسلمون وهذان لايكونان الامبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التى يرفع بها المنادى) والموصول مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل (فى غير صورة النداء) يعنى ومايرفع بالضمة اذا لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى ومايرفع بالالف والواو بلا اضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الالف والواو اذا كان منادى قوله فى غير صورة النداء اماقبل النداء فتكون حينئذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار مايؤول اليه من قبيل ﴿من قتل قتيلا﴾ واما بعده فيكون حينئذ التعبير عن المسنداليه بالمنادى باعتبار ماكان مثل ﴿وآتوا اليتامى اموالهم﴾ (او الفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كأنه قيل الفعل اعنى يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل (مسند الى الجار والمجرور اعنى به) فيكون مفعول مالم يسم فاعله الجار والمجرور (ولاضمير فيه) اى فى يرفع حينئذ لانه يلزم تعدد الفاعل بلاعطف (وارجاع الضمير) المستكن فى يرفع على التقدير الاول لاالثانى لانه ليس فيه ضمير (الى الاسم) لاالمنادى اى على مايرفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم (غيرملايم لسوق الكلام) فى محله لان قرينة الخصوص التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصافيه اولى من قرينة العموم التى هى بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى ليناسب السوق ﴿اذا كان﴾

(اى المنادى) ﴿ مفردا ﴾ (اى لا يكون) المنادى (مضافا) مثل ياعبد الله (ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل ياخيرا من زيد (وهو) اى شبه المضاف (كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) كانضمام من زيد الى خيرا فان معنى خيرا لايتم الا بانضمامه اليه ﴿ معرفة ﴾ خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات وأحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى وأحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لماسيأتى وصرح بالتعريف الاضافى بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضى (او بعده) اى بعد دخول حرف النداء (وانما بنى) بالبناء للمفعول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعوا والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة لفظا و معنى لكاف الخطاب الحرفية) فى ذلك واياك اما المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه اى ولكون المنادى المفرد المعرفة (مثلها) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعريفا) اى فى كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلها فى الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يا زيد) كما قلنا (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف) اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه حرف فبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهته مشابهه فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على الحركة حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو ياقوم بالضم كما عملوا فى نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف ادعوك (لان الاسم لايبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل) اللذين هما اصل

فى البناء فيكون المنادى مشابها لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى (ولا يبنى) المنادى (لمشابهته الاسم المبنى) الذى هو الكاف فى ادعوك لان الاسم ليس باصل فى البناء والا لكان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدا ﴿مثل يازيد ويارجل﴾ هذان (مثالان لما) اى للمنادى الذى (هو مبنى على الضم) بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر

سلام الله يامطر عليها ✻ وليس عليك يامطر السلام

(اوّلهما) وهو زيد (معرفة) بكونه علما (قبل النداء وثانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء) بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه ﴿ويازيدان﴾ هذا (مثال للمبنى على الالف) ﴿ويازيدون﴾ هذا (مثال للمبنى على الواو) ليكون رفعهما بالالف والواو ﴿ويخفض﴾ بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين فيه نائبه (اى ويجرّ المنادى) لدخول ماهو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معربا فينجرّ اما لفظا او تقديرا ولا يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا يندب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف الى العلم لانه لا يقال يالرجل فى يا رجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا باخير من زيد فى ياخيرا من زيد ﴿بلام الاستغاثة﴾ (اى بلام تدخله) اى المنادى (وقت الاستغاثة به) الاضافة لادنى ملابسة (وهى) اى هذه اللام (لام التخصيص) لا لام التعليل ولا غيره (ادخلت) بالبناء للمفعول (على المستغاث) اى على من اريد الغوث منه (دلالة) مفعول له للادخال اى لتدل اللام (على انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه فى الصلاحية للغوث (بالدعاء) الباء داخلة على المقصور اى لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله فى الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للادخال على المستغاث من بين الحروف ﴿نحو يالزيد﴾ فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يالزيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو أدعو اواريد وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف الا انها لا تزاد الا فى احد المواضع الثلاثة الاستغاثة والتعجب والتهديد سماعا ومعناه بالفارسية ✻ مخصوص كردم ترا اى زيد بخواندن و بحاضر شدن ازسبب آنكه بفرياد رس تو اين ضعيف را ✻ (وانما فتحت) هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل وليوافق حركتها عملها (لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر هذه اللام قياسا مطردا يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه

﴿ قياس ﴾

قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث (نحويا للمظلوم اى ياقوم) للمظلوم يعنى ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا فيه وتعينوا اياه (فانه لو لم يفتح لام الاستغاثه) فى المستغاث بل كسر بناء على ماهو القياس (لم يعلم ان) لفظ (المظلوم فى هذا المثال) اى فى نحويا للمظلوم (مستغاث او مستغاث له) مع ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه فتحة ففيما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء للمفعول (الامر) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث (لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التى يفتح لام الجر معها نحولك) لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ماهو موضوع على الخفة ففتح لام الاستغاثة فى المستغاث ايضا قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بتاء الخطاب (على) المنادى (المستغاث) باعادة لام الاستغاثة فى المعطوف و (بغيريا) فيه (نحويا لزيد ولعمرو كسرت) لام الاستغاثة (فى المعطوف) عملا بما هو الاصل فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق و (لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث) لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا (وان عطفت) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلابد من فتح لام) الاستغاثة فى (المعطوف ايضا) اى كما لابد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحرف النداء فى المعطوف صار كأنه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف لم يصح ان يكون قرينة (نحو يالزيد ويالعمرو) فكأنه قال اولا يا لعمرو فلزم الفتح (وانما اعرب المنادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما اذا كان مضافا مثل يا لعبدالله فكذلك (لان علة بنائه) وهى الافراد والتعريف والخطاب (كانت) تلك العلة (مشابهته الحرف) وهو حرف الخطاب فى ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم (فبدخولها) عليه (ضعفت مشابهته للحرف) وان كانت العلة

موجودة الا انها ضعيفة والضعيف لايؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب) المنادى المستغاث (على ماهو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فانجرّ بدخول الجار لفظا اوتقديرا (قيل) يعنى اعترض على قول المصنف ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المنادى) وقد ههنا للتحقيق كما فى قوله تعالى ﴿قد يعلم ما انتم﴾ (بلامى التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى تعجب المنادى من المنادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضا) اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فلام التعجب نحو يا للماء) فكأنك ابصرت ماء فى مكان لايرجى ولايظن وجوده فيه فاعجبك فناديه وتقول تعال فانك عجيب الشان لايعرفك كل احد (ويا للدواهى) جمع داهية وهى المصيبة العظيمة (ولام التهديد نحو يا لزيد) فى مقام تخويف المنادى المنادى ولذا قال الشارح (لاقتلنك) لتكون قرينة على ان يالزيد للتهديد * وفى الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم فى موضع لايظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى * (فلم اهمل المصنف ذكرها) ولم يذكرها (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعنى لايصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواها كليا) لان الضمير فيما سواها يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف فحينئذ لم يكن ما سواها كله منصوبا لانه ينجرّ بلامى التعجب والتهديد مع انهما داخلان فى ما سواها (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح ان يطلق على كل واحدة منهما لام الاستغاثة وان كان مجازا (كأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المهدّد) حال كونه (اسم فاعل) من هدّد (يستغيث) اى يطلب الغوث والعون (بالمهدّد) اى من المهدّد حال كونه (اسم مفعول) فيناديه (ليحضر) المهدّد اسم مفعول (فينتقم) المهدّد اسم فاعل (منه) اى فيأخذ انتقامه من المهدّد اسم مفعول (ويستريح) المهدّد (من الم خصومته) فاستغاثة المهدّد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح فى دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكأن المتعجب) اسم فاعل (يستغيث) اى يطلب الغوث (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه (ليحضر فيقضى) ويزيل المتعجب (منه) اى من نفسه (العجب ويتخلص ويتفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتقض بقول من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب

ماسواهما كليا (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى فى قولهم ياللماء ويالدواهى) محذوف لانسيا (ليس) المنادى الداخل عليه لام التعجب (الماء ولا الدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد) من قولهم ياللماء ويالدواهى نحو (ياقوم او ياهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لا يرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (للدواهى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (بحذف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى حرف النداء كقولهم ياللتهنئة بالكسر اى ياقوم احضروا للتهنئة وشاهدوها (ظاهر) لان كسر اللام فيما يلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام معها (حينئذ) اى حين كون المنادى محذوفا (كما هو الظاهر مما سبق) فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به المجيب الاول فان قلت لا ينحصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم تأل جهدا ﴿ ويفتح ﴾ بالبناء للمفعول (اى يبنى المنادى) على الفتح) وجوبا ﴿ لالحاق الفها ﴾ اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ اى وقت طلوعها اى لالحاق (اى) وقت الحاق (الف الاستغاثة) اى وقت لحوق الفها (بآخره) اى بآخر المنادى (لاقتضاء الالف) فى كونها الفا وباقية على تلك الهيئة (فتح ماقبلها) اى يكون الحرف الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخلو اما ان يكون مضموما او مكسورا فالاول يستلزم قلبها واوا مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ماقبلها مفتوحا ﴿ ولا لام ﴾ (فيه) اشارة الى ان لا لنفى الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقييد به كما قيل بل اتفاق لايجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (حينئذ) اى حين الحاق الالف (لان اللام تقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف) تقتضى (الفتح) اى فتح ما دخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح (تناف) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء

والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح لايجتمعان فى محل واحد (فلايحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلايحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يالزيداه ولكن يلغو احدها لعدم ظهور اثره ﴿مثل يا زيداه﴾ (بالحاق الهاء به) اى بالمنادى (للوقف)﴿وينصب﴾ بالبناء للمفعول ﴿ماسواها﴾ اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد أن نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لايحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث) سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصبا لفظيا مثل ياعبد الله (اوتقديرا) اى نصبا تقديريا مثل ياابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مبنيا قبل دخوله فهو يبنى على ما كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحققة) موجودة (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولامستغاثا باللام والالف (وماغيره مغير عن حاله) مانافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيما سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالحال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناءه وفى المستغاث اللام لانهما تقتضى الجر وفى المستغاث به الالف لانهما تقتضى الفتح وليس فيما سواهما شئ منهما فيبقى على ماكان قبل كونه منادى من النصب لفظا اوتقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط اوبانتفاء التعريف فقط اوبانتفائهما معا والاول اما ان يكون مضافا اوشبهه فالقسمة الى اربعة (اما ما لايكون مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا اوشبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واماما يكون مفردا ولكن لا يكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واماما لايكون مفردا ولا معرفة) وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) اى القسم الاول (مالايكون) المنادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما ﴿مثل ياعبدالله﴾ اوغير علم مثل يا عبد الله ﴿و﴾ القسم الثانى (وهو) اى القسم الثانى (ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ما ينتفى فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) ﴿ياطالعا جبلا﴾ وهو اما معمول للاول مثل ياحسنا وجهه ويا خيرا من زيد وياطالعا جبلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت

هو جملة نحويا حاليا لايعجل اوظرف نحو * الا يانخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام * فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط فى عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه اوعلى الموصوف لان التقدير يا انسانا اويا كوكبا طالعا جبلا ﴿ و ﴾ (القسم الثالث وهو) اى القسم الثالث (مايكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اى الا انه (لايكون معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل) ﴿ يارجلا ﴾ (مقولا) ﴿ لغير معين ﴾ اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين مالم يقصد (اى لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اى قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقييد له) على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيدا لنصبه لان مايكون قيدا للعامل يكون قيد العمل ايضا (لانه) اى لان المنادى المفرد النكرة (اذا كان منصوبا لايحتمل المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة (وهو مالايكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل ياحسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه (ظريفا) صفة له فى الحقيقة وفى الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اى القسم الرابع (مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دأبه فى بعض القواعد (اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين) الافراد والتعريف (بمثال) يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل ياعبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يارجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف اى صار يسيرا (تصور انتفائهما) اى انتفاء القيدين بمثال واحد (معا فلاحاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى للقسم الرابع (على انفراده) مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو مالايكون مفردا لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله ياطالعا جبلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه فى تقدير يا انسانا اويا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه العبارة) اعنى عبارة ياطالعا جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اى بجميعها (مذكورة)

فی الكتاب (وهذه الامثلة كلهــا مثال لما سوى المستغاث) بالالف والمستغاث باللام (ايضــا) اى كما كانت امثلة لما سوى المنــادى المفرد المعرفة فان عبدالله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين (فلاحاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى لما سوى المستغاث (على حــدة) واستقلال

*ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع فی بيان احوال توابعه فقال ﴿ وتوابع المنــادى ﴾ سيجیء معنى التوابع فی تفصيــله وتحقيقه فی بحثها ﴿ المبنى ﴾ صفة المنادى (على مايرفع به) المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجی لانه لايجرى الحكم الآتی فی المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يازيدا وعمرا الا وعمرو ﴿ المفردة ﴾ بالرفع صفة التوابع (حقيقة او حكما) تفصيل للافراد يعنی يكون ذلك التــابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا او مفردا حكميا بان يكون مضافا بالاضــافة اللفظية فانه وان كان مضــافا لكنه مفرد حكما على ماســيأتی و (انما قيد) المصنف (المنادى بكونه مبنيا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنــادى المعرب سواء كانت مفردة اولا (لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الا حال لفظه وهو النصب لفظا اوتقــديرا فتابعه يتبعه فيــه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز فی تابعه الوجهان الرفع حمــلا على لفظه والنصب حملا على محــله (وقيدنا) نحن (المبنى بكونه) اى بان يكون بنــاؤه (على مايرفع به) ولم نبقه على اطلاقه احــترازا عن المبنى على الفتح (لان توابع) المنــادى (المستغاث بالالف لا يجوز فيها) اى فی تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيهــا النصب (نحو يازيدا وعمرا) بالنصب فی عمرا سواء حمل على لفظه او محله (لا) يقــال يازيدا (وعمرو) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنی على الفتح) يعنی وان كان فی المســتغاث بالالف محلان الا انهما سيان لان حال لفظه الفتح وحال محــله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب فی تابعــه كما وجب فی تابع المنــادى المعرب (وقيد) المصنف (التوابع) ههنا (بكونها) يعنی بان تكون (مفردة لانهــا لو لم تكن) التوابع (مفردة لاحقيقة ولاحكما كانت) تلك التــوابع (مضافة بالاضــافة المعنوية) نحو يا زيد ذا المال ويازيد نفسه ويازيد وعبدالله (وحينئذ) اى حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضــافة المعنوية (لايجوز فيهــا) اى فی تلك التوابع (الا النصب) لفظا اوتقديرا لان المنــادى اذا كان مضــافا يجب نصبه فتوابعه اذا كانت مضــافة تكون اولى بالنصب ولان الاصل فی توابع المنــادى ان تكون تابعة لما هو الاصل فی متبوعها ولان تابع المنادى انما يتبعه فی لفظه اذا

﴿ كان ﴾

كان مثله فى الافراد وذا يفوت فى الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة اعم من ان تكون) يعنى المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقية (بان لايكون) التابع (مضافا معنويا ولا) مضافا (لفظيا ولاشبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولاشبهه (او حكما) اى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا اومشبها بالمضاف فانها) اى الحالة والقصة (لما انتفت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به (الاضافة معنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه به لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه به المضاف (فى حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع (المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به (كالتوابع المفردة) حقيقة لااضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلااضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولما لم يجر الحكم) لما ههنا ظرف زمان متضمنة معنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى يجرى كرمى يرمى سقط الياء علامة للجزم *الحكم فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل (فى التوابع كلها) وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل)يجرى (فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد (ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل) المصنف (التوابع الجارى)لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجارى (فيها) اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد فى رواية (وصرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو الممتنع دخول ياءايه (فيما هومحتاج اليه)

اى الى القيد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل اوصرح
﴿ من التأكيد ﴾ (اى) التأكيد (المعنوى) قيل (لان التأكيد اللفظى حكمه
فى) الاعم (الاغلب حكم الاول) اى حكم المؤكد بالفتح (اعرابا وبناء) نصب
على التميز يعنى ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحوجاءنى زيد
زيد وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت وانا لان الثانى
عين الاول لفظا ومعنى (نحو يازيد زيد) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان
الثانى عين الاول كان حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول فكأنه قيل يازيد
يازيد (وقد يجوز اعرابه) اى ويجوز على قلة ان يكون التأكيد اللفظى معربا
لان الاعراب اصل والبناء عارض لايسرى من المؤكد (رفعا) نصب على التميز
اوعلى المصدرية اوالحالية حملا على لفظه نحو يازيد زيد بالضم فى الاول والرفع
فى الثانى (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يازيد زيدا بالضم فى الاول
والنصب فى الثانى (وكأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المختار عند
المصنف ذلك) اى الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اى لكون المختار عنده
الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان و (لم يقيد
التأكيد بالمعنوى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ ﴿ والصفة ﴾ (مطلقا)
سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت هى به اولا فيه رد على
الاصمعى حيث لم يجز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب
العالم ورفعه فى يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان
التأويل فى وصف المنادى المستغاث ﴿وعطف البيان﴾ (كذلك) اى مثل
الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره ﴿ والمعطوف ﴾ (بحرف) ﴿ الممتنع ﴾ بالجر
صفة المعطوف الا انه وصف سببى ﴿دخول يا﴾ بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت
برجل حسن وجهه ﴿ عليه ﴾ اى على المعطوف بحرف (يعنى) المراد بقوله
المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لان الحكم الا تى
لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام مع انه
اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج
عنه نحو يا محمد و يا الله لتعين الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف)
بحرف (الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمها كما سيجىء)
﴿ ترفع ﴾ بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى (حملا) اى حال كونها
محمولة او لكونها محمولة ﴿ على لفظه ﴾ اى على لفظ المنادى المبنى المفرد المعرفة
(الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يا زيد العاقل (او)
لفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يافتى العاقل (لان بناء المنادى

المفرد المعرفة (عرضى) غير اصيل (فيشبه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعنى كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز أن يكون تابعه) اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز أن يكون تابع المعرب فى قولك جاءنى زيد العالم تابعا للفظه فيرفع ﴿ وتنصب ﴾ بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حملا) ﴿ على محله ﴾ اى محل المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما اوعارضا وسواء كان منادى اوغيره (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل واثر العامل ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل على ماهو الاصل فى متبوعه يكون هو الاولى والاليق (نحو ياتيم) بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يارجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) ياتيم (اجمعين) بالنصب حملا على محله وتيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (فى التأكيد) المعنوى (و)نحو يازيد زيد زيدا فى التأكيد اللفظى على ماهو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة انى * واسطار سطرن سطرا * لقائل يانصر نصر نصرا * ﴿ مثل يازيد العاقل ﴾ بالرفع حملا على اللفظ ﴿ و ﴾ يازيد ﴿ العاقل ﴾ بالنصب حملا على المحل (فى الصفة واقتصر المصنف (على مثالها) اى على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدا للرد على الاصمعى و (لانها اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) مما عداها على ماسيأتى ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان فاجرى الاعرابان على المعطوف عليه فقط نحو يا زيد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يازيد والعاقل والعاقل والتاكيد بتأويل حمل الوصف عليه فحينئذ تكون الامثلة باسرها مذكورة (ويا غلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) ياغلام (بشرا) بالنصب حملا على محله (فى عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث) ويا زيد والحارث مثل قوله تعالى ﴿ياجبال اوّبى معه والطير﴾ (فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) فى ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك فى ايراد رفعه اوّلا ونصبه ثانيا حيث قال فى اللف ترفع وتنصب ﴿ والخليل ﴾ (ابن احمد وهو استاذ سيبويه) امام النحو والخليل هو الذى قال صاحب اعراب الفاتحة فى شانه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه ﴿ فى المعطوف ﴾ متعلق بختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف

بينهما فى غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى فى الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحله قائم ومايقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام العامل يكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف الممتنع دخول ياعليه) (يختار الرفع) اى يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويز النصب) المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب فى ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل فى تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر (لان المعطوف بحرف) على المنادى (فى الحقيقة منادى مستقل) لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل فى قولك جاءنى زيد وعمرو فى الحقيقة فاعل مستقل (فينبغى ان يكون) المعطوف على المنادى المبنى (على حالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة بناؤه (على تقدير مباشرة حرف النداء له) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهى) اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة اومايقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة كما فى نحو يازيد وعمرو اوالالف كما فى نحو يازيد وعمران اوالواو كما فى نحو يازيد وعمرون (ولكن) اى الا انه (لما لم يباشره حرف النداء) اى الا انه لما لم يدخله حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة) اى البناء على الضمة اوالالف اوالواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه (فصارت) تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة اوعلى الالف اوالواو مثل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفى الرضى فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى مثل ياايها الرجل انتهى (وابوعمرو) (بن العلا) بالقصر (النحوى القارئ) وهو امام القراء والنحو (المقدم) صفه ابو عمرو (على الخليل) عصرا وزمانا لارتبة (يختار فيه) اى المعطوف المذكور (النصب) اى يرجح النصب وهذا من عطف معمولين على معمولى عامل واحد تأمل (مع تجويزه الرفع) اى مع تجويز ابى عمرو فى المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه) اى الشان (لما امتنع فيه) اى فى المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذى كان داخلا على المعطوف عليه (بواسطه اللام) اى بكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله (لايكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان مقابلا للمنادى فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ماباشره حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبنى) مطلقا (تابع لمحله) لما عرفت (ومحله) ههنا (النصب) بالمفعولية

(فاذا)

فاذا كان حكمه التبعيه وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله ههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق قيل مذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء ﴿يا جبال اوبى معه والطير﴾ بنصب والطير ﴿وابو العباس﴾ (المبرد) ﴿ان كان﴾ المعطوف المذكور ﴿كالحسن﴾ بفتح الحاء والسين المهملتين والنون فى آخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه (فى جواز نزع اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن واثباته كذلك يجوز نزع اللام واثباته مثل الحارث وحارث والخليل وخليل ﴿فكالخليل﴾ (اى فابو العباس) المبرد (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * ويجوز أن تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثانى واشتهاره (فى اختيار رفعه) يعنى فى كون المختار عنده رفعه (لامكان جعله) اى جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا ﴿والا﴾ عطف على قوله ان كان على عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس (اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه) يعنى وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصر علما الا مع اللام وذلك اما فى الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس والثريا (و) اما فى الصفة (كالصعق) حيث جعل اسما لبلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام ﴿فكابى عمرو﴾ (اى فابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب) اى فى كون النصب مختارا عنده (لامتناع جعله) اى جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار ﴿والمضافة﴾ بالرفع (عطف على) قوله (المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوى ولذا قال الشارح (اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة الحقيقية) اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت ﴿تنصب﴾ وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب

المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية او شبه مضاف (لانها) اى لان التوابع المضافة بالاضافة الحقيقية (اذا وقعت) يعنى اذا كانت (منادى) بنفسها (تنصب) لماسبق (فنصبها اذا وقعت) اى اذا كانت (توابع اولى) لان النصب اصل فى المنادى و توابعه ولا مانع منه و(لان حرف النداء لايباشرها) وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ماهو الاصل فيها والاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا (مثل ياتميم كلهم) بالنصب ويازيد نفسه (فى التأكيد ويازيد ذا المال) ويازيد مصارع المصر ويازيد كريم البلد (فى الصفة ويارجل اباعبدالله) ويازيد عبدالله (فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه) حال كونه (مضافا بالاضافة الحقيقية) لماسيأتى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف مطلقا و(لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) لماقلنا ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل فى الاقسام الثلاثة ﴿ والبدل ﴾ بانواعه ﴿ والمعطوف غيرما ﴾ بالرفع صفة او بدل ﴿ ذكر ﴾ مبنى للمفعول (اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (وهو) اى المعطوف الذى ذكر من قبل هذا المعطوف (الممتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف المعرف بلام التعريف (فغيره) اى هذا المعطوف هو (المعطوف الذى لايمتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو اونكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه و ﴿ حكمه ﴾ مبتدأ ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشارح (اى حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف ﴿ حكم ﴾ (المنادى) اى كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه ﴾ اى واختار من قومه خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ﴿ المستقل ﴾ فسر الاستقلال بقوله (الذى باشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النداء (وذلك) اى كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود) من الكلام (بالذكر والاول) يعنى المبدل منه (كالتوطئة) والبساط (لذكره) اى لذكر البدل فكأن حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى المستقل (والمعطوف المخصوص) يعنى المجرد عن حرف التعريف (منادى مستقل) برأسه (فى الحقيقة) بحيث كان كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يازيد وعمرو

بمنزلة يازيد ياعمرو (و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا (مطلقا) (اى حال كون كل) واحد (منهما) اى من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا فى هذا الحكم) اى فى كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافه والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اى سواء كانا) اى البدل والمعطوف المخصوص (مفردين اومضافين اومضارعين للمضاف اونكرتين) اوالمبدل منه والبدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور فى الشرح اومضافين مثل ياعبدالله عبدالرحمن ويا عبدالله وعبدالرحمن اوالاول مفرد والثانى مضاف فيهما ومثالهما مذكور فى الشرح ايضا اوالاول مضاف والثانى مفرد مثل ياعبدالله زيدا وزيد فيكون الثانى مبنيا وان كان المتبوع معربا اومضارعين له نحو ياخيرا من زيد طالعا جبلا اووطالعا اوالاول مفرد والثانى مضارع له ومثالهما مذكور فى الشرح اوالاول مضارع له والثانى مفرد نحو ياخيرا من زيد وعمرو وياخيرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا اونكرتين ومثالهما مذكور فيه اومضافين مثل ياغلام رجل وغلام امرأة اوغلام امرأة اوالاول مفرد والثانى اما مضاف اوشبهه اوالعكس قوله مطلقا يشمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا (فالبدل) اى فامثلة البدل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل لكن على تقدير أن يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد والا يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردا فبنى كما بنى المبدل منه (ويازيد اخاعمرو) فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب (ويازيد طالعا جبلا) مثال للمضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب اوحسن على ماسيأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا فى ذيل كل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعنى امثلة المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان فى العطف لايشترط مايشترط فى البدل * ولما فرغ من بيان احوال التابع شرع فى بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى

واشار الى الشرط الاول بقوله ﴿ والعلم ﴾ (اى العلم المنادى المبنى على الضم) لاعلى الالف ولاعلى الواو حتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلما يفهم) بالبناء للمفعول اى فلعلة تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحه) المفهوم من قوله يختار فتحه (المنبئ) صفة الاختيار من انبأ اى اعلم اى المعلم المخبر (عن جواز ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احدا لجانبين على الآخر بعد تجويزهما على ماسبق (فان جواز الضمة لايكون) ولايوجد (الافى) المنادى (المبنى على الضم) فان العلم لايضاف ولايكون مضارعا له ولايكون منكرا والمستغاث باللام لايفتح وبالالف لايختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم لاغير ولايكون فى المثنى ولا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح يبين جواز الضم لاغير والى الثانى بقوله ﴿ الموصوف ﴾ صفة العلم ﴿ بابن ﴾ حال كون الابن (مجردا عن التاء او) حال كونه (ملحوقا بها) اى بالتاء من غير تغير هيئة الابن لانه لايجوز الفتح فى ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة (اعنى ابنة) مثل ياهند ابنة عمرو ويازيد بن عمرو والى الثالث بقوله (بلاتخالل واسطة) وفاصلة (بين الابن) اوالابنة (وموصوفه) كما مثلنا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى عن هذا الحكم (مثل) قولك (يازيد الظريف) بالرفع اوالنصب حملا على اللفظ اوالمعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لايفتح المنادى فى مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله ﴿ مضافا ﴾ (اى حال كون ذلك الابن) اوالابنة (مضافا) يشير الى ان مضافا حال من المجرور فى قوله بابن ﴿ الى علم آخر ﴾ سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر مثل يازيد بن عمرو اوللمؤنث نحو ياهند ابنة زيد او الاول مذكر والثانى مؤنث نحو يازيد بن هند اوبالعكس نحو ياهند ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى البناء على الضم سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يامحمد بن محمد اولا كالامثلة السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على مايرفع به) ومايرفع به ههنا الضم فيبنى عليه (لكن) ﴿ يختار ﴾ بالبناء للمفعول لكونه يرجح ﴿ فتحه ﴾ اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعنى استعمال (المنادى الجامع لهذه الصفات) يعنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة

﴿ الاستعمال ﴾

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لان الشيء اذا كثر استعماله يقتضي تخفيف الالفاظ (فخففوه بالفتحة) يعني تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة (التي هي حركته) اي حركة المنادى (الاصلية لكونه مفعولا به) لفعل محذوف وجوبا * وفي الرضي فخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى * (واذا نودى) بالبناء للمفعول الاسم (المعرف باللام) اي لام التعريف (اي اذا اريد نداؤه) اي اذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب اومن قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى ﴿اذا قمتم الى الصلوة﴾ اي اذا اردتم القيام الى الصلاة (قيل) (مثلا) عند ندائه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا ايها الناس وغير ذلك (بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء) التي هي يا (والمنادى المعرف باللام) الذي هو الرجل وهذا الحكم مختص بكلمة يا لانها اصل في هذا الباب فيتوسع فيها ألا يرى انها تستعمل في الندبة خاصة والاستغاثة وتكون محذوفة دون غيرها لانه لا يقال ايا اوهيا اواي ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا) مفعول له بتوسيط (عن اجتماع آلتي التعريف) احدهما حرف النداء والآخر حرف التعريف في محل واحد (بلا فاصلة) بينهما فيضيع احدهما فيكون في الكلام حرف بلا فائدة * وفي الرضي لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاج بوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذهي مخصصة نحو اي رجل واسم الاشارة * الى هنا كلامه (ويا هذا الرجل) (بتوسيط هذا) بينهما للعلة المذكورة (ويا اي هذا الرجل) (بتوسيط الامرين) اي وهذا بينهما (معا) وفي هذا الجمع زيادة التشويق الى المقصود بالنداء بتزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثا اثنتان بالانفراد والثالثة بالاجتماع والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسط وخلاصه وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها (والتزموا) كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبني على الضم فلم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يا زيد الظريف وهو لما سبق من القاعدة المستمرة (يعني العرب)لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعني جمهور النحاة (رفع الرجل)(مثلا) اي اسم الجنس الواقع صفة لاي اولهذا (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين

الرفع) بالجر بدل من الوجهين اوالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول (والنصب كامر) فى يازيد العاقل ﴿لانه﴾ (اى الرجل مثلا) يعنى اسم الجنس الواقع صفة لاىّ اولهذا ﴿ هو المقصود ﴾ الاصلى ﴿ بالنداء ﴾ ومابينهما وسائط كما فى البدل (والتزموا رفعه) تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على مايرفع به فرفع (لتكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة للحركة) اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التى هى علامة المنادى) المفرد المعرفة لانه اذاكان مبنيا يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذاكان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فتدل) عطف على قوله تكون اى فتدل حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود بالنداء) وماقبله وسائل فقط واما الظريف فى قولك يازيد الظريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله والتزموا رفع الرجل او صفة لاىّ المنادى اواسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى) المبنى على الضم المفرد (ولهذا) اى لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هنالك) اى فى بيان جواز الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغى ان يقول المصنف ايضا وتوابع المنادى المبنى غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه ﴿ وتوابعه ﴾ هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه المفردة ماجاز فى توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (اومفردة) كما التزم رفع توابعه اذالم يكن منادى مطلقا نحو جاءنى الرجل العالم وذوالمال (نحو يا ايها) اواىّ هذا (الرجل الظريف ويا ايها) او ياهذا او يا اىّ هذا (الرجل ذوالمال) فالواجب الرفع لاغير ﴿ لانها ﴾ اى لان هذا التوابع ﴿ توابع ﴾ (منادى)﴿ معرب ﴾واحد والمعرب لامحل له وليس له الا الرفع (وجواز الوجهين) فى التوابع المفردة ليس مطلقا بل (انما يكون فى توابع المنادى المبنى) على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف وقدسبق تفصيله ﴿ وقالوا ﴾ العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودى

﴿ المعرف ﴾

المعرف باللام قيل باحدى الوسائط الثلاث الا لفظالله (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى) اى تلك القاعدة (اجتماع امرين) فى لفظ واحد فاذا اجتمعا يجـوز نداء المعرف باللام من غير توسيط (احدهما) اى احد الامرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف) عمـا دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام و بين ماعوّض عنه الا قليلا (وثانيهما) اى ثانى الامرين (لزومها للكلمة) اى لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لاتنفك عنها (ياالله) (لان اصله الاله) معرفا باللام واصله اله على وزن فعال من أله يأله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التى هى فى اله على مابين فى علم الصرف (وعوّضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هى منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلى بحيث لاتنفك عن الكلمة (فلا يقـال فى سعة الكلام) يعنى بلاضرورة شعرية (لاه) بلالام لانه لايجوز حذف العوض مع المعوّض وقديقـال فى غيرها يعنى فى ضرورة الشعر نحو يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طوال وطويل *وفى الرضى والاكثر فى ياالله قطع الهمزة للايذان من اوّل الامر انهما خرجا عماكانا عليه فى الاصل وصـارا كجزء الكلمة حتى لايستنكر اجتماع يامع اللام * تم الكلام (ولما لم يجتمع هذان الامران) التعويض واللزوم (فى موضع آخر) بل اختص لفظ الاله باجتماعهـا (اختص) بالبناء للفـاعل (هذا الاسم بذلك الجواز) الباء داخلة على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعـالى يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة مافيه اللام الا لفظة الله (ولهذا) اى للامر المذكور (قال) المصنف (خاصة) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى خص خصوصا لامتنـاع التوسيط هنـا لان ايا يستلزم التعدد ولفظها التنبيه والله تعالى منزه عنهما وذا موضوع للاشـارة الحسية وهو متعال عن ان يكون محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشـارة الى ثلاثة احكام للفظة الله فى باب النداء قطع همزته لانها فى سـائر المواضع همزة وصل والقطع مختص ببـاب النداء واختصاص ذاته بكلمة يا من بين حروف النداء لانه تعالى لاينادى بغيرها سماعا ونداؤه بلاتوسط المبهم من اىّ اوهذا لاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينا (واما مثل النجم والصعق) والبيت وغيرها مما فيه اللام لا للتعويض (وان كانت (اللام لازمة فيه) بحيث لاتنفك عن الكلمة فلايقال فى سعة الكلام نجم وصعق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عمـا دخلت هى عليه

(واماالناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة) لانه لايجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصار الاناس ففعل فيه مافعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) بلالام (فى سعة الكلام فلايجوز أن يقال) بلاتوسيط المبهم (ياالنجم وياالناس) بل لايقال الا بتوسيط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجرى (هذه القاعدة فى) كلمة (التى) لان اصله تى ثم عرف باللام فصار التى وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لايقال تى لان تى اسم اشارة والتى اسم موصول (فى قوله * من اجلك ياالتى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك بكسر الكاف ياالتى قيل حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان النداء لحبيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك او لاخفائه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكأنه قال ياسلمى او ياليلى التى تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم بتشديد الياء المثناة من تحت اى رققت قلبى وجذبته وميلته اليك والواو فى وانت للحال مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اى بالوصل واللقاء عنى اى الىّ اى والحال انك بخيلة بالوصال واللقاء الىّ معناه بالفارسية * من هلاك شدم ازجهت عشق تواى آن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب كردى وحالا تو بخيلى در وصل من * (لان لامها) اى لام التى (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) اى عما دخلت هى عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى لكلمة التى حيث لايقال فى سعة الكلام تى لما قلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه ماقلنا والجار فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى فى قول الشاعر (فيا الغلامان اللذان فرّا) تثنية فرّ صلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيها ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفارّ المتمرّد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا آخره (اياكما ان تكسبانى شرّا) وفى رواية اياكما ان تعقبانى شرّا (لانتفاء الامرين) التعويض واللزوم (كليهما حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشد) بالدال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كأنهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشدّ من الشدّة ولم يبنوا من الشذوذ لانه من العيوب ولايبنى منها اسم تفضيل (شذوذا) تمييز يعنى هذا القول اشد شذوذا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه ﴿ ولك ﴾ (اى وجاز لك) لان اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا

﴿ كذلك ﴾

كذلك على ما بين في موضعه (في مثل ياتيم تيم عدى) (اى في) كل (تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لا حقيقة (وولى) اى وقع عقيب (الثانى) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفي مثله ومنه قوله يازيد زيد اليعملات (في الاول) متعلق بجاز لك اى جاز لك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب (الضم) اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه منادى مضافا اما الى عدى المحذوف او المذكور (و) جز لك (في الثانى) اى في الاسم الثانى (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعنى وجاز لك في الاسم الثانى النصب فانته عن جواز الضم فيه فانه لم يجز او الفاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفي الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم) اى اما جواز البناء على الضم (في) الاسم (الاول فلانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كما هو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما يرفع به (واما) جواز (النصب) فيه (فمبنى على انه منادى مضاف الى عدى) بلا تنوين (المذكور) صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر أن المنادى اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتنوين (الثانى) صفته (تأكيد لفظى) والتأكيد اللفظى في الاغلب حكمه حكم الاول في حركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثانى كأنه هو الاول فكأنه قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه او) على انه (مضاف الى عدى) بالتنوين (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور) في التركيب الثانى لان الشائع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرافى اجز الفتح) في الاول (مكان النصب) وكأن المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (في الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (ففتح) يعنى فبنى على الفتح (اتباعا لنصب الثانى كما في) قولك

(يازيد بن عمرو) لانه كان يازيد فى الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون فى تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتعين النصب فى) تيم (الثانى لانه) اى لان تيم الثانى (اما تابع) بالتنوين (مضاف) صفة تابع على تقدير أن يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثانى من توابع المنادى المبنى المضاف فينصب (او تابع) بلا تنوين بل (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى عدى المذكور او المحذوف فيكون تيم الثانى تابعا للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك (وتمام البيت * ياتيم تيم عدى لاابا لكموا * لايلقينكموا فى سوءة عمر) فى القاموس لااب لكم ولا ابا لكم ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء فى المعنى لامحالة وفى اللفظ خبر انتهى قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اى عن المربى وقال الازهرى انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشدة انتهى * لا لنفى الجنس * واباباثبات الالف مثل لاابا له منصوب اسمها * ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتى تفصيله * لا يلقينكموا فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة من القى يلقى من الالقاء * والضمير عبارة عن المخاطبين وهى تيم عدى اى لايوقعنكم * وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ما هو قبيح * وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكموا (والبيت لجرير) الشاعر قاله خطابا لبنى تيم ونصيحة لهم (حين اراد عمر التيمى) اى المنسوب الى بنى تيم (الشاعر) صفة عمر (ان يهجوه) من هجا يهجو مثل غزا يغزو غزوا والهجو القدح والذم (فقال جرير خطابا لبنى تيم) ونصيحة لهم (لاتتركوا عمر) مفعول لا تتركوا (على ان يهجونى) يعنى لاتكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمى ان يهجونى وامنعوه عن هجوه اياى (فياتيكم) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهى مثل قوله تعالى ﴿ ولا تطغوا فيه فيحل عليكم ﴾ اى فان يلقيكم ويوقعكم (فى سوءة اى مكروه) وبلية تصل اليكم (من قبلى) وجانبى (يعنى) المراد من المكروه والبلية من قبل جرير (مهاجاته اياهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله الراجع الى بنى تيم والمعنى لايوقعنكم عمر فى مكروه وبلية شديدة من قبلى لاجل تعرضه لهجوى ﴿ و ﴾ (المنادى) مبتدأ ﴿ المضاف ﴾ صفته ﴿ الى ياء المتكلم يجوز فيه ﴾ اى فى ذلك المنادى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف اى احدها والاول اولى (مثل) ﴿ ياغلامى ﴾ بفتح

الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل فى الحركة الفتح لخفته وثقل اخويه على ما وضع على حرف واحد ﴿و﴾ (سكونها) عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لانه الاصل لان الياء مبنية والاصل فى البناء السكون ولثقل التركيب بالاضافة ولئلا يلزم الابتداء بالساكن (مثل) ﴿ياغلامى﴾ بسكونها ﴿و﴾ (اسقاط الياء) عطف على سكونها لقربه او على فتح الياء لكونه اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكثرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد (اذا كان ماقبلها كسرة) يعنى اذا كان حركة الحرف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو يافتاى) ويا عصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يافتا بحذف الياء لعدم القرينة ولا باسكانها ايضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثانى ايضا لانه لايجوز اسكان الياء فى مثل يفتاى على ماسيأتى فى قوله واذا اضيف الاسم الصحيح اوالملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان فى آخره الف ثبت والى ان قال والياء مفتوحة فى الصور الثلاث (مثل) ﴿ياغلام﴾ بكسر الميم وحذف الياء ﴿و﴾ (قلبها) اى قلب الياء (الف) عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء لا على سكونها يعرف بالتأمل (مثل) ﴿ياغلاما﴾ بالالف هذا متفرع على القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء الفا (وهذان الوجهان) اعنى اسقاط الياء وقلبها الفا (يقعان غالبا فى النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل (التخفيف لان المقصود) اى لان مقصود المنادى بالنداء لان النداء فقط بل (غيره) اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من النداء بسرعة ليتخاص) المتكلم (منه) اى من النداء (ويتوجه الى) ماهو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما يبتنى على النداء (فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا عليه) اى على الياء فى الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف على حذف الياء (الفا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة) فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الياء (وهما اى هذان الوجهان وان كانا) للوصل (واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لايقعان) اى لايكون هذان الوجهان واقعين (فى كل منادى كذلك)

اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى مافسرناه (بل) يقعان (فيما) اى فى المنادى الذى (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المنادى (بها) اى بتلك الاضافة (لتدل الشهرة) والغلبة (على الياء المغيرة) اسم مفعول من غير (بالحذف) فى الوجه الاول (او القاب) الفا فى الوجه الثانى (فلا يقال) فى ياعدوّى بفتح الياء او سكونها (ياعدوّ) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوّا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال ياعدوّى بالفتح او الاسكان لان العدوّ لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لايضيف عدوّه الى نفسه غالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذا فى المنادى) الذى غلب عليه اضافته الى الياء (ياغلام) فاعل جاء باعتبار المثال (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة عن الالف) لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التغيير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يابنى فى يابنيا فليس شاذا كشذياغلام لاجتماع اليائين ﴿ و ﴾ (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) ﴿ بالهاء ﴾ كما انه يجوز ان يكون بغيرها وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بيكون المقدر فتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلاهاء وبالهاء فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى والاولى ماذكره الشارح (فى هذه الوجوه) الاربعة (كلها) ﴿ وقفا ﴾ (اى فى حالة الوقف) نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغلاميه) بالفتح (وياغلاميه) بالاسكان (وياغلامه) بالحذف (وياغلاماه) بالقاب وياغلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل الى مابعدها بلا فاصلة لايؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل ﴿ وقالوا ﴾ (اى العرب فى محاوراتهم) جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم ﴿ ياابى ويا امى ﴾ بناء (على الوجوه الاربعة) المذكورة فى ياغلامى (كسائر) اى كباقى (ما اضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كما فى باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلا هاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخر) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفة وجوه بعد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة استعمال

﴿ ندائهما ﴾

ندائهما فى كلامهم) لان الانسان يكثر نداؤه لابيه وامه وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الاخر الزائدة عليها (بقوله) عطفا على الوجوه الاول ﴿ ويا ابت ويا امت ﴾ (اى قالوا) فى نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابت) مكان يا ابى (ويا امت) مكان يا امى (ايضا) اى كما قالوا على الوجوه الاول (بابدال التاء) المثناة من فوق (بالياء) المثناة من تحت والباء فى الياء بمعنى من اى بجعل التاء الفوقانيه بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهى التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما زعم * انتهى وفى الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ولكن عند الوقف تقلب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا اسمع يا ابى ويا امى انتهى * وانما طولت لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوضت عن الواو ﴿ فتحا وكسرا ﴾ (اى حال كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا وكسرا حال مأول بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى بفتح الياء والميم فى ياابت وامت بعد الابدال للخفة (او) حال كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لمناسبة) الكسرة (الياء) التى هى الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لابد لها من حرف ساكن فحركت بالكسرة لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضا (وقد جاء الضم) اى البناء على الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو يا ابت ويا امت) بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل (لاجرائه مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اى لقلة استعماله لثقل الضمة على التاء وان كانت مبدلة ﴿ و ﴾ (قالوا) اى العرب ايضا فى نداء الاب والام بطريق آخر (ياابتا ويا امتا) ﴿ بالالف ﴾ اى بالحاق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام يا ابت ويا امت بابدال الياء وبالالف اى قالوا ياابتا ويا امتا بالحاق

الالف بعد التاء ولا تنظر الى ماقيل هنا (جمعا بين العوضين) التاء والالف
لانه يجوز أن يكون لشيء عوضان فكما قالوا بتعويض التاء وحدها ياابت وياامت
وتعويض الالف وحدها ياابا وياأما قالوا بتعويضهما معا ياابتا ويا امتا (دون
الياء) اى ياء المتكلم (فماقالوا ياابتى ويا امتى) كماقالوا بالياء والالف او بالياء
والتاء والالف (احترازا عن الجميع بين العوض والمعوض عنه فانه) اى فان
هذا الجمع (غير جائز) لانه لااعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لايجمع بين
الخميس والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (قالوا) اى العرب عند نداء ابن الام
وابن العم اعاد قالوا اشارة الى ان لقوله حكما خاصا لايوجد فى غيره الاشاذا (ياابن
ام ويا ابن عم خاصة) اى خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف
الى الياء الام والعم (اى لايقال ياابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و)
لايقال (ياابن خال) بالفتح ايضا (بل يقال ياابن اخى ويا ابن خالى) على الوجوه
الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء (لا) اى ليس هذا الاختصاص (بالنظر الى
الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كما ان هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء (يا بنت
ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت العم المضاف الى الياء (يابنت
عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليها وهو
الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قولا يماثل (مثل باب ياغلامى)
(قالوا) اى العرب (ياابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء) فيهما مثل غلامى (و)
قالوا ايضا ياابن امى ويا ابن عمى (بسكونها) اى الياء فيهما مثل ياغلامى
بسكونها (و) قالوا ايضا (ياابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة)
فيهما مثل ياغلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا)
وتبديل الكسرة فتحة مثل ياغلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر)
على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد (شذ) اى قد كان شاذا (فى) المنادى (المضاف
الى ياء المتكلم) (ياابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء
بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه
العلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى
حرف النداء والمنادى والمضاف اليه المنادى وياء المتكلم كلمة وحدة (وثقل)
بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو
(التضعيف) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لايوجد
الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف اكتفاء

بالفتحة فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها اكثر من حذفها في نحو ياغلام (ولما كان من خصائص النداء) ومايتعلق به اصالة (الترخيم) لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر أن النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم اذ الامر المهم مما لايقبل التوقف والمكث ريثما تتم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة (شرع في بيانه) اى في الترخيم ليستكمل احوال المنادى (فقال) ﴿وترخيم المنادى﴾ الاضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفي غيره اومضاف الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيم المنادى ﴿جائز﴾ (اى واقع) وثابت يعني ان الجواز ههنا وقوعي (في سعة الكلام) يعني ان الترخيم مقيد بان يكون في الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة (من غير ضرورة) والجاران متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت اليه) اى الى الترخيم واقتضته (فان دعت اليه ضرورة) واقتضت ضرورته الترخيم (ف) ترخيم المنادى حينئذ واقع (بالطريق الاولى) فالترخيم في المنادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولا ﴿و﴾ (هو) اى الترخيم ﴿في غيره﴾ (اى غير المنادى واقع) وثابت ﴿ضرورة﴾ (اى لضرورة) يشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع (شعرية داعية اليه) اى الى الترخيم كقول الشاعر

* ديار مية اذمى تساعفنا * ولايرى مثلها عرب ولاعجم *

(لافي سعة الكلام) ﴿وهو﴾ (اى) الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخم والجارية اذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه و (ترخيم المنادى) ﴿حذف﴾ مصدر ترك فاعله ومفعوله ﴿في آخره﴾ (اى في آخر المنادى) اى حذف شيء من المنادى ﴿تخفيفا﴾ علة للحذف ولذا قال الشارح (اى لمجرد التخفيف لالعلة اخرى) مثل تجاور ساكنين والاضافة وغيرها (مقضية) موجبة (الى الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضي يعنون بالحذف التخفيف مالم يكن له موجب كما كان في باب قض وعصا والافكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلاعلة وحذف الاعتباط مع انه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه (فعلى هذا) اى تقدير أن يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى (يكون ذلك التعريف) اى تعريف الترخيم وهو حذف في آخره تخفيفا (مخصوصا) اى خاصا (بترخيم المنادى) ولايشمل غيره (ويعلم

منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم (بالمقايسة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذفا فى آخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذفا فى آخره تخفيفا (ويمكن حمله) اى حمل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقا) سواء كان المرخم منادى اولا (بارجاع) الباء متعلق بالحمل اوبالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا و) ارجاع (الضمير المجرور الى الاسم) مطلقا فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا حذف فى آخره اى آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملايم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمرام ﴿ وشرطه ﴾ (اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى (اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى) اى على تقدير كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لاشرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا (امور اربعة ثلاثة منها عدمية) على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولامندوبا (وهى) اى الامور العدمية احدها ﴿ ان لايكون ﴾ المنادى الذى اريد ترخيمه ﴿ مضافا ﴾ (حقيقة) اى اضافة حقيقية (اوحكما) اى اضافة حكمية كأن يكون مضافا بالاضافة اللفظية اوشبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فيدخل فيه) اى فى قوله مضافا المنادى (المشبه با) لمنادى ا (لمضاف) والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية (ايضا اذلا يمكن الحذف) اى الترخيم (من الاول) اى من المضاف حقيقة اوحكما (لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (ليس فى آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى ياغلام زيد وياصاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لايستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضا (من الثانى) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس فى آخر اجزائه نظرا الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا ممتنع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيهما بالكلية) اى فى المضاف

نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لايكون مضافا شرطاعدميا ﴿ و ﴾ الثانى (ان) ﴿ لا ﴾ (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة اوحكما اولا ﴿ مستغاثا ﴾ (لا) زائدة لتأكيد النفى (مجرورا) صفة مستغاثا يعنى ان لايكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل ياللعبد الله اولا مثل ياللزيد (لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب) بيان للاثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على المنادى المستغاث مطلقا (الترخيم الذى هو من خصائص المنادى) لما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او البناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرورا اى لايكون ذلك المنادى ايضا مستغاثا مبنيا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغاثة فى آخره لانه اذا كان كذلك لايرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثة فى آخره (تنافى الحذف) اى الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب)) مع انه من الشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافى الترخيم لايرخم (لانه) اى لان المندوب (غير داخل فى المنادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى لايحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (فى بعض النسخ) من قوله (ولا مندوبا فكأنه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن معنى الشرط وكأن حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصرف الناسخين) خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف بل ألحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوبا (ان الاغلب) والاكثر (فيه) اى فى المندوب (زيادة الالف) او الياء او الواو بدلا من الالف (فى آخره لمد الصوت) المطلوب فى الندبة (اظهارا للتفجع) او اعلاما للتأسف كما فى المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهارا لها (فلا يناسبه) اى فلا يناسب المندوب (الترخيم) المستلزم للحذف المنافى للزيادة كما مر فى عدم ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر ﴿ و ﴾ الثالث من الشروط العدمية (ان) ﴿ لا ﴾ (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه ﴿ جملة ﴾ يعنى علما منقولا من الجملة مثل فأبط شرا او زرى حبا و شاب قرناها على ما مر

(لان الجملة) المنقولة الى العلمية (محكية) اى ملفوظة (بحالها) قبل العلمية (فلا تتغير) اى فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ماسبق تحقيقه فى بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية باسرها (والشرط الرابع) وهو الشرط الوجودى (احد الامرين الوجوديين) يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة (و) (هو) اى احدهما (ان) (يكون) (المنادى) الذى اريد ترخيمه بعد أن لايكون مضافا او مستغاثا او جملة (اما علما) قبل النداء لانه اذالم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يارجل لايرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لماسيأتى (زائدا على ثلاثة احرف) لانه اذا كان ثلاثيا سواءكان متحرك الاسط اولا مثل ياعمرو ويازيد لايرخم ايضا وان وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط مثل ياعم فى ياعمر وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثة وانكان ساكن الاوسط فيقول يازى فى يازيد لكونه علما (لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته) علة الجملة الا تية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبنى للمفعول ونائبه ماالستكن فيه راجع الى الموصول (منه) اى من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصول (القى) اى حذف مبنى للمفعول ونائبه ماالستكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد كثرة نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم مع ان الشان يكون فى الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقى منه دليلا على المحذوف (ولزيادة) عطف باعادة الجارة على قوله لان العلمية اى ولزيادة حرف المنادى (على الثلثة) اى على ثلاثة احرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذى اريد ترخيمه (عن اقل ابنية) جمع بناء الاسم (المعرب) اى عن اقل بنائه وهو ثلاثة احرف لماسبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل بينهما فلزم من هذا ان يكون اقل بنائه ثلاثة احرف (بلا علة موجبة) للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما فى عصا ورحى ويد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت (واما) يعنى اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط ان يكون (اسما ملتبسا) (بتاء التأنيث) المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم (وان لم يكن علما ولازائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيا كثبة او ثلاثيا كظلمة وثلمة اوغيرها كضباعة الا انه اذا وقف على المرخم منه

يوقف مع الهاء فيقال فى ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق فى نحو
قفى قبل التفرق ياضباعا (لان وضع التاء) التى هى للتأنيث (على الزوال)
لانها ليست من نفس الكلمة الداخلة هى عليها (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
فكيف) استفهام انكارى يعنى فلم لايكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذا وقع) التاء
العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثر فيه) اى فى ذلك الموقع (سقوط الحرف
الاصلى) المراد بالموقع الذى يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ماهو آخر المنادى
والتاء واقع فى آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلى يسقط من آخره بالترخيم
فسقوط الحرف العارضى به وهو التاء يكون اولى (ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية
باك ندارد عربان (ببقاء نحو ثبة)* كروه جماعة* (وشاة)* كوسفند* (بعد
الترخيم) اى بعد ترخيم ذى التاء الذى كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقاء (لان
بقاءه) اى بقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكاف متعلق
بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء)
متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل
نحو ثبة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها
بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما لزم
عن الواضع (اذ التاء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكنها
امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم) بالبناء للمفعول
(لغير ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم يستوف)
مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط المذكورة)
الاربعة ثلاثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودى وقدتبين (الا ماشذ
من نحو ياصاح فى ياصاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما
ولا اسما ملتبسا بتاء التأنيث فالشرط الوجودى عدمى وان الشروط العدمية
عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع شذوذه فالوجه)
والسبب (فى ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى) والكثرة تقتضى
التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المصنف
(من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع فى بيان كمية المحذوف) اى
فى بيان مقدار مايحذف عن المنادى (بسببه) والمحذوف بسببه ثلاثة اقسام
حرفان او كلمة برأسها او حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية
﴿فان كان فى آخره﴾ (اى فى آخر المنادى) الذى اريد ترخيمه ﴿زيادتان﴾ اى
حرفان زائدتان (كائنتان) ﴿فى حكم﴾ (الزيادة) ﴿الواحدة﴾ اى فى حكم زيادة
حرف واحد (فى انهما زيدتا معا) يعنى دفعة واحدة بحيث لا تأتى احديهما

منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد (واحترز به) اى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بان تكون احديهما منفردة (عن) صاحبتها وان يكون الثانى لمعنى آخر غير مازيدله الاول (نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما) اى فى الاولى والثانية (زيدتا) لمعنى (اولا) اى قبل زيادة الثانية (ثم زيدت تاء التأنيث) لمعنى آخر وهو التأنيث فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة الياء لان ماقبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتأنيث فصار ثمانية فيكون حينئذ ماقبل الياء مكسورا وماقبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتأنيث (فلم يحذف) للترخيم (منهما الا الآخر) يعنى الا التاء لكونهما اسمين ماتبسين بتاء التأنيث مثل ثبة وشاة (كاسماء) (اذا جعلتها فعلاء) تكون مثالا لما نحن فيه مأخوذة (من الوسامة) مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لامن وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى الكى (اى الحسن) بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية *خوب* واسم الفاعل وسيم (كما هو مذهب سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء (لا) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها (افعالا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ماهو مذهب غيره) اى غير سيبويه فاصله حينئذ سمو مثل قنو من سما يسمو مثل غزا يغزو ثم جمع فصار اسماء مثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماى ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلقاء فصار اسماء فحينئذ يكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولذا قال الشارح (لانه يكون حينئذ) اى حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اى من باب مايكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا (ومروان) بفتح النون على ماهو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمى به رجل (او) (كان فى آخره) اى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيمه (حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة اوقبل ايراده جزاء لكلمة ان الشرطية وانما عطفت هذه القاعدة على الاولى قبل الايراد المذكور لاتحادهما

فى الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثانى فى نحو بصرى ويصدق الثانى دون الاول فى نحو منصور (اى صحيح اصلى لتبادره) اى لمسارعة الاصالة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع عند سماع الصحة (لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة) يعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لايقبل النقل والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لاتمنع الزيادة وامثلته كثيرة لاتحصى لكن الغالب الاصالة (فيخرج منه) اى من هذا القسم (نحو سعلاة) لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل بل زيد فيه للتأنيث (لانه لايحذف منه الا التاء) يعنى لايرخم من نحو سعلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث سواء كان علما اولا والسعلاة والسعلاء بكسر السين المهملة فيهما الغول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه يجيء على سعالى بفتح السين والعين (وهو) اى الحرف الصحيح بعد أن يكون اصيلا (اعم من ان يكون حقيقة) كمنصور ومسكين وعمار (او حكما فيشمل) قوله حرف صحيح (مثل مرمىّ ومدعوّ) فان الواو والياء الواقعتين فى الآخر اذا كان ماقبلهما ساكنا يكونان فى حكم الصحيح كدلو وظبى على ما سيأتى تفصيله ولذا علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اى من قوله مرمىّ ومدعوّ الياء فى الاول والواو فى الثانى (فى حكم) الحرف (الصحيح فى الاصالة) لماقلنا آنفا «قبله» اى قبل ذلك الحرف «مدة» بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصول كقولك مررت برجل فى كمه كتاب (اى الف او واو او ياء ساكنة) اى ساكن كل واحد منها (حركة) مبتدأ (ماقبلها من جنسها) خبره يعنى ان تكون الالف ساكنة وحركة ماقبلها فتحة كعمار والياء ساكنة وحركة ماقبلها كسرة كمسكين والواو ايضا ساكنة وحركة ماقبلها ضمة كمنصور واحترز بقوله عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما حرفى مد لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ماقبلها من جنسها عن نحو رحيل فى تصغير رحل بالحاء المهملة وسنور فان الياء والواو لاتسميان مدتين لعدم حركة ماقبلهما من جنسهما (والمراد بها) اى بالمدة (المدة الزائدة) يعنى الالف والواو والياء الزائدة (لتبادرها) اى لمسارعة الزيادة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع حين سمع المدة (لغلبتها) اى لغلبة الزيادة فى حرف المد (وكثرتها) عطف تفسير (فيخرج منه) اى من القسم الثانى (نحو مختار ومنقاد) فان حرف المد الذى فيهما ليس بزائد بل الزائد فى الاول الميم والتاء وفى الثانى الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء والواو الاصليتين لان الاصل فيهما خير وقود ثم نقل الى باب الافتعال

والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون (فانه لايحذف) بسبب الترخيم (منه) اى من مختار اذا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من القسم الذى بينه المصنف بقوله وان كان غيرذلك فحرف واحد (وهو) (اى والحال ان مافى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا (كمنصور) مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين) مثال لمايكون ياء (وعمار) مثال لكون المدة الزائدة الفا وان كان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلى وهو الراء والنون وماقبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله (لئلا يلزم) تعليل لكون مافيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد) اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة) بان يقال فان كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين عدم بقائه على اقل الابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية * كروداز كوسفند * (وقلون) جمع قلة بالواو والنون او الياء والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضربها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركى * چلك * وفى المفصل وذوالتاء من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون انتهى (يرخم) مبنى للمفعول (بحذف زيادتيه) وهى الواو والنون لانهما زيدتا معا فكانتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ فى الثانى لزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم على اقل الابنية اولا (لان بقاء الكلمة فيه) فى نحو قلون وثبون (على حرفين) بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفتا) بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان

فى آخره زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة (فلما كانتا) اى فلعلة كونهما (فى حكم) الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حذفتا معا) عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كانا فى حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لايمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لايمكن حذف جزء من حرف واحد حكما (واما) حذف الحرفين الاخيرين (فى) القسم (الثانى) وهو ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة (فلانه لما حذف) الحرف (الاخير مع صحته واصالته) اى مع كونه صحيحا اصليا من شانه ان لايحذف بلا علة موجبة (حذفت المدة الزائدة) اى وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لئلا يرد) من ورد يرد مثل وعد يعد (المثل) بفتح الميم والثاء المثلثة (السائر) صفة المثل اى المشهور بين العرب والمثل المشهور قولهم (صلت على الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت بفتحتى الصاد والواو فاعل كما بين فى علم الصرف ومصدره صولة وهى الحملة والجرأة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لان الخوف سبب للبول * النقد فى الصراخ بفتحتى النون والقاف * نوع از كوسفند كوتاه دست وپاى زشت روى * يعنى صغار الغنم يعنى اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالغنم الضعيف ولان الحرف الصحيح الاصلى اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون اولى بالحذف بالترخيم (وان كان) المنادى الذى اريد ترخيمه (مركبا) ولما نشأ من اطلاق قوله مركبا انه يشمل المضاف والمشبه به والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح بقوله (ويعلم) بالبناء للمفعول (من بيان شرائط الترخيم انه) اى ان المراد بالتركيب ههنا ان (لايكون مضافا) ولا مشبها به (ولا جملة) يعنى ان لايكون تركيبا اضافيا ولا مشبها به ولا اسناديا بل المراد به ان يكون تركيبا امتزاجيا (مثل بعلبك و) تعداديا مثل (خمسة عشر) حال كونهما (علمين) (حذف الاسم الاخير) بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير (فيقال فى) ترخيم (بعلبك) علما (يا بعل) بحذف الاسم الاخير وهو بك (وفى) ترخيم (خمسة عشر) علما (يا خمسة) بحذف الاسم الاخير ايضا وهو عشر (لتنزله) اى لمشابهة الاسم الاخير (منزلة تاء التأنيث فى كون كل) واحد (منهما) اى من الاسم الاخير وتاء التأنيث (كلمة على حدة) صفة كلمة اى كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم

يحذف وحده به (صارت) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما قبلها ﴿وان كان﴾ المنادى الذى اريد ترخيمه ﴿غير ذلك﴾ (المذكور من الاقسام الثلاثة) كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لاباعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان لااقسام كما بيناه سابقا ﴿فحرف واحد﴾ (اى فيحذف حرف واحد) وقال المحشى قدر المضارع مع مضى اخواته الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لاتجوز فى الجزاء بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول قد تفنن الشارح فى العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التى تفيد تقليله وهى المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانسب بالمقام ماذكره الشارح (لحصول الفائدة المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهى التخفيف (وعدم موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد فموجب حذف الاكثر الشروط المذكورة فى الاقسام الثلاثة (نحو ياحار ويامال فى ياحارث ويا مالك) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما فى الاقسام فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلاثة * ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع فى ان المحذوف امافى حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال ﴿وهو﴾ (اى المنادى المرخم) ﴿فى حكم﴾ (المنادى) ﴿الثابت﴾ (بجميع اجزائه) وحروفه مع ان الحذف لالعلة موجبة ومايكون فى حكم الثابت مالايكون لعلة موجبة والمحذوف بالترخيم فى حكم ماثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة فى حكم الثابت لان الثبوت فى الباقى اولى منه فى المحذوف (فبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة) اى المنادى المرخم (بعد الترخيم على) متعلق ببقى (ما كان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون (قبله) اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو يابل فى بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو ياحار فى حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يامر و فى مروان وان ساكنا على السكون نحو ياثمو فى ثمود ﴿على﴾ (الاستعمال) ﴿الاكثر فيقال﴾ اى اذا كان الامر كذلك فيقال اوعطف على الجملة الاسمية السابقة مؤولة بالفعلية كأنه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال (فى ياحارث) ﴿ياحار﴾ بترخيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما كان) ياحارث عليه (قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت ﴿و﴾ يقال (فى ياثمود)

﴿ ياثمو ﴾

﴿ يائمو ﴾ (بواومتطرفة) اى بوقوع الواو فى الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره و اوساكنة ماقبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة فى الطرف بعدالترخيم كما يلزم وقوعها قبله ﴿ و ﴾ يقال(فى يا كروان) ﴿ يا كرو ﴾ (بواو متطرفة متحركة) وقعت (بعد فتحة) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واو وياء متحركان الاقلبت الفا للعلة المذكورة ولم يذكر المصنف ولاالشارح المنادى الذى يبقى آخره بعدالترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ماهو الاكثر فى الاستعمال منه وماهو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو ياقنب بالضم فى ياقنبل ويابلب بالضم فى يابلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا اوالاقل ﴿ وقد يجعل ﴾ (قدللتقليل) ويجعل مبنى للمفعول (اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل) لمقابلة ماهو الاكثر استعمالا ﴿ اسما ﴾ مفعول ثان ﴿ برأسه ﴾ الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا (كأنه لم يحذف منه شئ) لاحرفان ولا كلمة برأسها ولاحرف واحد (فيكون له فى بنائه) اى فى كونه مبنيا(واعلاله) اى كونه معتلا (وتصحيحه) لئلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة (حكم نفسه) اى حكم الحروف البـقية بعد الترخيم (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف منه شئ فكان كأنه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال ﴿ فيقال ﴾ الفاء ههنا كالفاء فى فيقال ﴿ ياحار ﴾ فى ياحارث (بالضم) اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له فى بنائه حكم نفسه (كأنه اسم مفرد) ليس بمضاف ولا شبيه به (معرفة) ليس بنكرة (برأسه) اى مستقل كأن حروفه عندالوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (فيضم) اى فيبنى على الضم ﴿ ويائمى ﴾ فى يائمود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لانه لما جعل ثمو) بعدالترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طرفا) اى وقعت الواو الساكنة فى الطرف (بعدالضمة) اذاكان كذلك (فلا جرم) لالنفى الجنس وجرم بفتحتى الجيم والراء المهملة اسمها (قلبت ياء) خبرها (وكسر ماقبلها) لتسلم الياء فصار ثمى (كادل فى ادلو) جمع دلوا وا حق فى احقو ﴿ ويا كرا ﴾ فى كروان هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف اللف (لانه لما جعل كرو) بعدالترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كأنه لم يحذف منه شئ يعنى كأنه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اى مانع الاعلال (وقوع الساكن بعدالواو) لانه اذا سكن الحرف الذى

بعد حرف لعلة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيامنسيا وجعل كأنه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا (فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) على ماين فى علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب ﴿وقد استعملوا﴾ كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى ياخاصة فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يا فى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء كما ان كلمة وا للندبة وفى الحاشية لاوجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى فى نحو يازيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث المنادى (يعنى العرب) ﴿صيغة النداء﴾ (يعنى يا خاصة) ولم يقل وقد استعمل يا فى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب ﴿فى المندوب﴾ (لانه) علة لقوله ياخاصة يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء لانه (لا يدخل عليه سواها) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلمة يا من حروفه (لكونها اشهر صيغها) جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى) واليق (بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة وغيرها * وفى الرضى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه انتهى * (والمندوب) اسم مفعول وبابه نصر (فى اللغة ميت يبكى عليه احد) يقال ندب الميت بكى عليه (ويعد) من العد اى يحصى (محاسنه) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشئ حسنا ورجل حسن وامرأته حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله النادب الباكى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته) اى موت هذا الميت المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه فى امور دينهم ودنياهم

(فموته)

فموته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ليعذروه) بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه ضرب يقال عذره قبل عذره واعذراى بين عذره علة لقوله ليعلم (فى البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعيروه (ويشاركوه) ويكونوا شركاء معه فى البكاء و (فى التفجع عليه) التفجع من فجع يفجع كقطع يقطع يقال فجعته المصيبة اوجعته وفجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا فى الصحاح (و) المندوب (فى الاصطلاح) (هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التميز (اوعدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه وواويلاه وواثبوراه لان الندبة فى هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه (بياواوا) الباء للالصاق صلة للمتفجع عليه وفى تقديم ياالاشارة الى ان استعمالها بالاصالة لابالتبع لوا كان استعمال وا فيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعملت فى المنادى المندوب وغيره بالاصالة (فالمتفجع عليه عدما مايتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته اوحضر جنازته ويبكى عليه بقوله يازيداه وياعمراه ويقول مت وصرت معدوما (كالميت الذى يبكى عيه النادب ويعد محاسنه) ويتفجع عليه (والمتفجع عليه وجودا مايتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب (عندفقد) النادب (المتفجع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شئ يقال حسر على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (اللاحقة) صفة للثلاثة (للنادب لفقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بياواوا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده (مثل يازيداه وياعمراه) مثال لفقده عدما (ومثل ياحسرتاه ويامصيبتاه) مثال لفقده وجودا (واختص) بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال كون المندوب (ممتازا) ومنفردا (به) اى باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفى الحاشية يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى هى صلة الاختصاص لاتدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

النداء خمسة ولم يعد"وا كلمة وا منهـا واتفاقهم حجةقاطعة (بخلاف) لفظ (يا فانه مشترك بنيهمـا) اى بين دخوله على المنـادى و بين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا (وحكمه) (اى حكم المندوب) اى حاله وشانه (فى الاعراب) اى فى كونه معربا منصوبا (والبناء) اى فى كونه مبنيـا اما على الضم او الالف اوالواو مثل وازيد ووازيدان ووازيدون (حكم المنادى) (اى مثل حكمه) اى حكم المنادى وحاله وشـانه فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضـاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل ان يكون نصبه بنزع الخـا فض (يعنى اذا وقع المندوب) فى موضع (على صورة قسم واحد من اقسـام المنـادى) واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة (فحكمه) اى فحـال المندوب وشانه (فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان) المنادى (مفردا معرفة يضم) يعنى يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل يازيد ويازيدان ويازيدون كذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة يبنى على ما يرفع به على الضمة مثل وازيد اوالالف وازيدان اوالواو وازيدون (واذا كان) المنادى (مضافا اومشبها به ينصب) كذلك المندوب اذا كان مضافا اومشبها به ينصب مثل واعبدالله و واطالعـا جبلا ووامن حفر بئر زمزماه ووامن قلع باب خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنـادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة ولاشتراكهمـا فى معنى الخصوص فكان فى حكم المنـادى وكذا توابعه فى حكم توابع المنـادى (ولا يلزم من ذلك) اى من التشبيه المذكور وهو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى (جواز) فاعل لايلزم (وقوعه) اى وقوع المندوب (على صورة جميع اقسـام المنادى) واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسـام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل بالنعل (ليرد) اى حتى يرد (انه) اى ان المندوب (لا يقع) اى لا يكون (نكرة) اذ التعريف شرط فى المندوب (لانه لا يندب) مبنى للمفعول (الا) الاسم (المعروف) اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه فى الندبة ويشاركوه فى التفجع عليه (و) (جاز) (لك) فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى (زيادة الالف) اى زيادتك الف الندبة (فى آخره) (اى فى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة) لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى (فان خفت) انت التعبير بالخوف اشعار بان الاصـل فى الزيادة للمد المذكور الالف لدوام المدية فيهـا و لا تنفك عنها لكون المد طبعا لهـا بخلاف الواو واليـاء فانهمـا انما تكونان حرفى مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ماقبلهما من جنسهما (اللبس)

بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم* پيراهن بر كرفتن* يقال لبس الثوب يلبسه لبسا والبسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا فى الصحاح ونصبه بنزع الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت من اللبس (اى التباس ذلك اللفظ) اى لفظ المندوب (عند زيادتك الالف) اى الف الندبة (بغيره) اى بغير ذلك اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس وقصدت (الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب فى الندبة ولذا وصفه الشارح بقوله (مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة) بيان للحركة (اوضمة) لان للكسرة الياء وللضمة الواو وهما اذا سكنتا وكان ماقبلهما مكسورا اومضموما يكونان حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد بالآخر ههنا الآخر حكما وذلك يكون فى المندوب المضاف الى كاف الخطاب المؤنث مفردا اوجمعا بناء على تمثيل المصنف بهما اوضمير الغائب جمع المذكر (كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) ﴿قلت﴾ بالخطاب ايضا عند الندبة ﴿واغلا مكيه﴾ بابدال الالف ياء (لا) تقول (واغلا مكاه لالتباسه بندبة غلام) رجل (مخاطب) لان الكاف فى واغلامك اذا كان خطابا لمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذازيدت الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لابد وان يكون ماقبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا من الالتباس (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الباء الموحدة لانه جمع مخاطب (قلت) انت ﴿واغلا مكموه﴾ بابدال الالف واوا (اذ الميم) اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها فى الاصل متحركة بالضمة فسكنت ولانها من حروف الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين غالبا فناسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو (لا) تقول (واغلا مكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين) بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب وللاحتراز عن الجمع المذكر السالم وصفه بقوله (اثنين) يعنى اذا اريد الف الندبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلا مكماه لايعلم انه ندبة غلام اثنين اوجماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان آخر المندوب ضمة ﴿و﴾ (جاز) ﴿لك زيادة الهاء﴾ ايضا يقال لها هاء السكت (اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف فى يادون والئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاما ﴿فى﴾ (حال) ﴿الوقف﴾ لافى حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف المحذوف (لبيانها) اى لبيان هذه المدات بكمالها لاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كمال

الظهور ﴿ ولا يندب ﴾ بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده به لقرينة قوله الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل ياحسرتاه و يامصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا * وفي الرضي واما المتفجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة انتهى * ﴿ الا ﴾ (الاسم) ﴿ المعروف ﴾ (الذي اشتهر المندوب) بين الناس في حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المصنف المعروف اي المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النادب) اي ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اي باشتهاره بينهم (في ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اي ليعذر النادب في تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك ﴿ فلا يقال وارجلاه ﴾ على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا وا امرأتاه (اذا لم يشتهر بهذا اللفظ) اي بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعني بين الناس ان يقال بشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اي ذهن السامعين (اليه) اي الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حياته كيف ما كان * وفي الرضي ونعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واهذاه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهارهما انتهى * (ويعرف) بالبناء للفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اي بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اي و يعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اي بقوله وارجلاه (ليعذر النادب) اي ليقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه) ﴿ وامتنع ﴾ هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع و يجوز أن تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز أن تعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الالف) اي الف الندبة (بصفة المندوب) اي بآخر صفته (بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعني بل يجب الحاقها بآخر الموصوف (مثل وازيداه الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب والموصوف و بين وجه امتناع الالحاق بقوله (لان اتصال الموصوف بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه بالمضاف (لانه) اي لان المضاف اليه (جيء به) اي بالمضاف اليه

(لتمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف ألا يرى انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص فى المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف او التعريف او التخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء منه) اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جئ بها) اى بالصفة (بعد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم لا (للتخصيص) كما فى النكرات (او التوضيح) كما فى المعرف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا بآخر المندوب والمندوب ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جئ بصفة اولا (فلهذا) اى الفرق بين ما كان المندوب مضافا و بين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب (نحو يا امير المؤمنيناه) والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير فلو ألحقت الالف بالمضاف لانفصل من المضاف اليه مع انهما كلمة واحدة فتلحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول ملكت حب رمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط (ولم يجز) الحاقها بآخر صفة المندوب ﴿ مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس ﴾ اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز أن تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (بآخر الصفة) او بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا واامير المؤمنيناه (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (فى اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظى بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتنوين ونونى التثنية والجمع على حدها (من الاتصال) اللفظى الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا آنفا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى بين الصفة والموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظى فجوّزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظى اوالمعنوى

فيجوز الحاقهـا فى آخر الصفة كما جوّزه فى آخر المضاف اليه (لاتحادها) اى
لاتحـا د الموصوف مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق
عليـه الا خر (فان الطويل) فى قولك وازيد الطويل (هو زيد لاغـير)
يعنى ان الطويل يصـدق على مايصدق عليـه زيد من الذات فاتحدا من جهة
المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ماسـيأتى فى بحث النعت (بخلاف
المضاف والمضاف اليه) سـواء كانت الاضـافة حقيقية اوغيرهـا (فانهما
متغايران بالذات) حيث لايصدق احدهما على مايصدق عليه الآخر فان ذات
زيد فى قولك غلام زيد وضـارب زيد غير ذات غلام وضـارب وان كان
يصدق فى بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبـارى تأمل
وفى الاعراب ايضـا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف
(وحكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلا ضاع له قدحان) تثنية
قدح بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفى مافيـه من الماء لواحد
فقط وجمعه اقداح كذا فى الصحاح وفيه تفصيل (فقال)عندندبتهما (واجمجمتى
الشاميتيناه والجمجمة) بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية و بعد
الثانية تاء الوحدة (القدح) من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على
الدماغ ويقال لقبيل من العرب كذا فى الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله
واجمجمتاه فاما اضيفتا الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالاضـافة فادغم ياء
الاعراب فى ياء الاضـافة فصار واجمجمتى المنسـوبتين الى الشـام لكونهما
معمولتين فيهـا اومحمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وانمـايقال لها شام
لكونها فى شمال القبلة وكأنه مخفف من الشمال ﴿ ويجوز ﴾ (لقيام قرينة) اى
وقت وجود علامة تدل على ان يامحذوفة ﴿ حذف حرف النداء ﴾ وهى يافقط
لانه لايجوز حذف غيرهـا لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها
لانها تستعمل فى المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما
فى القريب فقط كالهمزة واما فى البعيد لاغير مثـل ايا وهيا اوفى المتوسط فحسب
كاى ويجوز فيها الذكر والحذف ﴿ الا ﴾ (اذا كان)حرف النداء يعنى ياخاصة
(مقـارنا) ﴿ مع اسم الجنس ﴾ يعنى داخلا عليه (يعنى) المصنف (به) اى اسم
الجنس (ماكان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل اوغيره كغلام
ورجل وفيه ردّ على من قال المراد باسم الجنس مايصح دخول اللام عليه لان
غلام رجل اسم جنس مع انه لايصح دخولها عليه (قبل) دخول حرف (النداء)
عليه (سـواء تعرف) اى صار مادخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) اى
بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كيا رجل) ورجل لكونه مقصودا بالنداء

﴿ صار ﴾

صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (اولم يتعرف) اى لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لايوجب تعريف مادخل عليه مالم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ماكان فلايكون معرفة فينصب (مثل يارجلا) سواء كان مفردا نكرة اومضافا الى النكرة مثل ياغلام رجل اومضارعا له مثل ياطالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان لاينادى الا من يعرف باسمه العلم اوبكنيته اوبلقبه غالبا ولاينادى باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف منه) اى من قولك يارجل اويارجلا (حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع اوذهن المنادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذى حذف حرف النداء منه مثل رجل فى يارجل او رجلا فى يارجلا (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بماراد (والاشارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لايحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهام) فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل ياهذا وياهذان وياهؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه اواشير اليه (و) الا اذا كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام اومستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبا بوا اوبيا فانه لايحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرها فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب بالاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى الندبة ليسمعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء اوالندبة (ينافيه) اى يمنع مد الصوت لان المد لايكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفى الزيادة فيجب ذكر حرف النداء اوالندبة فيهما فعلم ان مالايحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا) اى على ماستثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لولم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذى حل فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذوالحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع

لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل ياعبدالله ويازيد (وسواء كان) حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل) شئ (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظةالله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى الشان (لايحذف منه) اى من لفظةالله حرف النداء مقارنا مع شئ (الا) مقارنا (مع ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله ياالله حذف حرف النداء لان حق مافيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى وباسم الاشارة على ماسبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كماسبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الامع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض فى آخره تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله ياالله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فكتب بلفظةالله فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يااللهم يااللهما وقد زادما فى آخره قال * وما عليك ان تقولى كلما * سبحت اوصليت ياالله ما * اردد علينا شيخنا مسلما * (او بغير بدل) من حرف النداء ﴿ نحو يوسف ﴾ والاصح انه عبرانى وقيل عربى والاصل يؤسف من آسف يؤسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المنقولة ﴿ اعرض ﴾ امر من الاعراض ﴿ عن هذا ﴾ القول ولاتذكره واكتمه فانك محق صادق (اى يايوسف) فحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء ﴿ و ﴾ (لفظة اى) واية عطف على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لامطلقا بل (اذا وصف) كل واحدمنهما (بذى اللام نحو) ﴿ ايها الرجل ﴾ وايتها العير (اى ياايها الرجل) وياايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل) وايتهذه المرأة (اى ياايهذا الرجل) وياايتهذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد ثقله (فلايجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اى واية ولا (من ايهذا) اوايتهذه (من غير أن يتصف) اى واية و (هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل ايها الرجل وايتها المرأة وايهذا الرجل وايتهذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لايحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صارا ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اى

﴿ او ﴾

اوعلى العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة اىّ معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضافيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها (نحو غلامى افعل كذا) ونحو غلام زيد افعل كذا وغلام هذاالرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) بقى (الموصولات) ايضا لانها من المعارف (نحومن) موصول منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته نحاداه اوّلا فدعا بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقية النداء (واما المضمرات فشذ نداؤها) وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى سابقية المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز ومايكون نداؤه شاذا فكيف يجوزحذف حرف ندائه (نحو ياانت وياإياك) وياإياى او يا هو او ياانا او يانحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) أصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح (اى صر صبحا) فيه اشاره الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشى اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (ياليل حذف حرف النداء) وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذا) مخالفا للقياس (قالته) اى هذا القول (امرأة امرىء القيس) حين زفت اليه وذلك لانه كان قد ارتضع كلبة فى طفوليته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه (حين كرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشىء وقيل يستعمله المغموم قياسا لمورده (و) شذ ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء وهو بالفارسية *باز خريدن خود بخشيدن همه چيز شما بما يعنى هبه كردن بما* (مخنوق) (اى يا مخنوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخنوق (شخص وقع فى الليل على) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكة (فخنقه) بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد أن يخنقه (فقال افتد مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط من ضغطته فقال له سليك اضرطت وانت الاعلى اى أتضرط وانت تريد

ان تخنقنى قاعدا على صدرى (حذف حرف النداء من المخنوق) بقرينة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لا يحذف حرف النداء (شذوذا) تميز لان ماخالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذ ايضا حذفها فى (اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية* خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن* (كرا) (اى يا كروان) على وزن نزوان طائر طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركى *بالقجين* كذا فى الدستور وقيل يقال بالفارسية* كانك* وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الثانى (وفيه) اى فى اطرق كرا وفى كرا من اطرق كرا (شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من شذوذان بدل البعض اوخبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم مالم يكن علما مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسما برأسه لان مايكون قليلا يكون شاذا اولان جعله اسما برأسه لايكون شاذا عند الشارح لان كون الشئ قليلا لا يوجب شذوذيته (قيل هى) اى هذه العبارة اى اطرق كرا (رقية) وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجئ جمعه رقى يقال رقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة) وهى طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل (فى القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء كظبية وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا فى الصحاح آخرها فما ارى هنا كرئ (فيسكن) عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصغائه اليها اولكمال حماقته (ويطرق) رأسه امتثالا لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب اوشبك اوغيرهما ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قياسا لمورده (والمعنى النعام الذى هو اكبر منك) جسما واعسر ضبطا وصيدا (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية * پس خالى كذشته نمى شوى تو* او بالبناء للفاعل معناه *پس خلاص نمى شوى توازدست ما* (ايضا) كما لم يخل النعام

* ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان مايجوز حذفه منه ومالا يجوز اراد أن يبين جواز حذف المنادى ايضا منبها بقلته فقال ﴿وقد يحذف﴾ قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة ﴿المنادى﴾ سواء كان مبنيا او معربا (لقيام قرينة جوازا) اى حذفا جائزا ﴿نحو الايااسجدوا﴾ (تخفيف ألا) بفتح الهمزة واللام بناء (على انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما وألا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسيأتى (و) لفظ (يا حرف من حروف النداء اى ياقوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل ولهذا كتب فى اوله همزة الوصل ابتداء ودرجا (والقرينة) الدالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول) كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لاينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لايكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لابقاء له فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه) اى لان قوله الا يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان ان) بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لان اصله ان لا (ناصبة للفعل المضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن على ماسيأتى (ادغمت نونها) اى نون ان الناصبة (فى لام لا) بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام فى لعن اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا تكتب الياء المتصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب) اى بحرف النصب وهو ان المدغمة فى اللام * وفى تفسير القاضى اى قصدهم لان لايسجدوا اوزين لهم أن لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم اولا يهتدون الى ان يسجدوا بزيادة لا وقرأ الكسائى ويعقوب الابالتخفيف على انها للتنبيه وبالنداء ومناداه محذوف اى الا ياقوم اسجدوا كقوله * الا يا اسمع اعظك بخطة * فقلت سميعا فانطق واصيبى انتهى * ﴿و﴾ الموضع ﴿الثالث﴾ (اى من تلك) بيانية (المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها) ﴿ما﴾ (اى مفعول) اطلقه ولم يقيده بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة تجرى فى المفعول فيه ايضا كما سيأتى فى بحثه ﴿اضمر﴾ بالبناء للمفعول (اى قدر) كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزمه التقدير ﴿عامله﴾ (الناصب له) فالاضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة ﴿على شريطة التفسير﴾ (الشريطة) فعلية

كالذبيحة والنطيحة (والشرط) كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لا صفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثانى اسم من غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اى اضمر) اى قدر (عامله) الناصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقول على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حذفه) اى حذف الفعل الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمع بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثانى هو الاولى حيث لايحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا طلب كذا افاده العلامة التفتازانى فى مطوله فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ (وهو) (اى ما اضمر عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) ﴿ كل اسم ﴾ معرفة كان او نكرة ﴿ بعده فعل ﴾ بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جمله ظرفية فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه اوغيره وسواء كان مبنيا للفاعل اوالمفعول ﴿ اوشبهه ﴾ المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بنفسه اوبغيره (واحترز به) اى بقوله فعل او شبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به) اى بقوله بعده (ان يليه الفعل) يعنى ان يقع الفعل (اوشبهه) حال كون الفعل او شبهه (متصلا به) اى بالاسم بحيث لايقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل اوشبهه جزأ من الكلام الذى وقع بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيدا عمرو ضربه) تقديره عمرو وضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان تقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلهما وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضاربه) تقديره انت ضارب زيدا انت ضاربه

او تضرب بتاء الخطـاب زيدا انت ضـاربه لان اسم الفاعل العـامل فى حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا شبه الفعل ﴿ مشتغل ﴾ بالرفع لانه صفة فعل او شبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح (اى ذلك الفعل او شبهه) كذلك ﴿ عنه ﴾ متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى به انتهى لانه يجوز أن يتعلق احد الجـارين بفعل باعتبار التضمين والآخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل (اى عن العمل فى ذلك الاسم) اى الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا ﴿ بضميره ﴾ (اى بالعمل) اى بعمل ذلك الفعل او شبهه (فى ضميره) اى فى ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكن عاملا فى ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيرا له مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرفع ﴿ او متعلقه ﴾ بكسر اللام عطف على ضميره (اى) يعمل ذلك الفعل او شبهه (فى متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او) بفتح اللام اى يعمل احدهما فى (متعلق ضميره) اى ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه* وقال المحشى عصام بان يكون مضـافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحـو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصـفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او زيدا ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس انتهى* ونعم ماقال (وحاصله) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق (ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اى بعمله (فى ضمير ذلك الاسم) اى فى ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل او شبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشئ لا يشتغل بآخر ولذا قال (لا بسبب آخر بحيث) ﴿ لو سلط ﴾ مبنى للمفعول من التسليط (بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع ﴿ عليه ﴾ (اى على ذلك الاسم) يعنى لو اعمل برفع الاشـتغال عن العمل فى الضمير او المتعلق فى ذلك الاسم ﴿ هو ﴾ (اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه ﴿ او منـاسـبه ﴾ عطف على الضمير المستكن فى سـلط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى ﴿اسكن انت﴾ (اى ماينا سبه) اى او فعل يناسب الفعل المفسر النـاصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل فى معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت

زيدا به (او اللزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وجلست عليه وسيجئ معنى الترادف واللزوم (لنصبه) جواب لو (اى لنصب احد هذين الامرين) الفعل او شبهه (الاسم بالمفعولية) اى على ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الى الفعل اوشبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولى ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به اولا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسر وبين ومن التسلط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف اواللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل اوشبهه جنس (فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه) فالباء فى قوله فبقيد متعلق بقوله (خرج) اى خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيدا ضربت) فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وبقيد تضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اى عن عمل كل واحد من الفعل اوشبهه فى ذلك الاسم والباء فى (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اى عن ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) اى خرج ايضا بهذا القيد (نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لا يكون مانعا عن العمل فى زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون مانعا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته فى زيد) وتسليطه عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل معنى الابتداء فيه) اى فى زيد (ورفعه) بالنصب لانه معطوف على اسم ان هو عمل معنى الابتداء عطف تفسير (اياه) اى فان رفع معنى الابتداء يعنى العامل المعنوى زيدا (ايضا) اى كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع من العمل فيه كما فى زيدا ضربته (مانع من ذلك) اى من العمل فى زيد ففى هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال لا غير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر كان) وان كان مما اضمر عامله على شريطة التفسير (فى نحو زيدا كنت اياه) فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لما لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة فى المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر فى ترخيم غير المنادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا
من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن المقام
والبحث يأباه لكونه في المفعول به (وههنا) اى المستفاد من هذا التعريف (صور)
بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهي المثال يقال صوّره تصويرا اى
مثله وتصوّرت الشيء توهمت صورته فتصوّر لى والتصاوير التماثيل (اربع)
يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط
بمرادفه (احديها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه
بضميره لو سلط عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير)
مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه
بضميره لو سلط مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا
مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالترادف
والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال
الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر
(باللزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة منها) المفهومة من
قوله مشتغل عنه بمتعلقه لو سلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر
(بالمتعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب
عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم الى ثلاثة اقسام تسليط بعينه
وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما
يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه
وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاث
منها للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل
بالمتعلق (الا تقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم) لانه لا يمكن تسليط
الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير
ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف
فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق
فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة
زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد
المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل
المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط
بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمتعلق والاحسن

فى ترتيبها) اى فى ترتيب الامثلة الاربعة (حينئذ) اى حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق (تأخير مثال) الفعل (المشتغل بالمتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبى لان الاشتغال بالمتعلق صار كأنه اجنبى عنها (كما لا يخفى وجهه) اى وجهه الاحسن فى الترتيب * وفى محشى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المصنف ايضا وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذا القسم ماهو اعرف فيه انتهى * ونعم ماقال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن فى الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب فى التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال ﴿ نحو زيدا ضربته ﴾ مبتدأ (مثال الفعل) خبره (المشتغل بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه) لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كما فى الصور الثلاث الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا ﴿ و ﴾ نحو ﴿ زيدا مررت به ﴾ وانت مارّ به (مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط مايناسبه بالترادف) الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت) لان المارّ بالشيء مجاوز له فيكون المرور فى معنى المجاوزة فكانا مترادفين ﴿ و ﴾ نحو ﴿ زيدا ضربت غلامه ﴾ وزيدا انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط مايناسبه باللزوم وسيأتى ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سيقول فى قوله ﴿ و ﴾ نحو ﴿ زيدا حبست عليه ﴾ لان العبارة فيهما واحدة فيكون الثانى تفسيرا للاول واختصارا ايضا (مثال الفعل المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط مايناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء) يعنى فان حبس الشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية (يلزمه ملابسته) الضمير راجع الى الشيء الاول (للمحبوس عليه) لانه لا يحبس احد بجرم احد بدون تعلقه به لقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر اخرى ﴾ كأن يكون رفيقا له او مستكنا او جاسوسا اوغير ذلك يعنى فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه به ومناسبته له كما ذكرنا * ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة

(التفسير)

التفسير والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع فى بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ فى الايضاح فقال ﴿ ينصب ﴾ بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (فى هذه الامثلة) اى فى كل واحد منها ﴿ بفعل ﴾ متعلق بينصب ﴿ مضمر ﴾ مقدر ﴿ يفسره مابعده ﴾ اى يفسر ويبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور ﴿ اى ضربت ﴾ تفسير الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعنى الفعل المفسر) بالفتح (الناصب) صفة بعد صفة للفعل (لزيد) متعلق بالناصب الذى كان (فى) قولك (زيدا ضربته) ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اى فى قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربته) لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول) الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا (اعنى) بقوله مفسره (ضربت الثانى) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعنى ﴿ و ﴾ (على هذا القياس) الذى جرى فى زيدا ضربته الجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا ﴿ جاوزت ﴾ باعتبار القول مبتدأ اى قوله جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لما قلنا (فانه) اى فان جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) اى بفعل (يرادفه) يعنى يكون رديفا له (اعنى) بما يرادفه (مررت به) ﴿ واهنت ﴾ عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانه احقره واذله لا من الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى ﴿ وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت ﴾ فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم الاهانة (اعنى) بما يستلزم اهانته (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده غالبا لان بعض الاحبة الصادقين فى المحبة يؤدبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونا لعرضهم ولذا قلت غالبا لانه لايوجد صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده الشارح ﴿ ولابست ﴾ عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضا فيه لابست زيدا حبست عليه لما مر (فانه) اى لابست (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) اى بفعل يستلزم الملابسة والتعلق (اعنى) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة وبيان الفعل المفسر

الناصب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح
بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة
وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار) المظان بفتح الميم والظاء
المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن
يظن مثل رد يرد اى فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على
شريطة التفسير) وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم
(المختار) خبر ان (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اى فى الاسم الواقع
فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه
فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع
فتقديره اما المختار فيه الرفع اوالنصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام
اربعة (او يستوى) عطف اما على الواجب او على المختار لكونهما فى حكم الفعل
لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع
الازمنة فيصح العطف (فيه) اى فى ذلك الاسم (الامران) الرفع والنصب
(والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وفصلها (فقال) ﴿ ويختار ﴾
قدم مايختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم مايختار فيه النصب ثم مايجب
فيه النصب ثم وثم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ماهو أبعد من الثانى اهم منه
وما شانه الاهتمام يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع
فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لا فى الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان
فى نحو ذلك الاسم لايجوز الا النصب ﴿ الرفع ﴾ اى ان يكون مرفوعا (بالابتدائية)
(اى بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق
وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال حينئذ الابتدائية وانما قال حينئذ بالابتدائية
لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار
الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء) اى بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح)
مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق بيختار اى ويكون رفعه مصححا
ومرجحا ومختارا ﴿ عند عدم قرينة خلافه ﴾ (اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى)
المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع
بالسلامة من الحذف فيكون مختارا وعلل قوله ويختار بقوله (لان قرينتى الصحة
فيهما) اى فى الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل
اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم
المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

﴿ قرينة ﴾

(قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هى الامور الآتية فى قوله ويختار النصب الخ (فتى لم ترجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم يرجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه لسلامته من الحذف لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح الخ جزاء الشرط (نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شئ من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان وان تساوتا فى الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (او عند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع) (اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) يعنى القرينتان من الجانبين وان تساوتا فى الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى (كاما) بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة (مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فعلا يكون فيه معنى الطلب كالامر والنهى والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فلعطف على) الجملة (الفعلية قرينة) ترجح (النصب) يعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب بين الجملتين فى كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالبا على ما بين فى الضوء وغيره قوله (بخلاف) متعلق بقوله فلعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع فى كلامهم) وليس باكثر واما

عطف الجملة الاسمية المصدّرة باما على الجملة الفعلية فاكثر وقوعا فى كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعا فيه ومع اما كثير فكلمة اما هى المرجحة للرفع (مع انها) اى مع كونها مرجحة للرفع هى (مؤيدة بالسلامة من الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع (وانما قال) المصنف (مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم و (امازيدا فاضرب به) واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا (فان المختار) فى الاسم المذكور (حينئذ) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (هو النصب) اى نصب الاسم المذكور لاغير (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقتضى وقوع الطلب) اى الجملة الطلبية (خبرا وهو) اى وقوع الجملة الطلبية خبرا (لايجوز) بحال من الاحوال لان مايكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثبات ما سيوجد لم يكن موجودا قبله ومالم يكن موجودا قبل الاخبار به لايجوز أن يكون خبرا (الابتأويل) ومع هذا اذا اوّل فالخبر هو المؤوّل والانشاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فمؤوّل بقوله فمقول فى حقه اضرب به فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب ﴿و﴾ مثل (اما مع غير الطلب) فى اختيار رفع الاسم الواقع بعدها ﴿اذا﴾ (الواقع على الاسم المذكور) اى اذا الواقع على الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفى اما بالدخول للتفنن فى العبارة الكائنة ﴿للمفاجأة﴾ وسيجىء تفصيل المفاجأة فى بحث الظروف (فى كونه من اقوى القرائن) يعنى كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة مرجحة له (مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهى اقوى لانها لاتدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة من الحذف (فان المختار فيه) اى فى الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة لاتدخل الا على الجملة الاسمية غالبا) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للقارّ دون المارّ ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة فى الاسمية وماينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وماوقع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المصنف قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفى بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله (وماوقع فى بحث الظروف من ان اذا)

الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد بلزومها) اى لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثرة (ووقوعها بعدها) يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وماقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام * ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع فى بيان كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف) (اى بسبب عطف الجملة التى هو) اى الاسم المذكور واقعا (قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة) صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم (للتناسب) (اى لرعاية التناسب) اى المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التى الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة (فى كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب فى نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتها لعطفه على مايشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا وقع (بعد حرف النفى) (يعنى) ليس المراد منه مايتبادر الى الفهم بل المراد مايغلب دخوله على الفعل ويكثر (مثل ما ولا وان) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو مازيد ولا رجل وان انتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ماتضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ماتضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفى يقتضى منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفى والمنفى من الاسم اما الوجود اوغير ذلك مما يكون عاما اوخاصا (وليس) لفظ (لم ولما ولن من هذه الجملة) اى من حروف النفى التى يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفى (اذهى عاملة فى) الفعل (المضارع) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل فى الماضى ايضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها فى العمل) حتى انحصرت فى الفعل المضارع حيث لاتعمل فى الماضى ولا فى الاسم فلا يقال لم زيدا تضرب ولا لما عمرا تكرمه ولا لن بكرا تقتله بحذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير

الفعل فيهما جوزا او وجوبا (نحو ما زيدا ضربته) فى تقدير ماضربت زيدا
ضربته (ولا زيدا ضربته ولا عمرا) فى تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا
وانما اتى بقوله ولا عمرا فى لا لانها فى الاصل لنفى الجنس فيقتضى ان تدخل عليه
فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضى لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته
وهو الجنس مثل قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ (وان زيدا ضربته) فى تقدير
ان ضربت زيدا ضربته يعنى ماضربت زيدا ضربته (الا تاديبا) الاستثناء
مصروف الى الامثلة الثلاثة حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان
يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفى على قول من قال لا بد فى
كون ان للنفى من قرينة والاول هو الاولى لانها لا يحتاج فى كونها للنفى الى
القرينة (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد (حرف
الاستفهام) وهى الهمزة وهل (نحو أزيدا ضربته) فى تقدير أضربت زيدا
ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر
فالاستفهام عما لا يتقرر يكون اولى (وانما قال) المصنف (حرف الاستفهام)
احترازا عن الاسم الذى يتضمن معنى الاستفهام (لانه يختار الرفع فيما) اى الاسم
الذى (يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من اكرمته) ومن صنعته وايهم تكرمه
وغير ذلك مما هو فى زيدا ضربته (ولم يقل) المصنف (همزة الاستفهام
ليشمل) الاسم الواقع بعد هل (مثل هل زيدا ضربته) فى تقدير هل ضربت زيدا
ضربته (لانه) اى كون هل [illegible] (يجوز وان استقبحه النحاة) يعنى وان عدّ
النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعنى حذف الفعل بعد هل بعد ان يكون فى حيزه
فعل لانهم استقبحوا ذلك (لاقتضائه) اى هل (الفعل) يعنى الدخول على
الفعل اذا كان فى حيزه فعل ولم يقنع بالدخول على الاسم ولذا قبح هل زيد قام
بتقديم الفعل على الاسم مع دخوله عليه وان لم يكن فى حيزه فعل يقنع بدخوله
على الاسم مثل هل زيد قائم (لانه) اى لان هل (بمعنى قد) التحقيقية (فى الاصل)
يعنى فى اصل وضعه لكثرة ما يقع هل فى الاستعمال حين [illegible] اى قد اتى (فلا يكفى
فيه) اى فى هل (تقدير الفعل) كما لا يكفى تقديره فى قد لان حرف قد لا بد له
من متعلق مذكور بعده كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور كذلك
ما فى معناه بل الاولى ان لا يقدر لانها فى معنى قد ولكن جاز على قلة لان المقدر
كالمذكور تأويلا (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد
اذا الشرطية) اى المنسوبة الى الشرط باستعمالها فيه ووصفها بالشرطية
احترازا عن اذا المفاجأة فانه يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على المجازاة
فى زمان) وهى تقتضى بالاكثر عند سيبويه والاخفش كون ما بعدها فعلا اما

(ظاهرا)

ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرا نحو ﴿اذا السماء انشقت﴾ فقول المصنف واذا الشرطية على مذهبهما (وانما اختير بعدهما الفعل) لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو لاظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى عنده انتهى فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصالة (نحو اذا عبد الله تلقاه) من لقيه يلقاه ادركه وبابه علم (فاكرمه) امر من الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة في المكان) لافي الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمة شرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزأاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كففت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى (نحو حيث زيدا تجده فاكرمه) في تقدير حيث اي في اي مكان تجد زيدا تجده فاكرمه (وفي) (ما قبل) (الامر والنهي) عطف على قوله بعد حرف النفي او على قوله بالعطف اي ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر والنهي (يعني موضع وقوع الاسم المذكور) اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه) مثال ما وقع قبل الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه (وزيدا لا تضربه) مثال ما وقع قبل النهي في تقدير لا تضرب زيدا لا تضربه (وانما اختير) بالبناء للمفعول اي وانما جعل مختارا (في هذه المواضع) الستة هذا بيان وجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية لكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولذا قسم الشارح المواضع بقوله (اي بعد حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و) بعد حرف (النفي) وهي ما ولا وان (و) بعد (اذا الشرطية و) بعد (حيث وما قبل الامر و) ما قبل (النهي النصب) بالرفع لانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختير (في الاسم المذكور) في احد هذه المواضع الستة (اذهي) (اي هذه المواضع) (مواقع الفعل) (اي مواضع وقوع الفعل فيها) اي في هذه المواضع الستة (اكثر) لان النفي والاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات لان المنفي والمسؤل عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما خبرا عنه واختير ايضا في ما قبل الامر والنهي لئلا يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن يقين لما عرفت ان الامر والنهي فيما فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا

(فاذا نصب) مبنى للفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوبا (وقع فيها) اى فى المواضع المذكورة (الفعل تقديرا) فيكون عملا بالاكثر (والا) اى وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اى فلا يقع الفعل فيهما تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوى فلا يكون عملا بالاكثر بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغى ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثر المختار ﴿ و ﴾ (كذلك) اى كما اختير النصب فى الاسم المذكور فى الصور المذكورة كذلك (يختار النصب فى الاسم المذكور) ﴿ عند خوف لبس المفسر ﴾ بكسر السين هذا التركيب فيه تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثانى وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة (اى) وقت خوفك (التباس ما) اى فعل (هو مفسر) بكسر السين (فى حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا) يكون التباسه (من حيث هو) اى ذلك الفعل (مفسر فى هذه الحالة) اى حالة النصب حيث لا التباس فيه حينئذ لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ما سيأتى فى هذه الصحيفة (بل) ليس التباسه الا (من حيث هو خبر فى حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه فى حال الرفع مع انه ليس بمفسر فى هذه الحالة مجاز اولى او كونى لانه فى حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا فى حال النصب ﴿ بالصفة ﴾ متعلق بقوله لبس المفسر (فلا يعلم) بالبناء للمفعول (انه) اى ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) لان الاسم المذكور حينئذ اما مبتدأ او اسم لعامل يقتضى الخبر (فى حال الرفع) اى رفع الاسم المذكور (مع موافقته) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا فى هذه الحالة (للمعنى المقصود) من التركيب ومطابقاله (او صفة) عطف على قوله خبر (له) اى فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى قوله تعالى ﴿ بقدر ﴾ فى قوله تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ الآية (مع مخالفته) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فلدفع الالتباس اختير النصب فى الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الآية الآتية مثلا ان يكون خلقنا خبرا وبقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول فى خلقناه فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا بقدر اى بقضائنا وبقدرنا فيدخل حينئذ فى عموم شئ افعال العباد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير أن يكون خلقناه صفة لشئ وبقدر خبرا فالمعنى حينئذ انا كل شئ مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العباد لان كل مخلوق لشئ حينئذ اضيف الى الله تعالى كائن بقدر اى بتقديرنا

﴿ وقضائنا ﴾

وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ﴿ان الله خالق كل شيء ﴾ وان الله على كل شيء قدير ﴾ ولقوله تعالى ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلان يكون فعله وعمله الاختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقه وارادته اولى (فلا لبس) يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع (الا) اى ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اى بين كون ذات الفعل الذي (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته) اى وبين كون ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال الرفع (لا بينه) اى لا التباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة) اى وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني لا التباس في حالة النصب (فان التركيب) اى واحد (لا يحتملهما) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا (معا) اى في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فلا لبس انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا كل شيء خلقناه بقدر) ومثل قولك كل رجل اكرمته صديق وكل رجل اهنته عدو لانه لو رفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا بمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصداقة والعداوة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس (بنصب) بالبناء للمفعول (كل) في قوله تعالى (على الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر (ولو رفع) كل فيه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبرا له) اى للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا للنصب) اى نصب كل (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الا انه (خيف لبسه) اى التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشيء (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا) للمبتدأ (وهو) اى كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود) فينبغي ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا في المعنى المقصود فحينئذ يكون خبره ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على شيء بانه) اى بان كل شيء (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله لا خلق غيره (بقدر)

اى حال كون ذلك المخلوق بتقـديرنا وارادتنا ومشيئتنا (لا) ان المقصود منها (الحكم على كل شيء مخلوق لنـا انه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الآية ان كل ماهو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط العباد أنه بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه) اى هذا الحكم (يوهم كون) اى ان يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ﴿ان الله على كل شيء قدير * وان الله بكل شيء عليم﴾ ولا خالق الا هو على ماسبق تحقيقه (كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيـارية) كالضرب والمشى والخيـاطة وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعبـاد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختيارى كالمقدر ازلى القدر فيكون خـلافا لهم ويلزمهم تعدد الآلهة اذ حينئذ يكون كل احدا لها فيكون مناقضا لقوله تعالى ﴿انمـا الله اله واحد﴾ ولقوله تعالى ﴿فاعلم انه لا اله الا الله﴾ وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانيته تعالى وصرفا لما انعقد عليه اجماع الصحابة والتـابعين الذين هم اهل السـنة والدين (ويستوى الامران) (اى الرفع) بدل من الامران بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) اى فى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر (فالمتكلم) اى لمن اراد أن يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحـد منهما) اى من الرفع والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيـارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الآخر (فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اى فى مثال اورده سيبويه (اى عنده) اى عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (او فى داره) عطف على عنده (ونحو ذلك والا) اى وان لم يكن قوله عنده او فى داره او نحو ذلك مما يقتضى ضميرا راجعا الى زيد مقدرا فى هذا التركيب (فلا يصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى) وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليـه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف عليـه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعـدم الضمير) الواجب فى المعطوف عليه فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت فحينئذ لا يصح كونه ممـا يستوى فيه الامران لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السـامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين

(اى يستوى الامران) هذا تفسير لقوله ويستوى الامران يعنى ان استواء الامرين فى الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجرى فيه و (فيما اذا عطف) اى فى تركيب اذا عطف فيه (الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة) متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين) اى جملة اسمية (خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اى رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اى نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لابد له من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان) لا ترجيح لاحدهما على الآخر (لحصول التناسب فيهما) اى فى رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففى الرفع) اى فى رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون) الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل هو خبره (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التى هى جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية (وهى) جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما اسميين (وفى النصب) اى فى نصب الاسم المذكور (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهى) اى الجملة الصغرى وهى المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستو الامران فى المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) اى لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء (قلنا) نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هى) اى السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه) يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهى جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه

الامران لان عدم الترجيح فى الجهة ينفى الترجيح فى الامر (فان قلت) لا نسلم
ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم
المذكور لانه (لاتفاوت فى القرب والبعد) اى فى قرب المعطوف عليه على تقدير
النصب وبعده على تقدير الرفع (بينهما) اى بين الصورتين (اذ) الجملة (الكبرى)
وهى جملة زيد قام (ايضا) اى كما كان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا فسره
بقوله (غير مفصولة عنها) اى عن الجملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمرا اكرمته
متصلة بجملة زيد قام فاستويا فى القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو أن
السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اى عدم التفاوت فى القرب
والبعد بينهما انما هو (باعتبار المنتهى) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة
الاولى اعنى جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتدأ)
اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا يبتدأ من قوله قام (فالصغرى) وهى
جملة قام (اقرب) فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا فحينئذ لم تبق المعارضة
المذكورة سالمة فيستوى الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فللمتكلم
ان يختار ايهما شاء ﴿ ويجب النصب ﴾ (اى يجب نصب الاسم المذكور) اى
الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا ﴿ بعد حرف
الشرط ﴾ او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه او اين زيدا تجده فاكرمه
او حيثما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكر المصنف ولا الشارح ايضا
اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) اى
بحرف الشرط (ههنا) اى فى هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا
اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما (ان ولو فان) كلمة (اما وان كانت
من حروف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال
حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذ ما فانها عنده من حروف
الشرط ايضا واما عند غيرها فحرف الشرط اثنان ان ولو (فحكمها) اى حكم
كلمة اما (ماسبق من اختيار الرفع) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور
الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب
(واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا كان ذلك طلبا فهى
مستثناة ههنا فكأنه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال
الاسم بعدها قد علم ﴿ و ﴾ (كذا) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد
حرف الشرط غير اما كذلك (يجب النصب) اى نصب الاسم المذكور الواقع
(بعد) ﴿ حرف التحضيض ﴾ حرف التحضيض اربعة (وهو هلا والا) بالتشديد
فيهما الا عند الخليل فى الا وهى مخففة عنده على ماسيأتى (ولولا ولوما وانما وجب

النصب) اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدها) اى بعد حرف الشرط والتحضيض (لوجوب دخولهما) اى دخول هذين النوعين من الحروف (على الفعل لفظا) اى حال كونه ملفوظا (او تقديرا) اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا او تقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه اى حرصه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله لا يكاف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على مافات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على مافات واذا دخلت على المضارع فهى للتحضيض يعنى للحث على الفعل والطلب له والمضارع اما لفظا او تأويلا نحو ﴿لولا تستغفرون الله* ولولا اخرتنى الى اجل قريب﴾ واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتنى اكرمك حيث جعلت مجيء المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد الا فى الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل ﴿ نحو ﴾ مبتدأ قولك ﴿ ان زيدا ضربته ضربك ﴾ فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك (مثال) خبره (لحرف الشرط) ﴿و﴾ (قولك) ﴿الا زيدا ضربته﴾ فى تقدير الا ضربت زيدا ضربته (مثال لحرف التحضيض) وهذا نشر على ترتيب اللف* ولما فرغ من بيان كون النصب فى الاسم المذكور مختارا والرفع فيه مختارا ايضا واستواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال ﴿وليس مثل ازيد ذهب﴾ بالبناء للمفعول ﴿ به ﴾ الجار والمجرور قائم مقام الفاعل ﴿منه﴾ الجار والمجرور فى محل النصب لانه خبر ليس اى كل تركيب ظن فى بادى النظر أنه مما اضمر عامله على شريطة التفسير ويختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه (اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اى فى هذا المثال (وان كان) للوصل (يظن) مبنى للمفعول (فى بادى النظر) بادى من بدا الامر اى ظهر من باب سما اى فى ظاهر النظر ومن همزه جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جائزان (انه) اى هذا المثال (مما اضمر عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والمختار) عطف على محل

انه اى ويظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن فى بادى النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام الوصول الى ماهو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضاحه يقال عمق النظر فى كلامه اذا اتمه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه (انه) اى مثل أزيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير (فانه وان صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك المثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بادى النظر انه الخ (لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لو سلط عليه) اى على زيد (هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (اومناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) اى لنصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه او مناسبه الذى هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لايعمل النصب) لان معلومه لازم ومتعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل ايضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب الاذهاب معلوما اومجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولامناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لايلزم ان لايكون من باب ماضمر عامله على شريطة التفسير لانه (لا ينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به (فى اذهب) بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير اذهب (ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلابس) فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدى بالباء يلزمه الملابسة (او اذهب) حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزمه الاذهاب سواء كان معلوما اومجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير المناسب لا تقدير اذهب به (أزيدا يلابسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره أيلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) أزيدا (يلابسه احد بالذهاب به) تقديره أيلابس احد زيدا ذهب به (او) أزيدا (اذهبه احد) فيكون الفعل الناصب له حينئذ اذهبه بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد

زيدا ذهب به فحينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم (قلنا المراد بالمناسب) فى قوله او مناسبه ليس المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) اى يلازم الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا فى هذا الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسبا له (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرادفه ويلازمه الذاهب او احد وفى الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل أزيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد فى المثال المذكور) وهو أزيد ذهب به (واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالعامل المعنوى (ونصبه) اى نصب زيد فى ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى فى التعبير أن يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا يناسبه بالترادف او اللزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من القسم الذى (يختار فيه) اى فى ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء (وكذا) (اى مثل أزيد ذهب به) فى عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء لمانع (قوله تعالى) (كل شىء فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شىء يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شىء (فى الزبر) فيكون فى الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتين جمع زبور كرسل ورسول وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب (اى فى صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى الكتاب وشىء كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا فى الصحاح (وهو)

اى قوله تعالى ﴿كل شئ فعلوه فى الزبر﴾ (ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل (لصار التقدير) اى تقدير قوله تعالى ﴿كل شئ فعلوه فى الزبر﴾ (فعلوا) اى الناس او الخلائق (كل شئ) من خير اوشر من اعمالهم (فى الزبر) يعنى اوقع الناس كل شئ من الخير او الشر فى صحائف اعمالهم (فقوله فى الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلقا بفعلوا) المقدر الناصب كل شئ (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فحينئذ يكون المعنى على ما سبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير او الشر فى صحائف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعالهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحائف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون (لانهم) اى لان الخلائق (لم يوقعوا فيها) اى فى تلك الصحائف (فعلا) لا خيرا ولا شرا ولا قليلا ولا كثيرا (بل الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية *خوش بوى وخوش سرشت* (الكاتبون) وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى ﴿وان عليكم لحافظين كراما كاتبين﴾ (اوقعوا فيها) اى فى الصحائف (كتابة اعمالهم وافعالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى ﴿فى الزبر﴾ ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشئ) بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف (مع انه) اى كون فى الزبر صفة شئ (خلاف ظاهر الآية) الكريمة لان الظاهر أن يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فى محل الرفع على انه خبر المبتدا ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى وان كان جائزا (فات المعنى المقصود) من الآية (اذ المقصود) منها على ماقلنا ان يكون كل شئ مبتدأ وجملة فعلوه صفة شئ وفى الزبر ظرفا مستقرا فى محل الرفع خبرا له فالمعنى على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن) وثابت (فى الزبر) اى فى صحائف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى فى تلك الصحائف فحينئذ يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا) اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه موافقا واما من الضمير المستكن فى قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير اوشر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم لنا لا يشذ منه شئ عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالجر صفة شئ (فى صحائف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان

الامر كذلك ﴿ فالرفع ﴾ يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولا للعامل المعنوى (والجملة الفعلية) بعده وهى فعلوه فى محل الجر (صفة لشئ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا على ماسيأتى (و) على ان يكون (الجار والمجرور) فى قوله فى الزبر (فى محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجار والمجرور فى قوله فى الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لشئ (ثابت) خبر المبتدأ الاول (فى الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لا يغادر) مبنى للمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾ قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق (ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره او متعلقه) اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره او متعلقه (امرا) نحو زيدا اضربه (او نهيا) نحو زيدا لاتضربه (فالمختار فيه) اى فى ذلك الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ماسبق (والظاهر ان قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ الآية داخل) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ووقوع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء (مع ان القراء) جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى فى هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الا فى رواية شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لايعبأ به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب اتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان الحيلة (لاخراجه) اى لاخراج قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية (عن القاعدة المذكورة) وهى ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

او النهى فالمختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ماتمحلوا) اى الى ماجعله النحاة حيلة (لاخراجه عنها) اى لاخراج قوله تعالى ﴿الزانية والزانى﴾ الاية عن القاعدة المذكورة حتى لايكون اتفاق القراء على غير المختار ولاتكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما ماذهب اليه المبرد وثانيهما ماذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزانى) اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك لايجرى فيه ماذهبوا اليه من التمحل (فاجلدوا) امر حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلده ضربه (كل واحد منهما) اى من الزانى والزانية يعنى المزنى بها والزانى وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلة مابعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هى فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و (الفاء) مبتدأ ثان (فيه) اى فى نحو الزانية (مرتبطة) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للمبتدأ الاول (بمعنى الشرط) يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ماضمر عامله على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكائنة فى الزانية والزانى (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات على ماسيأتى الا انه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لاغير على ماسيأتى تحقيقه (موصولا) صفة مبتدأ (فيه) اى فى المبتدأ (معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالزنى والذى زنى بها اى والذى فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزنى سببا للجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذى يأتيك فاكرمه اى فيستحق لاكرامك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ (مرتبطة بالشرط) يعنى جيئت لربط الجزاء بالشرط (لدلالته) اى لدلالة الفاء (على سببيته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية ماقبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى

(لو)

لو لم تدخل عليه لتعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لا يعمل مافى حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان مابعدها من ذيول ماقبلها فيكره وقوع معمول مابعدها اى معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون شىء مما قبلها من ذيول مابعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده) اى بعد الفاء (على ما) اى على اسم وقع (قبله) اى قبل الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان قوله تعالى الزانية والزانى خارجا من هذا الباب خروجه منه بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه على ماسبق (فتعين فيه الرفع) اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا معنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبرا وان كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا التوجيه الاقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المصنف ولكون الآية فيه جملة واحدة (و) (الآية) (جملتان) (مستقلتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينها حيث تكون الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها (عند سيبويه) (اذ الزانية مبتدأ) عنده (محذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدأ (والزانى عطف عليه) بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازا بالقرينة الحالية (اى حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزانى فيما) موصولة (يتلى) مبنى للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اى واقع وثابت فى القرآن الذى يتلى ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظرف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق بيتلى او بعد قوله الزانية والزانى وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فضربوا ايها الحكام كل واحد من الزانية والزانى مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما جملة) من الفعل والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) فى الجملة الاولى (والفاء) فى قوله فاجلدوا (عنده) اى عند سيبويه (ايضا) اى كما انها للسببية عند المبرد (للسببية) يعنى جواب شرط مقدر (اى ان ثبت زناها) شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزنى فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطء بنكاح صحيح (فاجلدوا

وقيل) الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود فى الاولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزء الجملة) وهى قوله تعالى ﴿ فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة وهو قوله اجلدوا (لا يعمل فى جزء جملة اخرى) لان جملة اجلدوا كل واحد الآية لكونها مستقلة لا يعمل فى جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزانى (فيمتنع التسليط) اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على كلا التوجيهين (فى الضابطة) اى فى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط و فاجلدوا جزاء له فى معنى الخبر على مذهب المبرد ﴿ والا ﴾ عطف على توجيه المبرد او على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح (اى وان لم يكن الفاء) فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اولم تكن الآية جملتين) مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه (ايضا) اى كما لم تكن الفاء بمعنى الشرط (فهى) اى هذه الآية (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها ﴿ فالمختار ﴾ (فيها) اى فى هذه الآية ﴿ النصب ﴾ لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهى يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها (باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا لماسبق (لاتفاق القراء على الرفع) اى رفع الاسم المذكور فى الآية فاذا كان الامر كذلك (فلا بد من جعل الفاء) التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اوجعل الآية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (ليتعين الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل فى معنى قوله والا انه معطوف على مقدر فى الاقسام الثلاثة يعنى ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان لم يكن كل واحد منها من هذا الباب فالمختار فى الاسم الواقع فى كل منها النصب اما اختيار النصب فى الاول والثالث فلو قوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر واما فى الثانى فللا لتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

فيهـا لما عرفت ايضا فيه ﴿ الرابع ﴾ اى رابع الاربعة لارابع الثلثـة يعنى انه باعتبار الحال لا باعتبـار التصير لما سيأتى (من تلك المواضع التى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها) ﴿ التحذير ﴾ اى مافيه التحذير سمى به اللفظ المحذر به فى نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى كأنه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به (فيه) اى فى هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عنـد مشـارفة الهلاك وشدة الخوف او لقصد الفراغ بسرعة الى ماهو المقصود من الكلام ﴿وهو﴾ اى التحذير (فى اللغـة تخويف شيء) المصدر مضـاف الى المفعول (عن شيء) يقال للشيء الاول المحذر وللشيء الثـانى المحذر منه (وتبعيده عنه) اى تبعيد الشيء عن الشيء يقال حذرت الشيء عن الشيء اذا خوّفتـه وبعدته عنه (و) هو(فى اصطلاح النحـاة) وعرفهم ﴿ معمول ﴾ (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل (بالمفعولية) *وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول فيه بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحـال على المحل انتهى *يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لاثر العامل ﴿ بتقدير اتق ﴾ ظرف مستقر وقع صفة لمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق او ابعد اونح ﴿ تحذيرا ﴾ (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) وبعد (تحذيرا) وتبعيدا (فيكون) قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله النـاصب له جـوازا بقرينة النصب لان المنصوب لابدّ له من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا (اوذكر) بالبنـاء للمفعول نائبه مااستكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولا له) اى ذكر لان يكون محذرا حـذف فعله الناصب ايضـا ﴿ مما بعده ﴾ متعلق بقوله تحذيرا (اى) مما يكون ذلك المعمول محذرا من الشيء الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد او بالجـار والمجرور مثل اياك من الاسـد ﴿ او ذكر ﴾ بالبناء للمفعول ﴿ المحذر منه ﴾ بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه ﴿ مكررا ﴾ حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذرا وذكر المقدر)بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يثن اى على حذر المقدر اوذكر المقدر* وقيل

مصدر منصوب عطف على تحذيرا كأنه قيل اولذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت و يغنى عن ذكر العامل انتهى ※ هذا انما يصح على التوجيه الثانى على مايستفاد من قوله او لذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا و اما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا و هذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذر منه (فان قلت فعلى هـذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر او ذكر المقدر (لابد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المعطوف) مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول مكررا (كما) كان ضميرا راجعا الى المعمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة الشيء او خبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير فى المعطوف فقول المصنف اوذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى وهى ذكر او حذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمول فلابد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليـه على ماسـيأتى تحقيقـه (قلنـا نعم) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه (لكنه) اى الا انه خولف و (وضع فى المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع المضمر) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير (اذ تقدير الكلام) اى كلام المصنف (او معمول) اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف قائم مقـام المعطوف عليه (لانه وضع) المظهر فى المعطوف وهو (المحذر منه موضع الضمير العـائد الى المعمول) فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير فى المعطوف (محذر منه لا محذر) كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمر كما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثـانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) وفى الحـاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا كونه مخاطبا وقد يجيء متكلمـا نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ماذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو الشاذ النـادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياك الشواب انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انمـا يكون فى المخـاطب وقد يكون فى المتكلم لان الانسـان يحذر نفسه وشذ فى الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز أن يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما او فعلا (هذان مثـالان لاول نوعى التحذير ومعنـاهما)

اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثال (بعد نفسك) بتوسيط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشئ واحد وهو غير جائز فى غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به ايضا منفصلا فقيل اياك (عن الاسد و) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد عن نفسك) جئ بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز أن يقال بعد الاسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن خذف الارنب) الخذف بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمى بالحصى يقال خذفت الحصى اى رميتها من بين اصابعى وتجوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفه بالعصا رماه بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع والسب بالمقام تأمل قال عمر رضى الله تعالى عنه*اياى وان يخذف احدكم الارنب*وهو بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية* خر كوش * وانما قال هذا حال كونهم محرمين اولانه اذا رمى بما لايكون جرح ومات لا يحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الخذف فى اللغة (ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا وبعد خذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين) اى تقدير تقديم النفس او تقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه هو الاسد) فى المثال الاول (والخذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما (فان المراد من تبعيد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن نفسك (و) تبعيد (الخذف) فى قوله بعد خذف الارنب (عن نفسك تحذيرها) اى تحذير النفس وتخويفها (منهما) اى من الاسد والخذف (لا) المراد (تحذيرهما) اى تحذير الاسد والخذف (منها) اى من النفس لان التحذير والتخويف لايكون الا فيما له روح وعقل والخذف مما لاروح له والاسد مما لاعقل له (و) مثال (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثانى نوعيه) اى نوعى التحذير وهو مايكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا ثنى وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يغنى عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياك واياى اياى واياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى رأسى ورأسه رأسه (ولا يخفى عليك)ايها الطالب المنصف (ان تقدير اتق فى اول النوعين) من التحذير (غير صحيح لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد) بل يقال اتقيت من

زيد وتبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لايتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغى ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد) امر من التبعيد (اونح) امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغى ان يقدر فيه بعد اونح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لايقال اتقيت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لا يقال بعد الطريق اوبعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لاعلى تبعيده) اى على تبعيد المار السالك فى الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد (فالصواب) اى ماهو الاولى واللائق (ان يقال) اى ان يقول المصنف فى تعريفه معمول (بتقدير اتق اوبعد اونحوها) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق او من باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فحينئذ يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرها مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر ايضا مثل بعد (فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى ﴿وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء﴾ وقوله عليه السلام ﴿اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك﴾ (فان المعنى) اى معنى نفسك نفسك (على هذا بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جملة مايؤذيك ومما يبان لكون النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لامتعلق بقوله كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود أن يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقوله مما يؤذيك (ويقدر مثل اتق فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثانى (كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد) ولفظ ان تحذف فى اياك وان تحذف (خارج عن النوعين) اى عن نوعى التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول مايكون محذرا وفى الثانى مايكون محذرا منه (فينبغى ان لايكون) لفظ الاسد (تحذيرا)

لان مايكون خارجا عن النوعين لايكون منهما (وليس كذلك فانه) اى فان لفظ الاسد (ايضا) اى كما ان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير فى القسم الاول لايكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا فى النوع الاول (واجيب) عنه (بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من ان تخذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع التحذير وتوابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو المحذر اوغيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (بدليل ذكرها) اى ذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لوكانت داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها ﴿ وتقول ﴾ انت (فى قسمى النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تخذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اطنب فى الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لايسع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدها ﴿ اياك من الاسد ﴾ بالقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف ﴿ و ﴾ تقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك ﴿ من ان تخذف ﴾ بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان تخذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر فى الظاهر وان كان اطنب فى التقدير ﴿ و ﴾ (تقول فى المثال الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة اخصر من الثانى ﴿ اياك ان تخذف بتقدير من ﴾ الجارة (اى اياك من ان تخذف) فالذى بغير أن جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذا ان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لايجوز فيه حذف العاطف وفى الاول حذف الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلاثة اوجه (لان حذف حرف الجر من ان) المخففة (وان) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان ان مخففة ومشددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها

فی تأویل الاسم فلما طال لفظا ماهو اسم واحد فی الحقیقة اجازوا فیه التخفیف قیاسا بحذف حرف الجر ﴿ ولاتقول ﴾ (فی المثال الاول) من النوع الاول ﴿ ایاك الاسد ﴾ کما تقول فی المثال الثانی ایاك ان تحذف (لامتناع تقدیر من) الجارة فی الاسم الصریح حیث لم یجز حذف حرف الجر منه قیاسا ورأسا (وشذوذه) ای لشذوذ تقدیر من (مع غیر ان وان) واما قول الشاعر * وایاك ایاك المراء فانه * الی الشر دعاء وللشر جالب * بتقدیر من ای ایاك ایاك من المراء وهو الشك فشاذ او للضرورة ای فمحمول علی الضرورة (فان قلت) قولك ایاك الاسد اذا لم یکن بتقدیر من لامتناعه (فلیکن بتقدیر العاطف) فیکون ایاك الاسد فی تقدیر ایاك والاسد حتی یجوز فیه وجوه ثلاثة کما جاز فی الثانی وجوه ثلاثة (قلنا حذف العاطف) فی هذا الباب (اشد شذوذا) من حذف الجار فیه ایضا او مطلقا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سواء کان فی هذا الباب اوغیره (قیاس) یعنی شائع کثیر (مع ان وان) مثل قوله تعالی ﴿ أفنضرب عنکم الذکر صفحا ان کنتم ﴾ ای لان کنتم وقوله تعالی ﴿ وان المساجد لله ﴾ الآیة ای ولان المساجد ومثل قولك امان انت منطلقا انطلقت ای لان کنت ومثل قول الشاعر * اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره * اذا قرئ بالفتح (شاذ کثیر) خبر بعد خبر (فی غیرهما) ای فی غیر ان وان مثل قوله تعالی ﴿ واختار موسی قومه ﴾ ای من قومه وقولك الله لافعلن بالجر ای بالله لافعلن (واما حذف العاطف فلم یثبت الا نادرا) فکان شذوذه اشد کما قال ابو علی فی قوله تعالی ﴿ ولا علی الذین اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ ای وقلت * ولما فرغ من بیان المفعول به وبعض احواله شرع فی بیان المفعول فیه وبعض احواله فقال ﴿ المفعول فیه ﴾ ای الذی فعل فیه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف ای منه بقرینة قوله فمنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق اوخبر مبتدا محذوف ای هذا باب المفعول فیه ولکن لاقرینة له اوموقوف لااعراب له اومبتدا والجملة بعده خبره وهذا اولی لعدم ارتکاب الحذف وانما سمی المفعول فیه ظرفا لانه محل الافعال تشبیهاله بالاوانی التی تحل الاشیاء فیها ﴿ هو ﴾ مبتدأ ای المفعول فیه فیه ﴿ ما ﴾ ای ما او لم یذکره اکتفاء بذکره فیما سبق فی المفعول المطلق والشارح ایضا اکتفی بذکره فی المفعول به بقوله ای اسم ما وقع ﴿ فعل ﴾ بالبناء للمفعول ﴿ فیه ﴾ المجرور راجع الی الموصول ﴿ فعل ﴾ بالرفع نائبه (ای حدث) اشار به الی ان المراد بالفعل معناه اللغوی وهو المصدر یعنی الحدث * وفی الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل یفعل وقرأ بعضهم به ﴿ واوحینا الیهم فعل الخیرات ﴾ والفعل بالکسر اسم والجمع فعال مثل قدح وقداح انتهی * ﴿ مذکور ﴾ صفة فعل (تضمنا) نصب علی التمییز اوعلی المصدریة ای ذکرا تضمنا کائنا (فی ضمن الفعل الملفوظ)

﴿ مثل ﴾

مثل صمت يوم الجمعة (او) في ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ماحذف فعله الناصب له جوازا او وجوبا على ماسيأتى في آخر هذا البحث (او شبهه) بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمنا في ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ماشابه الفعل ملفوظا اومقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم يوم الجمعة (او مطابقة) عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) في المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى فقول المصنف (مافعل فيه) جنس (شامل لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة اولا (فانه) اى الشان (لايخلو زمان) من الازمنة (او مكان) من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى في كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لايخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل) يعنى حدث ووجد (فيهما) اى في كل واحد منهما لفظا او تقديرا (اولا) يذكر الفعل الذى حدث ووجد في كل واحد منهما لالفظا ولا تقديرا بل لايلتفت اليه اصلا (وقوله مذكور خرج به مالايذكر فعل فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لالفظا ولاتقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل ونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبى عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك (فانه وان) للوصل (كان) يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لامحالة) لفظة لالنفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى لامحالة فيه اى لاشك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لالفظا ولاتقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم في الاول بالابتدائية وفي الثانى بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (لكن) استدراك من قوله خرج منه مالايذكر فعل فعل فيه (بقى مثل) قولك (شهدت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه) اى في تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه مافعل فيه فعل مذكور) تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى

لايصدق عليه المعرف لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله تعالى ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ ومعناه حينئذ بالفارسية* حاضر شدم روز جمعه را باين معنى كه مقارن شدم روز جمعه را با اين معنى كه عالم شـدم روز جمعه را همچنان كفته شود كه حضر شدم باز جمعه را * (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لايكون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة فى المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ماقلنا آنفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ماليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) بالبنـاء للمفعول (فى التعريف قيد الحيثية) بالرفع نائبه (اى المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هذا اعتبار قيد الحيثية (لخرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شـهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى فى المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى فى ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشـهود (بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة فى ذلك المثـال مفعولا به لامفعولا فيه فيكون التعريف مانعـا من دخول غيره فيه (ولايخفى عليك) ايهـا الطالب المنصف (انه) اى الشـان (على تقدير اعتبار قيد الحيثية) فى التعريف فيه تتابع الاضـافات مثل قوله *حمامة جرعى حومة الجندل* (لاحاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) فى التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لاحاجة فتقديره ولايخفى عليك انه لاحاجة الى قول المصنف مذكور فى التعريف بنـاء على تقـدير اعتبـار الى آخره فانه يكون تكرارا اولانه اذا ذكر قوله مذكور فى الحيثية يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا لشئ بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاحه تأمل (الا لزيادة تصوير المعرف) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى لاتكون الحاجة اليه الا لزيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء مصدر ميمى من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من المزيدات على الثلاثى يأتى على وزن مضـارع مجهول ذلك البـاب على ما صرح به فى علم الصرف فيكون المعنى الالزيادة صـورة التعريف (وقوله) مبتدأ (من زمان اومكان) (بيان) خبره (لما) فى قوله مافعل فيه فعل (الموصولة اوالموصوفة) فيه اشـارة الى ان لفظة ما يجوز أن تكون موصولة وموصوفة والاول اولى ولذاقدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون

حالا واذا كان نكرة تكون صفة فههنا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شئ هو حال منه وعلى الثانى صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى وانما جعل قوله من زمان او مكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمى المفعول فيه) وهما ظرف الزمان وظرف المكان وتفصيلا لهما (تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير فى وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير فى وعدمه باظهار فى بقوله (وهو اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب بتقدير فى احدها (مايظهر فيه فى وهو مجرور بها) كقولك سرت فى يوم الجمعة فيكون السير واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما (مايقدر) مبنى للمفعول (فيه فى) الضمير راجع الى الموصول وفى فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى مايقدر فيه فى (منصوب بتقديرها) اى بتقدير فى كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه فى اختصارا فى اللفظ (وهذا) اى كون المفعول فيه على ضربين مايقدر فيه فى وما يظهر فيه فى (خلاف اصطلاح القوم) اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ماذهب اليه المصنف لانه كما ان اليوم فى قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له كذلك فى قولك سرت فى يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثانى (فانهم) اى القوم (لا يطلقون المفعول فيه) على شئ من الاشياء (الا على المنصوب بتقدير فى) ولذا قالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير فى ان يكون منصوبا بتقدير فى فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير فى (واما المجرور بها) اى واما الظرف الذى ينجرّ بلفظة فى مثل سرت فى يوم الجمعة وصليت فى المسجد (فهو) اى المجرور بها (مفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر) كما ان المجرور بالباء فى قولك مررت بزيد وبمن والى فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به (لا مفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المصنف حيث جعل المجرور بها) اى بلفظة فى (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير فى مفعولا فيه (مفعولا فيه) وظنى ان ماذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشئ يستلزم صدق المحدود

على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيـه على المجرور بهـا كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) اى ولاجل ان المجرور بقى مفعول فيـه عنده ايضـا (قال) المصنف ﴿ وشرط نصبه ﴾ ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اى شرط نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ (تقدير فى) خبره اى ان يكون لفظة فى مقدرة فى النية يعنى ان تكون محذوفة فى اللفظ ومقدرة فى النية لانها ان لم تكن مقدرة فى النية ايضا يكون اسما محضـا ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذ التلفظ بهـا يوجب الجر) يعنى لان كون حرف فى ملفوظة يستلزم جرّ ما دخلت عليه اما لفظـا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر فى ﴿ وظروف ﴾ جمع ظرف مثل قرون وقرن مضافا الى ﴿ الزمان ﴾ اضافة الدال الى المدلول فالاضـافة لامية وقيل اضافة العـام الى الخاص مثل باب سـاج وخاتم فضة فالاضـافة حينئذ بيانية ﴿ كلها ﴾ بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضـافة (مبهما) بالنصب خبر مقـدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهـاية كالحين والوقت والزمان (او محدودا) فالمحدود منـه ما اعتبر فيه حد ونهـاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك ﴿ تقبل ﴾ اى ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم ﴿ ذلك ﴾ (اى تقدير فى لان) الزمان (المبهم منها) اى من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اى فيصح ان ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهمـا (كالمصدر) اى كما ان المصـدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكمـا يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسـطة لكونهـا جزأ من مفهومه ايضـا والشيء لا يحتاج الى الواسـطة للعمل فى جزئه (و) الزمان (المحدود منهـا) اى من ظروف الزمان (محمول عليـه اى) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعـل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسـطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم او الزمان المحدود مشتركين (فى الزمانية) وكونهمـا جزء مفهوم الفعـل فى نفس الزمان وامتيـاز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهـام وصفة الآخر التحديد اى كونه محدودا (نحو صمت دهرا) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود ﴿ وظروف المكان ان كان ﴾ (المكان) يشير الى ان الضمير فى كان راجع الى المضـاف اليه وهو المكان والا لوجب

التأنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثانى او النوع الثانى او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تأنيث الظروف غير حقيقى لكونه بتأويل الجماعة ﴿ مبهما ﴾ مثل بعد وفوق وتحت وغيرذلك ﴿ قبل ذلك ﴾ (اى) قبل المكان المبهم (تقدير فى) او النصب بتقدير فى (حملا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اى لمحموليته (على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (فى الابهام) اى فى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثانى اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشتراكه معه فى الابهام (نحو جلست يمينك) وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست ﴿ والا ﴾ عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اى وان لم يكن) ظرف المكان (مبهما) بل يكون المكان (محدودا) ﴿ فلا ﴾ (يقبل تقدير فى) اى الانتصاب بتقدير فى بل لا بد فيه من ذكر فى (اذ لم يمكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزأ لمفهومه ولم يمكن ايضا (حمله على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحدا ذاتا لان انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما) اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله بقى على حاله الاصلى وهو كون الواسطة مذكورة (نحو جلست فى المسجد) باظهار لفظ فى فعلم من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث ينتصبان بتقديرها لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل فى الذات والثانى فى الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له فى الذات ولا فى الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها ﴿ وفسر ﴾ بالبناء للمفعول من التفسير ﴿ المبهم ﴾ نائبه فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبا اشارة الى ضعفه لان اللائق بالمقام ان يفسر

بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل (المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل فى مسماه كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهى لا تدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علا الشخص عليه وقيل ما سمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشئ اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود ماليس كذلك كالدار والمسجد والبيت ﴿ بالجهات ﴾ جمع جهة وهى الجانب ﴿ الست ﴾ بلاتاء التأنيث للمؤنث لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء ﴿ وهى ﴾ اى الجهات الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلى الى الجزئيات (وما فى معناها) وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول جميع ما يقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز أن يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ماسيجئ (قيل) جواب لما اى المصنف ﴿ وحمل ﴾ مبنى للمفعول ﴿ عليه ﴾ (اى على المبهم من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر ﴿ عند ﴾ فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لحمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ويجر لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى ﴿قل كل من عند الله﴾ (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر فى خزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الآن ﴿ وشبههما ﴾ بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

لان تحت الشيء عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى المكان كما سيجيء (لابهامهما) (اى لابهام عند ولدى) اى لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير فى فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال فى عند زيد ولا فى لدى زيد واما فى الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال صليت فى امامك وفى يمينك كما يجوز أن يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون فى حكم المشبه به ويشترك فى علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا * وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور انتهى * (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (لابهامها) مقام لابهامهما بصيغة التأنيث مقام التثنية (كما هو) راجع الى الموصول (الظاهر) ليكون وجه الحمل مذكورا فى المحمولات كلها لان الظاهر حينئذ يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون حينئذ علة للتفسير والحمل (و) (كذا) اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما (حمل) ايضا (على المبهم من المكان) المفسر بالجهات الست (لفظ مكان) وما فى معناه كالمقام والموضع والمجلس اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكانك (وان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الامضاف (نحو جلست مكانك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان فى الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل فى مكان كذا (لكثرته) اى لكثرة لفظ مكان (فى الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا لابهامه) اى لا لابهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اى كما حملت الاشياء الاول كذلك (حمل عليه) اى على المبهم من المكان (ما) اى المكان المحدود الذى وقع (بعد دخلت) وما يقارنه من نحو نزلت وسكنت * وفى الرضى واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هى عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا وانتصاب مابعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى * (وان كان معينا

﴿ نحو دخلت الدار ﴾ فان الدار مكان محدود معين لابد فيه من لفظة فى الا انه حذف منه لفظة فى اتساعا (لكثرته فى الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا المثال اولكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة فى الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لالابهامه) لما قلنا ان مابعد دخلت معين ﴿ على الاصح ﴾ متعلق بقوله حمل (اى) حملا واقعا (على المذهب الاصح) اى القول الاصح لان المذهب يستعمل فى القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لايتعقل الدخول بدون المتعلق كما لايتعقل الضرب بدون المضروب * وفى الرضى قال الجرومى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به لامفعول فيه انتهى *(لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الايرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى لانه يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لايتعقل بدون المتعلق بل بواسطة فى والمفعول به مما لايتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجيء على وزن فعول ومايجيء مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اى استعمال دخلت (بحرف الجر) يعنى بلفظة فى ويقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلابد من واسطة حرف الجر اعنى فى (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله وهذا) اى كون مابعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محل تأمل فان الفعل) مطلقا (لايطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا فى مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لايتم بدون الدار) يعنى لايتم بفاعله بل لابدّ له من مدخول كما ان الضرب فى قولك ضربت زيدا لايتم بدون زيد (و بعد تمام معناه بها) اى بعد تمام معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ماتم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس فى قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى) فى المحلة الفلانية (فالظاهر أنه) اى الدار فى هذا المثال (مفعول به) كزيد فى قولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى فى المحلة الفلانية فانه مفعول به (لا مفعول فيه ومما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى كون مابعد دخلت مفعولا به

لامفعولا فيه (ان كل فعل) لازما كان اومتعديا (ينسب) مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبر ان وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندى انك منطلق (الى مكان) متعلق بينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اى للمكان الخاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغير ذلك المكان (فانك اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا خاصا له والمكان العام البلد الذى الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها وكون الدار جزأ منه(فكمايصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه و (تقول ضربت زيدا فى الدار) وصليت الصلاة فى المسجد (كذلك) اى مثل هذا (يصح ان) تنسبه الى المكان العام و (تقول ضربت زيدا فى البلد) وصليت الصلاة فى المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل ﴿يجعلون اصابعهم فى آذانهم﴾ (وفعل الدخول)فى قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار ليس كذلك) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الدار الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه فاذا قال الداخل فى البلد) الآن (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الآن الدخول فى البلد لانه الآن فى البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار (فنسبة الدخول الى الدار) فى قولك دخلت الدار (ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت) تلك الافعال (فيها) يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل ان يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول صمت الشهر اوالسنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

لا مفعول به الى غير ذلك (وقيل معناه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع فى صحيح نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى امامك وسرت فى وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظة (فى) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة فى للاختصار وايذانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا فى الطرفين مع زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود فى زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان استعماله) يعنى استعمال دخلت (بفى شاذ) لان ماخالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون مابعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفى يكون مفعولا فيه عند المصنف لما سبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بعامل مضمر) اى محذوف جوازا (بلا شريطه التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ماسبق اما بقرينة مقالية (نحو يوم الجمعة فى جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة فان (يوم الجمعة) مفعول فيه حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت اوحالية كقولك لمن اراد أن يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بعامل مضمر) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا حيث لايجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثانى ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اى فى كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير (بعينه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كامر فى المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله فى المفعول به من اختيار الرفع فى نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب فى نحو اما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين فى نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب النصب فى نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله (المفعول له) قد سبق اعرابه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما

(فعل)

﴿ فعل ﴾ مبنى للمفعول ﴿ لاجله ﴾ الضمير راجع الى الموصول (اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا (اولسبب وجوده) كما فى قعدت عن الحرب جبنا يعنى اثرا كان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته او مؤثرا كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله مافعل جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائر المفاعيل) اى باقى المفاعيل (مما فعل مطلقا اوبه اوفيه اومعه) يعنى من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان فى كل واحد منها مافعل لاجله بل مطلقا اوفعل به اوفعل فيه اوفعل معه (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (اوحكما) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوزا بقرينة مقالية كالمثال المذكور فى الشرح اوحالية كما اذا قلت اتأديبا لمن اراد أن يضرب غلامه اى أتضربه تأديبا اى اتريد أن تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جبنا يعنى أقعدت عنها جبنا (فلايخرج عنه ماكان فعله مقدرا) يعنى اذا كان كذلك فلايخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقرينة المقالية (كما اذا قلت) انت مجيبا للسائل (تأديبا فى جواب من قال) سائلا لك (لم ضربت زيدا) اوبالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى قول المصنف (مذكور) احترز به مما لم يذكر فعله لاحقيقة ولاحكما (مثل اعجبنى التأديب) وعجبت عن التأديب اواعجبنى تأديبك اوعجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لامحالة فعل من الضرب وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولاحكما *وفى الرضى فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لالفظا ولاتقديرا انتهى* (فان قلت كيف يصح الاحتراز به) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبنى التأديب (وهو اى الفعل الذى فعل لاجله) اى لقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كما فى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى مثل اعجبنى التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ماذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله مذكور (مذكور معه) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احترز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له كما (فى) قولك (ضربت زيدا تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن أن يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لالفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور (ويرد حينئذ) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت)انت (لاجله) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبنى (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره معه) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى مع المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز أن يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير أن يكون المراد بالذكر الذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثرا للفعل ﴿ مثل ضربته تأديبا له ﴾ لان التأديب علة غائية للفعل واثر له مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثرا له وغرضا كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثرا له ﴿ و ﴾ اما ان يكون علة له فقط مثل ﴿ قعدت عن الحرب جبنا ﴾ لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثر له بل مؤثر له * وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدفعه انتهى * (مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (بسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والقائل) اى الذى قال (بكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلات له وبهذا جعل المفاعيل خمسة (يخالف) ﴿ خلافا ﴾ فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسنادها

الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال في الحاشية والاظهر أن يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التأويل الاتى ليس لاحد خلاف في انه مفعول مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لامفعول مطلق فصارت خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا فائدة لقول من قال لافائدة لقوله ظاهرا (للزجاج) فعال من زج يزج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بائعه كما يقال قدار لصانع القدر ولبائعه وكذا خفاف وبزاز (فانه) (اى المفعول له) (عنده) (اى عند الزجاج) (مصدر) اى مفعول مطلق لامفعول له ولو قال فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله) العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اى عند الزجاج (في المثالين المذكورين) في المتن وهما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في العقود عن الحرب جبنا و) اما بتقدير مصدر من جانس الفعل الناصب له مضاف الى ماجعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربته ضرب تاديب) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب اومن قبيل اضافة المعلول الى العلة (وقعدت قعود جبن) هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود عن الحرب (وردّ مبنى للمفعول من ردّ يردّ وبابه قال (قول الزجج) اى مقوله وهو أن المفعول له ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل (بان) متعلق بردّ (صحة تأويل نوع بنوع) آخر (لاتدخله في حقيقته) يعنى بان يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لايخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الايرى) قوله الا كلمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فحينئذ يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق (ان صحة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال مفردا اوجملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب) قوله (من غير ان تخرجها عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن في الخبر يعنى صحة تأويل الحال مفردة اوجملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة

الحال عن حقيقتها و نوعها يعنى لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة
تأويل الظرف بالحال لاتخرجه عن حقيقته ونوعه مثل جاءنى زيد وقت التعليم
اى جاءنى زيد حال كونى معلما ﴿وشرط﴾ مبتدأ مضاف الى ﴿نصبه﴾ (اى شرط
انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى
ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له منصوبا
لفظا او تقديرا (لاشرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند
المصنف ايضا يعنى كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط
(فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان
بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصرلته بالسمن فهو
طعام مسمون وسمين ايضا ويقال لبائعه سمان كذا فى الصحاح وما يستخرج
من الحبوبات والنباتات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم (فى قولك جئتك
للسمن ولاكرامك الزائر) والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس
مجرورا باللام فى الكل (عنده) اى عند المصنف (مفعول له بناء على مايدل
عليه حده) وحده على ماسبق ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجئ
لقصد تحصيل السمن اولسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له
(وهذا) اى ماقاله المصنف ههنا وهو قوله شرط نصبه (كما قال فى المفعول فيه
وشرط نصبه تقدير فى وهذا) اى ماقاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير
اللام (خلاف اصطلاح القوم) فانهم لايطلقون المفعول له الا على المنصوب
بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام
لفظا لامفعول له ولهذا قالوا وشرطه اى شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام
وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق
فى المفعول فيه ﴿تقدير اللام﴾ اى ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد
من حيث العمل اذلوكان مرادا لماصح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام فان اللام
تراد فيها وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول له لامن اللام (لانها) اى لان اللام
(اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اى جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام
لامن نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على المقصور اى
واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير
اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها) اى لان اللام (الغالبة) اى غالبة الاستعمال
(فى تعليلات الافعال) لان احد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكأنها اصل
فى هذا الباب ومايكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل

فى التعليل لكنه نيـابة عن اللام ومجاز عنها كما ان ان وان اصل فى الحروف النواصب والجوازم حتى جاز اظهارها وتقديرها دون غيرها على ماسـيجئ (فلايقدر غيرها) اى غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء) الجارة للالصاق (او فى معانها) اى معان كلا من هذه الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا) مفعول ثان لرأيته والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اى متواضعا لان الخشوع التواضع اوساكنا مطمئنا مثل قوله تعالى ﴿ وترى الارض خاشعة ﴾ اى ساكنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع القوم اى تفرقوا وبالفارسية * پراكنده شدن *مفعول ثان ايضا لرأيته (من خشـية الله) علة للتصدع بمن الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى منقادا لامر الله متصدعا اى متفرقا لخوفه من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له بمن الجارة (وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرّمنا) وفى الرضى والباء السببية ههنا كاللام يعنى علة للتحريم اى حرمنا على بنى اسرائيل طيبات احلت اى اشياء كانت حلالا لهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على مابين فى كتب التفسـير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله عليه السـلام ان امرأة دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت فى ضمير القصة المقدر اى انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار (فى هرة اى لاجلها) اى لاجل هرة امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولاترسلها حتى تأكل من حشرات الارض فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بقى (ولما كان تقدير اللام) فى قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اى اللام (من اللفظ و) عن (ابقائها فى النية) لاعن حذفها نسـيا منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا لانه لوكان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل) فى تعليلات الافعـال (ابقاءها) اى اللام (فى اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ماوضع هو له من لفظة لا من غيره (كما كان) الاصل ابقاءها (فى النية) اذا كان كذلك (فلاحاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط) لكونه اصلا ومايكون جاريا على الاصل لايحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اى الى الشرط (انما تكون فى حذفها) اى اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل ومايكون مخالفـا للاصل يحتاج الى الشرط ليكون الشرط اى ماجعل شرطـا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اى لكون التقدير عبارة عن الحذف (قال) ﴿ وانما يجوز حذفها ﴾ اى اللام بوضع المظهر موضع المضمر قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير

وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ وابقاء فى النيـة كما قال به الشارح والحذف ترك فى اللفظ والنية معا وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشروط المذكورة باسرها جائز لاواجب لان وجود الشرط لايوجب وجود المشروط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف فى التعبير (بالارجاع ضمير الفاعل) المستكن فى يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف * وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى * (فيجوز حذفها) اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كما يجوز ذكرها) عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ماذكره بقوله ﴿اذا كان﴾ (المفعول له) ﴿فعلا﴾ اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا (احتراز به عما) اى عن الشئ الذى دخل عليه اللام (اذا كان) ذلك الشئ (عينا) قائما بذاته لامعنى قائما بغيره فان اللام اذا كان مادخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فتلزم الواسطة وهى اللام (نحو جئتك للسمن) فان السمن وان كان باعثا للمجئ فى الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجئ فلزم اللام وثانيها ماذكره بقوله ﴿لفاعل الفعل المعلل به﴾ بفتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا (اى اتحد فاعله) اى المفعول له (وفاعل عامله) اى عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشئ واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم فى قولك ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قائمان بالمتكلم وهذا (احتراز به عما اذا كان فعلا لغيره) اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل فى المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لايدخل تحت فعل ذاك فيكون اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك لمجيئك اياى) فان المجئ الاول قائم بالمتكلم والثانى بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ماذكره بقوله ﴿ومقارنا له﴾ (اى للفعل المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعل المفعول له ﴿فى الوجود﴾ لان الاصل فى التعليلات ان تقارن العلة للمعلول اى لما جعلت علة له وذلك (بان يتحد زمان وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لايدخل تحت

﴿الفعل﴾

الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثال خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس (نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب) الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو الزمان الماضى لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فيه بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا فى الرضى (اذ لا مغايرة بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الا بالاعتبار) بان تعتبر أن زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد فى الواقع والحقيقة (اويكون) عطف على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود احد من الفعل او المفعول له (بعضا من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل) العامل فى المفعول له (اعنى القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن) القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثانى جزء من الزمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة فيها وبعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم جبنا فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبين كذا فى الصحاح (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حصلا فى اثنائه وجزأ من اجزائه (واحترز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو قوله ومقارناله فى الوجود (عما) اى عن المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى زمان وجوده (مقارناله) اى لزمان وجود الفعل (فى الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا (نحوا كرمتك اليوم لوعدى بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه فى الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط) بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه) اى لان المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتج فى نصبه الى الواسطة (فيتعلق) المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى فكما يشمل الفعل على مصدره لكونه جزأ من مفهومه فينصبه بلا واسطة

كذلك يشمل على المفعول له الذى وجدت هذه الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا * وفى الرضى لان علة الافعال كثيرا ماتجيء جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة فى الفعلية والغرض ان يكون هناك مايدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى (بخلاف ماذا اختل) من الاختلال (شيء منها) اى بخلاف المفعول له الذى لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه ﴿المفعول معه﴾ قد سبق اعرابه (اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبة) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام فى قوله المفعول موصولة صلتها مفعول معه على ماسيجيء والباء فى قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل) الذى قام به الفعل العامل فى المفعول معه (مصاحباله) اى للمفعول معه (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اى اوبان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (فى وقوع الفعل عليه) اى على المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا للزوم الظرفية الا انه مرفوع تقديرا على انه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا آنفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور فى) قوله (المفعول به و) المفعول (فيه و) المفعول (له والضمير المجرور) فى الكل (راجع الى) الالف و(اللام) لكون الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى او التى (واعتذر) بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول مالم يسم فاعله لقوله المفعول ومفعول مالم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بماجوزه) اى بالقاعدة التى اثبتها (بعض النحاة من اسناد الفعل) بيان لما فى قوله بماجوزه يعنى جوز بعض النحاة اسناد الفعل او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وابقائه (منصوبا جريا) اى ليكون جاريا وواقعا (على ماهو عليه فى الاكثر) اى على الحالة التى يكون ذلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على الظرفية (واليه)

اى الى ما جوّزه بعض النحاة واثبته (ذهب) بالبنـاء للمفعول ونائبه قوله اليه (فى قوله تعالى لقد تقطع) التقطع التفرق وبالفارسية * برا كنده شدن * (بينكم) حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع يعنى رفع بينكم فليس ممـا نحن فيه (و) ذكر (فى بعض الحواشى ان هذا الرأى) اى هذا التوجيه يعنى اسـناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف) اى مقبول حســن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا جعل ماهو محط الفائدة وهو مالزم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبـار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل * وفى حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لايجوز اصلا انتهى * (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله معــه (من قبيـل) قوله (وقد حيل) ماض مبنى للمفعول مثل قيل يقال حال الشئ بينى وبينه يحول حولا اى حجز وبابه قال كذا فى الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة (والنزوان) بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى (فان مفعول مالم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير) المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الحيلولة لان) لفظة (بين للزوم ظرفيته) اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لا يقام مقام الفاعل) اى لايجوز اقامته مقام الفاعل لان الفـاعل مرفوع وكذا ماقام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة وهو ممتنع (فعلى هذا) اى على الوجه الذى قيل (معناه) اى معنى قوله المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبته) بناء (على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله)اقوله المفعول معه (ضميرا) مستكنا فيه (راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل (و) يكون (الضمير المجرور) فى معه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام فى قوله المفعول ﴿ مذكور ﴾ خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره هو والجملة استئناف ﴿بعد الواو﴾ ظرف للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى عن الذى ذكر (بعد غيره) اى غير الواو (كالفاء)وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه ﴿ لمصاحبة معمول فعل ﴾ لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو

المصاحبة والمعية لكن مابعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر وليخرج المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءنى زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية فى المجئ سواء جاآمعا اومتفرقا (اللام) فى قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعنى اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتاديب اى لاجل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر مفعول معه (بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادته اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اى ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع فى اصل الوضع (سواء) خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معه مصاحباله (فاعلا) للفعل العامل فى المفعول معه ولفظ كان فى تأويل المصدر مبتدأ (نحو استوى الماء والخشبة) اى فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء فى الاستواء على ماذكرنا (او) سواء كان ذلك المعمول (مفعولا) لذلك الفعل (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل فى المفعول معه ﴿ لفظا ﴾ (اى لفظيا) يعنى منسوبا الى اللفظ يعنى ملفوظا (كالمثالين المذكورين) اللذين ذكرهما الشارح فى تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما ﴿ او معنى ﴾ (اى معنويا) مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره (نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثانى اكثر فى الفعل والمفعول معه فى هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى وهو الكاف فيما صرح من الفعل (اى ماتصنع وزيدا) وماتلابس وزيدا وغيرهما (والمراد بمصاحبته) اى المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل او معنويا (مشاركته) اى المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اى للمعمول الفاعل او المفعول (فى ذلك الفعل) يعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا للمفعول فى فعل الفاعل فيهما بحيث لاينفك احدهما عن الآخر

﴿ ولا ﴾.

ولا ينفصل يعنى يكونان (فى زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذى هو الفاعل فى السير فى وقت واحد وقع سيرهما معا يعنى حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه فى ذلك الزمان ايضا وبالعكس (او) مشاركته له فى ذلك الفعل (فى مكان واحد نحو لو تركت) الرواية بتاء التأنيث لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اى مع فصيلها فى مكان واحد (لرضعها) جواب لو اى رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة فى ذلك الفعل يعنى فى الترك يعنى لو ابقيت الناقة مع فصيلها فى مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء فى مكان واحد لم يقدر أن يرضعها ففى هذا المثال يكونان شريكين فى الزمان ايضا لان الشركة فى المكان تستلزم الشركة فى الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة فى المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبى بالفارسية *شير خورده كودك يعنى بچۀ شير از شير مادر خود خورد شده* (فلا ينتقض) تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك فى الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاءنى زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فانها) اى الواو فى هذه الامثلة (لا تدل الا على المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (فى اصل الفعل) يعنى فى المجئ والرؤية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان فى زمان واحد لان المراد اجتماعهما فى المجئ سواء يجيئان فى زمان واحد اولا وكذلك غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين فى المجئ فى الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الآخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احترز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل فى المفعول معه) يعنى الناصب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظا (او معناه) اى العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من فحوى الكلام (بتوسط الواو التى بمعنى مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة او العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين فى الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الواو موضع مع)

اما لفظا (لكونها) الواو (اخصر) منها والاختصار مطلوب فى الكلام واما معنى فلاستدامة المصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واو العطف التى فيها معنى الجمع) لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجز تقدم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقدم المعطوف على ما عطف عليه وعلى عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية لها) * وفى الرضى قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل فى صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء انتهى * ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها * ولما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا ومعنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا (اى وجد) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فحينئذ يكون قوله لفظا منصوبا على التميز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز أن يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح به فى التفسير (الفعل) الذى قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى مايدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى (فيم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انا ظريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبنى سير زيد وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا او ان كان مايدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحال اى وقد جاز او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولى الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينتقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان واحد او زمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فحينئذ يكون ما بعدها معطوفا على ماقبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب

(مابعدها)

مابعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزان) اذ لامانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولى عند التعارض ﴿ نحو جئت انا وزيد ﴾ وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى بناء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لامكان التأكيد بالمنفصل ﴿ وزيدا ﴾ (بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل فى زمان واحد ﴿ والا ﴾ عطف على قوله جازاى وان كان مايدل على الحدث لفظا (لم يجز العطف) اى عطف مابعد الواو على ماقبلها (بل يمتنع) العطف لمانع ﴿ تعين النصب ﴾ اى نصب مابعدها على انه مفعول معه حيث لاوجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لاواجب فحينئذ يكون المراد بالتعين التعين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لاممتنع على ماسيجىء (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل (فيه) اى فى المثال المذكور (ممتنع لعدم الفاصلة) بينهما يعنى (لا) توجد الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع المتصل (با) لضمير المرفوع ا (لمنفصل ولا بغيره) كالفصل بينهما بالظرف اوغير ﴿ وان كان ﴾ اى وجد ﴿ الفعل ﴾ اى مايدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا اوغيره كما سبق ﴿ معنى ﴾ تميز او حال او خبر كان على تقدير كونهــا ناقصة (اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره * وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فى معناه نحو ماشانك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لايكون فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو ماانت وزيدا فهنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية * الى ههنا كلامه ﴿ وجاز ﴾ هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اى لم يمتنع) ﴿ العطف ﴾ اى عطف مابعد الواو على ماقبلها بان تكون للعطف لا المصاحبة ﴿ تعين ﴾ جواب الشرط وقيل اختير ﴿ العطف ﴾ اى عطف مابعدها على ماقبلها (حيث) اى لانه (لايحتمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى بلاحاجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه الآخر (العطف)

يعنى اذاجعل الواوللمصاحبة وجعل مابعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذاجعل الواو للعطف وعطف مابعدها على ماقبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند وجدان القوى لاتأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلاينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هوالاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلاتكلف ﴿ نحومالزيد وعمرو والا ﴾ عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف مابعدها على ماقبلها (بل امتنع) العطف ﴿ تعين النصب ﴾ اى جعل الواو بمعنى مع ونصب مابعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لاوجه سواه) اى سوى النصب لانه اذاتعذر العمل بالاقوى وهوالعطف وامتنع يكتفى بالعمل بماهوالادنى وهوالنصب على انه مفعول معه ﴿ نحومالك وزيدا وما شانك وعمرا ﴾ انماورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ماهوالمراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كمافى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كمافى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف مابعد الواو على الضمير المجرور (فيهما) اى فى المثالين المذكورين وامثالهما (لان العطف على الضمير المجرور) سواءكان مجرورا بحرف الجركالمثال الاول اوبالاضافة كما فى المثال الثانى (بلااعادة الجار) فى المعطوف حرفاكان اواسما (غيرجائز) لماسيجئ وههنا لم يعد (ولم يجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذالم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهوالشان ليكون عملا بماهو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لايجوز الاعند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان ههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواوالاستئنافية بقوله ولم يجز (عطف عمرا على الشان) كمالم يجزعلى الضمير المجرورلانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ماشانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهمالان مثل هذا الكلام انمايستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا عالله الشارح بقوله (اذالسؤال عن شانهما لاعن شان احدها ونفس الآخر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لاالسؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو ولانه لوعطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهوغيرمراد بقرينة محل الاستعمال لماسبق آنفا* وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما اوعلى الشان

﴿ فيكون ﴾

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى ﴿وجاء ربك﴾ فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى يكون حينئذ وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لايخلو عن تكلف (وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لايختص بالاخرى ﴿ لان المعنى ﴾ اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك ﴿ ماتصنع ﴾ (وما يماثله) مثل يلابس بالياء التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ماشانك وزيدا) قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المثناة من فوق فى هذا التفصيل نشر على خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى مالزيد وعمرو) قولك (مايصنع زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لايكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك ﴿ الحال ﴾ من حال الشيء يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه وتحوله غالبا (لما فرغ من المفاعيل) الخمسة (شرع فى الملحقات) اى فى بيان مايلحق (بها) وانما الحقت الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا ﴿ وهو ﴾ اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث ﴿ ما ﴾ اى شيء مفردا كان اوجملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقى والحكمى وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه ﴿ يبين هيئة الفاعل ﴾ اى وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجيء عنه وهو الركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب عند كون المجيء صادرا عنه ﴿ او ﴾ هيئة ﴿ المفعول به ﴾ حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كما هو الظاهر) قوله مايبين جنس شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج مايبين الذات كالتمييز) فان التمييز وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

او مقدرة نحو رطل زيتا وطاب زيد نفسا وسيأتى (وباضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل او المفعول به يخرج مايبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ) او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مبينة للهيئة الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم اوان زيدا العالم اخوك اوان اخاك زيد العالم اوكان زيد العالم اياك اوغير ذلك (وبقيد الحيثية) اى بقوله من حيث هو فاعل اومفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءنى زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة نحو رأيت زيدا العالم اوبالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل منهما (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه المجيء اولا وسواء وقع عليه الفعل اولا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو) الفاعل (فاعل او) المفعول به (مفعول وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلة او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لايخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول (لا) يكون هذا الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج عنه) اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا راكبين) فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ماكان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة اولقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثانى والثانى للاول وفصل اولى من فصلين * وفى الهندى مثل لقيت مصعدا منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ماقلت (لفظا) تميز عن الفاعل او المفعول اوحال منهما اوخبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول به الذى وقع الحال منه لفظا اى لفظيا) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا والفاعل اللفظى او المفعول اللفظى لايكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لايكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الا ان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به

ملفوظا اومنطوقا لاغير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المعنوى فى قوله هذازيد راكبا اوالمفعول المعنوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك من فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا اوممدودا وفى الحديث من اكل من فحوى ارضنا لم يضره ماؤها يعنى البصل كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل او المفعول به (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمرا راكبين (او حكما) كما سيجيء من الامثلة (او معنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل او المفعول به (معنويا) وهما لايكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ماشأنك قائما فان قائما حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ماتصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به)لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا متهما درهم (وكذا المفعول المطلق) يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به وشديدا حالا منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال (فاعلا او مفعولا يصح حذفه) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقيام المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (مقامه) اى مقام المضاف

(فكأنه) اى المضاف اليه الذى هو ذوالحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه (الفاعل اوالمفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولاالمفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف اومجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبي الحال لانهما لايكونا فاعلين ولامفعولين حقيقةاو حكما تدبر (نحو بل نتبع ملةابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا (و) نحو (أيحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك نتبع ملةابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقول) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملةابراهيم) فكأنهحال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه اوكان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا اومفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل اومفعول (جزء المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (فكأن الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فكأنه حال من الفاعل اوالمفعول لكونه جزأ منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى المضاف لان جزء الشيء لايقوم مقامه بعضا اوكلا (كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصبحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة لاتحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصبحين حال من هؤلاء) المضاف اليه لدابر فكأنه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء المضاف اليه (باعتبار أن الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لاالى الموصول بل الراجع اليه ماastكن فيه (جزؤه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشيء اصله) فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار) ان (الضمير المستكن فى المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله له فحكم المرجع كحكم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار (كأنه حال من مفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولوقرئ

تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل) الذى هو من ابواب الخماسى
(اويبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل) الذى هو من ابواب
الرباعى المزيد فيه على الثلاثى (وجعل الجار) الذى (فى) قوله (به متعلقا به)
اى باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول الذى
عبر عنه بقوله ما (لا بالمفعول) يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل
متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من
المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل)
الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل الحقيقى اوالحكمى (او) الى تعميم
(المفعول) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على
المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد
فى الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه
لايقع الحال منهما (الا لدخول ماوقع حالا من المضاف اليه) فاذا احتيج
الى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التفسير الاول هو الاولى والاليق
ليكون التعميم فى الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولى تدبر ﴿ مثل
ضربت زيدا قائما ﴾ فان كانت قرينة حالية اومقالية تعين صاحب الحال جاز
ان يجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن فان كان الحال
من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا
وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق فى مثله ان يقول
اقوم اويقوم لاقائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير
بجعله حالا من ايهما شئت (هذا مثال اللفظى الملفوظ حقيقة) تمييز عن نسبة
المفعول الى نائبه (فان فاعلية تاء المتكلم) يعنى كونها فاعلة للفعل (ومفعولية
زيد) اى كونه مفعولا للفعل (انماهى) اى ماكل واحدة من الفاعلية والمفعولية
الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج) تكون فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج فى الكلام (عنه) اى
عن الكلام (وهما) اى الفاعل والمفعول (ملفوظان) فى هذا الكلام (حقيقة)
اى ملفوظان حقيقيان يريد أنه يصح ان تجعل قائما حالا من ايهما شئت اى من
الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لايكون حالا
منهما لكن الاولى ان يجعل حالا من زيدا اذا لم تكن قرينة ليكون الحال
بجنب صاحبه وهو الاصل كذا فى الرضى وقد سبق ايضا ﴿ و ﴾ مثل ﴿ زيد
فى الدار قائما ﴾ (مثال اللفظى الملفوظ حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية
الضمير المستكن فى الظرف) اى كونه فاعلا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه

للاختصار لان تقديره زيد حصل فى الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر بجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير فى الظرف يعنى انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هى) يعنى ليست تلك الفاعلية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن لفظ الكلام ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنانه جائزا او واجبا (ملفوظ حكما) اى يكون فى حكم اللفظ لما سبق فى قوله واللفظ اما حقيقى او حكمى لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما ﴿وهذا زيد قائما﴾ الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوى اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه فى معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوى (مثال) للمفعول (المعنوى لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول (بل) المفعولية ليس الا (باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة (ولاشك انهما) اى معنى الاشارة والتنبيه (ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم (فى نظم الكلام اشير اوانبه ويصير زيد به) اى بما قدر فى نظم الكلام (مفعولا لفظيا) لامعنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول هذا زيدا قائما ويجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعوليته) بل كون زيد مفعولا (انما هى) يعنى لاتكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير اوانبه الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعتبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة وقوع القائم حالا) يعنى انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل فى الحال الفعل اوشبهه اومعناه على ماسيأتى والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فيه فعل اوشبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهى) اى مفعولية زيد فى المثال المذكور (معنوية لالفظية) لماعرفت ﴿وعاملها﴾ مبتدأ خبره قوله الفعل وما عطف عليه (اى عامل الحال) لان الحال يؤنث باعتبار أنه صفة ويذكر باعتبار لفظه (اما) ﴿الفعل﴾ اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقية يعنى تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا لانه اصيل فى العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لايعمل فيها

ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا (الملفوظ) يعنى يكون الفعل العامل فيها ملفوظا حقيقة (او المقدر) يعنى يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا او وجوبا كما سيأتى (نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد فى الدار قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح (ان كان الظرف مقدرا بالفعل) بناء على كونه اصلا فى العمل (او شبهه) اى ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل عمل الفعل) يعنى الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا فى مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (نحو زيد ذاهب راكبا) فى مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه قائما مكان ضرب زيد غلامه قائما (و) سواء كان ملفوظ تحقيقا كالمثالين المذكورين او تقديرا مثل (زيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق (وكاسم المفعول) اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا تقديرا نحو زيد فى الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن ضاحكا) فى تقدير حسن زيد فى الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبنى ضرب زيد قائما وهذان اعنى الفعل وشبهه يعملان فى الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتأخرا لقوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال عليه لما سيجئ والثالث اعنى معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه (او معناه) (المستنبط) اى المفهوم (من فحوى الكلام) اى من معنى الكلام (من غير التصريح به) اى بالعامل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه (كالاشارة والتنبيه) المفهومين من حرف التنبيه واسم الاشارة (فى نحو هذا زيد قائما كما مر) فى قوله وهذا زيد قائما (وكالنداء والتمنى) مثل ليت (والترجى) كلعل (والتشبيه) نحو كأن وانما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معانى الافعال المحققة غير التأكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون كل واحد منها مقيدا بحاله باعتبار تلك المعانى بخلاف الثلاثة الاخر فانها لمجرد تأكيد النسبة او الاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال * وقال المحشى ولا عمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والنفى لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعى * وفى الرضى فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا يعلل (فى نحو يا زيد قائما) ويا رجل

مقيما ويا ربنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء اوتعرف به اوبالاضافة اومشبها به لان التعريف او النكرة المخصصة شرط فى ذى الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيما ولعله) ولعلك ولعل زيدا (فى الدار قائما وكأنه) وكانك وكأن زيدا (اسد صائلا) فانها لتضمنها معانى الافعال تعمل فى الحال الا انها لاتتقدم عليها لضعفها فى العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل فى الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التمنى مثلا لا المتمنى ويختلف المعنى فى ليتنى صحيحا راجع الى اهلى ﴿ وشرطها ﴾ (اى شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوّزوا ايقاع المعرفة حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا ﴿ ان تكون ﴾ الحال ﴿ نكرة ﴾ (لان النكرة اصل) لكونها مجردة من العوارض والتعريف لايكون الا بقيد زائد على النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اى الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما فى قولك جاءنى زيد راكبا اوايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا اواضافية نحو مررت بزيد جالسا (الى صاحبها يحصل) اى الغرض (بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (زائد على الغرض) والزائد لايعتبر وفى الرضى والاولى ان يبين الشيء اوّلا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث ﴿ و ﴾ شرطها ايضا (ان يكون) ﴿ صاحبها ﴾ اى من قام الحال به سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة اوحكما ﴿ معرفة ﴾ (لانه) اى لان صاحب الحال (محكوم عليه فى المعنى) لان الحال وصاحبه فى المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى فى صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال فى المعنى ﴿ غالبا ﴾ يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب (اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها) اى امثلة الحال (بل) اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة (فى غالب موادها اى اكثرها) يعنى اكثر امثلة الحال لاكلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة فى غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة اويكون نكرة مخصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام او تركيب (يكون ذوالحال فيه) اى فى ذلك الكلام اوالتركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة

﴿ افادت ﴾

افادت التخصيص لان الوصف فى النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون
ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاءنى رجل من بنى تميم) ومن فيه
بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اى يكون ذو
الحال فيه نكرة (او مغنية غناء المعرفة) اى نكرة مفيدة فائدة التعريف
(لاستغراقها) اى لاحاطة تلك النكرة بافرادها بحيث لايشذ فرد منها فحينئذ
تكون فى حكم المعرفة (نحو قوله تعالى فيها) اى فى ليلة البراءة التى تكون فى نصف
شعبان (يفرق كل امر حكم امرا من عندنا) اى يميز ويبين كل شئ على مقتضى
الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان
لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة
(ان جعلت امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن
فى الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذو الحال
معرفة ومثله قول الشاعر * لايركبن احد الى الاحجام * متخوفا يوم الوغى
لحمام * فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة فى حيز
الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجبة فتعم
ايضا جميع الافراد (نحو هل اتاك رجل راكبا او) واقعة (بعد الا) لان توجيه
هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الآتى بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او
واقعة بعد الا وقائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (نقضا) منصوب
على انه مفعول مطلق تقديره نقض نقضا والجملة صفة الا (للنفى) متعلق بالنقض
لان النكرة لوقوعها فى حيز النفى استغرقت وتعينت لماسبق (نحو ماجاءنى رجل
الا راكبا اومقدما) عطف على قوله واقعة اوعلى قوله نكرة والمعنى ما يكون
ذو الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذى الحال تخصص
ذو الحال لماسيأتى (نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما) اى ثانى القسمين (مايكون
ذو الحال فيه غير هذه الامور) يعنى الامور الخمسة و يكون ذو الحال فى غيرها
معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لاغير (ووقوع
الحال فى هذا القسم) اى فى القسم الثانى (مشروط بكون صاحبها) اى صاحب
الحال (معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اى صاحب الحال (معرفة)
يعنى تكون الغلبة فى الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لامستوعبا (لا) قيد (لكون
صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل فى التعريف (حتى
يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اى
تخلف كون صاحبها معرفة (فى بعض المواد) كالصور المذكورة فى القسم الاول
(تنافى الشرطية) يعنى اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا

للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضى ان يكون صاحبها فى جميع المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبا ينافى الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى تشعر أن لايكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول وان كان قيدا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب (ويحتاج) عطف على يقال (الى ان يصرف الكلام) اى ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبهامعرفة غالبا (عن ظاهره)وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد (ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا) فيه نشر على ترتيب اللف (معطوفا)من قبيل تعدد المفعول الثانى اويكون بدلا منه اوحالا فيكون حينئذ عطف جملة (على) جملة هى (قوله وشرطها ان تكون نكرة) ولما بين ان التنكير شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد ينافى الشرط فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله ﴿ وارسلها العراك ﴾ اقول الحال المعرفة اما مصدر اوغير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم الجم الغفير وكقوله عليه السلام ﴿يذهب الصالحون اسلاما الاول فالاول ﴾ اى مترتبين كذا فى الرضى وقيل الحال المعرفة اثنان معرف باللام و بالاضافة اورد مثالا موقوفا به للاول من شعر لبيد وللثانى مما شاع فى المحاورات و يروى اوردها العراك (ولم يذدها) بالذال المعجمة و بعده دال مهملة من ذاده يذوده طرده وذاد الا بل من باب قال ساقها و طردها كذا فى الصحاح (ولم يشفق) من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف (على نغص الدخال) النغص بالصاد المهملة والغين العجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده وقيل نغص * بمراد تام نارسيدن وشرب تمام ناشدن * كذا فى حاشية العصام (البيت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف حمار الوحش) وهو الذكر منه (والاتن) جمع اتان وهو الانثى منه الواو اماللعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه (يقول) اى لبيد ويحتمل ان يكون بتاء الخطاب لبيان اللغة (ارسل حمار الوحش الاتن) لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفا من تأديبه اياهن (وكأن) كلمة التشبيه لاكلمة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضى سبق

القيد وههنا لم يمكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجدا الا فى بنى آدم فاجاب عنه بقوله وكأن (المراد بالارسال البعث او التخلية) يعنى خالى كردن راه يعنى مزاحم ناشدن حمار وحش مرا اين راه آب از خوردن * والمراد هو الثانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو الاتن (ومايريد) اى حمار الوحش او المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعنى * جاى آب خوردن * (اى ارسلها) يعنى ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها (معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك) اى لم يمنع حمار الوحش الاتن عن الاعتراك والتزاحم (ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال) يقال نغص البعير اذا لم يتم شربه ولذا فسره الشارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحمار (على انه لم يتم شرب بعضها) اى بعض الاتن (الماء بالدخال) اى بالمزاحمة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صراف (هو) اى الدخال فى اللغة (ان يشرب البعير) ماءه (ثم يردّ) مضارع مجهول من ردّ يردّ مثل مدّ يمدّ (من العطن) بفتحتى العين والطاء المهملتين ماحول الحوض والشرب من مبارك الابل اى المناخ يعنى * جاى اشتر * (الى الحوض) متعلق بيردّ يعنى ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشربا ماء (ليشرب) ذلك البعير المردودّ المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض او من الماء (ماعساه لم يكن شرب منه) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو أن الدخال لم يوجد الا فى الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخال (ههنا) ليس الا (نفس متداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من هى له (بعضها) مرفوع فعل متداخل (فى بعض آخر) متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه المجازى الذى هو تداخل بعض النفوس فى بعض (او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نغص مثل نغص الدخال) يعنى ان المعنى على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خوف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء وداخله بين بعيرين عطشانين ليتم شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحد يحد حدة ووحدا مثل وعد يعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقدر يعنى ونحو

ارسلها (مثل فعلته) بتاء الخطاب (جهدك) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد * وقال الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائز ان ههنا تأمل وكن منصفا (متأوّل) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحو ارسلها كما قلنا آنفا التاوّل التطلب يعنى طلب ما ل الشيء بصرفه عن الظاهر (بالنكرة) متعلق بقوله متأوّل (فلا يرد) مبنى للفاعل من ورد يرد (نقضا) منصوب على الحال من الفاعل اى لا يرد ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (نكرة وتاويلها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ماذكره الشارح (احدها) اى احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منها مصدر (لافعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سماعا * وقال ابو عليّ ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطاقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا (اى تعترك العراك وينفرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر من عرك يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه (اى انفراده وتجتهد جهدك) من اجتهد اجتهادا (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية) وهى تعترك وينفرد وتجتهد (وقعت احوالا) اى وقعت كل واحد منها حالا بالضمير وحده لما سيجيء ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده ولا يجوز الواو (وهذه المصادر) يعنى العراك ووحده وجهدك (منصوبة على المصدرية) يعنى على انهــا مفعولات مطاقة لافعــالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشرى وانمــا سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او للنائب باسم المنوب ويقال مجاز مرسل لان الحـال فى الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضـافة فى الاخيرين لان كل واحد منها يفيد تعريف مادخل عليه (موضوعة مواضع النكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شيء الا انها مأوّلة بالمشتق لتكون فى صورة الاتفـاق (اى) ارسلها (معتركة) متزاحمة (و) مررت به (منفردا و) فعلته (مجتهدا فالصورة) اى صورة كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهى فى التقدير) اى صورة كل واحد منها (نكرة) لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجنســية لا للعهدية لان كلا من اللام او الاضـافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس لامحالة (كما ان) المضاف الى المعرفة بالاضـافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و (حسن الوجه فى صورة المعرفة) لكونه مضافا اليهــا ظاهرا (وهى) اى الصفة المضافة (فى المعنى نكرة) لكونها فى حكم الانفصال لانه فى تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه لجريانه في الاحوال المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز ولجريان الحال فيه على ماهو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول ﴿ فان كان صاحبها ﴾ (اى صاحب الحال) سواء كان فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما ﴿ نكرة ﴾ (محضة) احتراز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لايجب تقديم الحال على صاحبه مثل جاءنى رجل من بنى تميم فارسا قدسبق (لم تكن فيها) اى فى تلك النكرة (شائبة تخصيص) اى لم يكن فى النكرة شئ يفيد التخصيص (بماسوى التقديم) اى سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم تكن الحال مشتركة بينها) اى بين النكرة (وبين المعرفة) كما اذا كان ذوالحال متعددا احدهما نكرة والآخر معرفة (مثل جاءنى رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملية لايجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا ﴿ وجب تقديمها ﴾ (اى تقديم الحال على صاحبها) النكرة سواء كان فاعلا اومفعولا (ليتخصص النكرة بتقديمها) يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يخصص المبتدأ النكرة كذلك ذوالحال النكرة تخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) اى ذا الحال والحال (فى المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء (ولئلا يلتبس) اى الحال من النكرة (بالصفة فى) حالة (النصب) اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لاوصف لان الصفة لكونها من التوابع لاتتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كان اونكرة لكونه فى المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لايعلم ان الضرب وقع على المفعول فى آن ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال مالم يتقرر اوبعد لزومه وتقرره فيكون صفة لان الصفة ماتقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا فى آن ملابسة الركوب به يعنى قبل تقرره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (فى سائر المواضع وان لم تلتبس) وهى حالة الرفع فقط لان فى حالة الجر لايجوز تقديم الحال وان كان ذوالحال نكرة يعنى قدمت الحال فى سائر المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم يتقدم (طردا للباب) والاطراد معتبر فى كثير من المواضع كحذف الواو فى تعد بالتاء الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة فى يكرم تبعا لنفس المتكلم وحده نحو أكرم ﴿ ولايتقدم ﴾ (اى الحال فيماعدا) فعل ماض من عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب

اى فى تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه مفعول به له (زيد قائما كعمرو قاعدا) يعنى لايتقدم الحال ﴿ على العامل المعنوى ﴾ فى غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لايتعلق بالآخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى يليه وان لزم التقدم على العامل الضعيف * وفى الرضى الا ان كاف التشبيه لاتدخل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو أن هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ماهى فغير مصرح بها فى اللفظ * الى هنا كلامه فلبيانها جئ بحال ووضعت بجنب المشبه وبحال اخرى ووضعت بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوى لتكون بجنب صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى اذا حذف ما اضيفت هى اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ماسيجئ (العامل المعنوى) وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير (و) عرفت فيما قبل (ان ماهو مقدر بالفعل) عند البصريين (اوباسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف زمان اومكان (ومايشبهه) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلا للفعل (اعنى) بقوله ومايشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد فى الدار (خارج عنه) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح اومقدر (داخل فى الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخل فى (شبهه) اى شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اى على ماعرفت فيما سبق العامل المعنوى وان ماهو مقدر بالفعل اوالاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لايتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى مايشير اليه (معنى الكلام) اى معنى ولايتقدم الحال على العامل المعنوى (ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى اتفاقا) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا اومنصوب بنزع الخافض منه اى باتفاق النحاة ﴿ بخلاف الظرف ﴾ خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ما اذا كان العامل) فى الحال (ظرفا اوشبهه) حيث لايكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) اى فى عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سيبويه والاخفش (فسيبويه) بالفاء التفسيرية (لايجوزه) اى لايجوز تقديم الحال على عامله الظرف (اصلا

ايضا) اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما فى الدار او المظروف نحو قائما زيد فى الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى ضعف الظرف فى العمل) لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شئ لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوزه الاخفش) مخالفا لسيبويه لكن لا يجوزه الا (بشرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدا الذى صاحبه راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عامله الذى هو عامل فى صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو فى الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ لان الظرف لا يعمل فى الظاهر عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش حينئذ (وافق سيبويه فى المنع) اى فى منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد فى الدار قائما او مقدما عليه نحو فى الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد فى الدار) او مقدما مثل (ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا فى مثل فى الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للظرف (لما فيه) اى فى الحال (من معنى الظرفية) بيان ما فى قوله لما وهو تعليل لمشابهة الحال الظرف (الا) بمعنى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى) يعنى اذا كان العامل فى الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل اوشبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك فى تقدير زيد عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى ﴿كل يوم هو فى شأن﴾ فى تقدير هو اى الله تعالى فى شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى فى كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك أكل يوم لك ثوب فى مكان ألك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظرف) لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لا يتقدم عليه) اى على عاملها المعنوى لما عرفت (هذا) اى كون هذا الكلام على الاحتمالين كائن (اذا لم يكن الظرف

داخلا فى العامل المعنوى) بل داخل فى الفعل اوشبهه كما سبق (واما اذا جعلته)
اى الظرف (داخلا فى العامل المعنوى) حتى يكون العامل فى الحال الفعل الملفوظ
اوشبهه الملفوظ ايضا اومعنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ
اوشبهه كذلك اومعناه (كما) اى شئ (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اى من
كلام النحاة لان العامل مستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل
المعنوى (فالمراد هو الاحتمال الثانى) وهو أن الظرف يتقدم على العامل المعنوى
بخلاف الحال (لاغير) لان اللائق حينئذ استثناؤه من العامل المعنوى وان يقول
ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى الا الظرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان الحال
يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان اومقدرا* ولما فرغ من بيان تقدم
الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان تقدم الحال
على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لايتقدم الحال على العامل المعنوى)
ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك)تأكيد لقوله كما لايتقدم (لا)
(يتقدم) (على)(ذى الحال) (المجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع او المنصوب
جوازا اووجوبا لانه كتقديم الخبر على المبتدأ لما سبق انهما فى المعنى
مبتدأ وخبر فاخذا حكمهما (سواء كان مجرورا بالاضافة اوبحرف الجر)
لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لايكون الا بالتعميم (فان كان) ذوالحال
(مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم
حنيفا﴾ اولا كالمثال الآتى فى الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اى باتفاق
البصريين والكوفيين (نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك) اى
عدم تقدم الحال على ذى الحال المجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لانه
عرض غير متقرر لايقوم الا بصاحبه (وفرع لذى الحال) فى الوجود لان ذا
الحال يوجد اولا ثم الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لايتقدم على
المضاف) لقيامه مقاما لايتقدم على المضاف وهو التنوين اوالنون* وفى الهندى
لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع
حيث لايجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذوالحال
(مجرورا بحرف الجر ففيه) اى تقديم الحال على صاحبه المجرور به (خلاف)
بين البصريين والكوفيين (فسيبويه واكثر البصرية) عطف العام على
الخاص لكون المخصوص مقصودا فى هذا الفن لكونه اماما فيه (يمنعون تقديمها)
اى تقديم الحال (عليه) اى على ذى الحال المجرور بالحرف (للعلة المذكورة)
فى عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نعيدها
(وهو) اى منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف فلهذا) اى لكونه هو المختار

(عند)

عند المصنف قال ﴿ على الاصح ﴾ متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (الجواز) اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشئ من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين فى قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه على ماذهبوا بالفارسية* نفرستاديم ترا اى محمد از براى آدميان مكر درحالى وبودن آدميان همه يعنى از براى همه آدميان فرستاديم * (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جوّز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوّز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معدّ) اسم فاعل من عدّى يعدّى من باب التفعل حذفت ياؤه (للفعل) يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت فى اوّل الفعل والتضعيف فى عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا اوكما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه (فكأنه) اى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كما ان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر فى الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بهند) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوّز التقديم على ذى الحال المنصوب فى هذا المثال كذلك جوّز فيما يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندى والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة حالا من الكاف) المتصل بالفعل مبنيا هيئة المفعول به (والتاء) فى كافة (للمبالغة) فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتأنيث كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملابسا بشئ من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك

والمعاصى مجدا فيه وحاثا على طلب الثواب وماعليك الا البلاغ (و) اجاب (بعضهم) وهو الكشاف (بجعلها) متعلق ايضا باجاب اى بجعل كافة (صفة لمصدر) محذوف فحينئذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يامحمد الا كافة (اى ارسالة كافة) مانعة للناس عن الشرك والمعاصى وحاثة لهم على طلب الثواب اوعامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشى الضوء (بجعلها) اى بجعل كافة (مصدرا) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالفاء او بالقاف فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وماارسلناك يامحمد لشئ الا لتكف الناس وتحثهم واللام فى قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفا لغوا (والكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض فى غير فعّال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثانى تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه اثبات مصدر غير معلوم واما كون الرابع تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين ﴿ وكل مادل على هيئة ﴾ (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (اوجامدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير ﴿ صح ان يقع ﴾ ذلك الدال على الهيئة ﴿ حالا ﴾ (من غير ان يأوّل الجامد) الدال على الهيئة (بالمشتق) ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا فى المقصود استويا ايضا فى وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو تجويز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا اوغيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (ردّ على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال فى المعنى خبر اوصفة وهما مشتقان او فى معنى المشتق وكذا ما فى حكمهما (وتكلفوا فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا) اى مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبر اوصفة وهما مشتقان وماوقع غير مشتق يأوّل به لتكون اقسام الحال متفقة ﴿ مثل ﴾ (بسرا ورطبا فى قولهم) اى قول العرب ﴿ هذا بسرا ﴾ بضم الباء وسكون السين واحده بسرة مثل فعل وفعلة يعنى هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وهو) اى البسر (ما بقى

﴿ فيه ﴾

فيه حموضة) على وزن فعولة بالفارسية * ترش * (اطيب) اسم تفضيل (منه رطبا) (وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اى اكثر نفعا منه اى من نفسه حال كونه رطبا والتمر له ست مراتب اوليها طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾ الآية (فهما) اى بسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق (لدلالتهما) اى لدلالة الاول (على صفة البسرية) وهى الحموضة (و) الثانى على صفة (الرطبية) وهى الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على ماعليها يكون الاطلاقا مجازا لاحقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لاحاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالمرطب) بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ماعليه بسرا) اى زيد الف افعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسر بالفتح (و) الثانى مشتق من (ارطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح * قال الرضى وهو الحق اى مادل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان مشتقا اوغيره فلاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ماقام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا (والعامل فى رطبا) يعنى فى الحال الثانى (اطيب) لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (فى بسرا ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما انه العامل فى الثانى (عند المحققين وتقدم بسرا) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل) لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذ هذا اولقوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه يأخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم (لانه اذا تعلق بشيء

واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى التمر (حالان) احديهما البسرية والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذ الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر (يلزم) جواب اذا (ان يلى كل منهما) اى من الحالين (متعلقة)اى ماتعلق به يعنى صاحبه فيكون اللام فى متعلقه مفتوحة (والبسرية) يعنى الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه بهذا) يعنى جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به (من حيث انه) اى المشار اليه به (مفضل وهذه الحيثية) اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن) الواو للحال وان للوصل (معتبرة فيه) اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة فى المشار اليه به (الا) انها كانت معتبرة (بعد اضماره) اى المشار اليه (فى اطيب) يعنى الا بعد أن يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع (لكنه) اى الا ان الشان (لما كان المضمر)مطلقا سواء كان المراد به المضمر فى اطيب او فى غيره (بالنسبة الى المظهر)مطلقا ايضا (كالعدم) والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة (مقامه) اى مقام المضمر الذى فى اطيب فى كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة (واوجبوا ان يليه) اى الحال ذلك المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة المضمر فى اسم التفضيل (والرطبية) المفهوم من قوله رطبا التى هى الحال الثانية فى المثال المذكور (تعلقت به) اى بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) اى المشار اليه (مفضل عليه) باعتبار أن ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح (وهو) اى المفضل عليه (ضمير منه)لانه يرجع اليه (فيجب ان يليه)اى الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلى المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاول على عامله الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضى واما الضمير المستكن) الراجع الى لفظ هذا (فى افعل) يعنى فى اسم التفضيل الذى هو اطيب (فانه) اى الضمير المستكن فيه (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) فى الحقيقة (لكنه) اى الا ان ذلك الضمير (لما لم يظهر) اى

لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما (كان كالعدم) والمعدوم ليس بشيء فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار أن ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا) اى مع كون الضمير المستكن فى افعل كالعدم (فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع) ان للوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قعدا) ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبي وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا أرى بأس حيث قيد الرؤية بالبأس المفيد للكراهة قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين عن الآخر فى افعل باداة التشبيه وغيرها مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم) وهو ابو على واتباعه (الى ان العامل فى بسرا) يعنى فى الحال الاولى لان الخلاف فيها (اسم الاشارة) يعنى العامل فى تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه لايجوز أن يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه فى العمل فلا يتقدم معموله عليه (اى اشير اليه حل كونه بسرا وهذا) اى كون العامل فى الحال الاولى اسم الاشارة يعنى معنى الفعل (ليس بصحيح) لانه يلزم تفريق العامل فى الحالين وهذا وان كان جوزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة واحدة وهذا باطل (لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد الاشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود الاشارة مطلقا (فلا تتقيد الاشارة) يعنى فلا يصح تقييدها (بحال البسرية) لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا فى حل البسرية وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم اى لا يصح اعمال ذلك فى الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع (نحو تمر نخلتى بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمر نخلتى مقام اسم الاشارة ومثل زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جوز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل

فى الحال فى المثال المذكور فى المتن افعل * ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ماهو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل فى الخبر الافراد شرع فى بيان الحال الجملة على ماهو الفرع فقال ﴿ وتكون ﴾ (اى الحال) ﴿ جملة ﴾ (لدلالتها) اى الجملة (على الهيئة) اى الصفة (كالمفردات) يعنى كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالا مثلها * وفى الرضى جوّز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فيصح ان وقعت) اى الجملة (حالا مثلها) يعنى كما يصح ان يقع المفرد حالا ولان الحال حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفرد والجملة كما فى خبر المبتدأ (ولكن) يعنى الا انه (يجب ان تكون الجملة الحالية) ﴿ خبرية ﴾ (محتملة للصدق والكذب) يعنى الاصل فى الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من شانه الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملهما (لان الحال فى المعنى (بمنزلة الخبر عن ذى الحال) للزوم المطابقة بينهما فى الافراد واخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير الى ذى الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر (واجراؤها عليه) اى جعل الحال حالا منه (فى قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التى لاثبوت لها الآن (لا يصلح ان يحكم بها على شئ) وان كان فاعلا لانها لاثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه وهى لاثبوت لها فى نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالا من شئ كما لا يصح ان تقع خبرا عنه (ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة) لاشتمالها على الاسناد المقتضى للمسند اليه والمسند واذا كانت كذلك (لاتقتضى ارتباطها) مع تعلق (بغيرها) لان المستقل فى الافادة لايقتضى التعلق بغيره ويكتفى بنفسه (والحال مرتبطة بغيرها) لكونها عرضا غير قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لايحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا وقعت الجملة) الخبرية التى من شانه ان تكون صادقة ومحتملة للكذب (حالا لابدلها) اى لتلك الجملة لكونها مستقلة فى الافادة (من رابطة تربطها الى صاحبها) حيث لاتكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال (وهى) اى الرابطة ههنا اثنان (الضمير والواو) وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى الاكثر الى فضل ربط فصدّرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع المطلق ليؤذن من اوّل الامر بان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث

﴿ صارت ﴾

صارت من جملة توابعه ولواحقه (والجملة الخبرية) الحالية (اما اسمية) ان بدئت باسم لفظا او تقديرا (او فعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا) بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته (او) يكون فعلها (مضارعا منفيا) بان يكون مضارعا اريد نفيه (او) ان يكون فعلها (ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة ※ ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع فى بيانها تفصيلا وبيان الرابط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية (فالاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الرابط لدلالتها على الدوام والثبات ولكون البحث فى الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الا اسما بخلاف الفعلية (اى الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى والى ان الاسمية صفة تستدعى موصوفا (ملتبسة) (بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للجار والمجرور اذ المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما متصاحبين فى الارتباط لا الاستقلال لان المعية فى معنى المصاحبة (لقوة الاسمية فى الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة) ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعا او كرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما (نحو جئت وانا راكب و) مخاطبا نحو (جئت وانت راكب و) غائبا مثل (جاءنى زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخرا والخبر مقدما فحينئذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو وحدها) اى حال كونها منفردة فى الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانها تدل على الربط فى اوّل الامر) لان الواو تؤذن فى اوّل الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع فى اوّل الكلام ولانها للجمع المطلق فى اصل الوضع (فاكتفى) مبنى للمفعول (بها) اى بالواو منفردة (مثل قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا) اى اعطى لى النبوّة (وآدم بين الماء والطين) اى حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضى هذا ذهابا الى مجاز اولىّ مثل ﴿انى ارانى اعصر خمرا﴾ واعلم ان اجتماع الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط لما سبق ان الاسمية فى غاية القوة لتركبها من اسمين مقتضيين للدوام والثبات فيكون الرابط ايضا فى غاية القوة ليتطابقا (وهذا اى الربط) فى الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما فى النوع الثانى (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير)

بلا انفراد احدهما عن الآخر كما في النوع الاول (انما يكون في الحال المنتقلة) الغير المتقررة لانها لتجددها وانتقالها اقتضت ان تصدّر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اوّل الامر أن الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (واما في الحال المؤكدة) يعني ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجار يعني في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعني عدم جواز الواو في الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بتاء الخطاب (هو الحق لا شك فيه) ونحو قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ على احد الوجوه (وذلك) اى عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها في الاصل للعطف وهو دليل التغير (لا تدخل بين المؤكد والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعني سواء كانا في الحال او في غيرها (لشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثاني عين الاول ونفسه فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين العصا ولحائها (او) الجملة الاسمية ملتبسة (بالضمير) (وحده) اى حال كونه منفردا في الربط (على ضعف) متعلق بقوله او بالضمير (لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء) اى في ابتداء الكلام بل قد يقع في الاول وحينئذ يدل على الربط من اوّل الامر كالواو وقد يقع في الاوسط بل قد يقع في الآخر (فلا يدل على الربط في اوّل الامر) ولهذين الوجهين قيل على ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطراد اللباب (نحو كلمته فوه الى فيّ) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالرابط ضمير المتكلم في قوله الى فيّ وان جعلته من ضمير المفعول فالرابط ضمير الغائب في قوله فوه ونحوه قوله رجع عوده على بدء وقول الشاعر * ولولا جنان الليل ما آب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق * (فلا بد من الواو على الاصح) فالضمير اما في الاول وهو ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو راكب واما في الآخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء زيد راكب هو واما في الاوسط وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت عودي على بدء ورجعت عودك على بدء ورجع زيد عوده على بدء فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاشتراكه بالواو في دلالته في اوّل الامر على الربط والثاني اضعفها لبعد الربط لكونه في الآخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل (المضارع المثبت) (اى الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط فيها خلوّها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال (ملتبسة) (بالضمير وحده) اى منفردا واما قوله قمت واصك وقوله * ولما خشيت اظافيرهم * نجوت وارهنهم مالكا * فبتقدير وانا اصك وانا ارهنهم

واذا كان المضارع مصدرا بقد فيدخله الواو مثل قوله تعالى ﴿ لم تؤذونني وقد تعلمون ﴾ الآية (لمشابهته) اى المضارع المثبت (لفظا) في الحركات والسكنات وعدد حروفه (ومعنى) يعني في الحدوث والتجدد (لاسم الفاعل المستغنى) اذا وقع حالا (عن الواو) اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظي او التقديري في الحال المفردة يغني عن الواو (نحو جاءني زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءني زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع ﴿ وما سواها ﴾ (اى ماسوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (و) الجملة (الفعلية المشتملة على المضارع المثبت) الواقعة حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة بيان لما في قوله وماسوى (المشتملة) صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المنفي او الماضي المثبت او الماضي المنفي) ملتبس ﴿ بالواو والضمير ﴾ (معا) اى مصاحبين في الربط من غير انفراد احدهما فيه ﴿ او ﴾ ملتبس ﴿ باحدهما ﴾ يعني بالواو وحده او بالضمير وحده من غير ضعف (عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها) اى استقلال واحد من الانواع الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا مثبتا او منفيا (كالاسمية) يعني كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر فالمضارع المنفي باعتبار انواعه وكونها مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضي المثبت والماضي المنفي سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعني الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية سبعة وثلاثين قسما تدبر ولاتكن من الغافلين وكن من المنصفين (فمثال المضارع المنفي) باقسامه الثلاثة (نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءني زيد مايتكلم غلامه) بالضمير وحده (او جاءني زيد ومايتكلم عمرو) بالواو وحده (و) مثال (الماضي المثبت) باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءني زيد قد خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءني زيد وقد خرج عمرو) (و) مثال (الماضي المنفي) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءني زيد وما خرج غلامه) بالواو والضمير (او جاءني زيد ماخرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءني زيد وما خرج عمرو) بالواو وحده * اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد او الاثنين في الماضي المثبت وفي البواقي اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا في الرضي * ولما فرغ من بيان الاحوال التي تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هي اليه من الربط شرع في بيان مايحتاج الماضي المثبت اليه

اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند البصريين فقال ﴿ ولابد فى الماضى المثبت ﴾ الواقع حالا (لا المنفى) فانه لايشترط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لان النفى يستمر من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذى هو عامل فى الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلا ماركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفى يستوعب الازمان مالم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلايحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقرّبة اليه ﴿من ﴾(دخول لفظة)﴿ قد ﴾ (المقرّ به)صفة قد(زمان الماضى) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقرّ بة (الى) زمان(الحال) وهو آن صدور الفعل عن الفاعل اووقوعه على المفعول* الجار متعلق بقوله المقربة (لغة) تمييز عن النسبة التى فى شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضى الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجئ عن زيد فيقارن الركوب المجئ فيكونان فى زمان واحد (على الماضى) متعلق بالدخول (المثبت الواقع حالا ليدل) مجهول من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور فى محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اى زمان الماضى المثبت الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذى الحال) اذا كان ذو الحال فاعلا (او) زمان (وقوعه عليه) اى وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذوالحال مفعولا به(تجوّزا) اى دلالة تجوّزا ودلالة تجوّزية يعنى دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوى لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه) اى معنى الماضى المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اى بالقياس (الى زمان العامل) فى ذلك الحال مثلا ان مضىّ زمان الركوب فى قولك جاءنى زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجئ العامل فيه يعنى ان زمان الركوب سابق على زمان المجئ فيفهم منه ان المجئ بلا ركوب وليس كذلك بل المجئ ليس الا مع الركوب (فلابد من) دخول (قد) عليه (حتى تقرّبه)اى لفظة قد زمان الركوب (اليه) اى الى زمان المجئ (فيقارنه) اى يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلايقع الماضى حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد عليه (وهذا) اى كون قد لازمة فى الماضى المثبت الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لايوجبون دخول قد) على الماضى المثبت اذا واقع حالا اى لا يوجبونها (ظاهرة ولامقدرة) بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضى المنفى حالا بغيرها كما عند البصريين

(لان)

لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولابد لا بقول الشارح اى لفظة قد ﴿ ظاهرة ﴾ (فى اللفظ) بان تكون ملفوظة داخلة على ماوقع حالا (نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه) بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو ﴿ او ﴾ كانت لفظة قد ﴿ مقدرة ﴾ (منوية) بان تكون محذوفة فى اللفظ ملحوظة فى النية لان المقدر المنوى كالملفوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى اوجاءكم حصرت صدورهم اى قد حصرت) صدورهم فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جؤكم الكفار حال كون صدورهم حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بعلاقة الحالية ومعناه بالفارسية* آمدند ايشانها شمارا درحال آنكه تنك بوددلهاى آن جماعتى* ومثله قوله تعالى *هذه بضاعتنا ردت* اى قد ردت (وهذا) اى كون الماضى المثبت حالا بقد مقدر ملتبس (بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه والمبرد (لايجوزان حذف قد) سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسيامنسيا لان قد حرف والحرف لاتأثيرله اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا وههنا ليس بمذكور (فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم) بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة (بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف) فتكون الجملة هى قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لايقوم بنفسه ولما لم يذكرله محل يقوم به علم ان ماقام به محذوف (وهو) اى الموصوف المحذوف (الحال) بتأويله بالمشتق فيكون المعنى حينئذ او جؤكم حال كونهم مجتمعين منحصرة قلوبهم (والمبرد) يأول (بجعله) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى دعاء عليهم (وانما لم يشترط ذلك) اى دخول قد (فى) الماضى (المنفى) اذا وقع حالا (لاستمرار النفى) من وقت الانتفاء (بلاقطع) يعنى بلا مناقض وهو الايجاب لان النفى يستوعب الازمان (فيشمل) النفى (زمان الفعل) اى زمان العامل فى الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لوذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه * ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو هذا الهلال بينا فقال ﴿ ويجوز حذف العامل ﴾ بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة (فى الحال) سواء كان مفردا اوجملة ﴿ لقيام قرينة ﴾ دالة على حذفه وتعيينه

(حالية) يعنى حال صاحب الحال ووصفه ﴿ كقولك للمسافر ﴾ (اى الشارع فى السفر اوالمتهيء له) اى للسفر يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقى وبالثانى معناه المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب اوبعلاقة الاولية ﴿ راشدا مهديا ﴾ (اى سر) امر من سار يسير مثل باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا (راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب)وهوذوالشروع اوالتهيء والمراد براشدا الراشد بنفسه مهما امكن المهدى اذا لم يكن الرشد بدون الهداية (وقوله مهديا اماصفة لراشدا)كانه هدى له فتقررت له الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفاله الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لماقام به وهو الرشد (اوحال بعدحال) فكان الهداية لم تحصل الاعند السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة يعنى متتابعة فيكون ذوالحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى عبارة عن ان يكون الحال الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول فيكون صاحبه مااستكن فى الاول والعامل ايضا الحال الاول فيكون العامل فى الاول محذوفا وفى الثانى مذكورا وعلى التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقالية كقولك راكبا لمن) اللام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اى على اىّ حال ووصف جئت (اى جئت راكبا) ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق وهو قوله كيف جئت (ومنه) اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه) جمع عظم اى أيظن اوأيعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بعلاقة الجزئية الانسان انه اى الشان لن نجمع عظامه المتمزقة فصارت ترابا (بلى) حرف ايجاب مختصة بايجاب النفى (قادرين) حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله ايحسب الانسان (اى بلى نجمعها قادرين) اى نعم ايها الجاهل نجمع تلك العظام المتمزقة فتناثرت وصارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحيائها وتعذيبها وما ذلك على الله بعزيز والتعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام الجمع متعارف عند البلغاء فى التكلم ومايتبعه كما فيما نحن فيه لافى الخطاب ولا الغيبة كذا فى الهوادى ﴿ ويجب ﴾ (حذف العامل) لقيام قرينة ﴿ فى ﴾ (بعض الاحوال) ﴿ المؤكدة ﴾ لافى كلها كمافى قوله تعالى ﴿شهدالله انه لااله الاهو﴾ الى قوله ﴿قائمابالقسط﴾ فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل فى بعضها لا فى كلها (وهى اى الحال المؤكدة مطلقا) اى سواء حذف عاملها اولا وسواء كان حذف العامل واجبا اوجائزا (هى)اى الحال المؤكدة مطلقا (التى لاتنتقل عن صاحبها مادام موجودا)

لان الحال حينئذ هى الهيئة الطبيعية فى ذى الحال يعنى الخلقية وهى لا تقبل الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذاتفهم من ذى الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا السر جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل الزوال الاانه نادر (بخلاف) الحال (المنتقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقلة (و) الحال (المنتقلة قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هوا العامل فى الحال فيكون قيدا له (بخلاف) الحال (المؤكدة) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية فى صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تأكيدا ﴿ مثل زيد ابوك عطوفا ﴾ وانما وجب حذف العامل لان فى الابوة مايشعر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا روما للاختصار (فان العطوفية لاتنتقل عن الاب) يعنى ترحم الاب لابنه لاينتقل منه مادام الاب والابن حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لاتنتقل منه (فى غالب الامر) وان كانت منتقلة فى بعض الازمان او من بعض الاشخاص ﴿ اى احقه ﴾ مقتضى الظاهر فى التفسير أن يكون بصيغة المضارع لان المعنى فى مثله على الاستقبال لاعلى الماضى (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثى من باب ضرب مثل فر يفر حق يحق (اوضمها) اى اوضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعى من باب الافعال من احق يحق مثل اصر يصر الاول مأخوذ (من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه) اى من الامر (على يقين) يعنى لم يبق لى شبهة حيث حصل لى علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول لكونه حالا منه (او) الثانى مأخوذ (من احققت الامر بهذا المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بعينه) يعنى حيث لافرق بينهما فى كونهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لى فيه شبهة (او بمعنى اثبته) يعنى الاول بمعنى اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازى بعلاقة السببية لان التحقق سبب للثبوت اوعلى ان يكون استعارة تبعية (اى تحققت ابوته لك وصرت منها) اى من كونه ابا لك (على يقين اواثبتها) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اى اثبت ابوته لك (كذلك) اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين بحيث لم يبق لى شبهة (عطوفا) اى حال كون الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكى (احق التقديرات) التى يجوز ان تقدر

فی هذا المثـال (عندی ان یقدر) قوله (یحنی) فعل مضارع معلوم من حنی یحنی
مثـل رمی یرمی من باب ضرب ای یمیل و یشفق و یرحم و یترحم نحو زید ابوك
یحنی (عطوفا) وعلی هذا تکون الحال لبیان هیئة الفاعل لانها حال منه لان
الفعل المقدر وهو یحنی لازم فاعله ما استکن فیه وهو ذو الحال وانما عین العامل
المحذوف فی هذ المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم فی تقدیره فهذا التقدیر
مروی عن سیبویه یعنی تقدیرا حقه * وقال الزجاج لاتقدیر فیه ولاحذف بل العامل
فی الحال خبر الجملة لتأویله بالمسمی فزید ابوك فی معنی زید مسمی بابیك اقول هذا
التأویل غیر صحیح بل التأویل الصحیح زید مربیك لان فی الاب معنی التربیـة
وماذهب الیه المصنف مذهب سیبویه وهو الحق لجریانه فی قوله تعالی ﴿ وهو الحق
مصدقا لما معهم ﴾ وفی مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لایقال مثله الالمن
اشتهر بالخصلة التی دلت الحـال علیها کاشتهـار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة
فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فیکون قرینة لحذف العـامل فیحذف وجوبا
اختصارا او اعتمادا لماتضمنه الخبر کذا فی الرضی * ولما فرغ من بیان حذف العامل
فی الحال جوازا او وجوبا شرع فی بیان شرط الحذف الا ان الحذف جوازا لم یحتج
الی الشرط لجواز ذکره او لاکتفـاء القرینة او لان الحذف جوازا امر سهل
اکتفی ببیـان شرط وجوب الحذف فقال ﴿ وشرطها ﴾ (ای شرط وجوب
حذف عاملها) قدر الحذف والاضـافات لیصح الحمل علی الشرط بقوله ﴿ ان
تکون مقررة ﴾ لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فیها لاشرط للحال (ای
مؤکدة) هذا تفسیر باللازم لان التقریر الذکر مرة بعد مرة او جعل الشیء فی قراره
فیلزمه التأکید ﴿ لمضمون جملة ﴾ وهو مصدر مضـاف الی الفاعل مثل ابوة زید
والی المفعول (احترز به عما یؤکد بعض اجزائها) ای اجزاء الجملة (کالعامل) ای
کما یؤکد العامل الذی (فی قوله تعالی وارسلناك للنـاس)لان کونه علیه الصلاة
والسلام رسولا ای مرسلا فهم من قوله ارسلنا لان الارسال لایکون بدون المرسل
بالفتح کما لایکون بدون المرسل بالکسر لاسیما وقد تعلق بالمفعول وهو کاف الخطاب
فأکده بقوله (رسولا) فهو حال من المفعول ومع هذا یکون تأکیدا للارسـال
(فانه لایجب حذفه) بل لایحذف اصلا ﴿ اسمیة ﴾ (احترز به عمـا اذا کانت فعلیة
فانه لایجب حذف عاملهـا) فان الحال اذا کانت مؤکدة لمضمون جملة فعلیـة
لایحذف عاملها بل لایجوز مثل قوله تعالی ﴿ ولاتعثوا فی الارض مفسدین * والشمس
والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ ومثله یقال جیء جائیا وقم قائما واقعد قاعدا
(کما قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی قائما بالقسط انه) ای قائما بالقسط (حال
مؤکدة من فاعل شهد) فی قوله تعالی ﴿ شهدالله ﴾ الآیة لان القیـام بالقسط

(ای)

اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهدالله فاكدت بقوله ﴿قائما بالقسط﴾ (ولا بد هھنا) اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيدين الاولين (وهو) اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اى من ان يكون تركب الجملة الاسمية المؤكد مضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) اى لا يصلح كل واحد منهما (للعمل فيها) اى فى الحال بان لا يكون المسند فيهما فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل فى الحال مطلقا اى سواء كان مؤكدا او لا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن (والا) اى وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة (مذكورا) لفظا (فكيف يكون حذفه)اى حذف ذلك العامل (واجبا) او جائزا لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائما بالقسط) وفى بعض النسخ وكأن المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يأخذ المصنف هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه * ولما فرغ من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التميز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان فى البيان الا ان التميز لبيان الذات مذكورة او مقدرة والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تميزا حال مثل طاب زيد فارسا فقال ﴿ التميز ﴾ بيائين ويجوز حذف احدهما اختصارا فى اللفظ تفعيل من ميزت الشيء اذا فصلته عن غيره بامر يختص به والمراد به ههنا المميز بالكسر على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميزا كقوله تعالى ﴿والقرآن الحكيم﴾ لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى حقيقة اما مبتدأ حذف خبره او خبر محذوف المبتدأ اى من الملحقات او هذا بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو ﴿ما﴾ (اى الاسم الذى) يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصول من جملة المعارف ولو كان موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز أن تكون موصوفة ايضا الا ان الشارح اقتصر على الاول ﴿ يرفع الابهام ﴾ صلة ما او صفته (واحترز به) اى بقوله يرفع الابهام (عن البدل) باقسامه الاربعة (فان المبدل منه فى حكم التنحية) اى فى حكم الازالة من البين فى المعنى (فهو) اى البدل (ليس يرفع الابهام عن شيء) لانه ليس فى شيء ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البدل (ترك مبهم) وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك مبهم (وارادة معين) وهو البدل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى

مقصودا ﴿ المستقر ﴾ اسم فاعل من استقر ولذا قيل (اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له) لا فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لايكون الا فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه موضوع له) قوله (فان المستقر) علة لقوله اى الثابت الخ (وان كان بحسب اللغة) الجار والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان والجملة خبر ان والواو زيدت لتأكيد اللصوق اى فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت (مطلقا) اى حال كون ذلك المعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا (لكن) اى الا ان (المطلق) اى المذكور غير مقيد (منصرف الى الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمالى (وهو) اى الكامل الابهام (الوضعى) لا الابهام الاستعمالى (واحترز به) اى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (برفع الابهام عن قوله عينا) الذى لم يكن فيها وضعا بل استعمالا (لكنه) اى الابهام فى عينا (غير مستقر بحسب الوضع) اذ لا ابهام فيه وضعا (بل نشأ) اى تولد منه وحصل (فى الاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه اومن واضع آخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لا الوضعى كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعى (وكذا) اى كما وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف المبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ (هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى) وهو المشار اليه يعنى مايصلح للاشارة بهذا لكن لايكون موضوعا لذلك المفهوم الا (بشرط استعماله) اى استعمال هذا (فى جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو مشار اليه اوما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهو ههنا ماأشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا

الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغيرذلك (او) موضوع (لكل جزئى منه) اى من المفهوم الكلى فانه موضوع فى هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غيرذلك (ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى) من حيث انه مفهوم كلى لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لاغير (ولا) ابهام ايضا (فى واحد من جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى الموضوع له كالرجل والغلام وغيرها (بل الابهام انما نشأله) اى للفظ هذا (من تعدد الموضوع له) على الثانى اى على انه موضوع لكل جزئى (او) الابهام انما نشأله من تعدد (المستعمل فيه) على الاول اى على انه موضوع لمفهوم كلى فحينئذ يكون ما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له (فتوصيفه) اى توصيف اسم الاشارة (بالرجل) اى جعله موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الابهام) يعنى الابهام الحاصل من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول اوالموضوع له بناء على الثانى (لا) يرفع (الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود (وكذا) اى كما احترز به عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك (يقع به الاحتراز عن عطف البيان) الذى هو (فى مثل قولك) اقسم بالله (ابو حفص عمر) وفى عكسه فى قولك جاءنى يعقوب ابو يوسف (فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعنى قد وضع كل واحد منهما لذات معينة (لا ابهام فيه) كما ان ابا حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول فى الاول كنية وفى الثانى علم اصطلاحى وان الثانى فى الاول علم اصطلاحى وفى الثانى كنية كذلك ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحى له فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فى الموضوع له (لكن) اى الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابى حفص لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بالعلم دون الكنية (زال بذكره) اى بذكر عمر بعد ذكر ابى حفص (الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار) يعنى زال الخفاء الناشى من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر (لا) يزول (الابهام الوضعى) بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان ما نشأ الا من عدم الاشتهار والفرق بين هذه الثلاثة ان الابهام فى القسم الاول انما نشأ فى الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفى الثانى انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفى الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع

(لا) يرفع الابهام (عن وصف) وفى المحشى فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الاو ّلان لبيان ثبوت وصف فى شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اىّ جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل فى رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن فى الزيت الى هنا كلامه (واحترز به) يعنى احترز المصنف بقوله عن ذات (عن النعت والحال فانهما) اى النعت والحال (يرفعان) اى يرفع كل واحد منهما (الابهام المستقرّ الواقع) يعنى الابهام الثابت (فى الوصف) مثلا ان رجلا فى قولك جاءنى رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم والجاهل فوقع الابهام فى وصفه فاما قلت جاءنى رجل عالم زال الابهام الواقع فى الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (فى الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لايبين الا ما فى الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) اشارة الى ان التمييز هو ما يرفع الابهام المستقرّ عن ذات والى ان ما يرفع الابهام المستقرّ عن الوصف لا يكون مميزا اى تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقرّ عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقرّ ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اى واضع الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا لنصف من) بفتح الميم وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلاشك ان الموضوع له) اى ان المعنى الذى وضع الرطل له (معنى معين) وهو نصف من (متميز عما هو اقل) اى عن المعنى الذى هو الاقل (من النصف) اى من نصف المن (كالربع) اى كربع المن وخمسه وسدسه (و) ذلك المعنى متميز (عما هو اكثر منه) اى من نصف المن (كمن ومنين) فتعين ان المعنى الذى وضع الرطل له لايكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام فيه) اى فى معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اى جنسه) اى جنس الموضوع له يعنى ليس فيه الابهام الذى هو للموزون (فانه لا يعلم) مبنى للمفعول (منه) اى من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اى بمقتضى الموضوع اذا قيل عندى رطل (انه) اى المراد من الرطل كائن (من جنس العسل او الخل اوغيرهما) من الموزونات فحصل الابهام فى ذاته وجنسه (والا) عطف على قوله الا من حيث يعنى ولاابهام فيه اى فى الرطل الا (من حيث وصفه) وهو أن يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) اى الحال والشان (لا يعلم) مبنى للمفعول (منه بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل (انه) اى ذلك الرطل (بغدادى اومكى) يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد

(الرطل)

الرطل المنسوب الى بغداد او الى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوصفى) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة اوحال) يعنى جعلت الصفة اوالحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعا له لتبيين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفى الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادى) اومكى او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا اومكيا (واذا اريد رفع الابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس (قيل زيتا) قال الشارح فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة من اوّل الامر الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذوات (فزيتا) فى قولك رطل زيتا (يرفع الابهام المستقرّ عن الذات) والجنس (لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتدأ ونصبه محكى لا على الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) يمنعه (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة اومقدرة) بالجر فيهما (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز) على سبيل منع الخلوّ والجمع (فا) لذات ا (لمذكورة) ماتم باحد المتممات اربعة اما بالتنوين (نحو رطل زيتا) واما بنون التثنية نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا (و) الذات (المقدرة) ما قدر فى الجملة اوماضاهاها اوالاضافة على ما سيأتى (نحو طاب زيد نفسا) فنفسا تمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب زيد (فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد) وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه ما فسر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم أمن جهة النفس ام جهة العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشئ المقدر ما جعل تمييزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا عنه لان التمييز ما يميز الشئ المقدر (فالاول) الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى اشار اليه الشارح بقوله (اى القسم الاول من التمييز) اى (وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا مايقابل الجملة وشبهها لا غير (يعنى به مايقابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به ما تم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة من القسم الثانى

تأمل وانصف ﴿ مقدار ﴾ على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار
(ما يقدر به الشيء) يعنى معيار كل شيء (اى يعرف به) اى بذلك المقدار (قدره)
اى قدر الشيء (ويبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع
والمقياس ﴿ غالبا ﴾ (اى) فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى غالب المواد)
اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول (مطلقا)
اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى الجملة او فى غيرها
(يتحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص)
وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام
المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه)
فى المفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار او الجملة لان المقدار
كثيرا ما يستعمل بالتنوين او بنونى التثنية والجمع او الاضافة وما كثر استعماله
باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونونى التثنية والجمع
بدل من التنوين والبدل يأخذ حكم المبدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا
للتنكير (و) المفرد (المقدار) ﴿ اما ﴾ (متحقق) يعنى موجود ﴿ فى ﴾ (ضمن)
﴿ عدد ﴾ هذا من ظرفية الجزء فى الكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص فى العام
وكلاهما واحد ﴿ نحو عشرون درهما ﴾ مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة
لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع ﴿ وسيأتى ﴾ (ذكر تمييز العدد
وبيانه) وتمييز العدد اما واجب الجر وهو من ثلاثة الى عشرة ومائة والف
وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
سواء كان مقدما او مؤخرا وما بينهما (فى باب اسماء العدد) ﴿ واما فى ﴾ (ضمن)
﴿ غيره ﴾ عطف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما متحقق فى ضمن
(غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتنوين ﴿ نحو رطل زيتا ﴾ (فان الرطل)
قد سبق انه (نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن والرطل ﴿ و ﴾ اما تام بنون
التثنية (نحو) ﴿ منوان ﴾ تثنية منى بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الا ان
الاول افصح للتخفيف ﴿ سمنا ﴾ بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج
من السمسم ﴿ و ﴾ (كالكيل) معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده
لكونه جنسا آخر واشارة الى تقابل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين
نحو قفيز برا واما بنون التثنية (نحو) ﴿ قفيزان برا ﴾ البر بضم الباء الموحدة
وتشديد الراء المهملة بالفارسية * كندم * (وكالذراع) معطوف اما على
الكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين وهو
بكسر الذال المعجمة و بعدها راء مهملة مفتوحة و بعدها الف على وزن قرام

﴿ مايذرع ﴾

مايذرع به وهوايضا اماتام بالتنوين (نحو ذراع ثوبا) وامابنون التثنية نحو ذراعان ثوبا (و) (كالمقياس) وهوكالاولين فى العطف واعادة الجار وهذا القسم ماتم بالاضافه وهواماان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة مثلها زيدا) واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثلها زبدا وهوبالزاى المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس فى هذه الاشياء المذكور ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافه (فى هذه الصور) المذكورة فى الامثلة (هوالمقدرات) فى اكثرها والمقيس فى بعضها (لان قولك عندى عشرون درهما) فى العدد وماتم بنون الجمع (ورطل زيتا) فى الوزن وماتم بالتنوين (وذراع ثوبا) فى الذراع وماتم بالتنوين ايضا (وعلى التمرة مثلها زبدا) فى المقياس وماتم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها) اى بكل واحد منها يعنى بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران فى قوله لان قولك (و) بالثانى (الموزون و) بالثالث (المذروع و) بالرابع (المقيس لاغير) اى لاغيرها واذاكان المراد هو لاء يحصل الابهام لامحالة لان المعدود مثلا لايعلم من اى جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذاقيل درهم يزول الابهام ويحصل المرام وكذافى غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة) يعنى ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يحقق فى ضمن غيرالعدد امثلة ثلاثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان مايقدر به الشيء ويعرف به قدره ويبين خمسة لماسبق ولم يورد لكل واحد منهامثالا حتى تكون امثلة خمسة لاثلاثة (لانه) اى الحال والشان (كان مطمح) مصدر ميمى على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال طمح بصره اى ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنبيه) بالنصب خبركان (على بيان ماتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لايحصل فى هذا القسم الافيه وماتم به المفرد المقدار غيرالعدد ثلاثة على مابينه الشارح (و) الاول (هوالتنوين) لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عمابعدها (كمافى رطل زيتا و) الثانى (النون) يعنى نون التثنية وهى لماكانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كمافى منوان سمنا و) الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لماكان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع (كمافى على التمرة مثلها زبدا ولهذا) اى لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط

باؤه بالجزم (اقسام المقادير) بايراده لكل واحد مثالا على حدة واقسامها الماسبق غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده والتنبيه المذكور (وكرر بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بايراد البعض مثالا لما تم بالتنوين والبعض الآخر مثالا لما تم بنون التثنية ولوكان احدهما من غيره لكان احسن الا انه اوردهما من جنس واحد للمشاكلة (ومعنى تمام الاسم) باحد المتممات الاربعة (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى أن يكون الاسم مع احد تلك الاربعة (لا يمكن اضافته) اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالة (مع التنوين ونونى التثنية والجمع) لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و) الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مرة (لا يضاف ثانيا) لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة الاولى وكلاهما باطلان (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد المقدار (باحد هذه الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل (به) اى بالفاعل (كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما تاما (فيشابه التميز الآتى بعده) اى بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى لوقوع التميز (بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضلة فى الكلام والتميز شابه المفعول فى الوقوع بعد التمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التميز يقع بعد تمام الاسم (فينصبه) اى التميز (ذلك الاسم التام) باحد الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التميز ففائدة هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التميز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى لمشابهة الاسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما (وهذه الاشياء) يعنى التنوين ونونى التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة منها (مقام الفاعل) وشابهته (لكونها فى آخر الاسم) التام (كما ان الفاعل عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ماهو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان للوصل (يتم بها الاسم) وكان ويتم يتنازعان فى قوله الاسم على مامر فى بابه والجملة حال اى حال كون الاسم تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب

التميز عنه) خبران فىقوله الا يرى ان يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب التميز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان مايتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لايجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان مايتم به المفرد لايزول بدخول اللام كنونى التثنية والجمع فينتصب التميز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فتبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح فى محل البيان عن البيان (فلايقال عندى الراقود خلا) ولا عندى الرطل زيتا ولاعندى المن عسلا وفى القاموس الراقود الدن الكبير اوالطويل الاسفل يصبغ داخله بالقار * وفى الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل ﴿ فيفرد ﴾ مبنى للمفعول (اى التميز) المفرد ههنا مايقابل المثنى والمجموع والاضافة ايضا (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال اى حال كون (الاسم التام مثنى اومجموعا) يعنى لايطابق التميز ماانتصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا اومثنى اومجموعا ﴿ ان كان ﴾ (اى التميز) الذى يجب افراده ﴿ جنسا ﴾ قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط اويكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد فالمعنى ان كان التميز جنسا يفرد (وهو) اى الجنس (ماتشابه اجزاؤه) المتكثرة والمتفرقة يعنى المراد به ههنا ماإذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تتشابه اقسامه ويكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع فى مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم فى امكنة شتى (ويقع) ذلك الجنس حال كونه (مجردا عن التاء) التى تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فان ماكان مع التاء لايقع على الكثير (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير فى مكان واحد اوفى امكنة شتى (فلاحاجة الى تثنيته) اى الى جعل التميز مثنى اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندى رطلان خلا (وجمعه) اى لاحاجة ايضا الى جعل التميز جمعا عند كون الضمير جمعا نحو عندى ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلايذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب فى الكلام (كالماء والتمر والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التى تكون متشابهة الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان كل واحد منهما لاتتشابه اجزاؤه ولايقع على الكثير سواء كان مجتمعا فى مكان اوفى امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة ﴿ الا ان يقصد ﴾ مبنى للمفعول ﴿ الانواع ﴾ نائبه والاستثناء مفرغ اى

يفرد التميز ولايطابق الاسم التام فى الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه الاجزاء فى جميع الاقات الاوقت ان يقصد الانواع فحينئذ يكون التميز مطابقا للاسم التام فيثنى انكان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا (اى مافوق النوع الواحد) وفى الهندى وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد بالجمع الجمع اللغوى وهو مافوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى * والشارح الفاضل اختار الثانى (فيشمل) قوله الانواع (المثنى ايضا) اى كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته (لانه) اذا قصد بالجنس مافوق النوع الواحد (لايدل لفظ الجنس عليها) اى على الانواع يعنى على ماقصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس (مفردا) فاذا لم يدل (فلابد من ان يثنى) عند قصد النوعين (او يجمع) اذا قصد الانواع (قيل) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال (وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لايجاوز الى قصد المرّات (نظر) اى فى هذا التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا ان يقصد الانواع او المرّات (لانه كما جاز أن يقال طاب زيد جلستين) بكسر الجيم (للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين) وجلسات بفتح الجيم (للعدد) كما جاز أن تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز أن تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (ويمكن ان يجاب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) اى بان مراد المصنف (بالانواع حصص الجنس) اى مايحتمل اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرّات كما يحتمل الانواع فكأنه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول المصنف ان كان جنسا (سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية) كما فى الانواع (او الشخصية) كما فى المرّات والاعداد فيدخل فى الاستثناء المرّات كما يدخل الانواع (ويجمع) مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه راجع الى التميز واليه اشار الشارح بقوله (اى ويورد التميز على مافوق الواحد) فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جوازا) تميز لاوجوبا لانه يجوز فيه ان لايراد الجمع (حيث لم يقصد به الواحد) نائب فاعل لان يقصد مبنى للمفعول (فى غيره) (اى فى غير الجنس) يعنى ان لم يكن التميز جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه طابق ماقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجالا كذا فى الرضى (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل (ثوبين او) عند قصد الجمعية

يجمع نحو عندى عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتميز والثانى بالمتميز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (اى المفرد المقدار) اى فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث التمم الى قسمين لانه اما لازم اوغير لازم والثانى ماكان (تاما) (بتنوين اوبنون التثنية) على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (اوالمعنى) عطف على مقدر اى فالمعنى هذا اوالمعنى (ان وجد التميز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتميز وعلى الاول للمفرد فيكون الجار والمجرور حالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبسا بتنوين المفرد اوبالنون التى للتثنية) فالاول انسب للمقام فلهذا قدمه * ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلله بقوله (فانه لماتم الاسم) المفرد (بهما) اى باحدهما اما بالتنوين اوبنون التثنية لانه لايجوز الجمع بينهما (اقتضى التميز) هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان (جازت الاضافة) جواب ان كان (اى) جازت (اضافة المفرد المقدار) التام باحدهما (الى التميز) الى مميزه (اضافة بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجىء ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التنوين ونون التثنية) بسبب الاضافة لانهما دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة (جوازا شائعا) يعنى جواز اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شائع لانادر (كثيرا) يعنى جواز الاضافة كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لايختص بمثال دون مثال (لحصول الغرض) من ايراد التميز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى المفرد المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابسا (مع) زيادة (التخفيف) بحذف التنوين ونون التثنية (نحو رطل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب (ومنواسمن) بالاضافة ايضا مكان منوان سمنا والاول لماكان تاما بالاضافة اوبنون الجمع على سبيل منع الخلو بينه بقوله (والا) معطوف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتنوين اوبنون التثنية) وذلك (بان يكون) المفرد المقدار تاما (بنون الجمع اوالاضافة) التى لايتعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لايقتضى التميز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد (فلا) (تجوز الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار التام باحدهما لشىء

من الاشياء (الابقلة فى نون الجمع) اى فيماتم بنون الجمع فانه تجوز اضافته الى مميزه وان قل (نحو عشرو درهم) فى عشرون درهما (اما) عـدم الجواز (فى الاضافة) اى فيما تم بالاضـافة (فلئلا يلزم اضـافة المضاف) لانه لايخلو اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليـه اومع حذفه اما الاول فلان الاضـافة مع وجود المضاف اليه محال اذلا يضـاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما الثـانى فلانه ان اضيف مع حذف المضـاف اليه فسد المعنى فلهـذا ان ماتم بالاضافة لاتجوز اضـافته (واما) عـدم الجواز (فى) ماتم (نون الجمـع) فلانه لايخلو اما ببقاء النون اوبحذفها اما الاول فلانه لاتجوز الاضـافة مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعنى الى ماليس مميزا (نحو عشريك) لان الكاف فيه ليس بمميز له لانه معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة (وعشرى رمضان) ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لايجوز أن يكون رمضـان مميزاله لانه حينئذ يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لمـا نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سـنة يكون تميزا فلا يكون مثـالا لما نحن فيه ونظر الشارح الى الاول ولهذا اورده مثالا (بالاتفاق) متعلق بجاز (لكثرة الحاجة اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغيراما صاحب العشرين حقيقة كالمثـال الاول اوحكما كالمثال الثـانى (فلو اضيف ايضا) اى كما اضيف الى غير المميز (الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور) اى التباس ماليس مميزا بالمميز (لانه لايعـلم مثلا عند اضـافة عشرين الى رمضان) وقيل عشرو رمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا الكلام (اراد عشرين رمضانا) بلا اضافة فيكون رمضان تميزا فيكون المعنى بالفارسية * بيست رمضان ازسـال بيست ازهر سال يك رمضان دربيست سـال بيست رمضان شود * الا انه يجب ان يقال رمضـانا بالتنوين للتنكير لان التميز يجب ان يكون منكرا (او) انه (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضـان تميزا بل اضيف العشرين الى غـير المميز مثل عشروك وستوك فيكون المعنى بالفارسية * بيست روزى ازيك رمضـان شود * (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى غير صورة الالتباس ايضا) اى كما لا يضـاف فى صورة الالتباس (الا) اذا اضيف ملابسـا (على قلة ليكون الباب) اى باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عـدم الاضـافة اقول ههنا ثلاث صور احديها جائزة بلا خلاف وهى ان يضـاف الى غير المميز نحو عشريك وستيك كامر وثانيتها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى المميز ولكن لايلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثتها عـدم الجواز للالتباس

(وهى)

وهى مايصلح ان يكون تميزا اوغير تميز مثـل عشرون رمضـان ﴿ وعن غير مقدار ﴾ (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقـدار عطف (على عن مفرد مقدار اى) القسم (الاول) وهو ما يرفع الابهـام عن ذات مذكورة (كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (كذلك) تأكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع الخ (يرفعه) اى الابهام (عن مفرد غير مقدار) قليلا اى مالا يعرف قدر الشيء به ولا يبين (اى ماليس بعدد) مثل عشرين (ولاوزن) مثل رطل ومنوان (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولا مقياس) مثل لى مثله عسلا * وفى الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى على التميز * الى هنا كلامه ﴿ نحو خاتم حديدا ﴾ (فان الخـاتم) مفرد غير مقدار بحيث لايعرف به قدر الشيء ولايبين (مبهم باعتبـار الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لايعلم من اى جنس اتخذ من حديد اوفضة او ذهب اوغير ذلك (تام بالتنوين) ههنا سواء تم بهـا اوبنون التثنية مثل خاتمان اوبالاضـافة نحو خاتم زيد مفردا كان اوجمعا مثل خواتيم فانه تام بالتنوين ايضا (فاقتضى تميزا) يرفع الابهـام عنه لابهامه فنصبه لما سبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتميز الآتى بعده يشبه المفعول فانتصاب التميز للتشبيه بالمفعول ﴿ والخفض ﴾ (اى خفض التميز) فيه اشـارة الى ان اللام فى الخفض عوض عن المضـاف اليه اومغن غنـاءه (باضـافة) متعلق بالخفض (غير المقدار اليه) اى الى التميز ﴿ اكثر ﴾ من نصبه (استعمالا) اى انجرار التميز الذى يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر فى الاستعمال من انتصابه (لحصول الغرض) اى لحصول المقصود من التميز وهو رفع الابهـام بالاضـافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التميز منصوبا اومجرورا ملابسـا (مع) زيادة (الخفة) على ذلك بسقوط التنوين والنون بالاضـافة لما سبق انهمـا لايجتمعان (ولقصور غير المقدار عن طلب التميز) لكونه غير مقدار وانما جعل انتصـاب التميز فى المقدرات اكثر (لان الاصل فى المبهمات المقـادير) لانهـا جعلت معيارا لان يعرف المبهم بهـا وضعا فنصب المميز بعدها يكون نصبا على انه مميز والنصب اصل فى التميز بخلاف الجر فانه علم الاضافة (وغيرها) اى غير المقادير (ليس بهذه المثابة) اى بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف المبهم بهـا والابهام انمـا نشأ من الاستعمـال فالتميز ليس فى الحقيقة تميزا فيكون الخفض فى غير المقدار اولى انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم

الخفض في العدد من الثلثة الى العشرة والمائة والالف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التميز فيها بكون اولى وانه قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام * ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره اراد أن يبين القسم الثاني ويفصله فقال (والثاني)(اى القسم الثاني من التميز) واشار بقوله من التميز الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد صريحا اوضمنا معرفا يكون الثاني عين الاول (وهو) اى القسم الثاني (ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة) كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة (يرفعه) اى يرفع القسم الثاني من التميز الابهام (عن نسبة) تامة او ناقصة اسنادية اوايقاعية او اضافية (كان الظاهر) اى كان مقتضى الظاهر (ان يقول) المصنف في تعبير هذا والثاني (عن ذات مقدرة في نسبة في جملة) لان الابهام الذى يقتضى التميز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التميز الذات المقدرة لا النسبة (لكن) اى الا ان المصنف عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذى (في طرف النسبة) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لان الابهام الذى يقتضى ليس الا الذات المقدرة والطرف هى بالنظر الى الحقيقة (يستلزم) خبر كان (الابهام فيها) اى في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضى ابهاما حصل منهما وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة (و) لما كان (رفعه عنها) اى رفع الابهام عن النسبة (يستلزم الرفع عنه) اى رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذى هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذى هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار تنتفى النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة مقتصرا عليها) اى على النسبة يعنى اخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر (تنبيها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج (على ان مقابلة ما في هذا القسم) اى في هذا القسم الثاني (للمفرد المذكور في القسم الاول انما هى) اى ليس تلك المقابلة الا (لمجرد النسبة) اى لمجرد كون الابهام في النسبة (لا غير) فان الابهام الذى يقتضى التميز في القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى النسبة مثل عندى رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كأن الابهام في النسبة فتقابلا ولا شعار

(هذه)

هذه المقابله اقتصر على النسبة ﴿ فى جملة ﴾ (اى) يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى (نسبة كائنة فى جملة) اشار الى ان الظرف مستقر صفة النسبة ﴿ او ماضاهاها ﴾ (اى ماشابهها) اى الذى شابه الجملة فى كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف على جملة) اى القسم الثانى يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى نسبة كائنة فيما يشبه الجملة (وهو) اى ما يشبه الجملة اما (اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء) فالابهام فى نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن فى ممتلئ لا فى نسبته الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا (و) اما (اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا) فعيونا تميز عن نسبة التفجر الى ما استكن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها) فوجها تميز عن نسبة حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تميز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا) فان ابا تميز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان فى محل الرفع او فى محل الجر (وكذلك) اى كما ان التميز عن هذه الاشياء تميز عما يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اى كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تميزه (نحو حسبك زيد رجلا) اى يكفيك زيد رجلا ويالزيد فارسا اى استغيث زيدا فارسا ويكون الاول فى حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا فى قولك يكفيك زيد فلاوجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد بتقديم التميز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التميز من حسبك لا من حسبك زيد * ولما فرغ من بيان بعض محال التميز فى القسم الثانى اراد أن يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال ﴿ نحو طاب زيد نفسا ﴾ هذا (مثال للجملة) لان طاب مع فاعله الذى هو زيد يكون جملة لامحالة (والتميز) الذى هو نفس (فيه) اى فى المثال المذكور (خاص بالمنتصب عنه) وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لاغير فنفسا تميز عن الذات المقدرة التى هى الشئ المنسوب اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشئ مثل طاب شئ زيد فالشئ لما لم يعلم ماهو ولزم تفسيره فسر بقولنا نفسا فقيل طاب شئ زيد نفسا فحذف ذلك الشئ اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا ﴿ وزيد طيب ابا ﴾ هذا (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهى مع فاعلها لا تكون جملة لماسبق الا انها تشبهها (والتميز) يعنى ابا (فيه) اى فى هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ * خوش زيد ازان روى كه پدرست * (و) يصلح ايضا ان يكون (لمتعلقه) بفتح اللام اى متعلق زيد يعنى ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى

زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة وصف الاب ويترجم * خوش زيد ازان روى كه از پدر رست * (وحيث) علة لقوله فهذان الخ (لا فرق فى التمييز بين الجملة وماضاهاها) فى كون الابهام فى النسبة والتمييز يرفع الابهام عنهـا (فهذان المثالان) اعنى طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا (فى قوة اربعة امثلة) باعتبار أن ما هو تمييز للاول يكون تمييزا للثانى ايضا وماهو تمييز للثانى يكون تمييزا للاول حيث لا فرق بينهما (فكأنه قال) المصنف (طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله) ﴿وابوة ودارا وعلما﴾ (عطف على نفسا وابا) اى عليهما (بحسب المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعنى نفسا لكونه اصلا لان المثال الثانى معطوف على المثال الاول واما على المثال الثانى لقربه وهذا رد على الهندى حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك فى الاصل (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير) كما قاله الهندى اذا كان الامر كذلك (فهو) اى المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس الامر (اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ماضاهاها خمسة امثلة) يعنى اورد المصنف للتمييز الواقع فى الجملة خمسة امثلة وللتمييز الواقع فى ماضاهاها خمسة امثلة ايضا * ولما ورد انه ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد الشارح رده والتمييز بين الامثلة حتى لا يكون فيها تكرار فقال (فالنفس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافى) لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج الى شئ (خاص بالمنتصب عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافى) لان تعقل معناه لا يحتاج الى شئ (فهو) اى الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه (متعلق) بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبها (بالمنتصب عنه) فيكون نسبة طاب الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافى) لان تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر لان معنى الاب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه (يحتمل لهما) اى يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه وان يكون لمتعلقه ايضا كما مر تحقيقه (والابوة عرض اضافى) لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها صفة تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا (عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم (غير اضافى) لان تعقل معناه لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الوضوح والانكشاف (وكل واحد منهما) اى من الابوة والعلم (يتعلق بالمنتصب عنه) ويرفع الابهام عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والحالية لان كل واحد منهما صفة

تقتضي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمتصب عنه ﴿ اوفى اضافة ﴾ (عطف على قوله فى جملة) لكونها اصلا فى المعطوف عليه (او) عطف على قوله (ماضاهاها) لقربه باعادة الجار وانما اعاده لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما ﴿ مثل اعجبنى طيبه ﴾ (نفسا) فنفسا تميز عن النسبة الاضافية لان الضمير حينئذ يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع انه اوردسائر الامثلة (لانه) اى نفسا (اظهر التميزات) لانه عين غير اضافى خاص بالمتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولاخفاء به) اى فيه اى فى كونه تميزا وهو لم يورد الا مافى كونه تميزا خفاء ﴿ و ابا وابوة ودارا وعلما ﴾ (اورد هذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التميز الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ماسبق) لئلا يتوهم انها لا تجوز أن تكون تميزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاوليين (وزاد عليه قوله) ﴿ ولله دره فارسا ﴾ (اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانها قد لا تكون مشتقة كالابوة والعلم يعنى ان الاصل فى التميز أن يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولايكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة اومقدرة فلابد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما فى حكمهما كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اى كما انه اشارة الى كون التميز صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات ايضا هو اشارة الى كون التميز صفة مشتقة (لما اورده صاحب المفصل) اى هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتميز المفرد) اى للتميز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اى فى دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالتنوين المقدر فى تقدير در شئ (كضميره به رجلا) فانه مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التميز عنه (ويكون) عطف على ان يكون (فارسا تميزا عنه) اى عن الضمير (اراد) جواب لما اى اراد المصنف (ان ينبه على انه) اى فارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة) كما يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (معلوما معينا) بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد لله دره فارسا بل هذا هوالاولى لان الاصل فى الضمير أن يكون معلوما معينا (والابهام) لا (يكون) الا (فى نسبة الدر اليه) اى الى الضمير مثل اعجبنى طيبه ابا (والدر فى الاصل) اى فى اللغة ما ينزل من الضرع وهو (اللبن وفيه) اى فى اللبن (خير كثير للعرب) لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيره اما ان يدفع الجوع فقط اوالعطش لاغير ولان معاشهم به فكان معظما

مرغوبا عندهم (فاريد به الخير) هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير والنفع * واعلم ان الدرّ فى الاصل بمعنى الادرار اى الانزال يقال بالفارسية * ريختن بارانست * ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ايضا فيقال * ريختن شير است * ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع (اى لله خيره فارسا) وههنا كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشئ العجائب وكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله درّه فارسا ما أعجب فعله كذا فى الرضى (فالفارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اى بفتح الفاء على وزن ظرافة (مصدر فرُسَ بالضم) من باب ظرف (اى حذق) وبابه ضرب اى مَهر وكَمَلَ والكسر لغة فيه ايضا (بامر الخيل) بالفارسية * نيك شناس دركار اسب يعنى اسب شناس نيك مى كون * يعنى فعله يكون فى امر الخيل من تفقه مرضه وجودته وقيمته لله اى طلبا لرضى الله تعالى لا لغرض دنيوى (واما الفراسة بالكسر) اى بكسر الفاء من باب سهل (فمن التفرس) والادراك والاذعان يقال تفرس اذا تفكر ﴿ ثم ان كان ﴾ اورد ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لان البحث ههنا كان عن التميز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه او يحتملهما او يختص بالمتعلق وثمه كان البحث عن الذات المقدرة فى جملة او ما شابهها او اضافة (اى التميز بعد مالم يكن نصا فى المنتصب عنه) اى بعد تميز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه بالنفس فى قوله طاب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه ﴿ اسما ﴾ (لا صفة) كالابوّة والعلم ﴿ يصح جعله ﴾ اى ذلك الاسم ﴿ لما انتصب عنه ﴾ احترز به عن الدار (والمراد بجعله له اطلاقه عليه) كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب (والتعبير به) اى بذلك الاسم (عنه) اى عما انتصب كما عبرنا من قولنا زيد اب فله شرطان احدهما ان يكون اسما لا صفة والثانى صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان يكون نصا فى المنتصب عنه ﴿ جاز ﴾ جواب الشرط ﴿ ان يكون ﴾ (ذلك التميز تارة) منصوب على الظرفية اى فى مرة والجمع تارات وتير كعنب ويحذف منه التاء يقال فعل تارا ﴿ له ﴾ (اى للمنتصب عنه) كزيد فى طاب زيد ابا فما انتصب عنه هو ما نسب اليه عامله وهو الشئ المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لنصبه عما انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا كذا فى الهندى (بان يكون) الاب (تميزا يرفع الابهام عنه) اى عن زيد ﴿ و ﴾ (تارة اخرى) اى فى المرة الاخرى يكون

﴿ لمتعلقه ﴾

﴿ لمتعلقه ﴾ بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم ذلك (بان يكون) الاب (تميزا يرفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قائم بالاب (وذلك) اى كون التميز تارة تميزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن والاحوال) يعنى ان دلت القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تميزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجاز بعلاقة الجزئية يكون تميزا عن متعلقه (مثال ابا فى طاب زيد ابا فانه) اى الاب اسم (يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب (فجاز ان يكون) الاب (تارة) اى فى مرة واحدة (تميزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه)اى زيدا (ابو عمرو) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا * دو ستراست زيد ازان روى كه او بدرست *(وجاز أن يكون) الاب (تارة) فى مرة اخرى (تميزا) يرفع الابهام (عن متعلقه باعتبار أن يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو) اى المتعلق (ابوه) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا * ويترجم خوش است زيد ازان روى كه مرا زيد پدرست *﴿ والا ﴾ عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن) التميز (نصا فى المنتصب عنه) اى خاصا له لانه ان كان خاصا له لايجرى الحكم الآتى عليه كالنفس فانه خاص له ولايحتمل ان يكون لمتعلقه ولايخص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما (لما انتصب عنه) لان التميز حينئذ اما اسم لايصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة ﴿ فهو ﴾ اى التميز على كلا التقديرين ﴿ لمتعلقه ﴾ اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحاية فى الاولين والمالكية فى الثالث (خصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء) الدار والعلم والابوة (ليست نصا فى المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر أنها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف له والثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جعلها) اى جعل كل واحد منها (له) اى لما انتصب عنه

(بالتعبير عنه بها) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقول زيد ذو دار (فهي) اي هذه الاسماء مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اي ذلك المتعلق (الذات المقدرة) في جملة طاب زيد (اعني الشيء المنسوب الى زيد) المغاير له في الحقيقة والخارج تقديره طاب شيء منسوب الى زيد وذلك الشيء لما لم يعلم ماهو لزم تفسيره ففسره بقوله ابوة وعلما ودارا ﴿ فيطابق ﴾ (اي التميز) مطلقا ﴿ فيهما ﴾ اي في الصورتين (اي فيما) اي في صورة (جاز أن يكون) التميز فيها تميزا (لما انتصب عنه سواء كان) التميز (نصا فيه) وخاصاله مثل طاب زيد نفسا (او) كان التميز (محتملا له) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا محتملا (لمتعلقه) بفتح اللام كالاب في نحو طاب زيد ابا (وفيما) اي في صورة (تعين) ان يكون التميز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اي لمتعلق ماانتصب عنه كالابوة والعلم والدار في قولك طاب زيد ابوة وعلما ودارا ﴿ ما ﴾ موصولة او موصوفة ﴿ قصد ﴾ مبني للمفعول اي الذي قصد والموصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول يطابق اوشيئا قصد (من وحدة التميز) بيان لما (او تثنيته اوجمعيته) اي ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتميز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به (سواء كانت) اي كل واحدة من تلك الامور اعني وحدة التميز وتثنيته وجمعيته (لموافقة ماانتصب عنه) اعني زيدا في الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع (مثل طاب زيد) نفسا و (ابا) وابوة وعلما ودار (و) طاب (الزيدان) نفسين و(ابوين) وعلمين وابوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا و (آباء) وابوات وعلوما وديارا (او لمعنى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اي سواء كانت تلك الامور لموافقة ماانتصب عنه او لموافقة معنى كائن (في نفسه) اي في نفس التميز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباله فقط) فيجري باقي الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له) سواء كان الجد اب الاب اواب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما (وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت ابا واجدادا له) المراد بالاجداد مافوق الواحد من قبل الاب اومن قبل الام او من قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ماكان خاصا للمنتصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اي على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه اومعنى في نفسه (اذا قصد وحدة التميز اورد) التميز (مفردا) ليطابق ماقصد اي المقصود (واذا قصد تثنيته اورد) التميز (تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا) ليطابق المقصود فيهما (فان صيغة المفرد) وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لاتصلح ان تطلق

اى صيغــة المفرد (على المثنى) اذا قصد التثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية
فلابد أن يكون التميز مثنى اذا قصد التثنية اوجمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التميز
المقصود بصيغته ﴿ الااذا كان ﴾ (التميز) عن النســبة ﴿ جنســا ﴾ استثناء من
عموم الاحوال اى فيطابق التميز فيهما ماقصد فى جميع الاوقات الا وقت كون
التميز جنسا لماسبق ان المراد من الجنس ماتشابه اجزاؤه (يقع) مجردا عن التاء
(على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اى التميز (اوجمعيته) اى
التميز (لايلزم) اى لايجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ماقصد (اويجمع)
ذلك الجنس ايضا (بل يكفى ان يؤتى به) اى يؤتى بالتميز حال كونه (مفردا
لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل)
لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير (فلا
حاجة الى تثنيته) اى الى ان يكون التميز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع
موافقة ما انتصب عنه اولمعنى فى نفسه (وجمعيته) اى الى ان يكون التميز جمعا اذا
اريد جمعيته ســواء كان ماانتصب عنه مفردا (نحو طاب زيد علما) بصيغة
الافراد مع كثرة علومه (او) مثنى نحو طاب(الزيدان علما) مع كثرة علومهما (او)
جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم ﴿ الا ان يقصد ﴾ مبنى للمفعول
استثناء من مقدر تقديره فيفرد التميز وان كان ماانتصب عنه مثنى اومجموعا اذا
كان جنسا يقع على القليل والكثير فى جميع الاوقات الاوقت قصدما فوق النوع
الواحد فحينئذ يثنى التميز اذا قصد تثنيته ويجمع اذا قصد جمعيته (بالتميز الذى
هو الجنس) لماعرفت ان الاستثناء منه﴿ الانواع ﴾ نائب فاعل يقصد المراد بالانواع
مافوق النوع الواحد على ماأشرنا اليه واليه اشار الشارح بقوله(من حيث امتيازاتها)
اى الانواع (النوعية) اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء
كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية اوالشخصية (فانه لا بد حينئذ) اى
حين قصد الانواع (من تثنيته) اى من جعل التميز مثنى (اوجمعيته) اى من
جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) فيه نشر
على ترتيب اللف (اذا اريد أن متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ماتعلق به يعنى
مايكون سببا لاســناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفى بعض النسخ ان تعلق
الطيب بصيغة المصــدر كأنه وصف بالمصدر اوعلى معنى المفعول (من كل)
واحد (من الزيدين اوالزيدين نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى
زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا
آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) تعليل لقوله فانه لابد الى آخره اى كون

التميز مفردا عند قصد الانواع (لا تفيد ذلك المعنى) المقصود وهو مافوق النوع الوحد فلابد من التثنية اوالجمعية عند قصد الانواع ﴿وان كان﴾ عطف على قوله ثم ان كان * وفى الرضى قسيم قوله وان كان اسما يعنى ان الصفة لم تجئ لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس فى الصفات مايقع على القليل والكثير حتى يكون جنسا * الى هنا كلامه (اى التميز) ﴿ صفة ﴾ (مشتقة) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل لله درّه فارسا) فالفارس اسم الفاعل صار تميزا (او) صفة (مأوّلة بها) اى بالمشتقة يعنى لايكون التميز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تميزا اوّل بها (فان معناه) كفى زيد (كاملا فى الرجولية) بفتح الراء اوضمها وسيأتى ﴿ كانت ﴾ (الصفة صفة) اى مختصة ﴿ له ﴾ (اى لما انتصب عنه لا) تكون محتملة ولامختصة (لمتعلقه) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لاتقوم بنفسها (تستدعى موصوفا) تقوم هى به (والمذكور) وهو المنتصب عنه (اولى بالموصوفية) فتكون صفة له لان المذكور اذا كان أليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر (فاذا قيل طاب زيد والدا) بجعل والدا تميزا عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون تلك النسبة اليه حقيقية (كان الوالد زيدا) لامتعلقه لماسبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لائقا لان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة له (ولا يحتمل ان تكون) الصفة صفة (والده) بل تكون مخصوصة لزيد (بخلاف الاسم) فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لايقتضى موصوفا لا تكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق (نحو ابا) فى طاب زيد ابا وزيد طيب ابا ﴿ وطبقه ﴾ (الواو) فى وطبقه (بمعنى مع والطبق) بكسر الطاء وسكون الباء (مصدر بمعنى المطابقة) واما نحو طبق بفتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى ﴿لتركبن طبقا عن طبق﴾ اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لمصاحبته فاعل الفعل الذى هو كانت مثل استوى الماء والخشبة (اى كانت الصفة) التى تكون تميزا (صفة) مختصة (له) اى لما انتصب عنه (مع مطابقتها اياه) اى مطابقة الصفة ماانتصب عنه (او مطابقته اياها) اى مطابقة ماانتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثانى الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ماانتصب عنه اولى من عكسه يعنى مطابقة الموصوف اياها

لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ويجوز أن يكون) المصدر الذى هو طبق (بمعنى اسم الفاعل) كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب (والواو) حينئذ تكون (للعطف) اى لعطف الطبق (على خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى (اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له ومطابقة اياه) وحينئذ يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة فيهما) اى فى مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة الصفة ما انتصب عنه فى احد الامور الخمسة (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) لا فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا المطابقة فى الوصف النحوى وان كانت صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة التى هى التميز (حملة) اى مسندة (لضميره) اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلا قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره فيجب ان تكون موافقة له فى الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه تجب الموافقة (واحتملت) عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تميز كذلك (الحال) (ايضا) كما كانت تميزا وانما قال واحتملت لان كونها تميزا هو الاولى لما سيجئ (لاستقامة المعنى) اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على الحال) اى على ان تكون حالا مبينة للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فرسا اى من حيث انه) اى زيدا (فارس) هذا تفسير على انها تميز لان من البيانية لا تزاد الا فى التميز لان من بيانية والتميز ايضا للبيان فتناسب البيانان والاكثرون على انها هى تميز (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حل اى ما اعجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسيته (لكن زيادة من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من البيانية لما سبق فقيل عز من قائل (يؤيد التميز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره اى يرجح جانب التميز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التميز (لان من تزاد فى التميز)

وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لاحاجة الى اتيانها بل انما اتى بها لتأكيد البيان لان التميز للبيان فلا ينافى هذا كونها بيانية ولهذا تزاد فيه (لافى الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان والتميز ايضا كذلك فناسب ان تزاد فى التميز لتأكد البيان كما زيدت فى مميز كم الخبرية والاستفهامية فى قوله تعالى ﴿ وكم اهلكنا من قرية * وكم من ملك ﴾ وفى قوله الشاعر

* وكم ذدت عنى من تحامل حادث *

* وسورة ايام حززن الى العظم *

والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لاالذات ولفظة من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلاتناسبها ولذا لاتزاد فى الحال (وايضا) اى كما ان زيادة من البيانية ترجح التميز لاالحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه) اى مدح زيد (بالفروسية) وهذا لايحصل الا بجعل فارسا تميزا لان التميز عن النسبة لايكون الا للمدح والحال لايؤتى به الا لتقييد العامل به دون المدح (لاحال الفروسية) اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد ينافى المدح (اذقد يمدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) اى حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لايقال زيد عالم حال كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك * ولما قسم التميز اولا الى قسمين الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متمماته الاربعة التنوين والنونين والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا الثانى ثلاثة اقسام عن جملة وما شابهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون التميز ايضا صفة مشتقة اراد أن يبين ان التميز سواء كان عن مفرد اونسبة هل يتقدم على عامله اولا يتقدم فقال ﴿ ولا يتقدم ﴾ (التمييز) مطلقا ﴿ على عامله ﴾ مطلقا اما (اذا كان) عامله (اسما تاما) كما فى القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعنى من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندى درهما عشرون) ولا درهما عندى عشرون (ولا) يقال ايضا عندى (زيتا رطل) ولا زيتا عندى رطل وكذا غيره (لان عامله) الذى عمل فيه (حينئذ) اى حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة (اسم) ومع هذا (جامد) غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ماسبق (مشابهة ضعيفة كما ذكرناه) وقد ذكر فى القسم الاول من التميز أن المفرد التام باحد المتممات الاربعة مشابه للفعل التام بفاعله والتميز الآتى بعده مشابه للمفعول الآتى بعد الفاعل فنصب

﴿ المفرد ﴾

المفرد التـام ذلك التميز كما ينصب الفعل التـام بالفاعل المفعول (فلا يقوى)
المفرد التـام باحدها (ان يعمل فيما قبله) اى فى التميز الذى تقدمه فليس للتمييز
ايضـا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفـه واما اذا كان العـامل فيـه فعلا
اوشبهه كما فى القسم الثـانى من التميز ففى تقدمه عليه خلاف ولذا قال ﴿ والاصح ﴾
(اى اصح المذاهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنـان على ما
ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى مافوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف
واللام يضمحل معنى الجمع ﴿ ان لايتقدم ﴾ (التميز) ﴿ على ﴾ (ماهو عامل فيه)
اى فى التميز (من) ﴿ الفعل ﴾ (الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (او الغير
الصريح) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى
ليشمل قوله الفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لان الاختـلاف كما كان
فى الفعـل الاصطلاحى كذلك كان فى غيره لافيه فقط فلابد من التعميم والذى
ذكر فى امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التميز البيان عن المبهم وذا يقتضى
تأخيره والتقديم ينافى غرض ذكر التميز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن
فى ذهن السـامع فضـل تمكن وبين وجه عـدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله
(لكونه) اى التميز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان
كون الشئ مجملا اولا ومفصلا ثانيـا ابلغ واوقع فى النفس واما الثـانى فلانه
بمنزلة تكرير الشئ مرتين الاجمال اولا والتفصيل ثانيـا فقيل طاب زيد ابالانه
فرق بين قولك اشتعل نار بيتى وبين قولك اشتعل بيتى نارا (او) لانه ليس فاعلا
للفعل نفسـه الا انه يكون (فاعلا له اذا جعلته) اى جعلت الفعل العـامل
فيه (لازما) بنقله الى باب انكسر فحينئذ يكون فاعلا للفعل نفسـه (نحو وفجرنا)
من التفجير (الارض عيونا) لان التميز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا
عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت الارض عيونا (اى
انفجرت عيونهـا) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ماينبع من الارض اى شققنا
الارض فسالت عيونا اى عيونها (او) انه (اذا جعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل
فيه (متعديا) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة
متعديا (نحو امتلأ) على وزن افتعل (الاناء ماء) لان المـاء ليس بفاعل للامتلاء
نفسه لان الماء ملء الاناء فالظـاهر أنه كان فاعلا له بكون المعنى امتلأ ماء الاناء
فيكون الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا (اى ملأه الماء) اى ملأ الماء الاناء
فانقسم التمييز عن النسبة الى ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للازمه او لمتعديه
فيكون التميز فاعلا للفعل فى كلها (والفـاعل لايتقدم على الفعل) لئلا يلتبس

بالمبتدأ (وكذا ماهو بمعنى الفاعل) وهو التميز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) ى فى قوله امتلأ الانا ماء لافى مطاق التعليل يعنى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التميز فاعلا له (بحث وهو) اى ذلك البحث (ان الماء) الذى كان تميزا (فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل) مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفى الحقيقة الجارى والسائل الماء وههنا كذلك مثل امتلأ ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلأ (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض عيونا لانه لولم يجعل لازما لايكون التميز فاعلا لاحقيقيا ولامجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون مظروفا بها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اى المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلأ الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الا من تقدير الفاعل المجازى (فيه) اى فى قوله امتلأ الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اى شئ امتلأ (لاجرم) لفظ لانفى الجنس وجرم اسمه (ميزه) اى ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اى بجعل ماء تميزا خبره اى لاشك بينه بقوله ماء (فهو) اى قوله امتلأ الاناء ماء (فى معنى امتلأ ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى انبت الربيع البقل (فالماء) فى قولك امتلأ الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان تميزا صورة فلايجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لايجوز تقديم الفاعل اللفظى فلاحاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء فى قولك امتلأ ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلأ الاناء ماء فاعلا معنويا (بعينه) يعنى حال كونه ملابسا بعينه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة فان التجارة) فيه (تميز) عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازى معنى (يرفع الابهام عن شئ) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شئ منسوب الى زيد (وهو) اى الشئ المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعنى لماقيل ربح شئ منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لامحالة ففسره بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك الشى وقع ايضا الابهام ففسره ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل) يعنى فاعل ربح (فى قصدك هو التجارة لازيد وان كان) وان للوصل (اسناد الربح اليه) اى الى زيد (حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها)

اى الى التجارة (مجازا) اى اسنادا مجاريا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما لايتقدم الفاعل الحقيقى على الفعل كذلك لايتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا فلاحاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التميز فاعلاله لنفسه (وبهذا) اى بهذا الجواب وهو اسنادالربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازى بعلاقة السببية (يندفع ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة وهى) اى تلك القاعدة (ان التميز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية اوالايقاعية لا الاضافية لان فى بعضها لايوجد فاعل ولامفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تميزا عن النسبة الاسنادية (فى المعنى او مفعول) اذا كان تميزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان لما فى قوله مايورد (ان التميز فى هذا المثال) اى فى مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل امتلأ الاناء ماء (لافاعل ولامفعول) لالفظا ولامعنى (فلاتطرد تلك القاعدة) حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا اومجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق يقبل التعميم ﴿ خلافا ﴾ مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله ﴿ للمازنى والمبرد ﴾ متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد خلافا للجمهور والكسائى ايضا (فانهما) اى المازنى والمبرد (يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح) مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل) لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح فظاهر واما فى الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما فى حكم المضارع فى العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك فى رفع الابهام الا ان الحال مبين الصفة والتميز مبين الذات (بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل) حيث لايجوز تقديم التميز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر ومافيه معنى الفعل (لضعفها فى العمل) وهذا بالاتفاق (وتمسكا) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجويز) اى فى تجويز تقديم التميز على العوامل المذكورة (بقول الشاعر أتهجر سلمى) وفى رواية ليلى والهجر المنع اى أتمنع (بالفراق) متعلق بأتهجر على تضمين معنى الرضى (حبيبها) مفعول أتهجر اى أتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث لاتمنعه ولاترضى ايضا بافتراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من افعال المقاربة والضمير المستكن فيها عاملها وهو ضمير الشان (نفسا) تميز عن نسبته الى سلمى (بالفراق) متعلق بتطيب و (تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب

والمعنى وماكاد الشان اى وماقرب تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعنى لاتقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران بناء (على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ) اى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشان) كما قلنا (لتذكيره) اى لكون الضمير فيه مذكرا اى وماكادالشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم ولا يجوز ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى حينئذ وماكاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اى على الفعل (واما) بناء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن فى يطيب بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحبيب) ولا يكون ضمير الشان لعدم تقدمه على جملة تفسره (ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير المستكن فيه (اى وماكاد الحبيب نفسا يطيب) اى وماكاد نفس الحبيب يطيب اى يرضى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت حينئذ لاتهجر اى لاتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وانعزاله عنها بل تريد أن يكون معها آناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنه وما نعزالها بل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا ولا تسمح نفسه ان ينعزل عنها طرفة عين (فلا تمسك) على جواز تقديم التمييز على عامله الفعل الصريح (حينئذ) اى حين كون نفسا تمييزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ فى التمييز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله فى المنع واذا تعارض دليلان فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل) رد على الهندى اذ القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه) اى تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجار فى (بان يكون) متعلق بقوله ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن فى تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) فيكون حينئذ لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (اذالمعنى) اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه (وماكادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تمييزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى (فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك به) عن جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فبارجاع ضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا

فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف فى اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح فى التمسك فانه يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقا فى التذكير والتأنيث والضمير فى تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقوى فى العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من المنصفين ولا تكن من المتعصبين واما متمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان فى حكم المضارع فبهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تأمل ﴿ المستثنى ﴾ وانما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقى والمجازى يعنى كما ان التمييز حقيقة فى الذات المذكورة ومجاز فى الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز فى المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا فى عدم تقديمهما على عاملهما (اى ما يطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى كما جوّز ذلك فى الكلمة بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان معلوميته) اى معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق عليه لفظ المستثنى (بهذا الوجه) اى بالوجه الذى يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة (الغير المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا فى اصطلاحهم (كافية فى تقسيمه) اى تقسيم المستثنى اى المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشىء مبتدأ تكون ايضا كافية فى تقسيمه فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا (قسمه) اى المستثنى اوّلا (الى قسمين وعرّف كل واحد منهما) اى من القسمين لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفى الماهية فى حدّ واحد لان الحدّ مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان فيها لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجتمعا فى حدّ كذا فى الرضى (لان لكل واحد منهما) اى من القسمين (احكاما خاصة) اذ احدهما مخرج والآخر غير مخرج (لا يمكن اجراؤها) اى تلك الاحكام (عليه) اى على كل قسم (الا بعد معرفته) اى الا بعد أن يكون معلوما ومعروفا (فقال) ﴿ متصل ومنقطع ﴾ من باب تعدد الخبر بالعطف وصدق المتضادين على واحد نوعى او واحد جنسى فى حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه فى معنى بعض الانسان فقير وبعضه غنى

وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصى سواء كان بالعطف او بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال ﴿ فالمتصل ﴾ الفاء للتفسير والتفصيل قدمه فى اللف والنشر لكونه اصلا فى هذا الباب كما ان التمييز عن المفرد اصل فيه اى المستثنى المتصل ﴿ هو المخرج ﴾ (اى الاسم الذى اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصولة سواء كان الباقى بعد الاستثناء اقل نحو لفلان علىّ عشرة دراهم الا تسعة او اكثر نحو لفلان علىّ عشرة دراهم الا واحدا او متساويا مثل لفلان علىّ عشرة دراهم الا خمسة (واحترز به) اى بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع) فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة ﴿ من متعدد ﴾ اى من شئ متعدد اى شئ ذى عدد (جزئياته) بالرفع على انه فاعل متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات ظاهرا نحو جاءنى القوم الا زيدا او غير ظاهر (نحو ماجاءنى احد الا زيد) بالرفع بدل من احد والا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع فى حيز النفى فعم الافراد واستغرق فتعدد معنى لان النكرة فى حيز النفى تفيد الاستغراق لما سبق (او اجزاؤه) عطف على جزئياته اى شئ متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته (مثل اشتريت العبد الا نصفه) فان العبد وان لم تتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او بعضه (سواء كان ذلك) الشئ (المتعدد) اجزاؤه او جزئياته ﴿ لفظا ﴾ (اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا) ﴿ او تقديرا ﴾ (اى مقدرا نحو ماجاءنى الا زيد) بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيجئ (اى ماجاءنى احد الا زيد) على البدل من احد والا زيدا على الاستثناء منه ﴿ بالا ﴾ متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لانها اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء ﴿ واخواتها ﴾ اى اخوات الا اى اشباهها وهى حرف الاستثناء وادواته على معنى مابه يستثنى فى الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهى الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وماخلا وماعدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى ﴿ لما عليها حافظ ﴾ كذا قاله السيد بن على (واحترز به) اى بقوله بالا واخواتها (عن) مايخرج بحرف العطف مثل لا فى (نحو جاءنى القوم لا زيد) مثل لكن فى نحو (ما جاءنى القوم لكن زيد جاء) او بلكن الاستدراكية نحو جاءنى القوم لكن زيدا لم يجئ ﴿ و ﴾ (المستثنى) ﴿ المنقطع ﴾ (هو) ﴿ المذكور ﴾ اى الاسم الذى

﴿ ذكر ﴾

ذكر ﴿ بعدها ﴾ (اى بعد الا و) احدى (اخواتها) ﴿ غير مخرج ﴾ اى (من متعدد) اى من شئ متعدد جزئياته اواجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله فى قصد المتكلم فى المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلايحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لاحاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج اولا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن فى الواقع داخلا وليقابل هذا القسم القسم الاول (واحترز به) اى بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون قيدا احترازيا ايضا (فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد) فى قصد المتكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليه (سواء كان) ذلك المستثنى الذى لم يكن داخلا (من جنسه) اى من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءنى القوم الا زيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) فى قولك جاءنى القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجى اوالعهد الذهنى بقرينة المقام اوغيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءنى هذه الجماعة الخالية عن زيد الا زيدا او مقدرا نحو ماجاءنى الا زيدا فى تقدير ماجاءنى القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهما (اولم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءنى القوم الاحمارا) فيجرى فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا اومقدرا ايضا * ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد أن يبين اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو فى مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء فى كلام موجب فقال ﴿ وهو ﴾ (اى المستثنى) مطلقا متصلا اومنقطعا بارادة ماهو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على الظرفيه (بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجى واريد به اللفظ اى لفظ المستثنى (يصحح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هنالك (و) علم (ثانيا بما يتفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما فى قوله بما (تعريف قسميه) اى قسمى لفظ المستثنى وفى هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام (اعنى) به (المذكور بعد الا و) احدى (اخواتها) اى اخوات الا (سواء كان) المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته اواجزاؤه (او) كان المستثنى (غير مخرج ولهذا) اى لكونه معلوما اولا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اى لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كما هو دأبه

حيث عرّف الكلمة اوّلا ثم قسمها وعرّف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى
ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا (روما) اى طلبا (للاختصار) لانه ان عرّف
المستثنى اوّلا ثم قسمه وعرّف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائده ﴿ منصوب ﴾
سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تميز او منصوب على المصدرية اى نصبا
واجبا بدليل كونه قسيما اى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لايكون منصوبا وجوبا الا
بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما ﴿ اذا كان ﴾ المستثنى (واقعا) ﴿ بعد
الا ﴾ (لا) يكون واقعا (بعد غير وسوى وغيرها) مثل سواء وحاشا فى قول
لانه اذا كان واقعا بعدها لايكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لايكون الا
مجرورا ﴿ غير الصفة ﴾ صفة الا (قيد به) اى بقوله غير الصفة (وان لم يكن
الواقع بعد الا التى) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا فى المستثنى لئلا يذهل)
مبنى للمفعول (عنه) اى عن عدم دخول مابعد الا للصفة فى المستثنى ويكون
عدم دخوله مصرّحا * فيه ردّ على الهندى حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج
اليه اذ مابعد الا التى للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعى لا احترازى وعلى
الرضى ايضا حيث قال ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما
كان بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى ﴿ فى كلام ﴾ متعلق بما تعلق به قوله بعد الا
وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا فى كلام ﴿ موجب ﴾ بفتح الجيم من اوجب (اى)
فى كلام (ليس بنفى) فيه (ولا نهى ولا استفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام
لما كان فيما جهل به فى الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفى
او النهى فى ان يكون مادخله غير موجب (نحو جائنى القوم الا زيدا) بنصب
زيد لانه واقع بعد الا فى كلام موجب وهو ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء
متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترز به) اى بقوله فى كلام
موجب بل بقوله موجب (عما) اى عن مستثنى (اذا وقع فى كلام غير موجب) بان
يكون فيه نفى او نهى او استفهام (لانه ليس حينئذ) اى حين وقع فى كلام غير
موجب (واجب النصب) بل يكون جائز النصب ويختار البدل او يعرب على
حسب العوامل (على ماسيجئ) كل فى موضعه (ولا حاجة ههنا) اى فيما كان
المستثنى منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) اى غير القيدين الاولين بل يكفى فى كونه
منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا * فيه رد على الهندى حيث قال والمراد
موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان
للقيد الآخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا (فيه) اى فى الكلام الموجب
(ليخرج) تعليل للمنفى لا النفى يعنى يحتاج الى قيد آخر بان يقال فى كلام موجب
ليخرج عنه (نحو قولك قرأت الا يوم كذا فانه) اى يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا

(على)

على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام ('لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى ('لان الكلام) اى كلام المصنف تعليل لقوله و'لاحاجة وكأنه جواب عن اعتراض اى 'لان المقصود ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا) اى سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء اوعلى الظرفية اوعلى المفعولية او الخبرية ('لا فى كونه منصوبا على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله اوكان بعد عدا وخلا) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعدها 'لايكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية اوعلى الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله و'لاحاجة ههنا الى قيدآخر (الحاجة الى هذا القيد) وهو أن يكون المستثنى منه مذكورا اوأن يكون الكلام تام (انما هو 'لاخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (الا يوم كذا فانه) اى يوم كذا (مرفوع وجوبا 'لامنصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا مكان قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورد بالتنكير (والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الا ولذا قال (على الاستثناء) 'لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله حينئذ الفعل ليس الا (عندالبصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء بها ولكونها نائبة عن المستثنى وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعدالا محذوفة فتقدير جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا ان زيدا لم يجيء ولهذا بين الشارح العامل فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بتوسط الواو (او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا ('لانه) اى 'لان المستثنى (شيء يتعلق بالفعل) المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الا تى (او معناه) اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءنى القوم الا زيدا اى جاءنى القوم استثنيت زيدا منهم يعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجيء (تعلقا معنويا اذله) اى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستثنى منه (نسب اليه احدهما) من الفعل او معناه اما نسبته فى المستثنى المتصل فظاهرة 'لانه جزؤه واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك 'لان فيه ايهام الجزئية والا فبعلاقة

المالكية اوغيرها (و) الحال ان المستثنى (قد جاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول يجيء بعد تمام الكلام (فشابه) بهذه الحيثية (المفعول) فى كونه فضلة عاما و بالمفعول معه خاصا فى التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول ﴿ او مقدما ﴾ (عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان (اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما) ﴿ على المستثنى منه ﴾ وواقعا بعد الا (سواء كان) المستثنى واقعا (فى كلام موجب اوغيره) اى اوكان واقعا فى كلام غير موجب (نحو جاءنى الا زيدا القوم) مثال لما كان واقعا فى كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يجيء بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول ان يجيء بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جواز تقديمه لكثرة استعماله (وما جاءنى الا زيدا احد) مثال لمايكون غير موجب ويجب نصب المستثنى فى هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غير جائز (لامتناع تقديم البدل على المبدل منه) لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة كان فى هذا القسم وفى قسم المنقطع لان الثلاثة مشتركة فى وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء ﴿ اومنقطعا ﴾ عطف على قوله مقدما لقربه اوعلى قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا فى القسمين الاولين (وجوبا) اى نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى (منقطعا) واقعا (بعد الا) سواء كان فى كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل جاءنى القوم الازيدا كما سبق اولا من جنسه مثل جاءنى القوم الاحمارا اوغير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ماجاءنى القوم الا زيدا اولا (نحو ما فى الدار احد الا حمارا) ﴿ فى الاكثر ﴾ متعلق بقوله منصوب المقدر الذى قدره الشارح اوخبر مبتدأ محذوف اى ونصب المستثنى فى هذا القسم واقع فى الاكثر لا فى الكل كما فى القسمين الاولين (اى فى اكثر اللغات) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله الاكبر اى اكبر كل شيء فى قول (وهى) اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم وآخره زاى معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء والمهالك والحجز المنع (فانهم) اى اهل الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزنج والجمع قبل ومنه قوله تعالى ﴿ وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ﴾

وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (اوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم) اى اكثر النحاة (ذهبوا الى اللغة الحجازية) لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد فى الفصيح من كلام العرب (فالمنقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه اولا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (اذلا يتصور) اى لايمكن (فيه) اى فى المستثنى المنقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الا بدل الغلط وهو) اى بدل الغلط (لايصدر) اى التلفظ به (الا بطريق السهو والغفلة) اى الابطريق ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى المنقطع انما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والفطانة) فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول الاول مثل جاءنى زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثانى جزء الاول ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة الى ذكر البدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لايكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو البدل اذلا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفت البدلية لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء (واما بنو تميم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع الى قسمين) لانه لايخلو اما ان يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه اولا (احدهما) اى احد هذين القسمين (ما) اى مستثنى منقطع (يكون قبله) اى قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) واقامة المستثنى مقامه متعددا كان (نحو ماجاءنى القوم الاحمارا) ففى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حمارا المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز أن يقال ماجاءنى الاحمارا وغير متعدد مثل ماجاءنى زيد الاعمرا (فههنا) اى فى هذا القسم (يجوزون البدل) لان المبدل منه فى حكم التنحية فى المعنى فيجوز حذفه واثباته فيكون بدل الغلط لانه يجوز فى فصيح الكلام نحو عندى نجم بدر شمس (وثانيهما) اى ثانى القسمين (ما) اى مستثنى (لايكون قبله) اى قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب ان يكون مذكورا (فهم) اى بنو تميم (ههنا) اى فى هذا القسم (يوافقون الحجازيين فى ايجاب النصب) اى فى ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن اقامة المستثنى مقامه

لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون فى حكم التنحيه ويكون حذفه
وذكره سواء (كقوله تعالى لاعاصم اليوم من امرالله) لا لنفى الجنس
وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق
بالخبر المحذوف من امرالله متعلق بالاسم اى لاعاصم ولا حافظ من قضاء الله
موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الا من رحم) من موصول ورحم صلته واليه
اشار الشارح بقوله (اى من رحمه الله) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن
فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز
حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه (فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم) لان من كان عاصمه الله لامحالة يكون معصوما
ومن رحمه الله ايضا لا محالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم (داخلا
فى العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس
العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون من رحمه
فى محل النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا فى تقدير لاضارب
موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم
الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم مازاد الا ما نقص وما نفع الا ماضر وقال
بعضهم لاعاصم اى لامعصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرافى المراد
بمن رحم الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا * واعلم ان المستثنى
المنصوب على الاستثناء على ثلاثة اوجه ووجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا
يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه اولا فان كان مقدما فهو القسم الثانى
وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه اولم يكن فان كان
من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث (اوكان بعد خلا وعدا)
نبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فى النصب لان
نصب المستثنى فى الاول على المفعولية اوالخبرية وفى الثانى على الاستثناء وعلى
ان المستثنى واقع بعد الافعال فى الاول وفى الثانى واقع بعد الحرف وهو الا (اى
المستثنى منصوب وجوبا) اى نصبا واجبا (ايضا) اى كما اذا كان واقعا بعد
الا (اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا) مثل غزا يغزو غزوا وبابه نصر
وهو متعد بنفسه فى الاستثناء وغيره (اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا) اى جاوز
(زيدا و) المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا)
اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها (من خلا يخلو خلوا) مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر الا انه لازم
فى الاستثناء وغيره (نحو جاءنى القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فانه

(متعد)

متعد بمن ولذاقال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان اومضارعا ولم ينبه الشارح عليه لان ماكان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وماكان ماضيه متعديا يكون مضاعه كذلك (فى الاصل) اى فى استعماله فى الاستثناء وغيره (لازم) الا انه قد (يتعدى الى المفعول) به (بمن) كماتتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذ خربت الديار (خلت الديار) جمع دار (من الانيس) بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس اوكل مايؤنس به ويقال وما فى الدار انيس اى احد كذا فى الصحاح (وقد يضمن) مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعل هذا وخلاك ذم (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءنى القوم خلا زيدا اى جاوز زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذى هو (من ويوصل الفعل) الذى هو لفظ خلا الى المفعول به (فيتعدى) الى المفعول به (بنفسه) فيكون المستثنى بعده مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال والتزموا) اى التزم النحاة (هذا التضمين) اى جعله بمعنى جاوز (اوالحذف والايصال) وهو أن يحذف الجار المعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به كقوله تعالى ﴿واختار موسى قومه﴾ مكان من قومه اى التزموا احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع (فى باب الاستثناء) يعنى اذا كان خلا واقعا فى الاستثناء (ليكون ما) اى المفعول الذى وقع (بعدها) منصوبا صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلى لالفظى واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع (فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان مابعدها منصوب وليكون اشبه بالا (وفاعلهما) اى فاعل عدا وخلا لانهما فعلان ماضيان لابد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال الاان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء لماسيجئ (راجع) لانه لابد له ايضا من مرجع لفظا اومعنى اوحكما لانه ضمير غائب (اماالى مصدر الفعل المتقدم) كائنا ماكان مثل ﴿اعدلوا هواقرب للتقوى﴾ (اوالى اسم الفاعل منه) اى من الفعل المتقدم (اوالى بعض مطلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورا معنى اذلا يجوز الارجاع الى بعض معين لانه لايلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوّ بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلوّ الكل كذا فى الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى قوله تعالى ﴿علمت نفس﴾ اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى الكل واريد به

ههنا هذا المعنى (والتقدير) اى فى كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة (جاءنى القوم عدا) مجيئهم زيدا (او خلا مجيئهم) زيدا مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم (او) جاءنى القوم عدا (الجائى منهم) زيدا اوخلا الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاءنى القوم عدا (بعض منهم زيدا) اى كلهم زيدا اوخلا بعض منهم زيدا اى كلهم لماسبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر فى المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لماسبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما (فى محل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما فى المسئلة المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاءنى احد عدا اوخلا زيدا وقيل لاموضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهى حرف لامحل لها منه وكذا ماقام مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل اومن الاظهار مبنى للمفعول (معهما) اى مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالا فترك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجز فيه لفظة (قد) ولا الواو اصلا مع ان الماضى المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية اما ظاهرة اومقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف لسيبويه والمبرد لما عرفت (ليكونا اشبه) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بالا) فى عدم الفصل بينهما و بين المستثنى منه (التى هى الاصل فى باب الاستثناء) لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغير فاستعماله فيه يكون مجازا عن الا وبدلا منها لعلاقة ما (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما (انما هو فى اكثر الاستعمالات) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الا فان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهما فعلان ماضيان كما عرفت) فيما سبق والفعل الماضى ينصب مابعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى الا ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاءنى القوم زيدا الا فكذا ماكان فى معناها ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجيز الجر) اى جر المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على انهما حرفا جر) وهذا مذهب الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعدها لانه فعل متعد بنفسه

(قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما) اى بكل منهما وقال ايضا لم ار أحدا ذكر الجر ايضا بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى بعض ماذكره بخلا فى جواز الجر بهما والسيرا فى تبع فى هذا سيبويه وفى الاول الاخفش (الا ان النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى باحدهما (اكثر) من الجر (وماعدا وماخلا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظة كان ههنا لاشتراكهما فى نصب المستثنى على المفعولية اذ لافرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمه محتمل ولذا قال المصنف فى الاكثر (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا (وجوبا اذا كان) واقعا (بعدما عدا وماخلا لان) لفظة (مافيهما مصدرية) وحروفها ثلاثة ماوان وان (مختصة بالافعال) اى الاوليان تختصان بالافعال يعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تأويل المصدر ولذا اختصاصها لان المصدر لا يوجد الا فى الافعال نحو قوله تعالى ﴿وضاقت عليهم الارض بما رحبت﴾ اى برحبها اى بسعتها وقوله تعالى ﴿وان تصوموا خير لكم﴾ وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره دخول ما فى الجملة الاسمية نحو بقوا فى الدنيا ماالدنيا باقية كذا فى الرضى (نحو جاءنى القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا) ومافيهما اما حرفية وهى ثلاثة اما نافية وهى لاتصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافه وهى تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهى مختصة بالافعال غالبا لان المصدية لا توجد الافيها وههنا كذا كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهى ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما فى الفعلين واما استفهامية اوشرطية وهى ايضا ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة اوصفة وعدم كونها احديهما ظاهر لوجوب كونهما فى الآخر حقيقة اوحكما فتعين انها لاتكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد فتعين ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقديره) اى تقدير المثال الاول جاءنى القوم (خلو زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثانى جاءنى القوم (عدو عمرو) بالاضافة اليه ايضا (بالنصب فيهما (على الظرفية) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لامطلقا بل (بتقدير مضاف اى) جاءنى القوم (وقت خلوهم) اى خلو الجائى منهم اوبعض منهم اومطلق منهم (او) وقت (خلو مجيئهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ماسبق (او) جاءنى القوم (وقت مجاوزتهم) اى مجاوزة الجائى منهم (اومجاوزة مجيئهم عمرا) على قياس ماسبق وهذا المعنى

اى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف فى كونهما جزء الفعل ولمناسبة ماسبق فى عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط (اوعلى الحالية) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بجعل المصدر) اى الذى هو خلو وعدو (بمعنى اسم الفاعل) لكون الاشتقاق فى الحال شرطا عند غير المصنف لماسبق واما عنده فان مادل على هيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى التأويل بالمشتق عنده ايضا (او جاؤا) اى جاءنى القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او) خاليا (مجيئهم من زيد) او خاليا الجائى منهم من زيد (او) جاءنى القوم (مجاوزا بعضهم عمرا او) مجاوزا (مجيئهم عمرا) او مجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم لما ذكرناه فى الموضعين بناء على ظهوره قياسا مماسبق فى خلا وعدا لالكونه غير جائز (و) روى (عن الاخفش انه اجاز الجر) اى جوز جر مابعدهما (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على ان) لفظة (مافيهما زائدة) لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها فى خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (لم يثبت) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا انه (لم يعتد به) اى لم يعتده شيئا يعبأ به لان زيادة مافى الافعال لم تسمع اصلا فى الاول ولا فى الآخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذاما و حيثما و كيفما وغيرها و بعد الحروف ايضا نحو قوله تعالى ﴿ فبما رحمة ﴾ و ﴿ مما خطيئاتهم ﴾ و ﴿ عما قليل ﴾ (ولهذا) اى لكل واحد من هذين الامرين (لم يقل) وماعدا وما خلا (فى الاكثر) كما قال فيما سبق اوكان بعد عدا وخلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده به ايضا ﴿ و ﴾ (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب) اذا كان واقعا (بعد) ﴿ ليس ﴾ الا انه ثمه منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبر لان ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر (نحو جاءنى القوم ليس زيدا) اى ليس الجائى منهم او بعض منهم زيدا ﴿ و ﴾ كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا (بعد) ﴿ لايكون ﴾ لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنصب المستثنى على انه خبرها (نحو سيجيء اهلك لايكون بشرا) اى لايكون الجائى منهم او بعض منهم بشرا (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعد ليس ولايكون (لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر) والمستثنى الواقع بعدهما لايكون الاخبرا لهما فينصب على الخبرية (ويلزم) اى ويجب (اضمار اسمهما) اى اسم ليس ولايكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما (فى باب

الاستثناء) يعنى اذاكانا اداتى استثناء ليكونا اشبه بالاالتى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما و بين المستثنى فيقع النقصان فى المشابهة لانه لايقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاوّلان لانه لايصح ان يقال جاءنى القوم لايكون المجئ منهم زيدا وليس المجئ منهم زيدا اذلا يقال المجئ زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يصح (وهما) اى ليس ولايكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل النصب على الحالية) اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم امامن فاعله اومفعوله بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال ليس اولا يكون زيدا وجاءتنى امرأة لاتكون فلانة اوليست فلانة ويلحقهما مايلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لايكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلاوعدا كذافى الرضى وكذا فى ماخلاوماعدا لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فى فعليتهما خلافا حتى جاز الجربها ولم يجز فيهما شئ سوى النصب * ولما فرغ من بيان الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة به اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية اوالخبرية ارادأن يبين انهاهل تتصرف اولا فقال (واعلم انه) اى الشان (لاتستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبه للمستثنى (الا فى المستثنى المتصل الغير المفرّغ) فاستعمالها فى الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لاتستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لايكون الكلام مفرّغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية اوناقصة تقتضى مفعولا به اوخبرا وذلك الفاعل مااستكن فيها وجوبا لماعرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول اوالخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لايكون الكلام مفرّغا لان الفاعل المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرّغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف) مبنى للمفعول (فيها) نائبه ايضابتقديم المستثنى عليهاوان كان مفعولا اوخبرا وهى

افعال قوية فى العمل ولا مانع من التقديم ولايكون لها مضارع فى الخمسة الاول ولا يكون للاربعة الاول تثنية وجمع ولا يغير لايكون الى مايكون وما كان ولم يكن ولا الى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لاتتغير عما ضربت فكذا هذه و (لانها) اى هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل فى هذا الباب (وهى) نائبة عنها لما عرفت وهى اى كلمة الا لكونها حرفا (لايتصرف فيها) لان الحرف لايقبل التصرف فكذا ماكان بدلا منه ونائبا منابه ﴿و﴾ الثانى من المواضع المذكورة ماكان النصب فيه جائزا ولكن المختار أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح او مأوّل ﴿يجوز فيه﴾ (اى فى المستثنى) اى المتصل المؤخر ليخرج المنقطع والمقدم ﴿النصب﴾ اى نصب المستثنى (على الاستثناء) ﴿ويختار البدل﴾ اى جعل المستثنى بدل البعض (من المستثنى منه) ﴿فيما بعد الا﴾ بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن فى هذه البلدة فى محلة كذا وصل فى المسجد فى مكان كذا اى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او (حال من الضمير المجرور) فى قوله فيه فتكون حينئذ كلمة ما فى قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا على مافهم من تفسير الشارح (اى حال كون المستثنى واقعا فى محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان (متأخرا عن الا) وعلى هذا المعنى لايكون مما قيل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا المعنى لايكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقا بيجوز فيكون الظرف الاول عاما والثانى خاصا وقوله (هذا احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى الذى كان واقعا (بعد سائر ادوات الاستثناء) اى باقى كلمات تستعمل فى الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا (مثل عدا وخلا وغيرها) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه ﴿فى كلام غير موجب﴾ حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة فى محلة كذا فى بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط و (احترز به عما اذا وقع) اى عن مستثنى وقع (فى كلام موجب فانه) اى المستثنى الواقع فيه (منصوب وجوبا كما مر) تفصيله ﴿و﴾ (الحال انه قد) ﴿ذكر المستثنى منه﴾ فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضى المثبت حال بالواو وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة (احترز به عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستثنى منه

فيه مذكورا (فانه) اى الشان (حينئذ) اى حين كون المستثنى منه غير مذكور فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما اقتضاه العامل من رفع او نصب اوجر على ماسيأتى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ماينسخ منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر المستثنى منه (صفة) بعد صفة (ا) قوله (كلام غير موجب) لكونه بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط والا تكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه) وقال المحشى عصام الدين الاوجه ان يجعل ايضا على هذه النسخة حالا لتتوافق النسختان فى المعنى لانه لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال و يقال المستثنى هو منه * الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضمائر من الامور المهمة لاسيما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع لمايرد أنه كما اشترط القيود الثلاثة فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لايكون المستثنى منقطعا ولايكون ايضا مقدما على المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا اوكان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولايكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولايكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف ههنا (ان لايكون) المستثنى (منقطعا ولامقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بما ذكر فيما سبق ولم يأخذهما فى القيود ﴿نحو مافعلوه الا قليل﴾ (بالرفع) اى برفع قليل (على البدلية) اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة الجمع ﴿و﴾ مافعلوه ﴿الا قليلا﴾ (بالنصب) اى بنصب قليلا (على الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الا ووقع ايضا فى كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لما سيجىء هذا مثال حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر) يعنى بجر زيد (على البدلية) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الا مررت بزيد كما ان تقدير مافعلوه الا قليلا الا فعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه

فى البدل (والا زيدا بالنصب) اى بنصب زيدا (على الاستثناء) اى على ان يكون مستثنى من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (مارأيت) اى ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب (احدا الا زيدا بالنصب) يعنى نصب زيدا لا يخلو (اما) ان يكون (بطريق البدلية وهو) اى بطريق ان يكون بدلا (المختار او) ان يكون (بطريق الاستثناء) اى بطريق ان يكون مستثنى (وهو جائز غير مختار) فالبدلية يجوز أن تعتبر فى الاحوال الثلاثة * ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد أن يبين وجهه وعلته فقال (وانما اختاروا البدل فى هذه الصور) اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة (لان النصب على الاستثناء) اى نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى (انما هو) اى ليس الا (بسبب التشبيه) اى تشبيه المستثنى (بالمفعول) فى كون كل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه فى كونه معمولا بواسطة الا لان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل (لا بالاصالة) عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب فيه (بواسطة الا) كما قلنا (و) اما (اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فليس الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل (و) يكون اعرابه ايضا (بلا واسطة) ولاشك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب الذى لايكون الا بالتشبيه الى الغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى مهما امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف فى عامل البدل واما فى عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ماكان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى فى القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفى هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الا وجه واحد ﴿ ويعرب ﴾ (اى المستثنى) ﴿ على حسب العوامل ﴾ الحسب بفتحين القدر اى على قدرها فان قدرها ثلاثة رافع وناصب وجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلاثة منه (اى بما) اى بشئ من الرفع اوالنصب اوالجر (يقتضيه) اى يطلبه (العامل) فيه اشارة الى ان اللام فى العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله مافى قوله بما (والنصب والجر) المقصود انه يرفع ان كان العامل يقتضى رفعه نحو ماجاءنى الا زيد وينصب ان كان يقتضى النصب ويجر ان كان يقتضى الجر نحو مارأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد لكن انما يعرب على مايقتضيه العامل بشرطين احدهما ﴿ اذا كان المستثنى منه ﴾ فى الكلام ﴿ غير مذكور ﴾ لانه اذا كان المستثنى منه فيه مذكورا اما فى كلام

﴿ موجب ﴾

موجب فيكون نصبه واجبا واما فى كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل (ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ) الاصل فى لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان الشائع فى الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى فى الخاصة كقوله تعالى ﴿يختص برحمته من يشاء﴾ وهنا داخلة على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى (لانه) اى الشان (فرّغ) مبنى للمفعول من باب التفعيل (له) اى للمستثنى (العامل عن المستثنى منه) يعنى عزل العامل عن العمل فى المستثنى منه بحذفه ليعمل فى المستثنى فقط (فالمراد بالمفرّغ) ههنا (المفرّغ له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرّغ نفس العامل واما المفرّغ له فهو المستثنى (كما يراد بالمشترك) اسم مفعول من اشترك (المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا (وهو) (اى والحال ان المستثنى واقع) (فى غير) (الكلام) (الموجب) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن فى قوله ويعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى (واشترط ذلك) اى كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب (ليفيد) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا اوسقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء المفرّغ اصلا فى الكلام الموجب فينبغى ان يشترط غير الكلام الموجب (مثل ما ضربنى الا زيد) والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد) لان معناه ما ضربنى احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا (نحو ضربنى الا زيد) لما مر ان معناه ضربنى كل احد الا زيد فانه لم يضربنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا (اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من فحوى الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر فى الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور فى جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف

اعرابه فى الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لاتوجد الا (بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل اومن الاثبات مبنى للمفعول (على سبيل العموم) بان يوجد ذلك فى كل فرد ونوع الانوعا واحدا (نحو قولك كل حيوان) وعرّفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (يحرّك) من التحريك (فكه الاسفل) وهو اللحى يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لاكه فى فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع (الاالتمساح) والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسوّرة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لاما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرّغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد فى جميع النيل الا من مدينة اسيوط وهى فوق مصر باثنى عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فهذه المواضع لا يدخلها تمساح لانه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرّهم غاية الضرر وحيثما جاوز التمساح هذا الموضع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا فى عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى فى كلام (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذى هو غير مذكور فى الكلام لما مر أن اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا) اى جزما بلاشك نصب على التميز (مثل قرأت الا يوم كذا) فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لايبعد أن يقرأ جميع الايام الا اليوم المعين (اى اوقعت القراءة) اى صدرت منى القراءة (كل يوم) بحيث لم يترك يوم (الا يوم كذا) اى الا يوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك (لظهور أنه) اى الشان (لا يريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جزما انه ليس فى وسعه ذلك لان بعض ايامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو صبى وبعضها سيأتى وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة فى الايام الماضية لاالآتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءتى مستمرّة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لايتأتى فى الايام الآتية (بل) لا يريد بكلامه هذا الا (ايام الاسبوع) بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع فتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية * هفته يعنى قراءت ايقاع كنيم در هفتهٔ يك لكن يك روز ازان هفته قراءت ايقاع نمى كنيم * لاجمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) ادنى منهما مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما

(اوسنة)

اوستةايام وخمسةايام اوا كثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر اواربعين يوما او خمسين او سنة اوسنتين اوغير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقـائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ (كما لايستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط لان لفظـة ما تكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه فى) الكلام (الموجب فى بعض الصور) مثل ضربنى الازيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستـثنى المفرّغ فى الموجب الابشرط اسـتقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء فى قوله (فربمـا) بالتخفيف والتشديد وماكافة ولذا دخلت رب على الفعل (لايستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه فى غير) الكلام (الموجب) فى بعض الصور (ايضا) اى كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الكلام الموجب (نحو مامات الازيد) اذ لايصح ان يقال مامات احد اومامات كل احد الازيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشـان كذلك (فينبغى ان يشترط فى غير) الكلام (الموجب ايضـا) اى كما اشترط فى الموجب (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى ان يقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غيرمذكور وهو فى غير الموجب الاان يستقيم المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لايصح مثل قرأت الايوم كذا الابعد تخصيص) اليوم المستثنى (بايام الاسـبوع) البـاء هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا (مثلا) قد سبق وجه انتصاب مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص فى) نحو (ضربنى الازيد) وذلك التخصيص يكون (بان يخصص المسـتثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل فى تلك الجمـاعة (اذا كان هناك) اى عند الاستثنـاء من الكلام الموجب (قرينة) حلية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الشكاية ضربنى الازيد فان حاله يدل على انه لايريد كل احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوهما فيكون التقـدير ضربنى كل احد من محلة كذا الازيد او مقالية كقول المضروب لمن قال له من ضربك من محلة كذا ضربنى الازيد اى ضربنى كل واحدمن تلك المحلة الازيد اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربنى الازيد حيث لايجوز وبين قوله قرأت الايوم كذا فيجوز (فى كون كل واحدةمنهما جائزة مع القرينة) الدالة على جوازهما (وغير جائزة بدونها) اى بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء كان الكلام موجبا اوغير موجب (واجيب) عن الاعتراض الاول (بان المعتبر) فى بناء الاحكام ونصب الدلائل فى هذا الفن (هو الغالب والغالب فى الايجاب) يعنى اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى على العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لايقبل العموم مالم تكن قرينة ولايقتضى التكرار ولا يستوعب الازمان (و) الغالب (فى النفى عكسه) يعنى الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه (لان اشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس اربعة على مابين فى كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر (فى انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بها) اى تلك الافراد اى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة فى تعلق الفعل بها نفيا (ومخالفة) عطف على اسم ان اى ولان مخالفة (واحد) اى فرد واحد (اياها) اى افراد الجنس (فى ذلك) متعلق بالمخالفة اى فى انتفاء تعلق الفعل بها (ممايكثر ويغلب) عطف تفسير خبر ان قوله ممايكثر مثل ماضربنى الازيد فانه تعلق الضرب بكل احد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعنى ان يكون الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت وان يكون مثبتا على واحد معين هوزيد كثيروغالب وهوظاهر ومثله ايضا مارأيت الازيدا ومامررت الا بزيد (واما اشتراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (فى تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (فى ذلك) اى فى تعلق الفعل (فمايقل) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر (كما فى المثال المذكور) فى المتن من قوله قرأت الا يوم كذا لان تعلق القراءة فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد من حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضا لايصح الخ يعنى واجيب عن الاعتراض الثانى وهو قوله وايضا لايصح الخ بان الفرق (بين قولك قرأت الا يوم كذا) الذى ذكر فى المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضربنى الا زيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق بينهما شيئا من الاشياء (الا بظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع) بالجر صفة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءنى زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى فى المستثنى منه (فى الاول) متعلق بالظهور اى فى المثال الاول وهو قرأت الا يوم كذ

قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور الخ خبرها لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع اوالشهر اوغير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (فى) المثال (الثانى) وهو قوله ضربنى الا زيد (فلو قام) اى وجد (فى) المثال (الثانى) الذى هو ضربنى الا زيد (ايضا) اى كما وجدت قرينة فى المثال الاول وجدت فى المثال الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكى والمتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للعهد الخارجى بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (فقلت) فى الجواب (ضربنى الا زيد) اى ضربنى كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربنى الا زيد فانه لم يضربنى (فالظاهر) بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوابه ضربنى الا زيد (ايضا) اى كما ان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (مما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع مع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان (الغالب) فى مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقالية تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقينا (فى) الكلام (الموجب) والبناء على ماهو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه) اى فى الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب فى الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا * ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد أن يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثمه) متعلق بقوله لم يجز (اى ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والايصال (لايكون) اى لايوجد (فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى المفرغ فى الموجب (لم يجز) توسيط الا بين اسم الافعال الناقصة التى هى

مصدر بحرف النفى و بين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعا و نصبا ﴿ مثل مازال زيد الاعالما ﴾ ومابرح زيد الامقيما ومافتىء عمرو الامسافرا و ما انفك زيد الا قائما (اذ معنى) اى لان معنى (مازال) اى الفعل الذى فى اوله حرف النفى (ثبت لان نفى النفى اثبات) لان زال واخواته معناه النفى مثل امتنع وعدم ومات وغيرها ونفى النفى اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النفى متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ماضرب زيد ولما توجه النفى ههنا الى النفى ونفاه بقى اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى مادام واخواته ثبت ودام (فيكون المعنى) اى معنى مازال زيد الا عالما (ثبت زيد دائما) اى حال كونه دائما و مستمرا (على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة او غير متقابلة مذقبلها (الا على صفة العلم فلا يستقيم) هذا المعنى لانه محال لانه لايمكن ان تجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغيرذلك (وقال الشارح الرضى) فى هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتأويل الصفة وجملة ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما اوصلتها (مما لايتناقض) بيان لما فى قوله على مايمكن اى من الصفات التى لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقال مثلا ثبت زيد قائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعنى من الصفات التى لا استحالة فى اجتماعها فى محل واحد فى وقت واحد الا على صفة العلم تنبيها على كمال حمقه وبلادته (اويحمل) عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل مازال زيد الا عالما (على المبالغة فى نفى صفة العلم) عن زيد اىّ مبالغةٍ فوق ان يقال امكن فى زيد أن يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها ببعض الاصفة العلم فانها لم توجد فيه (كأنك قلت) الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ﴿ ولو ترى اذوقفوا على النار ﴾ فى قول اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى فى زيد على سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعهما فى محل واحد (الاصفة العلم) اىّ مبالغةٍ فوق ان يقال مثل هذا الكلام فى حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولايمكن ان يوجد شىء فيه من العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى ويندرج يعنى ويدخل قوله مازال زيد الاعالما على التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى

زمن صد حية زيد
ـك شفاء

ولا يخفى) اى لا يكون خفيا (على المتفطن) اى المتفكر بجودة عقله وقوة ذكائه (انه)اى الشان (يمكن بمثل هذه التأويلات) اى بهذين التأويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر فى ما نقله الرضى بل يجوز أن يأوّل بتأويلات اخر (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهو مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى تكون موجبة غير سالبة ولا فى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة الاستقامة)اى استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرّغ فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب اوموجبا فلم يصح قول المصنف بل قول النحاة فى هذا الموضع وهو فى غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول (مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك) بيان من فيكون التقدير ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (اوالمقصود) عطف على قوله المراد (منه) اى من قولك ضربنى الا زيد بناء على التوجيه الثانى (المبالغة فى غلوّ) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو (المجتمعين)بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم (على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربنى بالياء فيكون التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان تكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المراد * ولما بين اجمالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد أن يفصل المواضع التى يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل ولتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال ﴿واذا تعذر البدل﴾ اى امتنع ان يجعل المستثنى بدلا (من حيث حمله) اى حمل البدل هو المستثنى ﴿ على اللفظ ﴾ (اى على لفظ المستثنى منه) اى على اعرابه الملفوظ اوالمقدر﴿ فعلى الموضع ﴾ (اى فيحمل) المستثنى البدلى (على موضع المستثنى منه) اى على محله (لاعلى لفظه) اى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه اللفظى اوالتقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلا منه (عملا بالمختار) وهو البدل بناء (على قدر الامكان) اى على

ما امكن وهو الاعراب المحلى لان اللفظى اوالتقديرى متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار لان المختار مادام يكون ممكنا لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر فى اربعة مواضع ذكرها المصنف بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول ما اذا كان المبدل منه مجرورا بمن الاستغراقيه ﴿ مثل ما جاءنى من احد الا زيد ﴾ فان لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل جاء (فزيد بدل مرفوع) لفظا (محمول على موضع احد) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء (لا مجرور) لفظا (محمول على لفظه) اى على لفظ احد لان البدل من لفظه متعذر لماسيجئ ﴿ و ﴾ الثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا بان يلى لا التبرئة نكرة مفردا او مضافا او مشبهابه (مثل) ﴿ لا احد فيها ﴾ (اى فى الدار) فان لاحد فى هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب فى التعذر سيان لما سيأتى ﴿ الا عمرو ﴾ (فعمرو) فى هذا المثال بدل مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا) منصوب محمول (على لفظه) او محله القريب ﴿ و ﴾ الثالث اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس (مثل) ﴿ ما زيد شيئا ﴾ فان لشئ حالين حال لفظه وهو النصب بما ومحله وهو الرفع بالابتدائية ﴿ الا شئ لا يعبأ ﴾ مبنى للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع و ﴿ به ﴾ نائبه (اى لا يعتد به) مبنى للمفعول (فشئ) بدل (مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه) اى لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر (وقوله لا يعبأ به ليس) موجودا (فى كثير من النسخ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد أنه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشئ من نفسه وهو غير جائز ولانه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها (وعلى ماوقع فى بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شئ المستثنى) خبره وعلى متعلق بالخبر اى فقوله لا يعبأ صفة الشئ المستثنى بناء على ما وقع فى بعضها (قيل) فى توجيهه (انما وصفه به) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه) استثناء نفس الشئ بحيث لم يبق بعد الثنيا شئ فى محله وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد الثنيا شئ فى محله سواء كان اقل او اكثر اومساويا لما سبق وههنا لم يبق شئ بعد الثنيا فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان على مائة الا مائة واما اذا

(وصف)

وصف بكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان علىّ مائة الامائة جيدة (ولا يخفى انه) اى الشان (لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) المستثنى منه (صفة) مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات (غير الشيئية او لا) يزيد عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط يكون الشيء الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) اى بشيء (لا يزيد عليه غير الشيئية) فيكون الشيء الثانى بهذا الاعتبار خاصا داخلا فى الشيء الاول لان الخاص يكون داخلا فى العام فيجوز استثناؤه منه كما فى قولك لفلان علىّ مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة وردية ومتوسطة وتكون عارية عنها الا مائة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولوا الالباب (والطف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ماقلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل مازيد اوليس زيد اوهل زيد بشيء الا شيئا على مافهم من الرضى * ولما فرغ من تعداد الصور التى يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه اراد أن يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب اللف وبين الشارح ايضا مايتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البدل) حملا (على اللفظ) اى على لفظ المستثنى منه (فى الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهى ماكان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعنى بمن الاستغراقية (لان من) (الاستغراقية) قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد فى الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها فى الاستغراق (لا تزاد) (اتفاقا) اى باتفاق النحاة (بعد الاثبات) (اى بعد ماصار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الافعال ههنا للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اى صارذا ماشية (لا نتقاض النفى) الذى هو فى ماجاءنى (بالا) لان الا وضعت لان تجعل مابعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعنى ان كان ماقبلها منفيا يكون مابعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ماقبلها منفى فتكون لاثبات مابعدها بنقض النفى الذى فيما قبلها وعلل قوله لا تزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله (لانها) اى لان من الاستغراقية تزاد فى الكلام الغير الموجب يعنى المنفى (لتأكيد النفى) لان النفى يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تأكيدا للنفى المستغرق (ولا نفى) حاصل (بعد الانتقاض) اى بعد انتقاض النفى بالا حتى يؤكد بمن الاستغراقية (فلو أبدل) المستثنى (على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وقيل ماجاءنى من احد

الا زيد بالجر) اى بجر زيد حملا على لفظ احد (لكان) هذا القول اى المستثنى (فى قوة قولنا جاءنى من زيد) لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل المبدل منه والعامل فى المبدل منه لفظة من فيلزم تكرارها مع ماتعلقت به فيكون التقدير ماجاءنى من زيد الا جاءنى من زيد (فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك) اى زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لما سبق انها انما تزاد لتأكيد النفى يعنى يستغرق النفى جميع افراد المنفى مثلا اذا قلت ماجاءنى من رجل فمعناه ماجاءنى من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفى لم تزد لعدم الفائدة فى زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلافائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (و) انما تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه (فى الصورتين الاخيرتين) الاولى قوله ولا احد فيها الاعمرو والثانية قوله مازيد شيئا الاشئ لايعبأ به (لانه) اى الشان (لو أبدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) فى كيفية ابداله (لااحد فيها الاعمرا بالنصب) اى بنصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل مازيد شيئا الاشيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا (لان فتحته) اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة بالحركة الاعرابية) فى حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحته (حصلت بكلمة لا) فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهى) اى تلك الفتحة فى العروض والحصول (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على النصب على ذلك التقدير كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلابد حينئذ) اى حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على احد (من تقدير لا) فى المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تميز من النسبة الاضافية التى فى تقدير لا لكون البدل بتكرير العامل (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره على البدل (لتعمل) لفظة لا (فيه) اى فى البدل (هذا العمل) اى البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لاتبنى بعدلا ولان المعرفة لاتقع بعدها الا مرفوعة لفظا على البناءاوالنصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لاتعمل فى المعرفة لما سيجئ واذا لم يجز التقدير حقيقة اوحكما تعذر الحمل على لفظه اومحله القريب لانه لوحمل لبقى المعمول بلاعامل فوجب ان يحمل على محله البعيد ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال فى لا الحال (فى قوله مازيد شيئا الا شئ لانه لو) نصب و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه) وهو الشئ الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل مازيد شيئا الا شيئا بالنصب (لابد حينئذ من تقدير ما) فى المستثنى (كذلك) حقيقة اوحكما (لتعمل) لفظة

ما (فيه) اى فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانها لم تقدر أن تعمل بعدالا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان ﴿ وما ولا لاتقدران ﴾ هذا من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولان ماولا لاتقدران مبنى للمفعول فى المستثنى المحمول* واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر ليكون كل منهما مستقلا كأنه غير تابع اما فى المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما فى البدل فلكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكأنهما خرجا من حكم التبعية وفى سائر التوابع العامل فى التوابع هو العامل فى المتبوع بحكم الاستصحاب فى سراية حكم العامل فى المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التأكيد عين المؤكد والصفة تخصص اوتوضح متبوعها وعطف البيان يوضح ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فى الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله (لاحقيقة اذا لم يكن البدل الابتكرير العامل) فيه وفى بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثانى بقوله (اوحكما اذا اكتفى) مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبنى للمفعول ايضا (سراية حكمه) اى حكم العامل (اليه) اى الى البدل* ولما كان فى هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله (فانه) اى الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية (فى قوة التقدير) لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرا (حال كونهما) اى ماولا ﴿ عاملتين ﴾ (فى المستثنى المحمول على البدل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز انتصابهما على التميز عن النسبة اوعلى انه مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين معنى الجعل ﴿ بعده ﴾ (اى بعد الاثبات) يعنى بعدما صار الكلام مثبتا (لانتقاض النفى) الذى هو علة لعملهما (بالا) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك ﴿ لانهما ﴾ (اى ماولا) ﴿ عملتا ﴾ فى اسمهما وخبرهما ﴿ للنفى ﴾ اى لاجل النفى فكان النفى سببا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفى لم تعملا لانه مدار حملهما على ليس وان ﴿ و ﴾ الحال انه ﴿ قدانتقض النفى ﴾ الذى كان سببا لعملهما ومدارا للحمل ﴿ بالا ﴾ لما سبق انها اذا وقعت بعد النفى توجب اثبات مابعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤها يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا (وحيث) اى ولما (تعذر فى هاتين الصورتين) يعنى فى لا احد فيها الا عمرو وفى مازيد شيئا الا شئ (البدل على اللفظ) اى حملا على

لفظ المستثنى منه (حمل) المستثنى (على المحل) اى على محل المستثنى منه ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر غلبت على عاملها الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز أن يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرفا لضعفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله (فعمرو) فى المثال الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل احد) يعنى محله البعيد (وهو) اى المحل البعيد فى احد (الرفع بالابتداء) لتخصصه بالعموم لوقوعه فى حيز النفى مثل ما احد خير منك لما سبق (وشئ) فى المثال الثانى بدل (مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو) اى محل شيئا (الرفع بالخبرية) على انه معمول بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز أن يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا (فان قلت لاحد فى هذا المثال) اى فى قوله لا احد فيها الا عمرو (محلان) اعتبارا للعامل اللفظى والعامل المعنوى (من الاعراب محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وهو) اى ذلك المحل فيه (نصبه بكلمة لا) التى لنفى الجنس لان اسمها المبنى يكون منصوبا بها محلا (ومحل بعيد) عطف على قوله محل قريب على التوجيهين (وهو) اى المحل البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقا (فلم اعتبروا) اى النحاة (حمله) اى البدل المستثنى (على محله البعيد) وجعلوه مرفوعا (لا القريب) يعنى لم يعتبروا المحل القريب ولم يجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشئ اعتباران قريب وبعيد فالقريب وهو الاولى بالاعتبار لقربه فالاعتبار الحمل على المحل البعيد يكون اعراضا عما هو الاولى والاليق وذا غير جائز (قلنا) هذا اى اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز (لان محله القريب انما هو) يعنى ليس الا (لعمل لا فيه بمعنى النفى و) الحال انه (قد انتقض بالا) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب (بخلاف محله البعيد فانه) اى الشان (لا دخل لعمل لا فيه) بل العمل حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فحمل عليه عملا بالمختار بقدر الامكان * واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالمختار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى حيز النفى فعمت ودخل المستثنى فى المستثنى منه فيكون جزأ منه وبدل البعض ما يكون جزأ من المبدل منه مثل ضربت زيدا

رأسه (بخلاف زيد ليس شيئا الاشيئا) متعلق بالتمثيل وهو قوله مازيد شيئا الاشئ تقديره ومثل مازيد شيئا الاشئ حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التى هى من الافعال الناقصة الناصبة للخبر لا بقوله لانهما عملتا للنفى والا لاكتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهما حينئذ يكون ليس لاغير واما فى الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الاكان شيئا لان النفى لما انتقض بالابقى اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان (مع انه انتقض النفى فيه) اى فى ليس (ايضا) اى كما انتقض فى ما ولا (بالا) وعلل الخلاف بقوله (لانها) (اى ليس) فالتأنيث باعتبار الكلمة اى كلمة ليس (عملت) فى اسمها وخبرها (للفعلية) (لا للنفى) لانها فعل ماض متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبئس ومعناها النفى رضعا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية فبانتقاض النفى الذى ليس سببا لعملها لاتنتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت تعمل قبله (فلا اثر) موجود (لنقض معنى النفى) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى لنقض الامعنى النفى (فى عملها) اى عمل ليس يعنى لا يؤثر انتقاض النفى بالا فى عملها حيث لا يبطل عملها بعده (لبقاء الامر) من اضافة المصدر الى الفاعل (العاملة هى) صفة جرت على غير من هى له ولذا ابرز ضميرها (اى ليس) (لاجله) متعلق بقوله العاملة (اى لاجل ذلك الامر وهو) اى ذلك الامر (الفعلية) لانه وان انتقض النفى بالابقى فعليتها التى كانت علة لعملها (ومن ثمه) (اى ومن اجل ان عمل ليس) فى اسمها وخبرها (للفعلية) اى لكونها فعلا وهو الاصل (لا) اى ليس عملها (للنفى) اى لكونها بمعنى النفى (وعمل ما ولا) المشبهين بليس ملابس (بالعكس) اى عملهما للنفى لا الفعلية (جاز) توسط كلمة الا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولوكان عملها للنفى لاللفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفى بالا نحو (ليس زيد الا قائما) (باعمال ليس فى) زيدو (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض نفيها بالا) لبقاء فعليتها (وامتنع) توسطها بين اسم ماوخبرها مثل (مازيد الاقائما) (باعمال) لفظ (مافى) زيدو (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط ولوكان عملها للفعلية لاللنفى لماامتنع هذا ولم يقل وامتنع مازيد الاقائما ولارجل الا عالما مع انه كاف فى الفرق بين ماولا وبين ليس لكون فى ماالشتباه لكونها مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فلما حكم بامتناع

مازيد الا قائما علم امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اى عمل ما (فيه) اى فى الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور العمل فيه (انماهو) اى العمل فيه (للنفى و) الحال ان النفى (قدانتقض بالا) فلاتعمل بعده فيجب الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال مازيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل مابتوسط الابينهما * ولمافرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء اوعلى المفعولية اوالخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة اوبحرف الجر وقدم ماكان مجرورا بالاضافة لانه لاخلاف فى انجراره وهذا القسم هوالقسم الرابع من المستثنى فقال ﴿ و ﴾ (المستثنى) ﴿ مخفوض ﴾ فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى) المستثنى (مجرور) وجوبا اذاكان واقعا ﴿ بعد غيرو ﴾ بعد ﴿ سوى ﴾ كائن (بكسر السين) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف (اوضمها) اى اوضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل (مع القصر) فيهما ﴿ و ﴾ بعد ﴿ سواء ﴾ (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلا الا انه فى سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما انجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احدى هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه) لانه لازم الاضافة ﴿ و ﴾ المستثنى مخفوض ايضا اذاكان واقعا ﴿ بعد حاشا ﴾ اعاد بعد ليكون قوله ﴿ فى الاكثر ﴾ مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ماسبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الجر اكثر فى الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان فى قوله اوكان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لاعلى الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم) وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشاى بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال رماى بل يقال رمانى فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدية عليها ولو كان فعلا لصح دخولها عليها مثل ماعدا وماخلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجيء اللام بعدها نحو حاشا لله (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (بها) اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعدا وخلا بناء (على انها) اى كلمة حاشا (فعل) ماض مبنى للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعله مضمر) اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا اومعنى ولكنه

سابق حكما لتيقنه فى القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئة المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت فعلا ويجوز أن يضاف المصدر الى مايقوم مقام الفاعل (عما) اى عن الفعل الذى (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية (نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا) بالنصب او حاشا زيد بالجر اى تبرأ زيد من ضرب عمرو (اى برّأه) بالتشديد (الله) بالرفع لانه فاعل (من ضرب عمرو) وايقاعه نحو ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت من ضرب زيد او حاشا زيد اى تبرأ من ان يكون مضروبا ﴿واعراب﴾ كلة ﴿غير﴾ المستعملة ﴿فيه﴾ ولم تبن وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا والاضافة لازمة فيها (اى فى الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا (اذهو) اى غير (حينئذ) اى حين اذ تكون مستعملة فى الصفة تكون (باعراب موصوفه) لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءنى رجل غير زيد ﴿كاعراب المستثنى بالا﴾ واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مقيسا ﴿على التفصيل﴾ (المذكور فيما سبق) لان كلة غير اذا وقعت فى القسم الاول الموجب التام او مقدما المستثنى على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب بالا عليه واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على مااقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لاتخفى على المتأمل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ماجاءنى من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكأنه) اى واظن انه (لما انجرّ به) اى بغير (المستثنى للاضافة) اى لاضافة غير اليه لكونه اسما لازم الاضافة (انتقل اعرابه) اى اعراب المستثنى (اليه) اى الى غير يعنى لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب ﴿وغير﴾ (اى كلة غير) مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه الشارح بقوله (فى الاصل) اى فى اصل وضعه ﴿صفة﴾ يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة (لدلالتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمة) اى ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اى لكون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لما قبلها وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جاءنى رجل غير زيد) يعنى مغاير له فى الذات (واستعمالها)

اى استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية (كثير فى كلامهم) وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان الشيء اذا كان اصلا فى شيء يكثر استعماله فى ذلك الشيء (لكنها) اى الا ان كلمة غير (حملت على الا) (واستعملت) اى كلمة غير (مثلها) اى مثل كلمة الا (فى الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا (على خلاف الاصل) يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة لما عرفت (وذلك) اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع وثابت (لاشتراك كل) واحد (منهما) اى لكون كل واحد من غير والا مشتركا (فى مغايرة مابعده لما قبله) يعنى لان مابعد الا مغاير لما قبله ومابعد غير ايضا مغاير لما قبله فاشتركا فى هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الآخر بعلاقة التشبيه يعنى شبه غير بالا والا بغير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الآخر (كما حملت الا) الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا (عليها) (اى على كلمة غير) واستعملت (فى الصفة) فحينئذ يعرب مابعدها على حسب ماقبلها ان كان مرفوعا فمرفوع وان منصوبا فمنصوب وان مجرورا فمجرور (لكن) اى الا انه (لاتحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا) (اذا) وجد شروط ثلاثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شيء لان الا اصل فى الاستثناء ومحقق فيه بلاشبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان الشيء اذا كان اصيلا وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شيء ولذا لم تحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير فلكونها غير اصيلة فى الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان الشيء اذا لم يكن اصيلا فى شيء وقويا فيه لم يقدر أن يستتبع غيره لضعفه (كانت) (اى) كلمة (الا) (تابعة لجمع) اى مايدل على الجمعية (اى واقعة بعد شيء متعدد) فيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه اللغوى لما سيبين الشارح (فوجب ان يكون موصوفها) اى ماوصف بالا (مذكورا) لفظا لان الا فرع غير فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل (لامقدرا) اى لايجوز أن يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام (كما) ان موصوف غير يكون مذكورا غالبا و (قد يكون مقدرا) فى نظم الكلام (فى غير مثل جاءنى غير زيد) فى تقدير جاءنى رجل غير زيد (وبعدما كان) الموصوف (مذكورا) وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) مثنى او مجموعا وانما شرط ان يكون متعددا (ليوافق حالها) اى حالَ الاّ حالَ كونها (صفةً حالَها) اى حالَ الاّ حالَ كونها (اداةَ الاستثناءِ) يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها فى الاستثناء

(اذلا بدلها) حال كونها مستعملة (فى الاستثناء من المستثنى منه متعدد) اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفا متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (فلا تقول فى الصفة) سواء كان فى كلام موجب (جاءنى رجل الا زيد) اوغير موجب نحو ماجاءنى زيد الا زيد كما لاتقول هكذا فى الاستثناء (والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا) امامكسرا مع زيادة (كرجال) وافراس اومع نقصان ككتب وزبر اومصححا نحو مسلمون ومسلمات (او) يكون جمعا (تقديرا) والمراد به ههنا مالم يكن له مفرد ويستعمل فى معنى الجمع (كقوم ورهط و) نفر وانام والمتعدد اعم من (ان يكون مثنى) فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا *قال الرضى لايجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر فى حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير (فيدخل فيه) اى فى قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة لمستثنى (مثل جاءنى رجلان الا زيد) اى غير زيد ورأيت رجلين الا زيدا ومررت برجلين الا زيدا اى غير زيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفى الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى (اى منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا (لايعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعرف باللام (حيث) اى لانه اما ان (يراد به) اى باللام (العهد) الخارجى او الذهنى (او) يراد به (الاستغراق فيعلم التناول) اى تناول المستثنى منه (قطعا) اى جزما ويقينا (على تقدير الاستغراق) فيدخل المستثنى فى المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقى فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى ﴿والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا﴾ الآية (و) يعلم التناول قطعا (على تقدير أن يشار به) اى باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير أن يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التى يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءنى القوم الا زيدا فحينئذ السامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فعلى كلا التقديرين (فلا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الا على غير لانه لايجوز الحمل عليها الا اذا اضطر وتعذر أن تكون مستعملة فى معناها الحقيقى وهو الاستثناء (اوعدم التناول) عطف على قوله التناول اى او يعلم عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جزما ويقينا بناء (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير أن يكون اللام الذى فى المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل

خارجا عنهم (فحينئذ لا يتعذر) المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حمل الا على غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جوز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا تكون الا فى المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط ان يكون الا للصفة حملا على غير فلا تقول جاءنى الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاءنى رجل الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله عم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا (غير محصور) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة فى سياق النفى سواء كانت مفردة (نحو ماجاءنى رجل او) جمعا نحو ماجاءنى (رجال) اوكانت مضافا اليها لكل نحو ماجاءنى كل رجل اوكل رجال (واما بعض منه) اى من الجنس (معلوم العدد) وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحوله علىّ عشرة دراهم او عشرون) او مائة او الف واياما كان لا يتعذر الاستثناء (وانما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اى على ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية اوغيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول مابعد الا فيه) اى فى المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر أن يدخل فى المحصور افراده لانه لا يكون محصورا مالم تكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى فى المستثنى منه قطعا (فلا يتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحو كل رجل الا زيدا جاءنى) او جاءنى كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان مأكول واذا كانت الافراد داخلة فى المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله) اى لفلان خبر مقدم (علىّ) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اى حال كونها لازمة علىّ (عشرة) مبتدأ (الادرهما) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وانما يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرّف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى حمل الا على غير) اى الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة فى الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذى هو المعنى الموضوع له لكلمة الا (عند وجودها) اى عند وجود الشرائط

(المذكورة)

المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله فى المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لايجزم فيها تناول المستثنى ولاعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء (فيضطر) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها فى الصفة وان كان معنى مجازيا (وانما قلنا فى صدر هذا الكلام) اى فى قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لاتحمل) مبنى للمفعول (على غير فى الصفة غالبا فقيدناه) اى فقيدنا هذا القول مع انه مطلق (بقولنا غالبا) الفاء فى قوله فقيدناه للتعقيب الرتبى لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) اى لان الشان (قد يتعذر الاستثناء فى المحصور) اى فى المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعا (نحو جاءنى مائة رجل الا زيد) اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وقد لايتعذر) الاستثناء بل يصح (فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا والا رجلا) فى المستثنى المتصل (والا حمارا) فى المستثنى المنقطع (ولكن) الا انه (لما كان ذلك) اى تعذر الاستثناء فى المحصور وعدم تعذره فى غيره (نادرا لم يلتفت المصنف اليه) اى الى القيد المذكور (فى بيان هذه القاعدة) اى فى بيان حمل الا على غير بل بنى الكلام فى بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء فى المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره فى غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر و يغلب ﴿ نحو قوله تعالى ﴾ فى نفى تعدد الآلهة ﴿ لوكان فيهما ﴾ (اى فى السماء والارض) افردهما باعتبار الجنس اى فى خلقهما والتصرف فيهما ﴿ آلهة ﴾ اى امر آلهة اى لوكان فى السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا او اعداما وافناء وفى الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولادلالة فيها) اى فى آلهة (على عدد معين فتكون غير محصور) فان الحصر لما عرفت لايكون الا فى الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا نكرة وقعت فى سياق النفى او مسورة بكلمة كل او فى بعض منه معلوم العدد وفى آلهة لايكون شىء من ذلك فلايوجد فيها الحصر وان كانت متعددة ﴿ الا الله ﴾ (اى غير الله) وقال سيبويه لايجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت ﴿لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا﴾ لم يجز لعدم الدخول بيقين ولايجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولايجرى النفى المعنوى كاللفظى وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذى هو الاستثناء فلايجوز الخلف الذى هو البدل ﴿ لفسدتا ﴾

(اى لخرجتا) اى السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فالاسناد مجاز عقلى بعلاقة اللازمية لان تعدد الآلهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد او الكلام مبنى على الاستعارة التبعية اى لهلكتا وخرجتا (عن الانتظام) اى الانتساق يقال انتظم الامر اذا اتسق واجتمع وبقى على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا فى الصحاح (فالا) اى فكلمة الا (فى) هذه (الآية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لانها) اى لان كلمة الا (تابعة لجمع منكور غير محصور) على احد الوجهين (هى) اى تلك الجمع فالتأنيث باعتبار الخبر وهو (آلهة) وانت قد عرفت انه ليس فى آلهة حصر على احد الوجهين (ويتعذر الاستثناء) الذى هو الاصل فى الا (لعدم دخول الله فى آلهة بيقين) لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس فى آلهة شئ منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول المستثنى فى المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين (وفى الآية مانع آخر) اى غير المانع الاول (عن حمل الا على الاستثناء) الذى هو الحقيقة فى الا (وهو) اى ذلك المانع (انه) اى الشان (لو حملت) اى الا (عليه) اى على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اى معنى الآية (لوكان فيهما آلهة مستثنى منهــا) اى من تلك الآلهة (الله لفســدتها) لكنهما لم تفســدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلاتكون الآية دالة على التوحيد مع انهــا مسوقة له (وهذا) المعنى (لايدل الا على انه ليس فيهما آلهة مســتثنى منها الله) لانه اذا لم تفســدا لزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض (وبهــذا) المعنى (لاتثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة لاثباتها له (تعالى لجواز أن يكون حينئذ) اى حين كون معنى الآية هكذا (فيهما آلهة غــير مستثنى منهــا الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الآلهة فيهما متعددة فيلزم الآلهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اى المعنى الذى (اذا كانت) الا فيه (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فانه) اى حمل غير بمعنى الصفة (يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله) يعنى يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذا لم يكــن فيهمــا آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة) حيث لايكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى ايضــا فلزم ان لايكون الاله الا واحدا (لان التعدد) اى تعدد الآلهة (يســتلزم المغايرة) اى المنــازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى

ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا فى الحاشية ولان العقل لم يجز المواطأة فى كل الامور وفى كل الازمان بين الآلهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا ليس الا (وضعف) بالضم (حمل الا على غير) اعنى ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقى الذى هو الاستثناء واستعمالها فى المعنى المجازى الذى هو الحمل على غير (فى غيره) متعلق بقوله وضعف (اى فى غير جمع منكور غير محصور) يعنى اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (لصحة الاستثناء ولان العمل بالمعنى الحقيقى هو الاولى (حينئذ) اى حين اذ كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف (مع صحة الاستثناء) الذى هو معناها الحقيقى لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (قل) اى سيبويه (يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد أن يكون الا زيد صفة) لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتانى احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء فحينئذ يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم الثانى (وعليه) اى على مذهب سيبويه (اكثر المتأخرين) لكونه اماما فى هذا الفن وقدوة (تمسكا) مفعول له او حال اى متمسكين (بقوله) اى بقول عمرو ابن معدى كرب وهو جاهلى لا يقول بفناء العالم ويحتمل ان يريد لا يفترقان مادامت الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلى لا يقر بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز أن يريد أنهما لا يفترقان مادامت الدنيا باقية واذا فنيت افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا فى اللباب (وكل) مبتدأ مضاف الى (اخ مفارقه) اما مبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه و (اخوه) فاعله لاعتماده على المبتدأ واما خبر مقدم واخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران (لعمر) مبتدأ مضاف الى (ابيك) وخبره محذوف وجوبا اى بقاء ابيك وذاته ما اقسم به ان الامر فى الواقع كذلك (الا الفرقدان) بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكون فى شماله بحيث لا يفارق احدهما الاخر (فالا الفرقدان) فى البيت بالرفع (صفة) للمبتدأ وهو (لكل اخ) لا استثناء منه (والا) اى وان كان استثناء منه (وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب) لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان فى كلام موجب يجب نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما رفع علم ان الا محمول على غير فى الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المنكور (وحمل المصنف ذلك) اى هذا البيت (على الشذوذ وقال) اى المصنف بعدما حمله على الشذوذ (فى) هذا (البيت شذوذ ان آخران) اى غير الشذوذ الاول وهو حمل الا على غير عند عدم الشرط (احدهما) اى احد

الشـذوذين (وصف كل دون المضاف اليه) لانه لو كان صفة للاخ لقيل الا الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما فى الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان بالرفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه (والمشهور) فى الاستعمال (وصف المضاف اليه) كقوله تعالى ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ لان الحي بالجر صفة شيء (اذ هو المقصود) من الكلام (و) لفظة (كل) ليست الا (لافادة الشمول) اى شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ (فقط وثانيهما) اى ثانى الشذوذين (الفصل بالخبر) وهو قوله مفارقه اخوه والفصل بالقسم ايضا (بين الصفة) وهى الفرقدان (والموصوف) وهو كل (وهو) اى الفصل بينهما (قليل) لان الصفة والموصوف لما نزلا منزلة الشيء الواحد فى الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف آبيا ان يقع بينهما اجنبيّ ولكن لما تغايرا فى اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبيّ من هذا الوجه وان كان قليلا ﴿ واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية ﴾ اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المتقدم (اى بناء) مفعول له لقوله النصب اوحال منه اى مبنيا (على ظرفيتهما) لكون كل منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير فى احدهما لفظا وفى الآخر تقديرا كما ينصب لفظة مكان * وفى الرضى وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى ﴿مكانا سوى﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الموصوف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما اقام مقامه انتهى * فقس عليه سواء لاتحادهما فى المعنى (لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز جاءنى القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة اليها (فكأنك قلت) جاءنى القوم (مكان زيد) حيث هولم يجئ الا ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى اوسواء زيد غير زيد لانه ليس فيهما الا ن معنى الظرفية وما قيل انهما منصوبان على الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظروف واذا حذفت موصوفاتها بقيت هى على حالها ﴿ على الاصح ﴾ (اى) بناء (على المذهب الاصح) لان فيهما مذهبين (و) الاصح (هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما) اصله لازمان سقطت النون بالاضافة الخ (الظرفية) لما قلنا ان النصب فيهما على الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية (وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية) وان يجعلا اسمين برأسهما

﴿ والتصرف ﴾

(والتصرف فيهما رفعا و نصبا وجرا) باقتضاء العوامل (كغير) اى كما يتصرف فى غير رفعا و نصبا وجرا على حسب العوامل (متمسكين بقول الشاعر) وهو سهيل بن شيبان اوله* فلما صرّح الشرّ وامسى وهو عريان * اى فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد (ولم يبق سوى العدوان) سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو عدوانا مثل غفران اى ولم يبق غير العدواة (دناهم) جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستعبده اصله ديناهم مثل بيعنا فاعل مثله اى جازيناهم (كما دانوا) اى كما فعلوا لاازيد ولاانقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العدواة بل بقيت العدواة فقط لانه يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز فى غيره (وزعم الاخفش ان سواء) بالمد (اذا اخرجوه) اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية نصبوه ايضا) اى كما نصبوه حين كونه ظرفا (استنكارا لرفعه) باعتبار اصله وانما خص الزعم فى سواء بالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه (فيقولون جاءنى سواءك) بالنصب وان كان فاعلا لجاء (و) يقولون ايضا (فى الدار سواءك) بالنصب وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شئ (ومثل هذا) اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ (فى استنكار الرفع) اى فى استنكار رفعه (فيما) اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى) مبتدا مؤخر فقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا أليق بالمعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد تقطع اى لقد تقطع وصلتكم وانتصابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فى فوق السداسى دون السباعى * ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهرا ولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم مفعولا بل يشبهه فى وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال ﴿ خبر كان ﴾ وما يشتق منه اما داخلة تحت كان او فى قوله ﴿ واخواتها ﴾ اى اشباهها (وستعرفها فى قسم الفعل) اى ستقف على اخوات كان و تفصيلها فى بحث الفعل (ان شاء الله تعالى) ﴿ هو ﴾ فصل او مبتدأ راجع الى خبر كان والجملة خبر ﴿المسند﴾ اى الذى اسند ﴿ بعد دخولها ﴾ (اى) بعد

(دخول كان) وما يشتق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتهـا) بحذف المضاف (والمراد ببعدية المسند لدخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها (ان يكون اسناده) اى اسناد خبر كان اواحدى اخواتها لا اسناد كان اواحدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسـناده والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان (واقعا) وثابتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك) اى البعدية (انما يتصور) اى لايمكن ان توجد البعدية الا (بعد تقرر الاسم والخبر) اى الا بعد أن يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها (فالاسناد الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية (المقدم) اسم مفعول من قدّم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسـناد (على تقرره) اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبرا لكان او احدى اخواتها (لايكون) ذلك الاسناد (بعد دخولها) اى دخول كان (بل) لا (يكون) الا (قبله) اى قبل الدخول فيه ردّ على الرضى حيث قال ويدخل فى التعريف نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسـند بعد دخول كان (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر كان واخواتهـا (بمثل) اى بما يسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه) اوكان زيد قام ابوه (ولا بمثل) يعنى او اسما مثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال) متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسير له (يصدق على) الفعل الذى هو (يضرب و) الاسم الذى هو (قائم فى هذين المثالين المعرّف) بفتح الراء لانه مصدر ميمى والمصدر الميمى من الزوائد يجئ على وزن اسم المفعول منه اى التعريف يعنى يصدق على كل منهمـا انه المسند بعد دخول كان واخواتهـا (وليسـا) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المعرّف) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرّف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم ينفسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وكأنه جواب ثان (فى جواب هذا النقض) الذى اورده الرضى (ان المراد بدخولها ورودها) واستيلاؤها (للعمل) يعنى لرفع الاسم ونصب الخبر (فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه) يعنى كما بين (فى خبر ان واخواتها) فى المرفوعات وقد حقق هنالك فمن اراده فليرجع اليه وههنا انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما ورد (مثل كان زيد قائما) فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد اى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل

اللفظى ﴿ وامره ﴾ (اى امر خبركان واخواتها) اى حاله وشانه ﴿ كامر خبر المبتدأ ﴾ اى كحاله وشانه (فى اقسامه) من كونه مفرد اوجملة ومعرفة ونكرة (واحكامه) من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا ومذكورا (وشرائطه) من انه لابد من ضمير اذا كان جملة (على ماسبق فى بحث المبتدأ والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان فى الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان فى الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا ﴿ و ﴾ (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد للتسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا ﴿ يتقدم ﴾ خبركان على اسمها حال كونه) اى كون الخبر ﴿ معرفة ﴾ (حقيقة) تميز مثل كان المنطلق زيد (او حكما كالنكرة المخصصة) مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة او نكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب) لانه فى الاول رفع وفى الثانى نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم اواخر (فلا يلتبس احدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخر فى الخبر حينئذ مع ان الاصل والاولى هو الثانى لكونه مسندا (وذلك) اى جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة اوحكما واقع وثابت (اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف ليس على ما ينبغى ولابد من تقييده (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا (او كان هذا زيد) مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه محلى لا لفظى ولا تقديرى لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على مامر فى بحث الفاعل وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقليه لان الاعراب اما لفظى او تقديرى او محلى فكان ثلاثة اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان فى الثلاثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيدا و الاول لفظى والثانى تقديرى نحو كان زيد الفتى اوبالعكس نحو كان موسى العالم او الاول لفظى والثانى محلى او بالعكس نحو كان زيد هذا اوكان هذا زيدا وفى هذه الاقسام الثلاثة يجوز التقديم والتاخير لعدم الالتباس واما تقديريان واما محليان واما الاول تقديرى والثانى محلى اوبالعكس وفى هذه الثلاثة لايجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظيا والقرينة وجب تقديم الاسم لما سبق فى الفاعل (بخلاف المبتدأ والخبر)لانه اذا كانا معرفتين او متساويين فى التعريف اولا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا اوغيره لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اى فى المبتدأ والخبر (لا يصلح للقرينة)

يعنى للدلالة على ان احدهما مبتدأ والآخر خبر (لاتفاقهمافيه بل لابد من قرينة رافعة) اما بالراء اوبالدال (للبس) واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا لهما سواء قدم الاسم اوالصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد زيد الا ان يكون الاول هو الاولى وهو ظاهر لمن له قلب سليم (وكذلك) اى كما ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظى لامطلق الاعراب (فى اسم كان وخبرها جميعا ولاقرينة) تدل على ان احدهما اسم والآخر خبر (هناك) اى عند انتفاء الاعراب اللفظى فيهما جميعا (لايجوز تقديم الخبر) على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بينا لك آنفا (نحو كان الفتى هذا) اوكان القبعثرى موسى اوكان هذا ذاك ﴿وقد يحذف﴾ جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله ويجب الحذف ﴿عامله﴾ (اى عامل خبر كان وهو) اى عامل خبر كان لفظ (كان لاخبر كان واخواتها) يعنى ان هذا الحذف ليس يجرى ويعم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لايحذف من هذه الافعال) اى الافعال الناقصة الناصبة للخبر (الاكان) فانحصر الحذف فيها (وانما اختصت بهذا الحذف) يعنى انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة استعمالها) تصرفا ولمجيئها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع ﴿فى مثل﴾ متعلق بقوله وقد يحذف ﴿الناس﴾ مبتدأ اللام فيه للجنس اوالاستغراق ﴿مجزيون﴾ خبر ﴿باعمالهم﴾ متعلق بالخبر لقوله تعالى ﴿اليوم تجزى كل نفس بما كسبت﴾ ولما قيل وللعباد افعال بها يثابون وعليها يعاقبون يعنى الافعال الاختيارية ﴿ان خيرا فخير وان شرا فشر﴾ وفى الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو نحو لارتحلن وان راجلا ولو فارسا اى وان كنت ولو كنت ونحو أرجل ولو راجلا وان راجلا انتهى * ومنه قوله عليه السلام ﴿اطلبوا العلم ولو بالصين﴾ اى ولو كان بالصين او ولو كنتم بالصين ﴿وتصدّقوا ولو بظلف محرق واولم ولو بشاة﴾ ﴿ويجوز فى مثلها﴾ (اى مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لافرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك (وهى) اى الصورة المذكورة (ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعنى ان تكون مركبة ومصدّرة بحرف الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدّرا بالفاء الجزائية نحو المرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان حجرا فحجر وكذا ﴿اربعة اوجه﴾ بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوفة مع

اسمها جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء الشرط والجزء لايكون الاجملة اسمية ايضا (وهو) اى نصب الاول ورفع الثانى (اقويها) اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس وهو حذف المبتدأ (نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخيرية لانه لايجزى بالشر فى مقابلة الخير ومار بك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لايليه الاالفعل والمبتدأ ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لماقلنا انها اكثر فى الجملة الاسمية (ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثانى ايضا (نحو ان خيرا فخيرا) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لابد للفاء من قد فى الماضى وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لابدله من الجزاء فحذف كان مع اسمها من الشرط لما قلنا فى الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف فى الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ورفع الثانى على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغى ان يكون الضمير فى فجزاؤه راجعا الى العمل اى فجزاء العمل لان المجزى هو العمل (وعكس) القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثانى (نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذفة مع خبرها ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوفة مع اسمها وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن الوجوه ومايكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل فى الموضعين فيلزم كثرة المحذوف ومخالفة الاصل الذى هو الوجه الاول فى الموضعين والوجه الثالث والثانى متوسطان لكون الحذف فيهما قليلا ولمخالفة الاصل فيهما فى موضع واحد فقط لان الاول خالفه فى الجزاء فقط والثانى خالفه فى الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة فى المعنى والاستعمال (وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته) يعنى مايكون المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول ومايكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع ومايكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين ﴿ ويجب الحذف ﴾ ولم يقل وقد يجب لانفهامه مما سبق لان

المعطوف فى حكم المعطوف عليه ولذا ورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا
لئلا يجتمع العوض والمعوّض عنه لانه لايحذف ههنا الابالعوض والفرق بين
الحذفين من وجوه لانه فى الاول جوازا وفى الثانى وجوبا وفى الاول حذف كان
مع اسمها اوخبرها وفى الثانى حذفت وحدها وفى الاول الحذف بلا عوض
وفى الثانى مع عوض ولذا وجب (اى يجب حذف عامله) اى عامل خبركان (يعنى
كان) وحدها ايضا بعدان معوّضا عنها ﴿ فى مثل ﴾ اى فيما عوّض عن كان بعد
حذف كلة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسماعا ﴿ اما انت منطلقا انطلقت
اى لان كنت ﴾ (منطلقا انطلقت) وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول
للاختلاف فيه دون الاول وتنبيها على ان المختار عنده ماذهب اليه البصريون
وقال المحشى وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اى لان كنت دون المثال السابق لان
ههنا داعيين الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة فى هذا المثال كلة شرط
كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما مكسورة
كالمفتوحة فى وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك انتهى
(فاصل اما انت) عند البصريين (لان كنت) مصدّرا باللام الجارة وهى متعلقة
بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازا (قياسا) لان حذف حرف الجر
من ان المصدرية وان المشـددة قياس فبقى بعده ان كنت (ثم حذفت لفظة
كان) وحدها بدون الضمير من كنت (اختصارا فانقلب الضمير المتصل) بكنت
بعد حذفها (منفصلا) لما سيجئ ان حذف العامل وحده يوجب انفصال
الضمير مثل اياك والشر (وزيدت لفظة مابعدأن فى موضع كان) بعد حذفه
ليكون (عوضا عنها) اى عن كان فصار ان ما انت (وادغمت النون) اى نون
ان بعد قلبها ميما (فى الميم) اى فى ميم ما لقرب النون من الميم فى المخرج (وابقى
الخبر) اى خبركان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف
فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف فى اللفظ دون النية كالمذكور (فصار) ذلك
التركيب بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر
كأن لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهمزة) فى اما انت (واما على
تقدير كسرها) اى كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اى فاصل اما
انت (ان كنت) بحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة (منطلقا انطلقت
فعمل) مبنى للمفعول (به) نائبه قوله (ما عمل) مبنى ايضا له (بالاول) نائبه يعنى
ففعل بالثانى ما فعل فى الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وادغام
النون فى الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين
العملين فى الموضعين (الا حذف اللام) من الثانى (اذلا لام فيه) اى فى الثانى

﴿ فيحذف ﴾

فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط فى الثانى لم يغير معنى كان الدال على الماضى فيهما (واقتصر) المصنف فى بيان اصله (على الاول) اى على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ماتكون الهمزة فيه مكسورة (لانه) اى لان الاول (اشهر) ولان الفتحة اخف ﴿ اسم ان ﴾ اورد باب ان عقيب باب كان لكونه مشابها للفعل المتعدى مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه آكد واما لا التى لنفى الجنس وما ولا المشبهتان بليس فمشابهة الاولى الفعل بالواسطة والاخريين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس ﴿ واخواتها ﴾ اى امثالها واشباهها (وستعرفها فى قسم الحرف) اى تعرف عن قريب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول فى وقوعه بعدما يقتضى ماوراء المرفوع لافى كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه فى المرفوعات ﴿ هو ﴾ فصل اومبتدأ ومابعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان ﴿ المسند اليه ﴾ اى الذى اسند اليه ﴿ بعد دخولها ﴾ (اى بعد دخول ان او احدى اخواتها) ﴿ مثل ان زيدا قائم ﴾ واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا اوغيره كقوله تعالى ﴿ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾ الآية اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشان فى الضرورة اوغيرها كقولك ان زيد قائم فى انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت اليهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شان الا ان حذفه فى ضمير الشان اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما فى قوله بما (والدخول فيما سبق) فى بحث خبر ان واخواتها فى المرفوعات وفى بحث خبر كان واخواتها فى المنصوبات لانه لم يذكر اسمها فى المرفوعات صريحا بل ادرجه فى الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر فى المفعول لانه ليس على رسمه وهو أن يكون فضلة فى الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (اندفع انتقاض هذا التعريف) اى تعريف اسم ان (ههنا) اى فى المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل فى محله وبحثه (بمثل ابوه فى) قولك (ان زيدا ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها يعنى اندفع هذا بما عرفت ﴿ المنصوب بلا التى لنفى الجنس ﴾ اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا لنفى الجنس مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبرما ولا ليكون عند متبوعه وفصل اولى من فصلين قوله لنفى الجنس احترازبه عن لا التى بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا اوتقديرا (اى لنفى صفة الجنس

وحكمه) بحذف المضاف لان المنفى بها الصفة والحكم فان المقصود فى قولك
لاغلام رجل ظريف نفى ظرافة غلام الرجل فكأنك قلت لاظرافة لغلام الرجل
فكان المنفى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وانما لم يقل)
المصنف فى هذا الموضع (اسم لا لنفى الجنس مع انه اخصر) كما قال هو نفسه
اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لا لنفى الجنس لقلة النصب فى اسم لا
هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منها
(فلا يصح جعله) اى جعل اسمها (مطلقا) اى سواء وجد شرط نصبه اولا
(من المنصوبات لاحقيقة) نصب على التميز ولا زائدة لتأكيد النفى فى قوله
فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولا مجازا) عطف على
حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كما فى باب ان وكان فيكون للاكثر حكم
الكل فيكون كله من المنصوبات كما فى البابين (بل المنصوب منه اقل مما عداه)
اى من غير المنصوب لان مادخلت هى عليه ثلاثة اقسام على ماسيأتى
والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بها
بخلاف ماعداه من المنصوبات) بيان ما فى ماعداه (فان بعضها) اى بعض
ماعداه فتانيث الضمير باعتبار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) اى كل البعض
(من المنصوبات) لفظا اوتقديرا (لكن) اى الا ان (اكثره منها) اى كما اذا
كان منصوبا لفظا اوتقديرا واما ماكان مبنيا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا
فلم يعدّ من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر حكم الكل) وهو
كونه منصوبا لفظا اوتقديرا (فعدّ) مبنى للمفعول (الكل منها) اى جعل كلها
من المنصوبات (تجوّزا) يعنى مجازا بعلاقة الجزئية * وفى الرضى لان كلامه
فى المنصوبات وجميع ماهو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى
انتهى * فلا يعدّ المبنى من المنصوبات (ولا يبعد) تزييف لما سبق من ان غير المنصوب
منها اقل والمنصوب فى لا لنفى الجنس اقل (ان يقال اسم لا هو المنصوب بها
لفظا) اوتقديرا (كالمضاف) نحو لاغلام رجل فى الدار ولا ثوبى رجل موجودان
(وشبهه) بالجر عطف على المضاف اى وكشبه المضاف نحو لاخيرا من
زيد جالس عندنا (او محلا كما هو مبنى منه على الفتح) اى ماينصب به نحو لا رجل
فى الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا اوتقديرا الا انه منصوب محلا ولذا
يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محله القريب ولو لم يعتبر
الاعراب المحلى لما جاز الحمل عليه (واما ماهو مرفوع) لفظا اوتقديرا اذا كان
الواقع بعد لا هذه معرفة نحو لا زيدا ومضافا اليها نحو لاغلام زيد اووقع فصل
بينهما وبين ذلك الاسم نحو لا فى الدار رجل على ماسيأتى (فليس اسمها)

اى للاهذه (لعدم عملها) من النصب او البناء (فيه) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لالنفى الجنس ﴿ هو المسند اليه بعد دخولها ﴾ (خرج به) اى بقوله بعد دخولها (مثل ابوه) اى ماكان مسندا اليه قبل دخول لاهذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على ماكان عليه ايضا (فى لاغلام رجل ابوه قائم) وفى لاغلام رجل قائم ابوه (لما عرفت) فيماسبق من معنى الدخول والبعدية (وهذا القدر) اى مقدار أن يقال وهو المسند اليه بعد دخولها (كاف فى حدّ اسمها) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد آخر (مطلقا) اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا (لكنه) اى الا ان المصنف (لما اراد) بيان (حدّ المنصوب) بها (منه) اى من اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحدّ (قوله) ﴿ يليها ﴾ ليعين ماهو المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه (بعدها) اى بعد لاهذه (بلا فاصلة) بينهما بشىء لان معنى الولى القرب الذى يكون بلا فصل والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله ﴿ نكرة ﴾ والثالث ان يكون ﴿ مضافا او مشبها به ﴾ (اى بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها يكون لاهذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فى تعلقه) متعلق بقوله اومشبها اى فى تعلق المضاف (بشىء هو) اى ذلك الشىء (من تمام معناه) اى يكون ذلك الشىء متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لايتم معناه ويكون ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عامل فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لاخيرا من زيد ولاعشرين درهما لك (وهذه) المذكورات من القيود الثلاثة التى هى الولى والتنكير والاضافة اوشبهها (احوال مترادفة) اى متتابعة بعضها اثر بعض قدسبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور فى اليه) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبينة هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) هى قوله يليها (منه) اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال الاولى (من الضمير المجرور فى) قوله (دخولها) الراجع الى لفظة لا ليكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع الى ذى الحال حينئذ ضمير المفعول لان الولى ليس وصفا للا وكلا المعنيين

واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (ومابقى) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (فى يليها) الراجع الى ذى الحال على التقدير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون متداخلا لا مترادفا كما سبق ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل حينئذ فيهما هو يليها لما قلنا آنفا (مثل) مبتدأ مضاف (لا غلام رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا المثال الاكثر (مثال) خبره (لما يليها نكرة مضافا و) وقع (فى بعض النسخ) قوله (لا غلام رجل ظريف فيها) يعنى بذكر خبر لا هذه (وقد عرفت) تفصيلا (فى) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده لئلا يطول الكتاب (و) مثل (لا عشرين درهما لك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل (مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة) وهى مايكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من تتمة المثالين كليهما) يشعر بهذا الكلام ان الخبر فى المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خبرا للاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثانى على الاستعمال الاقل تدبر وكن منصفا* ولما فرغ من بيان شرائط مايكون اسم لا منصوبا اراد أن يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه فى بحث المعرب ايضا فقال (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان للبناء ايضا شروطا ثلاثة ان يلى المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على مافهم من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله ان يليها الى آخره والاستعمال وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه فى التعريف لا الى قوله المنصوب لانه لايكون مبنيا فلو رجع اليه لايستقيم اى ان كان المسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانها شروط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) (بانتفاء الشرط الاخير فقط) ولم ينتف الشرطان الاولان وهما الولى والتنكير (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) لان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به) قدسبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليها) اى على الشروط متعلق

(بمفهوم)

بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل راجع الى المسند اليه لان المنصوب لايبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبا تاما (قوله) (فهو) اى الاسم المسند اليه (مبنى على ماينصب به) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر لكن لايبنى على الالف لان ماينصب بالالف لايكون الا مضافا نحو اباه فهى ماده البناء ثلاثة (فانه) اى المسند اليه (لوكان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة (او) كان مفردا نكرة ولكن كان (مفصولا فحكمه غير ذلك) لما سيجيء (وقوله على ماينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا) هذه (عليه) يشير الى ان هذا الكلام يبنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكون لان عند وجود هذه الشرائط لايكون منصوبا بل لايكون الا مبنيا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ماكان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد) لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لارجل فى الدار) او غير منصرف نحو لا احمر فى الدار (والكسر) عطف على الفتح (فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلاتنوين) لان التنوين لايدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا اولا لانه من خواص المعربات (نحو لامسلمات فى الدار) والمازنى يفتحه بلا تنوين (والياء المفتوح ماقبلها فى المثنى) اى فى التثنية (و) الياء (المكسور ماقبلها فى جمع المذكر السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا للمبرد فان عنده لايبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان النون كالتنوين دليل الاعراب (نحو لامسلمين لك ولامسلمين لك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد ماليس بمضاف ولامضارع له) لما سبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى والمجموع) على حدة اذا لم يكونا مضافين فبنيان كما ذكرنا (وانما بنى) اى المسند اليه بعد دخول لا هذه عند وجود الشروط المذكورة (لتضمنه معنى من) الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص المعرب (اذ معنى لارجل فى الدار لامن رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لانه) اى لان قوله لامن رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا) وفرضا (فحذفت) لفظة من الجواب فتضمن معناها فبنى لان المبنى هو كل اسم ناسب مبنى الاصل وبينوا وجه المناسبة بستة اوجه على ماسيجيء (تخفيفا) تعليل للحذف يعنى ان حذف من من الجواب لمجرد التخفيف (وانما بنى) اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فرقا بين البناء الاصلى والبناء العارضى و (على ماينصب به ليكون البناء) اى

بناؤه (على حركة) كالفتحه فى المفرد الواحد والكسرة فى الجمع المؤنث السالم (او حرف) كالياء فى التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء) يعنى ليكون اسم لاهذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لاهذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة فى النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على احدهما الياء واذا لزم البناء ينبغى ان يبنى على مايستحق فى الاصل لتكون الحركات البنائية والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة اوحرف (ولم يبن) مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لماكانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا (ترجح) اى الاضافة (جانب الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بها) اى بالاضافة (مائلا) اى متوجها (الى مايستحقه فى الاصل اعنى الاعراب) لان الاسم مطلقا اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكد بالاضافة التى هى من خواص الاسم ولانه لايكون المضاف مبنيا الانادرا نحو خمسة عشر اولانه يلزم من البناء جعل ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل ﴿وان كان﴾ (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بعد دخولها) اى بعد دخول لاهذه عليه مفردا ﴿معرفة﴾ (بانتفاء شرط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة او مضافا اليها ﴿او﴾ كان المسند اليه ﴿مفصولا بينه﴾ الظرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم فاعله (اى بين المسند اليه) ﴿وبين لا﴾ عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) يعنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح (على سبيل منع الخلو) اى لايخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز أن يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملابسين (مع انتفاء شرط كونه) اى المسند اليه (مضافا اومشبهابه) يعنى لاتكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها به (اولا) ينتفى هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا اومشبهابه (وهى) اى هذه الصور (ست صور) جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسنداليه اما معرفة اونكرة والاول اما مفرد اومضاف (نحو لازيد فى الدار ولا عمرو ولاغلام زيد فى الدار ولاعمرو) بالجر عطف على زيد اى ولاغلام عمرو فهذه اثنتان (و) الثانى اما مفرد مفصول اومضاف مفصول نحو (لا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان

(و) الاول ايضا اما مفرد مفصول اومضاف مفصول نحو (لافى الدار زيد ولاعمرو ولا فى الدار غلام زيد ولاعمرو) بالجر فصارت صور المعرفة اربعا اثنتان منها بلافصل واثنتان منها مع الفصل وصور النكرة اثنتان فقط وهما ليستا الا مفصولتين فصار المجموع ستا فالانسب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد أن يكون صور المفصول اربعا وغيرها اثنتين ولذا قيل اربع منها فى المفصول واثنتان منها فى المعرفة ولكل وجهة هو موليها (وجب) جواب الشرط (فى جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اى رفع الاسم الذى وقع فيها (على الابتداء) اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوى لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوى (اما) وجوب الرفع على الابتداء (فى المعرفة) مفردة كانت اومضافة مفصولة كانت اوغير مفصولة يعنى باقسامها الاربعة (فلامتناع) نفوذ (أثر لا النافية للجنس فيها) اى فى هذه المعرفة فان شرط تأثير لا فى مدخولها من النصب اوالبناء هو الجنس والاضافة والولى وذا غير موجود فى المعرفة متصلة اومنفصلة مفردة اومضافة واذا لم يوجد فلاتؤثر فيها ما اثرت فى الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لا هذه من دواخل المبتدأ (واما) وجوب الرفع بالابتداء (فى المفصول) وهو فى النكرة المفصولة وهذا التعليل يجرى ايضا فى المعرفة المفصولة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق فى تأثيرها اعرابا اوبناء الولى فما يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها (والتكرير) (اى وجب تكرير اسم لا) فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (لكن) اى الا انه يكون التكرير (مطلقا) بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اى لا يشترط ان يكون الثانى عن الاول مثل ان تقول لا زيد فى الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصى مثل زيد وعمرو على ماسبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعى لا الشخصى (اما) وجوب التكرير (فى المعرفة) مطلقا مفردة كانت اومضافة مفصولة اوغير مفصولة (فليكون) التكرير (كالعوض عما فى التنكير من معنى) بيان لما فى قوله عما (نفى الآحاد) لان لا هذه موضوعة لنفى الآحاد وذا لا يكون الا فى الاجناس واذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى لان فى المعرفة نفى المفرد لا نفى الآحاد فينبغى حينئذ التكرير ليكون عوضا عما فات اذ بالتكرير يوجد فى الجملة نفى الآحاد لان فى التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (فى النكرة) المفصولة وان وجد فيها نفى الآحاد كما فى صورة الولى (فليكون) هذا الكلام (مطابقا لما) اى لسؤال

حقيقي اوتقديرى (هو) اى هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما فى قوله لما هو (قول السائل) تحقيقا او تقديرا او فرضا(أفى الدار رجل ام امرأة) واجيب لافى الدار رجل ولا امرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه يجب التكرار (وهذا التعليل) اى المطابقة بين السؤال والجواب (جار) على وزن غاز اى يجرى (فى المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اى كما هو جار فى النكرة فكأنه قيل أزيد فى الدار ام عمرو فاجيب لازيد فى الدار ولاعمرو وكذا غيره من الامثلة ﴿ ونحو قضية ﴾ بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اى هذه قضية) حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية ﴿ ولا اباحسن لها ﴾ الواو للحال ولا لنفى الجنس واباحسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة اوالتنبيه المفهومان من لفظة هذه (اى لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يقولونه عند القضاء ومعناه أنحكم نحن وليس علىّ رضى الله تعالى عنه حاضرا ههنا اى هذه قضية لاقاضى لها مثل قوله عليه السلام ﴿ اقضاكم علىّ وافرضكم زيد ﴾ كذا سمعته (هذا) اى قول المصنف ونحو قضية ولا اباحسن لها متأوّل (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو فيه للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير) بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله اباحسن (فيه) اى فى هذا القول (معرفة لان اباحسن كنية علىّ رضى الله تعالى عنه) وهى ماصدّر بالاب اوالام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله اباحسن معرفة (و) الحال انه (لارفع فيه ولا تكرير) فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع فلانه لورفع لقيل ولا ابوحسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اى قوله اباحسن (منصوب) لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه) اى عن الدخل المقدر (بانه) اى بان هذا القول ﴿ متأوّل ﴾ (بالنكرة) فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (اما بتقدير المثل) فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اى ولا مثل ابى حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح (لان المثل لتوغله فى الابهام لايتعرّف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لاهذه حينئذ من القسم الثانى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كأنه مبنى على الالف التى هى اخت الفتحة وحينئذ قوله اباحسن على تعريفه والمراد به

عليّ رضي الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل عليّ رضي الله تعالى عنه والحال انه لامثل لها (او بتأويله بفيصل) على وزن حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفيصل على عليّ رضي الله تعالى عنه من قبيل رجل عدل (لاشتهاره رضي الله تعالى عنه بهذه الصفة) اى بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبي عليه السلام ﴿اقضاكم عليّ﴾ رضي الله تعالى عنه (فكأنه قيل) هذه قضية (لا فيصل لها) فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبه بها (ويقوى هذا التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رضي الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتنكير) لانه لو لم يكن للتنكير لما اعرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا لقصد التنكير وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتنكير ايضا مع كونه كنية له رضي الله عنه الا ان الظاهر ايراده باللام ﴿وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله﴾ الحول القوة وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقيل فى تفسيره مرفوعا الى النبي عليه السلام لا حول ولا خلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله تعالى او لا رجوع لنا عن المعاصى ولا طاقة لنا على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى الا بعونه وعصمته بها (اى فيما كررت فيه) لفظ (لا) هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل موضع توجد فيه شروط ثلاثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلى كلا منهما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل) بينهما وبينها واما افراد تلك النكرة فمستفاد ايضا من المثال (يجوز) فيه ﴿خمسة اوجه﴾ (بحسب اللفظ) اى بحسب التلفظ (لا بحسب التوجيه) وبيان الحال (فانها) اى فان الوجوه فى هذه الصورة (بحسب التوجيه تزيد) كما فى اثناء الوجوه تتقيد يعنى من بيان الشارح فى اثنائها تقيد فانها على ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول صارت خمسة وفى الثانى زيدت (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبنى والثانى معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثانى واما الاول مبنى والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى

فالقياس ان تكون ستة ولماسقط ماكان الاول فيه معربا منصوبا والثانى مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول) من تلك الوجوه (فتحهما) اى فتح الاول والثانى يعنى بناؤهما على الفتح (اى لا حول ولا قوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لا فيهما) اى فى كل واحد منهما (لنفى الجنس) فيبنى اسمها على الفتح كما لوانفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها (ولا قوة) مع ان لا فيه لنفى الجنس واسمها مبنى (عطف على لا حول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على مفرد) لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة (وخبرها) اى خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى المفرغ المعرب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لابد له من متعلق هو فى الحقيقة خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لاشيء له الا بالله (اوعطف جملة على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة) موجودة (الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه) اى عن خبر الجملة الاولى (بخبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة للاحق وليكون اولا فيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا اوقع فى النفس والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (و) (الثانى) من تلك الوجوه (فتح الاول) يعنى بناء الاول على الفتح (ونصب الثانى) (اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاولى لنفى الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة) يعنى زائدة (لتأكيد النفى) لان المعطوف على المنفى يكون منفيا ايضا فيكون حرف النفى فى المعطوف زائدا وفائدته التأكيد للنفى المستفاد اولا كما فى قولك ماجاءنى زيد ولاعمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا يستفاد عدم مجيء عمرو ايضا وزيد لا فيه نصا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول) الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا حملا على لفظه) اوعلى محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدر

(لكل)

لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لان الثانى وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز أن يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز فى اسمها المبنى و يعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز أن يعطف اسمان على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وقدذكر غيرمرة ﴿ و ﴾ (الثالث) ﴿ فتح الاول ﴾ يعنى ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق فى الاول والثانى ﴿ ورفع الثانى ﴾ (اى لاحول) بالفتح (ولاقوة) بالرفع (الابالله اما فتح الاول) اى اما كونه مبنيا على الفتح (فلان لا الاولى لنفى الجنس)وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغى ان تبنى على ما تنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثانى) اى اما كونه مرفوعا (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفى لما قلنا فيما سبق (والثانى) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما فى الظاهر (لانه) اى لان الاول (مرفوع) فى الاصل (بالابتداء) اى بالعامل المعنوى فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هوالاولى والاوجب (عطف) بدل من قوله معطوف او تفسيرله او خبر مبتدأ محذوف اى هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لايكون الا (بان يقدر لهما خبر واحد) ويكتفى بكون الخبر خبرا للاول اى لاحول موجودا الا بالله ولاقوة مثل قولك فى الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (اوعطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدر لكل منهما) اى من الاول والثانى (خبر) واحد لان لا الاولى عامل لفظى يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء احتاجت الى خبرآخر مستقلا فتكون جملةاخرى ولذا كان الكلام جملتين عطف الثانية منهما على الاولى﴿ و ﴾ (الرابع) من تلك الوجوه﴿ رفعهما ﴾ اى رفع الاسمين معا (بالابتداء) لان النكرة وقعت فى حيز النفى فتخصصت كما فى قولك مااحد خير منك على ما سبق (نحو لاحول ولا قوة) بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الا بالله لانه) اى لان هذا الكلام (جواب قولهم أبغير الله) خبر مقدم (حول و قوة) مبتدأ مؤخر والثانى معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا (فجاء) الجواب (بالرفع فيهما) اى فى حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر و يجوز أن يكون حالا من فاعل جاء اى جاء الجواب بالرفع فيهما حل كونه مطابقة (للسؤال) لما عرفت انهما مرفوعان فى السؤال ومطابقة الجواب فى الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الامران ههنا) اى فى القسم الرابع (ايضا)

اى كما جازا فى الاقسام الاول اى اما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة
نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين
او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف
مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم فى المطابقة ولان
تقليل الكلام اولى ﴿ و ﴾ (الخامس) من الوجوه الخمسة ﴿ رفع الاول ﴾ يعنى
ان يكون الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه تكون (بمعنى ليس) مثل ما ولا
تكون لنفى الجنس ﴿على ضعف﴾ رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لا لنفى
الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة
لا بليس وهى تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كما فى ما فان
كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها ﴿ وفتح الثانى ﴾ اى يكون
الثانى مبنيا على الفتح (نحو لا حول) بالرفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح
(الا بالله بناء على ان يكون لا) فى الثانى (لنفى الجنس) وقوة بعدها نكرة
مفردة قد وليتها فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لا رجل فى الدار (وضعف)
مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز أن يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى (وجه)
مرفوع ضعف (رفع الاول) فى هذا القسم وهو أن تكون لا فيه بمعنى ليس (بانه)
متعلق بضعف (يجوز أن يكون رفعه) رفع الاول (لالغاء عمل لا) اى تأثيرها
فى مدخولها اعرابا وبناء (بالتكرير) اى بسبب ان يكون مادخلت هى عليه مكرر
لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرفع على
انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى ﴿لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾
ورفعه لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه فى النظم المعجز (لا لكونها بمعنى ليس)
يعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل
بسبب التكرير (لان شرط صحة الغائها التكرير) اى تكرير اسمها كما فى صورة
الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق
الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكما
فى قوله تعالى ﴿لا بيع فيه ولا خلة﴾ او لا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل)
التكرير (ههنا) اى فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى
فى صحة الالغاء بالتكرير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) قوله
ولا دخل لا فيه لنفى الجنس دخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به ولتوافق
الجار والمجرور خبرلها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين
بعدها فيه مدخل فى صحة الالغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق

﴿ الاسمان ﴾

الاسمان فيه اولا * وفي الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان لا يتوافق الاسمان
في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلاحاجة
لنا الى ماذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس
فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع * الى هنا كلامه (فهذا) اى
القسم الخامس اوماجرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون
لافيه في الاول بمعنى ليس اوعلى ان رفع الاول بناء على ان يكون لا فيه بمعنى ليس
(متعين لعطف جملة على جملة) لان في عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد
المعطوفين واشتراكهما في العامل وهذا غير جائز في العطف المذكور لان الحاصل في
الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفي الثانى لا لنفي الجنس
يقتضى نصب الاسم اوبناءه ورفع الخبر واذا اختلفا في العمل لا يمكن العطف
المذكور فتعين العطف الاول (نحو لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة) موجودة
(الا بالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد
على مفرد (يلزم ان يكون قوله الا بالله) يعنى الخبر المتعلق به قوله الا بالله
(منصوبا ومرفوعا) في حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى ان يكون منصوبا ولا
الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين مختلفين في حالة واحدة وذا
غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثانى) وهو
ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل (يحتمل
ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع
بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والا بالله خبر الاول فيكون
جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه
مما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثانى على المتامل
الصادق ﴿واذا دخلت الهمزة﴾ الاستفهامية ﴿على﴾ لفظة ﴿لا﴾ (التى)
تكون (لنفي الجنس) لكون البحث فيها ﴿لم تغير﴾ مبنى للفاعل من غير من
التفعيل (العمل) مفعوله (اى عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اى تأثيرها)
فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم لان
العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (في مدخولها)
اى فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر (اعرابا) تمييز (وبناء) يعنى اذا كان
مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا اومبنيا يكون ايضا بعده معربا
في الاول ومبنيا في الثانى (لان العامل) لفظيا كان اومعنويا سماعيا اوقياسيا
رافعا اوناصبا اوجارا (لا يتغير عمله) اى اثره في مدخوله من الاعراب

والبناء وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانهـا لم تعد من العوامل حتى تغير مادخلت هى عليه وعدم تغيير اثر لا فيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو آذيتنى بلا جرم ووجدت بلامال فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان ﴿ ومعناها ﴾ (اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) ﴿ الاستفهام ﴾ (حقيقة) نصب على التميز لان الهمزة قد تدخل على شئ مجازا (فتقول ألا رجل فى الدار) من غير تغيير تأثيرها من البناء والاعراب فى مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ماعداها لانه لاخلاف فيها انتهى ﴿ و ﴾ (اما) ﴿ العرض ﴾ بسكون الراء مجازا (نحو ألا نزول عندى) عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان المجهولية بالشئ كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ احد السببين المتحدين فى السبب فى الآخر (ولم يذكر سيبويه ان حال ألا) المستعمل (فى العرض كحاله قبل) دخول (الهمزة) لانهـا اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلايجوز دخولها على الاسماء لان العرض لايكون الا فى الافعال كما يقال ألا تنزل (بل ذكره السيرافى) يعنى ذكر السيرافى ان حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (وتبعه الجزولى) بالجيم المفتوحة والزاى المعجمة المضمومة (والمصنف) لانهـا وان كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز أن تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى (ورد ذلك) اى ذكر السيرافى كون حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (الاندلسى) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس اسم بلدة (وقال هذا) اى كون حالهـا فيه كحالها الاول (خطأ) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب يعنى ليس بصواب (لانهـا اذا كانت عرضـا) بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال) يعنى من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف التحضيض) مثل هلا وألا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اى بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد حروف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له (نحو ألا زيدا تكرمه) فى تقدير ألا تكرم زيدا تكرمه على ماسبق واما اذا لم يقع بعدها فعل اووقع ولكن لم يصح ان يكون

(مفسرا)

مفسرا له يكون حالها كما قاله السيرافى ولا وجه لقول من قال فى وجوب الانتصاب
بحث لجواز أن يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو ألا زيد ينزل الا ان يتكلف
ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم فى الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما)
(التمنى) (نحو ألاماء اشربه حيث لا يرجى ماء) قيد به لانه عند رجاء الوجود
يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمنى لان مالا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال
لاحد أتطير على حقيقته فيحمل على التمنى مجازا بجامع الطلب لان فى التمنى معنى
الطلب كما فى الاستفهام وكما فى قوله * ألا سبيل الى خمر فاشربها * ألا سبيل الى
نصر بن حجاج * (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الا رجلا جزاه الله خيرا
وفى الرضى روى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو (ألا رجلا جزاه الله خيرا) وروى
ألا رجل بالجر اى الامن رجل (فهذه) اى كلمة ألا فى هذا البيت (عند الخليل) بن
احمد الذى هو امام النحو (ليست لا الداخلة) بالنصب صفة سببية لكلمة لا
(عليها حرف الاستفهام) بالرفع لانه فاعل لقوله الداخلة مثل قولك هند حامل
وشاحها (ولكنه) اى الا انه (حرف موضوع للتحضيض) مستقلا (برأسه)
مثل ألا وهلا وغيرهما (فكأنه) اى فكأن الشاعر قال (قل الا ترونى) بضم التاء
من الارائة اصله ترئيون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمتى التاء
والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى
هلا ترونى رجلا) جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه
لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسببه وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت
انها من دواخل الافعال (ولذلك) اى لكون ألا حرفا برأسه من حروف
التحضيض والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نصب) رجل فيه
(ونون) وفى الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت فى الماضى التوبيخ واللوم على
ترك الفعل واذا دخلت فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى اى
فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها
تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك الفعل فى الماضى * الى هنا كلامه (وهى) كلمة
ألا (عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام) يعنى مركبة من همزة
الاستفهام ولا لنفى الجنس فكانت (بمعنى التمنى) مثل قولك ألاماء اشربه (فكان
القياس) ان تبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها
فيقال (ألا رجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (لكنه) اى الا انه (نون) اى
جعل رجل فى قول الشاعر وهو ألا رجل جزاه الله منونا (لضرورة) وزن
(الشعر) لان وزنه فى كل مصراع مفاعلتن مفاعلتن فعولن واذا لم يكن منونا يكون
الاول انقص بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء على ماسبق من قوله

* صبت على مصائب لو أنها * صبت على الايام صرن لياليا *

ولما فرغ من المنصوب بلا التى لنفى الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا ومبنيا ومرفوعا شرع فى بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفى احواله فقال ﴿ونعت﴾ مبتدأ (اسم لا) بحذف المضاف ﴿المبنى﴾ بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ما عرفت ثلاثة (لانعت اسمها المعرب احتراز) به (عن نحو لاغلام رجل ظريفا) فانه لامحالة معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا لابد أن تكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلايلزم ان يكون هو ايضا مبنيا ﴿الاول﴾ (بالرفع) اى هو بالرفع (صفة للنعت) لابالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود قيودا له (اى لا) النعت (الثانى ومابعده) يعنى الثالث والرابع وغير ذلك (احتراز) به (عن) النعت الثانى (مثل لارجل ظريف) اما مبنى على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا لماسيجئ لانه نعته الاول (كريم) بالرفع او كريما بالنصب (فى الدار) خبرلها ﴿ مفردا ﴾ بالنصب لانه (حال من ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله و نعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لابد أن يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه مبنى) لماتقرر أن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (احتراز عن) النعت المضارع (مثل) قولك (لارجل حسن الوجه) اولا رجل خيرا من زيد فانه لايبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لماسيأتى ﴿يليه﴾ فعل مضارع معلوم (حال بعد حال) من ذلك الضمير ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدا لكان اصوب لما قلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبنى (اوصفة مفردا) اى يلى النعت الاول المفرد اسم لا المبنى لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز به عن المفصول) اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت فصل بشئ (نحو لاغلام فيها ظريف) فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولايجوز البناء اصلا (وهذا القيد) يعنى قيد الولى (يغنى عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى الاول ان لايكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا عن الآخر الا ان الولى اصطلاح ههنا ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغنى عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيدا له ﴿مبنى﴾ خبر (على الفتح حملا على المنعوت) يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك (لمكان

﴿ الاتحاد ﴾

الاتحاد بينهما) فى الصدق لان النعت يصـدق على مايصدق عليـه المنعوت
فاتحدا فحينئذ اذا لم يبن لزم ان يكون الشيء الواحد مبنيا ومعربا (والاتصال)
ايضا لماعرفت انه من شرط الولى بحيث لايجوز أن يقع بينهما فصل (وتوجه
النفى اليه اى الى النعت حقيقة) تميز لان النفى فى قولك لارجل ظريف قائم نفى
القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الاان لبناء النعت اربع
شرائط ان يكون نعت المبنى بلا وان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى
ولايفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت
مع المنعوت فيسرى البنـاء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايتـه اليه (والمبنى
فى قوله) اى فى قول المصنف (ونعت المبنى اشارة الى مابنى على الفتح بالاصالة
لابالتبعية فانه) اى المبنى بالاصالة هو (المذكور سابقا) فى قوله فان كان مفردا
فهو مبنى بناء على ان اللام فيه للعهد الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء
بالاصالة لابالتبعية (فلا يرد أنه) اى الشـان (اذا كرر المبنى) الذى هو
اسم لاهذه (وبنى) المكرر (على الفتح) كالاول لكونه تأكيدا (ثم جيء
بنعت) وجعل نعتا للثانى بناء على ماهو الظاهر (لايجوز بناؤه) اى بناء
النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصـالة فى البناء (مثل لا ماء ماء باردا)
بالنصب حملا على اللفظ اوالمحل القريب اوالرفع حملا على المحل البعيد (مع
انه يصدق عليه) اى على قوله باردا (انه) اى البارد (نعت المبنى الاول
مفردا يليه) يعنى تصدق هذه الشروط المقتضية بناء النعت الموجودة هى فيه
ولايصح بناؤه (فان باردا) الذى هو (فى هذا المثال نعت للتابع) يعنى الماء
الثانى (لاالمتبوع) يعنى الاول (كماهو الظاهر) من النعوت لئلا يقع الفصل
بينهما لان الماء الثانى وان كان تأكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول
(ولو جعل) ذلك النعت (نعتا للمتبوع) على خلاف الظاهر (فليس) النعت
(ممايليه) اى يلى النعت المنعوت (لتوسط التابع بينهما) يعنى لوجود الفصل
بالماء الثانى بين النعت والمنعوت (ومعرب) سواء كان النعت مفردا اومضافا
اومضارعا له ولى اولا (لان الاصل فى التوابع) كلها (تبعيتها لمتبوعاتها فى
الاعراب دون البناء) سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءنى هؤلاء
الكرام بالرفع اوبناء عارضا نحو لاغلام ظريف بالرفع اوالنصب الا انه يجوز
البناء ههنا على الفتح لماعرفت اومعربا نحو لاغلام رجل ظريف اوظريف
لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى (رفعا) منصوب على
المصدرية اوعلى نزع الخافض اى برفع (حملا) اى لكونه محمولا (على محله

البعيد) ﴿ ونصبا ﴾ عطف على رفعا (حملا) اى لكونه محمولا (على اللفظ) اى لفظ اسم لاالمبنى وهو الفتح (اوعلى محله القريب) وهو النصب بها ﴿ مثل لارجل ﴾ فانه اسمها المبنى على الفتح ﴿ ظريف ﴾ وهو (بالفتح) يعنى مبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه ﴿ وظريف ﴾ معرب (بالرفع) حملا على محله البعيد ﴿ وظريفا ﴾ معرب (بالنصب) حملا على اللفظ اوعلى محله القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعية ﴿ والا ﴾ عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كان نعت اسم لاهذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والاشار الشارح الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النعت كذلك) اى وان لم يكن نعت اسم لامتصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لاغلام رجل ظريف اولم يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن الوجه اولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها اولا ﴿ فالاعراب ﴾ (اى فحكمه الاعراب) اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لاغير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لاغير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع (رفعا حملا) سبق اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (او نصبا حملا على اللفظ اوعلى المحل القريب) وهما ظاهران (وقد مرت امثلته) اى امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شرط البناء (فى بيان فوائد القيود) وانا اوردتها بعد قوله والاتامل وكن على بصيرة ﴿ والعطف ﴾ اى عطف شئ (على) لفظ (اسم لا المبنى) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على مافهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لامبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لايكون لا فيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله (اذا كان المعطوف نكرة) مثل لاغلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف معطوفا (بلا تكرير لا فى المعطوف فانه) اى الحال والشان (اذا كان المعطوف معرفة) سواء كان علما مثل لاغلام لك وزيدا ومضافا مثل لاغلام لك وعبد الله (وجب رفعه) اى رفع المعطوف اومعرفا باللام (نحو لاغلام لك والفرس) لانك لو نصبته حملا على اللفظ اوعلى المحل كانت لفظة لاعاملة فى المعرفة وذا محال لما عرفت انها لاتعمل الا فى النكرة المضافة او المشابهة (واذا كان لامكررا فى المعطوف) مع افرادهما وتنكيرهما مثل لارجل ولاامرأة (فحكمه) اى حكم هذا المعطوف (ماعلم فى قوله لاحول ولاقوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة

﴿ اوجه ﴾

اوجه من حيث التلفظ لانه ذكر وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاما شاملا لما وجد فيه شرطه وهو أن تكون لا مكررة بطريق العطف وولي كل واحدة منهما نكرة مفردة (بأن يحمل) متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور ﴿على اللفظ﴾ (اى على لفظ اسم لا المبنى) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شبيه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ (ويجعل) المعطوف (منصوبا) عطف على يحمل ﴿و﴾ (بان يحمل) المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاصلة ﴿على المحل﴾ اى محل اسم لا المبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويجعل) المعطوف (مرفوعا) ﴿جائز﴾ فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون الثانى منفيا (ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ماذكرناه من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتنكير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا فى عرفهم لما سيجىء وان جاز فى النداء نحو يازيد وعمرو لضعف لا عن التأثير الا فيما يليه اوكان فى حكمه كما فى النعت وههنا لم يله ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف) اى بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا (ولم يجعل) المعطوف (فى حكم المتصل) بان تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق كما فى عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير وكما فى النداء مثل يازيد وعمرو لانه فى حكم ياعمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة (لمظنة الفصل) اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة) مثل ﴿لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة﴾ بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا (اذ المعطوف على المنفى) مطلقا (يزاد فيه) اى فى المعطوف على المنفى لفظة (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد النفى (نحو لا حول ولا قوة) لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا ﴿مثل لا اب وابنا وابن﴾ فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابنا وابن (فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه) لا فيه لنفى الجنس والاب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى

لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن فى الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو أن يأتى بالمشبهات ثم بالمشبهة بها كقول الشاعر

* كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى *

اذهو بالمجد ارتدى وتأزرا) الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر * الارتداء الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردأ مهموز اللام بمعنى رجع ايضا * وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاى معجمة وبعده راء مهملة اذا قوى يقال تأزر فى الامر اذا قوى يعنى لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى والالف فى تأزرا للاشباع كالف انتا فى قول الشاعر لا للتثنية (واماسائر التوابع) اى باقيها من التأكيد اللفظى او المعنوى والبدل وعطف البيان (فلا نص عنهم فيها) يعنى لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالنعت والعطف بالحرف (لكن) اى الا انه (ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) يعنى بنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لى ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبك ولا ماء ماءك وكذا التأكيد المعنوى نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل ابو عبدالله (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع المنادى (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى * الى هنا كلامه لان البدل فى حكم تكرير العامل فكأنه قال لا صاحب لى والتأكيد اللفظى كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لا ماء فى لا ماء ماء باردا فيبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان مفردا نكرة ﴿ ومثل لا اباله ولا غلامى له ﴾ بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب فى الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف فى الاول ولا حذف النون فى الثانى لانه ينبغى المشابهة بالمضاف حينئذ والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لا مع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه) اى فى ذلك التركيب (بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذى او مثنى او جمعا على حدة نحو لا ناصرى له ولا مجيرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم لا التى لنفى الجنس (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحو اب) فيه اشارة الى ان

﴿ المراد به ﴾

المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه لا يقطع عن الاضافة على ماسيأتى (و) من (حذف النون) اى نون المثنى والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثنى والجمع على حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالهما واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال فى المثنى والجمع وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر أن يعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لاغلامى لك ولا مسلمى لك ولا ابا له ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا فقوله مثل لا اباله مبتدأ (جائز) خبر اى يجوز فى هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا (يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان) يبنى اسم لا على ماينصب به لكونه نكرة مفردة وقعت بعدها بلا فصل و (يقال لا اب له) ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذى (و) يقال (لا غلامين له) ولا مسلمين له مثنى وجمعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التى لنفى الجنس (فيهما) اى فى مثل هذين التركيبين (مبنيا على ماينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول والياء فى الثانى لوجود شروط البناء التى هى الافراد والتنكير والولى (و) يكون (الجار مع المجرور) فى مثل له فى محل الرفع (خبرا لها) للا التى لنفى الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان الآن لانه قد مات فيكون المنفى ثبوت جنس الاب له الآن ولا غلامين موجودان لفلان الآن فيكون ايضا المنفى ثبوت جنس الغلامين له الآن (و) الحال انه (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن لا الى حد الشذوذ لانه قد استعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف (مثل لا اباله و) حذف النون مثل (لا غلامى له) ولا مسلمى له وجعل معربا منصوبا (بزيادة الالف) متعلق بقوله جاء (فى مثل اب) ونحوه (وباسقاط النون فى مثل لا غلامين) ولا مسلمين (كما فى حال الاضافة) يعنى اذا اضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى النكرة يكون معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل فى الدار ولا غلامى رجل ظريفان لوجود شروط النصب التى هى الاضافة الى النكرة والولى (تشبيها) مفعول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة حال والاول اوجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اى) شبه (لاسم لا) هذه التى (فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) الى شئ (بالمضاف) متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء لاحكام المضاف) بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصلى من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة (عليه) اى على اسم لا هذه (باثبات الالف) فى البعض (وحذف النون) فى البعض (فيكون) اسم لا حينئذ (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اى تشبيه اسم لا

هذه فى هذين التركيبين (انما هو) فيه اشارة الى ان اللام فى قوله (لمشاركته) علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد فى الشجاعة وهى علة لتشبيه زيد به (اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام) متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة المقدرة (بينه) اى بين المضاف (وبين مايضاف اليه) ﴿له﴾ (اى للمضاف) بدون اظهارها يعنى لمشاركة اسم لا فى تركيب لا اباله ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعدلافى قولك لااباه ولاغلاميه ﴿فى اصل معناه﴾ اى فى المعنى الاصلى (اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو) اى الاضافة (الاختصاص) فالتذكير باعتبار الخبر اوباعتبار المضاف اى معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك اب لك فكان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك على تخصيص اصلى لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل معناه فكما ثبت الالف فى اباك تثبت فى ابالك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا فى الرضى (اوالمعنى) عطف على قوله اى اسم لافى تفسير قوله تشبيهاله من حيث المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز) باثبات الالف فى الاول وحذف النون فى الثانى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر لا ب له بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون (تشبيهاله اى لمثل هذين التركيبين) وهما قولك لا اباله ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه) اى فى مثل هذين التركيبين فاللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه اى لكون مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابها (بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة) يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لا معناه الحقيقى وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما فى التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعنى شبه تركيب لا اباله بتركيب لا ابارجل وتركيب لاغلامى له بتركيب لاغلامى رجل فاثبت الالف وحذف النون كما ثبت وحذف فى المشبه به (لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين) لغير المضاف فيهما اسم لا (له اى لمايشتمل على الاضافة) اى لتركيب يكون اسم لا فيه مضافا (فى اصل معناه اى معنى مايشتمل على الاضافة وهو) اى ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه فى كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه * وقال المحشى لافرق بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضمير له الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع

عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة * الى هنا كلامه (الا ان بين الاختصاصين) اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا (فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره) اى من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد لقيام المضاف اليه مقام التنوين او النون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء الآخر بخلاف لا اباله ولا غلامى له لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى ولم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اتم (ومن ثمه) قد سبق تفسيره غير مرة (اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يعنى باثبات الالف وحذف النون (انما هو لتشبيه) اسم لا الذى هو (غير المضاف) باسم لا الذى هو (المضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجز) (تركيب) يكون فيه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام (لا ابا فيها) (اى فى الدار) ولا رقيى عليها ولا غلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفت المشاركة له فى اصل المعنى فانتفاؤها يستلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ) اذا اضيف اليه (انما هو بابوته له) اى بكون الاب اباله (وهذا الاختصاص) اى المفهوم من اضافة الاب الى شئ (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار) لان الاب من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلا يصح اضافته الى الدار) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لا ابا فيها به فتثبت الالف كما تثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها (لمشاركته له) اى لمشاركة تركيب لا ابا فيها لتركيب يضاف فيه الاب اليها (فى اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على ان تكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة بعد صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لا فيهما مضافا لما سيأتى

(وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نفى ثبوت جنس الاب) فى الاول (او) نفى ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى مايتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولاجنس الغلامين ثابتاله (وهذا المعنى) اى نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما اولا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنصب قوله اولا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لا اباه ولاغلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لايتم الا بتقدير خبر) لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لايحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اباه موجود ولاغلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لا عاملة فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نفى ثبوت جنس الاب او) نفى ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرا لها (لا) ان المراد (نفى الوجود عن ثبوت ابيه المعلوم او) نفيه عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا لانها لنفى الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قدسبق نصب قوله خلافا (والخليل) بن احمد استاد سيبويه (وجمهور النحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله فى هذا الفن صار كأنه ليس منهم (وانما خص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة لله تعالى مع ان غيره مخالف ايضا (لانه العمدة) والمقتدى (فيما بينهم) فخلافه خلافهم فذكره يغنى عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا مايكتفى بذكر

الاصل عن ذكر التبع (اولان المقصود) من قول المصنف (بيان اخلاف) فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم (لاتعيين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسر فيكتفى بذكر من يعتمد بقوله (فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان اسم لا) هذه (في مثال هذا التركيب مضاف) الى الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التميز (باعتبار المعنى) متعلق بمضاف فيكون المعنى نفى او جود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فحينئذ يكون اسم لا معرفة ولايجب الرفع ولاالتكرير لشبهه التنكير بصورة انفصال باللام (واقحم اللام) عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه النهر اى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيدا) علة للاقحام (باللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام لما سيجيء ان المضاف اليه اذا لم يكن من جنس المضاف ولاظرفه يكون بمعنى اللام وتقديره حق لا وهو أن لا تدخل الاعلى المنكر بسبب اللام التي هي علامة في الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف في الظاهر وان كان في الحقيقة مضافا فتدخل لا حينئذ على المنكر بحسب الظاهر (وحكم المصنف بفساده لما عرفت) وفي الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل اللام لاتظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجمعوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثاني في قوله يا تيم تيم عدى وكان الفصل بينهما كلا فصل فقيل لهم ما الذى حملهم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلايستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى (ويحذف) (اسم لا) هذه اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذف) (كثيرا) يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز أن ينصب على الظرفية اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان (في مثل لاعليك) اى في تركيب ذكر فيه الخبر (اى لا بأس عليك) لمن له خوف فتحذف الاسم بالقرينة الحالية (و) لكن (لايحذف) اى الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما لايحذف الخبر الامع وجود الاسم لفظا (لئلا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر الهمزة والجيم المقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اى اذهبته كذا في الصحاح اى لئلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا

ويحذف الخبر ايضا كثيرا فتبقى لا العاملة بدون المعمول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايذانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم وهو مناسب للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما وحرفا (جاز ان يكون كزيد اسما) يعنى جاز أن يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوفا اى لامثله) اى لا مثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقرينة لاالتى لنفى الجنس لان النفى يقتضى منفيا اوقرينة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم لا كزيد (خبرا) لها فحينئذ يكون الاسم محذوفا بقرينة حالية (اى لا احد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لاغير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف فى ذلك المثال (حرفا) عملا بالظاهر المتبادر (فالاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز أن يكون مسندا ولايجوز أن يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقة (اى لا احد كزيد) اى لا احد كائن كزيد ﴿خبر ما ولا﴾ اوردهما فى آخر الملحقات لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهو ليس وللاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات ﴿المشبهتين﴾ وصفهما بها ليبان وجه عملهما لان سبب عملهما عند من يقول به ليس الا المشابهة (فى النفى) متعلق بالمشابهة (والدخول على الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه فى آخر المرفوعات ﴿بليس﴾ متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به ﴿هو﴾ فصل او مبتدأ ﴿المسند﴾ اى الاسم حقيقة او حكما الذى اسند الى اسمهما ﴿بعد دخولهما﴾ (اى دخول ما ولا) يعنى بعد دخول واحد منهما ﴿وهى﴾ (اى خبرية خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر خبرا لما ولا وقدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسميهما) اى اسم ما ولا (لهما) والتأنيث باعتبار الخبر او لان التأنيث امر هين فى عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر ﴿لغة حجازية﴾ (وخص) المصنف (الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم (لان اعمالهما) فى الاسم والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما) فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما (انما يظهر) من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب

بهما لفظا اوتقديرا غالبـا فيظهر عملهما وكونهمـا عاملين فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلايظهر اثر عملهما فيه لانه لايعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضـا مرفوع بهما لان الحرف لايعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيهـا (فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين (واما بنوتميم) وهو مذهب الكوفيين (فحيث لايذهبون الى اعمالهما) لعـدم اختصاصهما بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشـابهين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفى لاالعمل فحينئذ (لايجعلون الخبر) اى ما هو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين (خبرا لهمـا ولا الاسم) اى ولايجعلون ما هو الاسم عنـدهم (اسما لهما) بان يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل الحجاز (بل هما) اى مايقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز (مبتدأ وخبر) عند بنى تميم من غير أن يعملا فيهما بل المقصود منهما نفى مضمون الجملة لاغير بناء (على ما كانا) اى الاسم والخبر (عليه قبل دخولهما عليهما) لانهما كانا قبـل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعدالدخول ايضـا يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما ومايتغـير بدخولهما ليس الا حكمهما من الايجاب الى السلب * ولما بين ان ما ولا تعملان فى الاسم والخبر رفعا ونصبا لمشـابهتهما بليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين واما عند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابها لليس اراد الشـارح بيـان ما هوالراجح والمختار من المذهبين فقال (ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليهـا التنزيل) اى هى التى انزل عليهـا القرآن (قال الله تعـالى ماهذا بشرا) وما فيه هى المشـابهة بليس وهذا فى محل الرفع اسمها وبشرا منصـوب لفظـا خبرها ولما عملت فى بشرا عملت ايضـا فى هذا لانها سواء فى عمل الرفع والنصب عند من يجوّز عملها (وماهن امهاتهم) جمع ام وهى الوالدة والجمع امات واصل الام امهة حذفت الهاء والتاء حذفا غير قياسى فبقى ام ولذا جمع على امهـات والنص شـاهدله وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا فى الصحاح وهذا صريح فى كون ما عاملة رفعـا ونصبا واما لا فمقيسة على ما لكونهما شريكتين فى المشـابهة بليس * ولما بين كون ماولا عاملتين وماهو سبب لعملها وماهو المختار فيه اراد أن يبين مايبطل عملهما وهو ثلاثة اشـياء فقال ﴿ واذازيدت ﴾ لفظة ﴿ ان ﴾ بكسر الهمزة وسـكون النون المراد بها النافية لاالشرطيه لان لها صدرالكلام ﴿ مع ما ﴾ اى بعد ما بلا فصل لان مع يجئ بمعنى بعد كقوله تعالى ﴿ان مع العسر﴾ اى بعد العسر لانه لايكون مع العسر يسر وانما يكون بعده

(نحو ماان زيد قائم قيل انما خصت) لفظة (ما بالذكر) ممتازا بها عن لا (لانهـا) اى لان كلمة ان (لاتزاد مع لا) اى بعد لا (فى استعمالاتهم وهى) اى كلمة ان بعدما (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفى لان ان وضعت للنفى كقوله تعالى ﴿ان عندكم من سلطان﴾ (اى ماعندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر) اى ما انتم وما وضع للنفى اذا جئ بعد حرف النفى يكون للتأكيد والا يكون لغوا وذا غير جائز (ونافية) مؤكدة من غير أن تكون زائدة (عند الكوفيين) ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتأكيد النفى والا فالنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب ويرد عليهم ايضا انه لايجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا مفصولا بينهما كما فى قولك ان زيدا لقائم كذا فى الرضى (او انتقض النفى) الذى يكون علة وسببا لعملهما (بالا) بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر (نحو مازيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر (او تقدم الخبر) (على الاسم) اى نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى ﴿فما منكم من احد عنه حاجزين﴾ واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها فى سياق النفى (نحو ماقائم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدت (اى عمل) لفظة (ما) فى الاسم والخبر (اذا كان مع) كل (واحد من هذه الامور الثلاثة) التى هى زيادة ان بعدها وتوسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لايخلو عن عامل مادام مركبا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان ان لاتزاد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل ما (اذا زيدت ان) بعدهـا (فلان) لفظ (ما عامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصيل فى العمل الا انه (عامل لشبهه) بفعل غير متصرف وهو (ليس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة (فلما فصل بينها وبين معمولهـا) اى ولما وقع الفصل بينها وبين ماعملت هى فيه باجنبى وهو ان وان كان فيهـا معنى النفى (لم تعمل) لكون الولى شرطا فيها ولكراهة ابراز ان النافية مع معرض العامل (واما) بطلان عملهما (اذا انتقض النفى) الذى هو علة وسبب لعملهما لما عرفت (با) توسط كلمة (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملهمـا) فى اسمهما وخبرها (لمعنى النفى فلما انتقض) ذلك النفى بتوسط الا بينهما (بطل العمل) اى عمل ما ولا فى الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظى فى التركيب الاسنادى يظهر العامل المعنوى لكونه منسوخا به (واما) بطلان العمل

(اذا تقدم الخبر) على الاسم فيهما (فلتغير التركيب) الذى هو شرط فى عملهما حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعيتهما (مع ضعفهما فى العمل) لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران وقد سبق تحقيق هذه المسئلة فى بحث المرفوعات ومن ارادها فليرجع اليها ﴿ واذا عطف عليه ﴾ (اى على خبر ما) اى اذا وقع عطف شىء على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لايكون خبرها الا منصوبا لان الباء لاتزاد فيه ﴿ بموجب ﴾ (بكسر الجيم) من اوجب لان العاطف يوجب الحكم فى المعطوف بنقض نفى المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد اى لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة (اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى) اى بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده (وهو) اى العاطف الذى يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن) لانهما وضعتا للاثبات بعد النفى يعنى يفيد ان ايجاب الحكم فى المعطوف بعد أن يكون المعطوف عليه منفيا (نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن القعود لعمرو ﴿ فالرفع ﴾ (اى فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لا غير) ايذان بان الرفع مخصوص بالمعطوف لحمله على المحل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعنى لايكون منصوبا عطفا على اللفظ (لكونهما) اى لكون بل ولكن (بمنزلة الا) الاستثنائية (فى نقض النفى) يعنى كما ان ما ولا لاتعملان فيما بعد الا لانتقاض النفى الذى هو علة لعملهما بالا كذلك لا تعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفى ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم * ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع فى بيان ماهو شبيه بها فقال ﴿ المجرورات هو ﴾ تبين شرحه بما بين فى بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه ﴿ ما اشتمل ﴾ (اى اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا وانما فسر لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف (التى هى محل الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورحى لان الحرف الآخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كانا محلا له لما صار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل

الدال فى زيد والراء فى عمرو (فانه) يقال الدال فى زيد مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن (لايطلق عليها) اى على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الاسم (لانها) اى لان هذه الانواع الثلاثة (اقسام الاسم) يعنى اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها وما فى الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم ﴿على علم المضاف اليه﴾ (اى على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوى وهو العلامة (من حيث هو مضاف اليه يعنى) ان الجر لايكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه يعنى لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل (وهو) اى علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدرى وهو ثلاثة ولذا قال الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة) نحو غلام زيد (اوالفتحة) نحو غلام احمد (اوالياء) كما فى التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة فى اول الكتاب (لفظا او تقديرا) فبضرب الاثنين فى الثلاثة تصير الاقسام ستة يعنى ان الجر اللفظى والتقديرى فى الاقسام الثلاثة وقد سبقت امثلة الجر اللفظى واما امثلة الجر التقديرى فمثل غلام فتى وحبلى وابى العباس ولم يذكر الجر المحلى لانه لايكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين مثنى (وانما قلنا) فى تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد الحيثية (لان الجر) مطلقا سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا (ليس علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لايكون علامة الا لما وجد فيه معنى من المعانى المقتضية له وذلك لايكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته (بل لحيثية كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) اى هذا الاسم (وان كان) ان للوصل وقد سبق اعرابها مرارا (مختصا بما عرفه به) اى بالمضاف اليه الذى عرفه المصنف به وهو التعريف الآتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على علامته اعم منه) اى من المضاف اليه الذى عرفه المصنف (ومما هو مشبه به) اى اعم من شئ يشبه المضاف اليه فى كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل لجواز أن توجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل فى تعريف المجرور) وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ماكان مجرورا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته سماعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى بالله) الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ماجاءنى من احد ومازيد بقائم اوليس زيد بقائم

﴿ وكذا ﴾

(وكذا) اى كما يدخل فى التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيها فى الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة فجره كلا جر * وفى الرضى وعمل الجر ههنا لمشابهته المضاف اليه الحقيقى بتجرده عن التنوين اوالنون لاجل الاضافة فما يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقة والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث (وان لم يكن) اى ما دخل فى تعريف المجرور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) المضاف اليه (والمضاف اليه) اظهر فى مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثانى غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضى زيادة تبيين المعرف اذا كان الثانى عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرف اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول لاسيما المصنف خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو) اى المضاف اليه (ههنا) اى فى هذا التعريف (غيرما) اى غير المضاف اليه الذى (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف اليه عندهم مانسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلاثة لاتكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المصنف (فى ذلك) اى فى مخالفة الجمهور اوفى اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره (الى مذهب سيبويه) لما عرفت ان المختار عنده مذهب سيبويه (حيث اطلق) سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف الجر غير الزائد لانه لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كزيد فى غلام زيد ومررت بزيد (او حكما ليشمل) قوله كل اسم (الجمل) جمع جملة (التى يضاف اليها) اسماء الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو او اسمية نحو اذ الخليفة عبدالملك (فانها) اى تلك الجمل (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث هى جملة لا تكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فهى فى حكم الاسم لكونها مأولة به اى يوم نفع

الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك ﴿ نسب ﴾ مبنى للمفعول ﴿ اليه ﴾ اى الاسم ﴿ شئ ﴾ وانما قال شئ ليعم الاسم والفعل ولذا قال الشارح (اسما كان) الشئ المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) فى غلام (زيد او) كان (فعلا نحو مررت) فى مررت (بزيد) او اسما ايضا نحو انا مارّ بزيد ﴿ بواسطة حرف الجر ﴾ احتراز عما نسب اليه شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول ﴿ لفظا او تقديرا ﴾ (اى ملفوظا كان ذلك الحرف) اى الحرف الذى صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شائع وتقديرهم فى مثل هذا العطف لفظ كان قرينة دالة عليه او الى ان لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول (كما فى) ما اذا كان المنسوب فعلا (مثل مررت بزيد) او اسما نحو انا مارّ بزيد (او مقدرا) ولم يذهب الى كون كل منهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون ذلك المقدر) ﴿ مرادا ﴾ يريد أن قوله مرادا حال من قوله تقديرا لانه خبر كان المقدر والخبر فى حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل) لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيهما على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (بابقاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل فى التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر واشار الشارح الى الثانى بقوله من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام (مثل غلام زيد و) اما من نحو (خاتم فضة و) اما فى نحو (ضرب اليوم) على ما سيجئ واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما فى الاضافة لم ينصب بل حذف نسيا منسيا (بخلاف صمت يوم الجمعة) وضربته تأديبا (فانه) اى الحال والشان (وان نسب اليه) اى الى يوم الجمعة (الصيام) لوقوعه فيه وكونه محلاله (بالحرف المقدر وهو) لفظة (فى) لانه كان فى الاصل صمت فى يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع فى جزء منه حذف فى دفعا لهذا الايهام وتعدى الفعل الى يوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معيارا للصوم (لكنه) اى لكن ذلك الحرف (غير مراد) لا لفظا ولا تقديرا (اذ لو اريد لانجرّ) اليوم (به) اى بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم يجرّ بل انتصب علم انه ليس بمراد ※ ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد أن يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال ﴿ فالتقدير ﴾ (اى تقدير الحرف) اى كون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد ﴿ شرطه ﴾ اى شرط هذا التقدير ﴿ ان يكون المضاف ﴾ اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى ﴿ انى ارانى

اعصر خمرا﴾ والا يلزم تقدم الشيء على شرطه وذا غير جائز ﴿ اسما ﴾ (اذلوكان المضاف فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف) الذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فلزم فى الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما فى الاسم (نحو مررت بزيد) وكذا الاسم الذى فيه معنى الفعل نحو انا مار بزيد ﴿ مجردا ﴾ (اى منسلخا) يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى هو لازم معناه فلا يرد أن الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه فى مقام تنوينه اوفى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولوكان التنوين مقدرا مثلكم رجله وضاربك وضاربه وضاربى وحواج بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهو ظاهر (عنه) ﴿ تنوينه ﴾ بالرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو عنه (اوماقام مقامه) اى مقام التنوين (من نونى التثنية والجمع) على حدها بيان لقوله ما فى ماقام ﴿ لاجلها ﴾ علة للانسلاخ (اى لاجل الاضافة) لالغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين (لان التنوين اوالنون) اى نون التثنية والجمع على حدها (دليل تمام ماهى فيه) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين اوالنون فيه لان التنوين انما وضع للانفصال والانقطاع وكذا ماقام مقامه (فلما ارادوا) اى النحاة (ان يمزجوا) من المزج بالميم والزاى المعجمة والجيم وهو الاختلاط اى اراد النحاة اختلاط (الكلمتين) واتصال احديهما بالاخرى (مزجا تكتسب به) اى بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معرفة (اوالتخصيص) اذا كانت نكرة فى الاضافة المعنوية (اوالتخفيف) وهذا ايضا يجرى فى المعنوية والاولان مخصوصان بها لان او لمنع الخلو اذ التخفيف لازم فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظية ايضا لانه لما كان فى الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا فى التخفيف فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما امتزجا امتزاجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة اوالتخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والا يلزم ان تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارتا كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزاجا تاما اوالتخفيف فقط كما فى الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة) اى التنوين اوالنون لانه ان لم تحذف لزم ان يكون التنوين اوالنون فى الوسط ولفات الغرض المطلوب وهو التعريف اوالتخصيص اوالتخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة (وتمموها بالثانية)

اى وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ماتمت هى به لانه لما حذف ماتمت هى به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكملة لها (ثم) اى بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ماهو وشرط تقدير الحروف (المتبادر) من تبادر تسارع اى المفهوم اولا (من هذا التعريف) اى تعريف المضاف اليه وهو أنه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (نظرا) منصوب بنزع الخافض اى بان ينظر (الى كلام القوم) وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث ليسوا) اى ليس القوم (قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية) لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تفد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لايحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب اومرفوع (انه) اى ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية) قوله المتبادر مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف الجر لالفظا ولاتقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا اوتقديرا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن) اى فى متن الكافية (والتصريح فى شرحه له) اى فى شرح المصنف لهذا المتن (ان التقسيم) اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتى معنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية و) الاضافة (اللفظية انما هو) اى ليس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير حرف الجر) فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) اى المصنف (لم يبين تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى اللام وبمعنى من او بمعنى فى بشروط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للايضاح كما هو دأبه فى وضع القواعد والاصول (لا فى المتن) لفظة لا زائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه) اى عن المصنف (شئ فيه) اى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنى صراحة واشارة (من سائر مصنفاته) اى من باقى الكتب المصنفة له فبقى امر الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبهما ولكن المحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا اوتقديرا اعم من التقدير حقيقة اوحكما انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها) يعنى فى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول (لتقوية العمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى

﴿ردف لكم﴾ لان الصفة ههنا متعدية فلاتحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد) لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وماكان كذلك تكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد (و) تكلف بعضهم بنفسها (فى اضافتها) اى فى اضافة الصفة (الى فاعلهامثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من البيانية) متعلق بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز) فيكون الوجه مبينا الموضع الحسن فتناسب من البيانية فتدخل لتأكيد البيان كما تزاد فى التميز فى قولك لله دره من فارس وقل عز من قائل لتأكيده ايضا (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من قبل ذكر موضع الحسن (ابهاما فانه لايعلم) منه (انه اى شئ منه) اى من زيد (حسن) يعنى لايعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ماهو المقصود والمراد (فاذا ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين المراد (فكأنه قال) زيد الحسن (من حيث الوجه) كما فى قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه كما ان اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه فالمعنى الحسن موجود فى الوجه كما ان الضرب موجود فى اليوم فجاز أن تكون الاضافة بمعنى فى كما كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن كان عاما شائعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادت الاضافة التخصيص (فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لاتفيد) شيئا من الاشياء (الا تخفيفا فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد أفادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون فى الوجه وغيره كما ان الغلام فى قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل اوامرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى الرجل (قلنا) لا نسلم ان هذا فى الحقيقية تخصيص لانه (كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هوالوجه لان الفاعل مما يخصص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصص الصفة بكونها قائمة به (فلايكون) التخصيص (مما تفيده الاضافة) لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لايحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا

التخفيف فى اللفظ) فى جانب المضاف اليه كما سيأتى ﴿ و هى ﴾ (اى الاضافة بتقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب ﴾ على ماسبق غير مرة ﴿ معنوية ﴾ (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف لعود اثرها اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة (تفيد معنى فى المضاف تعريفا) بدل من معنى بدل البعض من الكل (اوتخصيصا) عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان كون المضاف اليه معرفة اونكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى المضاف ولذا نسب اليه ﴿ ولفظية ﴾ (اى منسوبة الى اللفظ) اى لفظ المضاف او المضاف اليه اوكليهما جميعا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف و يقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط) يعنى فائدتها منحصرة فى اللفظ (دون المعنى) يعنى لاتفيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لعدم سرايتها اليه) اى لاتسرى فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال فيها لما كان فى اللفظ فقط انحصرت فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل * ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل كل واحدة منهما ويبين انواعهما وشرائطهما وفوائدها ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام للعهد الخارجى على سبيل ترتيب اللف و النشر ﴿ فالمعنوية ﴾ التى هى قسم من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها) قدره ليصح الحمل بقوله ﴿ ان يكون ﴾ وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى ذات ان يكون كما لايخفى على من له قلب سليم ﴿ المضاف ﴾ (فيها) ﴿ غيرصفة ﴾ والصفة المنفية ثلاث ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول والصفة المشبهة) يعنى لايكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة ﴿ مضافة ﴾ بالجر صفة الصفة ﴿ الى معمولها ﴾ (اى فاعلها) بدل البعض من معمولها (او مفعولها قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها اومفعولا لها واذا اضيف يصير مضافا اليه فحينئذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا باعتبار الكونية مثل قوله تعالى ﴿ وآتوا اليتامى اموالهم ﴾ وهى على ضربين اما ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف فيها (صفة كغلام) فى قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضاف صفة

مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلها ولامفعولها قبل الاضافة ولابعدها وهو قول الشارح (اوكان) المضاف (صفة) اسم فاعل اواسم مفعول اوالصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها ومفعولها (بل) لم يكن مضافة الا (الى غيره) اى غير المعمول (كمصارع مصر) بالتنوين لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير معمول وهو المصر فانه ليس بمعمول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكريم البلد) والاضافة ايضا بمعنى فى لان الكرم لايقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها (واحترز به) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه فى الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو (حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ماسيجئ لهما زيادة تحقيق ﴿وهى﴾ (اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء) ثلاثة اقسام فالحصر استقرائى لانها ﴿امابمعنى اللام﴾ سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه فناسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار ﴿فيما﴾ (اى فى المضاف اليه) الذى هو ﴿عدا جنس المضاف﴾ بالنصب لانه مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستترفيه راجع الى الموصول ﴿وظرفه﴾ عطف على جنس المضاف اى ظرف المضاف (اى لايكون) المضاف اليه فى التركيب الاضافى (صادقا على المضاف) اى لايصح حمل المضاف اليه على المضاف (وغيره) عطف على المضاف يعنى ولايكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف (ولاظرفا له) اى ولايكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لايكون صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيدا ليس جنسا) المضاف الذى هو (للغلام) حل كونه (صادقا عليه) وغيره لعدم حمل زيد على الغلام حيث لايقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان الغلام رق وزيد حرّ (ولاظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام اليه) اى الى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى غلام لزيد) ﴿واما بمعنى من﴾ (البيانية) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اىّ جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ما قبلها من اىّ جنس فتناسبا ﴿فى جنس المضاف﴾ يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف

كماهو المتبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف
يعنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله
الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه
و(على غير المضاف اليه) يعنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على
المضاف الذى هوالخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على مالايكون خاتما من الفضة
كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة
ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدارهم
فضة (فيكون بينهما) اى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص
من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لايصدق احدالشيئين على مايصدق
عليه الآخر اويصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق
احدهما على كل مايصدق عليه الآخر اولا والاول التساوى كالانسان
والناطق والثانى امان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الآخر من غيرعكس
اولا والاول العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق
على كل مايصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه
كالحيوان والابيض وههناثلاث صور الاولى مايجتمعان فى شئ كالحيوان والابيض
فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة مايصدق احدهما دون الآخر كالحيوان
والاسود فى الحمار الابيض فالنسب الاربع التباين والتساوى والعموم والخصوص
المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع مايجتمعان فى مادة
ويفترقان فى مادتين كذا فى علم الميزان فمن اراد تفصيله فليرجع اليه (واما بمعنى فى
فى ظرفه) (اى فى ظرف المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف
ومحلاله بان يكون زمانا اومكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه
ظرف للمضاف ومحل له (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى حاصل
ان تكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لايخلو
(اما مباين للمضاف) بان لايصدق احدهما على مايصدق عليه الآخر كالانسان
والفرس لماعرفت من النسب الاربع (وحينئذ) اى حين اذيكون المضاف اليه
مباينا للمضاف على ماقلنا (ان كان) المضاف اليه (ظرفاله) اى للمضاف بان يكون
زمانا اومكانا باعتبار وقوعه فيه (فالاضافة بمعنى فى) لما قلنا (والا) اى وان
لم يكن المضاف ظرفا للمضاف اليه حين التباين (فهى) اى فالاضافة (بمعنى
اللام) فحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية (واما مساوله) يعنى

ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل مايصدق عليه الآخر بان كانا لفظين مترادفين (كليث واسد) وحبس ومنع (اواعم) عطف على مساو يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية *يكشنبه*(فالاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير أن يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتنعة) لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم يحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد بالاضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان تكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت مابينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص يبين مايلزم المكلف من المعروف والمنكر على ماقيل الفقه معرفة النفس مالها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراكة وهى فى الاصل شجرة مرة تتخذ منها المسواك الذى يستاك به ينبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدان التى يسكن اهل الاسلام فيها لكون السواك سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له سـق واغصان سواء كان له دوام واستمرار اولا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فالاضافة حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كأنه مباين للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز أن تتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج (فالاضافة فيه) اى فى هذا القسم (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه حينئذ يباين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المعنوية ثلاثة اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز أن تتخذ منه (فهى) اى الاضافة على هذا التقدير (ايضا) اى كما ان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمعنى اللام) لان

المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) الذى هو متفرع (الى) اصله الذى هو (فضة) فى قولك خاتم فضة (بمعنى من) البيانية لان الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البيانية (واضافة) الاصل مثل (فضة الى) الفرع مثل (خاتم) تكون (بمعنى اللام) لانه ليس اصلا لها ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شائعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له مثالا لما انه كثير لم يحتج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لايتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له مثالا فقال (كما يقال) عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتمك خير) يعنى جيدة (من فضة خاتمى) اوبالعكس نحو فضة خاتمى جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سيفى جيد من حديد سيفك
* ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر فى قسمين منها البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفى تقديره فى قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد أن يبينه فقال منبها (واعلم) ايها الطالب المنصف (انه) اى الحال والشان (لايلزم) اى لايجب (فيما هو بمعنى اللام) اى فى الاضافة التى تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اى باللام قوله ان يصح فاعل لايلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لايلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص (بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك) فى اضافة العام الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام) لما عرفت سابقا (و) الحال انه (لايصح اظهار اللام فيه) اى فى هذا القول لانه لم يستعمل يوم للاحد باظهار اللام كما استعمل فى قولك غلام زيد غلام لزيد (وبهذا الاصل) الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفى فيها افادة معنى الاختصاص (يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لايرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه (ولايحتاج) مبنى للمفعول (فيه) اى فى مثل قولك يوم الاحد (الى التكلفات البعيدة) مثل ان تقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار أنه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه

(وخص)

وخص به وفى علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزأ منه فاضيف
الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك
(كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى مايفيد
اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولو احد لان اضافة العام
الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به
بسبب الاضافة * ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد أن يفرق بينهما بالقلة
والكثرة فى الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ماهو القليل فى الاستعمال على منوال
بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اى كون الاضافة بمعنى فى) (قليل)
(فى استعمالاتهم) اى فى استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا
فى قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لاالظرف فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة
الزمانية فاضافة الشىء الى فاعله الحقيقى تكون اولى واما المضاف فى اللامية
فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى البيانية فمتفرع منه فتكون الاضافة
فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة فى هذا الفن هو الاولى (وردّها) اى وردّ الظرفية
(اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف
اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام رجل (فان
معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه)
اى بسبب كون الضرب واقعا فى اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل اى
كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للتهىء لاسباب
الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شان النساء المدبرة للامور فصار كأن الكوكب
مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا) اى على
ردّ اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن ردّ الاضافة) التى
تكون (بمعنى من ايضا) اى كما امكن ردّ الاضافة بمعنى فى الى اللامية (الى الاضافة)
التى تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافه المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها
بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص
الواقع بين المبين) بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين
(والمبين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضة
وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل
فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلنا نعم) يمكن
ردّ الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن)
اى الا انه (لما كانت الاضافة بمعنى فى) يعنى الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة
الى غيرها (ردّوها) اى ردّ النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون

(بمعنى اللام تقليلا) نصب على العلية لقوله ردّ وها (للاقسام) اى اقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل استعماله (واما الاضافة) التى تكون (بمعنى من) البيانية (فهى كثيرة فى كلامهم) اى كلام النحاة او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) اى بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) اى برأس من غير أن تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الردّ يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا اردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز فى امور شتى * ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع فى ايراد امثلتها ذاهبا الى الصنعة البديعية التى هى كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة بها كما هو دأبه ﴿ نحو ﴾ مبتدأ ﴿ غلام زيد ﴾ (مثال) خبر (للاضافة) التى تكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (اى غلام) مخصوص (لزيد) ﴿ و ﴾ نحو ﴿ خاتم فضة ﴾ (مثال للاضافة) التى تكون (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه (اى خاتم) متخذ (من فضة) ومصنوع منها ﴿ و ﴾ نحو ﴿ ضرب اليوم ﴾ (مثال للاضافة) التى تكون (بمعنى فى) لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اى ضرب واقع فى اليوم) فاضيف الى زمانه الذى حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى فى * ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما لفظى وهو التخفيف ولكنه لم ينبه عليه لوضوحه لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوى وهو قسمان تعريف المضاف او تخصيصه فقال ﴿ وتفيد ﴾ (اى الاضافة المعنوية) ﴿ تعريفا ﴾ (اى تعريف المضاف) فيه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه يعنى فائدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه او يكون المضاف فى التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما سيأتى من انه المختار مصاحبا ﴿ مع ﴾ (المضاف اليه) ﴿ المعرفة ﴾ (لان الهيئة التركيبية) التى هى هيئة غلام زيد (فى الاضافة المعنوية) التى يكون المضاف معرفة معها فلا ترد الاضافة المعنوية التى تفيد التخصيص (موضوعة) وضعا نوعيا (للدلالة على معلومية المضاف) لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين وجب ان يمتزج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف

(من)

من المضاف اليه المعرفة (لاان) عطف على قوله لان الهيئة اى لالان (نسبة امر) غير معين (الى) امر (معين) كنسبة غلام الى زيد فى قولك غلام زيد (تستلزم) اى توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهوديته) اى كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اى نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب (غير لازم كما لايخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لاتستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه (فلا تكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (قلنا ذلك) اى مايقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لاتفيد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفه غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لتعريف المضـاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لابحسب الوضع والاستعمال لايزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبر له اى (كما ان المعرّف باللام) يعنى ان الاسم المعرف بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة (فى اصل الوضع لواحد معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعرّف باللام (بلا اشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما فى قوله) اى قول الشاعر (ولقد) الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تعالى ﴿تالله لاكيدن﴾ (امرّ) فعل مضارع متكلم وحده من مرّ يمرّ (على اللئيم) متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلأم سال يسأل وهو من كان دنئ الاصل وشحيح النفس (يسبنى) من سب يسب مثل مدّ يمدّ وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثل قوله تعالى ﴿كمثل الحمار يحمل اسفارا﴾ (وذلك) اى مايقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جار (على خلاف وضعه) وماكان على خلاف الوضع لايعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد أن الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا لايقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثانى الغلام المعين اذا كان له

غلمان كثيرة اوذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الاواحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة اولا قوله (وليس يجرى هذا الحكم) اى حكم افادة هيئة التركيب الاضافى تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولكم انهيئة التركيب الاضافى موضوعة لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح فى نحو ليشمل ماهو بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر (فان اضافتهما لاتفيد التعريف) اى لا تجعل كل واحد منهما معرفة (وان كانا مع المضاف اليه المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة (لتوغلهما فى الابهام) لان مغايرة ذات زيد فى قولك جاءنى زيد غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثليته فى قولك جاءنى مثل زيد لاتخصص ذاتا * وفى الرضى واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التنكير بحيث لايتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ماكان هو بمعناها من نظيرك وشبيهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلته لاتخصص ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك * الى ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه) اى للذى اريد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحد) كالسكون فانه له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) مبنى للمفعول اى ذلك الضد (بغيريته) اى بكونه غيرا لما اضيف اليه غير لانحصار الغير فيه (كقولك عليك) اسم من اسماء الافعال اى الزم (بالحركة) وداوم عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لايحب البطالين وغيرهنا بالجر صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل الحركة كونان فى آنين فى مكانين والسكون كونان فى آنين فى مكان واحد (وكذلك) اى كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك (اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم) كابى حنيفة وابى يوسف (والشجاعة) نحو علىّ بن ابى طالب وخالد بن الوليد (فقيل له) اى

(للشخص)

للشخص المشتهر في ذلك الشيء (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابى حنيفة رحمه الله اولعلىّ رضي الله تعالى عنه جاء مثلك اوشبهك (اذا قصد) بالمثل (الذى يماثله فى الشيء الفلانى) يعنى فى العلم او الشجاعة ﴿و﴾ (تفيد الاضافة المعنوية) ﴿تخصيصا﴾ (اى تخصيص المضاف) اى فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد أن كان عاما يقبل الخصوص مصاحبا ﴿مع﴾ (المضاف اليه) ﴿النكرة﴾ لما سبق فى افادتها التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التخصيص) فى عرف النحاة (تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام) الذى اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة) يعنى يصلح لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص بواحد منها (فلما اضيف الى رجل) كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه غلام امرأة) لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة (وقلت الشركاء فيه) اى فى الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرّف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير أن يتعين * ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع فى بيان شرطها الا انه اخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال ﴿وشرطها﴾ (اى شرط الاضافة المعنوية) ومبناها وما تتوقف عليه ﴿تجريد المضاف﴾ اى ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى تعريف ما اريد اضافته لا مطلقا بل (اذا كان معرفة) باىّ وجه كان والمراد ما يقبل التجريد ومن شانه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا ﴿من التعريف﴾ الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية (فان كان) ما اريد اضافته (ذا اللام) كالغلام او ذا النداء مثل يا رجل (حذف لامه) اوحرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اوّلا (بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) سبق تفسيره فى آخر مبحث غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك (وان لم يكن) اضافته (معرفة) من المعارف التى يصح تجريدها بل كان نكرة (فلا حاجة) فيه (الى التجريد بل لا يمكن) التجريد لان الخالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (اوالمراد) عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل (بالتجريد تجرّده وخلوّه من التعريف) اى وجوده مجرّدا وعاريا من التعريف

(عند الاضافة سواءكان) ماارید اضافته (نكرة فى نفسه) كغلام (من غير) احتياج الى (تجريد اوكان) ماارید اضافته (معرفة جرّدت عن التعريف) عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) فى الاضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد (لان المعرفة) التى يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة) من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافة المعرفة الى النكرة (طلبا للادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين والتخصيص مخصص لا يعين ولاشك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لانه ليس من شان العاقل ان يتعب نفسه فى طلب الادنى مع وجود الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لا يحصل * وفى الرضى لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل فى المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهى التعيين انتهى * (فتضيع الاضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد (فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) فى الامتناع يعنى كما يمتنع الاول يمتنع الثانى ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (فى نحو النجم والثريا) تصغير ثروى تأنيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة وهى الاجتماع واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احد اليائين فى الاخرى ثم عرّف باللام ثم جعل علما لنجوم مجتمعة (والصعق وابن عباس) والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس رضى الله عنهما هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس (فى لزوم تعريف المعرّف) متعلق بقوله لا فرق (فما بالهم) اى ما حالهم وشانهم (جوّزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذاك) ولم يجوّزوا اضافة المعرّف الى المعرفة او النكرة واىّ فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة سواء (قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة) يعنى فى النجم والثريا والصعق وابن عباس وامثالها

﴿ تعريف ﴾

(تعريف المعرف) اى جعل المعرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) فى الثلاثة (اوالاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيها حصول (تعريف آخر وهو التعريف) الحاصل (بالعملية) لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر أن تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل) انما يلزم (تبديل تعريف بتعريف آخر) يعنى زال التعريف اللامى او الاضافى وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ ﴿ وما اجازه ﴾ اى التركيب الذى فيه اضافة المعرّف باللام اجازه ﴿ الكوفيون من ﴾ (تركيب) بيان لما فى قوله وما ﴿ الثلاثة الاثواب ﴾ حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرّف باللام من غير تجريد ﴿ وشبهه ﴾ بالجر عطف على الثلاثة الاثواب ﴿ من العدد ﴾ (المعرّف باللام المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وجئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اىّ جنس هو فعرّف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان المعرّف من اىّ نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار) ﴿ ضعيف ﴾ (قياسا) نصب على التميز (واستعمالا اما) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيان ما (تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام) من ذى اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة)

* ايا منزلى سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتى مضين رواجع *
* وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلاث الاثافى والديار البلاقع *

(ثلاث الاثافى) جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلاثة التى يوضع القدر عليها وصفها بالاثافى واضاف الثلاث الى الاثافى بعد التجريد (والديار) جمع كثرة والقلة ادؤر بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد

(البلاقع) صفة الديار جمع بلقع بفتح الباء اى الخالى * والديار الخاليات عن الماء وانواع النبات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق
* ما زال مذ عقدت يداه ازاره * قسما وادرك خمسة الاشبار *
(واماما جاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبي عليه السلام (من قوله عليه السلام) بيان ما (بالالف الدينار) باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا اى تصدقوا (فعلى البدل) اى فمحمول على ان الدينار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على الخير يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا منه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه يجرى مجرى التفسير لانه لماقيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ماهو فبينه بجعل الدينار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لايحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كماذهب اليه الكوفيون والالكان اختيار غير الفصيح وهذا ليس من شان من بحر البلاغة رشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه
﴿ و ﴾ (الاضافة) ﴿ اللفظية ﴾ (علامتها) اى قرينتها شيئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما اوكلاهما لم تكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله ﴿ ان يكون المضاف ﴾ فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية ﴿ صفة ﴾ مشتقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله اومفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذالم يكن صفة) بل كان اسما محضا (نحو) غلام فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة واشار الى الثانى بقوله ﴿ مضافة ﴾ صفة لصفة ﴿ الى معمولها ﴾ فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا كانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولا لها فحينئذ تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع مصرو) كريم فى قولك (كريم البلد) فان المصر والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به اوالفاعل وان كان كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم ﴿ مثل ﴾ ضارب فى قولك ﴿ ضارب زيد ﴾ هذا (من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف ﴿ و ﴾ نحو حسن فى قولك ﴿ حسن الوجه ﴾ هذا (من قبيل

اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه فى الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور فى الصفة فصار حسن وجهه فعوّض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ماسيجئ ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح مع ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل ﴿ ولا تفيد ﴾ (الاضافة اللفظية فائدة) من الفوائد ﴿ الا تخفيفا ﴾ (لا تعريفا) يعنى لا تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (ولا تخصيصا) يعنى لا تفيد ايضا تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف (لكونها فى تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوى لم تفد شيئا من التعريف او التخصيص بل لا تفيد الا تخفيفا ﴿ فى اللفظ ﴾ (لا فى المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لو أفادتها (بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ) كما فى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شيء فى مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقط الشدة و بقى اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) فى الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل او المفعول (قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها اولى ليظهر اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظى فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتها (والتخفيف اللفظى) فى هذه الاضافة على ثلثة اقسام على مابينه الشارح وعلى ما يقتضيه الفعل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (فى لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه ويكون (بحذف التنوين) اى تنوين المضاف (حقيقة) يعنى لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعله غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد واساور سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احمركم (او بحذف) عطف على قوله بحذف التنوين (نونى التثنية والجمع) المذكر السالم (مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما) عطف على قوله اما فى لفظ المضاف اى اما ان يكون التخفيف (فى لفظ المضاف اليه فقط)

بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (بحذف الضمير) اى الضمير المتصل بالفاعل الراجع الى الموصوف (واستتاره) يعنى لايحذفه نسيا منسيا بل يجعله مستترا (فى الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فتقبح ماعلى سيأتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه) للتخفيف (واستتر)عطف تفسير للحذف (فى القائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اى الى الغلام (للتخفيف) اى كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف (فى المضاف اليه فقط) فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب المضاف اليه (واما فى المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او فى المضاف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى حصول التخفيف غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله قائم) بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذى هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتخفيف فى المضاف) الذى هو قائم حاصل (بحذف التنوين و) التخفيف (فى المضاف اليه) الذى هو الغلام حاصل (بحذف الضمير) منه (واستتاره) اى بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا (فى الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لايكونان الا فى الوصف اللازم لان المتعدى يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد ﴿ ومن ثمه ﴾(اى من جهة) واجل (وجوب افادة الاضافة) هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر * حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى * ومنه قوله تعالى ﴿ذكر رحمة ربك﴾ ومثل هذا لايخل بالفصاحة وقد وجد فى النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو افادة جار لفاعله وناصب لمفعوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص)اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله ﴿ جاز ﴾ (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى وجود التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل ﴿ مررت برجل حسن الوجه ﴾ بجر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها) فاعلها لما عرفت (وجعلها صفة للنكرة) بكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تفد الا تخفيفا فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل (فمن جهة) واجل (انها) اى الاضافة

﴿ اللفظية ﴾

اللفظية (لم تفد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل (مررت بزيد حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيرا لانه يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب (الثانى لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفا فينبغى ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدر اورده الهندى حيث قال فان قيل ثمه اشارة للحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لاتعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه ثمه وهو) اى المشار اليه بثمه (مجموع امور ثلاثة) لا كل واحد منها (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة الاضافة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه بثمه والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثانى) وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثانى (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه بثمه مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (فى ذلك الاستلزام) يعنى فى استلزم جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولادخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز أن يكون) الاستلزم (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه بثمه مجموع تلك الامور باعتبار أن يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يرد ورودا (انه لادخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء

التخصيص) لالنفى الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها فى ذلك الاستلزم ظرف مستقر خبرها اى لادخل موجود فى ذلك الاستلزام واللام فى لانتفاء متعلق باسم لامرفوع محلا على انه فاعله تقديره لادخل انتفاء التخصيص موجود وكائن فى ذلك الاستلزام مثل قولك لاضرب رجل كائن فى الدار وهى مع اسمها وخبرها خبران وهى مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يرد ولا يفهم لك ان تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدا ﴿و﴾ (من جهة) واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفا) فى اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثانى على الثانى وانه ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فى اللفظ فقط ﴿جاز﴾ (تركيب) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل ﴿الضاربا زيد و﴾ الحسنا وجه اوجمعا على حدّه مثل ﴿الضاربوا زيد﴾ والحسنوا وجه (لحصول) المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) فى اللفظ (بحذف النون) فيهما بالاضافة لماسيجئ ﴿وامتنع﴾ (تركيب) يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علما اولا مثل ﴿الضارب زيد﴾ والحسن وجه (لعدم) حصول (التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) فى هذا التركيب (انما سقط للالف واللام) اى لدخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين (لاللاضافة) لان الساقط اوّلا لايمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لايكون فى الاضافة فائدة فتضيع فوجب ان يمتنع اضافته (ولاشك انه لادخل فى هذا التفريع) اى فى جواز التركيب الاول وامتناع الثانى (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص) كما لادخل لانتفاء التخصيص وحده فى التعريف الاول وههنا لادخل لانتفائهما معا لان المعرف باللام لايتصور تعريفه (بل يكفى فيه) اى فى هذا التفريع (وجود التخفيف) فى اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز والثانى ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا (وعلى هذا) اى على انه لادخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان الانسب) والاولى (تقديم هذا التفريع) على التفريع الاول ويقول ومن ثمه جاز الضاربا زيد والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان اصل هذا التفريع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل التفريع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمر ولان

مانحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم مانحن فيه على غيره واجيب بان النفي مقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف (لكنه) الا ان المصنف (اخره) اي هذا التفريع (لكثرة لواحقه) لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشيء اذا كثر البحث فيه يجب تأخيره للبحث فيه (خلافا للفراء) اي خالف الفراء الجمهور فيه خلافا (فانه يجوز تركيب الضارب زيد) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله (اما لانه) اي لان الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب في الضارب زيد (انما هو بعد الاضافة) اي بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم اضيف اليه (فحصل التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب الاضافة) فلم تكن الاضافة ضائعة (ثم عرّف باللام) يعني ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخل اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضا لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر أن يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونها موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه (عنه) اي عن هذا الدليل (في شرحه) على كافيته (بانه) اي بان هذا الدليل يعني تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم (لان القول بتأخر اللام) عن الاضافة (المتقدمة) صفة اللام (حسا) تميز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعني ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة) متعلق بالمتقدمة (مجرد ادعاء) حيث لادليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفي اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وكونه محسوسا ملفوظا ولان اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق مايعرضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات لتقدم الذات على صفته (واما لما وقع في شعر الاعشى) وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية *شب كور* (من قوله) بيان ما في قوله لما (الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة

الجار مطلقا جائز كثير (فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها) بالجر عطف على المائة لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه الواهب عبدها (فهو) اى الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى فى كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لا يمتنع ذلك) اى الواهب عبدها (حيث اتى به بعض البلغاء) حتى لو كان ممتنعا لما اجازه البليغ وان كان بواسطة (لا يمتنع هذا) اى الضارب زيد (فاجاب المصنف) نفسه (عنه) اى عن استدلال الفراء بما وقع فى شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله) ﴿ وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ﴾ الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة (يعنى) ان (هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لا من التضعيف كما ذهب اليه البعض (لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحا فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لما عرفت من امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة) المطلوبة اما فى المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعا (فى) هذه (الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهر (ولا يخفى) عليك (ان فيه) اى فى هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعنى ان فى هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل الدعوى جزأ من الدليل اى جعل النتيجة جزأ القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف * اعلم انه انما يستعمل فى موضع القلة والندرة ويقال متصلا بالاستثناء فى الاكثر لنفى الاثم والخطأ الحاصل بنفى الكل واثباته والواقع خلافه نحو جاءنى القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذنى يارب فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف (انه) اى هذا البيت (ضعيف فى الاستدلال به) يعنى ان هذا البيت ضعيف فى كونه دليلا على جواز الضارب زيد لا فى الفصاحة لانه قوى فيها فحينئذ لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب (اذ لا نص فيه) اى فى هذا البيت (على الجر فانه) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه (يحتمل النصب) اى وعبدها (حملا على المحل) اى محل المائة لانها منصوبة محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل

فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى محالها الا يرى انه لو وصف المائة لا تنصب الوصف (حملا على المحل) مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) حملا (على انه مفعول معه) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه (او لانه) عطف على قوله اذ لا نص فيه فتكون علة اخرى للاستثناء (قد تحمل) مبنى للمفعول من التفعل (فى المعطوف مالا تحمل فى المعطوف عليه) مبنى للمفعول ايضا من التفعل والموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قد تحمل ونائب الثانى ما استكن فيه للفصل بالعطف لان الشيء اذا كان بعيدا عن العامل يتسامح فيه (كما فى رب شاة وسخلتها) ويازيد والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا (حيث جاز هذا التركيب) اى تركيب رب شاة وسخلتها ويازيد والحارث (ولم يجز) ان يدخل رب ويا على المعطوف (نحو رب سخلتها) ويا الحارث (بادخال رب) ويا (على سخلتها) والحارث (بدون العطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على النكرة لانها تقبل التقليل وضده * اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضأن والمعز ذكرا كان او انثى الا انه صغيره لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم (والبيت تمامه) اى بما ذكر قبله ومايذكر من المصراع الاول والثانى (الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة السخاء (الواهب المائة) اى الذى يهب المائة ساعة فساعة يعنى فى كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد ههنا ليس للحصر بل للكثرة فلا يمنع ان يكون ماوهبه اكثر من مائة او اقل * وفى الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد بمائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد (الهجان) وعبدها (اى البيض) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث مثل احمر وحمر الا انه كسر الفاء لاجل الياء (من النوق) جمع ناقة بضم النون وسكون الواو (يستوى فيه) اى فى الهجان (الجمع والواحد) كالفلك كأنه اذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون مفردا (والهجان صفة للمائة) باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية فيها بناء على عدم اشتراط الاشتقاق فى الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق (او بدل منها) بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثر فيه او للمدح بان ما وهبه كثير وهذا المعنى أليق لان فيه زيادة مدح ليس فى الاول

(او من قبيل الثلاثة الاثواب) يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلاتجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لماعرفت سابقا (كماهومذهب الكوفيين) حيث جوزوا اضافةالعدد المعرف باللام الى معدوده بلاتجريد عنه (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كأنه مملوكها (اى راعيها تشبيها له) اى لتشبيه الراعى (بالعبد لقيامه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى (اوعبدها حقيقة) تميز (ف) حينئذ تكون (اضافته) اى اضافة العبد الى المائة (لادنى ملابسة) اى لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وحدق طرفك وفى هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط (وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ) كهود فى جميع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول (اى حديثات النتاج حال من المائة) فحينئذ يكون مبنيا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى القلوب تكون هبته اعسر فهبته تكون افضل (يزجى بالزاى المعجمة والجيم) حال كونه (على صيغة المضارع) (المعلوم المذكر) من زجى يزجى (اى يسوق) ويقال ازجى اى سبق والتزجية ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه (ضمير العبد) يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبينا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى على انها مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعنى على انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله يزجى فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها او يساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب او مبنيا للمفعول وهو مرفوع (لاتنكشف)

اى لاتتبين ولا توضح لنا (الا بعد معرفة حركة حرف الروى) الضمة او الفتحة
وحرف الروى ماتكرر فى كل بيت وهو ههنا قوله لها (من القصيدة) يعنى ان
كان حرف الروى فى سائر الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل
مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهى منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبنيا
للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال ويتبين
ويوضح المآل (واما) عطف على اما لانه توهمه عند شرح قوله خلافا للفراء
(لانه) اى الفراء (قاسه) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل) حيث
جاز اضافة الضارب الى الرجل بلاتخفيف فى الاضافة فكذلك تجوز اضافة
الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله
(الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن
فيه (فاجاب المصنف عنه) اى قاسه على الاول (بقوله) ﴿ وانما جاز الضارب
الرجل ﴾ المراد ههنا اسم الفاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس
المعرف به المضاف اليه ايضا (يعنى كان القياس عدم جوازه) اى عدم جواز
اضافة الضارب الرجل (لانتفاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية
فى احد الجانبين (لزوال التنوين باللام) وحصول التخفيف ههنا اما بحذف
التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين مع اللام لايجتمعان لان التنوين
للتنكير غالبا واللام للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر
(لكنه) اى الا انه (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف ﴿ حملا على ﴾ (الوجه)
﴿ المختار فى الحسن الوجه ﴾ يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس على
نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله
وانما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الخفة
المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا فى الصفة
على ماهو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران)
اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان او خبر مبتدأ محذوف اى
احدهما رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن
ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (على التشبيه
بالمفعول) لانها لازمة لاتنصب المفعول به الا ان الفاعل شبيه بالمفعول فنصب ففيه
تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير فيكون
احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ماهو كثير شائع عليه لان ماهو الاحسن
يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار
فى الحسن الوجه (اشتراكهما) اى اشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف

صفة والمضاف اليه جنسا معرّفين باللام) اى فى كون المضاف فيهما صفة معرّفة باللام والمضاف اليه جنسا معرّفاباللام وهذا الاشتراك يقتضى ان يأخذ التركيب الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (فقياسه) اى قياس الضارب زيد (عليه) اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام او الجنسية ايضا فصار القياس به كقياس الضب بالنون ﴿ والضاربك ﴾ (يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت) يعنى لعدم التخفيف ﴿ و ﴾ (كذا) ﴿ شبهه ﴾ اى شبه الضاربك (وهو) اى شبهه المضاف الى ياء المتكلم نحو (الضاربى و) المضاف الى ضمير الغائب نحو (الضاربه وغيرها) من التثنية فى الصفة والضمير معا او فى احدهما فقط نحو الضاربها والضاربانا والضارباكما والضارباه والضاربای والضاربالك والضاربهما والضاربكما والجمع فى الصفة والضمير معا او فى احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية ﴿ فيمن قال ﴾ متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز (اى فى قول من قال) قدر المضاف لان الجواز فى القول لا فى القائل وقيل الاظهر ان يجعل فى بمعنى عند لمناسبة الظرفية اى عند من قال وهذا اوجه (يعنى) من قال (سيبويه واتباعه) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه ﴿ انه ﴾ (اى الضارب فى) قولك (الضاربك) وامثاله ﴿ مضاف ﴾ كما قلنا (دون من قال انه) اى الضارب فى الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس الفراء حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله منزوع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المفعولية) لا مجرور المحل على الاضافة (والتنوين) فيه (محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير يسقط التنوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطه لان التنوين للانفصال (لا للاضافة) لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله (فانه) اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لا يحتاج جوازه) اى جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى ردّ قياس الفراء

الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كاقانا (حملا) (اى لمحموليته) فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا (على ضاربك) فى صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها (فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول له ثلاثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به وان يكون مقارناله فى الوجود وهى ههنا بأسرها موجودة وقال المحشى كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ماقيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيئان اواشياء فى التأويل والاحتياج اليه سواء فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق والمقدم لايكون الابالقرينة فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه (وبيانه) اى بيان الحمل ووجهه (انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا (و) اسماء (المفعولين) كمضروب مفردا حال كون كل منهما (مجردة عن اللام بمفعولاتها) متعلق باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل (و) قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات متصلات) يعنى كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل باحدها (التزموا الاضافة) جواب اذا يعنى اوجبوا اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر (ولم ينظروا الى تحقق تخفيف) يعنى لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها (فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه وضاربى وغيرها مثنى ومجموعا لان سقوط النون فى ضاربوك وضارباك والتنوين فى ضاربك لرفضهم الجمع بينها وبين المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافة) فى احد الجانبين (بل) التخفيف فى جانب المضاف وانما حصل (بنفس اتصال الضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما فى الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة وان كانت اضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك) وشبهه اى حصول التخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان الساقط اولا لايمكن اسقاطه (وجوزوه) اى وجوزوا ضاربك وشبهه (بدونه) اى من غير أن يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه فى كونه جائزا بدون

التخفيف عليه)اى على ضاربك و بين وجه الحمل لان الشىء لايحمل على شىء
مالم يكن بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد
حيث كان كل منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسما فاعلا) الظاهر أنه اراد
بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام اولم يكن (مضافا الى
مضمر متصل) واراد ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان
او مخاطبا او متكلما (محذوفا) صفة لقوله اسما فاعلا جرت على غير من هى له لان
الحذف ههنا فى الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه (تنوينه
قبل الاضافة) لاتصال الضمير (لاللاضافة) يعنى ان حذف التنوين من كل واحد
منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين
لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسما
فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك
(ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لانه لم يجز أن يحمل على
الضاربك لعدم كونه اصلا (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (ليسا من
باب واحد) لان المضاف فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم
ظاهر هو زيد مثلا وفى الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها
فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة (والدليل على ان سقوط
التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف) يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا
(لاللاضافة) يعنى ليس سقوط التنوين فى ضاربك لاضافة الصفة (انها)
اى التنوين انث الضمير باعتبار أنها حرف اوكلمة (لو اسقطت) مبنى للمفعول
(للاضافة) يعنى لوكان سقوطها للاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو
وهى مع جوابها فى محل الرفع خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل
(ينبغى ان يتصور) مبنى للمفعول (ذلك) اى حصول التنوين ووجوده (اولا)
منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة (على وجه) متعلق بيتصور (يكون
الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية) لامتصلا منصوبا بها (ثم
تضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة (ويقال ضاربك)
بالاضافة (كما يتصور) فى الاضافة اللفظية ان يكون اولا منونا والمضاف اليه
منصوبا بالمفعولية مثل (ضارب) بالتنوين (زيدا) بالنصب على المفعولية (ثم
يضاف) اى ضارب الى زيد مثلا (ويقال ضارب زيد)بالاضافة لحصول التخفيف
بها(ولم يتصور ضاربك) يعنى لم يرد ضاربك بالتنوين وايراد الضمير على صورة
الانفصال لانه لما لم يرد فى استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا
ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك

يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعلم انها) انما (سقطت لاتصال الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لا للاختصاص (لا للاضافة ولقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لايجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل اللام الجارة على ما الاستفهامية فرقا بينها وبين الشرطية مثل قوله تعالى ﴿فناظرة بم يرجع المرسلون﴾ ﴿وعم يتساءلون﴾ (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك) لا ضاربك (للفصل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كسائر موانعه (ثم) اى بعد أن يكون الاصل فيه هذا (لما اضيف) ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المنفصل متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) باضافة والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من الانفصال (جدا) اى قطعا وجزما (ثم) بعد هذا (حمل الضاربك) وان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك (لانهما من باب واحد حيث كان كل) واحد (منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا فى هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة (لا للاضافة) عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة اما فى ضاربك فظاهر مما سبق واما فى الضاربك فلانه لما حمل عليه فكأنه كان منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه فى الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لابد فى الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائبا عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل فى الضمائر التى وضعها للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب اياك ومالم يوجد لم يتصور ❊ ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع فى انها تكون اشارة الى القواعد منبها على ماحمل اولا فقال (واعلم)

فليحصل لك علم يفيد اليقين (انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل و) قوله (الضاربك حملا على نظيرهما) اى على نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه و نظير الثانى من قوله ضاربك (على الاجوبة) متعلق بقوله حملنا جمع جواب (عن استدلالات) متعلق بالاجوبة (الفراء على جواز) متعلق باستدلالات (الضارب زيد) لما سبق من انه استدل اوّلا على جوازه بشعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا استدل عليه بقوله الضاربك (من جانب المصنف) متعلق بالاجوبة كان المصنف اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننا (على موافقة) اى موافقين (بعض الشارحين و) لكن جاز (لك ان تجعل كل واحدة منها) اى من تلك الامثلة (اشارة) مفعول ثان (الى مسئلة) متعلق بقوله اشارة (على حدتها) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اى حال كون كل واحدة منها مستقلة فى كونها مسئلة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة (للحكم بامتناع الضارب زيد) يعنى تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا (فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى معنى الضعف فى هذا الشعر (انه) اى الشان (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف الى ضمير المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم مقام فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هى له (مصدّرة باللام) وانما ضعف (لانه بتوسط العطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف مايمتنع اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا (وانما لم يحكم عليه بالامتناع) كما حكم على الضارب زيد به فيما سبق (بل) حكم عليه (بالضعف) حيث قال وضعف (لانه قد يتحمل فى المعطوف مالا يتحمل فى المعطوف عليه) يعنى قد يجوز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه لانه لايلزم من العطف على الشئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه فى جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان فى المعطوف وصف لايجوز أن يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يازيد والحارث وكما فيما نحن فيه (وحينئذ) اى حين اذ كان اشارة الى مسئلة على حدة (يندفع مافيه) اى فى قوله وضعف الواهب المائة الخ (من توهم) بيان لما (شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول) اى على كونه جوابا عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما نشأت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به (وارجاع) عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب الخ اى ارجاعهما الى مسئلة ظاهرة لايحتاج الى

البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة) يعنى يجوز أن يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه فى المختار لا اصلا ويجوز ايضا ان يضاف الوصف المعرّف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجرّدة عن اللام المضاف الى الضمير (وتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل كل واحد من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن فى كل من المسئلتين الاخيرتين (الردّ على الفراء فى الاستدلال بهما) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير* ولما فرغ من بيان ما تجوز اضافته معنوية كانت اولفظية اراد أن يبين مالا تجوز اضافته واجابة مايرد عليه فقال ﴿ولا يضاف موصوف الى صفته﴾ اى الى صفته القائمة به او بغيره لانه لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم ابوه حال كونه مصاحبا (مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد بالوصف التركيبى (بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى) يعنى لان لوصف التركيب الوصفى معنى ووصف التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث (لا يقوم احدهما مقام الآخر) يعنى ان معنى التركيب الوصفى لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى الاتحاد فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفا له او الخمسة اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثانى تابعا للاول ومبينا له ومعنى التركيب الاضافى ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفى ﴿و﴾ (لهذا المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفته من غير تفرقة ﴿لا﴾ (يضاف) ﴿صفة الى موصوفها﴾ للزوم تقدم الصفة على موصوفها والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها (فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع ثم اصيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (و) لا (جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد) باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم قدمت الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد على التوصيف فيهما (خلافا للكوفية) حيث جوّزوا اضافة الموصوف الى الصفة والصفة الى موصوفها (فان مسجدا لجامع) بالاضافة (عندهم بمعنى المسجد الجامع) بالتوصيف (وجرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة

جرد) بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى الثانى او بحذف اللام كما فى الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز الاضافة كيف ما كان ﴿ و ﴾ (يرد) فيه اشارة الى ان الواو ههنا للاستئناف يعنى جواب عن السؤال المقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث اول (هى) اى القاعدة الاولى (قوله) اى قول المصنف (ولا يضاف موصوف الى صفته)﴿ مثل مسجدا لجامع ﴾ بالاضافة ﴿ وجانب الغربى ﴾ بها ايضا ﴿ وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء ﴾ (فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد) فى الاصل لبيان ان فى المسجد معنى الجمعية لان فى الجامع معنى الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال التى فى الصلاة (والغربى صفة الجانب) لبيان ان فيه معنى هو الغربية (والاولى صفة الصلاة) لبيان معنى قائم بها وهو الاولية (والحمقاء صفة البقلة) لبيان معنى قائم بها وهو الحمق كما ان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (اليها موصوفاتها) يعنى قد اضيف بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربى والصلاة الى الاولى والبقلة الى الحمقاء وهذا هو السؤال المقدر (واجيب) عنه (بان مثل هذه التراكيب) يعنى كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته ﴿ متأول ﴾ التأول التطلب يعنى طلب المآل بالصرف عن ظاهره (فمسجد الجامع) بالاضافة (متأول بمسجد الوقت الجامع) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة مقامه فاخذت حكمه فصار كأنه مضاف اليه فى الظاهر وفى الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف المحذوف (وذلك) اى هذا التأويل (يحتمل معنيين احدهما) اى احد المعنيين (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدرا فى نظم الكلام) بحيث يكون كأنه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت (ويكون المسجد مضافا اليه) اى الى الوقت المقدر (و) يكون (الجامع صفة للوقت) يعنى للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا (فيندفع الايراد) المذكور (بوجهين فا) حدهما ا(ن الجامع ليس مضافا اليه) للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر (و) ان الجامع (لا) يكون (صفة للمضاف) وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت المقدر (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يكون الوقت) المضاف اليه الموصوف (محذوفا) المراد به ههنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار كأنه ليس بمحذوف فكان مذكورا

حكما وههنا ليس كذلك (والجامع) اى ماكان صفته (قائما) وهذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (مقامه) اى مقام ذلك المحذوف حال كونه (منطويا) اى مشتملا (عليه) لان النائب مناب الشئ يؤدّى مؤدّاه و يغنى عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بمنزلة الصفات الغالبة) لما اضيف الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن فى قوله تعالى ﴿ يس والقرآن الحكيم * والقرآن العظيم ﴾ لان الموصوف بالحكم والعظم فى الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا منسيا جعل وصفا للمسجد مجازا (فيضاف المسجد) الموصوف (اليه) اى الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع الايراد) المذكور (بوجه واحد وهو) اى ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة للمضاف) الذى هو المسجد فى الحقيقة ولا مضافا اليه له والمضاف اليه والموصوف فى الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) اى القياس الذى اجرى فى المسجد الجامع (صلاة الاولى وبقلة الحمقاء) حيث (يتأوّل) التركيب الاول (بقوله صلاة الساعة الاولى و) الثانى بقوله (بقلة الحبة الحمقاء) هى واحد حب الحنطة ونحوها كتمرة وتمر الاانها بالكسر بذور الصحراء مماليس بقوت للبشر وهذا حمق لان ماكان قوتا للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها اشرف من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية ولكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولوكان لها ادراك مالنبت فى الاراضى الخالية فانتهت الى غايتها (على الاحتمالين المذكورين) اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا نسيا منسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد * وقال الرضى ويجوز عندى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك ان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلاة الاولى كصلاة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمن * الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه اختار الاحتمال الثانى وقوله صلاة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال

الشمس يعنى اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلاة او اول ساعة
اديت الصلاة فيهابالجماعة (لكن) استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلاة
الاولى على الاحتمالين اى الا ان (هذا التأويل) المرادبه التأويل على الاحتمالين
لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا (لا يتمشى) اى لايجرى
(فى) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربى فانه) اى الشان (لاشك ان المقصود)
من هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اى جعل الجانب موصوفا بكونه
منسوبا الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يحتمل
ان يكون يمينا وضده وشرقا وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ماهو المقصود
واتضح (لا توصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا
توصيف (مكان هو) اى المكان (جانبه بها) اى جانب المكان فالضميران
راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب اليه
ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما يقال مكى
فى المنسوب الى مكة فالمعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد
بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب (اللهم الا ان يقال هناك) اى فى المواضع التى
اعتبرت جانبا (مكانان جزء) يكون مشمولا (وكل) يكون شاملا له (فالمكان
الذى اضيف اليه الجانب هو) اى ذلك المكان (الجزء) وهو الموصوف
(والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء (بيانية) لان بين المضاف
والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه (والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه)
اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (الكل) فيكون حينئذ
من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب
الى الغرب (فيستقيم المعنى) (و) (يرد على القاعدة الثانية وهى) اى تلك القاعدة
(قوله ولا) يضاف (صفة الى موصوفها) (مثل جرد) جمع اجرد مثل احمر حمر
وفى الحاشية* خرقة بى ريشه از كهنكى وفرسودكى (قطيفة) على وزن وظيفة
وهى دثار ذوريش (واخلاق) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال
(ثياب) جمع ثوب مثل دار وديار (فان اصلهما) اى اصل هذين التركيبين
(قطيفة جرد) وجرد ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الافراد لمطابقة
الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى
قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلاق) لبيان
معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقة (ثم قدمت الصفة) فيهما (على الموصوف
واضيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب
الوصفى (واجيب عنه) اى عن هذا الايراد (بانه) اى بأن مثل هذا (متأول)

(يعنى)

يعنى اوّل مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا ولاتخصيصا لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا متأوّل (بانهم) اى بان النحاة اوبان العرب (حذفوا قطيفة) يعنى حذفوا الموصوف (من قولهم قطيفة جرد) حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا (حتى صار) قوله جرد (كأنه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها عرضا قائما بالغير لابدّ لها من موصوف مذكور اومقدر يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولامقدرا علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف (فلما قصدوا تخصيصه) ليكون تميزا (لكونه صالحا) لابهامه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) يعنى ان جردا يصلح ان يطلق على كل مالاريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرّد كالقطيفة اولا كالسمك (مثل خاتم) وباب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب (صالحا لان يكون فضة وغيرها) يعنى لان يكون اصله فضة وذهبا ورصاصا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه) اى جرد (الى جنسه) وهو ماكان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة (الذى يتخصص به) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما) وبابا (الى فضة) وساج (فليس اضافته) اى اضافة جرد (اليها) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد (صفة لها) اى للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس مبهم) يقبل التخصيص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لولم يضف يبقى على عمومه ولم يعلم من اىّ جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعنى كان فى الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما مبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص ﴿ولايضاف اسم مماثل﴾ (اى مشابه) ﴿ للمضاف اليه ﴾ اى لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة الاولية كقوله تعالى ﴿انى ارانى اعصر خمرا﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿من قتل قتيلا﴾ ﴿ فى العموم ﴾ مثل كل وجميع فلا يقال كل الجميع ولاجميع الكل فانهما متماثلان فى العموم ﴿ والخصوص ﴾ (الى ذلك المضاف اليه) متعلق بقوله ولايضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء كانا) اى المضاف والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناهما واحدا ﴿ كليث واسد ﴾

(فى الاعيان) جمع عين وهو مايقوم بذاته كزيد (و) رجل و (الجثث) بضم الجيم وفتح الثاء المثلثة جمع الجثة وهو شخص الانسان فهى اخص من الاعيان لان الاعيان تعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق ﴿وحبس ومنع﴾ (فى المعانى) جمع معنى وهو مايتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المعانى اعم فبينهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولانفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لاعموم الجنس فان اريد به فامثلته متروكة (اوغير مترادفين بل) يكونان (متساويين فى الصدق) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الا خر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق (والناطق) معناه ذات متصف بالنطق الاان احدهما يصدق على مايصدق عليه الا خر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلايضاف احد هذه الامثلة الى آخر فلايقال ليث اسد ولااسد ليث ولاحبس منع ولامنع حبس ولاانسان ناطق ولاناطق انسان بالاضافة فيها ﴿لعدم الفائدة﴾ (فى ذكر المضاف اليه) من تعريف المضاف او تخصيصه بالاضافة فيها لان فيها تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون فى نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح ذكر المضاف اليه لانه لافائدة فى ذكره (فانك اذا قلت رأيت ليث اسد) بالاضافة (لاتفيد) من هذا القول (الاماتفيده) اى ماتفيده من قولك (رأت ليثا بدون ذكر الاسد) الذى يكون مضافا اليه (واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لافائدة فيه) اى فى ذكر الاسد لانه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون فى كلامه لغو لافائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه اوالجنون ﴿بخلاف﴾ (اضافة العام الى الخاص) جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشئ بالاضافة بل يصير خاصا (فى مثل) ﴿كل الدراهم وعين الشئ﴾ اراد بالمثال كل تركيب اضافى اضيف فيه العام الى الخاص ﴿فانه﴾ (اى المضاف) وهو كل وعين (فيهما) ﴿يختص﴾ (اى يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولايبقى على عمومه) بل يكون خاصا (سواء افادت الاضافة التعريف) اى تعريف المضاف لان المضاف اليه معرّف باللام المفيدة تعريف مادخلت هى عليه والاضافة معنوية (اوالتخصيص) اى تخصيص المضاف اذاكانت اللام للجنس واعمية

لفظ كل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه (و) اما (اعمية العين عن الشيء) اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه) اى في الشيء (للعهد) اى للعهد الخارجي او الذهنى بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا فتقول عين زيد اوعمرو (ظاهرة) لا تحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس ففيها) اى في اعمية العين عن الشيء (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة مايقوم بذاته سواء كان موجودا اومعدوما فيكون العين عاما والشيء في عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا فلمااضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود * وقال المحشى تزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة انتهى * وفي بعض الشروح ان لفظ العين قبل الاضافة جاز أن يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص بالشيء الذى لا يطلق الا على الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ماقلنا ايضا (و) (يرد على قولهم) اى قول النحاة او العرب (لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطة * اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فقيل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقيل هذا عبدالله بطة اوقفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا اوعطف بيان له (فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأكيد له (كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب) عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى يأول هذا القول (بحمل احدهما) اى احد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر) اى اللفظ الآخر يعنى اللقب (على اللفظ) والدال (فكأنك اذا قلت جاءنى سعيد كرز) بالاضافة (فكأنك قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا) جاءنى (كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل في مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه (لان قصدهم بالاضافة التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة اوتخصيصه اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ماوضعه الناس وما وضعوه

يكون اشهر فيما بينهم والاسم ماوضعه ابوه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه بالاضافة اليه * ولما فرغ من بيان ماجاز اضافته وما لم يجز شرع فى بيان الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال ﴿واذا اضيف الاسم الصحيح﴾ (وهو فى عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق بعرفهم اذليس لغيرهم فيه عرف (ماليس فى آخره حرف علة) واو او ياء او الف سواء كان عينه اوفاؤه صحيحين مثل عمرو اولا يعنى اوفاؤه مثل زيد اوعينه مثل وعد ويسر لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيها لفظيا او تقديريا ﴿او الملحق به﴾ اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح حتى يجرى مجراه (وهو) اى الاسم الملحق به (مافى آخره واو او ياء ماقبلهما) اى قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضا كرمىّ ومغزوّ اوغيره كظبى ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ماقلنا آنفا ان يكون اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح (وانما كان ملحقا بالصحيح) فى تحمل الحركات الثلاث فيكون الاعراب فيه لفظا (لان حروف العلة بعد السكون) اى لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لايثقل عليها) اى على تلك الحروف (الحركة) ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لايثقل على الحرف الصحيح (لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعنى لاتثقل الحركة على حروف العلة التى وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعده لاتثقل (ولان حروف العلة) التى وقعت (بعد السكون مثلها) اى مثل حروف العلة التى وقعت (بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان) يعنى ان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة فى الابتداء (ولايثقل عليها) اى على حروف العلة (الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء) سواء كان ضمة نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا نحو وعد او ياء نحو يسر (كذلك) اى كما لاتثقل الحركة مطلقا على الحرف الواقع فى الابتداء مطلقا لاتثقل (بعد السكون) اى بعد الحرف الساكن ﴿الى ياء﴾ متعلق بقوله واذا اضيف ﴿المتكلم كسر آخره﴾ جزاء الشرط وهو قوله واذا اضيف (للتناسب) يعنى لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منها (مثل ثوبى ودارى فى الصحيح) يعنى هذان مثالان لكون المضاف صحيحا لانه ليس فى آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء فى الاول والراء فى الثانى (و) مثل (ظبيى ودلوى فى الملحق به) هذان مثالان لما الحق به اى بالصحيح لان آخر الاول ياء ماقبلها ساكن وآخر الثانى واو كذلك ﴿والياء﴾ الواو للحال او لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر

*لكن يمرّ عليها وهو منطلق * يعنى الياء اللاحقه للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيهما للعهد واما الياء اللاحقة لغيرها فمفتوحة للساكنين ﴿ مفتوحة او ساكنة ﴾ او ههنا للتخيير (وقد اختلف) مبنى للمفعول (فى ان ايهما) من الفتحة والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفى تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذ الاصل فى الكلمة التى) وضعت (على حرف واحد هو الحركة) لاغير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها (لئلا يلزم الابتداء بالساكن) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم فى علم التصريف (حقيقة) تمييز فيما اذا كانت فى صدر الكلام (او حكما) عطف على حقيقة اى فيما اذا لم تكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها (والاصل فيما) اى فى الكلمة التى (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمله الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخفيف) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التى بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن * ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع فى بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدّرا بالفاء التفصيلية ﴿ فان كان آخره ﴾ (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) اى الاسم الذى اريد اضافته اليها ﴿ الفا ﴾ يعنى ان لم يكن آخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء فان كان الفا ﴿ تثبت ﴾ فعل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم (اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب) اى لعدم ما يوجب انقلابها اما واوا وهو انضمام ما قبلها او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تقلب واوا او ياء وههنا ليس شئ من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو او ياء (نحو عصاى ورحاى) او الف تأنيث مثل حبلاى وبشراى او الف التثنية كمسلماى وغلاماى ﴿ وهذيل ﴾ مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب) ﴿ تقلبها ﴾ من قلب يقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اى) تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلها (الالف حال كونها) اى حال كون الالف ﴿ لغير التثنية ياء ﴾ مفعول ثان لقوله تقلبها (لمشاكلة ياء المتكلم) المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشاكلة تلك الياء المقلوبة

ياء المتكلم لان مشاكلتها الكسر فلما تعذر التزم الياء التى هى اختها (وتدغم) الياء المقلوبة بعد القلب (فى الياء) اى فى ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف (نحو عصىّ) بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردّت الى اصلها ثم الواو والياء اذا اجتمعا فى كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (ورحىّ) وفى الوافية لان اصل هذه الالف اما الواو اوالياء فان كانت الواو تردّ الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء (ولا تقلب الف التثنية ياء) حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلاماى) فيكون الف التثنية متفقا عليه فى عدم القلب حين الاضافة (لالتباس المرفوع بغيره) اى بغير المرفوع (بسبب القلب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل (وان كان) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء) وذلك فى المنقوص بالواو نحو غاز او بالياء نحو راض وفى المثنى والمجموع على حدّه نصبا وجرا (ادغمت) تلك الياء (فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين) اى الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف مايدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقى ما قبلها بعد الادغام مفتوحا فى التثنية ومكسورا فى الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثنى او مجموعا نصبا وجرا (اذا اضيف) نحو مسلمين (الى ياء المتكلم اسقط النون) يعنى نون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء فى الياء) لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمىّ) بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضىّ ورامىّ وغازىّ وداعىّ بكسر ما قبلها والادغام (وان كان) (آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (واوا) وذلك فى موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا (قلبت) (الواو) وقت الاضافة الى الياء (ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة (مثل مسلمون) يعنى الجمع المذكر السالم رفعا (اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ماقبلها فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعنى لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه * وفى الرضى وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين فى اللين مخففا بالادغام (وادغمت) (الياء) المقلوبة من الواو (فى الياء) يعنى فى ياء المتكلم (وكسر ما قبلها) اى كسر

الحرف الذى قبل المنقلبة لتسلم (لانها) اى لان الواو (لما انقلبت ياء ساكنة)
لما عرفت (توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها) لامحالة الى الواو لان الياء الساكنة
اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيما تفر فيلزم انكسار ما قبلها (فحرك ماقبلها)
يعنى بدل حركة ما قبلها (بالحركة المناسبة لها) اى للياء وهى الكسرة لتسلم
الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقيل مسلمىّ) بالكسر (وان كان قبل
الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (اوالواو) كذلك (فتحة)
يعنى ان كان الحرف الذى قبل الياء اوالواو مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (ابقى
ماقبلها) اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله
ولم يغير لئلا تلتبس التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء فى التثنية ولتكون الفتحة دالة
على الالف المقلوبة من الواو فى غيرها (كقولك فى مسلمين) مثنى (مسلمىّ)
بالفتح (وفى مصطفون) واعلون فى جمع مصطفى واعلى (مصطفىّ) واعلىّ
بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو (لخفة الفتحة)
وثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما
(وفتحت الياء) (اى ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (فى الصور) جمع
صورة (الثلاث) بالتأنيث لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ماسيأتى اى
فى صورة كون آخر الاسم المضاف الفا اوياء او واوا (للساكنين) (اى للزوم
التقاء الساكنين) احدهما آخر الاسم المضاف من الالف اوالياء اوالواو والثانى
ياء المتكلم (اذا لم تحرك) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء
المتكلم يعنى اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم
كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتح) من بين
الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفته) لما مر أن الاصل
فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة (واما الاسماء) هذا بمنزلة
الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا اوياء اوواوا فكذا الا هذه الاسماء فانها
ليست مثلها فى الحكم وان كان فى اواخرها الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث
اومن قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان آخرها
صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورده باما الاستئنافية (الستة) (التى مر البحث
عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتاب حال كونها (مضافة الى غير
ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة * وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم
على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده
فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين
ضرب اعرابه على الكلمة ولامها محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعرابه

لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى* ﴿ فاخى وابى ﴾ قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وراسخ فى هذا الحكم ﴿ اى فالحال فى اخ واب منهما) اى من الاسماء الستة (اذا اضيفا) كل واحد منهما (الى ياء المتكلم ان يقال) قدر مبتدأ وخبرا وجعل (اخى وابى) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يدى ودمى بلا ردّ المحذوف) وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (بجعله) اى بجعل المحذوف والباء متعلقة بقوله بلا رد (نسيا) بكسر النون وفتحها وسكون السين (منسيا) تأكيدله مثل قوله تعالى﴿ وكنت نسيا منسيا﴾ لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولاجرائها بعد الحذف مجرى الصحيح ﴿ واجاز المبرد ﴾ (فيهما) اى فى اخى وابى ﴿ اخىّ وابىّ ﴾ قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم (بردّ لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهى) اى لام الفعل (الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياءوادغام الياء) المنقلبة عن الواو (فى الياء) اى فى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الردّ والقلب والادغام والتبديل (وتمسك) اى المبرد (فى ذلك) اى فى ردّ لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم (بقول الشاعر *وابىّ مالك ذوالمجاز بدار * الواو للقسم وما حرف النفى مشابه بليس وذوالمجاز اسم ما وبدار الباء زائدة لتأكيد النفى ودار خبرها ولك صفة بدار اى وابى ماذوالمجاز بدار مخصوصة لك ولا ثقاوّ له*قدرآى احلك ذاالمجاز وقدرآى* قوله قد رآى قضاء يعنى تقدير الله وقضاؤه مبتدأ احلك انزلك واسكنك ذا المجاز اسم سوق بمنى فى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون ويتفاخرون ومعنى أرى اظن وأرى بصيغة المجهول (وحمل) المبرد فى ذلك (الاخ على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما) اى لتقارب الاب والاخ (لفظا ومعنى) اما لفظا فظاهر لان فى اوّلهما همزة وآخرهما حرف علة يعنى الواو المحذوف واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال والنفس (واجاب المصنف عنه) اى عما استدل به (بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء) يعنى وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم دليلا اوحجة اما كونه واردا على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف وههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ماهو اشدّ منه وهو الردّ والقلب والادغام واما كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافه الى ياءالمتكلم على انه يجوزأن يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر (مع انه يحتمل

ان يكون المقسم به اى ابىّ جمع اب) يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون اوبالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا فحينئذ يكون محتملا لاينهض حجة ولايثبت به مطلوبه (فاصله ابين) جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقطت النون فى الاضافة) يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت ياآن) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت) الياء (الاولى) التى هى حرف الاعراب (فى) الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابىّ) واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الاب (هكذا) اى جمع السلامه بالواو والنون اوبالياء والنون (فى قول الشاعر فلما تبينّ) من التفعل وهو الظهور والانكشاف لامؤكد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشباحنا جمع شبح (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفدّيننا) من التفدية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالابينا) الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انتا اردن بهم الآباء والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (آباؤنا فداؤكم) اتم يريد أنهن لما سمعن وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات آباؤنا فداؤكم حتى يستنقذوهن من ايدى من اخذهن او آذاهن ﴿وتقول﴾ صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال مجهولا لكان اولى للتحرّز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيحة لانه لايضاف الا الى الانثى الابحذف مضاف اى حم زوجتى كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتدأ (قائلة) خبره على منوال كوكب انقض الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صيغة الخطاب دفعا لما تجه ان الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه آنفا (لامتناع اضافة الحم الى المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لايحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لايراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجرد التمثيل فيجوز أن يكون القائل مذكرا كما جاز أن يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة الخطاب ﴿حمى وهنى﴾ (بلا ردّ المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (وانما فصلهما) اى حمى وهنى

(عن اخى وابى) مع ان الاولى ان يذكرها متصلا بهما لاشتراكهما فى حذف لام الفعل وان اختلفا فى الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى للمفعول (عن المبرد فيهما) اى فى حمى وهنى (فى المشهور مايخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما فى نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد فى ابى ولايجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما لالفظا ولامعنى وهو ظاهر ومع هذا ردّ المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه الثقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هوالاولى والاحرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (بعضهم) وهوابن يعيش وابن مالك (ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (فى الاسماء الاربعة) لمناسبة الاتحاد فى كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا (ويقال) لم يقل ههنا وتقول تفننا الان الظاهر أن يذكرهها وتقول وفى السابق يقال تأمل (فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كشئ ووزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد الافوك فانه بالسكون كشئ لان اصل السكون ولادليل على الحركة وفى البواقى كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن (فىّ) (بالردّ) اى ردّ العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والادغام) لما مر مرارا (فى الاكثر) متعلق بقوله يقال (اى فى اكثر موارد استعمالاته) اى فى المواضع التى كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم (وفمى) بلاردّ ولاقلب ولا ادغام (فى بعضها) اى يقال فمى فى بعض موارد استعمالاته (ابقاء) مفعول له لقوله يقال فمى فى بعضها لوجود شرط نصبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء (المعوّض عن الواو عند قطعه) اى عند قطع لفظ الفم (عن الاضافة) مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم اوغيره وانما عوّض عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين آخره واو فى كلامهم واختير الميم فى التعويض لمناسبتها الواو فى كونها شفوية وانما قيل فى بعضها فمى ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء لاتستوجب ردّها الى الواو * ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا لان لفظ ذو لايقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة (قيل) عند التعداد مقطوعة عنها (اخ واب وحم وهن وفم) بلاردّ بل بالحذف فى الاربعة وبتعويض الميم عن الواو فى الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم فى حركات

الاعراب يعني ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر ولذا قال الشارح (بالحركات الثلاث) في الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الياء اعنى فوك وفاك وفيك قيل ومن البدائع في الفم كونه كمدلوله دئرا بين الفتح والضم والكسر * واقول وبالله التوفيق وهو لعبده رفيق وانما جاز في الفم الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلاث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح ﴿و﴾ لكن ﴿فتح الفاء﴾ في فم سواء كانت الميم مضمومة اومفتوحة او مكسورة ﴿افصح منهما﴾ (اى من الضم والكسر) لخفة الفتحة ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لامحالة * وفي الوافية اما كون فتح الفاء في فم افصح فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعني المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوض الواو ميما كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميما انتهى * وفي حم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله ﴿ وقد جاء حم مثل يد ﴾ مطلقا يعني حال الافراد والاضافة الى غير الياء (فيقال هذا حم او حمك ورأيت حما او حمك ومررت بحم او حمك) بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله ﴿و﴾ جاء (مثل) ﴿خبء﴾ بسكون العين و (بالهمزة) يعني بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شفوى والهمزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حمؤ او حمؤك ورأيت حمأ او حمأك ومررت بحمئ او حمئك) ﴿و﴾ خامسها جاء (مثل) ﴿دلو﴾ (با) بقاء (لواو) على حالها واسكان ماقبلها مطلقا (فيقال هذا حمو او حموك ورأيت حموا او حموك ومررت بحمو او حموك) فالاعراب في هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعني بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيحي الآخر والاخير ملحقا به ﴿و﴾ سادسها جاء (مثل) ﴿عصا﴾ (بالالف) المقدرة او الملفوظة (فيقال هذا حما او حماك ورأيت حما او حماك ومررت بحما او حماك) والاعراب في هذا النوع بالحركات تقديرى لان محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة في حال الاضافة وهي لاتقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب ﴿مطلقا﴾ (اى جوازم) تفسير المفهوم الاطلاق لا لبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة (مثل هذه الاسماء

الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه) اى
فى حم (فى كل) واحد (من حالتى الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما
واماهن ففيها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم
والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا او تقديرا عند الاضافة الى
الياء وثالثها قوله ﴿ وجاء هن مثل يد مطلقا ﴾ (اى فى الافراد والاضافة) سواء
اضيف الى الياء اوالى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها
تقديريا وعند غيرها لفظيا (يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورأيت هنك ومررت بهنك) اورد المثالين مخالفا لماسبق تفننا واما غيرهما
من الاسماء الستة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن
الاضافة و بالحركه تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند
الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف وان كان فيهما اختلافات ﴿ وذو ﴾ اصله عند
الفراء ذوو بالواوين او لامه ياء كفلس وعند غيره كفرس ﴿ لا يضاف الى مضمر ﴾
ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث
الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما
او مخاطبا او غائبا ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمر على الاطلاق فيها (لانه وضع
وصلة) نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعنى
وضع لان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا
ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب
اوزيد الذهب فجاؤا يعنى فوضعوا ذو واضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك
فقالوا جاءنى رجل ذو ذهب اوزيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى
يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذوالى
الوصف بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه) اى الى الضمير (على سبيل الشذوذ)
لان ما خالف القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغائب لما كان كاسم الجنس
فى الابهام اجازوا اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب
فى حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا (كقول الشاعر) اهنأ
المعروف مالم تبتذل فيه الوجوه (انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه) جمع
ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل
وكقوله صبحنا الخزرجية من صفات * اياد ذوى ارومتها ذووها * (ولوقيل
لا يضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعنى ولوقال المصنف مكان وذو لا يضاف
الى مضمر وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لاغير (لكان) قوله
هذا (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغير لان ذو لا يضاف الى العلم ولاالى

﴿ اسم ﴾

اسم الاشارة (وكأنه) اى المصنف (خص المضمر بالذكر) الباء دخلت على المقصور لكونه فى صورة الاضافة الى مضمر فى اخوانه فالمناسب للمقام ان يقول وذو لايضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام فى اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفى ماهو الاشمل وهو اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى وهى عدم اضافته الى المضمر مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء الستة غير ذو (حكم خاص) لذلك البعض بحيث لايوجد ذلك الحكم فى البعض الآخر مثل رد المحذوف عند المبرد فى اخى وابى والرد والقلب والادغام فى الاكثر فى فى (عند اضافته) اى اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فنفى) المصنف (اضافته) اى اضافة ذو (الى المضمر مطلقا) يعنى سواء كان متكلما اومخاطبا اوغائبا يعنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمر الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف عدل الى نوعه وهو المضمر (نفيا) مفعول له لقوله فنفى (لاختصاصه) اى ذو متعلق بقوله نفيا لاعلة لقوله فنفى (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والباء داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو والمعنى نفيا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (اليه) اى الى الياء كما ان لكل واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكأنه قل وذو لايضاف الى مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولايقطع) عطف على قوله لايضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى لايقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لماسبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت اذا قطع كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعنى لان اجراء ماهو الغرض والمقصود من وصفه (ليس الا باضافته) اى ذو (اليها) اى الى اسماء الاجناس اى لايحصل الغرض من وصفه الا بالاضافة اليها * ولما فرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع فى بيان مايتبعها فقال (التوابع) وهى الاسماء التى لايمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها (وهى جمع تابع) لاتابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لايعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذى لايعقل كامر فى المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية) فصار كأنه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفاعل الاسمى يجمع بالالف والتاء يعنى على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضا يجمع

هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لايكون جمعه الا على فواعل فقط ولذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو مابين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى بقرينة المقام لانه فى بحث الاسم (والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم) حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ما له اعراب (فلا ينتقض حدها) اى حد التوابع (بخروج ان ان وضرب وضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس لهما اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان ان وضرب ضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لامطلق التوابع فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا لان خروج مالا يكون من افراد المحدود لايكون مناقضا ﴿كل ثان﴾ (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا مايكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه) اى من سابقه المراد من سابقه مايكون سابقا بلا فصل بسابق آخر * وقال المحشى اراد دفع مايورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لافى الذكر والصفة الثانية فى الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه وهو قوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه الى آخره الى الدفع الثانى انتهى (فيدخل فيه) اى فى حد التوابع (التابع الثانى) من التوابع الخمسة (و) التابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس ﴿باعراب﴾ يريد أن الباء فيه للمصاحبة ﴿سابقه﴾ اى كان الثانى ملابسا لاعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديريا او محليا على ماسيجئ (اى بجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا وان جرا فجرا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثانى (من جنس اعراب السابق) كما قلنا آنفا (ناش كلاهما) اى اعراب السابق والمسبوق ﴿من جهة واحدة﴾ لامن جهتين (شخصية) لاجنسية ولانوعية

(قوله)

قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية اوصفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية (مثل جاءنى زيد العالم فان) صفة (العالم اذا لوحظ مع زيد) الموصوف به فى انه موصوف به والعالم وصف له قائم به (كان) العالم (فى المرتبة الثانية منه) اى من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف اومخصصة له لاتكون الامتأخرة عن الموصوف بمرتبة فى الوصف الاول وبمرتبتين اواكثر (واعرابه) اى اعراب العالم (من جنس اعرابه) اى اعراب زيد لان الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع والرفع فى كل) واحد (منهما) اى من زيد والعالم اومن الموصوف والصفة (ناش) اى حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله وقائمة به تكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا لسببه وقائمة به لاتكون كذلك وانكان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشئا من جهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لا حقيقى فلا يضر خروجها و(هى) اى الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد) الموصوف فى قولك جاءنى زيد العالم (فى قصد المتكلم منسوب اليه) اى الى زيد (مع تابعه) العالم الا ان المجئ منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم بالتبع (لااليه مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعلم اولا اذلوكان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلايحتاج الى ذكر الوصف (فقوله كل ثان) جنس (يشمل التوابع كلها) المقصودة من التعريف مؤخرات كانت هذه الامور اومقدمات لان المراد بالثانوية الثانوية فى الرتبة لاالذكر على ماعرفت (وخبر المبتدأ) مؤخرا عن المبتدأ اومقدما عليه وجوبا اوجوازا (وخبرى كان وان واخواتهما) اى اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان او عليها اولا وسواء قدم على اسم ان اولا (وثانى مفعولى ظننت) واخواته (واعطيت) واشباهه اخر اوقدم وكذلك يشمل ثانى وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتمييز وغيرها لان كل واحد منهما ثان متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخلت فى التعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقه يخرج الكل) غير التوابع لانها هى المقصودة منه (الاخبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت) وثانى وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن الثياب والتمييز عن المنصوب نحو ﴿وفجرنا الارض عيونا﴾ لان كل واحد منها باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستثناة (لان

العامل فى المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء) على المذهب المنصور (اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن) اى الان (هذا المعنى) اى التجريد عنها للاسناد (من حيث انه يقتضى مسندا اليه) ليوجد مايدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا فى المبتدأ) لما مر أن المبتدأ دال عليها اماتحقيقا اوتأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضى مسندا) ليوجد مايدل على امر نسبى (صار) التجريد (عاملا فى الخبر) لان الخبر يدل على الامر النسبى (فليس ارتفاعهما) اى ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من جهتين يعنى ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اى كما ان الابتداء اعنى التجريد عنها للاسـناد عامل فى المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها (ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه) يعنى يقتضى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائمابه (و) من حيث انه يقتضى (مظنونا) ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اى ظننت (فى مفعوليه) يعنى عمل فى المفعول الاول من حيث انه مظنون فيه وفى المفعول الثانى من حيث انه مظنون (فليس انتصابهما) اى المفعول الاول والمفعول الثانى (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا فى جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما لان انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه وانتصاب الثانى من جهة كونه مظنونا لماعرفت (وكذا) الافعال التى هى تتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول (اعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضى آخذا) يعنى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية (و) يقتضى ايضا (مأخوذا) يعنى مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية (عمل) اعطيت (فى مفعوليه فليس انتصابهما) اى انتصاب كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف) اى فى تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اى بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سـواء كان الاول اوالثانى اوغيرها وهو الثالث فصاعدا (والسابق) اى ماسبق بلافصل سواء كان المتبوع اولا (اعم) خبران (من ان يكون) الاعراب فيهما (لفظيا) مثل قولك جاءنى زيد العالم (او) يكون فيهما (تقديريا) نحو جاءنى الفتى القاضى اوالاول تقديرى والثانى لفظى اوبالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما (محليا) نحو ضربت انت اوالاول محلى والثـانى اما لفظى اوتقديرى اوالثانى محلى والاول اما لفظى اوتقديرى فامثلتهما واضحة على الفطن (حقيقةاو حكما) تفصيل للاعراب اى سواء

كان ذلك الاعراب حقيقيا او حكميا (فلا يرد) مثال المحلى فى الاول (نحو جاءنى هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لا لفظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلى ولذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله ومحله الرفع ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمى فى الاول ايضا (يازيد العاقل) فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه فى حكمه ولذا جاز الوجهان فى صفته المفردة على ما سبق وان لم يكن فى حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملا على اللفظ (و) نحو (لا رجل) فان فتح رجل فى حكم الاعراب اعنى به النصب ولذا اجيز حمل (ظريفا) على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق (ثم) اى بعد ماعملت الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذكورة فى التعريف (اعلم ان لفظة كل ههنا) اى فى تعريف التوابع (ليست فى موقعها) وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس واى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس) كالحيوان والتوابع (وبالجنس) الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد) مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هى هى لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لايكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدود) ههنا (فى الحقيقة التابع) الذى هو احد التوابع لان الجنس لايكون الا فى المفرد وفى الظاهر التوابع (والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد فى مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة (لكنه) استدراك من قوله ليست فى محله وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل وهى صدق المحدود على كل افراد الحد يعنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى الدخول المستفاد من دخل اى افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (على كل افراد الحد) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان يدل على غيره (والظاهر انحصار المحدود فيها) اى فى افراد الحد (لعدم ذكر غيرها) اى غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراده لانحصار

المحدود فى افراد الحد (فيحصل) لنا (حد جامع) لافراده بسبب انحصار المحدود فيها (ومانع) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها صار بدخول كل على الحد منصوصا ومصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوصا ومصرحا بل مضمنا * ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع فى تعريف انواعها كما هو دأبه فقال (النعت) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم هو زيد لاغير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا يضاف صفة دون غيرها (تابع) لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع كلها) يعنى شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا (وقوله) مبتدأ خبره قوله الآتى احتراز (يدل على معنى فى متبوعه) صفة للتابع (اى يدل) ذلك التابع حقيقيا كان اوسببيا (بهيئة تركيبه مع متبوعه) والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المجرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى فى متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه (على حصول) متعلق بقوله يدل (معنى فى متبوعه) (مطلقا) (اى دلالة مطلقة) يريد أن انتصاب مطلقا على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلقا لكون موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لا تساعده العبارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بدّ له فى الدلالة على معناه من التاء لان فى قوله هذا وجها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بخصوصية) بفتح الخاء ان كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران وضمها ان كانت نسبية ومضافة الى (مادة من المواد) بيانية يعنى دلالة النعت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقة بحيث تعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما فى البدل وغيره (احتراز عن سائر) اى باقى (التوابع) لما مر أن السائر بمعنى الباقى (فلا يرد عليه) اى على تعريف النعت (البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه) لان علمه بدل اشتمال من زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبته الى علمه لما سيجئ (والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه) فان علمه فى المثالين وان دل على معنى فى متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة بل دلالته عليه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جرّدت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبنى زيد داره اوو داره (ولا التأكيد) لفظيا كان اومعنويا (فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم) اى جاءنى زيد زيد * ولما كان

فى دلالة التأكيد على معنى فى متبوعه ابهام بينه بقوله (لدلالة كلهم على)
حصول (معنى الشمول فى القوم) يعنى لما قيل جاءنى القوم توهم ان المجئ
صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة حقيقية او مجازية اندفع ذلك
التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية واذا قيل جاءنى زيد توهم ايضا ان
النسبة اليه حقيقية او مجازية فلما اكد بزيد الثانى اندفع وعلم ان ماهو المراد منها
الحقيقية (فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة) من البدل والعطف والتأكيد
(على حصول معنى) من العلم فى الاولين والشمول فى الاخير (فى المتبوع)
متعلق بالحصول (انما هى) اى ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها)
اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه
المواد) بان يكون التابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كما يقال اعجبنى زيد
غلامه) مكان اعجبنى زيد علمه (او اعجبنى زيد وغلامه) مكان اعجبنى زيد وعامه
(او جاءنى زيد نفسه) بدل جاءنى القوم كلهم (لاتجد) بالخطاب (لها) اى
لهذه الامثلة (دلالة على معنى فى متبوعاتها) بصيغة الجمع المؤنث اى فى متبوع
كل واحد منها اما فى الاولين فظاهر لان الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل
على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى فى متبوعه واما فى الثالث فلان لفظ
نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على مايدل عليه زيد فى هذا المثال لان معنى
النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد
ايضا فصار كأنه قال جاءنى زيد زيد بخلاف نحو جاءنى القوم كلهم فانه يدل على
معنى حصل فى القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة
التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها) اى فى متبوع
الصفة (فى اىّ مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا * اعلم ان
العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل
فيها معنوى سواء كان العامل فى الموصوف لفظيا او معنويا كما فى المبتدأ والخبر
وهو كونها تابعة وقيل ان العامل الثانى يقدر من جنس العامل الاول يعنى
يقدر فى قولك جاءنى زيد العالم جاءنى العالم والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع
فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فان المجئ فى قولك جاءنى
زيد الظريف ليس فى قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا
بقيد الظرافة وكذا الحال فى جاءنى زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة
فى ايراد الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة
دفعه بقوله ﴿وفائدته﴾ (اى فائدة النعت غالبا) اى فى غالب الاحوال ﴿تخصيص﴾
(فى النكرة) وهو فى عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات

(كرجل عالم) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله ﴿ او توضيح ﴾ (في المعرفة) وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (كزيد الظريف) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه ﴿ وقد تكون ﴾ اى فائدة النعت ﴿ لمجرد الثناء ﴾ اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والثناء بالمد بيان صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله مجرد (تخصيص) كما في الاول (او) قصد (توضيح) كما في الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف بمجرد الثناء كما سبق (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله لا يطلق على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني او امدح او مرفوعين بتقدير المبتدأ فلا يكونان مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية على القديم تعالى ﴿ او ﴾ قد يكون (لمجرد) ﴿ الذم ﴾ من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يليق ايضا المدح والثناء بل لا يستحق الا الذم والقدح (نحو اعوذ) من عاذ به وبابه قال التجأ اليه (بالله) اى التجئ واعتمد اليه تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فيعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف ويدل على الانصراف في الاول وعلى عدمه في الثاني ما روى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك أينصرف حيان ام لا فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكأنه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم وهو ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة في كونه ملعونا ومطرودا ﴿ او ﴾ قد يكون النعت (لمجرد) ﴿ التأكيد ﴾ اى تأكيد معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما ﴿ مثل نفخة واحدة ﴾ (اذ الوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والبناء (في نفخة) لان التاء للوحدة كتاء تمرة والبناء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح (فاكدت) الوحدة المفهومة من التاء (بالواحدة) وانما اورد مثالا للتأكيد دون البواقي لزيادة الايضاح لان الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المصنف لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله او لمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) حتى كان

اى لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما
(من النحويين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط فى النعت) لكون دلالة المشتق
على معنى فى متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك
استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد (حتى تأوّلوا غير المشتق) الواقع صفة
كالاسد فى هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى اوّلوه بمايليق بالمقام
(ولما لم يكن) عطف الجملتين على جملتى لما اى ولما لم يكن رده لجواز العطف على
معمولى عامل واحد (هذا) اى شرط الاشتقاق فى الصفة وتأويل غير المشتق
بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف رده بقوله) (ولا فصل) لان المقصود
من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فاما حصل
هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا اوغيره (اى لافرق) لان
الفصل فى اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا ههنا لنفى الجنس
وفصل فى محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لافرق
كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل (اوغيره) اى اويكون النعت غير مشتق كغير المذكورات
(فى صحة) متعلق بلا فرق (وقوعه) اى وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع
الذى هو مضاف الى الفاعل اى مشتق وغيره سواء فى وقوع كل منهما نعتا
(اذا كان وضعه) (اى وضع غير المشتق) يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع
غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض مايترتب
وجوده على شئ ويقصد به (اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع)
(عموما) اى دلالة عامة اووضعا عاما (اى فى جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى
ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على
المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا اوحالا
او نعتا (مثل تميمى) فان النسبة الى بنى تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوبا فى
جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذى مال) يريد به ايضا ذا وفروعها
(فان التميمى) لكونه اسما منسوبا (يدل دائما) اى فى جميع الازمان سواء ذكر
متبوعه او لم يذكر (على ان لذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة)
بنى (تميم) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء
كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمى اومعرفة نحو زيد التميمى (وذومال)
لكونه بمعنى الصاحب وضعا (يدل على ان ذاتا ماصاحب مال) فتقع صفة لتلك
الذات من غير تأويل ايضا (اوخصوصا) عطف على عموما (اى) اذا كان
وضع غير المشتق لغرض المعنى (فى بعض الاستعمالات) يعنى لايدل على معنى

فى متبوعه فى جميع الازمان بل فى بعض الازمان بان يكون ما وصفه به مذكورا لفظا (بان يدل فى بعض المواضع) يعنى عند ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ما وحينئذ) اى حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما (يجوز أن يقع نعتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفى بعضها) اى بعض المواضع (لايدل على ذلك) اى المعنى الواقع فى المتبوع لعدم ذكر متبوعه لا لفظا ولا تقديرا لان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولوكان المراد الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط (فحينئذ) لايصح جعله نعتا ﴿ مثل مررت برجل اىّ رجل ﴾ ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فى شانه (اى كامل فى الرجولية) بفتح الراء انكانت الياء مصدرية وضمها انكانت نسبية (فاىّ رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب) اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى عينه (على كمال الرجولية) يعنى باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال فى موصوفها (يصح ان يقع نعتا) لما قلنا فاىّ رجل مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره والباء فى اعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فاىّ رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالته على معنى الكمال (وفى مثل اىّ رجل عندك لايدل على هذا المعنى) اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شئ قبلها صالح لموصوفية بها لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتدأ والظرف خبره (فلا يصح ان يقع نعتا) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط ﴿ و ﴾ (مثل مررت) ﴿ بهذا الرجل ﴾ فان الرجل وقع صفة لهذا لدلالته على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمة) لكون وضع اسم الاشارة ليس الا الدلالته على الذات المبهمة (والرجل) يدل (على ذات معينة) لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هى عليه معرفة (وخصوصية الذات المعينة) فى الرجل بلام التعريف (بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة) فى هذا فيدل الرجل على معنى حصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) اى لكونه دالا على الذات المعينة الحاصلة فى هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخر) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير (التى لايدل) الرجل اى مثل جاءنى الرجل

بدون ذكر هذا قبله اوالخل حامض والعسل حلو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لاغير (لايصح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لايراد منه الدلالة على حصول معنى فى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه (الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل عن اسم الاشارة) بدل الكل لاصفة له لانه لايدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى بعض منهم (الى انه) اى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون ومنهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما سبق وهذا حد النعت ﴿و﴾ (مثل مررت)﴿ بزيد هذا ﴾ فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفه لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله (اى) مررت (بزيد المشار اليه) فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لايقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم اوالى الضمير او الى مثله لما سيجىء ان الموصوف اخص من الصفة اومساو وفى الثلاثة الاول يكون اخص وفى الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلايكون اسم الاشارة صفة (فهذا) اى لفظ هذا (فى هذا الموضع) اى فى موضع يلى فيه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغير مما يمكن ان يكون موصوفا به (يدل على معنى حاصل فى ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوقع) اسم الاشارة (صفة له) اى لزيد لايضاح المعنى الحاصل فيه فتكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخر التى لايدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اى على معنى حصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل اوياهذا الرجل (لايصح) فيها (ان يقع صفة) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى فى غيره اذ لوكان مقصودا لوجب ان يلى مايوصف به فلما لم يل علم انه لايراد منه معنى الوصفية ＊ ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى النعت وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع فى بيان ما هو فى حكم الافراد فقال ﴿ وتوصف النكرة ﴾ اوما فى حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم كما فى قوله ＊ ولقد امرّ على اللئيم يسبنى ＊ (لا المعرفة) لان الجملة من حيث هى جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا ﴿ بالجملة ﴾ لا مطلقا بل بالجملة ﴿ الخبرية ﴾ (التى هى فى حكم النكرة) فيوجد

التطابق بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى فى متبوعها) اى الصفة (كما توجد) اى الدلالة على حصول معنى فى المتبوع (فى المفرد) الذى يكون صفة (كذلك) تأكيد لقوله كما (توجد) الدلالة ايضا (فى الجملة الخبرية فيصح ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (وانما قيد الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية) احتراز عن الانشائية لان فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما فى النكرات او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسابق ايضا حتى يخصص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان تقع صفة لانتفاء الفائدة (لان الانشائية لاتقع صفة) لماقلنا (الابتأويل بعيد) قيده بالبعيد لان الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مأوّلة اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد مسبوك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذاقلت) فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر (جاءنى رجل اضربه) اذا ههنا ليست للشرط ولاللظرف بل زائدة لتحسين الكلام (اى مقول) يعنى جاءنى رجل مقول (فى حقه اضربه) فلما توهم منه ان المأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله (اى مستحق لان يؤمر بضربه) فلا تكون الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول او مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لاوصف الجملة ﴿ ويلزم ﴾ (فيها) اى فى الجملة الخبرية الواقعة صفة ﴿ الضمير ﴾ ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلابد من عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولايوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفى فى الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الرابط ماهو الاصل فى الربط وهو الضمير ولايجوز مايقوم مقامه اضعفه (الراجع الى تلك النكرة) لا الى غيرها لفظا او تقديرا مثل ﴿ واتقوا يوما لاتجزى نفس ﴾ الآية اى فيه (للربط) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة (نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اى فى الجملة التى وقعت صفة (الضمير الرابط) الراجع الى تلك النكرة بل تكون خالية عنه (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة فى الافادة لاتقتضى الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى المسنداليه والمسند فلابد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجها الى شئ قبلها كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده لماقلنا ولذا صرح به المصنف (فلاتصح ان تقع صفة لها) اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب كون الرابط

مفقودا (مثل جاءنی رجل زید عالم) ﴿ویوصف﴾ مبنی للمفعول ﴿بحال الموصوف﴾
الجار والمجرور نائبه سواء کان مفردا او جملة الا انه اذا کان مفردا یقع صفة
للمعرفة والنکرة واما اذا کان جملة فلا یقع صفة الا للنکرة لما سبق ولذا عدل به
آخر البحث عن بیان کونه جملة (ای بحال قائمة به) ای بالموصوف فیه اشارة
الی ان الاضافة لادنی ملابسة (نحو مررت برجل حسن) یجوز جعله لوصف
المفرد ولوصف الجملة باعتبار ان یکون حسن اسما وفعلا (اذ الحسن) بضم
الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لایقوم بنفسه ﴿و﴾
یوصف ﴿بحال متعلقه﴾ بکسر اللام (ای) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشکل
علیه ان الوصف بحال المتعلق غیر صحیح لان النعت علی ما سبق تابع یدل علی معنی
فی متبوعه مطلقا ولیس حال المتعلق معنی فی المتبوع فکیف یدل علیه اوّل قول
المصنف بحال المتعلق بقوله (یعنی بصفة اعتباریة تحصل له) ای للموصوف
(بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأدیب الموصوف وتعلیمه ایاه
واصلاحه جاز أن یوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه ﴿نحو مررت برجل حسن
غلامه﴾ یجوز ههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ کون الرجل حسن الغلام
معنی فیه) ای معنی حاصل فی الرجل (وان کان) الوصف وصفا (اعتباریا) ای
مجازیا لانه بحسب الحقیقة وصف الغلام ﴿فالاول﴾ (ای النعت بحال الموصوف) ای
بحال قائمة به ﴿یتبعه﴾ لاتحادهما فی الصدق حیث یصدق احدهما علی ماصدق
علیه الآخر فکأنهما شیء واحد فلزم المطابقة فی هذه الامور لئلا یلزم کون الشیء
مثلا معرفة ونکرة فی حالة واحدة (ای) یتبع الوصف (الموصوف فی عشرة امور)
لکن لامن حیث الاجتماع بل من حیث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله (یوجد
منها فی کل ترکیب) من التراکیب العربیة (اربعة) لان الشیء الواحد لایکون
واحدا وتثنیة وجمعا ومذکرا ومؤنثا ومعرفة ونکرة وغیرها لکونها اضدادا
ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنیة والجمع
والتعریف والتنکیر والتذکیر والتأنیث فاخذ من کل نوع فرد فاجتمع فی کل
ترکیب اربعة ﴿فی الاعراب﴾ سواء کان فی کلیهما لفظیا او تقدیریا او فی احدهما
لفظیا وفی الآخر تقدیریا او بالحرکة او بالحرف (رفعا ونصبا وجرا) النصب علی
الظرفیة باعتبار المضاف ای فی حالة الرفع والنصب والجر ﴿والتعریف والتنکیر
والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتأنیث﴾ یعنی ان کان احدهما مذکرا یجب
ان یکون الآخر مذکرا ایضا واذا کان احدهما مؤنثا یجب ان یکون الآخر ایضا
مؤنثا وکذا الحال فی البواقی (الا اذا کان) استثناء من قول الشارح یوجد منها
فی کل ترکیب اربعة ای الوصف (صفة یستوی فیها) ای فی الصفة (المذکر

والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم توجد فيها اربعة منها بل انما توجد فيها ثلاثة منها لانتفاء التذكير والتأنيث فى تلك الصفة للمساواة بينهما (كفعول بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة اكتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن فى الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من عداد الاسماء (او فعيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لايستويان بل يفترقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وجعل الاستواء فى فعيل اذا ذكر الموصوف فى المفعول وفى فعول اذا ذكر ايضا فى الفاعل طلبا للعدل يعنى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لان فى فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (اوكان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر) اى تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذى جمع كل شر ﴿ والثانى ﴾ (اى النعت بحال متعلق الموصوف) ﴿ يتبعه ﴾ اى يتبع الوصف الموصوف ﴿ فى الخمسة الاول ﴾ بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) الخمسة الاول (الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير) يعنى اذا كان الموصوف معرفا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ﴿ ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ﴾ ومنكرا تكون الصفه ايضا كذلك نحو جاءتنى امرأة حامل وشاحها وكذلك البواقى (ويوجد منها) اى من تلك الخمسة (فى كل تركيب اثنان) لانه لايكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثانى موصوفه فى هذه الخمسة لانه لما كان الوصف فى هذا النوع وصفا سببيا اكتفى فى المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل ﴿ و ﴾ لايتبع الوصف الموصوف ﴿ فى البواقى ﴾ (من تلك الامور العشرة) التى كان الوصف قد طابق الموصوف فيها فى القسم الاول (وهى) اى البواقى (ايضا) اى كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف فى هذا القسم اذا كان مذكرا لايجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة

امرأته واذا كان مؤنثا لايجب ايضا تأنيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال فى البواقى فيكون الوصف فى هذا القسم فى الخمسة الباقية (كالفعل) فى انه يدور تانيثه وتذكيره ونظائرها على الاسناد الى الفاعل ولايكون بالموصوفة فيها لكونه مسندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان) فاعله (مفردا) مذكرا اومؤنثا (اومثنى) كذلك (اومجموعا) كذلك (افرد) الوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه اومثنى نحو مررت برجلين كريم ابوهما اومجموعا نحو مررت برجال كريم آباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه لوثنى او جمع حين كون فاعله مثنى اومجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى اومجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلا فصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من الاول الامر ان فاعله مذكر اومؤنث (وجوبا) تميز من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلة المذكورة (فى التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى (مؤنثا غير حقيقى اوحقيقيا) الا انه كان (مفصولا عنه) حيث وقع فصل بينهما (يذكر ويؤنث) ذلك الوصف يعنى يخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقى اومفصولا ووجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى اومفصولا (جوازا) * ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل فى الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب اللف فقال (تقول) ايضاحا لها وزيادة فى التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت برجل (يقعد غلامه و) مررت (برجلين قاعد غلاماهما) كان (مثل) مررت برجلين (يقعد غلاماهما و) مررت برجال (قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلمانهم و مررت بامرأة قائم ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتانيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة (يقوم ابوها و) مررت (برجل قائمة جاريته) مثال كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (تقوم جاريته و) مررت (برجل معمور او معمورة داره) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية او الفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق (او) مررت برجل (قائم او) برجل (قائمة فى الدار جاريته) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل (يقوم او تقوم) بالتذكير والتأنيث

فى الدار جاريتــه فان قلت) منشأ هــذا السؤال التفريق بين النوعين بان يتبع الوصف الموصوف فى الامور العشرة كلها فى الاول ولم يتبع فى الثانى الا فى الخمسة الاول وفى الخمسة الاخر صـار كالفعل مع انه فى الاول ايضـا يجوز أن يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه فى الخمســه فقط سواء كان وصفا بحـال الموصوف اومتعلقه فان كان كذلك فان قلت (اذا نظرت) ايها الطـالب المستفيد (حق النظر) منصوب بنزع الخـافض اى بحق النظر اى بعين الانصـاف من غير تعنت ولاعناد فى اساليب الكلام وسياقه وسـباقه (وجدت) النوع (الاول وهوالوصف بحـال الموصوف) اى بحـال قائمة به (ايضا) اى كالنوع الثانى وهو الوصف بحـال متعلق الموصوف (فى الخمسـة البواقى) الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير (كالفعل) فى ان يدور تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسـناد الى الفاعل (لان فاعـله) اى فاعل الوصف الذى هو بحـال الموصوف (الضمير المستكن فيه) لكونه مشتقا او فى حكمه يحتاج الى الفـاعل وهو اذا لم يكن ظـاهرا فمضمر اما بارز اومستكن وفى الصفات لايكون الامستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيجئ (الراجع الى موصوفه) للربط (والفعل اذا اسند الى الضمير) الراجع الى شئ قبله يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و (يلحقه) اى الفعل (الالف) اى الف الضمير (فى التثنية) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه (الواو)اى واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا (فى جمع المذكر العاقل و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعه جمعا مؤنثـا (فى جمع المؤنث السالم) لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة الجمع المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثـا (فى الواحدة المؤنثة) ويذكر ايضا فى الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا

* ولما بين فى السؤال ان الوصف بحال الموصوف فى الخمسة البواقى كالفعل اورد امثلتها على ترتيب اللف ايضاحا فقال (فلذلك) المذكور (قلت) بتاء الخطاب (مررت برجل ضارب) فى الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب (و)مررت(برجلين ضاربين) فى التثنية مثل مررت برجلين يضربان (و) مررت (برجال ضاربين) فى الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون(و) مررت (بامرأة ضاربة) فى الافراد والتأنيث (و)مررت(بامرأتين ضـاربتين) فى التثنية (و) مررت (بنسوة ضـاربات) فى الجمع المؤنث (كما تقول فى الفعل) اذا اسـند الى الضمير مررت برجل(يضرب و) مررت برجلين (يضربان و)مررت برجال(يضربون و) مررت بامرأة (تضرب و) مررت بامرأتين (تضربان و) مررت

بنسوة (يضربن) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى (فلم خصصت الثانى بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف فى الخمسة الاول وكونه كالفعل فى البواقى مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز أن يجرى هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) فى جوابه (المقصود الاصلى فى هذا المقام) فى تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية متعلق بها ايضا فى الاول (وعدمها) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه له بالتبعية فيها بل فى بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة لما سبق (وكان) الوصف الاول (لايخرجه مشابهته) اى مشابهة الوصف الاول (للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه) متعلق بلايخرجه (التبعية) يعنى تبعية الوصف الموصوف فى الامور العشرة (لما عرفت) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق والمعنى كأنهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى فى الوصف الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا واعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكأنه مسند اليه لا الى ضميره (بخلاف الوصف الثانى) فانه قائم بسببه لا بموصوفه (فانه) اى المصنف (لما حكم عليه) اى على الوصف الثانى (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول) الاعراب بانواعه الثلاثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا القدر يوجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى فى الوصف الثانى (بالحكم بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان فى بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى اومجموعا وفى بعضها يجب التذكير اوالتأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلافصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل اومؤنثا غير حقيقى بدونه (بل بين) المصنف (ضابطة عدم تبعيته له) اى تبعية الوصف للموصوف (بكونه) اى بكون الوصف الثانى (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله) اى حال ذلك الوصف (عند عدم التبعية) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا لمتبوعه كالفعل كما سبق

ولما نشا فى الوصف الثانى من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد أن يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة به فقال ﴿ ومن ثمه ﴾ (اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل) ﴿ حسن قام رجل قاعد غلمانه ﴾ لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقته الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كما حسن) قام رجل (يقعد غلمانه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلمانه) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الاجمع المذكر السالم وسيأتى الا انه (غير حقيقى) لما مر أن تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلايكون حقيقيا (كما حسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلمانه) بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قدتكون للتذكير كما فى المخاطب المذكر ﴿ وضعف ﴾ (قام رجل) ﴿ قاعدون ﴾ بالحاق علامة جمع المذكر وهو الواو والنون فى الرفع ﴿ غلمانه ﴾ ولولم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلاعطف (لانه) اى لان مثل هذا التركيب (بمنزلة) قام رجل (يقعدون غلمانه) الا ان ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتى التثنية والجمع ضعيف بخلافهما فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذلوكانا كذلك لما انقلبتا فى حالتى النصب والجر بل هما حرفا اعراب سواء كانا فى المشتق اوغيره (ولحاق) مصدر من لحق على وزن ذهاب كاللحوق ، مضاف الى الفاعل (علامتى المثنى) اى الالف (والمجموع) اى الواو (فى الفعل المسند الى ظاهرهما) اى المثنى والمجموع اشعارا من اول الامر ان فاعلهما مثنى اومجموع كما انث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقى بلافصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اى جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف ﴿ ويجوز ﴾ (من غير حسن) لكون الصيغة جمعا (ولاضعف) لعدم شبهه الفعل ان يقال قام رجل ﴿ قعود غلمانه ﴾ لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكأنه لم يجمع (وان) للوصل (كان قعود جمعا) اى جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود (ايضا) اى (كما) ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل) لامطلق الاسم يعنى اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اى الاسم المجموع المكسر

﴿ الفعل ﴾

الفعل ومناسبته له) فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه المشابهة (لان الفعل لايكسر) لانه لايقبل التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم لانه يقبل التغيير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمانه) بجمع التكسير (مثل) قام رجل (يقعدون غلمانه) فى الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولايذان تعدد الفاعل بلا عطف ضمنا وان لم يؤذن لفظا (الذى) صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه ويجوز أن يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه (اجتمع فيه فاعلان) بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه (فى الظاهر) متعلق باجتمع لانه فى الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان (الا) استثناء من قوله فاعلان فى الظاهر يعنى الا ان يأوّل باحد او جوه الثلاثة فحينئذ لايلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت فى الاسم او الفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعنى ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الا تى مجموع من اوّل الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه الغاء الحرف (او) يعنى الثانى ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمر) يعنى يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ماسيأتى وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الغاء الحرف الا انه يشعر به (او) يعنى الثالث ان (يجعل الفعل) مع فاعله (خبرا مقدما على المبتدأ) الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدأ اى ان يجعل الفعل مع فاعله جملة فى محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذى وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ماسبق * ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع فى بيان مالايجوز وصفه ولاتوصيفه فقال ﴿ والمضمر ﴾ مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا ﴿لايوصف﴾ مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى المضمر يعنى ان المضمر مطلقا لايكون موصوفا بشيء مثله او بغيره لانه لم توجد معرفة مساوية له فى التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها للايضاح و (لان ضمير المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد منهما (اعرف المعارف واوضحها) فتوصيف كل منهما للتوضيح لايجوز لانه لايمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل (فلا حاجة لهما) اى لضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما اوضح واعرف فاذا لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لايحتاج لهما الى التخصيص اولى لانه لايكون الا فى النكرات فلما ورد أن ذينك الضميرين لكونهما

اعرفين واوضحين لااحتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام مايجوز توصيفه دفعه بقوله (وحمل عليهما) اى على ضمير المتكلم والمخاطب فى عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعنى كما ان ذينك الضميرين لايوصفان كذلك ضمير الغائب لايوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائى توصيفه متمسكا بقوله تعالى ﴿ لااله الاهو العزيز الحكيم ﴾ وحمل الجمهور مثله على البدل اوعلى ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير عاما وحينئذ يجوز توصيفه (و) حمل (على الوصف الموضح) اسم فاعل من اوضح فى عدم جواز التوصيف (الوصف المادح) اى كون الصفة للمدح (و) الوصف (الذام) اى كونها للذم (وغيرهما) من كونها للتأكيد يعنى كما ان الضمير بانواعه لايوصف للتخصيص والتوضيح لايوصف ايضا للمدح والذم والتأكيد لان هؤلاء فروع الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف التوضيح والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طردا للباب) (ولا يوصف به) اى لايكون الضمير مطلقا متكلما كان اومخاطبا اوغائبا صفة لشئ تخصيصا اوتوضيحا اوغير ذلك كما لايكون موصوفا (لانه) اى الشان (ليس فى المضمر معنى الوصفية) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط (وهو) اى معنى الوصفية (الدلالة) اى دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر مثلا فانه يدل على ذات مايقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لايوجد فى الضمير (لانه) اى المضمر (لايدل على الذات) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس (لا) يعنى لايدل (على قيام معنى بها) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لااعرف منه فلو وقع نعتا لشئ لزم ان يكون اعرف من المنعوت وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة اومساويا (وكانه) اى اظن انه (لم يقع فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (قوله ولايوصف به) بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص اومساو لماسبق انه لااخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لايقع صفة لشئ (ولهذا) اى ولعدم وقوع قوله ولايوصف به فيه (اعتذر الشارح الرضى) اى بين عذر المصنف فى عدم ذكر قوله ولايوصف به (وقال) اى الشارح الرضى (لم يذكر المصنف) فى المتن بعد قوله والمضمر لايوصف (انه) اى المضمر (لايوصف به) يعنى ان المصنف بين ان الضمير لايكون موصوفا بشئ ولم يبين انه لايكون صفة لشئ ايضا بل سكت عنه مع انه لايقع صفة ايضا (لانه)

اى الشان (تبين ذلك) اى عدم كونه صفة (بقوله) ﴿والموصوف اخص او مساو﴾ فانه لاشيء اخص من المضمر ولاشيء مساويا له حتى تكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف احص منها او مساويا لها علم ان المضمر لايكون صفة له لشيء لانه لايوجد فى المعارف اخص منه او مساو له على ماسيأتى حتى يقع صفة له * واعلم ان قوله والموصوف اخص او مسا وينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم او مساويا لها والصفة مساوية له ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل اوتكون الصفة اخص منه وهذا القسم لايجوز لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره (اى الموصوف المعرفة) وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لايكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف) يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والنعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (والعمومية من الصفة يعنى) يجب ان يكون الموصوف (اعرف منها) اى من الصفة (لانه) اى الموصوف (المقصود الاصلى) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) الموصوف (اكمل من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلابد أن يكون (مساويا لها لانه) اى الموصوف (لو لم يكن اكمل منها فلااقل من ان لايكون) الموصوف (ادون منها) يعنى لايكون انقص منها بل يكون مساويا لها (والمنقول) اى الذى نقل (عن سيبويه وعليه) اى على مانقل عنه مشى (جمهور النحاة) اى مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف واقواها (المضمرات) بانواعها ولذا اورده بصيغة الجمع يكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم الاشارة) مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (ثم المعرف باللام) كذلك (والموصولات فبينهما) اى بين المعرف باللام وبين الموصولات (مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف وكذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيدا خالد اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لايلتبس بغيره دون غيرهما من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال م صار ادنى رتبة من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله استعمال الاجناس فيكون نكرة

استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ماسيجئ فى قوله والتزم وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضعاذاتيا لاعرضيا كان اخص من ذى اللام وكذامن الموصولات لما عرفت مابينها من المساواة ﴿ومن ثمه﴾ (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (ان الموصوف اخص اومساو) ﴿لم يوصف ذواللام﴾ اى المعرف بلام التعريف لايوصف يعنى لايكون موصوفا بشئ من الاشياء ﴿الا بمثله﴾ (اى بذى اللام الآخر) اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالآخر ولئلا يتوهم انه موصوف بعينه (او) لم يوصف ذواللام الا (بالموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب ابوه عمرا اوغيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل لذى اللام) يعنى كما ان ذا اللام مماثل لذى اللام الآخر حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفة له (لما عرفت ان بينهما) اى بين الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل) مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الآخر (او) جاءنى (الرجل الذى كان عندك امس) مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تعالى ﴿قل ان الموت الذى تفرون منه﴾ الآية (او) لم يوصف ذواللام الا ﴿بالمضاف الى مثله﴾ (اى مثل المعرف باللام) الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعنى لا يكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة (نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس) والباء فى قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف (اوبواسطة) يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس) لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه) يعنى ان تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره) فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه لان الآخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ منه فلااقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لاانقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف المضاف اليه لزم ان لايكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير لايكون موصوفا ولاصفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا

(مثل)

مثل قولك جاءنى غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءنى غلامى صاحبك
قلت لايلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساويا له
فى جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لشئ
فى وصف له لايكون مشابها له فى جميع اوصافه * وفى الرضى المضاف الى الضمير
ينعت بكل واحد من المبهمين و بذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى
كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد
من المبهمين وبذى اللام و بالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى
اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام
وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بهما * الى هنا كلامه فعلم
من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا الى المضاف الى المضمر ايضا واما
المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى
المضمر كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم
الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى ذى
اللام والموصول فلايكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة
واما عند غيره فمرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف
منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه ألا يرى ان المنادى المفرد
المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بنائه لايكون لازما بل يكون
عارضا فيجوز أن تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اى
باقى (المعارف فانها) اى المعارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا الموصول
لما عرفت ما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلا تكون وصفا لئلا يكون المقصود
ادنى من غيره (فلو وقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير
صفة الى العلم مثل جاءنى زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعرف
باللام مثل جاءنى الرجل صاحب زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص
كالمثالين المذكورين (محمول على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب)
يعنى عند سيبويه (وانما التزم) جواب عن سؤال مقدر وهو أنه يلزم من ان
يكون النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة
لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص
منها والحال انه لايجوز وصفه الا بذى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر
بقوله وانما التزم (وصف باب هذا) حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى
باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (بذى اللام)

اى بالجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذه المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء (مع ان القياس) الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدها ومساويا لاسم الاشارة وللمضاف لاسم الاشارة (يقتضى جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا (بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة وباسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف باللام (للابهام) علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة (بحسب اصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم فاعل صفة بعد صفة للابهام (لبيان الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعيا ان يبين بجعل اسم الجنس المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة (فاذا اريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لا يتصور) اى لا يمكن ان يرفع (بمثله) اى باسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشىء لا يقدر أن يرفع ابهام ذلك الشىء فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لابهامه ولا يليق) ايضا ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس فى ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال وما علق بمحال يكون محالا (فتعين) لرفع الابهام الواقع فى باب اسم الاشارة (ذو اللام) اى اسم الجنس المعرف باللام (لتعينه فى نفسه) يعنى بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) ما عرفت من المساواة بينهما و (لانه) اى الموصول (مع صلته مثل ذى اللام) فيأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا الكريم (ومن ثمه) (اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس) الباء متعلق بقوله لرفع (ضعف) وصف اسم الاشارة بالوصف العام عدم كون الجنس مبينا ولم يمتنع لكونه معرفا باللام نحو (مررت بهذا الابيض)

(لانه) اى لان الابيض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آنفا (لايتبين به جنس المبهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف (عام لايختص بجنس دون جنس) آخر يعنى لايكون مخصوصا بجنس كالانسان او الفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة فى الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه ﴿وحسن﴾ وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل ﴿مررت بهذا العالم﴾ والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم الا ان اسم الجنس حذف من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه (لانه) اى الشان (يتبين به) اى بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة (ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولا يوجد فى غيره كالضارب والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا مذكر ووصفه ايضا مذكر يعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجل لان بصيغة التذكير لايشار الى المؤنث ووصف التذكير ايضا لايكون صفة للمؤنث ﴿العطف﴾ اورده عقيب النعت لان فى العطف معنى الجمع لانه فى اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوى يثنى طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه فى العامل او العمل ويوجد ايضا فى بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة تجمع مع الموصوف ويتحدان وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى المعطوف بالحرف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لامطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سمك يقال ثغر نسق اذا تساوت اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد ﴿تابع﴾ جنس شامل للتوابع ﴿مقصود﴾ (اى قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسره بالماضى لالكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقق والثبوت ﴿نسبته﴾ اى نسبة المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذاهب (او نسبة شئ اليه) اى الى المعطوف مثل قولك جاءنى زيد وعمرو ﴿بالنسبة﴾ (الواقعة فى الكلام) اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها والكلام اخبارى او انشائى (فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذى ذكر منكرا يعنى ان الباء

متعلقة فى الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق فى الحقيقة بالمصدر لكونه اصلا وفى الظاهر بالفعل الاصطلاحى والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور فى قولك زيد فى الدار خبر فى الظاهر والخبر فى الحقيقة ماتعلق به وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضى لايجوز أن يعمل فيجب ان يقدر قصد ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلفا اذ لوكان مراد المصنف كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضى ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شئ او نسبة شئ اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة المقصود الى شئ او نسبة شئ اليه لان الجار والمجرور يكون فى محل الرفع على انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فحينئذ يستقيم الكلام الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ﴿ مع متبوعه ﴾ قوله مع ظرف مستقر او صفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه اويكون مع بمعنى فى اى تابع قصد نسبته حال كونها مع متبوعه اوالكائنة فى متبوعه يعنى يشتركان فى تلك النسبة والى هذا اشار الشارح بقوله (اى كما يكون هو) اى التابع اوالمعطوف (مقصودا بتلك النسبة) اى النسبة الواقعة فى الكلام (يكون متبوعه) اى متبوع التابع (ايضا) اى كالتابع (مقصودا بها) اى بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا فى الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع ثانيا (نحو جاءنى زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فعمرو) فى هذه الامثلة (تابع لانه) ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو (قصد نسبة المجئ) فى الاول ونسبة الرؤية فى الثانى ونسبة الممرورية فى الثالث (اليه) اى الى عمرو (بنسبة المجئ) الباء متعلق بقصد (الواقعة فى الكلام) اى فى قوله جاءنى زيد وهى النسبة الفاعلية اوالمفعولية او الاضافية (وكما ان نسبة المجئ اليه) اى الى عمرو اوالرؤية او الممرورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للتشبيه (نسبته) اى نسبة المجئ (الى زيد الذى هو متبوعه) اى متبوع عمرو (ايضا) اى كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هى (مقصودة) الى زيد الا ان بين القصدين فرقا لان القصد فى النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثانى بالتبع لكونه تابعا له * ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير

والايضاح شرع في بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (فقوله) في التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل) لان البدل مقصود بالنسبة في الكلام (من التوابع) الباقية التي هي الصفة والتأكيد وعطف البيان (لانها) اى لان هذه التوابع (غير مقصودة بالنسبة) في الكلام لانه لم ينسب اليها شيء ولاهي الى شيء (بل المقصود) بالنسبة في الكلام (متبوعاتها) اى متبوع كل واحد منها وانما جيئت هي اما للتخصيص كما في الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كما في الصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة وكما في عطف البيان او التقرير والشمول كما في التأكيد وغيرها لا تقصد النسبة اليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه) اى البدل (المقصود) بالنسبة في الكلام (دونه) اى دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعني ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة في الكلام بل انما جيء به ليكون توطئة ووسيلة الى ذكر البدل (قيل) اى اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لافراده لانه (يخرج بقوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاعل يخرج (بلا) مثل جاءني زيد لاعمرو (وبل) مثل جاءني زيد بل عمرو اوماجاءني زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء اوماجاءني زيد لكن عمرو جاء (وام) مثل أزيد في الدار ام عمرو (واو) مثل جاءني زيد اوعمرو (واما لان المقصود بالنسبة) في الكلام (معها) اى مع احد هذه الحروف (احد الامرين من التابع والمتبوع لاكلاهما) اى ليس كلاهما مقصودين بالنسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة في الاول هو المتبوع لاغير وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك لان الاستدراك كالاضراب الا ان الحكم السابق يبطل في الاضراب وفي الاستدراك لاولكن المقصود هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف الباقية وهي ام ولا واما واو احد الامرين مبهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة) في الكلام ان لا يذكر توطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة (ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة) في الكلام (معا) اى حال كونهما مصاحبين في كونهما مقصودين فيهما لان المعطوف عليه في العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف ايضا لكن نفيا والمعطوف ببل مقصود نفيا وثبوتا والمعطوف عليه مسكوت عنه وفي لكن كلاهما مقصود ان الا ان احدهما ثبوتا والآخر

نفيا اما الاول والثانى بلا شك وفى الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا الا ان احدهما ثبوتا والاخر نفيا لكن مبهمات فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة فى الكلام (بهذا المعنى) المذكور والمراد بقوله وهذا المعنى ماذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لايكون مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لايكون فرعا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا فى ان يكون مقصودا بالنسبة فى الكلام (ولما تم الحد) اى حد المعطوف (بما ذكره) المصنف من التعريف (جمعا ومنعا) اى حال كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها فيه (اردفه لزيادة التوضيح) اى لزيادة ايضاح العطف لانه لايعلم من التعريف مفصلا توسط احد الحروف بينهما بان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا * وفى الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده انتهى * وانه لما فرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلا للحد ببيان مايوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ماهو المختار فى الحروف ايضا وهو كونها عشرة (بقوله) ﴿يتوسط بينه﴾ (اى بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار الشارح بقوله اى بين ذلك التابع واما حال من المستكن فى قوله مقصود ﴿وبين متبوعه﴾ اى متبوع التابع ﴿احد الحروف﴾ فاعل يتوسط ﴿العشرة﴾ (وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف) اى فى بحثها وبيان الفرق بينها ﴿مثل قام زيد وعمرو﴾ مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه ببيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال بجنب الممثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ويجوز أن يجعل مثالا للتوسط والاولى ان يجعل مثالا لكليهما ولذا اخره المصنف (ولم يكتف) فى تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره (لان الحروف) التى للعطف (قد تتوسط بين الصفات) المراد بالحروف ههنا التى تكون لمطلق الجمع وهى الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه اكتفاء بالمثال وقد تتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدلا من زيد لاعطفا على يده لانه حينئذ يكون معطوفا لا بدلا (مثل جاءنى زيد العالم والشاعر) اى الذى يكتب الشعر اوينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعر اوينظمه شاعر (والدبير) بكسر الدال المهملة وبعده باء

منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فارسى اللفظ الكاتب الذى يكتب الكلام المنثور او يؤلفه (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف العطف) بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند حامل وشاحها ولاتقول هند حملة وشاحها (كالشاعر والدبير) فى قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير (لها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان معتبرتان(احديهما) اى احد الجهتين(كونها) اى ان تكون التى دخل عليها حرف العطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى التى لم تدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له (تابعة له) الا انه لا بالاصالة بل كانت تبعيتها (بتعية المعطوف للمعطوف عليه) اى بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر انما هو فى الذكر فقط ويعلم كونها صفة له من انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولوكان عطفا لما جاز حذفه (واخريهما اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة المتقدمة) عليها (تابعة خبر بعد خبر للكون اوحال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (وحينئذ يصدق على هذه الصفة) التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه (انها) اى هذه الصفة (تابعة) تدل على معنى فى متبوعاتها مطلقا (يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد) كما ان الصفة التى يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد الا انه (يتوسط بينها وبين زيد) المنعوت بها (حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه يتوسط) متعلق بقوله لا يلزم (حرف) من حروف (العطف بين الشيئين) مطلقا (لا يلزم) خبر لانه اى لايجب (ان يكون لعطف الثانى على الاول) بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل فى حروف العطف العطف لجواز أن تكون الواو ابتدائية او استئنافية اوحالية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط الى غيرذلك وفى بعض النسخ لان توسط بلاحرف الجر وحينئذ يكون قوله ولايلزم من الالزام لا من اللزوم اى لا يوجب وفى بعضها لايستلزم اى لا يستوجب (فلولم يكن) قوله تابع (مقصود بالنسبة مع متبوعه) واكتفى فى التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى فى حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعا لاغياره (وهى) الواو للحال والجملة حال

اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعا) لاغياره لدخول ماليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب عنه مؤيدا بقوله (وقيل قد جوز الزمخشرى) وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه (وقوع الواو) العاطفة التى لمطلق الجمع (بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق) مصدر لصق اى الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف وللدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كأنه واجب (فى مواضع) متعلق بجوز (عديدة) فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اى مواضع معدودة التى هى (من الكشاف) يعنى كانت تلك المواضع فى الكشاف ومنها قوله تعالى ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن الحاجب (فى شرح المفصل) اى فى شرحه له وسماه بالايضاح (فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الاولها) اى لتلك القرية (منذرون) اى انبياء كانوا ينذرونهم وهم لاينذرون (صفة لقرية) فالتقدير الاقرية لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع المطلق لتاكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها منذرون * واعلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية فى صورة الشعراء فالآية هى قوله ﴿وما اهلكنا من قرية الالها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين﴾ والآية التى وردت فيها الواو وهى فى صورة الحجر هكذا ﴿وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم﴾ ووجدت نسخة الآية فيها كما فى صورة الحجر ولعل ماورد عن الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لا يخفى وجهه على من له نظر صائب (فلو اكتفى) المصنف فى تعريف العطف (بقوله العطف تابع تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) ولم يعرفه بقوله اولا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى حد العطف (مثل هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لتأكيد اللصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول ماليس من افراد المحدود فيه وذا غير جائز (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (انه) اى الناقل (قال فى امالى الكافية) وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل فى مثل) يعنى الصفة التى يدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط

(بينه)

بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس بعطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الامن حيث الظاهر بدخول حرف العطف عليه لجواز حذفه ولوكان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ماكان عليه فى) حل (الوصفية) وهو كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول العاطف عليها) مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغاير المعطوفين (لنوع من الشبه بالمعطوف) اى لمشابهة الصفة المعطوف فى كون مابعد كل منهما مغايرا لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة والموصوف (من التغاير) لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف (فلو حد العطف كذلك) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اى فى هذا الحد (بعض الصفات) كما مر من المثال (مع انه) اى البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعا لاغياره * وقال المحشى عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان فى الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفى هذا الوجه جعله صفة لامحالة من غير أن يكون معطوفا من وجه * الى هنا كلامه (وقول بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه لو اكتفى فى تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف العطف (نظر لان الحروف المتوسطة بينها) اى بين الصفات (عاطفة فى الصفات) كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والايلزم الغاؤها (لدلالتها) اى لدلالة الحروف المتوسطة بينها (فيها) اى فى الصفات التى دخلت هى عليها (على ماتدل) اى تلك الحروف (عليه فى غيرها) اى فى غير الصفات (من الجمع) بيان لما فى قوله على ماتدل كما فى الواو (والترتيب) كما فى الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والتراخى (ففى جعلها) اى جعل تلك الحروف (غير عاطفة فى الصفات) وجعلها (عاطفة فى غيرها) اى غير الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها لتأكيد اللصوق معنى مجازى لها لاحقيقى وانما وصفه بالبعيد لان ما لايكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كأنه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة داعية اليه) اى الى ارتكاب

الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز أن يخرج الواو من ان يكون للعطف فى مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة وغير ذلك فلتكن ههنا لتأكيد معنى الجمعية وهى توجد فى صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما فى قولك جاءنى زيد العالم العاقل بل الانسب ايراد الواو فيهما لبعد الصفة عن الموصوف * واعلم ان الاسماء فى عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر * ولما كان فى عطف بعضها شروط اراد أن يبين العطف فيها وشروطه فقال ﴿ واذا عطف على ﴾ (المضمر) ﴿ المرفوع ﴾ (لا) المضمر (المنصوب) متصلا كان او منفصلا (و) لا المضمر (المجرور) فانه لا شرط للعطف فيها ﴿ المتصل ﴾ (بارزا كان) المضمر المتصل (او مستترا) لانهما فى الحكم الآتى سواء مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل يشملهما (لا) المضمر المرفوع (المنفصل) لان الحكم الآتى لم يجر عليه ﴿ اكد ﴾ مبنى للمفعول من التأكيد اى اكد المرفوع المتصل بمضمر ﴿ بمنفصل ﴾ (اولا) منصوب على الظرفية اى قبل العطف عليه (ثم) اى بعد التأكيد به (عطف عليه) اى على المضمر المرفوع (وذلك) اى التأكيد اولا ثم العطف عليه واقع (لان) المضمر (المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكنا (كالجزء مما) اى من الفعل الذى (اتصل) ذلك المضمر (به لفظا) تمييز ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اى ذلك الضمير (متصل) به (لايجوز انفصاله) لان الاصل فى الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذى يكون ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذى اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزأ منه (فلو عطف عليه) اى على المضمر الذى كان جزأ منه (بلا تأكيد) بالمضمر المنفصل (كان) ذلك العطف فى الامتناع (كما لو عطف على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (اولا بمنفصل) اى قبل العطف ليظهر أنه وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لايكون كالعطف على بعض حروف الكلمة (لانه) اى الشان (بذلك) اى بالتأكيد (يظهر أن ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر

﴿ والجزء ﴾

والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف الذى لا يستقل بنفسه (منفصل) خبر ان (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة بنفسها يعلم هذا (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال المهملة واما بالزاى المعجمة فى آخره (مما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير المرفوع (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير متعلق بالافراد لان التأكيد عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزأ منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك الضمير بسبب التأكيد بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر* ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد بل هو اولى لقربه لانه اذا كان لشئ معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد) بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيد (ان يكون هذا المعطوف ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأكيدا (تأكيدا) قوله كان فى فكان ههنا زائدة والمعنى فيلزم الخ (وهو) اى كون المعطوف تأكيدا (باطل) لماسبق ان التأكيد عين المؤكد وانت خبير بان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لماسبق (فان كان الضمير) المرفوع ضميرا (منفصلا) لعارض الانفصال (نحو ماضرب الا انت) او الا انا او الا هو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل بالا عن الفعل لغرض لا يكون الا به وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء) من الفعل (لفظا) وان كان جزأ منه معنى فلا حاجة فيه الى التأكيد لانتفاء احد شطرى العلة وهو كونه جزا من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزأ من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متصلا) لكن لا مطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته وضربتنى (وزيدا لم يكن) الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزأ لفظا على عكس الضمير المرفوع المنفصل (فلا حاجة فيهما) اى فى الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التأكيد بمنفصل) بل يحسن العطف فيهما بلا تأكيد ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء احد شطرى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك بزيد ولا حاجة

فيه الى التأكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتى ﴿مثل ضربت انا﴾ او انت ﴿وزيد﴾ مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو وغلامه) او زيد ضرب هو وعمرو مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى ﴿اسكن انت وزوجك الجنة﴾ ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقدما على العطف ومتأخرا عنه بينه واوضحه بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد ورجحه على نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه لان الداعى الى الحكم به فى الثانى طردا للباب والا فهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل ﴿الا ان يقع فصل﴾ استثناء من قوله اكدا و لا بمنفصل يعنى اكد ذلك الضمير او لا بضمير مرفوع منفصل مطابق له فى جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل بشيء (بين) المضمر (المرفوع المتصل و بين ماعطف عليه) اى على المضمر المرفوع المتصل من مظهر او مضمر آخر ﴿فيجوز﴾ حينئذ ﴿تركه﴾ (اى ترك التأكيد) بمتصل اكتفاء به و لحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام بوجود الفصل) ولو جيء بفصل لكان اطول والطويل يكون اثقل وطول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى اولى واحرى (فحسن الاختصار) طلبا لتخفيف الكلام (بترك التأكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغنائه عنه (سواء كان الفصل قبل حرف العطف) ﴿نحو ضربت اليوم وزيد﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ءانا لمبعوثون او آباؤنا الاولون﴾ لان الهمزة فيه قبل الحرف (او بعده) اى بعد حرف العطف كقوله تعالى ﴿ماأشركنا ولا آباؤنا﴾ ولما كان فيه ابهام بينه بقوله (فن المعطوف) فى الآية (هو آباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آبائهم يعنى عدم الشرك مورث لنا من آبائنا (و) لفظة (لا) فى ولا آباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذى هو الواو (لتأكيد النفى) مثل قوله تعالى ﴿ماجاءنا من بشير ولا نذير﴾ ومثل قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو فتكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل اذن قام مقام التأكيد فكان ينبغى ان يقال ويجب (فانه) اى الحال والشان (قد يؤكد) الضمير المرفوع المتصل (بالمنفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل) بلا اهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل اما بالفصل قبل حرف العطف فقط كقوله تعالى ﴿فكبكبوا فيها هم والغاوون﴾ او بعده وقبله معا كقوله تعالى ﴿ماعبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا﴾ او بعده فقط مثل ماضربت انا ولا زيد فالاقسام ثلاثة (وقد لا يؤكد) بل يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى ﴿فاستقم كما امرت ومن تاب معك﴾ وقوله ﴿سيصلى نارا ذات لهب وامرأته﴾ (والامران) اى اجتماع الفصل

مع التأكيد وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا قال يجوز ترك التأكيد اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا اوالامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث والشروع فى ماينـاسبه* ولما فرغ من بيان المسئلة اراد أن يبين انهـا خلافية والتأكيد استحسانى لاواجب قطعـا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك فقال (واعـلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم الفصل واما عند الفصل فالامران متسـاويان لوقوع كليهما كثيرا فى كلام علام الغيوب الاان الاول هو الاولى لكونه اكثر وقوعا (ويجوزون) اى البصريون (العطف) المذكور (بلاتأكيد) بالمنفصل وحده اومع الفصل (ولافصل) وحده اومع التأكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التى اتصل بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله فى جميع احكامه حتى لايجوز العطف عليه اصلا كما لايجوز على ماهو جزؤها حقيقة (لكن) اى الا ان العطف بلاتأكيد ولافصل ايضا يكون (على قبح) لمخـالفته ماهو الاولى والاحسن ولولا انه قبيح لوقع فى فصيح الكلام خصوصا فى النظم المعجز واذالم يقع علم انه قبيح لاانهم حظروه اصـلا بحيث لايجوز أن يرتكب (والكوفيون يجوزونه) اى العطف بلاتأكيد ولافصل (بلا قبح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم الظـاهر (واذا عطف على الضمير المجرور) لا المرفوع والمنصوب ولم يقيـده بالمتصل لانه لامنفصل له كما سيجيء (اعيد الخافض) (اى الجار) اى جار المعطوف عليه حين العطف فى المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع المتصـل (حرفا كان) ذلك الخـافض (او اسما لان اتصال الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة (بجاره اشد) واقوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع المتصل (بفعله) لانه لايوجد اتصال الفاعل بالفعل الا فى الضمير ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا) سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا (جاز انفصـاله) اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الانفصـال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايذانا بانه مستقل بنفسه (والمجرور لاينفصل من جاره) اصلا سواء كان ضميرا اوظاهرا (فكره العطف عليه) اى على الضمير المجرور بلااعادة الخافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلاتأكيد ولا فصل او بلا احدهما (اذ يكون) هذا العطف بلا اعادة الجار فى الخارج (كالعطف على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضـا* ولما توهم انه لايلزم اعادة

الجـار لجواز وجه آخر فيه وهو أن يؤكد بمنفصـل ثم يعطف عليـه كما عمل
فى الضمير المرفوع دفعه بقوله (وليس للمجرور ضمير منفصل) لانه متصل
فقط مظهرا كان اومضمرا (كما يجئ) وجهه(فى) بحث(المضمرات حتى يؤكد به)
اى بالضمير المجرور المنفصل (اولا) اى قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل
فى المرفوع المتصل) عرفته سابقا * ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تأكيده بالمنفصل
لعدم كونه موجودا فيؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا (وفى اسـتعارة
المرفوع له) اى جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيدا للضمير المجرور (مذلة)
اى ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف
ايضا للقياس * ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز التأكيد بالمنفصل وفى اقامة المرفوع
المنفصل مقـام المجرور ابتذال فليكتف بالمنفصل كما اكتفى فى المرفوع المتصل
دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيـامه مقام الاصل (لان الفصل لا تأثير له)
يعنى لا وجود للفصل (الا فى جواز) اى الا عند جواز (ترك التأكيد بالمنفصل)
لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده فعدم جواز الخلف
هو الاولى (للاختصار) اى لان يكون فى الكلام اختصار لانه اذا ذكر التأكيد
والفصـل ايضـا يكون الكلام طويلا والطـول يكون سببـا للثقل (فحيث
لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المنفصل فيه (لا يتصور له) اى
للفصل (اثر) اى عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصـل لما لم يمكن لعدم
وجوده فالخلف اولى بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اى بالاصل الاسـتفهام
ههنا انكارى اى فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف
يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذ تعذرت الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لنا شئ
(الا اعادة العامل الاول) سواء كان ذلك العامل حرفا (نحو مررت بك وبزيد)
(و) اسما مضافا نحو (المال بينى وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف
عليه كما يصح عله (والمعطوف) فى هذين المثالين وامثالهما (هو المجرور) فقط
(والعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف (وجره)
اى جر المعطوف (با) لعاملا (لاول) كما عطف الاسم الظـاهر على مثله مثل
مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثانى كالعدم) لانه لا احتياج له فى المعنى والعمل
لانه زيد تأكيدا ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك
ما زيد قائما ولا رجل حاضرا (معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له
معنى الا التأكيد علم ذلك (بدليل قولهم المال بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى)
الشئ (المتعدد) الذى يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الا الى المتعدد
كاى واية وكلا وكلتا فكان ينبغى ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واضاف

ثانيا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جر المعطوف فى مثله (با) العاملا (لثانى كما فى الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى كفى بالله شهيدا) اوكما فى بحسبك درهم اوقياسا كما فى قولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم (وهذا الذى ذكرناه) اعنى لزوم اعادة الجار (اذا اريد العطف) على المضمر المجرور (فى) المعطوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حال السعة واما عند غيرها (فيجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد والفصل معا عند العطف على المضمر المرفوع المتصل لكن مع قبح فى حال السعة والاختيار لافى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطرارا) لان الضرورة تبيح المحظور (واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة فى حال السعة) كما جازت آنفا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين بما) وقع (فى) بعض (الاشعار) مثل قوله * فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فمابك والايام من عجب * لان الايام معطوف على الضمير المجرور فى قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز لما صح مااختاره الشاعر وقاسوا حال السعة اى منع يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر ففى غيره يكون هو الاولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولاحتمال ان لايكون الواو لعطف بل تكون للمصاحبة ومابعدها مفعولا معه * وقال المحشى عصام فيه اشعار بضعف استدلالهم يعنى فى قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لايقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ واجيب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم اوبالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقوله مررت بزيد وعمرا اوعلى الله اى اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضى البيضاوى اوعلى تقدير وصلوا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل) سواء كان بارزا (فى نحو) القوم (جاؤنى كلهم) اوالقوم جاؤا انفسهم اواجمعون وضربت انت اومستكنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من الضمير المرفوع المتصل (نحو اعجبتنى جمالك) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض وضربتنى الحمار فى الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد) لضمير (المنفصل) ولا الفصل الذى هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان بلا تأكيد ولا فصل فلم لايجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد

بلاشرط (تأكيد الضمير المجرور) اى تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شئ من التأكيد بالمنفصل والفصل (فى نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لايكون الا فى التأكيد المعنوى لانه يقال مررت بك انت اواياك ويكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه (والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتمال وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حماره فى الغلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البدل (ولم يجز العطف فى الاول) اى فى الضمير المرفوع المتصل (الا بعد التأكيد با) لضميرا (لمنفصل) وحده او بالفصل بدلا منه اوبالمفصل والنفصل معا (و) لم يجز العطف (فى الثانى) اى الضمير المجرور (الا مع اعادة الجار) اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان اوحرفا واما التأكيد والابدال فى الموضعين فجائز بلا شرط شيء من التأكيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه التأكيد عين المؤكد) بالفتح لفظيا كان او معنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمنفصل اوالفصل لزيادة ارتباط به (والبدل فى الاغلب) لايخلو (اما) ان يكون (كل المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه) اى بعض المتبوع فى بدل البعض (او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه اواعجبنى زيد علمه فى بدل الاشتمال (والغلط قليل نادر) وهو وان لم يكن كله او بعضه او متعلقه فلقلته لاحكم له طردا للباب (فهما) اى التأكيد والابدال (ليسابا جنبيين لمتبوعهما) اما التأكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين المبدل منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو صفة ولما تعلق احد البدلين بالآخر تعلق المحلية والحالية كانا ليسا باجنبيين (ولامنفصلين عنه) اى عن متبوعهما (لعدم تخلل) اى دخول (الفاصل) كحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس الا اتصالا (فلاحاجة فى ربطهما) اى ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكيد بالضمير المنفصل اوالاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغايرا للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب (يغاير المعطوف عليه) مثل جاءنى زيد وعمرو (و) مع هذا (تخلل بينهما)

اى بين المعطوفين (العاطف) فكان احدهما اجنبيا من الآخر (فلابد فيه) اى فى العطف (من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) من الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرهما (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل با) لمضمر المرفوع ا (لمنفصل) اوالاكتفاء بالفصل (فى المرفوع) اى عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيد المتصل (فى) الضمير (المجرور ليخرج) تعليل لقوله فلابد فيه الى آخره الضمير (المتصل المرفوع) الذى يكون هو المعطوف عليه (عن صرافة) متعلق بقوله ليخرج قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف يصرف على وزن دراية (الاتصال) اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه متصلا محضا (وبه يناسب) عطف على يخرج اى ولينـاسب ذلك الضمير (المعطوف) اى الاسم الذى يعطف (عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل ويكون كأنه منفصل (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (با) الضميرا (لمنفصل ويقوى) هذا تعليل لقوله وباعادة الجار فى المجرور فالاولى وليقوى مكان يقوى باعادة اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه على قوله ويناسب لقربه فيكون حينئذ من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار فى المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالمنفصل فى المجرور (مناسبة) اى مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المجرور) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (بانضمام الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بعينه (اليه) اى الى المعطوف المجرور (كما فى المعطوف عليه) اى كما انضم الجار الى المعطوف عليه * واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لايوصف ولا يوصف به ايا ماكان متصلا او منفصلا ولا عطف البيان ايضا لما انه فى حكم الصفة فى الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعنى ان الضمير لايكون مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما ﴿ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ﴾ يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ماقبله لابالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون فى العطف فائدة (فيما يجوز له) اى للمعطوف عليه (ويمتنع له من الاحوال) بيان لما فى قوله فيما (العارضة له) اى الاحوال التى عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن فى ذاته (نظرا الى ماقبله) اى الى عامله مثل ان يعرض له الرفع اوالنصب اوالجر اوالى شئ قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل الذى قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لايقال وقعد

عمرو عطفا على قام ابوه (بشرط ان لايكون مايقتضيها) اى الشيء الذى فى المعطوف عليه يقتضى الاحوال (منتفيا) اى منفيا (فى المعطوف) لانه اذا كان منتفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وانما قانا من الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبله احترازا عن الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (من حيث نفسه) اى نفس المعطوف عليه (كالبناء) يعنى لايلزم من كون المعطوف عليه مبنيا ان يكون المعطوف مبنيا ايضا (والاعراب) اى لايجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا اومنصوبا اومجرورا اذا كان المعطوف معربا باحدها وهذا ظاهر (والتعريف) يعنى لايجب ان المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة (والتنكير) يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لايجب ان يكون المعطوف نكرة (والافراد) اى لايلزم ان يكون الثانى مفردا اذا كان الاول كذلك (والتثنية والجمع) يعنى لايجب ان يكون المعطوف تثنية اوجمعا عند كون المعطوف عليه مثنى اومجموعا (فان المعطوف فيها) اى فى هذه الاحوال (ليس فى حكم المعطوف عليه) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يازيد والحارث اومعرفة بالنداء (مثل قولنا يارجل والحارث) اوكان المعطوف عليه اسم لانفى الجنس مثل لارجل والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وليس فى حكمه) اى فى حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام) لان الرجل فى يارجل مجرد عن اللام واما الحارث فمحلى به فلايكون فى حكمه من حيث التجرد (فان ما) اى الذى (يقتضى تجرده عن اللام هو) اى الشيء المقتضى (اجتماع اللام وحرف النداء) فحرف النداء اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آلتى التعريف بلافاصل ممتنع لانه يكون احدهما لغوا لامحالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام وحرف النداء (مفقود فى المعطوف) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرده فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا (واما نحو رب شاة وسخلتها) لفظة اما ههنا استئنافية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن قوله بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف كما لايخفى على من له قلب سليم او ألقى السمع وهو شهيد* والسخلة بفتح السين وسكون الخاء المعجمة ولد الغنم من الضأن والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان اوانثى وجمعه سخل وسخال

(فبتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيد كما سبق ولذا فسره الشارح بقوله (اى رب شاة وسخلة لها او محمول) عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة او لانه ليس براجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكارة الضمير) الذى اضيف اليه السخلة (كربه رجلا) فى تقدير رب شىء رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا لوضعه يكون شاذا (اى رب شاة وسخلة شاة) يعنى كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اى المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شىء لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ (وكذا) اى كالحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (فى حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح وما ذكره المصنف فى المتن يكون عاما (فى الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اى ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اى غير نفسه اى ما قبله (ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه) فى الافراد والتعريف يعنى اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (فلذا) اى لاجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى تلك الاحوال بشرط اتحادهما فى الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (فى) قولك (يازيد وعمرو لان ضم زيد) اى لان بناء المعطوف عليه فى هذا المثال (بالنظر الى) ما قبله اعنى (حرف النداء) لانه يقتضى بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه اعنى (كونه مفردا معرفة فى نفسه) وذاته (وعمرو) المعطوف (مثل زيد فى كونه مفردا معرفة) فى نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يازيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يارجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اى بناء المعطوف اذا كان مضافا (فى) مثل قولك (يازيد وعبدالله) او شبه

مضاف مثل يازيد وخيرا من زيد او نكرة لم يقصد تعريفها مثل يازيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى مضافا او شبهه او نكرة لم يبن المعطوف (فان) المعطوف في هذا المثال اعنى (عبدالله) لكونه مضافا (ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبدالله مضاف) فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجوب النصب فيه اولى ولذا لم ينصب غلام المعطوف في قولك لارجل ولاغلام زيد عندى لان نصب اسم لا ليس بالنظر الى لفظة لا بل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضارعا له على ماسبق وهو مفقود في المعطوف (ومن ثمه) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من في مثل هذه المقام مستعار لمعنى التعليل (ان المعطوف في حكم المعطوف عليه) لامطلقا بل في الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فيما) اى في الحال الذى (يجوز) ان يجرى فيه (ويمتنع له) (لم يجز) العطف على خبر ما الحجازية بالجر او النصب (في تركيب) فيه كان خبر ماهذه مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (مازيد بقائم او) منصوبا مثل مازيد (قائما ولا ذاهب) بالجر او النصب (عمرو الا الرفع) (في ذاهب) ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعله ساد مسد الخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر لماسبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران (اذ لو نصب) ذاهب عطفا على قائما (او خفض) عطفا على بقائم (لكان) اى ذاهب (معطوفا على قائم او قاعد فيكون) بواسطة العطف (خبرا عن زيد) الذى هو اسم ما كما ان المعطوف عليه اعنى قائما خبر عنه (وهو) اى كون ذاهب عمرو خبرا عن زيد (ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع) المستكن (في المعطوف عليه العائد الى اسم ما) اى لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعده في وجه وضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لانه واحد ليس الا (فتعين الرفع) اى رفع ذاهب (على ان يكون خبرا مقدما مبتدأ مؤخر وهو عمرو) اختار هذا التوجيه وان احتمل وجها آخر كما ذكرناه لئلا يكون النفي بحسب النفي لان النفي في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد (ويكون) عطف على ان يكون اى ويكون هذا الكلام اعنى ولا ذاهب عمرو (من قبيل عطف جملة على جملة) اسميتين (و) الحال انه (لامانع منه) اى من هذا العطف كما كان في عطف المفرد على المفرد بل عطف على خبر ما منصوبا او مجرورا

مع انه رافع لعمرو (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المصنف وانما جاز الى آخره جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اى القاعدة التى يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منتقضة بقولهم) اى بقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته فى محل الرفع على انه مبتدأ (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد) فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب المعطوف) صفته لان يغضب (معطوف باعتبار اللفظ) اى لفظ يغضب (عليه) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اى فى يغضب (ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كما فى المعطوف عليه الذى هو يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بالاجوبة الثلاثة التى انفهمت بقوله ﴿ وانما جاز ﴾ مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت ﴿ الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها ﴾ (اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة وقعت (فى هذا التركيب) ﴿ فاء السببية ﴾ بالاضافة (اى) لانها (فاء لها نسبة الى السببية) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام الاستغاثة وبين الملابسة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ماقبلها فى هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان فى قولك الذى يأتينى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا (لا العطف) اى لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على ماقبلها وهذا هو الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد) هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثانى (او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف) اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا قال الشارح (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت معنى السببية (تجعل الجملتين كجملة واحدة) لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها

تعقيب جعلت الثانية جزأ من الاولى (فيكتفى بالربط) الذى كان (فى) الجملة (الاولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير أن تكون الفاء للسببية والعطف (الذى يطير فيغضب زيد) بسبب (الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه لمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لاللسببية (او يفهم منها سببية) الجملة (الاولى) للجملة (الثانية) لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيقدر الضمير فى الجملة ليصح العطف لماعرفت ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذاالقول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيبه (بسببه) اى بسبب طيرانه (الذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان فى الطرفين احد معني الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث واما الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى (ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذاقال (ان يقدر فيه) اى فى المعطوف (ضمير) راجع الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) ﴿واذا عطف﴾ (اى اذا اوقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اى اوقع الحيلولة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف على معموليهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفا مبنيا او اوقع العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى ﴿على﴾ (وجود) ﴿عاملين﴾ قدر مضافا لانه لايبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله اوقع (عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد) مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع اومتفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه فى الاول وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فى الثانى تأمل (وقال بعض شارحى اللباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من اللباب لان اللباب بوزن العباب لب الشئ ان كان اسم جنس او شارحى المسمى باللباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه (الا ظهر عندى ان العطف ههنا) اى فى هذا البحث لامطلقا (محمول على معناه اللغوى) لما سبق ان العطف فى اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا) اى

الاسمان (معموليهمـا) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان جعل العطف للمعنى اللغوى ههنـا او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد والاظهر والاولى ماذهب اليه الاكثر وهو قول الشارح (واكثر الشارحين على ان المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشـارحين اى معنى قول المصنف وهو اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا عطف على معمولى عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه الاصطلاحى (وانمـا قال) المصنف (على معمولى عاملين) بناء على ماذهب اليه اكثر الشـارحين وفيه اشارة الى انه الاولى عند الشارح (لاعلى معمولى عامل واحد) اى لم يقل واذاعطف على معمولى عامل واحد (فانه) اى هذا العطف (جائز اتفاقا) لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقـام العامل الواحد وتنوب عنه للاختصـار فى اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمرو اصله جاءنى زيد جاءنى عمرو فحذف الفعل الثـانى واقيم مقـامه حرف العطف للاختصار فيه ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك (نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وانزيدا قائم وعمرا ذاهب ومازيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك (ولاعلى اكثر) اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين فانه) اى هذا العطف (لاخلاف فى امتناعه) لان الحرف الواحد لايقوى ان يقوم مقـام العوامل وينوب عنها فظهر أن هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفـاق وهو العطف على معمولين او ثلاثة معمولات لعـامل واحد وقسم لايجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة اواكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولى عاملين (مختلفين) (اى غير متحدين) ذاتا وعملا وذلك لايكون الا (بان يكون) العامل (الثانى غير) العامل (الاول وذلك) اى قوله مختلفين كائن (لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) وان انزيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب العطف على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه) اى فى الحقيقة (اذ العامل) فى هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط (و) العامل (الثانى تأكيد له) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولايجوز أن يعمل عاملان فى معمول واحد فيترجح الاول لسبقه ويكون الثـانى تاكيدا له من غير أن يكون له مدخل فى العمل ولايكون هذا من باب التنازع لان التنازع يشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون بالعطف وههنا ليس كذلك (وذلك العطف) اى العطف المختلف فيه مبتدأ (كما وقع)

خبره ظاهر الا فى الحقيقة (فى قولهم) اى فى قول العرب (ما) لفظة ماهذه المشابهة بليس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمراء مضاف اليه لكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركى قرجه اوت وفى الحديث ﴿الشونيز دواء من كل داء الا السام﴾ اى الموت وكان على رضى الله تعالى عنه يستعملها فى كل داء يصيبه حتى فى الرمد يعنى اذا رمدت عينه اكتحل بها فبرئ من ساعته كذا فى شرح شرعة الاسلام (تمرة) خبرما (ولا بيضاء) لفظة لاههنا زائدة لتأكيد النفى مثل قولك مازيد قائما ولاعمرو حاضرا وبيضاء بالمد كحمراء وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل (شحمة) وهى ههنا الكمأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض والمراد ايضا بقوله بيضاء الشئ الابيض اى ولا شئ ابيض يرى شحمة الارض وهى معطوفة على تمرة الذى هو خبر ما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (و) كما وقع (فى قول الشاعر) وهو ابو ذؤيب (أكل امرئ) الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو راجع الى كل لان المسؤل عنه بها ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرئ مضاف اليه لكل و (تحسبين) فعل مضارع معلوم وفاعله تاء الخطاب وقد وقع بين مفعوليه و (امرأ) مفعول ثان له اى أتحسبين كل امرئ امرأ اى أتظنين ان كل ماهو فى شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ماهو فى زى الرجل ليس رجل (ونار) بالجر عطف على امرئ الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد) فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تتوقد حذف احدى التائين كما فى قوله تعالى ﴿نارا تلظى﴾ اصله تتلظى والجملة صفة للنار (بالليل) الباء فيه للظرفية كالباء فى قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول الثانى لتحسبين وقد عطف فى هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح (فهذا) العطف اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين (وان كان جائزا بحسب الظاهر) اى بمقتضى الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لكنه) اى الا ان هذا العطف ﴿لم يجز﴾ (عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة) اى بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقو) اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا (ان يقوم مقام عاملين مختلفين) ﴿خلافا للفراء﴾ يعنى ان الفراء خالف الجمهور فى تجويز هذا العطف خلافا (فانه) اى الفراء (يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة) والواقع لان حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة

عن العامل اختصارا جاز أن ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز أن ينوب مناب
عامل واحد ولايجوز أن ينوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل
ولانه لايبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل (كما جاز) اى العطف المذكور
عندهم و(بحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يؤوّل) عطف على خبر ان فى فانه
وهو قوله يجوز او حال من فاعله لان المضارع المنفى يجوز أن يكون حالا بالواو
والضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول او عن شعراء العرب كالمثال
الثانى (عليها) اى على صورة العطف على معمولى عاملين مختلفين بحسب
الظاهر (ولا يقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولا يؤوّل او يجوز او حال بعد
حال اى العطف المجوّز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الآتية فى
المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) اى يعم الفراء تجويز العطف المذكور
صورة السماع (وغيرها) اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة
الى ان الاستثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلقة بقوله لم يجز
مع تقيده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى واقع خبره
(فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه (الا فى) تقديم الجار على
الرافع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم (عمرو) (و)
الا فى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) وانما جاز هذا
سماعا عند الكوفيين لان العامل فى زيد هو الظرف كما ان الظرف وهو لفظ فى عامل
فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال
الثانى محمول عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوى
كان كالعدم فكأنه كان عطفا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون
مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل
زيد فى الدار لم يجز عندهم ايضا والمثال الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الا
فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع) كما فى الصورة الاولى (او) تأخير
(المنصوب) كما فى الصورة الثانية (لمجيئه فى كلامهم) اى لكون مثل هذا
العطف واقعا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقتصر الجواز) اى جواز
العطف فى هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لايتجاوز عنها بان
يقاس عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ماتقدم
فيه المجرور مع تأخر المرفوع او المنصوب والعطف على معمولى عاملين مطلقا
خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها
(خلافا لسيبويه) يعنى خالف سيبويه الجمهور فى صورة السماع والفراء مطلقا
فى تجويز مثل هذا العطف (فانه) اى سيبويه (لايجوّز هذا العطف) اى فى

صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع اوالمنصوب كما جوّزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر جائزا (فى هذه الصورة) اى المذكورة آنفا التى جوّزها الجمهور (ايضا) اى كما لايجوّز الصور التى جوّزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك وهى قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سيبويه الصور التى جوّزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله * أكل امرئ تحسبين امرأ * * ونارا توقد بالليل نارا * واصل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو ان فى الدار زيدا وفى الحجرة عمرا فحذف الجار فى الكل اختصارا واكتفاء بماذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار (وابقاء المضاف اليه) اى المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كما فى قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ بالجر على تقدير والارحام وفى قول الشاعر * فاذهب فمابك والايام * على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قول الحالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لايحصى فى كلامهم (نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء) ذكر المضاف (فى بعض القراءة اى عرض الآخرة) لان القراءة يرجح بعضها بعضا * واعلم ان فى هذا العطف يعنى العطف على معمولى عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا اوقياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا اوسماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها يأوّل بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل الضعيف لايقدر أن يقوم مقام العاملين القويين ﴿التأكيد﴾ اما مهموز من أكد واما مثال واوى من وكد ومعناها لغة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان فى التأكيد اللفظى يزاد حرف العطف لتأكيد المعطوف نحو والله ثم والله وكقوله تعالى ﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾ ﴿تابع﴾ جنس يشمل التوابع كلها ﴿يقرر امر المتبوع﴾ (اى حاله وشانه عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يجعل) ذلك التابع (حاله) اى حال المتبوع (ثابتا مقرّرا عنده) اى فى ذهن السامع اى يجعله مستقرّا متحققا بحيث لايظن به غيره وان كان اوّلا محتملا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرّر ﴿فى النسبة﴾ متعلق بقوله يقرر (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوبا) مثل قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل﴾ (او منسوبا اليه) مثل قطع الامير نفسه اوجاء زيد زيد (فثبت

عنده) ای المصنف (وتحقق ان المنصوب) کالمثال الاول (اوالمنسوب اليه) کالمثال الثانی (فی هذه النسبة) ای النسبة المذکورة فی التعریف (هو المتبوع لاغیر) لان المراد من التأکید علی مافهم من تعریفه ومن معناه اللغوی انما هو تقریر المتبوع وتحقیقه وازالة احتماله عند السامع لاالتابع لانه مقرر ومحقق (وذلك) یشیر الی فائدة التأکید والغرض منه ای الغرض من التأکید والفائدة التی وضع لها التأکید احد ثلاثة اشیاء احدها (اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع) حین کونه غافلا عن النسبة فحینئذ اذا لم یؤکد لم یفهم فلدفع غفلته وایقاظه والتنبیه یؤکد ویقال جاءنی زید نفسه اوزید قتیل قتیل (او) ثانیها (لدفع ظنه) ای ظن السامع (بالمتکلم الغلط) فی کلامه فیؤکد المتکلم لدفع ظن السامع فی حقه الغلط والخطأ (وذلك الدفع) ای کل واحد من الدفعین (یکون بتکریر اللفظ) ای لایکون الابتکریر لفظ المنسوب ان کان ظنه او الغفلة فیه فقط (نحو ضرب ضرب زید) هذا مجرد تمثیل لان البحث فی الاسم اواشارة الی ان التأکید یجری فی الافعال ایضا وان کان البحث فی الاسم یدل علیه قوله ویجری ای التأکید مطلقا فی الالفاظ کلها (او) بتکریر لفظ المنسوب اليه ان کان کل واحد من الظن اوالغفلة فیه فقط مثل (ضرب زید زید) اوبتکریر لفظهما جمیعا ان الظن اوالغفلة فیهما جمیعا مثل ضرب ضرب زید زید (او) ثالثها (لدفع ظن السامع به) ای بالمتکلم (تجوزا) ای ظن السامع ان المتکلم اراد بهذا اللفظ المعنی المجازی لاالحقیقی لانه یقال تجوز فی کلامه ای تکلم بالمجاز لابالحقیقة وذلك علی قسمین (اما) ان یکون بظنه (فی المنسوب نحو قولك زید قتیل قتیل) فانه لما قیل قتیل تبادر الی فهم السامع ان المراد منه الضرب فأکده بقوله قتیل (دفعا لتوهم السامع ان یرید)المتکلم (بالقتل) معناه المجازی لاالحقیقی وهو (الضرب الشدید) لان القتل لما کان محظورا شرعا تبادر الی فهم السامع ان المراد منه المعنی المجازی وهو التأدیب بالضرب الشدید بعلاقة الایلام لحمله علی الصلاح وقیل المجاز ههنا لغوی من قبیل الاستعارة اوالمجاز المرسل (فیجب حینئذ ایضا) ای حین توهم السامع هذا المعنی (تکریر اللفظ) ای لفظ المنسوب (حتی لایبقی للسامع شك) واعتذار (فی ارادة المعنی الحقیقی) ای فی ان المتکلم لایرید بهذا اللفظ الا المعنی الحقیقی قطعا وهو الموت بسبب الغیر (او) اما ان یکون (فی المنسوب اليه فانه) ای الشان (ربما) ای کثیرا ما (ینسب الفعل الی شیء و) الحال ان (المراد) منه (نسبته) ای نسبة الفعل (الی بعض متعلقاته) کما فی الافعال المنسوبة الی السلاطین والامراء والی من یلحق بهما لانهم کثیرا مایحیلون الامور الی

من تبعهم مثل قوله تعالى ﴿يذبح ابناءهم﴾ مع ان الذبح ليس بقائم به وبنى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كما فى قطع الامير اللص) فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل بمن امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة الامرية (اى قطع غلامه) بامره (فيجب حينئذ) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السامع (لفظا) اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكريره فالمجاز حينئذ ليس الا فى النسبة فقط كما فى قولك انبت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير او نفسه لا من يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد بدون تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد (اى ضرب هو لا من يقوم مقامه) ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الامرية (او تكريره) عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اى ويجب حينئذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) فى (الشمول) (اى التأكيد) الاصطلاحى قسمان الاول (مايقرر امر المتبوع فى النسبة) اسنادية اوغيرها (بالتفصيل الذى ذكرناه او) الثانى مايقرر امر المتبوع ايضا لكن (فى شمول المتبوع افراده) يعنى فى شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ فرد منها مثل قولك جاءنى القوم كلهم فان التأكيد بكلهم افاد شمول المجئ افراد القوم جميعا ووقوع المجئ منهم والتأكيد باجمعين افاد أن المجئ صدر منهم دفعة لا على التعاقب بعد افادة شمول الافراد (دفعا لظن السامع) بالمتكلم (تجوزا) اى تكلما بالمجاز (لا فى نفس المنسوب اليه) عطف على قوله فى شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التأكيد لا يقرر شيئا فى نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لا يقرر الا (فى شموله) اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده) فالشمول لا يكون الا فى المنسوب اليه (فانه) اى الشان (كثيرا) منصوب على الظرفية اوعلى المصدرية ولفظة (ما) صفة له قد سبق غير مرة (ينسب الفعل) اسناديا اوغير اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر الامن واحد منهم (مع انه يراد النسبة) اى نسبة الفعل (الى بعضها) اى الى بعض الافراد كالمثال المذكور (فيندفع هذا الوهم بذكر كل) مثل اشتريت العبد كله وقرأت الصحيفة كلها (واجمع) مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا (واخواته) اى اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتع وابصع ومؤنثهن

(وجمعهن)

وجمعهن مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثــل جاءنى الزيدان كلاهما (وثلاثتهم) مثل جاءنى القوم ثلاثتهم (واربعتهم) حين كون السامع عالما بان القوم الجائين ثلاثة واربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التأكيد والالم يكن تأكيدا كذا فى الرضى (ونحوها فهذا) اى تقرير المتبوع فى النسبة او فى الشمول (هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فالتعريف جامع لافراده (واذا عرفت هذا) اى كونه جامعا لافراده (فنقول) فى بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (اخرج المصنف الصفة والعطف) بالحرف (والبدل عن حد التأكيد بقوله) متعلق باخرج (يقرر امر المتبوع اما البدل) اى اما خروج البــدل (والعطف) بالحرف (فظاهر خروجهما به) اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير مادل عليه المعطوف عليه فى مثل جاءنى زيد وعمرو لم يكن فيه تقرير ولا شمول لا فى النسبة ولا فى غيرها واما البدل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثانى والاول توطئة له كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانى مدلول الاول كما فى بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين فى النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثانى على مايدل عليه الاول وهذا المعنى مفقود فى البدل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها) دون التقرير سواء كانت فى النكرات والمعارف لا على مايدل عليه (وافادتها) اى افادة الصفة (توضيح متبوعهــا فى بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح فيه ليس الا لعارض الاستعمال فلا تكون الصفة لتقرير موصوفها لا فى النسبة ولا فى الشمول (واما عطف البيــان فهو لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة (فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا) اى لايحقق ولايقرر امر المتبوع (فى النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابى حفص مع قطع النظر عن النسبة اولم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو عبد الله زيد (هذا) اى بيان فوائد القيود (حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه) على الكافية ﴿وهو﴾ (اى التأكيد) قسمان ﴿لفظى﴾ مختص بالمعارف اذ لايقال جاءنى رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا فى المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد (اى منسوب الى اللفظ) سمى لفظيــا لانه يقرر نفس اللفظ (لحصوله من تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع ﴿ومعنوى﴾ وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين (اى منسوب الى المعنى لحصوله من

ملاحظة المعنى) لا من اللفظ وجه الحصر انه لايخلو اما ان يكون الثانى عين
الاول فى اللفظ اولا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظى وان كان الثانى فهو
التأكيد المعنوى وسمى معنويا لانه لايقرر الا المعنى ﴿ فاللفظى ﴾ الذى هو قسم
(منه) اى من مطلق التأكيد ﴿ تكرير اللفظ الاول ﴾ (اى مكرر اللفظ الاول)
فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف
الى مايقوم مقام الفاعل (ومفاده) اى مفاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة)
تمييز (نحو جاءنى زيد زيد) ورأيت زيدا زيدا ومررت بزيد بزيد(او حكما) كما اذا
وقع الضمير المنفصل تأكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب
هو او بارزا (نحو ضربت انت وضربت انا) او منصوبا نحو ضربتك اياك
وضربته اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (فى حكم تكرير اللفظ) اى لفظ
المتبوع (وان كان) الثانى (مخالفا للاول لفظا) لان لفظ الضمير المتصل
غير لفظ الضمير المنفصل (اذ الضرورة) اى ضرورة الاتصال فى الاول وضرورة
الانفصال فى الثانى (داعية الى المخالفة لانه لايجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال
كونه (متصلا) لانه لايجوز اتصال الثانى ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا
بلا مانع منه لايجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثانى منفصلا
بقدر الامكان ﴿ ويجرى ﴾ (اى التكرير مطلقا) الاصطلاحى واللغوى فيصح قوله
فى الالفاظ كلها على عمومه (لاالتكرير) اى لايجرى التكرير (الذى هو التأكيد
الاصطلاحى) وهو معرف فالمصنف جعل الضمير المستكن فى يجرى راجعا الى
التكرير مطلقا ليبقى قوله ﴿ فى الالفاظ كلها ﴾ على عمومه لان التأكيد الاصطلاحى
لايجرى فى الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ
(اسماء) لفظية او معنوية مثل جاءنى زيد زيد او جاءنى نفسه (او افعالا) مثل
ضرب ضرب زيد عمرا (او حروفا) مثل ان ان زيدا قائم (او جملا) اما اسمية
نحو زيد قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او مركبات تقييدية)
اى غير اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك
بعلبك (او غير ذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمضمر لان التأكيد
مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب
ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو
مذهب الا هو زيد والمضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى ﴿ اسكن انت ﴾
وضربت انت اوضربت انا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن فى يجرى (الى التأكيد
اللفظى الاصطلاحى) اى ويجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى بقرينة المقام لان
الانسب بالمقام ليس الا هذا التفسير ولان البحث فى التأكيد اللفظى لا فى مطلق

التكرير وان كان لمعنى الاول افيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد أن يكون المرادمن الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون التأكيد ايضا بكلها تأكيدا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم) اى بذكر الالفاظ العامة الغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التأكيد اللفظى الاصطلاحى مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص (كالتأكيد المعنوى) (و) التأكيد (المعنوى) (مختص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة ومحدودة) لان كون الشيء محصورا يستلزم العد واحد (وهى) مبتدأ اى الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام مايؤكد المثنى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر ومايؤكدبه الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه ومايؤكدبه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تزاد الباء فيهما فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه (وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) هذا المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل وماء (بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان يكون ابصع بالصاد المهملة (قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث) وهى اكتع وابتع وابصع (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تأكيدا بل تذكر منفردة (مثل حسن بسن) لانها لامعنى لها عند انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن بها معنى تكون من الالفاظ المهملة فلامعنى لذكرها فى باب التأكيد الا ان يقال ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها (وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام) لانه يقال اتى عليه حول كتيع اى تام من باب فتح فيكون حينئذ اكتع بمعنى اتم لان الكتع هو التمام (وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال) واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء فى نقرة الجبل اى اجتمع فيها وبابه فتح ايضا (و) ابضع (بالضاد المعجمة) مشتق (من بضع اى روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا (وابتع من البتع) بوزن التبع (وهو طول العنق) كالابل (مع شدة مغرزه) اسم مكان من غرز يغرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه العنق وهو لايتصور بحسب الحقيقة الا فى الابل وفى غيره لايكون الا على سبيل المجاز لان المغرز فى الحقيقة موضع يوضع عليه القدم وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط) اى استخراج (مناسبة خفية) لاتدرك الا بالتأمل التام ولا يدركها الا الاذكياء (بين هذه المعانى) الوضعية اللغوية (و) بين (معناها التأكيدى بالتأمل الصادق) والعقل الناقد والذهن الثاقب قيل لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب العموم

المستلزم لتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابضع فلان معناه الرى وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التأكيدى العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التأكيدى ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما * ولما فرع من تعداد الفاظ التأكيد المعنوى اراد أن يفصلها فقال مصدرا بالفاء ﴿ فالاولان ﴾ على سبيل التغليب جمعهما فى فصل واحد لكونهما متحدين فى المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال معنى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلفا لفظا (اى النفس والعين) ﴿ يعمان ﴾ (اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكدان كل واحد من هذه الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما ﴿ باختلاف صيغتهما ﴾ اى صيغة النفس والعين (افرادا) تمييزا وحال (وتثنية وجمعا)﴿و﴾(اختلاف)﴿ضميرها﴾(العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح الهمزة ﴿تقول﴾ جاءنى زيد﴿ نفسه﴾ او عينه (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءتنى هند﴿ نفسها﴾ باختلاف الضمير وحده (فى المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءنى الزيدان او الهندان﴿ انفسهما ﴾باختلاف الصيغة والضمير معا (بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل فى كل مايضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغاير لفظهما وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ فى موضع قلباكما فلايجوز نفساهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب نفساهما وعيناهما) موضع انفسهما واعينهما اعتبارا لتغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءنى القوم ﴿ انفسهم ﴾ باختلاف الضمير وحده (فى جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتنى النساء ﴿ انفسهن ﴾ (فى جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكد بالتأكيد الجارى فى الجمع المؤنث تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جرمجرى المؤنث لقصوره مثله ﴿والثانى﴾ (لماسمى المصنف (النفس والعين اولين تغليبا) فى الذكر فى الاول لافى الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثانى وبالاثنين الثالث فغلب ماهو المذكور اولا على ماهو المذكور ثانيا لشرفه لتقدمه فقيل الاولان ولكن يعتبر

فيه الخفة فى اللفظ كعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والذكورة (كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كالابوين للاب والام وسيأتى له زيادة تحقيق (سمى الثالث ثانيا) ﴿للمثنى وهو كلاهما﴾ تقول جاءنى الزيدان كلاهما (للمذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر ﴿وكلتاهما﴾ (للمؤنث) اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءتنى الهندان كلتاهما ﴿والباقى﴾ من الفاظ التأكيد المعنوى (بعد الثلاثة المذكورة) التى هى النفس والعين وكلاهما مؤكد ﴿لغير المثنى﴾ وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (اوجمعا) مذكرا كان اومؤنثا ﴿باختلاف الضمير﴾ (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن ﴿فى كله﴾ (نحو قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا ﴿وكلها﴾ اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها) ﴿و﴾ الكائن فى ﴿كلهم﴾ عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العبيد كلهم) اوجاءنى العبيد كلهم اوالقوم كلهم ﴿و﴾ الكائن فى ﴿كلهن﴾ اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا (نحو طلقت النساء كلهن) اوجمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن ﴿و﴾ (باختلاف) ﴿الصيغ﴾ عطف على قوله باختلاف الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض فى بيضة وبيع فى بيعة ﴿فى﴾ الكلمات ﴿البواقى﴾ (وهى) اى الكلمات البواقى اربع (اجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد (المهملة او) الضاد (المعجمة) ﴿تقول﴾ اشتريت العبد ﴿اجمع﴾ (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا (و) اشتريت الجارية ﴿جمعاء﴾ بالمد (فى المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا (اوالجمع) يعنى اذا كان مذكرا عاقلا نحو جاءنى الرجال جمعاء اوغير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعاء الا انه لايؤكد مثل هذا الجمع به الا (بتأويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءنى القوم ﴿اجمعون﴾ (فى جمع) المذكر (و) ﴿جمع﴾ (فى جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا ومافى حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسى فى العاقل السالم (وكذا) اى مثل اجمع وماتفرع منه (اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع) وتشترك هذه الالفاظ كلها فى انها لايؤكد بها غير المعارف عند البصرية لان التأكيد بها لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا لايتحقق الا فى المعارف ﴿ولا يؤكد بكل واجمع﴾ ومايتفرع منهما بالضمير والصيغة وما لحق باجمع من اكتع واخويه لانهما فرعها اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع ﴿الاذو اجزاء﴾ (مفردا كان) اى ذوالاجزاء كالعبد (اوجمعا) كالقوم (اذ الكلية) فى كل (والاجتماع) فى اجمع واخواته (لايتحققان) اى لايوجد ان

(الا فيه) اى فى كل واحد منهما يعنى يوجد فى كل الكلية وفى اجمع واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التعدد بموادهما وصيغتهما فلا يؤكدان الا مايقبل الافتراق والاجتماع او فى ذى اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذو اجزاء بان يقال الاذو اجزاء وافراد بل لايصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الانسان كله من غير أن يراد به الا تلك (لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لايصح تأكيده بكل واجمع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيدا وهو الكلية والاجتماع (و) لكن (يجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث) اى فى مكان ﴿ يصح افتراقها ﴾ وامتيازها ﴿ حسا ﴾ نصب على التمييز او على المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسى فى نسبة الكلام مايشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جاءنى القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت المجيء لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجيء ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجيء ثابت لهم دفعة فى آن واحد ﴿ او حكما ﴾ عطف على حسا والافتراق الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لايكون للحس البصرى دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لايصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تأكيده حينئذ بكل واجمع (ليكون فى التأكيد بكل واجمع) واخواتهما (فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لايحتاج الى التأكيد باحدهما او بهما لانه لايقال جاءنى زيدكله او اجمع لانه اذا جاء جاءكلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون فى التأكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الاذو اجزاء ﴿ مثل اكرمت القوم كلهم ﴾ وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا ﴿ واشتريت العبد كله ﴾ واجمع وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الا انه لايصح افتراقه حسا او حكما بالنسبة الى بعض كالمجيء والذهاب فلا يقال جاءنى العبد كله ولا ذهب العبد كله (فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء) اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيده) اى تأكيد العبد (بكل واجمع ليفيد الشمول) اى شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد فى التأكيد بكل و يفيد ايضا ان الشمول فى آن واحد ليس متفرق ﴿ بخلاف جاءنى زيد كله ﴾ واجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اى اجزاء زيد بالنسبة الى المجيء المنسوب اليه (لاحسا ولاحكما فى حكم المجيء) ماعرفت انه اذا جاء جاء كلا فلا يكون فى التأكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجيء فائدة ﴿ واذا اكد الضمير المرفوع ﴾ لا المنصوب والمجرور ﴿ المتصل ﴾ لا المنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا او جائزا

﴿ بالنفس ﴾

﴿بالنفس والعين﴾ اللذين هما من الفاظ التأكيد المعنوى (اى اذا اريد تأكيده بهما) اى تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى ﴿اذا قمتم الى الصلوة﴾ ومثل قوله ﴿اذا نودى﴾ المعرف باللام ﴿اكد﴾ جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى الضمير المرفوع المتصل (اوّلا) منصوب على الظرفية اى قبل تأكيده بالنفس والعين ﴿بمنفصل﴾ متعلق بأكد اى ضمير مرفوع منفصل لما سيأتى (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم انهما يؤكد انه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما بارزا ﴿مثل ضربت انت نفسك﴾ اوعينك واما مستكنا مثل اضرب انت اوعينك وان كان متكلما فيضاف ايضا اليه اما بارزا نحو ضربت انا نفسى زيدا واما مستكنا نحو اضرب انا نفسى زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه (فنفسك) المضاف الى المخاطب (تأكيد لتاء الضمير) المتصل المخاطب الذى فى ضربت (بعد تأكيدها) اى تاء الضمير (بضمير منفصل هو) قوله (انت اذ لولا ذلك) اى لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتبس التأكيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التأكيد اولا (اذا وقع) اى النفس او العين (تأكيدا للمستكن) جوازا كان (نحو زيدا كرمنى هو نفسه) اوعينه او وجوبا نحو تكرم انت نفسك اوعينك (فلو لم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن فى اكرمنى) بضمير مرفوع منفصل اى (بقوله هو) ولم يقل زيد اكرمنى هو نفسه (بل يقال زيد اكرمنى نفسه) اوعينه (لالتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل) فحينئذ لا يعلم ان هذا الكلام مؤكد فيجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه او انه خال عن التأكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالى عن التأكيد فوجب ان يؤكد اوّلا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التأكيد بالفاعل او الكلام المؤكد بغيره (فى هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا لا بارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية الباب) اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) اى على مثل هذه الصورة يعنى وجب التأكيد بالمنفصل اوّلا فيما ليس بملتبس ايضا ليطرد الباب (وانما قيد الضمير بالمرفوع) احترازا عن الضمير المنصوب والمجرور كما اشرنا (لجواز التأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما) اى بلا تأكيد الضمير المنصوب المتصل (با) الضمير المنصوب ا (لمنفصل) وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل له لانهما ليسا كالجزء مما اتصلا به كالمرفوع لكونهما فضلة تم الكلام بدونهما

ولانه يجب الابراز فيهما حيث لايستكنان حتى يجب التأكيد فى المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه طردا للباب كاعمل فى المرفوع (نحو ضربتك نفسك) وعينك فى المنصوب (ومررت بك نفسك) وعينك فى المجرور (لعدم اللبس) اى لعدم التباس التأكيد الذى يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لايستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب فى الكلام (و) قيده ايضا (بالمتصل) احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تأكيد) الضمير (المرفوع المنفصل) سواء كان متكلما اومخاطبا اوغائبا (بالنفس والعين بلا تأكيده) اى تأكيد الضمير المرفوع المنفصل (بمنفصل) اى بضمير مرفوع منفصل من جنسه ونوعه (نحو انت نفسك) اوعينك (قائم) اوانا نفسى اوعينى حاضر وزيد هو نفسه اوعينه حاضر (لعدم اللبس) اى التباس التأكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر فى الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التأكيد والاختصار مطلوب (واتماقيد) هذا التأكيد (بالنفس والعين) ولم يبينه مطلقا (لجواز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل بكل واجمعين) ومايتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد فى سعة الكلام مايسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال فى السعة جاء كلهم واجمعون (بلا تأكيد بالمنفصل) اى من غير تأكيد الضمير المتصل بالضمير المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون) بلا تأكيد حيث لايقال القوم جاؤهم كلهم اجمعون (لعدم التباس التأكيد) الذى هو كلهم اجمعون (بالفاعل) الذى هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم (لان) لفظ (كلا واجمعين يليان العوامل قليلا) نصب على التمييز اوعلى المصدرية يعنى لايقعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم اوجاء اجمعون وانمايقال جاء كل القوم اوجاء جميع الرجال (بخلاف النفس والعين) فانهمايقعان فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه اوجاء نفس زيد فلابد من التمييز بين كونهما تأكيدا اوفاعلا (فانهمايليانها) اى يقعان بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعنى يوجد فى كلامهم تأكيد الضمير المستكن فلولم يؤكد اولا بالمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدأ (واخواه) اى اخوا اكتع بالرفع عطف عليه لان رفع التثنية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق (يعنى ابتع وابصع) اى هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) (بفتح الهمزة) جمع تبع كفرس وافراس (على ماهو المشهور) يعنى المشهور أن فعلامتحرك العين يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ايضا كذلك مثل قول واقوال ولان المبتدأ متعدد بالنطق فينبغى ان يكون خبره جمعا لابكسر الهمزة مصدر اتبع ولابالفتح ايضا جمع تابع فان

جمع فاعل على افعال مختلف فيه ﴿ لا جمع ﴾ متعلق بقوله اتباع (يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعنى اكتع واتبع وابصع (بتبعيته) اى اجمع الذى هو الاصل فى هذه الكلمات (لا بالاصالة) اى لا تستعمل فى معنى التأكيد بالاصالة بل انما تستعمل فيه تبعا لاجمع (لكونه) اى لكون اجمع (ادل منها) اى من هذه الكلمات الثلاث (على المقصود) اى لكون دلالة اجمع على ماهو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث (وهو) اى المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولان له معنى عند عدم كونه تأكيدا وهو الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان الامر كذلك ﴿ فلا تتقدم ﴾ (يعنى اكتع واخواه) يعنى ابتع وابصع فى الذكر والترتيب ﴿ عليه ﴾ (اى على اجمع لو اجتمعت) هذه الكلمات الثلاث (معه) اى مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغى ان يكون اجمع مقدما فى الذكر والترتيب عليها ﴿ وذكرها ﴾ مبتدأ (اى ذكر اكتع مع اخويه) يعنى ابتع وابصع ﴿ دونه ﴾ (اى دون ذكر اجمع) يعنى من غير أن يكون اجمع مذكورا ﴿ ضعيف ﴾ خبر فلا يقال جاءنى القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الا على ضعف (لعدم ظهور دلالتها) اى دلالة هذه الكلمات الثلاث (على) معنى (الجمعية) المقصود من هذه الكلمات لما سبق (وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل) يعنى يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور * وفى الرضى واعلم انك لو أردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ متبوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى * الى هنا كلامه ﴿ البدل ﴾ اورده عقيب التأكيد لمناسبة كونه ضدا له فى المقصود لان المقصود ههنا الثانى وثمه الاول والثانى للتقرير والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ وفى الاصطلاح ماذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة ﴿ تابع ﴾ جنس يشمل التوابع كلها ﴿ مقصود بمانسب ﴾ مبنى للمفعول ﴿ الى المتبوع ﴾ (اى يقصد النسبة اليه) اى الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول (بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف ﴿ دونه ﴾ (اى دون المتبوع) ظرف اوحال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع

(اى لاتكون النسبة الى المتبوع)اى النسبة المأخوذة فى الكلام اسنادية كانت او ايقاعية او اضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية اى المقصودة فى النسبة (بنسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك .فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع (توطئة) اى وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (لنسبته الى التابع) حقيقة كما فى الابدال الثلاثة او حكما كما فى بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئه حقيقة بل كان سبق اللسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط ايضا وموجبه التقرير والتمكين فى حق البدل وانما كانت توطئة ليكون فى النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة فى ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان مانسب اليه) اى الى المتبوع للتوطئة (مسندا اليه اوغيره) يعنى اسنادية (مثل جاءنى زيد اخوك او) ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك او) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك واحترز) المصنف (بقوله) فى التعريف (مقصود بمانسب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة (النعت والتاكيد وعطف البيان لانها) اى لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (بل المتبوع مقصود به) بالاصالة والاستقلال وانما جيء بالتابع فيها للايضاح والتقرير (وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع) اى المعطوف عليه (فيه) اى فى العطف بالحرف (مقصود بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البدل المبدل منه وهو الثانى لا الاول فافترقا (ولا يصدق الحد) اى حد البدل (على المعطوف ببل)سواء كان فى كلام موجب مثل جاءنى زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ماجاءنى زيد بل عمرو (لان متبوعه) اى لان متبوع المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثم بدا) اى ظهر (له) حكم غير الحكم الاول او رأى غير رأى (فاعرض عنه) اى عن ذلك الحكم او الرأى (وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلاهما) اى المعطوف والمعطوف عليه ببل (مقصودان بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثانى والثانى مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا الحد) اى حد البدل (لايتناول) اى لايكون شاملا (البدل الذى)وقع(بعد الا) يعنى البدل الذى وقع بعد الا فى كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا فى بحث المستثنى بالا (مثل ماقام احد الا زيد) وما رأيت احدا

الازيدا ومامررت باحدالا بزيد (فان زيدا) فى هذه الامثلة (بدل من احد) بدل البعض من الكل حملا على لفظه (و) الحال انه (ليس نسبة مانسب اليه) اى الى احد (من عدم القيام) بيان ما فى قوله مانسب (مقصودة) خبر ليس (بالنسبة الى زيد) لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا واشترط فى البدل ان تحد النسبتان فى الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا (بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد) الذى هو مبدل منه (نسبة القيام الى زيد) الذى هو البدل وههنا ليس كذلك لما قلنا ان النسبة فى الاول سلب وهى عدم القيام وفى الثانى اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط فى البدل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان (مانسب الى المتبوع ههنا) اى فى المستثنى الذى يختار فيه البدل (القيام فانه) اى الشان (نسب اليه) اى الى المتبوع جنس القيام لكن (نفيا و نسبة القيام بعينه) اى حال كون القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصودة ولكن اثباتا) فيكون فيهما نسبة فى الاول سلبا وفى الثانى ايجابا وذلك القدر لا يضر البدل (فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة مانسب الى المتبوع) يعنى يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة المأخوذة فى الحد) اى فى حد البدل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (اوالنفى) فيهما اوالاثبات فى احدهما والنفى فى الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالايجاب والسلب (فيمكن ان يقصد بنسبة مانسب الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور بنسبة القيام الذى نسب الى احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة الى الثانى) يعنى تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنس النسبة لاشخصها ﴿ وهو ﴾ (اى البدل اربعة انواع) وقيل فى وجه الحصر أن البدل لايخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلايخلو اما ان يكون بعضه اولا فان كان الاول فهو الثانى والا فلا يخلو اما ان يكون اجنبيا من المبدل منه اولا فان كان الثانى فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلى وقيل فى وجهه وجوه اخر فتطلب فى المطولات وهذا تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى الكلى الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء ﴿ بدل الكل ﴾ (اى بدل هو كل المبدل منه) اى عينه ولكن

الجزؤ الثانى من حاشية المولى ﴿ محرم ﴾ على الشرح الشريف * والكشف اللطيف * المسمى بالفوائد الضيائية * وهى فى علم النحو كافية ووافية * للعالم العامل الكامل * والزاهد المكمل الفاضل * المولى عبد الرحمن بن محمد الجامى * على متن الكافية المختصرة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة المدقق * المشتهر فى المشارق والمغارب * كاشتهار الشمس بين القمر و الكواكب * الشيخ ابن الحاجب * تغمدهم الله تعالى بغفرانه * وبوأهم فى اعلا غرف جنانه



﴿ طبع فى المطبعة النفيسة العثمانية * لازال شرفها الى يوم القيامة ﴾

١٣٠٩

﴿ الجلد الثانى من حاشية محرم ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبى بعد * وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل النحرير الشهير بمحرم افندى * عامله الله تعالى بلطفه الخفى * حاشية مفيدة لمعانى شرح مولانا الجامى * قدس سره العالى * على كافية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور فى باب البدل (وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف مدلول البدل ومدلول المبدل منه فى بدل الكل فى نحو قوله جاءنى زيد اخوك لكون الشخص الذى هو مدلول زيد هو الشخص الذى هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبدالله بن صالح بن اسماعيل الامام بالجامع المنير العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتمم مانقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان ويرجو ممن نظر وطالع من الاخوان ان لاينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته فى التعبير ويسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشان الخطير * والله على كل شئ قدير * قال الشارح ناقلا عن الشارح الرضى (قال الشيخ الرضى) اى فى شرح الكافية فى هذا المقام (وانا الى الآن) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لى فرق جلى) اى بحيث تبين المغايرة الكلية بينهما (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لاارى عطف البيان) اى شيئا وتابعا من التوابع (الابدل الكل)

(واستدل)

واستدل عليه بان سيبويه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى سيبويه ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبدالله وزيد وخالد وقوله (وما قالوا) من تتمة كلام الشيخ المذكور يعنى والتوجيه الذى قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما) اى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحيثية يعنى فى كونه مقصودا من النسبة (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى جيء لبيان متبوعه لا لكونه مقصودا من النسبة (والبيان) اى المبين بكسر الياء (فرع المبين) بفتح الياء (فيكون المقصود) اى من النسبة فى عطف البيان (هو الاول) اى هو المبين المتبوع لا المبين التابع (فالجواب) اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل) اى مثل جاءنى زيد اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير دخل للقصد للمتبوع (ولا فى سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد فى الثانى فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الا بدل الغلط) اى فانا نسلم ان المقصود فى غير بدل الغلط هو الثانى فقط وحصل ماقالوا فى بيان الفرق ادعاء انحصار القصد فى الثانى وحصل الجواب منع ذلك الانحصار فى غير بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر المقصود فى الثانى وجاز أن يكون المتبوع داخلا فى كونه مقصودا لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل فانهما حينئذ يشتركان فى ان يكون المتبوع مقصودا ثم نقل الشارح من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظاهر) اى الراجح (انهم) اى ان القائلين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع فى البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اى لا اصالة ولا تبعا كما فى بدل الغلط (بل ارادوا) اى بقولهم هذا (انه) اى متبوع البدل (ليس مقصودا اصليا) اى اوليا ولا منافاة فى ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى (والحاصل) اى حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت) اى انت (فيه) اى فى هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثانى) اى بلفظ زيد (تتمة له) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا للمراد ومبينا لان الاخ الجائى هو الاخ الذى يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالثانى) جواب ان اى ان قصدت ذلك فاللفظ

الثانى التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى) اى الى زيد قصدا اوّليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له) اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (ومبالغة فى الاسناد) اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين (فالثانى بدل) لعدم مجيئه للايضاح (وحينئذ) اى وحين اذ قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر ﴿ والثانى ﴾ وهو مبتدأ (اى بدل البعض) ﴿ جزؤه ﴾ خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه) ﴿ والثالث ﴾ وهو مبتدأ (اى بدل الاشتمال) وقوله ﴿ بينه ﴾ خبر مقدم وقوله ﴿ وبين الاول ﴾ معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله ﴿ ملابسة ﴾ مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملابسة اى المراد بالملابسة ماتقع بينهما ملابسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى التابع الملابس (اجمالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اى بقوله اعجبنى زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لاباعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعلق بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التى يتعلق بها الاعجاب (فيتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجمالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلة فى الذات واما ما تكون غير داخلة فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما مما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة ايقاعية (بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعنى تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لاتنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتها) اى فى صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اى فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشئ من الملابسة المذكورة ﴿ بغيرها ﴾ وفسره بقوله (اى تكون تلك الملابسة) للاشارة الى ان قوله بغيرها ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملابسة اى ملابسة تكون (بغير كون البدل كل المبدل منه

﴿ اوجزأه ﴾

وجزأه) اى وبغير كون البدل جزء المبدل منه واحترز به عن الملابسة بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اى فى قوله بغيرهما (ما) اى ملابسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزأ من البدل) اى بعكس النوع الثانى وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (فيكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملابسة) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير العينية وبغير كون البدل جزأ من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلكه) فان المبدل منه وهو القمر جزأ من البدل وهو فلكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال هذا النوع فى انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز فى الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشارح رده بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال) وليست هذه المناقشه بمعتبرة فان عدم تطبيق المثال بالممثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه) اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التى هى جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم لم يجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خمسا) اى غير داخل فى بدل الاشتمال (ولم يسم بدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل فى الاقسام المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح العجدوانى فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مستبد اى مستقل باخراج مثل هذا النقض حيث قال فى المفتاح ووجه الحصر عندى هو انا نقول البدل اما ان يكون عين المبدل منه اولا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا اولا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل اوغير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خمسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلكه وهذا كله لفظ المفتاح الذى نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الآخر وهو انهم لم يجعلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (فى كلام العرب)

هذه الامثلة مصنوعة اى ليست بشواهد يستشهد بهـا على وضع القواعد وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى فى النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع باسره قوله ﴿ والرابع ﴾ اى من انواع البدل وهو مبتدأ وفسره الشارح بقوله (اى بدل الغلط) وقوله ﴿ ان تقصد ﴾ خبره وهو فعل معلوم مسند الى المخاطب * ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذى هو صفة الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذى هو صفة المخاطب لم يتحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الاتحاد بينهما فقال (اى يكون) يعنى الرابع الذى هو بدل الغلط هو اللفظ الذى يوجد (بان تقصد انت) اى بسبب قصدك ﴿ اليه ﴾ (اى الى البدل) هذا تفسير للضمير المجرور العائد الى المبتدأ * ولما كان قوله ان تقصد بمنزلة الجنس لحد بدل الغلط لكونه شاملا للابدال الثلاثة لانهن ايضا يقصد اليها اخرجه الشارح بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اى بين البدل والمبدل منه لان الابدال الثلاثة وان كانت يقصد اليهـا لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل والمبدل منه كالكلية والبعضية وغيرها بخلاف القصد فى بدل الغلط لان الملابسة بينهمـا وان وجدت فى بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله ﴿ بعد أن غلطت ﴾ ظرف لقوله ان تقصد اى قصدك الى البدل بعد غلطك بسبب من الاسباب كالسهو والنسيان وغيرها وقوله ﴿ بغيره ﴾ متعلق بقوله ان غلطت وقول الشارح (اى بغير البدل) تفسير للضمير المجرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ الغير * ثم شرع المصنف بعد تقسيم البدل الى الانواع الاربعة فى بيان مسائله واحكامه التى تجوز ومالا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال ﴿ ويكونان ﴾ وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى البدل والمبدل منه) للاحتراز عن تخصيص المسئلة ببدل الاشتمال والغلط لكونهما قريبين للضمير وقوله ﴿ معرفتين ﴾ خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعنى اىّ معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبدل الكل لان مدلول اخاك المعرف بالاضافة مدلول زيد المعرف بالتعريف وانما مثل الشارح بهذا لكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه والتعميم المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتمال نحو اعجبنى زيد علمه ومن بدل الغلط جاءنى زيد حماره ﴿ ونكرتين ﴾ اى ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءنى رجل غلام لك) ومن بدل البعض اعجبنى رجل رأس له ومن بدل الاشتمال نحو اعجبنى رجل علم له ﴿ ومختلفين ﴾ اى ويكونان مختلفين فى التعريف والتنكير يعنى فى كون احدهما معرفة وكون

﴿ الآخر ﴾

الآخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناصية ناصية كاذبة)
وقوله مختلفين شامل لصورتين احداهما كون المبدل منه معرفة والبدل
نكرة كما فى المثال المذكور وثانيهما بالعكس ومثاله ماذكره الشارح بقوله (ونحو
جاءنى رجل غلام زيد) ثم شرع فى بيان شرط مختص بالقسم الاول من المختلفين
فقال (وان كان) وقوله (البدل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحته
وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو
مختار الشارح حيث فسر قوله معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للاشارة
الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب
فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالنعت) تفسير الشارح له بقوله
(اى نعت البدل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام فى قوله فالنعت عوض
عن المضاف اليه وان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ واجب والجملة
الاسمية جزائية وقوله (لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل
وجه) دليل للوجوب يعنى انما وجب توصيفه لئلا يكون البدل الذى هو
المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذى هو المبدل منه من كل وجه
لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبدل
مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة
وهذا خلاف المرضى للزوم نقصان المقصود وكمال غير المقصود (فاتوا)
اى اورد اصحاب اللغة (فيه) اى فى مثل هذا البدل (بصفة) حيث وصفوه
بصفة (يكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اى للنقص الذى (فيه) اى فى البدل
حال كونه (من نقص النكارة) اى من نقص النكارة المحضة ولما وصفت
النكرة زالت النكارة المحضة التى هى انقص الوجوه ومثاله المصنف بالآية
ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناصية) وهو المبدل منه المعرفة
(ناصية) وهو البدل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البدل النكرة * ثم شرع
فى مسئلة اخرى من مسائل البدل فقال (ويكونان) اى المبدل منه والبدل
من اىّ بدل كان (ظاهرين) اى اسمين ظاهرين غير مضمرين (نحو جاءنى زيد
اخوك) هذا مثال لبدل الكل ايضا والامثلة من غيره ظاهرة (ومضمرين)
اى ويجوز أن يكون المبدل منه والبدل ضميرين غير ظاهرين سواء كانا متكلمين
او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما ضميرين (نحو الزيدون لقيتهم اياهم) فان
اياهم ضمير بدل من الضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وانما مثل الشارح بالغائبين
لما سيجىء من الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اى ويجوز أن يكونا مختلفين
بان يكون احدهما ظاهرا والآخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احداهما كون

المبدل منه ضميرا والبدل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا اواخوك) وثانيهما كونه بالعكس نحو (ضربت زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل من زيدا الذى هو اسم ظاهر * ثم شرع فى مسئلة غير جائزة من الصور فقال ﴿ ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل ﴾ يعنى لايجوز أن يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر ﴿ الا من الغائب ﴾ اى يجوز ان يبدل الظاهر من الضمير الغائب ﴿ مثل ضربته زيدا ﴾ لان زيدا فى هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب فى ضربته بدل الكل وهو جائز * ثم شرع الشارح فى دليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى) فى المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم الظاهر كما سيأتى فى بحث المعرفة فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة فى باب التعريف بحسب الاخصية وماهو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منهما) اى من المضمر المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود) الذى هو البدل (انقص) لضعفه فى التعريف (من غير المقصود) الذى هو المبدل منه لقوته فى التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز فى بدل الكل اى لكون بدل الكل مايكون مدلوله مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين فى قوة التعريف كما فى التعريف الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض اوالاشتمال اوالغلط) فان البدل فى هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لايلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع فيهما) اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيها) اى فى هذه الثلاثة (مدلول الاول) حتى يكون مانعا من الابدال * ثم شرع فى امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها فى الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز أن يقال فى بدل البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتنى نصفى) فنصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب فى اشتريتنى وهذان المثالان لبدل البعض (و) يقال فى بدل الاشتمال (اعجبتنى علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (واعجبتك علمى) فان علمى مرفوع محلا فى هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب فى ضربتك (وضربتنى الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم

﴿ عطف ﴾

﴿ عطف البيان ﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ تابع ﴾ خبره اى هذا القول (شامل لجميع التوابع) من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال ﴿ غير صفة ﴾ لان المقصود من الصفة دلالته على معنى فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت فى التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال ﴿ يوضح متبوعه ﴾ وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه * ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لايضاح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صوره ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى لم يحصل من التابع على الانفراد ومن المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله ﴿ مثل ﴾ قول الاعرابى ﴿ اقسم بالله ابو حفص عمر ﴾ (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالته على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الانفراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته ابا حفص * ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشان (اتى الاعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من

الدبر وهو علة فى البعير فسره العصام بقوله* ريش پشت* وهى على وزن حمراء
صفة لناقة (عجفاء) وهى صفة اخرى لها اى يقال لها* لاغر*(نقباء) وايضا
هى صفة لها وهى مؤنث انقب مشتق من النقب وهى علة الجرب يكون
فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الامر اى اعطى
ناقة قوية توصلنى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى الله تعالى
عنه هذا الاعرابى اوكلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى
فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم
بناء على ظنه الغالب (والله مانقبت الناقة) اى ليس بها علة النقب كما زعمت
(ولا دبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى
ذهب مأيوسا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل
البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصباء صغار اوالى الوادى
المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان
الاعرابى لم يركب عليها بل (يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابوحفص عمر *
مامسها من نقب ولادبر) وقوله مامسها جواب للقسم (اغفرله اللهم ان كان
فجر) وهذا اعتذار للاعرابى من طرف عمر رضى الله عنه يعنى يارب اغفر
لعمر رضى الله عنه ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غموسا
من الكبائر فيكون فاجرا به* واعلم انه ليس فى الواقع من طرف عمر رضى الله عنه
فجور لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا لايؤاخذ به ولذا قال الاعرابى الاديب
ان كان فجر يعنى ان عمر رضى الله عنه مع ظهور عدالته وشفقته لايحلف كاذبا
ولو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادى) فى مكان يسمع
مقالته (فجعل) اى فشرع عمر (اذا قال) الاعرابى (اغفرله اللهم ان كان فجر)
اى فى وقت قوله هذا (قال) عمر رضى الله عنه (اللهم صدق صدق) كرره
لاهتمامه اى اللهم صدق الاعرابى يعنى تقبل اعتذاره من طرفى وهذا بناء
على كمال تقواه وتنزهه ثم نزل من اعلى الوادى الى مكان الاعرابى (حتى التقيا)
اى التقى عمر والاعرابى (فاخذ) عمر (بيده) اى بيد الاعرابى تلطفا به (فقال)
عمر رضى الله عنه متفحصا عن حال الناقة ومتطلبا لصدقه (ضع) امر من
وضع (عن راحلتك) اى انزل ماعليها من الحمل (فوضع) اى الاعراب امتثالا
لامره (فاذا هى نقبة) اى الناقة ناقة نقباء (عجفاء) على مااخبر به (فحمله على
بعيره) اى فاعطاه بعير نفسه (وزوده) واعطاه زادا (وكساه) واعطاه كسوة
ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظى بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف
بيان وبين تركيب لايجوز كونه بدلا فقال ﴿ وفصله ﴾ اى فصل عطف البيان

(ثم)

ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اى فرقه) وقوله ﴿ من البدل ﴾ متعلق بالفصل ﴿ لفظا ﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل على ان قوله لفظا تميز من الذات المقدرة فى اضافة الفصل الى الضمير اى فصل شىء من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسره بقوله اى من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوى الذى يجوز فى عطف البيان لا يجوز فى البدل وقول الشارح (واقع) اشارة الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره فى مثل انا ابن بان يكون ظرفا مستقرا ومتعلقه واقع ﴿ فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر ﴾ ثم اشار الى بيان الفرق فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكرى) اى الذى جعل مضافا اليه التارك (جاز) اى جاز كونه عطف بيان من البكرى وهذا حكمه اللفظى الذى يجوز فى عطف البيان وهو أنه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) اى ان جعل لفظ بشر فى هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى (لم يجز) اى لم يجز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظى الذى لا يجوز فى البدل لان جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه اقامته مقامه جائز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يجز كما بينه الشارح بقوله (لان البدل) اى انما لم يجز أن يكون بدلا لان البدل يكون (فى حكم تكرار العامل) وهو لفظ التارك ههنا (فيكون التقدير) اى تقدير البدل مقام المبدل منه (انا ابن التارك بشر وهو) اى تركيب التارك بشر (غير جائز كما ذكرنا فيما سبق) اى فى بحث الاضافة وقوله (فى الضارب زيد) بدل من قوله فيما سبق اى ذكرنا فى بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف صفة معرفا باللام وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فى كليهما وفى هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لا يجوز ثم ان هذا المصراع للاسدى اراد اظهار شجاعته * ثم اراد الشارح ان يذكر مصراعه الثانى ليظهر معنى الاول فقال (وآخره) اى آخر البيت قوله (عليه الطير ترقبه وقوعا) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا و بمعنى صير فيكون فعلا ناقصا ولما احتمل ههنا المعنيين اراد الشارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه فى كل من المعنيين فبين اولا على تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير ثانى مفعول التارك) يعنى على تقدير كون التارك (ان جعلناه بمعنى المصير) اى بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والطير

مبتدأ مؤخرا والجملة منصوبة المحل على انهـا مفعول ثان له والمعنى انا ابن
الرجل الذى هو جاعل البكرى عليـه الطير (هذا) اى هذا الاعراب وهو
كونه مفعولا ثانيا (ان جعلناه) اى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا)
اى وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) اى
فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا
يحتمل وجهين احدهما ان يكون عليه ظرفا مستقرا حالا والطير بالرفع فاعل له
والآخر أن يكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية حال
منه بالضمير فقط على ضعف نحو كلمته فوه الى فيّ والى الوجهين اشار بقوله
(وقوله وترقبه) اى جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصله
تترقب بتائين فحذفت احداها وهى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير مرفوعا
حال كونه (فاعلا لعليـه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا ابن الرجل الذى
ترك البكرى والحال ان عليه الطير مترقبا ثم اشـار الى الاعراب على الوجه
الثـانى فقال (وان كان) اى لفظ الطير (مبتدأ فهو) اى تركيب ترقبه (حال
من الضمير المستكن فى عليه) اى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان
فاعلا للظرف المستقر (ووقوعا) اى وقوله وقوعا (جمع واقع) كالشـهود جمع
شاهد (حل من فاعل ترقبه اى الطيور) مترقبة حال كونها فى الترقب (واقعات
حوله) اى حول البكرى (مترقبة) ومنتظرة (لازهاق) اى لاخراج (روحه)
وقوله (لان الانسان مادام فيه رمق) اى علامة حياة (فان الطير لايقربه) توجيه
ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لوكان ميتا لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن
لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار شـجاعة ابيه
والافتخار بالانتساب اليه وفهم أن اعوان البكرى جبناء مثله حتى لم يقدروا على
التقرب لتخليصه ومحافظته * ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظا وفهم منه ان له
فرقا معنويا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) اى بين
عطف البيان والبدل (فقد تبين) اى ظهر (فيما سبق) اى فى تعريفهما بان
البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك *ثم اراد الشارح ان يبين
وجه الشبه بين عطف البيـان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف
البيان الذى يكون مثالهما فقال (والمراد) اى مراد المصنف (بمثـل انا ابن
التارك البكرى بشر كلما) اى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ
التى ليست فيها الالف واللام (للمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف
اليـه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثـال هذا (نحو
الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام

(الذى)

الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز أن يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز أن يكون بدلا منه وهذا البيان مراد المصنف مماهو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بمثال هو افراد هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشر يريد به ماهو مثله فى تلك الهيئة * ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمتنع (ان يراد به) اى بقوله فى مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد فى مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره اولا فاذا اريد به هذا (فيتناول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الى آخره (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول ياغلام زيد وزيدا) فقوله يا غلام منادى مبنى على مايرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز أن يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز أن يكون بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف فى بحث المنادى وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الى آخره ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (وياغلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل * ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التارك بل قال فى مثل انا ابن التارك فالمتبادر من ذكر المثل ومن اضافته

الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالتـه على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (والثانى) اى توجيه مراده الى التعميم (افيد) اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية ان الثانى شامل الى صور اخرى من المنادى وغيره كما عرفت ﴿المبنى﴾ ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسره الشارح بقوله (اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المبنى بماسيذكره (لا يصح) اى الحد (الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الا لمن لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرّفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية المبنى المطلق (اذ) اى لانه (لولم يعرفها) اى لولم يعرف ماهية المبنى على الاطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هـذا تعريفا للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكر فى حد المبنى) اى فى حد الاسم المبنى (لفظ المبنى) حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب للسؤال الوارد على تفسير الشـارح بقوله اى الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشئ بالمجهول وذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق ﴿ما ناسب﴾ (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب فقرينة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سـياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده ﴿مبنى الاصل﴾ وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضىّ الشارح او اضافته لامية كما هو مرضىّ عصام الدين لانه رد كلام الشـارح فيما قيل بان الاضـافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضـافة اللامية كيوم الاحد وردّ بان هذا الشرط انمـا هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضـافة بيانية لغوية ويمكن رده بانا لا نسـلم ان بينهما عموما مطلقـا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز أن يراد به المبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اى المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر

بغيراللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب) وهو قوله فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل (هو هذه المناسبة) حيث فسر الشارح قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وهو انه لاتقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المنفى فى تعريف المعرب هو المشابهة والمثبت فى تعريف المبنى المناسبة فلاتقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة المنفية فى تعريف المعرب لان المشابهة هى المشاركة فى الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا فمفهوم المعرب هو عدم المشابهة وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب مبنيا وبعض المبنى معربا وهو باطل لانه مستلزم بطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذا فسر المشابهة بالمناسبة فيكون بينهما تباين كلى فلا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره المشابهة المنفية بالمناسبة ولذا اورده على طريق النقل فقال (وقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) اى المناسبة المذكورة فى تعريف المبنى (بانها) اى مناسبة الاسم المبنى مبنى الاصل من الامور الثلاثة (اما حاصلة (بتضمن الاسم) اى الاسم الذى يصدق عليه حد المبنى (معنى المبنى الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اى فان اين اسم مبنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا معنى همزة الاستفهام التى هى مبنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (اوشبهه) عطف على قوله بتضمن اى المناسبة امابشبه الاسم المبنى (له) اى لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات والمضمرات (فانها) اى فان كل ذلك من المبهمات (تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة فى تعيين معناه (اوالصفة) عطف على قوله الى الصلة كما ان الموصول من المبهمات يحتاج الى الصفة فى تعيين معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتاج اسماء الاشارة الى الصفة (اوغيرهما) اى اويحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع فى المضمرات (اووقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله بتضمن اى المناسبة اما حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كنزال) من اسماء الافعال (فانه) اى لفظ نزال (واقع موقع انزل) لان قولهم نزال بيتا مثلا فى موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (اومشاكلته) اى

المناسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم المبنى (للواقع) اى للاسم الواقع (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى يافاجرة لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل (اوقوعه) اى المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه مبنى الاصل وذلك (كالمنادى المضموم) اى كالمنادى الذى يبنى على الضم وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يازيد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعو ولوقدر اظهاره يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطاب وقوله (للحرف) متعلق بالمشابهة اى المنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى فى كونهما مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة لمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع المشابهة لمبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك) متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى اريد بناؤه (اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا (فيمن) اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرأ لفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبنى الذى هو اذالذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم * ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (اووقع) اى المبنى ما وقع (غيرمركب) اى وقع حال كونه غير مركب اوصار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع اوعلى انه خبره المنصوب * ولما كان المراد بالمركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع غير مركب

مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (يحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سيأتى والفاء تفريعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه اولا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام الموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافية وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف * ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنوع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا لتقسيم المحدود فكأنه قال المبنى على نوعين احدهما ما ناسب مبنى الاصل والثانى ما وقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكة لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعتبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعتبر فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفائهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتراكيب الاضافية المعدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه

انتفاء مجموع الامرين يعنى بجواز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الآخر (فكلمة او) وهو ما فى قوله اوغير مركب (ههنا) اى فى تعريف المبنى (لمنع الخلو) يعنى انه لايجوز فى المبنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما كما هو شان القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت فى المبنى الصور الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما فى لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما فى نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى المناسبة كما فى التراكيب الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد وغلام عمرو فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب تحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يجعل اولمنع الجمع بان يكون المراد بقوله ماناسب انه ماناسب مناسبة يكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه مايكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء المفرد لانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق عليه ان عدم تركيبه سبب البناء بل سبب بناءه مناسبته لمبنى الاصل سواء كان مركبا اولا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب فى تعريف المبنى حيث قدم التركيب فى تعريف المعرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى) وقوله (تقديما وتأخيرا) اما تميزان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما فى التعريفين من جهة تقديم ما اخر فى احدهما وتأخير ماقدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة فى تعريف المعرب فيما قال وهو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب فى تعريف المبنى حيث قال ماناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب اومفعولان مطلقا من اختلف اى اختلافا تقديما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لايثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهومه وجودى)

وهو المناسبة فى تعريف المبنى والتركيب فى تعريف المعرب وقوله (لشرفه) علة للايثار يعنى انما اختار تقديم ماهو وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى * ثم انه لايخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاختلاف مسند الى الترتيب والايثار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايثارا * ثم شرع المصنف فى بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى مايعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات اواخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى يازيدان والواو فى يازيدون القاب مبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على مايرفع به وهو الالف فى الاول والواو فى الثانى ولايتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لانانقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى المبنى المعرّف وهو المبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى التصحيح الى قيدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لامن حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص التعبير فى المبنى بهذه الالقاب ولا يعبر بها فى المعرب اذ الظاهر فى الاضافة هو التخصيص وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون * ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح رحمه الله تعالى ان يبين مذهب مخالفهم فى هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والفتح والكسر والوقف (فى المعرب) ويقولون فى نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمرا مكسور وكذا فى نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس) اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجزم فى المبنى ولا يخصصون احدهما باحدهما * ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الى آخره ان البصريين يخالفون فى كل من ذلك يعنى لايذكرون القاب المبنى فى المعرب ولا القاب المعرب فى المبنى مع ان المصنف عبر فى صدر

الكتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمة رفعا الى آخره اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اى المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين فى هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التى هى المعبر عنها (لايعبر عنهما) اى عن الحركات والسكنات (البصريون الا بهذه الالقاب) اى لايعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولايقولون ان يازيد مثلا مرفوع وان لارجل منصوب وان نجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها و يقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لا ان) اى لا المراد به ان (هذه الالقاب) اى الضمة والفتحة والكسرة (لايعبر بها) اى بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا) اى الا عن الحركات اوالسكنات (لانهم) اى البصريين (كثيرا مايطلقونها) اى يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اى كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كما مر) اى كالاطلاق الذى مر (فى صدر الكتاب حيث قال) اى المصنف الذى هو على مذهب البصريين (بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التى هى القاب المبنى ولو لم يجز التعبير بهذا فى مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم ولما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لاتخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعنى ان البصريين كما يطلقون القاب المبنى على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة) مع ان ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان بآخر الكلمة كما عرف فى بيان حكمهما حيث قال فى المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفى المبنى وحكمه ان لايختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثانى التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثانى ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثانى تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هوالذى اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لايعبرون ولايطلقون والكوفيون يطلقون * ثم شرع فى بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه) وقوله (اى حكم المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب

على بنائه) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثر يلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ماحكم به وهو من معانى الحكم لانه اذا قيل حكم كون لجار مثلا انه لايختلف آخره باختلاف العوامل ولاشك ان الحكم به اثر لكونه مبنيا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين فى بحث المعرب ﴿ ان لايختلف آخره ﴾ وقوله (اى آخر المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لامطلقا) توطئة وتربية للفائدة من التقييد حيث قال (بل) ﴿ لاختلاف العوامل ﴾ يعنى ليس المراد من حكم المبنى ان لايختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل اولا بل المراد به انه لايختلف باختلاف العوامل ولاينافى هذا اختلاف آخره فى بعض المواضع لعلة اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذقد يختلف) علة لهذا القيد اى وانما قيد المصنف عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اى آخر المبنى (لالاختلاف العوامل) بل لعلة اخرى (نحو) اختلاف سكون من فى قولك (من الرجل) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقى على الاصل لعدم علة الاختلاف * ثم شرع فى تعداد انواعه فقال ﴿ وهى ﴾ وقوله (اى المبنى) تفسير للضمير * ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرا اراد أن يصحح بقوله (والتأنيث) اى جعل ضمير المبنى مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اى باعتبار خبر الضمير وهو قوله ﴿ المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات ﴾ وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى ﴿هذا اكبر﴾ وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافا اليه لاسماء احتمل عطفه بالرفع على اسماء الافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء * ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليطابق الاجمال بالتفصيل قال (بالرفع) اى قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لاعلى الافعال) اى لابالجر على انه عطف على الافعال * ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصديره) اى انما يكون كذلك وقلنا لتصدير المصنف (بحث الاصوات فيما بعد) اى فى مقام التفصيل (بالاصوات لاباسماء الاصوات) ولوكان مراده بالجر عطفا على الافعال لكان المصنف فى مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الاصوات ولما لم يقل كذلك علم ان مراده فى الاجمال عطفه على الاسماء ﴿ وبعض الظروف ﴾ اى المبنى بعض الظروف * ولما غير المصنف اسلوبه فى قوله بعض الظروف حيث قيده بالبعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر وجه تغييره فقال (وانما قال) اى المصنف (بعض الظروف) ولم يقل

الظروف كما فى امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اى بل بعضها مبنى ولو قال الظروف اوكل الظروف لكان خلاف الواقع * ثم اشار الشارح الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اى الابواب التى ذكرها المصنف فى اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة (فى بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها) اى من الاقسام الثمانية المذكورة (من علة البناء) مثلا لابد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكون مبنية واى مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب) دليل لقوله لابد الخ اى وانما لزم لهاذكر علة فى بنائها لكون البناء خلاف الاصل لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لابد فى بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ماهو الاصل فى البناء فقط (واذاكان) اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحوانا وهؤلاء (فلابد عند ذلك) البناء وهو البناء على الحركة (من علتين اخريين) اى من العلتين اللتين هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احداها) اى احدى هاتين العلتين (علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان الاصل فى البناء السكون) فاذاكان مبنيا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لابد منهما فى بناء المبنى على الحركة (هى علة البناء للحركة المعينة) من الفتحة والضمة والكسرة وهى (انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) اى لاى علة (اختيرت) اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان انامن الضمائر لم بنى على الفتح دون الكسر والضم ويازيد مثلا لم بنى على الضم ونزال من اسماء الافعال لم بنى على الكسر * ثم اعلم ان الشارح اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث ذكر ثمانية بعنوان الابواب الى دفع مايشكل على الحصر فى الثمانية من لزوم خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون بمعنى يا فاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كما سيأتى تصدق على ما كان بمعنى الماضى او الامر وكذا خمسة عشر وبعلبك فانهما مبنيان مع انهما لم يدخلا فى اقسام المركبات ولما عنونها الشارح بالباب فكأنه قال باب الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرهما كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب فى الاصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تنحصر فى مسئلة واحدة بل كل مافيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين

(ثم)

ثم المصنف شرع في التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هو عادته فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لمتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لمتكلم ومما يجب ان يعلم ههنا ان فى وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو أن المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلى تحته افراد كما فى وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى كل ماورد فى المتكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى وايانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو أن المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فانا موضوع لهذا المتكلم المعين وامامفهومه وهوما وضع لمتكلم مثلا آلة لملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر فى علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المصنف ماوضع لمتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لمفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فمعناه انه وضع ليستعمل فى كل المتكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى لكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اى من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيده بالحيثية لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى المتكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته اوعن غيره نحو ضرب زيد اويحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا بزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا * ولما قال زيد حكى عن عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الشارح اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب مابه الخطاب فهو خلاف ماارادبه الشارح لانه حكى هذا التوجه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالمتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى

هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بانا مثلا (و المخاطب) اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يخاطب به) وانما اراد هذا القائل هـذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به) اى بانا (وانت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حمل كلام المصنف عليه وبين ماحكاه عن هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حمل قوله ماوضع لمتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما والقرينة فى حمل قيد الحيثية على هـذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه قول المصنف يعنى يخرج بقيد أن المضمر ماوضع لاحد هـذه الامور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهـذا هو ما اختاره عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد الحيثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ماحكاه الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير ماحكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لوكان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولوكان المراد القيدين لقال بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد أن المضمر ماوضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن يخاطب لا انهما موضوعان للمتكلم او المخاطب لعدم التغير بين الموضوع والموضوع له ولان لفظى المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة كلها) اى سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او الغائب الغير الموصوفة بماوصف (موضوعة للغائب) اى موضوعة للغائب (مطلقا) اى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة (او غائب تقدم ذكره) اى او المضمر ماوضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت الخ) وصلية ودليل للخروج بهـذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بتقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولوكانت

(موضوعة للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها) اى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطا فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطا لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله ﴿ لفظا او معنى او حكما ﴾ اما تميز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدما بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا او معنويا او حكميا فحذفت اداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) اى المصنف (بالتقدم اللفظى ما يكون) اى تقدم يكون (المتقدم) اى اللفظ المتقدم (ملفوظا اما تقدما تحقيقا) بان يذكر المرجع اولا والضمير ثانيا مثاله (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقديرا) اى او التقدم اللفظى تقدما تقديرا لا تحقيقا بان يذكر الضمير اولا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرا يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو متقدم على الضمير تقديرا لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على التقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فناسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالملفوظ واما ما قيل انه مخل فمخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر أن مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما وهذا لا ينافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخر او لا يعترض ايضا بن صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى التقدم المعنوى لان الاقسام فى متنه اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزأ للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هوا قرب للتقوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو

العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه مصدره الذى هو الحدث وهو الجزؤ من الفعل واذا كان العدل منفهما من اعدلوا (فكأنه) اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة لفظا مقدما او مؤخرا وقوله (او من سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحتية يطلق على المتأخر من الكلام كما ان السباق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن چلبى فى حاشية المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام اى من قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا ويدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولابويه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث فى سورة النساء وهى آية ﴿يوصيكم الله فى اولادكم﴾ ولم يذكر فى هذه الآية مرجع ضمير ولابويه لا حقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل) اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمه) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا) اى ميتا تاركا واذا دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث (فكأنه) اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية ولابوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داخلة فى المتقدم الحكمى والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمنا او التزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان وكذا قوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشى يدل على توارى الشمس وهى مرجع المستتر فى توارت وقال بعضهم ومنه قوله تعالى ﴿انا انزلناه فى ليلة القدر﴾ اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى ﴿شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ماترك على ظهرها من دابة﴾ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى ﴿كل من عليها فان﴾ وقال صاحب الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحاق الآيات الثلاث بالمعنوى نظرا فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصدير اما ولعل وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فى اللفظى والمعنوى هو أن مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض المصنفين كالبيضاوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى رحمه الله فى امتحانه وانما لم يذكره المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ماذكر

فيه قول الرضى التقدم الحكمى ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك
مايقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما
على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه فى حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم
قال اى الرضى فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير
مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد
مانقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب فى التقدم الحكمى
مجاز انتهى وغاية ما فى الباب بعد التى واللتيا ان الحكم يأتى لمعنيين احدهما
الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر فى حكم
الملفوظ معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا
ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة
ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو فى غاية البعد وايضا لايلزم فى المجاز
الاتحاد فى اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما فى الامتحان
* ولما كان فى كون التقدم الحكمى حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المصنف
محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال الشارح العلامة (واما التقدم الحكمى فانما جاء
فى ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به) اى انما اختير ذكر الضمير فى هذا المقام
(من غير أن يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة فى سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى
لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصولى لقوله جئ
واللام فى لتعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم
مرجعه لاظهار قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها)
متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهمة) وقوله
(ليتعظم وقوعها فى النفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو
مفعول له الحصولى ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى
ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها
مبهمة (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (ابلغ من ذكره اولا) اى ابتداء (مفسرا)
اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع
(كأنه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع
لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو
من المعارف يعنى ان المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها
عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا
مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه * ثم اعلم ان الحصر فى قوله فانما جاء فى ضمير
الشان بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكمى فى ضمير الشان لان

قصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمى لانه يوجد فيه وفى غيره كما قال (وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا) حيث جعل فاعل نعم ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التى بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذى ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبره جملة نعم فالانسب ان يكون من التقدم اللفظى التقديرى فاعرف وربه رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما * ثم لما كان للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر الى ماقبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال ﴿وهو﴾ وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ماقبله) اى الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله ﴿متصل ومنفصل﴾ خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف * ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال ﴿فالمنفصل هو المستقل بنفسه﴾ وانما قدم المتصل فى الاجمال وقدم المنفصل فى التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه فى الاجمال لاصالته ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما لا يحتاج فى تلفظه الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شان المتصل فعلى هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان للاحتياج المعتبر فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير المنفصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ما قبله وفى عدم كونه كالجزء (سواء كان) اى الضمير المنفصل الغير المحتاج (مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا) لان ما فى هذا هى المشبهة بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتاجا الى عامله الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ ولا يكون كالجزء المتصل به (او) سواء كان (غير مجاور له نحو ماضربت الا اياك) لان اياك وان لم يكن مجاورا لعامله الذى هو ضربت بل كان مجاورا لالا لكنه غير محتاج الى ماقبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبتدأ

باياك * ولما فرغ من تعريف المنفصل شرع في تعريف المتصل فقال ﴿ والمتصل غير المستقل بنفسه ﴾ وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمر (به) اى بعامله وانما قال في التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان منفيا في الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج في التلفظ وكان ذلك منحصرا في الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء منه) اى من العامل * ولما فرغ من تقسيم المضمر باعتبار ماقبله شرع في تقسيمه باعتبار اعرابه فقال ﴿ وهو ﴾ وقوله (اى المضمير) اشارة الى مرجعه واحترز به من ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم تقسيما آخر للمضمر اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهو قوله ﴿ مرفوع ومنصوب ومجرور ﴾ وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التى هى مختصة بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضمر بالمرفوع واخويه لقيام المضمر فيما وجد فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولانقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور * ولما كان الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل في هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء قاضيا بكونها خمسة اراد أن يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال ﴿ فالاولان ﴾ وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز أن يضرب المرفوع في القسمين الاولين كذلك يجوز أن يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قسمان) وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير ﴿ متصل ﴾ اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا في الضمير فلا يعدل عنه الا لمانع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه ﴿ ومنفصل ﴾ اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصلا مع انه خلاف الاصل (لمانع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا ﴿ والثالث ﴾ وقوله (اى المضمر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو

الضمير المجرور ﴿ متصل فقط ﴾ اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لايوجد المجرور المنفصل (لانه لامانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) فى المضمر وكل مالم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل * ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ماسيأتى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله ﴿ فذلك ﴾ اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى المضمير) تفسير للمشار اليه وهو مبتدأ وقوله ﴿ خمسة انواع ﴾ خبره * ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيها (المنفصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ماضربت الااياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبنى ضربه فيه * ثم شرع المص فى تفصيله فقال النوع ﴿ الاول ﴾ وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو ﴿ ضربت ﴾ بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول كونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت * ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ماكان مبنيا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء وسكون البـاء وبضم التاء الخ والقرينة فى هذا عادة النحاة فى الابتداء من المتكلم كما سيأتى ﴿ وضربت ﴾ وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كائن على صيغة المتكلم (الواحد) لاله ولغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كما ان الاول لمعلومه يعنى انها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المنتهيين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله ﴿ الى ضربن ﴾ والمراد باولهما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم المـاضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب ﴿ و ﴾ (ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منته الى ﴿ ضربن ﴾ (صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى) يعنى بضم الضـاد وكسر الراء وسـكون الباء وبنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المصنف (بالمتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعـارف)) كما سيأتى فى باب المعرفة وكل ماهو اعرف يكون اشرف لقوة معروفيته فتقديم الاشرف انسب * ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم

﴿ فقط ﴾

فقط لاعلى تأخير الغائب عن المخاطب اراد أن يذكر دليل تأخير الغائب فقال (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربن وضربن مغيا لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومنتهاها من النوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) بضم التاء لمعلوم المتكلم وحده (ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لتثنيته (ضربتم) لجمعه (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لتثنيتها ايضا (ضربتن) لجمع المؤنث المخاطبة (ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لتثنيته (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء لمفرد المؤنث الغائبة وضميره هى مستترة ايضا (ضربتا) لتثنيتها (ضربن) لجمعها وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ونائبه فى المجهول والتاء المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا فى المتكلم مع الغير والالف فى التثنى والنون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائبين وفيهما متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات ﴿و﴾ (النوع) ﴿الثانى﴾ وقوله (اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين من قسم المرفوع ضمير ﴿انا﴾ للمتكلم وحده حال كونه منتهيا ﴿الى هن﴾ وهو ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لتثنيته (انتم) لجمعه (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما) لتثنيته (انتن) لجمعه (هو) للمفرد المذكر الغائب (هما) لتثنيته (هم) لجمعه (هى) للمفرد المؤنث الغائبة (هما) لتثنيته (هن) لجمعه وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف * ثم لما كان انت مركبا من ان ومن ت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو المجموع المركب اواحدهما والآخر لبيان احوالها اراد الشارح ان يبين ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن هو أن) اى النون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجماعا) اى اجمعوا فيه اجماعا (والحروف الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى آخر انت واخواتها من التاء المتحركة بالحركات الثلاث مجردة اومع الف التثنية اومع نون الجمع (دالة على احوالها) اى على احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (والتثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة

بالتاء والواو فى الجمع المذكر وبالتاء والنون فى جمع المؤنث (والتذكير) وهو فى المفرد بفتح التاء وفى الجمع بالواو (والتأنيث) وهو فى المفرد بكسر التاء وفى الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع فى هذا المحل بصحيح وانماهو مذهب الجمهور فان الفراء قال انانت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هوالتاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلماارادوا انفصالها ضموا لفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب الالباب عبارة اللباب قيل هذا لايدفع الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى والتى فى نحو قمت سيان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مرادالشارح بالاجماع الاجماع الاكثرى لاالاجماع الكلى والله اعلم ﴿ و ﴾ (النوع) ﴿ الثالث ﴾ (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله نحو ﴿ ضربنى ﴾ منتهيا ﴿ الى ضربهن ﴾ ثم قال الشارح على طريق التفصيل (ضربنى) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنيته (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب (ضربهما لتثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما لتثنيته (ضربهن) لجمعه المؤنث ﴿ و ﴾ (القسم الثانى) من القسمين للمنصوب ﴿ المتصل ﴾ اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف النواصب التى تنصب اسمها (نحو) ﴿ انى ﴾ لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى هو ان وقوله (اننا) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفردة المخاطبة (انكما) لتثنيته (انكن) لتثنيته (انه) للغائب منتهيا ﴿ الى انهن و ﴾ (النوع) ﴿ الرابع ﴾ (اى المنصوب المنفصل) وقوله النوع فى الموضعين تفسير لموصوف قوله الثالث الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المنفصل تفسيران لنفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله ﴿ اياى ﴾ خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لتثنيته (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لتثنيته (اياكن) لجمعه (اياه) منتهيا ﴿ الى اياهن ﴾ ثم بين الشارح الاختلاف الواقع فى اياى واخواته فقال (وفى اياى اختلافات كثيرة) مبنية على ان الضمير فيها هل هو

ايا وحده او مايتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقال الخليل
والاخفش والمازنى ان الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها
لقولهم فايا واياه الشواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فايا واياه الشواب
شاذ وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى
نفسك وقال قوم اياك واياه واياى بكمالها اسماء وهو ضعيف اذليس فى الاسماء
الظاهرة ولا المضمرات مايختلف آخره كما وفاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير
بسببها منفصلة * قال الرضى وليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال سيبويه
وهو المختار ان الضمير هو ايا ومايتصل به بعده حرف يدل على احوال
المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الشارح فى هذا مذهب
سيبويه حيث قال (والمختار أن الضمير هو ايا واللواحق) اى ومايتصل به بعده
من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على المتكلم) اى لتدل على انه متكلم
كالياء فى اياى ونا فى ايانا (والخطاب) كالكاف فى اياك (والغيبة) كالهاء فى اياه
(والافراد) كاياك واياه (والتثنية) كاياهما واياكما (والجمع) كاياهم واياهن
وكاياكم واياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين فى بيان دليل هذا
المذهب وذلك ان اللواحق لوكانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر
لم يثبت فى كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة
حروف تدل على احوال المقصودين كما ان انا مشترك * ثم شرع فى بيان النوع
الخامس الذى هو المجرور المتصل فقال ﴿و﴾ (النوع) ﴿الخامس﴾ اكتفى
الشارح ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسيره كما ذكر
فى الاولين لظهوره وانحصاره فى المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم
منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف ﴿غلامى﴾ وهو خبر للخامس وقوله
(مثال المتصل بالاسم) اى لفظ غلامى مثال المضمر المجرور المتصل الذى
اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما
متصل بالحروف الجارة كقول المصنف ﴿ولى﴾ هذا معطوف على غلامى
وقوله (مثال المتصل بالحروف) تفسير له اى لفظ لى مثال للمضمر المجرور المتصل
الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا * ثم ذكر الشارح سائر الضمائر
من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ماذكره المصنف من غاية القسمين
فقال (غلامى) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا)
مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكر المخاطب ثم ترك باقى
الامثلة لظهورها وهى غلامكما غلامكم غلامه غلامهما غلامهن وهذا

نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثانى فقال (و) (لى) هذا مثال لمايتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لمايتصل بالحرف للمفرد المخاطب وكذا لكمالكم لك لكمالكن له لهمالهم لها لهما لهن وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف بقوله (الى) (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجائزة فى الضمائر اكثر من التى وجدت فى اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل فى حكم العقل (ان يكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ست صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه معان ستة وكذا القياس فى المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضعوا المتكلم) اى لمفهوم المتكلم اولمن يتكلم (لفظين يدلان) بالاشتراك المعنوى على ستة معان (كضربت وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصلة به * ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشترك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنى (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما وضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المثنى) بدل بعض من الاربعة اى احد المعانى الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو تثنية (المذكر والمثنى المؤنث) اى تثنية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اى وثالثها الجمع المذكر ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا) اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (وواحد) اى وواحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربتما (مشترك بين المثنى المذكر) اذا كان تثنية ضربت وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان تثنية ضربت وضربتن * ثم شرع فى بيان الغائب بطريق المقايسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم المخاطب فى ذلك) اى فى ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان واللفظ الواحد موضوعا لمعنيين * ولما توهم ان تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب والقياس

فيه قيـاس مع الفارق لان تثنية المخاطب لفظ واحد وتثنية الغائب ليس كذلك لانهما لفظان مغايران اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (فى مثل ضربا) لتثنية المذكـر (وضربتا) لتثنية المؤنث (هو الالف المشـترك بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعتـبرة بالنظر اليه (والتـاء) اى التى فى ضربتا (حرف التأنيث) اى لبيان تأنيثه لا انها ضمير حتى يكون مانعا لوحدته والحاصل ان مابه الاشتراك غير مابه الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسـة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكـورة احدها المرفوع المتصل وثانيهـا المرفوع المنفصل وثالثهـا المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من الانواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل * ثم فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعانى الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكر مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها متغايرة وهى المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تثنيته (وللغائب) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسـة) ايضا (فصـار المجموع) اى فصـار مجموع الالفـاظ الموضوعة (اثنتى عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسـة للغائب وقوله (لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى كلمة معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب وسـتة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى) يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (يكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع الخمسة فى المعانى الثمانية عشر تحصل تسعون معنى (وبينوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لوضع كل لفظ معين لمعنى معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة لتعيينه له (ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لا نطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانهـا مذكورة مفصـلة فى المراح وغيره فليرجع اليه * ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيـان المستترات فيها فقال (فالمرفوع المتصـل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التـامة او اسما للافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر

بوزن العافية بان يكون اصله خاصصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا
من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ او من المبتدأ على مذهب من جوّزه
وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا
وهذه الجملة اما معترضة او حالية بقد المقدرة اى قد خص خصوصا وتاؤه اما
للتأنيث او للنقل او للمبالغة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى لا المنصوب
والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر
فيه اضافى بالنظر الى المتصلات واما المنفصلات فعدم جواز الاستتار فيه بين
لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على
الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور
فقوله فالمرفوع مبتدأ وقوله ﴿يستتر﴾ خبره وقوله (لانهما فضلة) دليل لعدم
وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين يعنى انما لم يستتر هذا ان النوعان
لكونهما فضلة فى الكلام لاعمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم
ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما اختص الاستتار
بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل اوشبهه بصفة المرفوعية (وهو)
اى والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى
الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل
المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء لابد من ذكره
فالفاعل لابد من ذكره * ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل
ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا
الجواب فذكره الشارح بقوله (فجوّزوا) اى فجوّز النحاة (فى باب الضمائر
التى وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار
ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه
مفعول لجوّزوا يعنى جوّز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر ممتنع
الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب
الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لوجوب الذكر اللازم لكونه
فاعلا وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوّزوا وبيان لعلة
ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب
لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو
كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستشهادله
(كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم
الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما ابقى) من الحروف

﴿ دليل ﴾

(دليل على ما) اى على الحرف الذى (القى) فعل مجهول من الالقاء والمراد منه ههنا الحذف اى على ماحذف منه من حرف اومن حرفين وقوله (على مامضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ فى آخر الكلمة المشتهرة مبنى على الجواز الذى سبق (فى الترخيم) اى فى باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غير ضرورة وفى غيره بضرورة * اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لابد من انضمامهـا وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف فى باب الفـاعل كما اشـار اليه الفاضل المحشى عصـام الدين عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لايطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشـارح وهو قوله تجوزوا الخ وقوله كما يحـذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنـا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة ينـدفع هذا بان المراد من الادلة اثبـات جواز الحـذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هـذا الحذف بالاستتار للكراهة المذكورة * ثم انه لمـاكان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاسـتتار فى الفـاعل مطلقا مع انه خاص فى بعض صيغه اراد الشـارح دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص فى بعض الصيغ وهى ماذكرهـا المصنف بقوله ﴿ فى ﴾ (الفعل) ﴿ المـاضى للغائب ﴾ ولما كان قوله للغائب شـاملا لتثنيته وجمعه ومؤنث الغـائب وصفه الشـارح للاحتراز عنهما فقـال (الواحد) احترازا عن التثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغـائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذا لم يكن مسـندا الى الظاهر) احتراز ايضـا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو مسند الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد ﴿ و ﴾ (للواحدة المؤنثة) ﴿ الغائبة ﴾ قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الغائب كما احترز فى الاول ولكن قدم الشـارح الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن فى العبـارة وقوله (اذا لم تكن مسـندة الى الظاهر) يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مسـتتر فيه ومثال المستتر (نحو هنـد ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسـندت الى الضمير

المؤنث المستتر تحته راجعا الى هند * ولما توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شئ زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لايجوز أن تكون التاء في ضربت ضميرا بارزا فاعلا له اراد أن يدفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة التأنيث لاالضمير المرفوع) اى لا انه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لاالضمير المرفوع يعنى لانه لوكان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما في هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله ﴿ وفي ﴾ (الفعل) ﴿ المضارع للمتكلم مطلقا ﴾ عطف على قوله وفي الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله (سواء كان مثنى اومجموعا اواحدا اوفوق الوحد مذكرا اومؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعنى يستتر في المتكلم حال كون المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى اومجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الستة صيغة المتكلم مع الغير وقوله واحدا يشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث اوالمذكر ومثال مافوق الواحد الذى هو عبارة عن ستة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى والمجموع المذكرين والمؤنثين * اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كما نقلناه عنه في تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله اوفوق الواحد مستدرك بعد قوله مثنى اومجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى قوله مثنى اومجموعا سهو من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله مثنى اومجموعا بل الشارح اراد أن يغير عبارة الهندى اعنى قوله مثنى اومجموعا الى قوله مافوق الواحد فالناسخ جمع بين اللفظ المغير وبين المغير منه وانما غيره الشارح لان لفظ المثنى لايطلق على الاثنين في العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو رجلان فاعلمه وقوله ﴿ و ﴾ (للواحد المذكر) ﴿ المخاطب ﴾ عطف على ماقبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع للواحد المخاطب وانما فسره بالواحد لانه لوكان مثنى اومجموعا يكون الضمير فيهما بازارا وقوله المذكر قيد ايضا للمخاطب لانه لوكان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب) فان

﴿ فاعله ﴾

فاعله الضمير هو انت مستتر فيه ﴿ و ﴾ (للواحد) ﴿ الغائب والغائبة ﴾ وهما ايضا معطوفان على ما قبله يعنى ويستتر ايضا فى المضارع الواحد الغائب والواحدة الغائبة لهلكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب اجاز أن يكونا مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح ان يقيد باناستتاره فيهما ليس مثل ما قبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا لم يكونا) اى الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب هند ومثال الاستتار مامثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب وهند تضرب) فان الضمير المذكر فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما وقوله ﴿ وفى الصفة مطلقا ﴾ معطوف على ماقبله ايضا يعنى ان الضمير المرفوع مستتر فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب مطابقته لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف اوبالنعت اوعلى عدم الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهواطلق * ثم فسره الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول اوصفة مشبهة او افعل التفضيل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا اومثنى اومجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسير له ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين فى ماقال فى اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اى زمانا مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل اوغيره وسواء كان مفردا اوغيره والاحسن ماقال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل * ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيده بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت مسندة الى الاسم الظاهر (نحو أقائم الزيدان) فلا يكون مستترا فان أقائم لكونه معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا (والزيدون ضاربون)

مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسندا الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستتار فى المفردات للصفة مسلم ولكن فى التثانى والجموع غير مسلم لم لايجوز أن يكون الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما فى الفعل فاجاب بان الالف (فى ضاربان والواو فى ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر) اى فى حالة نصبهما وجرهما (نحو رأيت ضاربين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضاربين) هذا مثال لحالة الجر * ثم هذان المثالان ان قرئ باؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوبا من الواو (والضمائر لاتتغير عن حالها) فى جميع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اى الا فى حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون الفا وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اى فى الصفة (ليس عاملا فى الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل فى الصفة (عامل فى اسم الفاعل) اى فى نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه فى الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان فى حالة رفعه وهو هما باق على ماكان عليه فى ضاربين فى حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك فى ضاربون من ان الضمير هو هم لاالواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى فى الاول وجمعا فى الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما فى الصفة (ضمائر لاتتغير) اى يلزم ان لاتتغير ثم ان هذا من المجيب يحتمل ان يكون ابطالا لسند منع السائل وقوله (الايرى) الخ تتمة للابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (فى تضربين والنون) اى وان النون (فى تضربن) وكذا فى يضربن (والواو) اى وان الواو (فى يضربون) وكذا فى تضربون (والالف) اى وان الالف (فى يضربان) وكذا فى تضربان (لاتتغير فيها) اى هذه المذكورات من الضمائر لاتتغير فى الفعل المضارع فى حالة رفعه ونصبه وجزمه وعدم تغيرها دليل على كونها ضمائر وقوله (فهما اى الالف) الخ تفسير لحاصل ماذكر فى الفرق يعنى ان الالف (والواو فى الصفة حرف التثنية

والجمع) اى الالف حرف دال على تثنيتها والواو حرف دال على جمعها (وليستا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا اسمين ضميرين كما كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة واسمان فى الفعل والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف * ثم المصنف لما قسم الضمائر الى المتصل والمنفصل اراد أن يبين ان ايهما من القسمين اصل فى الضمائر وباى علة يعدل بها عن الاصل فقال ﴿ ولا يسوغ ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى لا يجوز) لان السواغ بمعنى الجواز وبقوله (الضمير) لان فاعله هو قوله ﴿ المنفصل ﴾ وموصوفه الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مرفوعا كان اومنصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر أن يكون متصلا ولا يعدل عنه الالعلة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العلل ﴿ الالتعذر المتصل ﴾ وقوله (اى لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى لتعذر اجلية والى ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ماقدره الشارح فيما قبل بقوله لاجل شئ وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل) دليل لكون الاتصال اصلا فيه) وقوله (فمتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان الاتصال اصلا فمتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اى لايعدل عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع فيه اتيان المتصل الذى هو الاصل * ثم اراد أن يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال ﴿ وذلك ﴾ وقول الشارح (اى تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اى ذلك التعذر ثابت ﴿بالتقديم﴾ وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم عليه هو قوله ﴿على عامله﴾ يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل او المنصوب على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقدم على عامل لا يمكن ان يتصل به) دليل للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله وقوله (اذ الاتصال به انما يكون فى آخر العامل) دليل للملازمة اى انما يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعتبر فى الضمير انما يكون باتصاله بآخر العامل لا باوله لان الاصل فى العامل التقديم قوله ﴿اوبالفصل﴾ عطف على قوله بالتقديم وقول الشارح (الواقع) ظاهره انه لتصحيح تعلق اللام فى قوله ﴿لغرض﴾ بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لاحاجة الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول

لعل فائدته الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقق الفصل لا بتوهمه يعنى ان تعذر المتصل لايوجد الابوقوع الفصل الذى يقع لغرض لابوقوعه لالغرض وقول الشارح (لايحصل الابه) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لايحصل غرض المتكلم الابه لانه لوحصل بغير الفصل لايجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذ الفصل ينافى الاتصال) دليل لقوله لتعذر الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينافى الاتصال اللازم للاصالة وقوله (وبتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثانى للثانى* ثم اعلم ان ذلك الغرض المقتضى للانفصال وقوله ﴿ او بالحذف ﴾ عطف ايضا على ماقبله يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة الا ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير (لايوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغى ان يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله ﴿ او بكون العامل ﴾ عطف على ماقبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل الضمير ﴿ معنويا ﴾ بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه حينئذ يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو ممتنع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا وبين كونه معنويا هو أن العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم

﴿ لان ﴾

لان العامل فى زيدا ضربته هو لفظ ضربت الذى قدر ثم حذف وفى زيد قائم هو عدم العامل اللفظى فى اوله وقوله ﴿او﴾ (بكون عامله) ﴿حرفا﴾ عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح فى اثنائه بقوله او بكون عامله لانه يفيد أنه عطف على خبر الكون * ولما لم يكن سببية كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد أن يقيد بقوله ﴿والضمير﴾ اى والحال ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل ﴿مرفوع﴾ وقوله (اذا الضمير المرفوع لايتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال ضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لايتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد فى لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقييد المصنف يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف فى المرفوع لانه غير متعذر فى غيره لانه يوجد فى لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو انى وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله ﴿او بكونه﴾ عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اى كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله ﴿مسندا اليه﴾ خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف لغو للمسند وقوله ﴿صفة﴾ بالرفع نائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله ﴿جرت﴾ صفة للصفة وقوله ﴿على غير من﴾ اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى ﴿هى﴾ وقول الشارح (اى تلك الصفة) تفسير لمرجع هى وقوله (كائنة) تفسير لمتعلق قوله ﴿له﴾ وايذان بكون هى مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لو لم ينفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا فى تلك الصورة يعنى لو لم ينفصل (الضمير) فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اى التباس غير الفاعل بالفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض صور اخرى مثال الصور التى التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجرور راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو الذى ليست هى له بل لزيد * ثم فصله الشارح بقوله (فانه لو قيل)

فلو لم ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكرهو (لالتبس على السامع ان الضارب زيد اوعمرو) يعنى التبس ان ضمير ضاربه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى (اذا قيل ضاربه هو) بابراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر أن يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ماهو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى القريب منه الذى هوعمرو ههنا وقوله (والا لاحاجة) اشارة الى ان المقتضى للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه ان لم يوجد الالتباس المذكور لا حاجة (اليه) اى الى انفصاله هنا * ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد أن يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا التباس فيه اطرادا للباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التبس فيها على نسق واحد * ثم ان الشارح اراد أن يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المصنف (من هى له لا) اى لم يقل (ماهى له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هى له اعنى انه متعلق بالمنفى اى لم يقل ما هى له بلفظ ما كما ان الاتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمنفى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر لجانب الشارح باثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم * ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال ﴿ مثل اياك ضربت ﴾ (مثال) اى هذا مثال للتعذر (لتقديم الضمير على العامل)هكذا فى ماوجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل او لتقدمه على العامل كما لا يخفى ﴿ وما ضربك الا انا ﴾ وقوله (مثال الفصل) خبر للمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

﴿ لتعذر ﴾

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل وذالا يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو انما ﴿ واياك والشرّ ﴾ (مثال) للتعذر (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ماقدره بقوله (اى اتق نفسك والشرّ) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفا واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك ﴿ وانا زيد ﴾ (مثال كون العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انا لما كان مبتدأ كان عامله معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المعنوى ﴿ وما انت قائما ﴾ (مثال كون العامل حرفا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوعا) لكونه اسم ماالتى تشبه بليس وهو من المرفوعات ﴿ وهند زيد ضاربته هى ﴾ (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسند اليه (صفة) وهى ضاربته (جرت) اى صارت تلك الصفة خبرا لزيد فكانت جارية (على غير من) اى على غير فاعله الذى (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشان (اسند اليه) اى الى لفظ هى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبرا له) اى لزيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هى) اى لفظ هى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لاتأكيدا) اى لايكون هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هى تأكيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هى تأكيدا لذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هى تأكيدا (لكان) اى هذا المثال (على ذلك التقدير) داخلا فى صورة الفصل (لغرض التأكيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لاتأكيدا بان هى فى هذا المثال هل هو فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأكيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه اى ولكن لفظ هى ههنا (تأكيد لازم) اى لازم للتركيب (لافاعل) اى لانه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحو الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم

ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكر ولما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة والمخاطبة والتكلم احتمل انيكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظ انتم ولفظ نحن فانكان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحتـه وهو نحن بالمنفصل حتى لايلتبس غير الفاعل (وروى عن الزمخشرى) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ماروى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ (نحن فاعلا) لان ضاربهم لماكان بلفظ الافراد لميستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم انيكون مفردا مذكرا فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لا يساعدانه وقوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشرى يعنى ان الزمخشرى بعد مامثـل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها) يعنى الزمخشرى اختار فى التمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد ولاالتباس فى كون نحن فاعلا لتعينه فى هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التبس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (فى صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال المضمر فى صورة لالبس فيها فوجوبه فى صورة اللبس اولى ويحتمل انيكون قوله كماقال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن فى هذا المثال فاعلا كماقال به المصنف فى تمثيله فى المتن بقوله هند زيد ضاربته هى لانه مثال لاالتباس فيه لان ضاربته لماكانت بصيغة التأنيث تعين انيكون فاعله راجعا الى هند لاالى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفا على قوله قال فيكون توجيها لاختيار المصنف هذا المثال * ولمافرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع فى مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال ﴿ واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا ﴾ ولما قيد المصنف فى هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقييد فقـال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمتك) فان فى اكرمتك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثانى الضمير المنصوب المخاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثانى لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذالمرفوع كالجزء من الفعل فكأنه) اى فصاركأنه (لميتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثانى) اى وبين الضمير الثانى وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشـابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثانى بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه * ثم شرع المصنف

فى بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال ﴿ فان كان ﴾ وقيد الشارح هذه المسئلة بالقيدين احدها قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضميرين وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدها) اى احد الضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا وبالقيد الثانى عن كون احدها مرفوعا ليطابق الاجمال بالتفصيل وقوله ﴿ احدها ﴾ بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله ﴿ اعرف ﴾ بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفصل عليه هو مافسره الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدها اعرف من الآخر بان يكون احدها متكلما والآخر مخاطبا او غائبا اويكون احدها مخاطبا والآخر غائبا * ثم بين فائدة التقييد باعرفية احدها فى اجراء حكم التخيير فقال (احتراز) اى فائدة هذا القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا) فى التعريف بان يكون كلاها متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاها اياه) فان كلا الضميرين فى هذا المثال غائبان وليس احدها اعرف من الآخر فيتغير حكم التخيير فيدخل فى الحكم الذى سيأتى وهو قول المصنف والا فهو منفصل * وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثانى) اى فى ثانى الضميرين * ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال فى صورة كون احدها اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) الخ يعنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة ليحترز به عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة اعرفية احدها للتقديم الذى يقتضى جواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال الثانى منه وقوله ﴿ وقدمته ﴾ عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احد الضميرين اعرف وأردت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين) تفسير لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدها * ولما كان المتبادر من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم معين واضافته للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله ﴿ على الآخر ﴾ متعلق بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف * ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف مؤخرا) لنكتة اقتضت تأخيره اما بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف اوبان يكون مقتضيا لتأخيره فى اول الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مفعولى اعطيت ضمير غائب وثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب

فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذى هو أعرفها لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذى هو المفعول الثانى له مع اعرفيته (فيلزم انفصاله) اى انفصال الضمير الثانى وقوله ليعتذر علة للزوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليعتذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى تأخير الاعرف) مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعتذر اى ليعتذر المتكلم ولئلا يلحقه (فى اول الوهلة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التفكر بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيره وقوله (بايراده) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعتذر وبقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى عن سيبويه تجويز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اى كما مع الجمهور فى صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيبويه جوّز الانفصال ايضا كما جوّز الجمهور الانفصال (نحو اعطيتهك) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكاه عن النحاة بلا التزام صحته كذا فى العصام وقال بعض المحشين فى الاستدلال على ماحكاه سيبويه لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الآخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقدم نظرا الى الترجيح المعنوى الذى هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه لم يسمع امثاله من العرب والله اعلم وقوله ﴿فلك الخيار﴾ جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسره به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز أن يكون قوله ﴿فى﴾ (الضمير) ﴿الثانى﴾ ظرفا لغوا ومتعلقا بلفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى (متصلا) ليكون توطئة لقوله ﴿نحو اعطيتكه﴾ وقوله (باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير

المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق الثانى المنفهم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا) اى ويجوز ايرادك الضمير الثانى منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثانى من غير المرفوع منفصلا * ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اى انما جاز فيه ان توردده منفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (بالفصل) اى بانفصال الثانى (بماهو) اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب وبين العامل ههنا * ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما اورد المصنف مثال الاول اراد أن يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضربيك) ثم الشارح اراد تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق للممثل لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المجرور المتصل لكونه مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فحينئذ قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (وليس احدهما) اى الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفوعا فحينئذ يكون مخالفا للشرط الثانى اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (لجر الاول بالاضافة و نصب الثانى بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول مجرور بالاضافة اى باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر والاعتبار بمحله القريب فيقال له انه ضمير مجرور متصل والضمير الثانى منصوب متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اى فجازلك (الوصل) اى اتصال الثانى (باعتبار عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله (بالمتصل) اى بسبب الضمير المتصل (ولك) اى وجازلك (الفصل) بجعل الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربى اياك للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل * ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها بالتخيير شرع فى المسئلة التى حكمها وجوب الانفصال فقال (والا) وفسره

الشارح بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساويا فى المعرفة ككونهما غائبين او مخاطبين اومتكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الشرط الاول وقوله (اويكون ولكن ماقدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثانى يعنى وان لم يكن احد الضميرين اعرف من الآخر اويكون احدهما اعرف ولكن ما اردت تقديم ماهو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثانى) تفسير للمرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزاء (منفصل) خبر للمبتدأ والجملة جزائية وقوله (لاغير) تأكيد له اى لايجوز فيه غير المتصل كما يجوز الوجهان فى الباب السابق * ثم شرع الشارح فى ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر) يعنى لو جاز الاتصال والانفصال على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المثلين اى احد المتساويين فى المعرفة (فيما) اى فى اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع مايتصل به (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا فى المعنى لانه الآخذ فى باب اعطيت (بلامرجح)لان المرجح فى الصورة الاولى هو الاعرفية او تقديم المتكلم فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا تساقطا والمرجح جعل الثانى منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب للتقديم (واما على التقدير الثانى) اى واما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير كون احدهما اعرف لكن ماقدمته (فلكراهتهم) اى فالانفصال لكراهتهم (تقديم الانقص) وهوالاعرف الذى لايكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما فى ضربتك اومعنى كما فى اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لاعطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بلا مرجح) اى زائد على الاعرفية فحينئذ يورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال مالايكون احدهما اعرف (نحو زيدا اعطيته اياه) كما قال الشارح (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف فى هذا المثال لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيته) (اياك) وانما فسره الشارح باعطيته للاشارة الى ان قوله

اياك عطف على قوله اياه والتقدير نحو اعطيته اياك (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اى الاعرف (ضمير المخاطب) وهو اياك (ولكن ماقدمته) للنكتة السابقة * ولما فرغ المصنف من المسائل التى تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا او تخير فيها المتكلم فى ايراد ايهما شاء شرع فى المسئلة التى اختير فيها احد الامرين مع جوازهما فقال ﴿والمختار﴾ اى الذى يكون مختارا للنحاة من الامرين ﴿فى خبر﴾ (باب) ﴿كان﴾ اى اذا وقع الضمير خبرا له وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لايهام انه مختص بكان ولذا فسره بقوله (اى خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والمختار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اى مثاله قولك كنت اياه فى اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب * ثم شرع الشارح فى بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار أن يكون متصلا لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان فى الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ امبتدأ (ويجب) اى وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اى عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله * ثم شرع الشارح فى بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى جوازا مرجوحا (ان يكون) اى خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اى كما يجوز جوازا راجحا ان يكون منفصلا (نحو) كنته فى قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جاز ذلك (لانه) اى لان خبر باب كان (شبيه بالمفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال) لكون اللازم فى المشبه به وجود مزية على المشبه (فلا اقل) فى فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعنى لاحكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل مزية المشبه به على المشبه فروعى للجانبين وحكم بالجواز * ولما تولد من ههنا انه لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فلم كان الانفصال مختارا

استدرك الشارح بقوله (لكن الانفصال مختار) فى خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى انفصاله كون اصله خبرا للمبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) المجوزة للانفصال يعنى تعارض المرجحان احدهما يرجح الانفصال والآخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه الاولوية ماذكره المحشى عصام الدين وهو أن الخبرية حقيقية لكونها لازم الذات وكونه مشابها بالمفعول تشبيهية وهى لازم الصفات فرعاية الحقيقية اولى من رعاية التشبيهية * ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر أنه اكثر المذاهب اراد الشارح أن يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (فى الاستعمال) ولما انفهم منه ان الضمير الذى بعد لولا يجوز فيه الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال كما ستعرف من مثال المتن الذى سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله (انفصال الضمير) اى وجه كون الضمير (المرفوع) الذى (بعد لولا) منفصلا فى اكثر الاستعمال ثابت (لكون ما) اى لكون الاسم الذى وقع (بعد لولا مبتدأ)هذا بالنصب خبر الكون وقوله (محذوف الخبر) صفة (تقول) (لولا انت الى آخرها) اى الى آخر الضمائر وفسر الشارح قوله الى آخرها بقوله (يعنى) اى يريد المصنف بقوله الى آخرها(لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولاهو لولاهما لولاهم لولاهى لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن) وهذه الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة لكونها مبتدأ واخبارها محذوفة وجوبا كما سبق فى بحث الخبر والخبر المحذوف هو موجود لكون الوجود مدلولا لها وداخلا فى مفهومها لانها لامتناع الشيء لوجود غيره *ثم المص لما ابتدأ فى بحث الضمائر من المتكلم وختم بالغائب على ترتيبها بحسب الاعرفية وابتدأ ههنا من المخاطب اراد الشارح ان يذكر له نكتة فقال (وكان الاوفق) اى وكان الاسلوب الاوفق للمص وقوله (فيما سبق) متعلق بالاوفق اى الذى يوافق موافقة زائدة على ما ابتدأ ههنا بالاسلوب الذى سبق فى مقام تعداد الضمائر حيث ابتدأ بالمتكلم ثم المخاطب وانتهى بالغائب وقوله (ان يقول) خبر لكان اى كان الاوفق له ان يقول المصنف (لولا انا لولا نحن) اى الابتداء بالمتكلم ايضا (الى آخرها) اى الانتهاء بالغائب* ولما كان هذا الاسلوب مخالفا لما سبق تولد منه توهم انه لاوجه له استدركه بقوله (لكن) اى لكن المص (غير الاسلوب) حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (تنبيها) اى للتنبيه (على انه) اى الابتداء بالمتكلم (ليس بضرورى) يعنى انه امر ليس بواجب الرعاية بل يجوز الابتداء به وبغيره * ولما كان الاكثر فى باب لولاهو الانفصال وفى باب عسى بخلافه شرع

المصنف فى بيـان الحكم المذكور فى باب عسى فقـال ﴿ و ﴾ ولما كان عسيت معطوفا على لولا انت وهو خبر قوله والاكثر اراد الشارح ان ينبه على هذا العطف وعلى كون الحكم ههنا مخالفـا للحكم الذى سـبق فى لولا وعلى وجه كون الاكثر هو الاتصـال ههنا فاورد هذا التشبيه بين حرف العطف و بين المعطوف فقال (كذلك الاكثر) اى كما كان اكثر الاستعمال فى لولا انفصال الضمير كان الاكثر (فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما) اى لكون الاسم الذى (بعد عسى فاعلا) وقد عرفت ان الضمير اذا كان فاعلا وجب اتصاله بعامله اللفظى المذكور (تقول) فى باب عسى على اكثر الاستعمال ﴿ عسيت الى آخره ﴾ يعنى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عسـاه عسـاهما عساهم عسـاها عسـاهما عساهن عسيت عسينا ومما يجب ان يعلم ان الضمائر فى صيغ الغائب مسـتترة كما فى سـائر الماضيات لكن لما لم يكن لهذا الفعل صيغ مخصوصة للغـائب لكونه غير متصرف كان الضمير فى جميع صيغ الغـائب مستترا بخلاف سـائر الماضيات المتصرفة لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا فى التثنية والجمع فافهم * ثم المصنف لما بين ماهو الاكثر فى البابين اراد أن يذكر ماهو غير الاكثر فقال ﴿و﴾ قد ﴿جاء﴾ ولما كان هذا المجيء مقابلا للاكثر اشار اليه الشارح بقوله (فى بعض اللغات) وهو غير الاكثر وقوله ﴿لولاك﴾ مع ماعطف عليه فاعل لقوله جاء اى جاء لفظ لولا اذا استعمل مع الضمير لولاك اى كون الضمير متصلا به على خلاف الاكثر ﴿ و ﴾ جاء ﴿ عساك الى آخرها ﴾ اى الى آخر لولاك وعساك فالاول لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا والثانى عسـاك عسـاكما عساكم عساك عساكما عساكن عسـاه عساهما عساهم عساها عسـاهما عسـاهن عسـاى عسانا * ولما كان توجيه الضميرين فى البابين على هذه اللغة التى خلاف الاكثر مذهبا للاخفش وسيبويه اراد الشـارح ان ينبه على توجيه الامامين فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعد لولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل كما فى بك وضربك (وقع) اى لكنه وقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقـام المبتدأ كما عرفت * ثم اشـار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقـاعدة وهى قوله (فان الضمائر) مطلقـا (قد يقع بعضها موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما انا كانت) ثم اشـار الى مقام الاستشهاد فقال (فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (فى هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير المرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (واقع موقع المجرور) اى موقع المجرور المتصل وكذلك

الضمير فى لولاك كان فى صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت * ثم شرع فى بيان توجيه سيبويه فى لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف جر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولاك كذا لكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك كما فى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولاك (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما بعد لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بما تصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى محصل مذهب سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحشى العصام ان ان التصرف فى ما بعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل تصريف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف * ولما فرغ من نقل المذهبين فى ما بعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ماذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا لعسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (فى المعنى) اى فى كونهما للطمع والاشفاق * ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فههنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) اى كالتصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على مانقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر فى تصرف لما قلنا فى ماسبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وهما معمولا تصرف * ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال ﴿ ونون الوقاية ﴾ واضافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب اى نون هى سبب الوقاية اوبيانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام وهو مبتدأ وقوله ﴿ مع الياء ﴾ ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ

او من الضمير المستتر فى قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المتكلم) وباعث التفسير ظاهر وقوله ﴿ لازمة ﴾ بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر المبتدا هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستقر انتهى ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان المقام فيمن جهل ان نون الوقاية فى ان وضع الضمائر يحتاج اليها وافاده بانها يحتاج اليها اذا كان ماقبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها فمقصد آخر والله اعلم وقوله ﴿ فى الماضى ﴾ متعلق بلازمة وتفسير الشارح بقوله (اذا لحقه تلك الياء) بيان وتنبيه على ان لزومها للماضى ليس بمقيد بشرط بل لحوق ياء المتكلم سبب لزومه وواسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى انه مشروط بشرط لاشئ وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتقى) متعلق بقوله لازمة اى لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضى) اى الآخر الذى هو مبنى اما على الفتح كما فى المفراد اوفيما اتصل به نون الجماعة اوضمير المفرد المخاطب نحو ضربنى وضربننى وضربتنى او السكون كما اذا اتصل به الواو والالف والتاء فى المفرد الغائبة نحو ضربتنى وضربانى وضربونى اوعلى الضم فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو ضربتنى اوعلى الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة نحو ضربتنى ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر فى كل منها (عن الكسرة المختصة) اى عن الكسرة التى هى مختصة (بالاسم) اى بالاسم المعرب وقوله (التى) صفة ثانية للكسرة واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة عن الكسرة التى (هى اخت الجر) او مشبهة بالجر فى كونها فى آخر الكلمة وعلم من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها لاتحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت الجر لان وجه الشبه هو كونهما فى آخر الكلمة ولا يطلق على آخر حرف واحد مبنى على الكسر انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اى سميت تلك النون (نون الوقاية) بيان لوجه التسميه الذى فهم من مجموع قول المصنف والشارح (نحو ضربنى) وكذا ضربانى وضربونى وضربتنى وضربتانى وضربننى وضربتنى وضربتمانى وضربتمونى وضربتنى وضربتمانى وضربتننى وضربتنى وضربنانى وقوله ﴿ و ﴾ (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة ان قوله وفى المضارع عطف على قوله فى الماضى والمعطوف فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله ولذا فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بما فصل يعنى كما ان نون الوقاية لازمة فى مطلق الماضى كذلك لازمة ﴿ فى المضارع ﴾ واستدرك الشارح بقوله (لكن لا مطلقا) ليكون توطئة لما قيده به المصنف يعنى ان لزوم نون الوقاية للمضارع ليس على اطلاقه كما فى الماضى (بل حال كونه) اى كون المضارع

(عريا عن نون الاعراب) وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين واما نون جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة فى كل حال المضارع ولاتختلف بالثبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اى عن نون هى الاعراب) اشارة الى ان اضافة النون الى الاعراب اضافة بيانيــة لقوله (نحو يضربنى) وكذا تضربنى ويضربننى واضربنى ونضربنى وانما لزمت تلك النون فى ذلك المضارع العارى عن نون الاعراب (لتقى) اى لتحفظ تلك النون (آخر المضارع ايضا) اى كما تحفظ آخر الماضى (عن تلك الكسرة) وهى الكسرة المختصة بالاسم يعنى الكسرة التى تكون فى آخر الكلمة المركبة من حرفين فصــاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالضمة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجزم وامامحذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقــادير وانما قيــدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة تضربين) على صيغة المفرد المخاطبــة يعنى كسرة باء تضربين خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان كسرة باء تضربين مثلا واقعة (فى الوسط حكما) اى لاحقيقة لانها فى الحقيقة فى آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت الكسرة بســبب لحوقهما فى الوســط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرت النون لالتقاء الســاكنين (و) كســرة لام (قل الحق) لانهما مجزومان او الثانى فى حكم المجزوم وحركة النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هى الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لعروضها) اى لعروض الكسرة فيهما ولم تلزم نون الوقاية فى امثالهما* ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التى التزم فيها اتيان النون شرع فى بيان المواضع التى لم يلزم فيهــا اتيانها فقال ﴿ وانت مع النون ﴾ ولما كان المراد بالنون ههنــا هى نون الفعــل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله ﴿ فيه ﴾ ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لايجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر فى امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اى فى المضارع) تفسير للضمير المجرور يعنى اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة ﴿ و ﴾ (مع) ﴿ لدن وان واخواتها ﴾ ثم فسر الشــارح اخوات ان بقوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكأن ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بما فى آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله ﴿ مخير ﴾ خبر

﴿ المبتدأ ﴾

المبتدأ * ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما اراد الشارح ان يذكر امرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البنائية) يعنى يجوز لك فى هذه الكلمات الاتيان بنون الوقاية فى اواخرها وانما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة فى بعضها محافظة حركاتها وفى بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (فى غير لدن) من المضارع الذى فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركتها البنائية اما كسرة كما فى يضربان واما فتحة كما فى البواقى واذا لم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لملاقاتها بياء المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بنيت عليها (و) اما المحافظة (على السكون) فحاصلة (فى لدن) لانه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن بالكسر فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعنى يجوز لك ترك اتيان نون الوقاية فى الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا مافوق الواحد لان النونات لم تجتمع فى كل من تلك الكلمات بل تجتمع فى بعضها وهى ان وان ولكن وكأن واما فى لدن فتجتمع فيها النونان وكذا فى يضربان ويضربون ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم فى لعل وليت اشار الى تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليهما فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعا حكميا بان يجتمع مع النون الحكمى (كما فى لعل) لانه ليس فى آخره نون بل فيه لام ولكن اللام فى حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام (من النون) اى من مخرج النون وقوله (فى المخرج) متعلق بالقرب * ثم اراد الشارح وجه جواز الترك فى ليت فقال (وحملا على اخواتها) يعنى وانما يجوز ترك النون فى ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس فى آخره نون ولا ماهو فى حكمها بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه حملا على اخواتها (كما فى ليت) ثم استثنى منها مايختار فيها احد الامرين وان استويا فى الجواز فقال (ويختار) وقوله (اى لحوق نون الوقاية) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يختار يعنى ويكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (فى ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اى مميزا من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذى هو علة الترك وهذه العلة معدومة (فى ذاتها) اى فى ذات ليت لانه ليس فى آخره نون ولا ماهو فى حكمها * ثم اشار الى دفع المرجح الذى يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل) ولا يصار اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه ولا يخفى

الى قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسئلة التخيير ﴿ و ﴾ (فى) ﴿ من وعن وقد وقط ﴾ اى ويختار لحوقها ايضا فى من وعن * ولما كان لفظ قد محتملا للحرف الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيقية اوالتقليلية اراد الشارح دفع هذا الاحتمال فقال (وهما) اى لفظ قد وقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اى الاسمان لا ان المراد بقد هو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس بحرف بل اسميته ظاهرة لاتحتاج الى التفسير بل يذكر استتباعا وانما كان اللحوق مختارا فى الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون) اى على سكون اواخرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (هو الاصل فى البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى لانسلم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف * ثم اشار الى ماهو المختار فى لعل فقال ﴿ وعكسها ﴾ (اى عكس ليت) وهو مبتدأ وقوله ﴿ لعل ﴾ خبره وقوله (فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت ليست بالعكس فى معناها اوفى غيره من الاحكام بل فى كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى النفى كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هو أن المختار (فيها) اى فى لعل (ترك النون) الذى هو عكس الاتيان وانما كان ترك النون مختارا فى لعل (لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام فى آخرها بخلاف ليت لانه ليس فى آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين ثقل ليس فى غيرها * ثم شرع فى مسئلة ضمير الفصل فقال ﴿ ويتوسط بين المبتدأ ﴾ اى يقع اويدخل بين المبتدأ ﴿ والخبر ﴾ وقال بعض الشراح وانما قال يتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لايكون الا بين الشيئين ولهذا يحمل التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع اوالدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله ﴿ قبل العوامل ﴾ اى قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذى هو المبتدأ الآن وبين القائم الخبر الآن ﴿ اوبعدها ﴾ (اى اويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبرا له لكنهما باقيان على حقيقتهما وهى المبتدائية والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد

﴿ بالمبتدأ ﴾

بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولاشك ان الذات باقية فيهما وقوله ﴿ صيغة مرفوع ﴾ بالرفع على انه فاعل يتوسط * ولما كان الظاهر من التعبير أن يقول ضمير مرفوع فعدل المصنف عن هذا التعبير اراد الشارح أن يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو فى ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استئنافية بان يكون جوابا لسؤال مقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة فى هذا المكان وقوله (فى كونه) متعلق بالاختلاف اى فى كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعندا كثر البصريين وعندالخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لامحل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا فى ان محله بحسب مابعده اوبحسب ماقبله فقال الكسائى بالاول والفراء بالثانى وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضى نقله على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ماهو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا اولا وقوله ﴿ منفصل ﴾ بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله ﴿ مطابق ﴾ صفة بعد صفة وقوله ﴿ للمبتدأ ﴾ متعلق بالمطابق * ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهند هى القائمة (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجمعا) نحو الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتأنيثا وتكلما) نحو انى انا القائم (وخطابا) نحو انك انت القائم (وغيبة) نحوزيدهوالقائم * ثم شرع فى بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال ﴿ ويسمى ﴾ وقوله (هذا المرفوع) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يسمى اى ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى ﴿ فصلا ﴾ ولمااحتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ماهو الظاهر فقال (وذلك التوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف ﴿ ليفصل ﴾ اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر فى ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله ﴿ بين كونه ﴾ ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى كون الخبر) تفسير للضمير المجرور فى كونه اى انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون مابعده ﴿ نعتا ﴾ لما قبله ﴿ وخبرا ﴾ اى وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لا نعت * ولما جرى هذا السبب فى كونه سببا

للتميز فيما يلتبس الخبر بالنعت وفيما لايلتبس كما شهدبه الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتميز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر أن يكون نعتا لما وضع مبتدأ بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلتبس الخبر فى هذا التركيب بالنعت فيحتاج الى التميز واما فى التركيب الذى لم يصلح فيه ماوضع فى موضع الخبر أن يكون نعتا بان لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ماقاله الشارح (ثم اتسع) اى اعطى الرخصة فى الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة لابسبب الاحتياج الى التميز (فيه) اى فيما فيه الالتباس وقوله (فيما) نائب فاعل لادخل اى ادخل فى انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى (لا لبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كما فى قوله كان زيد هو القائم لان القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لايحتمل ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فى الاعراب (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لالبس فيه ايضا لان الضمير لايوصف به (او غير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التى لا لبس فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لها لبس من قبيل حمل النقيض على النقيض * واعلم ان الشارح انما حمل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله على كونه سببا للتسمية لقرينة السياق لان السبب للتمييز بين كونه نعتا وخبرا انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعيين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان مابعده ليس من تمامه بل هو خبر ومآل المعنيين الى شيء واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لايسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط * ولما كان جواز التوسيط بشرط شيء لامطلقا شرع المص فى بيان ذلك الشرط فقال ﴿ وشرطه ﴾ ثم فسر الشارح الضمير المجرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) اى وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسيط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المانع وشرط الفصل على ماذكره احد امرين اولهما ﴿ ان يكون الخبر معرفة ﴾ فى تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة

ثم ذكر الشارح علة الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعنى انمايشترط الفصل بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى شئ آخر والفصل الذى هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اى الى الفصل (فيها) اى فى المعرفة وفى صورة كون الخبر معرفة وثانى الامرين الذى هو شرط له ايضا ما ذكره بقوله ﴿ او افعل من كذا ﴾ الخبر صيغة افعل التى استعملت بمن لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لالحاقه بالمعرفة) دليل لاشتراط الفصل فيه يعنى انما اشترط الفصل فيه لان افعل اذا استعمل بمن يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملحق بها الذى هو الاحتياج الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل للالحاق يعنى انما الحق افعل من بالمعرفة لاشتراكهما فى عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعل من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله ﴿ مثل كان زيد هوافضل من عمرو ﴾ ولما كان هذا القسم منقسما ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتاج الى بيان وجه الاقتصار وايضا يلزم على المصنف ان يؤتى مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المصنف فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من بعد دخول العوامل) حيث اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقتصر على مثال افعل من ولم يؤت مثال الخبرالمعرفة وقوله (ودون الخبرقبل العوامل) ناظر الى الاقتصار على تمثيل افعل من يعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لايراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغنائهما) دليل على الاقتصار فى البابين اى الاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه وحتياجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصار المصنف فيه للاشارة الى هذا فافهم * ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة فى محل

هذا المرفوع فقال ﴿ ولا موضع له ﴾ وقول الشارح (اى للفصل) يعنى للمرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ﴿ عند الخليل ﴾ وانما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المبنى الاصل * ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من المقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لا مقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد) اى نسب الى البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا لمعنى من المعانى المعتورة على الاسم فيفضى الى وجود واسطة بين قسمى الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا او تقديرا كما فى المعرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المصنف على تقدير أن لا يكون له محل * ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسما له محل من الاعراب فقال ﴿ وبعض العرب يجعله مبتدأ ﴾ اى بعض اهل اللسان من العرب * ولما كان المراد من الجعل المسند الى بعض العرب ليس معناه الحقيقى بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقاب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما بل اطلاق هذه الالقاب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الشارح ان يفسر الجعل بتفسير يصحح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملابسا (بحيث) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقاب المخصوصة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ * ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسر به وابقى

على معناه الحقيقى واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعى على الفهم الذى يحصل فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجعل بما فسره فاسناد الاستعمال الملابس بتلك الحيثية صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجعل استعماله فى افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ او لم يعرفوا استعملوه والحقوه فى عداد المفهومات التى وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما فى العصام* ولما لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى فيما ذكر بعد فقال (وما بعده) اى والاسم الذى بعد الفصل (خبره) اى خبر ذلك الفصل* ثم شرع الشارح فى بيان الاعراب الجائز فى قوله خبره فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل اعرابين احدهما قوله (اما مرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى وجملة ما بعده خبره (حال) اى جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون ما بعده خبرا له وثانى الاعرابين ما قال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عطفا) اى حال كونه معطوف (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون ما بعد الفصل خبرا له فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد* ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها جعله مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى هى الاعراب مفقودة فى ذلك الفصل فلا يعرف فى نفسه بل يعرف (برفع) اى برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرئ (فى مثل قوله كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة فى قوله تعالى ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾ برفع الظالمون وفى قوله تعالى ﴿ان ترن انا اقل منك﴾ برفع اقل والمراد بقوله فى مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب فى هذا المثال يقتضى عامله ان يكون هو منصوبا لكونه خبرا لكنت فاذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل (وفى) مثل قولك (علمت هذا هو المنطلق) لان المنطلق فى هذا المثال ان قرئ بالنصب يكون مفعولا ثانيا لعلمت وان قرئ بالرفع يكون خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل* ولما كانت النسخ مختلفة

بوجود الواو فى بعضها وعدمهـا فى البعض الآخر وكان ماذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو أراد أن يذكر التوجيه الذى تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفى بعض نسخ المتن) اى وقع فى بعض نسخه كذا (مبتدأ بعده خبره بدون الواو) فى اول قوله مابعده (وحينئذ) اى وحين اذ كان بلاواو او حين اذ لم يكن بالواو (فالرفع) اى رفع قوله خبره (متعين) لانه لايجوز حينئذ كونه معطوفا على المعمول المنصوب لعدم اداة العطف فيـه فتعين كون الموصول مبتدأ وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما فى قوله كلمته فوه الى فىّ اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر لتصرف العبارة على الاستعمال القوى وهو استعمال الاسمية الحالية بذكر الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقته بالنسخة الثانية والله اعلم * ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع فى مسئلة ضمير يقال له ضمير الشان فقال ﴿ ويتقدم قبل الجملة ﴾ ولما اورد فى الحواشى الهندية بان لفظ قبل حشـو لافائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد فقال (وايراد لفظ قبـل لتأكيد التقدم) يعنى انه ليس بحشو زائد كما قيل * ولما كان الظـاهر كون هذا التأكيد تأكيدا معنويا لكونه بعدم تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيـد اما دفع توهم التجوّز او عدم الشمول اراد الشـارح ان يذكر بيـان فائدة منه ههنا فقـال (لان تقدم الضمير) يعنى انما يحتـاج الى هذا التأكيد لدفع توهم التجوّز فى التقدم وانمـا يتوهم التجوّز فيـه لان تقدم الضمير (على مرجعه غير معهود) ويكون هذا قرينـة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى للتقدم * ثم ذكر وجها آخر لدفع توهم كونه حشوا بحمله على التأسيس فقـال (ولا يبعد) فى دفع توهم الحشـو بان يحمل لفظ قبل على بيـان الفائدة اللازمة ههنـا وهى (ان يقـال معنى الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) اى الضمير الغائب المسمى بضمير الشـان (متقدما) اى حال كونه متصفـا بصفة التقدم وقوله (من غير سبق مرجع) ليس بداخل فى المراد لدفع الحشو وانما هو تخصيص آخر لدفع الانتقاض بنحو الشان هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله لو لم يحمل التقدم على ماذكرنا انتقضت القاعدة بقولنـا الشان هو زيد قائم فلما قيـد التقدم وخصص بكونه متقدما من غير سبق مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القـاعدة لان الضمير فى ذلك التركيب وقع متقدما لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشـان (وذلك)

﴿ اى ﴾

اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل الجملة اولا) اى قبل المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقبلية الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اى فلكون التقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتاج الى قيد يخصصه بالتقدم قبل الجملة (قيده) اى المصنف قوله يتقدم (بقوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سيأتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد أن يفسر الجملة ههنا بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة فى تفسير الجملة فى قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الآتى ويفسر بالجملة بقوله اى بهذه الحصة المعينة انما هى لتربية الفائدة بذكر الثانى بالاسم الظاهر اذ الظاهر فى العبارة ان يقول يفسر بما بعده * ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضعين متغايرة لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة منه * ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغيير عبارة المصنف بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسره بقوله ويقع متقدما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيدا للتقدم وداخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع واضافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد أن يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بغير الضمير او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ماهو شان الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا التوهم بان الجملة فى الموضعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه

الشارح من ادعاء التغاير بينهما فافهم واختر ماشئت قوله ﴿ ضمير ﴾ فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله ﴿ غائب ﴾ اضافة العام الى الخاص وقوله ﴿ يسمى ضمير الشان ﴾ ان كان داخلا فى القاعدة فجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية واضافة الضمير الى الشان من قبل اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى بمعنى الشان (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير الشان وقوله (رعاية المطابقة) مفعول له لتسمى فحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشان لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشان لذلك الضمير وقوله (لا ان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح للحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشان انما هى للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة فى الجملة لا لكون الضمير راجعا الى لفظ الشان المذكر ولتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه ﴿و﴾ (ضمير) ﴿ القصة ﴾ مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا) تقييد ايضا التسمية بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة فى الجملة لانه لو سمى ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا لم توجد الرعاية لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمى بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى فى الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا ومؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن تأنيثه) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العمدة فيها) اى فى الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما فى الجملة الاسمية او فاعلا او ما يقوم به الفعل كما فى الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف او فعل وقوله (لتحصيل علة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا لتحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مبهما ومفسرا بها وحاصله تحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ﴿ فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا ﴾ ونحو قوله تعالى ﴿ فانها لا تعمى الابصار ﴾ وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تذكيره ايضا اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه

وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة في استحسان هذا الايراد لانه لوكان المؤنث فضلة اوكالفضلة نحو انها بنيت غرفة لاتختار تأنيثه بل يكون الامران متساويين فيه * ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر مايفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية اوصفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعني يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان اوالقصة لكونه ضميرا مبهما لعدم سبق مرجعه ولاحتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفه للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى بعد ذلك الضمير وزادالشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والاجلال له لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السمع عند غفلته حتى انه لايورد اذا لم يكن شان للجملة فلايقال هوالذباب يطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة فى قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تغاير فى اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة فى اختياره الظاهر مقام الضمير كما عرفت فى ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولا يبعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا فى ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة * ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشان داخلة فى قاعدة ضمير الشان بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لئلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ماهو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله) اى قول المصنف (يسمى ضمير الشان والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (معترضة) اى جملة معترضة فى اثناء القاعدة خبر ان وقوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج اومدخل وقوله (ليس داخلا فى بيان القاعدة) كالتأكيد لكونه لبيان الواقع لان مالايكون قيدا احترازيا عن خروج فرد اودخوله يكون خارجا البتة فى بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا وقوعيا لا احترازيا وغير داخل فى الجملة

المبنية لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامرين احدهما ماذكره بقوله (فانه لادخل للتسمية فى هذا الحكم) اى فى حكم بيان القاعدة وقال المحشى العصام عليه بانا لانسلم ان كون عدم المدخلية فى البيان مستلزما لعدم الدخول فى القاعدة لان علة الدخول فى القاعدة لاتنحصر فى البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمدخلية مايكون على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا) دليل لقوله فانه لادخل الخ يعنى ان مايكون له دخل فى بيان القاعدة يشترط ان لايكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج ان ماله دخل فى القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع فى الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضا) اى كما يدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضا على خروج شى آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشان فى القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلا فى القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لوكان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا فى القاعدة يكون مغنيا عن قوله يفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشان يكون مفسرا بالضرورة لانه لابهامه يحتاج الى التفسير فمجرد قوله يسمى ضمير الشان افاد ما افاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ماذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل فى القاعدة لانه حينئذ لايعلم كونه مبهما لان الظاهر فى الضمائر أن يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيد يبين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء فى فعلى فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله على عدم المدخلية فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على معنى ان المراد بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع لانه (لو لم يحمل التقدم) فى قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) فى اثناء قوله ولايبعد حيث قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشان (بقولنا الشان هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اى الضمير فى هذا التركيب (مبتدأ راجعا الى الشان) اى

الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملته (خبرا عنه) اى عن الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بعينها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشان لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعلل لدفع النقض وتقرير الدفع هو انا لا نسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشان لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتج اليه فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتج الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون منعا كما قررناه بان يقول لا نسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجيب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشان مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لا شان غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسندا له ان كان السؤال الوارد مقررا على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان مقررا على طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المصنوع واليه مال عصام الدين * ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشان من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال ﴿ويكون﴾ وقوله (ضمير الشان او القصة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمى بضمير الشان او القصة يعنى ويجوز أن يكون ذلك الضمير ﴿متصلا ومنفصلا﴾ قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله ﴿مستترا وبارزا﴾ قسمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله ﴿على حسب العوامل﴾ متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه

ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حينئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار الضمير (فيه) متعلق بيصلح (كان) اى يقع الضمير (مستترا والا) اى وان لم يكن العامل معنويا اوكان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى ﴿ وانه لما قام عبد الله ﴾ اوكان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر علمته الحق لايخفى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار ﴿ مثل هو زيد قائم ﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمنفصل) اى الذى كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى ﴿ قل هو الله احد ﴾ على رأى بعض المفسرين ﴿ وكان زيد قائم ﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمتصل المستتر) لان ضمير الشان مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجملة زيد قائم يفسره والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب ﴿ وانه زيد قائم ﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظى لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان اوكاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ﴿ ماكاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ ومثال الثالث انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظى حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا اوحرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد ذكر ماهو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم * ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تفاوته بالقوة والضعف فقال ﴿ وحذفه ﴾ وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشان * ولما كان قوله وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون

﴿ نسيا ﴾

نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير المجرور فى حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعنى ان حذف ضمير الشان من اللفظ فى حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله (اى جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا يعنى ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذى (اذا كان) الضمير المذكور (مرفوعا فانه لايجوز) حذفه (اصلا) اى لابالضعف ولابالقوة وانما لايجوز حذفه اذا كان مرفوعا (لكونه) اى لكون المرفوع (عمدة) اى فى الكلام لوقوعه مبتدأ والعمدة لايجوز حذفها الا باقامة القرينة فى مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازه) اى اما جواز الحذف فى المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اى فلكون المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اى فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد) اى يلزم لحذفه حذف الضمير الذى يراد ارادته (بلا دليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلادليل يعنى ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذى يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لايدل على اللفظ المفرد * ثم شرع فى التمثيل استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اى مثال المنصوب الذى حذف مع ضعف (ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء) اى انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازاة ويدخل بكسر اللام فعل شرطه والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلق مجزوم بحذف الالف فى آخره على انه جزاء الشرط والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة والمراد ههنا فتيات يشبهن فى الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان الشان من يدخل معبد النصارى صادف هناك نساء يشبهن باولاد البقرة وانما عملت فى ضمير الشان المقدر لانه لو لم يقدر بل اعمل ان فى من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضى الصدارة فلهذا لم يدخل ان على كلم المجازاة * ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد أن يذكر حكمه فى حالة كونه منصوبا بان المخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التى يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (المفتوحة) يعنى جاز حذفه فى كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه

اسم لان الا مع كونه اسما لان المفتوحة ﴿ اذا خففت ﴾ اى فى وقت كون المفتوحة مخففة * ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الا ناظرة اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع اوالوجوب فقال ﴿ فانه ﴾ فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لا من النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات ﴿ لازم ﴾ اى المراد بنفى الامكان الخاص الذى ليس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لنفى الضعف بل لنفى الجواز ومثاله فى التنزيل (كقوله تعالى وآخر دعواهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبرلها ومفسرة للشان المقدر * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك)اى ذلك اللزوم اعنى لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشان (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح اوبالعكس وانما خففتا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى الملفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة له ولم يلغ عملها بالتخفيف (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى الملفوظ مع ان ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبها) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر)اى اليق من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى الملفوظ) اى فى الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشان)اى المقدر (والتزموه لئلا تزيد المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها

فى الملفوظ مع نقصان مشابهتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه)
اى مع ان لفظ ان (اجدربه) اى بالعمل* ولما كان فى المفتوحة المخففة حكمان
احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقد بين
وجه كون الاول لازما اراد أن يبين وجه الحكم الثانى فقال (ولم يجوّزوا) وهو
معطوف على قوله وقدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها فى ضمير الشان
ولم يجوّزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (لئلا يفوت التخفيف
المطلوب ههنا) اى لانهم اذا جوّزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من
تخفيف ان لانها انما خففت لثقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر
ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول وقوله (كما يدل عليه حذف
النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى يدل حذف احدى النونين على
مطلوبية التخفيف فى ان المشددة * ولما كان قوله ولم يجوّزوا تعنى انهم لم يجعلوا
الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب
الوجود اعنى نفى الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا
ولذا لم يكتف الشارح بقوله ولم يجوّزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا
اى لما نفوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم النفى ايضا عن عدم الاظهار
مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال
(وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة) دون
المكسورة فانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اى حالة
تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار* ولما فرغ المصنف
من بيان مسائل الضمائر من انواع المبنى شرع فى بيان مسائل اسماء الاشارة
وانواعها فقال (اسماء الاشارة) واضافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه
من قبيل اضافة الدال الى المدلول* ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة
وكان تعريفه للعهد الخارجى بقرينة سبق ذكرها ولكون العهد الخارجى
اصلا فى مقام التعريف ولا يعدل عنه الا للضرورة اراد الشارح ان يذكر القيودات
التى بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشاره المعدودة فى المبنيات) قوله
اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شامل للغوى ولغيره وقوله
المعدودة فى المبنيات يخرج منها ما لا يعدّ منها وقوله (بحسب الاصطلاح)
بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين
المبتدأ والخبر اعنى بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ماوضع)
اى الموصول خبره يعنى ان اسماء الاشارة ماوضع* ولما كان الغرض من التعريف
ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كلى

يشمل لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اى اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق المبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اى من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسره الشارح بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعنى ان كل واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة التى دل عليها لفظ المشار ومنصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشار اليه اى يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها مطلقا (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية لا ذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معناه الموضوع له فى الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف منعا (ضمير الغائب وامثاله) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعنى الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اى فان الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هى موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية) فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله تعالى ﴿تلك الجنة التى﴾ (مما) اى من اسماء الاشارة التى (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محمول على التجوز) اى على المجاز اى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس * ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشارة بقوله (وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (لشبهها) اى لمشابهتها (بالحروف) التى هى مبنية الاصل فى احتياجها الى الصفة فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المبنى اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لا فى النوع الثانى الذى هو غير

المركب * ثم شرع في تقسيمها فقال ﴿ وهى ﴾ اى اسماء الاشارة ﴿ ذا ﴾ فقوله هى مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضى عند الشارح بقرينة انه جعل قوله للمذكر حالا لاخبرا حيث قال (حال كونها) اى حال كون ذا ﴿ للمذكر ﴾ ولما كان المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع اراد الشارح ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة * ولما حمل الشارح قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المصنف حيث عرّف الحال فيما سبق بما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضى فاجاب بقوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) اى ذا (الى المبتدأ) يعنى هى فيكون معناه نسبة ذا الى هى فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت حالا من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذا يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد مابين ركاكة الشارح رجح ان يكون خبر هى محذوفا اى خمسة وان يكون ذا مبتدأ وللمذكر خبره كما رجحه صاحب الامتحان وزينى زاده وغيرهما اقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله ﴿ ولمثناه ذان ﴾ معطوف على ذا قبل الربط كما هو مرضى الشارح يعنى وذان حال كونهما للمثنى ذا * ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعنى الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اى ذان بالالف فى حالة الرفع ﴿ وذين ﴾ بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر * ثم فسره بما يطابق به مرضيه فقال (اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر) ولما كان لفظ لمثناه حالا وحقها ان تكون مؤخرة عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول اى قدم المثنى مع ان رتبته تقتضى تأخره (ليكون الضمير) اى الضمير المجرور الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخرا عنه (وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية) وهى قوله للمؤنث تا وما عطف عليه ولمثناه تان وجمعها اولاء ثم صرح بذلك الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (هى مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ماعطف عليه مقيدا كل واحد منهما) اى من ذا وما عطف عليه

بحـال) من كونه للمذكر وللمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب من ذاو ماعطف عليه (خبراله) اى للفظ هى * ولما كان فى لفظ ذان لغتان احداهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على مايرفع به اذا استعمل فى حالة الرفع وعلى ماينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجر وثانيتهما ان يكون مبنيا على مايرفع به فقط اراد الشـارح ان يذكره فقـال (ويجيء فى بعض اللغـات ذان) يعنى حل كونه مبنيا على الالف (فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر) وقوله (ومنه) خبر مقدم (قوله تعـالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعـالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين ان المراد بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشـديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثهـا ان ضمير الشـان محذوف والجملة خبر لضمير الشـان مفسرة له كذا نقل عنـه وانمـا دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليـلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشـارح نسخة مشتملة لهـ (وللمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشـارة حل كونهـا موضوعة لمؤنث الواحدة سبعة احدها تا فقط والاقوال بين النحاة فى اصـالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا فقط والثـانى انه هو ذى فقط والثـالث كلاهما اصلان وذكر الشـارح القول الاول بقوله (قيـل هى) اى كلمة تا هى (الاصل) فقط (فى لغـات المؤنث الواحدة) وهى اللغـات السبع التى يذكرهـا المصنف (لانه) اى اصالتهـا ثابتة لانه (لم يثن) اى لم يكن مثنى من لفظهـا من اللغات (الاهى) اى الاتا (وذى) وهى ثانية من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة * ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقـال (وقيل هى) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة وانما تكون الاصل (لكونهـا) اى لكون ذى (بازاء ذا المذكر) اى لكونهـا بالذال المعجمة تكون بازاء اللغة الموضوعة للمذكر وهى ذا (فينبغى ان يناسبهـا) اى فينبغى ان يناسب المؤنث مقـابله من المذكر فى بعض الحروف مع ان اليـاء فيهـا يصلح ان تكون اداة التأنيث كما فى تضربين * ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا وذى كلاهما (اصلان) والبواقى فروعات لوجود المرجح فى كل واحد منهمـا من غير زيادة فى احدهما * ثم ذكر وجه تقديمهمـا على سـائرها فقال (وللقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تا وذى (قدمتا

على سائرها) اى على سائر اللغات الموضوعة للمؤنث الواحدة (لفرعيتها) اى لفرعية سائر اللغات ﴿ وتى ﴾ (بقلب الالف) من تا (ياء) وهى ثالث اللغات ﴿ وته وذه ﴾ وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تا فى ته (والياء) اى بقلب الياء فى ذى (هاء) فيكون تا مقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء) اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة بالقصر ﴿ وتهى ﴾ وهى سادس السبعة ﴿ وذهى ﴾ وهى سابعها حال كونهما (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين ﴿ ولمثناه ﴾ (اى لمثنى المؤنث) ﴿ تان ﴾ اى لفظ تان حال كونه موضوعا لمثنى المؤنث (فى الرفع) اى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعا وهما متيدان بمعنى الواحد ﴿ وتين ﴾ بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب والجر * ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرها اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص بها فقال (ولايثنى) اى ولايورد التثنية (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الا تا) اى الا لغة تا دون اللغات السائرة وانما اختص هذا الايراد بها (لكثرة دورها على الالسنة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى بعض النحاة (من اختلاف اواخر ذان وذين) فى تثنية المذكر (وتان وتين) فى تثنية المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشا التوهم هو الاختلاف الواقع فى اواخرها حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات يعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى تثنية ذا وتا وهى ذان وتان معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى تثانى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجمهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما اوجرها (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين) بالياء (لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وقوع المذكورات حال كونها (على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب) اى لا ان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على المعانى المتورة حتى تكون معربة مخالفة لاخواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف

ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم
الناشى من هذا الوقوع وهمى مع ان الحكم ببنائها عقلى لوجود علته والسلوك
الى مسلك العقل اولى من السلوك الى مسلك الوهم ﴿وجمعهما﴾ (اى جمع المذكر
والمؤنث) ﴿اولاء مدا وقصرا﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى ممدودا او مقصورا)
اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاء يعنى من اسماء الاشارة اولاء
حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظى
وحال كون لفظ اولاء مقروأ بالمد اى بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف
بان يكون مبنيا على الكسر وبالقصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبنيا
على السكون* ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ
اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا اريد ايراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء)
على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى* ولما فرغ المصنف من مسائل
اسماء الاشارة من حيث تجردها عن الملحقات شرع فى مسائلها من حيث لحوق بعض
الحروف باولها اوباخرها فقال ﴿ويلحقها﴾ وقوله (اى اسماء الاشارة) تفسير
لمرجع الضمير المنصوب* ولما كان اللحوق مشعرا بالكون فى الآخر أراد أن يفسره
على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال
(يعنى) اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى (انه يدخل على اوائلها) بذكر اللحوق
الاخص وارادة الدخول الاعم اوبذكر المقيد وارادة المطلق دخولا مقيدا بقوله
(على سبيل اللحوق) وانما قيدبه لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول
على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول
وقيده بعلى سبيل اللحوق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطف تفسير
للحوق لان اللحوق هو العروض (بعد اعتبار اصالتها) اى اصالة اسماء الاشارة
يعنى لاباعتبار كونها مركبة معما لحق بها وقوله ﴿حرف التنبيه﴾ فاعل يلحقها
(وهى) اى حرف التنبيه كلمة (ها) وتأنيث هى باعتبار الخبر وقوله (فهوليس
فى الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير باللحوق ودفع لما يتوهم من اتصاله فى الخط
انه جزء منها والفاء فى فهو ينبغى ان يكون للتفصيل اى والهاء فى كلمة هذا
ليس جزأ من اسماء الاشارة فى الحقيقة وان كان جزأ منها فى صورة الخط
(وانما هى) اى انما لفظها (حرف جيء بها) اى الحق باوائل اسماء الاشارة
(للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء بها للتنبيه) اى لافادة تنبيه المخاطب
(على النسبة الاسنادية) اى على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها
لكونها من الامور التى يجب اويستحب الاعتناء بها (كقولك هازيد قائم
وها انزيدا قائم) وقال البيضاوى فى متن الامتحان ويدخل الهاء مالم يلحق

اللام بينهما انتهى يعنى ان هاء التنبيه لاتدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال ها ذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعنى بقوله مالم يلحق اللام كما اشترطه البيضاوى فى متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها اى يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه ورد الشارح الغجدوانى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف لمانع وحد فى اجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع فى عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد وهى افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وبين ذامع انه نكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ﴿هاانتم اولاء﴾ ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال ﴿ويتصل بها﴾ ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالآخر وكان الواقع ههنا هو الثانى اراد أن يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لايحصل الا بحذف المضاف فقال (اى باواخر اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق الاتصال لا الاتصال بالآخر ويجوز أن يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منهـا آخر مخصوص فيكون داخلا فى القاعدة المقررة بانه اذا قوبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد على الآحاد وقوله ﴿حرف الخطاب﴾ فاعل يتصل اى حرف يخاطب به (وهو) اى الحرف الذى يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف وقوله (تنبيها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (على حال المخاطب) اى على حال الشخص الذى وقع به التخاطب باسماء الاشارة وقوله (من الافراد) ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيها على الحال التى هى جزء من مجموع الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيها على حال المخاطب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك الاحوال * ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والضمائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان تكون الكاف اسما وقد جعل حرفا فاقتضى وجها للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال

(وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولوكانت) اى تلك الكاف (اسما لم يمتنع ذلك) اى وقوع الظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا وبزيد وهذا الاستدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه انا لا نسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة فى افعل ونفعل وتفعل من المتكلمين والمخاطب اسماء مع انه لايجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب الاستتار فيها ولوكان جواز الوقوع لازما لامتنع انفكاك الاسمية عنها فاجيب تحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجواز هو الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندى بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال فى الامتحان ولايخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا واجيب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية او معنى ذلك انت بسكون الياء فحينئذ لا الاشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعرب اذ لايمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تأكيدا لانه متباين ولاجعله مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لايضاف لكونه معرفة واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو مااختاره صاحب الامتحان واشار اليه العصام بتصوير ولايبعد* ثم شرع فى بيان انواعها فقال ﴿وهى﴾ (اى حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع* ثم ان الضمير مبتدأ وقوله ﴿خمسة﴾ خبره وانما جئ فى اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون مميزه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتأنيثه وانما ترك ماهو الاولى وهو اعتبار التأنيث ههنا حتى يكون مقررا لحرفية حروف الخطاب لتحصل الموافقة بقوله فى خمسة كذا فى العصام (والقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب (يقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعتبرة فى المخاطب ستة ثلاثة للمذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث المخاطب *ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اى ولما اشترك تثنية المخاطبين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة

﴿فى خمسة﴾ اخرى حال كون تلك الخمسة التى ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناها وجمعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (ستة) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهواولاء * ولما فسر الشارح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر أن يفسر بالافراد اراد أن يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له اوكان كلها اصولا برأسها ستة وهى تا وذى وته وذه وتهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف فى المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه فى صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لا فى صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال * ثم الفاء فى قوله ﴿ فيكون ﴾ اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسره الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة فى مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة ﴿ خمسة وعشرين وهى ﴾ (اى تلك الخمسة والعشرون) ﴿ ذاك ﴾ بفتح الكاف اى ابتداؤها ذاك منتهيا ﴿ الى ذا كن ﴾ (يعنى) ان المصنف يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى واردت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذا كما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذاكم) اى احدها ذاكم (اذا اشرت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء ﴿ و ﴾ (على هذا القياس) ﴿ ذانك ﴾ وتوسيط الشارح قوله على هذا القياس بين حرف العطف و بين ذانك لارادة مزج لفظ ذانك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والا فهذا اللفظ فى كلام المصنف

معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الشارح وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المصنف عطفه على ماقبله وهى ذانك فى حالة الرفع (وذينك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (وذينكن) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثا) اى جمعا مؤنثا (وكذلك البواقى) (يعنى) اى يريد المصنف بالبواقى (تاك) اذا اشرت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تاكن) يعنى تاك تاكما تاكم تاك تاكما تاكن والمشار اليه فى كلها مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث وهما تا وتى لان تى مقلوب تا كما مر والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن اى منتهيا الى تيكن يعنى تيك تيكما تيكم تيك تيكما تيكن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك) فى حالتى النصب والجر اذا اشرت الى تثنية المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن وتينكن) اذا اشرت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن (واولئك بالمد) اى بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى المذكرين او المؤنثات (واولاك بالقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا (الى اولئكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء الاشارة من حيث ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال (ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة الى البعيد (وذلك) اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد) اى اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اى يستعمل لفظ ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين * ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط) لكونه من الامور النسبية (لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب

لكونه عبارة عن المتخلل بين الشيئين فاعتبر جانب التحقق * ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة لعدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخريين منها) بان يستعمل ذا للبعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله في القريب (مذهبا) اى مذهبا خاصا يستند الى النحاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهي ذا للقريب ونحوه من العبارات كما هي عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات التي تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعة للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وذانك) اى الموضوعة لتثنية المذكر مقارنة بالكاف (وتانك) اى الموضوعة لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخريين) تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذانك وتانك يعني انهما انما تدخلان في هذا الحكم اذا كانت نونهما بالتشديد (واولالك) الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربع) اى تفسير وبيان في ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعني ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا * ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسره به واما الغير الجائز فهو أن يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو أن يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع اذا كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد

(ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك للبعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فما افاده العصام من انه لوكان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هذاك بدون اللام يعنى بما استعمل فى المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق فى الوسط * ولما حصر المصنف الحكم المذكور فى لفظ تلك وذانك وتانك المشددتين واولالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ماعداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تاك وذانك وتانك المخففتين واولاك الغير المقرونة باللام فقال (واما تاك) اى حال كونها بغير اللام (وذانك وتانك) اى حال كونهما (مخففتين واولاك بغير اللام) وقوله (للمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المصنف لكن لماكان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال فى القريب والمتوسط احتاج الى التعيين * ثم شرع فى بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب) نحو ذاك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذانك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب ﴿ واما ثمه وهنا ﴾ حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) ﴿ وهنا ﴾ حال كونه (بفتح الهاء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (بكسر الهاء) اذا شدد نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء ﴿ فللمكان ﴾ اى ثمه وهنا بلفظيه موضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله ﴿ خاصة ﴾ اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمه واخواته (فى غيره) اى فى غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا فى غير المكان او فى المكان الغير الحسى (الا مجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل

الاستعارة المصرحة التبعية بان يشبه الزمان كما فى قوله تعالى ﴿ هنالك الولاية ﴾ اوغيره كما يشاربها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان فى القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ماذكر بعدها من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اى ماعدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل فى المكان) كالمذكورات ههنا فى نحو هذا المسجد (وغيره) اى ويستعمل ايضا فى غير المكان فى نحو هذا الرجل وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينها وبين سائر اسماء الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل فى المكان حقيقة وفى غيره مجازا بخلاف البواقى فانها مستعملة فى المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ اوغيره واما البواقى فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا اوغيره * ثم شرع فى مسائل الموصولات من المبنى فقال ﴿ الموصول ﴾ وقوله (اى الموصول المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام فى قوله الموصول للعهد الخارجى وقوله (فى اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ماذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لالغوى والى ان المراد به اصطلاح النحويين لااصطلاح غيرهم من الاقوام ﴿ مالايتم جزأ ﴾ وقول الشارح (اى اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لاموصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم ولوكان معرفة لزم معلوميته وقوله (لايتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته) وفى هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزأ تميز من الذات المقدرة فى نسبة لايتم الى فاعله يعنى لايتم جزئيته وقوله (يعنى لايكون جزأ تاما) تفسير على طريق يوضح ان التمامية صفة للجزء لان التميز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفى راجع الى القيد اعنى نفى التمامية لا الجزئية وقوله (ان كان جزأ) اى تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تميزا) اى ان كان نصبه على التميزية وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لايتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة فى المعدودات منها ولفظ لايتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار فى نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (اولايصير) عطف على قوله لايكون يعنى اما ان يفسر بما سبق اويفسر بان معناه لايصير (جزأ تاما ان كان يتم) اى لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد

جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر أنه بمعنى كان انتهى
اللهم الا ان يقال لما كان فى التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسره به لتلك
الاشارة اولانه لما فسره على التقدير الاول بلا يكون فسره فى الثانى بلا يصير
للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول
(مالايحتاج) اى جزء الجملة الذى لايحتاج (فى كونه جزا اوليا يخل اليه) اى
بحيث يخل اليه (المركب اولا) اى انحلالا اوليا لانه اذا انحل اليه انحلالا ثانويا
يكون ذلك الجزء جزأ ناقصا لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء
الذى لايحتاج فى كونه جزأ اوليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شيء اليه لكنه
لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه
من حيث الاسناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل اومن حيث التعلق كالمفعول
فهذا المبتدأ مثلا جزء اولى للجملة وتحل الجملة اليه انحلالا اوليا فان لم يحتج
الى انضمام امر آخر نحو زيد فى زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام
امر آخر فى كونه جزأ اوليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج
فى كونه مبتدأ الى انضمام الصلة * ثم لما كان الظاهر للمعرف ان يقول فى التعريف
مالايكون جزأ لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر فى كونه مبتدأ لايكون مبتدأ
فلايكون جزأ اصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان
يبين وجه العدول فقال (وانما نفى) فى التعريف (كونه جزأ تاما) بناء على ان النفى
يرجع الى القيد (لاجزأ مطلقا) يعنى سواء كان تاما اولا (لانه) اى عدم نفى
مطلق الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب) بعد كونه
جزأ تاما بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة
(ايضا) اى كما كان المجموع (جزأ) اى من المركب فلما كان الموصول قبل
انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفى الجزئية عنه نفيا للجزئية
عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لاجزأ تاما) لكونه جزء الجزء
(اوليا) اى ولا اوليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تحل اولا الى مجموع الموصول
والصلة وثانيا الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال
بقوله اولا قوله ﴿ الا بصلة ﴾ استثناء مفرغ يعنى لايتم بشيء الا بصلة ﴿ وعائد ﴾
ولما توهم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزما للدور حيث
ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه بتحرير المراد فقال
(والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو مايتصل به
(لاالاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما لم يكن

﴿ المراد ﴾

المراد به معناها الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ بآخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى (فمعرفتها) اى فمعرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرّف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال لا نسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرّف ان يثبت المقدمة الممنوعة بقوله (والقرينة على ان المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله) اى قول المعرّف (وعائد فانه لو اريد بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج) دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاخراج (مثل اذ وحيث) من تعريف الموصول لانهما ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعدهما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم العائد فيهما واذا كان لفظ عائد لاخراج شئ مغاير للمعرّف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيدا لازما واذا كان قيدا لازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجا فيه * ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع (ان تعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزأ الا مع هذه الجملة) وقوله (مشتملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائد اليه) اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز أن يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها به * ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد

ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لامحالة لكون هذا التعريف مغنيا عن ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد معانه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل فى ذكره مكررا فائدة وهى (تصريح بما) اى بالمعنى الذى (علم ضمنا) اى فى ضمنه لامصرحا وقوله (مبالغة) مفعول له للتصريح اى قصد تصريحه بعدما علم فى ضمن التعريف لقصد المبالغة (فى الاحتراز) اى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيث) اى عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائد فى هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة بذكر العائد ولكن لماكان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله مشتملة على عائد ذكره ثانيا للاهتمام بشانه ومن البين انه لايلزم من ذكر الشيء مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولايخفى مافى كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر مالايتم جزأ فى تعريف الموصول لغوا لدخوله فى مفهوم الصلة يعنى فى مفهوم الصلة التى عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور ووقع فى محذور آخر وهو اشتمال تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو ذكر مالايتم جزأ اذ اللازم عليه حينئذ ان يكتفى بقوله مالايكون الا بصلة اوان يقول مالايذكر الا بصلة ثم ان قوله وذكر العائد من مقول هذا القائل والظاهر أن هذا منع للزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى الاصطلاحى من الصلة يعنى انا لانسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحى وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا التعريف فلادور ولانسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لوكان ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولماكانت الصلة الى آخره) توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون المقصود من قوله وصلته تعريف للصلة لكونه فى صدد التعريف حيث عرف اولا الموصول فيوهم كونه فى صدد التعريف ان قوله وصلته شروع فى تعريف الصلة لوجود التضايف بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه لوكان كذلك لزم بطلان التعريف لكونه غير مانع لكونه تعريفا بالاعم بل

(المقصود)

المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة فى تعريف الموصول بقوله الا بصلة (بمعنييه) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها اللغوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تحقق فى الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهى اعم (من ان تكون) جملة (خبرية اوغير خبرية) بان تكون انشائية طلبية اوغير طلبية لذكر الجملة فى التعريف مطلقة (ولا تكون بحسب الواقع) اى ولا يجوز أن تكون الصلة فى الواقع (الا) جملة (خبرية) فان هذا التخصيص لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اى ولما كان العائد المذكور فى التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون ضميرا اوغيره) بان تكون الالف واللام اوغيره من العائدات (واذا كان ضميرا) اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير (للموصول) بان يكون راجعا اليه (اولغيره والواجب) اى والحال ان الذى وجب فى الضمير الذى اشترط فى الصلة (ان يكون ضميرا للموصول) وانما ذكر الشارح والواجب اهتماما بشان كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكى الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره فى التسهيل بعدم الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم اتفاقا من ان يكون ضميرا اوغيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقى على عمومه ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عينها) جواب لما يعنى ولوجوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المصنف الصلة (بقوله) ﴿ وصلته ﴾ وقوله (اى صلة مالايتم جزأ الا بصلة وعائد) تفسير لمرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هى الصلة التى ذكرت فى تعريف الموصول والتصريح بها فى المرجع انما يحصل بذكره مفصلا لا بذكره مجملا ولا يحصل الذكر التفصيلى الا بالارجاع الى المذكور فى التعريف وقوله ﴿ جملة خبرية ﴾ خبر للمبتدأ وهو وصلته وقوله (اومافى معناها كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على قول القائل الا خر نحو قوله تعالى ﴿ قال ومن ذريتى ﴾ يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المصنف بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى اوبالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة لان الذى والتى وغيرهما

من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة نكرة لاتكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها وقوله ﴿ والعائد ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ ضمير ﴾ خبره اى العائد الذى ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لاغير ضمير) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لاغيره من العائدات وقوله ﴿ له ﴾ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لالغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههناله * ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل اوالمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتهما جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد أن يبين صلتهما فقال ﴿ وصلة الالف واللام اسم الفاعل اوالمفعول ﴾ وانما لم تكن صلتهما جملة مع انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة شبيهة باللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فجعلت) لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كان جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت (مفردا صورة) اى من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخل عليها فى صورة الحرف وقال العصام ليس تعرض المصنف لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمصنف ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما لبعدهما عن الفعل لايكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلته من بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام

﴿ المصنف ﴾

المصنف على ما قرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت فى محل البيان يفيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله أو نحوهما او وامثالهما فهم منه الحصر ولذا قال المحشى والاولى * ثم شرع المصنف فى تعداد الموصولات فقال ﴿ وهى ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى الموصولات) لئلا يتوهم ارجاعه الى الصلة فى اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر ﴿الذى﴾ اى لفظ الذى حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر) ﴿والتى﴾ حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) ﴿واللذان﴾ حال كونه موضوعا (للمثنى المذكر) ﴿ واللتان ﴾ حال كونه موضوعا (للمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف فى كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال ﴿ ويكونان ﴾ اى ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين ﴿ بالالف ﴾ وقوله (فى حالة الرفع) تعيين لكونهما بالالف يعنى لا مطلقا بل اذا استعملا فى مقام الرفع ﴿والياء﴾ اى يكونان بالياء (فى حالتى النصب والجر) ﴿ والاولى ﴾ ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى كما كانت عليه مؤنث الاول اولا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة كما فى اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعنى انه بضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكر والمؤنث) يقال الذى اللذان الاولى والتى اللتان الاولى (الا انه) اى لا فرق بين الوضعين الا فرقا وهو ان لفظ الاولى (فى جمع المذكر) اى استعماله فيه (اشهر) من استعماله فى جمع المؤنث ﴿ والذين ﴾ بالياء الساكنة المكسور ماقبلها وبالنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضموم ماقبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بحذف النونات اذا طالت صلتها كذا فى الامتحان ولما التبس لفظ الذين بلفظ اللذين فى التثنية اراد دفعه بقيد قوله (كاللائين) وقوله (كلاهما لجمع المذكر) يعنى الذين واللائين كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثانى جمع من غير لفظه كما قيل فى الحاشية ان اللائين رفعا ونصبا وجرا جمع الذى من غير لفظه ويحذف نونه فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا النقل واهمل ايضا ماذكره فى الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلا يقالان فى غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور فى هذا الاهمال لاهمال المصنف له ﴿ واللائى ﴾ (بالهمزة والياء) اى حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها ﴿ واللاء ﴾ حال كونها (بالهمزة المكسورة فقط) اى من غير ياء بعدها ﴿ واللاى ﴾ (بالياء فقط) اى من غير همزة وقوله (مكسورة) يعنى حال كون

تلك الياء مكسورة (اوساكنة) اى وهما لغتان فيهما لكن اللغة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاى (مجرى الوقف) وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرىء متواترا قوله تعالى ﴿لقد كان لسبأ فى مسكنهم﴾ بسكون الهمزة فى لسبأ (وبجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (فى جمع المؤنث اشهر) من استعمالها فى جمع المذكر على عكس لفظ الاولى ﴿ واللاتى واللواتى ﴾ (لجمع المؤنث) يعنى حال كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به (و جاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع اللغة الاولى وقوله (وفى اللواتى) الخ فرع للثانية يعنى وجاء فى اللواتى (اللوا بحذف التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا سبع لغات وهى الاولى والذين واللائين واللائى واللاء واللاى واللاتى واللواتى مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان فى جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظان منها مختصان فى جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى وثلثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقلتها فان الاولى منها اشهر فى المذكر واللائى مع فرعيتها اشهر فى المؤنث ﴿ وما ﴾ عطف على ما قبله اى الموصولات ماذا كان مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان مابه الاشتراك بين ما وبين من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى لا كلى واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو عرفت ماعرفته) مثال للاستعمال الغالبى فيما لا يعقل لان معنى ما فى ماعرفته ليس من ذوى العقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ماقال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ مابعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء ومابناها) حيث ورد فى هذه الآية وما بناها مستعملا بما مع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل ﴿ ومن ﴾ عطف على ماقبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لمابه الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيمن يعقل) لبيان مابه الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل * ثم شرع الشارح فى بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى فى ما ومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وماآذاك حجر واحد اوحجران اواحجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد اوزيدان اوزيدون اوهند اوهندان اوهندات ﴿ واىّ ﴾ عطف على ماقبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين (نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر ﴿ وايّه ﴾

﴿ للمؤنث ﴾

للمؤنث حيث قال (بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار) ﴿وذو الطائية﴾ يعنى لفظ ذو ايضا من الموصولات * ثم فسر الشارح لفظ الطائية بقوله (اى المنسوبة الى بنى طى) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اى مجيء ذو (موصولة) اى حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم) اى بلغة بنى طى وهو ايضا (بمعنى الذى) اذا استعملت صفة للمذكر (اوالتى) اى بمعنى التى اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر * وبئر ذوحفرت وذوطويت) اوله * فان الماء ماء ابى وجدى * وقوله بئر عطف على قوله ماء ابى فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبرا له وذو فى الموضعين اسم موصول بمعنى التى وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسره بقوله (اى التى حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على ذوحفرت كما قال (والتى طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولايخفى ما فى قوله فان الماء ماء ابى وفى قوله وبئر ذوحفرت من الحصر الادعائى المستلزم للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار ﴿وذا بعد ما﴾ اى بعض الموصولات لفظ ذا حال كونه بعد ما (الكائنة) اشارة الى ان قوله ﴿للاستفهام﴾ ظرف مستقر صفة لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعته) وسيجيء اعرابه فى مقام التفصيل ﴿والالف واللام﴾ اى وبعض الموصولات الالف واللام واشار الشارح بتفسيره بقوله (اى مجموعهما) الى ان المختار فى الالف واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لانه اللام وحده على ماهو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال كهل كذا فى الامتحان * ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذى) اى اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكرين (اوالتى) او بمعنى التى اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (اوالمثنى) اى بمعنى اللذان او اللتان اذا دخلا على تثنيتهما مذكرا او مؤنثا (اوالمجموع) اى بمعنى الذين او اللاتى اذا دخلا على جمعهما مذكرا او مؤنثا ايضا * ولما فرغ المصنف من تعداد اسماء الموصول اجمالا شرع فى بيان مسائلها فقال ﴿والعائد المفعول﴾ (اى العائد الذى لايتم الموصول) جزأ (الا به) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد من العائد ماسبق ذكره صريحا فى تعريف الموصول الذى هو من شروط الموصول جزأ تاما وقوله (اذا كان مفعولا) اى اذا كان العائد مفعولا للصلة قيد لجواز الحذف وقوله والعائد مبتدأ وجملة ﴿يجوز حذفه﴾ خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع) اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى ما ضربت

الا اياه فحينئذ لايجوز حذفه اذلو حذف لايعلم ان العائد الى الموصول هل هو المنفصل الذى بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لمانع وكذا عائد الالف واللام فانه لايجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما ولوحذف الضمير خفى علينا انهما موصول اوحرف تعريف كذا فى حاشية العصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك وقوله (لانه فضلة) دليل لاختصاص جواز الحذف فى العائد بالمفعول يعنى انه انما يجوز الحذف فى العائد المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع ان الايجاز مطلوب وقوله (لا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف فى غير المفعول واشارة الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف فى الفاعل يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة لم يجز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حمل الشارح العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد على القصرلزوم جوازحذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدأ بشرط ان لايكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولاظرفا نحوالذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ فى صلة اىّ نحو قوله تعالى ﴿ ايهم اشدّ على الرحمن ﴾ ايهم هواشدّ كما سيجئ او اذا كان مبتدأ وطالت صلته كقوله تعالى ﴿ وهوالذى فى السماء اله وفى الارض اله ﴾ اى وهوالذى هو فى السماء اله ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور بشرط ان يجرّ بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به نحو قوله تعالى ﴿ فاصدع بماتؤمر ﴾ ولما تعين تؤمر فى التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اى بماتؤمر به او بشرط ان يجرّ باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصوف والعائد اليه محذوف وهو ضاربه * واعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعا ومنعه لما عداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوى فى متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وصوّبه شارحه البركوى فى زيادة لفظ وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى زيادة الكثرة اذلو لا ها لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر على الاضافى بقوله لا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث

خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين فى جواز
الحذف ولذا قال العصام ولايخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف
فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو
الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشيء آخر ولاشك ان
الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة فان قلت ان الجواز فى العائد
المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذى قيد بعدمه
ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهى كونه فضلة باقية والمانع الذى يكون
عدمه شرطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولايلزم ان يكون
شرط الاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها
شروط للجواز كما افصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان
مبتدأ يجوز بشرط ان لايكون الخ حيث جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم * ثم
قال (نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى من يشاؤه) يعنى ان المفعول
العائد الى من محذوف فى هذه الآية * ثم المصنف لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين
مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال
(اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع مايلحق به كالتى
(اومايقوم مقامه) اى اومايقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم)
اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم)وفى القاموس
مرّنه تمرينا فتمرّن درّبه فتدرّب انتهى والتدرّب التعوّد اى القاء فى المهالك حتى
تعوّد الجراءة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الفرس فمعنى تمرين المتعلم تعوّده
فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل العميقة كما قال (فيما تعلمه فى هذا الفن
من المسائل وتذكيره) اى لتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه ميزان
يعلم به مراتب المتعلمين فى الاستحضار والسرعة فى الانتقال ولانه لابد فى الاخبار
بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لابد من تذكير الحال والتميز بانه يجب ان
يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لايخبر عنهما وان المجرورين بحتى وكاف التشبيه
لايقعان مضمرين حتى يعلم انهما لايخبر عنهما وان ضمير الشان يجب تقديره
لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لايخبر عنه وعلى هذا فقس غيره (فانهم)
اى فان النحاة (اذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة
الفلانية بالذى بعد بيانهم) له لانه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طريقة
الاخبار به) اى بالذى (لابدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو)
اى مما يجوز فيه التقديم والتأخير ومالايجوز ومما يجوز فيه الاضمار ومالايجوز
كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لابدّ له ايضا من تدقيق

النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبار فى اىّ اسم) من الاسماء (يصح وفى اىّ اسم) منها (يمتنع) كما ستطلع عليهما واذا كان الامر كذلك (فاراد المصنف) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) ﴿ واذا اخبرت ﴾ وتفسير الشارح لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبعى بذكر المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لا يتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة عن ارادة معناه الحقيقى فهو أن اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقق الاخبار والحال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة) متعلق بتخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتدأ والخبر والمفعول ﴿ بالذى ﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى اوالتى اوالالف واللام) للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل بآلته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها من الموصولات فكانه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه قال العصام ان قوله ومايقوم مقامه هوالالف واللام واما باقى الموصولات فالاظهر أنه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحو التى واللذان والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان لوجه حمل الباء على الاستعانة دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون الباء فى قوله بالذى تحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر أنها ليست بصلة لانها لوكانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لامخبر بها فقوله لان الذى (مخبر عنها لامخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا لان المنفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بمايعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت باسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرابه فحينئذ يكون الباء صلة للاخبار وقوله ﴿ صدّرتها ﴾ جواب لاذا (اى) اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى اوما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة الحاصل بعدها الاخبار وانما فسر صدّرتها بقوله اوقعت الى آخرها لعدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى مايقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن التصدير ﴿ وجعلت

موضع المخبر عنه ﴾ قوله (اى فى موضع ماهو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول
فيه لجعلت وتفسير المخبر عنه بقوله ماهو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر
عنه هو الذات الذى قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (با) ستعانة
ا (لذى فى الجملة الثانية) بجهة غير معلومة فى الجملة الاولى التى كان فيها قبل
قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفى تفسير المخبر عنه بقوله
بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية
وان اطلاق المخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار ما يؤول اليه لانه باعتبار وجوده
فى الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه
الحقيقى * ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقى بقوله
(يعنى) اى يريد المصنف بقوله وجعلت موضع المخبر عنه (فى موضعه الذى
كان) اى ذلك الموضع (له) اى للذات الذى يكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية
اى فى المآل وقوله (فى الجملة الاولى) متعلق بكان يعنى كان ذلك الموضع
موضعا له فى الجملة الاولى وقوله ﴿ ضميرا لها ﴾ مفعول ثان لجعلت وقوله (اى
لكلمة الذى) تفسير لمرجع الضمير فى لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل
الكلمة ﴿ واخرته ﴾ وقوله (اى المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب
فى اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذى
يكون مخبرا عنه فى الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذى
﴿ خبرا ﴾ (نصبه على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير
المنصوب فى اخرته يعنى اخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذى حال
كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذى هو الموصول (او ضمن اخرته) يعنى يحتمل
ان يكون فى نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين
اخرت يعنى (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشئ مؤخرا عن الشئ
الآخر فجاز أن يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذى
يحصل بعدة اشياء بتصديرك الذى وبوضعك الضمير الراجع الى الذى فى موضع
الاسم الذى اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعلك اياه
خبرا عن ما صدر من الموصول * ثم مثل له مثالا فقال ﴿ فاذا اخبرت ﴾ وزاد الشارح
ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص فى المفعول ﴿ عن زيد من ﴾ (جملة)
﴿ ضربت زيدا ﴾ والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة
الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه * ولما ذكر المصنف موضع التمثيل على طريق
الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقال
(بكلمة الذى) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذى (اوقعتها) اى

اوقعت كلمة الذى (فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة التى تحصل بعد الجعل المخصوص (وجعلت فى موضع ما) اى فى موضع الاسم الذى (هو مخبر عنه) اى كان مخبرا عنه واخرته وبقى موضعه خاليا وذلك الموضع (فى هذه الجملة) اى فى الجملة الثانية التى اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبر عنه الذى اخر وبقى موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذى كان مفعولا فى الجملة الاولى وهذا التفسير الثانى وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (فى الجملة الاولى) يعنى فى جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذى وجد فيه المفعول لاذات المفعول والحاصل انك جعلت فى موضع ما هو مخبر عنه سواء كان موضع المؤخر فى هذه الجملة اوموضع زيد المفعول فى الجملة الاولى (ضمير الذى) اى راجعا الى الذى (واخرت المخبر عنه اعنى زيدا) فى المثال المصنوع (وجعلته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) ﴿ قلت الذى ضربته زيد ﴾ والواو فى قلت ليس فى نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرت فلايقتضى الواو واما اعتبار مزج الشارح لكلام المصنف مع كلامه فيقتضى الواو لانه على هذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام الشارح * ولما اختص الاخبار بالالف واللام فى الجملة الفعلية من الجملة اراد المصنف ان ينبه عليه فقال ﴿ وكذلك ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى مثل الذى) للاشارة الى ان الكاف فى كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذى والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله ﴿ الالف واللام ﴾ مبتدأ مؤخر كذا فى المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء خبريته ويبعد أن يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل ذلك لان الجهل فى حكمهما فى جواز الاخبار لا فى تجسس الامثال لكلمة الذى فى هذا الحكم وقوله ﴿ فى الجملة الفعلية ﴾ يجوز أن تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام اوظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا فى زينى زاده وقوله ﴿ خاصة ﴾ حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان فى الجملة الفعلية حال كونها خاصة فحكمهما فى جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك الجملة مثل حكم الذى فى الجواز وفى الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للالف واللام وبان تؤخر المخبر عنه خبرا له مثلا اذا اردت الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا بالالف واللام

(بدلت)

بدلت الفعل الذى ضربت الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول فى الاول الضارب به انا زيد وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبه المصنف بصورة الدليل فقال ﴿ ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها ﴾ اى من الجملة الفعلية والا فليس من دأب المصنف تعليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق بالاشتراط المتفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلته جملة فعلية ※ ثم اراد الشارح ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او) اسم (المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز أن يكون صلة لهما وان مالا يمكن اخذهما منه لا يجوز أن يكون صلة لهما والجملة الاسمية لا تجوز أن تكون صلة لهما لانها مما لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز أن يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤه بحيث يصح كونه صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القائم زيد او المؤاخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو مؤاخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يقيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف واللام ※ ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجملة بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شروطا لامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من الفعل المبنى للمفعول) لا مطلقا بل (بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجيء منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه) اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخل (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم

وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا
(يكون) ذلك المبنى (قائما) اى دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير
دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب
الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به
وفى حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل
تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام
بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز أن لا يبالوا بفوت ما يفيد السين اوسوف فانه
بمنزلة الزمان ولانه يجوز أن يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال
فى الاخبار عن زيد فى لايقوم زيد لاقائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح
لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعدم كون الفعل محلى بالسين وسوف
وحرف النفى وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة
واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن
اشتقاق احدهما من الفعل الذى يحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها
توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا
الدليل بعينه جار فى اسم الفاعل اوالمفعول المشتقين من الفعل الماضى اوالمستقبل
لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما
جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل
من الزمان المعين ورد بانه لو جاز عدم مبالاتهم بفوت مايفيد الفعل من الازمنة
فلم لا يجوز عدم مبالاتهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب
بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا
اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوز أن يستفاد
من القرائن بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفى
لان الصفة لاتدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور
انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة
الدالة على معنى السين والنفى * ثم شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة
فى الاخبار فقال ﴿ فاذا تعذر امر منها ﴾ وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسير
لمرجع الضمير المجرور فى منها وقوله (التى هى تصدير الموصول) صفة كاشفة
للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم
وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذا جاز
اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة ﴿ تعذر الاخبار ﴾ اى لم يجز

﴿ الاخبار ﴾

الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخيرين او لم يوجد* ثم شرع المصنف فى اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم فى امتناع الاخبار المذكور فقال ﴿ ومن ثمه ﴾ الجار متعلق بامتنع المذكور بعدها على سبيل التنازع والمشار اليه بثمه هو ما فسره الشارح بقوله (اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار) يعنى ان الحكم بامتناع الامر الآتى يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفى هذا التفسير اشارة الى ان من فى من ثمه تعليلية بمعنى اللام والى ان المشار اليه بثمه هو تلك القضية ولا يخفى ما فى اطلاق الاسم الموضوع للاشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم ﴿امتنع﴾ (الاخبار) وقوله (بالذى) قيد وقوعى ﴿ فى ضمير الشان ﴾ ثم شرع الشارح فى تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشان مخبرا عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل لامتناع الاخبار الذى يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذى) اى جعل الجملة الاولى مصدّرة بالذى (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المتفهم من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذى يقتضى الاخبار هو الشيئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشان (على الجملة) فيكون تأخيره منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فلكونه سببا موجبا للتأخير يعنى ان هذا الامتناع لترتب الامرين المتنافيين على ضمير الشان لانه ترتب على كونه ضمير الشان تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيره واجتماع هذين الامرين هو اجتماع النقيضين لانه يلزم حينئذ أن يكون ضمير الشان موجبا للتقديم واللاتقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشان وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير ﴿و﴾ (كذلك امتنع فى) اى الاخبار ﴿ الموصوف ﴾ اى فى الاسم الذى كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذى عن هذا الموصوف فقط (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفته لانه لو اريد بالموصوف مع صفته لم يمتنع وقوله ﴿ و ﴾ (فى) ﴿ الصفة ﴾ عطف على قوله فى الموصوف اى امتنع الاخبار ايضا فى الصفة التى اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف (بدون العاقل) الذى هو الصفة (ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والآخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف

(لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) فى الشق الثانى (او موصوفا فى الشق الاول) وفيه لف ونشر مشوش كما لا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط فى المثال المذكور لزم تأخيره عن محله خبرا للموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فحينئذ يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيره واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لا يجوز كونه موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لماسبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز أن يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة ﴿ و ﴾ (كذلك امتنع) فى ﴿المصدر العامل﴾ اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول فلا يجوز) اى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار) وهو الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب ناصباله) فلا يجوز اعمال الضمير (وبخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلا محذور فيه ﴿ و ﴾ (كذلك امتنع) فى ﴿الحال﴾ اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانك اذا اخبرت عن قائما فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه) اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد شروط الاخبار ﴿و﴾ (كذلك امتنع فى) ﴿الضمير المستحق لغيرها﴾ يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها اى لغير

كلة الذى وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل الراجع الى زيد فى زيد ضربته وصدرت الذى واخرت الضمير المنصوب عن محله وقلت الذى زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع تصدير الذى) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير (عود الضمير اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى الى كلة الذى واذا ارجع ذلك الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلاضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار فى (الاسم المشتمل عليه) يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلة الذى (نحو قولك زيد ضربت غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد ضربت غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا على الضمير الذى يستحق لزيد الذى هو غير كلة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير) اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلاعائد) وهو لايجوز (وان جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد وكل منهما) اى كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائد وبقاء الموصول بلا عائد (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استئنافية وما مبتدأ والاسمية صفتها ومابعده من قوله موصولة وماعطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها هى الموصولة (لا) ما التى هى (الحرفية فانها) اى فان ما الحرفية لاتكون موصولة لان الحرفية قسمان (اما كافة) اى مانعة لعمل ان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكأنما ولكنما (واما نافية) اما داخلة على الفعل (نحو ما ضربت زيدا و) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما ليستا بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المصنف لفظ ما بوصف الاسمية وبيان معانيها التى هى غير كونها موصولة فائدتين احداهما ان لفظة ما مشتركة بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون اسمية تكون حرفية وثانيتهما بيان ان ما الاسمية لاتختص بالموصول بل هى كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليحصل به الاستغناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج فى بابه ماليس من اسماء الافعال هذا خلاصة ما فى العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا

من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لماظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بيانا لماليس بموصول فى بابه وليس كذلك لفوات الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والنافية نظرا لان المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يعم دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو عرفت مااشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى ﴿ والسماء وما بناها ﴾ وانما اكتفى الشارح بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء تمثيله فى الاجمال (واستفهامية) اى ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا فى الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فمثال الاول (نحو ماعندك) ومثال الثانى نحو (مافعلت) وتحذف الفها مع الجار المضاف نحو كتاب م عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى ﴿ عم يتساءلون ﴾ للفرق بينها وبين الموصولة من نحو ﴿ عما كانوا يعملون ﴾ ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت فى الوقف كمه وقد تستعار لمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وشرطية) اى تكون بمعنى الشرط ولها جزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ﴾ (موصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة (بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك) فان معجب مفرد اى ليس بجملة (واما) موصوفة (بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال) وفسره الشارح بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكره وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وجملة تكره صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين حبل تشد به الدابة لمنعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعنى ورب ماتكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم فى ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ما الاسمية تكون تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسره بعض الشراح وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا صفة يجب ايضا

ان يقول ولاموصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجيء بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحترز عن الاستفهامية بان يقول ولا استفهام كما في الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسرها به وحصر الاحتراز عن الامرين ليس تفسيرا حقيقيا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداه ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فمن قبيل احتياج المتاخر الى المتقدم فتامل وقوله (بمعنى شيء) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة * ولما وقع الاختلاف بين النحاة في ان التامة هل هي بمعنى شيء المنكر او المعرف فاراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شيء انما هي بمعنى شيء منكر (عند ابى علي والشيء المعرف) اى وانها بمعنى الشيء المعرف باللام (عند سيبويه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابى علي قدمه الشارح ومثاله نحو قوله تعالى ﴿ فنعما هي ﴾ فاذا فسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شيء هي) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشيء المعرف وسيذكر الشارح سائر احوالها في افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لنكرة لافادة الابهام في تلك النكرة (نحو اضربه ضربا ما) ثم فسره الشارح بقوله (اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف في ما التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم انها اسم فمعنى مثلا ما مثلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير او التعظيم او التنويع فمعنى اضربه ضربا ما هو ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضربات او ضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كما في كونها مشتركة بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا تجيء حرفا لا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تزاد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن في المثال الاول اما مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفي المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى وتكون شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون

موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتخار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غير نافى قوله (وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا * اى على شخص غيرنا) وحب النبى فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبى وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبى وحب النبى وان كان مؤخرا لكنه مقدم فى الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفته يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة بجملة (نحو من جاءك قد اكرمته) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفته وجملة قد اكرمته خبره وقوله (الا فى التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرف له اى ان لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الا فى التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الشارح (فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة) واشار بقوله لا تجيء الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابى على حيث اثبت مجيء كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تجيء نكرة تامة فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المصنف منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت ما بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشى على بطنه * ونفس وما سواها﴾ حيث استعملت من فى الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما فى الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهندين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت ما فعلته وفعلتهما وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا فى الامتحان (واىّ) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اى وحكم لفظ اية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كمن) اى حكمهما مثل حكم من (فى ثبوت الامور الاربعة) وهى وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اى فى انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم

(ان)

ان المركب من الثبوت والانتفاء عدمى على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المنتفى فافهم * ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثلتها اراد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاىّ الموصولة) اى مثال كلمة اىّ التى وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاىّ بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها (والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاىّ مرفوع لفظا على انه مبتدا ومضاف الى الضمير واخوك خبره (والشرطية) اى ومثال كلمة اىّ التى وقعت شرطية نحو قوله تعالى (ايا ماتدعوافله الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له الاسماء الحسنى جزاء الشرط ومعنى الآية اىّ اسم من الاسمين المذكورين وهما ماذكرا فى اول الآية من قوله تعالى ﴿قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن﴾ فنداؤه تعالى بهما جائز لان لله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو ياايها الرجل) فاىّ منادى مبنى على مايرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا فى ان اىّ هل تكون موصوفة بالنكرة فالاخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء * ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اىّ) اى كلمة اىّ (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اىّ رجل فيلزم على المصنف ان يقول واىّ كما الا فى التامة (فلم جعلها المصنف كمن التى لاتقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصفة بل هى (استفهامية) فى الاصل (لان معنى مررت برجل اىّ رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باىّ بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يسئل عن حاله) اى حاله التى تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لايعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فنقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام هو الجهل فى ذات المسؤل عنه او فى صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب ﴿وهى﴾ ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اىّ وآية مشتركتان فى الحكم الآتى اراد الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى كل واحدة من اىّ وآية) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين ﴿معربة﴾ وقيد الشارح كونها معربة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله ﴿وحدها﴾ يعنى ان تقييد المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير

الشارح بقوله (لايشاركها) اى لايشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) اى فى كونها معربة (غيرها) اى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) اى من باقى الموصولات (الاعلى اختلاف) اى لايشارك فى كونها معربة الا مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذو الطائية) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصور فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقى من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذو الطائية وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعراب والبناء فى اللذان واللتان واما فى ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعماله نحو قوله * فاما كرام موسرون اتيتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * يعنى اما الرجال الاغنياء الذين اتيتهم فالذى يكفينى من الذى حصل عندهم ما كفانى من المؤونة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الامتحان وذو الطائية مبنية فى اشهر اللغات لاتتصرف تقول جائنى ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو فعلوا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرها اى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذى بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذوو اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوجدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى واعترض العصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقى واثبات الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائية يعنى انهما ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات * ثم قال وقد وضع الشارح ماقصده بغير ماقصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة فى اللذان وذو الطائية مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لايشعر بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اى انما اعربت كل واحدة من اىّ وايّة مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على

خلاف ماهو الاصل فيهما (لانه التزم فيهما) اى فى كل واحدة من كلمة اىّ وايّة (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التى) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله لاضافة المفرد فحينئذ لا يرد النقض بكلمة (حيث واذ واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة الملتزمة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانهما اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما سيجئ ولم يتعرض له المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مغن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معربة فى جميع الاوقات الاوقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايّهم اشدّ على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشدّ (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير الذى فسر به الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونهما مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت كل واحدة منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهه) اى لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحروف فى الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة * ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الآخر فتأكد الاحتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب * ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) اى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منها ومن الغايات (بعض مايوضحها) ويبينها لانه حذف منها بعض مايوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات مايبينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثن) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحالة التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثنائه مستلزم لدخولها

فى المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اىّ ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التى) اى كما استثنى المصنف الموصولة التى (حذف صدر صلتها لانه) اى لان المصنف (ذكر فى قسم المنادى ان كل مايقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى) سواء كان من لفظ اىّ واية او غيرهما (و بناء الموصوفة) اى و بناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونهما داخلة فى المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونهما منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا) لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل * ثم شرع المصنف فى مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية فى معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير فى جوابها فقال ﴿ وفى ﴾ توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد أن استعمال ﴿ ماذا صنعت ﴾ ليس بكلام مخصوص بل شائع مشهور متداول فى محاوراتهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان فى ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ وجهان ﴾ مبتدأ مؤخر يعنى ان فى ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه توجيهين فى معنى ماذا ﴿ احدهما ﴾ اى احد الوجهين وتوسيط الشارح قوله (ان معناه) للاشارة الى ان قوله ﴿ ما الذى ﴾ خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله ما الذى لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه يقتضى ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائم او قاعد فيقتضى ان يصحح قول المصنف بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو ما الذى وقوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ما الذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اىّ شىء الذى صنعت) قوله اىّ شىء مأخوذ من الاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلته فيقتضى العائد فسره الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف * ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيه معناه فقال (فما) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى والكلمة التى (بعده) اى بعد ما وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدأ مؤخرا * ثم شرع فى بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال ﴿ و ﴾ (حينئذ) اى حين اذا كان ماذا بمعنى ما الذى ﴿ جوابه ﴾ اى يكون المناسب فى جواب السؤال ﴿ رفع ﴾ ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث

﴿ يساعد ﴾

يساعدالخط على كلا الاحتمالين اختارالشارح الاحتمال الاول حيث فسره بقوله (اى مرفوع) واشار العصام فى حاشيته الى الاحتمال الثانى حيث قال ولك ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبراله ولايخفى ان مااختاره الشارح اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو الاصل فى الخبر * ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على) اى على ان اللفظ الذى يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) فى جوابه (الاكرام) اى لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف مافسره بقوله (اى الذى) وهو المبتدأ وقوله (صنعته) بصيغة المتكلم صلته والضمير المنصوب فى صنعته راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) دليل على كون الجواب مرفوعا يعنى انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما) اى من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم شرع فى بيان الوجه الآخر وفى جوابه المناسب فقال ﴿و﴾ (الوجه) ﴿الاخر﴾ وزاد الشارح كلة الوجه ليظهر موصوف كلة الآخر الذى هو اسم التفضيل اى الوجه الآخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى ماذا مطابقا ﴿اى شئ﴾ ولما كان لفظ ماذا فى الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فما وحده يدل على معنى اى شئ من قبيل لفظ واحد دال على المعنى المركب وذا وحده يدل على معنى الذى فلم يبق فى هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما فى هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الشارح (وههنا عبارتان) اى فى هذا الوجه يحتمل العبارتين (احداهما) اى احدى العبارتين (ان ماذا بكمالها) اى بمجموع ما وذا يعنى بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى معنى اى شئ مأخوذ من المجموع لاان اى شئ مأخوذ من ما وحده كما فى الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى مجموع اى شئ مأخوذ من ما كما كان فى الوجه الاول (وذا زائدة) اى وحينئذ تكون ذا زائدة لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه * ثم قال (والظاهر) اى الراجح من العبارتين هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداها) اى مؤدى ما وذا (واحد) لاينفك احدهما عن الاخر فى الدلالة على هذا المعنى (فمن معنى قولهم) اى معنى قول القوم (انها) اى كلة ماذا (بكمالها) اى بمجموعها (بمعنى اى شئ) فالمعنى المفهوم من هذا القول (انه) اى الشان (ليس لكل منهما) اى من ما وذا (معنى بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلة ذا زائدة) ههنا فالمعنى الذى هو اى شئ ليس معنى ما وحده والا

لتحصل المقابلة بين هذا الوجه و بين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما اى شئ) وفى العصام والاولى ان ذا لا تجئ موصولة ولا زائدة الا بعدما ومن الاستفهاميتين والاولى فى ماذا هو اومن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد أن يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا اسم اشارة لاغير ويحتمل فى من ذا الذى ان تكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ﴿ امن هذا الذى ﴾ فان هاء التنبيه لاتدخل الاعلى اسم الاشارة انتهى ملخصا * ثم شرع فى بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال (و) (حينئذ) اى وحين اذا كان ماذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب فى جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوبا لان جوابه بالمناسب (نصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ الذى يجاب به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب اى صنعت الاكرام (ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية) اما فى الجواب فظاهر واما فى السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى بعده * ولما لم تكن علة الرفع فى الاول وعلة النصب فى الثانى وهو مطابقة الجواب للسؤال علة موجبة لوقوع التخلف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى فى جوابه اوالاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات المطابقة بين السؤال والجواب مغن عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هى امر استحسانى لانه قد تخلف ولو كانت واجبة لم يجز تخلفها * ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع فى مسائل اسماء الافعال التى هى معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله (ماكان) خبره وقول الشارح (اى اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسره بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا للافراد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كما سيجئ وجهه وقوله (او الماضى) بيان لنوعى اسماء الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ماكان مقارنا بمعنى الامر والآخر ماكان مقارنا بمعنى الماضى * ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضى اللذين

(ها) اى الامر والماضى (من اقسام مبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه * ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر اوالماضى فيلزم ان يكون غيرجامع دفعه بقوله (فما قيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فتحتاج فى دفع ماقيل (اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى أتضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوّه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوّه ليس بمعناهما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى أتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لانسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لوكان المراد بكل واحد من أتضجر وأتوجع معناها الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت التكلم (عبرعنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بأتضجر وأتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناها محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال * ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال ﴿ مثل رويد زيدا اى امهله ﴾ وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيدا مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله ﴿ وهيهات ذاك ﴾ وفى هيهات ثلاث لغات احداها (بفتح التاء) وهو (فى لغة الحجاز وبكسرها) اى وثانيتها بكسر التاء وهو (فى لغة بنى تميم وبالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو (فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب ﴿ اى بعد ﴾ (مثال) اى قوله هيهات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم * ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدّم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا * ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى

الامر او الماضى بان يكون علما له اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر الذى (حملهم) اى حمل النحاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيهات (وامثالها) من الاسماء التى يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء (مع تأديتها) اى مع ان كلا منهـا يؤدى (معانى الافعـال) من الامر والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى حملهم على هذا القول امر لفظى لا حقيقى يعنى نفى الفعلية عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغة هذه الاسماء (مخـالفة لصيغ الافعـال) اى لصورة الافعـال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة المـاضى والامر الحاضر وقوله (وانهـا) عطف على ان صيغها كعطف التفسـير او كعطف الخاص على العـام يعنى وان هذا الامر الحامل على ذلك ان تلك الاسماء (لا تتصرف تصرفهـا) يعنى انهـا لا تقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لهـا مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لا انها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبـات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعـال) لكونها مؤدية لمعانيها (على ان يكون) اى بنـاء على ان يكون لفظ (رويد مثـلا موضوعا لكلمة امهل) ثم ايد هذا بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (وقال الشارح الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشـئا عن التوهم من كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعـال وهو (ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل) وهو مايدل بهيئته على الزمان و بمادته على الحدث كما هو شـان الفعل واذا كان لفظ صـه اسما للفظ اسكت الدال على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لا لمعنـاه) اى ليس اسما دالا على معنـاه فقوله ما قال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره يعنى ليس ما قال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لو كان اسم صه علما موضوعا للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق لفظة صه وليس كذلك (اذا لعربى القح) بضم القـاف الخالص يعنى لان العربى الخاص (ربما يقول صه) و يفهم منـه طلب السكوت من المخـاطب (مع انه لم يخطر ببـاله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معنـاه خطر بقلبه وقوله (وربما) ترق يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القح لفظ اسـكت (اصلا) فضلا عن ان يخطر ببـاله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعـال غير

موضوعة لالفاظ الافعال (قال المصنف) فى تعريفها (ماكان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ماكان معناه الامر او الماضى) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضى ايضا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعنى التى هى دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ماكان بمعنى الامر او الماضى (ان يكون هذا) اى كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انهما اسمان وضع احدهما لمعنى والآخر لمعنى آخر * ثم انه لما وقع الخلاف فى ان وزن فعال من الثلاثى المجرد هل هو قياسى فى معنى الامر اولا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اى ما يوازن) يعنى المراد من فعال ليس حصره فى تلك المادة بل يعم كل ما يوازن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ و بمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبرا لتحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة فى التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضى حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا اوغيره كما سيجئ وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الشارح والعصام وضعفه المعرب المشهور بزينى زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا بعد حال واختار فى الامتحان كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اى قياسى) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اى كونه كذلك ذو قياس مثال ماكان كذلك (كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثى * ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد فى كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسى وقال المبرد أنه مسموع لانه لوكان قياسيا لجاز أن يقال قوام وقعاد فى قم واقعد

وليس لاحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيبويه وانه كيف يجاب عن الايراد الوارد على سيبويه فقال (قال سيبويه وهو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه) اى على كونه مطردا (انه لايقال قوام وقعاد فى قم واقعد) فيحتاج الى ان يؤول قول سيبويه وهو مطرد (فلهذا يؤول بعضهم) وهو الاندلسى (قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة) يعنى بقوله مطرد أنه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت المسموعات (فكأنه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرته) وفى قوله فكأنه اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب الامتحان انه لايحتاج الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشئ قياسا لايقتضى ان يجئ فى جميع المواد فلا ينافى عدم وروده فى مادة القيام والقعود لكونه قياسا حتى يحتاج الى التأويل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلا يجئ نعام وكوان انتهى * ولماكان الخلاف فى كونه قياسيا انما هو فى مجيئه من الثلاثى اراد أن يبين ماهو فى حكمه من الرباعى فقال (واما فى الرباعى) اى واما حكمه فى الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النحاة من سيبويه وغيره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى لم يجئ (الا نادرا) وهذا المعنى الذى حمل عليه قوله على انه لم يأت الانادرا هو ما اختاره العصام وغيره من المحشين فى توجيه كلام الشارح لانه اذا حمل على ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الانادرا فلا يجوز لان فعال لم يتصور مجيئه من الرباعى ومايجئ نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال بل فعفال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم لان الصبى اذا لم يجد أحدا أرفع صوته فقال عرعر فاذا سمعوا خرجوا اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال * يدعو وليدهم بها عرعار * قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافى فى جواب المبرد أن الحكاية لا تغير فلوكانا صوتين لقيل قارقار وعارعار بالالف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله اعلم ثم شرع فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله (حال كونه) للبيان فى ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر فى خبره الآتى اعنى قوله مبنى وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار) صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف

(بتقدير)

بتقدير هو مثل فجار لكن زنى زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل * ولما خفى
كونه معرفة اشار فى تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعنى انهم
يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرّفة باللام بان يكون علما
للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور واشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة
والفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا فى المؤنث والمذكر وايده بما نقله
عن الشارح الرضى حيث قال (قال الشارح الرضى هو) اى هذا الوزن
(مصدر معرّف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه)
وانما قال هذا لان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان
فعال امرا اوصفة او مصدرا او علما مؤنثة فذا سمى بها مذكر وجب عدم
انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد
فى كونها مؤنثة كذا فى العصام ومحصل التردد فى الدليل انهم ربما استدلوا
على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا فى استعماله
صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيء وهذا استدلال عجيب ثم قيل
فى الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة فى قوله * انا اقتسمنا خطتينا بيننا *
فحملت برة واحتملت فجار * وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى
الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة
ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى الغرابة وحمل كلامه على الاخرى
فى التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان المحمولة معرفة ومؤنثة بديع
بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به
على الامرين التأنيث والتعريف وقوله ﴿ و ﴾ (حال كونه) ﴿ صفة ﴾ عطف
على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (لمؤنث) اشارة الى قول الشارح
الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن صفة المؤنث ولم يجيء فى صفة
المذكر ﴿ مثل يافساق ﴾ (بمعنى يافسقة) وقوله ﴿ مبنى ﴾ خبر للمبتدأ وهو فعال
مصدرا كما فسره الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما
فعال مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر
لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله ﴿ لمشابهته ﴾ اى
لمشابهة كل من القسمين ﴿ له ﴾ (اى انفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول
كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر * ثم ذكر وجه المشابهة بقوله ﴿ عدلا وزنة ﴾
وهما تميزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة)
اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهته عدلا
(فلما) اى فثابت للذى (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن

فى طرف المشبه به الذى هو (بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى) يعنى ان نزال
مثلا معدول عن انزل (للمبالغة وهذه الصفة للمبالغة فى الامر) هذا بيان
لعلة العدول اى انما عدل عن الامر الفعلى لقصد المبالغة فى الامر ونظيره (كفعال)
بفتح الفاء وتشديد العين (وفعول للمبالغة فى فاعل) يعنى كما ان فعال وفعول يجيئان
لقصد المبالغة فى فاعل كذلك يجيء فعال فى مكان افعل وانما لم يبين وجه العدول
فى طرف المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا
عن الفجور او الفجرة وفى فعال صفة فلكون يا فساق معدولا عن يافاسقة
ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدول ففيها شيء
على ماحكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) اى والرأى الذى (ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون هيهات مثلا
معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل (شيء) اى حكم (لادليل لهم) اى
للنحاة (عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى
كيف يكون مع ان القاعدة (فى كل معدول عن شيء ان لايخرج) ذلك الاسم
المعدول اليه (عن النوع الذى ذاك الشيء) اى المعدول (منه) اى من ذلك
النوع يعنى أن كان من نوع الاسم فالواجب فى المعدول ان يكون اسما ايضا
فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل)
يعنى فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات
بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع
الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه
هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به
(فهى) اى فالمبالغة المقصودة لايحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها
(ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه
حصول المبالغة فى جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها فى الصورة المخصوصة
حيث بين هذا (فى كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فمن اراد
الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما فى شرح الشيخ
الرضى وقال العصام فى حاشيته ويرد عليه يعنى يرد النقض على قوله والاصل
فى كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشيء منه بان يقال
ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس
باسم فالمعدول اسم والمعدول عنه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل
ان لايخرج عن نوع اصله اوعن نوع ما التام منه اصله ومادة النقض من قبيل
الثانى فلا نقض ﴿و﴾ (فعال حال كونه) ﴿ علما للاعيان ﴾ وزاد الشارح بين حرف

﴿ العطف ﴾

العطف و بين قوله علما وقوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن في مبني كما سيأتي * ولما كان لفظ عيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسره بقوله (اى لعين من الاعيان) اى لذات من الذوات * ثم بين فائدة قوله علما وقوله للاعيان بقوله (انما قال) اى المصنف (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم (وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ماقال النحاة انه علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه علم (للمعاني لا للاعيان) اى لا انه علم للاعيان والذوات (وقوله) اى قول المصنف (مؤنثا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما * ثم بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اى انما ذكر المصنف لفظ مؤنثا (للتنبيه) اى لقصد التنبيه (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذي هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الا وقع علما مؤنثا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد قيد وقوعي لا احترازي ومثال ماوقع كذلك (كقطام) (علما لمؤنث) اى لامرأة (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبني) خبر للمبتدأ وقوله (في) (استعمال اهل) (الحجاز) تقييد لكونه مبنيا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذي حصل في بنائه واعرابه انما هو بين اهاليه يعني ان قوله في الحجاز مجاز حذفي كما في قوله تعالى ﴿واسئل القرية﴾ لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة في الاستعمال لا في الحقيقة * ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهة فعال بمعنى الامر) يعني استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها بباب فعال الذي هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة يعني ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن انزل وقوله (ومعرب) عطف على قوله مبني يعني ان مثل هذا من فعال معرب (في) (استعمال) (بني تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير الاهل لان بني تميم اسم قبيلة لا اسم مكان كما في الاول وقوله (الا ما في آخره) استثناء من نائب الفاعل الذي استكن في معرب يعني معرب كل ماكان على هذا الوزن عندهم (اى الا في فعال) اى الا في الوزن الذي وقع (علما للاعيان الذي) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ تفسير للفظ (في آخره) واشارة الى انه ظرف مستقر صله لما وقوله (راء) فاعل للظرف ويجوز أن يكون في آخره خبرا مقدما وراء مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية صلة للموصول كما جوّزه صاحب المعرب زيني زاده لكن تفسير الشارح بهذا يأباه وقوله (فان بني تميم) دليل للاستثناء يعني انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره راء فان بني تميم (اختلفوا فيه) اى في مايكون في آخره راء (فاكثرهم)

اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجاز بين فى بنائه) اى مافى آخره راء (واقلهم) اى
واقل بنى تميم (لا يفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء
(بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب
كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى
عند اكثرهم * ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث
حكم الاكثرون باعراب ماليس فيه راء وبناء مافيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى
وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء مافيه راء هو (ان الراء حرف مستثقل) وقوله (لكونه)
علة لكونه مستثقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالمكرر)
لوجود صفة التكرير فيه (فاختير فيه) يعنى فالكونه كالمكرر اختير فيه (البناء دفعا
للثقل) العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب
وقوله (اذ سلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء
اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف
الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك
فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال
فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال العصام
هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم
وجه آخر وهو أن الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها انتهى
وانما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء
(الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى
وهو قوله كل لفظ * ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعدود من المبنيات اخص
من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك
الانواع ماهو معرب وماهو مبنى منها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة
فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية
على لفظ انسان) بل على لفظ العرب (امامنقولة) اى من الصوت (الى باب
المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما منقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية
ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل (مثل واها للتعجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصدرية
ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (وحكمه) اى وهذا النوع من الاصوات
(حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو مانقل
من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل مه وصه

(وحكمه)

وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدأ وفاعلها سادّا مسدّ الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية اوغيرها من الاحكام الجارية عند النحاة فى اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه فى الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات وقوله (واما غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعنى الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اى على الصفة التى (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اى على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اى صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء افعال وهى) اى والتى كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فمنها) اى فبعض تلك الانواع (ما) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له) اى للانسان من الندامة من شئ او التعجب من شئ (كقول المتندم) اى من تعرض له الندامة واراد اظهارها (او المتعجب) اى من يعرض له ادراك امر غريب وينشأ منه التعجب واراد اظهاره (وى) قال فى الصحاح هو كلمة تعجب ويقال ويك ووى لعبدالله وقد تدخل وى على كأن المخففة والمشددة تقول ويكأن قال الخليل هى مفصولة تقول وى ثم تبتدئ فتقول كأن وقال الكسائى هو ويك فادخل عليه ان ومعناه ألم ترها اقول ومنه قوله تعالى ﴿ويكأن الله يبسط الرزق﴾ وقوله تعالى ﴿ويكأنه﴾ (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الآخر لم تكن مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا وغيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر ما يمكن ان تحكم به على شئ والامران محالان ههنا لانك لا تقدر (ان تحكم عليه) اى على ذلك الصوت (بشئ) حتى يكون مبتدأ (او) ان تحكم (به) اى بذلك الصوت (على شئ) حتى يكون خبرا وانما امتنعت القدرة بذلك لان وضعها لاظهار الندم او التعجب اوالوجع كما فى اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونخ ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة باناختهم فلم يحتج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه او به فان وقع شئ من هذا الباب مركبا فانما يقصد به اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير وغاق حكاية صوت الغراب لا ماهو وضع الباب عليه من

حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على اصلها (مايجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية) اى هذا الجريان (بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من ذلك الانسان المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شئ) من الاصوات (كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه او به) الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوّت به) اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية ولا على قصد اظهار معنى يعرض له وقوله (امالزجر او دعاء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ) اى وحين اذ كان المقصود منه ذلك (ايضا) كالنوعين السابقين (لا تقدر أن تحكم عليه او به وهذه الاقسام) اى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها) اى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها محكوما عليه او به (واذا تلفظ بها) اى اذا اريد ان يجرى واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) فى النوع الاول (قال زيد عند التعجب وى او) اى اذا قلت فى النوع الثالث (عند) قصد (اناخة البعير) قال زيد (نخ او) اى اذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (غاق عند حكاية صوت الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك الاصوات مع العوامل فتلك الاصوات (فى هذه الحالة) اى فى حالة التركيب (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة فى كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية (والمراد بالاصوات ههنا) اى فى القسم الذى عدّ من المبنيات (ما) اى اصوات (كانت باقية على ما) اى على حالها التى (هى) اى الاصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها التى ذكرها بقوله واذا تلفظ الى آخره يعنى ان المراد ههنا ماكانت باقية على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله (وهى بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بها هو ماكان كذلك معنى

وانما يكون المراد بهـا ههنا مالم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبـار كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونهادالة بالوضع) لان الاول كوى فى التعجب دال بالطبع وان الثـانى كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسـان تشبيها بشئ لايخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لانا خة البعير وانما هو لجرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمبنى لان المبنى الذى هو من اقسـام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفى الاعم يسـتلزم نفى الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذى ورد على قوله ليست باسماء بانهـا اذا لم تكن اسماء ينبغى ان لاتذكر فى عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها اى بان ذكر النحويين لتلك الاصوات (فى باب الاسماء) انماهو (لاجرائها) اى لاجراء تلك الاصوات (مجراها) اى مجرى الاسماء (واخذها) اى ولاخذ الاصوات (حكمها) اى حكم الاسماء بان حكمت عليها بانهامر فوعة محلا لكذا اومنصوبة لكذا (وبنيت) يعنى وبعد اجرائهـا مجرى الاسماء واخذها حكمها الحقت بالمبنيات منها لابالمعربات (لجريها) اى لجرى الاصوات (مجرى ما) اى مجرى الاسم الذى (لاتركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها معربا كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها داخـلا فى اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقرينـة كونهابابا آخر اراد الشارح بعد سرده فى المقدمة المذكورة بيان ماهو المراد من تعريف المصنف فقـال (فالاصوات) هذا تفريع لتفسـيره بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعنى ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات لان الاصوات (بهذا الاعتبار) «كل لفظ» (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى فى الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونهـا دالة بالوضع «حكى به» اى بهذا اللفظ «صوت» من اصوات الحيوانات اومن الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم اوغيرها كما مثل لهـا فى متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة بعضهـا على بعض وفسر الشـارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسـان الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اوقال زيد نخ اواح واما بمشـابهه نحو قال الغراب غاق اوغاق صوت الغراب اوقلت غاق قاصدا اصدار ماشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب * ولما خص الشـارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سـابقا فسر الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله اصدر وبيـان

لغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات والجمادات * ثم احال الشارح مصحيح تفسيره به الى ما بينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير معقول مع انه حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرّف المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال ﴿ او صوّت به للبهائم ﴾ يعنى القسم الآخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات القوائم الاربع * ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه بالحمل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اى لاناختها) تفسير للتصويت يعنى ان التصويت للبهائم يكون لاناختها كنخ مشددة او مخففة لاناخة البعير (او زجرها او دعائها) كهس بكسر الهاء وبالسين المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحوباس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم (او غير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت * ثم بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون الطيور فاذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض افراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول ما هو للطيور (كالمجانين والصبيان) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لا على سبيل التقييد والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى كلا من الطيور وافراد الانسان ﴿ فالاول ﴾ اى مثال القسم الاول المعرف بقوله كل لفظ حكى به صوت ﴿ كغاق ﴾ ولما كان للفظ غاق اعتباران احدهما اعتبار كونه نفس المحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار

كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت
عند الشارح اراد أن يحمل كلام المصنف على ماارتضاه فقال (اذاصوت به)
يعنى انما يكون لفظ غاق مثالا اذا صوت به (انسان) اى يصوت به على سبيل
الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اى لقصد تشبيه صوته
(بالغراب) اى بصوت الغراب (والثانى) اى ومثال القسم الثانى المعرف بقوله
صوت به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة اومخففة عنداناخة البعير) وقال
بعض النحاة ان هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال
صاحب الامتحان وأرى انه الحق لدخوله فى حدها انتهى * ولما ذكر الشارح
فى الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلا من الثلاثة فى الاصوات
المبنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعريف القسمين
الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق
النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى
صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوت الحيوان والجمادات
هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه
وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم اوغيرها فيكون متعلقا بالغير
بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى فى
تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف
لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشان (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين
المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود
بالاول حكاية الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله
(ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما مايأبى الحاقهما
(بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لما تعلقت بغير الانسان بالتعلقين يوهم
ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها وتحكى فيما بينها
عن غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان
القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم
الاول الغير المذكور (كذلك)اى ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من
القسمين الاخيرين (لكونه) اى انما كان هذا اولى بالالحاق لكون القسم الاول
(صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير

فى غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو ابعد منه بالطريق الاولى ان لايكون معربا ثم انه لايخفى ان هذا التعليل على هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا من القسمين الاخيرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا لايستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انا لانسلم ان عدم كونه معربا يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لاتكون اسماء معربة ولامبنية كما فى العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه بصيغة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى بالنقل والوجه الوجيه لتركه ماعلله فى الامتحان حيث قال بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على مايقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى القسم الاول يعنى بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى واقول ان حاصل التعليلين انه ان اريد بالحكاية فى ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكى عنه وبمشابهه كان مثل قال زيد وى داخلا فى القسم الاول وان اريد بها الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف له الشارح وحمل الحكاية عليه يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فحينئذ يحتاج الى ان يقول فى الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه من الحاق القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم ﴿ المركبات ﴾ الظاهر أنها مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله (اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت فى اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر اوباحد جزئيه كبعلبك صرح بذلك فى المفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لايصح فلايصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم لايلايم جعل التعريف فى اخواته للمذكورات على ماهو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لايلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لاالمعهودات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف عليه فى المركبات وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به من حملها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل

﴿ لتعيين ﴾

لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من المعرب
《كل اسم》 اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان
قوله 《من》 (تركيب) 《كلمتين》 ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الشارح
لفظ التركيب للاشارة الى ان حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين
بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فانه اسم لكنه
ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع
قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه
لا حاجة اليه ايضا كما فى سائر الحدود المقدمة لانه فى قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام
بانه لو لم يصرح لكانت العبارة هكذا وهو قولنا كل ماهو من كلمتين وعدم صحة
جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الشارح
قوله (حقيقة او حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) لبيان الكلمتين اى سواء
كانت الكلمتان اسمين كبعلبك وخمسة عشر (او فعلين) نحو ضرب يضرب
(او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل المركب من اسم وفعل نحو
انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من
وقوله (وجعلهما كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل
واحد من المركبات من كلمتين كلمة واحدة او جعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب
اسما واحدا اما بالعلمية كبعلبك او بغيرها كما فى خمسة عشر * وانما ذكر الشارح هذا
التعميم لتحصل الفائدة فيما قيد به المصنف وهو قوله 《ليس بينهما نسبة》
(اصلا) وقوله (لا فى الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا * ثم ذكر
فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف
العام الشامل للكلمتين سواء كانا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج)
من تعريف المركب (مثل سيبويه) اى ماتركب من اسم ومن صوت لانه ان كان
المراد من الكلمتين مايكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعتين لمعنى خرج منه
نحو سيبويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ ويه (صوت غير موضوع
لمعنى) كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة حقيقة) فلا يصدق
حينئذ تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (فى حكم الكلمة
حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت فى الاصوات
(وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف
اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبد الله) اى مثل
العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافى بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا
مثل (تأبط شرًّا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبط وشرًّا نسبة

تعليقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين فى التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبدالله وتأبط شرا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لايصدق عليهما المحدود فيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما* ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبدالله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلا بد من فصل آخر حتى لايخرج منه مثل هذا وقد قيد الفاضل الهندى النسبة المذكورة بقيد حتى لايخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية فى قوله ليس بينهما نسبة هى ماليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبد الله ولا نسبة عمل نحو تأبط شرا فيدخل فى التعريف نحو خمسة عشر فاشار الشارح الى ركاكة هذا القيد فقال (ولايخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة (خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف او حرف الجر كما فى بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثانى متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن الحد المركب (مع انه) اى مع ان مثل هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبنى وكل حد لايصدق على كل ماصدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والآخر عشر (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون النكرة فى سياق النفى وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلى فوجب الحمل على ماحمل عليه الشارح بقوله لافى الحال ولاقبل التركيب * ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آنفا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه آخر) اى على وجه لايخرج عن الحد مثله (ليخرج منها) اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين مبتدأ وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعبية انه لاقرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلايكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور* ثم الشارح لما رد التوجيه بالتعيين اراد أن يبين توجيها بوجه آخر لايخرج مثله فقال (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لايخرج مثله (ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة

مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الآن اولم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر ناظر اليه يعلم انه قدكان فى اصله تركيبا اضافيا (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة) التعليقية (التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فحينئذ يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اى مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جع وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود * اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبى نحو عبد الله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى مالم يكن على هيئة المركب النسبى وبنى الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبن كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال ﴿ فان تضمن ﴾ (الجزء) ﴿ الثانى حرفا ﴾ وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف الثانى سواء كان الحرف المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى (اى حرف عطف) اى حرف عطف كخمسة عشر (اوغيره) كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم ﴿ بنيا ﴾ (اى الجزآن) ثم بين الشارح علة البناء فى كل من الجزئين فقال (الاول) يعنى ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره فى وسط الكلمة) وقوله (الذى) صفة للوسط اى فى الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون فى الآخر (والثانى) اى ووجه بناء الجزء الثانى واقع (لتضمنه) اى لتضمن الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا بمبنى الاصل فوجب البناء ﴿ كخمسة عشر ﴾ اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبنيا لذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت الواو) اى واو العطف التى عطف بها الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركبت

عشرة مع خمسة) تركيبا تعداديا (و) (مثل) (حادي عشر واخواتها) وسط الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من كخمسة عشر يريد مادون العشرين وفوق العشرة * ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر فى الضمائر والى مجموع المثالين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادي عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهيا (الى تاسع عشر) وقوله (او اخوات) اشارة الى الاحتمال الثانى يعنى اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى امثال هذا اعنى فى مقام لايحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثالين فقال (وانما اورد) اى المصنف (مثالين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للاشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اى كونه مبنيا (ثابت فى هذا المركب) اى فى التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد على العشرة) وهو (من احد عشر الى تسعة عشر او صيغة الفاعل) اى او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اى من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما فى احد عشر او غير ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى وعشر * ولما كان تضمن التركيب الثانى لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واوردا على تمثيل المصنف بالمثال الثانى اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اى فى التمثيل للمبنى بالمثال الثانى نظر (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لا يتضمن الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اى بحادى عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو احد عشر بل يراد به احد الاجزاء منه فقط (وجوابه) اى جواب هذا النظر تحرير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلا حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصله تسليم قوله لا يتضمن يعنى انا نسلم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقا) يعنى لا نسلم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقا اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر اولا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى

بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزاد عليه واحد واريد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة * ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلا) اى الواقع فى المرتبة ثالثا (واحد من الثلاثة) اى مجموع الثلاثة (لكن لامطلقا) اى لكن لانه واحدمنه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لوكان كذلك لايقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى العشر (للدلالة) اى ليدل (على ماذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذ وامثال ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشرة (ولايتيسر ذلك) اى ولايتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لايتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جميعا) حال من حروفها اى لاتسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر فاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك حصل اسما الفاعل الدالان على المفردين فالتبس حينئذ منه المقصود (فاقتصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايهما كان (اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاخذ من احدهما لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة لالتباس) اى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (فاختاروا) اى لاضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين فثبت من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) اى اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود) وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لايدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر ومايدل على المقصود من اول الامر اولى مما دلالته عليه من ثانى الامر * ثم اشار الى منشأ غلط السائل

حيث توهم ان المراد من التضمن لمعنى الحروف هو تضمن نفس تركيب الحادى عشر وبنى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن معنى حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه اى مقابل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقا من الاحد بشرط وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف باعتبار أنه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لاباعتبار) اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذلا معنى له) لانه لوكان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كماعرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لافرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاول بشىء (الابذكر الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه) اى وبحذف الواو فى الحادى عشر باعتبار أنه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقى فى الاول وقوله (الااثنى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من الاحد الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزآن منه الااثنى عشر للمذكر * ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكر اراد الشارح ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنتى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى بنى فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى ان لايبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لايبنى فيهما) اى فى كل من اثنى عشر واثنتى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا واثنتا (بل يبنى الثانى المتضمن) منهما وهو العشر اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبه الجزء الاول (بالمضاف) اى بالتثنية المضاف لان اصلهما اثنان واثنتان لالحاقهما بالتثنية كماعرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبها سائر التثانى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما فى كونهما معربين بالالف والياء وفى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان احدهما ماتضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى مالم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا * ولما كان قوله والا مركبا من ان الشرطية ولا الحرفية

القائمة مقام الفعل فسره الشارح بقوله (اى وان لم يتضمن الثانى) اى الجزء الثانى (حرفا) اى معنى حرف من الحروف ﴿ اعرب الثانى ﴾ اى اعرب الجزء الثانى منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذى فى الثانى بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثانى منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا بل كان مبنيا لم يعرب كما فى نحو سيبويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليظهر مابه الفرق بين الافصح والفصيح لان اعراب الثانى متفق عليه فى الفصيح والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو فى منع صرفه وفى صرفه فالاول الافصح والثانى غير الافصح وكذا فائدة التقييد بقوله وان لم يكن الخ لتطبيق قول المصنف على ماهو الاشهر والاولى لانه قدنقل الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف فى هذا المقام حيث اطلق اعراب الثانى وفى بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين فى كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لايكون باضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقدوجه الشارح كلامه هنالك بما وجهه تطبيقا لكلامه بما هو المشهور ﴿ كبعلبك وبنى الاول ﴾ ولعل المصنف قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب بعلبك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره فى وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع فى الوسط موجبا للبناء وهو أنه لما لم يكن تركيب بعلبك نسبيا وجعلتا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول فى وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتعين البناء * ولما كان الاصل فى البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح) اى وانما بنى على الفتح (لانه) اى لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال فى الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه فى غيره انتهى وانما لم يتعرض الشارح لعلة الاعراب فى الثانى لكونه فى غاية الظهور لان الاصل فى الاسم هو الاعراب وقوله ﴿ فى الافصح ﴾ متعلق باعرب الثانى وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فبايهما تعلق حذف المفعول من الآخر كذا فى المعرب لزينى زاده وتفسير الشارح بقوله (اى اعرب الثانى مع منع الصرف) لبيان ماهو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية (وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات) وفى هذا التفسير تايید لكون قوله فى الافصح من التنازع * ثم شرع فى بيان اللغتين

الغير الافصحين بقوله (وفيه) اى فى مثل بعلبك من المركبات التى لا يتضمن الثانى فيهامعنى الحرف (لغتان اخريان) اى فصيحتان (احداها) مايقابل قوله فى الاول وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع الصرف فى المضاف اليه واخراها) اى واخرى اللغتين الفصيحتين مايقابل منع الصرف فى الثانى وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى) ولما فرغ المصنف من المركبات شرع فى بيان الكنايات التى هى من جملة المبنيات فقال (الكنايات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وماعطف عليه * ثم شرع الشارح فى بيان النكتة فى عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اى لفظ الكنايات جمع والمراد بها ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مصححة (وهى) اى الكناية (فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين) اى غير مبهم (بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه) اى على ذلك الشئ المعين وانت لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض كالابهام) اى وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشئ المعين (على السامعين) اما لمحافظته عن السامعين او محافظة السامعين عنه (كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا) فانه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى المحافظتين * ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنايات ان كان تعريفها لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة فى الكناية فكلا اللازمين منتفيان ههنا اراد الشارح ان يفسره بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنايات (ههنا) اى فى مباحث المبنيات (مايكنى به) اى لفظ يكنى به (لا المعنى المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل مايكنى به بل بعضه) بقرينة ان كثيرا منها معرب كهن كناية عن الفرج اوعن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وايضا كثير منها ليس من هذاالباب كالمضمر الغائب ومن وما وبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفأ وقال العصاه لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بل المراد بالكنايات بعض معين لا مبهم وقوله (فكانهم اصطلحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حصل كلامه ان العهد فى قوله الكنايات هو العهد الخارجى فلابد من قرينة واظن ان النحاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا

بها) اى على ان يريدوا بالكنايات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيما بعدو قوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بان يقول (بعض الكنايات كما قال) اى كما هودأبه فى مقام يراد به البعض المعين حيث صدر على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنايات يدل على ان تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) اى فحين اذا اريد بها البعض المعين لايمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به مفصلا) اى الا بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع فى لفظ واحد لاختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس لاللافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنايات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنايات من المبنى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من مطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعانى كل منها (فقال الكنايات) ﴿ كم ﴾ ثم ذكر الشارح وجه كونها مبنية فقال (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين (اما لكونها) اى لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف) اى كوضع الحرف فى كونها موضوعة على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية) اى فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظير على النظير ﴿ وكذا ﴾ اى ومن البعض المعين كلمة كذا (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اى لان هذه الكلمة (فى الاصل ذا من اسماء الاشارة) اى التى من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اى على كلمة ذا (كاف التشبيه فصار المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى الذى يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقى ذا على اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائدا على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراك معناهما يعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا ﴿للعدد﴾ وقوله (والكناية عنه) لبيان انهما ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كنى بهما عن العدد ٭ ولما ذكر المصنف فى معانيهما مابه الاشتراك اراد الشارح ان يذكر

معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد فى كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء كذا فى اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجيء للعدد (نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (اوغيره) بالجر عطف على قوله عن يوم السبت والمعنى حينئذ انه يجيء ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا اوغيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه يجيء بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعنى ومن البعض المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعنى يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى للكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطف تفسير للحديث وهو الاشارة الى ان المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذى يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما فى الاصل كية وذية على وزن المرة حذفت اللام وابدل منهما تاء التأنيث كما فى بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الا مفتوحتين كذا فى الرضى يعنى انهما اذا استعملا على الاصل ووقف عليهما بالهاء لا تكونان الا مفتوحتين فلا ينافى مانقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجيء لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اى وانما بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها (جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما من خواص المفردات) بل استحقاقهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة التى هى المفرد * ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات كونه مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) يعنى ولما وقع الاسم المفرد الذى هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اى موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه) اى خلو الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمة قبل التركيب) هذا جواب لما لان للاسم حالتين احداهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل فى الاولى البناء وفى الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى وبناؤهما على الفتح لثقل البناء كما فى اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيهها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى وقد عرفت ان هذا النقل منه

محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونهما مشددتين لانه علل قوله فلا تكونان الا مفتوحتين بقوله لثقل التشديد * ولما كان اللائق بالمصنف ان يذكر كلمة كاين فتركها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر فى وجه تركه نكتة فقال (ومن الكنايات) اى ومن جملة الكنايات التى بنيت (كأين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد الياء (وانما بنى) اى ذلك اللفظ (لان) اى لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على ايّ) اى على لفظة ايّ بتشديد الياء * ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع فى بيان حال الجزء الثانى فقال (وايّ) اى لفظ ايّ (كان فى الاصل) اى فى اصل وضعه (معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (محى) بضم الميم وكسر الحاء مجهول محا يمحو اى ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ ايّ (معناهما الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من ايّ (فصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كم الخبريه) وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فلذلك صار لفظ كأين (كأنه اسم مبنى على السكون) لكونه بمعنى الاسم المبنى الذى هو كم الخبرية ومناسبا له فى البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبره والجملة صفة بعد صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المبنى الذى آخره نون ساكنة (كم) اى كالنون الذى وقع (فى آخر من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لا تنوين تمكن) عطف على قوله نون ساكنة اى ليست النون الساكنة التى فى آخره تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل تنوين تمكن * ثم استشهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا بقوله (ولهذا) اى ولكونها نونا ساكنة كما فى سائر المبنيات عليها لا تنوينا (يكتب) فيه (بعد الياء) اى بعد ياء ايّ (نون) فى الرسم يعنى الشاهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا انه يكتب بعد الياء نون وقوله (مع ان التنوين لا صورة له) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان تلك النون الساكنة ليست بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون لانه لا صورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فرتبتها) اى فرتبة لفظة كأين (فى البناء منحطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبنى الصرف (فلذلك) اى فلانحطاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكره المصنف) اى ذلك اللفظ (معها) اى مع اخواتها وقال العصام ويحتمل

ان لايقول المصنف بنائه * ثم شرع المصنف فى تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفى بيان الفرق بينهما وبين مميزها فقال ﴿فكم الاستفهامية﴾ وهو مبتدأ وقول الشارح (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله ﴿مميزها﴾ اى مميز الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح له بقوله (اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه) للاشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن جنس الذى سئل عنه يعنى ان المسؤل عنه من اى جنس ملك او انس رجل او امرأة وقوله ﴿منصوب﴾ خبر للمبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقتضى للاعراب وهو التمييزية وقوله ﴿مفرد﴾ اما خبر بعد خبر او صفة للمنصوب * ثم شرع فى وجه كون مميز هذا القسم منصوبا مفردا فقال (لانها) وانما اختير لمميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موضوعة للعدد وكناية عنه) وكان لمميز العدد ثلاثة انحاء كما سيجئ فى اسماء العدد أن مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه) وهو جواب لما اى جعل مميز كم الاستفهامية (كذلك) كمميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل لاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما جعل مميزه كمميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا مجرورا كما فى الطرف الاول او مفردا مجرورا كما فى الطرف الثانى (لكان تحكما) اى لكان دعوى بلا دليل وترجيحا بلا مرجح لتساويهما فى الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس انهما مساو فى الوسطية مع ان فيه رجحانا من وجه لانه خير الامور وخير الامور اوساطها ووجه الفاضل الهندى باختيار حال اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهاميه لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة * ثم شرع المصنف فى بيان حال مميز كم الخبرية فقال ﴿و﴾ ﴿كم﴾ ﴿الخبرية﴾ وقوله الخبرية مبتدأ اول موصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الشارح بتوسيطه بينه وبين حرف العطف والمبتدأ الثانى محذوف واشار اليه الشارح بقوله (مميزها) وقرينة الحذف

عدم جواز كون قوله (مجرور) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم
المطابقة اللفظية واما معنى فلعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام
الحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة
على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الشارح على خلاف ماقدر به الفاضل
الهندى لانه قدر لفظ المميز حيث قال ومميز كم الخبرية مجرور ولكن الشارح اختار
هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ماقبله واشار الشارح بقوله (بالاضافة)
الى الواسطة للجر وهى اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية مجرورا لانها
نقيضة رب فحملت عليها فى الجر كذا فى الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على
انه خبر بعد خبر اوصفة لقوله مجرور واشار الشارح بقوله (تارة) الى
انه لاتناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع)
(اخرى تقول كم رجل عندى) بالمميز المفرد (وكم رجال) عندى بمميز
المجموع (كما تقول) فى المميز للمائة ومافوقها من اسماء العدد التى هى احد الطرفين
(مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول فى المميز للثلاثة الى العشرة التى هى
الطرف الآخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع * ثم اراد الشارح ان يبين وجه
جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرية (مفردا)
اى حال كونه مفردا فى بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة
ومافوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة ومافوقها (مميزه) اى مميز ذلك العدد
(كذلك) اى مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا
فما قال (وانما جاء) اى مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) فى بعض الاستعمال
لتقصد التصريح بتكثيره الذى يحتاج فيه الى التصريح ولايحتاج اليه فى اصل
العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اى حاصل فيه (ما) اى لفظ
(ينبئ) اى يخبر (عن كثرته) اى عن كونه كثيرا (صريحا) اى انباء صريحا لان
لفظ المائة مثلا ينبئ صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اى ولما كان المذكور من كم الخبرية
لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اى هذا المذكور
من العدد الكثير بالكناية (مثله) اى مثل العدد المذكور المصرح كثرته من نفسه
(فى التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعية
مميزه) اى قصد بجعل مميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كأنها) اى مثل ان تلك
الجمعية تصير (نائبة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه فى التصريح (بها)
اى بالكثرة * ثم شرع المصنف بعد بيان مابه الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب
التمييز فى بيان مابه الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اى وتدخل
لفظة من الجارة (فيهما) اى عليهما اى جوازا اذا لم يفصل بينهما وبين

مميزها بفعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى ﴿ كم تركوا من جنات ﴾ كذا فى الامتحان * ولما احتمل كون الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اى فى مميز كم الاستفهامية والخبرية) يعنى ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا مرة فى كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما فى قوله تعالى ﴿ ثم قست قلوبكم ﴾ (تقول) فى المميز الاستفهامية فى مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا فى مميز الخبرية بطريق الاقتباس فى مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكت من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة فى جواز دخول من فى مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ماهو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى هذا) اى دخول من (فى الخبرية) اى فى مميز الخبرية (كثير ونحو وكم من ملك وكم من قرية) وهاتان فى الآيتين للخبرية اى كثيرا من ملك وكثيرا من قرية وقوله (وذلك) مبتدأ اى كونه كثيرا وقوله (لموافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى مميز الخبرية وقوله (جرا) بالنصب مفعول المصدر وقوله (للمميز) متعلق بجرا ويجوز أن يكون بنزع الخافض اى فى الجر متعلقا بموافقته وقوله للمميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للمميز والالف واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعنى ان وجه كثرة دخول من البيانية فى مميز الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجر للمميز الذى اضيف اليه لفظ كم الخبرية (واما مميز كم الاستفهامية) يعنى واما حال مميز كم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطلع (عليه) اى على استعمال ذلك المميز (مجرورا) اى حال كونه مجرورا (بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى مميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته * ثم عارضه الشارح على قوله ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بتجويز الزمخشرى فى تفسير الآية فقال (لكن جوّز الزمخشرى) يعنى ان قولك ولا دل على جوازه باطل لان الزمخشرى جوز (ان تكون كم) اى كلمة كم (فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما * ثم ذكر المصنف مسئلة اخرى مشتركة بينهما فقال ﴿ ولها ﴾ بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها

الشارح بقرينة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية كانت او خبرية) لانه لوكان ما وجده من النسخة مثنى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله ﴿صدر الكلام﴾ مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فثابت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامر انه) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهر واما فى الخبرية فما قال (والخبرية ايضا) اى كالاستفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلة الخارجتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصد به انشاء التكثير (ايضا) اى كالكلام الذى قصد به الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه) من المتكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية * ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال ﴿وكلاهما﴾ اى كلا الاستفهامية والخبرية * ولما كان فى لفظ كلا ههنا اشكالان احدهما فى تذكيره لان الظاهر أن يكون مؤنثا والآخر فى تثنيته لان الخبر وهو قوله يقع مفردا والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما يقعان ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لو قال) اى المصنف (كلتاهما) بلفظ المؤنث (لكان) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين او الاسمين لكن زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوفقية يعنى انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيث كم شاع فى ألسنة النحاة اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويليه مبنى على ماشاع بين النحاة وللتذكير وجه ايضا * ثم شرع الشارح فى رفع الاشكال الثانى وهو ان الظاهر أن يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغى ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات فدفعه بقوله (فهو) اى فوجه ايراده بلفظ كلا الذى للتثنية مبنى (على تأويل كلا هذين النوعين) يعنى ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اى النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد

من كم الاستفامية والخبرية) اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله ﴿ يقع ﴾
ونقل زيني زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن مغني اللبيب فقال
وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم اوكلاهما قائمان ايهما
الصواب فكتبت ان قدّر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان
قدّر مبتدأ فالوجهان والمختار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان
قيل كايهما قيل قائمان اوكلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما
محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضي ان يكون الافراد
في يقع مختارا لكونه خبرا ههنا وقوله ﴿ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ﴾ اما حال
من المستكن الذي في يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى
المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية والخبرية وفي نسخة
منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) ﴿ فكل
ما ﴾ فاشار الشارح بتفسير مابقوله (اى كل واحد من كم الاستفهاميه والخبرية)
الى ان لفظ كل ههنا افرادي لامجموعي لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا
ولما دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعي فدفع الشارح هذا التوهم
بهذا التفسير واشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد
نوعي لفظ كم كما قال زيني زاده ان لفظ ماههنا لايجوز أن يكون موصولا لهذا السبب
وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله ﴿ بعده ﴾ ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة
المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما وقوله ﴿ فعل ﴾ مبتدأ مؤخر ثم الشارح
اراد أن ينبه بقوله (او شبهه) على ان المراد بالفعل مايعمه وشبهه ليشمل نحوكم
يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقديرا)
سنبينه فيما بعد وقوله ﴿ غير مشتغل ﴾ بالرفع على انه صفة فعل وقوله ﴿ عنه ﴾
متعلق بمشتغل متضمن معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله ﴿ بضميره ﴾
متعلق ايضا بمشتغل وصلة له على اصل معناه يعني فكل من الاستفهامية
والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما بسبب اشتغاله يكون
بالضمير الراجع * ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله
بضميره وكان الغير المشتغل اى الفارغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه
اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق
ضميره واما على النسخة التي زيد فيها قوله بضميره يعني تخصيص سبب الفراغ
بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به توهم تخصيص سبب الفراغ
بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق ضميره) فمثال المشغول بالضمير
نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه

﴿ وانما ﴾

وانما ذاد الشارح قوله (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله ﴿كان منصوبا﴾ خبر لقوله فكل ما* يعني ان كل واحد من هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون اعرابه نصبا ﴿معمولا﴾ لما وجد بعده من الفعل اوشبهه ﴿على حسبه﴾ اى على اقتضائه * ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضي معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق في كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذي هو الظرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا فيه فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعني المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذي وقع بعد هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحو كم رجلا ضربت يكون اقتضاؤه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضاؤه مفعولا فيه وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز * ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز اى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلا (فكم) في هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه) اى فيكون كم ههنا معينا (لاحد المنصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى التعين (بحسب المميز) وهو اليوم لانه لو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا * واعلم ان هذا التفسير من الشارح ووجه تشميره ساقه في الاستدلال عليه لدفع ما اعترض عليه الشارح الرضي بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى * ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يحتج الى ما قاله الرضي لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه الظرفية لا على وجه آخر * ثم شرع الشارح في امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى فمثال كم الاستفهامية المنصوبة وهو مبتدأ وقوله (نحو كم رجلا ضربت) خبره وقوله (في المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم

غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلا من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرها فاقتضى كل من هذه الافعال بحسب المميز مااقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث * ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا او تقديرا فقال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور فى قول المصنف (او شبهه) اى وجعلنا قولنا او شبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعد كم مع عدم اشتغاله بضميره (ملفوظا) فى نحو كم رجلا ضربت (او مقدرا) اى او كان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرا بعد كم اى بين كم و بين الفعل المذكور المشتغل بالضمير فى نحو كم رجلا ضربته لانه اضطربت اقوال النحاة فى هذه الصورة لانها حينئذ تدخل فى قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد لفظ كم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والا فمرفوع بمعنى انه يجوز رفعه وحمل قول المصنف كان منصوبا على وجوب النصب يعنى ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كما فى نحو كم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفعه كما فى نحو كم رجلا ضربته وقال العصام ويرده ماذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضى فى نحو كم رجلا ضربته حيث جوّز تقدير الفعل قبل كم وقال ولا منع من تقدير الناصب قبل كم ثم دفع ماقيل ان كم يقتضى الصدارة والتقدير قبله ممتنع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامى ههنا توجيهه على وجه لم يحتج الى ماتكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقدّرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدّر بعد كم فعلا غير مشتغل اى فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اى فمثل هذا التركيب يجوز نصبه ورفعه لانه (من حيث ان مابعده فعل مقدّر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم تجعله) اى وان لم تجعل مثله (من قبيله) اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعد كم (فعلا غير مشتغل عنه فهو)

اى فمثاله (من هذه الحيثيــة مرفوع داخل فى قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف فى بيان المحل الذى يكون كم مجرورا فيه فقــال (وكل ماقبله) وفسره الشــارح بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالنكرة التى هى عبــارة عن النوعين من الاســتفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله) للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (او بكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) اى او وقع قبله اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التى وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم رجلا ضربت و) مثال الخبرية نحو (عبد كم رجل اشــتريت) فقوله وكل ما قبله مبتدأ والفاء فى قوله (فمجرور) جوابية وقوله مجرور خبر للمبتدأ الذى تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف واشار الشارح بقوله (بحرف الجر او الاضــافة) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر او المضــاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذى ورد بان تقديم حرف الجر او الاسم المضــاف على كم الاســتفهامية او الخبرية مناف لصدارتهما فاجاب بانه جائز للضرورة (لان تأخير الجار) ســواء كان حرفا او اسما (عن المجرور ممتنع لضعف عمله) اى عمل الجــار مطلقا واذا امتنع التأخير (فجوّز) اى وجب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من الجار ومابعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجــار يعنى مع انا لانحتاج الى ماقلنا من الجواز للضرورة وانما نحتــاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز أن يجعل الجار (اسما كان او حرفا) فقدم الشارح الاسم ههنا على الحرف ليكون اشــارة الى ان الجعل المذكور فى الاسم ابعد من الجعل فى الحرف فاذا جاز فى الابعد فجوازه فى البعيــد اولى (مع المجرور) اى مع مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) اى مثــل كلمة واحدة (مستحقة للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لا يســقط المجرور عن مرتبته * ثم شرع المصنف فى الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا) ولما كان قوله والا عبارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسره الشــارح بقوله (اى وان لم يكن) واشــار به الى ان الا مركبة من حرف الشرط ولا النافية يعنى وان لم يوجد (بعده) اى بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية (لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل) اى غير فارغ (عنه

بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هى شروط النصب (ولا قبله)
اى قبل كل منهما (حرف جر او مضاف) كما هى شروط الجر وزاد الشارح قوله
(وكان مجردا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالعلة
لقوله (فمرفوع) يعنى وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن
العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله
(اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلة على الجملة الاسمية التى
حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزاء لقوله والا وقوله (مبتدأ) خبر بعد خبر
او صفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن ظرفا) اى
ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وما وقع ظرفا
فالاكثر أنه مقدر بجملة لاما يدل على مكان اوزمان على طبق قوله وظروف
الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا فى متن
العصام وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفهامية
فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز
ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبرا له وان كان معرفة يجوز
ان يكون خبرا عنه * ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز فى صورة كون
خبره معرفة عند غير سيبويه من النحاة اراد الشارح ان يذكره فقال (وهذا)
اى كون كم مبتدأ على الاطلاق (مبنى على مذهب سيبويه) اذ يلزم حينئذ
التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهاما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك
الا على مذهب سيبويه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة) لا مطلقا بل عن
نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وما وكم (واما عند غير سيبويه) من النحاة (فهذا)
اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عند غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل
تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يجز كونه مبتدأ (لكونه نكرة و)
لكون (ما بعده معرفة) وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ
(نحو كم يوما سفرك فكم) اى لفظ كم (ههنا) اى فى هذا المثال الذى كان
مميزه ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار الاصل
(داخل تحت قاعدة النصب لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف) اذ
هو غير مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على الفاعلية
وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعد كم وقوله
(باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى فى ضمن قوله داخل اى دخوله
تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم وقال العصام
هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية

(وهى)

وهى النائبة عن الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى ردا على العصام ان ماقاله الرضى مرضى موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل اوشبهه مشتغل عنه لالفظا ولاتقديرا ولاقبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل * ولما فرغ المصنف من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع فى بيان احوال سائر اسماء الاستفهام والشرط * ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل احكامهما احال البيان المذكور بقوله ﴿ وكذلك ﴾ على احكام كم * ولما احتمل ان يكون المشار اليه عبارة عن قوله فكل مابعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسره الشارح بقوله (اى مثل كم) وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع احكامهما بل (فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثانيها كونه مجرورا بحرف الجر اوالاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لايكون ظرفا ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهى اشتراط نصبه بكون مابعده فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ اسماء الاستفهام والشرط ﴾ مبتدأ مؤخر ولما لم يتأت جميع الوجوه الاربعة فى كل واحد من هذه الاسماء اوّله الشارح بقوله (بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه الاربعة) يعنى المراد بماذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك الوجوه تتأتى (فى مجموع هذه الاسماء) لا فى كلها وهذا لاينافى ان لايوجد بعض الوجوه فى بعض تلك الاسماء وهذا من الشارح تأويل لكلامه فى وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه الاسماء بما ذكر فى كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه الاربعة تجرى فى كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم بل تجرى فى بعضها وبجريانها فى البعض يصدق عليها انها تتأتى فى المجموع بالجملة (لا) المراد به انها تتأتى (فى كل واحد منها) اى من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفى العصام ان هذا التأويل من الشارح فى طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام حيث ارادبها ان ماشبه منها بكم جميعها من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اوّله فى التشبيه فقال ذلك البعض يعنى وكذلك انها مثل كم فى بعض

تلك الوجوه اوجميعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال العصام ولايخفى ان
فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لابد أن يراد جميع اسماء
الشرط وباقى اسماء الاستفهام انتهى * ثم بين الشارح ماهو مشترك بين الاستفهام
والشرط وبين ماهو مختص باحدهما فقال (وهى) اى تلك الاسماء المشبهة
بكم (من) اى لفظ من (وماواى وانى واين ومتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه
الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة
بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف (وايان) حال كونهما (مختصتين بالاستفهام)
ثم فصل الشارح كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال
(فمن وما اذاكانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اى فى من وما وقت كونهما
استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهى كونهما منصوبتين بما بعدها
من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال
كونهما منصوبتين بما بعدها فى كلة من (نحو من ضربت و) فى كلمة مانحو
(ماصنعت و) مثال كونهما مجرورتين فى من بحرف الجر (بمن مررت و)
بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما مرفوعتين
بالابتداء فى كلة من نحو (من ضربته و) فى كلمة مانحو (ماصنعته) ثم بين
وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولايتأتى فيهما) اى فى من وما (الرفع
على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كامر (واذاكانتا) اى كلمة
من وما (شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اى كماتتأتى تلك
الثلاثة فيما اذاكانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو)
اى مثال النصب فى من نحو (من تضرب اضرب و) فى مانحو (ماتصنع اصنع و)
مثال المجرور بحرف الجر نحو (بمن تمرر امرر و) بالمضاف نحو (غلام من
تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء فى من نحو (من يأتنى فهو مكرم)
وفى مانحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عندالله ولايتأتى
فيهما) اى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لايتأتى (فى جميع اسماء الشرط)
سواء كانت مما عداهما مشتركة نحو اى واين اومختصة بالشرط نحو اذا وعلى
كل تقدير فيها لايتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لايقع) اشارة الى
ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لايقع
(بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول
على الفعل (ولايصلح الفعل للابتداء) الا شاذا نحو تسمع بالمعيدى اومأول
بالاسم فى نحو ﴿ وان تصوموا ﴾ (وماهو لازم للظرفية) اى والاسم الذى هو لازم
ظرفيته وقوله (من هذه الاسماء) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة

السابقة (كمتى واين وايان وكيف وانى واذا) قوله ومامبتدأ وقوله (ان لم يجر بجار) الجملة شرطية خبره يعنى ماهو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار يجر به (نحو من اين) وان لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ابدا) باعتبار أنه مفعول لمقدر (وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسما صريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى انه اذا خرج عن الظرفية يبقى اسما صريحا مجردا عن معنى الظرف (فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) وقوله (اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما بمعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى) للاشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وانا لم اعثر) اى لم اطلع (لهذا) اى لكون اذا مستعملا فى غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيد لقوله فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرتفع فى الاستفهام محلا) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا صار له محلان احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) بايراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعده فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية بكونه ظرفا لمتعلق محذوف * ولما احتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان يفسره بقوله (اى متى كائن عهدك به) لافادة أن المتعلق قدر مؤخرا على وفق ماتقدم فى قوله وقدرت بعده فعلا (واما اى) اى واما لفظ اى من هذه الالفاظ (فتتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن الرفع على الابتداء وعلى الخبرية فاما رفعه بالخبرية ففى هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت) اشارة الى ظرفيته (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة

مجيئك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فاىّ وقت على تقدير انتصابه) لفظا (بالظرفية) اى بكونه ظرفا (مرفوع المحل) اى مرفوع محله (بالخبرية) يعنى انه منصوب افظا لكونه معربا ومرفوع محلا لكونه خبرا (والوجوه الباقية)وهى الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل ايّهم ضربت و) ثانيها الجر نحو (بايّهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايّهم قائم) ثم شرع المصنف فى مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى جواز الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد ﴿ وفى مثل كم عمة لك ياجرير وخالة ﴾ ثم فسر الشارح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه) اى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع فيه لفظ كم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون مميزه مذكورا وان يكون محذوفا فان الحال فى تركيب كم عمة كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله ﴿ ثلاثة اوجه ﴾ مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف النسختان عند الشارح ففى بعضها وفى مثل كم عمة بحذف المميز كما هى مختار الشارح فان هذه النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث المميز كما فسره باشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد أن يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اى كما نقلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (وفى مثل تمييز كم عمة) يعنى بزيادة لفظ التمييز فحينئذ يكون مراد المصنف بقوله فى مثل (اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اى فى مثل الاسم الذى وقع تمييزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمة منصوبا ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تمييزا ثلاثة اوجه من الاعراب (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختارها الشارح اعنى مالم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) اى احتمالا عنده راجحا كما سيصرح (ان تعتبر الاوجه الثلاثة) اى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اى يجوز ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) اى فى ذاتها (احدها) اى احد الثلاثة (رفعه) اى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجر وعلى هذا التقدير يكون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) اى والوجهان الآخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية اوعلى المصدرية) اى الثانى من الوجوه جعله منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير

كون المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجوه فى كم (فانه) اى لان المصنف (اشار فيما سبق) فى بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا بمعمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب) حيث لم يقل منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليعم كل المنصوبات التى اقتضاها الفعل فحينئذ يجوز أن يعتبر فى هذا البيت على تقدير كون عمة مميزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله حلبت فى المصراع الثانى وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا بالابتداء ويحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلبت وتقدير الثانى كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق لقوله حلبت * ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا) اى وجه اعتبار الوجوه الثلاثة فى نفس كم (اليق) من الوجهين الآخرين (بما سبق) فى كلام المصنف (من وجوه اعراب كم) وجه الاليقية ان فى هذا التوجيه تخليص الكلام المصنف عن ورود لزوم الاخلال بذكر ما لم يذكر قبله * ثم شرع الشارح فى بيان احتمال التوجيه الآخر فى الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال (ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الاوجه) اى الاوجه الثلاثة المذكورة (فى مميزها) اى فى مميز كلمة كم (اعنى) اى بذلك المميز ههنا (عمة) اى كلمة عمة (فاحدها) اى فاحد الاوجه الثلاثة (الرفع) اى رفع عمة (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ وحلبت خبرا له فحينئذ لا يكون مميزا لان المميز لا يكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء ان تكون كلمة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (اوخبرية) فيكون المحذوف مجرورا مفردا اومجموعا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون فى هذا التقدير الا بحذف المميز فلا يكون داخلا فى الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه (والآخران) اى والوجهان الآخران (النصب) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها) اى كون كم (استفهامية) بان تكون عمة تمييزا لها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة (على تقدير كونها) اى كون كم (خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح فرعا على جواز حذف المميز اراد أن يشير اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المصنف تأخير هذا اى تأخير قوله وفى مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الآتى بعده وهو قوله (وقد يحذف فى مثل كم مالك) حتى يكون قوله على الترتيب الاليق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز فى بعض المواضع تقديم الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك الاعتبار لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية اوالمصدرية مبنيان ايضا

على حذف المميز ولم خصص شارح الالفية بهذا الوجه الثانى فاجاب عنه
الفاضل الامير بان الوجه الاول ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه
معتبرة فى نفس كم موافقة لماسبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثانى ففيه
عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف المميز وقال العصام
بعد اثبات التمحل فى التمييز فى الحمل على التمييز فى بعض الوجوه فالاولى ان يقال
المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمةلك ياجرير وخالة فانه الذى ذكر آنفا
فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك
وكم ضربت تنظيرا لحذف هذا التميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما فى كم ضربت او المقدر كما فى كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها
وهو جر عمة مع الجمعية محتاج الى اثبات وقوع نسخة فى البيت المذكور بالجمع بان
يكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور اطلع على تلك النسخة * ثم اراد
الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها التمييز فقال (واما
النسخة الاخرى) اى واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى فى مثل
تميز كم عمة بزيادة ذكر التمييز (فلا تحتمل) اى فلا تحتمل الاعتبار فى الوجوه (الا الوجه
الاخير) وهو اعتبار بعض الوجوه فى عمة على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير
رفعه بالابتداء بان يكون المميز محذوفا واعتبار بعضه فى عمة ايضا على تقدير
كونه مميزا * ثم شرع فى بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بما سبق فقال (والبيت
للفرزدق) هذا بيان لقائله (يهجو جريرا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهجو
جريرا بترذيل اقاربه (وتمامه) اى وتمام البيت (فدعاء قد حلبت علىّ عشارى)
ثم شرع فى بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (الفدعاء)
على وزن حمراء مؤنث الافدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليد او الرجل) وفى شرح
الابيات الفدع بالتحريك عوج فى المفاصل كأنها قد زالت عن اماكنها ويقال
رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع او القدم والساق لان فى مفاصله
انحرافا وانقلابا (فتكون) حينئذ معنى الفدعاء (منقلبة الكف او القدم بمعنى
انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل
(صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة
(كذلك) اى معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الا عوجاج يعنى
اعوجج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اى للعمات والخالات (نسبها)
اى نسب الشاعر فى مقام الهجو عمات جرير وخالاته (الى سوء الخلقة) من اول
الامر لا لكثرة الخدمة فيحصل الهجو المطلوب فى كل من الاعتبارين (وانما

عدّى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعلى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى باللام كما يقال حلبت له ماشيته وههنا تعدّى بعلى الاستعلائية لتضمنه) اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة فى الهجو اى حلبت وثقلت تلك الحلبة علىّ * ثم بين وجه كونه استثقل خدمتها بقوله (اى كنت كارها لخدمتها) لسوء خلقتها (مستنكفا منها) اى من خدمتها (فخدمتنى على كره منى واختار) اى ولذلك الاكراه اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلغ فى الذم من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلغ اى خدمة المواشى ابلغ فى الذم من الخدمة للانسان (والعشار) بكسر العين (جمع عشراء) بضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشراء (الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشى (لانها) اى لان الناقة الموصوفة (تتأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذا لم تطع بسهولة (ففى حلبها) اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (ففى ذكر عمته وخالته) اى فى ذكر الشاعر عمة جرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفيه) وقوله (ابيه وامه) بدل من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعنى ان نسبك ياجرير رذيل مطلقا لا شرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلغ فى مقام الهجو المطلوب * ثم شرع فى تطبيق لفظ كم بالمقصود على تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال (فالاستفهام) اى المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله (على تقدير نصب عمة) خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبر او احدهما خبر والآخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشيء ملزوم للجهل فكأنه من ذكر الملزوم وارادة اللازم واليه اشار الشارح بقوله (كأنه) اى كأن المتكلم ههنا (ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عماته وخالاته) اى لكثرتهما (فسأل عنه) اى عن عدده وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كأنه قال اخبرنى اىّ عدد من العمات والخالات حلبت علىّ عشارى اى ذلك كثير لا اعرف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها

(خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمة على التميز (على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماتك) يا جرير (وخالاتك قد حلبت على عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون عمة مميزا منصوبا فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا فعمة مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثالثة واليه اشار الشارح بقوله (واذ حذف المميز) فنصب كم اما على الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) او على المصدرية واليه اشار بقوله (اوكم حلبة) بالنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على) سبيل (التهكم) كما عرفت (اوكم مرة او حلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وبقوله (على التكثير) اشار اليه تسامحا (فارتفاع عمة) اى فعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدأ * ولما كان عمة نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (ومصححه) اى مصحح كونه مبتدأ (توصيفه) اى جعله موصوفا (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد حلبت) اى جملة قد حلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى واعراب كم (استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع نصب) لكونه داخلا فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) اى بعد كم وهو حلبت (مسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير اوغيره (تسليط الظرفية) على تقدير المميز بمرة (او المصدرية) اوتسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر (واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء) لانهما تابعان لعمة فان الاول عطف عليه والثانى صفة له (واذا نصبتها) اى اذا نصبت عمة على التميزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خالة وفدعاء (واذا خفضتها) اى واذا خفضت عمة على التميزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى خفضت خالة وفدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسئلة كم من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تميزه شرع فى بيان مسئلة مميزه من حيث ذكره وحذفه فقال ﴿ وقد يحذف ﴾ قال فى المعرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميز كم) لبيان الضمير المستتر تحته يعنى ان نائب الفاعل افعل يحذف مستتر تحته وراجع الى مميز كم لا الى نفس كم وقوله (استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين ﴿ فى مثل كم مالك ﴾ فى الجملة الاسمية ﴿ وكم ضربت ﴾ فى الجملة الفعلية * ولما كان قوله فى مثل

اشـارة الى تعميم هذه المسـئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشـارح وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثـال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه (اذا سـئل عن كمية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونهـا خبرية وقوله (فظاهر الحـال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجمـلة الاسمية جواب لقوله اذا سئل عن المال اواخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان الظاهر حال المتكلم (دالة على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية دراهمك اودنانيرك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصصه بهما هذا على تقـدير استفهاميتها (اواخبار) اى اوظـاهر الحـال قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبـار (عن كثرتهما) اى دراهمك ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتها (فمعناه) اى فمعنى تركيب كم مالك (كم درهما اودينـارا) بنصب التميز فى الاستفهامية (او) معنى (كم درهم اودينار مالك) بجرها فى الخبرية * ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال كم مالك فقال (فكم) اى لفظ كم (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك يعنى فى كل مثـال يكون بعد كم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحـا للابتـداء مع اقتضـائه الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن ضربك) يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسـئل عن عدد الضرب يضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه) اى اذا سـئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لولم يعلم بوقوعه كان الظـاهر أن يسـئل عنه بالهمزة اوبهل ويقول اضربت اوهـل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا سـئل كذلك (اواخبربه فالظـاهر) اى الراجح فى المراد أن يقدر المرة اوالضربة وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيجئ (ان السؤال) حين كونها استفهامية (اوالاخبار) حين كونها خبرية (انمـا هو) اى كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة) بنصب المميز فى الاستفهام (اومرة) بالجر (ضربت) فى الخـبرية (اوالى ضرباتك) يعنى اوبالنسـبة الى ضرباتك (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت اسـتفهاميـة (اوضربة ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال دخلت لفظة كم على فعل غير مشـتغل عنه (اما منصوب على الظرفيـة) اى على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (اوالمصـدرية) اى او على ان يكون

مصدرا مفعولا مطلقا له * ولما كان المصدر الذى للعدد مشتركا مع المرة فى الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اى بين جعله ظرفا و بين جعله مصدرا (اذا كان المصدر) فى قوله كم ضربة (للنوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهر) لانه حينئذ لا يشترك كان لان المراد فى المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفى الضربة عن نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد فحينئذ تشترك المرة والضربة فى السؤال عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوز أن يعتبر فى الاول الظرفية وفى الثانى المصدر مع اتحاد ما آلهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالملحوظ فى الظرفية) اى المعنى الذى لوحظ فى جعله منصوبا على الظرفية (اوّلا) اى قبل ملاحظة كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع فى زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان الذى هو مدلول الفعل و بين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو أن مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمنته والله اعلم (وفى المصدرية) اى المعنى الذى لوحظ حين جعله مصدرا (اوّلا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذان التوجيهان فى اعراب كم اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة * ولما فرغ من بيان الاحتمال الراجح اراد أن يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثانى) وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشتغل (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا كانت استفهامية (او رجل ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز * ولما فرغ المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع فى مسائل الظروف منها فقال ﴿ الظروف ﴾ ولما عبر عنها المصنف فى تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسره الشارح بقوله (اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات

(ببعض الظروف) يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى وهواشارة الى ماذكر فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان العهد اشارة اليه لا الى مطلق الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله ﴿ منها ﴾ ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله ﴿ ما ﴾ (اى ظرف) الموصول مع صلتــه التى هى ﴿ قطع ﴾ على صيغة المجهول فاعل للظرف كذا فى المعرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع ﴿ عن الاضــافة ﴾ و بعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضــاف اليه) بيــان لسبب القطع يعنى ان ســبب قطع هذه الظروف عن الاضــافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اى دون الحذف من النية و نسيانه (فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين) يعنى انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى عدّت من المبنيات لانه حينئذ يكون معربا مع وجود التنوين الذى هو من خواص المعرب (نحو ربّ بعد كان خيرا من قبل) فانه لما حذف المضــاف اليه منهما فى اللفظ حذف ايضــا فى النية لانه لم يرد خيرية بعــدية شئ معين من قبليته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم * ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا وعبر عنهــا بالغايات ايضا اراد الشــارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقلاء (كانت) تلك الغــاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت هى) اى تلك الظروف (اليــه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسبى يجب ان تكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضــافته يجب ان تكون فى المضاف اليه (فلما حذف ذلك الاسم الذى اضيفت هى اليه بلا عوض صرن) تلك الظروف المضــافة (غايات) وقوله (ينتهى بهــا الكلام) صفة كاشفة للغايات اى معنى صيرورتهــا غايات انه ينقضى بهــا الكلام وانما قيــد الحذف بلا عوض اذ لو عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى ﴿ وكلا ضربنا له الامثال ﴾ وفى الظروف قليل كما سيجئ فى ما بعد من كلام الشارح * ثم شرع فى بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات مع ان الاصل فيهــا هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هى اللام والظاهر أن هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها)

شروع فى بيان السبب الآخر فحينئذ ينبغى ان تكون النسخة باوكما ضبط فى بعض الحواشى المرئية يعنى ان سبب بنائها اما لتضمنها معنى اللام الذى هو الاصل فى الاضافة اولمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (فى الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا فى حال اضافته بالفعل لان فى حال اضافته بالفعل مرجحا لاعرابه وهو وجود الاضافة التى هى من خواص الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب فى الاسم الذى اضيف الى الجملة فلعدم ظهور اثر الاعراب فى المضاف اليه لكونه جملة كذا فى العصام وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله ﴿كقبل و بعد﴾ اماظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هى كائن كقبل اوصفة للمصدر المحذوف اى قطع قطعا كقبل وقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتمثيل اى والذى كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات و بين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل مابه الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولايقاس عليها) اى على المذكورات (ما) اى ظروف ملابسة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليها ما بمعناها فعدم جواز القياس فى غيرها اولى * ولما كان فيما قطع عن الاضافة تجويز وجه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز فى هذه الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يعوّض التنوين من المضاف اليه فتعرب) اى فحينئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهى ترك المضاف اليه بلاعوض ثم استشهد لهذافقال (قال الشاعر* فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات) قوله فساغ اى سهل وقوله لى متعلق به والشراب فاعل فساغ وضمير المتكلم فى كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم اوفتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء

العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابنى قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لايجرى الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لانسلم ان يكون قوله قبلا مما عوّض فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لايجوز أن يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خيرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بابطال السند بان يقول هذا ليس من قبيل ذلك لانه لافرق فى هذا المضاف اليه لفظا لانية (بين ماعرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف المقطوعة عنها) كما فى قول الشاعر (و بين مابنى) اى و بين الظروف التى بنيت (منها) اى من تلك الظروف ولوكان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه منوى لتعويض التنوين عنه حاصله انه لافرق بين مابنى و بين ماعرب فى تضمنهما معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا بالتنوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما اعرب لعدم تضمنها) اى الظروف المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة كما سبق فى قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فمعنى) قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاكمة الشارح الرضى بين هذين المذهبين و ترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى والاول) اى عدم الفرق بين مابنى و بين ماعرب فى كون المضاف اليه منويا (هو الحق) ثم شرع المصنف فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال ﴿ واجرى مجراه ﴾ وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله (اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيثه بل الى لفظ ما فى ماقطع عن الاضافة وقوله ﴿ لاغير وليس غير ﴾ اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف المضاف اليه) اى وانما اجرى هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع فى علة البناء على الضم وجملة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير

فى اللفظين (من الظروف) اى معدودا منها لكنه بنى على الضم (لشبهه) اى لشبه غير (بالغايات) وهى لفظ قبل و بعد و شبهه بها (لشدة الابهام) اى لوجود شدة الابهام (الذى فيه) اى فى لفظ غير لان صفة الغيرية لاتختص بذات دون ذات حتى لايكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم (كما) اى كالابهام الذى الذى هو حاصل (فيها) اى فى الظروف المقطوعة (ولايحذف منه) اى من لفظ غير (المضاف اليه) فى اى موضع كان (الا بعد لاوليس) اى فى موضع كونه واقعا بعد لاوليس (نحو افعل) يحتمل الامر والتكلم (هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير) وقال فى شرح اللب ان لا فى لاغير لنفى الجنس وتقدير جاءنى زيد لاغير جاءنى زيد لاالجائى غير زيد ويجوز أن يكون تقديره جاء زيد لاغير زيد جاء وغير التى فى ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كأنه قيل ليس الا كذا قاله الرضى وقال العصام فى متنه والظاهر أن غير فى لاغير وليس غير على نحو واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لاغير تقديره لاغيره جاء وانما خصص حذف المضاف اليه فى حال وقوعه بعدها (لكثرة استعمال غير بعدها) بخلاف كونه خاليا عنهما ﴿و﴾ لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسره الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) بين العاطف وبين قوله ﴿حسب﴾ اى كما اجرى لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن ليس اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اى لشبه كلمة حسب (بغير) اى لفظ غير (فى كثرة الاستعمال) كما فى غير بعد لاوليس (وعدم تعرفها) اى وفى عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كما فى غير مطلقا وقال العصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لاغير اذلا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب و بين ان يقال جاء زيد لاغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير انتهى وحاصله اعتراض على الشارح فى حمل حسب على غير مع انهما متساويتا الاقدام ﴿ومنها﴾ (اى من الظروف المبنية) اى المعدودة من المبنى وفى الامتحان ان ترك قوله ومنها انسب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك فى علة البناء مع لاغير ونحوه فلا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التغاير ﴿حيث﴾ اى لفظ حيث ﴿ للمكان ﴾ وفى الصحاح ان حيث فى المكان بمنزلة حين فى الزمان وهو موضوع للمكان فى اللغة نحو قمت حيث قام زيد اى مكان قيامه (وقال الاخفش قديستعمل) اى استعمالا قليلا (للزمان) نحو قمت حيث قام

زيد اى زمان قيامه ﴿ ولا يضاف ﴾ اى لا يضاف لفظ حيث الى شئ من شانه ان يضاف اليه ﴿ الا ﴾ يضاف ﴿ الى جملة ﴾ وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (او فعلية) تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيد قائم اوحيث يقوم زيد وقوله ﴿ فى الاكثر ﴾ متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لا فى اكثر اللغات * ثم شرع بيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقدجاء) اى وقدجاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا نجيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره) اى آخر البيت (نجما يضئ كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ هذا بناء على ان نجما بالحركات كما ذكره الشارح بدل من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطالعا حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب * ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اى تلك الكلمة (غالبة الاضافة) اى غالبة اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اى فاضافة كلمة حيث (اليها) اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ما اضيفت هى اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة لغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما اضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعرب به بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاؤه على بنائه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاؤه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها ﴿ ومنها ﴾ (اى من

الظروف المبنية) ﴿ اذا ﴾ اى لفظ اذا (زمانية كانت) كما هو وضعها (او مكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كما سيأتى فى الشرح (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة اذا (لما) اى للعلة التى (ذكرنا فى حيث) وفيه ان ماذكره الشارح فى علة بناء حيث هى علة بنائه على الضم واذا ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعتين لمبهم احتاجتا الى الجملة المضاف اليها فشابهتا فى الاحتياج الى جملة الموصول اوانهما شابهتا الحرف فى مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الشارح اراد بقوله لما ذكرنا ماذكره فى بيان مذهب بعضهم آنفا بقوله لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة كذا فى حاشيته لابن قاسم العبادى وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الآخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عد انتهى فعلى هذا لااشتراك بينهما فى العلة ﴿ وهى ﴾ اى كلمة اذا * ولما عمم الشارح بقوله زمانية كانت اومكانية احتاج الى التقييد بقوله (اذا كانت زمانية) اى كلة اذا اما زمانية اومكانية فان كانت زمانية فهى ﴿ للمستقبل ﴾ اى للزمان المستقبل (وان كانت) اى ولوكانت لفظ اذا (داخلة على الماضى) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا فى بعض النسخ بتذكير وان كان وفى بعضها بالتأنيث وهى الموافقة لما قبلها (وذلك) اى كونها للمستقبل فى حالتى دخولها على المستقبل والماضى حاصل (لان الاصل فى استعمالها) اى فى استعمال اذا (ان يكون لزمان) من ازمنة المستقبل (مختص من بينها) اى من بين تلك الازمنة المستقبلة (بوقوع حدث فيه) اى فى ذلك الزمان (مقطوع بوقوعه) اى بوقوع ذلك الحدث (فى اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع فى الواقع اولا (والدليل عليه) اى على كونها كذلك (استعمالها) اى استعمال لفظ اذا (فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى) اى فى الحدث المقطوع وقوعه فى زمان من ازمنة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفى الواقع ايضا (وقوله تعالى) اى ونحو قوله (اذا الشمس كوّرت) اى عوّرت اواذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة كذا فى الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) اى ولكون اكثر محل اذا فيما تحقق وقوعه وقطع به (كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقداستعمل) اى لفظ اذا (فى الماضى كما فى قوله تعالى) اى فى قصة ذى القرنين عليه السلام (حتى اذا بلغ) اى ذوالقرنين (بين السدّين و) كذا فى قوله تعالى (حتى اذا ساوى) اى سوّى (بين الصدفين)

اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الا يات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فما قال ﴿وفيها﴾ (اى فى اذا) يعنى فى كلمة اذا ﴿معنى الشرط﴾ يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن موضوعة له * ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو) اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس جئتك ففيها ترتب مضمون جئتك وهى مجيء المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت) اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب مضمون احداهما على الاخرى وكل اداة شانها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط * ثم اراد الشارح ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اى فالبيان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لبنائها) اى لبناء كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ايد المصنف كلامه بقوله ﴿ولذلك﴾ وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ لان تكون معترضة او استئنافية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اى اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض اوالاستئناف كما فى معرب زينى زاده ثم فسره الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط فيها) لتعين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعنى ولتضمنها معنى ان فقط (لا لاصالتها فيه) كما فى كلمة ان ﴿اختير﴾ (اى جعل مختارا) وانما فسره به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله ﴿بعدها الفعل﴾ يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احداهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسر به الشارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قال الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها لانا جعلنا

القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط * ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لمناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل * ثم اراد أن يبين الوجه الغير المختار فقال (وجوّز الاسم) اى وجوّزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا (فى الشرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا كان الشرطية ولم يجوّز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوّز وقوع الاسم بعدها وعبارة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجويز الامرين الاطباق على جواز الرفع فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش * ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال ﴿ وقد تكون ﴾ وقوله (اى اذا) تفسير للضمير فى تكون وقوله ﴿ للمفاجأة ﴾ ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما اتى بتكون مصدّرا بقد للاشارة الى ان استعمال اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ماقبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط) للاشارة الى المنافاة بين كونها للشرط و بين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم المبتدأ بعدها * ثم بين الشارح لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأه الامر مفاجأة) يعنى انها من مهموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئته) بكسر الجيم على انه من باب سمع او بفتحه على انه من باب منع بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاءة بالضم والمد) اى بضم الفاء وانما قيدبه لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأه من الحدين بمعنى اخذه بغتة والمراد اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاءة الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا لقيته وانت لاتشعر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندى ان الفجأة كالضربة بمعنى * كسى را ناكاه دريافتن * وبالمد بمعنى * ناكاه رسيدن * انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله ﴿ فيلزم المبتدأ بعدها ﴾ عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى المعرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذ التى للمفاجأة (وبين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق

بين المفاجأة والشرطية * ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع فى باب الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اى مراد المصنف (بلزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد باللزوم هو اللزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم (ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفاجأة (فى باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حمل الارادة باللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوّزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يشترطون فيه الاعتماد على المبتدأ وغيره فى عمل الظروف فاراد المصنف ان يردّ عليهم بان المرفوع الذى بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لا فاعلا للظرف * ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره (والعامل فى اذا هذه) اى اذا التى للمفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى المعنى الذى هو المفاجأة بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى (فيه) اى فى هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولا على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى) اى تلك الفاء (للسببية) اى لسببية ماقبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة (عن الخروج) المفهوم من خرجت (قيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (فان اذا هذه) اى التى للمفاجأة (زمانية او) التقدير (مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ماهو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ماذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت

لامفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم تبق اذا ظرفية) وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم تبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لا مفعـول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع اومكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياه اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف * ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالهـا للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد تكون) اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفيـة دون الشرطية والمفـاجئية (نحو آتيك اذا احمرّ البسر اى وقت احمرار البسر) فان كلمـة اذا فى اذا احمرّ لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى ﴿والليل اذا يغشى﴾ كما فى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشـارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقد مرّ أن الراجح عند الشارح عدم ثبوته * ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذ بسكون الذال فقـال ﴿ ومنها ﴾ (اى ومن الظروف المبنية) ﴿ اذ ﴾ اى كلمة اذ بسكون الذال وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله ﴿ للماضى ﴾ صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى ﴿واذ يمكر بك الذين كفروا﴾ (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى للوجه الذى (مرّ) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضـافتها الى الجملة (او) وجه بناءها (لكون وضعها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالهـا يحتاج الى ضم ضميمة وهى المضاف اليه (وقد تجىء) اى قد تجىء كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذ الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل * ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ ههنـا لتنزيل المستقبل مكان المـاضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضيات فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز أن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شـاهد آخر نحو قوله تعالى ﴿واذ قال الله يا عيسى ابن مريم ءانت قلت﴾ كما فى تفسير التيسير ﴿ ويقع بعدها ﴾ اى بعد كلمة اذ ﴿الجملتان﴾ وقوله ﴿الاسمية والفعلية﴾ تفسير للجملتين

على طريق البدل وانما احتـاج الى التفسير لانه يجوز أن يتوهم ان المراد من الجملتين الماضوية والاستقبالية كما فى اذا يعنى ان كلة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاسـتقبالية وانما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتمالها) اى لعدم اشتمال كلة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصـاصها) بالنصب على انه مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل فى المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعايـة) متعلق بالاختصاص وهذا التوصيف لبيان علة اختصـاص ماعدا اذ بالفعاية يعنى ان اذ غير مختصة بالفعلية لانهـا غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا مختصة بالفعلية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ماهو مشتمل على معناه مختص بالفعاية لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اى مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذ قام زيد) وهذا مثال لوقوع الفعاية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيصا لمعنى الماضى على اصل وضعها وقد جمع فى التنزيل وقوع الجمل الثلاث فى آية واحدة فى قوله تعـالى ﴿ اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذهما فى الغار اذ يقول لصـاحبه ﴾ ثم بين الشـارح استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد يجيء) اى لفظ اذ (للمفاجأة) كما استعمل اذا فيها (نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها) اى مجيء اذ فى المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب فى المثال نحو بينا عند فلان اذ زيد طالع حتى يوافق مانقل عن الرضى من انه قد يجيء للمفاجأة والاغلب فى جواب بينما اذ وفى جواب بينا اذا ولايجيء بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذ الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعى فى جوابهما لكن خطىء فى انكار الفصاحة كذا فى العصام وفى الامتحان واتى اذ للمفاجاءة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولايخفى ان هذا مخالف لمانقل من انه لايجيء بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها فى الاسمية انه فى الاستعمال الاغلب ومراد صـاحب الامتحان جوازه على خلاف الاغلب ولعل الشـارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا وبينما للاختلاف الواقع بين الاصمعى وغيره واتى بالجملة الاسمية فى المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقد يجيء للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما تسـتعار اللام للوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه للتردد فى الاسمية لم يذكره الشارح ههنا ﴿ومنها﴾ اى ومن الظروف المبنية ﴿اين وانى﴾ وتوسيط الشارح قوله (فهما) للاشارة الى ان قوله ﴿للمكان﴾ خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسر ههنـا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكائنة للتفنن يعنى ان فى مثل هذا

يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبرا للمحذوف وكذا يجوز أن يكون حالا كذا
في المعرب وقوله ﴿ استفهاما وشرطا ﴾ يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن
في الظرف المستقر وان يكون تميزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من
حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام
والشرط كما اختاره العصام بقرينة مابعده وهو قوله ومتى للزمان فيهما اى
في الاستفهام والشرط واختار الشارح اول الوجوه حيث فسره بقوله (اى
حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا في العصام
او بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناها كذا في الامتحان
ثم بين وجه كونهما مبنيين بقوله (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اين وانى حاصل
(لتضمنهـا) اى لتضمن كل واحد من اين وانى (معنى حرف الاستفهام
او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (نحو اين زيد و) مثال تضمنها
حرف الشرط (اين تكن اكن و) مثال تضمن انى حرف الاستفهام (انى زيد و)
مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) ثم اراد الشارح ان يذكر استعمالا
خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء في الكلام تركيب (انى زيد) لا بمعنى الاستفهام
عن مكان زيد ولا بمعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى ﴿ فأتوا حرثكم
انى شئتم ﴾ اى كيف شئتم يعنى من اى جهة شئتم كذا في البيضاوى والقرينة
الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود فعل بعده مجردا عن معنى الشرط
(و) جاء ايضا في الكلام (انى القتال) لا بمعنى السؤال عن مكانه بل (بمعنى متى)
يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولانى ثلاثه معان استفهامية كانت او شرطية
احدها بمعنى اين الا ان اين مع من في الاستعمال ظاهرة اومقدرة ويجيء انى بمعنى
كيف نحو انى ﴿ يؤفكون ﴾ ويجيء انى بمعنى متى ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده
فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل
مخالف لما مثله الشارح بقوله انى زيد وانى القتال وقال سيرى زاده والحق ما قاله
الرضى * ثم قال بعد ما رجح قول الرضى بقى ههنا شيء وهو ان انى في قوله تعالى
﴿ انى لهم الذكرى ﴾ بمعنى كيف على ماصرح في الكشاف ولم يدخل على الفعل
ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول ولعل وجه التأمل انه يجوز أن يكون الفعل
مقدرا بعد انى في هذه الآية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون
والله اعلم ﴿ و ﴾ (منها) ﴿ متى ﴾ ووسط الشارح بين حرف العطف وبين
متى بقوله منها للاشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن
الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها ههنا للاشارة الى كمال اتصال
متى بما قبلهـا من اين وانى في كونهما للمكان والزمان وقوله ﴿ للزمان ﴾ اما

صفة لمتى بتقدير الكائنــة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان اوحال منــه
اى كائناللزمان وقوله ﴿ فيهما ﴾ ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اى
فى الاستفهام والشرط) ومثــال كونه فى الاســتفهام (نحو متى القتــال و)
فىالشرط نحو (متى تخرج اخرج) ﴿و﴾ (منها) ﴿ ايان ﴾ اى ومن الظروف
المبنيــةايان ﴿ للزمان ﴾ اى الكائنة للزمان اوهىللزمان ﴿ اســتفهاما ﴾ اى حال
كونهــا للاســتفهام وقوله ﴿ مثــل متى ﴾ يريد به انه مثــاله فى كونه للزمان
وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى مآل كلام المصنف والى تعبيره بلفظ اخصر
منــه مثــاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبرمقدم ويوم الدين مبتدأ
مؤخر (والفرق بينهما) اى بين متى وايان بعد وضــع كل منهمــا للزمان
اســتفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامورالعظــام) اى الامور التى
تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمســتقبل)اى ومختص ايضــا
بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا كان لفظ ايان مختصــا بالامور العظام لا يقال
(ايان قيام زيد) لان قيــام زيد ليس من الامور العظــام (ولا) يقال ايضــا
(ايان قدم الحاج) بلفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى الماضى وليس
هو ســؤالا عن الزمان المســتقبل (بخلاف متى) اى ايان ملابس بخلاف متى
فانه) اى لفظ متى (غير مختص) اى غيرمقصور (بهما) اى بالامور العظــام
وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى غيرهمــا من غيرالامور العظــام ومن الزمان
الماضى فيقال متى هذا الوعد ومتى قيامزيد ومتى يقوم زيد ومتىقام زيد* ولما كان
فى ايان اختلاف بين اهل اللغة بينــه الشــارح بقوله (والمشهور) اى فى ايان
(فتح الهمزة والنون) اىوفتح النون (وقدجاء)اى فى غيرالمشهور (كسرهما)
اى كسر الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضــا) اى كما جاء فتحهما وقال العصام
قوله وقد جاء كسرهما يتبــادر من هذه العبارة ان مجىء كسرها كمجىء فتحهما
وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معــا فى لغة واحدة وليس
الامر كذلك لعبــارة الرضى وهى ان كسرها لغة سليم وقال الاندلسى كسر
نونهــا لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبــارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة
المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيد عبــارة الشــارح ان فتحهما لغة
مشهورة وكسرها معا لغة غير مشهورة وماتفيــد عبــارة الرضى ان اللغة
المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرها وان غيرالمشهورة منها كسر الهمزة
والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالف للاخرى ﴿ و ﴾ (منها) ﴿ كيف ﴾
(الكائنة) ﴿ للحال استفهاما ﴾ وانما صرح الشــارح بتوسيط الكائنة ههنــا
ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناها للزمان فيما سبق

وللحال فى كيف * ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحمل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الحمل بان يفسره بقوله (اى حال الشئ وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة * ثم اشار الى باعث التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشئ لازمان الحال كما توهمه بعض الشارحين) وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال اى فى حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا استعمال الظرف * ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال (قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لاظرف (ومعناه السؤال عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال كما هو المتوهم (تقول كيف زيد اى على اىّ حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفا لا بدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم السبت وهذا مذهب سيبويه فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف لانه بمعنى على اىّ حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقديرك له بقولك فى اىّ حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بفى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض بصحة تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء انتهى (و تستعمل) اى كلمة كيف (للشرط) اى لمعنى الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على استعمال ضعيف (عند البصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها فى الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اىّ هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع مايعنى استعمالها فى الشرط غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجئ فى بحث الحروف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء ثم فصل الشارح اعرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف (فى محل الرفع بالخبرية) اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله ما مرّ وهو قوله كيف زيد (وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل) مثل كيف جئت (فهو) اى فلفظ كيف (فى محل النصب على الحالية اى على اىّ حال جئت أراكبا ام ماشيا) ﴿ومنها﴾ (اى من الظروف المبنية) ﴿مذ ومنذ﴾ والنسخة التى اختارها

الشـارح الهندى ليس فيها لفظ منها وقال فى الامتحان ذكرهما يعنى مذ ومنذ
فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشـابهتهما له فى الدلالة على الزمان انتهى
وسيجئ فى قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الخ مايؤيد النسخة التى اختارها
الهندى وماقاله صاحب الامتحان (بنيا) اى بنى مذ ومنذ مع انهما اسمان عند
المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب (لموافقتهما مذ ومنذ
حرفين) اى لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين
فى اللفظ والمعنى وهما اشبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى
وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء * اعلم ان مذ مبنى على السكون
واذا التقى الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفى بعض اللغات
مضموم ابدا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان
تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله
تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجئ يعنى يكون هذان اللفظان
فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول المدة (اى اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما) اى الفعل الذى تقدم عليهما وهو مارأيته فى قوله (نحو مارأيته مذ
ومنذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة (اى اول زمان عدم رؤيتى) وهو مبتدأ
(يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على
ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اى عدم رؤيتى اياه وليس
الضمير راجعا الى الرائى الذى هو فاعل ما رأيته ليطابق المفسر المفسر وهذا
خلاصة ما قال العصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم
رؤيته كضمير رأيته اى فى المفسر وليس فاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة
زمان عدم رؤيتى كما يتوهم انتهى * ثم اراد المصنف ان يفصل حكم ما كان بهذا
المعنى فقال (فيليهما) وقوله (اى يقع بعدهما) تفسير بالولى وهو وقوع شئ بعد
شئ من غير فصل وقوله (اى بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير التثنية والفاء فى فيليهما
للتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله يليهما يعنى اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما
المفرد (اى الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد
وقوله (لا المثنى ولا المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمثنى ولا بمجموع
* ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ماوقع المثنى
بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل ما وقع فيه
المثنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمفرد المقابل للمثنى والمجموع اعم من ان يكون
مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى قوله مارأيته مذ يوم الجمعة لان الاسم الذى
وقع بعدهما فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (او حكما) اى او يكون

المفرد مفردا حكما وانكان مثنى حقيقة (نحو مارأيته مذاليومان اللذان صاحبنا) بفتح الباء اى كان مصاحبا اوبسكون الباء اى وقع المصاحبة بينى وبينه (فيهما) اى فى هذين اليومين * ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فاول هذا الزمان هو الزمان الذى وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح بقوله (اى اوّل مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فما دام) الخ شروع فى بيان ان المقصود من اليومين ليس عددهما بل المقصود به الامر الواحد لانه مادام (لايلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لايحكم عليهما) اى على اليومين (باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وقوله (لان اول المدة) الخ دليل لقوله لايحكم وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا لانه لو لم يلاحظ لايحكم عليهما بالاولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امرا واحدا اما الملازمة فلان اول المدة (انما يكون امرا واحدا لاشيئين) فى صورة المثنى (او اشياء) فى صورة المجموع وقوله (فالمثنى والمجموع) الخ تفريع يعنى اذا ثبت ان يكون مايعبر عنه باول المدة امرا واحدا فثبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا اوّل المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد * ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية فقال (حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى اليومان المذكور فى قوله ما رأيته مذ اليومان (او) معرفة (حكما) اى فى الحكم لافى الحقيقة (نحو ما رأيته مذيوم لقيتنى فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاة المخاطب فيه صار معينا وانما يكفى كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول تعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين) بوجه ما (مقصودا لانه) لو لم يتعين الوقت لكان مجهولا ولايخفى انه (لافائدة فى جعل الوقت المجهول اوّل مدة فعل) بوجه ما قصد اعلامه اى زيادة على تعيين اول الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اوّلية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة) دليل لقوله لا فائدة فى جعل الوقت المجهول لانه يجوز أن يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل فائدة وهى تعيين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فحينئذ تكفى افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة مايترتب على الفعل فيلزم ان يكون مفيدا لغير ما افاده الاول فاولية وقت ما معلوم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج الى فائدة زائدة فى ذكر اول المدة بمذ ومنذ فهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول

﴿ المنفهم ﴾

المنفهم من الفعل * ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى فيهما فقال ﴿ و ﴾ (تارة يكونان) ﴿ بمعنى جميع المدة ﴾ وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكونان وقوله (اى جميع مدة زمان الفعل) للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعنى يكون مذ ومنذ تارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة ﴿ فيليهما ﴾ (اى مذ ومنذ) اى فحينئذ يليهما ﴿ المقصود ﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا) ﴿ بالعدد ﴾ للاشارة الى ان الالف واللام فى المقصود موصول والى ان الباء فى قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف لقوله بل ظرف مستقر حال من الضمير الذى هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف محذوف اى بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة يعنى بمعنى مع يعنى يلى مذ ومنذ الزمان الذى قصد بيانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضى حيث قال ولو لم يؤول بهذا لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من كلام المصنف من دخول الباء فى العدد أن المقصود من العدد هو بيان الزمان وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فمراد الرضى ان يدفع الاشكال عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح العلامة واما الفاضل العصام فدفعه بابقاء العبارة على المتبادر يعنى على كون الباء صلة وبالتحرير بان المراد بالعدد اسم العدد يعنى يليهما الزمان الذى قصد هو باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المبنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المصنف المقصود بالعدد يعنى انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومنذ يومان لانها ليست باسم العدد بل هى اعداد لكونها تفيد المقصود بالعدد من تقييد الآحاد (اى بعدده المستغرق) اى بعدده الذى يستغرق (جميع اجزائه) اى جميع اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسر الشارح قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بمعنى اول المدة وبين ما كان بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة فى يوم الجمعة بعد أن تكون متحصلة فى جزء منه بخلاف ما اريد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية فى جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق فى الثانى دون الاول * ثم اكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اى لا يخرج (منه) اى من العدد المذكور (شئ نحو ما رأيته مذ يومان) فقوله (اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى) تفسير لمعنى مذ وقوله (يومان لا ازيد ولا انقص)

بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذى فى السابق و بينه ههنا بان الزمان الذى فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى والزمان الذى فى الثانى مايصلح ان يكون جوابا لكم يعنى اذا قيل متى عدم رؤيتك تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك تقول مذ يومان فسئل فى الاول عن حد الزمان وفى الثانى عن عدده * ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع فى بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال ﴿وقد يقع﴾ ولما ذكرههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره فسره الشارح بقوله (بعدها) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثانى ليخص الوقوع بمعنى الولى ﴿المصدر﴾ (نحو ماخرجت مذ ذهابك) فتقديره على المعنى الاول اوّل مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى مدة ذهابك ﴿اوالفعل﴾ اى وقد يقع بعدها الفعل (نحو ماخرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك يعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى أو الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارته ﴿اوان﴾ ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هى المثقلة والمخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسره الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى ليس المراد بان هى ما كانت مثقلة داخلة على الاسمية اومخففة داخلة على الفعلية على التعيين لاحداهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (اومخففة) بان قرئت بسكونها لاشتراكهما فى الاقتضاء لتأويل مابعدها من الجملة بالمفرد ولاشك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ماخرجت مذ انك ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (اوماخرجت مذ ان ذهبت) والتقدير فى الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا باودون الواو كما هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة او المخففة انما هو بالترديد لانه لايمكن الحمل عليهما جميعا * ولما كان فى هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدها بلا دخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اى اوتقع بعدها الجملة الاسمية (نحوماخرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره) اى لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله ﴿فيقدر﴾

﴿على﴾

على قوله يقع اى قد يقع بعدها المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حينئذ (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ ﴿ زمان ﴾ اى لفظ زمان اوما بمعناه نحو ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدتهما القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا فى حاشية العصام ﴿ مضاف ﴾ (الى احد هذه الامور) من المصدر وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اى حمل المصادر التى (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ (عليهما) اى على مذ ومنذ حملا متواطئا لان مذ ومنذ عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ماهو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجى بينهما (فكان التقدير فى) تركيب (ماخرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زمان ذهابك و) قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ماخرجت مذ ذهبت وما خرجت مذ أنك ذاهب او مذ أن ذهبت وقال ابن مالك فى نكته وتقدير هذا فى المصدر وان صح لانهما مفردان تحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمن حينئذ يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف اليه وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير المطرد انتهى * ولما فرغ المصنف من بيان اقسام مذ ومنذ واقسام مابعدهما شرع فى اعرابهما واعراب ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج فى التعيين فقال ﴿وهو﴾ (اى كل واحد من مذ ومنذ) حال كونهما (اسمين) اى لاحرفين وانما فسره بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما ﴿مبتدأ﴾ وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدر يعنى كأنه قيل لم يجوز أن يكونا مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة اونكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط المبتدأ موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتيهما لكنهما معرفتان بالنظر الى مآلهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة ﴿ وخبره مابعده ﴾ وقوله (اى خبر كل منهما) تفسير لمرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعده) اى بعد كل واحد منهما تفسير لصلة ما بانها لفظ بعده بتقدير يقع ﴿ خلافا للزجاج ﴾ اى يخالف هذا القول خلافا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن مابعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذ ومنذ وخبره مابعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما) اى لان مذ ومنذ (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ مابعدهما ويرد

عليه) اى على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذ اومنذ (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة كماسبق (وذلك) اى كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز بالاتفاق) وكما وردعليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة اوجميعها * ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذ ومنذ كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومنذ وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لامبتدئين لان الظرف اذا وقع فى التركيب يتعين للخبرية فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد بقوله (واعلم انهما) اى مذ ومنذ (اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لاظرفان) لانهما ليسا بتقدير فى واذا كانا كذلك (فلايصح عدهما) اى عد مذ ومنذ (من الظروف المبنية) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التى اختارها الشارح (الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان) يعنى ان المراد من عدهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لاانهما يقعان ظرفين) بمعنى ان لفظ فى مقدر فيهما كما فى سائر الظروف وقوله (فى تراكيبهم) متعلق بيقعان ﴿ ومنها ﴾ (اى من الظروف المبنية) ﴿ لدى ﴾ ولما جاء فى لدى لغات اشار اليها المصنف فاحداها لدى (بالالف المقصورة) ﴿ ولدن ﴾ (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل عضد ساكنة النون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان اومكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم ومعناها اول غاية زمان اومكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الا ان يقال لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب اومقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونهما اصلين وام الجميع واكثر لغة فرق بينهما وبين مابعدهما بقوله ﴿ وقد جاء لدن ﴾ (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) ﴿ ولدن ﴾ (بفتح اللام والدال وسكون النون) ﴿ ولدن ﴾ (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله ﴿ ولد ﴾ (بفتح اللام وسكون الدال) ﴿ ولد ﴾ (بضم اللام وسكون الدال) ﴿ ولد ﴾ (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى فى بيان الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه فى صدد التقييد واما المصنف فلعدم تقييده بشئ اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال

﴿ فيحتمل ﴾

فيحتمل التقييد بالفتح والكسر فى الدال وانما لم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلاث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال كذا فى العصام * ثم شرع الشارح فى وجه بنائها فقال (وبناؤها) اى بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين ان ضمير بناؤها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الآتى والفرق الى آخره يعنى ان الشارح مثل فى بيان الفرق بقوله لدى زيد اولدن زيد ولو خصص الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعنى بناء المجموع حاصل (لوضع بعضها) اى لكون بعض لغاتها وهى لد ولد ولد يعنى ما كانت بغير النون والالف موضوعات (وضع الحروف) فى كونها موضوعات على حرفين كمن وعن وان كانت مشتركة فى المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اى وحمل مابقى من هذه الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على البعض الذى وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير فى المعنى * ثم اشار الى اشتراك الكل فى المعنى بقوله (وكلها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى ملابسة بمعناه فى الجملة وانما قيدنا بقولنا فى الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلها بمعنى عند فى اصل اللغة والفرق بينهما فى الاستعمال حيث قال (والفرق) اى الفرق بين كل منها وبين عند (انه يقال) اى فى عند (المال عند زيد فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) اى فى كيسه وبيته (وفيما) اى ويقال ايضا فى المال الذى ليس عنده بل (فى خزائنه) اى فى خزائن زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اى عن حضور زيد (ولا يقال) اى ولا يجوز فى باب لدى ان يقال (المال لدى زيد اولدن زيد الا فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا اوفى خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لايهامه المكان (وحكمها) اى وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجرّ) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المجرور المنفهم منه وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجرّ والباء سببية وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة فى الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى مابعدها وان يكون مابعدها مجرورا بها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين تلك المذكورات (خاصة) اى خص النصب بلدن لا بغيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة) على التميزية

(سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها (لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التنوين فى مثل رطل زيتا) فصارلدن كأنها اسم تام بالتنوين فصار عاملا و ناصبا لتميزها وهو لفظ غدوة قال الرضى فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت ابن مالك ان النصب على التميز وكذا نقله الدمامينى عن المغنى لابن هشام واختاره الشارح العلامة *ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتنوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتنوين (تحذف) على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن (وتثبت) وكذا هذاعلى صيغة المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كماهو شان سائر الاسماء التامة المنونة مع التمييز * اعلم ان العصام ذكر فيه توجيها حاصله ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التنوين كما فى سائر الاسماء المنونة تارة لمانع واثباتها اخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف التنوين فى الاسماء التامة المنونة انتهى يعنى ان حذف التنوين منه جائز فى كل حال سواء حذف بعد كونه اسما تاما اوقبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة للتنوين كذلك يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحر الاعلى يعنى ان لدن اذا نصبت به لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يجز حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة وهذا يشعر أن حذف التنوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت كالدليل على تعينه للتمييز (ومنها قط) ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط على قوله لدى كماهو الاليق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر * ولما اختلفت اللغات فى لفظ قط واحتمل رسم ماذكره المصنف الكل اراد الشارح ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم الطاء) اى ومضموما طاؤه (المشددة وهذا) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغاته) اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا *ثم شرع فى بيان اللغات الآخر فيه بقوله (وقد يخفف الطاء المضمومة) فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف كل

من اللغتين فصار بضم القاف والطاء مخففة (اتباعا) يعنى لا لاصالتهما بل لجعل القاف فى كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما فى اللغة الاولى (او المخففة) كما فى اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والباقية فرع الثانية الغير الاشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين فقال (وقدجاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهمل الشارح بيان حركة القاف لكونها معلومة فى الجملة من قوله (مثل قط الذى هو اسم فعل) فانه بفتح القاف كقولنا جاءنى زيد فقط (فهذه خمس لغات كلها) يعنى ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة فى التكلم لكنها ليست بمختلفة فى المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة ﴿ للماضى المنفى ﴾ وقوله للماضى تعين للخبرية فى كلام الشارح لتقديره كلمة كلها واما فى تركيب المصنف فيحتمل ان يكون حالا اوصفة اوخبرا لمحذوف وانما فسر الشارح بقوله (اى لاجل الفعل الماضى المنفى) للاشارة الى اللام للاجل لا للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لوكان للصلة لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا فى عقبه ليفيد معنى الاستغراق فى الزمان الذى نفى وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (اوالزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى فى اللفظ وجار عليه واما فى الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) اى حدث (فيه) اى فى ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه فى الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى فى قول المصنف صفة للماضى حقيقة لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفى الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لامعنى لنفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثانى على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (ليستغرق النفى) للاشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيده ليستغرق النفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من المفعول المنفى السابق (نحو مارأيته قط) يعنى ان نفى الرؤية مستغرق فى جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى مارأيت * ثم شرع فى بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعنى ان وجه بناء ماكانت مخففة من هذه الخمس (لوضعه) اى لكون ذلك اللفظ موضوعا

ومطبوعا (وضع الحروف) اى مشابها لبعض افراد الحرف فى كونه على حرفين وفى سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر فى بنائه ولذا قال (وبناء المشددة لمشابهتها) اى لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) فى وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض) فى كونه لاستغراق النفى ولما بنى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيجىء بنى قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبيل حمل النظير على النظير ﴿و﴾ (منها) ﴿عوض﴾ وتوسيط الشارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين وضم الضاد) تفسير لتصحيح اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف وكونه بضم الضاد هى اللغة المشهورة (وقد جاء) اى وجاء فى عوض (فتح الضاد) فى لغة (وكسرها) اى وكسر الضاد فى اللغة الاخرى وقوله ﴿للمستقبل المنفى﴾ اما حال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق فى قوله للماضى (اى لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنفى) مسندا فى الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا للصلة وقوله (او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شىء) تفسير على تقدير كون اللام للصلة وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفى الى الزمان مجازا عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة) بيان ايضا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نحو لا اراه) بفتح الهمزة (عوض) يعنى انه لا تتعلق به رؤيتى فى جميع الازمنة المستقبلة (وبناء عوض) اى ووجه بناء عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت ان ماقطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف فى الاحتياج والباء فى قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى) يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى) اى معناهما هو الموجود الذى (يبقى على وجه الدهر) واكثر مايستعمل عوض فى مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم لجواز أن تكون الفتحة التى ترى فى لفظ الدهر فى قوله دهر الداهرين فتحة بناء لافتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما للاعراب * ثم شرع فى بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان احكام ماقطع عن الاضافة فقال ﴿والظروف المضافة الى الجملة او﴾ (الى كلمة)

﴿اذ﴾

﴿ اذ ﴾ وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم في الظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضافة (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله ﴿يجوز بناؤها﴾ خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح وقول الشارح (لاكتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بناؤها لاكتسابها اى لاكتساب الظروف المذكورة (البنـاء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل * ولما ظهر الاكتسات المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلاواسطة كما فيما عدا اذ او بواسطة كما فى كلمة اذ وقوله ﴿على الفتح﴾ متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء نحو قوله تعالى (يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع وقوله تعالى (من خزى يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنهـا التنوين وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالمثالين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثـالين لما بنى على الفتح فى قراءة من قرأها بالفتح كما قرئ به فيهمـا فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأها بالرفع فى الاول وبالجر فى الثـانى كما هى المتواترة ايضـا فيكونان مثـالين لكونهما معربين * ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتهـا لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتيـاج الى شئ وهذا بيان لمرجح الاعراب وقوله (ولايجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجح الاعراب برد مرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لايجب اعتبارها حتى يجب البناء فجائز الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب ﴿ وكذلك ﴾ وفسر الشـارح المشـار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يؤوّل به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه ﴿ مثل وغير ﴾ وتوسيط الشارح قوله (مذكورين) للاشارة الى ان قوله ﴿مع ماوان﴾ حال من مثل وغير او صفة لهما * ثم ان ما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هذا مع ماوان وان بزيادة الالف والنون الاخريين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشـددة ومخففة اذ لفظهمـا مغن عنه

لتكررها فيها واما النسخة التى اختارها الشارح فالالف والنون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذأن يؤوّله وبقوله (مخففــة) وهى التى تدخل على الفعل (اومشــددة) وهى التى تدخل على الجملة الاسمية وان يؤوّل ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قيـامى مثل ماقام زيد) هذا مثـال للفظ مثل المذكور مع ماالمصدرية (وقيامى مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال مثل المذكور مع ان المخففة المصدرية (او) قيامى (مثل انك تقوم) وهذا مثال ماذكر من لفظ المثل مع ان المشددة وانما عطفه باو لان النسخة التى اختارها الشارح هى ماليس الالف والنون مكررا فيها فيقتضى ان يمثل مثالان سواء كانت مشددة او مخففة فلايجتمعان فى مادة واحدة فيكون الممثل احد الامرين فيقتضى ان يأتى فى المثالين باو الداخلة على احد الامرين كما ذكرنا فى امثاله * ثم شرع الشارح فى توجيه وجه جواز البناء والاعراب فى المذكورات فقال (لمشابهتهما) اى وانما الحق مثل وغير حال كونهما فى هذه الصفات بالظروف المضافة فى جواز البناء والاعراب لكونهما مشابهتين (الظروف المضافة الى الجملة) فى كونهما مضـافين فى المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضـاف اليه نحو اذا وحيث يعنى ان الظروف المضافة الى الجملة وهى التى كان مثل وغير مشابهتين لها (نحو اذا وحيث) وقوله (وبهذه المشابهة) يعنى بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الاسباب (ذكرهما) اى المصنف (فى بحث الظروف) مع انهما ليسا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اى وكما يجوز بناؤها يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه فى اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى ان قوله والظروف المضـافة الى الجملة يجوز بنـاؤها ينبغى ان لايكون على اطلاقه لان الظروف المضـافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضـافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف هل هى مضـافة الى شرطها اولا وجائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضـافة اليها واجبة البناء واما جائزة الاضافة اليها فهى ايضـا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماهية المصدر فيجوز بالاتفـاق بناؤها واعرابهـا واما ان لاتضاف الى الجملة المذكـورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التى صدرها مضـارع او الى الاسمية سـواء كان صدرها معربا اومبنيا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بدله من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لايجوز فى مثله الا الاعراب فى الظروف المضـافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا ﴿ المعرفة والنكرة ﴾ اى المتداولتـان فى ألسنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتيـاج اليهمـا ان يقدم بحثهمـا على بحث

غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرها المصنف عنه كذا فى العصام ثم فسره الشارح بقوله (اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة) لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشيرا الى ماسيجئ من المسائل المستحضرة وقدر كلمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هى عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمبين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى كانت جزأ من الكتاب مبينة للمسائل التى كانت جزأ من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لا من الاسم المبنى لان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المتصرف الى المصدر وغيره كذا فى الامتحان * ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والنكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام للجنس كما هو الاليق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اى اسم) (وضع) تفسير لما بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق * ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمرو مع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثانى الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجئ اراد الشارح ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (او كلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهى بمنزلة المفهوم

الجزئى لاتحتمل غيرها والمراد بالوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى سواء جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا اولم يجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ماكان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع خاصا ايضا كما فى الاعلام او عاما كما فى البواقى من المعارف والنكرة ماكان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام فى قوله ﴿ لشئ ﴾ متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله ﴿ بعينه ﴾ صفة لشئ والضمير المجرور فى قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله ماوضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والنكرات وقوله لشئ بعينه بمنزلة الفصل اخرج النكرات اذ هى لم توضع لشئ بعينه * ثم الشارح اراد تفسير الشئ الملتبس بعينه فقال (اى بذاته المتعينة) فاراد بظاهره ان الشئ اذا قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعنى شخصه اعتمادا على ماشاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعنى تقييدهم للشئ بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة المشخصة والا فمجئ العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشئ ونفس الشئ كما فى قولهم جاءنى زيد نفسه وجاءنى زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشئ نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشئ اذ ما من موضوع لشئ الا وهو موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعة بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن النكرة كذا فى العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لايرد على الشارح ما اورده العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ماهو الشائع بين الادباء لزم المحذور المذكور اعنى الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لاقبله انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمخاطب) بالجر صفة بعد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشئ) يعنى انما قيدنا بهذه لان الشئ المذكور فى التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعلومية) وهى كونه معلوما لهما (والمعهودية) وهى كونه معهودا بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشئ (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشئ (باعتبار ذاته

(مع)

مع قطع النظر عن هذه الحيثية وهى كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشئ باعتبار ذاته فقط هو (النكرة فقوله ما وضع لشئ) مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف فى تعداد انواعها فقال ﴿وهى﴾ (اى المعرفة) وقوله هى مبتدأ وخبره فى تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفى تركيب الشارح قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرّفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق فى اول الكتاب فى قوله وهى اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر فى هذه الانواع الستة ليس بعقلى ولا جعلى بل هى منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بجعل كل واحد منها فى مرتبته بان ذكر بعضها اوّلا وبعضها ثانيا بعده (فى الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) بان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة فى الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كلى مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الى آخره وقيل الى مرتبة ليس فوقها اعرف منها وقيل الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى لان الترتيب الذكرى ليس بمطابق للترتيب الرتبى فى الاعرفية فان المبهمات منها مايساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها مايساوى المعرفة باللام ومنها مايفوته فاجيب بان ماذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك فى المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المصنف ماهو المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى وليس كذلك وكون المبهمات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله ﴿المضمرات﴾ خبره يعنى اول انواع المعرفة هى المضمرات وهى اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كما فى الاعلام بل (باعتبار امر كلى كما مر) لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ اوّلا) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت

كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظتــه بهذه الحيثية (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال زيد انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا لعمرو مع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لايفاد ولايفهم الا واحد بخصوصه) يعنى لايفيد لفظ انافى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى التركيب الثانى انه ولايفهم منهمـا الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) يعنى لا ان الواضع لاحظه لوضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشــترك) اما مصدر مضاف مبتــدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضــاف اذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر ففى كلامه حصر بقرينــة قوله لا انه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول او المضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشــترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لا انه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لا لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضــع فى المضمرات وامثالهــا كلى لملاحظــة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع ﴿و﴾ (الثانى) ﴿الاعلام﴾ اى الثانى الانقص من مرتبة المضمرات فى التعين هو الاعلام (الشخصية) يعنى ســواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصــور بينهمــا (او الجنســية) عطف على الشخصية يعنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاســد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبــار علم لهــذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنــع الصرف للعلتين فيه وهما التأنيث والعلمية ولايجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضــع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميتــه ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن

﴿ معلوميته ﴾

معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد
ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه و بين الاسد مع
اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال
الاسد فى افراده حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ماقاله
ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقدرى كعدل عمر لامور لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف وبقى ههنا ماقاله العصام حيث قال ويشكل تصور العلم
الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فانه لم يمكن
تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه
تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص
بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة فى هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل
العالم الاقكرمانى فى شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر أنه وصف فى اصله بدليل
كونه صفة للاسم الآخر الشريف فى قوله تعالى ﴿الى صراط العزيز الحميد الله
الذى﴾ على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز كونه
عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالعلم
مثل الثريا والصعق اجرى مجراه فى اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به
وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر
آخر خفى غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد
ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى ﴿وهو الله فى السموات﴾ معنى صحيحا
ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب
وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولايخفى ان توجيه الاقكرمانى
وان كان توجيها اقناعيا لكنه لايكون سببا للتخلص عما اشكله العصام ﴿ و ﴾
(الثالث) اى الذى فى المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ماذكره المصنف
فى المرتبة الثالثة فى الذكر وهو ﴿ المبهمات ﴾ (يعنى) اى يريد المصنف بالمبهمات
(اسماء الاشارات و) اسماء (الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات
عطفا على قوله اسماء لايراده بصيغة الجمع (وانما سميت) اى تلك الاسماء
(مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب (وكذا
الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من غير
صلة مبهم) صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل
يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يجعل الضمير الغائب من المبهمات
لان مايعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا
ذو اللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات

والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له
الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى
والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون
الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعة
بازاء معان معينة معلومة معهودة) وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار
مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثانى معلوم ومعهود
بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان لهذا
الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى بعد
ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كما فى
العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك
الوضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل
وللذى اكل مثلا (كليا) اى حال كونه وضعا كليا غير مانع من وقوع
الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان الواضع
(اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر) وتعقل ايضا المشار اليه المثنى
المذكر او المجموع المذكر وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين
(وعين لفظا) اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكر فدخل فيه كل مفرد مذكر
يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع
(وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال
الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه الامران اعنى كون
الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثابت لان التصور (المعتبر
فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو
المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد
المذكر مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص)
يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثابت (لانه) اى لان الموضوع له
(خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير
المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية
يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد
حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان
الناطق المشترك بين افراده ﴿و﴾ (الرابع والخامس) ﴿ماعرف باللام﴾
يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ماعرف

﴿ بالنداء ﴾

بالنـداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسـيجئ وانما جمع الشـارح بينهما بقرينة عطف المصنف فى ما سيجئ فى قوله اوالنداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقى ولما كان اللام له معـان اربعة اراد الشـارح ان يفسر اللام على وجه يعم كلا من المعانى الاربعة فقـال (العهدية اوالجنسية او الاسـتغراقية) يعنى سـواء كانت اللام التى عرف بها الاسم لاما تفيد العهد اوالجنس اوالاستغراق وسواء كان العهد خارجيا اوذهنيـا كما عممه الفـاضل الامير فى حاشيته وقال صـاحب الامتحان فى تعليقـاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام لام الحقيقة نحوالانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ﴿ان الانسان لفى خسر الاالذين﴾ الآية وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهـد الذهنى نحو اشتر اللحم حيث لاعهد فتكون اللام الجنسية المطاقة منقسـمة الى الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى فعلى هذا لايرد على الشارح انه جعل قسم الشئ وهو الاستغراق قسـيما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج العهد الذهنى ههنا فى اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقةالقسيمة للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانما لم يقل) اى المصنف (مادخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ماعرف الخ (لئلا يدخل فيه) اى فى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) فانه لو قال ما دخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسـين اللفظ دون افادة التعريف ولما قال ماعرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب * ثم انه لما كان للمصنف فى حق العبـارة ان يقول ماعرف باللام والميم حتى يدخل فيه ماعرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر وجها لتركه فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السـلام (ليس من امبر امصيام فى امسـفر) فى مقام ليس من البر الصيام فى السـفر حيث اجاب عليـه السلام لسـائل حميرى سـأل بلغته بابدال اللام الى الميم فقـال امن امبر امصيام فى امسـفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر اللام مغنيا عنها واذاكان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعدّ ما) اى لايعدّ الاسم المعرّف الذى (دخلته) اى دخلت الميم اياه نحو لفظ برّ ولفظ صيام (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلتـه اللام (من المعـارف) بان يقال ما عرف باللام والميم وقال العصام فحينئذ سقط ماذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شـاملا للميم انتـهى يعنى

ان بين قول الشارح ههنا و بين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا هو أن يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الشارح بان يقال انا لا نسلم التناقض لان ما ذكره المصنف فى اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان فى كونهما من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك مايكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وماذكره ههنا تعريف المعرف باللام ولاشك ان دخول الميم فى افراده ليس بقطعى حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحمله الشارح ههنا على البدلية لعدم القاطع فى دخوله والله اعلم ﴿ او ﴾ (عرف) ﴿ بالندا ﴾ وانما وسط الشارح قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر مابه الاشتراك بينهما كما هى امارة لكونه لتقسيم المحدود ويؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة حيث قدر الشارح بقوله والرابع والخمس وقد اشرنا اليه ايضا فى تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعرف بالنداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يارجل مثالا للمعرفة اذاقصد بالنداء نداءلمعين (بخلاف نحويارجلا) اى اذا قصدبه النداء (لغير معين فانه) اى فان قوله يارجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة * ولما ذكر المصنف المعرف بالنداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره فى كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الشارح ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انمالم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذ اصل) اى لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يارجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل ﴿ و ﴾ (السادس) ﴿ المضاف الى احدها ﴾ اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى احد المعارف المذكورة * ولما توهم عدم جواز الاضافة فى القسم السادس اعنى ما عرف بالنداء انه لايجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلها (اى الى احد الامور الخمسة) يعنى ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد

الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا تستلزم) دفع لمنشأ التوهم وهو أن الضمير المذكور لوكان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل منها مع انه لاتصح الاضافة الى ماعرف بالنداء فاجاب عنه بانه لاتستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحتها) اى صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اى فحينئذ لا يرد (انها) اى الاضافة (لاتصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وما عرف باللام لا بالنسبة الى المنادى كما ارجعه الفاضل الهندى كذلك (فان المنادى لايضاف اليه) وقال العصام لايخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكروه ابتداء لم يسبق فى كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشارح ذهب الى ان القضية المستنبطة من قوله الى احدها فى قوة قولنا احد الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة هى الموجبة الجزئية وهى اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم * ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احد المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اى على المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا لتعريفه من الامور المذكورة او من المضاف الى احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى فى النوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك) فان الغلام فى هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اى عن هذا الايراد بتحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلام ابيك * اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهى تقريره ان عبارة المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شانها كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لا نسلم انها غير شاملة لم لايجوز

ان يكون المراد منه اعم منهما * ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح فى بحث الاضافة اراد أن ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اى فى بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما قيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفى بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زينى زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه * ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهما بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد أن ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (لانها) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريفا) بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة * ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرّف من بينها العلم لا غير اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرّف باللام او النداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم من بين المعارف بذكر

تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال ﴿ العلم ﴾ ولما كان المراد بالعلم المعرّف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (اولقبا اوكنية) وقال العصام هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث (لانه) اى لان العلم (ان صدّر بالاب) نحو ابو بكر (اوالام) نحو ام ايمن (اوالابن) نحو ابن عامر (اوالبنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك العلم (كنية والا) اى وان لم يصدّر بما ذكر فهو قسمان (فان قصد به مدح) نحو صالح (اوذم) نحو طالح (فهو) اى فذلك العلم (لقب والا) اى وان لم يصدّر ولم يقصد به مدح اوذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم ان تخصيص الكنية بماصدّر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والا فالتخصيص غير لائق لان ماصدّر بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والا فان قصد قضية مباينة للكنية لان المفهوم منها ان الكنية مالم يقصد به المدح ولا الذم مع ان بعض الكنية صدّر بالاب والام مع قصد المدح كابى الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما قد يتصادقان قلنا فحينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقى والمخلص ان يلتجأ الى ماحققه الرضى من ان الفرق بينهما معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص اويذم بمعناه والكنية لايعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله ﴿ ماوضع لشئ بعينه ﴾ فى مقام الجنس خبره اى اسم وضع لشئ معين (شخصا) اى سواء كان ذلك الشئ شخصا (اوجنسا) لان الشئ المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة متعينة فى الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله بعينه (عن النكرات) لانها وان وضعت لشئ لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعين * ولما ذكر الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت) اى لم يكن التعين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اى بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا بغلبة الاستعمال فمثل تلك الاعلام (داخلة فى التعريف) اى فى تعريف العلم

لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملابسة (بحيث اختص العلم الغالب بمفرد معين) تكون الغلبة ملابسة (بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) اى الاسم يعنى ان الاستعمال المعين شابه الوضع المعين فى كونه لمعين فصار هؤلاء المستعملون مشابهين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله ﴿ غير متناول ﴾ بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله ﴿ غيره ﴾ بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتناول اى التناول والشمول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضوع لمعين فى غير ذلك المعين يعنى ذلك التناول لاينافى ذلك الوضع (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) اى التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وماعرف باللام اوالنداء ومن المضاف الى احدها فان كلا منها وان وضعت لخصوصيات كل من افرادها المعينة كما قررها الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كانا وهذا فانها وان وضعت لمتكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لايتأتى فى المعرف بلام الجنس فانه لايتناول غيره قلت يمكن ان يقال المعرف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراقى كذا فى حاشية ابن قسم العبادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف فى تعريف العلم ﴿ بوضع واحد ﴾ وتفسيره بقوله (اى تناولا بوضع واحد) للاشارة الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناولا كائنا بوضع واحد وقوله (لئلا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو وقوله يعنى ان هذا القيد فى التعريف قيد مدخل لامخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلاينافى هذا تناوله بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين ثم تناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه

لانسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعنى سواء كان بوضع واحد او بأوضاع لم لايجوز أن يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لاتخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرهـا بوضع واحد وانما تتناوله باوضاع متعددة * ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اى المصنف (الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع فى مرتبتها فى الاعرفية (فى الذكر) اى فى ذكر الاعرف من الانواع اولا ومادونه ثانيا وهكذا كما سبق (اراد) اى المصنف (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعنى ان المضمرات نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة فى الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب فى كل من الانواع مماسوى المضمرات بل (فيما) اى فى النوع الذى (يكون فيه) اى فى اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) فى الاعرفية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال) ﴿واعرفها﴾ (اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعنى اقلها لبسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الآخر مع اشتراكها فى الوضع للمعين يعنى ان التفاوت بين المعارف فى افادتهـا عدم الالتباس فانهـا تفيد تقليل الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعتبر فى افادة عدم اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم اوغيره بل المعتبر عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها) لامن حيث انواعهـا وانما قيد بالحيثية فان اعرفهـا من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله ﴿المضمر المتكلم﴾ خبر لقوله اعرفهـا وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتبـاس فى كون الموضوع له لانا هو المتكلم المعين ﴿ثم﴾ (المضمر) ﴿المخاطب﴾ اى ثم الاعرف بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وانمـا كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) اى يحدث (فيه) اى فى المخاطب (ما) اى طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (فى المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه فى الاصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتبـاس له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب ثم اراد الشارح بقوله (ألا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس) اى لفظ انا (بغيره) اى بغير من يقوله ويتكلم به (واذا قلت انت جاز أن يلتبس بآخر) فانه يجوز ان يكون فى حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للخطاب (فيتوهم) اى بسببه (ان الخطاب له) اى لغير من يخاطب فحينئذ يحتـاج الى قرينة لفظية اوحالية

على تعيين المخاطب الذى يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعارض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر فى الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله يعنى اقلها التباسا عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) اى التى يعتبر فيها الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فحينئذ يجوز أن يوجد اللبس فى المضمر المتكلم وفى المخاطب لكن يكون اللبس الذى يوجد فى المتكلم اقل من الذى فى المخاطب * ولما بقى حكم صنف المضمر الغائب اراد الشارح ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) اى المضمر الغائب ادون منهما فى الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف اى وانما لم يذكر المضمر الغائب لتعينه بعدم الاعرفية التى بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه) اى المضمر الغائب (ادون منهما) اى من المتكلم والمخاطب * ثم اراد الشارح ان يذكر وجها لاقتصار المصنف فى بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقتصر) اى المصنف فى مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ماعداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التى تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) اى فى المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) اى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ماثبت) اى لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) اى بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) اى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمبهمات وغيرهما (واصنافه) اى وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضه يعنى المضمر * ثم اراد الشارح ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره المصنف بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره) اى المصنف (انما هو) اى هذا الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق فى بحث النعت (فان فيه) اى فى هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون

اخص من الصفة او مساويا لها فاى منها يقع موصوفا فالآخر يكون اعرف بالنسبة اليه ﴿ والنكرة ﴾ اى الاسم النكرة ﴿ ما ﴾ اى الاسم الذى ﴿ وضع لشئ ﴾ اى لمعنى ﴿ لابعينه ﴾ وقوله (اى لاباعتبار) تفسير لقوله بعينه المنفى يعنى انه وضع لشئ لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك الشئ (المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك بل هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلوميته سواء كان ذلك الاسم منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا لقبا او كنية موضوعا لمعين او معنى حدثا او وقتا او لفظا يؤذن به او مرادا به او محض عدد فانه اذا لم يعتبر التعين فى كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجه لك ورأس لك لان ذلك وضع لشئ لابعينه وان وقع على معين لعارض انتهى مافى شرح الفاضل الهندى * ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله) اى قول المصنف فى تعريف النكرة (ما وضع لشئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون مابه الاشتراك بينهما (وبقوله) اى بقول المصنف (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى مابه الامتياز بينهما ﴿ اسماء العدد ﴾ وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد ما سيأتى او خبر لمبتدأ محذوف اى هذا البحث بحث اسماء العدد او مبتدأ وقوله ما وضع الخ خبره * ولما كانت الاسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه تخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما افردها) اى انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء ولم يدرجها فيها (لان لها) اى اسماء العدد (احكاما خاصة ليست) اى تلك الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال * ولما بعد ذكر المبتدا بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان ينبه على كون اسماء العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضى عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف الجزء الآخر جملة مستقلة فحينئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشرنا اليه واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد ﴿ ما وضع ﴾ وانما فسر الشارح الموصول بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا

فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ المركبة ﴿ لكمية آحاد الاشياء ﴾ يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من العوارض التى تعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة كانت اى تلك الآحاد) كما كانت فى لفظ الواحد (اومجتمعة) كما فى غيره وانما فسره الشارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى للاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد اوالاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المراد من الآحاد اعم من ان تكون منفردة اومجتمعة فتشمل الواحد والاثنين * ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الاحاد) اى المراد منها (ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد واحد اوعن اكثر وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة منفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعة) اى المراد من الالفاظ الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ * ثم بين الشارح بالصراحة دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الاحاد (منفردة فاذا سئل) اى فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت مجتمعة فبينها بقوله (والاثنان) اى لفظ الاثنان مثلا (موضوع لكميتها) اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى مالا نهاية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه مافوقها (فظهر من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض اهل

﴿ الحساب ﴾

الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان فى دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان فى اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لاطباقهم على عدها فى الاصول كما سيأتى والثانى انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين فالواحد ليس له الا حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغى ان لايكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض مايقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفى الاثنان هو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثنان نصف الاربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف فى الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثانى كما اشار اليه العصام * ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية فى الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث يندفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله ماوضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير أن ينضم اليهما شئ آخر من بيان الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافى واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعنى به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع له فى نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوعين للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالته عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هى الموضوع له وقوله (لاينتقض التعريف) جواب لما اى فحينئذ لاينتقض تعريف اسماء العدد منعا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال لكون المعنى الآخر جنسا (وذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لاتفهم) اى لانها لاتفهم (منها) اى من هذه الكلمات (الوحدة والاثنينية فقط) بل يفهم

منها معنى آخر وكل شيء شانه كذلك ليس بداخل فى تعريف اسماء العدد ﴿ اصولها ﴾ (اى اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التى يتفرع منها) اى من تلك الاصول (باقيها) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا مايتفرع عليه الغير يعنى انها ماتقابل الفروع لاالمراد بهامعانيها الاخر وقوله (اما بالحاق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كواحدة واثنتان) لان اصلهما واحد واثنان (اوباسقاطها) اى واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (اوبالتثنية) اى يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل تثنية (كمائتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثانى الف (اوبالجمع) اى مايتفرع بجعله جمعا حقيقة (كمئات والوف و) مشابهة نحو (عشرين) واخواته (اوبالتركيب) اى اويتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اى سواكان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احدالاصلين مضافاالى الآخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافى حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (اوامتزاجيا) بان لايكون بينهما نسبة من الاضافة اوالعطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا اومعطوفا فى الحال وان كان الثانى معطوفا فى الاصل (اوبالعطف) اى اويتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة وعشرين) لان هيئتها الاجتماعية التى لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك فقوله ﴿ اثنتا عشرة كلمة ﴾ خبر لقوله اصولها يعنى ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله ﴿ واحد الى عشرة ﴾ اما بدل من اثنتا عشرة اوخبر للمحذوف اى هى لفظ واحد منتهيا الى عشرة اومع العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات ﴿ و ﴾ الحادى عشر منها ﴿ مائة و ﴾ الثانى عشر ﴿ الف ﴾ قال فى الامتحان فان قيل لا امتداد فى ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ﴿ ثم اتموا الصيام الى الليل ﴾ وانما الدخول فى التناول القطعى كقوله تعالى ﴿ وايديكم الى المرافق ﴾ قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعيان فتكون الغاية لاسقاط ماوراءها لالمد الحكم اليها الذى هو حكم عدم التناول القطعى الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية وهى ان الغاية قد تكون داخلة فى المغيا وقد لاتكون فان كانت الممتدة زائدة مجاوزة للغاية كما فى قوله تعالى ﴿ وايديكم الى المرافق ﴾ لان اليد تطلق من رؤس

الاصابع الى العضدين فالمرافق داخلة فى اليد فتتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلة وان كان الممتد منقطعا كالنهار المنقطع عند الغروب فلايتجاوز بحيث يتناول الليل كما فى قوله تعالى ﴿ اتموا الصيام الى الليل ﴾ فلاتدخل الغاية فيها فالسائل بنى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثانى فاعترض بخروج العشرة والمجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول مافوق العشرة فالعشرة داخلة فيه كما فى المرافق وقد اشرنا اليه فى التفسير * ثم شرع المصنف فى بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال ﴿ تقول ﴾ ولما كان هذا القول من المصنف مجملا اراد الشارح ان يفصله بقوله (فى الاعداد) الظاهر أنه بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملايم لما يكون ظرفا له وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعنى انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفا)﴿ واحد اثنان ﴾ (فى المفرد المذكر وتثنيته) اى الواحد فى المفرد المذكر والاثنان فى تثنية المذكر ﴿ واحدة اثنتان اوثنتان ﴾ (فى المفرد المؤنث وتثنيتها) يعنى ان الواحدة فى المفرد المؤنث واحد اللفظين وهما اثنتان وثنتان فى تثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس) اشارة الى ان هذه الالفاظ غير خارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلا وما بالتاء فرعا ﴿ و ﴾ (تقول) اى فيما زاد على الاثنين على خلاف القياس يعنى انك تقول (فى المذكر) ﴿ ثلاثة الى عشرة ﴾ يعنى ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة ومافوقها جمعا مذكرا فاتت كلها بالتاء (اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال) ﴿ وثلاث الى عشر ﴾ فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلا على انه معطوف على ماقبله والعاطف مقدر كذا فى المعرب لزينى زاده اى ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى بالتاء وبين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لماسبق فيجب ان يفرق بينه وبين مايتفرع عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكره بغير التاء ومؤنثه بها كما هو القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ماهو اسبق فى الاعتبار بغير التاء يكون مؤنثه باداة التأنيث كما كان فى نحو ناصر وناصرة

والواحد والاثنان واذا كان مذكره بالتاء يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا بعكس السابق يعنى ما بالتاء اصل وما بتركها فرع * ثم شرع المصنف فى بيان احوال ما فوق العشرة فقال ﴿ و ﴾ (تقول اذا جاوزت عشرا) قدره الشارح كذا للاشارة الى ان قوله ﴿ احد عشر ﴾ وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى اذا جاوزت العشر تقول احد عشر ﴿ اثنا عشر ﴾ (فى المذكر) اى اذا كان معدوده وتميزه مذكرا فانهما بحذف الالف فى احدى وبحذف التاء فى اثنا وبحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا) ﴿ احدى عشرة اثنتا عشرة اوثنتا عشرة ﴾ اى وتقول كذا بزيادة الف التأنيث فى الاول وبزيادة التاء فى اثنتا وثنتا وبزيادتها فى الجزء الثانى (فى المؤنث) اى اذا كان معدوده مؤنثا (نحو احدى عشرة امرأة) حال كونها (على الاصل) اى على القاعدة الجارية * ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما فى الاولين (وتأنيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيهما هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احدى للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى الا فى التركيب كما سبق فى احد عشر واحدى عشرة المضافين نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون فى اثنان واثنتان وثنتان حين التركيب وفى العصام ان اصل الاحد وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلبت الواو المكسورة فى الاول قياسا كالمضمومة ﴿ و ﴾ تقول ﴿ ثلاثة عشر الى تسعة عشر ﴾ يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر بالتاء فى الجزء الاول وبحذفها فى الجزء الثانى يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله ﴿ ثلاث عشرة الى تسع عشرة ﴾ معطوف على قوله ثلاثة عشر بالعاطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا مافوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وباثباتها فى الجزء الثانى (ابقاء) اى لقصد الابقاء (للجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله) اى ابقاءه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكره بالتاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لما نزلا منزلة اسم واحد صار آخر

الاول كأنه وسط الكلمة فصار ذلك الآخر محفوظا عن التغيير * ثم اراد أن ينبه على توجيه كون الجزء الثانى بترك التاء فى المذكر وباثباتها فى المؤنث فقال (وتذكير الثانى) اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة اجتماع تأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتى تأنيث (من جنس واحد) بان يكونا تاء (فيما) اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرا واحدا كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعنى ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة واثنتا عشرة وكذا ثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور فان التأنيث فيهما اى فى كل من احدى واثنتا مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالالف والثانى بالتاء فلا يكونان من جنس واحد * ولما كانت علة ترك التاء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثانى فى احد عشر واثنا عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما تذكير الثانى) اى تذكير الجزء الثانى (فى احد عشر واثنا عشر فمحمول) اى قايس للاحتراز عن المحذور المذكور بل تذكيره فى التركيبين محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد * ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى ثنتا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه باثبات المقدمة الممنوعة فقال (والتاء فى ثنتان) ليست اداة التأنيث بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنو فاذا كانت كذلك (فلم يتمحض) اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولذا) اى ولعدم كونه لمحض التأنيث (حكمنا عليه) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لسائر الاجناس من التاء التى لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التى فى اواخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة * ولما اورد عليه النقض بان يقال ان التاء فى اثنتان للتأنيث لامع البدل لان البدل من لام الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتى التانيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى اثنتان) اى والتاء فى كلمة اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لا مع البدلية (الا انها) اى لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام

الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس آخر انتهى حاصله عدم التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم * ثم اراد أن ينبه على وجه اتيان التاء فى المؤنث فقال (واما تأنيث الجزء الثانى) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المؤنث) اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة فثابت (فلانه) اى الشان (لما وجب تذكير المذكر) وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكر يعنى فى ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت) من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمؤنث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة (لانتفاء المانع وهو) اى المانع المنتفى (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكره ليحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيل فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة * ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا فى شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال ﴿وتميم﴾ اى قبيلة تميم ﴿تكسر الشين﴾ بضم التاء من الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحتها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله (عند التركيب) للاحتراز عن الانفراد لانه لا خلاف فى فتحتها وقيده المصنف بقوله ﴿فى المؤنث﴾ للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا وتفسير الشارح بقوله (اى من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى ان تلك القبيلة يبدلون فتحة الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن احد الامرين اما (عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهاؤها تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء ﴿والحجازيون يسكنونها﴾ اى يخففون فتحة الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة) كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا﴾ بسكون الشين فى القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها فى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار

(لان)

لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانهـا وان كانت مفيدة
فى دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس * ثم شرع المصنف
فى بيان العقود الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشـارح
بقوله (و تقول) الى ان قوله ﴿عشرون﴾ معطوف بعاطف مقدر على ماقبله
من مفعول تقول يعنى و تقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون ﴿واخواتهـا﴾
اى اخوات كلة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلة اخواتها
المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة
احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن
الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة
رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفـاضل الهندى هو الاول على ان يكون
اخواتهـا مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتهـا مثلها فالجملة حينئذ معترضة
* ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ماقبله اشـار
الى ما اختـاره على خلاف الهندى فقـال (بكسر التاء) يعنى ان لفظ اخوات
ينبغى ان يكون بكسر التاء * ثم انه لما كانت كسرة التاء فى جمع المؤنث السـالم
مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعنى ان كونه بكسر التـاء
لكونه منصوبا لا مجرورا * ثم بين المعنى الذى اقتضى النصب له بقوله (بالعطف
على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذى
نصب (محلا بمقولية القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف
على لفظ تقول الذى فى كلام المصنف حيث صدر به * اعلم انه انما يصح ان يجعل
عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول
القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول القول يكون مركبا لكون القول
بمعنى المركب كذا قيل فى بعض الحواشى * ثم فسرت الاخوات بقوله (وهى
ثلاثون واربعون وخمسون الى تسـعين) اى منتهيا الى تسـعين يعنى به ستون
وسبعون وثمانون * ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف
عليه بقوله ﴿فيهما﴾ (اى) تقول كذا (فى المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ
(من غير فرق) فى اللفظ بان يزاد فيه حرف فى المؤنث او ينقص كما يفرق فى غيره
ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهى عقود ثمانية) يعنى كما يقـال لهذه
الالفاظ انها اخوات عشرون يقـال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لهـا
وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور فى متن الامتحان
ثم شرع المصنف فى بيان احوال الاعداد التى بين العقود المذكورة وفسره
الشارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر)

للتنبيه على ان قوله ﴿ احد وعشرون ﴾ معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون وقيده الشارح بقوله (فى المذكر) لانك تقول احد وعشرون بتجريد الجزء الاول من علامة التأنيث فى المذكر وتقول ﴿ احدى وعشرون ﴾ بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (فى المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح لنكتة فى تغيير المصنف لعبارته ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء عدد فى كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهى انه لما غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اى فى استعمالهما مع احد العقود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزأ من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى كان فى حال التركيب لا فى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غير ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون مثلا (والمعطوف عليه) وهو احد اواحدى وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (فى قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف) يعنى انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرهما مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب التغيير لم يكن استعمال لفظى الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف الى (ما تقدم) يعنى انهما لم يستعملا فى حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذى تقدم استعمالها مثل استعماله (بعينه) اى بعين ما تقدم من كون مذكرها بالتاء ومؤنثهما بحذفها (فلذلك) اى فلكون استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال مافوقهما (لم يدرجهما) اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم) كما فى ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفى ثلاث عشرة للمؤنث بحذفها فان قاعدة العطف على ما سيجئ ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعنى انه بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث (بل) اى بل المصنف (خصها) اى قصر تلك القاعدة (بما عداها) اى بما عدا احد وعشرون او احدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرها بذكر حكم ماعداها (فقال) ﴿ ثم بالعطف ﴾

﴿ قال ﴾

قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ماذكرها وهو أنه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ماتقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مائة والف بصورة العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ماذكره الشارح متابعة لما فى حواشى الهندى اما على ماذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلاتتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالباء وقال فى المسئلة الآتية ثم بالعطف على ماتقدم بعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ماتقدم من نحو خمسة عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يعكس فى المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان يعنى عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ماقبله بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اى عطف تلك العقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولايخفى ان هذا التفسير يفيد أنه لايجوز عكسه ههنا كما هو فى الحواشى الهندى وتبعه الشارح وقوله (كائنا ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ماتقدم) ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه لوكان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم بالعطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعة معطوف على العقود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعنى انك تقول فى هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا بلفظ العدد الذى تقدم كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا بيان لما اى المراد من قوله ماتقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة فى المذكر وثلاث الى تسع فى المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعنى المراد بكونه بعين ماتقدم انه لايتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة ماتقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة فى كون اثنان بغير التاء فى المذكر وبالتاء فى المؤنث وفى كون ثلاثة ومافوقها الى تسعة بعكسة كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون فى المذكر) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول

(اثنتان او ثنتان وعشرون فى المؤنث) كما تقول اثنتا عشرة فيه و هذان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة وعشرون) اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعنى بالتاء (فى المذكر وثلاث) اى وتقول ثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعنى بغير التاء (فى المؤنث) ثم قال (هكذا) ليكون قوله ﴿ الى تسعة وتسعين ﴾ متعلقا بمنتهيا * ولما اكتفى المصنف ببيان منتهى المذكر زاد عليه الشارح بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المصنف فى مسئلة مافوقها وجعله الشارح على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (وتقول فيما) اى فى العدد الذى (زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) ﴿ مائة والف ﴾ (فى الواحد) اى اذا كان كل منهما واحدا ﴿ مائتان والفان ﴾ اى وتقول كذا (فى التثنية) اى فى تثنية كل منهما وايضا بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا على قاعدة التثنية وقوله ﴿ فيهما ﴾ ظرف لتقول وقوله (اى فى المذكر والمؤنث) تفسير لضمير التثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث يعنى تقول كذا فى مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفى مؤنثهما من غير تفريق بينهما بلفظ للمذكر وبلفظ للمؤنث بل هى متساوية فى الكل * ثم شرع فى بيان حكم ما زاد عليهما فقال ﴿ ثم ﴾ ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والف ومايتفرع عنهما) بين العاطف وبين قوله ﴿ بالعطف ﴾ لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة والف اى فى العدد الذى زاد على مفرد مائة والف وقوله ومايتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد عليه ليس مختص بمفرديهما بل حكم مايتفرع عليهما ومايكون فروعالهما من تثنيتهما وجمعهما من المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء يحكم ان المراد بقوله ومايتفرع هو تثنية المائة وتثنية الالف لا جمعهما لان جمعهما لايدل على عدد معين وما لايدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به فى الامتحان لان المئات والالوف لايدلان على معين من ثلثمائة وثلاثة آلاف بل يحتاج فى كل منهما الى تقييد وتفسير الشارح بقوله (اى بعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والف وواحد (اوعطفهما) اى اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والف يعنى ان حكم العطف فى هذا النوع مخالف لماقبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف ﴿على﴾ (صورة) ﴿ماتقدم﴾ بانه ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعنى ان كلا الامرين جائز ان ههنا حال كون العدد

﴿ الزائد ﴾

الزائد الذى عطف على عدد المائة والالف او عطفهما عليه واقعا ومستعملا على الصورة التى تقدمت (من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل) يعنى على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثنين للمذكر والواحدة والاثنتان بالتاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما فصله الشارح بقوله (فتقول مائة وواحدا وواحدة) هذا مثال ماوقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا ومؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان) معطوف على قوله واحد يعنى انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنتان للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) فى المذكر بالتاء (او ثلاث) اى مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اى او مائة واحدى (عشرة امرأة) مثال لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى) اى مائة واحدى (وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان) اى مائة واثنتان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا بالقوة وعلى هذا القياس فى العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اى او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال فى تثنية المائة) اى مائتين (والالف) اى فى الالف (وتثنيته) اى فى تثنية الالف اى الفين بيان لحكم مايتفرع عليهما كما مر وقوله وتثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل فى حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز أن يعطف قوله والالف على قوله فى تثنية المائة لا على المائة ووجهه ان الشارح لما اورد فى الامثلة المذكورة مثالا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المفردة فحينئذ لايكون قوله وتثنيته على مافى بعض النسخ مستدركا زائدا لان فى ذكره هكذا فائدة ما بالجملة * ثم ذكر حكم ماكان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (ويجوز أن يعكس العطف فى الكل) اى بان يعطف الاكثر على الاقل (فتقول واحد ومائة الى آخر ماذكرناه) ثم شرع المصنف فى بيان اللغة الثالثة الجائزة فى تركيب مخصوص وبيان ماهو الاصل منها وما هو شاذ منها

فقال ﴿و﴾ (الاصل) ﴿فى﴾ ياءالجزء الاول فى ﴿ثمانى عشرة فتح الياء﴾ اى اذا كان مستعملا فى المؤنث وانما وسط الشارح قوله الاصل للتنبيه على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لمادل عليه قول المصنف حيث قال جاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لبناءصدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاولى من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثةعشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء * ثم لمابين ماهو فرع عقبه بقوله ﴿وجاء اسكانها﴾ (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لتثاقل المركب) اى لحصول التثاقل فى هذا التركيب التعدادى (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما اسكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى كما ان التثاقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لماقال العصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب انما هو فى التثاقل علة للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والافلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التثاقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمانى عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الاول وجائز فى الثانى * ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال ﴿وشذ حذفها﴾ (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذ هى ما اختاره الشارح واما النسخة التى اخذهـا الفاضل الهندى فهى وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة حينئذ اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حاكونها ﴿بفتح النون﴾ عن القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذ يعنى انماشذ فتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثاله (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت اليـاء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (يسوغ) اى يجوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضى منفردا لوجود سبب واحد من اسباب التثقيل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استثقاله فجعل) اى فلتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه الرضى بقوله (قال الشارح الرضى ويجوز كسرها) اى كسر النون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح

اولى) اى من الكسر (ليوافق) اى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواتها) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة اواخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف بما نقله عن الرضى يقتضى ان لايجوز الكسر فى النون فانه يكون اصلا مرفوضا على مايفهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان مايتبادر من عبارة المصنف ممالا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون يعنى ان الشاذ مجموع الحذف والفتح ولايلزم منه ان لايجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون ونضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقوله الآتى ومميز الثلاثة الخ وتنبيه على ان مسائل التميز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (فى بيان حال مميزاتها) اى مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز * ثم نبه على وجه الابتداء من مميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال (وابتدأ) اى انما ابتدأ المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال مميز الثلاثة (لانه) اى الشان (لامميز للواحد والاثنين كما سيصرح المصنف به) اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) ﴿ومميز الثلاثة﴾ منتهيا ﴿الى العشرة﴾ فى المذكر (والثلاث الى العشر) اى فى المؤنث ﴿مخفوض﴾ (اى مجرور) بحسب الاعراب ﴿ومجموع﴾ بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله ﴿لفظا﴾ اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون مميزا مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ ﴿اومعنى﴾ اى اوكان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال * ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) فثابت (فلانه) اى الشان (لما كثر استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التميز اشد وقوله (آثروا) بمد الهمزة جواب لما اى اختاروا فيه (جر التميز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التميز لان الجر انما يكون (بالاضافة) والاضافة اليق (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة (تسقط التنوين والنونين) وبحذف التنوين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المعطوف فيما كثر استعماله * ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا)

(ف) ثابت (ليطابق المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة آحاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له ﴿ الا فى ثلثمائة ﴾ منتهيا ﴿ الى تسعمائة ﴾ (استثناء) اى قوله الا فى ثلثمائة استثناء (من قوله مجموع) يعنى مميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيفت الى لفظ المائة فان المائة الذى هو تميز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثمائة وانما استثنى منه (لانهم) اى لان اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى لفظ ثلاث (واخواته) اى واخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيره يعنى لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تميزا للفظ الثلاث واخواته بل تلفظوا به مفردا فى كلها ﴿ وكان قياسها ﴾ اى قياس ثلثمائة جملة معترضة وفائدتها بيان ماهو القياس فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ المائة اذا فرض القصد بجعلها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) ﴿ مئات ﴾ بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم ﴿ او ﴾ يقال ﴿ مئين ﴾ بالياء والنون على صورة جمع المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احد الجمعين (لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو) اى الجمع الذى يكون على صورته (مئون والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الشارح لفظ الصورة فى جمع المذكر السالم ولم يزد فى جمع المؤنث لانه لااختلاف فى الثانى فى كونه جمعا للمائة واما فى جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الاخفش وغيره فى كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسلين وقال الآخر انه مفرد فى صورة الجمع فان اصله مئى على وزن عصى ابدل الياء الاخيرة نونا فصار مئين كذا فى العصام * ثم شرع فى بيان وجه رفض القياس المذكور فى نحو ثلثمائة واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلاثة انما يكون بتأويل الجماعة فى المعدود ومسلمون ليس فى تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر على غير القياس كما عرفت واذا لم يجز الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) فى جواز الاضافة اليه من الجمعين (الامئات) فانه يجوز اضافته اليها لعدم المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كرهوا ان يلى التميز) فقوله التميز بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور معه اى كرهوا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة واخواته التميز (والمجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئات (بعد ما تعود) وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التميز (المجئ بعدما) اى بعد العدد الذى (هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد

الذى هو فى صورة المجموع لفظ (عشرين) منتهيا (الى تسعين) فانه يقال فيها عشرين درهما فاذا لم يجز فى المذكر السالم وصار مكروها فى المؤنث السالم (فاقتصر) اى التمييز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه اوعن كراهته لان مايجمع بالجمعين المذكورين يكون لافراده فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع ثم شرع فى بيان حال مميز نوع آخر من اسماء العدد فقال ﴿ومميز احد عشر﴾ فى المذكر منتهيا ﴿الى تسعة وتسعين﴾ ولما اكتفى المصنف فى ذكر مميز هذا النوع بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع و تسعين) لبيان ان مميز مؤنثه كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع و تسعين ﴿ منصوب مفرد ﴾ فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله ومميز وقوله مفرد خبر بعد خبر * ثم شرع الشارح فى بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى نصب المميز اما (فى العقود) الثمانية واما فيما بينهما من الاعداد المركبات اى فى نحو عشرين و ثلاثين (فلتعذر الاضافة) اى لامتناع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تمييزاتها حتى تكون مجرورة وانما تعذرت الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ابقاء النون) اى النون الواقع فى آخر كل من العقود (معها) اى مع الاضافة وانما لا يستقيم ابقاء النون مع انها ليست بنون الجمع (اذهى) اى لان النون الواقعة فى العقود المذكورة وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (فى صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله ابقاء النون اى ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تمييزاتها (اذ) اى لان النون فى اواخر العقود (ليست هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى فى نفس الامر (نون الجمع) حتى يجرى فيها مايجرى فى نون الجمع من الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران تعين ابقاؤها مع غير الاضافة فاذا تعين عدم الاضافة امتنع الجر فتعين النصب (واما فيما عداها) اى واما نصب التمييز فيما عدا العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اى فلان العرب (كرهوا) اى جعلوا مكروها فيما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التمييز والعددان اللذان تضمنهما المركب العددى (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جعلا كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى ما بعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد بعينه جار فى التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمسة عشرك

باضافة خمسة عشر) الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لا نسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشرك ليست من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشرك (لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع فى خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا) قوله (وانما جوّزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوّزوا تركيب (ثلثمائة امرأة مع ان فيها) اى فى كلمة ثلثمائة امرأة (صيرورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شىء واحد وليس هذا التجويز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة منفردا ولا يخفى ان كراهة شىء لعلة لا ينافى تجويزه لعلة اخرى * ثم شرع فى بيان وجه افراد مميز هذا النوع فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع مفردا فمبنى على كونه منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبروا افراده) اى افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر فى كلمة واحدة وقال العصام الظاهر أن يكون لفظ قليلا مؤنثا لان موصوفه مؤنث * ثم شرع المصنف فى بيان احوال مميز المائة والالف اللذين من الاصول فقال ﴿ ومميز مائة والف و ﴾ (مميز) ﴿تثنيتهما﴾ اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان ﴿ و ﴾ (مميز) ﴿ جمعه ﴾ (اى جمع الف) وانما زاد الشارح لفظ المميز فى الموضعين للاشارة الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة * ولما غير المصنف عبارته فى قوله وجمعه حيث افرد الضمير فيه اراد الشارح ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل) اى المصنف (وجمعهما) يعنى لم يقل بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لانه لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان

﴿ استعمال ﴾

استعمال جمع مائة) وهو مئين اومئات كما مر (مع مميزها) اى حال كون ذلك الجمع
مستعملا مع المميز (فى الاعداد) اى فى باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد
(مرفوض) اى متروك * ثم بين هذا المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل
كما يقال) اى كما يجوز أن يقال (ثلاثة آلاف رجل) فانه لايجوز فى الاول
ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اى يجوز أن يقال فى تثنية
المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفا رجل) بنصب
المثل على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولا
مماثلا فى الجواز لقوله الف رجل وقوله ﴿ مخفوض ﴾ خبر لقوله ومميز مائة
وقوله ﴿ مفرد ﴾ خبر بعد خبر له الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا
الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية
العصام ان مميز المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجل وقد يفرد منصوبا كما فى
قوله * اذا عاش الفتى مأتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء * انتهى وانما افرد
مميز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد)
كما عرفت فى صدر الباب (كالآحاد) اى كما كانت الآحاد العشرة من واحد الى
عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما اى لما اشتركا مع الآحاد فى كونهما من اصول
الاعداد ناسب (ان يكون مميزها) اى مميز المائة والالف جريا (على طبق مميزها)
يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مميز هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال
لمميز الآحاد * ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون مميزها مجموعا مع انه لم يكن
ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان المناسب ان يكون
مميزها مجموعا كالآحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الآحاد)
واقعة (فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف
واقعتين (فى جانب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما اى
لما كان بينهما فرق بوقوع الآحاد فى جانب القلة وبوقوعهما فى جانب الكثرة جعل
الفرق بينهما مختارا فى مميزهما ايضا بان يختار (فى مميزها) اى فى مميز الآحاد (الجمع
الموضوع للكثرة و) بان يختار (فى مميزهما) اى فى مميز المائة والالف (المفرد الدال
على القلة) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتحصل
الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على الكثير فى موضع القليل وذكر مادل
على القليل فى موضع الكثير * ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان
فقال ﴿ واذا كان المعدود ﴾ سواء كان مذكورا بطريق التميز نحو ثلاثة اشخص
او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المميز
﴿ مؤنثا واللفظ ﴾ اى وكان اللفظ (المعبر به عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه

﴿مذكرا﴾ وذلك المذكر (كلفظ الشخص اذاعبرت به) اى اذا قصدت التعبير به (عن المؤنث) اى اذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاءنى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث امرأة ﴿اوبالعكس﴾ (بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذاعبرت بها عن المذكر) نحو رجل والفاء فى قوله ﴿فوجهان﴾ جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى ففى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجملته جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اى بان يعبر بالثلاث الى عشر * ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكير (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الآخر لان مراعاة جانب اللفظ فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كماهو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة * ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال ﴿ولايميز واحد﴾ (وواحدة) ﴿ولااثنان﴾ (واثنتان وثنتان) وقوله (بمميز) بكسر الياء المشددة متعلق بقوله ولايميز فى كلام المصنف وقيد له من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ولايميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لايورد يعنى لايورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه لولم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لايقصد تمييزهما بل قصد ابقاؤهما على الابهام وليس كذلك بل المراد أن تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع مميزه) لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله فلا يورد من قبيل عطف المفصل على المجمل يعنى لايقال على تقدير ايراد المميز (واحد رجل ولا اثنان معه) اى ولايورد لفظ اثنان ايضا مع مميزه (كما يقال اثنا رجلين) ثم اراد أن يذكر حالهم اذا ارادوا ان يذكروا هذين العددين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون) اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تمييزا لهما) اى للواحد والاثنان (على تقدير) اى على قصد (ذكر التمييز) المبين للجنس (معهما) اى مع الواحد والاثنين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلان حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله ﴿استغناء﴾ بالنصب على انه مفعول له لقوله ولايميز

وعلة لعدم ايراد تمييزها معهما يعنى انما لايميزان لحصول الاستغناء ﴿ بلفظ التميز ﴾ وانما فسره الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التميز المستغنى به هو التميز بالقوة لا التميز بالفعل يعنى مامن شانه (لان يكون تمييزا على تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتمييز اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل (بصيغته على الوحدة) فى نحو رجل (و) على (الاثنينية) فى نحو رجلان فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التميزان التقديريان مستغنيا ﴿ عنهما ﴾ (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تمييزه (اذا كان التميز) اى هذا اذا كان التميز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التميز (مثنى) ومثالهما المصنف بقوله ﴿ مثال رجل ورجلان ﴾ اى مثال التميز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل وعن لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل برجل ورجلان فانه يفهم من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجولية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدالة على التثنية (الاثنينية فبذكرها) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (عن المميز) وفى بعض نسخ الشرح استغنيا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله استغناء بلفظ التميز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدرونه على سؤالهم الذى يرد على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو ههنا (ان مميز الواحد مغن عنه) يعنى ان كون مميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكنا لانسلم ان مميز الاثنين) اى لانسلم ان كون مميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كمميز الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان مميزه) اى مميز لفظ الاثنين (مثنى) كما فى الامثلة المذكورة (يغنى عنه) اى فالاستغناء بلفظ التميز عن لفظ الاثنين مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان مميزه مثنى ايضا وقوله (لم لايجوز أن يكون) اى المميز (مفردا كما يقال اثنا رجل) سند للمنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردا

وروده فى الشعر وهو اثنا رجل حنظل كذا فى العصام وقال ايضا ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجال انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا * ثم شرع الشارح فى الجوابين عن طرف المصنف لالتزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة الممنوعة يعنى ان مميز لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا فى بعض الحواشى واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو أنه لايجوز أن يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان يكون المميز (فى مميز سائر الآحاد) مجموعا يعنى فى ثلاثة الى عشرة على وجه اللزوم غير متخلف عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغى) جواب لما يعنى انه ينبغى لهم (ان يعتبر فيما) اى فى التمييز الذى (لم تتيسر الجمعية فيه) اى فى ذلك التمييز لكونه تميزا للاثنين لانه لو جمع التميز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ماهو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى ينبغى فى تميز الاثنين الاسم الذى يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من المفرد لان اللائق عند تعذر شئ هو المصير الى ماهو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنينية) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الى الاثنينية * ثم شرع فى جواب آخر فقال (ولا يبعد أن يقال) اى ولا يبعد أن يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز فى قوله (انه لايميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تميز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التمييز (اى بجواهر حروفه) اى حروف التمييز (المصورة) اى التى صورت بصورة (بهيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة التثنية الدالتين على الافراد والتثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذى افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التى صورت بصورة قابلة (للحوق علامة الافراد به أعنى) اى بتلك العلامة (التنوين او علامة الاثنينية) اى القابلة للحقوق علامة الاثنينية (اعنى) بتلك العلامة (حرفى التثنية) وهما الالف او الياء والنون (فاذا اعتبر) اى ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتنوين (استغنى) اى ذلك التميز (به) اى بذكر رجل بالتنوين (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافادة التنوين لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعنى الرجلان مثلا (مع علامة التثنية) وهى ادخال الالف والنون (استغنى) اى كان التميز مستغنيا (به) اى بلفظه الدال على الاثنينية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل

عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الآخر (فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف من ذكرهما) اى على الطريق التى هى الاستدلال عليه بذكر الواحد او الاثنين * ولما كان اخفية الطريق الاولى بديهيا نبه عليه بقوله (ولا شك ان رجلان) اى الاستدلال على الاثنينية بعلامة التثنية فى رجلان (اخف من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف فى بيان دليل الاستغناء ونبه عليه الشارح بقوله (وذلك الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء ﴿ لافادته ﴾ (اى لافادة لفظ التميز) اى ما من شانه يجوز أن يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقوله لافادته مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاستغناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله ﴿ النص المقصود ﴾ وانما فسر الشارح النص بقوله (اى التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى الاصولى وهو ما سيق له الكلام بل المراد به معناه المصدرى اعنى بمعنى جعل الشئ منصوصا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله التنصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله ﴿ بالعدد ﴾ متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسره الشارح بقوله (اى بذكر اسم العدد) للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذ المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود (استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسم العدد فقال ﴿ وتقول ﴾ على صيغة المخاطب كما نبه عليه فى الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتركه الشارح لكونه معلوما بقرينة ما ذكر فى صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده به ذلك الفاضل لبيان وقوعه فى نسخته او لاخذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا فى العصام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبار تصييره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر فى الاستعمال قال وتقول ﴿ فى المفرد ﴾ وهو متعلق بتقول وقوله ﴿ من المتعدد ﴾ ظرف مستقر اما صفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من المتعدد واما حال منه اى حال كونه من المتعدد * ثم فسر الشارح المفرد بقوله(اى فى الواحد)

للاشارة الى ان المراد من المفرد هو اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان
بلفظ الواحد او الثانى او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل فى باعث التفسير
لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهى التصريح بلزوم
كون الواحد جزأ من المتعدد وقوله ﴿ باعتبار تصييره ﴾ اما ظرف مستقر على
انه حال من المستتر فى تقول فتكون الباء للملابسة اى تقول حال كونك ملابسا
بتصييره واما مفعول مطلق من تقول اى قولا باعتبار تصييره فيكون بيانا لنوعه
واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح
حيث فسره بقوله (اى بسبب اعتبار تصييره) وهذا تفسير للباء وقوله (اى
تصيير ذلك المفرد) تفسير للضمير المجرور بان التصيير لكونه مصدرا من صير
يصير بتشديد الياء بمعنى جعل مضاف الى فاعله وقوله (عددا انقص) مفعوله
الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى
باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب
ضم ذلك الواحد اليه ﴿ الثانى ﴾ بحذف اداة التأنيث (فى المذكر) اى اذا اعتبرت
تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه
وقوله (مقول التقول) خبر للمبتدأ اى والغرض من هذا بيان كون لفظ الثانى
فى كلام المصنف مفعولا لتقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه
على الممثل يعنى لاشك ان لفظ الثانى (انما هو) اى انما يعبر بالثانى (باعتبار
تصييره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد) اى العدد
الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه)
اى بانضمام الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثانى
الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين) اى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة
الاولى (وانما ابتدأ) اى المصنف (من الثانى) اى دون الواحد (اذ)
اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون
وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواقع
قبل الواحد (واحدا) بانضمامه اليه وقوله ﴿ والثانية ﴾ عطف على قوله الثانى
اى تقول الثانية بالتاء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس)
اى باعتبار تصييره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى
والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية
﴿ الى العاشر ﴾ (فى المذكر) ﴿ والعاشرة ﴾ اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية
الى العاشرة (فى المؤنث) ﴿ لاغير ﴾ قوله (اى لاتقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر
راجع الى ماتحت الاثنين والى مافوق العشرة حيث فصله بقوله (فلا يجرى ذلك)
اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فما) اى فى العدد الذى هو (تحت الاثنين)

يعنى الواحد كما عرفت وجهه (ولا فيما) اى ولايجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات التسعة (لايتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب * ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد) (باعتبار حاله) اشار الشارح بتوسيط قوله تقول فى المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله * ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته) يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الآحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار معنى التصيير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين مقابله بانه يشترط ان لايعتبر ههنا معنى التصيير وقال العصام لايخفى ان التصيير للمفرد حال من احواله فلاتحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان التصيير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضعه فى نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشارح بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) (والاولى) اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون قصدك (من غير اعتبار معنى التصيير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى اراد الشارح ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة) بل قال الاول فى المذكر والاولى فى المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذى يدل على المرتبة لا على واحد من الوحدات سواء كان فى مرتبة الاول او فى اثنائها او فى آخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لايدلان على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدل على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة) اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة

(وهكذا) اى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكره (الى العاشر و) ينتهى مؤنثه الى (العاشرة والحادى عشر) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحادية عشرة) اى وتقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكره (الى التاسع عشر و) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل مستعملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكره بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع) منتهيا (الى العاشر وفى المؤنث) اى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتهيا (الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب) مما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الآحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الآحاد على احد العقود الثانية مثال الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتائين فى الجزئين * ثم بين كونهما بالتائين بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والآخر اسم الفاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الآحاد مؤنثين بالتاء (فى المركب المؤنث كما تذكرهما) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الآحاد الثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه) اى فان هذا الاسم اسم (للجماعة) اى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر فناسب فيه اعتبار التأنيث (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر

والثالثة والعشرون) بالتاء في الجزء الاول في المؤنث * ثم شرع المصنف في بيان
الفرق بين الاعتبارين بقوله ﴿ ومن ثمه ﴾ وفسره الشارح بقوله (اي ومن اجل
اختلاف الاعتبارين) للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمه ههنا
مجاز بطريق الاستعارة المصرحة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان
واستعمل ههنا للاشارة الى ما سبق من الفرق بين الاعتبارين يعني بهما (اعتبار
تصييره واعتبار حاله) وقوله (اختلفت اضافتهما) مقدر ههنا ليتعلق به
الجار حتى يكون قوله من ثمه مفعولا له يعني انما اختلفت الاضافة في الاعتبارين
لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلاختلاف اضافتهما) للاشارة الى ان
قوله ﴿ قيل في الاول ﴾ معلل باختلاف الاضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين
والى ان قوله من ثمه متعلق بقيل بالواسطة يعني من اجل وقوع الاختلاف
حصل الاختلاف في الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف في الاضافة قيل
في الاول وفسر الاول بقوله (اي في المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصييره)
وقوله ﴿ ثالث اثنين ﴾ نائب فاعل للفظ قيل اي اذا اريد بالعدد الاخير الذي يعبر
باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذي اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين
ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اي باضافة ذلك الاسم
الذي عبر به عن العدد (الى الانقص بدرجة) اي بواحد ومعناه ﴿ اي مصيرهما ﴾
وقوله (اي الاثنين) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله
الثاني قوله (ثلاثة) وهو محذوف من كلام المصنف اي ذلك الواحد جاعل الاثنين
الانقص منه بواحد ثلاثة *ثم بين المصنف مايشتق الثالث منه فقال ﴿ من ﴾ اي هو
مأخوذ من (قولهم) ﴿ ثلثتهما ﴾ (بالتخفيف) اي بتخفيف اللام من الثلاثي وانما قيد به
الشارح لانه ليس بمأخوذ من ثلثتهما بتشديد اللام من التثليث لانه حينئذ يكون
مأخوذا من قولهم مثلث بالتشديد وهو الشراب الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه
بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال في الصحاح وثلثهم من باب ضرب
اذا كان ثالثهم وكملهم ثلاثة بنفسه (اي صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجموع
قوله ﴿ و ﴾ (قيل) ﴿ في الثاني ﴾ عطف على قوله في الاول واليه اشار الشارح
بتوسيط لفظ قيل بين العاطف والمعطوف *ثم فسر الثاني بقوله (اي في المفرد)
اي في العدد المفرد (من المتعدد المقول) الذي اريد الاخبار به (باعتبار حاله)
ومرتبته ﴿ ثالث ثلاثة ﴾ (اواربعة) اي رابع اربعة (اوخمسة) اي خامس خمسة
(بالاضافة) اي باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوى) اي ذلك المضاف اليه منه
(عدده) اي عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان في ثالث ثلاثة (اويكون)

ای او باضافته الی عدد یکون ذلك المضاف الیه عددا (فوقه) ای فوق مأخذ اشتقاقه کما کان فی ثالث اربعة او خمسة او ستة و معناه ﴿ای احدها﴾ ای المراد من الثالث احد ما اضیف الیه من الاعداد المذکورة ❊ ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه فی مرتبة او لا واراد الشارح ان یقیده بحیث یندفع عنه ذلك التوهم استدرك فقال (لکن لا مطلقا) ای لیس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) ای وقوع ذلك المفرد فی مرتبة من المراتب کوقوعه (فی المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا) ای وان لم یرد به هذا الاعتبار بل ارید به علی اطلاقه (یلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه یصدق علیه انه احد العشرة مع انه لیس عاشرها بل اولها (وذلك) ای وذلك الجواز (مستبعد جدا) ای قطعا یعنی کونه مستبعدا من المراد قطعی ❊ ثم شرع فی بیان مافوق العشرة بالاعتبار الثانی فقال ﴿وتقول﴾ (فی اضافة مازاد علی العشرة) یعنی فی اضافة المفرد الذی هو فی مرتبة من المراتب التی هی مافوق العشرة ﴿حادی عشر احدعشر﴾ (باضافة المرکب الاول) وهو حادی عشر (الی المرکب الثانی) وهو احد عشر وقوله (ای واحد) تفسیر للمرکب المضاف وقوله (من احدعشر) تفسیر للمرکب المضاف الیه مع الاشارة الی ان الاضافة فیه بیانیة بمعنی من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد وتفسیر علی ما سبق من ان المراد بالاحد لیس علی اطلاقه بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الاخیرة بمعنی انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) ای عشر وحدات سابقة علی ذلك الواحد الاخیر وذلك الاخیر فی مرتبة اخیرة بعد انقضاء العشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الی ان کلمة ﴿علی﴾ متعلق به لکونه مفعولا له لقوله تقول یعنی تقول کذلك فیما فوق العشرة وانما یجوز ان تقول کذلك للبناء علی (الاعتبار) ﴿الثانی﴾ لانه یقال کذا فی الاعتبار الاول لانه لا یجوز فیما دون الاثنین ولا یجاوز العشرة کما سبق الاشارة الیه فی قوله الی العاشر ولعاشرة لا غیر (وهو) ای الاعتبار الثانی الذی یجوز فیه فیما دون الاثنین ومافوق العشرة (باعتبار بیان الحال) کما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصییر وقوله ﴿خاصة﴾ (لان الاعتبار الاول) منصوب اما علی انه حال من الثانی واما علی انه مصدر مفعول مطلق من تقول یعنی ان الابتداء من الحادی والتجاوز الی مافوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانی دون الاول وهو الاعتبار بالتصییر (لا یتجاوز العشرة کما عرفت) فی قوله لا غیر ❊ ثم اشار المصنف الی جواز وجه آخر فقال ﴿وان شئت قلت﴾ وقید الشارح بقوله (فی اداء هذا المعنی) للاشارة الی ان اداء هذا المعنی کما یکون بالقول الاول یکون ایضا بقولك ﴿حادی احد

عشر ﴾ فالمعنى باق فى الصورتين * ثم اشار الشارح الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (بحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله بحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ من ذكره فى المركب الاول بسبب ذكره (فى المركب الثانى) ثم اشار المصنف الى منتهى مايقال فى اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره الشارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله ﴿ الى تاسع تسعة عشر ﴾ مقيسا ويكون قوله حادى احد عشر مقيسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص فى الجواز بتركيب حادى احد عشر * ثم اراد المصنف ان يبين الفرق فى حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال ﴿ فيعرب ﴾ (الجزء) ﴿ الاول ﴾ يعنى ان حذف الجزء الاخير فى المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقى منه وقوله (من المركب الاول) يظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون امراديه الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) وقال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره حرف علة فى غير حالة النصب فانه فى البناء ساكن الآخر وفى الاعراب ساكن الآخر ايضا الا فى حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاءنى حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءنى حدى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتلفظ فى الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى فى الاول ومعرب تقديرا فى الثانى واما فى حالة النصب قلت فى الاول رأيت حدى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفى الثانى رأيت حدى احد عشر بفتح الياء منصوبا * ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقى حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء فى الجزئين وذلك الموجب هو التركيب * ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هى قسم من اقسام الاسم شرع فى مباحث قسم آخر منها

فقال ﴿ المذكر والمؤنث ﴾ فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر ماسيجيء او خبر محذوف المبتدأ اى البحث الآتى بحث المذكر * ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كما فى ماعدا باب الثلاثة الى العشرة او بالعكس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بدونها فناسب ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر اقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المصنف المذكر فى الذكر على المؤنث (لاصالته) اى لكون المذكر اصلا لانه لايحتاج الى علامة التأنيث لالفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقديرا وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج فكان المؤنث فرعاله والاصل مقدم طبعا فالانسب تضيق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ماقبله اى وانما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمى) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف المؤنث) اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعدام تعرف بملكاتها كما ان تصور العمى مؤخر عن تصور البصر لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عن عدم التأنيث عما من شانه ان يكون مؤنثا * ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال ﴿ المؤنث ﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ مافيه ﴾ وهو الموصول او الموصوف خبره * واعلم ان لفظ ماهنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا لكن الشارح لما فسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كما هو الراجح فيه وانما رجح الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله ﴿ علامة التأنيث ﴾ مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله ﴿ لفظا ﴾ منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ فى الحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقية او غير حقيقية فالحقيقية اما من العقلاء (كامراة و) اما من غير العقلاء فهو (ناقة و) اما غير حقيقية فهو (غرفة او حكما)

اى اوكون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنهاليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذ الحرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى العقرب (فى حكم تاء التانيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث (لا تظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثى كنار مثلا يقال فيه نويرة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لا يقال فى تصغير عقرب عقيربة بل يقال فيه عقيرب وقوله ﴿ او تقديرا ﴾ عطف على قوله لفظا (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ التى استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية) وقدجمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

نفسى الفداء لسائل وافانى * بمسائل فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هى يافتى فى عرفهم ضربان
قدكان منها ما يؤنث ثم ما * خيرت فيه باختلاف معان
اما الذى لابد من تأنيثه * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم الدلو من * اعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب * والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها واللظى ويدان
والغول والفردوس والفلك التى * فى البحر تجرى وهى فى القرآن
وعروض شعر والذراع وثعلب * والملح ثم الفأس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وارنب * والخمر ثم البئر والفخذان
وكذاك فى ذئب وفهد حكمهم * ابدا وفى عرب بكل مكان
والعين للينبوع والدرع التى * هى من حديد قط والقدمان
وكذاك فى كبد وفى كرش وفى * سقر ومنها الحرب والنعلان
وكذاك فى فرس وفى كأس وفى * افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوت تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التى * فى الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ للاشارة الى ما قال المصنف فى الايضاح من ان التاء مقدرة فى الجميع فى الثلاثى كنار

وفى الرباعى كعقرب وان كانت فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقدوردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدمة فى تصغير قدام ووريئة فى تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل كذا قال فى الامتحان ثم شرع فى تعريف المذكر فقال ﴿ والمذكر بخلافه ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى اسم) للاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة المقابلة وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء فى قوله بخلافه للملابسة وقوله (بمخالفة المؤنث) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمعناه كما قال فى الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى ﴿ فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ﴾ اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول يعنى المذكر يخالف المؤنث ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد فى الاسم الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة علامة التأنيث وجودا وعدما تعرض المصنف لبيانها فقال ﴿ وعلامته ﴾ وقوله (اى علامة التأنيث) تفسير للضمير المجرور ﴿ التاء والالف ﴾ وقوله (حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله ﴿ مقصورة ﴾ بالنصب حال من الالف وقوله (كسلمى) مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحبلى) مثال له من الصفة وقوله ﴿ اوممدودة ﴾ معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للممدودة من الاسم وقوله (وحمراء) مثال لها من الصفة * ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة أيضا فيقال انها من جملة علامات التانيث (فى قولهم) فى مؤنث اسم الاشارة (ذى وتى) حيث انهما يستعملان فى مؤنث ذا وتا (وزعم) اى ذلك البعض (انها) اى الياء فى هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرها بدون الياء ولولا الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد الشارح ان يرد استدلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء فى المؤنث (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذالم يكن احتمال فى خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز أن يكون) اى احتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لا انهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقال فى الامتحان وفى هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات

﴿ واخت ﴾

واخت وبنت لانهـا تاء التأنيث مع انه لايوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق
اى سواء كانت هاء فى الوقف اولا فلابد من التقييد بعدم الاصـالة وايضا ان
لم يقيد بالآخر دخل نحو تراث وتكلان مع انهما ليستا للتأنيث لان اصلهما
الواو وان قيد الآخر بالآخر الحقيقى خرج نحو ضـاربتين لانهـا للتأنيث
وليست فى الآخر الحقيقى وان قيد الآخر الحقيقى بالآخر الكائن بعد اصول
الحروف خرج اخت لان التـاء فيها ليست بعد الاصول بل هى من الاصول
وان اريد أن المراد من التاء هو تاء التأنيث لامطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء
التأنيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث
الثانى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهى فى الضمير المنفصـل وهـا فى الضمير
المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضربين ونون ضربن وتا وته وهذه وهذى
وكاتا وثنتان وكلهـا خارجة عن المؤنث وداخلة فى المذكر والبحث الثالث
ان الالف قديكون للالحـاق فان اريد بالف التأنيث الالف مطلقا فلا يكون
التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان
اريد بها الف التأنيث يلزم الدور ايضـا والجواب عن الاول انا نريد بالتاء
ماهو الاعم من الحقيقى نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثانى
انا نقدر التاء فى الامثلة المذكورة من نحو هى وغيرها ولا نسـلم التأنيث بالصيغة
طردا للبـاب وحفظا للقاعدة وتسـهيلا للضبط وعن الثالث انا نريد بالالف
الالف الذى صار مسـتقلا فى منع الصرف فنحو موسى مؤنث بهذا المعنى
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين لانه
تعريف حقيقى يراد به التحصيل فلادور انتهى مافى الامتحان ملخصا واجاب بعضهم
بان المعرف خاص اى المؤنث الذى سوى ماذكر * اعلم ان مذهب سيبويه فى الالف
الممدودة انهـا فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المدّ لان الالف
للزومه صار كلام الفعل فجازت زيادة المدّ قبله كما فى كتاب وغلام فاجتمعت الفان
فلو حذفت احداها لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما
الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدّها وانما قلبت همزة دون الواو
والياء لانها لو قلبت الى احداها لاحتيج الى قلبها ايضا كما فى سائر ودأر كذا فى المنهل
وقال الجاربردى فى شرح الشافية ان الالفين معا للتأنيث فعلم من ذلك ان الالف
الممدودة هى الالفان معا دون الهمزة فقط فلايرد ما اورده العصام من ان الالف
التى تمدّ هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا ففى قوله الالف
ممدودة نظر انتهى * ثم شرع المصنف فى بيان اقسام المؤنث فقال ﴿وهو﴾ (اى
المؤنث) ﴿حقيقى ولفظى فالحقيقى ما﴾ وقوله (اى اسم) تفسير لما واشارة الى انها

موصوفة كامر ﴿ بازائه ﴾ وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم ﴿ ذكر ﴾ وهو بالرفع فاعل الظرف وقوله ﴿ من ﴾ (جنس) ﴿الحيوان﴾ بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس لئلا يرد عليه ان للنخلة ايضا ذكرا مع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة انثى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ النخلة ليست من جنس الحيوان وقوله ﴿ كامرأة ﴾ (فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من العقلاء وقوله ﴿ وناقة ﴾ (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء * ثم شرع فى تعريف اللفظى فقال ﴿ واللفظى بخلافه ﴾ (اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى) واعرابه وباعث التفسير مثل مامر (وقوله اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى هو أنه اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة) كما فى غرفة (اوحكما) كعقرب (اوتقديرا) كعين حال كون كل منها (بلاتأنيث) اى بلاوجود تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها ﴿ كظلمة ﴾ (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة ﴿ وعين ﴾ (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى تقديرا) وانما كان مثالا للتقديرى (فان تاء التأنيث مقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) اى اذا اريد تصغير كلمة العين تصغر (على عيينة) باظهار التاء فيها * ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل امثلة ثلاثة للانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح ان يبين وجه الاقتصار عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى النوعين الآخرين * ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة الى اسناد الفعل اليه فقال ﴿ واذا اسند الفعل ﴾ اى الفعل الاصطلاحى وانما قيده الشارح بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شيء غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الاتى مختص بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى لااحتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ماهو الاصل فيه علم ان المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وعبارة متن الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى ﴿ اليه ﴾ (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون

﴿ المؤنث ﴾

المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولفظيا) نحو ظلمة (مظهرا) اى وسواء كان مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضمرا) نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء فى قوله ﴿ فبالتاء ﴾ جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوبا يعنى ان الفعل اذا اسند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على كونه واجبا قوله فيما سيأتى وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايذانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما فى غاية الامر وذلك الوجوب حاصل فى كل من الصور (الا اذا كان) اى الفعل (مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى) وقوله (فانه) علة للاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار فى الحاق التاء وتركه) وكل ماهو شانه ذلك فهو ليس بواجب وماليس بواجب لايدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) ﴿ وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ﴾ فقوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير فى الحاق التاء وتركه فى الفعل المسند الى الاسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى * ولما كان هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ بقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ ولا تقتلوا اهل الذمة ﴾ اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان الاستثناء الحقيقى يكون باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك * ثم شرع الشارح فى تطبيق الامثلة فقال (فلك) اى فجاز لك (ان تقول فى) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظى (فانه لا يجوز فيه الشمس طلع) بترك التاء وقوله لكون التأنيث علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انما يجوز فيه الامران (لكون التأنيث فيه) اى فيما اسند الى الظاهر الغير الحقيقى (لفظيا) كالشمس لا حقيقيا كامرأة وقوله

(واستغنائه) بالجر عطف على لكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغناء وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى من الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمره) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (مايشعر) اى علامة تعلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حينئذ يكون تحته فيجوز أن يكون الضمير راجعا الى مذكر اذ لايجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشتبه الامر فوجب الحاق التاء بفعله حتى يعلم من اول الامر أن الضمير الذى تحته راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره * ولما كان توجيه الشارح فى ارجاع الضمير المجرور فى قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الشارح الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى فى لفظ اليه فى قوله واذا اسند الفعل اليه (راجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض فى تفسيره اى المؤنث الحقيقى (اوضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة اواسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه فى كل منهما وجوب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المصنف (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيد ان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهره فبقى فى مخالفته ايضا قيد ان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر فى هذا التوجيه ان الضمير فى اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لايحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت فى ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا فى الآخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين متقابلتين والشارح جعل الثانية مستثناة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا * ولما بقى صورة لم يستثنها المصنف نبه الشارح عليها فقال (ولوكان) اى المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا اوجب الحاق التاء فى مسنده (صورة

الفصل) اى صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهر غير الحقيقى او فى ما سواه اذا فصل بالاختيار وقوله (لئلا يحتاج)متعلق بقوله يستثنى يعنى ان فائدة الاستثناء انه لايحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقولنا بلا فصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تميز من الذات المقدرة فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسنا فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر كما عرفت فى توجيه الشارح *ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء فقال (ففى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة الفصل (ايضا) اى كحكم ظاهر غير الحقيقى (لك الخيار) اى جاز لك الاختيار (فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله * ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز الحاق التاء فى حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه كما تقول (وحضر القاضى امرأة) فكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع الفصل الى المؤنث الحقيقى وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقى (منقولا عما) اى عن العلم الذى (يغلب) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى بزيد (امرأة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التاء فيه (نحو جاءت اليوم زيد) اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لرفع هذا الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل وقال العصام الظاهر أن وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة انتهى وقد يقال ان التاء فى الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما فى العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر بمثل هذه القرينة* واعلم انه يلزم من قوله انه يجوز أن يقال جاءنى طلحة وجاءتنى طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التاء فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هوله فصار التأنيث فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى

فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط ومما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نملة عند
ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى
هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة فى قوله
تعالى ﴿قالت نملة﴾ انثى لان لو كان ذكرا لما جازت التاء فى فعله كما لا تجوز فى فعل
طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلونى عما شئتم
وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان عليه السلام أكانت
ذكرا ام انثى فافحم فقال ابو حنيفة بعد الافحام كانت انثى فقيل له من اين عرفت
فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ﴿قالت نملة﴾ ولو كانت ذكرا لقال قال
نملة كما يقال جاءنى طلحة ۞ واعلم ايضا انه اراد باللفظى ههنا غير ما اراد فى باب غير
المنصرف لان اللفظى ههنا فى مقابلة الحقيقى سواء وجدت فيه علامة التأنيث
لفظا اولم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقى وجعله فى باب غير المنصرف فى مقابلة
المعنوى سواء كان حقيقيا اولم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث حقيقى
على ما اريد ههنا ولفظى على ما اريد فى باب غير المنصرف وايضا المؤنثات
السماعية لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد فى باب غير المنصرف
۞ ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات الغير المأولة شرع فى بيان احكام
المؤنثات بالتأويل فقال ﴿ وحكم ظاهر الجمع ﴾ وقوله (لاضميره) تفسير لفائدة
قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لاحكم الفعل الذى
اسند الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم
ههنا بالخيار فى التاء وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين
لا بالخيار فى الاتيان والترك والحكمان متغايران (فان الحاق التاء او) الحاق
(ضمير الجمع فيه) اى فى الاسناد الى ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحاق التاء
(او جاؤا) اى او الرجال جاؤا بالحاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء وقوله
﴿ غير ﴾ (جمع) ﴿ المذكر السالم ﴾ بالجر على انه صفة الجمع على قول من قال
ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة
غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند
الفاضل الهندى وقوله لانه لو كان علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم
(لانه لو كان) اى المسند اليه (جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء
كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل
يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا ﴿ مطلقا ﴾ اى هذا الحكم للجمع اطلق مطلقا (اى
سواء كان واحده) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه
جمع مؤنث سالم مفرده مؤنث (او) كان واحده (مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال)

﴿ وقوله ﴾

وقوله ﴿ حكم ظاهر غيره ﴾ (المؤنث) ﴿ الحقيقى ﴾ بالرفع خبر للمبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجات وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال ﴿ وضمير ﴾ بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله (جمع الذكور) لبيان موصوف قوله ﴿ العاقلين ﴾ (اى جمع المذكر العاقل) وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله ﴿ غير ﴾ (الجمع) ﴿ المذكر السالم ﴾ وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والنون (فان ضميرهم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لاغير) اى لا غيره من هى ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذى يجيء فقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله ﴿ فعلت ﴾ خبره بحذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك الضمير (المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله ﴿ وفعلوا ﴾ معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فعلت ولا تأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر العاقلين * ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال ﴿ والنساء ﴾ وهو جمع المؤنث المكسر ﴿ والايام ﴾ وهو الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ماسيجيء من قوله فعلت وفعلن (اى ضمير النساء وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها) اى يكون مماثلا (فى كونه) اى فى كون ذلك المماثل (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى ولو لم يكن ذلك الجمع المماثل لها (من العقلاء) وفيه اشارة الى ان جهة التشبيه بين النساء وبين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء كالنساء اومن غير العقلاء (كالعيون) وهو جمع العين المؤنث سماعا قوله (وضمير الايام) عطف على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها) اى يكون مماثلا لكلمة الايام (فى كونه) اى فى كون

المماثل (جمع المذكر غير العاقل) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين ﴿ فعلت وفعلن ﴾ ففسر الاول بقوله (اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضمير فعلن) ولما كان الضمير فى فعلن هو البارز فسره بقوله (اى بالنون) بخلاف فعلت فان الضمير فيه لما لم يكن بارزا بل كان مستكنا تحته وكان التاء علامة له فسره بقوله مقرونا * ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين الحكمين فقال (امافى جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء والعيون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة له) اى لجمع المؤنث سواء كان عاقلا اولا (وامافى جمع المذكر) اى واما كونه بالنون فى جمع المذكر (الغير العاقل كالايام فلانه) اى فغير ظاهر لانه (لااصل له) اى لجمع المذكر الغير العاقل (فى التذكير كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع المؤنث وقوله (فيراعى حقه فى التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف على جملة لااصل له وهو داخل فى المنفى اى لم يوجد له اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك الاصل والفاء فى قوله (فاجرى) تفريعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع على قوله لااصل له وداخل فى النفى اى اذا لم يكن لمثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراعى حقه اجرى ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث العاقل الناقص بالنسبة الى المذكر العاقل لان فى الثانى كمالين دون الاول فان فيه كمالا واحدا وهو كونه من العقلاء ومانحن فيه من غير العاقل ليس له كمال اصلا وحاصل مابينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل فى التذكير وماله اصل فى التأنيث ومالیس له اصل منهما فالواو موضوعة للاول والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ماذكر فيها يومى الى كون الامر ههنا على وجهين حيث قال (ففى الحواشى الهندية) حال كون مافيها (موافقا لشرح الرضى) وهو (ان النون) اى الضمير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا اومذكرا (كالواو) اى كما ان الواو (وضعت لجمع العاقلين) وحاصل تقسيمه ان الجمع اما جمع العقلاء كالمسلمون اوجمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها) اى فاذا وضعت النون لغير العقلاء مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) اى فى قولنا النساء فعلن ليس لكونها مؤنثا بل (للحمل) اى لحمل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والعيون على عكس ماوجهه الشارح وانما حملا المؤنث على غير العقلاء (اذ الاناث) اى لان الاناث وقوله

﴿ لنقصان ﴾

(لنقصان عقولهن) متعلق بقوله (يجرين) اى انما اجريت الاناث (مجرى غير العقلاء) ولم تجر مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف ان النون موضوعة لجمع المؤنث على ما حققه الشارح ولغير العقلاء على ما حققه الهندى تبعا للرضى فنحو الايام مضين ليس بحقيقة عند الشارح لانها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشارح الرضى لانهما من غير العقلاء * ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع فى بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) اى الاسم الذى يطلق عليه المثنى وهو فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير آخره الى ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح الى تقدير يصحح ماهو المراد فقال (اى آخر مفرده) يعنى المراد باللاحق ما لحق آخر مفرده لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور (او قدر) اى او التوجيه فى تصحيح المراد انه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه) والمعنى على التقدير الاول ان المثنى هى الصيغة التى ركبت من المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزأ منه بل خرج عنه وعلى التقدير الثانى ان المثنى هو المفرد واللواحق اى مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى فمآل الاول ان المثنى كل مفرد لحق آخره الف او ياء مع نون مكسورة ومآل الثانى ان المثنى اسم فى آخره الف او ياء مع نون مكسورة * ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) اى وان لم يقدر المضاف او قولنا مع لواحقه (لا يصدق التعريف) اى تعريف المثنى على فرد من افراده (الا على مثل مسلم) اى على لفظ مسلم المفرد الذى هو جزء (من) لفظ المثنى الذى هو لفظ (مسلمان) مثلا فى حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) فى حالة النصب او الجر (كما لا يخفى) لان الملحقات انما تلحق بآخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل فى افراد المحدود فلا يكون التعريف مانعا وبعد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى يلحق بآخره اى بآخر لفظ مسلمان او مسلمين الف او ياء فيلزم ان يوجد اسم يلحق فيه الالف او الياء بآخر لفظ مسلمان او مسلمين ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى هو المسلمانان و المسلمينين وكذا ناصرانان وضاربانان فلا يصدق التعريف على شئ * ولما كان لا احتياج الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد بل لا احتياج اليه عند اظهار المراد اراد الشارح ان يشير الى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) اى فى تعريف المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعنى ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا لكن المقصود الاظهر هو أن يكون فى آخره الف

ونون كما عرف به القاضى فى كتاب اللب فحينئذ لايحتاج الى هذين التقديرين اللذين هما من التكلف ومعلوم انهم جعلوا المقصود الاظهر فى كثير من المواضع قرينة على المراد * واعلم ان ههنا بحثا من وجوه الاول انه على تقدير المضاف استشكل بانه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق عليه انه مالحق آخر مفرده واو او ياء مع انهما جمع لامثنى فلايكون التعريف مانعا واجيب عنه بتحرير المراد بان المفرد ههنا يراد به ماهو مفرد للتثنية كما يراد به فى الجمع ماهو مفرد للجمع لان المفرد يطلق بالاشتراك على مايقابل التثنية وعلى ما يقابل الجمع فان ناصرا مثلا مفرد التثنية بالنسبة الى ناصران ومفرد الجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظ انما مشترك بين تثنية المذكر والمؤنث وكذا الحال فى سائر المشتركات فلايصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفرده الف ونون لان مفرده من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المثنى الثانى انه على تقدير قولنا مع لواحقه لم يصدق على المثنى الذى حذفت نونه بالاضافة فى نحو مسلما بلدة لانه على هذا التقدير يكون المثنى مجموع المفرد والالف او الياء والنون ولانون فى مثل هذا المثنى واجيب عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لاينافى كونها جزأ من الدال لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة ورد بان النون فى حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين مع الاضافة كذلك لا تقدير للنون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان النون كالتنوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التنوين والحركة لايوجدان الا بعد التركيب مع العامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجعلها عوضا عن الحركة او التنوين كذا فى الامتحان وسيجئ فى كلام الشارح مايخالفه من جعلها عوضا عنهما الثالث ان الاستغناء عن هذه التكلفات على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن فى التعريف لفظ اللحوق كما لم يكن فى عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف حيث ادخل اللحوق ففى كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله لحق انه على وجه اللحوق على ان يكون من قبيل ضيق فم البئر فقوله ﴿ الف ﴾ بالرفع فاعل لحق فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى فى حالة كون المثنى مرفوعا الى ان كلمة او فى قوله ﴿ او ياء مفتوح ﴾ لتقسيم المحدود يعنى المثنى قسمان احدهما مالحق آخره الف وهو ماكان مرفوعا والآخر مالحق آخره ياء وهو ماكان منصوبا ومجرورا كما فسره به فيما سيجئ * ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع اراد أن يحترز عن التى فى الجمع بقوله مفتوح ﴿ ماقبلها ﴾ ثم اراد ان يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان) اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء)

اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالتى النصب والجر) للاشارة الى محل الياء وهو حالة النصب والجر بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة الجمع) اشارة الى علة كون ماقبل الياء مفتوحا يعنى انما فتح ماقبلها ليحصل الامتياز بين الياء التى فى المثنى وبين التى فى الجمع لانها فيه مكسور ماقبلها * ثم اشار الى وجه ترجيح الفتحة فى المثنى بقوله (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر ماقبل الياء فى المثنى ويفتح فى الجمع (لكثرة التثنية وخفة الفتحة) اى لكون التثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولا فى الألسنة بخلاف الجمع فانه لما كانت له جموع مكسرة كانت معينة له فى الاستعمال فكان استعمال السالم منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية مايعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب ان يتعين لها ماهو اخف من الحركات فعين لها الفتحة قوله (ونون) بالرفع معطوف على احد الامرين المفهوم من او الداخلة فى التعريف وقوله (عوضا) مفعول له لقوله لحق او حال من النون اى انما لحقت النون فى آخر المثنى على كلا القسمين ليكون عوضا او حال كون النون عوضا (عن الحركة) اى الحركة التى فى المفرد مطلقا (او) عوضا عن (التنوين) الذى فى المفرد العارى عن اللام وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة التى فى جمع المذكر السالم وقوله (لئلا تتوالى الفتحات) علة لكون النون مكسورة يعنى انما كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لئلا تقع الفتحات متوالية (فى صورة الرفع) اى فى صورة كون المثنى مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك الفتحات المتوالية اربع ثلاثة موجودة وواحدة مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحداها تحقيقية واثنتان تقديريتان اما الموجودة التحقيقية فهى (فتحة ماقبل الالف) واما الموجودة التقديرية فهى الالف (التى هى فى حكم الفتحتين و) اما الغير الموجودة المحترز عنها فهى (فتحة النون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحق ولما احتمل فى ارجاع الضمير فى ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك اللحوق) اى ليدل ذلك اللحوق السابق ذكره فى ضمن لحق (او) ليدل (اللاحق) الذى هو الالف او الياء والنون (وحده) بدون الملحوق هذا ملايم لتقدير المضاف فى قوله آخره كامر (او) ليدل ذلك اللاحق (مع الملحوق) اى مع صيغة المفرد وهذا ملايم لتقدير مع لواحقه * ولما كان بين كون النون من اللواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع ذلك التوهم بقوله (ولا بأس باشتماله) اى فى اشتمال اللاحق او تعريف المثنى (على لحوق النون) حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اى فى عدم دلالة (لحوقها) اى لحوق النون (على ذلك) اى على ماسيجئ فى قوله على ان معه مثله من جنسه

لان النون لما كانت عوضا عن التنوين او الحركة لم يبق لها مدخل فى الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز أن تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما فى باقى اللواحق واما (على تقدير تسليمه) اى تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائز فى الاستعمال انه اذا (دل امران من امور ثلاثة على شئ) اى على معنى من المعانى لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى بل اذا دل الامران من الثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك الشئ فلا يضر خروج احد هذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية مافى الباب) اشارة الى التحقيق يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ليست كدلالة الامرين الاخيرين فى القوة بل التحقيق (ان تكون دلالتها) اى دلالة النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد الملحق وبواسطة الالف او الياء المكسور ماقبلها لان النون لو وجدت مع الواو ومع الياء المكسور ماقبلها تدل بواسطتهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما اورد فى الحواشى الهندية حيث اراد بالدلالة معنى اللحوق بقرينة ان النون من اللواحق مع انها ليست فيها دلالة على المقصود فلعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة فى ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يلحق حتى يشمل النون ولما دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه منع ما اجمع عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهى عوض عن الحركة او التنوين فى المفرد وماذكره على تقدير تسليمه فى غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الالف او الياء انتهى يعنى ان قوله على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع ان عدم دلالتها مجمع عليه ومنع ما اجمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله ﴿على ان﴾ متعلق بقوله ليدل اى انما الحق بآخره هذه الملحقات ليدل بعضها على ان ﴿معه﴾ (اى مع مفرده) يعنى مع مدلول مفرده وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقدير المفرد فى التعريف انتهى واقول واما على تقدير عدم تقدير المضاف فى التعريف فالضمير راجع الى مافى ما لحق اخره كذا فى المعرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله ﴿مثله﴾ بالنصب اسمها اى مثل

﴿ ذلك ﴾

ذلك المفرد وقوله (فى العدد) بيان لوجه التشبيه المنفهم من قوله مثله يعنى ان المراد بالمماثلة بين المفرد و بين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما مثنى هى المماثلة فى العدد (يعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله مثله وقال فى المعرب ان قوله من جنسه صفة لمثله ولايجوز أن يكون حالا لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفرده) اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المقدر فى التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كامر * ولما كانت المجانسة بين شيئين تطلق على معنى ان هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثله اى دخول المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة للموضوع يعنى ان المفرد والفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما) اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين ففيه فردان احدهما المفرد الذى لحق به الالف والنون اوالياء والنون وهو مذكور بجوهره والثانى المفرد الآخر الذى دل عليه المجموع وهو غير مذكور بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو عاقل يقبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفى العصام ان قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له اى الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما نبينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه انتهى * واعلم ان تفسير الشارح المماثلة بقوله فى العدد يعنى فى الواحد يلايم قول المص حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الوحدة والثانى الجنس * ولما اريد بالمماثلة المماثلة فى العدد بقى المماثلة فى الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الآخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به الاسم المفرد الذى (تماثله) اى يماثل المفرد (فى الواحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفادا من لفظ مثله * ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله)

اى قول المص (ليدل) ليس بقيدمدخل ولامخرج بل هو (اشـارة الىفائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف اوالياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تثنيـة القرء (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظة قرآن (الطهر والحيض)يعنى بان يراد باحد فردى هذه التثنيـة معنى الطهر وبالآخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كما فى الرجلين والفرسين لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضـاعهما لان القرء وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الآخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس مثلاوضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يرادبها) اى بل يجوز أن يقـال قرآن ويراد بهذه التثنيـة (طهران اوحيضان على الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه لماورد النقض عليه ببـاب التغليب اراد الشـارح تقرير ذلك النقض ثم تقرير جوابه فقـال (فان قلت هذا) اى هذاالكلام الذى تقوله وهو أنه لايجوز تثنية الاسم باعتبـار معنيين مختلفين (يشكل) اى ينقض (بالابوين) اى لايجوز اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا (بالقمرين للشمس والقمر) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكرا والشمس مؤنثا سماعيا وكذلك سائر باب التغليب كالعمرين كما ستعرف ما فيه وانما ينتقض به صدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذانك المعنيان احدهما (الاب و) الآخر (الام) مع انه يجوز ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض انه(ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذانك المعنيان احدهما (القمر و) الآخر (الشـمس قلنا) فى جواب هذا النقض بمنع الجريان وصدق هذاالكلام عليه بان نقول لانسـلم ان الاب والام والشـمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جاز أن يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التنـاسـب بينهما)اى بين الاب والام وكذلك جاز أن يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يؤول الاسم)اى اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى بالاب (يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشـمل الاب الحقيقى والاب الادعائى الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان

(يصدق)

يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فيثنى) اى فيجوز أن يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها كالاب ادعاء (فيكون) اى فيجوز أن يكون (معنى الابوين) معنى (المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قمرا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر *ثم اورد على هذا الجواب بابطال السند بدليل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل القرئين تنافيا لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل فى مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا) بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه فى مثل القرئين (بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا لاحدهما كما فى الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء (موضوع لكل واحد منهما) اى من الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقة اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (وليأول) اى وليأول مفهوم القرء بهذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرء (ليحصل به مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر (فيثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر (قلنا) اى فى جواب هذا الابطال بمنع ملازمة الشرطية القائلة بانه لو جاز الاعتبار هناك للزم جوازه هنا بانه لا نسلم لزوم هذا الجواز لانه (لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الائمة (والمص اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثاله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) والتقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص لما لم يجوز تثنية الاسم وجمعه بمجرد الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (اوادعاء) نحو عمرين (وجمعها) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشترك متعلق بقوله (يؤول بالمسمى بزيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص التى وضع لفظ زيد لها باوضاع متعددة فى المفهوم الذى هو من سمى بزيد لا لانها مشتركة

فى لفظ زيد كما فى مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار لكون الاعلام كثيرة الاشتراك فى التسمية فيؤوّل اوّلا بالمسمى بزيد (ثم يثنى ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذلك عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله (يؤوّل بالمسمى بعمر) يعنى ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هى لاطلاق لفظ عمر على ابى بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما حقيقة والآخر ادعاء (ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو لعلة كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة فى الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان فى الاعلام المشتركة علتين احدهما كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض (الاولى ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها) متعلق بقوله (يكفى) وقوله (لتثنيتها) اى لصحة جعلها مثناة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعها) اى ولصحة جعلها مجموعة عطف عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى مجرد الاشتراك اى مجرد الاشتراك فى اللفظ والاتفاق (فى الاسم) فى صحة تثنية الاعلام وجمعها لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما تكلف له المصنف (بخلاف اسماء الاجناس كالقرء) فانه يشترط فيها الاشتراك فى المعنى ايضا فلهذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترك بينهما (فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك فى الاسم (ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التثنية فى معنى وان كانت علما كما عرفت * ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله فالمقصور الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد) وقوله (مما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد فى مادة من المواد من الآخر الذى (يتطرق اليه التغيير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفا مقصورة او ممدودة حيث يمتنع مع وجودها الحاق الالف (اراد المصنف ان يبين حكمها) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه) اى الى ذلك الاسم (التغيير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغيير ولم يتعرض لحكم ما وراءه (لان حكم ما) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق اليه التغيير (يعلم من تعريف المثنى) لكون ذلك الآخر قابلا للحركة التى اقتضتها

الالف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقـال) لاجله ﴿ فالمقصور ﴾ وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا اخبره يعنى وحكم المقصور * ولما كان المقصور فى اصطلاح النحويين مشتركا بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين ذات الالف التى ليس بعدها همزة تقتضى مدها فسره الشـارح بقوله (اى الاسم المقصور) للايذان بان المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد به المعنى الثانى لقال والمقصورة * ثم عرف الاسم المقصـور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء اى غير زائدة كالالف الذى فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه * ولما كان القصر فى اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى وبين المعنى اللغوى يحتمل على المعنيين الاولين فقال (ويسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد ما فى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (او) اى او يسمى مقصورا (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس عن الحركات والقصر) فى اللغة هو (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن العنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسـبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القـاموس انتهى واشرنا اليه آنفا ايضا ﴿ ان كان الفه ﴾ اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للاشـارة الى ان قوله ﴿ عن واو ﴾ خبر لكان وتذكير كان لكون لفظ الالف مذكرا وتأنيث منقلبة للاشـارة الى جواز اعتبـار التأنيث فيه باعتبار كونه كلة وفيه اشـارة الى انه ان اسـند الى الظاهر يختار التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسـند الى الضمير يختـار التأنيث فيه كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والآخر غير ظاهر فسره بقوله (حقيقية) ليكون اشارة الى انه مشتمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان) تثنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب اوغيره وانمـا عرف كون اصله واوا لانه لم يرسم باليـاء ولم يسمع فيه الامالة (اوحكما) اى سـواء كان انقلابه عنه فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا اوياء ولم يمل

اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق باليائى لان الامالة امارة اليـاء (كالوان) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تثنية الى بكسر الهمزة وبالالف المقصورة وهواسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمى (بالى) يعنى كونه علماله لافى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لايثنى وفى حاشية العصـام انه ينبغى ان يقول ولم يمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن اليـاء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن اليـاء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل * ولما كان هذا الحكم ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله ﴿ وهو ثلاثى ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون الواو للحال والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى الفه الراجع الى الاسم المقصور اى حل كون ذلك المقصور ثلاثيا * ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه فسره بقوله (اى غير مافيه اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرد المقابل للرباعى والخماسى لاالثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرباعى) بيانية لمافى قوله غير مايعنى ان المراد بما فيه هو الرباعى اى المجرد (والثلاثى المزيد فيه) وهو شامل للرباعى المزيد على الثلاثى وللخماسى والسـداسى المزيدين عليهما وقوله ﴿ قلبت ﴾ جملة جزائية يعنى ان كانت حل المقصور كما ذكر فحكمه اذا اريد ان يثنى ان تقلب (الفه) ﴿ واوا ﴾ ليمكن الحاق الف التثنية وانما قلبت واوا (اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذى هو اصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (اوحكما) اى او فى الحكم كما مر وفى نسخة لاعتبار الاصل باظهـار اللام فحينئذ يسـتقيم عطف قوله (وخفة الثلاثى) بالجر عطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى ليس فيها اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون مجرورا معطوفا على قوله للاصـل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى هو الواو مقطوعا او موهوما واختصـاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى خفيفا بالنسبة الى مافوقه من الرباعى فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اى بخلاف المقصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا (حيث لايرد) اى لانه لايرد الواو ولا ينقلب الالف (فيه) اليه لانه لولم يرد الالف الى اصـله اجتمعت الالفان فوجب حذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولايقـال

﴿ يفرق ﴾

يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان الثقل) اى لتمكن الثقل وثبوته فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله ﴿والا﴾ عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحيان فى رحى) لان الالف التى فى آخر كلمة رحى منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (او) يكون اصلها ياء لا فى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان) يعنى ان كون المقصور يائيا فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتمكن الاصل كخسا بمعنى فرد (او عديمه) اى اوكان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف فى الاسماء العريقة البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقد اميل) جملة حالية من قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه ممالا وقوله (كمتيان) مثال لما هو معدوم الاصل ممالا وهو بفتح الميم والتاء وبعدها ياء مفتوحة وبعد الياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفرده ياء (فى متى) اى فى تثنية متى فانه معدوم الاصل وقد اميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء متى ممالا) اى وقد جاء مفرده الذى هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (اوكان) عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخل فى الحكم الذى بينه بقوله والا هو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد الذى كان مبنيا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كا) لف ا (لاعلى والمصطفى) فان الفهما اصلية لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف وآخره الف وكذا كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء فان الاعلى من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (اوزائدة) سواء كانت الالف التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحبلى) فان الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله ﴿فبالياء﴾ جملة جزائية لقوله والا فالتقدير (اى فالفه مقلوبة بالياء) يعنى ان كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب الفه فى التثنية ياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا للاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء فى النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فيما اصله الياء حقيقة اوحكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا)

عطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت * ولما فرغ من حكم الالف المقصور شرع فى حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال ﴿و﴾ (الاسم) ﴿الممدود﴾ وانما وسط الشارح لفظ الاسم بين المعطوف و بين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله والمقصور واعلم ان الهمزة التى فى الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فشرع فى بيان حكم الاول بقوله ﴿ان كانت همزته اصلية﴾ ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله (اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة) يعنى ان المراد بالاصلية هى الهمزة التى ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة ﴿تثبت﴾ اى ان كانت همزته اصلية تثبت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (فى الاشهر) يعنى بخلاف ماحكاه ابوعلى عن بعض العرب كما سيذكره وقوله (لاصالتها) متعلق بقوله تثبت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثالها (كقراء) اى مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع (للمتنسك) اى لمن تعبد وعلى كلا الوضعين فهو مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعنى انه يقال قرأ فلان اذا تعبد بقراءة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام ان هذا سهو ففى القاموس القراء ككتان الحسن القراءة وجمعه قراؤن لا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ وجمعه قراؤن وقوارئ انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزته زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اريد أن يثنى تثبت فيقال قراآن * ثم اراد أن يبين غير ماهو الاشهر فقال (حكى ابو على) يعنى السيرافى (عن بعض العرب قلبها) اى قلب الهمزة الاصلية فى تثنيته (واوا نحو قراوان) وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا فى نفسه * ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله ﴿وان كانت﴾ (الهمزة) ﴿للتأنيث﴾ ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن الف التأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث انها منقلبة عن الف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هى مقلوبة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (كحمراء) يعنى مؤنث احمر (فان اصلها) اى اصل كلمة حمراء (كان) اى ذلك الاصل (حمراا بالفين) ثم فصل الالفين بقوله (احدهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث بل الالف الذى بعد الراء ليس بدلا عن شئ بل لمجرد رفع الصوت ومده (والثانية) اى الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التى للتأنيث (همزة) لا للزوم اجتماع الساكنين اولغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك

الالف (طرفا) اى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الالف الاولى كما ان الواو والياء اذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا الالف اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله ﴿ قلبت واوا ﴾ جملة جزائية لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزته للتأنيث قلبت تلك الهمزة فى تثنيته واوا على طريق الايجاب (فيقال فى تثنية حمراء حمراوان) وانما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كما فى الاصلية ولم يجز فيهما الامران كما سيجئ (لان الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق الذى لامخرج بعده ولكونها من الحرف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل ويمد الحرف الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس الالف) اما حال من الضمير الذى فى لفظ ثقيل او خبر بعد خبر يعنى انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف او حرف ثقيل كائن من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما الف متحرك او الف ساكن ويدل على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كما فى حمراء وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفا ثقيلا لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فينبغى ان لا تقع بين الالفين) مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب ان لا تقع تلك الهمزة بين الالفين احدهما الالف الممدودة والثانية الف التثنية * ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك فلم تثبت تلك وقلبت هذه فاراد أن يشير الى علة تقتضى القلب ههنا فقال (مع انها) اى مع ان همزة التأنيث (غير اصلية) فان علة الثبوت هى كونها اصلية فلما انعدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب وقوله (والواو اقرب) جملة حالية واشارة الى علة وجوب الانقلاب الى الواو يعنى والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) اى لثقل الواو بالنسبة الى الياء فناسبت الواو الهمزة واشتركتا فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة الى الواو وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت) تأييد لاقربية (الواو الى الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة مضمومة قلبت الواو اليها (فى مثل اقتت) من الافعال (و) فى مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة فى اول الكلمة فان اصل الاول وقتت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه مذهبان آخران من غير الجمهور اراد الشارح ان يبينهما فقال (وربما صحت) يعنى ان عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبتت فى الاصلية (فقيل) فى تثنية حمراء (حمراآن

باثبات الهمزة بين الالفين (وحكى المبرد عن المازنى قلبها) اى قلب الهمزة التى للتأنيث (ياء نحو حمرايان والاعرف) اى المسلك الاعرف (قلبها) اى قلب الهمزة (واوا) ولذا اختاره المصنف وقوله﴿ والا ﴾ معطوف اما على القريب وهى جملة وان كانت للتأنيث اوعلى البعيد وهى جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الا مركبة من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اى بسبب ان تكون الهمزة (للالحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة عصب العنق كذا فى الصحاح من علب وانما لم تكن الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واو اوياء (فان همزته) اى همزة لفظ علباء (للالحاق) اى لالحاقه (بقرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واو اوياءاصلية ككساء) هذامثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (وردای) وهو من الردية وقال فى المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية مايكون اصليا اوفى حكمه ليشمل مافيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حربا آن لكونها فى حكم الهمزة الاصلية والمحذوف العجز نحواخ واب يرد الى الاصل نحو اخوان وابوان وفى نحو يد ودم وجهان انتهى وقوله ﴿ فالوجهان ﴾ مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الى ان الالف واللام فيه للعهد الخارجى وخبر ذلك المبتدأ محذوف وهو(جائزان) والجملة جزائية * ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله (احدهما) اى احد الوجهين اللذين جازا ههنا هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وبقاؤها) عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هوالبقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشيء قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة فى الصورة الاولى) اى فى مثل علباء الذى همزته للالحاق (منقلبة عن واو اوياء) وقوله (ملحقة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بملحقة يعنى ان الهمزة فى الصورة الاولى كان اصلها واوا اوياء زيدت للالحاق بالاصل كسين قرطاس (وفى الاخرى) اى وفى الصورة الاخرى (عن اصلية) اى منقلبة عن واو اوياء اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حينئذ (همزة قراء) فى كونها اصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلى والاخرى ملحقة بحرف اصلى (فتثبت) تلك الهمزة (فى الصورتين) اى فى صورة الالحاق وفى صورة الانقلاب عن الواو اوالياء الاصلية (كما فى قراء) اى كما تثبت فى لفظ قراء (وثانيهما) اى ثانى الوجهين الجائزين هو (قلب

الهمزة واوا)فيقال علباوان وكساوان ورداوان (لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية) اى ليست كهمزة قراء (فشابهت) تلك الهمزة فى كونهـا غير اصليـة (همزة حمراء)واذا كانت كذلك (فقلبت) على صيغـة المجهول يعنى اذا كانت حال الهمزة كذلك فقلبت انقلاب (مثلهـا) اى مثل همزة حمراء (واوا) ثم اراد الشارح ان ينقل ما فى بعض الشروح من المخالفة لهذه القاعدة فقال (وفى الترجمة الشريفية) وهو اسم كتاب يعنى انه وقع فيه هذا الكلام وهو (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المصنف حيث قال والا فالوجهـان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر انها اشارة الى الوجهين المذكورين فيما قبل فيلزم منه (انه لايجوز أن يقال فى رداء) اى فى المهموز الذى اصل همزته ياء لايجوز فى تثنيته (الا) احد الوجهين اما (رداآن بالهمزة اورداوان بالواو) ثم قال (لكن المشهور) يعنى لكن هذا اللازم من عبارة المصنف هو خلاف ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم فى مثله ان التثنية فيما اذا كانت همزته منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز أن يقال (فيه ردايان بالياء) اى بالياء التحتانية ثم قال فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغى ان يقول المصنف والا فوجهان بغـير لام العهد) يعنى ان يعبر بنكرة (ليكون) اى ليكون لفظ فوجهان (عبارة) عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون المفهوم منه انه وجهـان من الوجوه فيشمل الوجهين السابقين والوجهين الاخيرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد الوجهين (وردها الى الاصل) اى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه الثانى وقوله (لااشـارة) بالنصب عطف على قوله عبـارة يعنى ليكون الوجهـان عبارة عن اثبـات الهمزة وعن ردهـا الى الاصل من الواو واليـاء وان يكون لفظ الوجهين اشـارة (الى الوجهين المذكورين) وهما اثبـات الهمزة وقلبها واوا (كما هو) اى تعيين الوجهين المذكورين (المتبادر من اللام)فى كلام المصنف فانه لعهد الخارجى ههنا فكونه للعهد هو الذى يتبـادر للذهن وان كان غير المتبـادر احتمال حمله على العهد الذهنى ههنـا انتهى نقل الشـارح العلامة كلام صـاحب الترجمة اعتراضا منه على المصنف فمورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قال الشـارح العلامة بعد نقله كلام صاحب الترجمة (لكنا قد تصفحنا) اى تتبعنا وهـذا منع لقوله لكن المشهور يعنى لانسـلم ان اللازم من كلام المصنف هو خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لانا قد تتبعنا (كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها) اى فى تلك الكتب (اثرا) اى دلالة خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (ممـا) اى من الاثر الذى (حكم على صيغة المعلوم

اى حكم صاحب هذه الترجمة (باشتهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ما وقع) بالنصب صفة لقوله اثرا يعنى ثماوجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه فى كلام الرضى هو أنه (قد تقلب المبدلة من اصل) وقوله تقلب انما ينبئ عن ضعف هذا الوجه لا عن قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد تثنية ما فى آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا اوياء قد تقلب تلك المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى * ثم قال الشارح (وهذا) اى قوله المبدلة من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوياء)نحو رداء فيكون الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثانى قلبها واوا سواء كان اصلها واوا اوياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى بقوله وقد تقلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو أنه ان كان اصلها واوا تقلب اليه فقط وان كان ياء تقلب ياء كما تقلب واوا فاكتفى الشارح بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى العصام عصمه الله عن الاثام فقد نقل عبارة كل من المفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الشارح فى الحاشية فعبارة المنفصل هكذا وما فى آخره همزة لايخلو اما ان يسبقها الالف اولا فالتى سبقها الالف على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء اوزائدة فى حكم الاصلى كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء ففى هذا الاخير تقلب واوا لاغير كحمراوان والقياس فى البواقى ان لاتقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هذا واما المعدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء اوعن جار مجرى الصحيح وهو أن تكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب توافق ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة الرضى لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد تقلب وهو اكثر فى افادة الضعف واما عبارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التقليل والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى من مسائل المثنى فقال﴿ ويحذف نونه ﴾ (اى نون التثنية) ﴿ للاضافة ﴾ وقد فسره الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام الاجلية فانه مفعول له ليحذف لا ان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفعولا فيه كما فى المعرب * ثم بين علة حذفها باضافته الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام التنوين) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله (وانقطاعها) بالنصب اى انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام وقوله (والاضافة) بالرفع

عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله (والامتزاج) عطف تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون و بين الاضافة منافاة لان النون تقتضى الانقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين كذلك (فيتنافيان) اى فيتنافى النون والاضافة * ولما كان القياس فى تنافى الاسماء التى آخرها تاء التأنيث ان لاتحذف تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقى باقيها على القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال ﴿ وحذفت تاء التأنيث ﴾ ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومخالفا له وصفه الشارح بقوله (التى قياسها ان لاتحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى ان حذفها ﴿ فى خصيان واليان ﴾ (على خلاف القياس) يعنى ان تاء التأنيث حذفت فى هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان واليتان بالتاء قبل الف التثنية لكن لاوجوبا بل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك التاء (فيهما) فى هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا على جواز الاثبات اتفاقا * ثم بين الشارح نكتة لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى فى هذين اللفظين دون غيرهما (ان كل واحدة من الخصيين والاليين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لما اشتد اتصالهما بالاخرى) اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والاليين بالمفرد الآخر من كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى (بحيث) اى اتصالا ملابسا بحيث (لايمكن الانتفاع بها) اى بكل واحدة من الخصية اوالالية (بدونها) اى بدون الخصية الاخرى اوالالية الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعنى لما اشتد اتصالهما صارتا اى صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى فى منزلة (مفرد) واذا كانتا مع كونهما مثنيين فى منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل فى الآخر واللازم منه ان يقول خصيتيه واليتيه ولما لم تقع التاء فى الآخر على مقتضى هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت ان التاء فى المفرد تقع فى آخره وكذا فيما هو بمنزلته وههنا وقع فى وسط الكلمة اى فى حشوها (وتاء التأنيث لاتقع فى حشوه) اى فى حشو ما هو بمنزلة المفرد * ثم نقل الشارح وجها آخر فى حذفها منهما فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف ههنا ليس مبنيا على القياس وعلى العدول عنه بل هو مبنى على

اختـــلاف اللغة فى مفرد هـــاتين الكلمتين فان فيهمـــا لغتين احداهما خصية واليـــة بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتـــاء وثانيتهما (خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا) اى ولوكانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتـــاء فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التـــاء فيهمـــا فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتـــاء مبنيـــا على الكثيرة وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ماهو الظـــاهر المتبـــادر من كلام المصنف حيث قال وقد حذفت ولم يقل وقد يحذف والمتبـــادر من دخول قد على المـــاضى ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلتـــه وبينهما منافاة * ثم اراد الشـــارح ان يبين نكتة فيما بين المسئلتين من تغاير العبـــارة حيث قال فى المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع وفى المســـئلة الثانيـــة وقد حذفت بصيغة الماضى فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية فى حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اتى) اى اتى المصنف (فى بيانه) اى فى بيان حذف النون (بالفعل المضـــارع المفيد) اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) فى الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس فى مادة مخصوصة) وهى مادة الخصية والالية (فلهذا) اى فلوقوع هذا الحذف على خلاف القياس (اتى) اى المصنف (فى بيانه) اى فى بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) ليكون دالا على عدم الاستمرار * ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع فى بيان تعريف الجمع واحواله فقال ﴿ المجموع ﴾ اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع ﴿ مادل ﴾ ولما كان فى المجموع اعتبـــاران احدهما مجموع حروف مفرده مع الزوائد التى تلحقه وثانيهما مجرد حروف مفرده فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف معنى اى لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لايكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاعتبار الثانى تكون الزوائد حروف مبنى لاحروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا فى شرح اللب والمراد هو الاعتبار الثانى بقرينة ذكر المجموع فى ابواب الاسماء فسره الشـــارح بقوله (اى اسم) واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله ﴿ على ﴾ متعلقا بدل يعنى ان المجموع اسم دل (على جملة) ﴿ آحاد مقصودة ﴾ وانما قيد الشـــارح الآحاد بقوله جملة لئلا يتوهم ان استعماله فى هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونه اعم من الآحاد جملة او متفرقة طـــائفة طائفة اواثنين اثنين اوواحدا واحدا فيدخل

فى قوله مادل على آحاد نحو رجل ورجالان هكذا فى العصام وقوله (اى يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعنى على آحاد وافراد يتعلق (بها) اى بتلك الآحاد (القصد) اى قصد القائل (فى ضمن ذلك الاسم) يعنى الاسم المجموع وسيجىء ان هذا القيد مع قوله ﴿بحروف مفرده﴾ للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما فسره الشارح بقوله (اى بحروف هى مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التى هى مادة (لمفرده الذى هو) اى ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغير جملة تلك الآحاد باسم واحد مشتمل على حروف هى مادة رجل وقوله (حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله ﴿بتغيرما﴾ حال من الحروف والى ان الباء للملابسة وماصفة للتغير ذكر للابهام يعنى بتغير اىّ تغير كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (اما بزيادة) اى سواء كان ذلك التغير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد (اوْ اختلاف) يعنى اوكان بسبب اختلاف (فى الحركات والسكنات) وسواء كان ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كما سيجىء وانما قال هذا ليدخل فى الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال فى مفرده ناقة هجان وفى جمعه نوق هجان لكن حركته فى الافراد مخالفة لحركته فى الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما فى الحكم لا فى الحقيقة * ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار فى قوله بحروف مفرده) وهو الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اى فقط (او بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى اوهو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول الاخير محذوفا اى مادل بحروف مفرده على آحاد الحروف التى تقصد تلك الآحاد بحروف مفرده * واعلم ان العصام رجح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين لان مادة مفرده كما هى مادة لمفرده مادة ايضا للجمع والمدخلية فى الدلالة كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما فى رجال ومن حروف مفرده المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان فعلة بكسر الفاء من الاوزان المشهورة للجمع الذى مفرده على فعال بضم الفاء ثم قال واما ما فى الحواشى الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة فليس بشىء اذ ما من جميع الا ويقصد به

آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقيق المفرد وتقديره اه ما فى العصام فعلى هذا لا مدخل للحروف فى الدلالة استقلالا حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل بل لها مدخل فى مقصود الآحاد استقلالا (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف) كما سبق فى تفسيره واراد به ان الباء ليست بمتعلقة بما قبلها كما فى الباء الاولى * ثم بين التغير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة) يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى آخر الاسم) اى فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة الاعرابية والنون عوض عن التنوين وكلاهما من تتمة الاسم وليسا باجنبيين (وكذا الالف والتاء) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادة الى صيغة اخرى) لان مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى قول المصنف (مادل على آحاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد (واسماء الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل فانها) اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدل عليها) اى على الآحاد (وضعا) لكونها غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى على الآحاد (استعمالا) فانه كما يجوز أن يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى تمرات متعددة هذا تمر وكذا النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء الجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى ويشمل قوله مادل على آحاد الاسماء التى هى مفرد ولكنها لا تطلق الا على جماعة (كرهط ونفر) وقوله (وبعض اسماء العدد) عطف ايضا على ماقبله يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض اسماء العدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل مايجوز اطلاقه عليه (وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحروف مفرده) متعلق بقوله (خرجت اسماء الاجناس) يعنى ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفرده بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء الاجناس التى هى من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعنى مثل الرجلية فى نحو رجل والثانى معنى الافراد وكان قوله مقصودة بحروف مفرده مركبا من قيدين احدهما مقصودة والآخر بحروف مفرده وكان خروج اسماء الاجناس بمعنييه ناظرا الى القيدين اراد الشارح ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (نفس الجنس) يعنى نفس الرجلية مثلا فى رجل (لافراده) وهو بكسر الهمزة مصدر اى كونه مفردا يعنى ان قصد بها احد المعنيين الذى هو الجنس ولم يقصد المعنى الآخر الذى هو كونه مفردا (فبقوله مقصودة) يعنى فحينئذ تخرج اسماء الاجناس

(بقوله)

بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفرده فانهـا حينئذ وان دلت على آحاد لكونه فردا منتشرا وشاملا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد ليست بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل لمعنى الرجلية مثلا (واذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (الافراد) اى كونه مفردا (استعمالا) اى على ما وقع عليه الاستعمال (فبقوله) اى فتخرج اسماء الاجناس من التعريف بالقيد الآخر وهو قوله (بحروف مفرده) لان الافراد الذى قصد باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفرده لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغير ما وانما قال استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اى وكما خرج بقوله بحروف مفرده اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء الجموع) كرهط وقوم ونفر (واسماء العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الآحاد ليست بحروف مفرده اذ لا مفرد لها * ولما وقع اختلاف فى اسماء الاجناس التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء وفى اسم الجمع بانهما جمع اولا ذكر المصنف ماهو الاصح عنده من المذاهب فقال (فنحو تمر) والفاء للتفريع يعنى انه فرع هذا الكلام على تعريف الجمع يعنى اذا عرف المجموع بهذا التعريف فنحو تمر وركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله (مما هو الفارق) ومن فى قوله مما بيانية وما موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله التـاء والجملة صلة ما يعنى المراد بنحو تمر هو الاسم الذى يفرق (بينه) اى بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذى هو من لفظه (التاء) يعنى من غير تغيير فى لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا اريد واحده يلحق التاء بآخره فيقال تمرة (و) (نحو) (ركب) وزاد الشارح لفظ نحو للاشارة الى انه معطوف على تمر يعنى ونحو ركب (مما) اى من الاسماء التى (هى اسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيبويه كما سيجئ ثم اضرب الشارح عن قول المصنف بقوله (بل الاول) اى نحو تمر (اسم جنس والثانى) اى نحو ركب (اسم جمع كالجماعة) يعنى كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم لجماعة الركبـان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليـه وانما وقعت الموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعنى ان نحو تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثانى اسم جمع وقد علمت من قيود التعريف انهما ليسا بجمع فينتج انهما ليسا بجمع * ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اى بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا) لكونه موضوعا على حقيقة وكلما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت فى ضمن فرد او فردين

او افراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لايقع على الواحد ولا على الاثنين * ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد أن يدفعه فقال (فان قيل الكلم لايقع على الكلمة والكلمتين) يعني ان قولك في الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين منقوض لان لفظ الكلم لايجوز اطلاقه على مفرده الذى هو الكلمة وعلى مثناه الذى هو الكلمتان (وهو) اى والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمنع فقال قلنا ذلك (وقيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لانسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهذا لاينافي عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لايجوز أن يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لابالوضع) اى لابحسب الوضع * ثم ترقى بالعلاوة فقال (على انه لاضير) يعني انا سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لانسلم ان الكلم اسم جنس لانه لاضرر (في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اى وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على الاصح وهو) اى والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ماعليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كحامل) وهو جمع جمل (وباقر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منها (جمع) اى داخل فى المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا فى القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غيرأن يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش فى ان امثال هذه الاسماء التى هى من اسماء الجموع كلها داخلة فى افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما واما اسماء الاجناس فليست بداخلة فى الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني كما ان اسماء الجموع داخلة فى افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلة فيه لوجود مفرده فيها (كتمر وتمرة ونخل ونخلة) يعني التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثانى ان بعض اسماء الجموع داخلة فى اسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء * ثم ذكر مافيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس اوجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها * ثم

شرع فى بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال ﴿ ونحو فلك ﴾
(مما) اى حال كونه من الاسماء التى (الجمع والواحد فيه) اى فى ذلك الاسم
وقوله الجمع مبتدأ وقوله (متحدفيه بالصورة) خبره والجملة صلة مايعنى ان الجمع
الذى تكون صورته وصورة مفرده واحدة ﴿جمع﴾ (لصدق الحد) اى حد المجموع
(عليه) اى على مثل لفظ الفلك (فان التغيير المأخوذ فيه) اى فى تعريفه قيد
معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغيير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كما فسره الشارح بماذكر فيما قبل
واذاكان التغير اعم وغير مختص بالتغير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفردا) اى
اذا استعمل مفردا كما فى قوله تعالى ﴿فى الفلك المشحون﴾ فانه مفرد لاتصافه بالمفرد
الذى هو المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة
فاء الفلك اذا استعمل مفردا يكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان)
اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما فى قوله تعالى ﴿ حتى اذا كنتم فى الفلك
وجرين بهم﴾ فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا
فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع * ولما فرغ من تعريف المجموع
شرع فى بيان انواعه فقال ﴿ وهو ﴾ (اى المجموع نوعان) ﴿صحيح ومكسر﴾
اى النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر ﴿فالصحيح﴾ (اى الجمع الصحيح تارة
يكون) ﴿ لمذكر و ﴾ (تارة يكون) ﴿لمؤنث﴾ وانما فسره بقوله تارة لئلا يتوهم
من العطف بالواو انه يكون لمذكر ولمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما ﴿ ف ﴾
(الجمع الصحيح ا) ﴿ لمذكر ﴾ وسلك الشارح فى التقدير الى مسلك الهندى حيث
قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بمذكر الجمع صحيحا وكلا
التقديرين جائزان كما فى المعرب ﴿ما﴾ اى هو جمع ﴿لحق آخره﴾ (اى آخر مفرده)
﴿واو﴾ وهو فاعل لحق وقوله﴿ مضموم ﴾ بالرفع صفة لواو وقوله ﴿ماقبلها ﴾ نائب
فاعل له وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله ﴿او ياء
مكسور ماقبلها﴾ معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
صفة جرت على غير من هى له ولذا ذكر فى الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث
لوجوب الموافقة فى مثلها الى مابعدها فى التذكير والتأنيث وكلمة اوههنا لتقسيم
المحدود وهو جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله فى (حالتى النصب والجر)
يعنى ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله ﴿ونون﴾ بالرفع معطوف
على كل واحد من النوعين اى واو ونون وياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال
من النون يعنى حال كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (او التنوين)

اى اوعوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان هذه المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لا تخلو النون فى الجمع عن ان تكون عوضا عنهما بان تكون لشيء آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما بان تكون عوضا عنهما معا فان الجمع المذكر على ثلاثة انواع احدها المعرّف باللام نحو الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين فى مفرده الذى هو الضارب وثانيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربى اذلا حركة فى مفرده لكونه مضافا الى ياء المتكلم بل هى عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثالثها نحو ضاربين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما فى مثله لان مفرده ضارب بالحركة والتنوين وقوله ﴿مفتوحة﴾ بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون فى الجمع لتكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو المضموم ماقبلها بخلاف النون فى التثنية كما عرفت فيما مر وقوله ﴿ليدل﴾ اتمام للتعريف بذكر علته الغائية يعنى انما لحق تلك اللواحق ليدل (ذلك اللحقوق) اى المذكور ضمنا فى لحق (او اللاحق فقط) بدون ملحوقه (اومع الملحوق) اى او اللاحق مع الملحوق ﴿على ان معه﴾ (اى مع مفرده) وانما فسره به وبقوله (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينه وبين قوله ﴿اكثر منه﴾ لان مقابل الكثرة هى الوحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقة بل المراد منها هى الوحدة الاعتبارية * ولما ترك المصنف فى تعريف الجمع المذكر التقييد بقوله من جنسه اراد الشارح ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المصنف (من جنسه) بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء (بما) اى باللفظ الذى (ذكر) اى ذكره (فى التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو لازم فى التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لا لعدم لزومه ههنا ولزومه هناك * ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة فى المفضل عليه ايضا اورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة فى ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (فى المفضل عليه) هو المفرد (ولا كثرة) اى والحال انه لا كثرة (فى الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) فى جوابه (ثبوت اصل الفعل) اى فى المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (اوعلى سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل فى المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم

﴿ من ﴾

من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا ممـا ليس من شـانه ان يوجد فيه الفقه او العلم لكونهما حمارا وجدارا لكن يجوز أن يكون فقيها وعالمـا بحسب الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه فى الحمار والعلم فى الجدار لكان فقهه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة فى المفرد تحقيقـا لكن توجد فيه فرضا * ثم شرع المصنف فى بيان بعض التغيرات الطـارئة بوقوع اليـاء او الالف فى آخر مفرده فقـال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره الشارح بقوله (اى آخر مفرده) ليكون اشارة الى انه بحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيده الشـارح بقوله (ملفوظة كالقـاضى) يعنى الاسم المفرد الناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقـاض) يعنى الذى هو غير معرّف باللام ليشـمل هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى وقعت قبلها كسرة وقوله (حذفت) (اى اليـاء) جزاء الشرط يعنى ان كان كذلك حذفت منه الياء التى فى آخره فان قلت كيف يصدق فى الثانى اى اليـاء المقدرة قوله حذفت فينبغى ان يخص باليـاء المذكورة قلت تعود اليـاء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء السـاكنين بين الياء وعلامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء السـاكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء السـاكنين بين الياء وعلامة الجمع كذا فى العصام وتقرير السـؤال ان قوله حذفت ليس فى محله لان الياء فى مثل قاض ليست بمذكورة فى جمعه حتى يطلق عليها الحذف وتقرير الجواب ان علة الحذف فى المفرد غير علته فى الجمع لان سبب التقاء السـاكنين فى المفرد هو التنوين وفى الجمع سـكون واو الجمع (مثل قاضون) بضم الضاد (جمع قاض فان اصله قاضِيُون فنقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سـلب حركة ما قبلها) وهى كسرة الضـاد (طلبا للتخفيف) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة (وحذفت اليا) اى السـاكنة (لالتقاء السـاكنين) احداهما الياء والثـانى واو الجمع السـاكنة وهذا فى حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى واقع على هذا القياس فى الحذف لالتقاء السـاكنين (حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين) يعنى بيائين بعد الضـاد احداهما ياء الكلمة وثانيتهـا ياء الاعراب (حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين) احداهما كسرة الضاد وثانيتهما كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتـان (واليائين) اى ولثقل اجتماع اليائين وهما الكسرتان التقديريتـان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها (لالتقاء السـاكنين) احداهما الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية التى هى علامة الجمـع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان

﴿ آخره ﴾ (اى آخر الاسم الذى اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا مخالفا لتفسيره فى الاول للتفنن* اعلم ان قوله آخره ليس موجودا فى نسخ المتن التى اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما فى النسخ التى اختارها الشارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان فاما راجع الى الاسم الذى اريد جمعه او الى آخر ذلك الاسم كما فى العصام وقال صاحب المعرب اعنى زينى زاده والاول هو الراجح لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المتمكنة وجعل الآخر مقصورا اما مسامحة اوعلى مقتضى اللغة لاعلى اصطلاح النحاة واما قولهم فى هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود مع انهما ليسا من الاسماء المتمكنة لكونهما مبنيين انتهى وتفسير الشارح وقوله ﴿ مقصورا ﴾ بقوله (اى الفا مقصورة) يدل على انه يختار ان يكون المراد بالمقصور معناه اللغوى وقوله ﴿ حذفت الالف ﴾ جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف يعنى وان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع ﴿ وبقى ﴾ (بعد الحذف) اى بعد حذف الالف وقوله ﴿ ما قبلها ﴾ فاعل بقى وفسره الشارح بقوله (اى حرف) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور المؤنث راجع الى الالف وقوله (على ما كان عليه) تفسير لبقى وقوله ﴿ مفتوحا ﴾ بالنصب حال من فاعل بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى مايعنى وانما لم يغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (لتدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفا حذفت لعلة فانه لوغير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا ﴿ مثل مصطفون ﴾ بالواو الساكنة المفتوح ماقبلها فى حالة الرفع ﴿ ومصطفين ﴾ بالياء الساكنة المفتوح ماقبلها حال كون ذلك اللفظ (فى حالتى النصب والجر فان اصلهما) اى اصل هذين اللفظين اللذين بفتح الفاء (مصطفيون) بفتح الفاء وضم الياء (ومصطفيين) بفتح الفاء وكسر الياء (قلبت الياء) فيهما (الفا لتحركها) اى لكون الياء فى اللفظين متحركة بالضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح) اى ولانفتاح (ماقبلها وحذفت الالف) اى المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو او الياء الساكنين* ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد أن يبين شرط كل منهما فقال ﴿ وشرطه ﴾ (اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته) اى اريد جعله جمعا وقوله (جمع

﴿ الصحيح ﴾

الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته اى اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع * ولما اختلفت الاقوال فى كون هذا الشرط شرطا لتذكيره اوشرطا لجمعيته حيث قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ماجمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله وشرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد أن يجمع جمعا صحيحا فله شرط فانه ﴿ ان كان ﴾ (ذلك الاسم) اراد به مايقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم وبقوله ﴿ اسما ﴾ اراد به مايقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا فسره الشارح بقوله (اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه) فحينئذ لايرد عليه ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فانما كان اسما فهو الاسم بالمعنى الاعم وماكان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهنا وقوله انكان اسما شرط وقوله ﴿ فمذكر ﴾ الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله ﴿ علم ﴾ خبر بعد خبر او صفة للمذكر وفسره الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجملة ﴿ يعقل ﴾ صفة للعلم او المذكر قال العصام اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه انكان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لايجوز كون شرطه مبتدأ ومابعده خبره من الشرط والجزاء لان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لايخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل انكان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس فى العبارة مايجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لايجوز فى السعة فاجاب الشارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى من انه ليس فى العبارة مايجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكرا علما بقى انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر فى السعة وكأن الشارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندى اختصاصه بالشعر وبقى ايضا انه هل يسمع منع الهندى لما ادعى الرضى من غير سند موثوق به كذا فى العصام ملخصا ووجه الفاضل الهندى هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اى شرطه ماسيذكر وقوله فمذكر جملة جزائية لقوله انكان اسما كما فى قوله تعالى ﴿ الزانية

والزانى فاجلدوا ﴾ كما سبق فى صدر الكلام وقيد الشارح قوله علما يعقل بقوله (من حيث مسماه لامن حيث لفظه) ليندفع به مايتوهم من ان التذكير والعلمية صفة اللفظ وكونه عاقلا صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول * ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلما للعاقل شرطا فى صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اى الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف (لصحة بناء الواحد) اى لعدم تغير بناء مفرده (فيه) اى فى ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة لانه غير بناء مفردها فيه فكل ماليس فيه تغير فهو اشرف مما يدخل فيه تغير فالجمع الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره) اى من المؤنث وغير العاقل واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل (فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد وجد اى وان لم يوجد (فيه) اى فى الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح (الكل) اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس بعلم للعاقل (كالعين) فانها مؤنث سماعى ليس بعلم ولا يستعمل فى العاقل فان كلا من معانيها خال عن الشروط المذكورة وقوله (او الاثنان) عطف على قوله الكل اى او ان لم يوجد الاثنان من الشروط (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيه الشرطان الآخران وهما التذكير والعلمية (او واحد) او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (نحو اعوج علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال فى القاموس اعوج بلا لام فرس لبنى هلال فيكون حينئذ علما لفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يجز أن يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التكسير فتجمع العين بالعيون او بالالف والتاء كما قيل فى جمع اعوجى اعوجيات * ولما اورد الرضى على كلام المصنف بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر ان يقول فمجرد عن التاء لئلا ينتقض بدخول نحو طلحة وبخروج نحو سلمى وورقاء اراد الشارح ان يجب بتحرير مراد المصنف بقوله فمذكر فقال (واراد) اى المصنف (بالمذكر) فى قوله فمذكر (مايكون) اى اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة او مقدرة فى نحو نار وغيرها من المؤنثات السماعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه (ليخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لايجمع بالواو والنون) يعنى يصدق عليه انه مذكر علما للعاقل مع انه لايجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور

(خلافا للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا فى جواز الجمع فى نحو طلحة بالواو والنون مخالفين للجمهور لكنهما اختلفا فى انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى اجازوا وهو جائز بلا تأكيد بالمنفصل فى وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعنى انه حمل مراد المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى بهما رجل كانا مذكرين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون (اتفاقا) من النحاة مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما اريد بالمذكر مايكون بغير التاء سواء كان بالالف ممدودة اومقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) ينبغى ان يكون علة للاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى فيه الالف دون مافيه التاء يعنى انهم انما اتفقوا فى جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالالف دون ماهو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء لا الالف) يعنى ان التاء والالف وان اشتركتا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الالف ليست كمنزلة التاء (فلايمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث بالتاء لايمنع ماكان مؤنثا بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب) اى همزته (واوا) اذا اريد جمعيته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاوون (فتنمحى) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانمحاء وهو قبول المحو اى اذا انقلبت الهمزة فى الجمع واوا تكون (صورة علامة التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة) اى وحال الالف المقصورة نحو سلمى (تحذف وتبقى الفتحة) التى (قبلها) حال كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولايخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللب ان المراد بالمذكر هو المذكر اللغوى يعنى ماكان معناه مذكرا لا الاصطلاحى الذى هو ماليس فيه علامة التأنيث فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر مايكون مجردا عن التاء ولو مقدرة ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء

وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم * ثم شرع فى بيان شرط النوع الثانى فقال ﴿ وشرطه ﴾ (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح) ﴿ ان كان ﴾ (اى ذلك الاسم) ﴿ صفة ﴾ (من الصفات) وقوله ﴿ غير علم ﴾ بالنصب خبر بعد خبر او حال من اسم كان وقال العصام ان قوله غير علم لافائدة فيه ولقائل ان يقول انا لانسلم انه لافائدة فى ذكره اصلا بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات نحو صالح وطاهر اذا كان عاما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلاشرط شيء من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لماقيل فانه لوكان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول) ﴿ فمذكر يعقل ﴾ قال فى شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى ﴿ فنعم الماهدون ﴾ اذ لايطلق العاقل عليه تعالى انتهى * ولما كان له شروط اخر اشار اليها الشارح بقوله (اى له) اى لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها وجودى اى بشرط شيء وبعضها عدمى اى بشرط لاشيء (فالشرط الاول) وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل) كامر ﴿ و ﴾ (الشرط الثانى) مع ماعطف عليه كلها عدمى وهو مع كونه مذكرا عاقلا ﴿ ان لايكون ﴾ (ذلك الاسم الكائن صفة) ﴿ افعل فعلاء ﴾ (اى مذكرا) يعنى ان لايكون مذكرا (غير مستو فى صيغة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هى له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف لمستوى وهذه القيود كلها لمستوى المنفى لانها قيود للغير المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صيغة مذكرها مساوية لصيغة مؤنثها نحو ضارب وضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالتاء وعدمها والثانى ان تكون صيغة مذكرها غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة كاحمر للمذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهى حمراء وكذلك وزن فعلان غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى فاراد المصنف ان يخصص صحة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول واراد الشارح ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير أن لاتكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها غير مساو فى صيغة الصفة التى هى صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها مساويا لمؤنثها فى الصيغة التى كانت صيغة لمؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر

على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرابا عن قوله غير مستوى اى لايكون المذكر فى افعل فعلاء مساويا بل يكون المذكر فيه على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (نحو احمر حمراء) فانه لايصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلا يقال فى جمعه احمرون لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعلة كون هذا الشرط شرطا له يعنى وانما لايصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعل الذى لغير اسم التفضيل (وبين افعل التفضيل) اى وبين وزن افعل الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احمر احمرون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكانه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لايجوز الجمع فى افعل التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم لم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعل التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى مالا يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لايكون) (ذلك الاسم) (فعلان فعلى) (اى) والشرط الثالث ان لايكون (مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعلان ليس بمساو (بان يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران وسكرى) (فانه لايقال فيه سكرانون) وانما لم يصح ههنا (للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (وبين فعلان وفعلانة) اى وبين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلانة بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه ندمانة بالتاء فانه كما ان وزن افعل من الاوزان المشتركة بين افعل التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلانة (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلان وفعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها لان فى بغير الضمير وفى بالتاء بالباء واظن انه سهو من قلم الناسخ فينبغى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الراجع الى فرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمان ندمانة بين مذكره ومؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل

فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث ﴿و﴾ (الشرط الرابع) العدمى ﴿ان لايكون﴾ (الاسم المذكور مذكرا) ﴿مستويا فيه﴾ (اى فى هذه الصفة) وتذكير ضمير فيه انما هو (بتأويل الوصف) والا فيلزم فيه التأنيث لكونه راجعا الى الصفة ﴿مع المؤنث﴾ ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لايكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير أن لايكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا لايكون الوصف المذكر المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولامعنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولامستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لايكون الصفة يستوى فيه المذكر مع المؤنث بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندى بان ضمير أن لايكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلايلزم ماذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا فى العصام وقال بعضهم فما ذكره الفاضل الهندى وغيره من الشارحين يندفع به الاشكال واما ماذكره الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه مذكرا مستويا فيه اى فى الصفة مع المؤنث فلايندفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ فى نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لايكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكر مع المؤنث فى تلك الصفة اى الاسم * اعلم اولا ان وزن الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن الفعول بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله ﴿مثل جريح﴾ مثال للاول فانه بمعنى المجروح ﴿وصبور﴾ مثال للثانى فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح (وصبور) اى صابر هذا فى المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا فى المؤنث (فلايجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولابالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لايجمع بالجمع الصحيح اصلا (فانه لمالم يختص بالمذكر ولابالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما) اى بالمذكر اوبالمؤنث فيكون نظير الخنثى المشكل الذى لم يحكم بذكورته ولابانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) اى فى ذلك الجمع والذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى) ﴿و﴾ (الشرط الخامس) العدمى ﴿ان لايكون﴾ الاسم المذكور (مذكرا) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان الباء فى قوله ﴿بتاء التأنيث﴾ للملابسة وذلك ﴿مثل علامة﴾

فانه اسم ملابس بتاء التأنيث مع انه مذكر فمثل هذا الاسم لايجمع بالواو والنون فلا يقال علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المفهم من هذا الشرط يعني وانما لا يصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رائحة التأنيث وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعني اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لايجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء فقيل علامون لم يعرف انه جمع فعال اوجمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يغني عنه فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا في العصام وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا فنحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل ﴿وتحذف نونه﴾ (اى نون الجمع) ﴿بالاضافة﴾ (كما مر في التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعني انه يجب حذف نونه بالاضافة ﴿وقد شذ﴾ اى خرج عن القياس ﴿نحو سنين﴾ وانما قيده الشارح بقوله (بكسر السين جمع سنة بفتحها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة حقيقة لفتحت السين كما في مفرده ﴿وارضين﴾ (بفتح الراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس اوحملا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى وقد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كمفرده وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذهما) اى بشذوذ سنين وارضين (لانتفاء التذكير والعقل) اى لانتفاء الشروط المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانتفاء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما اوصفة) وقال في حاشية العصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لايحذف نونه بالاضافة نحو * دعاني من نجد فان سنينه * وثانيهما ظاهر وبهذا علم ان لا يتجه ان حق بيان الشذوذ أن يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتمام البيت *لعبن بنا شيبا وشيبتنا مردا * فان نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما في اللباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب فابقى في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله * وماذا تبتغي الشعراء مني * وقد جاوزت حد الاربعين * فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة * واعلم ان الحكم بشذوذها انما هو رأى الجمهور ومنهم

المصنف (وقد أدرج) اى ادخل (صاحب اللباب) وهو اسم كتاب فى النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثبون والقلون ونحوها من الجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من الجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سنين وامثاله) من الثبون وهو جمع الثبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب اللباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من الجموع التى ابقاها (ارضين) جمع ارض (وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه) اعلم ان عبارة اللباب هكذا والزيادة فى نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون اوتوهما كاوزون انتهى وقيل فى شرحه ان المراد بنحو ارضين هو مالم يكن مذكرا عالما عاقلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون فى امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل اريضة اى فى تصغيره ثم قال فى الشرح وكذا فى سنون وثبون وقوله اوتوهما كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توهما لانه لايجب ان يكون اصل اوز باالادغام اوزز بفكه وتحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لاتوهما انتهى ماقال فى اللباب وما قال فى شرحه واقول ان فى قول الشارح العلامة فى هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب اللباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق فى دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولوقال وابقى بعضها على الشذوذ منها قلون وحرون مما لم يكن فى اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم ولله در صاحب الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذ الخ جواب عن سؤال مقدر فكأنه قيل فى صورة النقض لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والثبون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم فى توجيهها ومحصلها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل هى عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى ارض اوعن الاعلال والادغام كما فى سنة وحرة وهو فى غاية السماجة انتهى ملخصا ولايخفى ان هذا موافق لما فى اللباب فقوله ﴿ المؤنث ﴾ بالرفع معطوف على قوله فالمذكر الصحيح وهو شروع فى مباحث النوع الثانى من الجمع

المصحح وفسره الشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله المؤنث صفة للموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله ﴿ما لحق﴾ شروع فى تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسره ههنا ولم يفسره فى تعريف المذكر المصحح للاهتمام به لبعد المسافة ههنا بخلاف الاول ﴿آخره﴾(اى آخر مفرده) اى مفرد ذلك الجمع ﴿الف وتاء وشرطه﴾ (اى شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعنى ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفرده لان مفرده اما صفة واما اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فحينئذ ﴿ان كان﴾ فقوله كان من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله (اى مفرده) وقوله ﴿صفة﴾ بالنصب على انه خبره والواو فى قوله ﴿وله﴾ حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله ﴿مذكر﴾ مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر ﴿فان يكون﴾ اى فشرطه ان يكون ﴿مذكره﴾ (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله ﴿جمع﴾ ماض مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون يعنى ان كان كذلك فشرطه اى يكون ذلك المذكر مما يجمع ﴿بالواو والنون﴾ بان استجمع فيه الشروط المذكورة فى الجمع المذكر الصحيح وحينئذ لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى المفعول وفعول بمعنى الفاعل ومفعال بمعنى مفعيل هذا الجمع لامتناع مذكره بالواو والنون وانما اشترط هذا (لئلا يلزم) اى لكراهة ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم يجمع مذكره بالواو وجمع كجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء وفعلى فعلان كعطشى عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكره به وقوله ﴿وان لم يكن﴾ معطوف على قوله ان كان يعنى ان لم يكن ﴿له﴾ اى لمفرده يعنى للمفرد الذى هو صفة وليس له ﴿مذكر﴾ وقوله (جمع بالواو والنون) اشارة الى ان النفى فى قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعنى ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والنون كما فى حمراء وعطشى وقال العصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفى والاثبات مع انه لا تنافى فى مثل هذا اذ يراد به نفى القيد والمقيد معا ﴿فان لا يكون﴾ وقوله (اى فشرط صحة جمعيته) تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعنى

ط صفة للمذكر

القيد قوله جمع بالواو والنون
والمقيد قوله مذكر ازمر

ان لم يكن لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جمعيتـه شئ عدمى وهو (ان لايكون) ذلك المفرد ﴿مجردا﴾(عن تاء التأنيث)﴿كحائض﴾ فانه لعدم اطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن تاء التأنيث لايجوز أن يقال فى جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال فى جمعه طامثات بل يقال فيـه حوائض وطوامث لاغير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض والطمث فى الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتـة ما لا تختص بزمان دون زمان والجـارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف حائضة بالتـاء (لانه يقـال فى جمع حائضة حائضـات) وكذلك فى جمع الطامثة طامثات فانهما اذا كانتا بالتـاء تطلقان على من حدث لهمـا الحيض والطمث كذا فى شرح اللب فيكون مشـابها للفعل فى اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل فى جمع حائض ايضا) يعنى الذى بغير التاء (حائضـات لزم الالتباس) اى التباس الصفة التى لم يعتبر فيهـا الحدوث بالصفة التى اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لنقصـان مشابهته للفعل واذا اعتبر فيهـا الحدوث يقـال حائضة لكمال مشابهتها الفعل ويجمع على حائضـات والحاصل انه اذا قيـل فى جمعه حائضـات فهو جمع الحائضـة لا جمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة * ثم شرع فى بيان النوع الذى يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شئ فقال ﴿والا﴾(عطف) اى قوله والا معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشـار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذى هو قوله وان لم يكن لانه لايجوز أن يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها وقوله (اى وان لم يكن المؤنث صفة) اشـارة الى ان لفظ الا مركب من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عنه اى ان كان مفردا اسما مقابلا للصفة وقوله ﴿جمع﴾ على صيغة المجهول جواب ان فى الا ونائب فاعله تحته اما راجع الى مصدره كما فى قوله تعـالى ﴿وحيل بينهم﴾ او راجع الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثانى فبحذف المضاف اى مفرد هذا الجمع وقوله ﴿مطلقا﴾ مفعول مطلق مجازى اى جمع جمعـا مطلقـا وقوله (اى من غير اعتبار شرط) تفسير لمطلقـا يعنى ان صحة جمعية هذا النوع بالالف والتـاء ليست بمشروطة بشروط مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكر وان لايكون مجردا وذلك الجمع (مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة) اى الذى تأنيثه لفظى (و) فى جمع (زينب)

اى الذى تأنيثه معنوى * ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضى للمصنف فى قوله مطلقا فقال (وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اى قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة فى بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة) يعنى المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لايطرد فيها) اى فى تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلايقال نارات وشمسات (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء (فيها) اى فى تلك الاسماء (مسموع) اى مقصور على السماع (كالسموات) فى جمع السماء (والكائنات) فى جمع الكائن (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفى تأنيثها (لانه) اى لان هذا التأنيث (ليس بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها مؤنثا وقوله (ولاظاهر العلامة كعزة وسلمى) بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها ليس ظاهرا علامتها فيه كما فى طلحة قوله ولاظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوهما كقدر ونار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله والكائنات والشمالات فى الرياح فحاصل مراد الرضى النقض لكلام المص يعنى ان قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلاينافى ان يكون له شرط آخر من كونه سماعيا اوغيره ولوقال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من الاعتراض والله اعلم * ولمافرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (جمع التكسير) اى تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا وهو النوع الثانى من المجموع (ماتغير) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة ان يكون مجهول المضارع من غَيَّرَ يُغَيِّرُ والنسخة التى اختارها صاحب المعرب بفتح التاء على انه ماض معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اى جمع تغير) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وتغير صفة فعلى النسخة التى اختارها الشارح يكون قوله (بناء واحده) مرفوعا على انه نائب فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه واموره الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ماذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيت بهما بناء مستأنفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها اثنين صارت عشرة ويكون

المجموع الثانى غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا فى جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال فى حد الجمع بتغير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتغير المذكور فى تعريف جمع التكسير غير التغير الذى ذكره فى تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التى دخلت فى نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير فى نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ماكان عليه وقيد الحيثية معتبر فى التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحيثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير أن يجعل الشيء الثانى غير الاول وذلك لايحصل الا بتغير نفس المفرد و بتغير حروفه (فلا ينتقض) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لاينتقض تعريف جمع التكسير منعا (بجمع السلامة) اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لايدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحده بل تغيره (لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة) وقوله (به) متعلق باللحوق اى بلحوقها بذلك الواحد* ثم انه لما توهم الانتقاض بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحده بحذف آخره اراد أن يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لاينتقض التعريف بجمع السلامة لاينتقض ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحده ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينتقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لاينتقض جمع السلامة منعا (بمثل مصطفون) من الجموع السالمة التى يكون آخر مفردها بالالف المقصورة او بالياء المكسور ماقبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اى فى مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدتين لاقبله* ثم انه لما توهم منه انه كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير فى نفس الواحد فلم لم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور فى تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور فى تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان فى جمع التكسير (او من حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان فى جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما الابهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر فى تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للعموم فى قوله) اى فى قول المصنف (بتغير ما) حيث وصف

التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركه فى تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد بالاول غير المراد بالثانى وقوله (سواءكان) اشارة الى تصرف آخر فى التعريف لانه لماحمل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هوالتغير الحقيقى خرج عن التعريف جمع التكسير الذى تغيره تغير اعتبارى كالفلك مع ان امثاله داخلة فى جمع التكسير فيقتضى ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغير فى تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواءكان (ذلك التغير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد فى الاول مغير حقيقة بكسر رائه وادخال الالف بين الجيم واللام وفى الثانى بادخال الهمزة فى اوله واسكان الفاء وادخال الالف بين الراء والسين (اواعتباريا) اى اوكان ذلك التغير اعتباريا بلا تغير فى بناء واحده (كفلك كامر) من انه داخل فى مطلق الجمع ولما لم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخلا فى النوع الثانى وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخل الاعتبارى لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير المتبادر فههنا لما لم تكن داعية الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخراجه عنه فى الثانى اعنى بالنسبة الى التغير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا فى العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر فى افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد أن كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر فى تعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير لم يعتبر فى تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان الاوجه اعتبار التغير فى التعريفين وارادته فى الثانى غير ما اريد فى الاول بقرينة المقابلة فمآل التعريف الاول ماغير بالحاق الزوائد المخصوصة ومآل الثانى ماغير بغير الالحاق المذكور ثم قال لاحاجة الى التكلف فى اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم يتغير مفرده بتغير آخره لا بتغير صيغته لان مايطرأ على الآخر لا يغير الصيغة فقوله ماتغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم

حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا * ثم شرع المص فى تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال ﴿ جمع القلة ﴾ وهو مبتدأ ومايذكر بعده خبره من قوله افعل الى قوله والصحيح هو الصحيح من الاعراب * ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء النسبية اشار الشارح الى ماهو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو منتهاه (ومابينهما) اى ويطلق على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها ﴿ افعل ﴾ بفتح الهمزة وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن افعل) اشارة الى ان افعل خبر للمبتدأ الذى هو جمع وفسره به لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اريد به الوزن لم يصح الحمل عليه للمغايرة وهو (كافلس جمع فلس) ﴿ وافعال ﴾ (اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر فى قوله ﴿ وافعلة ﴾ اى جمع يكون على وزن افعلة يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف) ﴿ وفعلة ﴾ بكسر الفاء وسكون العين وبفتح اللام (كغلمة جمع غلام) وقوله ﴿ و ﴾ (الجمع) ﴿ الصحيح ﴾ عطف على ماقبله ايضا اى وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (مذكرا كان) ذلك الصحيح (كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر) اى الراجح (انهما) اى جمعى السلامة (لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان) اى جمعا السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر أن جمعى السلامة موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحان للقلة والكثرة ﴿ وماعدا ذلك ﴾ وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا وتجاوز ذلك (المذكور من الاوزان) اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وماعدا الجمع الصحيح ﴿ جمع كثرة ﴾ (يطلق على ما) اى العدد الذى (فوق العشرة الى مالانهاية له) فيرتقى جمع الكثرة الى ثلاثة وعشرين وزنا * فعل * كحمر * وفعلان * بضم الفاء كغفران جمع غفير وبكسرها كغلمان جمع غلام * وفعلى * كجرحى بفتح الفاء * وفعل * بكسر الفاء وفتح العين كفرق جمع فرقة * وفعال * بضم الفاء وتشديد العين كصوّام جمع صائم * وافعلاء * كاولياء جمع ولىّ * وفعل * بضم الفاء وتشديد العين كحيض * وفواعل * كصواحب * وفعلى * بضم الفاء كحبلى * وفعال * بكسر الفاء كرجال * وفعل * بضم الفاء وفتح العين كغرف * وفعلة * بالفتحات كبررة * وفعائل * كترائب * وفعلة * بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة * وفعالى *

﴿ بفتح ﴾

بفتح الفاء كيتامى * وفعلة * بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عنبة جمع القرط * وفعيل * كعبيد جمع العبد * وفعول * بضم الفاء كوجوه * وفعلاء * بضم الفاء وفتح العين كالظرفاء * وفعال * بكسر الفاء كضرار * وفعالى * كمعانى * وفعالى * بضم الفاء كاسارى * ولما جاز استعمال احدهما مكان الآخر فى السعة اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستعار احدهما) اى كل واحد من القلة والكثرة (للآخر) لا فى الضرورة بل (مع وجود ذلك الآخر) يعنى يستعمل اللفظ الموضوع للقلة فى الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل ايضا اللفظ الموضوع للكثرة فى القلة مع وجود لفظ يدل على القلة كقوله تعالى ﴿ثلاثة قروء﴾ فان القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل فى القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفى الصحاح القرء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ وقروء كفلوس واقرؤ كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ماعدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع انتهى مانقله وقال بعضهم ان الفرق بين الجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها منكرة اما اذا كانت معرفة باللام فهى مشتركة بينهما غير مختصة باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التفتازانى فى التلويح اعلم انهم لم يفرقوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة انتهى فدل كلامه بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هى فى جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا اوفق الاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقاة واقول فلعل مراد العلامة مما ذكره فى التلويح من عدم التفرقة انه مسلك الاصوليين وما ذكره بعض من التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلامنافاة بينهما والله اعلم * ثم شرع المصنف فى بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم فقال ﴿ المصدر ﴾ وهو فى اللغة اما مصدر ميمى بمعنى الصدور او اسم مكان وفى الاصطلاح (اسم الحدث) واضافة الاسم الى الحدث من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة كالضرب الخالى عن قصد النوع والعدد اوتضمنا كالجلسة والجلسة فانهما مركبان من الحدث ومن النوع اوالعدد * ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص بما هو صادر عن الفاعل اراد الشارح ان يبين ان المراد به ماهو اعم فقال (يعنى) اى المصنف (بالحدث) اى المذكور فى تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى بفاعله (سواء صدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك الغير (كالضرب والمشى)

فانهما صادران عن الضارب والماشى (اولم يصدر عنه كالطول والقصر) فانه اذاقيل طال زيد اوقصر فانه بمعنى ان الطول اوالقصر قائمان به لا بمعنى انهما صدرا عنه اذليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى* سياهى* ليس بحدث بل بمعنى* سياه بودن* فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا فى العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هوالامر المعنوى سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الانفعال كالانكسار * ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذ الاشتقاق مع ان قوله اسم الحدث شامل له اراد أن يحترز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد بالحدث فى تعريف المصدر هوالحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق * ثم الشارح فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له) اى لذلك الفعل (او بيانا لنوعه اوعدده) اى لنوع الفعل اوعدده (مثل جلست جلوسا) وهذا للتأكيد (اوجلسة) بفتح الجيم لبيان عدد الجلوس (اوجلسة) بكسر الجيم لبيان نوع الجلوس* اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشيء على مايقوم ذلك الشيء به مبتدأ اوموصوفا اوذا حال اومتبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هى له اوعلى غير من هى له ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موازنته اياه فى حركاته وسكناته فيقال ان الناصر مثلا جار على ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيدا له او بيانا لنوعه اوعدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الاخير فسره به ومما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعانى مشهور عندهم فى مقامه فلا تلزم الغرابة والابهام فى التعريف وانما يلزم لولم يكن مشهورا فى احد منها كذا فى العصام* ولما اعتبر فى هذا الجريان امر ان احدهما ان يشتق منه الفعل والثانى ان يقع بيانا خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد الامرين المعتبرين اوكلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (فمثل القادرية والعالمية) اى مما يوجد فى آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المثالان مثال للاسم الذى لم يوجد فيه كلا الامرين المعتبرين لان القادرية وامثاله مما يكون مصدرا بالياء لايشتق منه الفعل لكون اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله وويحاله) معطوف على قوله فمثل القادرية اى من المصادر التى

لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال واح يويح اووال يويل وقوله (مما لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة فى عدم اشتقاق الفعل من كل منها فقوله فمثل القادرية مبتدأ وقوله (لايكون مصدرا) خبره اى فمثل هذه الاربعة من النوعين لايكون مصدرا فى اصطلاح النحويين لانعدام الامرين فى النوع الاول وانعدام عدم الاشتقاق فى الثانى واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولو كان مثل ويلاله وويحاله بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثانى من الامرين المعتبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المعتبر عليهما واعترض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويح مفعولا مطلقا فلايختص هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز فى مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا فيرده قوله تعالى ﴿ويل للمطففين﴾ يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل وقع فى هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه انه يمكن ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال ان الظاهر أنه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا فى كلامهم واستعمالاتهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا فى كلامهم اذ لايقال علم عالمية * ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه بانه سماعى والآخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المصنف فى بيان انه اىّ نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال ﴿وهو﴾ (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وهو قوله ﴿من الثلاثى﴾ (المجرد) ظرف مستقر حال اما من الضمير المرفوع المستكن فى الخبر وهو قوله ﴿سماع﴾ فانه لما جاز تأويله بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من الضمير المجرور فى عليه فى الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثى المجرد وانما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثى المزيد فيه فى هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها فى كلامهم فى امثاله كذا فى العصام (ويرتقى عدده) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كما بين فى كتب التصريف) يعنى فى المراح وغيره على

مذهب سيبويه وضبطه على ماذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن اومتحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ اولم يكن فان لم يكن بزيادة شئ فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل اومكسور نحو فسق اومضموم نحو شغل وان كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء اوالف اونون فان كانت الزيادة تاء فالفاء اما مفتوح نحو رحمة اومكسور نحو نشدة اومضموم نحو كدرة وان كانت الفا فالفاء ايضا اما مفتوح نحو دعوى اومكسور نحو ذكرى اومضموم نحو بشرى وان كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء ايضا اما مفتوح نحو ليان اومكسور نحو حرمان اومضموم نحو غفران وفي هذا القسم وزن آخر الحق به وهو نزوان بفتح النون والزاى وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ اولا فان كان الثانى فالفاء اما مفتوح اومكسور اومضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب اومكسور نحو خنق ولم يجئ مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا فهو مفتوح العين لاغير نحو صغر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين لاغير نحو هدى اذ اصله هدى وان كان بزيادة شئ فاما ان يكون تاء التأنيث فقط اولا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة اومكسور نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين ايضا فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان تكون فيه مدة اما الالف اوالواو اوالياء فان كانت الفا فامامعها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح نحو ذهاب اومكسور نحو صراف اومضموم نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة اومكسور نحو دراية اومضموم نحو بغاية ولم يذكر سيبويه لندرته وان كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لاغير نحو كراهية ولم يذكره ايضا وان كانت المدة واوا فهو ايضا امامعها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فيه زيادة اخرى فالفاء امامضموم نحو دخول اومفتوح نحو قبول ولم يجئ منه مكسور العين وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزياة هى التاء ولم يجئ الا مضموم الفاء كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ منه الا مفتوح العين نحو وجيف وان كان فيه ميم زائدة فلا تكون الامفتوحة فاما مع زيادة شئ آخر اولا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح نحو مدخل اومكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما نادران ايضا وان كان مع زيادة شئ فتلك الزيادة هى التاء بحكم الاستقراء وعينه اما مفتوح نحو مسعاة اومكسور نحو محمدة وقوله ﴿ وفى غيره ﴾ حال من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق اى وهو حال كونه فى غيره وفى نسخة من غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن فى قياس لكونه مؤولا ايضا بمعنى المفعول اى مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثلاثى وعطف قوله قياس

على سماع لعـدم تقدم المجرور اذ قوله من الثـلاثى منصوب المحل وهذا لايجوز
عنـد المصنف خلافا للفراء فانه لم يشـترط تقدم المجرور فيجوز هذا العطف
عنده كذا فى المعرب (اى غير الثلاثى المجرد يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير
(الثـلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد و) الرباعى (المزيد فيه) ﴿ قياس ﴾ (اى
قيـاسى كما تقول) ولما اكتفى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله كما تقول اراد
الشـارح ان يفصل مراده فقـال ان مراد المصنف من القيـاس انه يجوز لك
ان تقول يجوز (كل ماكان) اى كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على
افعل) اى مايكون على وزن افعل (فمصـدره) اى فمصـدر ذلك الفعل يكون
(على) وزن (افعال) بكسر الهمزة (وكل ما) اى كذلك تقول كل مصـدر
(كان ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استفعل فمصدره) يكون
(على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ماهو مصدر غير الثلاثى مثل ﴿ اخرج
اخراجا واستخرج استخراجا ﴾ اى تقول اخراجا فى مصدر اخرج واستخراجا
فى مصد استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك ممـا علمته فى علم التصريف) اى
تقول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها
بها فى فن التصريف * ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع
فى بيان كونه عاملا فقال ﴿ ويعمل ﴾ (اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر
نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له او لفعله وانما قيد به ليحصل التقـابل
بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان فى هذه المسـئلة ثلاثة احكام
الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثـانى ان العمل للفعل فقط دونه
والثالث انه يجوز أن يكون العمل له اولفعله وقوله ﴿ عمل فعله ﴾ بالنصب على انه
مفعول مطلق تشبيهى اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب
المصدر وقوله (المشتق منه) اشـارة الى تلك المناسبة وهى مناسبة الاشتقـاق
اى فعله الذى يشـتق ذلك الفعل من ذلك المصـدر وقوله (حال كونه) اشارة
الى ان قوله ﴿ ماضيا ﴾ حال من الفعل اى حال كون ذلك الفعل الذى اشـتق
من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس)
فان الضرب مصدر اشـتق منه ضرب الذى هو المـاضى لكونه مقيدا بامس
ولمـا كان فعله ههنـا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك
المصدر رفع محل زيد الذى هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمرا الذى هو
مفعوله وقوله ﴿ او ﴾ عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله
﴿ غيره ﴾ للاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا (اى غير الماضى) اى حال كون
ذلك الفعل غير الماضى وقوله (مسـتقبلا) تفسـير للغير اى مستقبلا (كان)

اى ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا
اوالآ ن) يعنى ان قيدته بغدا يكون مثالا للمستقبل وان قيدته بالا ن يكون مثالا
للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل
والحال فان كان مقيدا بغدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالا ن يكون
عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر
يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى
بين المصدر و بين ذلك الفعل (لاباعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه و بين اسم الفاعل
وغيره من الصفات (فلهذا) اى فلعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر (لم
يشترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم
ذلك الاشتراط يعم الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان
فى اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال
فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى
وذلك لايتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذلو كانا للماضى كانا مشابهين
للفعل الماضى معنى لا لفظا وللمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل
عمل واحد منهما وقوله ﴿ اذا لم يكن مفعولا مطلقا ﴾ قيد لقوله ويعمل عمل
فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الشارح بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد
المصنف من هذا التقييد أن عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائز على
اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لايكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل بانه) اى المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا)
نحو ضربت ضرب زيد عمرا (صرفا فسيجىء حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى
ومما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعدمه
هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدا او بيانا للنوع اوالعدد واما اذا كان
مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلا عن الرضى * ثم
اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال ﴿ ولايتقدم
معموله ﴾ (اى معمول المصدر) فسر به الضمير لئلا يتوهم ارجاعه الى الفعل
اوغيره ﴿ عليه ﴾ اى على المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى
لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير أن يضرب (وشىء مما)
اي ومعمول من المعمولات التى وقعت (فى حيز أن) اى فى مكان هو من الامكنة
التى بعد أن المصدرية (لايتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى فحينئذ
لايجوز أن يقال (اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب
لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة

معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول لان للموصول حق الصدارة * اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة و بين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾ وقوله تعالى ﴿فلما بلغ معه السعى﴾ لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المؤول بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل لملابسته له فى الاغلب فيدخل فيما لايدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ﴿ما انت بنعمة ربك بمجنون﴾ والجمهور منعوا مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما كذا فى شرح اللب واشار اليه العصام * ثم شرع فى بيان مسئلة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضمر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته او الظرف الآتى واشار الشارح بقوله (اى معموله) الى الاول يعنى ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعنى لايجوز أن يضمر معمول المصدر من الفاعل وغيره فيكون على هذا التفسير وقوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضمر اى لا يضمر معمول المصدر فى المصدر وقوله (اويكون) اشارة الى التوجيه الثانى يعنى او لايكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لايضمر وقوله (لانه لو اضمر) دليل لعدم جواز الاضمار يعنى انه لو جاز أن يضمر الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لاضمر فى المثنى والمجموع) اى للزم ان يجوز اضمار الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه يعنى فى لفظ ضربان وضربات (قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضمار فى واحده من الفعل والصفة يجوز الاضمار فى مثناه وجمعه لكن الاضمار فى مثنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جزأ فيهما (فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين) فى صيغة واحدة احداهما (نظرا الى المصدر و) الاخرى نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احداهما ان تثنية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وثانيتهما ان تثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز وفى الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كالفعل (فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه قوله (لايلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لايلزم (فيها) اى فى المذكورات من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيتين والجمعين لانهما

مقصور ان بالنظر الى الفاعل فى ماذكر * ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) الى المقدمة الاولى يعنى ان تثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فان له) اى للمصدر (فى نفسه) اى فى معناه الذى يدل عليه بالمطابقة (تثنية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدثين الواقعين المختلفين اما بالنوع اوبالعدد وقوله (ولاشبهة) اشارة الى دفع مايرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور فى الثانى لان الاضمار بالبارز جائز كما فى نحو ضربى زيدا فاجاب عنه بانا لانسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه لاشبهة (ان الاضمار) اى الذى دل عليه قوله لايضمر مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعنى وان لم يدل مطلق الاضمار على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير (بارزا) كما سبق فى ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضمرا فيه) فانه لايدخل تحت الفعل اونحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو هما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لايكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل فى باب الضمائر هوالبارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اى ولما قيد قوله لايضمر بقوله فيه لاحاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدته) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لايضمر (نحو ضربى زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لاخراجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار فى المصدر بهذا لتعليل هو مااختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان فى التعليل بحثا اما اولا فلانا نمنع قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع فى التثنية والجمع المقيسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لايجرى فى التأكيد واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع فى اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام فى الاستتار انه لابد من علامة فى استتار ضمير المثنى والمجموع ولما اتحدا فى الصفة اكتفى بتثنيتهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمنع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحاصل ان التعليل العارى عن هذه المنوعات ماعلل به شارح اللب بانه انما لايجوز اضماره فى المصدر وجاز فى الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر فى وضعه

الى ماهية الحدث فقط لا الى ماقام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لاوضعى فلايحتاج الى الامر الحكمى انتهى* ثم شرع فى ذكر مسئلة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال ﴿ ولا يلزم ذكر الفاعل ﴾ (اى فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام فى الفاعل للعهد الخارجى والقرينة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا فى الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى ﴿وليس الذكر كالانثى﴾ وقوله (لامظهرا ولا مضمرا) تفصيل للذكر اوعدم اللزوم يعنى انه لايلزم ذكره حال كونه مظهرا ولا حال كونه مضمرا لما عرفت انه لايضمر فيه (نحو اعجبنى ضرب) بالتنوين (زيدا) فان الضرب فى هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لامظهرا ولا مضمرا وان كان له فاعل فى الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لايلزم يعنى وانما لايلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ما غير مأخوذة فى مفهومه) اى فى مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة فى مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) اى مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة فى مفهوم كل منها فلا بدلها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما* ثم شرع فى مسئلة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال ﴿ ويجوز اضافته ﴾ اى اضافة المصدر ﴿ الى الفاعل ﴾ كما يجوز عدم اضافته بان يكون منونا عاملا فى فاعله ولما كان عمل المصدر فى فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال كون المصدر منونا نحو اعجبنى ضرب زيد بتنوين ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تنوين و بلا رفع زيد لفظا و يجوز كلا الامرين لكن اختلفوا فى اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين هو القسم الاول كما قال (مع ان اعماله) اى اعمال المصدر (منونا) اى حال كونه منونا (اولى) منه حال كونه غير منون يعنى مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اى لان المصدر (حينئذ) اى حين كونه منونا (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير منون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك يعنى انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع المنون (نكرة) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لاعلى الضرب المعرفة فانه مع التنوين منصوص بنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾ وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا

مااختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ماصرح به الرضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عندالاكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هوالفاعل يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل بان يكون معمولا مرفوعا وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعا لمحله ايضا يريدبه ان جعل المصدر تابعا لمحل المعمول الارجح بان يكون مرفوع المحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه كذلك عند اكثر النحاة او عند اكثر الاستعمال وقوله عند اكثر يقتضى ان الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح فى الاستشهاد مثالا نحو قوله تعالى ﴿ دفع الله الناس ﴾ يشير الى عكس ماادعاه لانه فى هذه الآية مضاف باتفاق القرآآت والله اعلم * ولما بين مسئلة اضافته الى الفاعل اراد أن يبين مسئلة اضافته الى غير الفاعل من المعمولات فقال ﴿ وقد يضاف ﴾ (اى المصدر) ﴿ الى المفعول ﴾ او رد هذه المسئلة بقد ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول * ولما كان الظاهر من ايراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الشارح الى عمومه بقوله (سواء كان) اى ذلك المفعول الذى اضيف اليه المصدر (مفعولا به او) كان (ظرفا او) كان (مفعولا له) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قله هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاد) مثال لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاد بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة) مثال لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له * ولما فرغ من بيان ما كثر اعمال المصدر فيه شرع فى بيان ماقل فيه اعماله فقال ﴿ واعماله ﴾ (اى اعمال المصدر) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان قوله ﴿ باللام ﴾ حال من الضمير المجرور فى اعماله والى ان الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله (اى بلام التعريف) لئلا يظن ان المراد بها هى اللام الجارة او الابتدائية وقوله ﴿ قليل ﴾ خبر لقوله واعماله يعنى ان استعمال المصدر المعرف باللام عاملا قليل وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله فى هذه الصورة يعنى وانما كان اعماله قليلا حين التباسه باللام لان المصدر (عند عمله) اى عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو (مقدر بان) اى المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعنى ان معنى قولنا اعجبنى ضرب زيد هو أن يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضى ان لايدخل عليه مالايدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا كان كذلك (فكما لايدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها (مع

الفعل ينبغى ان لا يدخل) اى لام التعريف (على المصدر المقدر به) اى على المصدر الذى قدر بان مع الفعل* ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه ان لايجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن جوّز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اى ليحصل الفرق (بين الشئ) وهو أن مع الفعل ههنا نحو أن يضرب (وبين المقدر به) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان أن يضرب اصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير مرضى عنده* ثم نقل وجها ضعيفا فى زعمه فقال (قيل لم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرّفة باللام عاملا فى فاعل اومفعول صريح) بل قد جاء فى الشعر وهو قوله * ضعيف النكاية اعداءه* فان النكاية مصدر معرّف باللام وقد عمل فى اعداءه كذا فى الوافية (بل قد جاء) اى فى القرآن(عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الجهر بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعرّف باللام وهو عامل فيه* ثم شرع فى النوع الذى يكون العمل للفعل فقط فقال ﴿ فان كان ﴾ (اى المصدر)﴿ مفعولا مطلقا﴾ * ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسره بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو ان يكون (من غير اعتبار ابداله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ماسيذكر واما ان كان صرفا ﴿ فالعمل للفعل ﴾ وقوله (من غير تجويز أن يكون) اى العمل (للمصدر) احتراز عما سيجئ من تجويز أن يكون له او للفعل وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعنى وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لايجوز (اعمال الضعيف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا اومحذوفا غير لازم الحذف) وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان محذوفا لازما بان يكون من المواضع التى يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ما سيجئ فان حذف فعله نوعان احدهما واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والآخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا) فان فعل المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من المواضع التى وجب الحذف فيها *ثم شرع فى بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال ﴿ وان كان ﴾ وقوله (اى المصدر) تفسير للضمير المستتر فى كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله ﴿بدلا منه﴾ خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البدل الاصطلاحى الذى هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعنى وقوع ذلك المصدر المعرّف ههنا يعنى الذى هو

المفعول المطلق ﴿بدلا﴾ اى عوضا﴿منه﴾ (اى من الفعل وهو) اى المصدر الذى وقع عوضا من الفعل (ما) اى المصدر الذى (كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعيا له وشكرا له وحمدا له) فان كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعنى سقيت ورعيت وشكرت وحمدت حذفا لازما سماعيا وجعلت المصادر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة ﴿ فوجهان ﴾ (اى فيجوز فيه) اى فى اعمال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقياله متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافى اى لكون الفعل اصلا فى العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و)الوجه الآخر (عمل المصدر) يعنى سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للنيابة) اى لكون المصدر ههنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه وقيامه مقام الفعل لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيبويه حيث جوّز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل (وقيل) اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله احدهما (عمل المصدر للمصدرية) اى لكونه نائبا عن الفعل كامر (و) الآخر (عمله للبدلية) اى لكونه مصدرا فقط لا لكونه نائبا عن الفعل (ففى قوله) اى فحينئذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان اى فلفظ وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) اى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى ففى قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر لنيابته ولمصدريته * اعلم ان الشارح تبع فى نقل هذا التوجيه صاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز أن يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبدلية بقوله بدلا منه لم يلايم حمل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية * ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمى المصدر اراد الشارح ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اى المصنف (بين قسمى المصدر اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى المصدر الذى (لم يكن مفعولا مطلقا و ما كان) اى والقسم الآخر هو المصدر الذى كان (اياه) اى مفعولا مطلقا (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم معموله

﴿ وقوله ﴾

وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول وانما فصل بين المسئلتين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين وان يذكر تلك الجمل بعدها (لبيان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمله فى القسم الاول) اى فى المصدر الذى لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا مطلقا (فلو اخرت) اى لو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لتوهم تعلقه) اى تعلق ماذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ماعرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان بعض احكام الجمل الى هذا اعنى ان المشترك بعضها لاجميعها والله اعلم * ثم شرع فى بيان اسم الفاعل فقال ﴿ اسم الفاعل ﴾ وهو مبتدأ وقوله ﴿ ما ﴾ مع صلته التى هى قوله ﴿ اشتق ﴾ خبره (اى اسم اشتق) ﴿ من فعل ﴾ وهو بسكون العين مع كسر الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يعنى المصدر فان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وفيه اشارة الى انه ذهب الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلاواسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحى الذى هو ضرب ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلاواسطة وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام فى قوله ﴿ لمن ﴾ متعلق باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حل من الضمير المستتر فى اشتق يعنى راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من ﴿ قام ﴾ (اى الفعل) وهو الحدث وقوله ﴿ به ﴾ متعلق بقام وقوله (اى لذات) تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمة وقوله (قام بها الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمة من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومتقرب من فلان او متبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لاتقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر وقال

العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ماقيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه قرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لايقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلامعنى له اذالحدث لابد أن يقوم بمعنى ولامعنى للقيام بشيء الاعلى التعيين انتهى ماحققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالبين ولما كان لفظ من مختصا بالعقلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق بالمصنف ان يعبر بعبارة شاملة واشار اليه الشارح بقوله (ولوقال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اولى) من قوله لمن قام * ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ماجهل امره) اى لان الشيء الذى لم يعلم كونه عاقلا اوغير عاقل (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول (بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام المصنف وفى وجه تعبيره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتأويل يعنى ان المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العقلاء على غير العقلاء كما فى قوله تعالى ﴿ رب العالمين ﴾ وقوله ﴿ بمعنى الحدوث ﴾ حال من المستتر فى اشتق اى ملتبسا ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث (له) اى لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحال فحقيقة بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف فيه * ثم شرع فى بيان فوائد القيود وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما مضاف الى فاعله وهو المصنف اوالى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام فى تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف اوالتعريف (قوله) اى قول من عرّف اسم الفاعل بهذا التعريف (مااشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغيره) اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها مشتق من الفعل

فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بما عداه اسم المفعول واسم التفضيل (لان الجميع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا فى شرحه ان قول المعرّف (بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد أن تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت * ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين فى اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والظاهر) اى المستفاد من كلام المصنف ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل فى الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى) اى الجميع الذى (حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ماعدا الصفة من اسم المفعول واسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح حقية كلامه فى الاسناد فقال (والحق) اى الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اى قول المصنف لاقول بعض الشارحين المخالفين له فيما سيأتى ثم بين حقيته بقوله (لان المتبادر من قوله) اى من قول من عرّف اسم الفاعل وهو قوله (ماشتق لمن قام به) اى الذى يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) وقوله (من غير زيادة ولا نقصان) بيان لتمام اى يعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ولا نقصان وهذا ظاهر فى اسم الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصر ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره ولا نقصانها منه فخروج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اى الى تمام معنى الفعل الذى قام بالفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه واصله (كالزيادة فيه) اى كما ضم فى اسم التفضيل يعنى لو جعلت تلك الزيادة مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اى فحينئذ لا يصدق (على هذا الاسم) اى الموضوع لذلك المعنى المشتمل وقوله (انه) فاعل لا يصدق اى لا يصدق عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق

عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون
الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله
بمعنى الحدوث * ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اى الشارحون
المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اى الى قوله بمعنى الحدوث * ثم بين
موضع غلطهم بقوله (ظنا منهم) اى لحصول الظن منهم (ان الاشتقاق) اى
المذكور فى ضمن قوله ما اشتق (لمن قام به شامل لاسم التفضيل) اى مجردا
عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتنبهوا) اى ذلك الظن فاسد لانهم
لم يتنبهوا لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد
الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ماهو مشتق فهو بملاحظة الوضع
واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة (بل)
هو موضوع (له) اى لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا
لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ماقرره من اسناد المصنف خروجه الى
هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم التفضيل لكن يكون
مضرا من جهة اخرى اراد الشارح ان يشير اليه مع جوابه فقال (ويخدشه)
من الاخداش وهو من الخدشة والخدشة فى الاصل هو السعى والكسب كما فى الصحاح
والمراد ههنا ازالة السعى بان يكون همزته للازالة يعنى انه يتوجه على هذا الكلام شيء
ودفعه بادنى سعى وهو انه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من غير
زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى
على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى
على هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل
لان قيام النصرة فى مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشارة
الى ازالة تلك الخدشة يعنى لا يبعد (ان يلتزم ذلك) يعنى ان تقول ان خروج صيغة
المبالغة من التعريف ليس بمضر لنا بل خروجها لازم وقوله (ويدل عليه)
معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعنى يدل على خروجها
منه (حصره صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة
المبالغة من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصر) اى فى الصيغة التى
حصر المصنف فيها فى قوله الآتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل
ومن المزيد فيه على صيغة المضارع وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر
وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعنى ويدل عليه حصره وجعل (احكام

صيغ المبالغة مثال احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل وماوضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان في خروجها خفاء ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه فان الظاهر أن كلمة من للبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جوز عدها من اسم الفاعل باعتبار أنها لمن قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثانى انه ان استلزم ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المثنى والمجموع منه ايضا لانه ذكرهما ايضا بعد فقال والمثنى والمجموع مثله فلذلك خفي علينا مراد المصنف ٭وما التزم الشارح خروجها تكلف فى بعده بحمل المثنى والمجموع على مثنى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه العصام ٭ ثم الشارح اراد أن يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفية بقوله (وفي الترجمة الشريفية مامعناه) اى وقع في الترجمة الشريفية كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل ومادّ وآكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعنى وفيها ايضا ان كل (ماشتق من مصادر الثلاثى) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به لا على هذه الصيغة) اى ليس على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو اما صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب) يعنى ان هذا الكلام يدل على خروج صيغة المبالغة منه ٭ ثم شرع في بيان صيغة من النوعين اعنى الثلاثى المجرد وغيره فقال (وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اى صيغة اسم يقال له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علما له بخلاف توجيه المصنف في شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من مجرد الثلاثى) ظرف مستقر حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر واضافة المجرد الى الثلاثى من قبيل جرد قطيفة يعنى من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا في المعرب اى صيغته الذى يقال له اسم الفاعل حال كونه من الثلاثىّ المجرد المبنى (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله من مجرد الثلاثى اى صيغته من غير الثلاثى المجرد ٭ ثم فسر ذلك الغير بقوله (اى ثلاثيا) وهو وماعطف عليه منصوب على انه حال وانما فسره بهذه الصورة ليطابق التفسير المفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثى يعنى حال كون ذلك الغير الثلاثى المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه اورباعيا مجردا او) رباعيا (مزيدافيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق

من المضــارع المعلوم لامن المجهول وانمــا اهمل المصنف هذا القيد لان قوله
﴿ بميم ﴾ الى آخره مغن عنه كما لايخفى يعنى انها على صيغة المضــارع لكن حال
كونه صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اى مع ميم) للاشارة الى ان الباء
للمصاحبة وقوله﴿ مضمومة ﴾ بالجر صفة الميم * ثم بين الشارح موضع تلك الميم
بتوصيفها بقوله (موضوعة فى موضع حرف المضــارعة) ثم فسر حرف
المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا) ليشمل مضــارع
الرباعى لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج اومفتوحا كما فى
الخماسى والسداسى مثل يفتعل ويستفعل قوله ﴿ و ﴾ ﴿ مع ﴾ ﴿ كسر ماقبل الآخر ﴾
عطف على قوله بميم ولذا وسط الشارح قوله مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اى
بكسر الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد فى ذلك الحرف كسر فبها ونعمت
وان لم يوجد (فيما) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يجعل
مكسورا ايضا (كما) فى الابواب الثلاثة وهى (فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل) يعنى مافى
اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف * ثم شرع فى بيــان امثلته
من غير الثلاثى المجرد فقــال ﴿ نحو مدخل ﴾ فانه اسم فاعل من ادخل يدخل
ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حروف المضارعة)
وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحروف اى موضع الحروف التى هى مضمومة
فى مضارعه فان حروف المضــارعة مضمومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان
﴿ ومستغفر ﴾ اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما)
اى فى اسم الفــاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حروف المضــارعة
المفتوحة) فان حروف المضارعة فى يستغفر مفتوحة فى المعلوم * واعلم ان الشارح
تفنن فى كلمة وضع حيث ذكرها فى الاول وانثها فى الثانى مع انهــا فى موضعين
مســندة الى الميم فانهــا فى الاول اســندت الى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث
اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضميرها فحينئذ
وجب تأنيثها وانما فسر المثالين بحيث عين الاول فى الحروف المضمومة والثانى
فى المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر
امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثالا للخماسى المزيد على الثلاثى وعلى الرباعى ومثالا
للرباعى المجرد * ثم قال (ولو اقيم) اى ولو اقام المصنف (متفاعل) اى مثالا من باب
التفاعل (مقام مستغفر) اى فى مقام كلمة مســتغفر يعنى التى من باب الاستفعال
وقوله (كان) جواب لو اقيم يعنى لو اقيم كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره لان
متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون
(مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل

آخر المضارع كما لايخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعنى آخر الحروف التى بنيت والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثال هذاالقسم ايضا (مذكورا) فى المتن وانما كان اتم لانه لوكان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمى الميم مثال) متعلق بقوله (يكون من قسمى الكسر ايضا مثال) يعنى يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا يوجد مثال لكل من قسمى الكسر احدهما الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع وهو متفاعل وثانيهما الكسر الواقع فى آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة موضع الحرف المضموم فيكون ماقبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثانى الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثانى ايضا على قسمين احدهما مكسور ماقبل الآخر والثانى مفتوح ماقبل الآخر فنحو مدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين الاخيرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا فكان مثال الاخير غير مذكور * ثم شرع فى بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال ﴿ ويعمل ﴾ (اى اسم الفاعل) وقوله ﴿ عمل فعله ﴾ بالنصب مفعول مطلق تشبيهى يعنى يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اى فعل ذلك الاسم (لازما) اى غير متعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اى ذلك الاسم (ايضا) اى كفعله (لازما) فلايعمل فى المفعول الصريح (ويعمل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج كعمله (وان كان) اى فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا) اى اسم فاعله الذى هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول اناضارب زيدا كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اى فعله (متعديا الى الاثنين) اى الى مفعولين كاعطى واعلم (كان هو) اى اسم فاعله الذى هو معط وعالم ايضا اى كفعله (كذلك) اى يتعدى الى مفعولين فكما يجوز أن تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انامعط زيدا درهما (وكما ان فعله) اى وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الظرفين) يعنى ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اى المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اى الى سائر ماهى فضلة اى غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اى اسم الفاعل (اليها) اى الى المذكورات *ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصالته بل كان عاملا لمشابهته للفعل كان عمله بشرط شئ وعينه المصنف بقوله ﴿ بشرط معنى الحال او الاستقبال ﴾ ولما كان قوله بشرط حالا عند الشارح فسره مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقال (اى يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل)

اشارة الى ذي الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا وظرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى بشئ يشترط) تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ وقوله (من معنى) بيان لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او) زمان (الاستقبال) فالظاهر أن هذه المنفصلة حقيقية لانهما لايجتمعان ولايخلو الاشتراط عنهما * ولما كان الزمان المضاف غير مباين للحال والاستقبال المضاف اليهما ولم يجز ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (فالاضافتان) اى احديهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (بيانيتان) يعنى ليستا بلاميتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى بمعنى من فيكون معناهما انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال * ثم شرع فى بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) اى انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطا فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالفعل بل (لشبه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل المضارع بالمشابهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فالموازنته واما معنى فلقبول الشيوع والخصوص واما استعمالا فلوقوعهما صفة للنكرة فاذا كان عمله لمشابهته للمضارع (فيلزم) حينئذ (ان لايخالفه) اى لايكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا له فى الزمان بان يكون زمانه ماضيا لنقصت المشابهة بينهما * ثم ادرج مثالهما فى مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن) هذا مثال لما كان بمعنى الحال وقوله (او غدا) اشارة الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا فان الضارب فى المثالين عمل عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله وهو عمرا لاعتماده على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين * ولما كان المتبادر من كونه مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له فى الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى ﴿ وكلبهم باسط ﴾ خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لايخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال او الاستقبال) ليس مختصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو مامر من زيد ضارب الآن (او حكاية كقوله تعالى وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط ذراعيه بالوصيد) اى بعتبة الغار (فان باسط ههنا) اى فى تلك الآية عامل فى مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول الآية لكنه (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية

الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدها (ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهو ههنا لفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود فى ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الحكاية وهو أن يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كأنه) اى كأن ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لا يخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لا فى الفاعل مضمرا او مظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفى النفى والاستفهام ثم قال الاولى ان لا اشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لا نسلم ان يكون هذا ظاهر كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او الهمزة او ما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدها انتهى ملخصا * ثم شرع فى بيان شرط آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الشارح لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انها للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسره العينى وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا او منسلخا بدخول النواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على المبتدأ * ثم انه لا يخفى انه يرد على الشارح ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه بقرينة ما سيأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم الفاعل لا يتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح

على الوهم واقول ولعل ذكره هنا للاستطراد او لبيان ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هى لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم ﴿ او الموصوف ﴾ بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به ﴿ او ذو الحال ﴾ بان يكون اسم الفاعل حالا من ذلك الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط اى انما يشترط فى العمل كونه معتمدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كون تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل (مسندا الى صاحبه) اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاستناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما تقرر فى علم الوضع * ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا لمشابهته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاستناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد فلزم فى العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية * ثم شرع فى امثلة كل منها فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد على ذى الحال ومثال للعامل فى الضمير المستتر وفى المفعول فان فرسه بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله ﴿او﴾ (اعتماده) ﴿على الهمزة﴾ عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد * ولما كان هذا الحكم غير منحصر فى الهمزة فسرها الشارح ووصفها بوصف (الاستفهامية) واشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة * ثم بين لفظ النحو بقوله (من الالفاظ الاستفهامية) سواء كان حرفا كهل او اسما نحو من وما نحو من خاطب الخالدان وما صانع البكران وقوله ﴿ او ما ﴾ عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة * ثم قال (ونحوها من حروف النفى كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسر النحو فى الاول بالالفاظ وفى الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد فى الحرف وفى الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفى فيوجد فى الفعل كليس وفى الحرف كما ولا ولما لم يدخل الفعل فى هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف فى ذكر الهمزة وذكر ما ولم يقل او الاستفهام او النفى كما قال غيره للاشارة الى اصالة الهمزة فى الاستفهام والى اصالة ما

فى النفى * ثم شرع فى بيـان توجيه علة الاشتراط باحدهما حين انعدام الاول
لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفى) وقوله (بالفعل)
متعلق بقوله (اولى) وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفى على الفعل
اولى من دخولهما على الاسم كما بين فى محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل
(فازداد بهما) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه) اى شبه اسم
الفـاعل (بالفعل نحو أقائم زيد وأقائم الزيدان وماقائم زيد وماقائم الزيدان)
وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو ياطالعا جبلا فان طـالعا عمل فى جبلا
لاعتماده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عندابن
مالك واعترض عليه ابنه وابن هشـام بانه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب
من الفعـل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل
وقالا اعتمد فى مثله على الموصوف المقدر فمعنى ياطالعا يارجلا طالعا وهذامااختاره
ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف
النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفى فى التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف
المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لابد لكل صفة من صـاحب تجرى عليه ملفوظ
اومقدر انتهى ملخصا * ثم انه لما كان اسم الفاعل اما لزمان الحال اوالاستقبال
اوالماضى وفرغ من بيـان حاله فى الاول شرع فى بيان حاله فى الثـالث فقال
(فان كان) وفسر الشارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشـارة الى ان اسمه
ضميرمستتر تحته وراجع الى اسم الفاعل واورد له وصفا بقوله (المتعدى) للاشارة
الى ان الخلاف فى هذه المسـئلة فى وجوب اضـافته الى المفعول وهو انما وجد
فى المتعدى (للماضى) ولما كان كونه للماضى على وجهين احدهما بالاستقلال
والآخر بوجوده فى الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اى للزمان الماضى
بالاسـتقلال) يعنى سواء كان المراد بكونه للماضى انه مقارن للزمان الماضى دون
الحال والاستقبال نحو انا ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضى (فى ضمن
الاستمرار) بان يراد استمرار وجوده ووجود الماضى فى ضمنه نحوانا ضارب
زيد * ثم الشارح ضم قوله (واريد ذكر مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه
لولم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت الاضافة) (اى ضافة اسم الفاعل الى
مفعوله) (معنى) وفسره بقوله (اى اضافة معنوية) للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازى
للاضافة ولبيان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات) الخ علة لعدم كون تلك الاضافة
لفظية مع انها صفة مضـافة الى معمولها يعنى انما كانت تلك الاضـافة معنوية
لالفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضـافة الى معمولها
فاسم الفاعل ههنا ليس بمضـاف الى معموله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه

للحال او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب فى هذا المثال لما كان للمعنى الماضى لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على الاشتراط فى عمله بكونه مقارنا للحال او الاستقبال ﴿ خلافا للكسائى ﴾ اى خولف خلافا وذلك المخالف لهم هو الكسائى (فانه) اى الكسائى (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما تجب الاضافة عنده (لانه) اى اسم الفاعل (يعمل) اى يعمل فى مفعوله (عنده) اى عند الكسائى بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضى او الاستقبال او الحال) وانما اخر الحال عنهما لكونها ذات الطرفين فزمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال فى الوجود لكنه مؤخر عنه فى الملاحظة فروعيت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اى واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اى مفعوله (منصوبا) اى لفظا (على المفعولية) ويجوز أن يكون مضافا الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هى الجائزة عنده ايضا (ليست) اى تلك الاضافة (اضافة معنوية) كما كانت عند الجمهور (لانها) اى وانما لم تكن تلك الاضافة معنوية عنده لان تلك الاضافة (عنده) اى عند الكسائى (من قبيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل اضافة شانها كذلك فهى اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن معنوية (وتمسك الكسائى) اى استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه) حيث كان الباسط عاملا فى مفعوله وناصبا له مع كونه بمعنى الماضى ولو لم يجز اعماله مع كونه للماضى لم يقع المفعول منصوبا فى هذه الآية (وقدم الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اى عن قوله تعالى بالتأويل بالحكاية * ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما اذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوبا فقال ﴿ فان كان له ﴾ (اى لاسم الفاعل) اى وان وجد لاسم الفاعل الذى كان للماضى ﴿ معمول آخر ﴾ وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الآخر اى المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذى اضيف (اسم الفاعل اليه) من نحو المفعول الثانى لباب اعطيت او علمت فبفعل مقدر (اى فانتصابه) اى فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لا باسم الفاعل) للاشارة الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائى قائل بان انتصابه باسم الفاعل ﴿ نحو زيد معطى عمرو درهما امس ﴾ (فدرهما) اى فان لفظ درهما فى هذا المثال (منصوب باعطى المقدر) اى بفعل اعطى الذى قدر بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اى سئل بقوله (ما اعطاه فقيل درهما اى) فاجيب عنه بانه (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم

﴿ الفاعل ﴾

الفاعل المجرد عن اللام شرع في المسئلة التي هي حين دخول اللام عليه فقال
﴿ فان دخلت اللام ﴾ واورد الشارح وصفا لها بقوله (الموصولة) للتخصيص
يعني المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال العصام
ان الشارح قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على
اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ثم قال ولا يخفى
ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهي ان
اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام وتسمى
لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال
يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم
كذا في الرضي وقوله ﴿ استوى الجميع ﴾ جزاء لقوله فان دخلت يعني اذا كان
كذلك استوى (اى استوى جميع الازمنة) من الماضي والحال والاستقبال
ولم يشترط في عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شيء من الصواحب
(فتقول) اى فحينئذ يجوز أن تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا امس) اى
حال كونه مقارنا للماضي (كما تقول) اى كما يجوز أن تقول (مررت بالضاب ابوه
زيدا الآن او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال
دخول اللام الموصولة عليه يعني انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمنة
الحال والاستقبال فان علة الاحتياج الى اشتراط احدها منتفية ههنا لان علة
الاحتياج انما هي لتقريبه من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه
ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صلة لان
اصل الضارب الذي ضرب ولما بدل لفظ الذي الى صورة اللام (عدل عن صيغة
الفعل) اى ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) وهو ضارب وانما عدل عن
هذا الاصل (لكراهتهم) اى لكراهة العرب (ادخال اللام) اى الذي هو من
خواص الاسم (عليه) اى على الفعل * ثم شرع في بيان احكام صيغة المبالغة فقال
﴿ وما وضع ﴾ اى حكم الاسم الذي وضع ﴿ منه ﴾ (اى) حال كونه (من اسم
الفاعل) ولما كان في دخول صيغة المبالغة في تعريف الفاعل تخديش بناء على
ما في الترجمة الشريفية وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضي خروج صيغة
المبالغة فقال (بتغيير) اى وضع بتغيير (صيغته) اى صيغة اسم الفاعل (الى
اخرى) اى الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير ملابسا (بحيث يخرج) اى
ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغيير صيغته الاصلية وبضم المبالغة
في معناه وقوله ﴿ للمبالغة ﴾ متعلق بوضع * ولما كان في المبالغة احتمال كونها في الفاعل

كالتكثير الذى فى باب التفعيل اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله (فى الفعل المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فعال بتشديد العين وفعول ومفعال بكسر الميم وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال ﴿ كضراب وضروب ومضراب ﴾ حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل كما اشار اليه ﴿ وعليم ﴾(بمعنى كثير العلم)﴿ وحذر ﴾(بمعنى كثير الحذر) وكون هذين الاخيرين للمبالغة عند سيبويه وقوله ﴿ مثله ﴾ بالرفع خبر للموصول اعنى ماوضع وقوله (اى مثل اسم الفاعل) تفسير للضمير المجرور وقوله (فى العمل واشتراط مايشترط به عمله) تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ماوضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملا كفعله وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل * ولما كان ظاهر كلام المصنف مبنيا على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حمل الشارح عبارته عليه وفسره به الى هنا واراد ان ينبه ان كلامه قابل ايضا لاحتمال ان يكون داخلا فى الحد فقال (هذا) اى حملنا لفظ المثل على المثلية فى العمل والاشتراط (على تقدير أن تكون صيغ المبالغة خارجة عن اسم حد الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراده يعنى المراد بذلك الاشتراك هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم (واما) اى واما توجيه كلام المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخلة فيه) اى فى حد اسم الفاعل ومشتركة معه فى المفهوم (فمعنى هذه العبارة) اى فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) اى وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) اى ذلك الفرد منه (مثله) اى مثل اسم الفاعل (اذا لم يكن) اى مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن اوغدا) يعنى فلا يجوز ان يقول امس كما لا يجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد على المبتدا ولوجود احد المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب عمرا الآن اوغدا اوامس) وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (ومافيه) اى واسم الفاعل الذى حصل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) اى قام ذلك المعنى (مناب ما) اى مقام المعنى الذى (فات من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى موزانته له فى الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة المعنوية والاستعمالية * ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم ان فى قوله وماناب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال

﴿ الكوفيون ﴾

الكوفيون ان ماكان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لايعمل مثله لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فاتت المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وماناب ورده العصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا وقال فى شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هى التى بعدته من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المنافى للفعلية * ولما لم يختلف المفرد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع فى هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما فقال ﴿ والمثنى ﴾ وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اى المثنى (من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة) نحو ضاربان وضرابان * ولما لم يكن للمثنى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام اشار اليه وفرقه عن المثنى بقوله ﴿ و ﴾ (كذلك) ﴿ المجموع ﴾ (منهما) اى من اسم الفاعل ومما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) اى سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضرابون (اومكسرا) كضربة ﴿ مثله ﴾ (اى مثل اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (فى العمل وشروطه) اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعنى وانما لم يفرق بين مفرده وبين مثناه وجمعه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغته المفردة من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اى بسبب الحاق (علامتى التثنية) من الالف والنون اومن الياء والنون (والجمع) اى وعلامة الجمع من الواو والنون اوالياء والنون لبقاء صيغة المفرد فيهما (تقول الزيدان ضاربان اوالزيدون ضاربون عمرا الآن اوغدا) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (اوالزيدان الضاربان اوالزيدون الضاربون عمرا الآن اوغدا اوامس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجميع وقال العصام ان هذه العلة يعنى قوله لعدم تطرق انما تاتى لوجه عمل المصحح لانه لاتتغير صيغة مفرده فيه واما فى عمل جمع المكسر فلا تفى لانه تتغير صيغة مفرده الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى ﴿ ويجوز حذف النون ﴾ وتفسير الشارح للنون بقوله (اى نون المثنى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة فى نون المثنى والمجموع وقوله ﴿ مع العمل ﴾ متعلق بيجوز وظرف له وقوله (فى معموله بنصبه على المفعولية) تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعنى ان حذف النون جائز فى الصورة التى عمل اسم الفاعل فى معموله

بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المفعولية نحو نحن الضاربوا زيدا وزيد وعمرو الضاربا بكرا ويجوز ايضا ذكر النون فى هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعنى انما قيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذى كان (مضافا اليه) الى معموله بان يجره بالاضافة (فان حذفها) اى حذف النون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها وقوله ﴿ و ﴾ (مع) ﴿ التعريف ﴾ بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع فيكون من قبيل عطف شرط شئ على شرطه الآخر يعنى اشترط لجواز حذف النون شيئين احدهما كونه عاملا والثانى كونه مع التعريف * ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله ﴿ تخفيفا ﴾ واشار الشارح بقوله (مفعول له للحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله (اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين) يعنى العمل والتعريف (اقصد مجرد التخفيف) وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعنى انما قصد التخفيف فى هذه الصورة لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (بها) اى بسبب النون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول والمشتمل لهما يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا النصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارئ الذى قرأ قوله تعالى (والمقيمى الصلوة) فى سورة الحج (بنصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة المتواترة التى هى بجر الصلوة وباضافتها اليه * واعلم ان القارئ بهذا هو المطوعى فى احد وجهيه وفى الوجه الآخر قرأه بزيادة النون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة النون مخالف للرسم * ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التنكير) اى واما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب الاليم) اذا قرئ لفظ الاليم (بالنصب فحذفها) اى فحذف النون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة الى علة الضعف يعنى انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة اللام) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله والقراءة جواب للسؤال المقدر كأن قائلا يقول لم يكن ضعيف مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة (والقراءة) الغير المتواترة (مما لا اعتماد عليه) فلا يرد حينئذ على الشارح مااعترض بعض المحشين بان

﴿ قوله ﴾

قوله القراءة مما لا اعتماد عليه ليس مماينبغى لان القراءة اصل فى العمل لورودها
من معدن البلاغة فان مراده نفى الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة بنصب
العذاب فى الآية المذكورة لم توجد فى المتواترات * ولما فرغ المصنف من مسائل
اسم الفاعل شرع فى مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق
من فعل) (اى حدث موضوعا) (لمن وقع) اى ذلك الحدث (عليه) (اى لذات
ما) يعنى انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات الذى وقع ذلك
الحدث عليه وفى العصام ان قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب
فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان المضروب فى هذين
المثالين لايصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه
الضرب او لمن وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب فى المثالين المذكورين
المفعول به وانما ذكرت كلمة فى واللام للظرفية والعلية لا لانه بناء وضع لهما
لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب
فى يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو
الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب
منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليه) للاحتراز عن اسم التفضيل
الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهماموضوعان
لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحيثية لانه من حيث انه وقع
عليه زيادة الفعل على الغير كذا فى بعض الحواشى ولكن اختصاص قيد الحيثية
فى تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم اعتباره فى تعريف
اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (كمضروب)
شروع فى تطبيق الحد بالافراد يعنى ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق
عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اى لذات من الذوات لا لذات معين
وقوله ماصفة لذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة له اى
للذات المبهمة التى وقع عليها الضرب (واعتذار اقامة من) اى الاعتذار
من المعرّف لاقامته لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اى ولم يقل لما وقع
مع انه الظاهر لعموم ما اى هو الاعتذار الذى (مرّ فى اسم الفاعل) فلا يلزم
تكراره (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر)
متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق
من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
(وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اى من هذا التعريف (ماعدا المحدود)
اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو فى المتعدى * ولما كان لاسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اى سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اولتفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجان بهذا القيد (فانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل لموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك واسم المفعول) بخلافه فانه (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اى من غير اعتبار زيادته * ثم شرع فى بيان صيغته من الثلاثى وغيره فقال ﴿ وصيغته ﴾ اى صيغة اسم المفعول حال كونه ﴿ من الثلاثى المجرد على ﴾ (زنة) ﴿ مفعول ﴾ (كمضروب) ﴿ ومن غيره ﴾ (اى غير الثلاثى المجرد) من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى المجرد او الرباعى المزيد فيه ﴿ على صيغة اسم الفاعل ﴾ اى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله ﴿ بفتح ﴾ اى حال كون تلك الصيغة فى اسم المفعول ملابسة بفتح ﴿ ما ﴾ اى الحرف الذى ﴿ قبل الآخر ﴾ وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لخفة الفتحة) اى لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) اى ولكون اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان للفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكثرة ﴿ كمستخرج ﴾ وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم شرع فى بيان عمله فقال ﴿ وامره ﴾ (اى شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كامر خبر مشبه به وقوله ﴿ فى العمل ﴾ متعلق بالامر كذا فى المعرب وبيان لوجه الشبه * ولما كان عمله فى نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط فى عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله (اى فى عمل النصب) وقوله ﴿ والاشتراط ﴾ بالجر عطف على قوله فى العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اى اشتراط عمله) الى ان اللام فى الاشتراط للعهد الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر فى اسم الفاعل وهو أنه يشترط عمله فى المفعول به (باحد الزمانين) اى الحال والاستقبال (والاعتماد) اى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) اى او الاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) ﴿ كامر اسم الفاعل ﴾ (اى مثل شانه وحاله)

﴿ وقال ﴾

وقال العصام نقلا عن الرضى ان قوله وامرء كامر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابى على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال او الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس فى كلامهم ما يدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولو اكتفى بقوله وامرء كامر اسم الفاعل فى العمل لكفى انتهى* ثم ذكر الشارح باقى الحال والشان بقوله (واذا كان) اى اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضى) اى اذا كان بمعنى الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال اوكما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (يرفع ما) اى المفعول الذى (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (فنوكان) اى بعد رفعه لذلك المفعول بالنائبية اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هناك مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائبا (يبقى) اى ذلك المفعول الآخر (على نصبه) اى على نصب الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله ﴿نحو زيد معطى غلامه درهم﴾ فقوله معطى بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقى درهما منصوبا على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الآن او غدا) وقد اهمله المصنف لظهوره واهمل ايضا بيان ما كان معرفا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفا باللام واورد له مثالا بقوله (او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس) ثم شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال ﴿الصفة المشبهة﴾ يعنى الصفة التى ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة (باسم الفاعل من حيث انها) اى تلك الصفة (تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كما يثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر ويؤنث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله ﴿ما اشتق﴾ اى اسم اشتق ﴿من فعل لازم﴾ وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اى المشتقين من المتعدى نحو ضارب ومضروب وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج عنه افعل التفضيل من المتعدى نحو زيد اعلم من عمرو كذا فى الوافية ﴿لمن﴾ اى موضوعا لمن وفسره بقوله (اى لما) اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف فى التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك ﴿قام به﴾ وقال فى الوافية ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة ولم يتعرض له الشارح العلامة * ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله ﴿على معنى الثبوت﴾ يعنى انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم الفاعل او المفعول وهذا

(احتراز عن نحو قائم وذاهب) اى عن اسم الفاعل الذى من اللازم واشار اليه بقوله (مما اشتق) وهو بيان للنحو فى نحو قائم يعنى المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اى فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لاصفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفى الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى الثبوت افعل التفضيل الذى اشتق من اللازم نحو افضل اه وفى العصام ان المراد بالثبوت فى كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ماحققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن فى الوضع الا انه ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة اوفى جميع الازمنة ولادليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم تجد نفيه فى جميع الازمنة كأنك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه فى زمان كان الظاهر وقوعه فى جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح اه اقول فههنا ثلاثة اشياء الاول المتجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضى والثانى المتجدد المستمر فى جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدده حادث وباعتبار استمراره فى جميع الازمنة مستمر والمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقوله (واللازم) اى المراد من قوله من فعل لازم (اعم من ان يكون لازما ابتداء) اى حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اى من الباب الذى اختص باللازم (اوعند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع اولم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه فى هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمرا فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز اشتقاقها منه مادام باقيا فى ذلك الباب فانه لم يصدق تعريفه حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التى هى كلمة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذى بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذى (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق

﴿ عليه ﴾

عليه تعريفه و يمتاز من الراحم الذى هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز أن يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير أن يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك لكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يجيء من الباب الذى بضم العين فى الماضى و الغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فانه فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون فى اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت فى الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضمرة اى مهزولة ضعيفة فكان فى اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجرى مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذى يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق * ثم شرع فى بيان صيغتها المعينة فقال ﴿ وصيغتها ﴾ (اى صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للاشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنهما نحو حسن وجهه بالتنوين وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله ﴿ مخالفة ﴾ بكسر اللام خبره وقوله ﴿ لصيغة ﴾ (اسم) ﴿ الفاعل ﴾ متعلق بمخالفة * ولما كان لفظ الفاعل الذى اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ماقبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثى ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهى لفظ الفاعل فيختص حينئذ بصيغة الثلاثى المجرد اشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله (او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد) الى الاحتمال الثانى يعنى ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هى لفظ الفاعل وقوله

الذى هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثى يعنى انما اعتبرت المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذى هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد الذى هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعى وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يريد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اى للاتفاق فى التوجيه الثانى يعنى اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثى المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اى كائنة) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن فى مخالفة حيث قدر المتعلق مؤنثا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار وقوله (بحيث لا تتجاوزه) تفسير للمقدار يعنى ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع لا تتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع فى بيان الاعراب الجائز فى قوله على حسب السماع يعنى ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة) وهذا هو الاعراب الذى اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (او صفة) اى او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع) وفى العصام انه يرد على قوله اى كائنة على قدره ان وزن افعل من الالوان نحو احمر ومن العيوب نحو اعور واعمى من الثلاثى قياسى فى اسم الفاعل مع انهما مخالفان لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثى قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى * ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التخصيص فقال (وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله (بالبيان) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا يعنى ان المخالفة ممتازة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ أن يقول مخالفة لصيغتى الفاعل والمفعول دون أن يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة

(اختصاص)

اختصاص) اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اى لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل فى كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى تعنى ذومضافا الى مصدرها لحسن بمعنى ذوحسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذوضرب لافرق بينهما الا من حيث الحدوث او الاطلاق كما ذكرنا كذا فى الرضى ولايخفى ان هذا الوجه يصلح توجيها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو (لمشابهتها) اى لمشابهة تلك الصفة (اياه) اى اسم الفاعل (فيما ذكر) اى فى الاوصاف الذى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله ﴿ كحسن ﴾ مع ما بعده خبر للمبتدأ المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين ﴿ وصعب ﴾ بفتح الصاد وسكون العين ﴿ وشديد ﴾ ولها اوزان اخر وقد جمعها بعضهم فى بيت * هزده آمد بنظم وزن صفات * حسن وضيق وشجاع وجبان * احول وشكس وصلب وصفر وسايم * وبس خلوع وخشن وجنب وعطشان * نفسا آمد ودكر قيوم * پس امام وندس دكر حيوان * ثم شرع فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة (عمل فعلها) اى كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لاينصب مفعولا ولا شبهه انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة لما سيأتى من ان النصب على التشبيه انما هو مذهب البصرين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التميزية فعبارته مطابقة لمذهبهم وقوله ﴿ مطلقا ﴾ منصوب على انه حال من المستكن فى تعمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار الوصف كذا فى المعرب وفسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان) اى من الازمنة الثلثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعنى انها انما لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث المقتضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) اى فلا فائدة (لاشتراطه) اى لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى هو عبارة عن التجدد وقوله (واما اشتراط الاعتماد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط

الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى فى الصفة المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول لايتأتى) اى لايحصل ولايقع (فيها) اى فى الصفة المشبهة كما انه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصول بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قدتكون موصولة وقدتكون غير موصولة كما اذاكانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضامر والحائض كما عرفت تحقيقه واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية * ولما كان للصفة المشبهة اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنونه بقوله ﴿ وتقسيم مسائلها ﴾ ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو أراد به معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر المبنى للفاعل والمبنى للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحينئذ لابدلها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها اقساما بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع فى وجه التسمية يعنى وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشان (يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز أن تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله ﴿ ان تكون الصفة ﴾ خبر للمبتدأ يعنى اى لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله ﴿ باللام ﴾ للملابسة والى انه ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن ﴿ او مجردة عنها ﴾ اى او تكون مجردة عن اللام نحو حسن * ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب المعمول وانما زاد الشارح قوله ﴿ و ﴾ (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون ﴿ معمولها ﴾ اى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما) على قوله ﴿ مضافا ﴾ ليكون مقابلا لقوله ﴿او﴾ (ملتبسا) ﴿باللام او مجردا

عنهما ﴾ فقوله معمولها عطف على اسم ان يكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى عن اللام والاضافة) تفسير للضمير المجرور المثنى فى عنهما والفاء فى قوله ﴿ فهذه ﴾ للفذلكة يعنى ان انقسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام)﴿ ستة ﴾ (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما كونهما باللام اومجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا اوباللام اوبغير الاضافة واللام * ثم شرع فى تقسيمها بحسب الاعراب فقال ﴿ والمعمول ﴾ وفسره بقوله (اى معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان اللام فى المعمول للعهد الخارجى وقوله ﴿ فى كل واحد ﴾ ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد ﴿ منها ﴾ (اى من هذه الاقسام الستة) وهى الحسن وجهه اوالحسن الوجه اوالحسن وجه اوحسن وجهه اوحسن الوجه اوحسن وجه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلثة اقسام ﴿ مرفوع ﴾ (تارة) ﴿ ومنصوب ﴾ (تارة) ﴿ ومجرور ﴾ (اخرى) اى تارة اخرى وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون توطئة لقوله ﴿ صارت ﴾ اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعاريب الثلثة صارت (اقسام مسائلها) اى تحوّلت وارتفعت اقسام مسائلها ﴿ ثمانية عشر قسما ﴾ (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلثة التى المعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام * ثم شرع فى بيان الواسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال ﴿ فالرفع ﴾ اى الحاصل الجائز (فى المعمول) ﴿ على الفاعلية ﴾ (اى فاعليته للصفة المشبهة) يعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة ﴿ والنصب ﴾ اى وكون المعمول منصوبا مبنى ﴿ على التشبيه ﴾ (اى تشبيهه) اى مبنى على جعل (معمول الصفة) شبيها ﴿ بالمفعول ﴾ وقوله ﴿ فى ﴾ (المعمول) ﴿ المعرفة ﴾ ظرف للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه اوحسن الوجه وقوله ﴿ وعلى التميز ﴾ معطوف على قوله على التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول الصفة تميزا) للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى المعمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجعل واما ههنا فلما كان التميز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل ﴿ فى ﴾ (المعمول) ﴿ النكرة ﴾ (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التميز (عند البصريين

حيث فرّقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التميز) اى منصوب على التميز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين اللتين احداهما كونه معرفة والثانية كونه نكرة * ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا على عدم جواز التميز معرفة حيث اضطرّوا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان البصريين مضطرّون الى هذا عدم جواز التميز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا ولم يضطرّوا الى الحكم بمعمول غريب (لانهم) اى لان الكوفيين (يجوّزون تعريف المميز) اى يحكمون بجواز كون التميز معرفه * ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول) اى يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال الشارح الرضى) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى الاحرى والانسب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه على التميز فقوله ﴿ واجر ﴾ بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب اى الجر (فى المعمول) اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى ﴿على الاضافة﴾ (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك المعمول اضافة لفظية * ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال ﴿ وتفصيلها ﴾ ولما احتمل ارجاع الضمير المجرور الى المسائل والى الاقسام اراد أن يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام) للاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير المجرور راجع الى المسائل لانها هى المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل يأباه السياق ولان التفصيل انما يمشى فى الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام الثمانية عشر فانها وان لم تكن مذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة فى ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقوله فتفصيلها مبتدأ وقوله ﴿ حسن وجهه ﴾ خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اى اذا قرأت الصفة بالتنوين انقطع احتمال الاضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع) بالجر عطف على التنوين اى فحينئذ اذا قرأت معمولها الذى هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية) اى بكونه فاعلا للصفة (او نصبه) اى او قرأت ذلك المعمول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) واورد ههنا بعلى حيث قال على التشبيه وفى الاول بالباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية معنى مستقل لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ومختلف فيما

بين النحاة وقوله (وبحذف التنوين وجر وجهه) معطوف على قوله بتنوين الصفة يعنى واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذى هو وجهه فيكون وجهه مجرورا (بالاضافة) اى بسبب اضافة الصفة اليه * ثم اورد الشارح قوله (فهذا التركيب) لربط قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا للمبتدأ المحذوف (اى) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة) حال كونها (من الامثلة المقصود) اى التى قصد (ذكرها) اى ذكر تلك الامثلة وقوله (لتوضيح الاقسام) متعلق بالمقصود وعلة للقصد المذكور يعنى انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة (باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) وهذا شروع فى بيان امثلة اخرى فقوله (اى مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه والى ان الكاف بمعنى المثل وقوله (فى كونه امثلة ثلاثة) اشارة الى وجه التشبيه يعنى تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة وبمعرفة المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجوه المذكورة) اى حال كونه ملابسا بالوجوه المذكورة من رفع معموله ونصبه اذا قرأت بالتنوين ومن جره اذا قرأت بحذفها فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التى هى مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا او منصوبا والصفة التى بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجه) (عطف) اى هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (اى هو ايضا) تفسير لصورة العطف يعنى ان تركيب حسن وجه ايضا حال كونه (بالوجوه المذكورة) فقوله هو مبتدأ وخبره (امثلة ثلاثة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوع معمولها وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله مجرورا يكون مثالا للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه) بترك الواو معطوف ايضا بالعاطف المقدر كذا فى المعرب حال كون هذا التركيب (بدخول اللام على الصفة ورفع) اى وبرفع (وجهه بالفاعلية) اى بسبب كونه فاعلا (او نصبه) اى او بنصبه (بالتشبيه) اى تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين التقديرين يكون مثالا للصفة الملتبسة باللام المرفوع معمولها او المنصوب معمولها (اوجره بالاضافة) اى او بجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة الملتبسة باللام وبالاضافة المجرور معمولها فان هذه الاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط تجريدها عنهما كما سبق * ثم المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر العاطف واتى فى الامثلة الآتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التغيير فقال

(وانما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير للقسم السابق وقوله (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت مثالا (للصفة ذات اللام) فيكون هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة المتلبسة باللام مع رفع معمولها والثانى للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر معمولها ﴿الحسن الوجه﴾ حال كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يعنى الرفع والنصب والجر مع كون المعمول باللام ايضا ﴿الحسن وجه﴾ (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المعمول اونصبه اوجره مع كون المعمول مجردا عن اللام * ولما لم يطابق تفصيل المصنف للاجمال اراد الشارح ان يبين لاختياره وجها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثانى) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فماهو وجودى مقدم على العدمى طبعا فاراد المصنف تطبيق الاجمال بالترتيب الطبيعى وقوله (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (لان قسما واحدا منها مختلف فيه) وهو حسن وجهه كماسيأتى (وسائر الاقسام) منها (صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجه (ممتنع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال فان قسمين منها ممتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله ﴿اثنان منها﴾ لكلامه يعنى ان اثنين منها (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة باللام ﴿ممتنعان﴾ اى ممتنعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين الممتنعين (ان تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذى
يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الراجع الى
موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير
واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق * ولما اتى المصنف فى مثال ذلك
القسم الممتنع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه)
ضم اليه الشارح المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن
وجه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن
الى وجه او الى وجه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها
الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر أن الاضافة اللفظية لاتفيد الا التخفيف
اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا فلم يوجد ههنا شئ من
الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة
(او بحذف النون) اذا كانت تثنية او جمعا سالما (كحسن وجهه) اى كما وجدت
الخفة فى هذا التركيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله
فانها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط
الاضافة اللفظية وقوله او بحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى
الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بد أن توجد فيما اضيف اليه
من المعمول (او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى
المثال الاول (او) بحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف
اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله
(واستتاره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه
مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه
او بان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه
ايضا وبان يستتر الضميران المزبوران (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله
الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر
ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن
وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام
وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن
بان يكون فاعلا له فحينئذ وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من
جانب المضاف اليه وقوله (او بحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة
تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة
على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجه بالاضافة بحذف التنوين

من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة) في معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكأنه قال ان الخفة اما في المضاف فقط او في المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (فيه) اى في مثل الحسن وجهه (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضا في باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع وقوله (وثانيهما) معطوف على قوله احدها اى وثاني الوجهين الممتنعين (ان تكون الصفة) اى الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اى الى معمولها الذي تجرد (عن اللام) وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل) ((الحسن وجه)) (او) بواسطة متعلقة نحو الحسن (وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعني الصفة الكائنة باللام (الى وجه) اى الى معمول نكرة (وان) اى ولو (افادت) اى تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه (بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف (واستتاره) اى وباستتار ذلك الضمير (في الصفة) كما حذف واستتر في الحسن الوجه (لكنهم) اى لكن النحاة (لم يجوّزوها) اى لم يجوّزوا تلك الاضافة كما جوّزوا في الحسن الوجه (لان اضافة المعرفة) يعني الصفة ذات اللام (الى النكرة وان كانت) اى ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفظية مفيدة للتخفيف) حيث خفف ما اضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا في الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف او التخصيص (لكنها) اى لكن تلك الاضافة (في الصورة) وهي اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اى صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف في الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود ممتنع فهذا التركيب ممتنع * ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع في بيان ماهو مختلف فيه فقال ((واختلف في)) اى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز في (صورة كانت الصفة فيها) اى في تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اى الى معمولها الذي هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسط الشارح قوله في صورة الخ بين حرف الجر الذي هو لفظ في و بين مجروره الذي هو قوله ((مثل حسن وجهه)) لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل لصورته النوعية فلهذا اورده بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه * ثم اراد الشارح ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجوّزونها) اى يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) اى جوازا كائنا مع قبح ولا يجوّزونها

مع حسن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوّزونها اي انما يجوّزونها مع قبحها في ضرورة الشعر لا في السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله (والكوفيون) عطف على سيبويه اي والكوفيون (يجوّزونها) اي تلك الصورة (بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح) اي وجه حكم الاولين بقبحه (انهم) اي النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اي اضافة الصفة المشبهة اي تلك الصورة من صورها مع وجود الصورتين الاخريين لها وقوله (لقصد التخفيف) متعلق بقوله انما ارتكبوا اي انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحصيل القاصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فتقتضي الحال) اي حال القاصدين (ان يبلغ) اي التخفيف (الى اقصى) اي اعلى (ما يمكن منه) اي تخفيفا لا تخفيف اعلى منه وقوله (ويقبح) بالنصب عطف على ان يبلغ اي يقتضي تلك الحال ان يقبح (ان يقتصر على اهون التخفيف) اي على ادناه وقوله (اعني) تفسير لاهون التخفيف اي اريد باهون التخفيف (حذف التنوين) اي من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذي اضيف اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اي يقبح مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيف وعدم التعرض (لاعظمه) اي لاعظم التخفيف (مع امكانه) اي مع كون التعرض او مع كون اعظم التخفيف ممكنا ههنا لكون المعمول وجهه (وهو) اي واعظم التخفيف (حذف الضمير) اي الضمير المجرور في قوله وجهه او في قوله غلامه (مع الاستغناء) اي مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اي عن ذلك الضمير المجرور وقوله (بما) متعلق بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضي شيئين احدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا والثاني المغني يعني سبب الاستغناء واراد أن يذكره بقوله بما (استكن في الصفة) اي بسبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يجعل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين وقوله (والذي اجازها) الخ دليل الكوفيين وقوله (بلا قبح) متعلق باجازها وقوله والذي مبتدأ وقوله (نظر) خبره يعني والداعي الذي دعا الى اجازة مثل هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضي عدم التعرض الى اعظمه لاستقباح هذه الاضافة * ثم شرع المصنف في بيان احكام سائر الاقسام فقال ﴿ والبواقي ﴾ اي الاقسام التي بقيت (من الاقسام الثمانية عشر) وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقي التي من الثمانية عشر هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة) اي بعد ما

خرجت الاقسام الثلاثة التي اثناها ممتنعان وواحدها مختلف فيه (وهى) اى التى بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة احسن وحسن وقبيح وقوله والبواقى مبتدأ اول وقوله ﴿ ماكان فيه ضمير واحد ﴾ مبتدأ ثان وخبره ماسيأتى من قوله حسن يعنى ان البواقى على ثلاثة انواع الاول ماكان فيه ضمير واحد والثانى ماكان فيه ضميران والثالث ما لا ضمير فيه وقوله ﴿ منها ﴾ ظرف مستقر حال من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى) تفسير للضمير المجرور وانما اتى به ليحصل العائد من الجملة الصغرى وهى قوله ماكان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى * ولما كان موضع الضمير المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والآخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اىّ قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واىّ قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شانه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها (وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة اقسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها (الحسن الوجه) حال كونه (بنصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام ومعمولها ليس بفاعل لها لكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضميرا مستترا تحته فيوجد فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بجرّه) اى بجرّ الوجه فان هذا القسم الذى تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها ففاعلها مقدر تحته فيوجد فى هذه الصفة ايضا ضمير واحد (و) ثالثها (حسن الوجه بنصبه) اى بنصب لفظ الوجه وفى هذا القسم ايضا ضمير واحد مستكن فى الصفة اعنى بهذا القسم ماتكون الصفة فيه مجردة عن اللام والاضافة ومعمولها منصوبا على التشبيه (و) رابعها (حسن الوجه بجرّه) اى بجرّ لفظ الوجه وهذا القسم الذى كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها وفاعلها ايضا مستكن تحته (و) خامسها (الحسن وجها بنصبه) اى كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التميزية (و) سادسها (حسن وجها بنصبه) اى بتنوين الصفة وبنصب معمولها على التميزية مع كون الصفة مجردة عن اللام والاضافة (و) سابعها (حسن وجه بجرّه) اى بان تكون الصفة مضافة الى معمولها مجردة عن اللام ففى كل من هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستتر فى الصفة وقوله (واما فى المعمول) عطف على قوله اما فى الصفة اى ذلك الضمير الواحد اما يوجد فى معمولها ضميرا بارزا راجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اى ومثل الحسن وجهه وقوله (برفعه) قيد للمفعول فى المثالين اى حال كون المعمول مرفوعا بالفاعلية (فيهما) اى فى هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام فى الاول

(وغير)

وغير مجردة عنهـا فى الثـانى (وهما) اى اللذان يكون الضمير الواحـد فى المعمول (قسمان) اى هذان القسمان من البواقى الخمسة عشر (والمجموع) اى المجموع من السبعة مع القسمين (تسعة) اى مافيه ضمير واحد تسعة اقسام وهذه التسعة ﴿ احسن ﴾ اى يحكم بانهـا احسن الوجوه فانشعبت منها تسع مسائل بان يقال مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه ضمير واحد وكل تركيب فيـه ضمير واحد احسن فهذا لتركيب احسن فقس عليه البواقى فكبرى هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسـام الخمسة عشر ومحمولها حكم من الاحكام الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليـل لاحسنية القسم الذى فيه ضمير واحد اى وانما كان ماكان فيه ضمير واحد احسن الوجوه لان الضمير (فيه) اى فى هذا القسم كائن (بقدر الحاجة) لان الحاجة انما هى الى الضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة او ضميرا مجرورا يضاف اليه المعمول ففى تلك الاقسـام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه (من غير زيادة) اى من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اى ومن غير نقصان من المحتاج اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت فى الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مساويا لمايحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اخلال وكل منهما منحط عن درجة الاحسنية فى البلاغة * ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقـال ﴿ وماكان ﴾ وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى البواقى ماكان اى التركيب الذى وجد ﴿ فيه ضميران منهـا ﴾ اى من تلك البواقى * ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران فى الصفة معا او فى المعمول معا اشـار الى ماهو الواقع بقوله (احدهما) اى الواقع الممكن ههنـا ان يوجد احد الضميرين (فى الصفة و) الضمير (الآخر فى المعمول) لانهما يوجدان معا فى الصفة او فى المعمول فانه ممتنع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثالين ايضا اى حال كون المثالين ملابسين بنصب المعمول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اى فى هذين المثالين ولماكان المعمول ههنا مشتملا على الضمير ولم يجعل فاعلا للصفه لكونه منصوبا بالمفعولية احتـاجت الصفة الى فاعل فاسـتتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) اى وهذان المثالان (قسمان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو ﴿ حسن ﴾ وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اى غير قبيح لانه لولم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف

يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة)
ثم شرع فيما يحكم عليه بالقبيح فقال ﴿وما لا ضمير فيه﴾ اى والقسم الذى لاضمير
فيه (منها) اى من تلك البواقى الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا
لافى الصفة ولا فى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن
الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرّف باللام (و)
ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر
المعرّف (و) ثالثها (حسن وجه) اى الصفه المجردة عن اللام والرافعة
للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن
وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برفعه)
قيد للاربعة اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا
بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يجز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول
مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل على الضمير فبقى كل منها بلا ضمير فهذا
القسم ﴿قبيح﴾ (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة
(بالموصوف لفظا) وان وجد معنى * ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى
رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن
الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا الابعد تأمل وقوله (مثل
ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى يعنى لما لم يكن
وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المعمول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه
فالضمير المجرور فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى
احتاج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكة الحاصلة بتلك
القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة
اوغير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف ﴿ومتى رفعت﴾
اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (معمول الصفة) للاشارة
الى ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة حذف لمعلوميته وقوله ﴿بها﴾
متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت
المعمول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة
التى يكون المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية ﴿فلا ضمير فيها﴾ (اى) فهذه علامة
ظاهرة على انه لاضمير (فى الصفة لان معمولها) اى لان معمول الصفة (حينئذ)
اى حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها) اى لتلك الصفة اذ لامرفوع غير
الفاعل (فلو كان فيها) اى وبعد كون فاعلها ظاهرا لو كان للصفة المذكورة
(ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل.

﴿الظاهر﴾

الظاهر والآخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذى هو وجود الضمير واذا كان للصفة فاعل ظـاهر ﴿ فهى ﴾ (اى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حينئذ) اى حين رفعها لفاعلها الظـاهر ﴿ كالفعل ﴾ اى تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفعل) اذا رفع الفاعل الظاهر (لايثنى ولايجمع) اى كما لايجوز فيه ان يجعله مثنى ولا مجموعا (بتثنية فاعله الظاهر) بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمعه) اى وبسبب كون فاعله الظـاهر جمعا حيث يجب ان يقـال ضرب الرجلان او الرجال ولايجوز فيه ان يقـال ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفـاعل (كذلك الصفة) اى الصـفة التى ترفع الفاعل الظـاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث (لاتثنى ولاتجمع بتثنية معمولهـا) اى بسبب كون معمولهـا المرفوع تثنية (وجمعه) اى وبسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسنان الوجهان ولاالحسنون الوجوه بل يجب ان يقـال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله ﴿ والا ﴾ عطف على قوله متى رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بهـا) اى بتلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشـبيه بالمفعول او على التميزية (او تجر) بان جعلت الصفـة مضـافة الى معمولها ﴿ ففيها ﴾ فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله ﴿ ضمير الموصوف ﴾ مبتدأ مؤخر اى فحينئذ يوجـد فى تلك الصـفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلالها) اى تلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيهـا ﴿ فتؤنث ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى انت) للاشـارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشـارح التفسير به مع ان المنـاسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت مخاطبا بقرينـة قوله بها فان وجود بهـا قرينة قوية على انه لايجوز أن يكون قوله رفعت فعلا غائبا مع اسـتتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفـة واما ههنا فلا قرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصـفة فيجوز لك ان تؤنث (الصفة) ايضـا (بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها فحينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع فنعلم ان الضمير الراجع الى هند مسـتتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجهـا) اى بنصب معمولها على التميز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستترفيها وقوله ﴿ وتثنى ﴾ عطف على قوله فتؤنث (اى) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة الصفة الى معمولها (او حسنان وجها) اى الزيدان حسنان وجها بنصب المعمول على التميزية ايضـا وكذا قوله ﴿ وتجمع ﴾ عطف على

احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذاكان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه) اى بالاضافة (اوحسنون) اى والزيدون حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعديين كحكم الصفة احال مسئلتهما على مسئلتها فقال ﴿ واسما الفاعل والمفعول ﴾ فقوله اسما تثنية مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الالف واللام التى فى الفاعل فحذفت الالف لفظا فصار اعرابه تقديرا وقوله ﴿ غيرالمتعديين ﴾ بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول) ولماكان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد أن يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ وذلك الفرق هو أن اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ماهو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدى الى مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدى لامحالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدى مالايكون متعديا الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدى ايضا) اى كحكم اسم الفاعل الغير المتعدى لكن اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبرا فى اسم المفعول (لاشتقاقه) اى لانحصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدى الى مفعول واحد) لا انه مشتق من الفعل اللازم الذى لامفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لما عرفت (فاذابنى) اى فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فيبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعد الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدله والحاصل ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدى الى مفعول واحد ﴿ مثل الصفة ﴾ اى حكمهما كحكم الصفة (المشبهة) ﴿ فى ذلك ﴾ (اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها ممتنعا وبعضها مختلفا وبعضها جائزا مع قبح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض * ثم فصله الشارح بقوله (فيرفعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى ان كان الرافع اسم فاعل (والمفعول مالم يسم فاعله) ان كان الرافع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبانهما) اى ويجوز أن ينصب اسم الفاعل واسم المفعول مايذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام مالم يسم فاعله فى الثانى على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية كما كان فى الصفة المشبهة فيكون

﴿ فاعله ﴾

فاعله و نائب فاعله مستترين (ويضافان) اى ويجوز أن يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (برفع) لفظ (الاب) فيهما فحينئذ لا ضمير فيكون قبيحا (ونصبه) اى وبنصب لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترا فيهما (وجرّه) اى وبجرّ لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل و نائبه مستترين ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه او قائم اباه او قائم ابيه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فيما ذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين لايجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى زيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولايجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمعموله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو نائب فاعله وانما لم يجز اضافتهما ولا نصبهما على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية (لئلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول كما اذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدى (زيد ضارب اباه و) فى اسم المفعول المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهية فمفعوله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد تميمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهية وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة * ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول

ومن مسائل الصفة المشبهة شرع فى مسائل اسم التفضيل وفى تعريفه وموضع عمله فقال ﴿ اسم التفضيل ﴾ ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه فى الاصطلاح انه ﴿ ما اشتق ﴾ وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجملة اشتق صفته اى اسم جعل مشتقا ﴿ من فعل ﴾ (اى حدث) واشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله ﴿ لموصوف ﴾ ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا فى العصام وسيجئ * ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يعمها فقال (قام به الفعل) كما كان فى اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل (او وقع عليه) اى او الموصوف وقع عليه اى الفعل * ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمى اسم التفضيل) اى لوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الآخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضا لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ لا ما وقع عليه الشئ فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور فى تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز أن يراد به القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل الفعل فيكون المتبادر منه ما قام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا انتهى وقال فى اللب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعا للمفعول كاشهر وقال فى شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما لكثر الاشتباه فجعلوه قياسا فى الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال فى ماسيجئ ومع وجود هذا فى كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم ﴿ بزيادة على غيره ﴾ والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا فالمغايرة فيه اعتبارية كذا فى العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (فى اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير

﴿ بزيادة ﴾

بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد علما فانه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن فى المشتق منه كذا وجيه العصام ثم قل لافائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز ان تكون للتأكيد والله اعلم ❊ثم شرع الشارح فى بيان اعراب المتن وفى بيان فوائد القيود فقال (والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف) فيكون المعنى (اى لذات مبهمة متصفة بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجرى التعميم على ما مر لان الزيادة اعم من ان توجد فى جانب ماقام به او فى جنب ماوقع عليه وقوله (او ظرف مستقر) بالرفع عطف على قوله اما ظرف لغو اى الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون المعنى (اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولايخفى مافيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره فقدبر ❊ثم شرع فى بيان فوائد القيود فقال (فقوله ماشتق من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله موصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج (لان المراد بالموصوف ذات مبهمة متصفة بالزيادة ولا ابهام فى تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا اشتق موصوف معين وهو المكان الذى وقع فيه السجدة وقال العصام انه لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان اومكان اوآلة موصوف بل لزمان اومكان اوآلة مضاف يعنى ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع لزمان الطلوع والمفتاح لآلة الفتح انتهى وانتصر بعض المحشين لجانب الشارح بما صرحوا ان اسمى الزمان والمكان موضوعان لزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولايخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما لموصوف فلابد وان يكون كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف فظهر لك من ذلك ان كلا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلابد من العناية بحرجس انتهى فحينئذ سقط ماقال العصام من انه لا حجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بزيادة على غيره يخرج) اى هذا القيد (اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره فى اصل الفعل بل كل منهما موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفى فى كون التعريف مانعا مالم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل

الفعل الا ان يقال لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اوالتفضيل على جميع ماعداه فانه لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى * ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع فى بيان صفته وشروط بنائه وعمله فقال ﴿وهو﴾ وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام لبيانه من حيث الصيغة ﴿افعل﴾ اى صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكر و) وزن ﴿فعلى﴾ بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ماغير من تلك الصيغة اشار الشارح الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع) يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذا كان المراد هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى فى وزن اسم التفضيل لفظ (خير و) لفظ (شرّ) فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل اخير واشرر فخففتا) اى فاريد تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف الهمزة من اوّلهما (لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لايكفى مجرد ذلك لدخول خير وشرّ مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشرر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشرّ مغير اخير واشرّ للجميع لانهما مغير اخير واشرّ المستعملين بمن انتهى ثم شرع فى بيان شرط بنائه فقال ﴿ وشرطه ﴾ اى وشرط اسم التفضيل من حيث بنائه ﴿ ان يبنى ﴾ بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يجعل (اسم التفضيل) مبنيا ﴿من﴾ (حدث) اى من مصدر ﴿ثلاثى﴾ وقوله (لارباعى) قيد للثلاثى يعنى ان بناءه مقصور على الثلاثى ولايجوز أن يبنى من الرباعى ﴿مجرد﴾ وقوله (لامزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط الثلاثى هو الثلاثى المجرد لاالثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله ﴿ ليمكن البناء﴾ (اى بناء افعل وفعلى منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى انما اشترط لبنائه ان يكون مبنيا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بنائه منه (اذالبناء) اى فان بناء افعل للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه(من الرباعى) اى المجرد نحو دحرج(والثلاثى) اى ومن الثلاثى (المزيدفيه) اى من نحو اكرم واكتسب واستخرج حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر) اى غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهى افعل وفعلى (لاتسع) اى لا تحتمل

(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر اوحرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والا خر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثانى ممكن لكن غير جائز فانه لوسقط حرف اوحرفان من الرباعى اومن المزيد فيه لتصحيح بنائه (يلزم الالتباس) اى التباس مايبنى من الرباعى مثلا بما يبنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار الشق الثانى (فانه لايعلم انه) اى افعل اوفعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هو مشتق من(الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) يعنى اذا قيل احرج على وزن افعل من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج اومن حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعل من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج اومن استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الخاء والراء والجيم مثلا فى اخرج (تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون اسم تفضيل من خرج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دحرج (اوتكون) اى يحتمل ايضا ان يكون (من حروف المزيد فيه اما من اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثى من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (اومن زوائده) يعنى او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (اوممتزج منهما) اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ماهو المشتق) اى الاصل الذى يشتق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلايتعين المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج اوزيادة اخراج اوزيادة استخراج وقوله ﴿ ليس بلون ﴾ صفة للثلاثى المجرد ولذا فسره الشارح بقوله(اى من ثلاثى مجرد ليس بلون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى ليس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة ﴿ ولاعيب ﴾ اى ولادالا على عيب (ظاهرى) يعنى من عيب ظاهرى وسيجئ فائدة القيد بالظاهرى وانما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا ظاهريا ﴿ لان منهما ﴾ فاللام فى لان متعلق بليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله ﴿ افعل ﴾ نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشان المحذوف يعنى ان وزن افعل الذى

اشتق من اللون والعيب يكون ﴿ لغيره ﴾ (اى لغيراسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاحمر واعور) فان الوزن الاول من الحمرة التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعل لكنهما لغير اسم التفضيل (فلو اشتق) اى فحينئذ لو اشتق (اسم التفضيل ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمرة والعور (لالتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن احمر (ذو حمرة و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى او المراد بوزن احمر أنه (زائد الحمرة او) بوزن اعور أنه زائد (العور) ولما كان المنفهم من قوله لان منهما افعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بنائه للتفضيل اراد الشارح ان يقرر منعا يجوز أن يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل علة امتناع بنائه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لزم الالتباس (انما تم) اى هذا التعليل (اذا تبين) اى ظهر (ان افعل الصفة مقدم بناؤه) اى بناء افعل الصفة (على افعل التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بنائه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع) اى بتقدم طبيعى (على مايدل على زيادة على الآخر فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار الثانى الوضعى * ثم اراد أن يمثل له بقوله ﴿ مثل زيد افضل الناس ﴾ وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للممثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والشرط الوجودى الذى هو كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ماهو شانه كذلك يصح ان يكون مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له * ثم شرع فى بيان اسم التفضيل الذى اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجرد اويكون من لون او من عيب فقال ﴿ فان قصد غيره ﴾ وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه للغير بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثى المجرد بطريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اى على معنى

وهو أن لاحد (زيادة فيه) اى فى هذا الفعل (على غيره) اى على ذلك الاحد ولاشك ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذى هو افعل لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد اولكونه لونا اوعيبا فحينئذ أن قصد هذا المعنى بغير افعل ﴿ توصل اليه ﴾ اى الى غير الثلاثى المجرد ﴿ باشد ﴾ اى بلفظ اشد ﴿ونحوه ﴾ اى توصل ايضا نحو لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افعل من مادة الحدث الذى قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سببا لوصلة هذا المعنى وفى العصام ان اللام فيما فسربه الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لايرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولاعيب * ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب فقال ﴿ مثل هو اشد منه استخراجا ﴾ واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اى هذا مثال (للثلاثى المزيد فيه) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد أن يدل لفظ على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افعل من استخراج ممتنع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذى هو مرجع ضمير هو فى هو اشد ومرجع الضمير المستتر فى اشد الاستخراج الاشد ومرجع الضمير المجرور فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث المطلوب تمييز له فحصل المفضل وهو فاعل لفظ اشد والمفضل عليه وهو مجرور من وقوله ﴿ و ﴾ اكثر ﴿ بياضا ﴾ معطوف على قوله اشد فى المثال الاول يعنى اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الا خر قيل فيه هو اكثر بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله ﴿ وعمى ﴾ عطف على قوله بياضا اى وهو اكثر عمى منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولاعيب بقوله ظاهرى اراد أن يبين وجه الاحتياج الى هذا التقييد فقال (وحيث قيدنا العيب) اى لفظ العيب المنفى الواقع فى كلام المص (بالظاهرى) اى بقولنا الظاهرى حيث خرج منه العيب الباطنى الذى هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقى فى جواز البناء منه (لايرد) اى لايرد النقض على كلام المص (مثل اجهل وابلد) وتقرير النقض ان قوله يشترط فى البناء ان لا يكون عيبا باطل لانه جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد بانا لا نسلم ان قوله ولاعيب جار على امثاله فان مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى كالعور والعمى والعرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك على قوله لايرد يعنى ان التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه

من النقض المذكور ولكن لايدفع الايراد الآخر الذى يرد على هذا التقييد فانه (يرد عليه انه صح على هذا التقدير) يعنى صحة البنـاء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احمق على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشـتقاق دلالة على زيادة حمـاقة احد على غيره بان يقـال زيد احمق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق) اى و بين الحمق فاذاصح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشـارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لوصحا صح اشـتقاق الاحمق لكن صحة اشـتقاق الاحمق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذه) اى بشذوذ اشـتقاق الاحمق الواقع (فى نحو احمق من ابن هبنقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه من العيوب البـاطنة لم يحكموا بشـذوذه فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذا ولكنهم حكموا بشـذوذه فيلزم ان لا يصح اشتقاقه واذا لم يصح اشـتقاقه لم يصح اشـتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف وكعملس الاحمق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بتحرير المراد من لفظ الاحمق فى نحو احمق من هبنقة يعنى لانسلم ان العيب فيه غير ظاهرىّ كالجهل فان المراد (بالحمق) اى المذكور فى ضمن الاحمق فى نحو احمق من هبنقة ليس بالحمق الغير الظاهرىّ الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحمق الظاهرىّ الذى لا يصح البناء منه فان المراد به (مايبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر)متعلق بيبدو فيكون حينئذ عيبا ظاهريا فلا يكون على القيـاس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن ابن هبنقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (وعظـام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل) اى هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هبنقة فى جوابه (لاعرف) اى تعليقى لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرفانى (بها) اى بتلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى ولئلا اضل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال حماقته الظاهرة بانه تقلد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادته) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحا ورأى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يااخى انت انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدالة عليـه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لانى لو كنت انا لكانت القلادة فىّ ثم اعترض الشـارح على المجيب بهذا الجواب فقـال (ففيه) اى فى هذا الجواب (شـائبة من حمق) اى اى حصة فى المجيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالمجيب هوالفاضل الهندى (فانه) فان الحـاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشـتقاق احمق) اى

لفظ الاحمق (من حمق) اى من الحمق الذى (لمن لايكون بهذا الظهور) اى كظهوره فى هبنقة (قياسا) لكونه حمقا غير ظاهرى (وان يكون) اى ويقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته) فقوله (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون فى لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس لكونهما عيبا ظاهريا (ولايقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد لانه لايحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب فى عدم العقل فانه لم يقل احد ولايقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما فى الباطن فيكون الاشتقاق قياسا والآخر أنهما فى الظاهر كالحماقة الظاهرة فى هبنقة فيكون اشتقاقه شاذا كمثله بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد قياسى لكونهما عيبين غير ظاهرين وقال العصام وقدشنع الشارح رحمه الله تشنيعا شنيعا على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله مثله وقدأخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس مانقل من الهندى مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه بقوله فيه واذا لم يلتزم فلايليق التشنيع بهذا والله اعلم * ثم الشارح اراد أن يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عد احمق) اى عد لفظ احمق من مايشتق قياسا على انه (من قبيل ابلد) مشتقا من البلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (وينبغى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان يقول فى بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدا للعيوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يبنى منها) اى يصح ان يبنى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق منه) ولما فرغ المصنف من بيان شروط بنائه شرع فى بيان مايشتق على القياس ومايشتق على خلافه فقال ﴿ وقياسه ﴾ وهو مبتدأ وقوله (اى القياس الواقع فى اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله ﴿ للفاعل ﴾ متعلق بذلك المحذوف على انه ظرف لغوله وانما فسر الشارح الضمير المجرور بقوله اى القياس الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعل اسم تفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا

للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (لاللمفعول) اى ليس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من الفاعل والمفعول (قياسا) اى اشتقاقا على القياس (مطردا) اى غير متخلف بان كان لفظ افعل مشتركا بين ان يكون للفاعل و بين ان يكون للمفعول (لكثر الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمرو يلتبس لنا انه هل المراد به زيادة العالمية او زيادة المعلومية واما اذا علمنا القياس المذكور نعلم ان المراد به زيادة العالمية (فاقتصروا) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس فى واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (على الاشرف) اى على ماهو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول * ثم اشار الى جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا للمفعول حال كونه (على خلاف القياس فى مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة القرائن (نحو اعذر) مشتقا (لمن هو اشد معذورية) لا لمن هو اشد معتذرية (والوم) (لمن هو اشد ملومية) لا لمن هو اشد لائمية (و) (على هذا القياس) (اشغل واشهر) (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاولين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على تفسير الاولين بان يفسر الاشغل بقولنا لمن هو اشد مشغولية والاشهر بقولنا لمن هو اشد مشهورية والاعرف بقولنا لمن هو اشد معروفية وكذا احب اى اكثر محبوبية واخوف اى اكثر مخوفية وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجئ اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعى كما فى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن اللبس اما لانه لم يستعمل الا مبنيا للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما لقرينة نحو * اشغل من ذات النحيين * كما فى النكت للسيوطى وفى شرح العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى ﴿ والذين آمنوا اشد حبا لله ﴾ لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجئ له افعل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زينى زاده فى المعرب للكافية ثم قال بعد ماحكاه فاحفظه فانه من النفائس واللطائف * ثم شرع المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (ويستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احد ثلثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كما فى اخر او لم يجعل اسما كما فى الدنيا او اذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما اهمل الشارح

(ذكرها)

ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لايحتاج الى الاخراج بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله بل على سبيل التنبيه والتتميم للفائدة * ولما ذكرت الاوجه الثلاثة فى تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر فى الثلاثة اراد أن يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهى) اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعمال اسم التفضيل (بالاضافة اومن) وهو اصل استعماله (اواللام) اى استعماله باللام * ولما كان مآل هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهى المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر أن هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقى) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة فى التحقق والانتفاء بمعنى انهما لاينتفيان بان لم يوجد واحد منهما ولايجتمعان بان وجد الاستعمالان فى كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تفريع على كونها على سبيل الانفصال الحقيقى يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة فى اسم التفضيل وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقق واحد منها ولامتناع خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشىء على غيره) لما عرفت فى تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينتسب احد الشيئين الى الآخر اعنى انتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلا بد فيه) اى فى اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه) يعنى بالمزيد عليه ويسمى المزيد عليه فى الاصطلاح بالمفضل عليه كما يسمى المزيد المفضل * ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا فى الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا فى بعض من الثلاثة ونظريا فى بعض آخر أراد أن ينبه عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اى وجوب ذكره فيهما ظاهر لايحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو وزيد اعلم عمرو فالمفضل عليه الذى هو عمرو مذكور فيهما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اى المفضل عليه (فى حكم المذكور ظاهرا) اى فى حكم المحقق الذى يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة لكونه فى حكم المذكور يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عليه فى صورة كون اسم التفضيل باللام كالمذكور فى الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين)

كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو المعين (لتعين المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قبله) اى قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع فى تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت اولا شخص من الاشخاص بان يكون شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه مبهما واردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو الافضل) بان تستعمله باللام مريدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التطويل وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمرو الشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد) لا غير الشخص الذى قلنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا تصورت فى نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد تامل ياعمرو الافضل فان الانسان قد يتفكر فى مطلوب الغير فاذا لاحظه تصدى الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر ثمه فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحشى محمد العينى ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد) تفريعا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمرو الافضل هو الشخص المذكور لفظا فى قوله شخص افضل من زيد او متصورا كما كان فى المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام فى اسم التفضيل المستعمل بها للعهد الخارجى والا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل ارادة الزيادة التى هى لازمة له وقوله (فيجب) تفريع على كون التقسيم انفصالا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبيه على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او معرفا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) (او بمن) اى او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) (او معرفا باللام) اى او استعمل معرفا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد الافضل) كما عرفت ماهو المراد منه فالفاء فى قوله (فلا يجوز) تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظ نحو زيد الافضل فانتزع الشارح من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك

المنتزع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لايجوز يعنى ان الانفصال بين الثلاثة حقيقى فانه كما لايجوز خلو اسم التفضيل عن احد منها لايجوز ايضا الجمع بين الامرين منها بناء على قول المصنف (نحو زيد الافضل من عمرو) يعنى لايجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جوز هذا التركيب الجامع لهما (يكون) احد الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا للمقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا للمقصود * ولما توجه على المصنف نقض بوقوع استعمالهما معا فى قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا النقض بقوله (واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر *) حيث وقع الجمع فى لفظ الاكثر بين اللام وبين من يعنى فى قوله منهم (فقيل) اى فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس مادة النقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى فى هذا البيت يعنى فى قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية التى هى من خصائص اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلمة من فى هذا البيت (للتبعيض) وماهى للتبعيض لبست بالتفضيلية (اى لست) يعنى ان معنى البيت لست ياعلقمة (من بينهم بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع عامرا كثر من اتباعك وانما العزة للكاثر وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما * ثم اشار الى عدم جواز خلوه عن احد الاستعمالات الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولا زائدة للاشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف فى قول المصنف قوله نحو زيد الافضل وفى قول الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلو اسم التفضيل (عن الكل) اى كل من الاستعمالات الثلاثة (ايضا) اى كما لايجوز جمع الاثنين منها وانما لايجوز الخلو (لفوات الغرض) وهو بيان زيادة الفضل فى احد على غيره وذلك لايتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله (نحو) (زيد افضل) معطوف على المثال الاول اى كما لايجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لايجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص فحينئذ فات الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة فى جميع الاوقات الا وقت ان يعلم لحصول الغرض فقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى

(المفضل عليه) ولذا فسره الشارح بقوله المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ماسواه ثم اختلفوا فى التقدير فى مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الآخران فى الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز أن يقال فى مثله) اى فيما يجوز أن يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار أنه) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز أن يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على ان اسم التفضيل فى مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ) اى كل موجود سواه ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كما فى قبل وبعد وقوله (اوأنه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز أن يقال ان المحذوف فى مثل الله اكبر لفظ (من مع مجروره اى الله اكبر من كل شئ) يعنى باعتبار أنه مستعمل بمن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ فى التقدير الاول انه لابد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لايجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتنوين ثم اورد على هذا الجواب ان تنوين العوض غير مناف لغير المنصرف بل المنافى له تنوين التمكن كما سبق ولو سلم فاى مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كما فى قبل وبعد من الغايات ثم قال واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ما هو فى صورة مفضل عليه عن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى ﴿وهو اهون عليه﴾ اذليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من انتهى ويمكن ان يجاب ان قوله بجعله بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى ثبت للامور الحادثة كما قيل فى تعريف لفظة الجلالة والله اعلم * ثم شرع فى بيان القواعد المخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال ﴿فاذا اضيف﴾

(اى اسم التفضيل) يعنى ان فى كل من الثلاثة مسئلة مخصوصة اما المسئلة التى
اذا استعملت بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة ﴿ فله ﴾ اى
فيجوز أن يكون لذلك ﴿ معنيان ﴾ اى جائزان بان يراد واحد منهما ﴿ احدهما ﴾
اى احد المعنيين الجائزين وقوله ﴿ وهو الاكثر ﴾ جملة معترضة داخلة بين المبتدأ
الذى هو قوله احدهما وبين الخبر الذى هو قوله ﴿ ان يقصد به ﴾ واشار بتلك
الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الآخر الذى سيجيئ يعنى احد المعنيين
ان يقصد باسم التفضيل الذى اضيف الى المفضل عليه ﴿ الزيادة ﴾ ولما كان لفظ
الزيادة مجملا بانها باى شئ قامت اراد الشارح ان يفسر مجموع الكلام بقوله
(اى احدهما) للاشارة الى ان قوله ان يقصد خبر له وبقوله (زيادة موصوفه)
للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم
التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله ان يقصد
فعل مجهول مأوّل باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور
راجع الى اسم التفضيل وانما فسره به ليصح الحمل بين المبتدأ الذى هو احدهما
وبين الخبر الذى هو أن يقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد
بمعنى المفعول اى المقصودية وهو صفة للمعنى الذى هو الزيادة فصفة الشئ
لا يكون محمولا قبل حمل موصوفه فلا معنى لان يقال ان احد معنيى اسم التفضيل
هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة المقصودة كذا
فى الحواشى الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه اه
لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام
وجوها ثلاثة فى تصحيح الحمل المذكور احدها جعل ان يحذف المضاف اى قصد
احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد
وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذو أن يقصد ثم قال والشارح اشار الى
دفعه اى الى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله احدهما زيادة موصوفه
المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل
وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى
ماقال المحشى العصام وقوله ﴿ على من ﴾ متعلق بالزيادة ﴿ اضيف اليه ﴾ وفسره
الشارح بقوله (اى على ما) للاشارة الى ان من بمعنى مايشمل غير العقلاء
وبقوله (اضيف اسم التفضيل) للاشارة الى ان نائب الفاعل فى اضيف مستتر
وراجع الى اسم التفضيل وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار
تحققه فى ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره
حيث يقتضى هذا القصد أن يحقق الفعل فى المزيد عليه والباء متعلق بالقصد

والضمير فى تحققه راجع الى ما وفى بعضهم راجـع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذى يوجد فى ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذى وجـد ذلك المعـنى فى ضمنه هو ماعدا المفضل ولايخفى ما فى تركيب الشارح من الاضطراب فى افادة المعنى المراد وهو أن معنى اسم التفضيل وجد فى الطرفين لكن فى المفضل زائد عـلى المعنى الذى وجد وتحقـق فى المفضل عليه ووجه المحشى محمد العينى كلامه بما ذكرناه ولذا قال العصام الاولى فى ضمن ماعداه يعنى الاولى للشـارح ان يقول فى ضمن ماعداه اى ماعدا المفضل عليه لا ان يقول فى ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبـار اىّ بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعلة توجيـه الشـارح لكلام المصنف بان هذا القصد انمايصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقـق فى الفرد الذى يوجـد فى المفضل اوفى المفضل عليه (يلزم تفضيل الشيء على نفســه) فانه اذاقيل زيد افضل النـاس واريد وجود الفضل فى زيد وفى افرادالنـاس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلا فيهم لان فضيلته زائدة عـلى فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر فى النـاس انه الذى ماعدا زيدا فيكون زيد خارجا عنه * ثم اراد أن يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سـيجيء (لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره) كما عرفت فى تعريفه واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضل) وهو الغير الذى اريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل ماهو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر * ثم اراد تفصيل اشتراط هذا الاستعمال فقال ﴿ فيشترط ﴾ (فى استعماله) اى فى اسـتعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا المعنى) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره ﴿ ان يكون ﴾ وهو بتأويل المصدر نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المسـتتر فى يكون بقوله (موصوفه) للاشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور فى ضمن قوله الزيادة لانه فى معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل (بعضا) ﴿منهم﴾ شرط فى هذا الاسـتعمال ولما كان كون الشيء بعضـا من شيء اعم من ان يكون داخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد أن يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ) فان لفظ النـاس بحسب المفهوم صـادق على زيد الموصوف (وان كان) اى ولو كان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى من لا يصدق عليــه لفظ النـاس

(بحسب)

بحسب الارادة لانه لوكان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعلة الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضا منهم لان مقصود المستعمل (من استعماله لهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لان يعنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركيه) اى على مشاركى ذلك الموصوف (فى هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف ولغيره من الناس (مثل زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع) اى فى نوع الناسية يعنى فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة فى المشاركين له فى كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال قوله (فلا يجوز) تفريع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الشارح عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الآتى اذا قصد به المعنى الثانى وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استشهاد من كلام البلغاء ولان الاشتراط المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبيه على ما قلنا من توهم العكس يعنى انما لايجوز هذا القول لانعدام الشرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذى وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور فى اخوته لان حكم الاضافة ان يكون المضاف مباينا للمضاف اليه ولوكان يوسف داخلا فى الاخوة لزم اضافة الشيء الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لايخفى * ثم شرع فى ثانى المعنيين فقال (والثانى ان تقصد به) اى باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اى ثانى معنييه) اشارة الى ان قوله والثانى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الضمير المثنى الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسره بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى الثانى ليحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قوله ان تقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان يقصد

انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذو أن يقصد كما عرفت * ثم فسر قوله ان يقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة لزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة لزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعني معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو أنها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف اليه فقط فحينئذ لا ينافى هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعنى يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لا حقيقيا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجميع ما سواه يعنى ان تصريح الرضى بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجميع هو الجميع الذى من شانه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصد به ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخوته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائد على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ماأورده العصام ثم نشأ من بيان المعنى الثانى سؤال وهو أنه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فما الفائدة فى الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى مابعده فقال ﴿ ويضاف ﴾ وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اى اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى ما اضيف اليه) وصح هذا التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة للطرفين اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرها لمعلوميتهما يعنى ان اسم التفضيل اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده ﴿ للتوضيح ﴾ يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح القاصد لاسم التفضيل (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظر

اذلا وجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة فى سائر الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هى تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس بداخل فى المضاف اليه بان يكون من اضافة المباين الى المباين بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع فى اهل مصر ودخول الحسن فى القوم وقوله (مما لا تفضيل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفريع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز أن يكون تفريعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان يضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز أن يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم * واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مشتملا على ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاول اما داخل فيهم اوغير داخل فيهم * ولما اختصر المصنف فى التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفى الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضلية وهو نبينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها على قريش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة لجميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان يضيفه) يعنى

يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (ليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم * ثم صرح بمثال المصنف فقال (كقولك) ﴿ يوسف احسن اخوته ﴾ (فان يوسف) اى مثال المصنف مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لا يدخل) اى لايجوز ان يدخل (فى جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لما تبين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك * ثم شرع الشارح فى بيان النوع الآخر الجائز الذى اهمله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسره بقوله (اى اعلم مما سواه) يعنى المراد به انه اعلم مما سواه (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اى ممتاز من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانها) اى لان بلدة بغداد اما (منشأه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا لانها افادت تخصيص الاعلمية باهلها * ثم شرع فى بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال ﴿ ويجوز فى ﴾ (النوع) ﴿ الاول ﴾ ثم فسره الشارح بقوله (من نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المصنف يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف * ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (يقصد به الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما ﴿ الافراد ﴾ والآخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى المعنى المراد بالافراد أن يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مثنى او مجموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان او الزيدون) وامثلة التأنيث (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق بالكل يعنى يحمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس * ثم شرع فى علة

هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم تطبيقه بالموصوف ثابت (لانه) اى لعلة ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افعل من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن وقوله (الذى) صفة لافعل من يعنى افعل الذى (ليس فيه) اى فيما يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير) كما سيجئ حكمه وقوله (فى كون المفضل عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ما هو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد افضل من عمرو يذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد الافضل فان المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله ﴿والمطابقة﴾ بالرفع معطوف على قوله الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا * ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها ومابه المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله (اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وبقوله (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) الى صورته وماذكر المصنف بقوله ﴿لمن هو﴾ الى مطابقه وانما اورده باللام مع ان طابق متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر أن الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا يعنى ان يطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل) ﴿صفة له﴾ والضمير المجرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون) اى ونحو الزيدون (افضلوهم) اى افضلوا الناس وهذا ان المثالان للمطابقة فى التثنية والجمع وقوله (وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن) اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة لموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهته) اى لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ما هو المستعمل بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل بمن وبوجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من الشبهين فمن حيث كونه مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثانى يأخذ حكمه الذى هو المطابقة * ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله ﴿واما﴾ (النوع) ﴿الثانى﴾ حال كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى يقصد به زيادة مطلقة) وقوله ﴿و﴾ (القسم) ﴿المعرف باللام﴾ عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف والثانى من

اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به ههنا هو المعرف الذى يكون من الثانى واشار الشارح اليه بقوله (منه) اى من النوع الثانى يعنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرّف الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله ﴿ فلابد ﴾ اى لابد (فيهما) اى فى النوع الثانى وفى المعرف منه ﴿ من المطابقة ﴾ وانما اورد الشارح قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) وباعث التفسير مامر سابقا وقوله (للزوم مطابقة) بيان لعلة وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوفه فى هذين الاستعمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اصلا لا يعدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل ممتزجا (بمن التفضيلية لفظا) كما فى المستعمل بمن فى نحو زيد افضل من عمرو (او معنى) كما فى المستعمل بالاضافة التى هى بمعنى حرف الجر فى نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى يقصد به الزيادة المطلقة والذى هو المعرّف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بعدها) اى بعد النوع الثانى والقسم المعرّف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لانه لوكان موجودا اقتضى مجرورا وما لا مجرور له لا جار له واما عدم كون المفضل عليه مذكورا فى المعرّف باللام فظاهر واما فى النوع الثانى فانه لو لم يقصد به زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه له بل هو شئ آخر كما مر ﴿ و ﴾ (اسم التفضيل) ﴿ الذى ﴾ استعمل ﴿ بمن مفرد مذكر لا غير ﴾ (اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكأنها من تمام الكلمة) ولما فرغ المصنف من بيان مسائل اسم التفضيل ومباديه واقسامه شرع فى بيان شروط عمله فقال ﴿ ولا يعمل ﴾ اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله ﴿ فى ﴾ (اسم) ﴿ مظهر ﴾ متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعموله الذى فرض عمله * ثم نفى وزاد الشارح قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للاشارة الى ان المراد بالنفى نفى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسره به (بقرينة الاستثناء) يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قرينة دالة على ان المراد بالنفى ههنا نفى رفعه بالفاعلية وقال العصام وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية يعنى ان وجهه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمعموله بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا ان يكون النفى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه لا يصح الاستثناء مع بقاء اصل العمل على عمومه يعنى

لا يعمل اصلا فى مظهر بفاعليته والعمل فى هذا المظهر لايتصور الا بالفاعلية انتهى ولايخفى ان فى عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه لا يعمل فى مظهر الا اذا كان الخ والكلام فى مقام النفى والاثبات فى عمله فى المظهر لا فى رفعه بالفاعلية مع انه يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم * ثم اراد بيان وجه تخصيص النفى بالمظهر فقال (وانما خص) والظاهر أنه على صيغة المعلوم يعنى وانما خص المصنف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل فى الفاعل (لانه) اى لان اسم التفضيل (يعمل فى المضمر بلاشرط) وانما كان عمله بلاشرط (لان العمل فى المضمر ضعيف) وقوله (لايظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة الحكم بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لايظهر (اثره) اى اثر العامل (فى اللفظ) لكون المضمر مبنيا فاعرابه محلى واذا كان عمله فى المضمر ضعيفا (فلايحتاج) وهو بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعترض عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى وليس كذلك لان الشارح الرضى قيده بالمستتر فلايجوز هند زيد افضل هى منه وما ذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر أنه لايظهر فى لفظه اثر العمل والاجاز عمله فى سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله فى المضمر يوهم انه ضعف عمله فى المضمر لكونه مضمرا الا لكونه مبنيا فحصل من الحصر فى العلة عدم ضعف عمله فى سائر المبنيات وقوله فلايجوز هند زيد افضل هى منه يقتضى ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوى يعنى الذى ظهر فى اللفظ سواء كان اسما ظاهرا اوضميرا لان لفظ هى فى هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول * ثم شرع فى بيان وجه تخصيص النفى بالفاعل فقال (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل) يعنى ادار الكلام بين عمله فى الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل من المعمولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لاينصب المفعول به سواء كان) اى المفعول به (مظهرا اومضمرا) ثم ترقى فى اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (مايوهم ذلك) نائب فاعل وجد يعنى ان وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فافعل دال) اى فحين وجد أن ذلك اللفظ كذلك لايكون لفظ افعل عاملا فى ذلك اللفظ الذى يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعل قرينة دالة (على الفعل) المحذوف (الناصب له) اى لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعولا به لاعلم لكنه ليس كذلك لان المعنى (اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل) * ثم شرع فى بيان حال عمله فى سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتميز فيعمل) اى اسم التفضيل (فيها) اى فى هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل

فى المضمر (بلا شرط) وانما لم يشترط العمل بشئ فى هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذين الاثنين من الثلاثة (تكفيهما) اى فى عملهما (رائحة من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابهة عاملهما بالفعل باشتراط شئ مثالهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط فى الظرف الذى هو اليوم وفى الحال التى هى راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على قوله لان الظرف اى وانما يعمل فى التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصبه مايخلو) اى ينصبه العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصبه الفعل ومابمعناه ومثال الذى ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التمييز فى هذا المثال هو لفظ رطل لكونه اسما مبهما تاما وهو خال عن معنى الفعل وعن رائحته * ثم شرع فى بيان علة عدم عمله فى الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازيا كما نقلنا عن العصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقييد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل فى الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى فى غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها فى مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلها وجهان احدهما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والا خر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر فى الاول وتفتح فى الثانى وفى هذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل) اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اى الشان (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (فى الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل المصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (ليعمل) متعلق بليس بالنفى يعنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة * ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفاعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثانى ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفاعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمها ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فيما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة فحينئذ يكون قوله (لا يثنى) ومابعده خبرا عنه

﴿ يعنى ﴾

يعنى لما كان اسم التفضيل فى استعماله الذى هو الاصل فى اسم التفضيل لا يثنى (ولا يجمع ولا يؤنث) وان كان الاحتمال الثانى فقوله لا يثنى وما بعده حالات منه اى لما وجد اسم التفضيل فى استعماله الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (بعد مشابهته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابهته بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل (بمشابهته) اى بسبب مشابهته لاسم الفاعل (ايضا) اى كما لم يعمل بمشابهته للفعل وقوله (الا اذا كان) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لا يعمل فى الفاعل الظاهر فى وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله (اى وصفا سببيا) اى وصفا لا يكون فاعله ماجرى عليه بل يكون ذكر ماجرى عليه سبب متعلقه الذى هو فاعله فيكون الوصف سببيا منسوبا الى سببه الذى هو المتعلق وقوله (وهو فى اللفظ) تمهيد لقوله (لشئ) واشارة الى ان تعلق الصفة لشئ تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرحه المصنف بقوله الآتى وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل اذا كان صفة لشئ فى اللفظ * ثم فسر كونه صفة لشئ بقوله (معتمدا عليه) اى معنى كونه صفة له كونه معتمدا على ذلك الشئ فى اللفظ ثم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع نعتا له) يعنى ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشئ اما ان يكون نعتا له اى لذلك الشئ (او) يكون (خبرا عنه) اى عن ذلك الشئ (او) يكون (حالا) من ذلك الشئ * ولما بين تعلقه اللفظى شرع فى بيان تعلقه المعنوى بقوله (وهو) والواو فيه حالية يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لشئ فى اللفظ والحال انه (فى المعنى) (صفة) (لمسبب) واعلم ان العصام حكى عن الرضى ان الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندى اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب مجعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كانت سببا وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون فى المعنى للسبب الواقع بل يكفى ان يكون ما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيما انتهى مقال العصام ملخصا وقال بعضهم المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحصل التوجيه الذى ذكروه فى نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق المسبب على المتعلق او على السبب اطلاق مجازى وفائدته الاشارة الى كون المسبب جعليا بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله صفة للاشارة الى الخبر

المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشترك) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للاشارة الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشيء) وهو مايكون اسم التفضيل صفة له فى اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك الشيء وسيأتى فوائد القيود وقوله ﴿ مفضل ﴾ بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحته وهو راجع الى مافسره الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله ﴿ باعتبار الاول ﴾ ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى مفضل كذا فى المعرب واما تفسير الشارح بقوله (اى باعتبار تقييده) ههنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعلق البائين بقوله مفضل واعترض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كما يقال فى البلد فى الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل العصام عنه ومن ثمه اختار زينى زاده الحالية فمآل التفسير أن فى ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا والآخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب (بذلك الشيء الذى اعتبر اولا) وهو جريان صفته عليه فى اللفظ فقوله اعتبر اولا اشارة الى ان الاولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول اولا وان اعتبر جانب المعنى يكون الثانى اولا والمراد بالشيء الذى قيد به المسبب هو ماذكر بقوله لشيء فكون اعتبار الاول اولا كان مبنيا على اعتبار كون الشيء اولا وقوله ﴿ على نفسه ﴾ متعلق بقوله مفضل وقوله (اى على نفس ذلك المسبب) تفسير للضمير المجرور اى ذلك المسبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال كونه ﴿ باعتبار غيره ﴾ (اى باعتبار تقييده) اى تقييد ذلك المسبب (بغيره) اى بغير ذلك الاول وهو التقييد بالشيء (فيكون) اى المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه) وقوله ﴿ منفيا ﴾ (خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منفيا (او) انه منصوب على انه (حال من اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب على انه (صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا) فيكون مفعولا مطلقا مجازيا لقوله مفضل وقال زينى زاده فى معرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا انسب لقوله الآتى وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفيا هو تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بنفى التفضيل اما بلا واسطة

اوبالواسطة وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفى الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم ﴿ مثل مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ﴾ (فرجلا) اى لفظ رجلا (هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (فى اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلا وقوله فى عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا ويجوز أن يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد) اى وبين غيره الذى هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله والكحل اى ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل عليه) اى هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن مافيه من التسامح فى قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه فى الحقيقة ليس الموصوف بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذى فى عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى ان علة التغاير الاعتبارى هى تغاير العينين والله اعلم * ثم شرع الشارح فى بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اى اسم التفضيل وقوله (فى اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا) اى انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا فى اللفظ (لشئ) وجاريا عليه (و) ايضا كونه ثابتا (فى المعنى لمسببه) شرطا فى عمله فى الفاعل الظاهر (ليحصل له) اى لاسم التفضيل (صاحب) اى موصوف (يعتمد) ذلك اسم التفضيل (عليه) اى على ذلك الصاحب بان يكون خبرا اوصفة او حالا كما مر (ويحصل له) اى وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر متعلق بذلك الصاحب) حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لانه بالاعتماد تحصل المسببية وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لولم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشار بقوله (حتى يتيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله (كالصفة المشبهة) اشارة الى دفع مايتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة (لانحطاط رتبتهما) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يعمل فى المظهر) اى فى الظاهر الذى يقع (بعده سواء كان اى ذلك الظاهر (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب غلامه (اولم يكن) اى اولم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من

متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما و بين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل ولقائل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وماقاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ماكان فاعلا ومن غيره ماكان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم * ثم شرع الشارح فى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى فى العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادها بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التغاير بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضلا غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراك (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهدية * ثم ذكر الشارح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة السابقة مستعد لان يعتبر مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه فى عين الرجل (وتارة بذلك) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الملحوظ المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات ومختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما الخ دليل للخروج وقوله (ولئلايبقى) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادهما بالذات لئلا يبقى اى لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل (التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل لقوله لئلا يبقى يعنى انما اعتبر اخراجه عما هو اصل فى استعماله ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل (عن المعنى التفضيلى بالنفى) سهلا (كما سيتضح فائدته) اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلى لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار * ثم شرع فى بيان وجه اشتراط العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا

لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل) ليوجد ربط كلامه وهو قوله ﴿ لانه ﴾ بقوله منفيا يعنى انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان (احسن فى هذا المثال) اى فى المثال الذى اورده المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا الخ ﴿ بمعنى حسن ﴾ ثم اشار الى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كما ان لفظ احسن الذى من مادة الحسن اذا سلط عليه النفى يكون بمعنى حسن كذلك (كل افعل) اى كل ما هو على وزن افعل (فى المواد الاخر) اى سواء كان مشتقا من الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفى يكون (بمعنى فعل) مثلا اذا قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفى الزيادة فيه وفى بعض الحواشى انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول ليتحقق الاعتماد او الشرط الاول ليتحقق الثانى ليحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يعمل فى المظهر ولقد احسن الشارح فى بيان القيود والشروط انتهى * ولما كان توجه النفى على اسم التفضيل محتملا معنيين اراد الشارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله ما رأيت رجلا احسن فى عينه الخ (تحتمل معنيين احدهما) اى احد المعنيين المحتملين (ان يكون احسن) اى لفظ احسن وقوله (مثلا) للاشارة الى ان احد هذين الاحتمالين غير منحصر فى لفظ احسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن افعل واقعا فى حيز النفى فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفى) حال منه وقوله (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعنى ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع بعد النفى يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه) النفى (الى قيده) اى الى قيد اسم التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة فيفيد) اى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفى على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد) واذا توجه النفى الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على اصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيبقى) فحينئذ يبقى (اصل حسن كحل عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقى (مقيسا الى زيد) اى الى حسن الكحل فى عين زيد وقياس الحسن الباقى الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز بوجهين (اما بان يساويه) اى يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن كحل عين زيد بحيث لم يكن فى احدهما زيادة على الآخر (او بان يكون) اى او بان يكون حسن كحل عين الرجل (دونه) اى منحطا عن حسن عين زيد (والمساواة) اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان

جائزا بحسب ما يفيده التركيب لكنه غير ملايم فى هذه المسئلة لانه (يأباه) اى يرد ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى فى عين زيد (فرجع المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسبا وملايما لقرينة المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل احد) سوى زيد (الكحل) يعنى بقى بعدا لنفى اصل حسن الكحل الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحط عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفى) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذالم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كحل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى ثانى المعنيين اللذين تحتملهما هذه العبارة (هو أن يجعل احسن قبل تسليط النفى عليه مجردا عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رأيت رجلا احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة مع قطع النظر عن النفى جائز (عرفا) وان لم يجز لغة وانما جاز ذلك فى العرف (لان نفى الزيادة لايلايم المدح) لان المقصود بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود لايحصل بنفى زيادة الحسن عن غيره لان نفى زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان يكون بدونه والاعم لايدل على الاخص الذى هو المقصود وهو اثبات ان يكون بدونه (فبقى) اى فحينئذ بقى (اصل الحسن) قبل توجه النفى لما مرّ من التجريد قبل النفى (وتوجه النفى الى حسن رجل) مقيدا بكونه (مقيسا الى حسن زيد) يعنى ان النفى يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد نفيه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى مارأيت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى مارأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى قياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى بكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لايناسب المقام) لانا اذا قلنا مارأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا له اواحسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذالم يجز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفى قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى مارأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (فى عين زيد فانتفى) اى فحينئذ انتفى (المساواة والزيادة) اى اذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة شاملا لمايكون ناقصا وزائدا أراد أن يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاه المقام) يعنى ان حمل نفى المساواة على نفى الزيادة لامر اقتضاه مقام المدح

ثم شرع فى بيان الوجه الآخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة) يعنى فى قولك ليس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز أن يقصد بهذا النفى (نفى الزيادة ايضا) اى كما قصد به نفى المساواة يعنى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفى المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفى الزيادة فيدل قوله ليس بمساو على نفى المساواة بالمطابقة وعلى نفى الزيادة بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان فى الزائد على شئ) فقوله فى الزائد خبر مقدم لان وقوله (مايساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الراجع الى الموصول فى مايساويه يعنى انه يوجد فى الشئ الزائد على شئ الشئ الذى يساوى ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة فكما يدل هذا الكلام على نفى المساواة يدل ايضا على نفى الزيادة فى مقام المبالغة لان فى العشرة شيئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى وثانيهما الاثنان الذى هو زائد على الثمانية التى فى ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى فى ضمن العشرة ولا الاثنان الزائدان عليها وقوله (فيصح) تفريع لقوله لان فى الزائد يعنى اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف نفى المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى فى ضمن الزائد او المساوى الذى ليس فى ضمنه يعنى يصح ان يقصد بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التى وقعت جزأ للعشرة ولا للاثنان الذى هو جزء زائد عليه وقوله (فانتفى) تفريع لقوله فيصح يعنى اذا صح هذا القصد فى العرف ففى قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن زيد يجوز أن ينتفى (الزائد ايضا) اى كما انتفى المساواة وقوله (فيحصل) تفريع للمجموع يعنى اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فيما نحن فيه (ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد) فانه لما انتفى الشقان من المساواة والزياد تعين قصد الشق الثالث الذى هو النقصان (وذلك) اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لايقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساوله فى احد لايكون ذلك المساوى ايضا مشابها له فى كيفيته وان كان مساويا فى كميته (فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل أسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل مارأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا) وهذا السؤال وارد على قوله منفيا بطريق النقض الحقيقى يعنى ان قولك الا اذا كان صفة لشئ الخ جار بعينه على قولنا مارأيت رجلا الخ لان لفظ افضل وقع صفة

لرجل حال كونه منفيا وكل مايصدق عليه ذلك يجوز عمل اسم التفضيل فيه فى المظهر مع ان حكم المدعى وهو الجواز متخلف فى مثل هذا المثال مما كان المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات وقوله (كما جاز فى المثال المذكور) يعنى يقتضى جواز عمله فى هذا المثال كما اقتضى فى المثال السابق وهذا اشارة الى الجريان فاجاب عنه بمنع الجريان بقوله (قلنا) يعنى لانسلم جريان هذا الكلام بعينه فى هذا المثال الغير الجائز وانما يجرى عليه اذا لم يكن فرق بينهما وليس كذلك بل (فرق بين المثالين) اى بين قولنا مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد و بين مارأيت رجلا افضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور) وهو المثال الجائز الذى اورده المصنف فى المتن (متحدان بالذات) وهو الكحل الذى هو واحد بالذات ومتغاير بالاعتبار كما مر (والاصل فى اسم التفضيل) يعنى ان المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات) اى كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع فى مادة النقض فان المفضل فيه هو ابوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (ففى صورة الاتحاد) وهى صورة المثال الاول الجائز حيث اتحدا فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلى) لوجود خلاف ماهو الاصل فيه والعدول عنه (فاذا زال) يعنى اذا ضعف المعنى التفضيلى باستعماله على خلاف الاصل وزال ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفى) اى بتسليط النفى عليه (زال) اى زال ذلك المعنى التفضيلى الضعيف (بالكلية) اى لم يبق له معنى تفضيلى اصلا (ولم يبق له) اى لاسم التفضيل (قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل فى الظاهر اصلا (بعد الزوال) اى بعد أن يكون ذلك الحكم زائلا للنفى (بخلاف مارأيت) اى بخلاف مادة النقض وهو قولنا مارأيت (رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان بالذات) اى مختلفان فى هذا المثال فحينئذ كان استعماله على الاصل فاذا استعمل على الاصل (فلا ضعف فى معناه التفضيلى) فاذا انعدم الضعف (فله) اى فجاز للمعنى التفضيلى (قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو) اى الحكم المذكور (عدم جواز عمله فى المظهر) ثم النحاة لما جوزوا عمل اسم التفضيل فى المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى حسن ولما كان اقتضاء الجواز جواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد أن يشير الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضى وجها قريبا للوجوب فقال (مع انهم) فقوله مع منصوب على انه مفعول فيه ليعمل اى الذى يتعلق به اللام فى قوله لانه بمعنى حسن يعنى ان اسم التفضيل يعمل فى هذه الصورة لكونه بمعنى حسن ولعدم

جواز خلافه وهو رفع احسن لان العرب (لو رفعوا) (احسن بالخبرية) ولم يكن منصوبا بالنعتية (و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاحسن (لفصلوا) اى للزم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعموله) اى وبين معمول احسن وقوله (اى ماعمل فيه) تفسير للمعمول يعنى ان المراد بمعمول احسن هو المعمول الذى عمل فيه (احسن من حيث انه) اى احسن (اسم التفضيل فيه معنى الفعلية) وانما قيده بهذه الحيثية ليتحقق اجنبية الكحل فى وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذى هو احسن فيما سيأتى لان احسن حال كونه خبرا عامل فى المبتدأ الذى هو الكحل على رأى ضعيف وهو أن العامل فى المبتدأ هو الخبر فحينئذ يرد عليه انه لانسلم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبى (وذلك المعمول) اى المراد بالمعمول الذى عمل فيه احسن من حيث كونه اسم التفضيل لا من حيث كونه خبرا (قوله منه فى عين زيد) اى هذا اللفظ الذى وقع مفضلا عليه وتعلق جاره باحسن فى هذه المسئلة وقوله (باجنبى) متعلق بقوله لفصلوا (وهو) اى ذلك الاجنبى (الكحل) وقوله (اذ كل ماليس) اشارة الى كونه اجنبيا يعنى ان الكحل وان كان معمولا ايضا لاحسن بناء على هذا الرأى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم التفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وعامله خبره وكل ماليس (معمولا من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم التفضيل (فهو) اى فذلك المعمول (اجنبى له) اى لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنبية حاصلة (من هذه الحيثية) وان لم يكن اجنبيا له من حيثية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو فى النسخ التى رأيناها فيكون حينئذ اما صفة لاجنبى او ابتدائية يعنى يكون الكحل حينئذ هو الاجنبى الذى لا يجوز (تخلله) اى وقوعه (بينه) اى بين احسن (وبين معمولاته من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم التفضيل * اعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عامله عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحيثية فى اثبات اجنبية الكحل ولذا قيده الشارح بالحيثية ناظرا الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرجه) ماعرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثانى وهو المذهب المنصور يعنى انه ان كان العامل فى الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنبية) ايضا (ماعرض له) اى للكحل (من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر) وانما لا يخرجه (اذ العامل بالحقيقة حينئذ) اى حين اذ كان عامله معنى الابتداء (هو معنى الابتداء) فقط (لا اسم التفضيل) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمولا لمعنى الابتداء * ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون

الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبي واشار اليه بقوله (بخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا فى الكحل اوكان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذا عمل) اى احسن (فى الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حينئذ) اى حين اذ كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنبيا (لانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه (فى عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهروب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولا له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور فى هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فنقل عن المصنف جواب عنه بانه لو قدم لزم عود الضمير يعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندى معترضا على المصنف بانه لا نسلم الركاكة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدا مؤخرا يجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخرا لفظا لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا ركاكة فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف فاجاب فى دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذى هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ فى هذا التركيب الذى يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح للزوم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائز فيه فلا يقتضى ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن فى معناه) اى لكن حصل بهذا التغيير من التقديم والتأخير فى معنى ذلك التركيب (تعقيد ركيك) اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد فى نفسه مخل بالفصاحة واذا كان ركيكا يزيد اخلاله فان التعقيد ان كان فى النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظى وان كان فى الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ركيك وههنا كذلك اما فى النظم فبسبب التقديم والتأخير واما فى الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركاكته لزمت الشبهة المذكورة ايضا (لو قيل) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العبارة المشهورة (بهذه العبارة) وهى قوله (ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو) بان عبر الكحل بالضمير واريد به (اى الكحل فى عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب لو اى لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركاكة وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركاكة مخالفتان

للمقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهوره وانهما (ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هى مسألة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى فى العبارة المشهورة وقال العصام هكذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو مايقتضى منه لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف فى العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين فى اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى فى الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه فى النفى يضعف المعنى التفضيلى فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلى قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا انتهى * ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (ولما قرر) اى المصنف (مسئلة الكحل) اى مسئلة يجوز عمل اسم التفضيل فى المظهر (وبين شرائطها) اى شرائطها التى تعمل فى المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التى يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (يطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ والى اثبات شئ بل هو عبارة تؤدى المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان كذلك اراد المصنف ههنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكورة (غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر منه) اى بلا اخلال يحصل فى العبارة وينقص حسنها (وعلى ترتيب) اى يمكن ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض مع بقاء الاداء وقوله (وينتقل) بالنصب معطوف على ان ينبه اى واراد ايضا ان ينتقل (بهذا التقريب) اى بذكر مايقربه به (الى ما) اى الى شعر (انشده سيبويه واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهدا فى اثبات هذه المسألة (ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين سيذكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف ﴿ ولك ﴾ اى وجاز لك ﴿ ان تقول ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد ﴾ اى بحذف لفظ منه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل

من احدالاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامة (من عين زيد مقام منه فى عين زيد) يعنى بحذف فى من فى عين زيد و بحذف الضمير المجرور فى منه فاقيم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة فى) يعنى ان الاخصرية تحصل بحذف كلمتين فى الجملة احدهما ضمير منه والاخرى كلمة فى من فى عين * ولما انفتح باب الاختصار اراد أن يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقال (ولو رفع) اى ولو اريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من البين) وازيل منه (واكتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة فى كما فى الاول وكلمة عين وكلما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعنى ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيا مع الحذف لم يجز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى يعنى وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين المذكورين (فالمعنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اى على الظهور الذى (كان) اى ذلك المعنى (عليه) اى على ذلك الظهور الذى كان (قبل هذا التعبير) وانما بقى المعنى على اصله مع ان المفضل عليه فى اصل التركيب المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك المشبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعنى اذا قرر بذكر المفضل والمفضل عليه على اصله الذى هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصل على هذا الى قولنا مارأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصلى على هذا التقرير يستنبط من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لا يحصل المقصود الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغايرة ذاتية

(والمقصود)

والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لايكون) اي اسم التفضيل حينئذ (من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعني وانما لايكون كذلك لانه لو ابقي على اصله لتعدد لفظ الكحل فلايكون من القبيل المذكور * ولمافرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال العصام لم يلتفت المصنف الى الوجه الآخر الذي ذكره الشارح بقوله ولو رفع بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى شرع في بيان جواز تغيير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور فقال ﴿ فان قدمت ﴾ (على ذكر اسم التفضيل) ﴿ ذكر العين ﴾ اي ان اردت تغيير العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التي كان الكحل فيها) اي في تلك العين حال كونه (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هي العين التي كانت ظرفا للكحل المفضل عليه واحترز به عن العين التي كانت ظرفا للكحل المفضل كما ستعرفه ﴿ قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ﴾ ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد) يعني بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير في مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اي على احسن (استغنى) اي حصل الاستغناء (عن ذكره) اي عن ذكر قوله منه (ثانيا) اي بعد قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل * ثم اراد الشارح ان يشير الى جواز كون كعين زيد في هذا التركيب الذي اورده المصنف صفة لعين والى جواز كون الكاف اسمية بمعنى المثل ردا على ما في شرح الرضي فقال (وتقديره) اي تقدير قوله مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول لقوله مارأيت وقوله (مماثلة لعين زيد اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (في اصل التكحل) اشارة الى وجه التشبيه يعني ان النفي وارد على هذا القيد وان المراد به نفي اصل التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضي من الاحتياج الى حذف المعطوف في الموضعين وستعرفه وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله احسن بالنصب امامفعول ثان لقوله مارأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت او حال من مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضي حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى مارأيت كعين زيد مارأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز أن يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين

زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها * ثم اورد سندا لقوله ولا يجوز بقوله وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة انتهى فالشارح اشار الى انه لامانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض الذى ذكره الرضى فى السند مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى اصل الكحل لا فى الفضل فى حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ واشار الى الثانى بقوله (اوتقول) يعنى اندفاع التناقض الذى ذكره الرضى اما بما ذكرنا فى التقدير الاول او بان تقول (معناه) اى معنى قوله مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا كعين زيد) فقوله (فى كونها احسن) اشارة الى ان وجه التشبيه ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفى والضمير فى كونها راجع الى العين وقوله (فيها) متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله (منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (فى غيرها) حال من الكحل * ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفى المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفى الحسن الزائد (على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التى هى ابلغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالاحسنية من غيرها مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها فى الحسن الناقص منها فيلزم (ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لاضرورة فى اعمال اسم التفضيل فى هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبى اذ لا معمول لاحسن فى هذه العبارة وهو منه فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (فيها) اى فى هذه الصورة (فصل ظاهر) اى لزوم فصل بالاجنبى بين احسن ومعموله فى الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا فى الحكم وقوله (لو رفعت افعل) قيد لقوله فصل ظاهر يعنى ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون افعل مرفوعا (بالابتداء) كما لزم فى العبارة المشهورة (لانها) اى لكن جوز هذه الصورة شيء آخر وهو انها (فرع الاولى) لانه قدم ان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانيا فالضرورة حينئذ معتبرة حكما فى هذه الصورة ايضا اعتبارا باصلها وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعنى ان الفصل المقتضى لاضطرار كون الكحل معمولا لاحسن موجود فى هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها) وهو افظ منه (مقدرة فيها) اى فى هذه الصورة (ايضا) اى كما كانت ملفوظة فى العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اى بقولنا وتقديره او بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبى تقديرا وقال العصام ان المصنف فرّق بين التركيب الاخصر وبين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال فى الاول فلك ان تقول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقدير العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقدر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقدر بوجه لا يطابق الاول الا باعتبارات كما اشار اليه بقوله اوتقول الى آخره * ثم المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله (مثل ولا ارى) ثم اراد الشارح بيان اعرابه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت مارأيت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتى قوله مررت على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصد أن يكون المصنف (مبتدأ بما) اى باللفظ الذى (هو مبدأ المماثلة) اى به تحصيل مماثلة قوله لقوله الشاعر فان مماثلة قوله وهو كعين زيد حاصلة بقوله كوادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله انما ترك ولا يخفى مغايرتهما بمغايرة المفعولين فحينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت فى قول الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن فى المثال) فان موصوفه فى المثال هو قوله عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) اى ولوكانت (المماثلة الكاملة فى ذكره) اى فى ذكر الموصوف فى المثال وقوله (اذهو) دليل لوجود المماثلة الكاملة فى ذكره اى المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله عينا (فى مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو) اى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ واديا (مذكور) فى قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا مايقابله ولكنه تركه فى المثال ولم يقل مارأيت عينا كعين زيد (لانه) اى لان المصنف (كان فى مقام بيان الاختصار) وقوله (فى المثال المذكور) مفعول فيه لترك وقوله (اوّلا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكانى والثانى زمانى يعنى

ان المصنف لما كان قائلا فى مقام الاختصار اراد أن يشير الى المقام فى الموضعين فرجح ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا (و) تمام البيت الذى تركه (هو) قوله (مررت على وادى السباع ولا ارى) ﴿كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه تئيه * واخوف الاما وقى الله ساريا﴾ ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لاارى واديا اقل به ركب) فقوله لاارى اشارة الى مبدأ النفى وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جار على واديا وقوله به متعلق باقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة الى الركب الموجودين فى الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (فى وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريد الاختصار بان قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكر حالا بقوله فى وادى السباع فغير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لاارى كوادى السباع (واستغنى) اى فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله فى وادى السباع كما تقدم وجهه فى تقديم لفظ كعين زيد فى المثال السابق * ثم شرع فى بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لاجمع (وهو) اى الركب فى العرف (مخصوص براكبى الابل) وان كان فى اللغة عاما للراكبين على شئ مطلقا كما ان الدابة شامل فى اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصص فى العرف بذات القوائم الاربع (والتئية) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة وبعد الهمزة ياء مشددة فاصله تأيية بسكون الهمزة وبعدها الياء المذكورة التى بعدها ياء مفتوحة مصدر من ائى يؤيى كعدى يعدى تعدية وهو مشتق (من ائى) يعنى بفتح الهمزة وباليائين كما هى لغة فى امثاله نحو حيى بفك الادغام (او) من (اىّ) يعنى بالادغام وهو جائز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ التئية ثلاثية من ائى اواىّ على وزن التحية التى هى مصدر (من حيى) بفك الادغام (او حىّ) يعنى بالادغام وقرئ بهما فى قوله تعالى ﴿ويحيى من حىّ عن بينة﴾ (وهو) اى معناه فى اللغة (المكث والتأنى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) اى معناه فى اللغة (السير فى الليل) ومنه قوله تعالى ﴿سبحان الذى اسرى بعبده﴾ (فقوله ارى) يعنى المنفى بقوله لاارى فانه متكلم معلوم (اما) مشتق (من رؤية البصر) بان كان بمعنى ابصرت متعديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى علم متعديا الى مفعولين (فعلى

الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله و كوادى)
اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى
ويكون المعنى لاارى واديا حال كونه مماثلا لوادى السباع (قدم عليه) اى على
تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا
لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون
(واديا مفعوله الاول و) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام
وهنالك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لااظن و نفى
الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت
الى هذا الاحتمال لكونه مقتضى لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرواية
فانه لو وجدت الرواية لنبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ
حين يظلم (ظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى
المرئى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف
انما يقع فى وقت الظلام لافى النهار (والواو) اى الواقعة (فى ولا ارى اما
اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الشارح (او) اى الواو الواقعة فى ولا ارى
واو (حالية) وسيجىء ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة
واديا والجار) اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (به متعلق باقل والمجرور) اى
والضمير المجرور (عائد الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد
(وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتئية) بالنصب على
انه (تميز عن نسبة اقل) اى انه تميز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى
الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تئية (منصوب على المصدرية) اى
على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله اتيانا لكونه
بمعنى فعله الذى هو اتوه وقوله تئية صفة لذلك المصدر فاقيمت الصفة مقام ذلك
المصدر كما فسره بقوله (اتيانا تئية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك
الوادى بنوع اتيان وهو الاتيان على طريق التانى (واخوف) وهو اسم تفضيل
ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس
كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى
المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى
الى المستتر الراجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى
موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون
الركب فاعلا له ومن تعلق الجار فى به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب
منهم) اى من الركبان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا

مخوفيته زائدة من مخوفية وادى السباع * ثم شرع فى اتمام اعراب البيت فقال (وما) يعنى ان كلمة ما الوقعة (فى) جملة (ما وقى الله مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى لمادخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وقى الله بعددخولها وقاية الله (وساريا) اى ولفظ ساريا فتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وقى) تفسير لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول قوله وقى (والمستثنى) اى المستفاد المصرح بقوله الاما وقى الله (مفرغ) يعنى انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون المستثنى مصدرا بما المصدرية التوقية ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا (اى واديا) وهذا تفسيرله بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى مجموع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف فى كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الا فى وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال فى المعرب هذا التوجيه يعنى كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كما فى قوله تعالى ﴿وما بناها﴾ فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن فى اخوف وجملة وقى الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقاه الله تعالى وقيل ما مصدرية غير وقتية والمستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تنية (يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه) وقوله (والحال انى لا ارى) اشارة الى ان الواو فى ولا ارى حلية والى ان جملة لا ارى مضارع منفى حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولا ارى حالية وما اختار ما قاله الرضى من انها اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله (يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقرينة تكون هى العادة وقوله (اقل من توقفهم بوادى السباع) اشارة الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك الوادى) اشارة الى انه لما سلط النفى على الزيادة فى اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى مما عدا هذا الوادى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (فى كل وقت الاوقت وقاية الله سبحانه راكبا ساريا سائرا بالليل فيه من الآفات والمخافات) اى مواضع الخوف ولما كان ما يعبر به هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله وثانيهما جعله وادى السباع كما فى عبارة المصنف بعد تغير هذا الاصل

اراد أن يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) اى لو أردت ان تعبر معنى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (لقلت) اى فى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولا ارى واديا اقل به ركبا توه منه) اى من الركب الذى (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس بمرئى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن (لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الآخر هو مابه يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجعله مفعولا او حالا لقوله لا ارى واستغنى به عن ذكره ثانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع * وهذا آخر ماقصدنا تحشيته من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى وبعد هذا نشرع فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمى الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعيننى بعد هذا ايضا بالعناية التى اعاننى بها بلطفه وكرمه فاقول * ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو بتخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل فى كلمة قسم ماضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعنى ان الظاهر من قوله وقد علم الخ ان يكتفى بذكر تعريف كل من الثلاثة فى صدر الكتاب لكنه لم يكتف (بهذا القدر بل صدّر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت النوبة) اى بعد اتمام مباحث الاسم وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب لما فى ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدّرها) اى وصدّر ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اى بذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلمة) اشارة الى ان ماموصوفة عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكير دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما

والافهو راجع الى الكلمة ولو ظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لزم تأنيثه ﴿على معنى﴾ متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجر للاشارة الى ان قوله ﴿فى نفسه﴾ ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى فى نفس مادل) اشارة الى ان الضمير المجرور فى تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجح ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى المدلول فى نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما بقرينة ايراده مذكرا لكن يريد بقوله فى نفسه فى نفس الكلمة لكون ما عبارة عنها ❊ ولما كان المآل ان المعنى فى نفس الكلمة اراد أن ينبه على تفسير ذلك المآل فقال (والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المنفهمة منها (من غير احتياج) اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت فى دلالتها فى الحرف كما سيجيء وانما لم يحتج الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكما ان المظروف اذا استقر فى مكانه لايحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان فى مفهوميته من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شيء ❊ ثم شرع فى بيان توجيه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى) ترجيحا للقرب وموافقة فى التذكير كما هو الظاهر فى اللفظ (وحينئذ) اى وحين اذ رجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى فى نفسه) كما هو التوجيه الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (فى نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مآل التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر الواحد الذى رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة فظاهر اذ لامعنى لكون المعنى فى نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى الا انه لايحتاج فى حصوله الى شيء آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج فى حصوله الى شيء آخر حيث لايحصل بدون حصوله كما فى الحرف ❊ ثم الشارح لماساوى بين الارجاعين ورجح الارجاع الى الكلمة ولم يرجح الوجه الذى هو الظاهر بحسب اللفظ بقرينة قربه وتذكيره حيث لايحتاج فيه الى التصرف

ارادأن ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعنى ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى يطابق (لما ذكره) المصنف (فى وجه الحصر) وهو قوله فى صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كما لايخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل فى التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم و بعضها غير مستقل بها كالحرف اراد أن ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعنى انه مخالف لاخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان) ماضيا كان اوحالا اومستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر * اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخل الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خرج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذاقلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخل فى كان ليس هو القيام بل الكون واذاعرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخل نسبة الافعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ماهى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل اونسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى ههنا اشكال ينشأ مما قال بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثتها ما ذكره ههنا ورابعها تقييد الحدث اوالنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم انما لم يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة الفعل على مجموع ماسواه والله اعلم (ولاشك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها) اى طرفى النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) واذا لم تستقل

بالمفهومية (فالمراد بالمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة لزم الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف * ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثانى ايضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى) اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور أنه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) اى بقوله على معنى فى نفسه (الحدث) ولما انجر الكلام الى ارادة الحدث من المعانى الثلاثة وكان الحدث جزأ من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز فى التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعة للمعانى الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء وايضا اذا اريد بالمعنى فى قوله مادل على معنى معناه المطابقى مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لانه معناه المطابقى ليس بمستقل فى نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير المستقل فالمركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عما اريد فى الاسم والحرف لان تعريفهما ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامى يلزم كون الحرف غير دال على معنى اصلا * فلما كان بطلان ارادة الآخرين ظاهرا تعرض لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى فى قوله على معنى (ليس معناه المطابقى) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى (اعم) اى سواء كان مطابقيا او تضمنيا لتكون دلالته على المجموع وعلى جزء منه حقيقة * ولما اورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص استدرك الشارح بقوله (لكن لا يحقق الا فى ضمن التضمنى) يعنى انه لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لوكان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه فى ضمن التضمنى وقوله (فخرج بهذا القيد) تفريع لقوله فى نفسه يعنى انه لما قيد المعنى فى تعريف الفعل بكونه فى نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه الاعم المتحقق فى ضمنى التضمن خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيجئ فى بحثه لكن كان الاسم

داخلا فى التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله ﴿ مقترن ﴾ (وضعا) اى اقترانا وضعيا لاعقليا وسيجىء فائدة زيادته ﴿ باحد الازمنة الثلاثة ﴾ وقوله (فى الفهم من لفظ الدال عليه) للاشارة الى ان مفهومية احد الازمنة منفهم مع انفهام المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقترن بذلك الزمان يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى اعم لكنه شرط الدلالة بهيئته على الزمان المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى) وهذا تفريع على كونه قيدا مخرجا يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله فى نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له قوله مقترن (يخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه فى نفسه لكنه غير مقترن باحد الازمنة * ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضعا حيث غفل المصنف عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه يعنى انه خرج بقوله (وضعا يخرج اسماء الافعال) نحو هيهات ونزال (لان جميعها منقولة) يعنى ان اسماء الافعال ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول لان مجموع تلك الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة (عن المصادر اوغيرها) اى او منقولة عن غير المصادر (كما سبق) فى بحثها فهى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست فى اصل معناها الموضوعة له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله (ودخل) معطوف على متعلق بقولنا يعنى ان قولنا وضعا كما خرج به اسماء الافعال التى من الاغيار دخل به (فيه) اى فى حد الفعل (الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اى معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه فى الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به فى حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية انتهى يعنى ان كلا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونان حينئذ داخلين فى حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما فى الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى ما يتوهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق

(على المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لا انه اقترن بالزمانين كليهما لانه لما دل على الزمانين لزم منه دلالته على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين حال كونه مستقلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر أنه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك) يعنى الاشتراك الناشى (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده فى بيان خواصه كما هى عادته فقال ﴿ ومن خواصه ﴾ (اى بعض خواص الفعل) ﴿ دخول قد ﴾ وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (او لتقليل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (اوتحقيقه) اى او لقصد اخبار تحقق الفعل وثباته وهذا ثالثها (وشيء من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يحقق الا فى ضمن الفعل) ومالا يحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل ﴿ و ﴾ (دخول) ﴿ السين وسوف ﴾ وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل فهما لا يوجدان الا فى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظرا لانه ان اريد أنه لا يمكن وجوده فممنوع وان اريد أن وجودها فى غيره ممكن لكن لا يدل فمسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مراد ثم قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل

ان السـين منقوص من سـوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى
﴿ و ﴾ (دخول) ﴿ الجوازم ﴾ يعنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص
دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما)
فانهما وضعتا لنفى الحدث الذى فى مدخولهما (او) اى او وضعت تلك الجوازم
(لطلبه) اى لطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (للنهى عنه) اى عن الفعل
(كلا الناهية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم
(لتعليق الشيء) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية او فى ضمن الجملة
الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كمهما ومتى
(وكل من هذه المعانى) اى من نفى الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الشيء به (لا يتصور
الا فى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل امارة الاختصاص لان الشيء
مالم يخص الشيء لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب بانا لا نسلم ان اختصاص
العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز أن يختص عملها لانفسها
الا ترى ان ما ولا يختصـان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من
طرف العصـام بان مراده من قوله مالم يخص الشيء لم يعمل فيـه ان الملزوم
اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون العكس يعنى وبعض
ماخص لم يعمل وما ولا من هذا القبيل والله اعلم ﴿ ولحوق تاء التأنيث ﴾ ولما غير
المصنف عبارته ههنا بذكر اللحوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف)
يعنى ان اللحوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على
لفظ قد يلزم كون اللحوق مدخولا للدخول فلا معنى له (وانمـا خص به)
اى وانما اقتصر على الفعل (لحوق تاء التأنيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها)
اى لان تاء التأنيث (تدل) اى لا تدل الا (على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا
التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق) اى لا تلحق التـاء
المذكورة ايضا (الا بما) اى باللفظ الذى (له فاعل) اى باللفظ الذى لا بدله
من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اى الصفات التى لا بدلها
من فاعل ايضـا كاسم الفاعل والمفعول لا تكون نقضـا علينا فان تلك الصفات
(استغنت عنها) اى عن تاء التأنيث (بما) اى بسبب شيء (لحقها) اى لحق
لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة
(و) على (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة فى قائمة
مثلا لما دلت على تأنيثهـا وعلى تأنيث فاعلها اسـتغنت عن ذكر تاء تدل على
التأنيث واذا كان كذلك (فلاجرم اختص) اى لحوق تلك التـاء (بالفعل)
لان الفعل غير مستغن عنها وقوله ﴿ ساكنة ﴾ بالنصب (حال من تاء التأنيث)

لكونها واردة بالنكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة لاختصاصها) اى لاختصاص المتحركة (بالاسم) كاعرفت ﴿ و ﴾ (لحوق) ﴿ نحو تاء فعلت ﴾ يعنى من خواصه ايضا لحوق التآت التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى * ثم فسر مراده فقال (اراد) اى المصنف (بنحو) اى بقوله نحو (تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كلة نحو يعنى فحينئذ تدخل (فيه) اى فيما يختص لحوقه (تاء فعلت) اى التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لايلحق الا بما) اى الا باللفظ الذى (له فاعل) فان تلك التآت ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحينئذ يلزم وجود الفاعل فيما لحقته (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة الفروع منحطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى عن ذلك الفعل (بمنع) اى بسبب منع (احد نوعى الضمير) اى البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جمع لهما ولوكانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اى لقصد التحرز (عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستتر (لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجيح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم اليق واجدر) من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه * ولما فرغ المصنف من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال ﴿ الماضى مادل ﴾ قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله ﴿ على زمان ﴾ متعلق بدل

﴿ وقوله ﴾

وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعنى ماكان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتيــة) تفسير لكلمة قبل فان القبلية اما ذاتيــة كقبلية العلة على المعلول اوزمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبــل زمانك هى القبلية الذاتية لكن لامطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسره به للاشارة الى دفع ماقيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق وننقل الكلام الى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمن ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمن على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمن آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمه قال قبلية ذاتيــة (لابحسب الزمان) فانه لوكان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسئلة حكمية وتحقيقها ان الحكمــاء ذهبوا الى ان الزمان لابداية له ولا نهــاية بدليل انه لوكان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لوكان ذلك التقدم تقدما زمانيا يحتاج الى زمن بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لهــا يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا * ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشأه الذات لاالتقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك فان الامس لايجامع اليوم كذا فى بعض الحواشى وفيه مباحث اخر والوجه فى تركها ماقال العصام ولتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر * ثم شرع فى بيان فوائد قيود التعريف فقال (فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعــال) اى من المضــارع وغيره فانه يصدق على كل منهمــا انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه) فان ماعدا المــاضى امادال على الحــال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبــل زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك * ولما توهم انتقاض التعريف

منعا بانه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لايصدق
عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بما الموصولة) يعنى مافى قوله
مادل (الفعل) كما فسره الشارح بقوله اى فعل واذاكان المراد بالموصول فعلا
(فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت
على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه * ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض
بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان
قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا وجزاء فانهما ماضيان يعنى يصدق
عليهما المحدود مع انه لايصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لا على
زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ماهو بحسب الوضع)
يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اريد بها
هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (بلم يضرب) فانه ليس موضوعا باصل
الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان
قبل زمانك بحسب كونه موضوعا له بل وضعه للمستقبل اوالحال ودلالته على
الماضى بحسب الاستعمال (وجمعه) اى وكذا لاينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا
للافراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز الشرط (ضربت) اى فيما وقع
فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى ثم عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما
فى حيز الشرط والجزاء * ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه الممتاز بها
عن اخواته من الافعال لان اخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال ﴿ مبنى
على الفتح ﴾ واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبنى فقال (خبر مبتدأ محذوف
اى هو يعنى) اى مرجع الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح
لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفا صحيحا (او) هو مبنى على الفتح
(تقديرا نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة * ثم شرع الشارح فى بيان وجه
كونه مبنيا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض لوجه
نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة
للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معتورة عليه
وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شئ منها موجود فى الفعل واذا كان
الاصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع ابقى
الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه مبنيا على الحركة وبين كونه مبنيا
على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيا على الحركة اى التى هى غير الاصل
فى المبنى (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ماهو الاصل (فى المبنى فلمشابهته)
اى لمشابهة الماضى (المضارع) الذى هو متحرك لكونه معربا (فى وقوعه)

(اى)

اى وقوع الماضى موقع الاسم (نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب) فان ضرب
ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا
وجزاء) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى مشابه للمضارع
ايضا فى وقوع الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع (تقول) اى يجوز أن تقول
(ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح) اى واما وجه
كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فلكونه) اى فالكون الفتح
(اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا على الفتح مشروطا بشرط لاشئ اعنى
بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) (فانه) اى فان الماضى (مبنى
على السكون معه) اى مع الضمير المذكور (نحو ضربن) وهو الجمع المؤنث الغائب
(الى ضربنا) اى منتهيا الى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفى الصيغ الثمانى معلوما
ومجهولا وهى ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربت وضربتن وضربت
وضربنا فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت
وضربتا وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه انما بنى
على السكون لا لكون السكون اصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الاصل
بل بناؤه على السكون لمرجح آخر وهو كراهة (اجتماع اربع حركات متواليات فيما)
اى حاصلة من اللفظين اللذين (هو) اى احدهما مع الآخر (كالكلمة الواحدة) يعنى
اجتماع اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال احداهما بالاخرى
شديدا بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كريه فى الموضع الذى حصل اجتماعها من
الكلمتين اللتين كان اتصال احداها بالاخرى شديدا بحيث تجعل احداهما مع الاخرى
كالكلمة الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى انه لما كانت
تلك الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال
لكونه مدلولا للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) اى المصنف (الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا) اى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) اى فان فعل
ضربا يعنى الفعل الماضى الذى هو مثنى ضرب (ايضا) اى كمفرده (مبنى على الفتح)
لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غير) (الواو) معطوف
على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسيط لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعنى
ان كون آخر الماضى مبنيا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا
للضمير المذكور والثانى ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكر (فانه) اى لان الآخر
(يضم) اى يجعل مضموما (معها) اى مع كلمة الواو وقوله (لمجانستها) بيان لوجه
ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى فيما كان مبنيا على الضم اذا كان
مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى انه يضم لفظا

(كضربوا) يعنى اذا كان الحرف الاخير صحيحا (اوتقديرا) او يضم تقديرا يعنى انه كان مضموما فى الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ماقبله مفتوحا (كرموا) بفتح الميم يعنى اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وماقبل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك فى اللفظ وفى بعض الحواشى ان هذه العبارة من الشارح موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو والظاهر أن المراد يبنى على الضم لقصد مجانستها لحرف العلة لما صرح به فى المنهل وغيره انتهى * ولما فرغ من بيان خواص الماضى وتعريفه شرع فى بيان حد المضارع وخواصه فقال (المضارع ما اشبه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اى فعل) تفسير لما وضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف نأيت) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اى حال كونه) اى كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف نأيت) وفيه اشارة الى ان الباء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زينى زاده فى معرب الكافية وقوله (فى اوائله) حال من الحروف اوصفة له يعنى حال كون تلك الحروف فى اوئل المضارع (يعنى) اى المصنف بحروف نأيت (الحروف التى جمعتها كلمة نأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب انين لان فيه تفريقا بين حرفى التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا كذا فى بعض الحواشى * واعلم ان ترتيب صيغ الفعل فى علم الصرف مخالف لترتيبها فى علم النحو فان ترتيبها فى الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المخاطب متوسطا وفى النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلم التى جمعت تلك الحروف ثلاث انين ونأيت ونأتى فالابتداء فى الاول متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلاموافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب وفى هذا موافقة لترتيب النحو فى الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم * ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام فى قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف فى صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر الضمير المجرور بقوله (اى لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتركا) مفعوله يعنى ان تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التى تشترك بين المعنيين يعنى (بين

(زمانى)

زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان فى استعمال المضارع فى الزمانين قولين احدها انه حقيقة فيهما يعنى انه من الالفاظ المشتركة والثانى انه حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين) اى كلفظ العين فانه اسم وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرها (وتخصيصه) وهو (بالجر عطف على قوله لوقوعه) وقوله (اى تلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام فى تفسير مراد المص كما قلنا يعنى ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة (انما تكون) اى لاتكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه) اى ولكونه مخصصا (بواحد من زمانى الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا لهما ومشتركا بينهما بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لان التخصيص انما يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد الذى خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اى وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) اى فان لفظ سوف (للاستقبال البعيد كما مر) فى بيان الخواص وقوله (كما ان الاسم يخصص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمشابهة بينهما فان شرطها اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه ولما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف اكمل الشارح بيان اتصاف الاسم ايضا فانه اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هى احد معانيه بقرينة ذكر طلع * ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (وانما عرّف) اى المصنف (المضارع بمشابهته الاسم) حيث قال ما اشبه ليكون التعريف مطابقا للفظ المضارع (لانه) اى لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اى لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول عن معنى آخر وهو كونها مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه فان الشيئين المشابهين شبها بالاخوين الذى (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع المصنف فى بيان تعيين كل واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال

﴿فالهمزة﴾ وقوله (من تلك الحروف) اما صفة او حال يعنى المراد بها الهمزة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف نأيت فالفاء فى قوله فالهمزة تفصيلية والهمزة بالرفع مبتدأ وقوله ﴿للمتكلم﴾ ظرف مستقر خبره وقوله ﴿مفردا﴾ بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الهمزة معينة لنفس المتكلم حال كونه مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (او مؤنثا نحو اضرب) ولايخفى ان المصنف غير ترتيب ماذكره فى الاجمال الذى هو لفظ نأيت حيث قدم فيه النون وقدم ههنا الهمزة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو تقديم الهمزة لان الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال ﴿والنون له﴾ (اى للمتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه المذكر والمؤنث لكن لا لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا اوكلهم مؤنثا او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد ﴿مع غيره﴾ (واحدا كان) اى سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (او اكثر) فيكون جمعا (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا لمثناه وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة فى المتكلم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكلم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعاينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضرورى من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح فى كتب الصرف وقوله (وكأنهما) لبيان وجه ترجيح الهمزة للمفرد والنون للمتكلم يعنى اظن ان الهمزة فى اضرب والنون فى نضرب (مأخوذان) اى الهمزة مأخوذة (من) همزة (انا و) النون مأخوذة من نون (نحن) ﴿والتاء للمخاطب﴾ (واحدا كان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او مثنى او مجموعا مذكرا) اى سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرا نحو تضرب وتضربان وتضربون (او مؤنثا) نحو تضربين وتضربان وتضربن وقوله ﴿وللمؤنث﴾ عطف على قوله للمخاطب اى التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة المؤنث * ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره فى مقابلة قوله ﴿والمؤنثين﴾ تركه المصنف ولما كان قوله ﴿غيبة﴾ بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبينة للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو تضرب وتضربان ﴿والياء للغائب غيرهما﴾ وقوله (اى غير القسمين)

﴿تفسير﴾

تفسير لضمير غيرها اى المراد بغيرها غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث الغائبة و) الآخر (مثناه) فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع ست صيغ ولما تعين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يصر بالاضافة) اى لم يصر بسبب اضافته الى ضمير (معرفة لكنه) اى لكن الشان انه (خرجت بها) اى بالاضافة (عن النكارة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة (فهو) اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح ههنا وجوز كونه بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لايجوز أن يكون صفته لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه لايجوز أن يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فنعت واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة فاجاب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصية واما اذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو أنه (حال) من الغائب * ثم رجحه فقال (وهو الاولى) اى ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (لموافقته السابق) بيان وجه انحصار الاولوية فى كونه حالا يعنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والمناسبة للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لايكون الا حالا ولايجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى اتمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كما توهم بل وجه آخر * ثم شرع فى مسائل حروف المضارعة فقال ﴿وحروف المضارعة﴾ اى الحروف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم ﴿مضمومة فى الرباعى﴾ ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فيما) اى فى المضارع الذى (كان ماضيه) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة مجردة عن الزوائد (كيدحرج اولا) اى اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان احدها زائدا وذلك فى الثلاثى المزيد فيه (كيخرج) وكذا يقاتل ومنها الابواب الستة التى الحقت بالرباعى المجرد ﴿ومفتوحة﴾ اى حروف المضارعة مفتوحة ﴿فيما سواه﴾ (اى فيما) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى (ماضيه) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف

مثل يتدحرج و) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوها) اى نحو يتدحرج ويستخرج وهو ماكان ماضيه على ثلاثة احرف مثل ينصر ويضرب اما وجه كونها مضمومة فى الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان كثير الاستعمال استدعت كثرته ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقلة المستدعية للتخفيف ايضا كذا فى بعض الحواشى ﴿ ولا يعرب من الفعل غيره ﴾ (اى غير المضارع) وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم (فيه) اى فى ذلك الغير * ولما توجه على عبارة المتن بانه لم يجز تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب اراد الشارح ان يمهد مقدمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصال نون التأكيد به واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فيلزم صرف عبارته الى وجه يوافق المراد وهو أنه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق بمفهومه فانه لما كان قوله لا يعرب من الفعل غيره (فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع) فقوله (صح) جواب لما اى لما كان فى هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا لا يعرب (قوله) ﴿اذا لم يتصل به نون﴾ فانه لما نفى اعراب غير المضارع انفهم منه اثبات اعراب المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاءنى غير زيد فانه يقتضى انحصار المجيئية فى زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون ﴿ تأكيد ﴾ (ثقيلة كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة (او خفيفة نحو يضربن) بسكونها وقال العصام وفى توجيه الشارح تبعا لصاحب الوافية نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى مايعرب الا المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تندفع الشبهة اذا كان هذا القول تقييدا لحصر اعرابه فى وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيدلها اى يعرب مغايرة فى وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه فى صدد بيان حال المضارع لا فى صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولا نون جمع المؤنث) اى وانما يعرب

﴿ المضارع ﴾

المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب باتصال تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احدهما) اى نون التأكيد او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبنيا) وانما يقتضى اتصال احدهما كونه مبنيا (لان نون التأكيد لشدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون النون المذكورة (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله) اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكورة بمنزلة آخر الكلمة (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ دليل لعدم كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمشابهتها) اى لمشابهة نون جمع المؤنث الداخلة فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونهما جمع المؤنث ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع فى بيان تعيينه فقال ﴿ واعرابه ﴾ اى اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها ﴿ رفع و ﴾ ثانيها ﴿ نصب ﴾ (يشارك) اى يشارك المضارع (الاسم فيهما) اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا ﴿ وجزم ﴾ اى وثالث الانواع جزم (يختص) اى يكون الجزم مختصا (به) اى بالمضارع (كالجر) اى كما كان الجر مختصا (بالاسم) حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذى هو علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون وان اقتضاه العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى انه بمعنى السكون او حذف نونه او حذف حرف اقتضاه العامل انتهى * ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال ﴿ فالصحيح ﴾ (منه) اى من المضارع * ولما كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفيين وبين النحاة وهو أنه فى اصطلاح الصرفيين ماسلم جميع حروفه من حروف العلة وعند النحاة ماسلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو)

اى الصحيح (عند النحاة) لاعند الصرفيين (ما) اى لفظ (لم تكن حروفه الاخيرة حرف علة) سواء كان لامه او عينه اوكلاهما حرف علة فكلمتا وعد ويسر صحيحتان عند النحاة وغير صحيحتين عند الصرفيين وانما قال حروفه الاخيرة ولم يقل لامه لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح مبتدأ وخبره الآتى قوله بالضمة (المجرد) بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز مرفوع) متعلق بالمجرد وزاد الشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه يصدق عليه ان لفظ يضرب لم يجرد عن الضمير البارز المرفوع لان فاعله الضمير الذى ذكر بعدالا وهو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذا قيد المرفوع بالمتصل يصدق عليه انه مجرد عن المتصل وقال العصام والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير أن لايتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله (للتثنية) صفة ثالثة لقوله الصحيح يعنى الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مذكرا كان) اى تلك التثنية (اومؤنثا) وقوله (مثل يضربان وتضربان) اشارة الى تعميم التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على التثنية وزاد الشارح وصفه بقوله (المذكر) ليحصل تعميم الجمع للمذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تعميم آخر يعنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) وهو للمخاطبة وقوله (والمخاطب) بالجر عطف على ماقبله وصفه بقوله (المؤنث) ليختص بالمخاطبة (مثل تضربن) ولما اشترط للحكم الذى سيذكر أن يكون الصحيح معربا مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكورات بقى فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكر و) ثانيها (تضرب) حال كونه (فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطب المذكر و) ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد و) رابعها (نضرب) حال كونه (فى المتكلم مع غيره) (بالضمة) خبر للمبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن الضمائر المذكورة بالضمة (فى حال الرفع) (والفتحة) (فى حال النصب) (لفظا) وقوله (اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى النسخ التى وجدها الشارح وليس بموجود فيما وجده صاحب الوافية وزينى زاده (والسكون) اى بالسكون (فى حال الجزم) ثم قال العصام لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون

(لايكون)

فقوله للتثنية ... لقوله عن ضمير لا ... ولا ... لاحتياج الى تفصيل ... من ...

لتأنيث باثبات

لايكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجيه بان يكون هذا ناشئا عن عدم الفرق بين اللفظى والتقديرى فالباء فى قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل ساكن فى الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر القوم التقديرى فى السكون كما اعتبروه فى الحركات الثلاث تأمل ومثال كونه معربا بالضمة ﴿مثل يضرب﴾ (و) مثال كونه معربا بالفتحة (ان يضرب و) مثال كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الآخرين فاتمهما الشارح ولعل وجهه انه اراد أن يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لا انه اراد أن يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتمه بما الحق به انتهى ملخصا ﴿و﴾ (المضارع) ﴿المتصل به﴾ فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل والضمير المجرور راجع الى الالف واللام وقوله ﴿ذلك﴾ فاعله وقوله (اى ذلك الضمير البارز المرفوع) تفسيرله وقوله (وذلك فى خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها الشارح فى تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى ان المضارع الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه ﴿بالنون﴾ وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة اى كونه بالنون فى حالة كونه مرفوعا ﴿وحذفها﴾ (اى بحذف النون) للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على ان حذف النون اعراب له فى حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان) اى كما ثبت ان (النصب فى الاسماء تابع للجر) يعنى انما اعرب بحذف النون حل الجزم لانه بمنزلة الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة فى المفرد حل الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حل النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر فى الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب المذكورات بالحروف فلمشابهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء كذا فى بعض الحواشى * ثم شرع فى بيان امثلته فقال ﴿مثل يضربان﴾ وهو تثنية الغائب حيث

رفع بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة (ويضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون) ﴿وتضربين﴾ مثال المفرد المخاطبة وهذا كله فى حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعنى لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى وكذلك النصب* ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع فى بيان اعراب المعتل منه فقال ﴿و﴾ (المضارع) ﴿المعتل الآخر﴾ اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف العلة * ولما كان بين كونه معتلابالالف وبين كونه معتلا باخويه فرق اشار الى ان هذا الحكم مختص بمايعتل آخره ﴿ بالواو والياء﴾ لا بالالف كماسيجيء حكمه يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه ﴿ بالضمة تقديرا ﴾ (فى حال الرفع) وانما كان تقديرا لالفظا (لان الضمة) يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما وقع فيه الواو (يدعوو) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة التقديرية ﴿ والفتحة ﴾ يعنى ان اعراب ذلك المتعلق بالفتحة ﴿ لفظا ﴾ (فى حال النصب) وانما كان لفظا (لخفة الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة عليهما (نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعو و) من اليائى نحو (لن يرمى) ﴿والحذف﴾ وتفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمة والى ان الالف واللام فى اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (فى حال الجزم) تعيين للحالةالتى يكون اعرابه بحذف الآخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين فى حل الجزم (لان الجازم لما لم يجد حركة) فى آخره (اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما قابلين للسقوط كذا فى العصام نقلا عن الرضى وفى بعض الحواشى انه لعل وجه المناسبة كون حرف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال المجزوم من الواوى (لم يغزو)من اليائى (لم يرم) وقوله ﴿و﴾(المضارع) ﴿ المعتل ﴾ (الآخر) شروع فى حكم المعتل بغيرهما يعنى ان المضارع الذى يعتل آخره ﴿ بالالف﴾ يكون اعرابه ﴿ بالضمة والفتحة تقديرا ﴾ وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لاتقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) فى حالة رفعه (يرضىو) فى حالة نصبه(لن يرضى) ﴿والحذف﴾ (اى بحذف الالف فى حالة الجزم) كما كان فى الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ماحمله من ذات الاعراب شرع فى بيان المواضع التى حمله فيه نوعا من انواعه فقال ﴿ ويرتفع ﴾ وقوله

(المضارع) تفسير للضمير المستتر فى يرتفع وهو فاعله وقوله ﴿ اذا تجرد عن الناصب والجازم ﴾ ظرف مكان او زمان لقوله يرتفع يعنى انه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعنى جنسهما (نحو) اى مثال المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع الاختلاف بين النحاة فى العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة مايتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعنى انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يعمل (فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذالكسائى منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع فى ذلك الرضى حيث قال كما هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر فى ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا فى بعض الحواشى ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم فى يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لايعين اختيار المذهب الاول بل يومى اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال فى بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفى بيان المجزوم ويجزم بلم الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل فى المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثانى وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم كما فى زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب فى موقع الاسم (اى ضارب او مررت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (او رأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل اذا كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فما وجه دلالة عبارته اعنى قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل فى وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذ تحقق الناصب والجازم يمتنع

وقوع الاسم موقعه لان الاسم لايدخله ناصب ولا جازم فى لم يضرب لا يصح ان يقال لمضارب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى فى كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصلى فى هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام * ثم التزم الشارح هذا المذهب حيث تعرض لتفصيله وتحقيقه فقال (وانما ارتفع لوقوعه) اى المضارع (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) اى على تقديره وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشتراكه معه فى هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواه) اى لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذهما العمدتان فى الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اى وكون العامل فى المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين) وهو المذهب الذى اختاره المصنف فى كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع فى المضارع كونه واقعا فى موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع فى مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا فى المواضع التى يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مرفوعا فى المواضع التى (لايقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا فى الصلة (نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حرف التنفيس التى هى من خواصه فى نحو سيقوم (وسوف يقوم وفى خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا فى خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل فى كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفى نحو يقوم) اى ومنها وقوعه فى موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز فى موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المثنى (واجيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن الذى يضرب) اى عن الواقع فى الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لايقع فيها بانا لانسلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه

انما لم يقع اذا لم يجز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز أن تقول كذلك يحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخرا (ويكفينا وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) فى هذين الموضعين فى الجملة وهذا يكفى فى وظيفة المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى اعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقديره اسما) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرنا تلك المغايرة (وعن نحو سيقوم) اى واجيب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده) يعنى انه لم يجز أنه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر يعنى ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده فى الحقيقة لكنه (فى حكم السين) الذى هو بمعناه فى الحكم بانه لا يقوم وحده يعنى انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اى فى خبر كاد (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفعل الذى هو غير الاصل (لما) اى للوجه الذى (يجيء) اى ذكره (فى باب افعال المقاربة) ان شاء الله تعالى «وينتصب» (اى المضارع) يعنى يقبل المضارع النصب «بان» وقوله (ملفوظة) بالنصب حال من كلمة ان وانما قيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقدير أن كما سيجيء لا يكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدها ملفوظة والثانى مقدرة واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول «ولن» اى وينتصب ايضا بكلمة لن واختلفوا فى اصلها (قال الفراء اصله لا) اى النافية بقرينة كونها لنفى الاستقبال (ابدل الالف نونا) ورد بانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف الفا وكذا التنوين كذا فى حاشية العصام (وقال الخليل اصله لا ان) اى انها مركبة من النافية والمصدرية (فقصر كأيش) يعنى انه حذفت الالف من لا والهمزة من ان ووصلت اللام المفتوحة بالنون يعنى ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كما قصر (فى اى شئ) يعنى فى استفهام ماهية

الشيء فابقى من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار أيش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذى دخلت فيه عليه لان مافى حيز أن لايجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه تقديم المعمول عليه عن بعض العرب فى قولهم عمرا لن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لايلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه كحكم جزئه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عندالتركيب اذهو وضع مستأنف ألا يرى ان لفظة لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التحضيض نحو ﴿لولا اخرتنى﴾ كذا فى بعض الحواشى (وقال سيبويه انه) اى لفظ لن (حرف برأسه) يعنى ليس مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحدث العصام مذهبا آخر بقوله اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التى حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لتأكيد النفى بل لتأكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التأكيد فان عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفى بتأكيد النفى انتهى والله اعلم (واذن) وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذ أن فخفف)يعنى انه مركب من اذ الظرفية التى للماضى ومن أن المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا) يعنى بكسر الهمزة وبالالف بعد الذال وهى (الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه) كما نون اذ حين حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ وحينئذ والمعنى فى نحو اذا اكرمك لمن قال انا آتيك اكرمك وقت اتيانك (وكى) وهى رابعها اى وينتصب بكى * ولما فرغ من النواصب الملفوظة شرع فى بيان جواز تقدير بعضها فى مواضع مخصوصة فقال (وبان) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيده بقوله (مقدرة) لدفع توهم العينية لانه لما قيده بالمقدرة بقى المعطوف عليه ملفوظة والملفوظة غير المقدرة يعنى انه كما ينتصب بان حال كونها ملفوظة ينتصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعنى سرت الى ان ادخل البلدة (و) (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد (لام كى) يعنى بعد اللام التى بمعنى كى (نحو سرت لادخلها) اى سرت كى ادخل البلدة (و) (بعد) (لام الجحود) اى بعد اللام التى اكد بها النفى السابق (وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى) اى بحرف من الحروف النافية (نحو) اى نحو قوله تعالى (وماكان الله ليعذبهم) وانما قدر أن بعد المذكورة (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف جارة والجر من خواص الاسم (فيمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على الفعل) بحال (الا ان يجعله) اى يتصرف فى ذلك الفعل بان يجعله (مصدرا بتقدير ان)

اى بسبب تقدير أن (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا فى الاسم ﴿و﴾ (بعد) ﴿الفاء﴾ اى وكذلك ينتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرنى فاكرمك) ﴿و﴾ (بعد) ﴿الواو﴾ اى الواو العاطفة (نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن) ﴿و﴾ (بعد) ﴿او﴾ (نحو لالزمنك او تعطينى حقى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا (عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكانتا واقعتين بعد الانشاء كانتا لعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اى والحال انه قد امتنع (عطف الخبر على الانشاء) اى بغير تأويل احدهما بما يوافق الآخر (فجعل) اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد أن يجعل المضارع (مفردا ليكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد المفهوم) اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز (فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك) انه (ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك) يعنى طلب المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبها اكرام منه للمخاطب (وفى لاتأكل) اى فيكون المعنى فى لاتأكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما او فهى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لالزمنك الى ان تعطينى حقى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لالزمنك فى جميع الاوقات الا وقت ان تعطينى فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد * ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب اجمالا شرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال ﴿فان﴾ بفتح الهمزة وسكون النون يعنى (التى ينتصب بها المضارع) ﴿مثل اريد ان تحسن الىّ﴾ (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها بالفتحة ﴿و﴾ (مثل) ﴿ان تصوموا خير لكم﴾ (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بحذف النون) اى نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى (ولعله تركه) ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالبين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة او بالتأويل بالرأى لمافيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل ان يصلحا بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره * ثم اراد أن يبين امارة الفرق بين المصدرية وبين المخففة من المشددة بقوله ﴿و﴾ (كلمة ان) ﴿التى تقع بعد العلم﴾ وقوله (اذا لم يكن بمعنى الظن) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى لايكون بمعنى الظن اى اذا كان العلم مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد

الجازم الذى يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا فى معنى الظن الذى هوالاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيجيء حكمه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور أنه لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل مايدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان اوالظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيذ بفهم مجيئه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان التى بعد العلم الغير المأول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشيء اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه كعرف وظهر وتحقق وغير ذلك لا ينافى صحة التقييد اذ يكفى فى صحته مجيء بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لا نسلم ان المراد منه العلم وما فى معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى وقوله والتى مبتدأ وقوله ﴿ هى ﴾ مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف لقوله ﴿ المخففة ﴾ وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت بعد لفظ مشتق من العلم هى المخففة ﴿ من ﴾ (ان) ﴿ المثقلة ﴾ وهى التى من الحروف المشبهة بالفعل لا انها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعة (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى لان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعة (للرجاء والطمع) وهما دالان على ان مابعدها غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان مابعدها معلوم التحقق واذا كان كذلك (فلا تناسبه) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم * ثم انه لما افاد المصنف ان ما وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال نقيضه بالاستشهاد فقال ﴿ وليست ﴾ وقوله (اى ان الواقعة بعد العلم) تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله ﴿ هذه ﴾ منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير للمشار اليه انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما يلايم دخول السين او سوف او قد او حرف النفى عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتمثيل بقوله ﴿ نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم ﴾ ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال ﴿ و ﴾ (ان) ﴿ التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان ﴾ يعنى كونها مصدرية ومخففة وانما

﴿ يصح ﴾

يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالته) يعنى الظن يلايم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالته (على غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر كذا صححه العصام (يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المثقلة فتعمل حينئذ فى ضمير الشان وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء فى قوله باعتبار دلالته متعلق بقوله يلايم ههنا وكذا فى قوله (وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية) يعنى ان الظن لما لم يدل على الاعتقاد الجازم الذى لايحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذى يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلى دل على عدم التيقن فيلايم الرجاء والطمع ومايدل عليه هو أن المصدرية واذا وجد فى الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) اى من المخففة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما فيجرى فى ان) اى فى كلمة ان (التى) وقعت (بعده) اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهى ثانية النواصب وهو مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد أن تحسن يعنى ان كلمة ان مثل ماوقع فى لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (لن) (نفى المستقبل) اى نفى الفعل الذى وجد فى الزمان المستقبل وقوله (نفيا مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون منصوبا على المصدرية وان يكون على الحالية يعنى ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو نفى الفعل نفيا مؤكدا لانفيا مجردا عن التأكيد كما فى لايقوم ولانفيا مؤبدا كما قاله بعضهم ورده الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفى نفيا مؤبدا (يلزم) التناقض المنافى لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (فى قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى لن ازال فى الارض اى ارض مصر (حتى يأذن لى) اى الى ان يأذن لى (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعنى فاذا اذن ابى فى البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفى البراح فى المستقبل مؤبدا بان يكون مراده لن ابرح ابدا لكان المستقبل شاملا لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ أن يوجد (تناقض) فى كلامه وهو التأبيد وعدمه (لان لن) على مازعمه (تقتضى التأبيد) لانه فرض عليه وقدر به على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأبيد (وحتى) اى واتيان لفظ حتى يقتضى عدم التأبيد لان حتى (تقتضى الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأبيد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف فى التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى ثالثة النواصب وهى مبتدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتى وقوله (التى ينتصب

بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احداهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا التى هى ينتصب بها المضرع وانما ترك الشارح هذا القيد فى لن لانها لم توجد الا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط التى ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله ﴿اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها﴾ اما ظرف للانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد اوظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اى ان لم يكن مابعدها) تفسير للاعتماد يعنى ان المراد بالاعتماد المنفى هو أن لايكون مابعد كلة اذن من الفعل المضارع (معمولا لما) اى للعامل الذى وقع (قبلها) اى قبل كلة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا ويكون مابعدها خبرا له كما ستعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه) اى لانه (اذا اعتمد مابعدها على ماقبلها لاينتصب) اى لايكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها وانما لاينتصب (لانها) اى لان كلة اذن (لضعفها) اى لكونها عاملة ضعيفة (لاتقدر) اى كلة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيما) اى فى المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كلة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لايكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والآخر ماقبلها فرجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثانى واذا كان المضارع معمولا للعامل الذى قبلها (فصار كأنه) اى صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كلة اذن (سبقها حكما) اى سبقا حكميا بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق لايكون عاملا لسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا ﴿وكان﴾ (عطف على لم يعتمد) ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد أن يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد أن يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ماقبلها واذا كان) ﴿الفعل﴾ (المذكور) وهو الفعل المضارع الذى ذكر (بعدها) اى بعد اذن ﴿مستقبلا﴾ وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصا بالاستقبال يعنى انما يشترط فى النصب كونه مستقبلا لكونه كلة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اى والحال ان الجواب والجزاء (لايتمكنان) اى لايمكن وقوعهما فى زمان من الازمنة الثلاثة (الا فى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل والمقابل لابد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الآتى الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على ماقبله (نحو انا اذن احسن اليك) او بان لم يكن المستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا اوكلاهما) اى اوعدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك

انااذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهوانا فكان معمولا لمعنى الابتداء اوالمبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثاني وهو كونه مستقبلا وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولا لماقبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى انى اظنك في حال التحديث ولايدل على معنى انى لم اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتى وفي المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذى وقع بعدها اوفي العصام ان في تعليل الشارح الشرط الثاني بقوله لكونها جوابا وجزاء وهما لايتمكنان الافي الاستقبال بحثا لانا لانسلم وجوب كونهما مستقبلين لان جواب كلام القائل لايكون الا بعد كلامه ولايجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز أن يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك اذن عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لاتقدر أن تعمل في الحال الذى هو جار للماضي الذى هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم من كلام الرضى فمحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها المضارع اذالم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن التى ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على الاغلب وهما في المضارع لايتمكنان الا في الاستقبال اذ لامدخل للجزاء في الحال فاشترط بموجب ماكان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثال) بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا (لايحتمل الا الاستقبال) اى لايحتمل المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد او تعصم دمك ونحوها ممايحتمل الحال * ثم شرع في بيان الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ اوالكلمة مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد (ظرف) اى لغو (للانتصاب الملحوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشرنااليه) وهو قوله التى ينتصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبرالمبتدأ) وقوله (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع مايتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته في اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينها وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن

(بهذ المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهي ان ولن (الا انه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد أن يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين(المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل ﴿ واذا وقعت ﴾(اى اذن)﴿ بعد الواو والفاء ﴾ يعني العاطفتين ﴿فالوجهان﴾ فقوله (جائزان) للاشارة الى ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية * ثم فسر الوجهين بقوله(النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام فى الوجهان للعهد والمراد بهما ماسبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد مابعدها على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) والجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال ﴿ وكى ﴾ وهى رابعة النواصب وقوله (التى ينتصب بها المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله ﴿ مثل اسلمت كى ادخل الجنة ﴾ بالرفع خبره وقوله ﴿ ومعناها السببية ﴾ جملة معترضة بين المعطوفين * ولما كانت السببية نسبة تقتضى سببا ومسببا فسرها بقوله (اى سببية ماقبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كلمة كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسببية الاسلام) اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور) ﴿ وحتى ﴾ (التى ينصب بها المضارع بعدها بتقدير أن) فقوله حتى مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله مثل اسلمت وقوله ﴿ اذا كان ﴾ (اى المضارع) ﴿ مستقبلا ﴾ ظرف لغو للانتصاب الملحوظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا ﴿ بالنظر الى ماقبله ﴾ وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا) ﴿ بمعنى كى ﴾ (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (للسببية) ظرف مستقر صفة لكى يعنى بمعنى كلمة كى الكائنة للسببية ﴿ او الى ﴾ اى او كان حتى بمعنى كلمة الى الكائنة (لانتهاء الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتهاء الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التى بمعنى مع فلا يرد

(ما)

ماقال العصام انه لافائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله ﴿ مثل اسلمت حتى ادخل الجنة ﴾ خبر للمبتدأ الذى هو حتى يعنى حتى التى ينتصب بها المضارع مثل ماوقعت فى هذا المثال وفيما سيجىء من المثالين (مثـال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كى ولاستقبال) اى ومثال ايضا لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثال لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله يعنى ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا له وقد وجدت صحة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى وقوله ﴿ و ﴾ (كنت) ﴿ سرت حتى ادخل البلد ﴾ مجرور تقديرا على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونهـا (بمعنى كى) اى اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه غرضا ومقدمالك على السير فى الذهن (او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا اخبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا اخبرت به حال الدخول بعد انقضاء السير (او مستقبلا) اذا اخبرت قبل الدخول وحال السير ﴿ واسير حتى تغيب الشمس ﴾ (مثال) اى وهذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لايحتمل ان تكون غيبوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لماقبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق حصلا بالسير بخلاف هذا المثال لان غيبوبة الشمس ليست بحاصلة من السـير (ولاسـتقبال) اى ومثال ايضا لكون (مابعدها) اى مابعد كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيبوبة تقع بعد السير أراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال ﴿ فان اردت ﴾ يعنى اذا لم ترد ايها المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به ﴿ الحال ﴾ وفسره الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان لا الحال الذى هو من المعمولات ﴿ تحقيقا ﴾ وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا تميز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره

بقوله محققا* ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقا ضبط لجواز أن يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (اوحكاية) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقوله ان اردت شرط جزاؤه ماسيجئ فى قوله كانت حرف ابتداء * ولماكان كلام المصنف خاليا عن بيان التحقيق فى تصوير طريق الحكاية اراد الشارح ان يذكره فقال (كما تقول) يعنى ان مثال مايراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهومبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيما فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ماقبلها ومابعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضىّ مضمونه ماض فعبارته اللائقة له ان يقول حتى دخلت ولكن لماعدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب للتلفظ وهوأنه (كأنك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيأت) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئتك السابقة فى التعبير (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيأته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (فكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعا) فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هوزمان الحال تحقيقا فالعبارة التى تؤدّى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان التكلم وتفرضه موجودا فيه فكأنك هيأت تلك العبارة وتحكيها (فابقيته بعينه على ماكان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شئ منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهوخلاف الظاهر والاظهر أن المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لا انه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لعبارة المصنف وقوله (فى زمان الحكاية) كالعلة لماكان قبله يعنى انما تعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) فى زمان الحكاية

كما كان مرفوعا فى زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين اذ كان مراده حكاية الحال (تقدير أن) اى المصدية (لانها) اى لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بأن فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهى منافية لارادة الحال الماضية ﴿كانت﴾ جزاء لقوله فان اردت فقوله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر فى كانت راجع الى حتى بتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها ﴿حرف ابتداء﴾ (لا جارة) اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالمفرد * ثم ان المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها فاراد أن يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لا ان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء أن يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اى المضارع الذى وقع (بعده) اى بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية ﴿فيرفع﴾ (اى ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم النصب والجازم) ﴿وتجب السببية﴾ (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كى فان مابعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوى) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات) اى ولو فات (الاتصال اللفظى) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف مابعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق المقتضى للاتصال اللفظى ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوى ليكون جابرا لما فات حتى لا تخالف حتى لوضعها لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة ﴿مثل مرض فلان حتى لا يرجونه﴾ وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال (لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان المتكلم (قصد به) اى بقوله لا يرجونه (نفى الرجاء فى زمان التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اريد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بحذف النون ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لنفى الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان مثالا لما اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكاية

انتهى لكن الشارح خصصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد به حكاية ما سبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد ﴿ ومن ثمه ﴾ فالجار متعلق بما سيأتي من قوله امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله (اى ومن اجل هذين الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان ثمه اشارة الى الامرين وقوله (اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء) تفسير الامرين يعنى ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ماقبلها لمابعدها) وهذان الامران موجودان فى هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد أحدهما يمتنع الرفع ولذا ﴿ امتنع ﴾ (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء * ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع ﴿ الرفع ﴾ (اى رفع ما بعد حتى) ﴿ فى ﴾ (قولك) ﴿ كان سيرى حتى ادخلها ﴾ وقوله ﴿ فى ﴾ (وقت حصول كان) ﴿ الناقصة ﴾ (فى هذا القول) قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع فى هذا المثال اذا جعلت كان فى كان سيرى ناقصة (بان تجعل) كلمة (كان فيه ناقصة لاتامة) كما تجعل فى المثال الجائز الذى سيأتي فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سيرى اسما له وحتى ادخلها خبرا له فيكون معناه كان سيرى منتهيا الى دخول البلدة وانما امتنع الرفع على هذا التقدير (لانها) اى لان حتى (لوكانت حرف ابتداء) يعنى انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اى لزم انقطاع ما بعدها وهو المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع مابعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان (فتبقى) اى فحينئذ تبقى (الناقصة) التى لاتتم الا بخبر منصوب (بلا خبر) اذ لاتعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلا يقدر لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت تعلق الجار والمجرور فلابد أن يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ماقيل ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا فى بعض الحواشى جوابا لما اعترضه العصام واذا بقيت بلا خبر (فيفسد المعنى بخلاف ماذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر) وانما خص الشارح الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز أن يكون السير سببا للدخول فى البلد ﴿ و ﴾ (امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى) وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها * ولما لم يصح تقدير السببية امتنع الرفع (فى) قولك ﴿ اسرت حتى تدخلها ﴾ اى بهمزة الاستفهام وانما امتنع السببية فى هذا المثال (لانه حينئذ) اى حين اذ كان حتى حرف ابتداء (يكون مابعدها) اى مابعد

حتى وهو قوله تدخلها (خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه) يعنى لكونه كلاما
مستأنفا يكون اخبارا عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب
لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعنى لو فرض حينئذ أن ما قبلها سبب لما بعدها لزم
جعل المشكوك فيه سببا للمقطوع به وانما كان ماقبلها مشكوكا فيه (لوجود
حرف الاستفهام) وهو الهمزة التى فى اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم
بوقوع المسبب) وهودخول البلد (مع الشك فى وقوع السبب) وهو السير
(وهو) اى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب (محال) قوله ﴿ وجاز ﴾
عطف على قوله امتنع اى ومن ثمه جاز رفع المضارع الذى بعده ﴿فى﴾ (وقت
حصول كان) ﴿التامة ﴾ وفاعل جاز قوله ﴿كان سيرى حتى ادخلها ﴾ اى بتقدير
حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاما مستأنفا فانه لايلزم تعلق ما بعدها بماقبلها
تعلقا لفظيا (فان معناه) اى معنى كان سيرى (ثبت سيرى) ومعنى حتى ادخلها
(فانا ادخل الآن) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع
(ولا فساد فيه) من المفاسد التى تلزم لماسبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى
تعلقها لماقبلها ﴿و﴾ (جز) ﴿ايهم سار حتى يدخلها ﴾ اى وجاز الرفع ايضا
فى التركيب الذى يصدر بكلمة اىّ الدالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق
بقوله جز اى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثانى
فيه وهو كون المشكوك سببا للمحقق (لان السير فى هذا المقام محقق) لانه لما قال
ايهم سار فكأنه قال ان السير من اىّ فاعل صدر يكون سببا لدخول البلد (والشك
انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز أن يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول)
فكأنه قال السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سائره اى هو
(فقوله) اى قول المصنف (ايهم عطف) اى معطوف (بتقدير جز) اى على قوله
جاز (فى التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سيرى) اى لايجوز
أن يكون معطوفا على قوله كان سيرى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف
مثال على مثال وانما لم يجز (لعدم صلاحية تقييده) يعنى لعدم صلاحية هذا
التركيب لان يكون مقيدا (بقوله فى التامة كالمعطوف) اى كما كان المعطوف (عليه)
صالحا له فان فى المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقييد واما فى المعطوف
فاما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحا للتقييد بالتامة وغيرها (وفى بعض النسخ)
اى نسخ الكافية (هكذا) اى وقع هكذا وهو قوله (وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها
فى التامة) اى بتأخير قوله فى التامة (اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول
كان التامة فعلى هذا) اى على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) اى يجوز
أن يكون قوله ايهم سار معطوفا (على) تركيب (كان سيرى ولا فساد فيه) اى

فى كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لايسرى
فى المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره
العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ولهذا عطف فى النسخة الاولى بتقدير
الفعل ﴿ولام كى﴾ وهو مبتدأ وقوله (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن)
اشارة الى ان انتصاب المضارع الذى بعد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله
﴿مثل اسلمت لادخل الجنة﴾ خبره اى اللام الجارة التى تكون بمعنى كلمة كى
وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقدير أن مثاله مثل لادخل فى اسلمت لادخل
الجنة (وانما تقدر أن بعدها) اى بعد تلك اللام (لانها) اى لان تلك اللام (جارة)
وامتنع دخول الجارة على الفعل لكون الجر من خواص الاسم ﴿ولام الجحود﴾
(التى ينتصب بها المضارع) وزاد الشارح قوله (هى) للاشارة الى ان قوله
﴿لام تأكيد﴾ خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل
وما كان الله وقوله (للنفى) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضى
مؤكدا بالفتح وقوله ﴿بعد النفى﴾ ظرف للتأكيد وقوله ﴿لكان﴾ اى للفظ كان
متعلق بالنفى اى بعد النفى الذى قصد به نفى كان يعنى ماكان مشتقا من الكون
وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفى هى لام
التأكيد بعد النفى للفظ كان وهو غير صحيح لان النفى لايتعلق باللفظ بل بالمعنى
واجيب انه صحيح بتقدير المضاف اى بعد حرف النفى الموضوع لدخول كان
او بعد النفى لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى * ولما كان المراد بمعنى كان هو
المعنى الماضى المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى
منفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول
يعنى ان المثال الذى اورده المصنف مثال لماينفهم من لفظ كان وهو قوله ﴿مثل
وما كان الله ليعذبهم﴾ وقوله (اومعنى) اشارة الى الثانى ومثاله (نحو لم يكن ليفعل)
فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما بمعنى كان (وهى)
اى لام الجحود (ايضا) اى كلام كى (جارة ولهذا) اى ولكونها جارة (تقدر
بعدها) اى بعد تلك اللام (ان) اى كلمة ان * ثم انه لما كان لفظ الجلالة فى قوله
وماكان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبر اله واشترط فى الخبر اتحاده مع الاسم
وخفى الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار
الفعل) اى الواقع بعد لام الجحود سواء كان فى المثال المذكور فى المتن او فيما اورده
الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم
ولم يكن (زيد فعله فكيف) اى فحينئذ كيف (يصح الحمل) اى حمل التعذيب
والفعل على الاسم (قيل) اى اجيب عنه (على حذف المضاف) يعنى انه

(وان)

وان لم يجز حمله بالحمل المتواطىء بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر) اى من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر) معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز بالحذف والآخر طريق المجاز فى الكلمة وقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثانى (اى وما كان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح بان الاولى فى التقدير فى جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اورده نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا المجيب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة فى النفى ولكل وجهة ﴿والفاء﴾ وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين واشار الشارح بقوله (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفاآت وقوله (فتقدير أن بعدها لانتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل فى قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى تقدير أن بعد الفاء لانتصاب المضارع (مشروط) ﴿بشرطين احدهما السببية﴾ (اى قصد سببية ماقبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ماقبل الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقدير أن حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير أن والاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين وانما اشترط فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى هو الاصل فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتنصيص) اى ليكون النصب نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية (حيث يدل تغيير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغيير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ماقبله يعنى اذا قصد السببية يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لايحتاج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة ﴿والثانى﴾ اى الشرط الثانى للانتصاب بالفاء ﴿ان يكون ماقبلها﴾ (اى قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر أن يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر او نهى الخ

وفى قول الشارح قوله (احد الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء احد الاشياء (ليبعد) اى ليكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (اوما فى معناه) اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من النفى) وهو بيان لما وقوله (المستدعى) صفة للنفى وبيان لوجه كون النفى بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفى (جوابا) وقوله (عن توهم كون مابعدها) متعلق بقوله ليبعد يعنى ليبعد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بمعناه عليه عن توهم كون مابعدها اى مابعد الفاء (جملة معطوفة على الجملة السابقة) وهى الانشائيات وما بمعناها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر أن ليعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم فلابد من اشتراط ذلك حتى ينقطع احتمال العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع فى حكم المفرد بتقدير أن المصدرية يكون من قبيل عطف المفرد فيزول المحذور وقوله ﴿ امر ﴾ بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد قبل الفاء امر (نحو زرنى فاكرمك) بالنصب (اى ليكن منك زيارة فاكرام منى) يعنى ان مضمون قوله فاكرمك هو الاكرام معطوف على مضمون قوله زرنى وهو الزيارة ﴿ او نهى ﴾ اى او يوجد قبلها نهى (نحو لاتشتمنى فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب منى) وقوله (ويندرج فيهما) الخ رفع اشكال وهو أنه مابال المصنف ترك (الدعاء) فاراد دفعه بانه يندرج فى الامر والنهى (نحو اللهم اغفرلى فافوز) وهذا دعاء بصورة الامر (ولاتؤاخذنى فاهلك) وهذا بصورة النهى وكذا يرد عليه خروج التحضيض والترجى فيندفع بما سيأتى من ادراج الشارح لهما فى محلهما ﴿ اواستفهام ﴾ اى او يكون قبلها استفهام (نحو هل عندك ماء فاشربه) اى هل يكون منك ماء فشرب منى ﴿ او نفى ﴾ اى او يكون قبلها نفى (نحو ماتاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه) اى فى النفى (التحضيض) اى تحضيض المخاطب على فعل وسيأتى فى بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار (لولا انزل عليه) اى على الرسول عليه السلام (ملك فيكون) بالنصب اى فيكون ذلك الملك المنزل (معه) اى مع الرسول (نذيرا) وانما كان المناسب ادراج التحضيض فى النفى (لاستلزامه) اى لكون التحضيض مستلزما (نفى فعل) وهو نفى الانزال ونفى كون الملك نذيرا مع الرسول يعنى لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النفى بالالتزام (فيندرج) اى فناسب ان يندرج (فى النفى) ﴿ او تمن ﴾ اى او يكون قبلها تمن (نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه) اى فى التمنى (ما) اى التمنى الذى (وقع على صيغة الترجى) وهى لعل (نحو) قوله تعالى

حكاية عن فرعون (لعلى ابلغ الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل من الاسباب وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم لاحد راويي عاصم الكوفى ﴿اوعرض﴾ اى اويكون قبلها همزة عرض (نحو ألاتنزل فتصيب خيرا اى ألا يكون منك نزول فاصابة خير منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله (ففى جملة هـذه المواضـع) فقوله فى متعلق بالنسـبة التى بين المبتدأ الذى هو قوله (معنى السـببية) وبين الخبر الذى هو قوله (مقصود) وقوله (والفاء تدل عليهـا) جملة معطوفة على الجملة السـببية مقصود يعنى ان السببية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الفاء بعدها والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذى (وقع بعد الفاء فى تأويل المصدر معطوف) اى بالفـاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك المصدر الا خر (مما) اى من الفعل الذى (وقع قبل الفاء) اى مما ذكر من الانشائيات وملحقاتها (واما نحو قوله) اى قول الشاعر (سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فاسـتريحا) يعنى بنصب المضارع الذى هو اسـتريح وهو متكلم من الاستراحة والمعنى سأترك المنزل الذى كان لبنى تميم واصير ملحقا بالحجاز لاكون مسـتريحا وقد وقع فى هذا البيت المضارع الذى بعد الفاء منصوبا حال كونه (بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا القول محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سيقع منى ترك منزلى والحاق بالحجاز فالاسـتراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو أن تجعل سأترك وألحق من معنى الامر اى لاترك ولا لحق فاستريحا انتهى ﴿والواو﴾ (التى) اى كلمة الواو التى (ينتصب بعدها المضارع بتقدير أن فتقدير أن بعدها مشروط) وجعل الشارح ههنا قوله الواو مبتدأ بلا تقدير كما فى الفاء واستحسنه العصام ﴿بشرطين﴾ (احدهما) اى احد الشرطين ﴿الجمعية﴾ ولما كان على المصنف ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية بالياء المصدرية اشار اليه الشـارح بقوله (اى مصاحبة ماقبلها) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبى وهو كون ماقبل الواو مصـاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد منه كونهـا للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء كان داخلا على المضارع اوعلى غيره * اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ماقبلهـا ومابعدها مجتمعا فى زمان واحد اولا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط كونه للجمع بالمعنى الثـانى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكأنه قال

ان انتصابه بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فحينئذ لاحشو فيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر أن بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم كذا فى بعض الحواشى ﴿ و ﴾ (ثانيهما) اى وثانى الشرطين ﴿ ان يكون قبلها ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم لان يكون وقوله ﴿ مثل ذلك ﴾ خبر منصوب له ويؤيده انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ماقبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى مايماثل الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرهما (وامثلته) اى امثلة ماوقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن (بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه والنفى نحو ما تأتينا وتحدثنا والتمنى نحو ليت لى مالا وانفقه والعرض نحو ألا تنزل وتصيب خيرا ﴿ واو ﴾ (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن) فقوله او اى كلمتها مبتدأ وقوله ﴿ بشرط ﴾ ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط وجود ﴿ معنى الى ان او ﴾ وجود معنى ﴿ الا ان ﴾ ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دلالتها عليهما دلالة تضمنية اراد أن يبين ماهو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون) اى لفظ او ملابسا (بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان ايضا داخلة فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به انها بمعنى الى او الا مع ان (يلزم من تقدير أن بعدها) اى بعد او (تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والآخر أنه قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط ﴿ نحو لالزمنك او تعطينى حقى ﴾ (اى الى ان تعطينى حقى اوالا ان تعطينى حقى) وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زينى زاده فى معرب الكافية

من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان اوالا ان وجود هذا المعنى فى التركيب لا لكونها معنى اوكما فى الامتحان انتهى وفى بعض الحواشى وانما يلزم تقدير أن لانها اما بمعنى الى اوالا والاول حرف جر لايدخل الا على الاسم ولايدخل على الفعل فوجب اضمار أن ليصح دخولها على الفعل والثانى كلمة استثناء وهى لاتنصب المضارع فيلزم تقدير أن انتهى * ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه اختلاف فى تقدير او فى انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلا من المذهبين فقال (فسيبويه يقدرها) اى يقدر او (بالا) اى بمعنى الا وقوله (بتقدير مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لالزمنك) يعنى معنى قولنا لالزمنك او تعطينى حقى هو لالزمنك فى كل وقت (الا وقت ان تعطينى حقى وغيره) اى وغير سيبويه من النحاة (يقدرها) اى يقدر ذلك الغير كلمة او (بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرور باو اتى بمعنى الى اى لالزمنك) اى معنى قولنا لالزمنك اوتعطينى حقى عند غير سيبويه هو لالزمنك (الى اعطائك حقى) فقوله ﴿ والعاطفة ﴾ مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة *ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد بها ههنا هى ماعدا ماذكر للقاعدة المقررة وهى اذا ذكر العام بعد الخاص يراد به ماوراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا (سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو (او لا) اى اولم تكن من المذكورة (كثم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة (منها) اى من غير المذكورة (فمن غير اشتراط ماذكر) فى كل منها (من الشروط) فان كلمة ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة تقدير أن مابعدها) اى بعد غير المذكورة (اى ينتصب) اى فحينئذ ينتصب (المضارع) الذى بعدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقدير أن) وقوله ﴿ اذا كان المعطوف ﴾ ظرف للمقدرة الملحوظة بواسطة العطف يعنى ان كلمة أن تقدر بعد العاطفة اذا كان المعطوف ﴿ عليه اسما ﴾ (صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم) بالنصب اى وأن تشتم (اوفتشتم) اى فان تشتم (اوثم تشتم فثم) اى فلفظ ثم (ليس من الحروف المذكورة وتقدير أن بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال العصام ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ لاتقدر أن لجواز عطفه على مدلول أن ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر

لانه يشكل باعجبنى انك استاذ و تعلم فانه يجب فيه تقدير أن فالاولى ان لايقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف فى اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقييد بالصريح ليس بتقييد يجب ذكره * ثم شرع فى بيان اعراب قوله والعاطفة فقال (فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير أن اعنى) اى اريد باول المعدودات قوله (حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير أن واذا كان مستقبلا ظرف له (او على آخرها) اى او أنه معطوف على آخر المعدودات (وهو) اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر لحتى بخلاف قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والعاطفة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد حتى و بعد العاطفة * ثم اراد الشارح ان يبين الاعراب المرضى عنده من الاعراب فقال (وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهر أن هذا اى كونه مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب) للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشان وهو اسم ان و خبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم مما ذكرنا ذكرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا اقرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات او على آخرها اما ان يراد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الاعم مما ذكر من الواو والفاء واو كما ذكرنا اى قولنا سواء كانت الخ او يراد به ماعداما ذكر فان اريد به الاول (يلزم ان يذكر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال) فان الاجمال هو قوله العاطفة ان اريد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها او لا يلزم ان يذكر الحروف الثلثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ العاطفة لانه لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص لجواز أن توجد العاطفة الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان خصت العاطفة (به) اى بما ذكر من الحروف الثلثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع منصوبا

(به وليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور (فى الواقع مخصوصا به) اى بما ذكر (كما سبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى لجريانه فيما ذكر (ويرد عليه) اى فحين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك المخصوص (انه كان المناسب حينئذ) اى حين اذ اريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة فى الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة فى التفصيل) بان يقول وبان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة واو العاطفة(كسائر ماذكرنا) وقال العصام ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة فى تقديرأن على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعد اولا المخصوصات بالشرط لتضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر أن بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر أن بعدها بشرط مخصوص كما فصل فى حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى * ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينتصب المضارع فيها بان المقدرة شرع فى بيان مايجوز فيه اظهارها وما يجب فقال ﴿ ويجوز اظهار أن مع لام كى ﴾ اى كما يجوز تقديرها (نحو جئتك لان تكرمنى) وقوله (ومع ما الحق) معطوف على مع لام كى فى كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الآخر وانما سمى تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى ﴿قال ومن ذريتى﴾ يعنى انه كما يجوز اظهار أن مع لام كى يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق (بها) اى بلام كى (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة ﴿و﴾ (مع الحروف) ﴿ العاطفة ﴾ (نحو اعجبنى قيامك وان تذهب)فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار أن يعنى انما جاز اظهارها فى ما وقع مع لام كى ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثال اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كى (نحو جئتك لاكرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (اعجبنى ضرب زيد وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه بمعنى اردت ضربك وقوله(فجاز) تفريع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (يقلب الفعل الى الاسم الصريح

وهو) اى الحرف الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم
لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ماعداها اراد بيان وجه
الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم جواز اظهار لام الجحود
(فاما) اى فثابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن
معتادة به (لم يظهر بعدها) اى بعد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يجز أن يقول
ماكان لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل
على الاسم الصريح (لان الاغلب فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى)
اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره (وهى) اى حتى حال كونها ملابسة
(بهذا المعنى) اى معنى كى (لاتدخل على اسم صريح وحمل عليها) اى حمل
على حتى التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (بمعنى الى) وانما حمل عليها (لان المعنى
الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كلمة حتى (التى يليها
المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه
العواطف الثلاثة (فلانها) اى فثابت لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت)
اى لما اوجبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف
الثلاثة المذكورة (للتنصيص) اى لغرض ان يكون نصا (على معنى السببية)
اى كما فى الفاء (والجمعية) كما فى الواو (والانتهاء) اى كما فى او (صارت) اى تلك
الثلاثة (كعوامل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب لعدم التخلف
فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لايجتمع العاملان الناصبان احدهما
ان المقدرة والآخر احد هذه الحروف التى توهمت عاملة * ولما فرغ من بيان مايجوز
اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال ﴿ ويجب ﴾ (اى اظهار أن)
﴿ مع لا ﴾ (الداخلة) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع
المنصوب بها) اى بان فقوله مع لايجوز أن يكون ظرفا ليجب او حالا من المستكن
فى يجب وكذا قوله ﴿ فى ﴾ متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار
فى (صورة دخول) ﴿ اللام ﴾ حال كون تلك اللام ملابسة (بمعنى كى)
وقوله ﴿ عليها ﴾ كما فى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان)
وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتواليين) احدها (لام كى و)
الآخر (لام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم) ولما كان لاضمار أن مواضع اخر غير
هذه المواضع اراد الشارح ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضمر) اى
وقعت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوعا كثيرا لكنها لاتضمر
حال كونها عاملة وناصبة له بل تضمر حال كونها (من غير عمل لضعفها)
اى لضعف أن المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون

عاملة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) فان قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز فحينئذ تقدر أن حتى يكون مأولا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (او مع العمل) عطف على قوله من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (على الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمى احضر الوغى) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول اللائمى والوغى هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لائما لحضورى موضع الخصومة وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء كان بعمل او بغير عمل (ليس بقياسى كما فى تلك المواضع) اى كما كان قياسيا فى المواضع السابقة (ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه المواضع الاخيرة * ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع فى بيان الجوازم فقال ﴿ ويجزم ﴾ (اى) يكون (المضارع) مجزوما ﴿ بلم ولما ولام الامر ولا ﴾ (المستعملة) ﴿ فى ﴾ (معنى) ﴿ النهى ﴾ وقال العصام اضاف اللام لانها قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق للمشهور أن يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى بجعل فى النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى النهى ولم يقل لا النهى بالاضافة تفننا فى العبارة لا لعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احترازا) اى تقييد لا بقوله فى النهى للاحتراز (عما) اى عن لا التى (استعملت فى معنى النفى) نحو لا ينصر فانها استعملت فى معنى النفى وهو اخبار نفى صدور النصر بخلاف النهى فانه لطلب ترك الفعل كما سيجئ وكذا وقع الاحتراز عن لا التى لم تستعمل فى شئ من النهى والنفى نحو لا اقسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تجزم فعلا واحدا) وانما ترك المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجئ وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله تجزم فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزومها بالعطف فتقول

لا تضرب وتفعل انتهى ﴿ وكلم المجازاة ﴾ بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله مجازية قلب الياء الفا وتكتب تاؤه قصيرة لاطويلة لكونها مصدرا لا جمعا وقوله (التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة اواسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم (والمجزوم بها) اى بتلك الكلم (فعلان) كما سيجئ يعنى قد يكونان فعلين كذا فى العصام ﴿ وهى ﴾ (اى كلم المجازاة) ﴿ان ومهما واذ ما وحيثما ﴾ ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله (فاذ وحيث يجزمان المضارع) اذا كانا (مع ما واما بدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا يجزمان ﴿ واين ومتى ﴾ (وهما يجزمان المضارع مطلقا سواءكانا) مقارنين (مع ما اولا) اى اوليسا بمقارنين لها ﴿وما ومن واىّ ﴾ بالتنوين ﴿وانى ﴾ وهذه الكلمات انجزام المضارع بها قياس ﴿ واما ﴾ (انجزام المضارع) ﴿ مع كيف ما واذا ﴾ اى مجردا من ما ﴿ فشاذ ﴾ وقوله (لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد) صفة كاشفة لقوله شاذ* ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (اما مع كيف ما) اى وجه كون الجزم شاذا مع كيف ما (فلان معناه) اى معنى كيف ما (عموم الاحوال) وهو ينافى التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيف ما تقرأ اقرأ) اى بالجزم فيهما (كان معناه على اىّ حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه كون الجزم شاذا (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى مما عدا ان فانها هى الاصل فى الشرط ودلالتها عليه بالمطابقة بخلاف ماعداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف او استفهام اوغيرها ومحض هذه المعانى لايقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة للابهام) لا للتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة للامر المقطوع به) ﴿ وبان مقدرة ﴾ اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الاجمال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع مايختص بكل منها من المعانى والاحوال فقال ﴿ فلم ﴾ اى كلمة لم موضوعة ﴿ لقلب المضارع ماضيا ونفيه ﴾ (اى نفى

المضارع) المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى تقلب زمان المضارع الى زمان الماضى ومن المعنى المنفى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى نفيه الى المضارع كما فسر به الشارح * ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لو جعل الضمير) اى الضمير المنصوب فى نفيه (راجعا الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى بالمرجع الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد أنها تنفى الحدث الماضى فالتوجيه الاول بالنظر الى المقلوب والثانى بالنظر الى المقلوب اليه ﴿ولما﴾ اى كلمة لما ﴿مثلها﴾ (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والنفى) اى فى كون كل منهما اقلب المضارع ماضيا ونفيه وهذا مابه الاشتراك واما مابه الامتياز فهو قوله ﴿وتختص﴾ اى تمتاز (اى لما) من لم ﴿بالاستغراق﴾ والباء ههنا داخلة على المقصور لان الاستغراق مقصور على لما لا ان لما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بوا وقوله (اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به كون الازمنة مستغرقة بالنفى من وقت كونه منفيا الى وقت التكلم بكلمة لما وانما اختصت بالاستغراق لازدياد معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندبه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز أن يقول فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولما ينفعه الندم ولا يجوز أن يعكس ويقول ندم آدم ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل ﴿وجواز حذف الفعل﴾ وقول الشارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتمتاز من لم بكونها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) اى بلما وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه دليل) اى قرينة على المحذوف (نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى فلا يجوز أن تقول (ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز أن تقول (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر أراد ان يذكر له وجها ظنيا فقال (وكأن ذلك) بتشديد

النون يعنى اظن ان وجه ذلك الاختصاص هوالاحتراز عن الفصل بفاصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل فى لما (لكونها) اى لكون كلمة لما (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله) الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانهــا وان كانت فاصلة فى الجملة لكنها لقلة حروفها بالنسبة الى لما ليست بقوية فى الفصل كقوة لما فيه وقال العصام ان فيه بحثين لان ان فى ان لم اضرب يعنى مثلا ليس عاملا فى اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل هومجزوم بلم فالجزم فيه انماهو أثر لم لا أثر ان فأثر ان فى مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه بانا لا نسلم ان الفعل المنفى ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى لم اضرب هو الفعل المنفى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولية تطلق على الفعــل لا على الحرف ولا على الفعــل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضــا) كما تختص بالمذكورات (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالبا) اى فى غالب الاســتعمال (فى المتوقع) اى فى الامر الذى ينتظر وقوعه (اى يتنفى بها) اى بلما (فعل) اى حدث (متوقع مترقب تقول لمن يتوقع) وينتظر (ركوب الامير) اى تستعمل فيــه لما وتقول (لما يركب الامير) ولا تقول لم يركب وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص للاستعمال الغالب لا لمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (فى غير المتوقع ايضــا نحو ندم الشيطان ولما ينفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفعه الندم انماهو لعدم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات التى ذكرها الشــارح نظرية لم يتعرض المصنف لهــا واكتفى بما ذكره من الوجهين ﴿ولام الامر﴾ وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) ليكون فاصلا بين كون قوله ﴿اللام﴾ خبر للمبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لا صفة كماهو شان ضمير الفصل وقوله ﴿المطلوب﴾ بالرفع صفة اللام وقوله ﴿بهــا﴾ متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكــرا لكون نائبه مذكرا وهو قوله ﴿الفعل﴾ يعنى ان لام الامر التى يجزم بها المضارع هى اللام التى طلب بها الفعل اى الحدث * ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدعاء ولم يكن الدعاء داخلا فى الامر اشار بقوله (تدخل فيها لام الدعاء) الى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر الله لنا) ثم شرع فى بيان بنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين

لام الابتداء التى دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت
باللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا فى بعض الحواشى
(وفتحها) اى وفتح لام الامر (لغة وقد تسكن) اى قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد
الواو والفاء وثم) مثال الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولتأت طائفة اخرى) هذا
مثال الواو (ولم يصلوا فليصلوا) هذا مثال الفاء وهذان فى آية واحدة (وثم ليقضوا)
هذا مثال ثم وقد قرئ الاخير بالكسر ايضا وانما سكنت مع هذه الحروف للتخفيف
كما اسكنت فى باب كتف وكتف لان سكون العين قياس فى نحو كتف وكتف بكسر
العين وسكونها كذا فى الشافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب
نحو وليصلوا تأمل (ولا النهى) بالاضافة وفى بعض النسخ ولا للنهى كذا فى المعرب
مبتدأ (هى لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اى ترك الفعل) للاشارة
الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اى يطلب بها ترك الفعل الذى
هو حدث مدخولها فلا يدخل فيها نحو اترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك الترك
فان ماهو من الافراد هو لاتترك كما حقق فى محله (وفى بعض النسخ) اى نسخ
الكافية (ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها
ترك الفعل) وقال العصام ان لا علم للنهى فلا يصح اضافة العلم وكانه نكره او جعل
النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى وفى شرح اللب ولا النهى
بالاضافة بتنكير المضاف او بتجويز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل
الدال على النهى * ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهى بجواز الدخول
فى جميع انواع المضارع وفى بعضها اراد أن ينبه عليه فقال (وهو) اى النهى
وفى بعض النسخ وهى اى كلمة النهى (يدخل) بالياء على النسخة الاولى وبالتاء
على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبنى للفاعل والمفعول) بالجر
بدل من الانواع او بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف اى تلك الانواع وبالنصب
مفعول اعنى اى لا النهى يجوز دخوله على المضارع الذى بنى للفاعل وبنى
للمفعول وبعد شمول دخوله على النوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان
(مخاطبا او غائبا او متكلما) نحو لا تنصر لاينصر الخ وهذا بخلاف الامر فانه
ان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا واما ان كان مبنيا للفاعل فلزمته مسندا
الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصرا لينصروا لانصر لننصر واما فى غيرهما
فنادر كقوله تعالى ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ فانه اذا اريد المخاطب فالتعبير له بالامر بغير
اللام تقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن يعنى ان النهى الغائب
والحاضر مشترك بدخول لا الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا
فدخولها نادر كما سيجئ حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اى الكلمات

يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا او اسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهرا فانه لو قال وهى يعنى بالضمير لتوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبره اى كلم المجازاة التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول و مسببية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تساعد عبارة المصنف فى كافيته لافادة المراد اراد أن يفسر مراده فقال (اى لتجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة ماتدخل على شيئين) يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للثانى) وهذا قرينة على ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم* ولما اسند الجعل الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولا شك) اى من البديهى (ان كلم المجازاة لاتجعل الشىء سببا للشىء) واذا تبين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بجعلها) اى بجعل الكلم المذكورة (الشىء سببا) يعنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شىء لشىء) وقوله (بل ملزومية شىء لشىء) اشارة الى ماحققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما للثانى لئلا يرد نحو (ومابكم من نعمة فمن الله) اى اى شىء اتصل بكم من نعمة فمن الله وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لاخارجا ولاذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردها) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة ايراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحقيق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام ايضا (مسببا حقيقيا له لاذهنا) اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم والاكرام (اظهارا) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا الجعل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده) اى عند المتكلم

(المذكور)

المذكور ﴿ويسميان﴾ (اى هذان الفعلان) اللذان اعتبرت السببية بينهما (اولهما) ﴿شرطا﴾ وانما سمى الاول شرطا (لانه) اى لان الفعل الاول (شرط لتحقق الثانى) فقوله اولهما اشارة الى ان الضمير البارز الذى هو نائب فاعل يسمى يكون تثنية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتيب فاقتضى التوزيع والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين يسمى احدهما شرطا والآخر جزاء اولهما يسمى شرطا ﴿و﴾ (ثانيهما) يسمى ﴿جزاء﴾ فقوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعنى ان تسمية الثانى جزاء ناشئ من اجل كون الثانى (يبتنى على الاول ابتناء) اى مثل ابتناء (الجزاء على الفعل) يعنى انه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به قوله ﴿فان كانا﴾ شروع فى تفصيل الفعلين اللذين وقعا شرطا وجزاء وفى بيان حكم كل من انواعهما (اى الشرط والجزاء) يعنى ان كان الفعل الذى وقع شرطا والفعل الذى وقع جزاء ﴿مضارعين﴾ (نحو ان تزرنى ازرك) ﴿اوالاول﴾ اى ان كان الفعل الاول الذى وقع شرطا (فقط) اى دون الثانى فقوله اوالاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع الذى هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره محذوف قدّره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك) وهذا من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله ﴿فالجزم﴾ مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله (واجب) والجملة جزائية يعنى ان كان الفعلان مضارعين اوالاول مضارعا فالجزم واجب ﴿فى المضارع﴾ اى الواقع شرطا وجزاء اوشرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اى على ذلك المضارع الواقع (وهو) اى ذلك الجازم الداخل عليه اما (ان) اى الحرف الذى هو اصل فى الشرط (اوما) اى او الكلمات التى (يتضمنها) اى يتضمن معنى كلمة ان (مع صلاحية المحل لكون المضارع معربا قابلا للجزم) اى مع كون الفعل الواقع صالحا لقبوله لفظا اوتقديرا وهو المضارع بخلاف الماضى فانه ليس بصالح لقبوله لفظا اوتقديرا بل صالح لقبوله محلا لبنائه الاصلى ﴿وان كان الثانى﴾ وهو معطوف على قوله فان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الشارح بقوله (مضارعا) والاول ماضيا ﴿فالوجهان﴾ (اى ففيه) اى فيجوز فى الثانى الواقع (الوجهان) احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اى ذلك الجازم الذى يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزاء له (اداة الشرط) من كلمة ان اوغيرها (و) ثانى الوجهين (الرفع لضعف التعلق) اى بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف (لحيلولة الماضى) اى لكون الماضى الذى وقع فى موضع الشرط حائلا بينه وبين الجازم (والفصل) اى ولوقوع الفصل بينه وبين عامله الذى هو الجازم

(بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحا لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط منها مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا مضرا اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتانى زيد آته) يعنى بالجزم (او) ان اتانى زيد (آتيه) يعنى بالرفع * ولما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجوب الجزم وجوازه شرع فى المسائل التى تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال ﴿ واذا كان الجزاء ماضيا ﴾ فقوله ﴿ بغير قد ﴾ ظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اى ماضيا كائنا بلا اتيان كلمة قد ولا يجوز أن يكون حالا منه لكونه نكرة وقوله ﴿ لفظا ﴾ منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الشارح بقوله (تفصيل للماضى) اى قوله لفظا تفصيل للماضى ومثال ماوقع لفظا (نحو ان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماض لفظى ﴿ او معنى ﴾ اى اوكان ماضيا معنويا (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماض فى المعنى لكونه جحدا مطلقا وان كان مضارعا لفظا (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظا او معنى (تفصيلا لقد اى لم يقترن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بقد سواء كان) اى لفظ (قد ملفوظا كقوله تعالى (ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او منويا) مقدرا (كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك ﴿ لم يجز الفاء ﴾ اى لم يجز ادخال الفاء ﴿ فى الجزاء ﴾ اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (لقلب) اى لتأثير الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأثيره لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستغنوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة الدالة على كونه جوابا) وهى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ (ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان لم تكرمنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المتحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقد ملفوظا او مقدرا

(وان)

﴿ وان كان ﴾ (اى الجزاء) ﴿ مضارعا مثبتا او منفيا بلا ﴾ (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى عن المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفيا بلم) وانما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المنفى بلم (مندرج فيما سبق) اى فيما يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (لكونه) اى لكون المنفى بلم (ماضيا معنى) وقوله (او بلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بلم يعنى كما يكون قوله او منفيا بلا احتراز عن المنفى بلم كذلك هو احتراز عن المنفى بلن (حيث) اى لانه (يجب فيه) اى فى المنفى بلن (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك ﴿ فالوجهان ﴾ احدهما (الاتيان بالفاء و) ثانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى ما ذكر من المضارع المثبت او المنفى بلا (كما تؤثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اى فحينئذ يجوز أن يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها فقوله (واثرت) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعنى ان اداة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (فى تغيير المعنى حيث خلصت) والظاهر أنه بتشديد اللام من التخليص يعنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى دخلته خالصا وخاصا (لمعنى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لا صالحة لهما على الصحيح ولما وقعا فى حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال (فيترك الفاء) اى فحينئذ جاز أن يترك الفاء (لوجود التأثير فيه) اى لكون تأثير اداة الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها فى المعنى (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (التأثير فى المعنى قويا) اى كتأثيرها فى اللفظ فمثال الترك (نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين) ومثال الاتيان نحو قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) فان يغلبوا فى المثال الاول وينتقم فى المثال الثانى مضارعان مثبتان وقعا جزاء فتركت الفاء فى الاول وذكرت فى الثانى وقال العصام ينبغى ان يقيد المضارع المثبت بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وينبغى ايضا ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لها فيهما معنى وكذا الاستفهام على ماسيجئ انتهى ﴿ والا ﴾ (اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا او كان ماضيا بقد او مضارعا منفيا بلم او بلن ﴿ فالفاء ﴾ (لازمة فيه) اى فى ذلك الجزاء (لان الجزاء حينئذ) اى حين اذ كان ما عداهما (اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك

امس) حال كون الثانى (بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقد لفظا وبقد تقديرا (لاتأثير) اى لايوجد جنس التأثير (لحرف الشرط فى الماضى) امافى لفظه فظاهر واما فى معنـاه فلانه لما كان مقارنا بقد امتنع ان يراد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واما جملة) معطوف على قوله اماماض يعنى ان الجزاء اذا لم يكن مثل ماذكر فهو اما جملة (اسمية) نحو ان تكرمنى فانت مكرم (اوامر) نحوان تكرمنى فليكرمك زيد (اونهى) نحو ان تكرمنى فلا يشتمك احد (اودعاء) نحوان تكرمنى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد أفتضربه (اومضارع منفى بما) نحو ان لم يضربك فما تضربه (اوبلم) تضربه (اوبلن) تضربه (الى غير ذلك) كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لاتأثير لحرف الشرط فى الجزاء (فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اماعدم التأثير فى الاسمية فظاهر واما فى الامر والنهى والدعاء والتمنى والعرض والمنفى بلن فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستفهام فلانه يبقى على حاله لايصلح للتصيير الى الاستقبال كالجملة الاسمية واما المنفى بما فلانها لنفى الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفى بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله ﴿ ويجىء اذا ﴾ استئنافية وقوله (التى للمفاجأة) تفسير لاذا وصفة احترازية لهاوقوله ﴿ مع الجملة الاسمية ﴾ ظرف ليجىء وقوله (التى وقعت جزاء) قيد للجملة للاحتراز عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله ﴿ موضع الفاء ﴾ ظرف ليجىء يعنى انه يجوز أن يستعمل اذا التى للمفاجأة فى موضع الفـاء الجزائية اذاكان الجزاء جملة اسمية وانمـا لم يقل ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لايجتمعان كذا فى حاشـية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانماكان قريبا منه (لانها) اى لان اذا المفاجأة (تنبئ) اى تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا السـبع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجى واذاكان المفهوم منها ذلك (ففيها) اى فيحصل فى اذا (معنى الفاء التعقيبية) لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة (ولكن الفـاء اكثر) اى اكثر استعمالا فى هذا المعنى من اذا (وانما اشـترط اسمية الجملة الجزائية) فى كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختصت بها (لان اذا الشرطية) اى التى

(كان)

كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اى مقصورة (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ماكانت واقعة فى موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية * ولما اختصت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين الشرطية والمفاجأة (نحو قوله تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون اى فهم يقنطون) فان قوله هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله فهم يقنطون بالفاء فجاء فى التنزيل باذا موضع الفاء * ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال ﴿وان﴾ ولما جاز فيها اعربان احدهما كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للمقدرة والثانى ما اختاره الشارح وهو أن كلة ان مبتدأ وفسرها الشارح بقوله (التى ينجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله ﴿مقدرة﴾ بالنصب حال من المبتدأ اومن الضمير المستكن فى الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للاشارة الى ان قوله ﴿بعد الامر﴾ خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لا حاجة الى هذا التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ماكانت مقدرة بعد الامر (نحو زرنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان تزرنى اكرمك) ﴿و﴾ (بعد) ﴿النهى﴾ (نحو لاتفعل الشر يكن خيرالك اى ان لم تفعله يكن خيرالك) ﴿والاستفهام﴾ اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) ﴿والتمنى﴾ اى وبعد التمنى (نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه) ﴿والعرض﴾ اى وبعد العرض (نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم) لان قصد السببية متوقف عليه لانه لولم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يجز قصد السببية وقال العصام لا حاجة فى تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى وقوله ﴿اذا قصد السببية﴾ ظرف للانجزام المفهوم اى انما ينجزم المضارع وقت قصد السببية (اى سببية ماتقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضارع الذى ينجزم بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى فحين اذ قصد أن يكون المضارع الذى اريد انجزامه مسببا لماتقدم (تقدر ان) اى التى للشرط (مع مضارع) اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (مما تقدم) اى من مادة ماتقدم

من الامر والنهى ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمنى والعرض وغيرها مثلا يؤخذ المقدر فى زرنى اكرمك لفظ تزرنى وفى لاتفعل الشر ان لاتفعل وهكذا قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اى فحينئذ تقدر ان مع مضارع ويجعل (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (مجزوما بها) اى بان المقدرة وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون السببية قرينة للشرط فانه لولم تقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة او حالا او استئنافا (وانما اختص تقدير ان بما بعد) اى وانما كان تقدير ان مقصورا على المضارع الذى وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اى لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على المطلوب) اى طلب الفعل او طلب الترك فى الامر والنهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التمنى والعرض (والطلب غالبا) اى فى الاغلب (يتعلق) اى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه) اى على ذلك المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعنى انه يترتب عليه الفائدة التى يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اى لتلك الفائدة (وهى) اى الفائدة (مسبب له) اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودا لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون المضارع الذى وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعنى اذا كان المضارع الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصدت (سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء (قدر) جواب اذا يعنى اذا كان الامران احدهما كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد السببية لزم أن يقدر ان (مع ذلك الفعل) يعنى مع فعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اى وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط يجعل (المضارع المذكور الواقع بعدها) اى المذكور الذى وقع فى التلفظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اى يجعل جزاء للشرط المقدر قوله (فينجزم) عطف على يجعل اى بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذى ذكر بعدها مجزوما (بها) اى بان المقدرة ﴿ نحو اسلم تدخل الجنة ﴾ بكسر اللام فى تدخل لكونه مجزوما على حد ﴿لم يكن الذين﴾ وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى الاسلام (مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى لتلك الفائدة

(وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فقدر) اى فلذلك القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له) اى لذلك المقدر (فقيل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد الامر ﴿ و ﴾ (نحو) ﴿ لا تكفر تدخل الجنة ﴾ وهذا مثال لما وقع بعد النهى (اى ان لا تكفر تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لا تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهى قرينة الفعل المنفى وهو لا تكفر (لا المثبت) اى لا انه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بالمثبت ﴿ و ﴾ (لهذا) ﴿ امتنع ﴾ فقوله امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكأنه قيل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب ﴿ لا تكفر تدخل النار ﴾ فانه ممتنع (عند الجمهور) ﴿ خلافا للكسائى ﴾ (فانه) اى الشان (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا التركيب مما يكون المقدر مثبتا مع وقوعه بعد النهى (عنده) اى عند الكسائى فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله (فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا للجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اى من قولنا فى تقدير الدليل وهو قوله لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت وقوله (ان لا تكفر تدخل النار) خبر ان يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو فى التركيب الجائز هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه) اى الكسائى (يقول معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت) وان كان النهى قرينة الشرط المنفى (والعرف قرينة قوية) اى لا تعارضها قرينة النهى يعنى ان فى مثل هذا التركيب تعارض مدلول القرينتين احداهما قرينة النهى فمقتضاه الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاه الجواز فاعتبر الجمهور الاولى والكسائى الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل (اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم تقصد) اى السببية (لم يجز الجزم) اى فى المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازه مقطوع عند الكل (بل يجب) حينئذ (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية) بان يوجد متعلقا يكون ذلك المضارع صالحا للوصفية له (كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى

فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ (يرثنى مرفوعا) اى وليا وارثا منى فان يرثنى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه يجوز أن يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثنى فحينئذ يكون مجزوما ويجوز ايضا ان لا يقصد به السببية فحينئذ يكون يرثنى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحال كذلك) اى او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى فذرهم) اى اترك الكافرين (فى طغيانهم يعمهون) اى يتحيرون فان يعمهون مضارع واقع بعد الامر الذى هو فذرهم لكنه ما لم يقصد أن يكون الترك سببا للحيرة لم يجز انجزامه بل يجب ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل على ان يكون حالا من مفعول ذرهم (اى عمهين) يعنى اتركهم متحيرين فى طغيانهم (او بالاستئناف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر * وقال رائدهم أرسوا نزاولها * فكل حتف امرىء يجرى بمقدار) فان نزاولها مضارع واقع بعد امر وهو أرسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يجز الجزم بل وجب ان يكون مرفوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان الرائد هو من يتقدم لطلب الماء والكلاء وأرسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد القوم وهو متقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقداره اى بقدره الذى قدره الله لا الجبن يحيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب فالامر بالارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة * ولما فرغ المصنف من مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال ﴿ الامر ﴾ قال الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثال الامر) اى بزيادة لفظ المثال كما هى فى شرح المصنف * ثم اراد أن يوجه النسخة الثانية فقال (وكأن المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر (صيغة الامر فانهم) اى فان النحاة(يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون) اى بالامثلة (صيغهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب ان الامر بالصيغة مقابل للامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى * ثم نقل توجيها آخر فقال (وفى بعض الشروح) والظاهر شروح الكافية فى بيان النكتة لزيادة لفظ المثال

(انما قال) اى المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما اشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (فى هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر) اى استعماله (فى المعنى المصدرى ايضا) يعنى من امر يأمر امرا (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى مايكون نصا على ان المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكر المصنف فى شرحه) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ماقيل فى بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لايندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى ألسنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة الاخرى فلا تنافى بين تعدد النكات وقوله ﴿ صيغة ﴾ بالرفع خبر للمبتدأ اى الامر او مثال الامر صيغة ﴿ يطلب بها ﴾ اى بتلك الصيغة ﴿ الفعل ﴾ (شامل) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (اومخاطبا) نحو انصر (اومتكلما) نحو لانصر لننصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم ﴿ من الفاعل ﴾ (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترز به (عن المجهول مطلقا) اى غائبا ومخاطبا ومتكلما (فانه) اى انما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل) ﴿ المخاطب ﴾ احتراز اى هذا فصل آخر يحترز به (عن الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما فى الاول من الفاعل الغائب وفى الثانى من الغائب المتكلم والباء فى قوله ﴿ بحذف حرف المضارعة ﴾ متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثانى مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثانى متعلق به باعتبار الطلب بالصيغة من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يحترز به (عن مثل قوتعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله بحذف احتراز ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت (ورويد) بمعنى امهل فانهما

وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة * ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من الاعراب والبناء فقال ﴿ وحكم آخره ﴾ (اى آخر الامر) هذا تفسير للضمير المجرور والمراد بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للفظ الحكم يعنى انما قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء ما) اى لانتفاء السبب الذى (يقتضى اعرابه وهو) اى السبب المقتضى للاعراب هو (حرف المضارعة لان مشابهته) اى مشابهة المضارع (للاسم المقتضية) اى المشابهة التى تقتضى (للاعراب انما هى) اى تلك المشابهة حاصلة (بسببه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى السبب انتفى المسبب ايضا وقوله (وفي حكم الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعنى انه في الحقيقة مبنى وفي حكم الصورة حكم آخره ﴿ حكم المجزوم ﴾ وقوله (اى مثل حكم المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان الحمل انما يصح بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله (في اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر في المبنى لاثر المجزوم يعنى ان اثر الامر المبنى على الوقف كاثر المضارع المجزوم في كون آخره ساكنا عند كون الآخر صحيحا (وسقوط) اى وفي سقوط (نون الاعراب) وهى نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة (وحرف العلة) اى وفي سقوط حرف العلة اذا كان آخر الكلمة حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اى الامر بالصيغة (لماشابه) اى ذلك الامر (ما) اى امر الغائب الذى (فيه اللام) اى لام الامر حال كون ذلك الامر الذى باللام (من المجزوم) اى من المضارع المجزوم (معنى) اى من جهة المعنى في كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اى لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبنى (حكمه) اى حكم الامر الغائب المجزوم (تقول اضرب) بسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في اضربى واضربا (واخش) اى وتقول ايضا اخش بسقوط الالف في آخره (واغزوارم) بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اى في المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اى الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا وبقى مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين

على السكون فى المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا فى البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة واما حذف الآخر فى المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب فى تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم ثم قال ان بعضهم استحسن ماقيل ان اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلاحذف فى الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لامر انتهى واقول خذ ماصفا والله اعلم* ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع فى بيان حكم اوله فقال ﴿ فان كان ﴾ الفاء تفصيلية يعنى ان فى حكم اوله تفصيلا لانه اما ان يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك او حرف ساكن ولما كان المصنف متعرضا للشق الثانى فقط كان على بيانه ان يكون اسم كان قوله الآتى ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول مازجا لقول المصنف بان يجعل اسم كان فى قوله ان كان ﴿ بعده ﴾ (اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه) قوله (متحرك) اى ان كان بعد حرف المضارعة الذى اريد حذفه او بعد حذفه بالفعل حرف متحرك (اسكن) اى حكمه انه اسكن (آخره) فقط (وجعل مابقى) من جوهره (امرا تقول فى تعد) بعد حذف التاء منه (عد) لان العين التى وقعت بعد التاء متحركة (وفى تضارب) اى وتقول فى تضارب من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد أن يعتذر من طرف المصنف لترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعنى ماكان بعده متحرك (لظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر* ثم اوصل الشارح بقوله (وان كان بعده حرف) لقوله ﴿ ساكن ﴾ الى قوله فان كان بعده والواو فى قوله ﴿ وليس ﴾ حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله ﴿ برباعى ﴾ خبره والجملة منصوبة المحل على انها حال من قوله ساكن يعنى ان كان بعد حرف المضارعة او حذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعى زيدت همزة الوصل* اعلم ان الرابط للحال لذى الحال فى هذه الجملة هو الواو فقط فانه ليس فى الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا فى المعرب وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا بالواو لان الحال اذا اقترن بالواو كما فى جاءنى رجل والشمس طالعة لم يجز تقديم الحال على ذى الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كما صرح به عصام الدين فى الحاشية انتهى* ولما كان قوله برباعى شاملا للرباعى المزيد على الثلاثى وللمجرد توهم شموله ههنا وليس كذلك فان الرباعى المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاراد الشارح ان يفسر الرباعى ههنا فقال

(والمراد بالرباعي) اى المنفى (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا تخصيص للرباعى من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة وقوله (وانما هو باب الافعال لاغير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعى هو باب الافعال لاغير كذا خصصه الرضى وتبعه الشارح وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعى لايخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لايتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لايعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعد حذف حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعى بعد حذف حرف مضارعته ساكن انتهى وقوله ﴿ زيدت ﴾ جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزاد ﴿ همزة الوصل ﴾ ﴿ على ما ﴾ اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما زيدت تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله ﴿ مضمومة ﴾ بالنصب حال من الهمزة وقوله ﴿ ان كان بعده ﴾ قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو عند كون مابعده (اى بعد الساكن) ﴿ ضمة ﴾ يعنى من الباب الذى تكون عين فعل مضارعه مضمومة وانما كانت مضمومة و لم تكن مفتوحة (دفعا) اى لقصد الدفع (للالتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع (المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح) اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقتل) بضم الهمزة (اقتل بفتح التاء) و بفتح الهمزة (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء اولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حالة الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعى وبالمضارع المعلوم من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى مالا يريده فى الظاهر وقوله وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله

﴿ ومكسورة ﴾

﴿ومكسورة﴾ بالنصب معطوف على قوله مضمومة ﴿فيما سواه﴾ وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجرور يعنى انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة فى صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا فى صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد فى نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت فى ساكن كذا فى بعض الحواشى وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة اوكلمة ما عبارة عن الوقت اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الصور يعنى ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التى لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل ما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس فى كل صورة منها فانه (لو ضمت) اى الهمزة (فى مثل اضرب) يعنى فيما وقع بعد الساكن كسرة (لا لتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتحت) اى الهمزة على تقدير كسر ما وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراب (ولو ضمت) اى الهمزة (فى اعلم) يعنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتبس بالمضارع المجهول للمتكلم ولو فتحت) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لالتبس بالماضى الرباعى) ﴿نحو اقتل﴾ (مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) ﴿واضرب﴾ (مثال لما يكون بعده كسرة) ﴿واعلم﴾ (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكن رباعيا ﴿وان كان رباعيا﴾ اى من باب الافعال ﴿فمفتوحة﴾ فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعنى ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلة فى حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استئنافية يعنى انها هى الهمزة التى كانت فى اصل الكلمة وهى همزة افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الان (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعنى ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هى تزاد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده

الثلاثي المجرد من المتعدي وغيره من معاني باب الافعال وقوله ﴿ مقطوعة ﴾ بالرفع خبر بعد خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هي بعينها علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي اصل في الكلمة لا زائدة لاجل شيء فهي همزة قطع * ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه فقال ﴿ فعل مالم يسم فاعله ﴾ يعني الفعل المجهول وقوله (اى فعل المفعول الذى) اشارة الى ان مافي قوله مالم يسم موصولة وعبارة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل الذى ذكر تعريفه في المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله واضافة الفاعل شروع في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اى الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى ملابسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملابسة فعله ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله (اوعلى حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملابسة يعني هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملابسة اوعلى حذف مضاف اى بين الفاعل والضمير في قوله فاعله (اى فاعل فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى ملابسة وهي مناسبة وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد أن يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذى لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اى العام الشامل له ولغيره (اليه) اى الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي اضافة لامية من قبيل اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد كذا في المعرب لزيني زاده فقوله فعل مالم يسم فاعله مرفوع على انه مبتدأ وقوله ﴿ هو ﴾ ضمير فصل انكان ماموصولة وقوله ﴿ ما حذف ﴾ خبر لقوله فعل اويكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وماحذف خبر له والجملة خبر للمبتدأ الاول هذا على النسخة التى ليس فيها الواو في هو كما هي النسخة التى اختارها صاحب المعرب واما على النسخة التى وجدناها في بعض نسخ المتن وهي هكذا وهو ماحذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ماسيأتي اونحوه وجملة هو ماحذف تكون

جملة اخرى فتأمل يعنى ان فعل مالم يسم فاعله هو فعل حذف ﴿ فاعله ﴾اى
فاعل ذلك الفعل ولم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا وضم الشارح
قوله (واقيم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مرادا به* ثم اعتذر عن
المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقيم
المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل
مع انه المراد فى كل من الموضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر
ذلك القيد (فيما سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف
فاعله واقيم هو مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار
أنه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى* ثم شرع فى تفصيله
من حيث التغيير فقال ﴿ فان كان ﴾ وقوله (الفعل الذى) تفسير للضمير المستتر
فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض اومضارع فان كان الفعل الذى (اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقيم بقوله اريد حذف واقامة
لانه من قبيل ﴿واذا قرأت القرآن﴾ يعنى يذكر الفعل ويراد سببه ﴿ماضيا﴾ وجواب
ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان اجزاء فى الحقيقة هو التغيير
وكان الضم سببا له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس
المجهول بالمعروف واشار بقوله ﴿ بان ضم اوله ﴾ الى ان علة التغيير هى دفع
اللبس والضم سبب له فاقيم السبب مقامه وقوله ﴿ وكسر ماقبل آخره ﴾ عطف
على ضم اى غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل
آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال
وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام* ثم ذكر الشارح وجه اختيار
التغيير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال
(واختير هذا النوع) وقوله (من التغيير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتغيير
الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع
وهو ضم الاول وكسر ماقبل الآخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم
ماقبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى
غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختير له)
اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة
للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند
البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (لخروج الضمة) اى لوجود
الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة)وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال
وهو أن وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب فلم اختاروا الاول عليه

فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو أنه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه واذا كان اثقل من الاول (فلاضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الاثقل على الثقيل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اى بالثقيل الذى هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما فى لم يمد لانه معطوف على ضم يعنى على الجزاء يعنى ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوّله وكسر ماقبل آخره ويضم (الثالث) اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) بضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (واقتدر) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الدال (واستخرج) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (لئلا يلتبس فى الدرج بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة وهى همزة وصل تحذف فى الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر وقوله (و) (يضم) (الثانى مع التاء) اعنى قوله والثانى معطوف على قوله الثالث واليه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوّله وكسر ماقبل آخره اما مصدّر بالهمزة او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) بضم التاء والحرف الثانى الذى هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (وتجوهل) بضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا فى المجهول لانضمام ما قبلها (وتدحرج) بضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع مع التاء (لئلا يلتبس) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت) يعنى انهم لو اقتصروا فى التمييز على ضم التاء وقالوا فى مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تاؤه فى مجهوله يكون بضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى اومجهول تعلم المضارع وكذا فى جاهل يجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل فى مجهول ماضى تدرج بضم التاء وفتح الدال

لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضى اومجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف فى جميع صور الماضى المجهول وحدوث ضم الثالث او الثانى فى بعض الاحيان واشار الشارح ايضا بايراد علمت وجاهلت ودحرجت بالتاء الى كونها نصا فى الماضى وقوله ﴿ خوف اللبس ﴾ بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى) وفصله الشارح كما عرفت* ولما كان فى الماضى المجهول من الناقص لغات اراد أن يذكر ماهو الافصح منها وماهو غير ذلك فقال ﴿ ومعتل العين ﴾ وهو مبتدأ اول وخبره جملة الافصح فيه قيل وبيع* ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد أن يفسره على وفق المراد فقال (اى مايكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف) يعنى المراد منه مايكون عينه معتلا لامايكون عينه ولامه معتلين فان الحكم الآتى خاص بالاول ولو لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لاتبنى منهما صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يعل عينه) بان تقلب واوهما ياء وان تكسر فاؤهما لوقوع الياء بعدها كما كان فى بيع وقيل وانما لم يعل عين اللفيف (لئلا يفضى) اى لئلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى) اى فى مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم ان يوجد فى مضارعه اعلالان احدهما قلب الياء التى هى لام الفعل الفا والثانى نقل حركة الواو التى هى عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفا بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه صحيحا (قيل الاصوب) اى اورد صاحب الوافية على عبارة المصنف بان الاصوب فيها (ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا) يعنى بزيادة قوله المنقلبة عينه الفا حتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذى لم تنقلب عينه الفا (لئلا يرد عليه) يعنى لانه لوكان شاملا للذى لم تنقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لايجوز أن يقال فيهما عير وصيد ولو قيده بهذا القيد لم يردا عليه فان عينهما لاتنقلب الفا (وانما اختص معتل العين) اى امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اى بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرناه) اراد به

ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة الغموض والخفأ ولوقوع زيادة الاختلاف فى اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ماقبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمى ودعى فانه لانقل ولاابدال فى رمى ولانقل فى دعى واما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيجئ ولا اختلاف فى غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعيته ومناسبته احكام معتل العين فى المبنى للمفعول كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال العصام ان فى كلام الشارح اختلالا فصوابه ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى الماضى كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ماذكرنا انتهى يعنى بهذا الاختلال ان ماذكره ليس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة ان يقول فى الماضى بدل قوله فى المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه) ان لم يكن فى المتن كما فى نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعنى الافصح فى ماضى معتل العين ان يقال فى الواوى (قيل و) فى اليائى (بيع) يعنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعنى اصل قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت الكسرة من العين) يعنى كسرة الواو فى الاول وكسرة الياء فى الثانى (الى ماقبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف فى الاول والباء فى الثانى (بعد حذف حركته) اى بعد حذف حركة ماقبلها من القاف والباء لاستثقال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثانى (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانتهى الاعلال فيه ولم ينته فى الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فابدل واو قول ياء لسكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ماقبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع فى بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشمام) يحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء الاشمام فيه ويحتمل ان تكون استئنافية او اعتراضية كذا فى المعرب * ولما كان المقابل للافصح لغتين اعنى الاشمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى ان الاشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما سيشير اليه وقوله (فى نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ماسيجئ ثم اختلفوا فى حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة واشار اليه بقوله (وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى

جانب الضمة (فتميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعدالضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لاالى حدّ تكون واوا خالصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحوالواو لان الياء (تابعة لحركة ماقبلها) يعنى ان كان ماقبلها فتحة تقلب الفا وان كان كسرة استراحت فى حالها وان كان ضمة اضطربت حالها (هذا) اى ماقرره الرضى من معنى الاشمام بانه عبارة عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع) اى فى نحو قيل وبيع وكذا فى سىء وجىء وحيل ونحوهاما ما وردت به الرواية فى القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشمام ههنا) فى هذا الموضع (كالاشمام حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعنى من غير امالة فى الفاء ولافى الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراءة فانه لارواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشمام هو أن تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كما فى القول الثانى (عندهم) اى عندالنحاة والقراء بل لم يقل به احد من ائمة القراءة (والغرض من الاشمام الايذان) اى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف) يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين ﴿ و ﴾ (جاء) ﴿ الواو ﴾ فقوله والواو بالرفع معطوف على الاشمام ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشمام لكنه (على ضعف) اى لاعلى لغة فصيحة كالاشمام (فقيل) اى فاذا اريد أن يقرأ على هذه اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلانقل) اى من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة (وهذا) اى محض الاسكان (ظاهر فى الاول) اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وجعل الياء واوا لسكونها) اى لسكون الياء (وانضمام) اى ولانضمام (ماقبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ماقيس على ماسبق فى هذا الحكم فقال ﴿ ومثله ﴾ (اى مثل باب الماضى المجهول فى المعتل العين من الثلاثى المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الشارح مزجه بقوله ﴿ باب ﴾ (الماضى المجهول من متعل العين فى باب الافتعال والانفعال نحو) ﴿ اختير ﴾ وهو الماضى المجهول من باب الافتعال ﴿ وانقيد ﴾ وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله (فى مجىء اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذخير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع فى مجهول الماضى من هذين البابين يجىء (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد منه (مثل قيل وبيع

بلا تفاوت) اى بلا تفاوت بين خير بكسر الخاء وقيد بكسر القاف و بين قيل و بيع
﴿ دون استخير ﴾ اى دون استخير يعنى بضم الهمزة والتاء و بكسر الخاء مجهول
استخار ﴿ واقيم ﴾ اى ودون اقيم يعنى بضم الهمزة و بكسر القاف مجهول اقام فانه
لاتجيء اللغات الثلاث فيهما (اذ) اى لانه (ليس ذلك) اى ليس استخير واقيم
(مثل قيل وبيع) وانما لم يكونا مثلهما (لسكون ماقبل) اى لكون الحرف الذى
وقع قبل (حرف علة فيهما) وهو الخاء فى الاول والقاف فى الثانى كاناساكنين
(فى الاصل) اى قبل الاعلال فيهما (اذ اصلهما استخير) يعنى بضم الهمزة
وسكون السين وضم التاء وسكون الخاء وكسر الياء (واقوم) يعنى بضم الهمزة
وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس
فيهما) اى فى استخير واقوم (اذا سكن ماقبلهما) اى كما فى حالهما قبل الاعلال
(ان تنقل حركتهما) يعنى حركة الياء فى الاول وحركة الواو فى الثانى (اليه)
اى الى ماقبلهما من الخاء والقاف (وتقلب) اى وبعد النقل المذكور بقيا ساكنين
مكسورا ماقبلهما فحينئذ تقلب (العين) اى عين فعل الواوى (ياء اذا كانت)
اى عين فعله (واوا) اى فى اقوم (فيقال) حينئذ (استخير) اى بضم التاء
وكسر الخاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لغة واحدة) اى حال كون
اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولايجيء الاشمام والواو فيهما لعدم
كون ماقبلهما مضموما فى الاصل كما كان فى اختير وانقيد * ولما فرغ من بيان
الماضى المجهول شرع فى بيان حكم مضارعه فقال ﴿ وان كان ﴾ وقوله (اى
الفعل الذى اريد حذف فاعله و) اريد (اقامة المفعول مقامه) اشارة الى مرجع
الضمير المستتر فى كان وقوله ﴿ مضارعا ﴾ خبر كان وقوله ﴿ ضم ﴾ فعل مجهول جزاء
الشرط اى ان كان ذلك المجهول المعتل مضارعا فحكمه ان يضم ﴿ اوله ﴾ (وهو)
اى ذلك الاول (حرف المضارعة) وانما فسر الاول بحرف المضارعة لئلا
يتوهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج) وانما فسر الشارح
اسم كان بقوله اى الفعل الذى اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذا لم تعتبر
الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لان فعل مالم يسم فاعله هو
ماضم اوله الخ فى الخارج فاعتبرت الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله
﴿ وفتح ﴾ معطوف على قوله ضم يعنى ان المضارع المجهول يحصل بمجموع
امرين احدهما ان يضم اول حروفه وثانيهما ان يفتح ﴿ ماقبل آخره ﴾ اى الحرف
الذى وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ماقبل الآخر فى المجهول (لخفة الفتحة)
اى بين الحركات (وثقل المضارع بالزيادة) اى بسبب زيادة حرف المضارعة
فى حرف اوله ﴿ ومعتل العين ﴾ وهو مبتدأ وقيده الشارح بقوله (المبنى للمفعول)

﴿ ليحترز ﴾

ليحترز به عن المبنى للفاعل لان الحكم الذى افاده بقوله ﴿ تنقلب ﴾ (العين) ﴿ فيه الفا ﴾ مختص بالمبنى للمفعول يعنى ان عين فعل ذلك المضارع تقلب الفا (ياء كانت) اى سواء كانت تلك العين ياء (اوواوا نحو يقال) اصله يقول (ويباع) واصله يبيع (ويختار) واصله يختير بضم الياء وفتح التاء (وينقاد) واصله ينقيد بضم الياء وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما تقلب العين الفا فى هذه المذكورات (لتحركها) اى لكون العين متحركة فى كل منها اما (حقيقة) كما فى ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة (اوحكما) اى بعد النقل كما فى يقام فانه كان فى الاصل متحركا (وانفتاح ماقبلها) اى ولكون الحرف الذى وقع قبل تلك العين مفتوحا فى كل منها حقيقة لاغير * ولما فرغ من تقسيم الفعل بحسب الصيغة شرع فى تقسيمه بحسب توقف فهمه على الا حر وعدم توقفه فقال ﴿ المتعدى وغير المتعدى ﴾ اى بحثهما فيما سيأتى اوما سأذكره بحثهما فكأنه قال الفعل مطلقا اما متعد اوغير متعد * ثم فصل كلا منهما فقال ﴿ فالمتعدى ﴾ وقيده الشارح بقوله (من الفعل) لتخصيص المحدود بالمتعدى الذى هو قسم من الفعل لان المتعدى اعم من الفعل وغيره وهذا بقرينة التعريف فان المتعدى المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر لايمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لايتوقف فهمه على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل وماسوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدى مايشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق مايتوقف فهمه على متعلق اويتوقف فهم مايشتق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدى من الفعل ﴿ مايتوقف ﴾ اى فعل يتوقف ﴿ فهمه ﴾ اى تعلق مضمونه ﴿ على متعلق ﴾ بفتح اللام * ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره وكان المراد ههنا هو الثانى فسره بقوله (اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اى بذلك الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعنى لايكفى فيه مجرد التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اى فهم الفعل (عليه) اى على ذلك الامر * ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله (فان كل فعل) اى انما يشمل المتعلق للفاعل لان كل فعل (لابدله من فاعل وفهمه) اى والحال ان فهم الفعل (موقوف على فهمه) اى على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور) كقام (و) بطريق (القيام و) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولايقال فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح النحاة (انه) اى الفعل

(متعلق به) اى بالفاعل وانما لايقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) اى لفظ التعلق مخصص بانه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء الى الفاعل اوغيره و بقرينة هذا الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم) شئ (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى الممثل واشارة الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف * ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولايمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الابعد تعقله) كالبيان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول و بين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه و توقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هوامكان التعقل بدونه وعدم امكانه فان المتعدى كضرب لايمكن تعقله بدون المضروب و يمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل و تعقله بدون هذه الامور ممكن) (وغير المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى يعنى) اى يريد بقوله بخلاف انه (لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) و يمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز) اى ممكن * ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى يصير) اى ينقلب و يتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى بنقله الى باب الافعال (نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين) اى بنقله الى باب التفعيل (نحو فرحت زيدا اوبالف المفاعلة) اى بنقله الى باب المفاعلة (نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر) اى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهبت بزيد) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب التعدية ولعلهم لم يذكروهما اكتفاء بذكر غيرهما والا فلافرق بينهما و بين التضعيف والهمزة كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع و بتاء التفعلل نحو تدحرج * ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمتعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المتعدى

فى اوّل النظر وان لم يجز عقلا يعنى ان المتعدى ﴿ يكون متعديا الى ﴾ مفعول ﴿ واحد كضرب ﴾ (وهذا) اى المتعدى الى الواحد (فى الكلام كثير) بالنسبة الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين ﴾ ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار اليه المصنف بالمثالين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمزج المثالين فقال (ثانيهما) يعنى ان المتعدى الى اثنين اما متعد الى المفعولين اللذين ثانيهما (غير الاول) ﴿ كاعطى و ﴾ اما متعد (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا بمعنى ان مفهوم احدهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيما صدق عليه) يعنى ان الثانى يصدق على ماصدق عليه الاول نحو (علم) فيقال للنوع الاول باب اعطيت وللثانى باب علمت ﴿ والى ﴾ (مفاعيل) ﴿ ثلاثة ﴾ اى ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل ﴿ كاعلم وارى ﴾ حال كون أرى (بمعنى اعلم) يعنى بمعنى رؤية البصيرة لا بمعنى رؤية البصر (وهما) اى اعلم وأرى (اصلان فى هذا القسم) اى فى القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين الى الثلاثة (فانهما) اى فان هذين الفعلين (كانا قبل ادخال الهمزة) اى حين كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة) اى فلما نقلا الى باب الافعال (زاد مفعول آخر يقال له) اى للمفعول الآخر الزائد (المفعول الاول) فانا اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا اعلم زيد بكرا عمرا فاضلا فالزائد ههنا هو بكر * ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه واشار الى ماهو الاصل منها فاراد أن يشير الى ماليس بأصل منها فقال ﴿ و ﴾ (اما الافعال الاخر وهى) اى جملتها ﴿ انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ﴾ (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها) اى تعدية الخمسة (اليها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتمالها) اى اشتمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعنى انها الحقت فى بعض استعمالها باعلم المتعدى ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ * ولما فرغ من بيان انواع المتعدى شرع فى بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض منها الى بعض آخر فقال ﴿ وهذه ﴾ وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشار الى القريب وهو مبتدأ وقوله ﴿ مفعولها الاول ﴾ مبتدأ ثان وقوله ﴿ كمفعولى ﴾ (باب) ﴿ اعطيت ﴾ خبر للثانى والجملة خبر الاول وقوله (فى جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعنى ان حكم المفعول الاول لها كحكم المفعولين لباب اعطيت بحيث يجوز أن يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخيران (كقولك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر

المفعول الاول فقط وحذف الاخيران وقوله (والاستغناء) بالجر عطف على قوله الاقتصار يعنى وفى جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثانى والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فكما لايجوز أن يقال اعطيتنى درهما لايجوز ايضا ان يقال اعلمتنى عمرا فاضلا كذا فى العصام * ثم شرع بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثانى) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها الثانى (والثالث) ومن فى قوله (من مفعوليها) بيانية لاتبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (كمفعولى علمت) (فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر فلا يجوز أن يقتصر على احدهما فكما لايجوز أن يقال علمت زيدا بدون ذكر المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لايجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وفى جواز تركهما معا) بالجر معطوف على قوله فى وجوب يعنى ان حكمهما كحكم مفعولى علمت فيما ذكر وفى جواز تركهما معا فانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا بذكر الاول فقط وبترك الاخيرين معا وهذا مافهم بعينه من قوله والاستغناء عنه وقال العصام لا وجه لتخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان فى خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم اوهل عمرو قائم اوما عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتنى قاعدا انتهى ولله در شارح اللب حيث لم يخصص بل قال ونحوهما * ثم شرع فى بيان افعال القلوب وفى احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعنى الافعال التى تصدر من القلب لامن الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعنى كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين * ولما كانت تسميتها بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكأنهم) يعنى اظن انهم اى النحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعنى بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الآخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الآخر على مافى القاموس لابمعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والا فلاشيء) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلايجوز تسميتها بافعال الشك لانه لاشيء (من هذه الافعال بمعنى

(الشك)

الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب مبتدأ وقدر الشارح قوله (وهى) للاشارة ان قوله ﴿ ظننت ﴾ وماعطف عليه خبر للمبتدأ وانماقدره كذا لوقوع البعد بين المبتدأ والخبر ﴿وحسبت وخلت﴾ بكسر الخاء (وهذه الثلاثة للظن) ﴿وزعمت﴾ (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى بمعنى اليقين ﴿وعلمت ورأيت ووجدت﴾ (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله ﴿تدخل﴾ (اى هذه الافعال) اما خبر بعد خبر اواستئنافية اى تدخل هذه الافعال ﴿ على الجملة الاسمية ﴾ يعنى على اسمين او لهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ماهو المبتدأ مفعولا اولا وماهو الخبر مفعولا ثانيا وقوله (لبيان ما) متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبينة للكيفية التى ﴿ هى ﴾ (اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبر هى وقوله ﴿عنه﴾ متعلق به والضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعنى ان الاخبار عن الجملة ينشأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم او يظن او لا ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو أن ما اى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) اى عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها) اى بتلك الجملة (عن قيام زيد) اى عن هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان يعنى لبيان ان هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال) اى من الزعم والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح حيث ارجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة عن مضموم الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئا عنه وقال العصام الاظهر أن المراد لبيان ماهى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يعنى بجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضمير هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان بمعنى ماذكره الشارح او بمعنى ماذكرناه يقتضى ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انها خلاف ماعليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ماهى اى الافعال عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم انتهى ما قاله العصام فقوله ﴿ فتنصب ﴾ معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال) عقيبه ﴿ الجزئين ﴾ اى جزئى الجملة

الاسمية المسند والمسند اليه على انهما) اى نصبهما لهما بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال *ثم شرع فى بيان خصائص تلك الافعال فقال ﴿ ومن خصائصها ﴾ (وهى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى) اى الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره) وهذا تفسير للفظ الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير وبعضها ﴿انه اذا ذكر احدهما﴾ اى احد مفعوليها ﴿ ذكر الآخر ﴾ وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار (على احد مفعوليها) وان جاز أن لا يذكرا معا كقوله تعالى ﴿ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم﴾ اى زعمتموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لا يصح علمت ضربى زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته فاحد المفعولين غير مذكور فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقعا والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال (فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة) وهو مصدر الثانى المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين عند ذكر الآخر (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) فى انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقرينة يعنى انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الآخر (مع القرينة على قلة) اى نادر فى الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ (ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء) يعنى الذين يبخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (بخلهم) هو المفعول الاول الذى حذف

﴿ وقوله ﴾

وقوله (هو خيرا لهم) مفعوله الثانى الذى ذكر (فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول) بقرينة لفظية وهى يبخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه حينئذ لا يقتضى فاعلا ظاهرا لاستتاره فى الفعل وهو أنت فحينئذ يكون الذين يبخلون مفعولا اول وهو خيرا لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر * لاتخلنا على غرائك انا * طالما قد وشى بنا الاعداء) فقوله لاتخلنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثانى محذوف (اى لاتخلنا جازعين على اغرائك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى) ونقل عصام الدين عن الحاشية اى لاتخالنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة يعنى لاتظن انا جازعون اى خائفون لاغرائك اى لانبائك الملك ولا تامك حالنا اليه لانه قد وشى بنا وانتمنا اليه قبل ذلك الوشاة والنمامون عند الملك فلا يضرنا (بخلاف) اى هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى فى هذا الباب (الاقتصار على احدهما) اى على احد المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف او لم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اى يجوز أن يقال (فلان يعطى الدنانير) يعنى يذكر المفعول الثانى الذى هو المعطى فقط يجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له) يعنى المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثانى وقوله (او يعطى الفقراء) مثال لحذف الثانى وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير او الدراهم (وقد يحذفان معا) اى المفعولان معا (كقولك فلان يعطى ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعنى ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة فى ذكرهما او فى ذكر احدهما (بخلاف مفعولى باب علمت) فانه لا تستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فانك لاتحذفهما) اى المفعولين (نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعنى لايجوز أن تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى فى ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعنى وانما لم يوجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لايخلو عن علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لايخلو عن تأمل وقال شارح اللب واما حذف المفعولين معا فمشترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقديرا كان نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون ﴾ وفلان يعطى ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لايجوز الحذف نسيا فى مفعولى

باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لايخلو عن علم وظن وهذا لايفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي الاترى ان علماء المعاني اوردوا الآية السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم في الآية بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبقى العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا حذفا نسيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اي واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها) اي من خصائص افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المعجمة مصدر الغى يلغي اي جعله لغوا وفسره بقوله (اي ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما في الالغاء بخلاف التعليق كما سيجيء ولعل الشارح اهمل هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره في تفسير التعليق كما سيجيء * ولما كان المراد بالالغاء ههنا الابطال بعارض لاالالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اي جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم (او تأخرت) اي تلك الافعال (عنهما) اي عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت) وقوله (وانما يجوز الالغاء على التقديرين) للاشارة الى ان قول (لاستقلال الجزئين) متعلق بالجواز وعلة له وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها) وقال العصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تمييز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين او حال من الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (تاما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الالغاء فانه لو لم يكن تاما لم يجز الالغاء فانهما حينئذ لايكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين لاتظهر فائدة في وصف الجزئين يعني بالصلاحية لهما وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مفيدة في التقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله كلاما تاما يعني تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملهما وقوله (وجعلهما) بالجر عطف تفسير للالغاء اي ذلك الالغاء باق بجعلهما (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها) وذلك الضعف (بالتوسط) اي بسبب توسط تلك الافعال (اوالتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم) اي عند كون الفعل باقيا في محله الاصلي (ايضا) اي كما جاز عند التوسط والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لايجوزون) لانها قويت

(بالتقدم)

بالتقدم ولان عامل النصب لفظى فمع تقدمها يغلب العامل المعنوى * ثم شرع
فى بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال)
اى افعال القلوب التى يجوز الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها)
اى ابطالها (فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت) يعنى على حالها التى
الغيت بسبب التأخر (زيد قائم فى ظنى) يعنى يكون زيد مرفوعا على انه
مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله فى ظنى ظرف للنسبة (وفى
قوله جواز الالغاء) اى وحصلت فى قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها
جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها
ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على تقدير التوسط والتأخر)
لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفى بعض الشروح) اراد به
شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى
على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير
التأخر (وفى بعضها) اى وفى بعض آخر من الشروح (انهما) اى الالغاء
والاعمال (متساويان) يعنى على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر)
وانما كانا متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهى
مستولية على الجزء الثانى كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول * ثم ذكر الشارح
وقوع الالغاء فى صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء
فيها) اى فى هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى بين
فعل من افعال الجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب
احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه
ضرب زيد فى حسبانى وظنى (وبين اسم الفاعل) اى ويقع الالغاء ايضا اذا
توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اى وبين معموله (نحو لست بمكرم
احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين معموله الذى هو زيد
ومعناه ايضا انى لست بمكرم زيدا فى حسبانى (وبين معمولى ان) يعنى بين
اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها
وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعنى انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك
الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه من الفعل (نحو
سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت
عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال
بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو) حيث توسطت

ههنا بين زيد وعمرو فمعناه جاءني زيد في حسباني وظني وعمرو يعني ان مجيء زيد محقق ومجيء عمرو معه مظنون (ولا شك ان الغاءها) اي الغاء تلك الافعال (في هذه الصور واجب) يعني في صور توسطها بين الفعل وفاعله و بين اسم الفاعل ومعموله و بين معمولي ان وبين سوف ومدخولها و بين المعطوف والمعطوف عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فاهذا) اي فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين (قيد) اي المصنف (جوازه) اي جواز الالغاء (المنبيء) اي لفظ الجواز الذي يخبر (عن جواز الاعمال ايضا) اي كما هو منبيء عن جواز الالغاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعني به توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها اوتأخرت) يعني به ايضا تأخرها (عنهما) اي عن المفعولين لها والجملة ان قيد التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احترازا عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرهما من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كما في تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لايجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجائز والثاني الالغاء المطلق اعني سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح من الالغاء الواجب * ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (وانما خص) اي امتاز (هذا الالغاء الخاص بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اي كمقيده (من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعني ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا (وكثرة وقوعه) اي وكثرة وقوع المقيد في الكلام ﴿ ومنها ﴾ (اي من خصائص افعال القلوب) ﴿ انها ﴾ اي افعال القلوب ﴿ تعلق ﴾ يعني يحكم عليها بانها تعلق يعني يعرض لها مايقال له التعليق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعني المراد من تعليقها (وجوب ابطال عملها لفظا) بان لم تؤثر في نصب الجزئين (دون معنى) بان ابقيا على ماهما عليه من معنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المعتبر في اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله ﴿قبل﴾ (معنى) ﴿ الاستفهام ﴾ وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشمل القسمين يعني سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان) اي اذاوقع ذلك الفعل (قبل المضاف) اي قبل اسم اضيف (الى ما) اي الى لفظ (فيه) اي في ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت معلق مع ان بينه و بين مافيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام

المضاف الى من وقال العصام فيه بحث يعنى لا حاجة الى هذا التعميم لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا فى هذا المثال الذى اورده الشارح لان المضاف الى مافيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى ﴿ و ﴾ (قبل) ﴿ النفى ﴾ (الداخل) يعنى ويعرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفى الذى يدخل (على معمولها) اى معمول تلك الافعال ﴿ و ﴾ (قبل) ﴿ اللام ﴾ اى وبسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معموليها) ﴿ مثل علمت أزيد عندك ام عمرو ﴾ (مثال للتعليق) اى هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب ذلك عمله فى زيد وعمرو ولكنهما فى المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى المصنف (مثال اخويه) اى اخوى الاستفهام من النفى واللام (بالمقايسة) اى بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فمثال النفى علمت مازيد فى الدار) فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفى الذى دخل على معموليه (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه * ثم اراد أن يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما عرض التعليق لها (بسبب وقوعها قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفى واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هى انها (تقع فى صدر الجملة وضعا) فلا يجوز مخالفة ما هى موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمرفوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئيها) على المفعولية لها لكونها عاملة لفظية فحينئذ تعارض المقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب التوفيق) اى التوفيق بينهما (باعتبار احدهما) اى احد المقتضيين (لفظا والآخر) اى وباعتبار الآخر (معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء) بان ابقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لها فى المعنى * ثم شرع فى بيان المعنى العرفى للتعليق وفى بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى و بين المعنى الاصطلاحى فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها (مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة

(كالشيء المعلق) اى كالشيء الذى يتوقف وقوعه على شيء آخر وتلك المرأة (لامع الزوج لفقدانه) اى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها لمؤونة بيتها (ولا) انها (بلازوج لتجويزها) اى لاعتقاد تلك المرأة (وجوده) اى وجود زوجها لعدم يقينها بموته او بتطليقه (فلا تقدر) اى فحينئذ لاتكون قادرة (على التزوج) اى بزوج آخر (فالفعل المعلق) وفى نسخة فان الفعل المعلق يعنى فالفعل الذى علق (ممنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) اى وهو عامل (معنى وتقديرا) لامكان اعماله فى الجملة (لان معنى علمت لزيد قائم) هو أنه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) اى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا للجزئين فى حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثمه) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ماهو معلق وبين مضمون غير معلق (جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) اى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكرا قاعدا) على قوله لزيد قائم مع ان المعطوف بنصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأا الثانى على محل جزئى الاول ولو لم يكن الجزآن للمعلق مفعوليه معنى لماجاز هذا العطف ثم بين ما بين الالغاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين فى معنى الابطال (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين اللذين هما مابه الامتياز هو (ان الالغاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثانى) من الوجهين (ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (ابطال العمل فى اللفظ لافى المعنى) وقال العصام فيه بحث لانه لوكان الالغاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا يعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والاصح ماتقدم من ان الالغاء واجب فى الصور المفصلة يعنى فانه يفضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال وغاية ماتمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد أن يقال الفرق بين خصيصى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجوب فتدبر انتهى اقول فكأن المحشى اراد أن يوجه مراد الشارح من قوله الالغاء جائز يعنى ان الالغاء مختص وممتاز من التعليق بالجواز وان وجد الوجوب فى بعض افراده كما فى الصور المفصلة وان القيد بالجواز

فى كلام المصنف قيد بخواصه التى يمتاز بها من التعليق والله اعلم ﴿ ومنها ﴾ (اى ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ اوخبر متقدم وقوله ﴿ انه يجوز ان يكون فاعلها ﴾ فى تأويل المفرد خبره اومبتدأ يعنى ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اى فاعل افعال القلوب) ﴿ ومفعولها ضميرين ﴾ (متصلين) ﴿ لشئ واحد ﴾ (وانما قلنا) اى قيدنا قوله ضميرين بقولنا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اى احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر نحو اياك ظلمت) يعنى بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارتان عن شئ واحد وهو المخاطب فجاز هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب ﴿ مثل علمتنى منطلقا ﴾ فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان عبارتان عن المتكلم (وعلمتك) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد (فى سائر الافعال فلا يقال) اى فلا يجوز أن يقال (ضربتنى وشتمتنى) يعنى بضم التاء فيهما (بل يقال) اى بل اذا اريد أن يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك) يعنى ان وجه عدم الجواز فى غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسى حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اى الاصل فى الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستتر المرفوع فى ان يكون وذلك جوّزهنا لوجود الفصل يعنى لان الاصل فى الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر أن يغاير المتأثر) وانما كان التغاير اصلا فيه لتغاير اكثر افراد المؤثر والمتأثر اى وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون اكثر افرادها كذلك نحكم بالاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما التغاير (ولا يتحقق الاتحاد) اى اتحاد المؤثر والمتأثر (الا نادرا) واذا كان كذلك (فان اتحدا) اى فحينئذ ان اتحد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين اومخاطبين (كره) على صيغة المجهول اى استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذى هو التغاير فى الجملة (فقصد) عطف على كره اى وبسبب استكراه الاتفاق فى اللفظ (مع اتحادهما معنى) اى فى صورة كونهما متحدين (تغايرهما لفظا) بان يجعل احد الضميرين معبرا بالاسم الظاهر المنبئ عن التغاير (بقدر الامكان فمن ثمه) اى ولاجل قصد التغاير (قالوا) اى عبروا فى الصورة التى اتحدا فيها معنى بقولهم (ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى) وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتنى (فان الفاعل والمفعول به ليسا بمتغايرين) اى فى قولنا ضربتنى (بقدر الامكان) يعنى فى اللفظ (لاتفاقهما) اى

لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه اعتبر تغايرهما لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسى) يعنى انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحوّلت الى الحال التى شابهت (كأنها) اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير متكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى فحينئذ حصل المقصود الذى هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان المفعول به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع منصوبا اولا (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه مايجرى فى غيرها من الافعال من اصالة تغاير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به فى قولنا علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان قولنا علمتنى قائما بمنزلة علمت قيامى وهو بعينه كقولنا ضربت نفسى (فجاز) اى فحينئذ جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما ضميرين (لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (مجرى افعال القلوب) فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشئ واحد هو فعل (فقدتنى وعدمتنى) بضم التاء فيهما وانما اجريا مجراها (لانهما) اى لان هذين الفعلين (نقيضا وجدتنى) بضم التاء (فحملا) اى ولكونهما نقيضه حملا (عليه) اى على وجدتنى (حمل النقيض على النقيض وكذلك) اى وكما اجرى هذا ان الفعلان مجرى افعال القلوب (اجرى مجراها) ايضا (رأى البصرية) اى من حيث جاز فيها رأيتنى بمعنى ابصرتنى (والحلمية) اى رأى الحلمية اى مارآى فى النوم حيث جاز فيها ارانى فى النوم (على رأى القلبية) اى حملا على رأى القلبية التى بمعنى العلم (فجوّز) اى بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوّز (فيهما) اى فى رأى البصرية والحلمية (ماجوّز فيها) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون) بيان لمايعنى ان ماجوّز فى رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر * ولقد أرانى للرماح درية من عن يمينى تارة وامامى) هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدرية يهمز ولا يهمز الحلقة التى يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن عن يمينى اى من جانب يمينى فعن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

بان اليسار كاليمين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله
لقد رأيت نفسى مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التى يتعلم عليها الطعن فتأتينى
من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى
اعصر خمرا) مثال لرأى الحلمية يعنى انى ارانى فى المنام * ولما كان بعض افعال القلوب
متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه
فقال (ولبعضها) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور
وقوله (ماعدا حسبت وخلت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من
بعضها او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله
ولبعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع
صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المعنى مغاير لمعناها ولكنه ليس ببعيد بل قريب
(من معانيها الاول) بضم الهمزة جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة
(اما العلم او الظن) يعنى انها اثنان فحينئذ يكون المراد من المعانى على ما وقع
فى بعض النسخ ما فوق الواحد كذا فى حاشية العصام وقوله (بحيث)
قيد للقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة
(انه) اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان
فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفض انه ليس معناه الاول وانه بهذا
المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انما قيدنا المعنى الاخير
بقولنا انه قريب بهذه الحيثية (لئلا يقال) اى لئلا يرد على قول المصنف بانه
(لا وجه للتخصيص بالبعض) اى بماعدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها)
اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت)
اى جاء (بمعنى صرت ذا حسب وزعمت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له
ومنه قوله تعالى ﴿وانا به زعيم﴾ ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقريبة من معناها
الاول ولا يتوهم منه انه متعد الى مفعولين لكونها بعيدة من معنى العلم والظن وقوله
(يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك
المعنى الآخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (لا اثنين) اى كما هو
المتوهم من قربه ثم فصله بقوله (فظننت) اى والفعل الذى هو ظننت يكون
(بمعنى اتهمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى فيقال ظننت
(زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه
قريب منه (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين)
اى على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اى بمتهم) بفتح الهاء يعنى
ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر

الكاهن الذى يخبر عن الغيب حتى يكون متهما ﴿ وعلمت ﴾ اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان ﴿ بمعنى عرفت ﴾ (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين ﴿ ورأيت بمعنى ابصرت ﴾ (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى بالحاسة البصرية (ومنه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصر وفى كون قوله تعالى ﴿ فانظر ﴾ من هذا القبيل نظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الرأى الذى هو الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القرا آت ﴿ ووجدت بمعنى اصبت ﴾ (تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد أن يبين ان تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرنا به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشفة العليا) فانه بعيد من معنى العلم (ولوجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدة و) ثانيها (وجدت موجدة و) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت (و) معنى الثانى (غضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده مافسرناه ﴿ الافعال الناقصة ﴾ (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصة لانها) اى لكون تلك الافعال (لاتتم بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (كالافعال الغير الناقصة) فانها تتم بمرفوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم المرفوع وقال العصام وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وفيه مافيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افرادها وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله ﴿ ماوضع ﴾ خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله ﴿ لتقرير الفاعل ﴾ متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا

﴿ للموضوع ﴾

للموضوع له واما التعليل كما سيفصله الشارح وقوله ﴿على صفة﴾ متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فحينئذ لافرق بينها وبين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما فمعنى الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر فى الافعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعتبرين عمدة فالعمدة فى الناقصة هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولا شك ان هذه الصفة) جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان مافى ما وضع عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاء له فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة (نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام وبين زيد (فكل من طرفيها) اى من طرفى النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير لمراده خرج (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال التامة (موضوعة لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل (عليها) اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما) اى فى المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية بلا ترجيح احدها (لا التقرير وحده) اى العمدة ليس التقرير وحده كما فى الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفاعل والصفة (عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل فى التفسير ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتمام بمجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار للانتقال وكان للدوام ومابرح للاستمرار كما سيجىء وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد فى

معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج مازادها على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لوجعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال) اى على طريق انتقال الفاعل (اليه) اى الى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان الماضى) وفى يصير فى الزمان المستقبل (وكذا كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لاختل الحد لانه لاشك (ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ما وضع له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير جعل اللام فى لتقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولايخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم انتهى * ثم اراد أن يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد أن يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة لوضع) كما فى السابق وقوله (ولا شك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفة خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها) اى من وضع التامة (مجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقريرين وفى الامتحان شرح اللب انه لايجوز ان تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما او مجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح فى الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب المتوسط والسيد عبدالله خصاها بغير مدلول مصدره وشئ منها لايفهم من اللفظ فالتقييد بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه يمتنع كونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال لدخل نحو تعال بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد

ماقاله الجامى بقوله و بعضهم فان معنى الحد أن العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لاغير بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمشيته فى ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان لاقرينة له يعتد بها عليه فلايلتفت اليه فى الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ اوبالاسم وفسر بالمبتدأ بعد دخول الفاعل عليهما لكان اقرب انتهى ملخصا ورده العصام ايضا حيث قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فتتأكد النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليها ولاريب فى ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأكيد هذا على تقدير كون اللام للصلة واما على تقدير جعلها للغرض فقال فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لابد من حمل قوله ماوضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى مافى حاشية العصام وانما حكينا ماقاله الفاضل فى هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام فخذ ماهو الاوجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لايحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا) (وهى) (اى الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك ومافتئ) (بالهمزة) يعنى بعد التاء المكسورة (وقيل بالياء) يعنى المفتوحة بعد التاء (ومابرح ومادام وليس) وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكر سيبويه منها) اى من المذكورات (سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال) اى سيبويه (وماكان نحوهن) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها واشار الى عدم الانحصار بقوله وماكان اى والافعال التى كانت نحوهن اى مثل كان وصار ومادام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (ممالايستغنى) بيان للفعل اى من الافعال التى لاتستغنى (عن الخبر) يعنى لايتم بمرفوعه كلاما (والظاهر) اى الراجح من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة) وقال العصام التضمين ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعماله بهذه الملاحظة ولابرازه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال فى تفسير تم التسعة بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل الاصل

حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى تصير عشرة تامة) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لا انه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار فى قوله (وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كمل لفظ الكامل وجعله حالا واقام مقام كمل لفظ صار وجعل زيدا اسماله وعالما خبراله ﴿ وقد جاء ﴾ (جاءفى قولهم) وفى نسخة فى قولك وجاء فعل ماض وقوله ﴿ ماجاءت حاجتك ﴾ المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجملة وقد جاء معطوفة على ماقبلها فكأنه قيل قدجاءت الافعال المذكورة ناقصة وقد جاء ماجاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اى خبر تلك الكلمة الناقصة * ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها بقوله (امابان تكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما) اى لفظة مافى ماجاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفى تلك الكلمة (ضمير لما تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالغين المعجمة من الغرورية (ونحوها) اى ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فمعناه على هذا التقدير أنه لم تكن (هذه) اى الغرارة (على قدر ماتحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (او استفهامية) معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون مافى ماجاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر (فى ماجاءت يعود اليها) اى الى ما (وانما انث) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا (باعتبار خبرها) وهولفظ الحاجةفانه مؤنث لفظا* ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من فى من كانت استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانث ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو الام وكذا هذ التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى فحينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخر ذكرها زينى زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبرا مقدمالجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فى حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلى بل هو مبنى على الرواية قال فى مغنى اللبيب روى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ماخبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى مامبتدأ واسمها ضميرما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج

قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه ﴿ و ﴾ (جاء ايضا) ﴿قعدت﴾ (ناقصة فى قولهم ارهف شفرته) اى حدّد سكينه (حتى قعدت اى صارت الشفرة) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن فى قعدت راجع الى الشفرة بفتح الشين وهى السكين العظيم وقوله ﴿كأنها﴾ حرف تشبيه وهى مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله ﴿حربة﴾ خبر لقوله قعدت وقوله (اى رمح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدّد سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير * ولما انفهم من كلام المصنف كون قعد وجاء مستعملا ناقصا فى هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال (قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذى استعملهما العرب فيه) اى فى ذلك الموضع (خلافا للفراء) فانه قال يتجاوز هما الموضع الذى استعملهما العرب فيه قال المصنف الاولى اطراد جء فى مثل جاء البرّ قفيزين قال الرضى واجازه المصنف وقيل هو حال قال الرضى وليس بشىء لانه لا يراد أن البر جاء فى حال كونه قفيزين ولا معنى له ثم قال المصنف يعنى فى بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد فى الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاتبا بل يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة كذا فى بعض الحواشى والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسى وصاحب اللب اختار قول الفراء (و) قوله ﴿تدخل﴾ اذا وقع بغير واوكما فى اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اى وهى تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وماكان نحوهن) اشارة الى عموم هذا الحكم يعنى والافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن فى كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل ﴿على الجملة الاسمية﴾ وقيدها الشارح بقوله (المركبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل أقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والفاعل وقوله ﴿لاعطاء الخبر﴾ متعلق بتدخل ومفعول له ولذا فسره بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطاء تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعوله الاول وقوله ﴿حكم معناها﴾ بالنصب مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو أن تعطى تلك الافعال خبر

تلك الجملة اثره الذى ترتب على معناه (مثل صار زيد غنيا فمعنى صار) وهو الفعل الداخل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه) اى اثر الانتقال الذى ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (منتقلا اليه) اى من المعنى الذى كان متصفابه الى المعنى الذى هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل) اى ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعنى) بتلك الجملة (زيد غنى وافاد) ان ذلك الفعل (معناه الذى هو الانتقال اعطى) جواب لما يعنى ولما دخل وافاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذى هو غنى) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (وهو كون الغنى منتقلا اليه) تفسير للاثر وكأن الشارح اشاربه الى ان اضافة الحكم الى المعنى فى قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل الاضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء فى قوله ﴿ فترفع ﴾ عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قبيل عطف المسبب على السبب يعنى انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزء) ﴿ الاول ﴾ (لكونه) اى لاجل كون الجزء الاول (فاعلا) ﴿ وتنصب ﴾ (الجزء) ﴿ الثانى ﴾ (لشبهه) اى لكون الجزء الثانى مشابها (بالمفعول به فى توقف الفعل عليه) يعنى كما ان الفعل المتعدى موقوف فى تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر فى كونه كلاما تاما ﴿ مثل كان زيد قائما ﴾ والفاء فى قوله ﴿ فكان ﴾ تفصيلية يعنى ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هى لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث ما فيه ضمير الشان فشرع فى بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان ﴿ تكون ناقصة ﴾ فقدر الشارح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله ﴿ لثبوت ﴾ ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعنى انها تكون الناقصة التى هى لبيان ثبوت ﴿ خبرها ﴾ اى خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتا) للاشارة الى ان قوله ﴿ ماضيا ﴾ مفعول مطلق للثبوت وفسره بقوله (اى كائنا فى الزمان الماضى) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضى كونه فى الزمان الماضى ولذا قال العصام والاولى جعل ماضيا مفعولا فيه ووجه تنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وقوله ﴿ دائما ﴾ بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعنى ان كونه ثابتا فى الزمان الماضى اما ان يكون ماضيا دائما يعنى بالدوام انه (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا) ومنه امثال قوله تعالى ﴿ وكان الله عليما حكيما ﴾ وقوله ﴿ اومنقطعا ﴾ عطف على قوله

﴿ دائما ﴾

دائمـا يعنى واما ان يكون منقطعـا (نحو كان زيد غنيـا فافتقر) يعنى انقطع غنـاه بعد ثبوته له فى الزمان الماضى ولايخفى ان القسم الاول مختص بالواجب تعالى لان العدم السابق والانقطـاع اللاحق محـال فى حقه عز وجل واما ماسواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطـاع اذ كل شئ هالك الا وجهه والله اعلم * ثم شرع فى القسم الثانى فقال ﴿ وبمعنى صار ﴾ (عطف) يعنى ان قوله بمعنى معطوف (على قوله لثبوت خبرها اى كان) يعنى كلمة كان (تكون ناقصة كائنة بمعنى صـار) يعنى بمعنى دال على الانتقـال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبـوت الخبر للاسم واذا كان كذلك (فهو) اى هذاالعطف (من قبيل عطف احد القسمين على الآخر) يعنى من قبيل عطف احدالقسمين على القسم الآخر (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو) اى المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعنى قوله دائمـا او منقطعا (كقول الشاعر * بتيهاء قفر والمطى كأنهـا * قطـا الحزن قدكانت فراخا بيوضها) والباء فى بتيهاء بمعنى فى والتيهـاء بفتح المثناة الفوقية وسكون اليـاء التحتية وبالمد المفازة والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى جمع مطية وهى المركب والقطـا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن بفتح الهـاء المهملة وسكون الزاى ماغلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى صـارت يعنى بمعنى الانتقـال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة يحير فيها السـالك والحال ان المطايا فى سرعة سـيرها كأنهـا قطا الحزن اى كأنهـا الطائر الذى يبيض فى المكان المرتفع قدكانت بيوضهـا فراخا فتسرع اليهـا وقوله (اى صارت بيوضها فراخا) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينـة كونها بمعنى صارت فانهـا لوكانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيـا فى وقت كونهـا فراخا وليس كذلك فان بيوضهـا (لم تكن فراخا) ولا يجوز أن يقال البيض فراخ فان الفراخية لاتثبت على البيض (بل) اى بل المعنى الجـائز أنها (صـارت فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخيـة فلم تبق البيضية بعـد كونهـا فراخا * ثم شرع فى القسم الثالث فقال ﴿ ويكون ﴾ وقوله ﴿ فيها ﴾ خبر ليكون وقوله ﴿ ضمير الشـان ﴾ اسمه (هذا) اى قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار (عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة ويكون فيها ضمير

الشان اسما لها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة كان (خبرا مفسرا للضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير الشان وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال والاظهر أنه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة اوتامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقوله * اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت اصنع) والقرينة كون قوله صنفان مأخوذا بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء لكونه خبرا لكان ولما كان بالالف اقتضى ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو ومثن اسم فاعل من اثنى عليه بالخير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه فى حياتى * ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع فى كونها تامة فقال ﴿ وتكون تامة ﴾ (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمة كان (تكون تامة) وقوله (تتم بالمرفوع) صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم بمرفوعها (من غير حاجة الى منصوبها) اى الى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله ﴿ بمعنى ثبت ﴾ صفة لتامة اى ملابسة بمعنى ثبت (و وقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لايحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت عليه (كقولهم كانت الكائنة) اى ثبت ماثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كائن) اى ما قدر فى الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كن فيكون) اى اظهر واوجد وقال العصام ان قوله كن فى موقع الايجاب بمعنى اثبت فمعناه اذا قلنا اوجد فيوجد وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون فى الجميع ناقصة وتكون بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى ﴿و﴾ (تكون) ﴿ زائدة ﴾ وانما وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهى) اى الزائدة (التى وجودها وعدمها) سواء وقوله (لايخل) صفة كاشفة له يعنى ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها

﴿ وعدمها ﴾

وعدمها لايخل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعنى ان اصل المعنى لايزيد بزيادتها ولاينتقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى هنا (لتحسين اللفظ) لالافادة معنى زائد وقوله (اذ ليس المعنى على المضى) دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذى وجد فى الزمان الماضى ولو دل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد لا فى حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد أنه كان فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظة كان فى القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك فى ايراد المصنف هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة اوزائدة ليس بمقصود فلم ذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء لجميع حالاتها واستعمالها) اى ليكون الذكر مستوفى بحيث لا يبقى حال او استعمال لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفى العصام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اى بلفظ مضيه بخلاف ما سبق يعنى من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريفها من مضارعه وامره واسم فاعله * ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع فى بيان معانى سائر اخواتها فقال ﴿ وصار ﴾ يعنى ان كلمة صار تكون ﴿ للانتقال ﴾ اى لبيان ان مرفوعها انتقل الى منصوبها * ثم فصل ذلك الانتقال فقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى انتقل من صفة الجهل الى العلم (واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) اى انتقل من حقيقة الطينية الى حقيقة الخزفية (وتكون) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا (تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (و يتعدى حينئذ بالى نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او من بكر الى عمرو) اى انتقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات * ثم ذكر ملحقاته بقوله (ويلحق بصار مثل آل) بمد الهمزة (ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا) اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما القى عليه قميصه رجع بصره

الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة * وقال * فيالك من نعمى تحولن ابؤسا) قوله تستحيل اى تصير العداوة مودة اى تنتقل منها اليها وقوله من نعمى بضم النون اى النعمة وكذا البؤس بضم البـاء جمعه ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فيالك استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى المودة فاجاب بقوله فيـالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة والمودة كانت بؤسا ونقمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة الى النقم التى هى المودة والله اعلم * ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال ﴿ واصبح وامسى واضحى ﴾ (تكون) ﴿ لاقتران مضمون الجملة باوقاتها ﴾ وقوله (المدلول عليها) بالجر صفة للاوقات يعنى ان الافعال الثـلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لمرفوعاتها بالازمنة التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمسـاء والضحى (لا) انها لاقترانها بالاوقات التى دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة اولا اعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثـال الاول) وهو اصبح (يدل على اقتران مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمـادته (وعلى هذا القياس المثالان الاخيران) يعنى بهما امسى واضحى فمعنى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت المسـاء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى ﴿ و ﴾ (تكون) اى تلك الافعال ﴿ بمعنى صار ﴾ (نحو اصبح اوامسى اواضحى زيد غنيا اى صار) يعنى معناه صار زيد غنيا واشـار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صـار لايكون المراد منها (انه صـار فى الصباح اوالمسـاء اوالضحى على هذه الصفة) يعنى ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا والا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين ﴿ و ﴾ (تكون) اى تلك الافعال الثـلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون ﴿ تامة ﴾ كائنة (بمعنى الدخول فى هـذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونهـا تامة مع الدلالة على الاقـتران بتلك الاوقات انهـا اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة

على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناها ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال ﴿ وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما ﴾ (فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له) اى لزيد (ذلك) اى السير (في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله)﴿ وبمعنى صار ﴾ اى ويكون هذان الفعلان ملابسين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار) زيد غنيا وبات فقيرا يعنى بلادلالة على هذين الوقتين ايضا (وقد يجيء هذان الفعلان) اى ظل وبات (تامين ايضا) يعنى كما جاءت الافعال الثلاثة الاول (نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا) اى دخلت في النهار ودخلت في الليل بمبيت طيب (لكن لما كان مجيئهما) اى مجيء الفعلين اعنى ظل وبات حال كونهما (تامين في غاية القلة جعله) جواب لما اى لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئهما تامين (في حكم العدم ولذلك) اى ولكونه في حكم العدم للقلة (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف اياهما (تامتين) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة) مع كونهما مشتركين في المعنى *ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآض) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعنى ان لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اى هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل قولك آض اوعاد زيد من سفره اى رجع وغدا) اى وكذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا (اذا مشى في وقت الغداة و) معنى (راح اذا مشى في وقت الرواح وهو)اى وقت الرواح (مابعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لنكتة تركه يعنى ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعنى آض وعاد وغدا وراح (من البين) اى بين الافعال الناقصة (في مقام التفصيل) اى مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها في مقام الاجمال) مع انه لم يسقط سائر ماذكره في الاجمال فالظاهر ان يذكرها ايضا (فكان الوجه) بتشديد النون يعنى اظن ان الوجه (في ذلك) اى في اسقاطها (انها) اى الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هي (من الملحقات ولذا) اى والشاهد على كونها من الملحقات انه (لم يذكرها

صاحب المفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب اللباب) اى وصرح صاحب اللباب بقوله (والحق بها آض وعاد وغدا وراح) وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (من البين اشارة) اى لقصد الاشارة (الى عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النحاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لانها من الملحقات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو مافى اوّله لفظ ما فقال ﴿ ومازال ﴾ ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ماهو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى مما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانهـا) اى لان ماكان مضارعهـا يزول (تامة) لا ناقصة وفى الصحاح زال الشيء من مكانه يزول زوالا ومازال فلان يفعل كذا انتهى ﴿ ومابرح ﴾ بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى مازال يقال مابرح زيد يفعل كذا اى مازال (ومنه) اى من هذا القبيل (البـارحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة ماضية يقـال لها لزوالهـا ﴿ وما فتىء ﴾ (ايضا بمعناه) وفى الصحاح وما فتىء اى مازال ومابرح ويختص بالجحد وقوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ اى ما تفتأ يعنى ماتزال فى ذكره ﴿ وما انفك ﴾ وفى الصحاح ما انفك فلان قائما اى مازال قائما وانما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزوال ههنا مدلوله اللازمى الانفكاك ولذا اشار الى معناه الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ماانفصل) وقوله ﴿ لاستمرار خبرها ﴾ ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لافادة معنى نسبى وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا ﴿ لفاعلها ﴾ اى لفـاعل تلك الافعال * ولما قال المصنف ههنا لفـاعلها ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفـاعل اشـار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقله الشـارح بقوله (قيل سمى اسمها فاعلا) اى عبر المصنف عن الاسم بالفـاعل (تنبيهـا) اى قصدا للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ليس بقسم على حدة من المرفوعات) لان اسمهـا فى الحقيقة فاعل لخبرهـا واذا قلنـا كان زيد قائما فزيد فاعل القيـام لا فاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم عليـه اصطلاح لا انه قسم بنفسـه من المرفوعات ولذا لم يعدّه المصنف من المرفوعات وقوله (كما ان خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لا تتم الفـائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تتم الفـائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القـائل ان اسماء الافعـال الناقصة داخلة فى تعريف الفـاعل فانه يصدق عليه انه مااسـند اليه الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليـه هذا يجوز أن يطلق عليه الفاعل ولهذا لم يعدّ المصنف

فى المرفوعات اسم كان واخواتها واما الخبر فلكونه مخالفا للمفعول من حيث
انه ركن والمفعول ليس بركن عدّه من المنصوبات حيث قال خبر كان
واخواتها والله اعلم وانما اورد الشارح هذه النكتة بطريق الحكاية
ولم يلتزمه واتاه بصيغة التمريض لاتيانه فى غير محله لان محله فى قوله ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولايخفى ان هذا التنبيه ليس فى مرتبته
لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه فى هذا الكلام
بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله
ماوضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلا يلزم
هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتاج الى التنبيه على
ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على
اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا
واسما كما لا يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله ﴿ مذ ﴾ مبنى على
السكون ظرف من الظروف المبنية اما بمعنى اوّل المدة وهو مبتدأ عند المصنف
او خبر مقدم عند الزجاج ومابعده خبر مبتدأ وقوله ﴿ قبله ﴾ من قبل يقبل
كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الى الفاعل والضمير الراجع
الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله (اى قبل فاعلها خبرها)
وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله
مجرورة المحل مضاف اليها لمذ وفى شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو
الصحيح وهكذا فى شرح لب الالباب للسيد عبدالله كذا فى المعرب فمعناه على
الاول ان اوّل مدة الاستمرار زمان قبل فاعلها خبرها اى صار صالحا لقبوله وعلى
مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل فى زمان صار الفاعل صالحا لقبوله
الخبر (اى من وقت) وهذا تفسير لمذ يعنى ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر
مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذى (يمكن ان يقبله) اى
ان يقبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اى فى العادة لا فى العقل (فمعنى ما زال
زيد اميرا استمرت امارته) اى المفهومة من الخبر الذى هو اميرا (من زمان قابليته
وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية واشارة الى
ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا له بالفعل وهو وقت البلوغ
الذى يمكن قيام الامارة به فى ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لوكان
زيد اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لا يقدر
على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد منه انه مستمر من وقت تقلدها
وهذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور * ثم شرع

فى بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اما دلالتها) اى وجه دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفى مأخوذ) اى فلكون النفى مأخوذا (فى معانى هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفى عليها) اى على تلك الافعال (كانت معانيها) اى معانى تلك الافعال (نفى النفى) لان معانى كل منها دالة على النفى وهو الزوال والانفصال فاذا ادخلت عليه حرف النفى يكون نفى النفى اعنى نفى الزوال والانفصال (ونفى النفى) اى القاعدة العقلية ان نفى النفى (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتبار الصلاحية) شروع فى بيان فائدة قوله مذ قبله يعنى كأنه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولا اعتبروها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى بمعونة العادة والحاصل ان الفرق بين الدلالتين هو ان الاولى وضعية اى داخلة والثانية عقلية اى خارجة وقال العصام وجعل هذه الدلالة خرجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذ قبله اقتضى عدم التفريق بين الدلالتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق للواقع لا تفسير لكلام المصنف يعنى انه فى الواقع كذا (ويلزمها) (اى هذه الافعال الاربعة) تفسير للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعالا ناقصة (النفى) وهو بالرفع فاعل يلزمها * ثم اشار الى تعميم النفى بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفى (عليها) اى على تلك الافعال (لفظا وهو) اى وكونه لفظا (ظاهر) كما كانت الافعال على صورة ما ذكرت فى المتن (او تقديرا كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لابيهم يعقوب عليه السلام (تالله تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ) ولا تزال وانما لزم النفى (فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر خبره (اى تعيينه) تفسير للتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج عن الفعل مذكور قبلها (بمدة ثبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها) متعلق بالثبوت يعنى ذكر كلمة مادام لافادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتا للفاعل (بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد

(ودلالتها)

دلالتها على الوقت حصل به (لان لفظة ما) فى مادام (مصدرية فهى)
اى كلمة ما (مع مابعدها فى تأويل المصدر) يعنى ان ما المصدرية موصولة
حرفية وما بعدها من الفعل صلتها والموصول مع الصلة فى تأويل المصدر
(وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله) اى قبل لفظ ما (فلابد
هناك من حصول كلام) اى لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث
(يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله) اى مفيدا لما اراده المتكلم وقال عصام
الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد أن تقدير الزمان لكونه من
المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما فى دام لا لكونه
مصدرا فان مادام صار علما فى تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر
بهذه المثابة فى شئ من المصادر انتهى وقوله (ومن ثمه) متعلق بقوله احتاج
(اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) (احتاج) اى
احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالافادة) وقوله
(لانه) متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حينئذ) اى حين
كونه كما ذكرنا (مع اسمه وخبره) (ظرف) اى لذلك الامر (والظرف فضلة)
اى ليس بعمدة فى الكلام وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة للفضلة او
خبر بعد خبر (مثل اجلس مادام زيد جالسا) فقوله اجلس هو الامر الذى
اريد تعيينه وقوله مادام ظرفية (اى اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء
فى قوله (فمادام) تفريعية (لم يشفع مادام) وفى هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان
المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو
جعل الشئ زوجا للآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة
صلة ما فى مادام الاول وهو ظرف لقوله لايفيد وقوله (باجلس) متعلق بلم
يشفع وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام مستقل) عطف على لم يشفع عطف
بيان وقوله (لايفيد) هو الامر الذى اريد توقيته يعنى ان قولنا فى المثال المذكور
وهو مادام زيد جالسا لايفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ
اجلس وترفيقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين مادام
وبين سائر المائيات من الافعال فان سائر الافعال التى تصدر (بحرف النفى) ليس كذلك
وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو أن سائر الافعال (مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة) واذا كان مستقلا (فلاحاجة الى وجود كلام) اى آخر
منها (وراءها) اى وراء تلك الافعال (وليس) وهو مبتدأ وفى الصحاح ان ليس كلمة
نفى وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا لانها

لاتتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتم انتهى وقوله ﴿ لنفى مضمون الجملة ﴾ ظرف مستقر خبره وقوله ﴿ حالا ﴾ بالنصب على انه مفعول فيه للنفى (اى فى الحال) يعنى ان لفظ ليس الذى هو معدود من الافعال الناقصة كائن لنفى مضمون الجملة التى فيها مرفوعه ومنصوبه فى زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا فى الماضى والمستقبل اولا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفى فى الحال (اى الآن وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه فى زمان الحال هو (مذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف ﴿ وقيل ﴾ وقوله (هى لنفى مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله ﴿ مطلقا ﴾ معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو فقط لامع ماقبله وقوله (ولذلك) اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفى ماض من وقت التكلم وليس بممتد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فان نفى الصرف فى يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع فى بيان مسئلة منقسمة الى انواع تلك الافعال وهى جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال ﴿ ويجوز تقديم اخبارها ﴾ (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله ﴿ كلها ﴾ وقوله ﴿ على اسمائها ﴾ متعلق بالتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس فى هذه المسئلة (الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما) اى فى المعمولات التى (عامله فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز فى مابين سائر معمولات الفعل * ولما احتمل الجواز ههنا الى معنيين احدهما الامكان الخاص والآخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثانى يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه) اى ان اريد به استواء الطرفين على ماهو مقتضى الامكان الخاص (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا مالم يعرض مايقتضى) يعنى انه يجوز تقديمها مالم يعرض شئ يقتضى (تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على اسمائها وانما ينبغى ان يقيد به ليخرج ماإذا عرض مايقتضى التقدم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لاجائزا فيبطل ارادة

ذلك الامكان اعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضى يجب تقديمها ويمتنع تاخيرها على الاصل (نحو كم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة فحينئذ لم يجز تأخيرها وقراءته على الاصل وقال العصام الظاهر أن هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (او تأخيرها عنها) بالنصب معطوف على قوله تقديمها يعنى اولم يعرض مايقتضى تأخيرها (نحو صار عدوى صديقى) فانه لما انتفى اعراب الجزئين وانتفت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اى بالجواز (نفى الضرورة عن جانب العدم فقط) يعنى لا عن جانب الوجود على ماهو مقتضى الامكان العام المقابل للامتناع لا بمعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع) يعنى لايحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغى ان يقيد بما لم يمنع (من التقديم) مانع (وحينئذ) اى حين اريد بالجواز نفى الضرورة عن جانب العدم باعتبار القيد المذكور اعنى مالم يمنع مانع (يجوز أن يكون واجبا كالمثال المذكور) يعنى نحو كم كان مالك وامثاله ويجوز أن يكون جائزا كما اذا لم يعرض هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به تجويز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لاتمتنع عن التقديم والموانع العارضة قدعلم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا انتهى قلت ولهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الامثلة وقال فى شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذلو نظر الى الاصل فقدمر جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقدعلم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ماوجهه صاحب الامتحان ✻ ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع فى بيان تقسيمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال ﴿ وهى ﴾ وفسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اى الافعال الناقصة) وترك ماهو الانسب وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف الارجاع اليها كذا فى العصام يعنى انه لورجع الضمير الى الاخبار لم يجز حينئذ ارجاع ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يجز ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله ﴿ فى تقديمها ﴾ متعلق بالخبر وهو قوله على ثلاثة اقسام (اى فى تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعنى انها

منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها ﴿ عليها ﴾ (اى على تلك الافعال) وقوله (واقعة) اشارة الى ان قوله ﴿ على ثلاثة اقسام ﴾ خبر للمبتدأ وقوله ﴿ قسم ﴾ بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ المحذوف اى الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اى كائن منها فحينئذ يكون قوله ﴿ يجوز ﴾ خبرا له كما كان على التقدير الاول صفة له يعنى ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اى اخبار تلك الافعال (عليها) اى على تلك الافعال ﴿ وهو ﴾ اى ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله ﴿ من كان ﴾ ظرف مستقر خبره اى من لفظ كان منتهيا ﴿ الى راح ﴾ (وهو) اى هذا القسم (احد عشر فعلا) يعنى بها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعلة الجواز يعنى انما يجوز تقديمها فى المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال) يعنى ان ذلك الجواز لايحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع جائزا بديهى (لقوتها) اى لكون الافعال قوية فى العمل لاصالتها وقوله ﴿ وقسم ﴾ بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اى وقسم من الثلاثة ﴿ لايجوز ﴾ (تقديم اخبارها عليها) اى يمتنع ﴿ وهو ﴾ (اى هذا القسم) ﴿ ما ﴾ اى فعل ﴿ فى اوله ﴾ اى وقع فى اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة اوصلة لما وقوله ما فاعل الظرف والمراد به كلمته واليه اشار بقوله اى (كلمة) ﴿ ما ﴾ وانما فسره بالكلمة ولم يقل لفظ ما لئلا ينتقض بما الزائدة فانها واقعة فى اول تلك الافعال ولو قال لفظ ما كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للمهملات وكذا لو قال حرف ما لم يكن شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعبير الشامل لهما هو الكلمة واشار اليه بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعنى ان كلمة ما الواقعة فى اولها سواء كانت نافية كما فى نحو مازال او مصدرية كما فى ما دام تمنع جواز تقديم اخبارها عليها (اما) يعنى اما منعها (اذا كانت) اى تلك الكلمة (نافية فلامتناع تقديم ما) اى تقديم المعمول الذى يقع (فى حيز النفى) اى فى محل بعده يعنى للقاعدة المقررة وهى تقديم معمول مايقع فى حيز النفى ممتنع وانما يمتنع ذلك (لانه) اى لكون حرف النفى (يقتضى التصدر) اى يجب ان يتصدر فى الكلام ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لامتناع الفصل بينه وبين مدخوله فحينئذ يلزم تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت) اى تلك الكلمة (مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر) ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا ابن كيسان اراد المصنف ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله (ويخالف هذا الحكم) ليكون اشارة

(الى)

الى ان قوله ﴿ خلافا ﴾ مفعول مطلق حذف فعله ومراد الشارح بقوله (ثابتا) الاشارة الى ان اللام فى قوله ﴿ لابن كيسان ﴾ متعلق بثابتا المقدر لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس فتفطن كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه) اى من جانب ابن كيسان (لا من جانب الجمهور كما يقتضيه) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب المفاعلة) وهو تعبيره بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما فى القسم الآتى فان باب المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل وقوله (لتقدمهم) اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يعنى انما كان المخالف هو لكون الجمهور متقدما عليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكأنه) يعنى فصار ذلك الخلاف مشابها بحكم (لا مخالفة منهم) اى من احد من الجمهور (وذلك الخلاف) اى الذى ذكره المصنف او الذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله ﴿ فى غير مادام ﴾ اما متعلق وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر لمحذوف يعنى هذا الخلاف الثابت فى غير مادام يعنى فى الافعال التى فى اوّلها ما النافية لا فيما وقع فى اوّلها ما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيها فى عدم جواز التقدم وانما فرّق ابن كيسان وجوّز التقديم فى ما النافية ولم يجوّزه فى المصدرية (لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى) يعنى زال وانفك وانفصل كما عرفت (افادت) اى تلك الاداة (الثبوت) لما مر من ان نفى النفى اثبات فتكون تلك الافعال افعالا ثبوتية لا نفى قبلها فيكون معنى مازال واخواته معنى ثبت واستمر (فصار بمنزلة كان) اى صار ذلك المجموع من اداة النفى والفعل المنفى بمنزلة فعل ثبوتى واذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى) اى فلا يجرى هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم الممتنع وانما يلزم تقديم ما فى حيز الثابت عليه وهو جائز جدا لان تلك الافعال وان كانت فى ظاهرها منفية بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى) بخلاف غيرها فانها ليست كذلك فيجرى عليها الدليل السابق والحاصل ان مبنى دليل الجمهور انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها افعالا مثبتة نظرا الى المعنى ﴿ وقسم ﴾ وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على ما قبله اى قسم من الثلاثة وقوله ﴿ مختلف ﴾ بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب فاعله قوله ﴿ فيه ﴾ اى فى هذا القسم وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ من الجمهور

وخـلاف بينهم يعنى المخالف والمخـالف له هو دائر فى مابينهم كما قال (من بعضهم مع بعض) اى بعضهم مخالف للا خر منهم فى الجواز وعـدمه وقوله (فان الافتعال) دليـل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هـذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشـاركة فكيف يدل على الخـلاف المشترك فيما بينهم فكأنه اجاب عنه بان الافتعـال وان لم يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفـاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا) يعنى كما دل لفظ مخالف لكونه من باب المفاعلة على المشاركة صريحـا بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلف عليها ايضا بالدلالة العقلية لان الاختـلاف لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) اى القسم المختلف فيه (كلمة) (ليس) الانسب والاولى ان يقول فعل ليس * ثم فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال (فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى) ثابتون (على انه) اى تقـديم خبر ليس على نفسها (لايجوز مراعاة) اى لقصـد الرعاية (للنفى) الواقع فى ليس (اذ يمتنع) يعنى انما راعوا النفى لانه يمتنع (تقديم معمول النفى عليه) اى على ذلك العـامل الدال على النفى وكأنهم قالوا ان هـذا مطلق يعنى سواء كان النفى مستفـادا من الخارج اولا (والبصريون وسيبويه والسيرافى والفـارسى) ثابتون (على انه) اى التقديم (يجوز بناء على انه) اى لفظ ليس (فعل و) قوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل وبنـاء على جواز (تقديم معمول الفعل عليـه) اى على الفعل العـامل (وبين الطـائفتين) اى الداخلتين فى جمـلة الجمهور (فى حكم هـذا القسم) وهو مالم يكن فى اوّله ما مع كونه للنفى معارضة ومجـادلة وبهذا) اى بهذا البيان الصـادر منى (اندفع ما) اى اعتراض (قيـل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اى القسم الثـانى الذى (فى اوله ما النـافية من القسم المختلف فيه) وانمـا كان الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيـه) اى فى القسم الذى ليس فى اوّله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخـلاف منه فى القسم الثـانى وفى التفريق بينهما اطنـاب لافائدة فيه كان وجـه الدفع ان المراد بالخـلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليـه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظـاهرا من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفـاعلة لتقدمهم وحاصـل الكلام ضعف جانب المخالف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبـه فى الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ماتقرر كذا فى العصام ثم قال ويمكن وجهـان آخران لتميز ليس عن

الافعـال المنفية احدها ان المراد بالمختلف فيما اختلف فيه اهل اللغات لا ما
اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة فى ليس من قبيل اختلاف
اهل اللغـات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسـان فانه المخالف
فى اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف فى ليس بخلاف النافية انتهى
ماقاله العصام * ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المتاربة شرع فى بيان
نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال ﴿ افعال المقاربة ﴾ ثم شرع فى تعريفها
بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال ﴿ ما وضع ﴾ (اى فعل
وضع) وقال العصام اشار الشـارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف
لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير
هذا باب افعـال المقاربة وما وضع خبر للعـائد الى فعل المقـاربة اى هو ماوضع
انتهى فكأنه اشـار الى ما يمكن ان يورد على تفسير الشـارح للموصول بالمفرد
بانه يلزم منـه حمل المفرد على الجمع فاراد المحشى دفعه بانه اراد اشـارة الى ما هو
اللائق فى باب التعريف وهو الافراد واما مضرة الحمل فمدفوعة بافتراق الجملتين
كما انفهم من تقريره واللام فى قوله ﴿ لدنو الخـبر ﴾ متعلق بوضـع (اى لدلالة)
وانمـا فسره به للاشـارة الى ان اللام ليس بصلة لوضـع بل هى لام الغرض
كما اشـار اليه فى قوله لتقرير الفاعل بقوله ولايبعد فارجع اليه وقوله (على
قرب حصوله للفاعل) اشـارة الى معنى الدنو والى انه مضـاف الى فاعـله وهو
الخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفـاعل فاذا قلنا مثـلا عسى زيد
ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله
﴿ رجاء ﴾ اشـارة الى انه على ثلاثة انواع لانه اما لدلالة رجاء او حصـول
او اخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية) اى على انه مصدر
او مفعول مطلق مجـازى (بتقدير المضـاف اى دنو رجاء) ثم اشـار الى
تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسـب رجاء المتكلم) وفيه اشـارة الى ان
الرجاء فعل المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر)
بالنصب مفعول للطمع يعنى ان المتكلم طمع فى حصول الخبر (له) اى للفاعل
وقوله (لا لجزمه) يجوز أن يكون حالا من فاعل طمعه يعنى حال كون المتكلم
غير جازم (به) اى بالحصول (فعسى فى قولك عسى زيد أن يخرج يدل)
اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد) وهو
فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطمع فيه لا لانك جازم
به) ثم اشـار الى النوع الثانى منها بقوله ﴿ او ﴾ قد عرفت ان لفظة او لتقسـيم
المحدود يعنى ان نوعا منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشـارة

الى ان قوله ﴿ حصولا ﴾ عطف على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله للتفنن فانه لما علم الحصول بتصريح المصنف غير العبارة الى الثبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم) بكسر الهمزة مصدر اخبر (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اى لكمال قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود فاذا شرع الحجر فى الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريبا الى الحصول بهيئة الاشراف اخبر المتكلم بانه مشرف (على حصوله) اى مضمون الخبر (للفاعل فكاد فى قوله كاد زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله) بخلاف النوع الاول فانه فى الطمع بعد وليس فيه جزم ﴿ او ﴾ (وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل)﴿ اخذا فيه ﴾ (اى دنو اخذ) وقوله (وشروع فى الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعنى انه بمعنى الشروع فان اخذ اذا عدى بفى يكون بمعنى شرع فيه واليه اشار بقوله (بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر) والباء فى بسبب متعلق بالجزم ايضا لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم بالشروع بسبب كون الفاعل (متصديا) ومتعرضا (لما يفضى اليه) اى للاسباب التى تكون مفضية وموصلة الى الشروع (كطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل) اى ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه) اى بشروع الفاعل (فيما) اى فى السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى الى خروجه * ثم شرع فى بيان تعيين الالفاظ الموضوعة لكل من المعانى الثلاثة فقال ﴿ فالاول ﴾ (اى ما) يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) ﴿ عسى ﴾ اى لفظه وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون اتصاف الفاعل بالخبر نوعان الاول (طمع و) الثانى (اشفاق فالطمع) مستعمل (فى المحبوب) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم (والاشفاق) مستعمل (فى المكروه) اى فى الاتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال الاشفاق (نحو عسيت ان اموت) لان اتصاف المتكلم الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله ﴿ تعالى والذين هم من عذاب ربهم مشفقون ﴾ اى خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء واشفاقا لا تقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها انتهى يعنى ان دعوى ان خروج الاشفاقية مبنى على عدم اعتبار قيد الحيثية واذا اعتبر فلا خروج مع ان

﴿ ترك ﴾

ترك القيد مضر للزوم خروج افعال من تعريف المقاربة والله اعلم ﴿ وهو ﴾
اى لفظ عسى ﴿ غير متصرف ﴾ (حيث لايجيء) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف
يعنى المراد بغير المتصرف انه لايجيء (منه) اى من عسى (مضارع ومجهول)
اى وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل
والمفعول وانما يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان للغائب وهما عسى زيد
وعست هند وثلاث للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال عسيت عسيتما عسيتم عسيت
عسيتما عسيتن وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وانما لم يتصرف فى عسى) مع انه فعل
(لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف)
وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى
ومعلوم ان الحروف (لايتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعناها لاتتصرف
تصرف الافعال الغير الانشائية * ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على
خبره وتأخيره عنه اورد المصنف مثالين مشيرا بهما الى الاول فقال ﴿ تقول ﴾
(على احد استعماليه) ﴿عسى زيد أن يخرج ﴾ وهذا هو الاستعمال الاول (وهو)
اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو
زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية)وانما صدر
المضارع بان (تقوية) اى لقصد التقوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى
انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا
(فى الاستقبال) اى فى زمان الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا للحال
والاستقبال اكده بان التى هى مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان يخرج
فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج) اى قرب اتصافه بالخروج حال
كون استقامة معناه وصحة الحمل (بتقدير مضاف) وذلك التقدير (اما فى جنب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يجوز حمله بحيث يتجه على
حال زيد لاعلى نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج (او)
ذلك التقدير (فى جنب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما يقدر كذا
(لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها
(وعلى هذا) اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف فى احد الطرفين (عسى
ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة
ثم نقل التوجيه الآخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال
(وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى المصدرية
(مشبه بالمفعول وليس بخبر) كما كان فى التوجيه الاول وانما لم يجعله خبرا
(لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد ههنا

بالمواطأة فلايقال ان زيدا هو أن يخرج (وتقدير المضاف) اى لتصحيح الحمل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى الذى هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيد أن يخرج اى الخروج) فلو بقى عسى فى هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى زيد أن يخرج منقولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكأن المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى فحين كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية) اى على كونه حاملا لمعنى المفعولية (فى صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول) اى فى الصورة (وعسى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة المفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدرية و(يفعل) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كما فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه الثانى بل هو (فى محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا مما قبله) وهو زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجمالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله (وفى ابهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان فى ذكر الشئ مبهما (ثم تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ فى النفس) بخلاف مايذكر تفصيلا فى اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) لكونه سالما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهية وجعله بدلا طريق شائع ورد ابن هشام فى مغنى اللبيب قول الكوفيين بانه حينئذ يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجاب عن رده الدمامينى فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما فى بعض الصور مع مجئ مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم * ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى بقوله ﴿و﴾ (تقول على الاستعمال الآخر) ﴿عسى ان يخرج زيد﴾ (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو فى تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع

﴿ كان ﴾

(كان منصوبا فى الاستعمال الاول) وهو أن يخرج (فاستغنى) اى انه كان لفظ عسى فى هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدّر له الخبر قدّر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو أن يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء الحاصل المعتبر (فى علمت) اى فى باب علمت (ان زيدا قائم) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول هناك مشتمل على زيد الذى هو مفعوله الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله الثانى فكان علمت مستغنيا (عن المفعول الآخر) الذى هو مفعوله الثانى (فاقيم) اى لاستغنائه عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا قائم (مقامهما) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح فى باب علمت فان بعضهم يقدر فيه المفعول الثانى كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلمة عسى (فى هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت فى الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها فى هذا الاستعمال لما قدّر أن ان يخرج مع فاعله اسم لها وانها مستغنية عن الخبرية واقيم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) اى فحينئذ كلمة عسى (تامة) لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا * ثم قال (وههنا) اى فى صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير الاحتمالين المذكورين (وهو ان يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير) اى مستتر (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذى هو مضرّ فى البلاغة فان زيدا وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسمالها (وان يخرج) اى ويكون ان يخرج (فى محل النصب بانه خبر عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو أن يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا فيه (فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى و)كان (ان يخرج خبرا له مقدما عليه) فحينئذ يقدّر فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثانى) بان يكون زيد فاعل يخرج فبقى عسى مجردا عن الاسم فحينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذى (استكن فيه) اى فى عسى (من ضمير زيد) يعنى حال كونه ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى) اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة

فى الاحتمال السابق * اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان بتثنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرجا لمرجعه وايضا انه لوكان كذلك لكان ينبغى ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لاحاجة الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثانى تتوقف صحته على ثبوت عسيا ان يخرج الزيدان ولوكان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثانى فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل عسى فيلزم ان يكون عسيا بالتثنية كذا فى العصام * ثم شرع فى بيان الاستعمال الاول له فقال ﴿ وقد يحذف ان ﴾ (من الفعل) وقوله (المضارع) بالجر صفة كاشفة للفعل وقوله (فى الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثانى فانه لايجوز أن يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تشبيها لها بكاد) مفعول له لقوله يحذف يعنى ان الحذف لقصد تشبيه كلة عسى بكلمة كاد لئلا يحتاج الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) تفصيل للتشبيه يعنى كما حذفت ان فى المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك عسى زيد يخرج لايذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر أن (كقولهم * عسى الهم الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان الاصل) اى الاستعمال الاصلى فيه ان يقال عسى الهم الذى (ان يكون وراءه فحذف ان) وانما جاز حذف ان فى الاستعمال الاول (دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج) وقال العصام هذا واضح على تقدير أن يكون زيد فاعل يخرج اما لوكان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له اويكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال الاول * اعلم ان فى عسى صورتين احديهما عسى زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه فهى فى الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان يخرج فى محل النصب على انه مشابه بالمفعول اوفى محل الرفع على انه بدل اشتمال من زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج فى تأويل المفرد خبرها بتقدير المضاف باحد الطرفين وفى الصورة الثانية فهى ايضا اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فان يخرج [illegible] المفرد مرفوع على انه فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج فى تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولاخبر لها حينئذ لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد او انها من باب التنازع فان كان زيد اسم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحته

وان كان فاعل ان يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا ﴿ والثانى ﴾ اى النوع الثانى من افعال المقاربة (اى ما وضع) يعنى ان النوع الثانى هو ما وضع (لدنو الخبر دنو حصول)﴿ كاد ﴾ اى كلمة كاد ﴿ تقول كاد زيد يجىء ﴾ (فتخبر) اى فقصدك من هذا الكلام ان تخبر به (عن دنو الخبر) اى مضمونه وهو المجىء ههنا (باشرافه) اى بسبب طلوع الخبر لك (على الحصول للفاعل) وقوله (فى الحال) متعلق بتخبر يعنى حصول الخبر لزيد فى الاستقبال طلع عليك بامارته القوية وتخبر فى الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اى اسم كاد (اسم محض كما هو الاصل) اى فى الفاعل وهو أن يكون اسما محضا لا مأولا به كما هو الجائز ايضا (وخبره) اى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) اى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون الخبر الحاصل فى الاستقبال قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنييه من غير أن) اى معنى المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد زمانين فقوله من غير أن مناط الفائدة لتركها فى باب كاد وقوله (لدلالته) متعلق بمفهوم الكلام يعنى انما اختير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا بان كما كان فى خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المنافى للحال) ولا يحمل حينئذ على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه فحينئذ لا يحصل المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول هذا ما اختاره الشارح من الوجوه المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجيه عنده ان المصدرية على الرجاء وهو مناف للجزم المقصود والله اعلم ﴿ وقد يدخل ان ﴾ (على خبرها تشبيها له يعنى) اى يريد بالتشبيه (كما انه) اى الشان (يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد) كذلك يدخل هو على حبر كاد ايضا بناء على هذه المشابهة لا على شىء آخر فان عسى لما شابه كاد فى معنى المقاربة المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لاشتراكهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض المحشين ان الصواب ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (قد كاد من طول البلى ان يمصحا) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر بلى يبلى كرضى يرضى ويمصح مضارع مصح الشىء مصوحا بمعنى ذهب وانقطع والالف ليس للتثنية بل للاشباع والاطلاق وهو خبر كاد وقد

دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار أن يذهب وينقطع من طول البلى (فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه) ﴿ واذا دخل النفى على كاد فهو ﴾ (اى كاد) ﴿ كالافعال ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى كسائر الافعال) يعنى انه كباقى الافعال وقوله (فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفى الداخلة على باقى الافعال ان مضمون ذلك الفعل منفى كذلك كاد اذا دخل عليه النفى افاد نفى المقاربة التى هى مضمونه وقوله ﴿ على ﴾ (القول) ﴿ الاصح ﴾ متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه كباقى الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (او مستقبلا) اشارة الى تحقق المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لافرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل بخلاف القول الغير الاصح فمعنى ماكاد زيد أن يخرج انه ما قرب زيد أن يخرج ومعنى لايكاد زيد يخرج انه لايقرب * ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين فقال ﴿ وقيل نفيه ﴾ (اى نفى كاد) ليس كسائر الافعال بل (يكون) اى نفيه ﴿ للاثبات ﴾ وقوله ﴿ مطلقا ﴾ اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه للاثبات (ماضيا كان اومستقبلا) كما كان كونه للنفى مطلقا فى القول الاصح فمعنى قولنا ماكاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم فمعناه على القول الاصح انه لم يقربوا الى فعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفى المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قبلها (فذبحوها) فانه لوكان المراد به نفى الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فلتخطئة الشعراء اى فلحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو قوله (اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حبة مية يبرح) يعنى ان بعض الفصحاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فقوله رسيس الهوى بالرفع اسم لم يكد والرسيس يقال لبقية الشئ وقوله من حب مية اما حال من الرسيس يعنى حال كونه باقيا من محبة مية او متعلق بقوله يبرح ومية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله

يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكد والمعنى لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ و لما وقعت التخطئة له من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئتهم) اى تخطئة الفصحاء (وتغييره) اى ولتغيير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكد بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد رسيس الهوى من حب مية يبرح ليوافق الكلام مراده (فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم) بل يقول لهم حينئذ أنه لا خطأ فى كلامى فان المستفاد من قوله لم يكد نفى القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لا اثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعترف بخطائه وصححه بالتغيير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة) حيث اورد بصيغة الماضى الدال على حدوث الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لا على ان الذبح استمر فى جميع الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق (ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته) اى وبين ثبوت ذلك الشئ (فى وقت آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم ذى الرمة بتلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئته خطأ (فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة) اى الفصيح الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة ايضا) كما ان مخطئه فى الخطأ فى التخطئة كذا ذو الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة) وهو على وزن طلبة من الاسماء العربية (انه) اى عتبة (قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذو الرمة كلامه لتسليم تخطئته (فقال عتبة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدثت ابى) وهو ابو عتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (اخطأ ابن سبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذو الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكد (كقوله تعالى لم يكد يراها) اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقر بخطائى واغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد بالفعل الواقع خبرا لكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفى فانه فى معنى

لم يرها فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان فى ظلمات عظيمة وبلغت فى العظمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده اى اعضاءه التى هو اقرب مرئياته لم يكد يراها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ماهو أبعد منها فحينئذ يكون معناها انه (لم يرها) وهو منفى ولوكان المراد به الرؤية فهو فى ظاهر الفساد ﴿ وقيل ﴾ وهو شروع فى القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان ﴿ يكون ﴾ (اى النفى الداخل على كاد) نحو ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ (ومايشتق منه) نحو لم يكد ويكاد ﴿فى الماضى﴾ يعنى ان كان فى الماضى يكون ﴿ للاثبات ﴾ اى لاثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وهذا موافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان فى المستقبل يكون ذلك ﴿ كالافعال ﴾ (اى كسائر الافعال فى افادة النفى) اى الداخل عليه (نفى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الاول وقوله ﴿ تمسكا ﴾ ان كان مصدرا للمجهول بمعنى المتمسك بفتح السين يكون مفعولا له اقيل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللازم اقيل يعنى تمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه للنفى فى الماضى ﴿ بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ﴾ (وقد عرفت وجه التمسك) وهو أن المراد اثبات الفعل اى الذبح لانفيه بدليل فذبحوها (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى عن هذا التمسك وهو أن الذبح يعلم من قوله فذبحوها لامن النفى الداخل على كاد وقال العصام لايخفى على احد ان ﴿ ماكادوا يفعلون ﴾ لنفى القرب وكان وجه قول من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما ينفى به فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ماكاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد أن كان بعيدا عن الفعل يؤيده انه قال واثباته نفى اذ لامعنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى الفعل فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف انتهى ﴿ و ﴾ (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع كسائر الافعال وتمسكوا فيها ﴿ بقول ذى الرمة * اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح ﴾ (حين اراد) يعنى هذا التمسك حاصل حين اراد اى ذو الرمة (بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح) اى الزوال (فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال) فانه لوكان للاثبات لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما اراده ثم اراد أن يزيف قول القائل بالمذهب الثالث حيث تمسك فى الدعوى الاولى بقوله تعالى ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة وتخطئتهم عليه فيه فقال (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قلت انه فى الماضى

للاثبات لقوله تعالى ﴿ وماكادوا يفعلون ﴾ وفى المضارع كسائر الافعال لوقوع الخطأ فى قول ذى الرمة لاجل استلزامه الاثبات المنافى لوضعه (لكن لايثبت مدعاه) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك) اى بمجرد التمسك بالقولين (مالم يثبت) اى مالم يقع الاثبات منه (دعواه الاولى) وهى ان كونه للاثبات فى الماضى ثابت مسلم لان كون كاد للاثبات فيما كادوا يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلالتها على ذلك ايضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدح فى تمسكه عليها) اى فى تمسك القائل الثانى على دعواه حيث اجيب عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن كونه للاثبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان فى حيز المنع ومادام يكون فى حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتا دعواهما ولذا قال المصنف انه كسائر الافعال مطلقا فى الاصح ❊ ثم شرع فى بيان النوع الثالث من افعال المقاربة فقال ﴿ والثالث ﴾ (وهو ماوضع لدنو الخبر وقرب ثبوته) اى ثبوت مضمون الخبر (للفاعل) وهذا هو الامر المشترك فى الانواع الثلاثة وقوله (دنو اخذ وشروع فى الخبر) بالنصب مفعول مطلق واشار به الى مابه الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين يعنى ان هذا النوع هو كلمة ﴿ طفق ﴾ حال كونه (بمعنى اخذ) اى شرع (فى الفعل يقال طفق يطفق) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (كعلم يعلم) ومصدره يجيء (طفقا) على وزن نصرا (وطفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) فى بعض اللغة (طفق يطفق) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع كضرب يضرب ﴿ وكرب ﴾ (بفتح الراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا قربت للغروب) ﴿ وجعل ﴾ (بمعنى طفق) ﴿ واخذ ﴾ (بمعنى شرع) ﴿ وهى ﴾ (اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال) ﴿ مثل كاد ﴾ واشار الى وجه التشبيه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة (المضارع بغير أن تقول طفق زيد اواخذ اوكرب يفعل اوجعل زيد يقول) فالمراد بقوله تقول فى المضارع الاول معناه يعنى انك تقول كذا فى مثاله وفى الموضع الثانى لفظه لانه جزء من المثال ❊ ولما وجد فى التنزيل مثال الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (يخصفان) ﴿ واوشك ﴾ حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) ﴿ وهى ﴾ (اى) كلمة (اوشك) ﴿ مثل كاد وعسى فى الاستعمال ﴾ يعنى (فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه) يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك زيد أن يجيء) وهذا هو الاستعمال الاول (واوشك ان يجيء زيد) وهذا هو الاستعمال الثانى (وتارة تستعمل استعمال كاد بدون أن) وبامتناع تقدم الخبر على الاسم

(نحو اوشك زيد يجئ) ثم شرع فى بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال ﴿ فعل التعجب ماوضع ﴾ اى فعل وضع ﴿ لانشاء التعجب ﴾ وهذه النسخة الذى فيها ايراد الفعل مفردا لاغبار فيها لان الاصل فى التعريف هو الجنس والاصل فى الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخريين حيث وقعتا على خلاف الاصل فيحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد الشارح ان يشير اليها فقال (وفى بعض النسخ) القليلة (وافعال التعجب) يعنى بالجمع (وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لايتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية فانها وان لم تلتبس فى الرسم لكنها تلتبس بالمفرد فى اللفظ بحذف الالف لالتقاء الساكنين * ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولايخفى انه لايحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه الاصل كما عرفت الاان يقال انه ذكر استطرادا (وجمعه) ووجه ايراده بالجمع كما وقع فى بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وتثنيته) اى وايراده بالتثنية كما وقع فى اكثر النسخ (بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كلا التقديرين) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للجنس المفهوم) يعنى لامانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (فى ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو ماوضع اى فعل وضع) يعنى مااعتبر فى النسختين الاخريين للمفرد المذكور فى ضمن التثنية والجمع كان المآل هو ماوضع يعنى الى المفرد فلا يضر العدول عن الاصل فى التعريف * اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيف الجواب المذكور فى الحواشى الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع بجعل المضاف جنسا كذا اجيب عنه فى تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لما احال اضافة التثنية على اضافة الجمع فى جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنتسق وان صرحوا فى بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه * ثم الشارح اراد أن يشير بتفسير الموصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ماهو مستعمل فى التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى بيان مصحح للتفسير يعنى انما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (فى قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلاينتقض الحد) اى حد فعلى التعجب معا (بتلله دره فارسا) والتعجب من حسن صنيعه على انه

(يخرج)

يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واهاله) فانه صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر و) بنحو (لاشل عشره) فانه يصدق على قوله قاتله وعلى قوله و لاشل انهما فعلان وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ماهو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف لطلب التعيين غالبا ولا تدخل على النكرة كذا فى بعض الحواشى وقوله ولاشل الشلل اليبس فى اليد واذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمى وقوله (فانه فعل وضع)اشارة الى دليل الانتقاض يعنى ان التعريف ينتقض منعا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قاتله ولاشل ان كل واحد منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لاينتقض لانا لانسلم انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لايدفع النقض لانه ليس (لمحض الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب النقض والى ضعفه يعنى انه لايندفع الا بان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت لذلك) اى للتعجب (بعد الوضع) اى للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال فى الجواب تحرير المراد يعنى انه لاينتقض لان المراد بالوضع المذكور فى تعريف التعجب انه (ماوضع لانشاء التعجب فحسب) يعنى اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لايستعمل فى غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لايصدق الا على فعل التعجب وماذكر من مواد النقض) وان استعملت فى التعجب احيانا (فكثيرا ماتستعمل فى الدعاء) وما يستعمل فى الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لايصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعنى لدفع النقض بنحو قاتله ولا شل بان المراد ماوضع لانشاء التعجب فى نفس مصدر هذا الفعل وهذا لايجرى فى قاتله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من حسن صنيعه لامن لفظ قاتله وشل انتهى ملخصا * ثم شرع فى بيان صيغته وحصرها فى عدد فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اى لفعل التعجب) والآخر قوله (او لما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثانى مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائز ان فى امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو ضاحك يجوز أن يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه ورجح العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشئ بنافى

للحكم عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله ﴿ صيغتان ﴾ مبتدا مؤخر * ثم اشار الى مابه الاشتراك فى الصيغتين والى مابه الامتياز فيهما فقال (احداها صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) ﴿ ماافعله و ﴾ (اخراها صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) ﴿ افعل به ﴾ فالفعل المتضمن بفتح الميم هومابه الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران احدهما بصيغة الماضى والآخر بصيغة الامر * ولما توهم من قوله صيغتان على تقدير الارجاعين ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لايجب وجوده فى ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين) يعنى ان دعوى الحصر انما تنافى اشتراط وجود ذلك الفعل فى ضمن هاتين الصيغتين * ثم شرع فى بيان حال الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال ﴿ وهما ﴾ (اى فعلا التعجب) يعنى هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب ﴿ غير متصرفين ﴾ وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعنى المراد بكونهما غير متصرفين انهما لايتغيران (الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اى ولا الى ماض مجهول (وتأنيث) اى ولا الى مؤنث بل هوماض معلوم غائب مذكر فى الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكر فى الثانية ابدا (وفى بعض النسخ وهى) يعنى بدل وهما فحينئذ كان راجعا الى مؤنث والتقدير (اى افعال التعجب غير متصرفة) والمناسب ان يقول وفى بعض النسخ وهى غير متصرفة بدل قوله وهما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره فى التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الموردة بالجمع كما سبق ﴿ مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ﴾ وهذه المسئلة هى الخاصة الواحدة له * ثم شرع فى بيان خصة اخرى له فقال ﴿ ولايبنيان ﴾ (اى فعلا التعجب) يعنى ان فعلى التعجب الموجودين فى ضمن الصيغتين لايجوز بناؤهما من مادة ﴿ الا ﴾ اى يجوز أن يبنيا حينئذ ﴿ مما يبنى ﴾ اى من المادة التى يجوز أن يبنى ﴿ منه افعل التفضيل ﴾ (لمشابهتهما) اى لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له) اى لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما يعنى انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما) اى من فعل التعجب وافعل التفضيل يقعان (للمبالغة والتأكيد) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيد فلما فيه من الزيادة فى الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضى المزيد عليه فثبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتأكيد فلانه لايتعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره فى الصفة

﴿ وتجاوز ﴾

وتجاوز حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتأكيد اصل الفعل وتقريره كذا فى بعض الحواشى يعنى ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذى هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لايبنيان) الى كلام المصنف يعنى انهما لا يبنيان ايضا (الا للفاعل) يعنى يقعان على صيغة المعلوم ولا يقعان على صيغة المجهول المبنية للمفعول (كافعل التفضيل) اى كما وقع افعل التفضيل كذلك (وقد شذ) اى حكم بشذوذ ما وقع مجهولا قوله (ما اشهى الطعام) بصيغة المجهول يعنى يتعجب ان الطعام غير مشتهى وقوله (وما امقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اى لم يصر الكذب المذكور مبغوضا لنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشذوذيته * ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد أن يشير الى طريق بنائه فى ذلك فقال (ويتوصل فى) الفعل (الممتنع) فقوله يتوصل فعل مجهول من التوصل وهو طلب الوصلة الى شئ بتكلف وقوله فى الممتنع نائب فاعله ووسط الشارح قوله الفعل ليظهر موصوف الممتنع * ولما كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك المتعلق بقوله (بناء صيغتى التعجب منه) اى من ذلك الفعل وقوله (من رباعى) بيان للفعل الذى يمتنع بناء التعجب منه وهو ما يمتنع منه بناء افعل التفضيل فانه يمتنع بناؤه من فعل رباعى فصاعدا (او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثى مجرد غير لون وعيب فاذا اريد أن يبنى من الرباعى فصاعدا او ثلاثى فيه لون او عيب يتوصل (بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) فانه لما اريد بناؤهما من استخرج يستخرج امتنع بناؤهما منه فانه فعل يمتنع منه البناء لكونه غير ثلاثى فحينئذ يتوصل الى المطلوب باشد واسرع ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقوله (اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه) وهو أشد ههنا فانه مشتق من شد يشد وهو ثلاثى غير لون وعيب (وجعل الممتنع) اى وجعل الفعل الذى يمتنع منه وهو استخراجه (مفعولا) فى الصيغة الاولى (او مجرورا بالباء) فى الصيغة الثانية * ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولا يتصرف فيهما) (اى فى صيغتى التعجب) يعنى ومن خواصه انه لا يجوز أن يتصرف فى صيغتى التعجب (بتقديم) (اى بتقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب) من الافعال مثل التقديم الجائز فى سائر الافعال (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل

فانه مما يجوز فى سائر الافعال مع انه ممتنع ههنا (وتأخيره) (اى بتأخير جائز فيما عداها) يعنى ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيماعدا فعلى التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اى عن الجار والمجرور * ثم اشار الى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اى فسرناها بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (ليكون عدم التصرف فيهما) اى بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتى التعجب) وانما حملناها على الوصف المخصوص بهما بقرينة المقام (فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما) لا بيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان فى امتناعه وقوله (فلا يقال) تفريع لقوله ولا يتصرف يعنى انه لما لم يجز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اى فحينئذ لا يجوز أن يقال (مازيدا احسن) بتقديم المفعول (ولا بزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك فى سائر الافعال وانما لم يجز فيهما (لانهما) اى لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) اى بعد نقل الاولى من الماضى والثانية من الامر (الى التعجب) اى لانشائه (جريا) اى كان هذان اللفظان جاريين (مجرى الامثال) واذا جريا مجرى الامثال فى الاخراج عن موضوعها الاصلى الى غيره وانما قال مجرى الامثال ولم يقل انهما من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال حقيقة وليس كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده (فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله فى المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على طريقة واحدة عنداستعمالهافى المورد * ولما ورد الاعتراض على تعبيرالمصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اى على المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير و بالعكس) يعنى ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التعبير باحدهما الآخر (لان تقديم الشئ) اى على الغير (يستلزم تأخير غيره و كذا تأخيره) اى تاخير الشئ عن الغير (يستلزم تقديم غيره عليه) لان بين التقديم والتأخير تقابل التضايف (فلو اكتفى باحدهما لكفى) وماوجه ذكر كلمة زائدة (واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) اى تأكيد معنى منفهم مما قبله ضمنا (لاللتأسيس) اى لا انه ذكر لافادة معنى جديد غير منفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكر من لزوم الاكتفاء فمورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقص

وتقرير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ماهو
كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولا بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيد يعنى
انا لانسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لوكان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو
للتأكيد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع فى جواب آخر بالعلاوة يعنى
مع انا لو سلمنا كونه للتأسيس لايضر ولا يلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد
من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اى ولو لم ينفك احدهما (عن الآخر
بالوجود لكنه) اى لكن احدهما (ينفصل عنه) اى عن الآخر (بالقصد)
اى بكونه مقصودا للمتكلم اذقديكون قصد المتكلم الى تقديم المعمول فلا يكون
تأخيره مقصودا وقديكون الى تأخير الفعل فلايكون تقديمه مقصودا (فكأنه)
اى اظن ان المصنف (اعتبر القصد) وبنى كلامه على انفصال احدهما عن الآخر
فيه فذكر كلا منهما على حدة لعدم اجتماعهما فى القصد وقال العصام لايخفى
على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بمسكت والماء البارد لايحصل من هذه
الموارد والاحسن ان يقال ان المراد أنه لايقدم لفظ احسن يعنى فى ما احسن
زيدا على ما يعنى الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدها لما نبى فعل التعجب عن هذا
التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة مافتفطن انتهى
ولايخفى ان هذا التوجيه جار فى الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم بانه يجوز
ان يكون المراد تقديم شئ وتأخيره بالنسبة الى شئ آخر كتقديم زيد على
ماوجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا مااحسن
اوما زيدا احسن وكتقديم احسن على الكل اوتأخيره عنه كما يقال احسن
ما زيدا اومازيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم
على كلمة ما اوماذكر بعدها ولايخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لايغنى
عن ذكر التأخير ولا بالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار فى الصيغة
الثانية والمقصود شموله كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما
وبتأخيرها لاخصوصية له بصيغتى التعجب فانه يجوز مطلقا والكلام فيماله
خصوصية اقول والاوجه ما نقله الشارح من الجوابين والله اعلم * ثم شرع
فى بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال (ولا) وفسره الشارح بقوله (يتصرف
فيهما بايقاع) للاشارة الى ان قوله (فصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم
اوعلى قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة
وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للاشارة الى ان الباء
فى بايقاع متعلق بما يتعلق به المعطوف عليه ولا زائدة يعنى انه كما لايجوز
أن يتصرف فى فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لايجوز فيه ان يتصرف

بايقاع كلمة تفصيل (بين العامل) اى الذى هو فعل التعجب (و) بين (المعمول) اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى و بزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما احسن فى الدار زيدا و اكرم اليوم بزيد) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لاجرائهما) اى لكون هذين المثالين جاريين (مجرى الامثال كما سبق) من ان التغير كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا فيما جرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوّزوا ذلك التصرف مطلقا اى سواء كان بالظرف او بغيره ﴿ واجاز المازنى الفصل بالظرف ﴾ (لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق) حيث وقع الفصل بين ما احسن و بين معموله الذى هو أن يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائزا لما سمع هذا التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده وفى هذا الاستدلال ردّ على ما استدل صاحب الوافية بان تجويز المازنى للاتساع فى الظرف * ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين ما و بين احسن بكلمة كان (ومعناه) اى معنى التعجب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما دل عليه كلمة كان (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) اى قبل زمان المتكلم * ثم شرع فى بيان اعراب الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال ﴿ وما ﴾ اى لفظ ما فى ما احسن ﴿ ابتداء ﴾ (اى مبتدأ) وانما فسر الابتداء بالمبتدأ فان مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء بناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) اى الذى هو المبتدأ كما فسره به (او ذو ابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما التصرف فى نفس الكلمة كما فى التفسير الاول فيكون مجازا لغويا والآخر بابقائه على مصدريته وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما فى المعرب وهذا على اكثر النسخ (وفى بعض النسخ وما ابتدائية) اى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج الى ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله ﴿ نكرة ﴾ خبر بعد خبر حال كونها (بمعنى شئ) وانما حمل ما على النكارة (لان النكارة تناسب التعجب لانه) اى لان التعجب

(يكون فيما) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سيبويه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عند سيبويه (ومابعدها) (اى مابعدما) يعنى الفعل الذى بعد لفظ ما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة فى احسن للتعدية وقوله (من باب شر اهر ذاناب) اشارة الى سؤال ورد على كون مامبتدأ مع كونها نكرة فانه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة مخصصة من قبيل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذاناب لا شر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل معنى قوله شر اهر ذاناب لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيبويه بوجه آخر وهو قوله ولا يبعد أن يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحث كما لا يخفى على الفطن وقال الرضى مذهب سيبويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو أن استعمال مانكرة غير مضافة نادر نحو ﴿فنعما هى﴾ وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذاناب فى مجرد كون المبتدأ نكرة ومابعده خبره انتهى ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قبيل شر اهر الخ فلا يرد عليه ماحكى عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته وهو مع صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (اى الذى احسن زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول وقوله (اى جعله ذا حسن) اشارة الى ان الهمزة فى احسن للصيرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف * ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اى شئ (وما بعدها) اى الفعل الذى بعد كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى) وانما يكون قويا (لانه) اى المتكلم (كان جهل) اى جاهلا (سبب حسنه) اى حسن زيد (فاستفهم) اى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يجهل سببه * ثم اكده بقوله (وقد يستفاد)

يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى (وما ادريك مايوم الدين) وقال العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى * ثم شرع فى بيان المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال (واما احسن بزيد فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال فى جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امرا ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما فى الصيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كالحم اى صار ذا لحم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله ﴿وبه﴾ محل الاختلاف يعنى ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى الماضى متفق عليه لكن فى توجيه المجرور اقوال احدها انه (اى مجروره) ﴿فاعل﴾ (لهذا الفعل) وذلك ﴿عند سيبويه﴾ فقال (والباء زائدة) كما فى كفى بالله (لازمة) اى لايجوز حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لايجوز حذفها فى وقت الا وقت كون المجرور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون ان مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله ﴿فلاضمير﴾ اشارة الى ماتوهم ان هذا التوجيه مخل بالقاعدة فان افعل لما كان امرا فى الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لاضمير تحته مستترا (عند سيبويه) ﴿فى افعل﴾ (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله ﴿وبه﴾ شروع فى بيان مذهب آخر فى لفظ به (اى مجروره) يعنى ان محل المجرور بالباء فى به منصوب على انه ﴿مفعول عند الاخفش﴾ (لاحسن) لا كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة) ﴿والباء للتعدية﴾ يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل فى الباء توجيهان احدهما انها للتعدية وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ تكون الباء للتعدية (اى تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن) وقوله ﴿او﴾ شروع فى بيان التوجيه الثانى فى الباء يعنى او (الباء) ﴿زائدة﴾ وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا

﴿بنفسه﴾

بنفسه و) على ان (تكون همزة احسن للتعديه كاخرج) فحينئذ يستغنى الفعل
عن حرف الجر الذى افاد تعديته ﴿ ففيه ﴾ (اى فى الفعل) اى واذا كان المجرور
مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة فى الفعل الذى هو احسن بصيغة الامر
﴿ ضمير ﴾ اى مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اى ذلك الضمير ﴿ فاعله ﴾ اى
فاعل ذلك الفعل فلايلزم حينئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ماهو
واجب الاستتار (اى احسن انت بزيد) ان كانت الباء للتعدية (اوزيدا)
ان كانت زائدة (اى اجعله حسنا) ولايخفى ملايمة هذا التفسير للتوجيهين
(بمعنى صفه) اى صف زيدا (به) اى بالحسن ثم نقل الشارح مذهبا آخر
فى التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد)
لا انه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بالامر يعنى كأن
المتكلم المتعجب يأمر كل من هو شانه الخطاب بان يجعل زيدا (حسنا) اى باحكم
بحسنه (وانما يجعله كذلك) يعنى ان مراده بهذا التعميم اعنى يجعل زيد حسنا
(بان يصفه) اى بطريق ان يصفه (بالحسن) وانما فسر الجعل بالوصف
فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن
الموجود (فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن
كل ما يمكن ان يكون فى شخص واحد) وفى توجيه الفراء من المبالغة مالا يخفى
وقال العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعنى احكم بوجود الحسن بسبب زيد
فان الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ملخصا ﴿ افعال
المدح والذم ﴾ وفسره الشارح بقوله (يعنى الافعال المشهورة بهذا اللقب
عند النحاة) للاشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافى يعنى بان
يراد به مطلق الفعل الذى يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة
بين النحاة بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطلقها ينتقض الحد منعا بمثل مدحته
وذممته وغيرهما من الافعال التى لم توضع للانشاء والظاهر أن يقال فعل المدح
والذم فى اصطلاح النحويين ﴿ ماوضع ﴾ الخ كما ان المراد من قوله فعل التعجب
هذا كذا فى بعض الحواشى وفسره الشارح بقوله (اى فعل وضع) للاشارة
الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل لكونه جنساله واختار كونها موصوفة
لملايمة النكرة فى الخبرية وان كانت الموصولة ملايمة لمقام التعريف وقوله ﴿ لانشاء
مدح اوذم ﴾ متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذممته) يعنى من الفعل
الذى يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة
(منها) اى من افعال المدح والذم المصطلح عليها (لانه) اى لان كل

واحد من مدحته وذممته (لم يوضع للانشاء) لانهما موضوعان لاخبار المدح والذم الواقعين فى الزمان الماضى لا لانشائهما بهذين اللفظين * ثم شرع فى بيان افرادها فقال ﴿ فمنها ﴾ اى من تلك الافعال فعل ﴿ نعم وبئس ﴾ يعنى ان نعم من المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (فهما) اى نعم وبئس (فى الاصل فعلان) يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضى فانهما فى الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح النون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة * ثم شرع فى بيان تصريفهما فقال (وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى) كل (فعل اذا كان فاؤه مفتوحا و) كان (عينه حلقيا) اى احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع فاعل اطرد يعنى انه مطرد فى كل فعل شانه كذلك لانه مختص بهما (احداها) اى احدى اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصل) كبئس وصعق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى لغة فى نعم ايضا كما قال فى الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) اى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة فى هذين الفعلين (والرابعة) اى اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين (اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين) يعنى فى نعم وبئس (عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح) اى انشاء المدح (اوالذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب) اى الكثير منهم (اتفقوا على لغة بنى تميم) ثم شرع فى بيان خواصهما فقال ﴿ وشرطهما ﴾ (اى شرط نعم وبئس) ﴿ ان يكون الفاعل ﴾ اى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون ﴿ معرّفا باللام ﴾ اى باللام التى هى موضوعة (للعهد الذهنى) يعنى لحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله (وهى) اى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) اى قبل ذكر المخصوص (ويصير معينا بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك المعرّف (ويكون فى الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) اى لقصد أن يكون ذكر الشيء الواحد مرتين (اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد) فكأن الممدوح ذكر مرتين احداهما مبهما بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره بزيد وقوله ﴿ او ﴾ (يكون) ﴿ مضافا الى المعرّف ﴾ بيان للشرط الثانى يعنى او يكون الفاعل مضافا الى المعرف ﴿ بها ﴾ (اى باللام) التى للعهد الذهنى وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال مايكون بواسطة واحدة (اونعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال مايكون

بواسطتين (وهلم جرا) وقوله (او) (يكون) (مضمرا مميزا بنكرة منصوبة) وصف النكرة المميزة لمجرد التوضيح اذ التميز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما فى قاتله الله من شاعر ولك ان تريد به المنصوبة لا محلا فاحترز به عن نحو ما فى ﴿فنعما هى﴾ ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما فحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالمنفصل رد المذهب ابى على وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعنى ان تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اى غير مضافة وقوله (او مضافة الى نكرة) معطوف على قوله مفردة يعنى او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة مثلها وقوله (او معرفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعنى انها اما مضافة الى نكرة او مضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية) لا تكتسب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا مثال للضمير المميز بالمفرد (او ضارب رجل) يعنى او نحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف الى النكرة (او زيد) بالجر عطف على رجل اى نحو نعم ضارب زيد اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى معموله المفعول (او حسن الوجه) اى او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المعرف باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص الامثلة المذكورة وقوله (او) (مميزا) عطف على قوله مميزا بنكرة يعنى ان هذا الفاعل المضمر اما ان يكون مميزا بنكرة او مميزا (بما) اى باللفظ الذى (بمعنى شىء) اى بمعنى الشىء النكرة حال كونه (منصوب المحل على التمييز) (مثل فنعما هى) (اى نعم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحته وقوله ما تمييزله وقوله (هى) مخصوصه وكون مثل هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف * ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال الفراء وابو على هى موصولة) اى ما فى ﴿فنعما﴾ (بمعنى الذى) يعنى انها معرفة (فاعل لنعم) اى كما فى نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله (فتكون الصلة باجمعها) اى بطرفيها (فى فنعما هى محذوفة) وانما حذفت (لان هى مخصوصة) بالمدح (اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشىء فمعنى فنعما هى نعم الشىء هى) فحينئذ لا يحتاج الى الصلة (فما) اى فحينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى) اى لفظة هى (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل المخصوص فقال (وبعد ذلك) (الفاعل) اى فى الاقسام الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشروطه يحصل بعد ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ مؤخر وخبره قوله بعد ذلك

يعني انه يذكر المخصوص مفصلا بعدذكر الفاعل مجملا وذلك هو المعنى (بالمدح او الذم) يعني ما اريد مدحه اوذمه مفصلا معينا * ثم اراد أن يشير الى ان البعدية ليست بواجبة بقوله (وبعديته) اى كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل (انما هى) اى البعدية (بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما ماقاله ﴿ وهو ﴾ اى المخصوص ﴿ مبتدأ وماقبله ﴾ (اى الجملة الواقعة قبله غالبا) وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله ﴿خبره﴾ اى على انها جملة فعلية صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم ان الجملة اذا وقعت خبرا تحتاج الى عائد الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبرا لاتحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدى مقامه) وقوله ﴿ او خبر مبتدأ محذوف ﴾ اشارة الى ثانى الوجهين وهو أن المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك المحذوف (هو) اى لفظ هو راجع الى الفاعل ﴿مثل نعم الرجل زيد﴾ (فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال) يعنى انها جملة اسمية استئنافية جواب لسؤال سائل (فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى منشأ السؤال (فكأنه) اى المتكلم (سأل من هو) اى الممدوح (فقيل) اى فاجيب انه (زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى الوجه الثانى جملتان) احدهما فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية * ثم شرع فى بيان شرط المخصوص ومسائله فقال ﴿ وشرطه ﴾ اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا ﴿ مطابقة الفاعل ﴾ ولما جاز أن يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة الى المفعول او من قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اى مطابقته الفاعل) اى مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشار الى الثانى بقوله (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه لكونه للمشاركة بين الاثنين وقوله (فى الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة او حكما او تأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعى الفاعل من كونه مميزا بنكرة او بما فى نعم رجل زيد و نعماهى فان الاول مطابق فى الجنس حقيقة حيث كان زيد من اصناف الرجال والثانى مطابق له فيه

﴿ تأويلا ﴾

تأويلا بان مايأوّل ملابالشيء الذي يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون
اشارة الى ماسيأتي من التاويل بحذف المضاف اوغيره في الآية التي سنذكر
(وفي الافراد) اى انه لابدأن يطابق الفاعل في الافراد (والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه مشروطا به يعني انما اشترط ذلك
لكون المخصوص (عبارة عن الفاعل في المعنى) وان كان منفصلا عنه في اللفظ
فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لغرض تحصيل المعنيين
اى الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل
في الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق في التثنية
(ونعم الرجال الزيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (وبئست المرأة هند) هذا
مثال الذم المطابق في التأنيث (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات)
مثال الذم المطابق في التثنية والجمع قوله (ويجوز أن يقال) اشارة الى ان هذا الفعل
كما جاز مطابقته لفاعله في التذكير والتأنيث يجوز أن لايطابقه فيجوز أن يقال
(نعم المرأة هند وبئس المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اى نعم وبئس (لما كانا غير
متصرفين اشبها الحرف) اى كانا مشابهين للحروف في عدم جواز التصرف واذا
كانا مشابهين لها (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اى الحاق علامة التأنيث
في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الافعال ﴿و﴾ (قوله تعالى) ﴿بئس
مثل القوم الذين كذبوا﴾ واشار الشارح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه
ايراد المصنف يعني ان هذا الايراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر
بالنقض بايراد مادة لم توجد فيها المطابقة وهي هذه الآية الكريمة (حيث وقع
المخصوص فيها اعني الذين كذبوا جمعا مع افرد الفاعل وهو مثل القوم)
فاراد أن يجيب عنه بان تلك الآية الكريمة ﴿و﴾ كذا ﴿شبهه﴾ (مما) اى من المواضع
التي (لايطابق الفاعل) في تلك المواضع (المخصوص) انما يرد بها النقض
اذا لم يكن متأوّلا لكنه ﴿متأوّل﴾ بتأويلين احدهما بتقدير المضاف في طرف
المخصوص بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعني بئس مثل القوم مثل
الذين كذبوا فيكون المثل المقدر المضاف مطابقا للفاعل وثانيهما بحذف
المخصوص كما افاده بقوله (اويجعل) لفظ (الذين كذا صفة للقوم) لكون
معناه جمعا (وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم) ثم شرع
في مايجوز للمخصوص فقال ﴿وقد يحذف المخصوص﴾ وقيد بقوله ﴿اذا علم
بالقرينة﴾ (ليكون اشارة الى انه لايجوز حذفه اذا لم يعلم) ﴿مثل﴾ (قوله تعالى) في قصة
ايوب عليه السلام ﴿انا وجدناه صابرا﴾ ﴿نعم العبد﴾ ومخصوصه محذوف (اى ايوب)
بقرينة ان ذلك في قصته ﴿و﴾ (قوله تعالى) ﴿فنعم الماهدون﴾ (اى نحن)

يعنى ان الممدوح هو ذاته تعالى بقرينة ماقبله وهو قوله تعالى ﴿ والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فنعم الماهدون﴾ فان البانى للسماء والفارش للارض وماهدها هوالله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم ﴿ وساء ﴾ حال كونه من افعال الذم ﴿ مثل بئس ﴾ (فى افادة الذم) اى فى المدلول (والشرائط) اى فى الشرائط الثلاثة المذكورة فى الفاعل (والاحكام) اى وفى احكامه من جواز حذف المخصوص بالقرينة ﴿ ومنها ﴾ (اى من افعال المدح والذم) لفظ (حب فى) ﴿ حبذا ﴾ واصل المتن ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ماكان من جملة تلك الافعال هو حب فقط كما اشار اليه بقوله (وهو) اى حبذا (مركب من حب الشئ) بفتح الحاء (او حب) بضمها (اذا صار) اى ذلك الشئ (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا) اشارة الى الجزء الآخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين حب بفتح الفاء يعنى الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب بضم الباء على وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب الخ ولذا قال المصنف ﴿ وفاعله ﴾ (اى فاعل هذا الفعل) ﴿ ذا ﴾ ثم اشار الى مسئلة خاصة له فقال ﴿ ولا يتغير ﴾ (اى حبذا) يعنى اصل فعله (او فاعله) اى ولا فاعله (اوذا) اى ولا لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾ يعنى لا آثما ولا كفورا كما فى شرح اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى ان كلا منها لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى اوجمعا اومؤنثا لجريها) اى لكون تلك الكلمة المركبة جارية (مجرى الامثال التى لا تتغير) كما سبق تحقيقه (فيقال حبذا الزيدان) حين كون المخصوص تثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا (وحبذا هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور فى قوله وشرط المخصوص مطابقة الفاعل * ثم شرع فى بيان بعض ماهو مشترك فيه ومخالف فيه فقال ﴿ وبعده ﴾ (اى بعد حبذا) ﴿ المخصوص ﴾ كما فى اخواته ﴿ واعرابه ﴾ (اى اعراب مخصوص حبذا) ﴿ كاعراب مخصوص نعم ﴾ (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وماقبله خبره وعلى كونه خبرا لمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله ﴿ ويجوز ان يقع ﴾ شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع ﴿ قبل المخصوص ﴾ وفسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لئلا يتوهم الاشتراك ﴿ اوبعده ﴾ (اى بعد مخصوصه) ﴿ تمييز اوحال ﴾ حال كون كل منهما ﴿ على وفق

﴿ مخصوصه ﴾

مخصوصه) اى موافقا له (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد) وهذا مثال لما يقع فيه التميز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده وكذا قولنا حبذا رجلين الزيدان او حبذا رجالا الزيدون (وحبذا زيد راكبا) وهذا مثال لما وقع حالا بعد المخصوص (و) كذا (حبذا راكبا زيد) والاولى ايراده ايضا لئلا يتوهم عدم جوازه بناء على توهم كون المخصوص ذا الحال كما ستعرفه لكنه اكتفى بالتمثيل بقوله (وحبذا رجلين او راكبين) اى او حبذا راكبين (الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التميز او الحال ما) اى الصالح للعاملية الواقع (فى) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لا زيد) اى وليس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يجز أن يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن راكبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالراكب حال) نتيجة للقياس الذى اثبته بابطال نقيضه يعنى ان لم يجز أن يكون حالا من المخصوص يتعين ان يكون حالا (من الفاعل لا من المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التميز فى نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر أن العامل فى التميز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير المبهم فى ربه رجلا انتهى وقال فى الامتحان ويمكن ان يقال التميز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا ولله دره فارسا وانما قدم التميز على الحال لكونه راجحا لكونه انسب للمدح والذم * ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الآن فى احكام الحرف فقال ﴿ الحرف ﴾ اى حقيقته وحده ﴿ ما دل على معنى فى غيره ﴾ وقوله (اى كلمة) تفسير لما واشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حصل) اشارة الى ان قوله (فى غيره) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعقل بالنسبة الى الغير) صفة بعد صفة تفسير [illegible] فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعقل بالنسبة الى الغير أنه لا يكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث لا يصلح لان يحكم عليه او به) متعلق بالمنفى يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا

اولان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بد له) اى للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله ﴿ ومن ثمه ﴾ متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجلية والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى غيره ﴿ احتاج ﴾ اى الحرف (فى جزئيته) اى فى كونه جزأ (للكلام ركنا كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركناله بان يكون عمدة (اوغيره) بان يكون فضلة ﴿ الى اسم ﴾ متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعقل معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعقل الا بالاسم الذى هو البصرة ﴿ او فعل ﴾ (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقيق الخاص لا يتعقل الا بفعل ضرب * ثم شرع فى بيان انواعه فقال ﴿ حروف الجر ﴾ مبتدأ وقوله ﴿ ما وضع ﴾ خبره يعنى ان حروف الجر حروف وضعت ﴿ للافضاء بفعل ﴾ وقوله (اى ايصاله) تفسير للافضاء اى المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير الافضاء بالايصال يعنى انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشئ واصلا الى الآخر وقوله (ولما عدى) جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه الايصال) اى انتقل معناه من الوصول الى الايصال وقوله ﴿ او معناه ﴾ عطف على قوله بفعل يعنى ان ذلك الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحى من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره حتى ينكشف المراد فقال (وهو كل شئ) يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا او غير مشتق (استنبط) اى استخرج (منه) اى من ذلك الشئ (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك (وغير ذلك) ﴿ الى ما يليه ﴾ اى ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعنى يذكر بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد اوكان فى تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها) يعنى بسعتها فالباء فى بما اوصل المعنى الذى هو حصول ضاقت الى الرحب الذى هو حاصل بعد

تأويل مار حبت (و سميت هذه الحروف) يعنى كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اى لكونها (تضيف الفعل اومعناه الى ما يليه و) سميت (حروف الجر لانها) اى لكون تلك الحروف (تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر) اى او سميت بها لكون الاثر الحاصل بها فى الاسم الذى يليه هو الجرّ من انواع الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوى والثانى بناء على المعنى الاصطلاحى وهو التأثر فى الاسم بالجر * ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجمالا ثم ما اختص بكل واحد منها من الخواص والمسائل فقال ﴿ وهى ﴾ (اى حروف الجر) ﴿ من ﴾ ابتدأ بها لانها للابتدأ وعقبها بالى فقال ﴿ والى ﴾ لكونها للانتهاء ﴿ وحتى ﴾ لكونها للغاية ﴿ وفى ﴾ ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والآخر ما افترق اسمه عن معناه اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وذكر هذه الحروف) اى ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على سبيل الحكاية) اى على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت اعاريبها تقديرية يعنى مرفوعة تقديرا على انها خبر للمبتدأ (لانه) اى الشان (ليس لها) اى لهذه الحروف (اسماء خاصة) اى كما كانت للحروف الآتية فان الحروف الآتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اى بتلك الاسماء (عنها) اى عن مسمياتها ﴿ والباء واللام ﴾ بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة (ذكرها) اى ذكر المصنف هذين الحرفين (باسميهما) فان مسمياتهما الباء واللام المكسورتان (لوجودها) اى كون اسميهما موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والتاء) اى للقسم (والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائها حيث) اى لان اسمائها (وجدت بخلاف ما بقى) اى الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف ﴿ ورب وواوها ﴾ (اى الواو التى تقدر بعدها رب) يعنى تقدر رب بعد تلك الواو * ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية فى ان الجار هل هو رب او واوها حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون انه للواو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح اليه بقوله (وفى عدّها) اى عدّه واو رب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تسامح) بناء على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باءه مع الباآت فرقا بين المعدود مسامحة وبين المعدود حقيقة وقال العصام والاظهر أنه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدها ايضا

ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلاثة فى الشعر ايضا الا شاذا انتهى ﴿ وواو القسم وتاؤه ﴾ (اى تاء القسم) ﴿ وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا ﴾ ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فالعشرة الاولى) وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تكون) اى تلك العشرة (الا حرفا والخمسة التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومنذ (تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما (والثلاثة البواقى) وهى خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وفعلا) والفاء فى ﴿ فمن ﴾ للتفصيل وهو مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله ﴿ للابتداء ﴾ خبره وفسره الشارح بقوله (اى لابتداء الغاية) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه * ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد أن يشير الى ان المراد به المجاز فقال (والمراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على الكل) اى على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقى لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لا بالجزء الذى هو النهاية فحينئذ لا معنى لقولنا (لابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا ما) اى اطلاقا كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من الفعل واذا كان كذلك (فالمراد بها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى لان الفعل الذى يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف تفسير للغرض يعنى ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد واشار الشارح بقوله قيل الى ضعف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى لها غرض كما قاله العصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى ان من لابتداء له نهاية لا لابتداء ليس له نهاية كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية * ثم اشار الى نوعى الابتداء بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) يعنى شرعت فى سير له ابتداء ونهاية فابتداؤه من حيث المكان هو البصرة (اومن الزمان) يعنى ابتداء اما من الزمان

(نحو)

(نحو صمت من يوم الجمعـة) يعنى ابتداء زمان صومى يوم الجمعة (وعلامة من الابتدائية) يعنى القرينة على كونها للابتداء (صحة ايراد الى اوما)اى اوايراد شيء (يفيد فائدتها) اى فائدة الى وهى افادة الانتهـاء وقوله (فى مقـابلتها متعلق بالايراد اى ايراد ذلك فى مقـابلة من فمثال صحة ايراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة و)مثال ايرادمايفيدفائدتها(نحواعوذبالله من الشيطان الرجيم) وانمـا افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله التجئ اليـه) اى الى الله فحينئذ يفيد أن ابتداء التجائى وفرارى من الشيطان وانتهاءه الى ربى ﴿والتبيين﴾ (بالجر عطف على الابتداء اى ويجيء من للتبيين ايضا) وهذا تفسير للعطف وقوله (اى لاظهـار المقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بانه بمعنى الاظهار يعنى اظهار ماقصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقرينة كونه للتبيين (صحة وضع الموصول فى موضعه مثل قوله تعـالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا قلت) يعنى اذا اوّلت قوله تعالى من الاثان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى يكون المعنى مسـتقيما وقوله ﴿ والتبعيض ﴾ بالجر عطف على ماقبـله كما افاده بقوله (اى وقد يجيء من للتبعيض وعلامته) اى علامة كونه للتبعيض (صحة وضع بعض) اى وضع لفظ بعض (مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم) ﴿ وزائدة ﴾ (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لان قوله للابتداء وان كان مجرورا لفظـا لكنه (مرفوع) محلا (بالخبرية) وقوله (وزيادتها لاتكون) اى لاتوجد (الا) اشارة الى ان قوله ﴿ فى غيره ﴾ متعلق بالزيادة التى تضمنها قوله زائدة والى انها منحصرة فى غير (الكلام) ﴿ الموجب ﴾ اى لاتوجد فى كلام مثبت بل هى منحصرة فى كلام منفى (نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد) اورده بالمثالين للاشارة الى ان المراد بالمنفى اعم من ان يكون منفيـا بالصراحة نحو ماجاءنى اومنفيـا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستفهـام للانكار وهو بمعنى النفى وهذا الانحصار انما هو للجمهور من البصريين وقوله ﴿ خلافا للكوفيين والاخفش ﴾ (فانهم) لم يحكموا بالحصر فى غير الموجب (بل يجوّزون زيادتها) اى زيادة من (فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم) يعنى دليلهم على جواز الزيادة فى الموجب هو قول العرب (قدكان من مطر) فان من فى قوله من مطر زائدة مع انهـا وقعت فى موجب (واجاب) اى واراد المصنف ان يجيبهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن اسـتدلال الكوفيين (بقوله) ﴿ وقدكان من مطر وشبهه ﴾ وقوله (ممـا يتوهم) بيان للشبه يعنى المراد بما يشبه هذا الكلام هو كلام يتوهم (منه زيادة من فى الكلام الموجب)

التـام وقوله وقدكان مرادبه لفظه وهو مبتدأ وقوله وشـبهه عطف عليه
وقوله ﴿ متأوّل ﴾ خبر والجملة استئنافية وقوله (بكونها) متعلق بقوله متأوّل
يعنى اذا وقع من فى كلام موجب وتوهم بانهـا زائدة يكون هذا التوهم فاسـدا
لان التى وقعت فى امثاله ليست بزائدة لانهااما متأوّل بانها (للتبعيض او) متأوّل
بانهـا (للتبيين اى قدكان بعض مطر او شئ من مطر او هو) يعنى هذا وامثاله
(وارد على الحكاية) فالمراد بكونه فى كلام غير موجب كونه فى الحال او فى الاصل
كذا فى العصام (كأن قائلا قال هل كان من مطر) اى بالاستفهام (فاجاب) اى
القائل عنه بقوله (بانه قدكان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام
السائل ﴿ والى ﴾ اى كلمة الى موضوعة ﴿ للانتهاء ﴾ (اى لانتهاء الغاية) فى الزمان
والمكان بلا خلاف ماهو المراد من الغاية واذا كان كذلك (فهى) اى كلمة الى
(بهذا المعنى) اى حال كونها ملابسة بمعنى الانتهاء (مقـابلة) بكسر الباء (لمن)
اى لكلمة من التى للابتداء يعنى متقابلة لها فى الجملة لان من اما للابتداء من الزمان
او للابتداء من المكان والى قد تكون للانتهاء فى غيرهما كذا فى العصام (سواء
كان) اى سواء وجد واستعمل (فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان)
اى او استعمل فى الزمان (نحو) قوله تعـالى (اتموا الصيام الى الليل او غيرهما)
اى او استعمل فى غير المكان والزمان (نحو قلبى اليك) فان الانتهاء فيه ليس
فى الزمان ولا فى المكان بل هى للانتهاء المطلق (فان قلب المخـاطب منتهى اليه)
اى ينتهى اليه قلب المتكلم (باعتبـار الشوق والميل) وقوله ﴿ وبمعنى مع ﴾
معطوف على قوله للانتهـاء يعنى ان كلمة الى قد تكون بمعنى مع حال كون
ذلك المعنى ﴿ قليلا ﴾ اى فى زمان قليل او استعمـالا قليلا (كقوله تعـالى
(ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى) لا تأكلوا اموال اليتامى (مع اموالكم)
اى مخلوطة بهـا وقال فى شرح اللب والحق انهـا بمعنى الانتهاء بتضمين الضم
انتهى يعنى ولا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفى الصحاح وقد يجئ
بمعنى مع كقولهم الذود الى الذود ابل وقال الله تعالى ﴿ ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم ﴾ وقال الله تعالى ﴿ من انصارى الى الله ﴾ وقال الله تعالى ﴿ واذا خلوا
الى شياطينهم ﴾ انتهى وكل من المذكوات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا
لمعنى الانتهاء ﴿ وحتى ﴾ اى كلمة حتى ﴿ كذلك ﴾ وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار
اليه وقوله (فى كونها) اى فى كون كلمة حتى (لانتهاء الغاية) تفسير لوجه التشبيه
(وبمعنى مع) يعنى حتى تجئ بمعنى مع ﴿ كثيرا ﴾ وهذا كالاستثناء من قوله كذلك
يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ماذكر لكن بينهما فرق بوجهين احدهما كونهـا
بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وثانيهما ان الى تدخل الظاهر والضمير بخلاف

حتى كما سيجئ واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها)
اى فى كون كلمة حتى (بمعنى مع تشبيهابالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية)
وقوله (للتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع
التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه فى الى قليل
وفى حتى كثير واشار الى الفرق الآخر بقوله﴿وتختص﴾(اى حتى)﴿بالظاهر﴾
(اى بالاسم الظاهر) وفسره به للتنبيه على ان الظاهر ههنا ما يقابل الضمير
والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد
داخلة فى الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد فى الى ايضا
وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز
أن يقال (حتاه) حال كونها داخلة فى الضمير (كما يقال) اى كما يجوز أن يقال
(اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها فى الضمير
مع اشتراك الى وحتى فى معناه يعنى وانما لم يجز دخولها فى الضمير لان حتى
(لو دخلت على المضمر لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير المجرور بالمنصوب)
اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعهما) اى وقوع المجرور والمنصوب
(بعدها) اى بعد حتى بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل للابتداء وللعطف
وهذا عند الجمهور﴿خلافا للمبرد﴾(فانه جوّز دخوله) اى دخول حرف حتى
(على المضمر) كالى (مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة)
وهو قوله فلا والله لا يلقى اناس * فتى حتاك يا ابن ابى زياد (والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوّزونه قياسا) فانه لا نقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا﴿وفى﴾
موضوع﴿للظرفية﴾ ولما كانت الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان
لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد أن يبين تعيين الطرفين فقال (اى لظرفية
مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفا (لشئ) وهو المتعلق
سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه
المظروف (نحو الماء فى الكوز او) لم يكن ظرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا
وكان (مجازا نحو النجاة فى الصدق) لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى
يكون حقيقة بل هو مجاز اما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشتمال
لكونه سببا للنجاة ومشتملا له او مجازا عقليا لان النجاة فى الحقيقة من فعل الله تعالى
وهو من عند الله عز وجل فاسند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل﴿وبمعنى على
قليلا﴾ اى كلمة فى تجئ وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية
عن فرعون حيث اوعد السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولاصلبنكم فى جذوع

النخل اى على جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بمستعمل فى ماوضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللب ان المحققين قالوا انها للظرفية ايضا فى هذه الآية مجازا لتمكن المصلوب فى جذوع النخل تمكن المظروف فى الظرف انتهى (والباء للالصاق) ولما كان الالصاق ايضا عبارة عن جعل الشئ ملصقا بشئ اراد أن يعين ماهو ملاصق فقال (اى لافادة اصوق امر) اى متعلق (الى مجرور الباء هذه) اى كونها كذلك (كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على الالصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة عنى بالقلم (والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه) اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس فى الاشتراء * ولما كان بين كونها للالصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق حيث اجتمعا فى مادة وافترقا فى مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حل اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز أن يكون فى مكان آخر ويجوز أن يكون ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالصاق وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالصاق معا (فالالصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ماهو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير عكس) يعنى ان المصاحبة لاتستلزم الالصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك) اى بمقابلة ذاك (والتعدية) (اى جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء) اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب زيد) فى حال كونه للازم (صدر الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدرا له وفيه فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو المتعدى وثانيهما الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعدية بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل اللازم متعديا (مختصة بالباء) وماوقع فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف

على السماع وقيل فى الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله (واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لااختصاص لها بحرف دون حرف) ﴿ والظرفية ﴾ (نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد) وقوله ﴿ وزائدة ﴾ بالرفع عطف على محل قوله للالصاق يعنى ان كلمة با زائدة ﴿ فى الخبر ﴾ متعلق بزائدة وقوله ﴿ فى الاستفهام ﴾ متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثانى باعتباره ظرف زمان يعنى فى وقوعه داخلا فى الخبر فى حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام مقيد بهل لا بغيرها من اداة الاستفهام واشار بقوله (لامطلقا) وفصله بقوله (نحو هل زيد بقائم فلا يقال) يعنى انه لما اختص وقوعها بالاستفهام بهل لم يجز أن يقال (أزيد بقائم) فانه واقع فى الاستفهام بالهمزة وقوله ﴿ والنفى ﴾ بالجر عطف على قوله فى الاستفهام وقوله (بليس) قيد ايضا للنفى يعنى انها تكون زائدة ايضا فى الخبر الذى وقع فى النفى بليس (نحو ليس زيد براكب وبما) اى فى النفى بكلمة ماالتى بمعنى ليس (نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثانى سماعا كما ذكره المصنف اراد أن يمهد بقوله (فهى) يعنى فالكلمة التى هى مسمى الباء (زائدة فى الخبر فى هذه الصور) يعنى فى الاستفهام بهل وفى النفى بليس وبما ﴿ قياسا ﴾ اى زيادة قياس وقوله ﴿ وفى غيره ﴾ عطف على قوله فى الاستفهام (اى فى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى) ﴿ سماعا ﴾ ولما وقع سماعا اعم يعنى انه (سواء لم يكن خبرا) ﴿ نحو بحسبك زيد ﴾ حيث دخلت فيه فى المبتدأ (وكفى بالله شهيدا) حيث دخلت فى الفاعل ﴿ والقى بيده ﴾ حيث دخلت فى نائب الفاعل وتفسير الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او) يعنى الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد) حيث دخلت فيه فى الخبر ﴿ واللام ﴾ بالرفع مبتدأ وقوله ﴿ للاختصاص ﴾ ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها* ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال لزيد) يعنى مختص لزيد لكونه مالكه (وبلا ملكية نحو الجل للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لاملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله ﴿ والتعليل ﴾ بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى لبيان علة شئ) اما (ذهنا نحو ضربت للتاديب) فان المتكلم لاحظ اولا فى ذهنه التأديب ثم شرع فى الضرب (او خارجا نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة وقعت فى الخارج ثم شرع فى الخروج وقوله ﴿ وبمعنى عن ﴾ عطف على قوله

للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة ﴿ مع القول ﴾ اى مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد أنه لم يفعل الشر اى قلت عنه) ﴿ وزائدة ﴾ اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردفكم اى ردفكم) ﴿ وبمعنى الواو ﴾ اى اللام بمعنى الواو اذا كان ﴿ فى القسم ﴾ وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه ﴿ للتعجب ﴾ اى لافادة التعجب (نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار أن مراده بالاتيان هو التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز أن يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب من الامور الحقيرة قوله ﴿ ورب ﴾ اما ان يقصد به الحكاية اولا فان قصد به الحكاية فهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتاويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منوّن لكونه منصرفا وان كان الثانى فهو مرفوع غير منوّن غير منصرف للعملية والتأنيث كذا فى المعرب وقوله ﴿ للتقليل ﴾ خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسره بقوله (اى لانشاء التقليل) ﴿و﴾ (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله ﴿ لها صدر الكلام ﴾ مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالتزام (كما ان كم) اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء التكثير) وقوله ﴿ مختصة ﴾ خبر بعد خبر او خبر للمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة ﴿ بنكرة ﴾ فلا تدخل على المعرفة (لعدم احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة) وقال العصام يرد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمتنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى وهو انه لا يحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التميز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم للتكثير ففيها شائبة العدد الطالب للتميز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله ﴿ موصوفة ﴾ بالجر صفة بنكرة اى موصوفة اما بمفرد او بجملة وانما اشترط بالموصوفية (ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما) اى من الشيء الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشتراط كونها

موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله ﴿ على ﴾ (المذهب) ﴿ الاصح ﴾
ناظر الى كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم
اختلفوا فى اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز
أن تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا المذهب الاصح (هو مذهب ابى على
ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو أنه (لايجب
ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة (والمختار
عند المصنف الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل
اصلها) اى هو الاصل فى كلمة رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله (ثم تستعمل
فى معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل فى خلاف الاصل اكثر مما هو
فى الاصل كما فى مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها فى التكثير
وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفى التقليل) اى
وتستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالمجاز المحتاج الى
القرينة) وانما قال كالحقيقة وكالمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا لعدم الاطلاع على
معناها الحقيقى ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى
القرينة والثانى مشابه بالمجاز فى الاحتياج اليها ﴿ وفعلها ﴾ (اى فعل رب يعنى)
اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى) اى الفعل الذى (تعلق به رب)
وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) ﴿ ماض ﴾ خبره وانما كان ماضيا (لانها) اى لان
كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لحالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق
والمعلومية (الا فى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك
فى المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيته)
فان كثرة الملاقاة وقلتها انما تتحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال بالماضى لفظا
وقوله (اورب رجل كريم لم اورقه) مثال للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا
الاول للمثبت والثانى للمنفى وقوله ﴿ محذوف ﴾ بالرفع صفة ماض (اى ذلك
الفعل الماضى) محذوف ﴿ غالبا ﴾ (اى فى غالب الاستعمالات وجود القرائن)
ولوذكر مع وجود القرائن المحققة القوية لزم الاطناب ومثال المحذوف (نحو
(رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اى لقيته) ﴿ وقد تدخل ﴾
(اى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا ﴿ على مضمر ﴾ وقوله
﴿ مبهم ﴾ بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعنى ان المراد بالمضمر
المبهم انه ليس له مرجع وقوله ﴿ مميز ﴾ بفتح الياء صفة بعد صفة مضمر يعنى
على المضمر المبهم الذى يميز ذلك المبهم ﴿ بنكرة منصوبة ﴾ بالجر صفة نكرة
وقوله (على التمييز) متعلق بمنصوبة ﴿ والضمير ﴾ بالرفع مبتدأ وقوله ﴿ مفرد ﴾

خبره يعنى ان ذلك المضمر المبهم مفرد دائما (وان كان) اى ولو كان (المميز مثنى او مجموعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبر اوصفة مفرد (وان كان) اى ولو كان (المميز مؤنثا نحو ربه رجلا اورجلين اورجالا) وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (اوامرأة) اى نحو ربه امرأة (اوامرأتين او نساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمميزه مختلف فيه فما ذكره المصنف بقوله مفرد مذكر يعنى انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافا للكوفيين) وهذه المخالفة (فى مطابقة التمييز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اى فى كون المبهم مطابقا لتميزه وقوله (فى الافراد) بيان لمابه المطابقة وهو كونه مطابقا فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (اى رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ماوقوله (اى المانعة) صفة كاشفة للكافة يعنى تلحق كلمة ماالتى تكف وتمنع رب (عن العمل) اى عن عمل الجر كما تلحق بان وكأن وقوله (وتدخل) معطوف على قوله تلحقهاو الضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعنى ان رب (بعد لحوق ما) يجوز دخولها (على الجمل) (نحو قوله تعالى ربما يودّ الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يودّ الذين والمراد بدخولها على الجملة هو أنها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم يعنى انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضى واما قوله تعالى ﴿ربمايودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ فهو بمنزلة الماضى لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيودّ بمنزلة ودّ ويؤكد ما قلنا قوله تعالى ﴿فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم﴾ اتى باذ وهو للماضى وجمع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب كذا فى الوافية (وقد تكون ما) اى لفظتها (زائدة فتدخل) فحينئذ تدخل كلمةرب (الاسم) اى المفرد (وتجرّ) اى تعمل الجر فى ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربة) بالجر يعنى رب ضربة حاصلة (بسيف صيقل) اى مجلوّ اقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ (اى واورب) وقوله (فى حكمها) خبر فى كلام الشارح اما خبره فى كلام المص فهو قوله (تدخل) يعنى ان واورب حرف جر ايضا ككلمةرب وحكمها كحكمها فى اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لا انها فى حكمها فى كل مايجوز لرب فلا يروج ماوجهه العصام بما وجهه حيث قال وكأن الشارح اشار بتقدير

فى حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول واوها فى حكمها ولايختص مشاركتها
فى الدخول على نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل واوها فى حكمها لئلا يلزم
لحوق ماالكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها
على التفاوت بينهما فى مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير
ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى
ملخصا (مثل * وبلدة ليس بها انيس * الا اليعافير والا العيس) فقوله وبلدة
بالجر بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر اوغامر والانيس المؤانس وكل
مايؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي والعيس بالكسر
الابل البيض تخالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا
اليعافير بالرفع على انه اسم ليس بمعنى لقيت بلدة كثيرة ليس بها مايؤنس به الا
الظبيات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا فى حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين
غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد الشارح ان يذكر المذهبين الآخرين
فقال (وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار
الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعنى اذا كان الامر كما قال به سيبويه قيل عليه
ان تلك الواو ان لم تقع (فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
فى اوله) اى وان وقعت فى اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر)
اى فحينئذ يقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اى كلمة الواو (حرف
عطف) اى فى الاصل (ثم صار قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها)
اى لا بتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصيرورتها) اى لانتقال
تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون
لها) اى لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يقدرون (لانه)
اى لان التقدير (تعسف) ﴿ وواو القسم ﴾ اى الواو الجارة الموضوعة للقسم
﴿ انما تكون ﴾ بفتح الهمزة لوقوعها خبرا يعنى انما تقع ﴿ عند حذف الفعل ﴾
(اى فعل القسم) اى الذى يتعلق به الواو يعنى فعلا مشتقا من القسم كاقسمت
واقسم (فلا يقال) اى فحينئذ لايجوز أن يقال (اقسمت والله وذلك) اى التزام
حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اى لكون الواو مستعملا بالاستعمال
الكثير (بالقسم نهى) اى الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعنى) اى اريد
باصلها (الباء) نقرأه عند حذف الفعل خبر يكون وقوله ﴿ لغير السؤال ﴾
خبر بعد خبر (يعنى لا تستعمل الواو فى السؤال) يعنى فى الطلب (فلا يقال)
اى فلا يجوز أن يقال (والله اخبرنى كما يقال) اى كما يجوز أن يقال فى الباء (بالله
اخبرنى) فان الباء تستعمل فى السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال

(حطا للواو) اى لجعل الواو منحطة (عن درجة الباء) اى التى هى اصلها وقوله ﴿ مختصة ﴾ بالنصب خبر ثالث لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة ﴿ بالظاهر ﴾ (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لا على المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (اسم الله اوغيره) بخلاف التاء فانها لاتدخل الا على اسم الله وقوله (فلايقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لايجوز أن يقال (وك لافعان مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها لغير السؤال (لحط رتبته) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (تخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فيلزم اختصاص الفرع باحد القسمين امابالظاهر اوبالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته) اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم ﴿ والتاء ﴾ اى وتاء القسم ﴿ مثلها ﴾ (اى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل و) الثانى اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله ﴿ مختصة ﴾ بالرفع خبر بعد خبر اوبالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو أن التاء مختصة ﴿ باسم الله ﴾ (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطا لرتبتها) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبتها اى رتبة التاء (عن رتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجح فى تعيين البعض (ما) اى اسم ظاهر (هو الاصل فى باب القسم وهو) اى الاصل فيه (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى ﴿ والباء اعم منهما ﴾ (اى من الواو والتاء) ﴿ فى الجميع ﴾ (اى فى جميع ماذكر) هذا تفسير للجميع وقوله (من حذف الفعل)

﴿ بيان ﴾

بيان لماذكر اى المراد بماهو كون فعلها محذوفا (و) من (كونهما لغير السؤال) كماهو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر والمضمر مطلقا) اى سواء كان من اسم الله اولا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (اوعلى اسم الله خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كماهو شرط فى التاء وقوله (فهى) تفصيل للعموم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما (انها) اى الباء (كماتكون) اى توجد (عند حذف الفعل تكون) اى توجد (عند ذكره) اى ذكر الفعل مثال المحذوف (نحو بالله و) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضا ان الباء (تكون لغير السؤال) اى كماتوجد حين كون جوابه خبرا (تكون للسؤال) اى توجد حين كون جوابه طلبا (ايضا) مثال الخبر (نحو بالله لافعلن و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) اى وايضا ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل ايضا على المضمر) اى على الاسم المضمر مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال دخولها على المضمر نحو (بك لافعلن) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للاشارة الى انه مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز دخولها يجوز ايضا دخولها (على المظهر لاتختص) اى بحيث لاتختص (باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بالرحمن لافعلن) والباء فى هذه الامور كلها ملابسة (بخلافهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو والتاء (مختصان ببعض هذه الامور كماعرفت) وقوله (فالمراد) تفريع على تفسير الشارح قوله فى الجميع بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بماذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع ماذكر من الامور المختصة لاالاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منهما فى الجميع انها اعم منهما فى الاختصاصات المذكورة فى كل منهما يعنى انها مختصة ايضا بما ذكر كماتوهم وهذا اشارة الى ماذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ففى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لايصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة وهو انها مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ماذكر من الامور المختصة (فلايرد) عليه (انه لايصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى) يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله اعم وبين قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص * ثم شرع فى بيان مسائل جواب القسم فقال (ويتلقى) (اى يجاب) يعنى المراد بتلقى القسم

جواب القسم يعنى لئلا يجاب (القسم) وقيده بقوله (الذى لغير السؤال) ليحصل الاحتراز عن القسم الذى للسؤال والطلب كأسنيته على وجهه وقوله (باللام) متعلق بتلقى يعنى ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النفى) اى يعنى سواء كان حرف النفى كلمة (ماولا) كلمة (لا) ثم نبه على مواضع وقوع كل من الثلاث فقال (فاللام) انما تقع (فى الموجبة) اى فى الجملة التى اريد ايجاب نسبتها (اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم اوفعلية نحو والله لافعلن كذا ولئن) اى كلمة ان تقع فى الجواب (فيها اى فى الاسمية) خاصة لامتناع دخولها فى الفعلية (نحو والله ان زيدا لقائم وماولا) اى يقع كل منهما (فى المنفية) اى فى الجملة المنفية (اسمية كانت) اى تلك الجملة المنفية (اوفعلية نحو والله مازيد بقائم) مثال للاسمية المنفية (ولايقوم) اى ونحو والله لايقوم (زيد) مثال للفعلية المنفية (وقد يحذف حرف النفى) اى فى الجملة الفعلية (لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى لاتفتأ) يعنى بالله لاتزال ان تذكر يوسف (واماقسم السؤال) اى الطلب (فلايتلقى) اى فلايجاب (الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب فى ضمن الامر صريحا والثانى مثال للطلب فى ضمن الاستفهام (وقد يحذف جوابه) (اى جواب القسم) (اذا اعترض) اى وقت اعتراض القسم (اى توسط القسم) يعنى معنى كونه معترضا انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التى تدل) اى تلك الجملة (على جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدما عليه وبعضها مؤخرا (او تقدمه) (اى القسم) يعنى يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اى الجملة التى (يدل عليه) (اى على جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم فى هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة تقدم على القسم وانما حذف جوابه فى الصورتين (لاستغنائه) اى لكون القسم مستغنيا (عن الجواب فى هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود مايدل عليه) اى على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعنى وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جوابا له لان الجملة التى ذكرت ليست جوابا بحسب اللفظ والمعنى فانها (وان كانت) اى لو كانت (جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه) اى الشان (بحسب اللفظ لاتسمى الا الدال على الجواب لا الجواب) للزوم وقوع القسم فى الصورتين فى غير صدر الكلام ووقوعه فى غير صدر الكلام ممتنع فى القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع من اول الامر على

المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لايجب) اى لايقع (فيه) اى فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفى ﴿ وعن ﴾ موضوع ﴿ للمجاوزة ﴾ وقوله (اى لمجاوزة شئ) اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المقتضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه وقوله (وبعديته) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشئ بعيدا (عن شئ آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصور ثلاث (امابزواله) اى بان يكون الشئ الاول زائلا (عن الشئ الثانى) وهو المجرور بعن (ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بالى (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال عن الشئ الثانى الذى هو القوس ووصل الى الشئ الثالث الذى هو الصيد (اوبالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث (وحده) يعنى لابزواله عن الثانى (نحو اخذت عنه العلم) يعنى ان العلم تجاوز عنه اى عن الثانى ووصل الى لكن لم يزل عن الثانى (اوبالزوال وحده) وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولا (نحو ادّيت عنه الدين) يعنى زال عنه الدين ﴿ وعلى ﴾ اى لفظ على موضوع ﴿ للاستعلاء ﴾ (اى لاستعلاء شئ على شئ) يعنى لافادة كون الشئ عاليا على شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) ﴿ وقد يكونان ﴾ (اى عن وعلى) اى قد لايكونان حرفين بل يكونان ﴿ اسمين ﴾ وبقوله قد يكونان اشار الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يعلم ذلك) ﴿ بدخول من ﴾ يعنى انما تتعين اسميتهما بدخول حرف الجر ﴿ عليهما ﴾ فان الجر من خواص الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه) ﴿ والكاف ﴾ اى مسماه وهو الكاف المفتوحة موضوع ﴿ للتشبيه ﴾ اى لتشبيه شئ بشئ فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه بالاسد فى الشجاعة ﴿ وزائدة ﴾ اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير) اى وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان المقصود نفى ان يكون شئ مثله لا نفى ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى ﴿ فاطر السموات والارض ﴾ الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان فى الآية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان المراد نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابدّ لاخ زيد من اخ هو زيد فنفى هذا الملزوم والمراد نفى اللازم اى ليس لزيد اخ اذلو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفى ان الله تعالى مثل مثل والمراد

نفى مثله تعالى اذلو كان له مثل لكان فاعلا مثله والثانى ماذكره صاحب الكشاف
وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يخل فنفى البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص
اوصافه و يسد مسده فقد نفوه عنه كذا فى بعض الحواشى فقال العصام
ان الذين حكموا بالزيادة فى الآية المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم
بزيادة الكاف كما عرفت والثانى بزيادة مثل لا بزيادة الكاف ﴿ وقد تكون ﴾
(اى الكاف) ﴿ اسما ﴾ حال كونه (بمعنى المثل) فتتعين اسميتها بدخول عن
عليها وتتعين حرفيتها لوقوعها صلة وتحتملهما فى نحو زيد كالاسد (نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم) وفسره بقوله (اى عن اسنان) وهو اشارة الى
الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب
الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهمام
وهو الذوب وقوله (للطافته) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع الاول قوله
ثلاث بيض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نعجة وهى بقر الوحش وقوله
جم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لاقرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث
مبتدأ خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب فى الرقة واللطافة ﴿ ويختص ﴾
(اى الكاف) يعنى يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة ﴿ بالظاهر ﴾ (اى
بالاسم الظاهر) فسره به ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر مايقابل الضمير
يعنى من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دون الضمير وهذا (عند
الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز أن يقال (كه) وقوله
(استغناء) مفعول له يعنى انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير
لكونه مستغنيا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (بمثل
ونحوه) اى بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعنى اذا اريد بيان تشبيه
شئ بشئ معبرا بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بكه
(وقد تدخل فى السعة) اى قد تدخل الكاف (على المرفوع) اى على
الضمير المرفوع (نحو ماانا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها فى السعة
على المرفوع دون غيره (خلافا للمبرد فانه) اى المبرد (اجاز ذلك) اى
دخولها على الضمير (مطلقا) اى على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا)
اى لانه ينظر نظرا (الى ماجاء فى بعض اشعارهم) ﴿ ومذ ومنذ ﴾ فقوله مذ
مبتدأ ومنذ عطف عليه وقوله ﴿ للزمان ﴾ ظرف مستقر خبر عنهما يعنى كائنان
للزمان وقيده الشارح بقوله (الماضى اوالحاضر) للاشارة الى التعميم من
وجه والتخصيص من وجه اماالتعميم فكونه اعم من الماضى والحاضر واما

(التخصيص)

التحصيص فلعدم شموله للمستقبل وقوله (فهما) ﴿ للابتداء ﴾ بدل اشتمال من قوله للزمان يعنى انهما اما بمعنى من الابتدائية او بمعنى فى الظرفية فقوله للابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثانى يعنى انهما بمعنى من ﴿ فى ﴾ (الزمان) ﴿ الماضى ﴾ وفسره بقوله (يعنى انهما للابتداء اذا اريد بهما الزمان الماضى) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه ان اريد بهما الزمان الماضى ان (مبدأ زمان الفعل) اى الذى تعلقتابه (المثبت اوالمنفى) اى سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منفيا (هو) اى مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما) اى بمذ ومنذ (لا) اى ليس المراد بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما فى الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا) هذا مثال للفعل المثبت (اوما رأيت فلانا مذ سنة كذا) وهو مثال للمنفى (بشرط) يعنى حال كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة فى المثالين (ان تكون هذه السنة ماضية لاحاضرة) كما قيده بقوله (لاتكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلا فى الزمان الحاضر فحينئذ تكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ للابتداء (فان معناه حينئذ) اى حين اذا اريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتى) كما فى المثال الاول (اوعدم رؤيتى) كما فى المثال الثانى (كان) اى ذلك المبدأ (هذه السنة وامتدّ) اى ثبوت الفعل اونفيه (الى هذا الآن) اى الى زمان التكلم وقوله ﴿ والظرفية ﴾ بالجر (عطف على) قوله (للابتداء اى وهما) يعنى مذ ومنذ كائنان (للظرفية المحضة) يعنى بمعنى فى هذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله (من غير اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله ﴿ فى ﴾ (الزمان) ﴿ الحاضر ﴾ معطوف على قوله فى الماضى وهذا من قبيل زيد فى الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان مضيا اوحاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى لو مضى بعضه للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لايضرّ بتلك الارادة وقوله (يعنى) شروع فى تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما اى بمذ ومنذ الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اى المذكور بعدهما (نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا) اى ما رأيته فى هذا الشهر وفى هذا اليوم (اى جميع زمان ابتداء انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا) اى ما كان المتكلم والمخاطب

فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة يعنى ان الظرفية المحضة فى المثالين انما تحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما) فانهما لوكانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالمثالان المذكوران كلاهما) اى الظاهر أنهما مثالان (للظرفية) لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثالا للاول والثانى للثانى فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولايحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية و بالمثال الثانى الظرفية لان العرب لاتريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار الشارح بقوله (ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لايليق بل الظاهر حمله على انه اورد المثالين للمقصد كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف نحو مارأيته مذ دخول شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اوّل وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضى ﴿ وحاشا وعدا وخلا ﴾ يعنى هذه الثلاثة ﴿ للاستثناء ﴾ (اى لاستثناء ما) اى المجرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عما) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (مابعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة و بهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت بها) اى واذا نصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) ﴿ الحروف المشبهة بالفعل ﴾ فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفتها و بالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روعى اصالة حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (اما لفظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها فى اللفظ (فلا نقسامها) اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى والرباعى والخماسى) يعنى كما لم يوجد فى الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا فى تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها مابنى على حرف واحد وعلى الاثنين (ولبنائها) يعنى مشابهتها له لفظا موجودة بوجه آخر وهو أن كل واحدة منها مبنية

(على الفتح مثله) اى مثل كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما مشابهتها له في المعنى اومن جهة المعنى (فلان معانيها) اى لكون معانى تلك الحروف (معانى الافعال مثل اكدت) يعنى في ان وان (وشبهت) يعنى في كأن (واستدركت) يعنى في لكن (وتمنيت) يعنى في ليت (وترجيت) يعنى في لعل فالمراد بكونها كالافعال الماضية ليس انها بمعنى الافعال الماضية بان يكون ان مثلا بمعنى اكدت في الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيد والتشبيه والترجى والتمنى في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضى في الانشاء كصيغ العقود نحو اشتريت وبعت كذا في العصام وقال في شرح اللب انها مشبهة له في معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه انتهى (وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعنى لما كان احروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالاحرف المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على ارتكاب النحاة للتعبير الغير المناسب يعنى انهم (لما عبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا) اى لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنا بان يعبر في بعضها بصيغة القلة وفي بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة) يعنى مع انه يجوز ان تستعمل احداهما (في الاخرى) استعمالا شائعا وهذا ترق من التوجيه الاول يعنى انه لايحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاج اليه لو لم يجز استعمال احداهما في الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها) ترق آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول والثانى ان هذا الاستعمال في موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) اى اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكثرة) وهو مافوق العشرة وقال في شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعى فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لاتأتى فيما عدا المشبهة ثم قال والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وما شبه به

الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوها اولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فتناسب صيغة الكثرة فى الابتداء انتهى فخذما صفا ودع ما كدر وقوله ﴿ وهى ﴾ اشارة الى ان قوله ﴿ ان ﴾ وما عطف عليها بقوله ﴿ وان وكأن ولكن وليت ولعل ﴾ خبر لقوله الحروف (اخرهما) اى جعل ليت ولعل مؤخرين فى التعداد (لكونهما) اى لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للانشاء بخلاف الاربعة السالفة) فان الاربعة السالفة موضوعات للاخبار ﴿ لها ﴾ (اى لهذه الحروف) اى الستة المذكورة ﴿ صدر الكلام ﴾ وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله لها خبر بعد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا على المبتدأ بالواسطة وقيده الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع مايتوهم من اللام من معنى الجواز يعنى ان كون تلك الحروف واقعة فى صدر الكلام وقوعا وجوبيا لاجوازيا وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اى لافادة ان يعلم (من اول الامر انه) اى كون هذا الكلام الذى دخل عليه حرف من هذه الحروف (اى قسم من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذ كل منها) اى لان كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد) اى مثل الكلام الذى اريد تأكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل) اى ومثل الكلام الذى اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) اى اشتمل على الاستدراك (والتمنى والترجى) وقوله ﴿ سوى ان ﴾ استثناء من الحروف المذكورة يعنى ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها الا ان (المفتوحة) وقال فى المعرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرا مفعول فيه للظرف المستقر اعنى لها ثم حكى عن الرضى وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى ﴿مكانا سوى﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد أن زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ﴿ فهى ﴾ اى ان المفتوحة كائنة ﴿ بعكسها ﴾ (اى بعكس باقيها) وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف

المضـاف) وانما حمل على حذف المضاف اذ الضمير في بعكسها يرجع الى جميع
هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه لو لم يقدر المضـاف لزم ان يعكس الشيء
بنفسه فانه يكون المعنى حينئذ أن للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منهـا
بعكس الحروف السـتة فانه على تقـدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة
يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صـدر الكلام وامتنـاعه ولو
اخرج المفتوحة عن الضمير الثـانى لاختلت الموازنة بين الضميرين لان الاول
حينئذ يكون راجعا الى كلهـا والثانى الى بعضها ولقصـد المماثلة بينهما ارتكب
هـذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلهـا فى الموضعين واعترض
بعضهم عليـه بانه لاحاجة الى هـذا التقدير يعنى الى تقدير المضـاف لتصحيح
ارجاع الضميرين وقوله (بان تقتضى) اراد به تفسـير بعكسها يعنى ان المراد
بكون المفتوحة بعكس البـاقى انما تقتضى (عدم الصـدارة) وانمـا فسره به
لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصـدارة
فيقتضى ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمهـا وليس كذلك لانهـا
يمتنع فيهـا الصدارة فاحتاج الى تفسير يفيد المراد وهو أن المراد بها اقتضـاء
عدم الصدارة لا جوازهـا وانما تقتضى عدم الصـدارة (لانهـا) اى لان
المفتوحة (مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلابد لها)
اى فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشيء آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون
كلاما الا بضم شيء آخر اليـه كما سبق (حتى تتم كلاما) اى حتى يكون الكلام
المشتمل على الجملة بالمفتوحة كلاما تاما بضم شيء آخر فان ان المفتوحة مع اسمها
وخبرها ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ وهكذا (وحينئذ)
اى حين اذ كانت محتـاجة الى شيء (لو وقعت) اى المفتوحة (فى الصـدر)
كما وقع باقى اخواتها (اشتبهت) اى التبست (بان المكسورة فى صورة الكتابة)
وان لم تلتبس بقراءة همزتهـا بالفتح والكسر لكن صـورة المـادة تحتملهما
واعترض فى شرح اللب على الشـارح بان المقدمات التى ذكرت فى دليل عدم
الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون
المفتوحة بعكسها لوقوع الالتبـاس لتم المقصود والاولى ان يذكر فى التوجيه
انها بعكس الباقى لانها لا تقع فى الصدر اصلا انتهى ملخصا واقول ان التعليل
بانهـا لاتقع فى الصـدر يوهم المصادرة على المطلوب كما لايخفى وقوله (وانمـا
حملنـا) شروع فى وجه تفسـير العكس بقوله بان يقتضى يعنى انما حملنـا قول
المصنف (بعكسها على اقتضـاء عدم الصـدارة لاعلى عدم اقتضـاء الصدارة)
كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) يعنى بقوله سوى ان (يكفى

فى ذلك) اى فى افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان المنفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتف المص بالاستثناء وقال فهى بعكسها وكذا فى بعض الحواشى واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر فى المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهى بعكسها فهو مستدرك ﴿ وتلحقها ﴾ (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها ﴿ما﴾ (الكافة) اى كلمة ما التى هى الكافة لاغيرها من الموصول ونحوه ﴿ فتلغى ﴾ بصيغة المجهول (اى تعزل هذه الحروف) فسره به للاشارة الى ان المراد بتلغى لازمه وهو العزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لها لغوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله ﴿ عن العمل ﴾ متعلق به اعتبارا بهذا المعنى اللازمى وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اى لوقوعها وقوله ﴿ على الافصح ﴾ متعلق بتلغى يعنى كونها ملغاة بها على الافصح (اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى ﴿ انما الله اله واحد ﴾ وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابغة حيث قال * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا او نصفه فقد * حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل فى ليت فقط الا ان يراد بان استماعه فى البعض يشعر بمساعدته فى الجميع ﴿ وتدخل ﴾ (هذه الحروف) ﴿ حينئذ ﴾ (اى حين اذ تلحقها ما الكافة) ﴿ على الافعال ﴾ (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها والفاء فى ﴿فان﴾ للتفصيل بمعنى انه شرع فى بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو أن (المكسورة)﴿لا تغير معنى الجملة ﴾ وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مغيرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة * ثم اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احدث به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (افدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليه لكنه مع زيادة التأكيد)﴿وان﴾ (المفتوحة) ﴿ مع جملتها ﴾ وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى

﴿كلمة﴾

كلة انكائنة فى حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة فى قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى ماتضمن الاشياء الثلاثة اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف ماذكر هنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجازا بعلاقة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ماكانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة فى حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلة ان المفتوحة (عليهما) اى على الاسم والخبر ولذا اوردها المصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله ﴿ فى حكم المفرد ﴾ خبره يعنى ومعنى كونها فى حكم المفرد أنها لاتشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضى جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما * ثم فرع على هذا الحكم اعنى عدم التغيير فى المكسورة والتغيير فى المفتوحة قوله ﴿ ومن ثمه ﴾ (اى ومن اجل الفرق المذكور) اى التغيير وعدمه ﴿ وجب الكسر ﴾ اى كسر همزة مادة الالف والنون ﴿ فى موضع الجمل ﴾ (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (الجمل) اى ابقاء الجملة ﴿ و ﴾ (وجب) زاده الشارح للاشارة الى ان قوله ﴿ الفتح ﴾ معطوف على فاعل وجب ﴿ فى موضع المفرد ﴾ (اى فى موضع يقتضى المفرد) وفسر الشارح الاضافة فى الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوى لايراد الجملة او المفرد * ثم اراد تفصيله بقوله ﴿ فكسرت ﴾ على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار اليه بقوله ﴿ ابتداء ﴾ وتفسيره بقوله (اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت ابتداء ليصح حذف فى اوبلا تقدير عند ابى علىّ فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا فى المعرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان فى اوّل كلام المتكلم (نحو ان زيدا قائم) اوفى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستأنف ﴿ و ﴾ (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا وقعت ﴿ بعد القول ﴾ اى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد (ما يشتق منه) من قال و يقول وقل وانما كسرت ههنا (لان مقول القول لايكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم) ﴿ و ﴾ (كسرت ايضا) ﴿ بعد ﴾

(الاسم) ﴿ الموصول ﴾ وانما كسرت بعده (لان صلة الموصول لاتكون الا جملة نحو جاءنى الذى ان اباه قائم) ﴿ وفتحت ﴾ معطوف على قوله كسرت يعنى انه لماوجب الفتح فى موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة ﴿ ان ﴾ بفتح الهمزة (حال كونهـا) اى حال كون كلمة ان (مع جملتها) وانما اورده الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ﴿ فاعلة ﴾ بالنصب حال من المستتر فى فتحت (نحو بلغنى ان زيدا شاعر) يعنى بلغنى شعر زيد وانما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وانما وجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام الاسم الذى هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد ﴿ و ﴾ فتحت ايضـا (حال كونها مع جملتها) ﴿ مفعولة ﴾ (نحو كرهت ان زيدا شاعر) اى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لمامر ﴿ و ﴾ فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) ﴿ مبتدأ ﴾ (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى (لوجوب كون المبتدأ مفردا) ﴿ و ﴾ حال كونها مع جملتها ﴿ مضافا اليها ﴾ اى فتحت ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو اعجبنى اشتهـار أنك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا) قال العصـام ان الشـارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة على ان فى كلام المصنف مسـامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولامفعولا ولامبتدأ ولامضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونهـا احد هذه الاشيـاء فى المعنى فانها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كمامر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيـامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبـوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول مالم يسم فاعـله مندرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرهـا مع انها مفعولة والقيـاس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولاحاجة معذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف اخر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى من التنبيهات ماذكره العصـام رحمه الله ﴿ وقالوا ﴾ وانمـا غير العبارة للاشـارة الى انهم اختلفوا فى توجيه ان الواقعة بعد لولا مع اتفـاقهم على فتحها فزعم المبرد والكسـائى ان الواقعة بعد لولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ماهو المختار عنده فقـال انهم قرأ وا ﴿ بعد لولا انك ﴾ اى الواقعة بعد لولا (بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية) اى التى وضعت لافادة امتنـاع الشئ لوجود غيره وانما فتحوها ﴿ لانه ﴾ (اى ما بعد لولا الامتناعية) ﴿ مبتدأ ﴾ يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب

(اى)

اى قدعرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى يعنى تقديره كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدا الواقع بعد لولا واجب الحذف كما نبه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعد التحضيضية (معمول للفعل الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك الفعل (نحو لولا انى معادلك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى معادلك) اى كن معادلا ومثلالى فيكون خيرا لك (ولولا انك ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك) وقوله ﴿و﴾ (كذلك قالوا) ﴿لو أنك﴾ معطوف على قوله لولا انك يعنى ان النحاة كما قرأوا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة كذلك قرأوها اذا وقعت بعدلو (بفتح الهمزة) ﴿لانه﴾ اى مابعدلو ﴿فاعل﴾ لفعل محذوف (والفاعل) اى وقدعرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما (يجب ان يكون مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لو أنك قائم اى لو وقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضعين اللذين يجب فيهما احد الامرين شرع فى بيان مايجوز فيه الامران فقال ﴿فان جاز﴾ ﴿فى موضع﴾ ﴿التقدير ان﴾ اى تقدير المفرد وتقدير الجملة ﴿جاز الامران﴾ اى احد الامرين اى الفتح حين يقدر مفردا (و) الآخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجاز (الفتح) اى جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى تأويل المفرد مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل تلك المادة (معهما) اى مع اسمها وخبرها (جملة) ﴿مثل من يكرمنى فانى اكرمه﴾ وقوله (مما وقعت) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية اواسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ (او اكرامى ثابت له) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (اوخبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجح لكونه اصلا فيه وقوله ﴿و﴾ منه (مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر

يجوز فيه الامران ووسطه بين العاطف وبين قوله ﴿ اذا انه عبد القفا واللهازم ﴾ ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهاد بقوله فصيح وقوله (مما وقعت) بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر أنها اذا وقعت (بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها) اى فى تلك المادة الكسر بناء (على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح) اى ويجوز الفتح بناء (على انها) اى كلمة ان (معهما) اى مع اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته) يعنى تقديره فى هذا البيت اذا عبوديته (للقفا واللهازم ثابتة) بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح (واول البيت * وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم * قوله ارى على صيغة المجهول) يعنى بضم الهمزة (بمعنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله الاول مستتر تحته جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى معناه جعلت ظانا (وكما قيل) اى وهذه الجملة (معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعنى ان ظنى كان موافقا لما اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما لاعضائه مناف للسيادة (ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه) اى رأسه ولهازمه اى همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان نائتان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما) اى قال اللهازم ولم يقل اللهزمتان (بارادة) اى بسبب كون الشاعر مريدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما) اى من الاعضاء التابعة لهما (تغليبا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكر اراد أن يشير الى شموله فقال ﴿ وشبهه ﴾ وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه) اى فى جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة وشبهه (فى كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد أن يبين الشارح بعضها فقال (فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله) حيث جاز فى قوله انى التقديران جاز فيه القراءتان بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (موصولة) بمعنى اول القول الذى (او موصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى (لا) اى لا يكون الحاصل حينئذ (المعنى المصدرى) بمعنى حمدى لله (فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدر الذى ليس بمفرد (الحمد) اى لفظ الحمد وهو (قول خاص) يعنى انه حمد اسند الى المتكلم وتعلق بالله وانه مفرد (وليس

من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما اقول (مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى فحينئذ تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها) يعنى الحمد (لا) اى لايكون حاصله (ماهو من جنس المقول) كما كان فى الجعل الاول * ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى ولاجل ان) كلمة ان (المكسورة لاتغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنصوب فى محل الرفع) وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ماهو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع وقوله (لانها) علة للصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لكون ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم العدم) فان الجملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فائدتها التأكيد فقط) اى تأكيد مضمونها فقط لانها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة ولما ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز العطف على) محل (اسم) ان (المكسورة) وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) للاشارة الى ان جواز العطف يترتب على كون اسمها فى محل الرفع لاعلى عدم تغييرها الجملة بل مايترتب عليه كون اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المصنف منه حيث جعل لذلك متعلقا بجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة للتعميم المنفهم من قوله (لفظا اوحكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله العطف وقوله (بان تكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكمية يعنى انما تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت) اى مادة الالف والنون (بعد العلم) ومايشتق منه مثال المكسورة لفظا (مثل ان زيدا قائم وعمرو) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان زيدا قائم وعمرو) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذى هو الابتداء وقال العصام ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال) بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكمية لان كلمة ان فى المثال الثانى (وان كانت) اى ولوكانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الذى (عملت) اى تلك

المفتوحة صورة والمكسورة حكما (فيــه بتأويل الجملة) لانه ناب منـاب
المفعولين والمفعولان اللذان قام مقـامهما جملة (فصح ان يرفع المعطوف على
اســمه حملا على محله) واعترض عليــه بانه لايكون مع ما عملت بتاويل الجملة
لان مفعول علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع مايتعلق بها
نائبا عن مفعوليه كونه فى تأويل الجملة ولم يجوّز السـيرافى العطف على محل
اسم ان المفتوحة كذا فى العصام وقوله (دون ان المفتوحة) اما ظرف مستقر
منصوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة
اوظرف لجاز يعنى جاز العطف بالرفع فى المكسورة لافى المفتوحة ويؤيده تفسير
الشـارح بقوله (فانه لم يجز العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة
(بالرفع) متعلق بلم يجز وانما لم يجز هذا العطف فى المفتوحة (فانها) اى لان
المفتوحة (لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (لايصح
فرض عدمهـا) اى لايصح حينئذ أن يفرض عـدم المفتوحة حتى يكون
يفرض عدمها مبتـدأ مرفوعا ويبقى ذلك الرفع ملحوظا كما فى المكسورة فان
المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمهـا وصحة فرض عدمهـا
تقتضى بقـاء فرض الرفع فيه وفى العصـام ان فى تخصيص جـواز العطف
بالرفع فى المكسورة خلافا لبعض النحـاة حيث جوّزوا العطف فى المفتوحة
مطلقا واما فى سـائر التوابع مما سوى البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرمى
والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا ثم قال
العصام والقياس ان يجوز فى كل التوابع انتهى ملخصـا وقوله (ويشترط)
متعلق بمسائل ان المكسورة يعنى ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة
مشروط بشىء وقوله (فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه
يعنى يشترط فيه (مضىّ الخبر) (اى ذكر خبرها) اى الشرط ان يذكر خبر
تلك المكسورة التى عطف على اسمها بالرفع (قبل العطف) اى قبل ان يعطف
عليه شىء وقوله (لفظا) تميز من ذات مقدرة بين المضاف والمضـاف اليه
فى قوله مضىّ الخبر كما فى قوله اعجبنى حسـنه ابا يعنى مضىّ الخبر سـواء كان
ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمرو) (اوتقديرا) اى
اولم يكن مذكورا لفظـا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا
وعمرو قائم) فان قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لوكان خبرا عنهما لكان تثنية
حينئذ وانكان مذكورا بعدالمعطوف لفظالكنه فى التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا
قائم وعمرو وقائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط مضىّ الخبر (لانه) اى لان
الخبر (لولم يمض قبله لالفظا ولاتقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان

العامل فى نصب لفظ زيد هو كلمة ان والعامل فى محله الذى هو الرفع هو العامل المعنوى ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل فى رفعه عاملان احدهما العامل اللفظى والآخر العامل المعنوى (مثل ان زيدا) يعنى مثال عدم مضى الخبر ان زيدا (وعمرو ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان) اى لاشك فى ان ذاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اى الذى هو عمرو المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية (فمن حيث انه) اى من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اى كلمة ان وقوله من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (فى رفعه) حال من العامل او متعلق بيكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعنى انه من هذه الحيثية يكون العامل فى رفعه لفظ ان (ومن حيث انه) اى ذاهبان (خبر عن المعطوف) وهو عمرو المرفوع (على اسمه) اى على زيد المنصوب (يكون العامل فى رفعه) اى فى رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى) اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اى اجتماع عاملين فى لفظ واحد (باطل) وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) (فانهم لايشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان) اى لفظه (عندهم لاتعمل الافى الاسم والخبر) اى واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لاابان (كما كان) اى كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اى ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلايلزم) اى حينئذ (اجتماع عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولااثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور فى هذا الحكم بين كون اسم ان معربا ومبنيا يعنى لافائدة موجودة (لكونه) (اى لكون اسم ان) (مبنيا) (فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور) يعنى ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضى الخبر لفظا او تقديرا وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان للمحذور الذى ذكره فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكسائى فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذا لم يمض الخبر عليه لايجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائى فى الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان الاسم معربا او مبنيا وفى عدم الجواز اذا كان معربا وخالفا فى الثانى اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولااثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل فى الصورتين

ثم فرّع عليه قوله (فلايجوز عندهم) يعنى لايجوز عندالجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهومضيّ الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة فى بنائه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف فى الجواز وعدمه وقوله (كما انه لايجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق فى عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعنى انمايفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذى ذكروه وهو اجتماع عاملين فى لفظ واحد (مشترك بينهما) اى بين كونه معربا ومبنيا (خلافا للمبرد والكسائى) (فانهما يجوّزان) وقوله (فى مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعنى انهما يجوّزان العطف (على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوّزان فيه (فانه) اى الشان (لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة) اى لما لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذى هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة (بنائه) اى بناء الاسم يعنى لكونه مبنيا (فكأنها) اى فصارت كلمة ان مشابهة للتى (لم تعمل فيه) اى فى اسمه فى الصورة وان كانت عاملة فيه ومؤثرة فى محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكأن الجمهور لم يفرّقوا فى المحذور بين التأثير فى اللفظ والتأثير فى المحل وفرق بينهما (ولكن) اى كلمة لكن التى من الحروف الستة (فى جواز العطف على محل اسمه) اى اسم لكن (كذلك) (اى مثل ان) يعنى ان هذه المسئلة وهى جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اى لان حرف لكن (لايغير معنى الجملة عما) اى عن الحال التى (كانت) اى تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معناه) اى معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو) اى الاستدراك (لاينافى المعنى الاصلى) اى لايكون منافيا للمعنى الذى كان فى الجملة قبل دخوله (كانه) اى كما ثبت انه (لاينافيه) اى المعنى الاصلى الذى كان قبل الدخول (التأكيد) يعنى فى ان المكسورة (فيجوز) اى اذا لم تغير الجملة وبقى معناها الاصلى فى لكن كما بقى فى ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اى الذى هو الابتداء الخ فانه قبل دخولهما كان مبتدأ مرفوعا فبقيت رائحته بعد دخولهما (وعطف شئ عليه) اى على اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر) حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذى هو عمرا وكان رفعه تابعا لرفع محله الذى بقى (ولايجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اى اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها) اى فيما عداها من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما فى ان فظاهر واما فى

(كأن)

كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما ليت ولعل فلانهما تغيرانهما
من الاخبار الى الانشاء والله اعلم * ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغيير المكسورة
للجملة التى دخلت عليها وتغيير المفتوحة لها فقال ﴿ و ﴾ (ايضا) فقوله ايضا
اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله وكذلك جاز (اى لاجل
ان المكسورة لاتغير معنى الجملة والمفتوحة) اى ولاجل ان المفتوحة (تغيره)
يعنى لاجل مجموع الامرين ﴿ دخلت اللام ﴾ اى جاز دخول اللام (التى هى
لتأكيد معنى الجملة) ﴿ مع المكسورة ﴾ اى مع ان المكسورة (التى هى) اى
تلك المكسورة (ايضا) اى كاللام (لذلك التأكيد) اى للتأكيد الذى استفيد من اللام
وهو تأكيد معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام
لان التأكد فرع وجود المؤكد ﴿ دونها ﴾ (اى دون المفتوحة) وهو ظرف
مستقر حل من المكسورة اى دون المفتوحة وهو اى حال كون المكسورة فى هذا
الحكم يعنى جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجز دخولها على خبر
المفتوحة (لكونها) اى كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلا يجتمع
معها) اى لكون المفتوحة كالمفرد لايجوز أن يجتمع مع المفتوحة (ما) اى اللام
الذى (هو لتأكيد معنى الجملة) اذلا مؤكد فلا تأكيد وقوله ﴿ على الخبر ﴾ (متعلق
بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها) يعنى خبر
المكسورة (نحو ان زيدا لقائم) ﴿ او ﴾ وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون
اشارة الى ان قوله ﴿على الاسم﴾ معطوف على قوله على الخبر (اى على اسمها)
يعنى على اسم المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم
فرق وهو أن دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم ﴿ اذا فصل ﴾
على صيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى مصدره يعنى دخولها على الاسم
وقت وقوع الفصل ﴿ بينه ﴾ (اى بين الاسم) ﴿ وبينها ﴾ (اى بين ان) وذلك
الفصل لايكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان فى الدار لزيدا) ومنه قوله تعالى
﴿ان فى ذلك لاية﴾ وامثالها او ظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائما ولايدخل
على الخبر الماضى المتصرف اذا لم يكن مع قد ولايدخل على حرف النفى
ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية
عن الخبر فلايقال ان كل رجل لوضيعته وقديتكرر اللام فى الخبر المتعلق نحو
ان زيدا لعنك لراغب ويدخل على انفسها اذا قلبت همزته هاء كما فى لغة فيقال
لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى ﴿ او ﴾ وسط الشارح قوله (دخلت)
ليكون اشارة الى ان قوله ﴿ على ما ﴾ (وقع) معطوف اما على قريبه الذى هو
قوله على الاسم او على بعيده الذى هو قوله على الخبر يعنى وايضا يجوز دخول

اللام على الاسم الذى وقع ﴿ بينهما ﴾ (اى بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر بل متعلق بالخبر (نحو ان زيدا لطعامك آكل) فاسمها زيدا وخبرها آكل وليس فيه لام بل اللام فى لطعامك الذى هو مفعول آكل (وانما خص دخول اللام) اى وانما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعنى دخولها على الخبر فى صورة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم فى صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالى حرفى التأكيد (لانه فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء اعنى) اى بحرفى التأكيد (ان المكسورة واللام) يعنى ان هذه لام الابتداء المذكورة فى جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء فى التأكيد والتحقق وكلاهما حرف ابتداء (وهم كرهوا ذلك) اى النحاة كرهوا اجتماع ان مع اللام متواليين (واختاروا تقديم ان) يعنى انهما كانتا متساويتى الاقدام فى افادة التأكيد فايهما قدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحا للعامل) اى الذى هو ان (على ماليس بعامل) وهو اللام لان العامل احرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ الحرف ضعيف العمل ﴿ و ﴾ (دخول اللام) ﴿ فى لكن ﴾ (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اى بين اسمها وخبرها كدخولها فى ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله ﴿ ضعيف ﴾ خبر للمبتدأ المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفا (لانها وان لم تغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (الا انه لا توافق اللام) اى لا تكون موافقة ومساوية مع اللام (مثل ان) اى كموافقة ان (فى معناه الذى هو التأكيد وقد جاء مع ضعف فى قول الشاعر * ولكننى من حبها لعميد) الضمير عائد الى ليلى والعميد من عمده العشق اذا اثقله وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة واجيب عنه بان اصله ولكن اننى فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فى النون كذا فى بعض الشروح * ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة فى بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال ﴿ وتخفف ﴾ (ان) ﴿ المكسورة ﴾ وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديدها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لثقل من قبيل عطف العلة على المعلول يعنى انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها فى الكلام ﴿ فيلزمها ﴾ عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعنى اذا تخففت يلزم (بعد التخفيف) ﴿ اللام ﴾ فى خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز ﴿و﴾ (حينئذ) اى حين اذ كانت مخففة ﴿ يجوز الغاؤها ﴾

اى ولا يلزم الغاؤها كلزوم اللام (اى ابطال عملهـا) لفظا مع بقاء معناها (وهو الغالب) يعنى كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالهـا لكن الالغاء غالب استعمالها وانمـا كان الالغاء غالبا على الاعمـال (لفوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها الحاصـلة (بالفعل) وانمـا قال بعض وجوه لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها لبقاء معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الآخر) يعنى مثال المشابهة الفائتة كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وككونها (على ثلاثة احرف) فانها لما خففت وبقيت على حرفين فاتت المشـابهة التى هى كونها على ثلاثة احرف كالفعل الثلاثى وقوله (كما يجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعنى الاعمال مبنى على حالها التى هى الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال اصلا فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاعمال (صريحـا) بان يقول يجوز الغاؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الآخر للجواز وقوله (واللام) شروع فى وجه قوله فيلزمهـا اللام يعنى ان دخول اللام فى خبرها (على كلا التقديرين) يعنى تقدير الالغاء والاعمال (لازملها) اى للمكسورة (امافى الالغاء)اى اما لزومها فى تقدير الالغاء (فللفرق) اى فلتحصيل الفرق (بين المخففة) اى بين كون ان حال كونها مكسورة الهمزة وساكنة النون فانهـا بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التى بمعنى النفى كذلك فاحتيج الى فرق بينهما فجعلت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم) فى الاول للنفى اى ما زيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى الثـانى مخففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتبـاس حصـل فى الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع فى الصورتين (واما) لزومها (فى الاعمال) مع انه لا التباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا فى المخففة ومرفوعا فى النافيـة (فلطرد البـاب) اى وليكون باب المخففة مطردا وجريا على سق واحد من غير فرق الغائها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتبـاس لان الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيـه اعراب لفظى) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عنـد النصب نافية عند الرفع وعدم ظهور الاعراب اللفظى اما (لكون اعرابه تقديريا) كما تقول ان موسى لقـائم وان موسى قائم (او لكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو لقائم وان هو قائم مثل قوله تعالى ﴿ان هو الا وحى يوحى﴾ فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى ﴿وان كانوا من قبل لفى ضلال مبين﴾ فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم

اللام فى المخففة على الاطلاق يعنى سـواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عندالاعمـال لايلزمهـا اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتبـاس بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذاكان الاسم مبنيا معربا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتيج الى التوجيـه باطراد البـاب وقوله ﴿ و ﴾ (يجوز) تفريع آخر للتخفيف يعنى انها اذا خففت يجوز ﴿ دخولهـا ﴾ (اى دخول ان المخففة) ﴿ على فعل من افعال المبتدأ ﴾ (اى من الافعـال التى هى من دواخل المبتدأ) ﴿ والخبر ﴾ (لاغير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملابسة لان المناسبة بين تلك الافعـال و بين المبتدأ هى كونهـا مختصة بالدخول عليـه وانما زاد الشـارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتـدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذى دخل على الخبر فانه كما جاز قولنـا ان كان زيد لقائم جاز ايضا انكان قائمـا لزيد وقوله لا غير بالنظر الى غيرهـا من الافعـال يعنى ان المكسـورة المخففة لاتدخل الا على تلك الافعـال ولا تدخل على غيرهـا من الافعال وانما زاد الشـارح قوله لا غير وفسر به مراد المصنف بقرينة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين فى التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولهـا على تلك الافعال والكوفيين عمموه لتلك الافعـال ولغيرها ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعـال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثـل كان وكذا مثل عسى وكاد والا خر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرهـا وانما جاز دخولهـا على تلك الافعال دون سائرها (لان الاصل) اى فى ان (دخولهـا) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر فانهـا فى قولنـا ان زيدا قائم داخلة على المبتـدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصـل بسبب كونهـا مخففة وبالغـاء عملهـا بسبب انعدام المشـابهة (اشترط ان لايفوت دخولهـا) اى جعل عدم فوت دخولهـا عليهما بالكلية شرطا لانه وان فات دخولهـا على نفس المبتـدأ والخبر رعاية لصورتهـا (على ما) اى على الفعل الذى (يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنـع دخولها عليهما حال كونهـا عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولهـا على ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعـال مثال ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثـال ما دخلت على ظن كقوله تعـالى (وان نظنك لمن الكاذبين) ﴿ خلافا للكوفيين فى التعميم ﴾ يعنى ان البصريين انكروا التعميم

﴿ والكوفيين ﴾

والكوفيين اثبتوه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التعميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لاتدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجويز دخولها) اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلهما) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اى اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوهم فيه حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد) يعنى اقسم بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) ﴿ وتخفف المفتوحة ﴾ يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله ﴿ فتعمل ﴾ اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الغاؤها واعمالها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) ﴿ فى ضمير شان مقدر ﴾ فلا يجوز الغاؤها كالمكسورة ولما اوجبوا فى المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه فى المكسورة اراد أن يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعنى ان السبب (فى تقديره) اى فى تقدير ضمير الشان حتى لاتخلو عن العمل ولم يقدّروه فى المكسورة ولم يبالوا بخلوّها عنه فالفرق بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك الاقتضاء (ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اوّل حروفها مبنيا على الفتح كالفعل حتى انه فى بعض المواضع لم يفرق من الفعل فى مثل قولك ان زيد فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد فاعله من انّ يئنّ انا والمكسورة ليست بهذه المثابة فى المشابهة وهذا

دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع في دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف) وهي المكسورة (على الاقوى) وهي المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقدروا) اى فلذلك المحذور قدروا (ضمير الشان حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجحها على الاضعف اذا رجح باعمالها في سعة الكلام حين وجد معمولا ملفوظا فيرجح الاقوى عليها بانها سواء وجد او لم يوجد وسواء اعمل او لم يعمل فمعمولها موجود البتة وهو ضمير الشان المقدر وقوله (والجملة) بالرفع معطوف على اسم يكون اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدروا ضمير الشان حتى يكون ذلك المقدر اسما والجملة (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشان خبر لها) اى للمفتوحة (فتكون عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك الجعل عملها (في المبتدأ والخبر كما كانت) اى تلك المفتوحة عاملة (في الاصل فهي) اى المفتوحة حينئذ (لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما في تلك الآية (وقد لا تكون) كما في حال الالغاء (والعمل) اى عمل المكسورة في السعة (في) الاسم (الظاهر وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر) فيرجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التي ليست بتلك القوة اذ دوام العمل في كل وقت يرجح على العمل (في وقت دون وقت فلا يلزم) اى فحينئذ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع في بيان فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة فقال ﴿ فتدخل ﴾ (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة انما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية التي فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة المخففة لما عملت في ضمير الشان المقدر وكانت الجملة التي بعدها تفسيرا لذلك الضمير فبناء على هذا جاز دخولها ﴿ على الجمل ﴾ (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان) ﴿ مطلقا ﴾ (سواء كانت) اى تلك الجملة (اسمية) نحو ﴿ اشهد ان لا اله الا الله ﴾ (او فعلية وداخلا) اى على تقدير كونها فعلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذي يدخل (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على

المبتدأ والخبر ﴿ وشذ اعمالها ﴾(اى اعمال المفتوحة المخففة)﴿ فى غيره ﴾(اى فى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) اى اعمال المفتوحة (فى الضمير فى سعة الكلام نحو قولهم اظن انك) بسكون النون مخففة (قائم واحسب انه) بسكون النون مخففة ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها فى المضمير وانث باعتبار الخبر وهو قوله (رواية شاذة) اى خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما فى الضرورة) يعنى اما اعمال المفتوحة المخففة فى غير ضمير الشان (فجاء) اى فى كلام البلغاء (فى المضمر فقط قال الشاعر فلو أنك) بتخفيف النون (فى يوم الرخاء سألتنى * فراقك لم ابخل وانت صديق) الرخاء مصدر رخى البال اى وسع الحال وفى الصحاح يقال رخى البال اى واسع الحال بين الرخاء بالمد والصديق يستوى فيه المذكر والمؤنث تشبيها له بفعيل بمعنى المفعول يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو أنك يا محبوب فى الرخاء والسعة الذى لايوجب الفرقة سألتنى ان افارقك لاجبتك لكراهتى لرد سؤالك وحرصا على رضاك* ثم شرع فى بيان اللوازم التى تلزم المفتوحة لمخففة فقال﴿ ويلزمها ﴾ (اى المفتوحة المخففة) وهذا تفسير للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان قوله ﴿ مع الفعل ﴾ حال من مفعول يلزم وقوله (اى الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذى تقارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل حال كونها داخلة لان تلك المخففة ليست بداخلة فى الفعل بل هى داخلة فى ضمير الشان المقدر كما عرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف الى الكامل الذى هو المتصرف اى الذى له مصدر وبقرينة لزوم ماسيأتى من الحروف لها ليحصل الفرق بينها وبين المصدرية لاشتراكهما فى الدخول فى الفعل والذى يحتاج الى الفرق هو الفعل الذى له مصدر وهو الفعل المتصرف (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان الا ماسعى) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قد اقترب) فان لفظ ان فى المثالين مخفف قطعا ولايحتمل المصدرية فانه لامصدر لليس وعسى حتى يحتمل لها ولاحاجة الى الفرق فلا يلزم مايلزم مع المتصرف وقوله ﴿ السين ﴾ بالرفع فاعل يلزم يعنى يلزم السين وماذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (علم ان سيكون منكم مرضى) فالمخففة فى هذه الآية دخلت على الضمير المقدر وجملة ان سيكون مفسرة له وعلامة كونها مخففة هى دخول السين فى ذلك الفعل فانه لوكان التركيب علم ان يكون بغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها

مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لامصدر سيكون (اوسوف) اى او يلزمها سوف (كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا) فان ان المخففة كانت مقرونة بيأتى وهو فعل له مصدر وهو الاتيان ولما دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشان وجملة سوف يأتى مفسرة له وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (اوقد) اى او يلزمها معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزم هذه الامور الثلاثة) يعنى السين وسوف وقد (للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ولتكون) اى هذه الامور (كالعوض عن النون المحذوفة) (اوحرف النفى) اى او يلزم معه حرف النفى (نحو) قوله تعالى (أفلا يرون ألا يرجع اليهم قولا) فان ألا فى هذه الآية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع فى القراءة المتواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرئ بالنصب * ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النفى فرق فى علة اللزوم قال (وليس لزوم حرف النفى الا ليكون) يعنى ان لزوم حرف النفى ليس لما يلزم به الامور الثلاثة السابقة لان لزومها لوجهين احدهما للفرق والآخر للعوض ولزوم حرف النفى ليس كذلك بل هو لايكون لازما الا ليكون (كالعوض عن النون المحذوفة) وانما خص له (فانه لايحصل بمجرده) اى بمجرد وجود حرف النفى (الفرق بين المخففة والمصدرية فانه) اى حرف النفى (يجتمع مع كل منهما) اى مع كل من المخففة والمصدرية كما فى قوله تعالى ﴿لئلا يكون﴾ وقوله ﴿ان لاتعبدوا﴾ وامثاله (فالفارق) اى فحين الاشتراك يحصل الفرق بينهما معنى ولفظا (اما) اى اما الفارق (من حيث المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النفى (الاستقبال) اى النفى فى الاستقبال (فهى) اى مادة الالف والنون (المخففة والا) اى وان لم يعن به الاستقبال (فهى المصدرية واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى ﴿ألا يرجع﴾ (فهى المخففة) (وكأن) اى من هذه الحروف التى عدت من الحروف المشبهة موضوعة (للتشبيه) ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من الحرفين فى الخبرية والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشاء التشبيه) يعنى ان التشبيه حاصل به * ولما اختلف النحاة فى انها هل هى حرف برأسه اومركبة من الحرفين بينه بقوله (وهى) اى وكلمة كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذاهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان اخواتها من لعل

(وليت)

فى سوفط فى بجيفنه سابعة ٢٧

وليت وغيرها حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل) معطوف على قوله حملا يعنى استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما ماذكر والثانى ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعنى ان المذهب الغير الصحيح هو ماذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة) واصلها كأن بكسر الهمزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التى بعدها باقية على ماهى عليه ولم تتغير بدخولها (واصل كأن زيدا الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا اخبار لاانشاء لانه اخبر به ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائيات(وفتحت الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت الكاف (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلة والجارة تكون مستقلة فى كونها حرفا (والجارة انماتدخل على المفرد) اى الاصل انه اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون تفتح الهمزة فيهما فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة اوعلى ماهو مفرد حكما فاحتاج الى تغيير الجملة والمغيرة للجملة انما هى المفتوحة (فراعوا) اى اعتبروا (الصورة) اى فى صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة وان كان المعنى) اى ولوكان المعنى الذى اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى كأن) كما تخفف اخواتها من النونيات (فتالغى) (عن العمل) (على) (الاستعمال) (الافصح) (لخروجها) يعنى وجه الغائها بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات فتحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر * ونحر مشرق اللون * كأن ثدياه حقان) والواو فى ونحر واو رب ونحر مجرور بها والنحر بمعنى الصدر ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيته وكأن مخففة وثدياه تثنية ثدى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان اعملتها) اى ان اعملت كأن (قلت كأن ثدييه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التثنية منصوبة (لكنه) اى لكن القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن فى صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة المفتوحة بانها لاتعمل فى الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لاتنفك عن العمل اضطروا ان يجعلوها عاملة فى ضمير الشان المقدر لئلا تفوت عن العمل فراعوا تلك القاعدة فى كأن كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كما فى ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اى فحينئذ يقتضى

ان يوجد فى كأن المخففة (ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان) المفتوحة (المخففة ويجوز أن تكون) اى كأن المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره فى كأن (كما كان) احتيج اليه (فى ان) المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها عن العمل فى جميع اللغات وكأن ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل فى الافصح قال العصام وهذا هو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر ولم يقل هنا كذلك بل قال وتخفف فتلغى على الافصح وايضا موافق لعبارته فى بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا الامع ان اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشان فى ان المفتوحة دون غيرها (ولكن) اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها لا وجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة من لا) اى النافية (و) من (ان المكسورة) المشددة (المصدرة) اى التى صدرت (بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف وتشديد النون (فكلمة) يعنى تكون مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه فان (لا) النافية (تفيد أن مابعدها) اى ان حكم مابعدها من الجملة (ليس كما) اى كحكم ما (قبلها بل هو) اى ما بعدها (مخالف له) اى لما قبلها (نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون مابعدها) اى ان الجزء الثانى الذى هو كلمة ان يفيد معنى آخر وهو تحقيق مضمون ما بعدها والتحقيق يوافق المقام لانه مقام تأكيد وتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه واعترض الفراء على قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المتحرك كذا فى العصام فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله (للاستدراك) وفسره الهندى بانه طلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكن هذا تفسير لا يوافق ما فى الصحاح حيث قال فالاستدراك مافات وتداركه بمعنى كون لكن لاستدراك مافات المتكلم بايهام كلامه ماليس بواقع بايراد رفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق هذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت) انت (ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ) ولما فرغ من بيان معناه شرع فى بيان مواضع استعماله فقال (ويتوسط) (اى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين) (نفيا واثباتا) يعنى ان كان الكلام الذى قبلها نفيا يكون ما بعدها اثباتا وبالعكس (معنى) وفسره بقوله (اى تغايرا معنويا) للاشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو

(التغاير)

التغاير المعنوى يعنى لايشترط فى التغاير بينهما ان يكونا متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفى فيه التغاير المعنوى سواء وجد معه التغاير فى اللفظ اولا واليه اشار بقوله (والضرورى) اى الذى يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هو) التغاير (المعنوى ولهذا اقتصر) اى المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظى (واللفظى) اى والتغاير اللفظى (قد يكون) اى قد يوجد (نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ) فان جاءنى مغاير لقوله لم يجئ لفظا ومعنى (وقد لايكون) اى وقد لايوجد التغاير اللفظى (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن ما يفيده قوله حاضر مغاير لما يفيده قوله غائب فكأنه قال زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف) (اى لكن) (فتلغى) (عن العمل بخروجها) اى بخروج كلة لكن بسبب التخفيف (عن المشابهة) اى عن المشابهة بالفعل التى هى سبب لعملها وانما تلغى عن العمل ولم يجز اعمالها فى المقدر اعتبارا لاصلها (لانها) لما خففت وخرجت عن المشابهة (اشبهت العاطفة لفظا ومعنى) اى وبعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة وبها ما حصل فيها المشابهة لها (فاجريت) اى لكن (مجراها) اى مجرى لكن العاطفة اما مشابهتها لفظا فظاهر واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان المخففتين) يعنى المكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (فانه) اى لان الشان (ليس لهما) اى للمكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (ما اجريتا عليه) يعنى ان مدة الالف والنون مخافة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلهما هذا فى النسخ الكثيرة من غير قيد (وفى بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعنى فتلغى على الاكثر (وكأنه) اى اظن انه (اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها) اى اعمال لكن بعد التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهى ان وان وكأن وقوله (وقال الشارح الرضى) اشارة الى ضعفه والى ترجيح النسخة الاولى يعنى ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء منهما فقال (ولا اعرف له) اى للاعمال بعد التخفيف (شاهدا) اى كلاما منقولا عن البلغاء (ويجوز معها) اى مع لكن (مشددة) اى هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة (او مخففة) (الواو) مثل قوله تعالى ﴿ولكن اكثرهم لايشكرون﴾ وقوله تعالى ﴿ولكن كانوا انفسهم﴾ (وهى) اى تلك الواو التى دخلت على لكن (اما لعطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير) اى كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان

كونهـا عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض
يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك
من جملة الاغراض فيكون اليق بالاعتراض ﴿ وليت ﴾ اى هذا الحرف الذى
هو من الحروف الستة موضوع ﴿ للتمنى ﴾ (اى لانشـائه فتدخل) تفريع
لكونها موضوعة لانشاء التمنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على
الممكن) اى على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيد الحصـول حقيقة نحو
ليت البخيل يجود لتحصل المقابلة بينها و بين لعل حيث كان الممكن فى جواز
دخول التمنى مشروطـا بكونه غير مرجو وفى جواز دخول الترجى مرجوا
(نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو الاليت
الشـباب يعود يوما) فان عود الشباب مستحيل عادة* ولما كان بين المحققين
و بين الفراء خلاف فى تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصو بين فى
ان الجزء الثـانى هل هو منصـوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله
﴿ واجاز الفراء ليت زيدا قائما ﴾ (بنصب المعمولين) وبانهمـا معمولان لليت
(بناء على ان ليت للتمنى فكأنه قيل أتمنى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة
وكان التمنى راجعا الى الاسناد ولم تصح دلاله تركيب ليت زيدا قائما على معنى اتمنى زيدا
فسره الشارح بقوله (اى اتمناه كائنا على صفة القيام) يعنى معنى اتمنى الذى دل عليه
ليت متعلق بالكون الذى هو المقيد بمعنى الاسناد لانه داخل على القيام الذى دل
عليه قائمـا (فالجزآن) اى فذهب الفراء الى ان هذين الجزئين (منصـو بان على
المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب فقال (واجاز
الكسـائى نصب الجزء الثـانى بتقدير كان) يعنى تقديره ليت زيدا كان قائمـا
(ومتمسكهما) اى ما تمسـك به الفراء والكسـائى فى اجازة نصب الجزئين هو
(قول الشـاعر * ياليت ايام الصبا رواجعا) فالجزء الاول لفظ ايام والثـانى لفظ
رواجعا وكلاهما وقعا منصو بين فى قوله (فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا
والكسائى يقول اى ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون) ومنهم المصنف (على
ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف) اى فى خبر
ليت(اى ليت ايام الصبا)فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق بخبره وهو قوله (اى
كائنة لنا حال كونها راجعة) اى هو حال من الضمير المستكن فى كائنة * واعلم ان لفظ
كان محذوف عند الكسـائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى
حذفت فيها كان وجوبا لكن عند الكسائى من المواقع التى وجب فيها حذف كان
وعند المحققين من المواقع التى حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا فى العصام ﴿ولعل
للترجى ﴾(اى لانشائه ولاتدخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن

الغيرالموجود* ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوّا اولا وليس المراد به المطلق احتاج الى بيان معنى الترجى فقال (ومعناه) اى معنى الترجى (توقع امر مرجوّ) اى انتظار الامر الذى يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار الامر الذى خيف من وقوعه مثال الامر الذى يرجى (كقوله تعالى لعلكم تفلحون و) مثال الامر المخوف كقوله تعالى (لعل الساعة قريب والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على امر مرجوّ *ولما كان فى استعمال لعل لغتان احداهما ان ما بعده منصوب وانه حرف ناصب ومن الحروف المشبهة وهى اللغة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان مابعده مجرور وانه حرف وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله ﴿ وشذ الجرّ بها ﴾ (اى بكلمة لعل كما جاء) اى الجرّ بها (فى اللغة العقيلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة (وانشد السيرافى فى ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جارا وهو قوله (وداع دعا يامن يجب الى الندى * فلم يستجبه عند ذاك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مرفوعا تقديرا على انه مبتدأ وان يكون مجرورا بواو رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثانى والندى بفتح النون النعمة وابى المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجرة والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب عند ذاك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للمنادى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لانى ارجو أن يكون ابو المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويجيبك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيرافى (بانه) لانسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جرة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابى فى ابى المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز أن تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لالا التزامه لتلك اللغة (كذا قال المصنف فى شرحه يعنى) اى يريد (انه) اى لفظ ابى المغوار (وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ماكان عليه اوكان) اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوبا على انه اسم لعل وقريب خبراله لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك (فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لايجوز أن يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشتهر لفظ بحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث كما يقال كتب علىّ ابن ابو طالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن وقوله (ولعل مراد المصنف) الخ جواب

عما ورد على تأويل المصنف فى شرح الكافية بانه بعد حكمه بالشذوذ لاحاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لايكون من قبيل هذه اللغة الشاذة) بل هو مستعمل على اللغة المقبولة وابى المغوار منصوب بلعل لكن لما وقع فى قول شاعر آخر مجرورا حكاه هذا الشاعر بعينه (والا) اى وان لم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى فورد عليه بانه لاحاجة (الى التأويل بعد ماجزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه جزما (بوجود الجربها) اى بوجود لغة تقع كلمة لعل جارة فيها (وحكم) اى بعد ماحكم (بشذوده) فحينئذ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة فلم يحتج الى تطبيقه على اللغة القوية * ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع فى مباحث الحروف العاطفة فقال ﴿ الحروف العاطفة ﴾ فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الواو مع ماعطف عليه خبره * ولما لم يعرّفها المصنف بتعريف خاص علم انه احال على معناها اللغوى فاشار الشارح اليه بقوله (العطف فى اللغة الامالة) اى جعل الشئ مائلا الى شئ آخر يعنى ان معناه فى اللغة الامالة مطلقا وفى عرف النحاة امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا فى الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى اما فى الحكم والاعراب كما فى عطف المفرد على المفرد او فى الحصول كما فى عطف الجملة على الجملة كذا فى بعض الحواشى وفى العصام يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة وهى) اى تلك الحروف ﴿ الواو والفاء وثم وحتى واو واما ﴾ (بكسر الهمزة) احتراز عن اما بفتحها فانه ليس بعاطف ﴿ وام ولا وبل ولكن ﴾ بسكون النون هذا ماعدّ عند الجمهور (وعدّ بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين (منها) اى من الحروف العاطفة وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابو العباس المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور فلا يعدّونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع مابعدها مفسرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللمرفوع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل (وعند الاكثرين) اى واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان مابعدها) اى لفظ الذى يقع بعد كلمة اى (عطف بيان لما) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعند هذا البعض تكون الحروف العاطفة احد عشر حرفا وبعضهم نفوها كما قال (كما ذهب) اى ان المخالف للجمهور مذهبان احدهما المذهب الذى ذكرناه والآخر المذهب الذى يذكر بقوله (بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد) سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاءنى زيد بل عمرو) او وقعت بعد النفى

(و) هو نحو قوله (ماجاءنى زيد بل عمرو ليست) اى ليست كلمة بل التى تتصف بتلك الصفة (منها) اى من الحروف العاطفة (لان مابعدها) اى لان مابعد بل حين وقوعها فى عطف المفرد على المفرد (بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها) اى بدون كلمة بل (غير فصيح واما) اى واما بدل الغلط (معها) اى مع كلمة بل (ففصيح مطرد) اى مستعمل استعمالا اطراديا (فى كلامهم لانها) اى لان كلمة بل فى مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بايرادها تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بها العطف ويمكن ان يجاب ان تصحيح المذكور بالعطف لابل مجردة فتكون عاطفة ايضا * ثم شرع فى تفصيل كل منها فى معانيها المخصوصة فقال (فالاربعة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يعنى هذه الاربعة موضوعة (للجمع) والمراد من الجمع (اعم من ان يكون جمعا مطلقا) اى من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع فى الواو (اومع ترتيب) كما فى الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا (اومع المهلة اومع ملاحظة الجزئية كما ستعرف) وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (ومراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يعنى انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الاربعة مايقابل احد الامرين يعنى (ان لايكون) ذلك الحرف (لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت) كلمة (او واما) يعنى بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله ومراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع فى الاربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لايحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل) بان يكون (فى زمان) واحد (او) فى (مكان) واحد فانه لوكان المراد هذا الاجتماع لم يجز أن يقال ان الفاء وثم للجمع فانه فى تركيب جاءنى زيد فعمرو لايجوز أن يقال ان زيدا وعمرا اجتمعا فى المجيئة فى زمان واحد فانه ينافى التعقيب والامهال (فقولك جاءنى زيد وعمرو او) جاءنى زيد (فعمرو او) جاءنى زيد (ثم عمرو او حتى عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله (اى حصل الفعل من كليهما) خبره يعنى فى قولك جاءنى زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او بثم ان المجيئة حصلت من زيد وعمرو سواء كان فى زمان واحد اوفى زمانين اومكان واحد اوفى مكانين يعنى المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اى من زيد مثلا (دون الآخر) اى من عمرو كما كان فى العطف باو ونحوه فانه لواريد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه للجمع * ثم ميز المصنف بين ماهو من الاربعة للمطلق وبين ماهو للمقيد فقال (فالواو) اى من الاربعة التى للجمع المقابل احد الامرين موضوعة

﴿ للجمع ﴾ وقوله ﴿ مطلقا ﴾ حال من الجمع لامن الواو ولان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى فى ان يكون وصفا للواو ﴿ لاترتيب فيها ﴾ (فقوله لاترتيب فيها) اى هذه الجملة (بيان لاطلاقها) اى اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اى لاترتيب فيها) اى فى كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (يعنى انه لايفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها يعنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اى لايفهم منها وجود الترتيب فى الواقع ولاعدمه فى قوله جاءنى زيد وعمرو لايفهم منه ان الترتيب الواقع مطابق للترتيب الذكرى اوغير مطابق له لا انها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها فى جميع موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لاتنفك فى الصور الخارجية عن التقييد دون الاطلاق كذا فى بعض الحواشى ﴿ والفاء ﴾ موضوعة ﴿ للترتيب ﴾ وفسره الشارح بقوله (اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لابد منه لان الترتيب لايستلزم الجمع فان الترتيب قديكون بالنسبة الى المتكلم وقديكون فى الذكر فمعنى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثانى يعقب الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة فى الوجود نحو جاءنى زيد فعمرو اوفى الذكر اللفظى لافى الوجود الزمانى فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان المعنيين مرعيان فى الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قديقع كثيرا فى عطف المفصل على المجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ﴿ فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ﴾ وقديكون فى غير ذلك كقوله تعالى ﴿ ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ﴾ وقوله تعالى ﴿ واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين ﴾ لان ذكر ذم الشيء اومدحه يصح بعد ذكره او اعتبارا حقيقة نحو قوله تعالى ﴿ ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما ﴾ فان التعقيب هو كون الثانى بعقيب الاول من غير مهلة فى هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ماقبلها حقيقيب للعلم بتراخى مابين ازمنة الاطوار المذكورة على ماورد فى الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الصورتين آخر اجنبى عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثانى كأنه وقع عقيب الاول من غير تراخ هذا ماقالوا فظهر منه ان الجمع حاصل فى الترتيب فى الذكر وذلك ان معنى الجمع فى الذكر حصول مضمونها فى الذكر كما ان معنى الجمع فى عطف الجمل حصول مضمونها فى نفس الامر كذا فى بعض الحواشى ﴿ وثم مثلها ﴾ (اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب) اى لامقيده الذى هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان كانت مشتركة مع الفاء فى كونها

للجمع مع الترتيب (الا انهـا) اى لكن كلمة ثم (مقرونة بمهلة) وقال العصـام
ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحـد بان يكون المعطوف امرا ممتدا وكان
انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء
نظرا الى اتصـال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهـائه
وتراخيه عنه انتهى ﴿ وحتى مثلها ﴾ (اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير أن المهلة
فى حتى اقل منها فى ثم) واذا كان كذلك (فهى) اى كلمة حتى (متوسـطة بين
الفاء التى لامهلة فيها) اى اصـلا (وبين ثم المفيدة للمهلة) وهذا فرق بين ثم
وحتى وقوله ﴿ ومعطوفها ﴾ اشارة الى فرق آخر (اى المعطوف بحتى) وفيه
اشارة الى ان اضـافة المعطوف لضمير حتى لادنى ملابسـة لان المعطوف ليس
بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف يعنى ان حتى وان كانت مثلها فيما ذكر لكن
المعتبر فى العطف بها ان المعطوف بهـا (بحسب ما اقتضاه وضعهـا) اى وضع
حتى وهو كونها موضوعة للغاية ﴿ جزء ﴾ (قوى اوضعيف من حيث انه قوى
اوضعيف) قيد بهما ليكون مصححا التعلق قوله ﴿ من متبوعه ﴾ لانه متعلق بجزء
لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكر راجع
الى المعطوف وانما اشترطت بهذا ﴿ ليفيد ﴾ (اى العطف بها) اى بحتى ﴿ قوة ﴾
(فى المعطوف) ﴿ اوضعفا ﴾ (فيـه) اى فى المعطوف وقوله (اى يدل عليهما)
تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافادة العطف للقوة والضعف دلالته عليهما لان
القوة اوالضعف حصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لانه افده وقوله
(حتى يميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف اوضعفه انما هو العطف
بحتى لا بغيره من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار
كأنه غيره) اى بسبب تمييز حتى بين الجزء والكل صار ذلك الجزء مشابها لما هو
غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز
مشابها بالغير كان صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للغاية
يعنى صالحا لان يجعل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل
اليه) اى الى ذلك الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك
الجزء المميز المخرج عنه بالعطف فى القوة اوالضعف مثال الجزء القوى (نحو مات
الناس حتى الانبياء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء
فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اريد انتهاء
الفعل الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو النـاس اذ كل جزء منه منته فى القوة
الى الجزء الذى هو الانبياء ميز عنه واستخرج بالعطف بما دل على الانتهاء فكأنهم
كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من

آحاد الحجاج لضعف الماشي منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد اشتراكهما) اى مع كونهما مشتركتين (فى الترتيب) اى فى كونهما للترتيب (مع المهلة) فعلم مما سبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزأ (فى ثم) فان المعطوف فى ثم لا يشترط كونه جزأ فيلزم حينئذ أن يكون المعطوف عليه صالحا للتجزى فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى) ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق بيتعلق (وان كان) اى ولو كان (موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس) فلا يجوز أن يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان المناسب ان يكون كذا فى هذا المثال كان (المناسب) ايضا (فى الذهن) بان يقال فى المثال الثانى (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اى كان المناسب ان يكون كل راكب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يعنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك) بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا) اى والحال انه مع وجود عكسه (يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة) يعنى فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز أن يقال فى هذه الصورة قدم الحاج ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع فى الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة فى حتى اقل منها فى ثم كما سبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل * ولما كان الانتهاء فى كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزأ من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذى هو من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد

اسـناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليـه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل فى ما قبـله بل كان مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البـارحة حتى الصباح) اى كنت نائما فى الليلة الماضية الى هـذا اليوم حتى انتهى نومى الى الصباح فان الصباح غير داخل فى اجزاء الليـل لان البـارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها الجزء الاخير من الليـل (فانه) اى فان هذا الانتهـاء الواقع فى هذا التركيب (يفيـد شمول النوم لجميع اجزاء الليـل) مع ان حتى فى هذه التركيب جارة وليست بعاطفة (ولذلك) اى ولافادة الجـارة هـذا العموم (استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزأ مما قبله وفيما لايكون جزأ بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة وبين العـاطفة انه (لم يأت فى العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزأ من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) فى الجارة (فتكون العـاطفة محمولة عنـدهم على الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم يستعملوها) اى العـاطفة (فى معنييهـا جميعـا ليبقى للاصل) اى للجـارة التى هى الاصل فيـه (على الفرع) اى على العـاطفة التى هى الفرع (مزية) اى شرف وفضيلة وهذا بيـان لتفريقهم فيما بينهما وهـذا يقتضى ان استعمال الجـارة فى كل من المعنيين وعدم استعمالها فى البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله (وانما استعملوهـا) بيـان لوجه الترجيح فى تعيين البعض للترك يعنى انمـا استعملوا حتى الجـارة التى هى الاصل وخصصوها بالاستعمال فى المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك فى العـاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسـبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جزأ فاستعملوا العـاطفة التى هى الفرع (فى اظهر معنييها وهو كون مدخولهـا جزأ) اى من متبوعه وانما كان هـذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (لان اتحـاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل) لان الانبياء والمشاة المذكورين فى المثـالين لدخولهما فى عموم ما قبلهمـا يكون اسـناد الموت او القدوم اليهما اعرف بخلاف الصباح فان البـارحة لما كان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم فى الصباح الذى هو الخارج عنها اعرف مما يكون جزأ منه وقوله (واكثر فى الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالمتجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلنـا (فى بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص

معطوفهـا بكونه جزأ من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها جزء من متبوعه (وعدم الحاجة) وظهر ايضـا عدم الاحتيـاج (الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل) الحقيقى الذى هو المستعمل فى العاطفة و ليشمل (المجـاور) الذى هوالجزء المجازى (ايضـا كما وقع فى بعض الحواشى) وفيـه اشـارة الى ترجيح الوجه الاول * ولما فرغ من بيان الحروف التى تكون للجمع شرع فى بيان مالا يكون للجمع فقال ﴿ واو واما وام ﴾ (كل من هذه الحروف الثلاثة) ﴿ لاحد الامرين ﴾ (اى للدلالة على احد الامرين او الامور) وانمافسره بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلا فى قولنـا جاءنى زيد او عمرو ليست بموضوعة لزيد او لعمرو بل موضوعة لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضـا لكنه اكتفى باقله كما اكتفى فى قوله الكلام ماتضمن كلمتين وفى قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله ﴿ مبهما ﴾ حال من احدوفسر الشارح المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذاالتفسـير لكون معنى المبهم خفيـا محتاجا الى تفسير بل لايضاح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما فى الخارج بل المراد منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعانى الاخر مثل الشك والابهام وغيرهما فانما تعرض فى الكلام فحينئذ لايتجه ماقيل ان هذا التفسـير انما يصح فى او اذا كان للشـك واما اذا كان للتفصيل كما فى التقسيمات او للابهام فهو للمعين وقوله (ولايتوهم) رد على ما توهم (ان او فى مثل قوله تعالى ولاتطع منهم آثما او كفورا) يعنى اذا وقع فى حيز النفى ليس لاحد الامرين بل (لكل من الامرين) حتى يحصل فى نفيه نفى كل منهما كما هو المراد منه لا نفى احدهما لانه ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او فى مثـل هذه الآية (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما فى الاثبـات وباقية (على ما) اى على المعنى الذى (هو الاصل فيهـا) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفى الذى هو المراد منـه (مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سـياق النفى) يعنى ان كلا من الآثم والكفور واقع فى سـياق النفى فيلزم نفى الامرين بناء على ما هو المقرر من ان النكرة اذا وقعت فى سـياق النفى تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد (من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدى معنـاه فى الاثبات فمعنـاه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعنـاه العموم فى الاغلب ويجوز أن يراد الواحد فقط فاحفظه ينفعك * ولمـا كان بين

ام المتصلة و بين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد أن يبين خواص كل منهما فقال ﴿ وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام ﴾ وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ماقيل من ان فى عبارة المصنف خللا فان عبارته تقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لوكان كذلك يلزم ان لا يوجد همزة الاستفهام بدون ام فانه ما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطقى بل بمعنى انها غير مستعملة بدونها ﴿ يليها ﴾ (اى يذكر بعدها بلافاصل) ﴿ احد استويين ﴾ يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويين احدهما يلى ام المتصلة ﴿ و ﴾ (امستوى) ﴿ الآخر ﴾ (يلى) ﴿ الهمزة ﴾ فقوله والآخر بالرفع عطف على احد والهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يليها وقد أشار اليه بتكرير ذكر يلى وهذا جائز لانه من عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله ﴿ بعد ثبوت احدهما ﴾ ظرف لقوله يليها وقوله (اى احد استويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالما بثبوت احدهما لاعلى التعيين وجاهلا فى التعيين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلى احدهما تلك المتصلة والآخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلاشك بخلاف كلمة او فانها للشك فى التحقق وقوله ﴿ لطلب التعيين ﴾ متعلق بقوله يليها اى اتما يليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الاحد الذى وقع بلاشك لالدفع الشك وقوله (من المخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احالته الى المخاطب ﴿ ومن ثمه ﴾ (اى لاجل) ماذكرنا من الشروط وهو (ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) ﴿ لم يجز ﴾ (تركيب) ﴿ أرأيت زيدا ام عمرا ﴾ (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احد المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولو ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا) اى الحكم بعدم جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمنقول) يعنى ان ما اختاره المصنف مخالف لما نقل (عن سيبويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن فصيح و) تركيب (أزيدا رأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلى الهمزة

(احسن وافصح) من التركيب الاول (وحينئذ) اى وحين كون المنقول عن سيبويه هذا (يكون تركيب أرأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح) فحينئذ ثبت خلل فى كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفى الترجمة الشريفية) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعد الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع (انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف أرأيت زيدا ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان فى النسخة التى وجدت هكذا خاللا ايضا لان حاصل اشتراط الولى للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا ببطلانه لكن (ان هذا الحكم بضعفه) التركيب (لتنزله) اى لقصد الاخبار (عن) تنزله (منزلة الافصحية الى) منزلة (الفصيحية غير مناسب لان ماكان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا) يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحا (وبالجملة) اى سواء كان الواقع من المصنف قوله لم يجز اوقوله ضعف (فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق مانقل عن سيبويه) وقوله (و) (ايضا) (من ثمه) شروع فى تفريع آخر وقوله (اى من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اى جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين) بان اجيب بانه زيد اوعمرو (لان السؤال عنه) اى عن التعيين (دون نعم) يعنى لم يجز أن يجاب بنعم (اولا) (لانهما) اى لان نعم ولا حرفا تصديق لكنهما (لا يفيدان التعيين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل اونفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجبت عنه بنعم اولا يفيد معنى انه جاء اولم يجئ ولا يفيد ان الجائى هو زيد اوعمرو (بخلاف او واما مع الهمزة) وهذا شروع فى بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف الترديد وهى او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهمزة (كما اذا قلت أجاءك زيد اوعمرو او) قلت (أجاءك زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما) اى الجواب عنهما (بلا ونعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا) واذا قلت فى جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لا على التعيين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجئ بمعنى انهما لم يجيئا قوله (وقد يجاب عنه) الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن السؤال بالهمزة وام المتصلة لا يصح بنعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفى كليهما)

بان يقال لم يجيء زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما) يعنى قد يكون المستفهم مخطئا فى دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده بالهمزة وام الدالتين على ان المتكلم اعتقد أن احدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرده الى الصواب بنفى كلا الامرين بان يقال لم يجيء كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع فى الحديث ان ذا اليدين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على رأس الركعتين فى احدى الصلوات الرباعية أقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فاجابه عليه الصلاة والسلام بقوله ﴿كل ذلك لم يكن﴾ وقال العصام ان مراد الشارح باتيان هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا نحصر الجواب فى التعيين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصر الحصر الاضافى يعنى انه يصح التعيين بنعم اولا فحينئذ لا ينافى هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء فى الجواب بالتعيين اولى مما ذهب اليه الشارح فان الجواب بنفى كليهما ليس باجابة بل تخطئة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والاجابة انعام المسؤل بالامتثال لقوله تعالى ﴿واما السائل فلا تنهر﴾ والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب فى الجواب بالتعيين انتهى ملخصا * ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار فى كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالمشار اليه ثمه) فى قول المصنف ومن ثمه (فى الموضعين) اى فى قوله ومن ثمه لم يجز وفى قوله ومن ثمه كان (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شان امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة) يعنى باحد الشرطين ولى احدهما الهمزة وبالآخر طلب التعيين (فرع) اى المصنف (عليه) اى على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يجز مفرعا على الاول بانحصار الجواب فى الثانى وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلها) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و(اشارة) بالنصب مفعول له يعنى ذكر المصنف كلمة ثمه مكررة لقصد الاشارة (فى كل موضع) اى من الموضعين (الى شرط آخر لا يخلو) اى هذا الجعل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو بالجيم بمعنى القبح يعنى لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التى تفيد المرام بلا قبح وهى الاقتصار على قوله (ومن ثمه لم يجز) وقوله (فى اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق) اى ولو جعل (كل حكم)

متعلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى)
* ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المنقطعة فقال ﴿ و ﴾ (ام) ﴿ المنقطعة ﴾
وهو مبتدأ وخبره قوله (كبل) يعنى ان كلمة ام التى يقال لها ام المنقطعة
مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك في معناها فمن
جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اى في كونها للاضراب
(عن الاول) ﴿ و ﴾ (مثل) ﴿ الهمزة ﴾ (للشك في الثاني) اى ومن جهة
كونها للشك في الثاني مثل همزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذي وقع بعدها
وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح
الاول اراد الشارح ان يفصلهما بطريق مزج كلام المصنف فقال (والواقع
بعدها) اى الاسم الذي وقع بعد ام المنقطعة (اما خبر) يعنى ليس بانشاء
﴿ مثل ﴾ (قولك) ﴿ انها لابل ام شاء ﴾ (اى ان القطيعة التى اراها لابل)
يعنى اذا رأيت شبحا وجزمت بانها قطيعة ابل (وهى) اى وهذه الجملة (جملة
خبرية فلما علمت) اى بعد ان جزمت (انها ليست بابل) فظهر خطاؤك
في الحكم والجزم (اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شئ
معين بذلك وجزمت بالثاني استعملت فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم في الثاني
ولم يقع رجحان على شئ حصل الشك (في انها) اى القطيعة المرئية (شاء او شئ آخر
واستفهمت) اى طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اى بل أهي شاء)
فيكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة اعلم ان استعمال ام المنقطعة في هذا المعنى
هو الاكثر وقد يجئ لمجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به
نحو قوله تعالى ﴿ ام انا خير ﴾ اذ لا معنى للاستفهام في هذا الكلام لانه حكاية
عن فرعون بانه قال ام انا خير ولا شك انه جزم بكونه خيرا في زعمه بقرينة
المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ﴿ ام هل
تستوى الظلمات والنور ﴾ فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام عن
الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لابل ام شاء بانه
من عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندى
بانه استفهام مستأنف ورد بانه يلزم ان لا تكون ام المنقطعة من حروف العطف
بل تكون حرف استئناف والكلام على تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب
ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك أهي غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان
تؤول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع اللزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
سواء كان بالترديد كما قال فتشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه فلا تشتمل كأن يقتصر
على أهي شاء وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة

﴿ تستعمل ﴾

تستعمل فيه وفى غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف قصة على قصة سيما فى مقام الاضراب وايضا يجوز أن يؤول بل أهى شاء الى قولك اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشئ بالاخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين * ثم شرع الشارح فى بيان التوجيه الثانى فقال (واما استفهام) يعنى ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول أزيد عندك ام عمرو اى بل عمرو حين يقصد) اى المتكلم (الاضراب عن الاستفهام الاول) وهو قوله أزيد عندك (بالاستفهام الثانى) وترك الاول * ثم شرع فى خواص اما العاطفة التى هى لاحد الامرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اى كلمة اما بكسر الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو قوله (لازمة) وقوله (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اى غير مستعملة الا معها) تفسير للزوم وقوله (يعنى اذا عطف شئ) تفسير المجموع اى يريد باللزوم انه اذا عطف اى اذا اريد عطف شئ (على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا) اى قبل العطف (باما) اى بكلمة اما (ثم يعطف عليه المعطوف) اى الشئ الثانى الذى اريد عطفه على الاول (باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما فى المعطوف عليه (ليعلم) اى لقصد أن يعلم (من اول الامر أن الكلام مبنى على الشك) وقوله (جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اى كلمة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او) (يعنى) اى يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شئ على آخر باو يجوز أن يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب) اى ذلك كما فى العطف باما بل يجوز فى العطف باو (نحو جاءنى زيد او عمرو) اى بلا تصدير اما وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فان العاطفة (لم تقع) اى لم يجز أن تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى دليلهم الاخر على عدم كونها عاطفة وهو أنه لوكانت عاطفة لم يجز دخول العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد العاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منافاة التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعنى انه لا يلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لوكانت الاولى للعطف وليس كذلك (بل) هى (للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى) اى والجواب عن الدليل الثانى وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما يلزم لوكان كلاهما عاطفين لشئ واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة

على اماالثانية لعطفها) اى لعطف اماالثانية (على اماالاولى واماالثانية لعطف مابعدها على مابعد اماالاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلاتكون لغوا) وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لاحداهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد يعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى ويتجه على الشارح انه لولم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه فى حكم الترتيب والمشهور أن الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفى بعض الحواشى انا لانسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المص فى شرح المفصل ان الواو فى اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولاتكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويتجه على الشارح ليس فى محله والعجب منه انه بعد اعترافه بانه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز أن يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصيحة ان يقول ويتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لاالى الناقل والله اعلم ﴿ ولا وبل ولكن ﴾ (وهذه الحروف الثلاثة) ﴿ لاحدها ﴾ اى موضوعة لاحد الامرين كالحروف الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدها مبهما وهذه الحروف لاحدها ﴿ معينا ﴾ (اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام * ثم فصل الشارح كلا منها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعة للنسبة المذكورة هو أنها (تنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بتنفى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثابت متعين (للمعطوف عليه لاللمعطوف نحو جاءنى زيد لاعمرو فحكم المجيء فيه) اى فى هذا (لزيد) اى ثبوته معين لزيد (لالعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدها بعد الاثبات والآخر بعد النفى فان كانت (بعد الاثبات) تكون (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجيء فيه) اى فى هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه) اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لاوالمعطوف عليه) اى فى ماعطف

عليه ببل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفى والاثبات فحينئذ يكون (فى حكم المسكوت عنه) اى كما ان شيئا اذا لم يذكر لايحكم عليه بشئ فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشئ وقوله (فكأنه) تفريع لكونه فى حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بشئ (لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ) لانصرافه عنه الى المعطوف (ولا بعدمه) لانه ثبت الحكم له قبل العطف (والاخبار الذى وقع منه) بكسر الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى اخبار المتكلم عن مجئ زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره (بمجئ عمرو ولهذا) اى ولكون الاخبار عن مجئ زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم (عنه) اى عن زيد (بكلمة بل) فانه لوكان المقصود اثبات حكم المجيئية اليهما لقال جاءنى زيد وعمرو ولوكان نفيه عن الاول لقال لم يجئ زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم للاول بالوجهين * ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى لها فقال (واما كلمة بل بعد النفى) صدرها باما التفصيلية لوقوع الاختلاف فى حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد النفى (نحو ماجاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف) اى فى كون الاول فى حكم المسكوت عنه كما فى الاثبات وفى كونه محكوما عليه بالنفى (فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها تصرف حكم عدم المجيئية فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو فمعنى قوله (نحو ماجاءنى زيد بل عمرو اى بل ماجاءنى عمرو والمعطوف عليه) يكون (فى حكم المسكوت عنه) كما فى الاثبات يعنى لايحكم عليه بنفى ولا باثبات (وذهب بعضهم الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفى (تثبت الحكم المنفى) اى لاثبات الحكم الذى ينفى (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعنى انها للحكم باثبات مانفى قبلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحينئذ يكون المعطوف (عليه فى حكم المسكوت او الحكم منفى عنه عنه فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو) هو أنه (بل جاءنى عمرو وزيد اما) اى فحينئذ يجوز فى زيد المعطوف عليه بقاؤه (فى حكم المسكوت عنه او المجئ) اولم يبق على السكوت عنه بل يجوز أن يحكم عليه بان المجئ (منفى عنه) ﴿ ولكن لازمة ﴾ بتخفيف النون وسكونها ﴿للنفى﴾ (اى غير مستعملة بدونه) اى بدون النفى وقدمر مافيه ولما تبدل حكم كلمة لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت) يعنى انها اما لعطف المفرد او لعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد على المفرد فهى) اى فكلمة لكن (نقيضة لا) فان لا لما كانت لنفى ماثبت فى الاول (فتكون) لكن (لايجاب) اى لاثبات (ماانتفى عن الاول فتكون) اى فحينئذ تكون كلمة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة للنفى يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها فى هذا الاستعمال لازمة (لنفى

الحكم عن الاول نحو ماقام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم بالقيام منفى عن زيد وذلك لازم فانه لولم يرد نفى الحكم عن الاول لقال ماقام زيد ولا عمرو وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة) اى موضوعة له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى) اى فحينئذ كلمة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات) يعنى فى جواز وقوعها بعد النفى مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد النفى) اى فان وقعت بعد النفى تكون (لاثبات مابعدها وبعد الاثبات) اى وان وقعت بعد الاثبات تكون (لنفى مابعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ) فان قوله عمرو لم يجئ جملة عطفت على جملة جاءنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنفى مابعدها هذا مثال لوقوعها بعد الاثبات وقوله (وماجاءنى زيد لكن عمرو قدجاء) مثال لوقوعها بعد النفى (فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة بدون النفى) وقد عرفت ان المراد باللزوم هو هذا المعنى ﴿حروف التنبيه الا واما وها﴾ يعنى كلمة ألا بتخفيف اللام وكلمة أما بتخفيف الميم ايضا وقال العصام الظاهر أن هذه الحروف ليست حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التنبيه والأليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والأليق لاحتمال ان يقال ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم* ولما اكتفى المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تقتضى الصدارة اراد الشارح ان يبينها فقال (يصدر بها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجمل كلها) اى سواء كانت اسمية او فعلية وقوله (حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى انها وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه فلا يغفل عنه اذ قد يفوته بعض ماذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم وأما زيد قائم وها زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاوليين فقال (وتدخل ها) اى كلمة ها من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاوليين مختصتان بالدخول على الجملة بخلاف ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة فى جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا تتعين معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الابها) اى الا بفهم الاشارة حتى تعين معناها الجزئى (نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال العصام ان الصدارة فيها لازمة الا فى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينها وبين اسم الاشارة واما اذا فصل بينهما فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى ﴿ها انتم اولاء﴾ والاصل

انتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحوها الله ذا تعلموا ونحوها لعمر الله ذا قسمي وفرق الصحاح بين اما وألا فقال اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز وألا يفتتح بها الكلام للتنبيه تقول ألا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله فتأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا ﴿حروف النداء﴾ اى الحروف التي تستعمل في النداء خمسة ﴿ياأعمها﴾ اى احدها كلمة يا وهي اعم حروف النداء (استعمالا) اى من جهة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اى لان كلمة يا (تستعمل لنداء القريب والبعيد) وكذا للمتوسط قال العصام اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد الاستعمال اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها وايضا لاينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستغاث وايها وايتها والمندوب لاينادى الا بها ﴿وايا وهيا﴾ اى هذه الكلمة موضوعة ﴿للبعيد﴾ اى لنداء البعيد ومختصة به ﴿واى﴾ (بفتح الهمزة وسكون الياء) ﴿والهمزة﴾ اى وكذا الهمزة المفتوحة موضوعة ﴿للقريب﴾ ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط اراد الشارح ان يأول كلامه بحيث لايرد عليه النقض فقال (وكأنه) اى اظن ان المص (اراد بالقريب ماعدا البعيد فيدخل) اى بحسب ارادته معنى انه ماليس ببعيد يدخل (فيه) اى في القريب (المتوسط ايضا) وانما ادخله في القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله) اى ووضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله) اى ووضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسمى الهمزة الذي هو أ (بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب) لابالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب) ﴿حروف الايجاب﴾ اى الحروف التي يجاب بها ستة وهي ﴿نعم وبلى واى﴾ وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد الاخير للاحتراز عن اى التي بفتح الهمزة فانها حرف نداء او تفسير ﴿واجل﴾ بفتح الهمزة والجيم ﴿وجير﴾ بفتح الجيم وسكون الياء ﴿وان﴾ (بكسر الهمزة وفتح النون المشددة) وقوله (ومن بيان معاني تلك الحروف) متعلق بقوله (تبين) اى ظهر (وجه تسميتها بحروف الايجاب) من بيان معاني كل من الحروف فيما سيأتي وذلك ان معاني جميعها ايجاب واثبات الا انها تفترق في ان بعضها لايجاب ما سبق من الكلام نفيا كان او اثباتا استفهاما كان اوخبرا وبعضها لايجاب النفي فقط وبعضها لا يجاب

الخبر فقط * ثم اراد أن يفصل خواص كل منها مع اشتراكها فى الكون للايجاب فقال ﴿ فنعم مقررة لما سبقها ﴾ (اى محققة لمضمونه) يعنى المراد بكونها مقررة انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمون ماسبقها (استفهاما كان) اى ماسبق (اوخبرا فهى) اى فكلمة نعم (فى جواب أقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد) يعنى ان الفرق بين نعم وبلى هو أن الاولى لتحقيق ماسبق فان كان نفيا فهى لتحقيق النفى وان كان اثباتا فهى لتحقيق الاثبات (وبلى) يعنى بخلاف كلمة بلى (فى جواب ألم يقم زيد) يعنى يظهر الفرق بينهما فى جواب النفى فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه ببلى يكون (بمعنى قام زيد) يعنى على خلاف لما قلت * ثم اراد أن يؤيد هذا بقوله (فمعنى) والفاء فى قوله فمعنى تعليلية يعنى ان كلمة بلى بعد النفى لايجاب النفى لان معنى (بلى فى جواب ألست بربكم انت ربنا) وقوله (ولو قيل) اشارة الى انه اثبات بابطال نقضيه يعنى كون كلمة بلى لايجاب النفى فقط ثابت لان المعنى الصحيح فى تلك الآية هو أنت ربنا فحينئذ لو قيل (فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ) انت (لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيا او اثباتا ومضمون ماسبق ههنا منفى لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر فى علم المعانى من ان مضمون النفى الداخل عليه همزة الانكار منفى وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ انه هو كاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اى فى جواب قوله تعالى ﴿ ألست بربكم ﴾ (بجعلها) اى بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى) يعنى ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى ﴿ أليس الله بكاف ﴾ هو أنه كاف وكذلك يكون مضمون ألست بربكم هو أنا ربكم فكلمة نعم تكون مقررة لمعنى انا ربكم لا لمعنى ألست بربكم (وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يازيد أليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا) يعنى يكون بمعنى ان لك على الف درهم (ويقوم) اى لفظ نعم (مقام بلى) فى هذا الكلام (لتقرير الاثبات) اى لتقرير الاثبات الذى حصل من الانكار والنفى (بعد النفى) ﴿ وبلى مختصة بايجاب النفى ﴾ يعنى انها غير مستعملة فى تقرير النفى كما فى كلمة نعم والباء فى بايجاب النفى داخلة على المقصور والمعنى ان بلى ممتازة عن نعم بكونها لايجاب النفى وقوله (يعنى) تفسير لقوله بايجاب النفى يعنى ان المراد بكونها لايجاب النفى انها (تنقض النفى المتقدم) وتهدمه (وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ماقام زيد) يعنى اذا اخبر احد بنفى

قيام زيد بقوله ماقام زيد وقلت فى جوابه بلى كان معنـاه (اى قدم قام) فيكون
ردّا عليه وكأنه قال انك اخطأت فى هذا الاخبار (اومقرونا) اى اوكان النفى
مقرونا (به) اى بالاستفهام (فهى) اى كلمة بلى (اذن) اى فى وقوعها بعد النفى
المقارن بالاستفهام تكون (لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار
لا انهـا لتقرير الاثبات المفهوم من نفى النفى كما هو غير المختار (كقوله تعالى
ألست بربكم قالوا بلى) اى قالوا (اى بلى انت ربنا وقدجاء) اى لفظ بلى (على
سبيل الشذوذ لتصديق الايجـاب كما تقول فى جواب أقام زيد بلى قد قام زيد)
﴿ واى ﴾ بكسر الهمز وسـكون الياء اى كلمة اى التى هى من حروف الايجاب
﴿ اثبات بعد الاسـتفهام ﴾ يعنى انهـا مختصة بكونهـا للاثبات الذى وقع بعد
الاستفهام * ولما كان مراده به ان كونهـا كذلك غالبي لالزومى اشـار اليـه
بقوله (ولاشك فى غلبة استعمالهـا) وقوله (مسبوقة) حال اى لاشك انهـا
فى استعمالها الغـالبي حال كونهـا مسبوقة (بالاستفهـام) يعنى انهـا تقع بعد
الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجىء لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل
لايكون الاستعمال الاخير مخالفـا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اى
بمعنى نعم) يعنى انها مقررة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى
ان يذكرها مع نعم بان يقول فنعم واى مقررتان لما سبقهما ولماذكرها المصنف
ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ماذكره
ابن مالك ﴿ ويلزمهـا ﴾ اى من خواص كلمة اى انه يلزمها ﴿ القسم ﴾ غير المصنف
العبـارة حيث لم يقل مثل ماسـبق فى لكن وغيرها للتفنن فان مآل قوله واى
لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو مافسره بقوله (اى لاتستعمل) اى كلمة
اى (الا مع القسم من غير ذكـر فعل القسم فلايقـال اى اقسمت وربى)
يعنى لايجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه فى باء القسم وهـذه خاصة
اخرى وقوله (ولايكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى) خاصـة اخرى
(تقول اى والله واى وربى واى لعمرى) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهى
انها يجوز استعمالهـا بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اى الله الا
اذا كان قبله كلمة ها للتنبيه نحو اى ها الله فانه مجرور لاغير لنيابة ها منـاب الجار
وفى ياء اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للسـاكنين واثباتها ساكنة مع التقاء
الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة
كما فعل فى الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظـة الله تعالى ﴿ واجل وجير ﴾
(بالكسر والفتح) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقـاء الساكنين
كامس والفتح للتخفيف كأين وكيف كذا فى بعض الحواشى ﴿ وان ﴾ بكسر

الهمزة وبتشديد النون يعنى ان هذه الثلاثة ﴿ تصديق للمخبر ﴾ (بكسر الباء) اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شئ (وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قداتاك زيد أولم يأتك) فمراده بالجواب باحد الحروف الثلاثة فى الاول تصديق له اورد مثالين للاشارة الى انها لتصديق المخبر موجبا او نافيا (اى قداتى) وفى الثانى تصديق له نافيا اى (اولم يأت وجاء ان) اى دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا) اى كما جاء لتصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك) فقال ابن الزبير له (ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء) اى ان خاصة (بعد الاستفهام ايضا) اى كما جاء بعد الخبر والدعاء (فى قول الشاعر * ليت شعرى هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء) الجوى قال فى القاموس الجوى هو الحزن الباطن والحرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر وكلها فى المقام حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من دائه الذى حصل من حبهن واجاب بقوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها) اى مجئ ان (فى هذين الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام (خلاف ماذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر) ﴿ حروف الزيادة ﴾ فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفته اى الحروف الزائدة ويؤيد ماقلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قدتقع زائدة) فلاينافى وقوع بعضها لمعنى وفائدة (لا انها) اى لا ان المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (لاتقع الازائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها) اى بدون تلك الحروف (لايختل) بل يبقى على المعنى الذى يفيده اللفظ خاليا عن تلك الحروف (لا انها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لافائدة لها اصلا) بل باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد فى كلام العرب اما معنوية) اى اما ان يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يجئ وقولنا ليس زيد بقائم (واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام (بزيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها (او الكلام) اوكون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متهيأ) اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر اوتحسين السجع او غير ذلك)

من محسنات الشعر (ولايجوز خلوها) اى كون تلك الزائدة خالية (عن الفائدتين
معا والا) اى وان فرض انها ليست فى زيادتها فائدة من الفائدتين (لعدّت)
اى للزم ان تكون زيادتها (عبثا ولا يجوز ذلك)اى العبث او الزيادة من غير
فائدة (فى كلام الفصحاء لاسيما فى كلام البارى سبحانه وتعالى) لكنها لما
وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره
قوله ﴿ ان ﴾ بكسر الهمزة ﴿ وان ﴾ بفتحها حال كونهما (مخففتين) ﴿ وما ولا
ومن والباء واللام ﴾ اى هذه الحروف السبعة ﴿ فان ﴾ (بكسر الهمزة وسكون
النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزاد) للاشارة الى
ان قوله ﴿ مع ما ﴾ متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزاد مع ما ﴿ النافية ﴾
وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية و بين زيادتها مع المصدرية
حيث قال فيه وقلت وقوله (لتأكيد النفى) بيان لفائدة معنوية حصلت من
زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفى مع تلك الزيادة يكون مؤكدا
(اى ما رأيت زيدا) وفى هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه
﴿ وقلت ﴾ (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته
راجع الى الزيادة المنفهمة من تزاد اى قلت زيادتها ﴿ مع ﴾ (ما) ﴿ المصدرية ﴾
(نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه) ﴿ و ﴾ (قلت) زيادتها
(ايضا) اى كما قلت فى المصدرية ﴿ مع لما ﴾ (نحو لما ان قام زيد قمت) فان ان
ههنا زيدت بين لما و بين مدخوله وهو قام ﴿ وان ﴾ (بفتح الهمزة وسكون النون)
اى كلمتها وهو مبتدأ وقوله (تزاد) خبره وقوله ﴿ مع لما ﴾ متعلق بتزاد وقوله
(كثيرا) للاشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) ﴿ و ﴾ (تزاد)
﴿ بين لو والقسم ﴾ اى و بين القسم (المتقدم عليه) اى على لو (نحو والله ان
لو قام زيد قمت) ﴿ وقلت ﴾ (زيادتها) ﴿ مع الكاف ﴾ (نحو كأن ظبية تعطو
الى ناضر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف و بين مجرورها الذى هو ظبية
وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله * ويوما توافينا
بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم * فقوله توافينا من الموافاة وهو
الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين
المهملة اى الحسن من القسامة وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو التناول
برفع الرأس واليدين اى تتناول وعدّى بالى لكونه متضمنا لمعنى الميل والجملة
صفة ظبية والناضر بالضاد المعجمة من نضر وجهه اذا حسن واراد به
الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمعنى
يوما تأتينا كظبية تمد جيدها الى غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها

في هذه الحالة لانهـا تكون احسن ﴿وما﴾ اى كلة ما تزاد ﴿ مع اذا ﴾ الشرطية (نحو اذا ماتخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج)﴿و﴾(مع)﴿متى﴾ اى تزاد ايضـا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) ﴿ و ﴾ (مع) ﴿ اىّ ﴾ (نحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى) ﴿ و ﴾ (مع) ﴿ اين ﴾ (نحو اينما تجلس اجلس)﴿ و ﴾ (مع) ﴿ ان ﴾ بكسر الهمزة (نحو فاما ترين من البشر احدا) وقوله (حال كون تلك المذكورات مع ما) للاشارة الى ان قوله ﴿ شرطا ﴾ حال من جميع ما ذكر من مدخولات ان (اى) حال كون اذا ومتى واىّ واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك فى الرضى وغيره وقوله ﴿ و ﴾ (مع) ﴿ بعض حروف الجر ﴾ بالجر عطف على ماقبله يعنى ان كلة ما تزاد كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله تعـالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) اى فبرحمة (و) قوله تعـالى (مما خطيئاتهم اغرقوا) اى من اجل خطيئاتهم (و) قوله تعالى (عما قليـل) اى عن قليـل فكلمة ما فى هذه الآيات زيدت بين الجار ومجروره ولم يلغ عمل كل منها بقرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديقى كما ان عمرا اخى) مثـال لمـا دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان ﴿ وقات ﴾ (زيادة ما) ﴿ مع المضـاف ﴾ (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم (و) نحو قوله تعالى (ايما الاجلين قضيت) اى اىّ الاجلين اديت ومنه قوله تعالى ﴿ مثل ما انكم تنطقون ﴾ اى مثل نطقكم (وقيل ما) اى كلة ما (فيها) اى فى هذه الامثلة (كانها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمجرور) اى المجرور الذى يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منهـا) والمعنى فى الاول من غير شئ جرم وفى الثـانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيـه لا يلزم حمل الآية على الاستعمال القليل فافهم ﴿ ولا ﴾ (اى كلة لا تزاد) ﴿ مع الواو ﴾ (العاطفة) ﴿ بعد النفى ﴾ يعنى انها تزاد مع ما اذا عطف شئ على مدخول نفى سواء كان ذلك النفى (لفظا نحو ماجاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فان عمرا فى المثال الاول معطوف على زيد داخل فى حيز النفى اللفظى وهو ما والضـالين فى النظم معطوف على المغضوب الذى هو مدخول غير وليس بنفى لفظـا بل معنى ﴿ و ﴾ (تزاد) اى تزاد لا ايضا (بعد) ﴿ ان المصدرية ﴾ (نحو قوله تعـالى) خطابا لابليس وقت عصيانه باستنكاف السجود لآدم (مامنعك) اى اى شئ منعك يا ابليس (ان لا تسجد اذ أمرتك) اى ان تسجد فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذ المعنى

﴿ المطلوب ﴾

المطلوب الجائز على تقدير كون المراد بمامنعك المعنى الحقيقى هومامنعك ان تسجد لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلوكانت لا غير زائدة كان المعنى مامنعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هوالسجود فيلزم ذمه على السجود وهوغير جائز وهذا اذاحمل قوله مامنعك على الامتناع واما اذاحمل على معنى ماحملك فلاتكون لا زائدة فيكون معناه اى شئ حملك على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره فى القرآن كما وقع فى غير هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بعدم الزيادة اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة فى وجه زيادة لا بان فيها اشارة الى انه لا مانع من السجود الا العزم على عدم السجود كما قيل ﴿ وقلت ﴾ (زيادة لا) ﴿ قبل اقسم ﴾ وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفى للايذان بان جوابه نفى نحو لا والله لا افعل كذا فى العصام (نحو قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد) فان معناها اقسم (والسر فى زيادتها) اى زيادة كلمة لا فى هاتين الآيتين قبل اقسم (التنبيه على جلاء القضية) يعنى تزاد لا قبل اقسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفى القسم) فكأنه سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه ﴿ وشذت ﴾ (اى زيادتها) ﴿ مع المضاف ﴾ (كقوله) اى كقول الشاعر (فى بئر لا حور سرى ولا شعر) بافكه حتى اذا الصبح جشر (اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى بافكه متعلق بلا شعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وماعلم انه سار فيها بسبب افكه وكذبه الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين المضاف الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور ﴿ ومن والباء واللام تقدم ذكرها ﴾ (مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف تكون زائدة ايضا فى نحو قوله ماجاءنى من احد ﴿ وكفى بالله * وردف لكم ﴾ ﴿ حرفا التفسير ﴾ اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفان احدهما ﴿ اى ﴾ بفتح الهمزة وسكون الياء (فهى) اى كلمة اى (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبدالله) فانه تفسير لزيد (والجملة) اى سواء كان من الجملة (كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه ﴿ وان ﴾ اى وثانى الحرفين هو أن بفتح الهمزة وسكون النون ﴿ وهى ﴾ (اى) كلمة (ان) غير شاملة كاى بل هى ﴿ مختصة بما ﴾ اى بتفسير الفعل الذى ﴿ فى معنى القول ﴾ كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف

فيه اشارة الى ان فى اعنى فى قوله فى معنى القول مجاز لان الفعل الذى بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف فى التقرير بقرينة ان هذا الفعل (غير منفك عنه) اى عن معنى القول كما لا ينفك الظرف عن المظروف فاطلق ما وضع للمشبه به على المشبه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظروفا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كما فى اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما فى معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه بقوله (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدما) اى بعد الفعل الذى (ليس فى معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف* ثم اشار الى خاصة اخرى لها بقوله (فهى) اى كلمة ان (لا تفسر فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول) يعنى انها لا تفسر المفعول اللفظى بل تفسر لمفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذى هو ليس بصريح القول بل تكون تفسيرا لمفعول فعل (مؤد معناه) اى معنى القول (نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم) فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر) اى لمفعوله المقدر وهو كلمة بلفظ فى قوله (اى ناديناه بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر لنادينا الذى هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعنى ان اللفظ الذى نادينابه هو قولنا (يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان) اى كلمة ان فى قولك ان ائت (حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعنى الذى هو لفظ شيئا ولما كان قوله انها لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا اقتضى ان تكون فى الاقل تفسر مفعولا مذكورا مثله بقوله (وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعنى ان هذا مثال لوقوعها تفسيرا للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير فى به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسيرا للمذكور وقوله (وفى امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعنى انه لا يجوز وقوعها تفسيرا لصريح القول وانه فى هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسيرا لما) اى للفظ ما (فى قوله تعالى ما امرتنى لانه) اى لان ما (مفعول لصريح القول) وذا لا يجوز (وقد يفسر بها) اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى الظاهر الصريح (كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فان قوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى) اى لهذا اللفظ (الذى هو المفعول الظاهر

(الصريح)

الصريح (لاوحينا) وقال الرضى وينبغي ان يعلم ان مابعد أن المفسرة ليس من صلة ماقبلها بل يصح الكلام بدونه ولايحتاج اليه الامن جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى ﴿وآخر دعواهم ان الحمدلله رب العالمين﴾ ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمدلله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ الآية على مذهب سيبويه انتهى ماافاده الرضى ﴿حروف المصدر﴾ اى حروف المصدر هي ﴿ما وان﴾ (المفتوحة المخففة) احترازعما سيجيء من المشددة وهو قوله ﴿وان﴾ (المفتوحة المشددة) ﴿فالاولان﴾ (اى ماوان المفتوحة المخففة) ﴿للفعلية﴾ (اى للجملة الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى تدخلان على الجملة الفعلية) تفسير للام يعني المراد بكونهما للفعلية انهما تدخلان عليها وقوله (فتجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها يعني انهما انما دخلتا عليها لافادة جعل تلك الجملة (في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت) يعني ان ما في ما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التي هي رحبت وجعلتها في تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها بضم الراء وهو) اى معنى الرحب (السعة) اى وضاقت عليهم الارض بسعتها اى مع سعتها (ونحو قولك اعجبني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في تأويل المصدر حتى جوزت كونها فاعلا لاعجبني (اى) اعجبني (خروجك) ثم انه لما كان في اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيبويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية) على ما ذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيبويه وجوز غيره) اى غير سيبويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعد ما المصدرية (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجويز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها بالفعلية هو (الحق) لا ماذهب اليه سيبويه من عدم التجويز (وان كان) اى ولو كان وقوعها بعدها (قليلا) وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعني انه رجح عدم التجويز لقلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبارا لوقوعها (كما وقع في نهج البلاغة) قوله (بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت على الجملة الاسمية في هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التي هي الدنيا باقية ﴿وان﴾ (المفتوحة المشددة) ﴿للاسمية﴾ (اى للجملة الاسمية) ﴿خاصة﴾ ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة من العمل (بما) اى بسبب الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حينئذ (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انها

(للاسمية) هو (انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فما معنى دخولها عليها فاراد بيانه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية ليس معناه انهـا جعلت الجملة فى تاويل المصدر بل معناه انها لما عملت فى جزء الجملة اعنى الخبر جاز أن تجعل ذلك الخبر فقط فى تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا (نحواعجبنى انك قائم اى قيـامك اوما فى معناه) اى تجعلها فى تأويل المفرد الذى ليس بمصدر صريح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد) فالاخوة وان لم تكن مصدرا لاخوك الذى هوالخبر لكنها فى معنى المصدر له لكونه فى معنى اعجبنى ان زيدا يواخيك او مواخيك (فان تعذر) اى تعذر مصدر خبرها او ما هوفى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيد ومعناهما واحد ﴿ حروف التحضيض ﴾ اى الحث والتحريض على شئ هى اربعة ﴿ هلا والا ﴾ (مشددتين) اى بتشديد اللام فيهما (ولوما ولولا) فهذه الاربعة للتحضيض ﴿ لها ﴾ اى للاربعة ﴿ صدر الكلام ﴾ (لدلالتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احدو نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبيين ذلك النوع (فتصدر) اى للاحتياج الى البيان تجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اى لتبين قبل شروع المتكلم فى الكلام ولتدل (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى ينبغى الاهتمام والاعتناء به لا من الكلام الذى هى فيه ﴿ ويلزمها الفعل ﴾ اى الفعل لازم لتلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد باللزوم عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما اوملزوما وقوله ﴿ لفظا ﴾ حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحوهلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) ﴿ اوتقديرا ﴾ (نحوهلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصـار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير * ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (فمعناها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليـه

فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعنـاه فى المضارع) يعنى اذا دخلت عليـه (الحض) اى الحث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى معنـاه الطلب (له) اى الفعل اذا كان معنـاه للطلب حين دخولها على المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (فى المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال فى قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولايكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات) فانه لافائدة فى الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه فى المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) ﴿حرف التوقع ﴾ (والتقريب) ﴿ قد ﴾ (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زاده الشـارح (لمجيئها) اى لمجئ كلمة قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى او المضارع فلابد فيه) اى فى هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذهو اصل لمعانيهـا وانما لم يضفها المصنف اليه لاختصـاص التوقع بها وللرد على من قال انهـا ليست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد (يضـاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيعنون به فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل فى معانيها (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (فى) الفعل (الماضى) المثبت المتصرف كائنة (للتقريب) اى تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى الانتظار من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر الشـارح معنى تقريبها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قريب) اى واقعا فى الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل مدلوله فى الخـارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قد ركب) مقول القول (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله واشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى ومن كون قد فى الماضى للتقريب من الحال مع التوقع وهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلاة) مقول القول اى اشرف على القيـام وشرع فى مقدمتها تحقيقا والفاء فى قوله (ففيها) للفصيحة اى اذا عرفت ماتقدم من المعانى ففى كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق و) الثانى (التوقع و) الثالث (التقريب)

هذا فى الماضى وسيأتى لها معنى رابع فى المضارع وهو التقليل وانما تعد هذه المعانى اذا كانت قد حرفا فاما اذا كانت اسما فهى بمعنى حسب تقول قد زيد درهم اى حسبه وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد يكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق والتقريب) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعانى الثلثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قد ركب زيد) اى تحقق ركوبه فى الماضى القريب من الحال والجار فى قوله (لمن لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول ﴿و﴾ (هى) اى كلمة قد حال كونها واقعة ﴿فى﴾ (الفعل) ﴿المضارع﴾ اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس) مثل يجود فى قولك قد يجود البخيل ثم ان فى توسيط الشارح كلمة هى بين العاطف والمعطوف فى قول المصنف وفى المضارع اشارة الى ان قوله ﴿للتقليل﴾ خبر للمبتدأ المقدر المعطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها فى المضارع للتقليل هو أن يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل فى معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى يضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق فى الاغلب) احترز به عن غير الاغلب وهو استعمالها لمجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل يضاف وحينئذ يجتمع المعنيان كما فى (نحو) قولهم (ان الكذوب) المبالغ فى الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله (وقد تستعمل) اى لفظ قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو) قوله تعالى ﴿قد نرى تقلب وجهك فى السماء﴾ وقوله ﴿قد يعلم الله المعوقين منكم﴾ اذهى هنا للتحقيق فقط وقيل انها فى الآية الاولى للتحقيق مع التكثير * ثم ان الشارح اراد أن يتم الكلام عليها فقال (ويجوز) اى لا يمتنع (الفصل بينها) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخله عليه والباء فى قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قد والله احسنت و) قولك (قد لعمرى) بفتح اللام الموطئة للقسم والعين المهملة اى لحياتى وبقائى (بت ساهرا) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول تكميلا للفائدة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيها لها بلما فى التوقع لانهم قد يحذفون الفعل مع لما لجعلهم ما عوضا عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو قول الشاعر * ازف الترحل غير أن ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد * اى وكان قد زالت ﴿حرفا الاستفهام﴾ اى طلب الفهم وهما ﴿الهمزة وهل﴾ فقط واما

﴿قولهم﴾

قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة فافة فى فى هل بقلب الهاء همزة ﴿ ولهما ﴾ اى للهمزة وهل ﴿ صدر الكلام ﴾ بحيث (لايتقدمهما فى حيزها) لوجوب تقديمهما عليه (لدلالتهما على احد انواع الكلام) وهو الانشاء اذهما لانشاء الاستفهام (كامر) فى الكلام على كم الاستفهامية (وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الاسمية و) الجملة (الفعلية) يشير الى هذا العموم تعدد الامثلة فى قوله ﴿ تقول ﴾ اى عند دخول الهمزة (فى) جانب الجملة (الاسمية) ﴿ ازيد قائم و ﴾ عند دخولها (فى) جانب الجملة (الفعلية) ﴿ اقام زيد وكذلك ﴾ اى وتدخل ﴿ هل ﴾ على الجملتين ايضا دخولا مثل دخول الهمزة عليهما حال كونك (تقول) عند دخولها (فيهما)اى الجملتين (هل زيد قائم) فى جنب الاسمية (وهل قام زيد) فى جانب الفعلية وقوله (الاان الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد والهمزة اعم تصرفا فكأنه فى معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره فى قوله تقول أزيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم فى الاسمية بالنسبة الى الهمزة (بخلاف هل فانها لاتدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل زيد قام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الا على) حل (الشذوذ) اى الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به فى المفتاح (وذلك لان اصلها) اى اصل هل فى الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) التحقيقية فهى قد جاءت على الفرع الذى هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذى هو معنى قد (فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد أتى) فكما لايقال قد زيد قام لايقال هل زيد قام قال الرضى فان قيل مقتضى ماذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز حملا لها على اختها وهى أزيد قائم وانما لم تحمل على اختها فى مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قد وهى) اى قد (من لوازم الافعال) ومختصة بها (صارت) جواب لما (اذا رأت فعلا فى حيزها) اى وجدته فى مكانها(تذكرت عهودا بالحمى)جواب الشرط والعهود جمع عهد والحمى كالى مايحمى من الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء (وحنت)وهو امابالتخفيف من الحنو بمعنى الميل اوبالتشديد من الحنين بمعنى الشوق (الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانقته)التزمته وضمته الى نفسها (وان لم تره فى حيزها) اى لم تجده فى مكانها (تسلت عنه)تكلفت السلوان عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق

والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى التزم والاترك * ولما كان قول المصنف فيما سبق وكذلك هل موهما لعمومها ولحصول المساواة بينها وبين الهمزة فى جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هى الاصل فى الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لايتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال ﴿ والهمزة اعم تصرفا ﴾ اى من جهة التصرف فهو تميز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها) قيد للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لاتصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آنفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من التصرف فى هل) خبره ﴿ تقول ﴾ هذا شروع فى بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة دون هل وعدّ منها هنا اربعة احدها ماذكره بقوله تقول ﴿ ازيدا ضربت ﴾ ملابسا (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت فى حيزها لما سبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما اوفعلا (بخلاف هل زيدا ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل فى حيزها فانه لايجوز (لما عرفت) من انها لاتدخل على اسمية خبرها فعل الا شذوذا للعلة المتقدمة ﴿ و ﴾ الثانى ماذكره بقوله (تقول) منكرا ﴿ اتضرب زيدا و ﴾ الحال ﴿ هو اخوك ﴾ (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من قبيل الانكار التوبيخى وهو أن يكون مابعد الهمزة واقعا وماكان ينبغى ان يقع وفاعله معلوم نحو ﴿ أتعبدون ماتنحتون والله خلقكم وماتعملون ﴾ وقد يجىء للانكار الابطالى وهو أن يكون مابعدها غير واقع ومدّعيه كاذب نحو ﴿ أفأصفاكم ربكم بالبنين ﴾ ومن حيث كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنا لو حمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة لانكار مادخلت عليه لكان اشمل وافيد (دون هل تضرب زيدا) الى آخره حيث لايجوز (لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذ لامعنى للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله (لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفى واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه (وهل ضعيفة فى الاستفهام) هذا من تمة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا فيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) فى الاستفهام لكونها الاصل

﴿ منه ﴾

(منه) كما تقدم ﴿ و ﴾ الثالث ماذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد الامرين ﴿ ازيد عندك ام عمرو ﴾ ملابسا (بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذ هي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد الاستفهام عن احد الامرين) وهو اما حصول زيد اوحصول عمرو (تعدد المستفهم عنه) جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انسب وأليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال بما هوالانسب عند العقل فلا يرد أنه لايدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على عدم الانسبية فتأمل (ويقع هل مع ام المنقطعة) لاالمتصلة المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد) بل هو امر واحد (لانها) اي ام المنقطعة واقعة (للاضراب عن السؤال الاول) الداخل عليه هل (واستئناف سؤال آخر بام) المنقطعة (المقدرة ببل والهمزة) كما مر في الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد عندك ام عمرو) لاتعدد فيه اذ هو (في تقدير بل أعندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد وأضربت عنه الى السؤال عن عمرو ﴿ و ﴾ الرابع ماذكره بقوله (تقول) اي تاليا لقوله تعالى ﴿ اثم اذا ماوقع ﴾ آمنتم به ﴿ و ﴾ قوله تعالى ﴿ افمن كان ﴾ على بينة من ربه ﴿ و ﴾ قوله تعالى ﴿ اومن كان ﴾ ميتا فاحييناه (بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتمام التصدير لعراقتها في الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا مدخوله بماقبله لو دخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لايقتضي كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزمخشري فان الهمزة عنده داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل ﴿ أفلا تعقلون ﴾ أجنتم فلاتعقلون وفي نحو ﴿ اولا يعلمون ﴾ اجهلوا ولا يعلمون وقد قال الرضي الحق ماقاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير أن يتقدم مايصلح العطف عليه مع انه لم يجئ في الاستفهام الامبنيا على كلام متقدم انتهى * ثم ان قول المصنف ﴿ بخلاف هل ﴾ متعلق بقوله تقول أزيدا ضربت الى آخره فيكون قيدا في الكل يعني انك لاتقول هل في هذه المواضع فقول الشارح (لكونها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لاتقول هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلاتتصرف تصرفها) اذ الفرع لايتصرف تصرف الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر * فوالله لاادري وان كنت داريا * بسبع رمينا الجمر ام بثمانيا * يعني ابسبع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل ﴿ حروف الشرط ﴾ الشرط في اللغة الزام الشيء والتزامه

وقد نقل فى الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهى من اضافة الدال الى المدلول اى الحروف الدالة على التعليق وهى ثلاثة ﴿ ان ﴾ بكسر الهمزة وسكون النون ﴿ ولو واما ﴾ بفتح الهمزة والميم المشددة ﴿ لها ﴾ اى لكل منها ﴿ صدر الكلام ﴾ فيجب تقديمها على مادخلت عليه (لمامر) من انها تدل على نوع من انواع الكلام ﴿ فان للاستقبال ﴾ اى لحصول مادخلت عليه فى الاستقبال ﴿ وان دخلت على الماضى ﴾ يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت اومضارعا نحو ان تضرب اضرب ﴿ ولو عكسها ﴾ اى عكس ان وقد بينه الشارح بقوله (يعنى) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (للماضى وان دخلت على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على الماضى نحو لو ضربت ضربت اوالمضارع نحو لو تضرب اضرب قال الشارح (وفى بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال ولو للمضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضى اوالمستقبل) يعنى ان المبالغة الموجودة فى النسخة الاولى مرادة وان لم يصرح بها فى الثانية وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل فلاتدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلاتدخل على المستقبل كما قديتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمنى اكرمك)مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (ان اكرمتنى اكرمتك) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك (فمعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصد به (ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلا فرق بينهما (وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت) اى سواء دخلت على المستقبل اوالماضى (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ماقبله فهما (بمعنى واحد) بلافرق (اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقدوقع منى ضربك ايضا فيه)وعلى هذا يكون معنى العبارة فى النسختين واحدا قوله (وقدتستعمل كان فى المستقبل) اشارة الى ان لو تجىء مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضى وذلك (نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من شركة ولو اعجبتكم) فان المعنى والله اعلم ان لاتعجبكم او تعجبكم وقال الرضى وقدتكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ﴿ودوا لو تكفرون﴾ وكقوله ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ وكقوله ﴿يود المجرم لو يفتدى﴾ لايجوز أن تكون ههنا للامتناع لانه لاجواب لها انتهى ولما انهى الشارح

الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تستعمل (لانتفاء الثانى لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتنى اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتفى الامران وكان انتفاء الثانى وهو الاعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمعناها المطابقى (فانها موضوعة) اى مطابقة (لتعليق حصول امر فى الماضى) اذ هى حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح والباء فى قوله (بحصول امر آخر) متعلقة بقوله لتعليق وهو بمعنى على او سببية وقوله (مقدر فيه) بالجر صفة امر والضمير راجع الى الماضى اى مقدر ومفروض وجوده فى الماضى وهذا بناء على العرف وماقيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما) اى الامر الذى (كان حصوله) وجوده وثبوته (مقدرا) مفروضا (فى الماضى كان منتفيا فيه) اى الماضى (قطعا) اى جزما واذا كان كذلك (فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما) اى الامر الذى (علق به) اى عليه (ايضا) اى كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصول المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لا على غيره (فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك) مثال لبيان التعليق (فقد علقت حصول الاكرام) وهو معلق (فى الماضى) متعلق بقوله حصول والباء فى قوله (بحصول) بمعنى على فتكون متعلقة بعلقت او سببية اى بسبب حصول (مجئ مقدر) وهو المعلق عليه (فيه) اى الماضى والفاء فى قوله (فيلزم) سببية اى فبسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاؤهما) اى المعلق والمعلق عليه حال كونهما (معا) اذ المعلق عليه وهو حصول المجئ المقدر فى الماضى منتف وبانتفائه انتفى المعلق وهو حصول الاكرام فى الماضى (و) يلزم ايضا (كون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ) يعنى ان انتفاء المجئ سبب لانتفاء الاكرام وهو مسبب وناش عنه (فى زعم المتكلم) متعلق بقوله مسببا وانما قيد به اشارة الى انه لا يلزم كون الثانى مسببا فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء المعرى * ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر * والحاصل ان معنى لو المطابقى هو التعليق المخصوص وان انتفاء الامرين وسببية امتناع الثانى لامتناع الاول هو المدلول الالتزامى وانه لما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول فاقاموا ماهو المقصود من المعنى

المطابق مقامه ووضعوه موضعه تنبيها على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح (فاستعمال لو بهذا المعنى) اى الالتزامى المقدم ذكره (هو الكثير المتعارف) بين النحاة (وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول) اى من غير قصد كونه معلقا عليه وفى هذا اشارة الى انه معنى مجازى لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه المشار اليها بقد وقوله (مع انتفاء اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء (ليستدل به) اى باللزوم المقارن لانتفاء اللازم (على انتفاء الملزوم) ولذا لايحتاج الى استثناء التالى ولايجوز استثناء المقدم وذلك (كقوله تعالى لوكان فيهما) اى فى السموات والارض (آلهة الا الله لفسدتا) مثل بهذه الآية الكريمة استظهارا للمقام (فان لو ههنا) اى فى الاية (تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة) المستفاد من الجمع (و) تدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (منتف) وفى هذا اشارة الى ان لو قائمة مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى هو اللازم (انتفاء التعدد) الذى هو الملزوم * ثم ان الشارح رحمه الله قد اورد ههنا اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذى هو قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كتعدد الآلهة فى الآية (لانتفاء الثانى) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثانى لانتفاء الاول (ولم يدر) عطف على توهم اى لم يدر المصنف ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم و (ان ماذكره) اى من اللزوم (معنى يقصد اليه) اى يقصده البلغاء (فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء الملزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضا (ان المعنى المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر) كسببية انتفاء المجيء لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان كذلك (فلايتصور هناك) اى فى بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفائين وقوله (فانك اذا قلت لوجئتنى لاكرمتك) تعليل لنفى تصور الاستدلال (لم تقصد) جواب اذا اى لم يكن مقصودك فى صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام) كما تقصد فى صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف) استفهام تعجبى اى كيف تقصد هذا الامر العجيب (و) الحال (كلا الانتفائين معلوم له) اى المخاطب * ثم ان الشارح اضرب عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اى المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء) اى مسبب عنه لاغير وحينئذ لااستدلال فتدبر * ولما فرغ من التكلم على هذا الاستعمال

الثانى للو استأنف الكلام على استعمال آخر لهـا فقال (ولها) خبر مقدم (استعمال) مبتدأ مؤخر (ثالث) صفته (وهو أن يقصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القـائل اظهار الدوام لشئ من الاشـياء (فيربط) مبنى للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اى فبسبب هذا القصد يربط القـائل ذلك الشئ الذى اراد بيان استمراره (بابعد النقيضين عنـه) اى عن ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسـطة بين النقيضين وذلك (كقولك لو أهـانى لاكرمتـه) حيث ربطت الاكرام بالاهانة وعلقته عليهـ وهى ابعد النقيضين عنـه (لبيـان استمرار وجود الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهانة فى المثال المذكور (فانه) الحال والشان (اذا اسـتلزمت الاهانة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهى ابعد النقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استفهام انكارى اى فلا يصح انه (لايسـتلزم الاكرام الاكرام) بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية اذهو اقرب النقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال ﴿ وتلزمان ﴾ (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما ﴿ الفعل ﴾ هذا بالنسـبة الى الشرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية او مضـارعا مجزوما بلم او ماضيا فى اوله لام مفتوحة وقوله ﴿ لفظا ﴾ الخ تعميم اى سواء كان الفعل لفظا (كامر فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك ولو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب ﴿او تقديرا﴾ عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى (وان احد من المشركين استجارك و) قوله تعالى ﴿قل﴾ (لو انتم تملكون) الاولى مثال لان والثانية للو وقد فسر الشارح التقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجارك احد) وفى الثانية بقوله (ولو تملكون انتم)هكذا فى النسخ والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد وانتم) اى فى الآتيين (مرفوعان لانهما فاعلان لفعلين محذوفين) اى ليسـا بفاعلين لما بعدهما بل هما فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظـاهر) اى الفعل الظـاهر بعد كل منهما ❊ ولما كان فى فاعلية انتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس بفاعل لحذف الفاعل مع الفعل وانما هو تأكيد للفاعل اراد الشارح بيان ذلك دافعا للتوهم فقـال (اما احد فظاهر) اى فكونه فاعلا ظاهر (واما انتم فلانه كان ضميرا متصلامستترا) قال السيلكوتى الصواب اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس سهوا الاعلى قول الاخفش والمازنى فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك

الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله (وليس تأكيدا لفاعل الفعل المحذوف) دفع للتوهم اى ليس انتم فى الآية تأكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ماذهب اليه البعض تقليلا للتصرف (لان حذف الفعل والفاعل) اى معا (ابعد من حذف الفعل وحده) فيه انا لانسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل فتأمل ﴿ ومن ثمه ﴾ (اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها) يعنى من حيث ان ان ولو يلزم دخولهما على الفعل لفظا اوتقديرا ﴿ قيل ﴾ اى قال النحويون (بعد) كلة ﴿ لو ﴾ ﴿ المحذوف فعلها) الداخلة عليه ﴿ انك بالفتح ﴾ اى فتح الهمزة (لابالكسر) اى كسرها ﴿ لانه ﴾ (اى ان) الذى هو حرف تأكيد حال كونه (مع معموليه) الاسم والخبر فى هذا المثال ﴿ فاعل ﴾ (للفعل المقدر بعد لو) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للفاعلية) اى والذى يصلح لان يكون فاعلا من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو أن المفتوحة لا) ان (المكسورة) تقول اعجبنى انك قائم بالفتح دون الكسر اذلايصح فيه ﴿ و ﴾ (قيل) عطف على قيل المتقدم اى ومن حيث انهم اذا حذفوا الفعل بعد لو فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون خبران فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو أنك ﴿ انطلقت بالفعل ﴾ (بصيغة الفعل) المتصل بتاء المخاطب ولم يقولوا لو أنك منطلق بصيغة الاسم بل وضعوا انطلقت ﴿ موضع منطلق ﴾ وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب بنزع الخافض وقوله (لان الاصل فى خبران هو الافراد) تعليل للسابقة وقوع منطلق خبرا اذهو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت ﴿ ليكون ﴾ (الفعل المذكور) الموضوع فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق ﴿ كالعوض ﴾ (عن الفعل المحذوف) يعنى مدخول لو والفاء فى قوله (فيقال) للسببية اى فبسبب ذلك يقال (لو أنك انطلقت) بالفعل (ولايقال لو أنك منطلق) بالاسم على الاصل * ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو أن يقال لم قال المصنف كالعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما قال كالعوض) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو (لابدله من فعل يفسره) كما مر مثاله فى قوله تعالى ﴿ قل لو انتم تملكون ﴾ (وان) اى وكلة ان التى دخلت عليها لو فى قولهم لو أنك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت) وضعا (تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذى هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال

فقوله ان فى محل رفع بالابتداء كما ان جملة تدل فى محل رفع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ماتقدم فهو اى لفظ ان الدال على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع فيه خبرا) اى فى ان يعنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الاتيان بالفعل فى خبر ان دون الاسم انما يلتزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل) كانطلقت (من مصدره) كالانطلاق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر ﴿ فان كان ﴾ الخبر اسما ﴿ جامدا ﴾ كالحجر فى قولك لو أنه حجر لكان جمادا بحيث (لا يمكن اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه ﴿ جاز ﴾ اى لم يمتنع حينئذ (وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا) حيث لم يمكن الاتيان بالفعل ﴿ لتعذره ﴾ (اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله(كقوله تعالى ولو أن مافى الارض من شجرة اقلام) تمثيل للجامد (فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الاتيان فيه بالفعل حتى (يوضع فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع منطلق * ولما انتهى المصنف من الكلام مايتعلق بلو شرع يتكلم على مايتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال ﴿ واذا تقدم القسم ﴾ بفتحتين اى اليمين ﴿ اول الكلام ﴾ بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح له بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فمبنى على مذهب اليه من انه ظرف زمان بحذف زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولايخفى مافيه * ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك فى)وعلله بقوله (لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير فى جائز فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ما ثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت فاما فيما تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا فتأمل (واحترز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى فى قول المصنف انا والله ان تأتنى آتك وقوله ﴿ على الشرط ﴾ من تتمة كلام المصنف * ولما كان قد يتوهم تعلقه بماقبله من الشرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا

للتوهم وقوله ﴿ لزمه الماضى ﴾ جواب واذا فسره الشارح بقوله (اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بجعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء ﴿ لفظا او معنى ﴾ تعميم فى الماضى (ليكون) اى الشرط الماضى مبنيا (على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط) اى لا تؤثر فيه ولا تفسره (فيطابق اى الشرط الجواب) فى العموم لفظا فيهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعنى انه لما بطل عمل حرف الشرط فى الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل فى الشرط ايضا ليتطابقا ولا تخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف ﴿ وكان الجواب للقسم ﴾ عطف على قوله لزمه الماضى وانما كان للقسم لتقويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وربما يجوز أن يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه لانه كزائد فى المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط) لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله ﴿ لفظا ﴾ تميز اى كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا للقسم والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع النقيضين وهو باطل وقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اى دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تميز ايضا اى واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون اليمين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط ﴿ لكونه ﴾ اى الجواب (مشروطا بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك ﴿ مثل والله ان اتيتنى ﴾ بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال للماضى لفظا) اذ لفظ اتيت ماض ﴿ اولم تأتنى ﴾ عطف على اتيتنى وهو (مثال للماضى معنى) لان تأتى وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت معناه للمضى فصار ماضيا معنى ﴿ لاكرمتك ﴾ هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له

ومتعلق به كما عرفت وقوله ﴿ وان توسط ﴾ (اى القسم) يحترز به بقوله واذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى فى خلاله واثنائه والباء فى قوله ﴿ بتقديم الشرط ﴾ سببية اى بسبب تقديم الشرط ﴿ عليه ﴾ اى القسم كما سيأتى فى قوله ان اتيتنى والله لآتينك ﴿او﴾ بسبب تقديم ﴿غيره﴾ (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخره لا يستلزم التوسط وسيأتى مثاله فى قوله انا والله ان تأتنى آتك وقوله ﴿جاز﴾ جواب ان اى صح فيه امران احدهما ﴿ ان يعتبر ﴾ (القسم) فيراعى فى الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه ﴿ و ﴾ الثانى (ان) ﴿ يلغى ﴾ (القسم ويكون الشرط معتبرا) قد عرفت معناهما مما قبلهما فلا نطول بالاعادة* ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل فى قوله جاز أن يعتبر وان يلغى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط نبه على ذلك بقوله (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المعنى جاز أن يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد فى الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضا (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك ﴿ كقولك انا والله ان تأتنى آتك ﴾ بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطا وجوابا (فعلى) اى فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلمة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كليهما) اى كل منهما (نشرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجمال ثم ذكر مالكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يرده الى محمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب * ثم ان هنا لفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما فى عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشرا على ترتيب اللف وكان الظاهر أن يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشرا له فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا يكون شئ من المثالين نشر الواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير

ترتيبه اذ ليس فى المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم المذكور فى اللف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثانى اللهم الا ان يقال ان اللفين المستفادين من من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثانى ومن الثانى بقرينة الاول ولاشك حينئذ فى اشتمال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا * ثم ان قوله (وعلى المعنى الثانى) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثانى وهو ثانى الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كامر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روعى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف ثمه وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت مافيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف (وان اتيتنى والله لآتينك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم * ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو أن يقال لم خالف المص صنيعه الاول حيث اورد الشرط فى ذاك المثال بصيغة المضارع واورده هنا بصيغة الماضى فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذى اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط المضىّ) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه) اى توسط القسم كما فى هذا المثال (كاشتراطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا (على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتنى حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لآتينك وبعدم الجزم (فهو) اى هذا النشر (باعتبارهما جميعا) اى باعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين فى اللف (وعلى المعنى الثانى) وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولاعتبار جواز (الغائه) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو مايراد به تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (وباعتبار الثانى) اى الذى هو مايراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه فى اللف قدم اعتبار القسم (فى كل من المثالين) وهما انا والله ان اتيتنى وان اتيتنى والله (يقع

من حيث المعنى الثاني) اى بالنظر الى المعنى الثاني الذى هو تقديم الشرط والغاء القسم (اختلاف بين اعتباريه) فان فى المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفى المثال الثانى يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتباره (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو مراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثانى يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار القسم واذا لم يوجد اختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من حمله على المعنى الثانى لوجود الاختلاف فى الثانى (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان رعاية) اى وان وجد فى هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب اللف يقتضى) اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثانى) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول) اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر فى الممثل مؤخرا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثانى والشرط ذكر مقدما فتأخير مثال الاول يقتضى تأخير الثانى (على تقدير تقديم المعنيين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثانى تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على نشرهما) المثالين احدهما المثال الاول للثانى والثانى للاول (من حيث مثاليهما) قيد للنشر * ولما فرغ من ذكر القسم الملفوظ شرع فى حكم القسم المقدر فقال ﴿ وتقدير القسم كاللفظ ﴾ (اى كالتلفظ به) وهذا تفسير لقوله كاللفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كملفوظه فى صدر الكلام) اى او المعنى ان تقدير القسم فى صدر الكلام كذكره فيه وقوله (فلزم فى الشرط) تفريع عليه يعنى انه لما كان تقديره كملفوظه لزم فى الشرط (الذى بعده الماضى وكان) اى ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) ﴿ نحو ﴾ (قوله تعالى) ﴿ لئن اخرجوا لا يخرجون ﴾ (اى والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولا يخرجون) اى الجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان) اى ورود قوله لا يخرجون فى النظم (الجزم بحذف النون اولى به) اى من وروده بالنون مرفوعا (اى لا يخرجوا) ﴿ و ﴾ (كذا قوله تعالى) ﴿ ان اطعتموهم انكم لمشركون ﴾ (اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط) اى قوله اطعتموهم (ماض و) قوله (انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان) اى اتيانه (بالفاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع فى بيان اما فقال ﴿ واما للتفصيل ﴾ (اى لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر) يعنى انه

موضوع له والتفصيل يقتضى مجملا وهذا التفسير اشارة الى بيان المجمل الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ماجمله فى الذكر والثانى ماجمله فى الذهن والاول (نحو قولك جاءتنى اخوتك) هذا مجمل اجمل المتكلم فى لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب * ثم فصل ماصدر منه فى حقهم فقال (اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنتــه واما بشر فاعرضت عنه اواجمله) اى اواجمل المتكلم هذا المجمل (فى الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى احماله فى الذهن هو وجود القرينة وقال الرضى وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان مابعد الفاء امرا او نهيا وماقبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما ثماوقع فى توجيه اوائل الكتب فى قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير مما لا ينبغى انتهى مانقله العصــام عنه (وقد جاءت) اى كلة اما (للاستئناف من غير أن يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب) وقال فى شرح اللب ان اما الواقعة فى اوائل الكتب مندرج فيما اجماله المتكلم فى الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستئناف تضييع للموضع (ومتى كانت لتفصيل المجمل) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان مالم تكن للتفصيل بل كانت للاستئناف على ماقرره الشارح لايجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور) يعنى اذا ذكر ضد لشئ يكون قرينة على ان ضده الآخر مذكور تقديرا (لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه فان مايقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات) ولمــا حكم فى اما بانهــا للشرط ولم يحكم فى حين واذا بانهما للشرط اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلة اما للشرط) يعنى ان وجه الحكم عليها بانهــا للشرط وعدّها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع أمرين احدهما (لزوم الفاء فى جوابها و) الآخر (سببية الاول للثانى) ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقــال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة فى القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جعلا حين الاتيــان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل فى الظرف الماضى وان امتنع وقوع المستقبل فى الماضى لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المسـتقبلة وقعت فى الازمنة المــاضية فصارت لازمة لهمــا كل ذلك لقصد المبــالغة كذا فى العصام * ثم ذكر هنا خاصة اخرى لاما دون الاولين فقال (والتزم حذف

(فعلها)

فعلها ﴾ اى يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذى هو الشرط) ﴿ وعوض بينهـا ﴾ (اى بين) كلمة (اما) ﴿ وبين فائها ﴾ اى وبين فاء اما (الواقعة فى جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملابسة لان الفاء فى الحقيقة للجزاء فقوله عوض فعل مجهول وقوله ﴿ جزء ﴾ نائب فاعله يعنى جعل ﴿ مما فى حيزهـا ﴾ (اى حيز فائها او حيز اما) عوضا عن الفعل المحذوف * ولما ورد على التفسير الثانى بانه لم يجز أن يرجع ضمير حيزها الى اما قال (لان حيز الفاء ايضا حيزها) اى حيز كلمة اما * ثم اشار الى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق) حيث قدم زيد الذى هو المبتدأ الواقع فى حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء وقوله ﴿ مطلقا ﴾ مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اى تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعنى ان ذلك التعويض تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه) يعنى لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع فى حيز الفاء من المعمول الذى جاز تقديمه على الفاء او بانه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائز التقديم اولا (وهذا) اى ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه) فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا ﴿ وقيل ﴾ (القائل المبرد) ﴿ هو ﴾ (اى ما وقع بينها وبين فائها) ﴿ معمول الشرط المحذوف ﴾ لا انه معمول لما بعد الفاء وقوله (عملا) ﴿ مطلقا ﴾ اشارة الى انه مفعول مطلق وقوله (اى معمولية مطلقة) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدر المعلوم بمعنى العاملية ومصدر المجهول بمعنى المعمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعنى المراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحسب تجويز التقديم وعدمه) كما ذهب سيبويه الى ما ذهب كذلك ﴿ مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ﴾ (فان التقدير على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقامهما ووسط) اى جعل (يوم الجمعة) الذى هو معمول مما فى حيز الفاء مقدما مذكورا (بين اما وفائها) وانما جعل ذلك (لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير (على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذى هو يكن لا انه معمول لما بعد الفاء كما كان فى الاول (فلما حذف فعل الشرط) اى

الذى هو مهما يكن وبقى طرفه (صار) اى التركيب (اما يوم الجمعة فزيد مطلق فهذا القائل) اى المبرد (لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا) يعنى ذهب الى ان مابعد الفاء لايجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما اولا * ثم شرع فى نقل المذهب الثالث الذى هو التفصيل بين ما جاز تقديمه و بين ما لم يجز فقال ﴿ وقيل ﴾ (القائل المازنى) حيث ذهب الى انه ﴿ ان كان ﴾ (مايتوسط بين اما وفائها) ﴿ جائز التقديم ﴾ (على الفاء مع قطع النظر عن الفاء) اى مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق ﴿ فمن ﴾ (قبيل القسم) ﴿ الاول ﴾ (وهو) اى المراد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا ﴿ والا ﴾ (اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء) اى ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اى الى الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها) فانه لما وقع لفظ ان فى هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك ﴿ فمن ﴾ اى فيكون من (قبيل القسم) ﴿ الثانى ﴾ (وهو) اى القسم الثانى (ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذى نقله المصنف (وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين أن يكون) اى وبين ان يوجد مانع (فجعل) اى جعل هذا القائل بهذا التمييز (لاما) اى اعطى لها (خاصية قوة رفع حكم الامتناع عن الاول) يعنى ان لاما خاصية وهو نسخ ما اقتضى الفاء من امتناع تقديم ما فى حيزها فى غير ما وقعت مع اما (دون الثانى) اى ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمولا (منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره) اى يكون تقدير الكلام (على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اى قدم على الفاء وجعل متوسطا (بين اما والفاء لما ذكرنا فصار) بعد الجعل المذكور (اما زيد فمنطلق) اى فهو منطلق (فارتفاع زيد) اى فيكون زيد على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما كان اولا) اى قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثانى) وهو كون المرفوع جزأ من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله فمنطلق خبر لمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل فعل الشرط الذى هو يكن (اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله مذكورا (فصار اما زيد فمنطلق فزيد) اى المذكور بعد اما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اى لا لانه مرفوع بالابتداء * ولما كان فى هذا المقام مذهب آخر فى توجيه المرفوع والمنصوب

﴿ المذكورين ﴾

المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يرده فقال (واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المثال المذكور (على تقدير الرفع) اى على تقدير كون المذكور فيما بعد اما مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق حيث وجهه (بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكر (المحذوف على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف) يعني نائبه (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع مابعد اما منصوبا وجهه (بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لوكان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لايجوز الا على تأويل مرجوح وهو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لايجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر لايهام شيء آخر مضر وهو أنه (يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب و) يوهم ايضا (جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما) اى مع ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بلاخلاف) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال (وانما مثل المصنف) اى اختار المثال (بما) اى من قبيل ما (تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها) ﴿ حرف الردع كلا ﴾ بفتح الكاف وتشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول) اى ذلك الشخص جوابا لك (كلا ردعا لك) اى زاجرا لك ومانعا من مثل هذا الكلام (اى ليس الامر كما تقول) وفي العصام ان هذا مثال لرد الخبر ونفي لخبره يعني لا انه رد لنفس الخبر فانه يجوز البغض منه وقد يكون بيانا لكون الخبر الذي اتى به المتكلم منكرا في نفسه كقوله تعالى ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ﴾ (وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا) وتجيب له بقولك (كلا اى لاتجاب) يعني لاينبغي ان تجاب (الى ذلك) اى ما امرتني به ﴿ وقد جاء ﴾ (اى) وقد ورد لفظ (كلا) على غير معنى الردع بل ورد ﴿ بمعنى حقا ﴾ يعني ثبت مايقال ثبوتا (والمقصود منه) اى من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز أن يجاب القسم (كقوله

تعالى كلا ان الانسان ليطغى) اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز أن يجاب ايضا به نحو قوله تعالى ﴿كلا بل تحبون العاجلة﴾ (واذا كان بمعنى حقا جاز أن يقال انه اسم بنى) يعنى على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا الذى هو حرف) فبينهما مناسبة لفظية (ولمناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى حقا (لمعناه) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة (لانك تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده) يعنى كأن الله تعالى فى قوله ﴿كلا ان الانسان ليطغى﴾ لما اثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات بضده الذى هو عدم طغيانه هذا خلاف ما اختاره المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء على انه وان جاز أن يكون الثانى اسما على ماتصرف الشارح فيه (لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما) اى للمعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى بلفظ كلا بمعنى حقا (تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيدا قائم فحينئذ شابهت بان (فلم يخرجوا) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان بمعنى حقا (عن الحرفية) ﴿ تاء التأنيث الساكنة ﴾ واشار بقوله (لاالمتحركة) الى فائدة التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاء التأنيث المتحركة (لانها) اى لان المتحركة (مختصة بالاسم) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ ربت وثمت فيه تاء تأنيث مع انهما قد دخلتا على رب وثم وهما حرفان اللهم الا ان يقال ان قوله مختصة بالاسم بناء على عدم الندرة فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولو لم يقيد المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله ﴿ تلحق ﴾ (الفعل) ﴿ الماضى ﴾ فكأن العصام اشار الى ان ما علله الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على تقييده به لانه خصص تلك التاء بلحوقها بالفعل الماضى وماالحق به يعنى الساكنة لاالمتحركة وانما تلحق تلك التاء بالماضى (لتكون) اى لقصد أن تكون تلك التاء (من اول الامر) اى قبل ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله ﴿ لتأنيث المسند اليه ﴾ متعلق بقوله تلحق بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان المسند اليه الذى قصد تأنيث فعله اعم من ان يكون فاعلا بان اسند اليه الفعل على جهة قيامه به (او) يكون (مفعول مالم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه عليه (وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم) اى الاصل فى الاسم (الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فنبه) اى فاريد

ان ينبه (من اول الامر بسكون هذه) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء ماالحقته) اى على ان ماالحقت به تلك التاء مبنى (وبحركة) اى واريدان ينبه بحركة (تلك) التاء اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ما وليته) اى على ان ما وليت له التاء من الاسم معرب وانما جاز التنبيه به (لانهما) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف الاخير مما تلحقانه) ثم شرع فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به قد يكون مخيرا وقد يكون واجبا فقال (فان كان) (اى المسند اليه اسما) (ظاهرا غير) (مؤنث) (حقيقى) فانه ان كان اسما ضميرا راجعا الى مؤنث حقيقيا كان اوغير حقيقى وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقى واما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (فمخير) (اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم الحاقه (مخير فيه على الحذف والايصال) يعنى ان فى التفسير الاول نائب الفاعل قوله مخير تحته مستتر عبارة عن المخاطب وعلى قوله فيه بحذف الجار واستتار المجرور تحته كما كان فى قولهم مال مشترك وظرف مستقر (و) لما اورد صاحب المتوسط على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخيير فى التأنيث (قد تقدمت) اى فى بحث المؤنث فذكره مستغنى عنه فاجاب الشارح بانه وان تقدمت فى بحث المؤنث (الا انها) اى لكن هذه المسئلة (قد ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا) اى وذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التأنيث) وقال العصام بهذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء) (فضعيف) (لعدم احتياجها) اى لعدم احتياج المذكورات (الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا) ولم يكن فى لفظه علامة كونه مؤنثا كهند (او سماعيا) مثل شمس ولو لم يوجد فى فعله علامة ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلامة التثنية) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت) اى ومع انها لو الحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فليست بضمائر) اى لم تكن تلك اللواحق ضمائر (لئلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هى) اى بل علامة التثنية والجمعين الواقعة (حروف اتى بها) اى الحقت بما الحقت (للدلالة من اول الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا مذكرا اومؤنثا (كتاء التأنيث) اى كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة (وفى

شرح الرضى هذا) اى ماذكر من التوجيه (ماقاله النحاة) واليه ذهب المصنف
(ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لا وجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر
وابدال الظاهر منها) اى ولامانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى
وان كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانعا منه بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل
الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز أن تجعل تلك الحروف ضمائر
مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير
(والفائدة فى مثل هذا الابدال مامرّ) اى فائدته مرّت (فى بدل الكل من الكل)
وقوله (او تكون) عطف على مدخول من فى قوله من جعلها يعنى لامنع
ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور
بعدها (والغرض) اى يجوز أن يكون الغرض من اضمار الفاعل وذكره
بعدها ظاهرا (كون الخبر مبهما) اى الابهام اوّلا والتصريح ثانيا وهو
غرض صحيح عند البلغاء ﴿ التنوين ﴾ ولما كان المراد بالتنوين ههنا معناه
الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان يبين معناه اللغوى الذى نقل منه
فقال (فى الاصل) يعنى التنوين فى الاصل اى فى اصل اللغة قبل النقل (مصدر
نوّنته) يعنى يقال نوّنت زيدا مثلا (اى ادخلته نونا) فكان التنوين على هذا
فعل المتكلم فالمتكلم منوّن بكسر الواو وزيد منون بفتح الواو والتنوين آلة
لذلك الفعل يعنى مابه ينون (فسمى مابه) يعنى ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى
مابه (ينوّن الشئ) فوضع له وضعا عرفيا فسمى مابه ينوّن الشئ (اعنى
النون تنوينا) وانما نقل من معنى المصدر (اشعارا) اى لقصد الاعلام (بحدوثه)
اى بحدوث ذلك النون (وعروضه) عطف تفسير للحدوث وانما افاد هذا
الاشعار (لما فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر (من معنى الحدوث ولهذا)
اى ولكون الحدوث والعروض معنى مستقرّا فى المصدر (سمى سيبويه المصدر
حدثا وهى) اى التنوين انث باعتبار الخبر (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح
اهل العربية ﴿ نون ساكنة ﴾ اى بذاتها يعنى ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها
واذا كان كذلك (فلا تضرّها) اى لا تضرّ لكونها ساكنة (الحركة العارضة)
بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين (مثل عادا الاولى وهى) اى النون اذا بقيت
معرفة بهذا القدر من التعريف (شاملة نون من و) نون (لدن و) نون (لم يكن
وامثالها) من النونات الساكنة التى لا يطلق عليها التنوين فصار التعريف
شاملا للاغيار (فاخرجها) اى اراد المعرف ان يخرج ماذكر (بقوله) ﴿ تتبع
حركة الآخر ﴾ (اى آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه)
اى النونات المذكورة (اواخر تلك الكلمات لا) انها (توابع حركات اواخرها)

﴿ فان ﴾

فان النون الساكنة من من مثلا هى نون ساكنة وآخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها) اى لحوق نون التنوين (به) اى بالآخر (من غير تخلل شئ بينه) اى بين الآخر (وبينها) اى و بين النون الساكنة (وههنا) اى ولو قال تتبع الآخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين) فان ضمة زيد المرفوع مثلا متخللة بين الدال التى هى آخر الكلمة و بين النون الساكنة (فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلاحاجة الى ذكر الحركة) يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الآخر لحصل المراد (قلت المتبادر من الآخر الحرف الأخير) يعنى لا نسلم انه يفيد المراد لان المراد من الآخر ليس هو الآخر مطلقا بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الأخير الذى قام به الحركة (ولم يقل) يعنى انما قال حركة الآخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التنوين من خواص الاسم (ليشمل) اى التعريف (تنوين الترنم فى الفعل) ﴿لا لتأكيد الفعل﴾ يعنى ان النون الساكنة الواقعة فى الآخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه لا لتأكيد الفعل (فخرج به) اى بهذا القيد (نون التأكيد الخفيفة) فانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة فلكونها غير ساكنة لم تدخل فى التعريف حتى تحتاج الى الاخراج (ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يارجل انطلق) فانه يوهم ان قوله نون ساكنة تتبع حركة الآخر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة فى قوله انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام فى رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقض به (فان المراد بتبعيتها حركة الآخر) ليس مجرد وجودها بعدها بل (تطفلها) اى بتبعية النون (لها) اى لحركة الآخر (فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى) ثم شرع بعد تعريف التنوين فى بيان انواعه فقال ﴿وهو﴾ (اى التنوين) ذكره باعتبار لفظ التنوين وان جاز تأنيثه باعتبار أنه نون ساكنة ﴿للتمكن﴾ (وهو) اى التنوين الذى يكون للتمكن (ما) اى تنوين (يدل على امكنية الكلمة) يعنى على تثبيت الكلمة واحكامها * ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسره بقوله (اى كون الاسم لم يشبه الفعل) اى كون اسميته محققا ثابتا قويا بحيث لم يوجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اى بالعلتين (المعتبرين فى منع الصرف) او بما يقوم مقام العلتين فى منع الصرف (وحينئذ) وحين اذ فسر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اى معنى التمكن (فى غير المنصرف) يعنى فلا يمكن وجود هذا التنوين فيه فاذا دخل تنوين فى غير المنصرف يجب ان يحمل

على غير التمكن ﴿ والتنكير ﴾ اى وهو للتنكير (وهو) اى تنوين التنكير (الفارق) اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والنكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فما وجد فى المعرفة غير تنوين التنكير كتنوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اى هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المنونة فانه اسم فعل استعمل بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك مطلوب فى اىّ سكوت كان وفى اىّ وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) يعنى بكسر الهاء غير منوّن (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا فى هذا الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضي بان فيه مذاهب قيل انه مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينوّن وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سدس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم) يعنى قبل الحكم بمنع صرفهما او اذا استعملا غير علم (فليس) ذلك (للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فالتنوين فى رجل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته) اى جعلت لفظ رجل (علما تمحض للتمكن) يعنى يكون محض التمكن ﴿ والعوض ﴾ اى هو للعوض (وهو) اى ما هو للعوض (ما) اى تنوين (لحق) اى ذلك التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكورا عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها (كيومئذ) اى مثل التنوين فى مثل يومئذ وكذا فى حينئذ وليلتئذ (اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهى كان كذا (الحق بها) اى بآخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد أن يكون عوضا (عن الجملة) اى التى حذفت وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله كما فى الغايات (لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ و) مثل (جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى وكذا قولك مررت (بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك) ﴿ والمقابلة ﴾ اى التنوين للمقابلة (وهو) اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكر السالم)

وهو نون مسلمون (كمسلمات) اى مثاله كالتنوين فى نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى فى مثل مسلمات (علامة الجمع كما ان الواو علامة) اى كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها) اى فى مثل كلمة مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون فى ذلك) اى فى مسلمون (فزيد التنوين فى آخره) اى فى آخر مسلمات (ليقابله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا ما اختاره الجمهور من ان التنوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للتمكن) لا للمقابلة (وهو) اى هذا التوهم (خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرف ولا يوجد فى غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك التنوين (للتمكن لزالت) كما زالت فى مثل ابراهيم واحمد فان لفظ مسلمات غير منصرف (للعلتين) اى لوجود علتين (العلمية والتانيث وظاهر) يعنى ومن البين (انه) اى التنوين فى مثل مسلمات (ليس بتنوين التنكير لوجوده) اى لكونه موجودا (فيما) اى فى اللفظ الذى (كان علما كعرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجوب تنوين التنكير فى العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة (ولا تنوين العوض) اى وليس التنوين فى نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولا تنوين الترنم) اى وليس ما لحق مسلمات تنوين الترنم (لوجوده) اى لان تنوين الترنم مشروط بكونه فى آخر الابيات والمصاريع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (فى غير اواخر الابيات والمصاريع) يعنى انه يوجد فى الاوائل والاواسط (فتعين ان يكون للمقابلة) اذ لم يبق قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب حمل التنوين) اى التنوين الموجود فى مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى المتعين الذى هو المقابلة (والترنم) وفى الصحاح الترنم بفتحتين الصوت وقد رنم من باب طرب وترنم اذا ردد صوته والترنيم مثله وترنم الطائر فى هديره وترنم القوس عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق لمجرد الترنم (وهو) اى اللاحق للترنم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد) وانما اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل به) اى باستعانته (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب للتحسين المطلوب (فى الخيشوم) فانه الذى هو محل الغناء (وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء وقال العصام ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمى به

لان فيه ترك الترنم (وانما اعتبروا ماالحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقها للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها) اى فى اثناء الابيات والمصاريع (جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الآخر (لان محل التغنى به) بالتنوين (انما هو الآخر) وانما انحصر فى الآخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ماوقع فى اثنائها يلزم الخلل فى سلك النظم (بتخلله) اى بسبب تخلل التنوين (بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه فى الاثناء كما يقتضى اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل (بفهم المعنى) الذى هو المقصود (وهو) يعنى تنوين الترنم (امايلحق القافية المطلقة وهى) اى القافية المطلقة (ما) اى قافية (كان رويها) الروىّ الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فيقال قصيدة لاميه وقصيدة رائية (متحركا مشبعا باشباع حركته) اى حركة ذلك المتحرك وقوله (واحدا) بالنصب كما فى النسخ يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا بالاشباع بتضمين معنى الجعل يعنى يجعل حركته مشبعا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق) اى لوجود اطلاق (الصوت) الذى يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلثة حروف مدّ (ولحوق النون) وهو بالرفع مبتدأ يعنى ان حاصل ماذكرت ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجب ان لحوق النون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) اى بالنون (كما فى قول الشاعر

* اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن *

فروىّ هذا البيت الباء) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب (وحصل باشباع فتحها) اى فتح الباء فى اللفظين (الالف) فيكون العتابا واصابا (وعوّض) اى ثم عوّض (عن هذا الالف) الذى هو للاطلاق (عند التغنى نون الترنم) فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء اى ياعاذلة بمعنى لائمة ثم رخم بحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى اقلى لومك وعتابك على مافعلته وتأملى فيه فان كنت مصيبا فبينى (واما) اى تنوين الترنم اما (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان) اى ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح وسميت هذه الحروف) اى تلك القافية (مقيدة لتقيد الصوت بها) اى فى تلك القافية (وامتناع) اى ولامتناع (الامتداد) وانما امتنع الامتداد (لانه ليس ههنا حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتيسر) متعلق بتحصل يعنى لايتيسر (امتداد

الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التى هى حروف المد (كقول الشاعر

* وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن *

فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة) يعنى قاف المخترق فى آخر المصراع وقاف الخفق فى آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اى فى المذكورة فى الآخر لكونها قافا ساكنة غير حرف مد (فحركت) اى القاف فى الكلمتين (عند التغنى بالفتح) اى فى لفظ المخترق (او الكسر) اى او بالكسر فى لفظ الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المخترق والثانى الخفق (والحق بهما النون فقيل المخترقن والخفقن) فقوله وقاتم الاعماق مجرور بواو رب وجوابه محذوف اى قطعته اوسلكته والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو مابعد من اطراف المفازة والخاوى من خوى البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا المحل الذى تخترقه الريح وتمر فيه بسهولة يعنى مهب الريح بحيث لا شئ يمنعها من المرور والاعلام جمع علم وهو مايهتدى به فى الطريق واللماع مبالغة اللامع واراد بالخفق السراب الخافق اى المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب فى المفازة اى بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاستجمار مشتبه الاعلام اى ملتبس غير متميز لماع السراب قطعته (ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى) اى التنوين الغالى (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز) فوجد هذا المعنى فى هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب (وبهذا) اى ولكون التنوين متجاوزا عن حد الوزن (يسقط) اى وزن البيت الذى لحقه ذلك التنوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول) اى اللاحق بالقافية المطلقة (اسم يختص به) اى يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى) واذا كان كذلك (ففى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا) اى كما فى تنوين الترنم (تامل) كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر النقصان وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة فى الاسمية بحيث لا تشبه الفعل ولا مبنى الاصل وبخلاف تنوين التنكير فانه يدل على ان مدخوله غير معين ﴿ ويحذف ﴾ هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اى التنوين

وجوبا) يعنى انه يحذف حذفا واجبا لايجوز ذكره ﴿ من العلم ﴾ وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله ﴿ موصوفا بابن ﴾ حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله ﴿ مضافا الى علم آخر ﴾ حال من الابن يعنى اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف (نحو جاءنى زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف بابن مضاف الى عمرو (وذلك) اى كونه محذوفا ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به) اى بالابن (والآخر مضاف اليه له) اى للابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظا) مطلوبا (بحذف التنوين من موصوفه وخطا) اى كان تخفيفه مطلوبا ايضا من جهة الخط (بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظ ابن (صفة) اى نعتا (لغير العلم اوكان) نعتا للعلم لكنه لم يكن مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافا الى غير العلم فان الابن فيه مضاف الى لفظ عالم وهوليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لايحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبرا (نحو زيد ابن عمرو) انمايكون هذا مثالا بناء (على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن) فيقال هذه هندابنة عمرو (فى جميع ماذكرناه) اى من حذف التنوين من اللفظ (الا فى حذف همزتها) اى همزة ابنة (فانها) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيثما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى وانمالم تحذف حيثما كانت كما حذفت فى ابن (لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى بالالتباس انه اذا حذفت همزة ابنة لالتبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العصام ان فى الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظرا لانه لا التباس ههنا لان تاء بنت اذا طولت لم يلتبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لانه لوكان طالب التخفيف لاستعمله بها انتهى ﴿ نون التأكيد ﴾ (قسمان) وفيه اشارة الى ان قوله نون التأكيد مبتدأ وقوله ﴿خفيفة ساكنة ﴾ خبره وقوله مشددة عطف عليه وانما كانت النون الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة (مبنية والاصل فى البناء السكون) ولذا لم تكن مبنية على الحركة وقوله ﴿ومشددة مفتوحة﴾ بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضمة

﴿ والكسرة ﴾

والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى ولكون الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله ﴿مع غير الالف﴾ كالاستثناء من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف وقوله (اى غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التثنية (نحو اضربان والف الجمع) وقوله (اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة) تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين فاضافة الالف الى الجمع لادنى ملابسة لان الالف لاتكون علامة الجمع فى الفعل (نحو اضربنان فانها) اى اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين المقارنة بهما لشبهها) اى لانها تكون (فيهما) مشابهة (بنون التثنية) ثم شرع فى بيان الخواص لهما مشتركتين فقال ﴿يختص﴾ (اى نون التأكيد) مع قسميه مطلقا ﴿بالفعل المستقبل﴾ والباء ههنا داخلة على المقصور عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولايلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله ﴿فى﴾ (ضمن) ﴿الامر﴾ ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحواضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب الامر ولمفرد المخاطبة له ولجمع المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكسرها للثانى وبضمها للثالث وفى ايراد المثالين اشارة الى ان هذه الصيغة محل لدخول النونين ﴿والنهى﴾ اى ويختص بالمستقبل الكائن فى ضمن النهى (نحو لاتضربن) بفتح الباء وكسرها وضمها كما سبق ﴿والاستفهام﴾ اى وبالمستقبل الكائن فى ضمن الاستفهام (نحو هل تضربن) ﴿والتمنى﴾ (نحو ليتك تضربن) ﴿والعرض﴾ (نحو ألا تنزلن بنا فتصيب خيرا) ﴿والقسم﴾ اى وبالمستقبل الكائن فى جواب القسم نحو والله لافعلن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان النون قابل للتمثيل بالقسمين (فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون) اى نون التأكيد مطلقا (بهذه المذكورات) اى بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن المذكورات (الدالة) اى التى تدل (على الطلب) فان الامر والنهى لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتمنى لطلب ماتمناه والعرض لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضى والحال لانه) اى لان نون التأكيد (لايؤكد الامايكون مطلوبا) ﴿وقلت﴾ (اى نون التأكيد) يعنى لحوقها ﴿فى النفى﴾ (فلا يقال زيد مايقومن) وقوله (الاقليلا) استثناء مفرغ يعنى لايقع فى النفى استعمالا الا استعمالا قليلا وانما قلت فيه (لخلوه) اى لخلو النفى (عن معنى الطلب

وانما جاز قليلا تشبيها له) اى للنفى (بالنهى) ﴿ولزمت﴾ (اى نون التأكيد) ﴿فى مثبت القسم﴾ (اى فى جوابه المثبت) وفى هذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه اى مثبت جواب القسم وانما لزمت النون (لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو) اى الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدوا يعنى انهم لما اكدوا الفعل بالقسم الذى هو امر منفصل عنه كرهوا ان يحصر التأكيد به من غير (ان يؤكدوه) اى الفعل (بما) اى بشيء من مؤكداته (يتصل به) اى بذلك الفعل (وهو) اى المؤكد المتصل (النون بعد صلاحيته) اى بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اى لقبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشار الى وجه تخصيص اللزوم بالمثبت (وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز) وقال العصام ان قوله لزمت النون فى الجواب المثبت منقوض بقوله تعالى ﴿ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون﴾ يعنى فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف او جار مقدم عليه فمادة النقض مثبت لكن تعلق به الجار المقدم ﴿وكثرت﴾ (اى نون التأكيد) ﴿فى مثل اما تفعلن﴾ قوله (اى الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعنى ان المراد بمثل اما تفعلن كل شرط اكد (حرفه) اى حرف ذلك الشرط (بما) اى بلفظ ما سواء كان التأكيد لازما كما فى حيثما واذما او جائزا كما فى اذا ما وانما كثرت فى مثل هذا (فانه لما اكدوا الحرف) اى حرف الشرط بالحاق لفظ ما به (قصدوا تأكيد الفعل ايضا) اى كتأكيد حرفه (لئلا ينتقص المقصود من غيره) اى لئلا يكون المقصود الاصلى الذى هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذى هو الحرف * ولما فرغ من بيان مسائله من حيث تلفظه ولحوقه شرع فى بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال ﴿وماقبلها﴾ (اى ماقبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة) ﴿مع ضمير المذكرين﴾ (وهو) اى ضمير المذكرين (الواو) يعنى اذا وقع كل من النونين مع الواو الذى هو ضمير جمع المذكر السالم فالحرف الذى قبلها ﴿مضموم﴾ وانما ضم (ليدل) اى ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده) يعنى ان التقاء الساكنين انما يكون وجها حذف الواو على مذهب من قال ان كون التقاء الساكنين على حده اى على محله مشروط بشرط وهو (ان يكون الساكنان) اى اللذان التقيا (فى كلمة واحدة) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما فى كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه وقوله (او لثقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين

﴿يعنى﴾

يعنى ليدل ذلك الضم على الواو التى حذفت لثقله (بعد الضمة وقبل النون المشددة)وهذا يكون وجها لحذفه (ان لم يشترط فى التقاء الساكنين) اى فى كونه على حده (ماذكر) اى كونه فى كلمة واحدة وقوله ﴿ و ﴾(مع ضمير) ﴿المخاطبة﴾ عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعنى ان النون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء)والحرف الذى يقع قبلها ﴿مكسور﴾ وهذا ايضا (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اى على الياء التى حذفت اما (لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة) ﴿ و ﴾ (ماقبلها) ﴿ فيما عدا ذلك ﴾ (المذكور) اى فى ماعدا الذى ذكر (من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو) اى ماعداها (الواحد المذكر غائبا كان) اى ذلك الواحد المذكر (او مخاطبا) نحو ليضربن واضربن (والمؤنثة الغائبة) نحو تضربن وماقبل كل منها ﴿ مفتوح ﴾ وانما فتحت (طلبا) اى لقصد الطلب (للخفة وظاهر) يعنى ومن البين (ان ماعدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما) اى مع كون حكم النون فى التثنية وجمع المؤنث (غير ماذكر) من ان النون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لاتدخلهما واذا كان حكمهما غير ماذكر (فقوله) ﴿ وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ﴾ اى يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء منه) اى من حكم ماذكر (فتقول فى المثنى) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعنى انك تقول فى المثنى (اضربان باثبات الالف) اى بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين فى الكلمتين وانما غير الحكم ههنا (لئلا يشتبه) اى لئلا يكون شبيهه بحذف الفه (بالواحد واضربنان) اى وتقول (فى جمع المؤنث) اضربنان (بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات) احداها نون جمع المؤنث والاخريان نون التأكيد المشددة فانها نونان فى التلفظ * ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال ﴿ ولا تدخلهما ﴾ (اى التثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير التثنية يعنى لاتدخل التثنية وجمع المؤنث (النون) ﴿ الخفيفة ﴾ هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم بانها لاتدخلهما بمعنى لايجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين (على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على حده وهو كون الاول حرف مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لافى المخففة ﴿ خلافا ليونس ﴾ يعنى خولف الجمهور خلافا ثابتا ليونس من النحويين (فانه) اى يونس (يجيز التقاء الساكنين) على حده وان كان (على غير حده ويجعله) اى يجعل التقاء الساكنين على حده (مغتفرا) اى مسوغا

وجائزا قوله مغتفرا بسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفو اى يجعله معفوا عنه فى دخول الخفيفة (كما) كان معفوا (فى الوقف) فان التقاء الساكنين اجيز فى الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما الياء والثانى النون مع ان الثانى ليس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثانى ليس بمدغم وقوله (وهو ليس) رد لقول يونس يعنى ليس تجويزه قياسا للوقف (بمرضى عند الاكثرين) ولما كان فى النونين معاملتان احداها معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (اى النون الثقيلة والخفيفة) (فى غيرهما) (اى غير التثنية وجمع المؤنث) (مع الضمير البارز) (اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة) (كالمنفصلة) (اى كالكلمة المنفصلة) يعنى حكمهما كحكمها (يعنى) تفسير لكونهما كالمنفصلة اى يريد المصنف به انه (يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته) اى معاملة الآخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضما وكسرا) تارة اخرى كما سيجئ (وغرضه) اى غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر) اى بيان حكم الافعال التى كان آخرها حرف علة (عند الحاق النون) اى عند ارادة الحاق النون من النونين (بها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعنى معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان النونين حكمهما مع مثنى وجمع المؤنث ما ذكر) وهو قوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث يعنى ان حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وابقاء الالف مع مشددة (ومع غيرهما) يعنى واما حكمهما مع غير التثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فانهما (اما مع ضمير بارز) اولا (وهو) اى الفعل الذى فيه ضمير بارز (شيئان) احدهما (جمع المذكر) اى واوه (نحو اغزوا وارموا واخشواو) الآخر (الواحدة المؤنثة) اى ياء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش) (فان ضميرها انت) وهو مستتر تحتها (فالنون) اى واذا عرفت هذه الاقسام فنون التأكيد (مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة) يعنى فكما حذفت الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذى فى ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك (نحو اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (يا قوم بحذف الواو) منهما (كما حذفت فى اغزوا الكفار وارموا الغرض) فان الواو حذفت فى اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاى والميم (نحو اغزن وارمن يا امراة) يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم

(فى)

في الثاني حركوهما مع الياء المحضة (وتحذف الياء كما حذفت) اي الياء (في اخرى
اخشي وارمي الغرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة
واما اذا كان ما قبلها مفتوحا فحكمها ليس كذلك كما قال (وتضم الواو مفتوحا)
اي تضم تلك الواو التي فتح (ما قبلها) ولا تحذف الواو فيه (نحو اخشون
كما ضممته) اي كما ضممت الواو المفتوح ما قبلها اذا وقعت (مع) الكلمة (المنفصلة
نحو اخشوا الرجل) قوله (وتكسر) معطوف على قوله وتضم يعني وتكسر
الياء ولا تحذف (الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو
اخشين) اي في المخاطبة (كاخشي الرجل) يعني كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة
المنفصلة في نحو اخشي الرجل (وفي المذكر) اي وفي المذكر النون (اي مع ضمير
البارز وهو) اي مع كونه مع البارز وقع (في الواحد المذكر نحو تغزون وترمين وتخشين
(فكالمنفصل) (اي فالنون كالكلمة المنفصلة) اي فحكم النون فيه حكم الكلمة
المنفصلة (ويعني به) اي بما كان كالمنفصلة (نحو تثنية تقول تغزون وترمين
وتخشين رددت اللامات) اي المحذوفة قبل لحوق النون (وفتحها) اي فتح كل واحدة
من الواو والياء (كما فتحت تغزو وترمي وتخشى) اي هذا كما فتحت ورددت اللامات
وفتحها اذا لحقت النون بالتثنية التي هي متصلة بالفعل ولا يجوز حذفها
عنه (ومن ثمه) اي لاجل انه مع غير ضمير بارز كالمنفصل ومع ضمير بارز
كالمتصل (قيل هل ترين) اي بفتح الراء وكسر الياء لاجل ذلك (في هل ترى
كما يقال هل ترين) اذا كان بعد التثنية (هذا مثال غير بارز الذي تحركت
لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل) (و) (هل) (ترون) اي وقيل بعد هل
ترون (في ترون بسقوط نون الجمع) لاجل نون التاكيد (والحاق نون التاكيد
وضم واو الضمير في ترون لقوله هذا مثال ما فيه ضمير بارز ضم لاجل
النون) (و) (هل) (ترين) اي وقيل هل ترين يعني بكسر الراء والياء
(في مثل هل ترين بسقوط نون الواحدة واثبات الياء وكسرها) اصله ترين يعني
في المخاطبة ترى و الاول مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالمثالين الاخيرين
يعني حركت الياء في ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالمنفصلة
وكما حركت الياء في المنفصلة في قولك (ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال
ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون) (واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز
ان يقدر ويقال هل ترين في هل ترى (لا على ترين) فاذا عطف على الاول
تكون الكلمة مفرد مخاطب وهو المقصود واما اذا عطف على الثاني يكون

مثالا للجمع المذكر المخاطب (ومن ثمه قيل اعزون برد الواو المحذوفة) اى التى حذفت للوقف (كما برد) اى الواو (مع ضمير التثنية فى اعزوا) (واغزن) اى ومن ثمه قيل اغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ماقبلها كما قيل) اى بحذفها (اغزوا القوم) فانها كالمنفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول (واغزن) (فى اغزى بحذف الياء المكسور ماقبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الاسئلة) التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة (على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف) يعنى لم يورد امثلة النونين فى غيرهما مع الضمير البارز معا وكذا لم تورد امثلتهما مع غير الضمير البارز معا جريا على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل) وهو هل ترين وهل ترون (وبعضها) اى وحيث ذكر بعضها (ما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل) وهو هل ترين واعزن (كما اشرنا اليه) (و) (النون) (المخففة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون المراد (اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها) يعنى هذه النسخة محمولة على انه اراد بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لا الساكن الذى هو النون (وفى بعض النسخ للساكنين) اى وقع فيه والمخففة تحذف للساكنين فحينئذ يريد باحد الساكنين النون المخففة وبالآخر ما وقع فى اول الكلمة التى تليها (كقول الشاعر * لاتهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه * اى لاتهينن) يعنى اصله لاتهينن بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وبفتح النون بعدها وبنون الخفيفة (حذفت النون المخففة لالتقائها) اى لالتقاء تلك النون (باللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ماقبلها) وهى فتحة النون (لتدل) اى تلك الفتحة (عليها) اى على النون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا (والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان يقال لاتهن الفقير) يعنى بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان تكون النون متحركة بالكسر كما فى المناسب من قوله * لم يكن الذين * (ولم يحركوها) يعنى وانما حذفوا النون ولم يحركوها بالكسرة (كما يحرك التنوين) يعنى اذا وقع التنوين قبل الساكن يحرك ذلك التنوين بالكسرة ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (فرقا) اى تحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون المخففة والتنوين (وانما لم يعكس) يعنى وانما اختاروا الحذف فى النون والتحريك فى التنوين ولم يعكسوا الامر (حطا) اى قصد احط (مرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل

الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقوله فى البيت لا تهين بمعنى لاتحتقرن وعلك لغة فى لعلك اجرى مجرى عسى فى دخول ان فى خبرها والمعنى لا تحتقر الفقير عسى ان تركع وترى يوما والزمان رفعه واعزه فيستغنى هو وتفتقرأنت لان احوال الزمان لاتدوم ﴿ و ﴾ (تحذف ايضا المخففة) ﴿ فى ﴾ (حال ﴿ الوقف ﴾ (على ما الحقت) اى على حرف الحقت تلك النون (به) اى بذلك الحرف (تخفيفا) اى لطلب التخفيف (اذاضم) اى هذا اذا ضم (او كسر ماقبلها) اى ماقبل النون الخفيفة (كما يحذف التنوين لذلك) اى للتخفيف (فيرد ﴾ اى فحينئذ يرد ﴿ ما ﴾ اى لام الفعل الذى ﴿ حذف ﴾ اى كان محذوفا (لاجل المخففة كما) اى حال هذا كحال ما (اذا الحقت المخففة باغزوا) اى نحو اغزوا (او اغزى وقلت) اى واردت ان تلحق بهما المخففة وحذفت الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها (بحذف الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقفت عليهما) اى على اغزن واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه) اى التنوين (لايرد ما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة) يعنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما اريد عدمه فى الوصل بسببها من الواو والياء بناء على انهم قدروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فانه لازم اذا لم يكن مع فكأنه ثابت عند عروض الحذف واذا حصل الفرق بينهما بلزوم التنوين وبعدم لزوم النون (فجعل) اى لاجل هذا جعل (للازم مزية) اى اريد أن يعطى للازم فضيلة زائدة وهى (بابقاء اثره على ماليس بلازم) ﴿و﴾ (المخففة) ﴿ المفتوح ماقبلها تقلب الفا ﴾ (كقولك فى اضربن اضربا) ومنه قوله تعالى ﴿وليكونا من الصاغرين﴾ وقوله تعالى ﴿ لنسفعا بالناصية ﴾ (تشبيهالها) اى لقصد تشبيه المخففة (بالتنوين) فان التنوين اذا انفتح ماقبله يقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف (نحو اصبت خيرا) هذا مثال لما فتح (واصابنى خير واختم لى بخير) ولما ختم الشارح آخر امثلته بالخير تفألا تصدى الى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولاتلحق بنا من تبعة شرورنا) اشاربه الى ان الشرور تتابع كثيرا وقوله (ضيرا) بفتح الضاد وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به من مسئلة نون التأكيد واشار بها الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال

(واجعل نونات نقائصنا) وفيه تلميح الى ان الاعمال السيئة التى تصدر من الانسان مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ماصدر عنا من النقائص المؤكدة (خفيفة كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (او ثقيلة) يعنى الكبائر (فى مواقف الندامة منقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وان يراد به الالف من الحروف وباضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان القيام عند ربه ممدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينة اضافته الى الآداب واشار بقوله (على نهج الاستقامة) الى ترشيح الاستعارة يعنى بدل سيئاتنا الى احسنات حيث وعدته بقولك فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ويحتمل ان يكون بكسر الهمزة من التأليف والمعنى الهم وقفنا الى التوبة بترك المنكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من كلمة شفاعته فى محو ارقام الضلالات) يعنى به المعاصى غير الشرك فان الشرك لاتنفع فى حقه شفاعة الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من وقوله (ومن مضرة) معطوف على قوله فى محو يعنى كلمة شفاعته من مضرة (شناعة اسقام الجهالات شافية) ولايخفى مافى قوله كلمة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كتابين المصنف (وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كمد) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم (الانتهاض) هو الشروع يعنى قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعنى كنت بعد اتمام التسويد محزونا على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله لى اتمام التبييض ايضا فزال عنى ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) وقوله (العبد) فاعل استراح يعنى نال الراحة العبد (الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامى) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامى وقد ولد رحمه الله بجام من قصبات خراسان اشتغل اولا بالعلم وكان من افاضل عصره ثم صحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغرى وصحب مع خواجه عبيد الله السمرقندى وتوفى بهراة سنة ثمان وتسعين وثمان مائة وقيل لما توجهت الطائفة الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفنه فى ولاية اخرى ثم فتشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا مافيه من الاخشاب وتاريخ وفاته ﴿ ومن دخله كان آمنا ﴾ (وفقه الله سبحانه فى وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض نحوه

السبت الحادى عشر من رمضان المنتظم فى سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمان مائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية) هذا آخر ماقصدت من اتمام حاشية محرم * اكمل الله نقائصنا بحرمة البيت المحرم * وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبدالله بن صالح * غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح * فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبى صلى الله عليه وسلم من شهور سنة سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الالف اصلح الله من سامح غلطات كلماته وافاض انوار عنايته على من اصلح سقطات حروفاته وارجو من الله الذى اعرب ألسنة الانسان وبنى له بيتا فى جوفه وعلمه البيان ورفع درجات الذين اوتوا العلم بما خصهم بعناياته ونصبه خليفة فى الارض بمناصب علمه ودراياته وخفض دركات الجهلة بمخفوضات افعاله

واحصى ماصدر عن الانسان من الفاظه واقواله ان يخلص

من قبضة النفس الجامى وان يحرم على النار برحمته

الحامى بحرمة حبيبه الذى لا يرضى واحدا

من امته فى النار حيث قال ولسوف

يعطيك ربك فترضى



نجز ختام طبع هذه الحاشية المفيدة * التى الفها العالم النحرير المكرّم *
والكامل الفاضل المسمى بمحرّم * على شرح الكافية للمولى الجامى * قدس الله
سرّهما السامى * مع تكملتها التى حرّرها العالم العلامة * والفاضل الفهامة *
رئيس مشايخ القراء * واساتذة اصحاب التجويد واهل الاداء * الامام الاول
فى جامع ابى ايوب الانصارى * المدعوّ بالحاج الحافظ عبدالله الايوبى * فى عصر
سلطنة حضرة سلطاننا الاعظم * والخاقان المعظم * حامى حماة الملة والدين *
راعى رعاة اهل اليقين * الا وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان السلطان
الغازى * عبد الحميد * خان * ادام الله دولته وابد سلطنته ماتعاقبت الازمان *
بحرمة نبى آخر الزمان * عليه صلوات الله الرحمن * وكان ذلك فى المطبعة
العثمانية * فى دار الخلافة العلية * صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات
الكونية * لخمسة عشر ليال بقين من جمادى الاولى * سنة تسع وثلاثمائة
بعد الالف من هجرة من له العز والعلى فى الآخرة والاولى * الحمد لله
ولى الاتمام * والصلاة على سيدنا اسعد الانبياء والرسل محمد
عليه السلام * وعلى آله الفخام * واصحابه الكرام *
عليهم رضوان الله المنان

بو مشيختپناهيدن تعيين اولنان بايزيد
جامع شريفى درسعامحيزلرندن اكينلى
اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى
افندى المصحح

ديريك جامع شريفى درسعامحيزلرندن
استانبولى السيد حافظ محمد اسعد افندى
رئيس المصححين فى المطبعة العثمانية

فاتح جامع شريفى درسعامحيزلرندن
استانبولى السيد حافظ محمد امين
افندى المصحح

بو مشيختپناهيدن تعيين اولنان
آيدينلى قاضى زاده الحاج حافظ محمد
امين افندى المصحح

نور عثمانيه امامه اولى زاده لى الحاج
حافظ احمد افندى المصحح